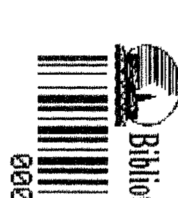
عبد الرحمن الرافعى

فى أعقاب الثورة المصرية

ثورة سنة ١٩١٩

الجزء الأول





دار المعارف

فى أعقاب الثورة المصرية

ثورة سنة ١٩١٩

بقلم

عبد الرحمن الرافعى

الجزء الأول

يشتمل على تاريخ مصز القومى

من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

الطبعة الرابعة

١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م



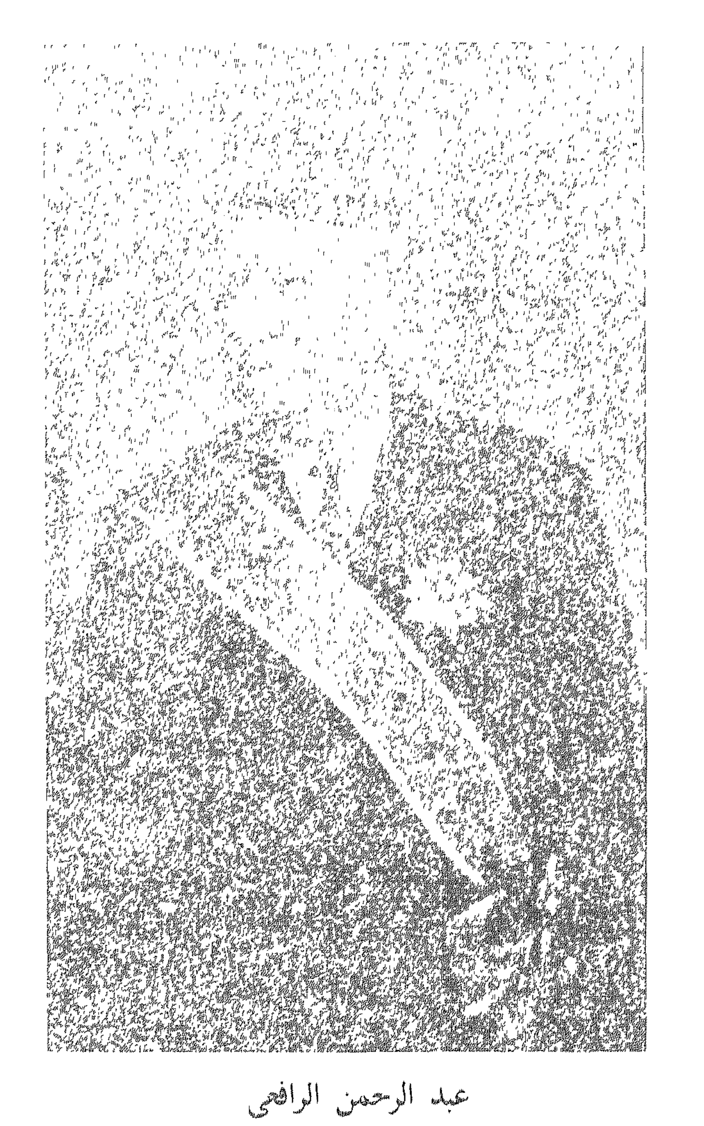
دار المعارف

راجع هذا الكتاب

المستشار حلمى السباعى شاهين

نائب رئيس هيئة قضايا الدولة السابق

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.



عبد الرحمن الرافعي

ولد في ٨ من فبراير سنة ١٨٨٩ وتوفي في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

مقدمة الطبعة الرابعة

كتاب فى أعقاب الثورة المصرية الجزء الأول ضمن الأجزاء الثلاثة. الطبعة الثالثة كانت فى مارس سنة ١٩٦٩. وها هى ذى الطبعة الرابعة تطابق تماماً ماسبقها من طبعات ، دون تبديل أو إضافة، وهى تشتمل على تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧، وهى ضمن سلسلة مؤلفات المغفور له والدنا الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى تاريخ مصر القومى ولله سبحانه وتعالى الحمد والشكر إذ تظهر هذه الطبعة إلى عالم الوجود وتنشرها دار المعارف.

سنة ١٩٨٦ كريمات المؤلف

عبدالرحمن الرافعى

تقديم الكتاب

لا أريد الإطالة فى تقديم هذا الكتاب الذى يجمع تاريخ مصر القومى بعد انتهاء الثورة، وبدأً من أبريل سنة ١٩٢١. ويربط أستاذنا عبد الرحمن الرافعى نهاية هذه الفترة بوفاة زعيم الأمة سعد زغلول. وهذه لفتة كريمة من الرافعى. أن يجعل وفاة سعد نهاية لمرحلة تاريخية فى كتابه فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ الجزء الأول. وهذا نهج خطه الرافعى لنفسه فى مؤلفاته السابقة وخاصة فى كتابيه عن مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ومحمد فريد شهيد الوطنية ورمز الإخلاص والتضحية. إذ يربط الحديث عن المترجم بتاريخ مصر القومى فى فترة كفاحه وجهاده.

وهذا الكتاب فى فصوله الأربعة عشر يتحدث الرافعى فيها وبتفصيل وبكل الصدق والأمانة عن الانقسام الداخلى بين صفوف الأمة فى سنة ١٩٢١. والموقف السياسى بعد قطع مفاوضات عدلى يكن، وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢. والأحداث القومية فى عهد وزارة عبدالخالق ثروت. ومصر فى مؤتمر لوزان، ووزارة محمد توفيق نسيم. ثم دستور سنة ١٩٢٣. وهو وثيقة تاريخية هامة سجل الرافعى نصوصه فى نهاية الكتاب، ثم يتحدث الرافعى عن الانتخابات العامة والبرلمان الأول سنة ١٩٢٤، ثم وزارة سعد زغلول، ثم وزارة زيور، والانقلاب الأول، ثم اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه وعودة الحياة الدستورية، ثم يتحدث الرافعى عن الوزارة الائتلافية. ثم يتحدث عن شخصية سعد زغلول وبكل الصراحة والصدق. وفى مواجهة الملك يتحدث عن الدستور ويصف عهد الملك فؤاد بالحكم المطلق.

ولقد لاقى أستاذنا الرافعى المصاعب فى كتابة هذا الجزء من تاريخ مصر القومى. وواجه عوامل شغلته فى تسجيل حوادث بعد الثورة، ونجده يقول حرفيًا فى مقدمة الطبعة الأولى: «إن الكتابة عنها قد تمس أشخاصاً تربطنى

ببعضهم صلات الود والصداقة، أو أكن لهم فى نفسى شعور التقدير والرعاية، وقد تساءلت هل علىّ أن أضحى بهذه الاعتبارات عندما أكتب عن أشياء تمسهم؟ إن هذا ولا ريب واجب المؤرخ. ولكن فى الدنيا شيء اسمه المجاملة ومراعاة الظروف، فكيف السبيل إلى التوفيق بين واجب المؤرخ. ومقتضيات المجاملة ومراعاة الظروف. لقد تأملت فى ذلك وترددت.. وفكرت ثم قدرت وانتهى بى البحث إلى أنه لا يجوز لمن يتصدى كتابة التاريخ أن يدخل عنصر المجاملة فيما يكتب، وكل ما يملك - إذا أراد أن يجامل - أن يدع الفترة المحرجة ويرجئ تاريخها إلى حين، ولكن إلى أى أجل يرجئها؟ ولماذا يرجئها؟ وإذا كان فى مقدوره أن يؤرخها كما أرخ المراحل التى سبقتها. ففيم إذن يتنحى عن تأريخها؟ لقد فكرت فى هذا الأمر مليًّا. ولم أكتم عن نفسى دقة الموقف. وما يلابسه من حرج، وانتهيت إلى أنه ليس من حقى أن أقف بالكتابة فى تاريخنا القومى عند حد قديم أوحديث، ومادمت قد حملت نفسى مهمة وضع هذا التاريخ. فعلىَّ أن أؤدى الرسالة كاملة. قدر ماوسعنى الجهد.

وينادى الرافعى القارئ الذى يجد فكراً أو رأياً أو حدثاً لا يرضى عنه أن يخفف من لومه وعتابه، وأنه لايقصد من كتابه هذا طعناً أو تجريحاً أو تحاملا أو تشهيراً، بل كان هدفه وجه الحق والصدق، شأنه شأن القاضى يقتبس روح العدل فى قضائه، وينهى قوله فى شرح هذه الناحية الهامة «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى».

هكذا تكون كتابة التاريخ، وليقتدى من يتعرض له بما خطه الرافعى فى مؤلفاته كلها، وكان جزاء صدقه وأمانته وقول الحق بدون مجاملة أو غرض، أن جعل الله سبحانه وتعالى الجنة ونعيمها مقامه.

سنة ١٩٨٦

المستشار حلمى السباعى شاهين
نائب رئيس قضايا الحكومة السابق

مقدمة الطبعة الثالثة

نحمد الله وبعد - فهذا كتاب فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) - الجزء الأول فى طبعته الثالثة. يطابق تماما الطبعة الأولى والثانية. اللتين ظهرتا فى حياة المغفور له والدنا سنتى ١٩٤٧ و ١٩٥٩ - يجمع تاريخ مصر القومى فى الفترة من سنة ١٩٢١ - بعد ثورة سنة ١٩١٩ - حتى سنة ١٩٢٧ حيث توفى زعيمها سعد زغلول.

لعلها مناسبة طيبة أن يعاد طبع هذا الكتاب بعد مرور خمسين عاما على هذه الثورة العظيمة.

وفقنا الله وهدانا دائما إلى سبيل الحق

مارس سنة ١٩٦٩

كريمات المؤلف

عبدالرحمن الرافعى

مقدمة الطبعة الثانية

ظهر هذا الكتاب (فى أعقاب الثورة - الجزء الأول) سنة ١٩٤٧، وهو يحتوى على تاريخ مصر القومى من نهاية ثورة سنة ١٩١٩ فى أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة زعيمها سعد زغلول فى أغسطس سنة ١٩٢٧.

وهذه هى الطبعة الثانية من هذا الجزء، أخرجتها سنة ١٩٥٩، وهى طبق الأصل من الطبعة الأولى. لا زيادة فيها ولا نقصان. ولا تعديل أو تغيير.

أسأل الله السداد والتوفيق

مارس سنة ١٩٥٩

عبدالرحمن الرافعى



مقدمة الطبعة الأولى

لما أخذت فى تأليف كتابى عن «محمد فريد - رمز الإخلاص والتضحية - تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩»، فكرت فى هل أتابع الكتابة عن تاريخ مصر القومى بعد هذه الفترة، أم أكتفى بها وأقف عندها، ولم يطل بى التفكير فى ذلك، إذ وجدت أن ثورة سنة ١٩١٩ هى مرحلة هامة من تاريخ الحركة القومية، جديرة بالدراسة والتدوين، وأن تاريخنا القومى يكون ناقصًا بدونها، فاعتزمت تأريخها، وسلخت عدة سنين فى دراستها، ووضعت من أجلها كتاب «ثورة سنة ١٩١٩ - تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١»، وكان مما عنيت به أن أبحث فى توقيت الثورة وتحديد مداها من الوجهة الزمنية، وانتهيت إلى أنها بدأت فى مارس سنة ١٩١٩، واستمرت متتابعة الحوادث إلى أبريل سنة ١٩٢١، وعلى هذا الأساس من التحديد الزمنى وضعت كتابى عن الثورة، وفى أثناء وضعه فكرت فى هل أقف عند نهايتها، وأدع الفترة التى أعقبتها، أم أؤرخ أيضًا لهذه الفترة؟ وتنازعتنى فى هذا الصدد عوامل شتى، بين الاستمرار أو عدم الاستمرار فى تدوين تاريخنا القومى بعد انتهاء الثورة، وكان أهم ما شغلنى أنى تساءلت هل يؤمن المؤرخ أن لا ينحرف عن جادة الإنصاف والاعتدال إذا هو أرّخ لفترة عاصرها وساهم فى حوادثها، وهلا يكون متأثرًا إلى حدٍّ ما بشعوره الشخصى فى هذه الحوادث، وبعد أن فكرت فى هذه الناحية، وجدت أنه ما دام الحق رائد الإنسان ووجهته، فلا يصح أن يتأخر عن تأريخ الحوادث التى عاصرها، ولا تصرفه عن هذه المهمة خشية التأثر بشعوره

الشخصى، فإن هذا الشعور قد يكون أدعى لتحرّيه الصدق والحق، لكى يطمئن ضميره إلى أن شعوره لم يكن له دخل فى عرض الحوادث إيرادها وتفسيرها، بعيدًا عن التحيز أو التحامل، ومن ثم اعتزمت أن أؤرخ هذه الفترة، وأخذت نفسى بأن ألتزم الصدق والإنصاف فى تدوينها وشرحها وتفسيرها، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وهذا ما أخذت نفسى به فى تاريخ «مصطفى كامل» و «محمد فريد» و «ثورة سنة ١٩١٩»، وهى عهود عاصرتها وساهمت فيها، وقد زاد هذا العزم فى نفسى توكيدًا أن معاصرة الإنسان للحوادث هى أدعى لتدوينها على وجهها الصحيح، وأن أوّل من يجب أن يؤرخوها هم الذين شاهدوها وعاصروها، فهم أعرف الناس بها، وأكثرهم فهمًا لها، وحسبهم أنهم شهود العيان فيها، والواقفون على مقدماتها، وأسرارها وملابساتها، فهم المصدر الأوّل لتأريخها وتدوينها، وإذا لم يرجع الناس إلى شهود العيان فى تعرّف الحوادث وتفهم الحقائق، فإلى من يا ترى يرجعون؟ أيرجعون إلى روايات يتناقلها الناس بعضهم عن بعض وينسبونها إلى من شهدوها وهم لم يدوّنوها؟ إن هذا ولا شك مصدر يكتنفه الخطأ، والعثار والشطط، وخير وسيلة هى تدوين الحوادث فى حينها، ممن عاصروها وشهدوها، وهذه هى الوسيلة المتبعة فى مختلف الأمم، فإن كتب التاريخ القديم والحديث قد تتناول أقرب الحوادث إلى الذين يكتبون عنها، اعتبر ذلك فى الحربين العالميتين الأولى والثانية، فقد أرّختا فى أعقاب كل منهما مباشرة، بل فى خلال وقوعهما، أما احتمال انحراف الإنسان عن الحق بتأثير شعوره الشخصى، فهذا مرجعه إلى ذات المؤرخ، وعلى الذين يقرأونه أن يحكموا إذا كان هذا الشعور قد صرفه أم لم يصرفه عن تحرى الحق والتزام الصدق، ولهم بل عليهم أن يصححوا ما عسى أن يكون قد زلّ فيه القلم أو أخطأه التوفيق، فالحقيقة بنت البحث، ومن الخير للتاريخ أن يكتب ممن عاصروا حوادثه، وفى حياة من عاصروها وشاهدوها، لتكون موضع التمحيص والتحقيق والمراجعة، من هؤلاء وأولئك، قبل أن تضيع المعالم وتطوى الحقائق، ويتبدل الناس غير الناس، وقد زادنى البحث إيمانًا بهذه الحقائق، فإن كثيرًا من الحوادث وبخاصة حوادث الثورة قد عانيت صعوبات جمة فى تعرف أسرارها وتفاصيلها، لتأخرى بضع سنين فى تحقيقها والرجوع إلى شهود العيان فيها، ولو كنت أخذت فى تدوين

تاريخ الثورة فى أعقابها مباشرة لكان ذلك أيسر لى مما عانيت حين شرعت فى دراستها وتأريخها.

وثمة عامل آخر شغلنى قبل أن آخذ بسبيل الكتابة عن حوادث ما بعد الثورة، ذلك أن الكتابة عنها قد تمسّ أشخاصًا تربطنى ببعضهم صلات الود والصداقة، أو أكنّ لهم فى نفسى شعور التقدير والرعاية، وقد تساءلت هل علىّ أن أضحى بهذه الاعتبارات عندما أكتب عن أشياء تمسّهم؟ إن هذا ولا ريب هو واجب المؤرخ، ولكن فى الدنيا شيء اسمه المجاملة ومراعاة الظروف، فكيف السبيل إلى التوفيق بين واجب المؤرخ ومقتضيات المجاملة ومراعاة الظروف، لقد تأملت فى ذلك وترددت، وفكرت ثم قدرت، وانتهى بى البحث إلى أنه لا يجوز لمن يتصدى لكتابة التاريخ أن يدخل عنصر المجاملة فيما يكتب، وكل ما يملك إذا أراد أن يجامل أن يدع الفترة المحرجة، ويرجئ تأريخها حتى حين، ولكن إلى أى أجل يرجئها؟ ولماذا يرجئها؟ وإذا كان فى مقدوره أن يؤرخها كما أرخ المراحل التى سبقتها، ففيم إذن يتنحى عن تأريخها؟ لقد فكرت فى هذا الأمر مليًّا، ولم أكتم عن نفسى دقة الموقف وما يلابسه من حرج، وانتهيت إلى أنه ليس من حقى أن أقف بالكتابة فى تاريخنا القومى عند حد قديم أو حديث، وما دمت قد حملت نفسى مهمة وضع هذا التاريخ، فعلىّ أن أؤدى الرسالة كاملة، قدر ما وسعنى الجهد، وكل ما أطلبه من الذين يقرأون هذا الكتاب، إذا هم وجدوا فيه من الوقائع أو الأفكار والآراء ما لا يرضون عنه، أن يخففوا من اللوم والعتاب، فإنى علم الله ما أردت طعنًا أو تجريحًا، ولا تحاملا أو تشهيرًا، بل قصدت فى كل ما كتبت وجه الحق والصدق، والمؤرخ فى طبيعة رسالته يشبه أن يكون قاضيًا، يفصل فى القضايا التاريخية التى يعرض لها، وعليه أن يقتبس من القاضى روح العدل الذى يستلهمه فى قضائه، فكما أن واجب القاضى أن لا يجامل فى الحق أحدًا، ولو كان أقرب الناس إليه، ولا يتحامل على أحد، ولو كان أبغضهم إلى نفسه، فعلى من يتصدى لكتابة التاريخ أن يتحرى الحق والإنصاف، ويجتنب المجاملة والمحاباة أو التحامل فى ما هو بسبيله، هذا ما اتجه إليه قصدى، وانعقدت عليه نيتى: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرىء ما نوى».

على هذا الأساس وضعت هذا الكتاب، والجزء الأول منه يشتمل على تاريخ مصر القومى من نهاية الثورة فى أبريل سنة ١٩٢١، إلى وفاة زعيمها سعد زغلول فى أغسطس سنة ١٩٢٧، حيث تنتهى مرحلة كاملة من تاريخنا القومى، والله أسأل أن يلهمنا السداد والحق فيما نقول ونعمل، عليه توكلت وإليه أنيب.

أول يوليه سنة ١٩٤٧

عبد الرحمن الرافعى

فصول الجزء الأول

* * *

الفصل الأوّل

الانقسام الداخلى سنة ١٩٢١

عاد سعد زغلول باشا إلى مصر فى أبريل سنة ١٩٢١، وبدأت المحادثات بينه وبين عدلى باشا يكن، فى صدد اشتراك الوفد فى المفاوضات الرسمية التى دعيت إليها مصر لعقد المعاهدة بينها وبين إنجلترا.

وكانت هذه المفاوضات مصدر الانقسام، وذلك أنه على أثر تبليغ الحكومة البريطانية إلى السلطان فؤاد فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ باعتبار الحماية علاقة غير مرضية، ودعوة مصر إلى الدخول فى مفاوضات رسمية للوصول إلى إبدال الحماية بعلاقة أخرى، تألفت وزارة عدلى فى ١٧ مارس من تلك السنة، وكان من برنامجها الدخول فى هذه المفاوضات، فأرسل إلى سعد بطريق البرق، وكان بباريس، نبأ أتليف وزارته، ودعوة الوفد إلى الاشتراك فى هذه المفاوضات، فجاءه الرد من سعد تلغرافيا فى ١٩ مارس بأنه اعتزم العودة إلى مصر[1]، فلما عاد إلى مصر وبدأت المحادثات بينه وبين عدلى، اشترط للاشتراك مع الوزارة فى هذه المفاوضات الشروط الآتية[2]:

أوّلاً: أن تكون الغاية من المفاوضات الوصول إلى إلغاء الحماية بوجه عام، أى فيما يختص بعلاقة مصر بالدول جميعًا، لا بعلاقتها مع الدولة الإنجليزية فقط، إلغاء الحماية التى وضعت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، ووردت فى معاهدة «فرساى» وما تلاها من معاهدات الصلح.

ثانيًا: الوصول إلى الاعتراف بالاستقلال التام الدولى الداخلى والخارجى مع

---

(١) راجع تفصيل ذلك فى كتابنا «ثورة سنة ١٩١٩» ج٢ ص١٧٢ وما بعدها (الطبعة الأولى).
(٢) ذكرها سعد فى خطبته يوم ٢٢ أبريل سنة١٩٢١ فى حفلة تكريمه بحى السيدة زينب.

ملاحظة إرادة الأمة التى أبدتها بالتحفظات التى قدّمها الوفد للجنة ملنر[٣].

ثالثًا: إلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحافة قبل الدخول فى المفاوضات.

رابعًا: أن تكون للوفد أغلبية المفاوضين وأن تكون له الرياسة، وأن يصدر بتحديد مأمورية المفاوضين على هذا الوجه. وهذه الكيفية مرسوم سلطانى يبين ويحدد هذه المأمورية.

ولم يكن ثمة خلاف بين سعد وعدلى على الشرطين الأول والثانى، أما عن الشرط الثالث وهو الخاص بإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل البدء فى المفاوضات، فلم يكن فى مقدور الوزارة إلغاء الأحكام العرفية؛ لأن هذه الأحكام قد أعلنت بقرار من السلطة العسكرية البريطانية، فكان لابدّ من موافقة هذه السلطة على رفعها -.وهى لم ترفع إلّا فى سنة ١٩٢٣ كما سيجىء بيانه - على أن عدلى باشا قد استطاع رفع الرقابة على الصحف فى شهر مايو سنة ١٩٢١، ولم يفد ذلك فى تقريب مسافة الخلف بينه وبين سعد، لأن الشرط الذى قام عليه الخلاف الجوهرى بينهما هو الرآسة، فقد تمسّك عدلى بأن تكون له رآسة هيئة المفاوضة، ما دام هو رئيسًا للحكومة، بحجة أن التقاليد السياسية لا تسمح بحال أن يدخل رئيس الحكومة فى هيئة سياسية للمفاوضة أو غيرها ولا يكون هو رئيسها، وتمسك سعد بالرآسة لأن الأمة أولته زعامتها، فمن حقه أن يتولى رآسة الهيئة التى يتصل عملها بتقرير مصيرها.

ولقد كان الأجدى والأحكم أن يدعو الوفد الحكومة والأمة إلى عدم الدخول فى هذه المفاوضات، وإلى ترسم خطة الجلاء، فيقتصر الشأن بين مصر وإنجلترا على المطالبة بالجلاء؛ لأن الجلاء هو جوهر القضية المصرية، بل هو جوهر الاستقلال.

لقد جربت البلاد المفاوضات فى يوليه وأغسطس سنة ١٩٢٠، فلم تؤدّ إلى الاستقلال، بل انتهت إلى مشروع ملنر، الذى يقرّ الاحتلال ويفصل السودان

---

(٣) راجع هذه التحفظات فى كتابنا «ثورة ١٩١٩» ج٢ ص١٤٣ (الطبعة الأولى) وفى الطبعات التالية.

عن مصر، وقرر الوفد أن لا يستأنف المفاوضات إلّا بعد قبول التحفظات التى أبدتها الأمة على مشروع ملنر، ولم يجد جديد بعد ذلك حتى يعود إليها؛ إذ لم تقبل الحكومة البريطانية المناقشة فى هذه التحفظات قبل المفاوضات الرسمية.

فلم يكن من مصلحة البلاد فى شىء أن يدخل الوفد ولا أن تدخل الوزارة فى مفاوضات جديدة على الأساس الذى عرضته إنجلترا، وكان واجبًا أن يتعاهد الجميع على أن لا يقبلوا المفاوضة قبل الجلاء، وأن يقتصر النضال السياسى على طلب الجلاء والتمسك به وعدم التساهل فى أمره بتاتًا، وعدم تعليقه على شرط معاهدة أو محالفة.

ومن الحق أن نقول أيضا إن الوزارة ما كان يجوز لها وقد اختلفت مع الوفد فى شروطه أن تنفرد هى بالمفاوضة؛ لأن هذا الانفراد قد زاد فى أسباب الانقسام الداخلى، فضلًا عن أنه إهدار لإرادة الأمة وحقوقها وكرامتها؛ لأن من حق كل أمة تحترم نفسها أن تكون هى المرجع فى شئونها، وبخاصة فيما يتصل بتقرير مصيرها، فليس لأية حكومة أن تتحدث فى مصير الأمة ما لم يكن ذلك بطريق الوكالة عنها، وقد تبين أن وزارة عدلى قد انفردت بالمفاوضات على غير إرادة الأمة، وبغير توكيل منها، وكانت فى هذا غير مكترثة لحقوقها.

خطبة شبرا
(٢٥ أبريل سنة ١٩٢١)

لما أدرك سعد أن الوزارة العدلية لا توافقه على شروطه كلها أخذ يناوئها فى خطبه، وبدأ هذه الحملة فى خطبته التى ألقاها يوم ٢٥ أبريل فى حفلة تكريمه بشبرا، إذ هاجمها ردًّا على حديث لعدلى نشرته «الأهرام» فى صباح هذا اليوم، أصرّ فيه على أن تكون الرآسة له بوصف كونه رئيس الحكومة، وأنه سيسير فى المفاوضة، ولو لم يتم الاتفاق مع سعد، وكان حديثه تحديًا لسعد، فجاءت خطبة شبرا ردا على هذا التحدّى.

قال سعد عن تمسكه برآسة المفاوضات، ردا على ما قاله عدلى فى حديثه من أن التقاليد جرت بأن رئيس الحكومة تكون له رآسة بعثة المفاوضة: «هذه دعوى

منهم لم يقيموا عليها بينة، فلا اعتبار لها، على أنه إذا صحّ فى البلاد الأوربية أن رئيس الحكومة يجب أن تكون له الرياسة دائما فلا يصح ذلك فى مصر مطلقًا بالنسبة للمهمة السياسية التى نحن بصددها. فإن مصر ليست بلدًا دستوريا، ووزارته لا ينتخبها الشعب، بل هى معينة من طرف الحاكم، فلا يمكنها أن تدعى أنها وزارة دستورية نائبة عن الأمة. فهى معيّنة من عظمة السلطان، بل أجاهر بالحقيقة الآتية: المندوب السامى أيضًا. ومتى كان المرسوم السلطانى ممضى من رئيس الوزارة والوزراء فإنهم يكونون هم المسئولين عنه لأن عظمة السلطان يمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم، ليس لمصر وزارة خارجية الآن، وسياستها الخارجية بيد الدولة الحامية، فلا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعى أنه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه فى أن يكون رئيسًا لمأمورية سياسية متعلقة بمستقبل الأمة وبعلاقتها مع الحكومة الإنجليزية، ورئيس الوزارة ليس إلّا موظفًا من موظفى الحكومة الإنجليزية يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامى. وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بإزاء رئيسه وزير خارجية إنجلترا حرًّا فى الكلام؛ لأنه مدين له بمركزه، فإذا طلبنا الرآسة فإنما نطلبها ليكون الرئيس حرا مرتكزًا على قوّة لا تهاب شيئا مطلقا فى المطالبة بحقوقها، وهى قوّة الأمة، لا أن يكون مرتكزا على قوّة مستمدة من الحكومة الإنجليزية؛ لأن ذلك يجعل المفاوضة بين الأصل وفرعه، أى بين الحكومة الإنجليزية وبين الحكومة الإنجليزية أيضًا.

«ليسْ هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذى تشرفت بعرضه الآن عليكم، ولكنى رفعت الصوت به فى وزارة المستعمرات الإنجليزية، فقلت للجنة ملنر فى جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠: من الذى يعين المفاوضين المصريين؟ فأجاب: الحكومة المصرية، فقلت إذن جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس».

إلى أن قال: «الوزارة تظهر أمام الأمة فى بيانها بأنها تريد أن تسير بإرادتها وتشترك مع الوفد فى المفاوضات، ولكن المحيطين بها ورجال الصحافة الموالية لها يعملون ليل نهار على منع الوفد من الاشتراك فى المفاوضة وهذا أمر لا نقبله

مطلقًا، إن الوزارة التى قالت إنها تتمشى مع إرادة الأمة وتشترك مع الوفد فى المفاوضات، ففرحت بها الأمة، هى التى تأتى فى الوقت نفسه وتعمل على إبعاد الوفد عن المفاوضة، ويشتغل أتباعها بطرق شتّى لهذه الغاية، لا يمكننى أن أقبلها، وأقول إن مهمتى فيكم هى أن أفضح كل ما يحصل من خديعة أو غشّ لكم، وأن يسير كل أمر طبق إرادتكم، فإذا تمكنت من ذلك فحسبى وإلاّ فقد قمت بواجبى والسلام». وأعلن سعد فى هذه الخطبة عدم ثقته فى الوزارة.

انقسام الوفد

عرض أمر الاشتراك فى المفاوضة على هيئة الوفد يوم الخميس ٢٨ أبريل سنة ١٩٢١، فرأت أغلبية الأعضاء عدم اشتراك الوفد فى المفاوضة، مع عدم محاربة الوزارة فيها، فصمم سعد على رأيه، وعلى إعلان عدم الثقة بالوزارة.

فاستقال من الوفد فى هذا اليوم على شعراوى باشا، وكتب خمسة آخرون من أعضائه وهم (مع حفظ الألقاب): محمد محمود. حمد الباسل. عبد اللطيف المكباتى. أحمد لطفى السيد. محمد على علوبة، كتابًا إلى سعد نشروه فى الصحف يعترضون فيه على عدم اكتراثه لرأى أغلبية الأعضاء قالوا:

«قضت مصلحة البلاد التى أخذنا أنفسنا بالقيام عليها أن نصارحكم القول أننا لا نستطيع أن نقرّكم على جعل القضية المصرية قضية شخصية يصحّ أن يكون للميول الذاتية فى أمرها محل من الاعتبار.

«نقول والأسف يملأ قلوبنا إنكم بغير إجازة الوفد بلا خلافًا لقراراته الصريحة قد أعلنتم عدم الثقة بالوزارة بعد أن أجابت كل طلباتكم، ما عدا شرط الرئاسة الذى لا نراه يقدّم أو يؤخر شيئًا فى حسن سير المفاوضات.

«فعلتم ذلك فلما عرض الأمر اليوم على الوفد ولم تقرّكم أكثريته على هذه الخطة الضارّة صممتم عليها واستهنتم برأى الأكثرية مرة أخرى، وجئتم بمثال من ذلك فى معاملتكم لأحدنا عبد اللطيف بك المكباتى.

«تلقاء هذا الاستئثار بالرأى والانفراد بالعمل لا يسعنا حقًّا وعدلاً إلاّ أن

نبرأ إلى الله وإلى الأمة من تبعة الشقاق الذى نجم عن انتحاء هذا النحو والذى طالما سعينا فى اتقائه إلى حدّ مجاراة بعضنا إياكم على دخول الوفد فى المفاوضات خلافًا لخطته.

«والآن نرى أن الواجب الوطنى يقضى علينا أن نعلن ثقتنا بوزارة نزلت على إرادة الأمة ووافقت الوفد على كل ما اشترط من حيث مهمة المفاوضين الرسميين والأغراض التى يجب عليهم السعى لبلوغها، فإن الوزارة لا تستطيع أن تصل إلى تحقيق آمال البلاد إلّا إذا كانت متينة المركز فى الأمة معضدة الخطة من أولى الرأى فيها، ولا نخال خذلانها إلّا خذلانًا للغرض الأسمى الذى عاهدت الأمة على الوصول إليه.

«نعلن رأينا هذا ونصرح تلقاء الخلاف القائم فى الرأى العام بأن الخطة المثلى هى عدم دخول الوفد فى المفاوضات الرسمية اتباعًا لخطة الوفد الأولى منبهين الوزارة إلى أن كل اتفاق ليس شاملاً للتحفظات التى أبدتها الأمة والتى تتمسك بها كل التمسك لا يقابل من الجمعية الوطنية إلّا بالرفض الصريح.

«ولقد نشعر أن الذين صبروا إلى اليوم حقيق بهم أن يصبروا ويقدموا قربانًا جديدًا على مذبح الاتحاد فى هذا الموقف، ولكن الأمر أجل من أن يحتمل تساهلا، وأعجل من أن يقبل أناةً، والاتحاد أوشك أن يكون مقصودًا لذاته لا لثمراته، فالله نسأل أن يوفق أهدى الفريقين منّا سبيلاً إلى تحقيق آمال البلاد. وتفضلوا بقبول فائق احترامنا».

الإمضاءات

حمد الباسل. عبد اللطيف المكباتى. محمد محمود
أحمد لطفى السيد. محمد على علوبة

فنشر سعد بيانًا للأمة فى ٢٩ أبريل باعتبار هؤلاء منفصلين عن الوفد وبأن الوفد ماضٍ فى سبيله، قال:

«استحسن بعض حضرات أعضاء الوفد أن ينشروا فى الجرائد خلافهم، وأن يقولوا فينا غير الحق، وقد أفرغت جميع الوسائل فى تلافى هذا الخلاف وحسمه

ابتعادًا عن الانقسام واستبقاءً للوحدة، فلم أنجح، وأبوا إلّا الاستمرار فيه وإظهاره على طريقة تبين منها جليًّا عدم وجود تضامن فى العمل، وهو المبدأ الذى وضعه الوفد وأقسم الأعضاء الأيمان على احترامه، ويرى الوفد أن مخالفة هذا المبدأ المهم تعدّ بطبعها خروجًا عنه وانفصالا منه؛ لأن يستحيل انتظام العمل فى هيئة لم تربط أعضاءها رابطة من ثقة ولا من اتحاد فى غرض ولا ارتباط بقاعدة؛ لهذا فإننا اعتمادًا على الثقة التى شرفتنا الأمة بها وأبدتها عند كل مناسبة، وعلى الأخص فى المظاهرات التى قابلتنا بها وعلى التشجيعات التى لا تزال تبديها والتأكيدات الوثيقة التى تأتينا من كل الجهات مؤيدة لتوكيلنا ومحبّذة لخطتنا، نؤكد بأن الوفد الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه يستمر فى العمل، رئيسه وأعضاؤه المتفقون فى المبدأ والغاية، وفى تبادل الثقة والإخلاص واحترام القواعد التى وضعوها والأيمان التى أقسموها، ويسعون بكل ما فى وسعهم للقيام بما عاهدوا الأمة عليه حتى بلوغ الغاية، فلا تهنوا ولا تحزنوا فإن قضيتكم عادلة ومصركم خالدة والله معكم».

«سعد زغلول»

ومن ذلك الحين سمى الأعضاء المنفصلين «منشقّين»، وشملت هذه الكلمة كل من خالف سعدًا فى رأيه، وانضم إلى هؤلاء من أعضاء الوفد عبد العزيز فهمى بك والدكتور حافظ عفيفى بك وعبد الخالق مدكور باشا، ثم استقال جورج بك خياط من الوفد فى يونيه، فاعتبرهم الوفد جميعًا منفصلين، وبقى مع سعد من أعضاء الوفد كل من مصطفى النحاس بك. الأستاذ واصف بطرس غالى. سينوت حنا بك. الأستاذ ويصا واصف. على ماهر بك، وهم وإن كانوا من جهة العدد أقلية فى الوفد بالنسبة إلى الأعضاء المنشقين إلّا أن شخصية سعد اجتذبت إلى جانبه الغالبية العظمى من الأمة.

المظاهرات العدائية

وقامت المظاهرات العدائية من ذلك الحين ضدّ عدلى وضدّ الأعضاء المنشقّين، منادية بسقوطهم ورميهم بالخيانة.

وحدثت مظاهرة عدائية عنيفة فى طنطا ضد الوزارة يوم الجمعة ٢٩ أبريل سنة ١٩٢١، فتعرضت لها قوّة من رجال البوليس لتفريق المتظاهرين، فعجزت عن ذلك لكثرة عددهم إذ واصلوا سيرهم حتى قسم بوليس طنطا، فأراد البوليس تفريقهم بمضخات المياه، فأخذ المتظاهرون يقذفون القسم بالطوب والحجارة، فأجاب رجال البوليس بإطلاق النار من بنادقهم ارهابًا، ولكن طلقات البنادق أصابت بعض المتظاهرين بإصابات بليغة توفى على أثرها أربعة من المصابين، وبلغ عدد الجرحى أربعين جريحًا، فكان لهذه الحادثة دوىّ هائل وأثر عميق فى النفوس، وزادت مركز الوزارة حرجًا؛ إذ كانت سلاحًا قويا للدعاية ضدها بأنها تريد حكم الشعب بالقوّة وسفك الدماء، وعبثًا أعلن عدلى أن الوزارة لم تأمر قط بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، وأنه يستنكر مسلك رجال البوليس فى هذه الحادثة، وأنه أمر بإجراء تحقيق لمعرفة من أمر بإطلاق الرصاص لمحاكمته، ثم قرر وقف حكمدار البوليس الذى نسب إليه الأمر باطلاق الرصاص وإحالته إلى مجلس عسكرى لمحاكمته، كل هذا لم يجد فتيلًا فى وقف تيار السخط على الوزارة.

اقتراح الأمير عمر طوسون تأليف جمعية وطنية

ونشر الأمير عمر طوسون بيانًا فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢١ اقترح فيه – حسمًا للخلاف الذى شجر – أن تؤلّف جمعية وطنية تمثل الأمة بطريق الانتخاب وأن يعرض عليها أمر المفاوضة، فتقرر هل تدخلها أم لا، وإذا قررت دخولها تضع قواعدها وتعين المفاوضين، وطلب فى بيانه رفع الأحكام العرفية والرقابة على الصحف فورًا، وأن تجرى المفاوضة فى مصر لا فى لندن لكى يتيسر للمفاوضين الاتصال بالأمة.

ولكن هذا الاقتراح لم يلتفت إليه فى ضجّة الانقسام التى غمرت البلاد، وفى الحق أن الموقف كان واضحًا فيه أن الأغلبية العظمى من الأمة تؤيد سعدًا، ولكن الأعضاء المنفصلين من الوفد تجاهلوا هذه الحقيقة، أو أنهم لم يحسبوا حسابًا كبيرًا

لإرادة الشعب - وقد دلت الحوادث اللاحقة على تأصل هذه النزعة فى نفوسهم - فكان ما كان من استمرار أسباب الانقسام.

رفع الرقابة عن الصحف

أراد عدلى أن يتقدم للأمة بعمل يخفف تيار السخط الذى واجهته وزارته، فسعى جهده لدى السلطة العسكرية البريطانية لكى ترفع الرقابة عن الصحف، إذ كانت هى التى أعلنتها فى نوفمبر سنة ١٩١٤، فأجابته. إلى طلبه، وأعلنت الوزارة هذا النبأ، وقررت رفع الرقابة على الصحف ابتداءً من ١٥ مايو سنة ١٩٢١، وصدر بذلك إعلان من اللورد اللنبى Allenpy بوصف كونه قائد القوات البريطانية فى مصر، وأعلنت الوزارة أنها تواصل السعى فى رفع الأحكام العرفية إذ أنها كانت معلنة منذ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤، بأمر السلطة العسكرية البريطانية، ولم يفد هذا القرار فى منع استمرار السخط على الوزارة، وأخذت الصحف المناصرة لسعد تكيل الحملات الهائلة لعدلى والوزارة والمنشقين.

وزاد فى شقّة الخلاف أن الوزارة قررت إحالة بعض الموظفين إلى مجالس تأديب لمحاكمتهم على إقامتهم حفلة تكريم لسعد باشا بعد أن هاجم الوزارة، وهم: صادق حنين بك، ومحمود فهمى النقراشى بوزارة الزراعة، وحسين فتوح، وفؤاد شرين بوزارة المعارف، والدكتور نجيب إسكندر بمصلحة الصحة، وزكى جبرة بقسم البلديات، وسلامة ميخائيل بك القاضى، ومكرم عبيد، وأحمد محمد خشبة بك بوزارة الحقانية.

فقضى مجلس التأديب بوزارة الحقانية بقطع شهر من مرتب الأستاذ مكرم عبيد، ثم خفض استئنافيًّا إلى إنذاره، وبرأت الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف سلامة بك ميخائيل، وقضى بإنذار الآخرين، أما صادق بك حنين فقرر مجلس الوزراء فى ٢ يونيه فصله من وظيفته، وكانت هذه التصرفات سببًا فى زيادة السخط على الوزارة.

وفى الحق أن وزارة عدلى قد أساءت إلى نفسها بإحالة هؤلاء الموظفين إلى

مجالس التأديب، وفصل أحدهم بقرار من مجلس الوزراء، واستفحل الانقسام بمضى الوزارة فى اضطلاعها بمهمة المفاوضة غير مكترثة لمعارضة سعد لها، وبرغم إعلانه عدم الثقة بها، وأخذت تستكتب الناس عرائض بتأييدها، وبدأت هذه العرائض فى محيط أنصارها، ثم استخدمت الإدارة فى جمع توقيعات عليها من الأعيان والعمد ومن إليهم، فكان هذا التدخل أمرًا معيبًا، لأن إقحام الإدارة فى مثل هذه الأمور مفسد للرأى العام، وقد كان له وقع سيء فى نفوس المخلصين، وكان سنّةً سيئة اتبعتها الحكومات من بعد لتختلس ثقة الشعب عن طريق الإدارة.

الوفد الرسمى للمفاوضات

مضت الوزارة فى سبيلها، واستصدرت من السلطان فى ١٩ مايو سنة ١٩٢١ مرسومًا بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضات برآسة عدلى باشا يكن، وعضوية حسين رشدى باشا، وإسماعيل صدقى باشا. محمد شفيق باشا، وهؤلاء من أعضاء الوزارة، وأحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف وقتئذ، ويوسف سليمان باشا من الوزراء السابقين.

واصطحب هذا الوفد بعثة من المستشارين الفنيين والموظفين مؤلفة من: عبد الحميد بدوى بك. توفيق دوس بك. محمد أبو الفتوح باشا. إبراهيم وجيه بك. الأستاذ أحمد أمين. محمود فايد بك. محمد شريف صبرى (باشا). عبد الحميد سليمان بك. عبد المجيد عمر بك. يوسف أصلان قطاوى باشا. يوسف نحاس بك. إلياس عوض بك. اللواء محمود عزمى باشا. القائمقام محمد يوسف بك. إبراهيم فهمى بك. الأستاذ إبراهيم دسوقى أباظة. الأستاذ محمد خطاب. حسن فريد أفندى. حسن نصيف أفندى. حامد العلايلى بك. أحمد محمد حسنين (باشا). أحمد كامل. عبد القوى أحمد. عباس سيد أحمد.

كان واجبًا على عدلى أن يستقيل

ولقد كان واجبًا على الوزارة أن ترجىء المفاوضة الرسمية حتى يزول الخلاف الذى وقع بينها وبين الوفد؛ لأن إجراء المفاوضة الرسمية فى هذا الجوّ يزيد الفتنة استفحالاً، ويضعف مركز مصر، وكان واجبًا على عدلى إذا لم يوفق فى حسم هذا الخلاف أن يستقيل تخفيفًا لوطأة الانقسام.

حقا إن سعدًا كان مسرفًا فى الحملات التى شنّها على عدلى، وكان فى الغالب متجنيًا عليه؛ ولكن استقالة عدلى أمام هذا الإسراف كانت تعدّ عملاً نبيلاً يبطل حجة المرجفين، وبخاصة لأن المفاوضات كان متوقعًا لها الإخفاق، وقد استقال فعلاً بعد إخفاقها.

ولم يعرف عن عدلى أنه كان متهافتًا على الحكم، فإنه حين عاد الائتلاف بين سعد وخصومه سنة ١٩٢٥ وعاد الودّ بينه وبين عدلى، تولّى عدلى الوزارة الدستورية سنة ١٩٢٦ بترشيح سعد وإقراره، ومع ذلك لم يحرص عليها كثيرًا إذ استقال على أثر قرار من مجلس النواب عدّه عدم ثقة، وأصرّ على الاستقالة بالرغم من إلحاح سعد عليه فى البقاء فى الحكم، فمع هذا التعفف والإباء يبدو عجيبًا أن يتمسّك ببقائه فى الوزارة سنة ١٩٢١ بالرغم من المعارضة العنيفة التى اعترضته، وبالرغم مما تبين بوضوح تام أن أغلبية الأمة لم تكن تريده رئيسًا للمفاوضة ولا رئيسًا للوزارة، فكان عليه احترامًا لإرادة الشعب أن يستقيل من الوزارة ويعدل عن المفاوضة؛ لأن المفاوضة فى مصير الأمة يجب أن يكون أساسها توكيلاً من الأمة، والحكم فى ذاته هو وكالة عن الأمة، وهذه الوكالة هى جوهر النظام الدستورى، فالوزارة التى تفقد ثقة الأغلبية يجب عليها أن تستقيل، وفى يقيننا أنه لو ترك عدلى لمحض إرادته لما تردد فى الاستقالة قبل أن يحدث هذا الانقسام أو بعد حدوثه مباشرة، ولكن أعضاء الوفد الذين اختلفوا مع سعد هم الذين زيّنوا له البقاء فى الحكم ليقوى به جانبهم فى خصومتهم مع سعد، فهم ولا جرم أوّل المسئولين عن هذا الانقسام.

تفاقم الانقسام بعد تأليف الوفد الرسمى

وقد زادت المظاهرات عنفًا بعد تأليف الوفد الرسمى، سواء فى القاهرة أو الإسكندرية، وفى كثير من المدن الأخرى، واتخذت طابع العداء لكل من خالف سعدًا فى رأيه، والنداء بسقوطهم، والاعتداء على منازلهم بالطوب والحجارة، وكان هذا من الظواهر الأليمة للانقسام، ومن الأسلحة الممقوتة فى الخصومة السياسية؛ لأن النضال السياسى بين المختلفين فى الرأى من أبناء الأمة يجب أن يكون مقصورًا على نضال الآراء، ومقارعة الحجة بالحجة، وبذلك ينضج الشعب وترقى أفكاره ومداركه، أما تحريض الجماهير على الخصوم السياسيين واتخاذ الاعتداء وسيلة لإكراههم على تغيير آرائهم فهو وسيلة تفسد الحياة السياسية وتهدم حرية الرأى والعقيدة، ولقد نشر الأمير عمر طوسون نداءً بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٢١ يستنكر فيه هذا الاعتداء، قال فيه:

«يا أبناء بلدى الأعزاء، بلغنى مع أشدّ الأسف ما حدث من بعض أشخاص غير مسئولين فى أثناء المظاهرات السلمية مثل مهاجمة بيوت بعض المخالفين لكم فى الرأى والتقاذف بالأحجار فى الشوارع الأمر الذى ما كنّا ننتظر صدوره من أىّ مصرى ونحن قوم نريد الاستقلال ونطلب الحرية وأساس هذا المبدأ احترام كل فريق رأى الآخر وعدم الحظر على أحد وإن شذّ فى رأيه، وإذا لم نحترم هذا المبدأ فلماذا نشكو من ضغط الإنجليز على حريتنا ومصادرتهم لنا فى آرائنا وكيف بعد هذا تريد طائفة منّا إرغام مخالفيها على اتباع رأيها بالقوّة؟ فأرجوكم أشدّ الرجاء الإقلاع عن هذه الخطة التى تضرّ قضيتنا المقدسة أكبر ضرر وتشين سمعتنا وتحط من كرامتنا، وأناشد كل مخلص لوطنه محب لبلاده أن يجتهد فى منع ما يثير شبه الأجانب فينا ويبعد عطفهم ويخلق التهم الباطلة لنا. إننى لأقول هذا لا انحيازًا إلى جانب الوزارة؛ لأنى غير موافق على خطتها كما أظهرت فى اقتراحى[٤] ولكن الواجب هو الذى دفعنى أن أبين لكم الخطر الذى ينجم عن سلوك طائفة منّا غير المسلك القويم، هدانا الله جميعًا إلى الصواب».

---

(٤) هو الاقتراح المنشور ص٢٦.

ولكن هذا النداء الحكيم ذهب عبثًا فى تيار الفتنة التى فرقت بين الناس وألقت بينهم العداوة والبغضاء.

الحوادث الخطيرة بالإسكندرية

وازدادت المظاهرات عنفًا فى الإسكندرية، واشتبك المتظاهرون يوم الأحد ٢٢ مايو سنة ١٩٢١ مع بعض الأجانب من الطبقات المتأخرة فى حى المماميل[٥]، وتبادل الفريقان إطلاق الرصاص، واشتعلت النار فى عدة منازل، ونهبت بعضُ المحال التجارية الأجنبية، وبالجملة تحوّلت هذه المظاهرات إلى اضطرابات ألقت الفزع فى النفوس، وقد تدخل البوليس تم الجيش المصرى لقمعها، ولم يعد النظام إلّا فى نحو الساعة الثالثة صباحًا، واستمرت الاضطرابات الدامية يوم الاثنين ٢٣ مايو، وتبودلت العيارات النارية من جديد بين الوطنيين والأجانب، فتدخل جيش الاحتلال وتولى قومندان القوّة البريطانية المرابطة فى الإسكندرية قيادة المدينة، وأصدر أمرًا عكسريا بمنع المرور فى الشوارع بين الساعة التاسعة والنصف مساء إلى الساعة الرابعة صباحًا ما لم يكن بيد الشخص إذن بالمرور، وبغلق جميع المحال العمومية فى الساعة التاسعة مساء، وقد عاد الهدوء إلى المدينة منذ مساء ذلك اليوم.

وبلغ عدد ضحايا تلك الاضطرابات المقوتة ٤٣ قتيلًا و ١٢٩ جريحًا من المصريين، و ١٥ قتيلا و ٧١ جريحًا من الأوروبيين، فكان لهذه المأساة وقع أليم فى النفوس.

ورأى سعد أن المظاهرات قد تعدّت إلى الأجانب وتحولت إلى اضطرابات هى أبعد ما تكون عن التظاهر، وأدرك خطورة العواقب السيئة التى نجمت عنها، فنشر نداء ٢٤ مايو بالحث على الهدوء والسكينة وحسن معاملة الأجانب، قال فى ختامه: «أيها المصريون أناشدكم الوطنية الصادقة والإخلاص الصحيح لبلادكم أن تقابلوا هذه الحادثة بما عهد فيكم من الرزانة والسكينة وأن تستمروا فى إكرام

---

(٥) هو الحى الذى بدأت فيه مذبحة الإسكندرية فى يونيه سنة ١٨٨٢ وكانت من الذرائع التى مهدت للاحتلال البريطانى (راجع كتابنا الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ص ٢٩٨ وما بعدها الطبعة الأولى).

ضيوفكم من الأوروبيين وفى حسن الرعاية لهم وألّا تعتدوا عليهم ولو اعتدوا عليكم، فذلك أبقى لمودّتهم وأليق بكرم أخلاقكم وأحفظ لقضيتكم العادلة من أن يعوق سيرها عوامل الاضطراب».

ثم نشر فى اليوم التالى نداءً آخر إلى الشعب بوقف المظاهرات «وأن يقف إظهار سخطه على الوزارة بالمظاهرات اتقاءً لما يرتكبه القساة فيها من الفظائع المفزعة واكتفاءً بما أظهرته لغاية الآن من شدّة سخط الأمة على الوزارة!».

تصريح تشرشل

وعلى أثر وقوع حوادث الإسكندرية وقتل من قتل فيها من الأوروبيين صرح المستر ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية بأنه لا يرى الوقت قد حان لجلاء الجيوش البريطانية عن مصر «خشية أن يقضى الرعاع فى القاهرة والإسكندرية على حياة الجاليات الأجنبية وينهار صرح الإصلاحات التى تمت على يد الإدارة البريطانية».

فكان لهذا التصريح أثر مؤلم فى مصر، وقوبل بالاحتجاج من الوفد والحزب الوطنى والوزارة، ومن مختلف الجماعات، وكان نذيرًا بإخفاق المفاوضات الرسمية.

مفاوضات عدلى - كيرزون

سافر الوفد الرسمى برآسة عدلى من الإسكندرية يوم أول يوليه سنة ١٩٢١، ووصل لندن فى ١١ منه، ثم بدأت المفاوضات بينه وبين اللورد كيرزون Curzon وزير الخارجية البريطانية، وطالت على غير جدوى، وتخللتها فترة عطلة بسبب حلول فصل الإجازات فى إنجلترا، ثم انتهت بإخفاقها؛ إذ سلّم اللورد كيرزون إلى عدلى باشا يوم ١٠ نوفمبر مشروع معاهدة وضعته الوزارة البريطانية أصرت فيه على وجوب بقاء الاحتلال العسكرى فى أى مكان بالبلاد إلى زمن غير محدود، وضمنت المشروع من الشروط ما يهدم معانى الاستقلال وينظم الحماية على مصر، فقد وضع شئونها الخارجية تحت مراقبة

المندوب السامى البريطانى، وجعل شئونها الداخلية فى المالية والحقانية والجيش فى يدها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، هذا إلى أنه يفصل السودان عن مصر، وإنّا ذاكرون هنا خلاصة القواعد الواردة فى هذا المشروع.

خلاصة مشروع كيرزون

أوّلاً: فى مقابل إبرام هذه المعاهدة والتصديق عليها توافق حكومة ملك بريطانيا العظمى على رفع الحماية التى أعلنت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وعلى الاعتراف بمصر منذ الآن دولة ذات سيادة فى ظل حكومة دستورية. وبمقتضى هذا يبرم ويظل باقيًا بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جانب وبين حكومة مصر والشعب المصرى من الجانب الآخر معاهدة وميثاق دائمان للسلام والمودة والتحالف[٦].

ثانيًا: تخويل إنجلترا الحق فى إبقاء قوات عسكرية فى كل زمان وفى أى مكان بالأراضى المصرية وأن يكون تحت تصرفها كل ما فى مصر من وسائل المواصلات وطرقها وكل ما فيها من ثكنات ومطارات وميادين التمرين، وترسانات وثغور حربية.

وجعل الغرض من هذا الاحتلال الدفاع عن مصالح مصر الحيوية وسلامة أراضيها وحماية المواصلات الإمبراطورية البريطانية (بعد أن كان مقصورًا فى مشروع ملنر على حماية هذه المواصلات)، وبدا من أقوال اللورد كيرزون أثناء المفاوضة أن الغرض منها أيضًا حماية المصالح الأجنبية والتدخل لحفظ الأمن الداخلى.

ثالثًا: استبقى المشروع لقب المندوب السامى لممثل إنجلترا فى مصر وأن يكون له فى جميع الأوقات وبسبب مسئولياته الخاصة مركز استثنائى ويكون له حق التقدم على ممثلى الدول الأخرى.

رابعًا: أوجب على وزير خارجية مصر أن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب

---

(٦) هذه الفقرة ترجمت حرفيا عن أصلها الإنجليزى فى المشروع.

السامى (وهذا معناه أن يكون خاضعًا لرقابته مباشرة فى إدارة الشئون الخارجية).

خامسًا: أوجب على الحكومة المصرية أن لا تعقد أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية دون استطلاع رأى الحكومة البريطانية بواسطة المندوب السامى.

سادسًا: تتولى الحكومة البريطانية وحدها المفاوضة فى إلغاء الامتيازات الأجنبية مع الدول ذوات الامتيازات وتتولى حماية مصالح الأجانب فى مصر.

سابعاً: لا تعيّن الحكومة المصرية ضباطاً أجانب بالجيش المصرى أو موظفين أجانب فى أى مصلحة منها بدون موافقة المندوب السامى البريطانى.

ثامناً: تعيّن الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية قوميسيرًا «مستشارًا» ماليا تكون له اختصاصات صندوق الدين ويكون مسئولاً عن دفع المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة والمعاشات والمستحقات السنوية الأخرى للموظفين الأجانب المحالين إلى المعاش وورثتهم والمبالغ المخصصة لميزانيتى المستشارين المالى والقضائى والموظفين التابعين لهما، ويجب أن يحاط المستشار المالى إحاطة تامة بجميع الأمور الداخلية فى اختصاص وزارة المالية ويكون له فى كل وقت حق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية، ولا تعقد الحكومة المصرية قرضا خارجيًا أو تخصص مصلحة عمومية لوفاء دين دون موافقة المستشار المالى.

تاسعاً: تعيّن الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية قوميسيراً «مستشارًا» قضائيا يكون له حق مراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى تمسّ الأجانب والتى من اختصاص وزارتى الحقانية والداخلية ويكون له فى كل وقت حق الدخول على وزيرى الداخلية والحقانية.

عاشراً: لم يذكر المشروع عن السودان إلاّ أن رقيه فى هدوء وسكينة هو من الضروريات لأمن مصر ولدوام مورد المياه لها، ومن ثم تتعهد مصر بأن تستمر فى أداء نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها للسودان أو أن تؤدّى لحكومة السودان بدلاً من ذلك إعانة مالية تحدد بالاتفاق بين الحكومتين، وتكون كل

القوات المصرية فى السودان تحت أمر الحاكم العام، وتضمن انجلترا لمصر نصيبها العادل من مياه النيل، ولهذا الغرض لا تقام أعمال ريّ جديدة على النيل وروافده جنوبى وادى حلفا دون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر والثانى السودان والثالث أوغندا.

حادى عشر: تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر حماية أرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو لغتهم أو جنسيتهم أو دينهم مع حماية الأقليات.

يتضح من هذه القواعد أن مشروع كيرزون جاء أسوأ من مشروع ملنر وأكثر قيوداً وأمعن فى العدوان على استقلال مصر والسودان، وسبب هذا التراجع أن الانقسام الذى حدث فى البلاد منذ مايو سنة ١٩٢١ قد أضعف من قوتها المعنوية وأغرى بها إنجلترا فزادت فى أطماعها واعتداءاتها.

وقد أجاب عدلى باشا على هذا المشروع بمذكرة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ ختمها بأن المشروع لا يجعل محلا للأمل فى الوصول إلى اتفاق، على أنه سلم ببقاء قوّة عسكرية بريطانية فى منطقة قناة السويس لحماية المواصلات البريطانية، فأضعف من قيمة الرد، وكان الرد، فى نهايته، إيذاناً بقطع المفاوضات ورفض المشروع، وغادر لندن يوم ٢٠ نوفمبر.

الحوادث الداخلية أثناء المفاوضات

اشتدّت الخصومة بين الحكومة والمعارضة أثناء المفاوضات، وزادت هوّة الانقسام بينهما.

نفى على فهمى كامل بك وكيل الحزب الوطنى

ففى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢١ قررت السلطة العسكرية نفى على فهمى كامل بك وكيل الحزب الوطنى، وبنى أمر النفى على إرساله تلغرافاً إلى الخديو السابق بصيغة تتضمن «إنكار حقوق الذات العلية السلطانية»، وقرر مجلس الوزراء فى

١٩ سبتمبر أيضاً وقف جريدة «اللواء المصرى» ستة أشهر لنشرها مقالاً تضمن نصّن التلغراف المتقدم ذكره «وأن هذا من شأنه الإخلال بالنظام العام».

وقد ودّع على بك الأمة قبيل رحيله إلى منفاه بكتاب عاهدها فيه على الثبات على المبدأ قال فيه: «لولا أن إيماننا بالله تعالى وطيد ورجاءنا فى مستقبل الوطن قوى وقلبنا مفعم بحبه وحواسنا جميعاً تذكر أياديه علينا - لولا ذلك كله لما عملنا ولا نطقنا ولا كتبنا ولا تحملنا السجن والاعتقال والنفى فى سبيل غاية الأحرار من تحقيق الاستقلال لمصر العزيزة أرضها وسمائها، نيلها وسودانها، والحرية لأمة الكنانة أميرها وأجيرها، كبيرها وصغيرها».

وودعته الجماهير عند سفره فى محطات القاهرة وطنطا والإسكندرية وعلى ظهر الباخرة توديعاً حافلاً، وأقيمت له حفلة تكريم كبرى فى فندق رجينا (وندسور الآن) ألقيت فيها الخطب الحماسية فى تكريمه وتوديعه، وأبحر من الإسكندرية يوم ٣٠ سبتمبر، وعطلت جريدة الأهالى ستة أشهر من ٨ نوفمبر ١٩٢١.

بعثة سوان

هى بعثة مؤلفة من خمسة نواب من حزب العمال فى البرلمان البريطانى وعلى رأسهم المستر سوان. استقدمها سعد إلى مصر لتتبين شعور الأمة وتدرس حالة البلاد!

وصلت البعثة فى شهر سبتمبر، وتأهب سعد لزيارة طنطا صحبتهم، وحدد للزيارة يوم ٢٣ سبتمبر، فقررت الحكومة منع هذه الزيارة «محافظة على النظام والأمن العام»، ثم زار معهم بورسعيد فالمنصورة، وأقيمت له فيها حفلات كبيرة، وألقيت فيها الخطب طعناً فى عدلى باشا ووزارته، وأقام لهم سعد وليمة فى فندق شبرد تكريماً لهم، تبودلت الخطب من الجانبين، وكان مما قاله المستر بارنز أحد أعضاء البعثة ردا على ما قيل عنهم إنهم بحضورهم يتدخلون فى شئون مصر الداخلية: «لم يبق إلاّ مؤاخذتهم لنا لأننا نتدخل فى شئون مصر الداخلية. ولكن أليس صدور هذا الانتقاد مستغرباً بعد تدخلنا أربعين سنة فى شئون مصر؟ ومع

ذلك فهل هذا تدخل فى شئون مصر الداخلية؟ أليست مما يهم إنجلترا؟ وإلّا فكيف تعرض علينا الحكومة الإنجليزية كل سنة الميزانية لنوافق عليها وفيها مصروفات تبلغ الملايين من الجنيهات للجيش الإنجليزى فى مصر؟ إن الحقيقة أن مجيئنا إلى هنا هو فى مصلحة إنجلترا قبل غيرها».

فجاء هذا القول مصداقاً لما توجّسه المشفقون على مصير مصر من عواقب الانقسام وما أفضى إليه من تدخل الإنجليز حتى فى منازعاتنا الداخلية.

وقد غادر هؤلاء الضيوف مصر فى ٧ أكتوبر بعد أن كان حضورهم سببًا لزيادة الفتنة فى البلاد.

زيارات سعد للأقاليم

وبعد رحيل هؤلاء النواب اعتزم سعد زيارة مديريات الوجه القبلى فى رحلة نيلية، وكانت أسيوط أول مرحلة فى هذه الزيارة، ووصلت الباخرة النيلية التى تقلّه إلى مدينة أسيوط يوم الجمعة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢١، فوقع فيها شجار كبير بين أنصاره وخصومه، وكان رجال البوليس والإدارة منحازين إلى جانب هؤلاء، وقد جنّدت الحكومة قوّاتها من البوليس والجيش لمنع سعد من النزول إلى البر، وفى الحق أن مسلكها حيال هذه الزيارة كان مسلك عنت واعتساف، فإن الحكومة لا يحق لها أن تمنع زيارة زعيم أو أى فرد للأقاليم مهما كان خصماً لها، وللناس كامل الحق فى أن يؤيدوا الزعيم الذى يختارون، وليس للحكومة أن ترغمهم بالقوّة على اختيار زعيم دون زعيم، وقد أسفر الشجار عن قتيل وثلاثين جريحاً، وغرق ثلاثة فى النيل، ومنعت الإدارة سعداً من النزول بأسيوط، فكانت هذه الحادثة مظهراً أليمًا للحرب الداخلية، وقد وقعت هذه الحادثة وأمثالها والوفد الرسمى يتفاوض فى لندن، فكانت نذيراً بما آل إليه أمر المفاوضة من الإخفاق المحقق.

وحدث شجار آخر فى جرجا، ثم أصدرت الوزارة قرارًا بمنع زيارة سعد لعواصم ومدن الوجه القبلى فى هذه الرحلة، فعاد إلى العاصمة بطريق النيل.

احتفال ١٣ نوفمبر

ومن مظاهر الانقسام سنة ١٩٢١ إقامة احتفالين بذكرى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨، أحدهما أقامه سعد باشا فى سرادق كبير بالمنيرة خطب فيه خطبة نارية ضدّ عدلى ووزارته، ووصف فيها رحلته النيلية وعسف الإدارة فى منع هذه الرحلة وتدبيرها حوادث أسيوط وجرجا.

والثانى أقامه الأعضاء المنفصلون وأنصارهم فى فندق الكونتنتال، وخطب فيه كل من عبد العزيز فهمى بك. وإبراهيم الهلباوى بك. وعلى المنزلاوى بك. والشيخ محمد بخيت. والأستاذ محمد توفيق دياب. والدكتور محمد حسين هيكل. ومحمود أبو حسين باشا.

استقالة عدلى
(٨ ديسمبر سنة ١٩٢١)

عاد عدلى إلى مصر فى اليوم الخامس من ديسمبر، وقدم فى اليوم الثامن منه تقريراً إلى السلطان عن المفاوضات، أبان فيه مراحلها، وأوضح استحالة قبول مشروع المعاهدة الذى عرضه اللورد كيروزن، قال ضمن تقريره: «أخذنا على أنفسنا أن نسعى للاعتراف بمصر دولة مستقلة فى الداخل وفى الخارج ولإلغاء الحماية إلغاء صريحاً، ولكننا ألغينا المشروع الذى تمخضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لا يحقق الغاية التى جئنا للمفاوضة من أجلها، فكان حقا علينا أن نرى المفاوضات غير منتجة وألّا نسترسل فيها لأكثر من ذلك».

وفى اليوم الذى قدّم فيه هذا التقرير رفع إلى السلطان استقالة الوزارة، وبناها على عدم تحقيق برنامجه فى المفاوضات، قال:

«يا صاحب العظمة السلطانية

«لما أولتنى عظمتكم عالى ثقتها ودعتنى إلى تشكيل وزارة يكون أخص

أعمالها أن تتولى المفاوضة لوضع اتفاق مع الحكومة البريطانية تشرفت بأن أعرض على عظمتكم بتقريرى المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٩٢١ برنامجنا الوزارى وزدته تفصيلاً عندما شكل الوفد الرسمى.

«وبما أن المفاوضات التى باشرها الوفد الذى كنت أرأسه فى لندره منذ بضعة أشهر لم تسفر عن تحقيق ذلك البرنامج فإنى أتشرف بأن أرفع لعظمتكم استقالة الوزارة وأرجو أن تتكرم عظمتكم بقبولها وقبول جليل شكرى وعظيم إكبارى للتعطف السامى الذى تفضلتم علىّ به.

«وإنى لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين».

القاهرة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ - ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١.

«عدلى يكن»

وقد استعجل قبول استقالته بعد اعتقال سعد للمرة الثانية كما سيجىء بيانه (ص٤٧)، وقبلها السلطان فى ٢٤ ديسمبر.

* * *

الفصل الثانى

الموقف السّياسى بعد قطع مفاوضات عدلى

كان متوقعاً بعد قطع المفاوضات، ورفض عدلى مشروع المعاهدة الذى عرضه اللورد كيرزون أن تحدد الحكومة البريطانية موقفها حيال هذا الرفض.

التبليغ البريطانى إلى السلطان فؤاد
(٣ ديسمبر سنة ١٩٢١)

ففى ٣ ديسمبر - قبل عودة عدلى إلى مصر - ذهب اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى إلى سراى عابدين وقابل السلطان فؤاد، وسلمه تبليغاً يتضمن إيضاحاً لسياسة الحكومة البريطانية بإزاء مصر. بدأه بالإشارة إلى أنه بموجب التعليمات التى وصلته من حكومته يرفع إلى عظمة السلطان هذا البيان متضمناً آراء حكومته فيما يتعلق بالمفاوضات، وأنها قابلت بمزيد الأسف عدم قبول الوفد الرسمى مشروع المعاهدة، وشرح القواعد الجوهرية لهذا المشروع وأيّدها، وأخذ فى صدد تسويغها يمنّ على الأمة بما أفادته من الاحتلال. ثم عرض لموقف الحكومة البريطانية بعد رفض المشروع قائلاً:

«ولكن رفض حكومة عظمتكم الحاضرة لهذه الاقتراحات أوجد حالة جديدة، وهذه الحالة لا تؤثر فى مبدأ السياسة البريطانية. ولكنها بالضرورة تقلل من التدابير التى يمكن تنفيذها الآن؛ ولذلك فإن حكومة جلالة الملك، ترغب أن تبدى بوضوح حالة موقفها الآن».

وخلاصة هذا الموقف كما جاء فى هذا التبليغ أن الحكومة البريطانية لا تنفذ مقترحاتها فى المشروع بدون رضا الأمة المصرية واشتراكها، على أنها فى انتظار هذا الرضا ستزيد عدد الموظفين المصريين فى الحكومة، وأنها على استعداد من

الآن لمفاوضة الدول الأجنبية بمشاورة الحكومة المصرية لأجل إلغاء الامتيازات الأجنبية، وفيما يتعلق بالأحكام العرفية أعرب التبليغ عن رغبة الحكومة البريطانية فى أن تحلّ الحكومة المصرية محل القائد العام للقوات البريطانية فى سلطة الأحكام العسكرية.

أما عن المستقبل فقد أوضح التبليغ تمسك الحكومة البريطانية بالضمانات التى وردت فى مشروع المعاهدة، وهى استبقاء الجنود البريطانية فى مصر، واشتراك المستشارين البريطانيين مع وزارتى المالية والحقانية، وأغفل الإشارة إلى السودان إطلاقاً، ودعا الأمة المصرية إلى عدم الاستسلام للأمانى الوطنية فيما يتعارض وهذه الحقائق، ثم عمد إلى التهديد، فتوعّد بمقاومة الحركة الوطنية التى تتجاهل هذه الحقائق، وسمّاها خطة التهييج، وأن الحكومة البريطانية ستستمر على مواصلة عرضها كمرشدة لمصر، وأنها مصّرة على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لأجل صيانة مصالح مصر (كذا) ومصالحها الخاصة، وأن السبيل الوحيد لتقدم الشعب المصرى يقوم على تآزره مع الإمبراطورية البريطانية لا على تنافرهما، وأن الحكومة البريطانية مستعدة للمفاوضة من جديد فى أى طريقة قد تعرض عليها لتنفيذ مشروع المعاهدة فى جوهره.

وهاك نصّ أقواله فى هذا الصدد، وهو الجزء الثانى من التبليغ، قال:

«ففيما يتعلق بالحاضر لا يمكن لحكومة جلالته تنفيذ اقتراحاتها بدون رضاء الأمة المصرية واشتراكها، ولكن حكومة جلالته تحافظ على الرغبة التى كانت لديها على الدوام وهى العمل على إنماء مواهب المصريين بزيادة عدد الموظفين منهم فى كل فرع ولا سيما فى الفروع الإدارية العالية التى كثر فيها عدد الموظفين الأوربيين وحكومة جلالته مستعدة لأن تواصل بمشاورة حكومة عظمتكم المفاوضات مع الدول الأجنبية لأجل إلغاء «الامتيازات» لكى يكون الموقف الدولى جليًّا عندما يحين وقت إصدار التشريع المصرى الذى سيحل محل تلك الامتيازات، وكذلك ترجو حكومة جلالته أن السلطة التى يباشرها الآن القائد العام تحت القانون العسكرى تباشرها الحكومة وحدها بمقتضى القوانين المدنية المصرية، وهى تسرّ برفع الأحكام العسكرية حالما يصدر «قانون التضمينات»

Act of indemnity (إقرار الإجراءات العسكرية)، ويعمل به فى كل المحاكم المدنية والجنائية فى مصر، وهو قانون لابدّ منه لحماية الحكومة المصرية وحماية السلطة البريطانية فى مصر.

«وأما من جهة المستقبل فإن حكومة جلالة الملك ترغب أن توضح بعبارة جلية السياسة التى تنوى اتباعها، فقد علمت أن المشروع الذى قدمته إلى وفد عظمتكم قد رفض بحجة أن الضمانات التى تضمنها المشروع لصيانة المصالح البريطانية والأجنبية تقضى على التمتع بالحكومة الذاتية تمتعاً صحيحاً، وهى تأسف غاية الأسف على أن استبقاء الجنود البريطانية فى مصر واشتراك الموظفين البريطانيين مع وزارتى الحقانية والمالية يساء فهم المراد منهما إلى هذا الحد.

«إذا كان الشعب المصرى يستسلم إلى أمانيه الوطنية مهما كانت هذه الأمانى صحيحة ومشروعة فى ذاتها دون أن يكترث أكتراثاً كافيًا للحقائق التى تتحكم فى الحياة الدولية، فإن تقدمه فى سبيل تحقيق مطمحه الأسمى لا يصيبه التأخير فقط بل يتعرض للخطر تعرضاً تاماً؛ إذ ليس من فائدة ترجى من وراء التصغير من شأن ما على الأمة من الواجبات وتعظيم ما لها من الحقوق، وأن الزعماء المتطرفين الذين يدعون إلى هذا لا يعملون على نهوض مصر بل يهددون رقيّها، وهم بما كان لهم من الأثر فى مجرى الحوادث قد تحدّوا مرة بعد مرة الدول الأجنبية فى مصالحها وأثاروا مخاوفها، وكذلك عملوا فى الأسابيع الأخيرة على التأثير على مصير المفاوضات بنداءات مهيجة استثاروا بها جهل العامة وشهواتها، وأن حكومة جلالة الملك لا تعتبر أنها تخدم مصلحة مصر بتساهلها إزاء تهييج من هذا القبيل، ولن يمكن مصر أن تسير فى سبيل الرقى إلاّ متى أظهر قادتها المسئولون من الحزم والعزيمة ما يكفل قمع مثل هذا التهييج، فإن العالم يتألم الآن فى جهات عديدة من الاندفاع فى نوع من الوطنية المتعصبة المضطربة، وحكومة جلالة الملك تقاوم هذا النوع من الوطنية بكل شدّة سواء فى مصر أو فى غيرها، وأن أولئك الذين يستسلمون لتلك النزعات إنما يعملون على جعل القيود الأجنبية التى يطلبون الخلاص منها أشدّ لزوماً وبذلك يطيلون أجلها.

«وإذ الأمر كذلك، فإن حكومة جلالة الملك مراعاةً لمصلحة مصر ومصلحتها

الخاصة أيضًا ستستمر بلا تردد على مواصلة غرضها كمرشدة لمصر وأمينة على مصالحها ولا يكفيها أن تعلم أن فى استطاعتها العودة إلى مصر إذا تبين أن مصر بعد أن تركت لنفسها بغير معونة قد عادت إلى عهد التبذير والاضطراب الذى لازمها فى القرن الماضى فرغبة حكومة جلالة الملك أن يستكمل العمل الذى بدىء به فى عهد اللورد كرومر، لا أن تبدأه من جديد، وهى لا تنوى أن تبقى مصر تحت وصايتها بل بالعكس ترغب فى تقوية عناصر التعمير فى الوطنية المصرية وتوسيع مجال العمل أمامها وتقريب الوقت الذى يمكن فيه تحقيق المطمح الوطنى تحقيقاً تاما. ولكنها ترى من الواجب أن تصرّ على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لأجل صيانة مصالح مصر ومصالحها الخاصة على السواء وذلك إلى أن يظهر الشعب المصرى أنه قادر على صيانة بلاده من الاضطراب الداخلى وما يترتب عليه حتماً من تداخل الدول الأجنبية.

«وسبيل التقدم الوحيد للشعب المصرى يقوم على تآزره مع الإمبراطورية البريطانية لا على تنافرهما، وحكومة جلالته لرغبتها فى هذا التآزر مستعدة فيما يتعلق بها للبحث فى أية طريقة قد تعرض عليها لأجل تنفيذ اقتراحاتها فى جوهرها، وذلك فى أى وقت تريده حكومة عظمتكم، على أنها مع هذا لا يسعها تعديل المبدأ الذى بنيت عليه تلك الاقتراحات ولا إضعاف الضمانات الجوهرية التى تشتمل عليها، وهذه الاقتراحات من مقتضاها أن يكون مستقبل مصر فى أيدى الشعب المصرى نفسه. فكلما زاد اعتراف شعبكم بوحدة المصالح البريطانية ومصالحه كلما قلت الحاجة إلى هذه الضمانات، وقادة مصر المسئولون هم الذين عليهم فى هذا العهد الثانى من اشتراكهم مع بريطانيا العظمى أن يثبتوا بقبولهم النظام الوطنى المعروض عليهم الآن وبالتزام جانب الحكمة فى العمل به أن المصالح الحيوية للإمبراطورية البريطانية فى بلادهم يمكن أن توكل لعنايتهم بالتدريج».

إذاعة الوثائق الثلاث

أذيعت الوثائق الثلاث: مشروع كيرزون. وردّ عدلى باشا. وتبليغ ٣ ديسمبر، فى وقت واحد، وهو يوم ٤ ديسمبر، فكان لاذاعتها بالغ الأثر فى النفوس، إذ بدا فيها مبلغ إصرار الحكومة البريطانية على عدوانها على مصر وإبقاء سيطرتها واحتلالها، سواء فى المعاهدة أو فى نظام الحكم الذى أوجده الاحتلال، وصارت هذه الوثائق حديث الناس فى مجالسهم، وموضع سخطهم وتفكيرهم، وكان أبلغ عبرة منها أن يقع الانقسام فى سبيل مفاوضات هذا مبلغ ما أسفرت عنه. وانهالت الاحتجاجات من كل صوب على مشروع كيرزون وعلى تبليغ ٣ ديسمبر.

استمرار الانقسام

قطعت المفاوضات، وغادر الوفد الرسمى لندن يوم ٢٠ نوفمبر ووصل إلى الإسكندرية يوم ٥ ديسمبر كما أسلفنا (ص ٣٨).

وكان منتظرًا أن تخفّ وطأة الانقسام، وأن تلتئم الصفوف بعد الصدع الذى أصابها فى أبريل ومايو سنة ١٩٢١، وكانت الفرصة سانحة لرأب ما انصدع من الوحدة الوطنية التى هى أقوى عدّة للأمة فى كفاحها، ولكن الجماهير قابلت عدلى عند عودته بكل صنوف الإهانات والتحقير، واجتمع كثير من الغوغاء فى طريقه من محطة العاصمة يصيحون فى وجهه بفاحش القول وبذىء العبارات ويقذفونه بالبيض والطماطم والحصا والقاذورات، ويولول النساء فى طريقه، إلى غير ذلك من ضروب الإسفاف فى الخصومة.

وبذلك حبطت المساعى لإعادة الوحدة فى وقت كانت فيه البلاد أحوج ما تكون إليها.

اعتقال سعد للمرة الثانية

نشر سعد يوم ٧ ديسمبر نداءً إلى الأمة دعاها إلى مواصلة الجهاد، وحمل حملة قوية على التبليغ البريطانى، وختم نداءه بقوله: «فلنثق إذن بقلوب كلها اطمئنان، ونفوس ملؤها استبشار، وشعارنا الاستقلال التام أو الموت الزؤام».

ودعا إلى اجتماع كبير بنادى سيروس (بشارع سليمان باشا) حدد له يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ الساعة العاشرة صباحاً «للنظر فى الأحوال الحاضرة»، وأرسل الدعوة إلى جمهور كبير من ذوى المكانة فى البلاد، فاتخذت السلطة العسكرية البريطانية هذه الدعوة ذريعة لاعتقاله للمرة الثانية، ذلك أنها قررت أوّلا منع هذا الاجتماع وأصدرت بلاغاً بذلك يوم ٢١ ديسمبر، فاحتج سعد على هذا المنع.

وفى يوم الخميس ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ أنذرته السلطة العسكرية بعدم إلقاء خطب وعدم حضور المجتمعات العامة أو الكتابة فى الصحف السيارة أو المشاركة الفعلية فى الشئون السياسية، وأمرته بمغادرة القاهرة، والإقامة فى الريف، كما أصدرت أمرها إلى كل من: فتح الله بركات بأشا. وعاطف بركات بك. ومصطفى النحاس بك. وصادق حنين بك. والأستاذ مكرم عبيد. وجعفر فخرى بك. وسينوت حنا بك. والأستاذ أمين عز العرب بالتوجه إلى بلادهم للإقامة بها وعدم التدخل فى الشئون السياسة.

وقد أبلغ هذا الإنذار إلى كل منهم فى كتاب من البريجادير جنرال كليتون مستشار وزارة الداخلية وقتئذ.

فردّ عليه سعد بخطابه المشهور الذى قال فيه كلمته المأثورة (إن للقوة أن تفعل بنا ما تشاء) التى صارت مثلاً على الثبات فى الجهاد، قال:

«أتشرف بإخباركم أنى استلمت خطابكم بتاريخ اليوم الذى تبلغوننى فيه أمر جناب الفيلد مرشال اللنبى بمنعى من الاشتغال بالسياسة والزامى بالسفر إلى عزبتى بلا تأخير للإقامة بها تحت مراقبة المدير، وهو أمر ظالم أحتج عليه بكل قوّتى، إذ ليس هناك ما يبرره، وبما أنى موكل من قبل الأمة للسعى فى استقلالها

فليس لغيرها سلطة تخليني من القيام بهذا الواجب المقدس، لهذا سأبقى في مركزي مخلصاً لواجبي، وللقوّة أن تفعل بنا ما تشاء أفراداً وجماعات، فإنّا جميعاً مستعدون للقاء ما تأتي به بجنان ثابت وضمير هادي، علماً بأن كل عنف تستعمله ضدّ مساعينا المشروعة إنما يساعد البلاد على تحقيق أمانيها فى الاستقلال التام، وأرجو أن تقبلوا فائق احترامى».

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١

سعد زغلول

رئيس الوفد المصرى

وأجاب معظم أصحاب سعد بأن ردّهم هو نفس الرد الذى أرسله الرئيس، وكان جواب السلطة العسكرية على هذه الردود أن اعتقلت سعداً فى صباح يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر، واعتقلت فى اليوم نفسه أصحابه الذين أنذرتهم، عدا الاستاذ أمين عز العرب الذى قبل السفر إلى عزبة والده بالسنطة، وصادق حنين بك الذى قبل البقاء بمنزله بالزيتون، وجعفر فخرى بك.

وأصدر الجنرال اللنبى أمراً عسكريًّا يوجب على البنوك والأفراد الامتناع عن صرف أى مبلغ مودع باسم سعد أو باسم الوفد أو أحد أعضائه إلّا بإذن كتابى منه.

مظاهرات الاحتجاج

احتج الوفد احتجاجاً قويًّا على اعتقال سعد وصحبه.

وقامت فى القاهرة وفى بعض المدن مظاهرات الاحتجاج على هذا الاعتقال، كما أصدرت جميع الهيئات المختلفة قرارات بالاحتجاج عليه، واقترن هذا الاحتجاج بالنداء بمقاطعة التجارة الإنجليزية.

وكان احتجاج البلاد بهيئاتها وطوائفها وأفرادها على التصرف الجائر اجماعيا، مما بعث الأمل فى أن يكون سبيلاً إلى عودة الوحدة إلى الصفوف.

وقد استعدت السلطة العسكرية لقمع كل حركة ثورية تترتب على اعتقال

سعد وعُلق فى أحياء العاصمة يوم ٢٥ ديسمبر أمر عسكرى من القائد البريطانى للواء القاهرة هذا نصّه: «ليكن معلوماً عند الجمهور أن الإخلال بالنظام والشغب والتخريب تقمعها رجال العسكرية بشدّة، ولديهم الأوامر بإطلاق الرصاص عند الضرورة»، وحدثت مصادمات فى العاصمة بين المتظاهرين والسلطة العسكرية فى مظاهرة قتل فيها ثمانية وجرح نحو عشرين.

استعجال عدلى قبول استقالته

أسلفنا القول بأن عدلى قدم تقريره عن المفاوضات كما رفع استقالته من الوزارة يوم ٨ ديسمبر عقب وصوله إلى القاهرة بيومين، وقد تمهّل السلطان فى قبول استقالته، وطلب إليه أن ينتظر حتى تؤلف الوزارة الجديدة، فلما أبطأ تأليفها وعمدت السلطة العسكرية إلى إجراءات العسف والاضطهاد، واعتقلت سعدًا يوم ٢٣ ديسمبر، بادر عدلى فى نفس هذا اليوم إلى استعجال قبول استقالته لكى لا يتحمل مسئولية اعتقال سعد، قال فى كتابه إلى السلطان:

«يا صاحب العظمة – تشرفت على أثر عودتى من أوروبا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية بأن رفعت إلى عظمتكم استقالة الوزارة، وقد بقى زملائى يقومون بإنجاز الأعمال العادية إطاعة لأمر عظمتكم، ولما كان عدم قبول الاستقالة رسميا إلى الآن قد يجعل سبيلًا لتحميل الوزارة شيئاً من التبعة عن إجراءات لا علم لها بها ولا دخل لها فيها، فإنى أتشرف بالتماس صدور أمركم الكريم بقبول تلك الاستقالة، وإنى لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين.

«عدلى يكن»

وقد قبل السلطان استقالة الوزارة فى اليوم التالى (٢٤ ديسمبر).

وأصدر المارشال أللنبى إعلاناً بالترخيص لكل وكيل وزارة أو للقائم مقامه بأن يؤدى فى الوزارة التابع لها أعمال الوزير وأن يتولى سلطته فى المسائل الإدارية.

نفي سعد وصحبه إلى سيشيل

استقر رأى السلطات البريطانية على نفى سعد وصحبه إلى جزائر سيشيل Seychelles وهى جزائر نائية فى أرخبيل[١] تملكه بريطانيا فى المحيط الهندى بالشمال الشرقى لجزيرة مدغشقر.

أبحر سعد من السويس مساء الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ يصحبه كل من:

فتح الله بركات باشا. عاطف بركات بك. مصطفى النحاس بك. سينوت حنا بك. الأستاذ مكرم عبيد. على ظهر إحدى النقالات الحربية، فأقلتهم إلى «عدن»، وبعد أن لبثوا بها قليلاً نقلوا فى مارس إلى جزائر سيشيل، وظلوا منفيين بها، ثم نقل سعد إلى جبل طارق مراعاة لصحته وغادر الجزيرة يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢.

الدعوة إلى وحدة الصفوف بعد نفي سعد

دعا المرحوم أمين بك الرافعى إلى توحيد الصفوف. ووجد فى إجراءات العسف التى اتخذتها السلطة العسكرية حيال سعد وصحبه الفرصة المؤاتية لهذه الدعوة، ورغم ما أصابه من أذى كبير لمخالفته رأى سعد فى دخول المفاوضات، كتب فى هذا الصدد يقول[٢]: «نعم يجب أن ننسى الأيام التى انصرمت وأن نسدل ستارًا على ما أصابنا فيها من أذى، يجب أن ننسى أشخاصنا، ونذكر أن الوطن فى حاجة إلى مثل هذا النسيان، حتى نتمكن من أن نذكره وحده، ونعمل له وحده، ونسعى فى خيره وحده، هذا واجب المصرى اليوم، هذا جواب البلاد على اعتقال سعد باشا ومصادرة الحرية الشخصية، هذا ردّ مصر على تحدّى السياسة الإنجليزية، فإلى الاتحاد والتضامن، إلى الاتفاق والتصافح، إلى التآزر والتكاتف،

(١) يطلق اسم سيشيل على جزائر الأرخبيل كله وأهمها جزيرة «ماهى» Mahé وهى التى نفى إليها سعد وصحبه.

(٢) الأخبار عدد ٢٥ ديسمبر ١٩٢١ (جريدة أمين بك الرافعى فى ذلك الوقت).

إلى الاستمرار فى المطالبة بحقوقنا، إلى اليقظة والسهر على قضيتنا، إلى مواصلة السعى فى دائرة القانون، إلى المستقبل المملوء أملاً ورجاءً، إلى الحرية والاستقلال التام!».

عودة الوحدة مؤقتا إلى الوفد

كان من أثر هذا النداء أن بذلت مساع لعودة الأعضاء الذين سمّوا منشقين إلى حظيرة الوفد، وهم (مع حفظ الألقاب): محمد محمود. عبد العزيز فهمى. حمد الباسل. أحمد لطفى السيد، حافظ عفيفى. عبد اللطيف المكباتى. محمد على علوبه. جورج خياط، فانضموا إلى الأعضاء الذين بقوا مع سعد ولم يعتقلوا وهم: واصف بطرس غالى. ويصا واصف. على ماهر. واجتمعوا فى بيت الأمة يوم ٢٨ ديسمبر، وأصدروا بياناً مشتركا أعلنوا فيه أنهم أجمعوا كلمتهم ووحدوا جهودهم ليسلكوا سبيل العمل الذى بدأوا به منذ ثلاث سنوات، ودعوا الأمة إلى العمل لاستقلال البلاد خالصاً من شوائب التفرقة والتخاذل وان تعتصم بالاتحاد الذى هو السبيل الوحيد لبلوغ غايتها، ووجهوا إلى سعد فى منفاه وإلى صحبه خالص تحياتهم القلبية.

وضم الوفد إلى أعضائه فى ينادير وفبراير سنة ١٩٢٢ كلًّا من: على الشمسى. وعلوى الجزار. ومراد الشريعى. ومرقس حنا. وعبد القادر الجمال.

على أن عبد العزيز فهمى بك لم يلبث أن استقال من الوفد فى يناير سنة ١٩٢٢، وأذاع استقالته فى الصحف دون أن يذكر لها أسباباً.

وتبعه زملاؤه: أحمد لطفى السيد. محمد محمود. محمد على علوبه. عبد اللطيف المكباتى. حافظ عفيفى. فانقطعوا عن الوفد، ثم انفصلوا عنه لوقوع خلاف على اختيار الأعضاء الجدد الذين ضمهم الوفد إليه، إذ رأوا أن ضمهم يقصد منه تغليب جانب الأعضاء الذين بقوا مع سعد عندما وقع الانقسام الأول، وأن الباعث على ضمهم هو الارتياب والشك فى إخلاص المنفصلين، وفى الحق أنها حجّة ضعيفة، وكان يجدر بهم ألّا يجعلوا هذا الأمر الثانوى سبباً للانفصال ونقض الوحدة، ولكن هكذا كانوا سبب الانقسام من جديد.

وظهر هذا الانفصال للجمهور من عدم توقيعهم على نداء الوفد الخاص بالمقاومة السلبية الذى سيرد الكلام عنه.

المقاومة السلبية

بلغ من ثورة الخواطر بعد إذاعة الوثائق الثلاث المتقدم ذكرها واعتقال سعد وصحبه ونفيهم إلى سيشيل، أن خطرت فكرة المقاومة السلبية لأذهان الكثيرين لتكون سلاحاً تشهره الأمة فى وجه السياسة البريطانية.

ولقيت هذه الفكرة مجالا واسعاً من دراسة المفكرين والباحثين، وتمخضت عن تنظيمها ووضعها فى حيز التنفيذ.

فأصدر الوفد قراراً فى ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ بتنظيم هذه المقاومة، وجعلها على نوعين:

١ – عدم التعاون.
٢ – المقاطعة.

أما عدم التعاون فيشمل علاقات الأفراد ويقتضى قطع العلاقات الاجتماعية مع الإنجليز، والغرض منه أن يشعر الإنجليز بعزلتهم عن جميع عناصر الأمة، فليس لعامل أن يخدم إنجليزيا، ولا لمصرى أن يستخدم إنجليزيا أو يوكله عنه أو يساعده، وليس لمصرى أن يستشير طبيباً إنجليزيا، على أن مكارم الأخلاق تقضى على الأطباء المصريين أن يعالجوا الإنجليز إذا طلب منهم ذلك، كما أنها تقضى على المصريين ألّا يمتنعوا عن الاشتراك فى الأعمال الإنسانية والخيرية ولو كانت إنجليزية.

عدم التعاون السياسى – ومن أجلى مظاهره امتناع السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة مادامت السياسة الحاضرة قائمة، وبذلك يتحمل الإنجليز وحدهم مسئولية السياسة المعتمدة على القوة، ولقد أجمعت الأمة على وجوب سلوك هذا المنهج. فليس لمصرى ذى كرامة أن يخرج على هذا الإجماع، لا فرق فى ذلك بين وزارة سياسية ووزارة تستتر وراء زعم أنها إدارية.

ودعا إلى مقاطعة التجارة والبنوك والسفن والشركات الإنجليزية، وتنظيم المقاومة السلبية، ونشر الدعوة إليها، وتأليف لجان لتنفيذها، وتضامن الأمة فى سبيل إنجاحها.

وهاك نصّ البيان كاملاً:

«غضب الشعب المصرى بعد أن مدّ يد الصداقة للشعب الإنجليزى الحر، فرفضتها حكومته ورمته بمشروع كيرزون ومذكرته الإيضاحية، ذلك إلى بيانات الجالية البريطانية فى مصر وتصرفات الموظفين الإنجليز الذين يقاومون كل اتفاق عادل بين الشعبين، ولقد أظهر الشعب المصرى ذلك الغضب بكل الوسائل التى فى وسع شعب حىّ شاعر بكرامته محب للسلام، والوفد المصرى المعبر عن إرادة الأمة يرى من واجبه أن ينظم المقاومة السلبية بجميع الوسائل المشروعة.

«والمقاومة السلبية تشمل مسألتين على أعظم جانب من الأهمية:

«الأولى عدم المعاونة، والثانية المقاطعة.

عدم المعاونة

١ - فى معاملات الأفراد:

«يجب على كل مصرى أن يقطع العلاقات الاجتماعية مع الإنجليز وهذه العلاقات لا يمكن حصرها ولكل إنسان أن يجد فيها كل يوم شيئاً جديداً وفكرة صائبة، والغرض أن يشعر الإنجليز بعزلتهم عن جميع عناصر الأمة.

«وليس لعامل أن يخدم إنجليزيا ولا لمصرى أن يستخدم إنجليزيا أو يوكله عنه أو يساعده وليس لمصرى أن يستشير طبيباً إنجليزيا، على أن مكارم الأخلاق تقضى على الأطباء المصريين أن يعالجوا الإنجليز إذا طلب منهم ذلك كما أنها تقضى على المصريين أن لا يمتنعوا من الاشتراك فى الأعمال الإنسانية والخيرية ولو كانت إنجليزية.

٢ - فى الوزارات ومصالح الحكومة والمحاكم:

«من أجلى مظاهر عدم المعاونة إعراض السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة مادامت السياسة الحاضرة قائمة، وبذلك يتحمل الإنجليز وحدهم مسئولية السياسة المعتمدة على القوة، وأن سياسة القوة لا تدوم طويلاً فى حكم شعب تاريخى هذا مبلغ شعوره القومى وهذا مركزه فى وسط العالم المتمدين، ولقد أجمعت الأمة على وجوب سلوك هذا المنهج فليس لمصرى ذى كرامة أن يخرج على هذا الإجماع، لا فرق فى ذلك بين وزارة سياسية ووزارة تتستر وراء زعم أنها إدارية.

«وليذكر الموظفون أنهم إنما يعملون لمصلحة بلادهم دون غيرها وأنه ليس لإنسان كائناً من كان أن يطالبهم بمعاونة فى أى عمل يصادر عواطف أمتهم البريئة ويناقض أمانيها القومية المشروعة؛ لأن المبادئ العصرية والروح الدستورية السائدة فى العالم تقضى بأن الموظفين ليسوا إلاّ منفذين لإرادة الأمة.

«واجب الأهالى أن يتجاهلوا وجود الموظفين الإنجليز وأن يرفعوا أعمالهم إلى الموظفين المصريين.

«وواجب المحامين أن يعملوا على فضّ المنازعات المدنية المنظورة أمام جلسات بها قضاة إنجليز بطريق التحكيم، وأما فى المواد الجنائية فيترافعون أمام المحاكم حرصاً على مصلحة المتهمين ومحافظة على الأمن العام.

المقاطعة

١ - مقاطعة البنوك الإنجليزية:

«على المصريين أن يسحبوا ودائعهم من المصارف الإنجليزية.

«وإذا أودعوها فى بنك مصر فليكن إيداع المبالغ لمدد معينة بقدر الإمكان حتى تأتى بالثمرة المرجوة كما أن الواجب على جميع المصريين أن يقبلوا على

شراء أسهم بنك مصر حتى يبلغ رأس ماله مبلغاً يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية وبذلك يتسنى له أن يساعد فى إحياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصرية.

٢ - مقاطعة السفن:

«على التاجر المصرى أن يحتم على عملائه فى الخارج أن لا يشحنوا بضائعه على سفن إنجليزية. وليس لمصرى أن يسافر على مركب إنجليزى، وعلى الحمالين المصريين أن يرفضوا تفريغ السفن الإنجليزية وإدخال بضائعها إلى الجمارك وتموينها بالفحم.

٣ - مقاطعة شركات التأمين الإنجليزية:

«على كل مصرى أن لا يعامل هذه الشركات معاملة جديدة، ومتى انتهت مدة عقود التأمين التى تكون مددها قصيرة جدا كالتأمين ضدّ السرقة أو الحريق والإتلاف لا يجوز لمصرى تجديدها إلّا فى شركات غير إنجليزية.

٤ - مقاطعة التجارة:

«يجب تفضيل المصنوعات الوطنية (المصرية) والإعلان عنها وتشجيع الإقبال عليها فى كل مجلس وفى كل مكان، ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصرى لأن أرباحه تبقى فى البلاد ولا تتسرب إلى الخارج وبذلك تزيد ثروة البلاد العامة، أما التاجر الإنجليزى فتجب مقاطعته مقاطعة تامة، وكذلك مقاطعة كل بضاعة من أصل إنجليزى أو مستوردة بمعرفة وسطاء إنجليز مهما كانت جنسية المتجر بها ولو كان مصريا، ولكن لأجل عدم الإضرار بالتجار المصريين ومراعاة لدور الانتقال من الحالة التى نرى فيها معظم البضائع التى فى أسواقنا من أصل إنجليزى إلى الدور الجديد الذى نريد فيه ألّا يكون فى أسواقنا شىء من هذه البضائع يجب أن تعطى للتجار المصريين مهلة لتصريف ما عندهم من البضائع الإنجليزية وقد رؤى أن تكون المهلة ستة شهور للمنسوجات ومواد البناء وما شاكلها وثلاثة شهور للمواد الغذائية ومواد الوقود وما فى حكمها.

«إنما يجب على التجار المصريين أن يكفّوا من الآن عن كل توصية جديدة على أى بضاعة من جنس إنجليزى.

«وعلى التجار المصريين والأجانب من غير الإنجليز أن يتعهّدوا بما يضمن مقاطعة البضائع الإنجليزية على هذه الصورة حتى إذا خالف التعهد أحدهم يكون هو نفسه عرضة للمقاطعة، وستنظم طريقة مراقبة التجار للتحقق من مصادر بضائعهم وستؤلف لجنة لإرشاد التجار عن المصادر غير الإنجليزية التى يمكن أن يستوردوا منها ما يلزمهم من البضائع، وستكون مهمة اللجنة.

أولاً: عمل نشرات دورية عن الأصناف الجديدة ومحال وجودها.

ثانياً: الاتصال بالغرف التجارية فى الخارج (غير الإنجليزية) وإرسال مندوبين إليها لتشجيعها على عمل معارض فى القطر المصرى تعرض فيها مصنوعات بلادها.

ثالثاً: تعضيد الشبان المصريين على التمرن داخل القطر وخارجه على أعمال الوسطاء: المصدرين منهم والموردين.

نشر الدعوة

«يجب أن يبشّر بهذا النظام الجديد ويذاع فى الجوامع والكنائس وجميع النقابات والهيئات المنظمة وفى كل عائلة وفى كل قرية وفى جميع الجهات.

«ومن أكبر العاملين فى نجاح هذه المقاطعة السيدات، فاشتراكهن ومجهوداتهن أعظم أثراً فى هذا الوقت الخطير إنقاذاً للوطن.

«ولتنفيذ المقاطعة وعدم التعاون تشكل لجنة مركزية فى القاهرة ولجان مثلها فى الإسكندرية وفى كل عاصمة من عواصم المديريات، وكل لجنة مركزية تشكل بمعرفتها لجاناً فرعية فى الأقسام والمراكز وغيرها حسب مقتضيات الأحوال وتكون مهمة هذه اللجان الاشتغال بأمور المقاطعة ودعم المعاونة وكل ما يتعلق بها من نشر الدعوة والإرشاد، وتكون كلها تابعة فى المسائل الرئيسية للجنة مصر المركزية.

«أيها المصريون. إن المقاطعة وعدم التعاون أمضى سلاح تملكونه اليوم، فأحكموا استعماله ولا تدعوه يسقط من أيديكم فيضرب به عدوكم وجوهكم، وذودوا به عن أنفسكم إلى النهاية يسلمكم إلى النصر، وليكن ذلك عقيدة متغلغلة فى أعماق نفوسكم، وديناً يملك عليكم مشاعركم، أثبتوا به أنكم شعب متحد فى غايته، منظم فى خطواته ذو عزيمة صلبة ومجهودات مستمرة، وتضحيات متوالية، وحرام أن تمس أجسادكم صناعة إنجليزية بعد اليوم، وحرام أن تمتد أيديكم لمعاونة إنجليزى، وأعلموا أنه بقدر ما يكون إحكامكم فى استعمال سلاحكم وإجماعكم على تنفيذ إرادتكم يكون احترامه لعظيم وطنيتكم وانحناؤه أمام قوة إيمانكم ومتين أجماعكم واعترافه بحقوقكم ورغبته فى مودتكم وتقديره لسمو أغراضكم.

«أيها المصريون – اذكروا على الدوام أن الله معنا والحق فى جانبنا والتضامن فى صفوفنا وأن النصر آت لا ريب فيه».

ووقّع على هذا النداء كل من: حمد الباسل. ويصا واصف. على ماهر. جورج خياط. مرقس حنا. علوى الجزار. مراد الشريعى. واصف بطرس غالى. أما الأعضاء الذين كانوا منفصلين ثم انضموا فلم يوقعوا وانفصلوا نهائيا من الوفد.

اعتقال أعضاء الوفد

وبعد أن نشرت الصحف قرار الوفد بالمقاومة السلبية اعتقلت السلطة العسكرية يوم ٢٥ يناير الأعضاء الذين وقعوا عليه وسجنتهم فى قصر النيل.

وعطلت الصحف التى نشرت هذا القرار، وهى: الأخبار والمحروسة والنظام والأمة والمقطم، ثم عادت فأذنت لها بالظهور.

هيئة وفد جديدة

وعلى أثر اعتقال هؤلاء الأعضاء تألفت هيئة وفد جديدة من كل من: المصرى السعدى بك. السيد حسين القصبى. الشيخ مصطفى القاياتى. سلامة بك

ميخائيل. فخرى بك عبد النور. الأستاذ محمد نجيب الغرابلى.

وأصدروا نداء إلى الأمة بالاستمرار فى الجهاد.

الإفراج عن أعضاء الوفد

على أن السلطة العسكرية ما لبثت أن أفرجت يوم ٢٧ يناير عن أعضاء الوفد المعتقلين فانضموا إلى زملائهم الجدد.

حوادث الاغتيال

تعددت فى هذه الفترة حوادث الاغتيال والاعتداء على البريطانيين ومن والاهم.

فاعتدى مجهول على محمد بدر الدين بك مراقب الجنايات بإدارة الأمن العام بأن أطلق عليه الرصاص يوم ٥ يناير سنة ١٩٢٢. فأصيب إصابة غير مميتة، ولم يعرف الفاعل.

وفى فبراير سنة ١٩٢٢ قتل المستر براون المفتش بوزارة المعارف والمستر جوردان صاحب مصنع بالشرابية، وشرع فى قتل المستر بيتش وكيل القسم الميكانيكى بمصلحة السكك الحديدية، ولم يعرف الفاعلون.

* * *

الفصل الثالث

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

خلا مركز الوزارة بعد استقالة عدلى باشا، وظل شاغرًا أكثر من شهرين، وأحجم المستوزرون عن قبول تأليف الوزارة بعد التبليغ البريطانى فى ٣ ديسمبر، لما أثاره من سخط الرأى العام، وقد فوتح عبد الخالق ثروت باشا فى مهمة تأليف الوزارة، فاشترط لقبولها أن يتغير الوضع الذى أوجده مشروع كيرزون والتبليغ المتقدم ذكره، وجرت فى هذا الصدد أحاديث بينه وبين اللورد اللنبى والسلطان فؤاد، أصر فيها على الامتناع عن قبول هذه المهمة حتى تجاب شروطه ابتداء.

وفى الحق أن فى وضعه شروطًا لتأليف الوزارة واشتراطه قبولها قبل أن يؤلفها، سنة حميدة تدل على التقدم السياسى فى ولاية الحكم، فإنك لتذكر أن الوزارات فى عهد الاحتلال والحماية بل فى عهد الثورة كانت تؤلف (فى الغالب) بلا برنامج لمجرد الرغبة فى تولى الحكم، والتهافت على المناصب، فاشتراط ثروت باشا أن يكون لوزارته برنامج يتقيد به ويضمن تحقيقه هو فى ذاته عمل محمود، ولقد سار فى ذلك على خطة عدلى، إذ سبقه إلى وضع برنامج لوزارته قبل أن يؤلفها فى أبريل سنة ١٩٢١ كما تقدم بيانه[1].

شروط ثروت باشا

أما الشروط التى اشترطها ثروت باشا لتأليف الوزارة فهى:

أولاً: عدم قبول مشروع كيرزون والمذكرة التفسيرية الملحقة به (يقصد التبليغ البريطانى المؤرخ ٣ ديسمبر ١٩٢١).

(١) راجع كتابنا «ثورة سنة ١٩١٩» ج٢ ص١٧٥ (الطبعة الأولى).

ثانيًا: تصريح الحكومة البريطانية بإلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر بداءة ذى بدء.

ثالثًا: إعادة وزارة الخارجية وتمثيل خارجى من سفراء وقناصل.

رابعًا: إنشاء برلمان من هيئتين (مجلس نواب ومجلس شيوخ) تكون له السلطة العامة على أعمال الحكومة وتكون الحكومة مسئولة أمامه.

خامسًا: إطلاق يد الحكومة بلا مشارك فى جميع أعمال الحكومة.

سادسًا: لا يكون للمستشارين فى الوزارات إلا رأى استشارى وأن يبطل ما للمستشار المالى من حق حضور جلسات مجلس الوزراء.

سابعًا: حذف وظائف المستشارين ما عدا مستشار المالية ومستشار الحقانية فإنهما يظلان إلى ما بعد ظهور نتيجة المفاوضات الجديدة.

ثامنًا: استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين وأخذ العدة من الآن وتعيين وكلاء مصريين للوزارات (المالية والصحة والزراعة والأشغال والمواصلات والخارجية).

تاسعًا: رفع الأحكام العسكرية والسعى من جانب الوزارة اعتمادًا على حسن موقف الأمة فى سحب كل ما أتخذ من الإجراءات بمقتضى الأحكام العرفية بما فى ذلك فك اعتقال المعتقلين وإعادة المبعدين.

عاشرًا: الدخول فى مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان مع الحكومة الإنجليزية بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان للنظر فيما لا يتنافى مع استقلال البلاد من الضمانات لإنجلترا والأجانب. ولحل مسألة السودان، بشرط ألا تكون هذه المفاوضات مقيدة بقيد أو شرط مما جاء فى مشروع كيرزون، ويكون القول الفصل فى ذلك للأمة الممثلة ببرلمانها.

حادى عشر: يكون قبول هذه الشروط ثابتًا بمقتضى وثائق مكتوبة من الحكومة الإنجليزية.

كانت هذه الشروط حسنة فى مجموعها بالنسبة إلى ذلك العهد، أى فى

الظروف التى وضعت فيها، والمهم فيها أن ثروت باشا طلب أن تتخلى إنجلترا عن بعض ما أغتصبته، دون أن يكون لهذا التخلى مقابل من ناحية الأمة بالتنازل عن حقوقها، فهذا التخلى من جانب واحد هو من غير نزاع أجدى وأفيد من مشاريع المعاهدة التى تتضمن ارتباطًا من الجانبين وتحتم على مصر تنازلاً عن حقوقها الجوهرية وإقرارًا للاحتلال.

موقف الوفد

هاجم الوفد هذه الشروط، واقتبس من الحزب الوطنى تمسكه بالجلاء، وأصدر بيانًا بهذا المعنى قال فيه:

«ومن أخطر الأمور فى هذا البيان - بيان شروط ثروت باشا - أنه أغفل أهم المطالب المصرية ورأسها، وهو الجلاء، فلم يرد ذكره على الإطلاق لا فى الشروط المحققة فورًا ولا فى المسائل المؤجلة للمفاوضة. وهذا الإغفال يجعل التفاصيل العديدة التى وردت فى البيان باعتبارها مزايا قليلة الأهمية ضئيلة النفع، فاشتراط جعل رأى المستشارين الإنجليز استشاريا مع بقاء المعتمد السامى لحكومة انجلترا وسلطته الفعلية مرتكزة على جيش الاحتلال يصبح فى الواقع اشتراطًا وهميا، أن السكوت عن طلب الجلاء من قبل الحكومة المصرية عند ذكر المسائل التى ستحصل المفاوضة بشأنها أمر عسير التعليل، خصوصًا وأن المفاوضات السابقة فشلت بسبب الخلاف فى نقطة بقاء الجيوش الإنجليزية فى مصر»، إلى أن قال: «إن هذه الأقوال لا يقبل معها إغفال طلب الجلاء فى برنامج وطنى يقصد به الوصول إلى الاستقلال»، وختم بيانه بالعبارة الآتية: «لم تكتف الوزارة بوضع البيان ونشره بغير استشارة رجال الأمة السياسيين ووكلائها عملاً بالمبادئ الدستورية، بل عمدت فورًا إلى طلب التأييد والتعضيد، ولكن الأمة يقظة بعد ما قاسته من التجارب المرة وعرفت أن البيانات والعهود والوعود لا قيمة لها إلا إذا كان تنفيذها موكولاً لرجال موثوق بهم. أن الأمة لا تؤيد بيانًا إلا إذا كان خاليًا من الإبهام والتسويف، أساسه احترام الحرية الشخصية والحرية السياسية لجميع المصريين على السواء، أيها المواطنون!

لا تحيدوا عن المقاومة السلبية ولا تلقوا هذا السلاح من أيديكم، فإن المقاطعة وعدم المعاونة هما الطريق إلى الاعتراف بحقوقكم كاملة، فلتحى مصر. وليحى الاستقلال التام.

القاهرة فى ٥ جمادى الثانية سنة ١٣٤٠ - ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ - ٢٥ طوبة سنة ١٦٣٨.

التوقيعات

حمد الباسل. ويصا واصف. على ماهر.
جورج خياط. مرقس حنا. علوى الجزار.
مراد الشريعى. واصف غالى.

كان هذا البيان حسنًا فى مجموعه، وكان تحولاً نحو المبادئ الوطنية السليمة، ودعوة للأمة إلى الاستمساك بالجلاء الذى هو الرمز الصحيح للاستقلال الصحيح. بل هو جوهر الاستقلال وكيانه.

اقتنع اللورد أللنبى Allenby بأن شروط ثروت هى أقل ترضية للأمة المصرية فى ثورتها على الحماية وعلى الاحتلال، فتبادل الرأى مع حكومته فى شأنها، ورأى أن يذهب بنفسه إلى لندن لإقناع أقطابها بقبولها، فسافر من القاهرة يوم ٣فبراير سنة ١٩٢٢ يصحبه البريجادير جنرال كليتون مستشار وزارة الداخلية والسير شلدون ايموس مستشار وزارة الحقانية وكانا يشاطرانه رأيه فى قبول شروط ثروت باشا، وقابل فى لندن المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية واللورد كيرزون وزير خارجيتها، وتباحثوا فى الاتجاه الذى تتخذه السياسة البريطانية حيال مصر، وانتهت مباحثاتهم إلى قبول شروط ثروت باشا، وإعلان التصريح المعروف بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، وكان للتهديد بمقاطعة التجارة البريطانية الأثر الأكبر فى صدور هذا التصريح، لأن هذا التهديد أزعج أقطاب التجارة والصناعة ورجال السياسة فى انجلترا، وخشوا إذا عمت حركة المقاطعة أن تصاب التجارة والصناعة البريطانية بالبوار فى مصر، فعمدوا إلى التسليم لمصر ببعض حقوقها المغتصبة.

صدر إذن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ تحت ضغط هذه الظروف، وعاد اللورد أللنبى إلى القاهرة يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يحمل هذا التصريح وعنوانه (تصريح لمصر) وهو يتضمن إعلان الحكومة البريطانية انتهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وإلغاء الأحكام العرفية بمجرد إصدار الحكومة المصرية قانون التضمينات، ثم احتفاظ إنجلترا بصورة مطلقة بتولى المسائل الأربع الآتية، وبقاء الحالة فيما يتعلق بها على ما هى عليه إلى أن يتم بشأنها اتفاقات بين مصر وبريطانيا وهى:

١ – تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية.
٢ – الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة.
٣ – حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات.
٤ – السودان.

نص تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وهاك نص التصريح:

تصريح لمصر

«بما أن حكومة جلالة الملك عملاً بنواياها التى جاهرت بها ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة

«وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية، فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية:

١ – انتهت الحماية البرياطانية على مصر، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة.
٢ – حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤.

٣ - إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى:

(ا) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر.

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة.

(جـ) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات.

(د) السودان.

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه الآن».

خطاب الحكومة البريطانية إلى السلطان فؤاد

وقابل اللورد أللنبى السلطان فؤاد يوم وصوله (٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢) ورفع إليه خطابًا ضمنه اتجاه سياسة الحكومة البريطانية حيال مصر، وأرفق به نص التصريح، وهذا الخطاب عبارة عن مذكرة تفسيرية له. قال:

يا صاحب العظمة:

١ - أتشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا فى تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية[٢] التى قدمتها إلى عظمتكم فى الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها وهو ما آسف له أشد الأسف.

٢ - ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيرًا من المصريين ألقى فى روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع فى نواياها القائمة على التسامح والعطف على الأمانى المصرية، وأنها تنوى

(٢) هو تبليغ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ المتقدم ذكره (ص ٤٠).

الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسى إدارى لا يتفق والحريات التى وعدت بها.

٣ - غير أنه ليس شيء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل إن الأساس الذى بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمى ليست إبقاء الحماية حقيقة أو حكمًا، وقد نصّت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة فى أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولى.

٤ - وإذا كان المصريون قد رأوا فى هذه الضمانات أنها تجاوزت الحدّ الذى يلتئم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن إنجلترا أنما ألجأها إلى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشدّ الحذر خصوصًا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية، على أن الأحوال التى يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد فى مصر منذ الهدنة، والأمل وطيد فى أن الأحوال العالمية صائرة إلى التحسن، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فكما قيل فى المذكرة سيجىء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة إلى الثقة بما تقدمه هى من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية.

٥ - أما أن تكون إنجلترا راغبة فى التدخل فى إدارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول، إن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شئونهم، ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذى عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى، وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فإن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك إلى استخدامها للتداخل فى شئون مصر، وكل ما قصدته هو أن تستبقى إداة أتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية.

٦ - هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية، ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة فى الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة فى حكومة أهلية.

٧ - فإذا كانت هذه هى نوايا إنجلترا فلا يمكن لأحد أن ينكر أن إنجلترا يعزّ عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذى يبلغون فيه مطمحًا ترغب فيه إنجلترا كما تتوق إليه مصر أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة إلى التدخل لردّ الأمن إلى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول فى خطر، وإنه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون فى التدابير الاستثنائية التى اتخذت أخيرًا[٣] أى مساس بمطمحهم الأسمى أو أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التى سبق بيانها فإن الحكومة البريطانية لم يعد غرضها أن تضع حدًّا لتهييج ضار قد يكون لتوجيهه إلى أهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية، ولذلك كان الذى روعى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التى تستفيد من أن البحث فيها يجرى فى جو قائم على الهدوء والمناقشة بإخلاص.

٨ - والآن وقد بدأت تعود السكينة إلى ما كانت عليه بفضل الحكمة التى هى قوام الخلق المصرى والتى تتغلب فى الساعات الحاسمة، فإننى لسعيد أن أنهى إلى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوى أن تشير على البرلمان بإقرار التصريح الملحق بهذا وإننى لعلى يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلًّا نهائيًا مرضيًا.

٩ - وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر.

١٠ - أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصرى.

«وإذا أبطأ لأى سبب من الأسباب انفاذ قانون التضمينات (إقرار

---

(٣) يشير هنا إلى اعتقال سعد زغلول وصحبه ونفيهم إلى سيشيل.

الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر والذى أشير إليه فى التصريح الملحق بهذا فإننى أود أن أحيط عظمتكم علما بأننى إلى أن يتم إلغاء الإعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لإيقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية.

١١ – فالكلمة الآن لمصر، وإنه ليرجى أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد فى أمرها بالعقل والروية لا بعامل الأهواء.

«ولى مزيد الشرف إلخ.

القاهرة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢.

« أللنبى. فيلد ماريشال »

الرأى فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

أن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يتضمن انتهاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة.

وهذه أول مرة صدر فيها هذا الإعلان منذ الحرب العالمية الأولى، ولقد كانت إنجلترا سواء منذ أعلنت الحماية فى ديسمبر سنة ١٩١٤ أو فى أثناء الحرب أو فى عهد الثورة أو فى معاهدات الصلح[٤] متمسكة بها، فإعلان انتهاء هذه الحماية ثم اعترافها بمصر دولة مستقلة ذات سيادة هو بلا شك مكسب لمصر، مكسب سياسى ومعنوى، وقد ترتب على انتهاء الحماية إعادة منصب وزير الخارجية الذى ألغى فى عهد الحماية، وتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر، كما أن الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة قد أزال العقبة التى كانت تعترض فعلاً إعلان الدستور، فبزوال هذه العقبة قد تمكنت مصر من أن تجعل نظام الحكم فيها نظامًا دستوريا.

(٤) معاهدة فرساى مع ألمانيا فى ٢٨ يونية سنة ١٩١٩، وسان جرمان مع النمسا فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩، وسيفر مع تركيا فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠.

حقا إن بقاء الاحتلال البريطانى يجعل الاعتراف بالاستقلال صوريا أكثر منه جديا، لأن الاحتلال هادم للاستقلال. كما أن الجلاء هو الأساس الصحيح للاستقلال الصحيح، وحقا إن احتفاظ إنجلترا فى التصريح بتولى الأمور الأربعة الواردة فى البند الثالث منه إلى أن يحين الاتفاق بشأنها يتعارض مع كل استقلال صحيح، وحسبك أن هذه التحفظات تشمل تأمين المواصلات الإمبراطورية والدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة وحماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات، ثم السودان أيضًا، وهذه التحفظات تعصف بجوهر الاستقلال وبكيان البلاد، وتمكن إنجلترا من أن تنفذ إلى أعماق الشئون الداخلية لمصر، فضلًا عن شئونها الخارجية.

كل هذا حق لا مرية فيه، ولكن الأمر الذى لا نزاع فيه أيضًا أن القضية المصرية قد انتقلت بهذا التصريح خطوة إلى الأمام، لأن مصر قد كسبت فيه اعتراف إنجلترا باستقلالها، وهذا الاعتراف يرفع من شأنها بإزاء إنجلترا ذاتها، وبإزاء الدول التى سبق لها الاعتراف بالحماية البريطانية، ثم بإزاء الدول والبلاد الأخرى عامة، وهى كدولة مستقلة ذات سيادة أمكنها أن تستقل ببعض شئونها الداخلية، وأن تتخذ الدستور نظامًا للحكم فيها، ذلك الدستور الذى ألغته إنجلترا سنة ١٨٨٣ عقب احتلالها لمصر، وحالت دون تمتعها به طيلة سنى الاحتلال، نعم إن التحفظات الأربعة تقضى على أية سيادة داخلية أو خارجية، كما تنتقص من كيان الدستور وسلطانه. ولكن السيادة الناقصة والدستور الناقص خير من الحماية ومن الحكم الأستبدادى معًا، وإن الفرق ليبدو جليًّا بين التبليغ البريطانى المؤرخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١، على أثر قطع مفاوضات عدلى باشا (ص ٤٠) وبين تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، فمن مقارنة هاتين الوثيقتين يتبين أن السياسة الإنجليزية قد طرأ عليها تغيير جوهرى بين الأولى والثانية، وهذا التغيير كان مكسبًا جزئيا لمصر، وهو نتيجة جهاد الأمة واستمرارها على النضال رغم التهديدات التى أحتواها تبليغ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١.

إن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يكون ضارًّا لو قبلته الأمة وارتضت به أو اعتبرته خاتمة الجهاد، أما إذا كانت ماضية فى جهادها فإنه بلاشك فوز لها فى

معركة من سلسلة المعارك التى يتألف منها نضالها القومى الطويل.

إن ميزة هذا التصريح أنه إعلان من جانب واحد وهو إنجلترا، وليس فيه ارتباط أو قبول من جانب مصر، أى أن مصر لم تتقيد بموجبه بأى قيد، ولا تنازلت عن أى حق، ولا تقيدت بالتحفظات الواردة فيه، فهو من هذه الناحية يفضل حل القضية المصرية بواسطة مشروعات المعاهدة المتعاقبة، لأن هذه المشاريع قد تضمنت تنازلاً من جانب مصر عن حقوق لها، واعترافًا بمركز غير مشروع للاحتلال، وهذا الاعتراف وذلك التنازل لم يفرض على البلاد فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢.

وقد صرح المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية أن من الأسباب التى دعتها إلى هذا التصريح أنه لا توجد حكومة مصرية تستطيع حمل مصر على الارتباط بمعاهدة مع بريطانيا تكفل الضمانات التى تطلبها هذه ومن ثم عمدت إلى إعلان تصريح من جانب واحد.

وهذا معناه أنها إذ لم تظفر بالمعاهدة قد تنازلت عما كانت تنوى التنازل عنه مقابل ارتباطات مصر فى المعاهدة، دون أن تتقيد مصر بهذه الارتباطات أو تقبلها، وهذا ولا شك مكسب جزئى لمصر، وفرق بين تحفظات صادرة من جانب واحد وهو إنجلترا وبين أن تحصل إنجلترا على هذه التحفظات بصفة شرعية بإقرار مصر وقبولها.

ويرجع عدول الحكومة البريطانية عن سياستها فى ضرورة عقد معاهدة بين مصر وإنجلترا ولجوؤها مؤقتًا إلى التصريح من جانب واحد إلى موقف عدلى باشا فى مفاوضاته مع اللورد كيرزون سنة ١٩٢١، ذلك أنه حين رفض مشروع كيرزون اقترح فى حديثه معه أن تنفذ الحكومة البريطانية المزايا التى يتضمن المشروع الاعتراف بها للمصريين، إلى أن يحين الوقت للاتفاق على المسائل المختلفة عليها، فقبل كيرزون الفكرة مبدئيا، ولكنه أشار إلى أنها تقتضى معاونة مثل عدلى باشا، فاعتذر عدلى لأنه إنما جاء لينفِّذ برنامجًا معينًا، وهاك ما جرى من الحديث بينهما فى هذا الصدد:

عدلى باشا: لا يخفى عليكم أن المصريين لن يصادقوا على الاحتلال أو على إشراف دولة أجنبية على شئونهم، ولو كان ذلك مؤقتًا وإلى أجل، وقد يمكنكم أن تنفذوا ما لا يقرّونه من النظامات، ولكن لا تتوقعوا منهم قبولاً بها، وعلى أى حال فلست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الأحكام التى تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين وذلك إلى أن يتم الاتفاق على ما اختلفنا فيه من المسائل.

اللورد كيرزون: ولكن كيف يمكننا أن ننفذ مشروعًا كهذا يتضمن تمثيلاً خارجيا ونظامًا نيابيا كاملاً من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك؟

عدلى باشا: إن لى برنامجا معروفا، ولم أقبل الوزارة إلّا للسعى فى تحقيقه، فلا يسعنى أن أعود إلى مصر وأعلن للملأ أنى لم أنجح ولكنى باق لتنفيذ جزء من المشروع الذى لم أقبله(٥).

وعلى ذلك قطع عدلى المفاوضات واستقال من الوزارة، وكان موقفه من هذه الناحية سلبيًا، وترك للسياسة البريطانية تنفيذ فكرته فى التصريح من جانب واحد لا يقيد مصر فى شىء.

على أنه يجب أن نلحظ خطورة التحفظات التى استبقتها إنجلترا فى تصريح ٢٨ فبراير، حقا إن مصر لم تعترف ولم ترتبط بهذه التحفظات، ولكنها فى الواقع هادمة للاستقلال، مبقية مصر فى دائرة الحماية الفعلية، ولهذا لم تقابل الأمة هذا التصريح بغير الإعراض والاستنكار، وهى محقة فى هذا الموقف، وقد دلت بذلك على صدق نظرها وحسن بصرها بالأمور، وإدراكها ما يبيت لها من نيات السياسة البريطانية، وقد تكشفت هذه النيات من الوثائق والتصريحات السياسية التى لابست صدور هذا التصريح.

فقد أبلغ المستر لويد جورج فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ رؤساء حكومات الممتلكات المستقلة (الدومنيون) سياسة حكومته فى برقية قال فيها:

«يسرنى أن أبلغكم أن حكومة جلالة الملك قررت الآن، بالاتفاق التام مع

---

(٥) وثائق المفاوضات – مضابط دور الانعقاد غير العادى للبرلمان – نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٣٧٢.

لورد أللنبى، إصدار تصريح لمصر تنتهى به الحماية مع المحافظة التامة على الحالة الراهنة فيما يتعلق بالصوالح الخاصة التى للإمبراطورية البريطانية فى مصر، وهذا التصريح مصوغ وفق الآراء التى أعرب عنها فى المؤتمر الإمبراطورى، وهو تنفيذ للمبادئ التى وضعت وقتئذ.

«وقد أبلغتم من قبل شروط التسوية التى عرضتها حكومة جلالة الملك فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢١ مع الوثائق التى نشرت فى شهر ديسمبر، وقد كان من نتائج حبوط المفاوضات أن استقالت الوزارة (العدلية) وأن حدثت اضطرابات صغرى فى عدة مدن قمعت بسهولة، وارتكبت بعض جرائم القتل السياسية، وبذلت جهود لتنظيم مقاطعة تجارية، ولإحداث إضراب عام بين مستخدمى الحكومة، ولكنها لم تفز إلا بنجاح ضئيل، وبعد عيد الميلاد مباشرة نفى زغلول زعيم التهييج الوطنى تحت الأحكام العسكرية لإبائه أن يكف عن النشاط السياسى ومعه زملاؤه الخمسة الرئيسيون، وهم الآن فى طريقهم إلى سيشيل، وفى خلال هذا مضى لورد أللنبى فى المفاوضات لتأليف وزارة، وعرض فى يناير اقتراحات لهذا الغرض على هذه الحكومة (الإنجليزية)، وخلاصة هذه الاقتراحات أن تنهى بريطانيا العظمى الحماية حالا، وأن تعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة، مع ترك التدابير الضرورية لحماية الصوالح الخاصة التى للإمبراطورية البريطانية فى مصر لمناقشات تدور فى المستقبل، وقد اعتبرنا هذه الاقتراحات مما لا سبيل إلى قبوله، إذ كانت صورة التحفظ المقترح غير كافية فى نظرنا كضمان لصوالحنا الخاصة الخليقة بأن لا يكون لها سند قانونى متى انتهت الحماية وأن تصبح رهنًا بما قد يكون الوزراء المصريون على استعداد فى المستقبل للمفاوضة فى عقده من الاتفاقات، ولذلك اقترحنا طريقة أخرى نعلن بمقتضاها استعدادنا للإشارة على البرلمان بإنهاء الحماية متى عقد الوزراء المصريون معنا اتفاقات تكفل صيانة الصوالح البريطانية، ولكن اللورد أللنبى صرح بأن هذا الاقتراح لا يتفق مع تعهداته للساسة المصريين، وأنه لا يستطيع أن يأمل الحصول على تأليف وزارة مصرية على هذه القاعدة، فطلبنا إليه أن يحضر لاستشارته، وقد أدى ذلك إلى نتائج مرضية جدا.

«ومن حيث أن كل المفاوضات الأخيرة لم تؤت ثمرة ما، فقد تقرر أن نمضى إلى إنهاء الحماية على قاعدة تصريح من جانب واحد، أرسلناه إليه بالتلغراف مع هذا، وهذا التصريح - مع اعترافه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة - يقرر المركز الذى تدعيه فى مصر حيال كل الدول الأخرى، ويسرد الأمور التى تجعل الاحتفاظ بمركزنا الخاص حيويا لتأمين الإمبراطورية، وقد أبقيت الحالة الراهنة فى كل هذه الأمور، ولكننا نعلن استعدادنا للمفاوضة فى عقد اتفاقات خاصة بها مع الحكومة المصرية فيما بعد متى شاءت ذلك ومتى آذنت الظروف بالنجاح، وفى خلال ذلك يكون المصريون أحرارًا فى وضع أنظمتهم القومية محتذاة على مثال أمانيهم.

«ونحن ننوى، فى إبلاغنا جوهر هذا التصريح إلى الدول الأجنبية، أن نعلن أن إنهاء الحماية البريطانية على مصر لا يتضمن تغييرًا ما فى الحالة الراهنة من حيث مركز الدول الأخرى فى مصر، وفى نيتنا أن نصرح أن رفاهية مصر وسلامتها ضروريتان لسلم الإمبراطورية البريطانية وسلامتها، ولذلك فإنها (أى بريطانيا) ستحافظ دائمًا بينها وبين مصر على العلاقات الخاصة التى اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ زمن طويل باعتبار أنها مصلحة بريطانية جوهرية، ونحن بلفتنا النظر إلى هذه العلاقات الخاصة كما هى محددة فى التصريح الذى يعترف باستقلال مصر، ننوى أن نصرح أننا لن نسمح بأن تنازع أو تناقش فيها أية دولة أخرى، وأننا نعد كل محاولة يراد بها التدخل فى شئون مصر من جانب دولة أخرى عملًا غير ودى وأننا نعتبر كذلك أى اعتداء على أراضى مصر عملًا عدائيا نرده بكل الوسائل التى لدينا.

«وسيسلم اللورد أللنبى التصريح إلى السلطان فى ٢٨ فبراير، وسيقدم إلى البرلمان هنا بعد ظهر اليوم نفسه، أما نصه فسيرسل إليكم فى تلغراف على حدة».

وألقى المستر لويد جورج فى مجلس العموم (النواب) يوم ٢٨ فبراير خطبة بهذا المعنى أكد فيها النيات التى أعرب عنها فى برقيته إلى الممتلكات المستقلة، وأضاف إلى ذلك توضيحًا لسياسة انجلترا فى السودان، وهى إنكار الوحدة بينه

وبين مصر، والعمل على فصله عنها، والتحدث عنه كأنه مستعمرة بريطانية، قال: «إن الحاجة كانت تدعو إلى اشتراك مجهودات بريطانيا ومصر لانتشال بلاد السودان الواسعة الأرجاء من حالة الخراب التى وقعت فيها، وقد قدمت كل من مصر وبريطانيا العظمى على السواء رجالاً وأموالاً منذ إعادة فتح السودان أى منذ نحو عشرين عامًا بقصد إعادة السلم والرخاء إليه حتى يحل اليوم الذى يصبح فيه خصبًا آهلاً بالسكان بقدر ما هو الآن قحل خلو من الناس، وإن الحكومة لن تسمح مطلقًا بأن يتعرض للخطر ما تم فيه فعلاً من التقدم وما يرجى منه كثيرًا فى المستقبل، وإن لمصر حقا لا ينكر فى الضمانات الكافية بأن لا يكون لرقى السودان أى دخل مطلقًا فيما تحتاجه من ماء الرى الآن أو تحتاجه فى المستقبل لزراعة أراضيها بأكملها، والحكومة البريطانية مستعدة لتقديم هذه الضمانات، وليس هناك سبب لأن تعرقل الضمانات تقدم السودان بأى وجه من الوجوه».

التبليغ البريطانى إلى الدول باستقلال مصر

وبعد أن وافق البرلمان البريطانى على التصريح، أبلغ اللورد كيرزون وزير الخارجية الإنجليزية فحواه فى كتاب إلى معتمدى إنجلترا فى الخارج لكى يبلغوه إلى الحكومات الأجنبية عامة، وتمسّك فى التبليغ بالتحفظات الأربعة الواردة فيه، وعد تدخل أية دولة أخرى فى شئون مصر عملا غير ودى لأنجلترا، فألقى هذا الكتاب ضوءًا كاشفا لنيات إنجلترا من تصريح ٢٨ فبراير وأنها لم تقصد منه الاعتراف باستقلال صحيح لمصر بل استبقت لنفسها كل عناصر الحماية والسيطرة عليها، قال:

«قررت حكومة جلالة الملك بمصادقة البرلمان أن تنهى الحماية التى أعلنت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وأن تعترف بها دولة مستقلة ذات سيادة، فعند تبليغكم هذا القرار إلى الحكومات التى أنتم معتمدون لديها يقتضى أن تبلغوها أيضًا ما يأتى:

«لما تعرض السلام والرخاء فى مصر للخطر فى ديسمبر سنة ١٩١٤ باشتراك

تركيا فى الحرب العظمى وتحالفها مع الدول الوسطى أنهت حكومة جلالة الملك سيادة تركيا على مصر، ووضعت البلاد تحت حمايتها، وأعلنت أنها حماية بريطانية.

«وقد تغيرت الحال الآن، فإن مصر خرجت من الحرب ناجحة سليمة، وقررت حكومة جلالة الملك، بعد التدبر الدقيق وطبقا لتقاليدها السياسية، أن تنهى هذه الحماية بتصريح تعترف فيه بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، وفى الوقت ذاته تحتفظ لنفسها، إلى حين عقد الاتفاقات بينها وبين مصر، بمسائل معينة ذات ارتباط خاص بمصالح الإمبراطورية البريطانية وتعهداتها، وستبقى الحالة الحاضرة فيما يتعلق بهذه المسائل كما هى بغير تغيير إلى أن يتم عقد هذه الاتفاقات، وستكون الحكومة المصرية حرّة فى إعادة وزارة للشئون الخارجية، وبذلك تمهد الطريق لتمثيل مصر فى الخارج تمثيلاً سياسيا وقنصليا، وسوف لا تقوم بريطانيا العظمى فى المستقبل بحماية المصريين فى البلاد الأجنبية إلا بقدر ما قد ترغبه الحكومة المصرية وإلى أن يتم لمصر تمثيلها فى المملكة المختصة.

ومع ما سبق فإن إنهاء الحماية البريطانية على مصر ليس من شأنه حدوث أى تغيير فى الحالة الحاضرة فيما يختص بمركز الدول الأخرى فى مصر ذاتها.

«إن سلامة الأراضى المصرية ورفاهيتها ضروريان لأمن الإمبراطورية وسلامتها، ولذلك فهى تتمسك دائمًا باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر - تلك العلاقات التى اعترفت بها الدول من زمن مديد - مصلحة بريطانية أساسية، وقد تحددت هذه العلاقات الخصوصية فى التصريح الذى اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة، وقد وضعتها حكومة جلالة الملك فى هذا التصريح، بصفتها مسائل ذات ارتباط حيوى بحقوق ومصالح الإمبراطورية البريطانية، وهى لا تسمح لدولة بالبحث والمناقشة فيها، وبناء على هذه القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملاً غير ودّى، وتعد كل اعتداء يوجه إلى الأراضى المصرية عملاً يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التى فى وسعها».

بيان الحزب الوطنى
عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وقد نشر الحزب الوطنى رأيه فى التصريح فى بيان أصدرته اللجنة الإدارية يوم ٢ مارس سنة ١٩٢٢، أوضحت فيه حقيقة نيات السياسة البريطانية وإصرارها على اغتصاب حقوق مصر، وهاك نص البيان:

«اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى يوم الخميس الموافق ٢ مارس سنة ١٩٢٢ وقررت نشر القرار الآتى مع إبلاغه إلى سفراء الدول بمصر وإلى الصحف الأجنبية والشركات التلغرافية:

«لا ترى اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى خطاب اللورد أللنبى المؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وتصريح الحكومة البريطانية المرفق به أى تغيير فى مقاصد الحكومة الإنجليزية بالنسبة لمصر، فإن من يتأمل عبارات هاتين الوثيقتين لا يجد فيهما غير اتخاذ انجلترا وسيلة جديدة للتوصل إلى حمل المصريين على اعتبار مركزها فى مصر شرعيًّا ووضع القواعد لتنظيم الحماية غير المشروعة تحت ستار الاعتراف باستقلال مصر وإعلان انتهاء الحماية، وقد فات السياسة الإنجليزية أن المصريين يدركون أن احتفاظ انجلترا بعلاقاتها الخاصة التى تدعيها مع مصر وحصولها على الضمانات التى تطلبها لحفظ مصالحها ومصالح الأجانب ومصالح الأقليات، وفصل السودان عن مصر، كلها أمور لاتجعل لإعلان استقلالها قيمة وتجعل تصريح الحكومة الإنجليزية مبدلاً لفظ الحماية بنظام آخر مقتضاه الاعتراف لانجلترا بالمركز الذى تدعيه وما يستلزمه هذا المركز الاستثنائى من التدخل فى شئون البلاد الداخلية والخارجية.

«إن تصريح الحكومة الإنجليزية صريح فى اعتبار حماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ حماية صحيحة قانونا وفى أن أنجلترا هى صاحبة السيادة على مصر وفى أن ما تخوله لمصر من التصرفات والامتيازات ليس إلا من قبيل المنح والتنازل

من جانبها وحدها، وقد قصدت الحكومة الإنجليزية بتصريحها المذكور الاحتفاظ بجميع سلطتها ونفوذها الجوهرى فى البلاد ومنها الأحكام العرفية، ثم هى فى الوقت نفسه تغرى المصريين على الدخول فى مفاوضات جديدة وإن كانت موصوفة من الآن بأنها غير مقيدة إلا أنها فى الواقع محصورة فى دائرة الاتفاق على مقدار الضمانات التى تعطيها مصر لانجلترا، فالدخول فى مفاوضات بقصد وضع اتفاق على هذه المسائل يجعل المسألة المصرية من مسائل انجلترا الداخلية ويعتبر إقرارًا صريحًا وتسليمًا من جانب مصر بالحقوق التى تدعيها انجلترا لنفسها وبفصل السودان عن مصر فصلاً تاما.

«وإن تصريحات رئيس الوزارة الإنجليزية فى البرلمان الإنجليزى يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وما تلاه، تلك التصريحات التى نقلتها التلغرافات، وإبلاغ الوثيقتين المذكورتين إلى المستعمرات الإنجلزية (المستقلة) تجعل المسألة أكثر وضوحًا لمن خدعه ظاهر التصريح، وتفصح عن حقيقة نيات الحكومة الإنجليزية فى اعتبار مصر داخلة ضمن دائرة الإمبراطورية البريطانية «المرنة»، وفى أن كل ما يتم من جانب انجلترا بالنسبة لمصر لا يصحّ أن يغيرّ فى نظر العالم العلاقات الخاصة التى تدعى انجلترا وجودها مع مصر.

«ومما يلفت النظر بصفة خاصة فى تصريح الحكومة البريطانية أمران:

الأول: أن التعبير بانتهاء الحماية معناه أن الحماية كانت شرعية إلى يوم انتهائها وأن انجلترا كانت لها صفة شرعية فى حكم البلاد.

الثانى: أن الأحكام العرفية لا تلغى إلاّ إذا صدر قانون التضمينات، وهذا القانون يقصد به إقرار جميع الأعمال التى قامت بها السلطات العسكرية تنفيذًا للأحكام العرفية، وقد أبان الحزب الوطنى فيما نشره على الأمة من التقريرات والخطابات والقرارات المضار العظيمة التى تلحق البلاد من إقرار تلك الأعمال.

لذلك

تعلن اللجنة الإدارية للحزب الوطنى أن تصريح الحكومة البريطانية الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لا يغير شيئًا فى الحالة التى كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره، ولا يقصد به غير التغرير بالأمة واستمالة نفر من أبنائها للاستعانة بهم على تنفيذ سياستها، واللجنة تنبه الأمة إلى الاحتفاظ دائما بمطالبها الأسمى وهو استقلال مصر مع سودانها وملحقاتها استقلالاً تامًّا غير مقيد بحماية أو وصاية أو وكالة أو احتلال أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال».

* * *

الفصل الرابع

وزارة ثروت

أصبح منتظرًا بعد إعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أن يعهد بتأليف الوزارة إلى ثروت باشا، لأن صدور التصريح كان استجابة لشروطه.

كتاب الملك إلى ثروت باشا

ففى أول مارس سنة ١٩٢٢ طلب إليه السلطان فؤاد تأليف الوزارة فى كتاب نوه فيه بتصريح ٢٨ فبراير، وما تضمنه من انتهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف باستقلالها، وألمع إلى أن يكون من بين أعضاء الوزارة وزير للخارجية (وكان هذا المنصب ملغيًا طيلة عهد الحماية)، وأعرب عن أمله فى أن تحقق الأمة كل أمانيها فى هذا الدور الجديد من حياتها السياسية، وطلب أن تعد الوزارة مشروع الدستور ليكون للبلاد نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة، قال:

«عزيزى عبد الخالق ثروت باشا

«إن القرار الذى أبلغنا إياه حضرة صاحب المقام الجليل المندوب السامى لدولة بريطانيا العظمى فيما يختص بانتهاء الحماية البريطانية على مصر وبالاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة يحقق أعز أمنية لنا ولشعبنا العزيز، وهو ثمرة الجهاد القومى الذى تعهدناه على الدوام بالتشجيع والتأييد، ولا ريب عندنا فى أن استمساك الأمة بروابط الوئام والاتحاد والتزامها جانب الحكمة فى هذا الدور الجديد من حياتها السياسية كفيل بتحقيق كامل أمانيها، ونظرًا لما نعرفه لكم من الجهد المشكور فى خدمة القضية المصرية ولما لنا من الثقة التامة بكم وما نعهده فيكم من الجدارة الكاملة للقيام بمهام الأمور قد اقتضت إرادتنا

السلطانية توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف وزارة جديدة يكون من بينها وزير للخارجية وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به.

«ولما كان من أجل رغبتنا أن يكون للبلاد نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة لذلك يكون من أوّل ما تعنى به الوزارة إعداد مشروع ذلك النظام.

«وإنا نسأل الله العلى القدير أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة وهو المستعان».

صدر بسراى عابدين فى ٢ رجب سنة ١٣٤٠ هـ أول مارس سنة ١٩٢٢.

جواب ثروت باشا

أجاب ثروت باشا فى اليوم نفسه على كتاب السلطان بجواب ذكر فيه أسماء زملائه الذين اختارهم لمعاونته، وأوضح برنامج وزارته، فأشار إلى أنه ما كان له أن يتولى أعباء الحكم فى ظل المبادئ التى أعلنتها الحكومة البريطانية فى مشروع المعاهدة الذى عرضه اللورد كيرزون على عدلى باشا فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ وفى التبليغ البريطانى الذى أعقبه (تبليغ ٣ ديسمبر)، قائلاً إن تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول لها، ثم عرج بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والكتاب المرافق له، فقال إنهما قد أحدثا تغييرًا كبيرًا فى الحالة يسمح بتأليف وزارته لما فى هاتين الوثيقتين من الترضية للشعور القومى، وأعلن اعتزام الوزارة وضع مشروع دستور يطابق مبادئ القانون العام الحديث ويقرر مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب. وإلغاء الأحكام العرفية والرجوع فيما اتخذ فى ظلها من التدابير المقيّدة للحرية (يقصد بذلك إطلاق سراح المعتقلين) وأن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية، وأعرب عن أمله فى أن تتذرع الأمة فى الدور الجديد من حياتها السياسية باتحاد الكلمة وتآلف القلوب والأخذ بدواعى النظام والحكمة، وهاك نص جوابه:

«يا صاحب العظمة

«أتقدم إلى سدّة عظمتكم بفائق الشكر على ما تفضلت فأولتنى من الثقة السامية إذ عهدت إلىّ بتأليف الوزارة الجديدة ووجهت لى رتبة الرياسة الجليلة.

«وإنى لأتشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتى فى العمل وهم: إسماعيل صدقى باشا لوزارة المالية، وإبراهيم فتحى باشا لوزارة الحربية والبحرية، وجعفر ولى باشا لوزارة الأوقاف، ومصطفى ماهر باشا لوزارة المعارف العمومية، ومحمد شكرى باشا لوزارة الزراعة، ومصطفى فتحى باشا لوزارة الحقانية، وحسين واصف باشا لوزارة الأشغال العمومية،، وواصف سميكة بك لوزارة المواصلات، وقد احتفظت لنفسى بوزارتى الداخلية والخارجية، فإذا وقع هذا الاختيار موقع الاستحسان لدى عظمتكم يصدر المرسوم العالى بالتصديق عليه.

«يا صاحب العظمة. لم يكن لزملائى ولى، ونحن نشاطر الأمة أمانيها فى الاستقلال، إلّا أن نقرّ الوفد الرسمى الذى تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى على ما فعل، فلم يكن يسعنا أن نتولى أعباء الحكم ما دامت المبادئ التى تسترشد بها الحكومة البريطانية فى سياستها نحو مصر هى تلك التى كانت تظهر من مشروع ١٠ نوفمبر من العام الماضى ومن المذكرة التفسيرية التى تلته، فإن تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول بها، غير أن الكتاب الذى رفعه فخامة المندوب السامى البريطانى إلى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية فى البرلمان قد أحدثا فى الحالة تغييرًا كبيرًا، فأصبح من الممكن أن تتألف هذه الوزارة إذ أنها ترى أن الشعور القومى أصاب ترضية من هاتين الوثيقتين لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالاً وقبل أى اتفاق فحسب، بل ولأن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأى تعهد سابق، أما وقد جزنا هذا الدور بخير فلم يبق على مصر إلّا أن تثبت لبريطانيا العظمى أن ليس بها فى سبيل حماية مصالحها من حاجة للتشدد فى طلب ضمانات قد يكون فيها مساس باستقلالنا وأن خير الضمانات فى هذا الصدد وأجلّها أثرًا هى حسن نية مصر ومصلحتها فى حفظ العهود.

«على أن الوزارة ترى أنه لكى تكون جهود البلاد فى سبيل تحقيق كامل أمانيها بحيث تؤتى جميع ثمرها يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة وبين عمل هيئة تنوب عن الأمة وأن تسعى الهيئتان متساندتين لأغراض متحدة، ولذلك فإن الوزارة عملاً بأوامر عظمتكم ستأخذ فى الحال فى إعداد مشروع دستور طبقًا لمبادئ القانون العام الحديث وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسئولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الإشراف على العمل السياسى المقبل.

«وغنى عن البيان أن إنفاذ هذا الدستور يقتضى إلغاء الأحكام العرفية وأنه عن أى حال يجب أن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية، وقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أبلغتا أخيرًا إلى عظمتكم، وستتخذ الوزارة بلا إمهال ما يدعو إليه الأمر فى ذلك من التدابير كما أنها ستبذل جهدها اعتمادًا على حسن موقف الأمة فى الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملاً بالأحكام العرفية، هذا وإن إعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر فى الخارج، ونظرًا لأن النظام الإدارى الحالى لا يتفق مع النظام السياسى الجديد ومع الأنظمة الديموقراطية التى ستمنحها البلاد فإن الوزارة قد اعتزمت أن تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك فى الحكم الذى ستتحمل كل مسئوليته أمام الهيئة النيابية المصرية وسيكون رائدها فى إدارة شئون الأمة توجيهها إلى المصلحة القومية دون غيرها، والوزارة موقنة بأن أكبر عامل لنجاح مصر فى تسوية المسائل التى بقى حلها وأقوى حجّة تستعين بها فى تأييد وجهة نظرها هو أن تقبل على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب وأن تأخذ بدواعى النظام وتلتزم جانب الحكمة.

«والوزارة تحيى العصر الجديد الذى كان لعظمتكم أجلّ أثر فى طلوعه على الأمة بفضل ما بذلته عظمتكم من المساعى الوطنية العالية وهى واثقة أن ستلقى من لدن عظمتكم كل تأييد فى عمل الغد وإنها لترجو أن يجىء مكللا لمجهود البلاد، وإننى لا أزال لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين».

القاهرة فى ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (أول مارس سنة ١٩٢٢).

وقد صدر المرسوم السلطانى فى اليوم نفسه (أوّل مارس) بتأليف الوزارة على النحو الوارد فى جواب ثروت باشا: عبد الخالق ثروت باشا للرآسة والداخلية والخارجية. إسماعيل صدقي باشا للمالية. إبراهيم فتحى باشا للحربية والبحرية. جعفر ولى باشا للأوقاف. مصطفى ماهر باشا للمعارف. محمد شكرى باشا للزراعة. مصطفى فتحى باشا للحقانية. حسين واصف باشا للأشغال. واصف سميكة بك للمواصلات.

إعلان الاستقلال والمناداة بالسلطان فؤاد ملكًا لمصر
(١٥ مارس سنة ١٩٢٢)

بدأ عهد وزارة ثروت باشا بداية حسنة بالنسبة إلى الوزارات السابقة، إذ أعلن السلطان فؤاد فى ١٥ مارس استقلال البلاد، واتخذ لقب صاحب الجلالة ملك مصر، وأصدر الكتاب الآتى إلى رئيس الوزارة:

«عزيزى عبد الخالق ثروت باشا

«فى هذا اليوم السعيد الذى تم فيه الاعتراف باستقلال البلاد نشعر بأعظم الاغتباط وأكبر الارتياح لتوجيه الخطاب إلى أمتنا العزيزة

«وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم لتحيطوا هيئة الحكومة علمًا بهذا الخطاب المرسلة صورته مع أمرنا ولتعمموا نشره فى جميع أنحاء القطر وتبلغوه بصفة رسمية لمن يلزم تبليغه إليه».

«فؤاد»

صدر بسراى عابدين فى ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ - ١٥ مارس سنة ١٩٢٢».

وهذا نصّ الخطاب الذى وجهه فؤاد إلى الأمة وأعلن فيه الاستقلال. قال:

«إلى شعبنا الكريم

«لقد منّ الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا وإنا لنبتهل إلى المولى عزّ وجل بأخلص الشكر وأجمل الحمد على ذلك، ونعلن على ملأ العالم أن مصر

منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ونتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالنا من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزّة القومية.

«وها نحن نشهد الله ونشهد أمتنا فى هذه الساعة العظمى أننا لن نألو جهدًا فى السعى بكل ما أوتينا من قوّة وصدق عزم لخير بلادنا المحبوبة والعمل على إسعاد شعبنا الكريم.

«وإنا ندعو المولى القدير أن يجعل هذا اليوم فاتحة عصر سعيد يعيد لمصر ذكرى ماضيها المجيد».

«فؤاد»

«صدر بسراى عابدين فى ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ – ١٥ مارس سنة ١٩٢٢».

وأطلق لهذه المناسبة مائة مدفع ومدفع فى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والخرطوم وسواكن، وأطلق ٢١ مدفعا فى عواصم المديريات وفى دمياط والسويس، وتلى الخطاب الملكى والأمر الكريم فى المحافظات وعواصم المديريات.

واعتبر يوم ١٥ مارس عيدًا وطنيا تستريح فيه مصالح الحكومة من العمل، ولكن الشعب لم يشارك الحكومة الابتهاج بهذا الإعلان، وكان موقفه سلبيًا مشرفًا، إذ لم يجد تحقيقًا لمظاهر الاستقلال الصحيح، بل رأى على العكس أنه رغم هذا الإعلان فإن الاحتلال البريطانى قائم، والأحكام العرفية الأجنبية مبسوطة، وإنجلترا متسبقية تحفظات تهدم قواعد الاستقلال، والسودان مفصول عمليا عن مصر، فلا غرو أن قوبلت مظاهر الابتهاج وإطلاق المدافع بالفتور والإعراض، وكان هذا الشعور دليلًا على تقدّم الوعى الوطنى فى طبقات الشعب.

وقد أبلغت الحكومة المصرية معتمدى الدول الأجنبية أن مصر أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة وأن ولى الأمر اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر.

وهاك نصّ الكتاب الذى أرسله ثروت باشا فى هذا الصدد إلى كل من معتمدى الدول:

«أتشرف بأن أرسل لكم طى هذا ترجمة النطق الملكي الذى أصدره مولاى ولى الأمر على أثر إلغاء الحماية البريطانية على مصر معلنًا به أن مصر أصبحت دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ومتخذًا لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر. وإنى أرجوكم التكرم بتبليغ هذا النطق إلى حكومتكم وأنتهز هذه الفرصة لأكرر لجنابكم الإعراب عن عظيم احترامى».

وبذلت وزارة ثروت باشا سعيًا محمودًا فى تحقيق بعض مظاهر الاستقلال.

ففضلًا عن إعلان الاستقلال قد أنشأت وزارة للخارجية تولّاها ثروت باشا بعد أن كانت هذه الوزارة ملغاة طيلة عهد الحماية (من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٢).

وكانت العادة جارية فى عهد الحماية بتعطيل مصالح الحكومة يوم عيد جلوس ملك إنجلترا وعيد ميلاده، فأبطل ثروت باشا هذه العادة وقرر مجلس الوزراء عدم تعطيل المصالح فى هذين اليومين، وأصدر بلاغًا رسميًا بذلك، وسارت الحكومة من بعده على هذه القاعدة.

وألغيت وظيفة مستشار وزارة الداخلية، وكان آخر المستشارين البريطانيين لها البريجادير جنرال السير جلبرت كليتون.

وكفّ المستشار المالى البريطانى عن حضور جلسات مجلس الوزراء بعد أن كان متمتعًا بهذا الحق طيلة عهد الاحتلال والحماية.

وعينت الوزارة وكلاء مصريين لوزارات الداخلية (الشئون الصحية) والمالية والأشغال والزراعة والمواصلات بدلًا من الوكلاء البريطانيين، ووكيلًا مصريا لوزارة الخارجية. كما عينت بعض الموظفين المصريين بدلًا من كبار الموظفين الإنجليز فى الحكومة.

وعنيت عناية موفقة بإيفاد البعثات العلمية إلى الخارج، فأوفدت عددًا كبيرًا من خريجى المدارس العليا وطلبتها إلى جامعات أوروبا وأمريكا لتخريج مصريين أخصائيين يشغلون الوظائف الفنية ويضطلعون بالأعمال المتصلة بنهضة مصر ويحلون محل البريطانيين والأوروبيين فى الوظائف التى احتكروها فى عهد

الاحتلال والحماية، وأنشأت «المجلس الاقتصادى» للعناية بأمور مصر الاقتصادية.

نظام وراثة العرش

أسلفنا القول فى كتاب «ثورة سنة ١٩١٩»(١) أن الحكومة البريطانية قد انتحلت لنفسها حق التدخل فى نظام وراثة العرش وأبلغت السلطان فؤاد فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ قرارها فى هذا النظام وفحواه الاعتراف بالأمير فاروق ونسله من الذكور كأولياء عهد للسلطنة المصرية، وقلنا إن هذا التدخل هو من أخص مظاهر الحماية، وأن هذا الوضع كان وضعًا شاذا.

وقد أزال الملك فؤاد بعض هذا الشذوذ بعد سنتين من وقوعه، إذ أصدر بعد إعلان الاستقلال أمرًا ملكيًّا فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بنظام وراثة العرش يقضى بأن الملك وراثى فى أسرة محمد على (المادة الأولى) وأن ولاية الملك تنتقل من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر، وهكذا طبقة بعد طبقة، وإذا توفى أكبر الأبناء قبل أن تنتقل إليه ولاية الملك كانت الولاية إلى أكبر أبنائه ولو كان للمتوفى إخوة، ويشترط فى كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجة شرعية (المادة ٢).

وتطبيقا لقاعدة توارث العرش نصّت المادة الثانية فى ختامها على ما يأتى «فولاية الملك من بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق»، ونصّت المادة الثالثة على طريقة انتقال ولاية الملك فى حالة ما إذا لم يكن لصاحب العرش عقب، ونظمت بقية المواد أحكام انتقال وراثة العرش فى كل الأحوال المحتملة(٢).

---

(١) ج٢ ص١٠٢ (الطبعة الأولى).

(٢) ولما صدر الدستور سنة ١٩٢٣ نصت المادة ٣٢ منه على أن عرش المملكة المصرية وراثى فى أسرة محمد على وأن وراثة العرش تكون وفق النظام المقرر بالأمر الملكى الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢.

نظام الأسرة المالكة

وأصدر الملك قانونا فى ١٠ يونيه سنة ١٩٢٢ بنظام الأسرة المالكة، يتضمن ما للملك من حق الولاية على أسرته، والطبقات التى ينحصر فيها لقب الإمارة ونظام توارث ذلك اللقب، وتأليف مجلس البلاط الذى يقضى فى مسائل الأحوال الشخصية التى يكون فيها الطرفان أو أحدهما من أمراء وأميرات الأسرة المالكة.

وألحق بالقانون كشف بأسماء الأمراء والأميرات فى الأسرة المالكة.

وفى ٢١ يونيه سنة ١٩٢٢ صدر أمر ملكى بأسماء أعضاء الأسرة المالكة الذين يطلق عليهم لقب نبيل أو نبيلة.

إقرار تصفية أملاك الخديوى عباس

وفى ١٧ يوليه سنة ١٩٢٢ صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ بإقرار ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية من تصفية أملاك الخديو عباس الثانى، وقضى بتطبيق ما له من الحقوق وحرمانه المجىء إلى مصر ومنعه من التقاضى أمام المحاكم المصرية، وأقرت المادة ١٦٨ من الدستور هذا القانون مع إعطائه الصيغة الدستورية.

...

وضع الدستور

ألفت وزارة ثروت فى ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب، عهدت برآستها إلى حسين رشدى باشا. وتألفت على النحو الآتى: حسين رشدى باشا (الرئيس). أحمد حشمت باشا (نائب الرئيس). الأعضاء: يوسف سابا باشا. أحمد طلعت باشا. محمد توفيق باشا. عبدالفتاح يحيى باشا. السيد عبد الحميد البكرى. الشيخ محمد بخيت. الأنبا يؤانس. قلينى فهمى باشا. إسماعيل أباظة باشا. محمود أبوحسين باشا. منصور يوسف باشا.

يوسف أصلان قطاوى باشا. إبراهيم أبورحاب باشا. على المنزلاوى بك. عبداللطيف المكباتى بك. محمد على علوبة بك. زكريا نامق بك. إبراهيم الهلباوى بك. عبدالعزيز فهمى بك. محمود أبوالنصر بك. الشيخ محمد خيرت راضى بك. حسن عبدالرازق باشا. عبدالقادر الجمال باشا. صالح لملوم باشا. إلياس عوض بك. على ماهر بك. توفيق دوس بك. عبدالحميد مصطفى بك. حافظ حسن باشا. عبدالحميد بدوى بك.

وعدد أعضاء اللجنة ثلاثون عدا الرئيس ونائب الرئيس، ولذلك سميت «لجنة الثلاثين».

وهى فى مجموعها تنتظم طائفة من المفكرين وذوى الرأى ورجال القانون والعلماء ورجال الدين والسياسيين المعتدلين والأعيان والتجار والماليين، ولكن الوفد والحزب الوطنى لم يكونا ممثلين فيها، لأنهما لم يقبلا الاشتراك فى عضويتها، وقد اعتذرت عن عدم قبولى عضوية اللجنة لأنى كنت (ولا أزال) أرى أن الدستور كان يجب أن يعهد وضعه إلى جمعية وطنية تأسيسية تمثل الأمة لا إلى لجنة تؤلفها الحكومة، وقد كان برنامج عدلى باشا فى وزارته التى ألفها فى مارس سنة ١٩٢١ يتضمن أن يكون وضع الدستور من اختصاص جمعية وطنية تأسيسية (انظر ص ١٧٦ ج ٢ من كتاب ثورة سنة ١٩١٩ الطبعة الأولى)، وكان ثروت باشا عضوًا فى هذه الوزارة ومقرا برنامجها بداهة، فاختصاصه لجنة حكومية بوضع الدستور هو خروج على هذا البرنامج.

أتمت اللجنة مهمتها، ووضعت الدستور، ومن الحق أن تقول إنه فى مجموعه من خير الدساتير وقد وضع على أحدث المبادئ العصرية.

ورفعت اللجنة مشروع الدستور إلى ثروت باشا فى يوم السبت ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢، وكان منتظرًا أن يصدر به المرسوم الملكى على أثر تقديمه إلى رئيس الوزارة لأن ثروت كان متتبعًا أعمال اللجنة ومقرًّا النصوص التى وضعتها، وقد قدّمت إليه اللجنة بعد أيام قليلة مشروع قانون الانتخاب المرافق للدستور.

وكان ثروت جادًّا فى بناء دار البرلمان، إذ شرعت وزارة الأشغال فى إقامة بناء

مجلس النواب الحالى منذ أغسطس سنة ١٩٢٢، وتوسيع بناء الجمعية التشريعية ليكون مقرًّا لمجلس الشيوخ، ولكن استقالته من الوزارة حالت دون صدور الدستور كما سيجىء بيانه.

العقبات فى طريق ثروت باشا

إن العيب الجوهرى فى وزارة ثروت باشا أنها تألفت دون اتصال بالرأى العام أو استئناس بارتياحه إليها، وبعبارة أخرى أنها لم تكن وليدة إرادة الأمة ممثلة فى برلمان (إذ لم يكن البرلمان قد أنشىء بعد)، أو فى إتجاه الرأى العام، ولم يلق ثروت باشا باله إلى هذا النقص الجوهرى فى وزارته، مع أنه يتصل بناحية هامة من الحياة السياسية فى بلاد كانت تتطلع إلى تقرير حقوقها العامة، وأوّل هذه الحقوق أن تكون الوزارات وليدة إرادتها وقد خلت وزارة ثروت من هذا الطابع، ومن هنا جاء الضعف فى كيانها، ولم يظفر ثروت بتأييد الشعب، فبدأت وزارته بغيضة إلى أغلبية الأمة، وزاد فى بغضها له أنه ألّف وزارته فى الوقت الذى كان سعد زغلول ورفاقه فى طريقهم إلى المنفى السحيق الذى قضت السياسة الإنجليزية بإبعادهم إليه -فى سيشيل، (ص٤٨) ولم تكن هذه الملابسات مما يدعو إلى اغتباط الأمة بوزارة ثروت، ومن حقها ألاّ تغتبط بها ولاتؤيدها؛ لأنه ليس مما يتفق وكرامة الأمة أن ترضى عن وزارة تتألف فى الوقت الذى يقصى فيه زعماؤها عن البلاد بقوّة الغاصب، فحساسية الأمة من هذه الناحية كان لها كل ما يسوغها، وكل أمة تعتزّ بشخصيتها وكرامتها تقف هذا الموقف لا محالة، وكان معروفًا ما بين سعد وثروت من الخصومة، وبخاصة لأن ثروت كان وزيرًا للداخلية فى وزارة عدلى، وهو المسئول عن حوادث الضغط التى وقعت فى عهد هذه الوزارة ضدّ سعد وأنصاره، فلما علم الناس أن ثروت فى سبيل تأليف وزارته فى الوقت الذى علموا فيه أن سعدًا فى طريقه إلى منفاه، كان بديهيًا أن يرتابوا فيه وفى وزارته. ومن ثم كان الطريق أمام ثروت مليئًا بالعقبات والأشواك.

ولا يسوغ مسلكه أنه هو الذى اشترط شروطه التى صارت فى الجملة

تصريح ٢٨ فبراير وأن من حقه بناء على ذلك أن يلى الوزارة؛ لأن صاحب الفكرة فى هذا التصريح هو عدلى باشا كما سلف القول، ومع ذلك لم يتمسك بالبقاء فى الحكم واستقال من وزارته الأولى، ولم يقبل أن يؤلفها من جديد، ولعله تعفف عن أن يؤلفها إذ رأى بثاقب نظره أن الأمة لا تؤيده فى تأليفها، لكن ثروت تغاضى عن هذه الناحية الهامة من الحياة السياسية، ومن الحق أن نقول إن شخصية عدلى كانت أقوى وأسلم من شخصية ثروت، ولعل أعضاء الوفد المنشقين قد زينوا له أن يؤلف الوزارة سواء رضيت عنها الأمة أو لم ترض لأنه قد خيل إليهم أن الأمة لابدّ وأن تذعن للهيئة السياسية التى فى يدها قوّة الحكم والسلطان، وهذا نقص كبير بل عيب خطير فى تفكيرهم السياسى، ظهر أثره على تعاقب السنين، وجعلهم المرة بعد المرة أداة للرجعية والعبث بحقوق الشعب.

لم يكن الطريق إذن أمام ثروت سهلاً ولا معبّدًا، بل كان كما قلنا مليئًا بالعقبات والأشواك، فقد شرع فى قتله قبل أن يؤلف الوزارة، إذ دبرت مؤامرة لاغتياله، وكان محددًا لإنفاذها يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٢٢، أى فى الوقت الذى كانت المجالس تتحدث عن قرب احتمال تكليفه بتأليف الوزارة، واكتشف البوليس هذه المؤامرة، وقبض على المتآمرين وعلى المسدسات والقنابل التى اعتزموا استعمالها لاغتياله، وكان القبض عليهم وضبط القنابل والمسدسات فى منزل بجنينة ماميش بحى السيدة زينب، واتهم فى هذه المؤامرة كل من: محمد حسن فرغل. محمد حسن سعد. على رحمى. محمود حنفى سامى. عبدالحى كيرة. عبدالحكيم محمود. عبدالحليم غنيم. وحوكموا فى شهر مارس سنة ١٩٢٢ أمام محكمة عسكرية بريطانية قضت بحبس محمود حنفى ثلاث سنوات مع الشغل وحبس كل من على رحمى ومحمد حسن سعد سنتين مع الشغل.

وتعددت حوادث اغتيال الموظفين البريطانيين ولم يعرف الفاعلون فى معظمها، وتحرج لها مركز الوزارة.

ففى مارس سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولان الرصاص على المستر مكنتوش بك

مدير قسم القاطرات بالسكك الحديدية بالقرب من منزله بالزيتون فأصيب بإصابات بليغة.

وفى مايو أطلق مجهول الرصاص على البكباشى كيف مساعد حكمدار فرقةب بشارع الفلكى، فمات من جراء إصابته.

وبلغت هذه الحوادث سبعًا، ولم تهتد الحكومة إلى الجناة فيها.

احتجاج الحكومة البريطانية على حوادث الاغتيال

أدى تكرار هذه الحوادث وعدم ظهور الفاعلين فيها إلى انزعاج الحكومة البريطانية فاحتجت رسميا لدى الحكومة المصرية، وأبلغ هذا الاحتجاج كتابة إلى ثروت باشا فى مايو سنة ١٩٢٢ عن يد اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى، وقد جاء فيه: «إن عدم الاهتداء إلى مرتكبى تلك الجرائم وبقاءهم بعيدًا عن طائلة العقاب، يدل أوضح الدلالة على عدم كفاية التدابير التى اتخذت لمنع وقوع تلك الاعتداءات، وإن الحكومة البريطانية تجد نفسها تلقاء هذه الحالة مضطرة لأن تعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن تعويض من يقع عليه اعتداء من الأجانب أو تعويض ورثته إن أدركته الوفاة، كما أنها تحتفظ بحق تقدير كفاية التعويض الذى تمنحه الحكومة المصرية أو عدم كفايته».

وردّ ثروت باشا على هذا الاحتجاج بأن الحكومة المصرية أوّل من يأسف لوقوع تلك الاعتداءات التى تنكرها وينكرها الشعب المصرى، وأنها اتخذت التدابير الأدبية والمادية لمنع وقوعها، وهى لا تتأخر عن التشديد على جهات البوليس بمضاعفة اليقظة والانتباه مبالغة فى العمل على زيادة تأثير التدابير التى سبق اتخاذها، وأما عن التعويض فمع أن الحكومة لا ترى أنها مسئولة بأكثر من توفير شرطة تقوم بأداء واجباتها قيامًا حسنًا، إلّا أن ما تعودته من حسن الضيافة نحو الأجانب يجعلها لا تتردد فى أن تمنح برًّا منها وكرمًا من وقع به أمثال هذه الاعتداءات السياسية ما ترى أن الظروف تقضى به من التعويضات، وأن الحكومة أظهرت استعدادها للجرى على هذه الخطة فى أحوال سابقة وأنها ستظهر مثل هذا الاستعداد كلما رأت الظروف تدعو إلى ذلك.

وفى الحق أن الرد صيغ فى قالب مملوء حكمة وكرامة واتزانا.

ولم تقف حوادث الاعتداء إثر هذا الاحتجاج والرد عليه.

ففى ٣ يوليه اكتشفت مؤامرة لاغتيال المستر برت المفتش بالسكة الحديدية.

وفى ١٥ يوليه. أطلق بعض المتآمرين الرصاص على الكولونيل بيجوت الموظف بالمصلحة المالية التابعة للجيش البريطانى فأصيب بإصابات بليغة.

فأرسل اللورد أللنبى إلى ثروت باشا كتابًا فى ٢٠ يوليه، يبلغه فيه أن الحكومة البريطانية تنظر بقلق متزايد إلى الاعتداءات المتكررة التى لم يتوصل إلى معاقبة مرتكبيها، وآخر مثل منها محاولة اغتيال الكولونويل بيجوت، وأن الحكومة المصرية يتعلق بها أن تتخذ إجراءات شديدة لإكتشاف الجناة ومعاقبتهم، وأن تضع حدا قاطعًا لحملة الجرائم السياسية، على أنه كلف بأن يخبره بأنه إن لم يتم ذلك فإن الحكومة البريطانية ستعتبر المسألة ذات خطورة كبرى.

فردّ عليه ثروت باشا بأن المندوب السامى لا يجهل أن الحكومة المصرية لم تقصر فى اتخاذ تدابير خاصة فى هذا الشأن، وأخصها زيادة عدد القوات الأوروبية فى البوليس لكى يتيسر له زيادة عدد دورياته، وإذا كانت هذه التدابير لم تؤد إلى منع وقوع تلك الجرائم، وتعرف مرتكبيها، فإن الحكومة المصرية أوّل من يأسف على ذلك، على أنها ستثابر على الخطة التى أبلغها إليه فى رده السابق، وأنها عملا بهذه الخطة لن تألو جهدًا فى أن تزيد على قدر المستطاع أشدّ التدابير المتخذة لمنع وقوع هذه الجرائم والبحث عن فاعليها، وأنها تنوى أن تنشىء فى وزارة الداخلية فرعًا خاصا تحصر فى يده التحقيقات الخاصة بالاعتداءات السياسية والإشراف على الأبحاث المتعلقة بها.

وفى أغسطس سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولون الرصاص على المستر توماس براون مدير قسم البساتين بوزارة الزراعة، فقتل سائق عربته المصرى، وجرح هو ونجله وخادمته جروحًا شفوا منها بعد حين.

اضطهاد المعارضة

على أن وزارة ثروت باشا قد اتخذت من إجراءات العسف والاضطهاد ومصادرة الحرية ما بغضها إلى الرأى العام، نذكر على سبيل المثال مصادرتها الاجتماعات السياسية المخالفة لها، مع إباحتها الاجتماعات المؤيدة لها، وتعطيل جريدة (الأهالى) تعطيلاً نهائيا فى مايو سنة ١٩٢٢، وتعطيل جريدة (الأمة) لمدة ثلاثة أشهر من ٦ يوليه سنة ١٩٢٢، وتعطيل جريدة (الليبرتيه) نهائيا فى يوليه، وتعطيل جريدة (الأهرام) ثلاثة أيام، وإصدارها تعليمات للصحف بعدم ذكر اسم سعد باشا وزملائه المنفيين فى مقالاتها أو أنبائها، وهذا من أعجب وأسخف التعليمات وأبعدها فى الشطط والاعتساف.

اعتقال أعضاء الوفد ومحاكمتهم

زاد مركز وزارة ثروت حرجًا أن السلطة العسكرية البريطانية اعتقلت أعضاء الوفد يوم ٢٥ يوليه وهم: حمد الباسل باشا. الأستاذ ويصا واصف. مرقس حنا بك. الأستاذ واصف بطرس غالى. علوى الجزار بك. جورج خياط بك. مراد الشريعى بك، وقدمتهم للمحاكمة بتهمة أنهم ارتكبوا جريمة معاقبا عليها بنص المادة ١٥١ من قانون العقوبات المصرى بأن طبعوا ونشروا حوالى ١٨ يونيه سنة ١٩٢٢ منشورًا يعرّض للكراهة والاحتقار حكومة جلالة ملك مصر، وأنهم فى ١٨ يوليه أذاعوا منشورًا موضوعه إثارة الكراهية ضدّ نظام الحكومة الحاضر، وسجنوا بثكنة قصر النيل، ثم أقيمت عليهم الدعوى العمومية أمام محكمة عسكرية بريطانية انعقدت بدار محكمة الاستئناف الوطنية يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢، واسترعت هذه المحاكمة أنظار الأمة، ورأت فيها تناقضًا مع الاستقلال الذى أعلن فى ١٥ مارس، إذ كيف يتفق الاستقلال مع محاكمة مصريين أمام محكمة عسكرية بريطانية وانتحال السلطة العسكرية البريطانية حق حماية نظام الحكم فى مصر؟! وكانت هذه المحاكمة الشاذة مما أحرج مركز الوزارة؛ لأنها جعلتها فى حمى السلطة العسكرية الإنجليزية، وقد وقف المتهمون

فى هذه القضية موقفًا مشرفا، فدفعوا بعدم اختصاص المحكمة بنظر قضيتهم، ورفضوا الاعتراف باختصاصها ورفضوا مناقشة الشهود أو الدفاع عن أنفسهم، وانتهت المحاكمة يوم ١١ منه إذ قضت المحكمة عليهم بالإعدام، وأبدلته القيادة البريطانية العامة بالحبس سبع سنوات وتغريم كل منهم ٥٠٠٠ جنيه، ثم أفرج عنهم فى ١٤ مايو سنة ١٩٢٣ كما سيجىء بيانه.

واعتقلت السلطة العسكرية عبد الرحمن فهمى بك. الشيخ مصطفى القاياتى. فخرى بك عبد النور. الأستاذ محمود فهمي النقراشى. الدكتور نجيب إسكندر. الأستاذ محمد نجيب الغرابلى. الدكتور محجوب ثابت. عبد الستار بك الباسل. الأستاذ حسن يس إلخ.. وسكتت الوزارة عن هذه التصرفات، فعدّ ذلك إقرارًا لها، وكان من المآخذ عليها.

وتألفت هيئة جديدة للوفد من : المصرى بك السعدى. السيد حسين القصبى. الأستاذ محمد نجيب الغرابلى. الأميرالاى محمود حلمى اسماعيل بك. الأستاذ راغب إسكندر. سلامة بك ميخائيل. الأستاذ عبدالحليم البيلى.

تأسيس حزب الأحرار الدستوريين

تأسس حزب الأحرار الدستوريين فى أكتوبر سنة ١٩٢٢ على عهد وزارة ثروت باشا، وبمعاونتها ومساعدتها، وقد تألف من الأعضاء المنفصلين من الوفد، ومن معظم المخالفين لسعد زغلول؛ ولذلك حمل منذ تأليفه طابع العداء لسعد وللوفد، وقد عقد مؤسسوه أوّل اجتماع لجمعيتهم العمومية يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بفندق شبرد، وخطب فى هذا الاجتماع عدلى باشا يكن الذى اختاروه رئيسًا للحزب، وأعلن فى هذه الخطبة: «أن النظام الدستورى هو وحده طريقة الحكم اللائقة بأمة عريقة فى المدنية كأمتنا»، ولو سار هذا الحزب على هذه القاعدة لكان له أثر طيب فى حياة مصر السياسية، ولكنه مع الأسف قد نقضها، وكان دأبه فى مختلف العهود تعطيل الحياة الدستورية، منفردًا أو مؤتلفًا مع كل جماعة من الرجعيين.

ولم يكن عدلى باشا ميالاً بطبيعته إلى الخصومة الحزبية، ولكنه قبل رآسة حزب الأحرار الدستوريين بتأثير أعضاء الوفد المنفصلين الذين أرادوا أن يتخذوا من رآسته سندًا لحزبهم، كما أقنعوه من قبل باستمساكه بالوزارة حين شجر الخلاف بينه وبين سعد فى أبرايل سنة ١٩٢١، على أن عدلى لم يلبث أن عاد إلى طبيعته التى تنفر من الخصومة الحزبية، فاستقال من رآسة الحزب سنة ١٩٢٤ وخلفه عبد العزيز فهمى باشا.

وعيب هذا الحزب أنه وضع قاعدةالتساهل مع الإنجليز للوصول إلى حل القضية المصرية، وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة، ويسمونها «كياسة»، وما هى من الكياسة فى شىء، بل هى سبيل التفريط فى حقوق البلاد، ولقد حرص على هذه السياسة منذ تأليفه وفى أطوار نشاطه، فلم تذكر فى برنامجه كلمة الجلاء، والجلاء كما تعلم هو جوهر الاستقلال، وكان أعضاؤه يأخذون على سعد أنه يضع العقبات فى سبيل إتمام الاتفاق بين مصر وإنجلترا، وهم يعلمون على أى أساس تريد إنجلترا إتمام هذا الاتفاق، وما الذى تبغيه من إتمامه.

وثمة عيب آخر فى تكوينه، وهو أنه تألف لا استنادًا إلى تأييد الشعب، بل ارتكانًا على سلطة الحكومة، وقد لازمه هذا العيب طول حياته، فهو ليس حزبًا شعبيا يرتكز على إرادة الشعب، بل هو حزب حكومى يعتمد دائمًا على قوّة الحكم، ومن هنا جاء تغليبه لسلطة الحكومة على سلطة الشعب، وميله إلى إهدار سلطة الأمة لكى يصل إلى مناصب الحكم، ولا ترتقى الأمم بهذه الأساليب فى النضال السياسى، لأن النضال الذى يقوم على التوهين من سلطة الأمة وتخضيد شوكتها إنما يرمى آخر الأمر إلى استعباد الشعب، ومن ثم ظهرت فى محيط هذا الحزب معظم الوسائل والتدابير التى ترمى إلى حرمان الشعب حقوقه السياسية.

وكان وجود هذا الحزب موضع اطمئنان السياسة البريطانية إذ كانت تهدد به كل هيئة نيابية لا تميل إلى التسليم فى حقوق البلاد، كما كان مع غيره من الأحزاب الرجعية وسيلة لاستعادة الحكم المطلق، وسترى ذلك واضحًا من متابعة الفصول الآتية من هذا الجزء ومن الجزء الذى يليه.

مقتل إسماعيل زهدى بك وحسن باشا عبد الرازق

روّعت البلاد فى مساء ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ بمقتل رجلين من خيرة رجالها، وهما المرحومان إسماعيل زهدى بك وحسن عبد الرازق باشا.

كان مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين مجتمعًا فى ذلك اليوم بمركزه بدار جريدة السياسة بشارع المبتديان. وانتهى الاجتماع فى الساعة السابعة ونصف مساء، فخرج كل من حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك عضوى مجلس إدارة الحزب قبل إخوانهما، ولما همّا بركوب السيارة تقدم نحوهما أربعة مجهولون وأطلقوا عليهم الرصاص من مسدساتهم، فأصابت منهما مقتلاً وأودت بحياتهما.

كان لهذا الاغتيال وقع أليم فى النفوس؛ لأنه اعتداء فظيع أساسه محاربة المخالفين فى الرأى السياسى بوسائل القتل والإرهاب، وفى هذا من العدوان على حرية الرأى ما تنبو عنه العدالة الإنسانية والمنطق السليم والنضج السياسى الرشيد، وقد قوبل بالاستنكار من جميع من يقدرون حرية الرأى فى البلاد، وأسف الناس أن تبلغ الخصومة السياسية إلى هذا الحدّ من الإجرام.

استقالة وزارة ثروت باشا
(٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

قدم ثروت باشا استقالته يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ إلى الملك، فقبلها فى اليوم نفسه، ولم يذكر فى كتاب استقالته الأسباب التى دعته إلى التخلى عن الحكم، وإنما ذكر فيه برنامجه الذى أعلنه فى خطاب تأليف وزارته، وعدد الأعمال التى حققها من ذلك البرنامج. قال:

«مولاى صاحب الجلالة

«تفضلت جلالتكم فشرفتنى بثقتها الغالية ودعتنى إلى تأليف الوزارة فتمكنت

بمعونتها السامية من السعى فى تغيير الحالة السياسية للبلاد بإلغاء الحماية التى ضربت عليها، فلما آذن بالنجاح ذلك السعى الذى تعهدته جلالتكم بالرعاية والعطف شرفتنى بأن عهدت إلىّ رسميا بتأليف الوزارة وكان أسعد افتتاح لعهدها ما أعلنته جلالتكم على ملأ العالم من استقلال البلاد الذى اعترفت به الدول فانتقلت بذلك مصر إلى مصاف الأمم الحرة المستقلة وتوطد ملكها على دعائم ثابتة مكينة.

«ولقد كان من الواجب علىّ فى تلك الظروف أن آخذ على نفسى بين يدى جلالتكم ويدى البلاد عهدًا بما اختطه من وجوه تحقيق أمانيها؛ لذلك رفعت إلى سدّتكم الملكية فى الكتاب الذى أنهيت فيه إلى جلالتكم بقبولى تأليف الوزارة، بيانًا عن خطتها كان فى مقدمة ما جاء فيه أنها تنفيذا لإرادة جلالتكم ستعمل على إعداد مشروع دستور طبقًا لمبادئ القانون العام الحديث يقرر مبدأ المسئولية الوزارية ويمكن الهيئة النيابية من الإشراف على العمل السياسى المقبل وأنها ستتولى حكم البلاد بنفسها وتوجهه إلى المصلحة القومية دون غيرها كما أنها ستعمل على إلغاء الأحكام العرفية .

«ومن دواعى الغبطة للوزارة أنها وفقت فى ظل عطف جلالتكم إلى تحقيق ما اختطته لنفسها، فقد فرغت اللجنة التى نيط بها وضع مشروع الدستور من عملها وقدمت مشروعًا حاويًا لما ترجوه الوزارة للبلاد من مبادئ الحكم، وهو الآن تحت النظر، كذلك نجحت الوزارة فى وضع أساس إدارة البلاد بواسطة حكومتها الوطنية دون غيرها، فألغيت وظائف المستشارين فى وزارات الحكومة ولم يستبق منهم إلّا مستشارا المالية والحقانية، مع قصر مهمتها على إبداء الرأى والمشورة، إلّا فيما يتعلق بالديون العمومية بالنسبة لأولها، وأبطل ما جرى عليه من العمل من حضوره جلسات مجلس الوزراء، كذلك أصبح الموظفون الأجانب تابعين لسلطة الوزير المصرى دون سواه، وأخذت الحكومة بعد ذلك فى إحلال المصريين محل من يخرج من أولئك الموظفين الأجانب، ثم أوفدت بعثات عدة إلى أوروبا لتكوين الكفاءات اللازمة بين المصريين وليتسنى تعيينهم فى وظائف الحكومة التى تقتضى كفاءة خاصة، وعلى العموم فقد جرت الوزارة فيما يتعلق

بمرافق الأمة ومصالحها على خطة توخت فيها المصلحة القومية دون غيرها.

«أما ما يتعلق بإلغاء الأحكام العرفية فقد وفقت الوزارة فيه أيضًا إذ اتفق على قانون «إقرار الإجراءات العسكرية» الذى اشترط لإلغائها، وأصبح أمر ذلك الإلغاء مرهونًا بإرادة حكومة جلالتكم.

«ولقد عرض فى أثناء تولى الوزارة لعملها أن أدّى تغير الأحوال فى الشرق إلى تعديل معاهدة «سيفر». فطلبت الحكومة من الدول ذات الشأن أن تدعوها لحضور مؤتمر لوزان كى لا يقرر فيه شىء يمسّ مصر دون أن يسمع صوتها، وعرضت على جلالتكم برنامجها فيما يتعلق بتعديل ما يهمنا من نصوص تلك المعاهدة تعديلاً يحقق أمانى البلاد، وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائى فى تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكنى أرى أن أترك الأمر لغيرى.

«لذلك أتشرف بأن أرفع استقالتى إلى أعتاب جلالتكم، شاكرًا ما لقيته فى عملى من العطف والتعضيد، سائلا المولى عز وجل أن يهيىء لبلادنا العزيزة من أمرها رشدًا وأن يحقق فى ظل جلالتكم كل ما ترجوه من الخير والسعادة.

«وإنى لجلالتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين.

القاهرة فى ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

فردّ عليه الملك بقبول استقالته قال:

«عزيزى ثروت باشا

«أطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ المتضمن استقالتكم من مهمتكم وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداؤه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم».

صدر بسراى عابدين فى ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢).

ولعلك تلحظ ما فى أسلوب الجواب من روح الجفاء، وتلك كانت مكافأة

الوزير الذى كان له الفضل بحسن مسعاه فى أن يرتقى السلطان فؤاد من سلطان تحت الحماية إلى ملك لدولة اعترف لها بالاستقلال والسيادة!

لماذا استقال ثروت باشا؟

لم يتضمن كتاب ثروت باشا أسباب استقالته، وإنما يؤخذ من قوله: «وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائى فى تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكنى أرى أن أترك الأمر لغيرى»، يؤخذ من هذه العبارة أنه استقال مرغمًا، إذ كان «يرجو» أن يمضى فى تنفيذ برنامجه، ولكن لم يتحقق رجاؤه، ولم يبن استقالته على أسباب صحية كما جرت بذلك العادة فى كثير من الاستقالات، فلابدّ أن تكون هناك أسباب قوية لم يشأ أن يذكرها فى كتابه إلى الملك، فما هى تلك الأسباب التى أدّت إلى استقالته وحالت دون تحقيق ما كان «يرجو» من المضى فى تنفيذ برنامجه حسب تعبيره؟

ليس من حق المؤرخ أن يغفل مسألة هامة كهذه، بل عليه أن يبين لمن يقرءونه لماذا استقال ثروت باشا، ومن واجبه وهو يدون الحوادث الهامة فى سفر التاريخ أن يبين أسبابها وعللها، إذ بدون هذا البيان يفقد التاريخ رُوحه وفائدته، ويصبح جامدًا مغلقًا، بل يكون مجموعة من المعميات، ويقتصر على سرد وقائع غير مفهومة وغير مترابطة، ولا يؤدى إلى الغاية منه وهى توسع الأفق الذهنى والعلمى لقراء التاريخ.

فلماذا إذا استقال ثروت باشا؟

الواقع أن المغفور له الملك فؤاد لم يكن يميل إلى بقاء ثروت باشا فى الحكم، بل لم يكن ميالاً فى الأصل إلى إسناد الوزارة إليه، ولكن ضغط الحوادث كان فوق إرادته، فاحتمل ثروت باشا على كره منه، مضمرًا انتهاز الفرص لإسقاطه، هذا إلى أنه لم يكن يميل أيضاً إلى صدور الدستور، أما عدم ميله إلى ثروت فلأنه كان ذا شخصية كبيرة لا تخضع فى كل الأمور لما يطلب الملك، وليس هذا هو الطراز الذى يرتضيه، بل كان يؤثر الرؤساء والوزراء الذين لا شخصية ولا

إرادة لهم، فالملك فؤاد كان يريد وزراء يعتبرهم موظفين فى بلاطه، يأمرهم فيأتمرون، ولا يريد وزراء يعتدّون ببرامجهم وشخصياتهم، ولذلك كان يضمر إسقاط ثروت من اليوم الذى ألّف فيه وزارته، ولم يشفع له أنه كان له الفضل بحسن مسعاه فى التعظيم من شأنه، إذ صار صاحب الجلالة الملك بعد أن كان سلطاناً تحت الحماية البريطانية، لم يكن لهذا الفضل أثر فى نفسه، بل كان له فيها أثر عكسى، لأن من خصائص الملوك الحاكمين بأمرهم أن يحقدوا على من له فضل عليهم.

ومن ناحية أخرى فقد كان ثروت باشا جادا فى وضع الدستور واستصدار المرسوم الملكى به، وكان يستحث لجنة الدستور على إنجازه، حتى يصدر وهو لا يزال فى الوزارة، وقد أتمت اللجنة وضعه وقدّمه ثروت فعلاً إلى السراى كما وضعته اللجنة، ولكن الملك فؤاد لم يكن يميل إلى إصداره، لأنه رآه كما يقول يغلّ سلطته ويجعل الحكم مرجعه إلى الشعب، وهذا ما لا يبغيه الملك، وكان أثناء انعقاد لجنة وضع الدستور متتبعاً أعمالها ومداولاتها، ناقمًا على ما أسماه انتقاص سلطة الملك، مع أنه قبل إعلان الاستقلال لم يكن يملك سلطة ما، بل كان سلطاناً تحت الحماية، لا يصدر عنه إلّا ما يأمره به عمال الحماية، ولكن هكذا شأن الملوك الحاكمين بأمرهم، يتناسون الحقائق إذا كان فى ذكرها ما يتعارض مع أهوائهم، ولا يفكرون إلّا فى الاستزادة من سلطتهم على حساب سلطة الشعب.

كان الملك فؤاد إذن غير راض عن الدستور، وقد أفضى إلى عدلى باشا باستنكاره للنصوص التى أسماها انتقاصًا لسلطته، وطلب إليه التدخل لتعديلها، ولكن عدلى باشا لم يتدخل، ولم يجد سندًا ولا مسوغًا لملاحظات الملك، وترك الأمور تجرى فى مجراها الطبيعى.

كان لا بدّ إذن للملك من تنحية ثروت عن الحكم، لكى يتغير مجرى الأمور من بعده، فيتعطل صدور الدستور، وقد يقبر قبل أن يولد، فدبرت إشاعة لإسقاطه، كان مصدرها محمد سعيد باشا باتفاقه مع السراى، فقد نقل سعيد باشا إلى الملك أنه سمع من حسن صبرى بك (باشا) نبأ خطيرًا، إذ علم وهو فى أوروبا أن لثروت باشا صلة بالخديو السابق عباس حلمى الثانى، وزعم سعيد

باشا فيما زعم أن حسن بك صبرى سمع هذه الرواية من الخديو نفسه حين قابله فى صيف ذلك العام، وكانت هذه الإشاعة ذريعة اتخذها الملك لتسويغ غضبه على ثروت باشا، وأبلغه فعلاً أنه لا يريد بقاءه فى الحكم، وكانت الإشاعة مكذوبة من أساسها، ويعلم الملك بكذبها وتدبيرها، فاضطر ثروت باشا أمام غضب الملك أن يستقيل، وبخاصة بعد أن علم أن السراى دبّرت ضدّه مظاهرة تنادى بسقوطه يوم الجمعة (أوّل ديسمبر سنة ١٩٢٢ - ١٢ ربيع الثانى سنة ١٣٤١)، إذ اعتزم الملك أداء صلاة الجمعة فى الجامع الأزهر، ودعا ثروت إلى أن يصحبه فى موكبه، ونمى إلى ثروت تدبير المظاهرة فآثر تقديم استقالته حتى لا يستهدف لمثل هذه المكيدة.

وقد أفضى ثروت باشا بعد استقالته بحديث نشره فى الصحف كشف فيه عن مصدر تلك الوشاية، فذكر أن الذى نقل الإشاعة إلى الملك فؤاد هو محمد سعيد باشا، وأن سعيد باشا زعم أن تلقاها عن حسن صبرى بك (باشا)، وكذب صبرى باشا ما نسب إليه تكذيباً قاطعًا، فجاء هذا التكذيب دليلاً على تدبير الوشاية واختلاق الإشاعة لإسقاط ثروت، حتى إذا ظهر كذبها فيما بعد كان السهم قد نفذ، وكانت الغاية من اختلاق هذه الإشاعة قد تحققت، ولا يهم بعد ذلك أن يتضح كذبها!

فسقوط وزارة ثروت باشا كانت أسبابه محض داخلية، وفى ذلك قالت جريدة «الديلى تلغراف»: «إن النزاع الذى قام بين جلالة الملك وثروت باشا هو نزاع شخصى بحت، فثروت باشا فى نظر الملك واسع الحرية فوق اللازم، والملك فى اعتقاد رئيس الوزراء أتوقراطى (حاكم بأمره)، وليس للورد اللنبى ولا للحكومة البريطانية أى دخل فى هذا الخلاف الداخلى مباشرة، وفى الحقيقة أن الأمر الوحيد الذى يعنينا إنما هو أن تراعى أية حكومة مصرية الشروط التى احتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير مراعاة تامة، وليس ثمة سبب يدعو إلى الاعتقاد أن توفيق نسيم باشا سيخيب رجاءنا فى هذا الشأن».

ولعلك تلمح فى هذه الملابسات عنصراً خفيًّا من عناصر المحيط السياسى فى هذا العهد، وسببًا من أسباب النقص السياسى والخلقى فى هذا المحيط، ولعلك

تدرك بقليل من المقارنة بين ما جرى فى مصر وما يجرى فى انجلترا مثلا، لعلك تدرك من هذه المقارنة سببًا من أسباب ظهور الشخصيات الكبيرة فى ظل العرش البريطانى، فإن هذا العرش يفسح المجال لكبار الرجال الذين ساسوا الإمبراطورية البريطانية، وكانوا من بناة مجدها وعظمتها، أما فى مصر فالأمر قد جرى، مع الأسف العظيم، على غير هذا النهج القويم.

كان من نتائج سقوط وزارة ثروت أن خلفتها وزارة محمد توفيق نسيم التى لم تكن تعطف على الدستور، ولا تبغى أن يرى ضوء النهار، وانتهزت السياسة البريطانية هذه الفرصة لتطلب حذف نصوص السودان من الدستور، إذ وجدت من التلكؤ فى إصداره فرصة انتهزتها لتطلّ على نصوصه وتحذف منها ما شاءت لها أغراضها، وقد أجابها نسيم إلى طلبها كما سيجىء بيانه فى الفصل السادس فكان هذا الانقلاب على حساب الأمة وعلى حساب حقوق البلاد ووحدتها.



الفصل الخامس

مصر فى مؤتمر لوزان

(أكتوبر ١٩٢٢ - يوليه ١٩٢٣)

نفضت تركيا عن نفسها أكفان الانحلال الذى أصابها فى نهاية الحرب العالمية الأولى وبعثت الحياة من جديد على يد زعيمها مصطفى كمال وصحبه وأنصاره، بالرغم من الهزائم التى حاقت بها فى تلك الحرب.

احتل الحلفاء الآستانة فى نوفمبر سنة ١٩١٨، واحتل الأروام (اليونانيون) أزمير فى مايو سنة ١٩١٩، فرأى الوطنيون الترك أن بلادهم مهدّدة بالتمزق إذا ظلوا ساكتين ينتظرون حكم الحلفاء، فإن كل الدلائل كانت مجمعة على أن هؤلاء قد أعدّوا لتركيا حكم الفناء والإعدام، فانبعثت الحركة الوطنية فى الأناضول عقب احتلال أزمير، وأنشئت الجمعية الوطنية (المجلس الوطنى الكبير) فى أنقره، وتولت تنظيم الجهاد الوطنى وإدارة شئون البلاد، وافتتحت يوم ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٠، وقطعت صلتها بحكومة الآستانة التى كانت موالية للحلفاء، مستسلمة لمطالبهم، وبدأ استسلام هذه الحكومة من توقيعها فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ معاهدة «سيفر» Sévres التى كانت تقضى على تركيا قضاءً مبرمًا، فلم تعترف بها الجمعية الوطنية، واعتبرتها باطلة، ونشبت الحرب بين القوات الوطنية التركية والجيش اليونانى الذى كان يمدّه الإنجليز بالعون والعتاد، فظفر الترك باليونان فى معارك عدّة أهمها معركة «أين أونو» الأولى فى يناير سنة ١٩٢١، والثانية فى مارس، ومعركة «سقاريا» فى أغسطس سنة ١٩٢١، ومعركة «دملوبينار» فى أغسطس سنة ١٩٢٢، ودخل الجيش التركى أزمير فى ٩ سبتمبر، وقذف بالأروام إلى البحر، واضطرت اليونان إلى عقد الهدنة مع الترك فى «مودانيه» يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٢.

وعلى أثر هذه الانتصارات الحاسمة تغير وجه المسألة الشرقية، وطلب الترك من الحلفاء إعادة النظر فى معاهدة «سيفر»، فلم ير الحلفاء بدًّا من أن يقبلوا هذا الطلب واتفقوا مع الحكومة الوطنية التركية على عقد مؤتمر دولى فى «لوزان» لإبرام الصلح مع تركيا الجديدة، وتسوية الحالة فى الشرق الأدنى عامة.

وكان لا بدّ من أن يتناول هذا المؤتمر ضمن ما يتناوله النظر فى مصير المسألة المصرية، إذ هى جزء من المسألة الشرقية، لذلك اتجهت الأنظار إلى ضرورة تمثيل مصر فيه للمطالبة باستقلال البلاد والدفاع عن حقوقها، وقد ظهرت هذه الدعوة فى أواخر عهد وزارة ثروت باشا، وأراد ثروت أن تمثل مصر فى المؤتمر تمثيلاً رسميا، وأوفد سيف الله يسرى باشا إلى أوروبا للاتصال بساسة الترك فى المؤتمر ليقرّوا وجهة نظر مصر، وهى أن يكون تنازل تركيا عن حقوقها السابقة فى مصر والسودان إليها، ولكن سقوط وزارة ثروت أوقف هذه المهمة، وجاءت وزارة نسيم باشا فأهملت الأمر، ولم تتابع مساعى وزارة ثروت فى هذا الصدد، وأضاعت على مصر فرصة ثمينة لإبراز شخصيتها الدولية والدفاع عن حقوقها فى هذا المؤتمر العتيد.

ورأى الحزب الوطنى والوفد المصرى وجوب اشتراك مصر فى مؤتمر الصلح اشتراكا شعبيًّا، فأصدر الحزب الوطنى القرار الآتى:

قرار الحزب الوطنى فى اشتراك مصر فى مؤتمر لوزان

«اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى يوم الاثنين ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ الساعة الرابعة بعد الظهر تحت رياسة حضرة الأستاذ أحمد لطفى بك وكيل الحزب وحضور حضرات عبد اللطيف الصوفانى بك وإسماعيل لبيب بك ومحمد فؤاد المنشاوى بك ومحمود بك نصير والدكتور محمود بك ناشد وحسن خيرى بك ومحمد حافظ رمضان بك وسعيد بك طليمات وعبدالرحمن الرافعى بك والأساتذة أحمد وجدى وعبدالمقصود متولى وأحمد وفيق ومحمد زكى على.

«وبعد المناقشة فى مسألة اشتراك مصر فى مؤتمر الشرق الأدنى قررت اللجنة ما يأتى:

«إن من مصالح مصر أن تشترك فى مؤتمر الصلح لتصل بذلك إلى إعلان حقوقها وتقريرها، غير أن الحزب الوطنى يرى أن اشتراك مصر بهيئة غير معتمدة من جانب الأمة ممثلة فى جمعية وطنية لا يحقق ما ترجوه مصر من فوائد ذلك الاشتراك.

«والحزب الوطنى فى الوقت الذى أيدت فيه الحوادث صدق نظره ودعت من لم يكن فى بادئ الأمر على رأيه إلى نصرة مبادئه وتعضيد خططه يرى أن الوقت الحاضر أكثر ما يكون ملاءمة لدعوة الأمة إلى ضمّ صفوفها وتوحيد كلمتها والعمل على تحقيق مطالبها كاملة غير منقوصة وإقناع جميع الأمم بصحة تلك المطالب.

«وأنه فى الوقت الذى لا تتمتع فيه الأمة بسيادتها ولا تستطيع فيه إعلان أغراضها ورغباتها لما يحيط بها من وسائل الضغط والإجراءات الاستثنائية لا يرى الحزب الوطنى بدا من إيفاد مندوبيه لبيان حقيقة الحال فى مطالب الأمة والدفاع عن كامل حقوقها[١]».

قرار الوفد

وأصدر الوفد المصرى فى اليوم نفسه القرار الآتى:

«سيعقد عما قريب على أثر انتصار الجيوش التركية مؤتمر دولى لتسوية مسائل الشرق الأدنى وإعادة النظر فى معاهدة سيفر.

ولما كان فى تلك المعاهدة ما هو خاص بمركز مصر - ولما كان لتركيا عليها من سيادة وكانت مصر قد حرمتها انجلترا فيما مضى من حضور مؤتمرات الصلح فقد صار الواجب أن تنتهز الأمة المصرية الفرصة السانحة الآن لتشترك فى

(١) الأهرام - ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢.

المؤتمر الجديد ممثلة فيه بمن لا يزالون محل ثقتها ممن وكلتهم للدفاع عن قضيتها - وهم هيئة الوفد الذى يرأسه سعد زغلول باشا ليحصل على أمرين:

أولاً: إقرار الدول بتنازل تركيا إلى مصر عن سيادتها على مصر والسودان وعلى ما كان لها من كافة الحقوق وبخاصة المتعلق منها بحيدة قناة السويس.

ثانيا: تسوية مركز بريطانيا إزاء مصر تسوية نهائية على قاعدة جلاء جيوشها عن وادى النيل.

«على أن تصادق مصر ممثلة فى هيئة نيابية منتخبة على كل ما يتم من اتفاق فى هذا الشأن.

«ولما كان من مصلحة انجلترا أن تنفرد دون الدول بحل المسألة المصرية فى جوهرها على الوجه الذى صوره رئيس وزارتها فى إخطاره الممتلكات الحرة والدول بما تضمنه تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، فقد أذيع أن مخابرات تجرى باسم الوزارة المصرية للموافقة على قبول مصر عضوًا فى المؤتمر وفى هذا كل الخطر لأن معناه - إذا صح - أن انجلترا تسعى بواسطة مروجى سياستها من المصريين لكى يكون نقل السيادة التركية إلى مصر رسميا، وأن تظل هى محتفظة بجوهر السيادة، إنه قد يمر زمن طويل قبل أن تسمح الظروف لفرصة كالتى تعرض الآن بانعقاد المؤتمر القادم، فوجب أن يرتفع فيه صوت مصر منبعثًا من قلوب الشعب، لا مرددًا لصدى ما يمليه الإنجليز على ألسنة من ليس للبلاد فيهم أدنى ثقة

«إن كرامة مصر ومصلحتها لتحتمان فى هذه الآونة الخطيرة رفع الأحكام العرفية وسائر ما ترتب عليها ليكون للشعب وزعمائه الحرية التامة فى إبداء الرأى نحو مصير البلاد ولكى لا تحرم مصر من خدمات أعزّ أبنائها عليها وأبرّهم بها.

«المصرى السعدى، حسين القصبى، أميرالاى محمود حلمى إسماعيل، عبدالحليم البيلى، راغب إسكندر»

١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢

وألف الحزب الوطنى وفده من أحمد لطفى بك، وحافظ رمضان بك، والأستاذ أحمد وجدى، وأحمد خيرى بك، والدكتور إسماعيل صدقى بك، وسعيد طليمات بك، وأبحروا من الإسكندرية يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٢.

وألف الوفد وفده من حسن حسيب باشا، وعلى الشمسى (باشا)، وسلامة ميخائيل بك، والأستاذ عبد الحليم البيلى، وحنين هلال بك، وإبراهيم راتب بك، وعطا عفيفى بك، وأبحروا من الإسكندرية يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٢.

انضمام الوفدين وإعلان الميثاق الوطنى
(١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

وإذ رأى الوفدان بعد وصولهما إلى أوروبا أن انفصالهما يضعف من قوّة المطالب الوطنية التى يتقدمان بها إلى المؤتمر، ويظهر الأمة بمظهر الانقسام، فقد قررا الاندماج معًا فى هيئة واحدة سميت (الوفد المصرى) وتم الاتفاق على ذلك فى اجتماع عقده أعضاء الوفدين بمدينة روما بفندق «اكسلسيور» يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢، وكتبوا بذلك وثيقة وقعوا عليها جميعًا، سميت «الميثاق الوطنى»، هذا نصها:

«إنه بمناسبة انعقاد مؤتمر الشرق بلوزان وطلبًا لتوحيد الجهود لخدمة القضية المصرية والدفاع عن مطالب المصريين لدى هذا المؤتمر قد اجتمع اليوم بأوتيل أكسلسيور بروما أعضاء وفد الحزب الوطنى وأعضاء الوفد المصرى وعرض كل منهما برنامجه على الآخر، وبعد الاطلاع عليهما والمناقشة فيهما تقرر بين الطرفين ما يأتى:

أولاً: أن يكون البرنامج الوحيد للوفدين فى مأموريتهما لدى المؤتمر المذكور هو البرنامج الآتى:

١ – الاستقلال التام لوادى النيل بدون أى تدخل أجنبى أو قيد أو مساس بهذا الاستقلال.

٢ – معاهدة سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان باطلة ملغاة لا أثر لها.

٣ – جلاء الجنود الإنجليزية (البريطانية) عن جميع بقاع وادى النيل.

٤ – عدم الاعتراف ومقاومة كل زعم من مزاعم انجلترا يقصد به إيجاد أى مركز ممتاز خاص لها فى جميع أنحاء وادى النيل.

٥ – مسألة الامتيازات الأجنبية لا تحل إلّا بمفاوضات بين مصر والدول مباشرة.

٦ – مقاومة أى محاولة تفضى إلى مفاوضة إنجليزية مصرية لحل قضية مصر عند بحثها فى مؤتمر لوزان.

٧ – إحباط كل محاولة إنجليزية ترمى إلى حمل مصر على إقرار أى تدبير من التدابير التى اتخذت فى ظل الأحكام العرفية.

٨ – تقرير حيدة قناة السويس طبقًا للمبدأ الذى تقرر فى مؤتمر الآستانة سنة ١٨٨٨ والحصول على تكليف مصر المستقلة بالدفاع عن تلك الحيدة.

ثانيًا: العمل على منع تمثيل مصر فى المؤتمر بواسطة أى وفد من الحكومة المصرية لأنها لا تعبر عن رأى الشعب.

ثالثًا: العمل على تمثيل الشعب المصرى لدى المؤتمر بواسطة الهيئة المكونة من الوفدين المتحدين لهذا الغرض مع المطالبة بفك اعتقال معالى سعد زغلول باشا ليتمكن من رئاسة هذه الهيئة لتحقيق هذا البرنامج المتفق عليه

رابعًا: يكون اسم هذه الهيئة المتحدة من الوفد المصرى والحزب الوطنى (الوفد المصرى).

تحرر هذا من نسختين فى يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢».

وقد أقرّ سعد باشا هذا الائتلاف، وأرسل برقية من جبل طارق إلى الوفد المتحد قال فيها: «سرنى الخبر الذى وصل إلىّ من إبرام الاتفاق بينكم ولكنى لا أرى لزومًا للسعى لدى مؤتر لوزان من أجلى، إن الأفضل أن توجهوا مجهوداتكم إلى تحقيق أهداف الأمة».

مذكرة الوفد المتحد إلى المؤتمر

قدّم الوفد بعد ائتلافه مذكرة إلى رآسة المؤتمر يوم ٢١ نوفمبر، طلب فيها قبوله فى المؤتمر لشرح مطالب مصر والدفاع عنها، قال ما تعريبه:

«يرى مندوبو الشعب المصرى أنه من الأمور اللازمة التى لا بدّ منها أن تسمع أقوالهم فى مؤتمر لوزان لأنه يكون من أشدّ ضروب الإجحاف والحيف أن يقرر مصير مصر بدون أن يقبل مندوبوها لعرض مطالبها وتأييدها.

«إن المعاملة التى كانت مصر ضحيتها حتى الآن لم يكن لها من نتيجة إلّا أنها زادت حالة بلادنا السياسية تفاقمًا، فمصر فى حالة اضطراب وفوضى منذ عقد الهدنة، وهذه الحالة من الوجهتين الدولية والوطنية تنطوى على أشدّ الأخطار ومن شأنها أن تفضى إلى مشاكل يخشى أمرها، وهذا فى حين أن الشعب المصرى يريد النظام والأمن، فيقتضى لأجل مصلحة السلم الدولى وخصوصا لمصلحة السلم فى دائرة البحر الأبيض المتوسط أن يوجد فى نهاية الأمر حل عادل يكون مرضيًا لجميع الذين لهم مصلحة ويكون قبل كل شىء آخر مرضياً للشعب المصرى.

«إن مؤتمر لوزان الذى اجتمع لوضع معاهدة تقوم بدلاً من معاهدة «سيفر» وتكون من جهة مطابقة لمبادئ الحق والعدل ومن جهة ثانية مطابقة لمصالح الدول، إن هذا المؤتمر يكون قد عمل عملاً ناقصًا لا وافيًا تمامًا إذا هو لم يباشر البحث فى المسألة المصرية لحلها بالاتفاق مع ممثلى الشعب المصرى.

«إن الحالة الفعلية المفروضة على مصر بالاحتلال الإنكليزى الذى وقع فى سنة ١٨٨٢ لم تكن فى وقت من الأوقات حالة قائمة على الحق، ونحن لم نقبلها قط، كما أنها لم تحصل قط على موافقة الدول الأوروبية.

«ثم إن الحالة الفعلية المفروضة على مصر فى سنة ١٩١٤ بإعلان الحماية لم تكن إلّا بمثابة إطالة لاحتلال سنة ١٨٨٢ مقرونة بتعزيز موقفه، ولا يمكن التسليم

على رغم معاهدات الصلح بأن لهذه الحالة أدنى صفة قانونية، لأن مصر صاحبة الشأن الأول لم يؤخذ رأيها فيها، وكذلك الحالة الفعلية المفروضة على مصر بتصريح ٢٨ فبراير وهو نتيجة قرار من بريطانيا العظمى وحدها تستمر به الحماية تحت شكل مستتر، فهى حالة رفضها المصريون أيضا.

«وتعدّ مصر نفسها مستقلة استقلالاً تاما مطلقًا، والأمر الوحيد الذى يمسّ هذا الاستقلال هو وجود انجلترا فى بلادنا، فمهما تكن الأسباب التى حملت الحلفاء بمناسبة معاهدات الصلح على أن يفرضوا على أعدائهم السابقين الاعتراف لا بحالة مشروعة بل بحالة فعلية هى الحالة المكونة وقتيا من الحماية البريطانية الباطلة تمامًا، فإن لنا ثقة وطيدة بأن مؤتمر لوزان يتلافى حيفًا كبيرًا ظاهرًا.

إن استقلال مصر لا يهدّد أحدًا ولا يهدد مصلحة، وبعكس ذلك فإن تسلط أية دولة من الدول على وادى النيل يجعل الدول الأخرى عرضة لأخطار كبيرة ويجعل مصالح عظيمة سواء كانت أدبية أو مادية مستهدفة للخطر.

«إن مثل هذا التسلط هو الذى عارضه «البروتوكول» أو الاتفاق الذى أمضى فى سنة ١٨٨٢ فى ترابيا[٢] وقضى باجتناب المصلحة الخاصة ونصّ فيها صريحًا على أنه لا يحق لدولة من الدول أن تسعى إلى الحصول على امتياز خاص بها فى مصر أو احتلال أى جزء من أراضيها، فوجود بريطانيا العظمى حامية اسمًا أو فعلاً يوجد لأوربا منبعًا لمشاكل لا تحصى، وهكذا لا يكون حياد قناة السويس مضمونًا وموطدًا، فإن السيادة السياسية التامة فى مصر لدولة مثل بريطونيا العظمى تجعل هذا الحياد وهميا، وإذا وقعت حرب فإن الدولة التى يكون جنودها على ضفاف قناة السويس تقبض على أحد مفاتيح البحر الأبيض المتوسط وهو ليس أقلها شأنًا وأهمية.

«ولم نشأ فى هذا الوقت إلّا توجيه أنظار الدول إلى حالة دقيقة جدا، فإذا كنا

(٢) هو الميثاق المعروف بميثاق النزاهة الذى عقد فى ترابيا (ضواحى الآستانة) يوم ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ (راجع الكلام عنه فى كتابنا – «الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى» ص ٣٢٦ الطبعة الأولى).

نحن المصريين - الذين يطلبون الاستقلال لأن لهم على كل وجه حقا فى الاستقلال - نعدّ هذا الاستقلال كمسألة حيوية وعامل أساسى لكيان وطنى صحيح فإن أوروبا يجب أن تعدّ استقلال مصر بمثابة عامل رئيسى للسلم فى الشرق وأمن البحر الأبيض المتوسط. فمسألة مصر ليست إذن مسألة سياسية داخلية بريطانية وليست من المسائل التى يمكن حلها بإرادة دولة واحدة، إن لأوربا كلها مصلحة فى توطيد السلم، وكيف يوطد السلم فى مصر التى تطلب استقلالها بلا كلل بدون أن تفاوض مصر مفاوضة قائمة على حسن القصد والإخلاص؟

«يجب أن تشترك مصر فى مؤتمر لوزان إذ لا بدّ لها قبل كل شىء آخر من أن تدافع عن شخصيتها وتحقق استقلالها.

«ولعل أقطاب الدول المعهود إليهم فى إدارة أعمال المؤتمر يأبون أن يكون تمثيل مصر صوريا، فلكى يكون هذا التمثيل مفيدًا يجب أن يكون حقيقيا ويجب أن يتمكن ممثلو مصر الحقيقيون من التكلم باسمها، ولا يمكن أن يتولى هذه المهمة رجال لا تفويض لديهم غير التفويض الممنوح لهم من الحكومة البريطانية التى تحاول الحصول على قبول وفد مرسل من الحكومة المصرية فى مؤتمر لوزان، فبإزاء هذه المحاولة نرى من واجبنا نحن ممثلى الشعب المصرى الحقيقيين أن نحذر ممثلى الدول فى المؤتمر كى لا يتجدد فيما يتعلق ببلادنا الخطأ الذى كلّف كثيرًا من الأموال والأرواح وأوقف الأكثرية العظمى فى أنقره ضدّ الأقلية الصغرى فى الآستانة.

«إن الوفد الذى يرأسه سعد زغلول باشا المنفى الآن فى جبل طارق هو الوفد الوحيد الذى وكلته الأمة ليتكلم باسمها؛ لذلك نتشرف أن نطلب إلى ممثلى الدول فى المؤتمر أن يقبلونا فى هذا المؤتمر باعتبار أننا الموكلون الحقيقيون بالتكلم والبحث بملء الحرية باسم الشعب المصرى»

وقدم الوفد المتحد عدة تقارير إلى المؤتمر بشرح المطالب المصرية، نخص بالذكر منها التقرير الذى قدمه فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ عن المسألة المصرية

بين فيه أن انجلترا هى وحدها الدولة المعارضة لتحقيق استقلال مصر الفعلى التام.

وحلل الوفد فى التقرير تصريح ٢٨ فبراير الذى اعترفت فيه الحكومة الإنكليزية تحت ضغط الحوادث التى وقعت منذ عقد الهدنة بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة وأكد أن التحفظات الأربعة التى اشتمل عليها هذا التصريح تجعل هذا الاستقلال وهميا.

ثم بسط الحالة المالية فى مصر، فذكر كثيرًا من الحجج والأدلة التى تثبت أن هذه الحالة على أعظم جانب من السلامة والمتانة وأن رؤوس الأموال الأجنبية لا تستهدف لأدنى خطر بل على النقيض من ذلك فإنه متى تم لمصر استقلالها تنمى وتزيد علاقاتها التجارية والمالية مع جميع الدول وهو ما تميل الإدارة الإنكليزية إلى الحيلولة دونه.

أما السودان فقد أثبت الوفد أنه جزء من مصر لا يمكن فصله عنها وأنه حيوى لها من جميع الوجوه.

وفى ختام التقرير ألحّ الوفد على المؤتمر بأن يتلافى الحيف الذى كانت مصر ضحيته، وأضاف إلى ذلك أنه يستحيل على انجلترا أن تقدم أية حجة صحيحة مشروعة تبرر بها وضع يدها على مصر، وليس للاحتلال والحماية والاستقلال فى عرف انجلترا إلاّ معنى واحد هو السيطرة الظاهرة أو المستترة.

وذكر الوفد التضحيات التى بذلها المصريون منذ نشوب الحرب ومنذ عقد الهدنة، وقال إن الشعب المصرى على رغم ما عاناه من الآلام والشدائد ثمانى سنوات تحت الأحكام العسكرية البريطانية مصمم على أن يرفض بكل قواه الإرادة الجائرة التى تقضى عليه بالاستعباد. ثم قال إنه ليشق علينا أن نظن أن الإرادة الإنكليزية يمكن أن تتغلب على العدل زمنًا غير محدود وأن على مصر أن تدفع حريتها المفقودة وشرفها الوطنى وكيانها نفسه ثمنًا لذلك الامتياز المحزن، امتياز وقوعها على طريق الهند، فمؤتمر لوزان يستطيع أن يعيد السلام فى مصر التى هى من المراكز التى تعدّ محور السياسة الشرقية وأن يضع بذلك حدًّا نهائيا

لحالة لا يقتصر أمرها على أنها مثيرة فى حدّ ذاتها بل يمكن أن ينشأ عنها تأثير لا يستطاع اجتنابه فى الجانب الأفريقى والجانب الآسيوى من البحر الأبيض المتوسط، ولما كان الوفد المصرى يثق برغبة الدول فى أن تقيم فى الشرق سلمًا عامًّا ثابتًا فإنه يطلب باسم الشعب المصرى:

أولا: الاعتراف بالاستقلال التام لوادى النيل (مصر والسودان).

ثانيًا: جلاء الجنود البريطانية عن وادى النيل كله.

ثالثًا: إبقاء الحياد الفعلى التام لقناة السويس وأن يعهد إلى مصر فى المحافظة على هذا الحياد.

وقدّم مذكرة عن مسألة قناة السويس، أبرز فيها وجوب جلاء الجنود البريطانية عن مصر لضمان حيدة القناة، وألمع إلى الأدوار التى مرت بها، قال:

«إن مصر أجازت حفر قناة السويس بقصد خدمة مصالح جميع الأمم، وقد نصّ فى عقد الامتياز نفسه على حياد القناة، فمصر هى صاحبة الفكرة الأولى فى تقرير هذا الحياد حرصًا على مصلحة جميع البلدان، وبذلت مصر فى سبيل القناة تضحيات عظيمة، فأنفقت عشرين مليون جنيه وقدمت للعمل لدى الشركة التى هى صاحبة الامتياز أكثر من خمسة وعشرين ألف عامل هلك ألوف منهم أثناء العمل، وهكذا لم تقتصر مصر على خدمة الإنسانية من الوجهة الأدبية بل أقدمت على ذلك من الوجهة المادية والمالية أيضًا».

ثم شرح الوفد فى المذكرة إقدام بريطانيا العظمى على خرق حياد القناة لأول مرة سنة ١٨٨٢، فى حين أنه لو لم تحترم الجيوش المصرية عهود مصر المتعلقة بحرية الملاحة فى القناة لكان فى وسع هذه الجيوش أن تعرقل بلا شك سير الأعمال الحربية البريطانية ولكانت بذلك أنقذت البلاد من الاحتلال.

ثم أشار إلى مسلك انجلترا قبل حفر قناة السويس وبعد حفرها، مبينًا أنها كانت قبل حفرها معارضة لهذا المشروع ثم غيرت خطتها بعد ما تم حفر القناة وأخذت تحاول احتكار القناة من الوجهة السياسية بعد ما اغتنمت فرصة الارتباك المالى فى عهد إسماعيل باشا فاشترت بثمن بخس ٦٠٢ و١٧٦ من

أسهم القناة، وقال إن المعاهدة المعقودة فى الآستانة سنة ١٨٨٨ والمنظمة لحياد القناة هى بمثابة قانون دولى خقيقى لقناة السويس، فلهذا الاتفاق قيمة المعاهدة القانونية الصحيحة التى يرتبط ويتقيد باحترامها شرف الدول الموقعة عليها وحسن نيتها.

ثم أوضح الوفد أن وجود الجنود البريطانية فى وادى النيل هو بمثابة تهديد دائم لحياد القناة يهدم مبدأ المساواة بين الدول وهى المساواة المنصوص عليها فى معاهدة سنة ١٨٨٨.

وختم الوفد بيانه قائلاً: «إن استقلال مصر هو خير وسيلة لصون حياد القناة صوناً حقيقيا وافيًا، ومصلحة مصر ومصلحة الدول واحدة من هذه الوجهة، ومصر هى وحدها التى يحق لها من الآن فصاعدًا أن تتولى حراسة حياد القناة، فالحق المخول لتركيا فى أن تقدم المساعدة لمصر فى الدفاع عن حياد قناة السويس هو حق يرجع سببه إلى ما كان لها من السيادة على مصر، والواقع الآن أن تركيا لا تتمسك بهذه السيادة، فالحق الذى كان لها يعود إلى مصر طبعًا، ويتبين مما تقدم أن مقتضيات الحرص على حياد قناة السويس هى مما يستوجب الاعتراف باستقلال مصر».

على أنه، مع الأسف، حصل انشقاق فى الوفد المتحد، إذ انفصل الوفدان، واسترد كل منهما حريته فى العمل، فضعف شأنهما معًا، وبدا انفصالهما من إيفاد كل منهما إلى أنقرة بعثة تمثله، وقابلت كل بعثة الغازى مصطفى كمال، وأخذت كل منهما تنتقص من صفة البعثة الأخرى، فكان لهذا الانقسام أثره السيء فى نفوس ساسة الترك.

رسالة مصطفى كمال إلى الشعب المصرى

وأبدى الغازى مصطفى كمال (أتاتورك) شعورًا طيبًا نحو الشعب المصرى فى كتاب بعث به إلى رئيس الوفد المؤتلف، أعرب فيه عن أمله فى أن تنال مصر الاستقلال التام بفضل اتحاد الشعب المصرى ومثابرته فى مجهوداته وتضحياته. قال:

«حضرة صاحب المعالى حسن حسيب باشا (رئيس الوفد المصرى) بالنيابة.
لوزان

«تلقيت بمزيد السرور خطابكم الموجه إلينا باسم «الوفد المصرى» رياسة سعد زغلول باشا كما تقبلت بالفرح العظيم التهانى التى بعث بها الشعب المصرى إلى الشعب التركى بمناسبة انتصاراته الباهرة التى توّجت تضحياته العظيمة.

«إن الشعب التركى الذى تربطه بالشعب المصرى أواصر الإخاء والصداقة ليتتبع بأقصى الاهتمام تحقيق إستقلال مصر التام كما أن الأمة التركية تكون سعيدة أن ترى مصر قد حلّتِ فى المكان اللائق بها بين الأمم، وما دام الشعب المصرى متحدًا، ومثابرًا، فى مجهوداته وتضحياته، فإنه لاشك سيدرك ما ينشده من الاستقلال التام، وسيستثمر جميع موارده، وقواه وثروته، لأن هذا المطمح الأسمى حق طبيعى تؤيده العدالة السماوية، وإنى أؤكد لسعادتكم أن العالم الإسلامى بأسره، والشعب التركى، وشخصى أيضًا، نغتبط أعظم اغتباط عند ما نرى مصر ألقت عن كاهلها نير الإنجليز، وانتهز هذه الفرصة لأرجو سعادتكم أن تتفضلوا بإبلاغ عبارات شكرى إلى الشعب المصرى النبيل».

القائد العام ورئيس الجمعية الوطنية
«غازى مصطفى كمال»

وقد انتهى مؤتمر لوزان دون أن تمثل فيه مصر لا بصفه رسمية ولا بصفة شعبية، وتم فيه التوقيع على معاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء، وهى المعروفة بمعاهدة لوزان ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣.

النصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان
(٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣)

كانت معاهدة «سيفر» تنص على اعتراف تركيا بحماية بريطانيا على مصر وتنازلها لها عن السلطات المخولة بمقتضى معاهدة الآستانة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر

سنة ١٨٨٨ المقررة والمنظمة لحياد قناة السويس، أما معاهدة لوزان فقد نسخت هذه الأحكام، ونصت المادة ١٧ منها على مجرد تنازل تركيا عن كل حق لها على مصر والسودان، وصرح عصمت باشا رئيس الوفد التركى فى مؤتمر لوزان بأن لمصر الحق فى تقرير مصيرها بنفسها، فكان هذا التصريح تفسيرًا لمدلول التنازل، وأنه لمصر، وقد شكر الوفد المصرى عصمت باشا على هذا التصريح قبل عودته إلى مصر، وتكلم فى هذا الصدد حسن حسيب باشا قائلاً:

«اسمحوا لنا أن نشكر دولتكم باسم الشعب المصرى للتصريح الذى أبديتموه فى ٣١ يناير وأكدتم به رسميا أن المجلس الوطنى الكبير فى أنقره تنازل للشعب المصرى عن حقوق تركيا وامتيازاتها فى مصر، وأنكم بهذا التصريح الرسمى قد وثقتم العلاقات القديمة الجامعة بين وطننا ووطنكم، وإن الشرق ليفخر بتركيا التى نال ساستها إعجاب العالم بما أبدوه من السياسة الحازمة المقرونة بالكرامة والشهامة، كما نال جنودها وزعماؤها الكبار إعجاب العالم كله بأعمالهم فى ميادين القتال، وإننا نرجو أن تبلغوا الغازى مصطفى كمال باشا والمجلس الوطنى الكبير فى أنقره عواطف الشعب المصرى ودعاءه للأمة التركية النبيلة بالعظمة والسعادة والنجاح».

فرد عصمت باشا معربًا عن الشكر لما أبداه حسيب باشا من عواطف الشعب المصرى وتمنياته وقال: «إننا كنا دائماً صادقين وصرحاء فى جميع تصريحاتنا وإننا نرغب أن تكون مصر بلادًا مستقلة استقلالاً داخليا وخارجيا، فمصر ذات مقام معدود بين الأمم العظمى، وهى جديرة بالاستقلال ومستحقة له بما لها من المدنية والحضارة والآداب العظيمة، إن الشعب المصرى على جانب عظيم من القوة، فكونوا على علم وشعور بقوتكم وأنتم تنجحون، والاتحاد هو السلاح الأساسى للشعب الذى كان يكافح فى سبيل حريته، وإنى أعلم أن الأقباط عنصر من أعظم العناصر وطنية ورقيا فى بلادكم، وإننا نتمنى لوفدكم الذى كنّا دائمًا نشعر نحوه أعظم شعور بالعطف والاحترام أن ينجح فى مساعيه ومجهوداته فى سبيل استقلال مصر».

وهاك بيان النصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان:

المادة ١٧ : يسري مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤.

المادة ١٨ : صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية، وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءًا من مدفوعات الدين المصرى العام، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية.

المادة ١٩ : إن المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التى لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأملاك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة - ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها.

المادة ٩٩ : ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التى لها صبغة اقتصادية أو فنية المبينة فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقدة فيها.

(٦) معاهدة الآستانة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة فى قناة السويس، مع التحفظ الوارد فى المادة ١٩ من المعاهدة الحالية.

* * *

الفصل السادس

وزارة محمد توفيق نسيم

فى اليوم التالى لاستقالة وزارة ثروت باشا عهد الملك فؤاد إلى محمد توفيق نسيم باشا - وكان إذ ذاك رئيسًا للديوان الملكى - تأليف الوزارة الجديدة، فألفها فى ذات اليوم (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢)، وكان اختياره بالذات لرآسة الوزراء أمرًا طبيعيا، لأنه وهو رئيس للديوان الملكى كانت له يد فى الدسائس التى حيكت لإسقاط وزارة ثروت، فكان تعيينه خلفًا له بمثابة المكافأة له على هذه الدسائس ونجاحها، وجاءت وزارته صورة مكررة من وزارته الأولى من حيث الروح والطابع[1]، وهى من الوزارات التى اصطنعتها السراى لتتولى بواسطتها الحكم، وقد تألفت بغير برنامج، وعدلت بذلك عن سياسة وضع البرامج التى سارت عليها وزارة ثروت، ووزارة عدلى من قبل، وبذلك رجعت البلاد إلى الوراء فى سياسة الحكم، وإنك لتجد فى جواب نسيم باشا بقبوله تأليف الوزارة ذلك الأسلوب العتيق الخالى من البرامج، المجرد من المعانى السامية فى ولاية الحكم، فهو لا يعتبر ولاية الوزارة إلّا أنها منحة من ولى الأمر، ونعمة تقترن بالعبودية لمن تصدر عنه هذه النعمة، كما أنه اختار لوزارته أعضاء معظمهم لا رأى ولا برامج لهم فى المسائل السياسية والمسائل القومية عامة، بل هم موظفون يرون فى الوزارة منصبًا أرفع مما كانوا يشغلون، أو وزراء سابقون يريدون العودة إلى مناصبهم الزائلة.

قال نسيم باشا فى كتابه إلى الملك:

«مولاى صاحب الجلالة

---

(١) انظر الحديث عن وزارته الأولى فى كتابنا ثورة ١٩١٩ جـ ٢ ص ١١١ (الطبعة الأولى).

«لما كنت فى سعة دائمة من فضل مولاى تعطف ودعانى لتولى الحكم والبلاد ترى وضع نظامها وفق ما أنالها وأعطاها، وما أنا إلا عبد من رعاياه فرضت على طاعته وكان حقا على أن أخدم أمتى بما تصل إليه قوتى ولا قوة إلا بالله، فإذا قضيت بالعدل حق بلادى وبالولاء والطاعة حق مليكى قمتُ بواجبى وأديت أمانتى تلك التى ما حملت عبئها يومًا إلا على مضض وأنا أعلم أن حساب الله أعظم من حساب الناس، فبذلك القلب الوفى أتقدم إلى سدته العلية رافعًا آيات الشكر على ما أولانى من الثقة السامية متقبلًا مسند الرياسة وأنا على منهاج الحق الذى سلكته من قبل مستعينًا بالله فى أمورنا على ما يكون، راجيًا سيدى ومولاى أدامه الله عزا لبلاده وشرفًا لأمته إذا وافق رأيه العالى أن يصدر المرسوم الملكى بتقليدى وزارة الداخلية، وبإسناد الوزارات الأخرى حسب البيان المذكور بعد إلى الزملاء الذين اخترتهم لمشاركتى ومؤازرتى فى العمل وهم:

إسماعيل سرى باشا لوزارة الأشغال العمومية، أحمد ذوالفقار باشا لوزارة الحقانية. يحيى إبراهيم باشا لوزارة المعارف العمومية. محمد توفيق رفعت باشا لوزارة المواصلات. محمود فخرى باشا لوزارة الخارجية. يوسف سليمان باشا لوزارة المالية. أحمد على باشا لوزارة الزراعة. محمد إبراهيم باشا لوزارة الأوقاف. محمود عزمى باشا لوزارة الحربية والبحرية.

«وأنا نسأل الحق جل شأنه أن يوفقنا وقومنا إلى ما فيه رضاه من الإقامة على العدل فى العباد، والسعى بما أوتينا من جهد فى تحقيق أمانى البلاد، وإنى على الدوام يا مولاى لجلالتكم الخادم الخاضع المطيع والعبد المخلص الأمين».

القاهرة فى ١١ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢.

تجدد حوادث الاغتيال

أخذ الرأى العام يتبرم من عدم اهتمام هذه الوزارة بإطلاق سراح سعد زغلول وصحبه، واتجه إلى المطالبة بفك اعتقالهم، فلما أبطأ الأمر تجددت حوادث اغتيال البريطانيين.

ففى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ وقع اعتداء على المستر روبسون الأستاذ بمدرسة (كلية) الحقوق الملكية فى شارع الجيزة عقب خروجه من المدرسة، إذ أطلق عليه ثلاثة مجهولون الرصاص فأصيب إصابات قضت عليه، وكان القتيل محبوبًا من تلاميذ المدرسة جميعًا، فكان لمقتله أثر حزن عميق فى نفوس الطلبة وقوبل بالاستنكار من الرأى العام.

الشروع فى مسخ الدستور

أهم عمل لوزارة نسيم باشا أنها شرعت فى مسخ الدستور، وأدخلت على مشروعه من التعديلات الرجعية ما يعصف بروحه، ذلك أن نسيم باشا كان يصدر عن فكرة رجعية، وهى أن الدستور منحة من الملك، لا حق من حقوق الأمة، فأدخل فى مشروع الدستور التعديلات الآتية:

١ - حذف النص على أن الأمة مصدر السلطات.
٢ - جعل إعطاء الرتب والنياشين من حق الملك وحده من غير مشاركة للوزارة.
٣ - جعل عدد الشيوخ المعينين مساويًا لعدد الشيوخ المنتخبين مع تخويل الملك حق حل المجلسين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ).
٤ - جعل تعيين رئيس مجلس الشيوخ من حق الملك وحده من غير مشاركة للوزارة.
٥ - للملك حق إصدار مراسيم تكون لها قوة القانون ولو أثناء دور انعقاد البرلمان.
٦ - إخراج بعض معاهدات التجارة من رقابة البرلمان.
٧ - تقرير الميزانية يكون بطريقة خاصة لا يتعداها مجلس النواب.
٨ - أن لا يخل الدستور بما للملك بصفته ولى أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد التعليم الدينى الإسلامى والأوقاف التى فى يد وزارة الأوقاف.
٩ - زيادة الأغلبية الواجبة لتنقيح الدستور وضرورة تصديق الملك على

التعديل حتى فى المرحلة الأولى خلافا لما تقضى به المادة ١٥٧[٢].

وكان هذا المسخ والتشويه سببًا فى وقوع كارثة وطنية أقرها نسيم باشا قبل أن يستقيل، ذلك أنه حين رأت الحكومة البريطانية أن مشروع الدستور عرضة للتغيير والتبديل قبل صدوره طلبت هى أيضا إدخال تغيير خطير فيه ينقض وحدة وادى النيل كما سيجىء بيانه.

استقالة وزارة نسيم باشا
بعد قبولها حذف نصوص السودان من الدستور

لم تبق وزارة نسيم إلا حوالى الشهرين، إذ استقالت فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ ولم تفعل شيئًا فى المطالب القومية، واستمر اعتقال المعتقلين، وبقى سعد زغلول وصحبه فى منفاهم، وتلكأت فى إصدار الدستور، وحاولت مسخه وتشويهه كما تقدم بيانه، ولم تبذل أى مسعى فى تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان، ولا فى إلغاء الأحكام العرفية.

وسلمت فى آخر عهدها بالحكم بالمطالب البريطانية فى شأن الدستور، إذ طلبت الحكومة الإنجليزية فى يناير سنة ١٩٢٣ حذف النصوص الخاصة بالسودان، وهى المادة ٢٩ من المشروع، التى كانت تنص على أن «الملك يلقب بملك مصر والسودان»، والمادة ١٤٥ التى كانت تنص على أنه «تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان فمع أنه كان جزءًا منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص» وسوغت طلبها بدعواها أن السودان من المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وأن النصوص الواردة فى مشروع الدستور لا تتفق وهذا التحفظ ولا مع اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، وأعلنت فى

---

(٢) تنص المادة ١٥٧ من الدستور على ما يأتى: «لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائها جميعًا قرار بضرورته وبتحديد موضعه. فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالإتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل للتنقيح. ولا تصحّ المناقشة فى كل من المجلسين إلاّ إذا حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى الآراء».

آخر مذكرة لها فى هذا الصدد أنه إذا لم تقبل وجهة نظرها فى أربع وعشرين ساعة فإنها تسترد كامل حريتها فى العمل بإزاء الحالة السياسية فى السودان وفى مصر، وأنها تلجأ عند الضرورة إلى أى تدبير تراه مناسبا.

وقد قبلت الوزارة طلب الحكومة البريطانية حذف لقب «ملك مصر والسودان» وجعله «ملك مصر»، واستعيض عن المادة ٢٩ بالمادة ١٦٠ التى تضمنت هذا التعديل، وهاك نصها: «يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائى للسودان»، وبقى هذا النص قائماً أى لم يلقب الملك بملك مصر والسودان؛ لأن المفاوضات التى انتهت إلى معاهدة سنة ١٩٣٦ قد علقت تعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ على عقد اتفاقات جديدة بشأنها، ولم يحصل هذا التعديل إلى اليوم (سنة ١٩٤٧)[٣]، فبقى لقب الملك رسميا ملك مصر فقط.

وقبلت أيضاً تعديل المادة ١٤٥ تعديلاً جوهرياً، فصارت المادة ١٥٩ التى تنص على أنه «تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقاً بما لمصر من الحقوق فى السودان».

وبذلك سلمت وزارة نسيم باشا للإنجليز فى طلباتهم، وحذفت النصوص الخاصة بالسودان من الدستور.

وبعد أن قبلت مطالب الحكومة البريطانية على النحو المتقدم ونفذتها. استقالت فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٣، فجاءت استقالتها عجيبة فى ذاتها؛ إذ كان الأولى بها أن تستقيل دون قبول المطالب البريطانية، أما إذعانها لهذه المطالب وتنفيذها، ثم استقالتها بعد ذلك فمهزلة تدلّ على انحطاط الأخلاق السياسية والقومية فى كثير من النفوس، وهكذا رجعت البلاد إلى الوراء فى عهد وزارة نسيم باشا، وكان الأحكم أن يترك ثروت باشا فى الحكم، فقد كان بلا نزاع أقدر من نسيم باشا على مواجهة الأزمات وعلى إصدار الدستور سليماً من التشويه

---

(٣) وقت ظهور الطبعة الأولى من الكتاب.

الرجعى أو العبث البريطانى، ولكن نزعة الحكم المطلق دبرت إسقاط وزارة ثروت وإقامة وزارة نسيم باشا، وكانت مصالح البلاد ضحية لهذا التدبير.

قال نسيم باشا فى كتاب استقالته ما يلى:

«مولاى

«مرت على البلاد ظروف عدة أثناء تطورها السياسى وهى تتوقع فى كل يوم حكومة تطأبها الطريق السوى فلما شرفنى مولاى أنا وزملائى بخدمة الأمة قبلنا العمل على تحقيق آمالها التى جعلت أمانة فى أيدينا، ولما كانت البلاد تجتاز دوراً من أدوارها لحل جملة من مسائلها العامة الخاصة بمؤتمر لوزان وإعلان الدستور والفصل فى قانون التضمينات توطئة لإلغاء الأحكام العرفية وما يترتب عليها، أقدمنا على بحث هذه المسائل، وابتغينا الوسائل متلمسين الخطا، مبتدئين بمسألة لوزان التى تشعبت فيها آراء الناس بشأن التمثيل والممثلين ولما لم تكن وصلت إلى الحكومة المصرية دعوة رسمية لحضور هذا المؤتمر سعت وزارة الخارجية المصرية على أثر تسلمنا إدارة البلاد للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن فى بعث هذه الدعوة ولكنها لم توفق ولم يقبل البروجرام الذى قبلت هذه الحكومة أن تدخل المؤتمر على مقتضاه.

«وفى أثناء هذه المفاوضات كانت اللجنة التشريعية تفحص مشروعى قانون الانتخاب والدستور فلما فرغت منها رفعتها إلى الحكومة فبحثتها وأزالت من قانون الانتخاب بعض عبارات وأدخلت على بعض النصوص تعديلاً وكان من وراء ذلك عدم حرمان المنفيين والمعتقلين أو المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية بأحكام وفى جرائم معينة من التمتع بحقوق الانتخاب ولم تنقص من الدستور ما يمسّ بحقوق الأمة بل أبقت فيه ما يتعلق باشتراكها فى الحكم اشتراكا فعليا وتركت لها الإشراف ومسئولية الوزارة أمام مجلس النواب، ولقد كان هذا الدستور محل البحث والتعديل وهو على وشك الصدور لإخراجه مطابقاً لغيره من دساتير الأمم المتمدينة لولا ما صادفته الحكومة من اعتراض الحكومة الإنكليزية على النصّين الواردين فيه بشأن السودان طالبة تحرير أحدهما وقصر

النص الآخر على تلقيب الملك بملك مصر وليس بملك مصر والسودان.

«وقد كان البحث مقصوراً فى أوّل الأمر على المادة ١٤٥ من الدستور وقد أفضى تبادل الرأى فيما تقدم إلى مناقشة طويلة أثبت فى غضونها بالحجج القانونية والأدلة الفعلية الناهضة على وجوب الاحتفاظ بنصّ المشروع وكان من أهم ما لاحظته أن المادة ١٤٥ المقصودة بتبادل الرأى لا تنطوى على شىء ما يخالف الحالة السائدة فيما يتعلق بالسودان من جهتى الواقع والقانون بل كل ما تحتويه إنما هو مجرد تقرير ما لمصر من الحقوق الشرعية بدون إدخال تغيير ما على الحالة الراهنة.

وفى نهاية الأمر اقترحت دار المندوب السامى نصاً جديدًا طرح على بساط المناقشة والبحث، فبعد تحويره تحويراً طفيفًا حاز الموافقة أبلغ إلى وزارة الخارجية وخلاصة ما ورد فيه أن الدستور يتناول تطبيقه الأقطار المصرية ما خلا السودان وذلك بشرط ألّا يمس هذا الاستثناء بسيادة مصر على السودان ولا بحقوقها الأخرى فيه، ثم جدّت مناقشة بشأن تلقيب الملك بملك مصر والسودان وعرضت وزارة خارجية بريطانيا العظمى نصّين آخرين يقضى أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر، والآخر بتعديل المادة ١٤٥ تعديلاً جوهريا، ولما كان ذلك ماسًّا بحقوق البلاد ما وسعنى قبوله ولا تحمل مسئوليته، وقدمت مذكرة لفخامة المندوب السامى مبينًا وجهة النظر والأسانيد فى هذا الموضوع، ولكن مع الأسف الشديد لم تصادف قبولاً لدى الحكومة الإنجليزية التى قدمت أخيراً لجلالتكم مذكرات شديدة ما كانت حكومتكم تتوقع صدورها خصوصاً وقد كانت المفاوضات دائرة بينها وبين دار المندوب السامى بروح الوفاق والوئام، فلما أطلعنا على هذه المذكرات لم أقبل تحمل تبعتها وعرضت فى الحال على جلالتكم استقالتى، ولما كان المركز خطراً والوقت المضروب للإجابة على هذه المذكرات معدوداً بالساعات صار مدّه ريثما يجتمع الوزراء فى الصباح، ولقد جرت مخابرات بين الحكومة ودار فخامة المندوب السامى كانت نتيجتها وضع نصّين ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائى فى نظام السودان بواسطة الممثلين المفوضين وأن تطبيق الدستور لا يمسّ

حقوق مصر فى السودان، ورفع فخامة المندوب السامى النصّين إلى وزارة خارجية انجلترا منتظراً الرد الذى لم يصل بعد.

«ونظراً لما أكده فخامة المندوب السامى فى هذه المذكرات التى قدمها لجلالتكم بأن الحكومة البريطانية لا ترغب قط فى أن تتعرض لحقوق مصر فى السودان ولا لحقوقها فى مياه النيل وصرح بأنه إذا لم تقبل وجهة نظر حكومته فى أربع وعشرين ساعة فإن الحكومة البريطانية تسترد كامل حريتها فى العمل بإزاء الحالة السياسية فى السودان وفى مصر وأوضح بأنها تلجأ عند الضرورة إلى أى تدبير تراه مناسبًا، ونظراً للأخطار الجسيمة التى تستهدف لها البلاد فى الحال من جراء هذا الإنذار فى حالة الرفض القطعى عند حلول الميعاد، وما كانت تدعو إليه الحالة والظروف، تلافت الحكومة الأمر ووافقت على أن تكتب لجلالتكم بقبول هذين النصّين المراد وضعهما فى الدستور الذى لم يرفع لجلالتكم إلى الآن ريثما يرد ردّ الحكومة الإنجليزية وقد مضى ميعاد الأربع والعشرين ساعة المفروضة لوصوله.

«بقيت الوزارة غير قابلة إلى آخر لحظة محددة للرد المطلوب من مصر، وهى إذا أجابت نداء الواجب نحو العرش فإنها أجابت أيضاً من أوّل الأزمة إلى الآن واجبها نحو البلاد فقدمت استقالتها قبل أن تسجل فى الدستور ما وافقت جلالتكم عليه تحت تأثير الحوادث محافظة منها على العرش فى أحرج المواقف وحقوق البلاد.

«أما قانون التضمينات الذى علقت الحكومة الإنجليزية رفع الأحكام العرفية عليه، والتى تئن منها البلاد منذ تسع سنوات شاكية آلامها وشدّة وطأتها كل هذا الزمن فقد تباحثنا أيضا فيه وطلبنا لإقراره من الكفالات والضمانات ما يحفظ حقوق البلاد من الوجهتين المدنية والجنائية، وقد خطونا فى هذا السبيل خطوات واسعة، ولكنا وقفنا وسط الطريق لاستطلاع رأى الحكومة الإنجليزية فيما حددنا من الطلبات الخاصة بحفظ حقوق مصر وذلك من جهة، ولعدم إتمام البحث من جهة أخرى، ولقد جعلنا للمنفيين والمسجونين والمعتقلين حظًا كبيرًا من تفكيرنا وقسطًا من أعمالنا وطلباتنا من أوّل تولينا الحكم بل وفى

كل فرصة كانت تسنح لنا فيحدث ما يحول دون إتمام النجاح تارة ولتعلق بعض الحالات على إنهاء تلك المسائل العامة أو بعضها تارة أخرى.

«وما رجونا من وراء جهادنا جزاءً ولا شكرًا وتحملنا ألم السكوت ونقد الناقدين ريثما تنتهى المفاوضات إلى نتيجة حسنة، وما وهنت يومًا إرادتنا ولا نأت نفوسنا عن العمل لأننا ما كنّا نبغى المحال بل نسعى جهدنا لتحقيق آمال بلادنا وللتوفيق بين مصالح قومنا ومصالح غيرنا مؤملين إدراك النجاح. فلما أبطأ علينا نزعت يدى من ولاية الحكم قبل أن يتم شيء بلا تثريب علينا سائلين الرحمن أن يكلأ جلالتكم بعنايته وأن يهيء للأمة حكومة قديرة على تحقيق أمانيها فتتبوأ فى مجلس الحكم مقامًا محمودًا راجيًا قبول استقالتى ولا زلت لجلالتكم العبد الخاضع والخادم الأمين».

صبح الاثنين ٥ فبراير سنة ١٩٢٣.

«محمد توفيق نسيم»

وقد قبل الملك استقالة الوزارة فى كتاب قال فيه:

«اطلعنا على كتاب استقالة دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٥ فبراير الحاضر فكان أسفنا لاستقالتكم عظيمًا لما نعلمه عنكم من شرف المقصد والإخلاص ولحسن مساعيكم فى خدمة البلاد.

«وإنّا لشاكرون لكم ولحضرات الوزراء زملائكم تلك الخدم الجليلة التى قمتم بها للأمة والوطن فى عهد وزارتكم. وقد أصدرنا هذا لدولتكم بذلك».

«فؤاد»

وفى كتاب الاستقالة، رغم الغموض الذى يكتنف كثيرًا من عباراته، حقائق تسجل على نسيم باشا، فهو يقر بالنسبة للدستور أن ثمة تعديلات أدخلها فى مشروعه، فكان هذا تأييدًا لما استفاضت به الأنباء عن هذه التعديلات، ويقول بالنسبة لنصوص السودان إنه لم يقبل فى البداية النصّين اللذين طلبتهما دار المندوب السامى اللذين يقضى أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره

على ملك مصر، والآخر بتعديل المادة ١٤٥ تعديلاً جوهريًا، وأن مذكرته فى هذا الصدد لم تصادف قبولاً لدى الحكومة الإنكليزية، فكان واجبًا عليه فى هذه الحالة أن يستقيل ويصر على الاستقالة حتى لا يتحمل مسئولية عمل يعترف هو نفسه فى كتاب استقالته أنه ماس بحقوق البلاد، والواقع أنه مضيّع لهذه الحقوق، ثم يقول بعد ذلك أن المخابرات بينه وبين دار المندوب السامى قد استؤنفت وكانت نتيجتها وضع نصّين ورد فيهما أن اللقب يقرر وقت الفصل النهائى فى نظام السودان بواسطة المفاوضات وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر فى السودان، وأنه وافق على أن تكتب الوزارة إلى الملك بقبول هذين النصّين، وقد كتب هذا الجواب فعلاً وأمضاه والوزراء جميعًا ورفع إلى الملك كما صرح بذلك نسيم باشا فى حديث له بعد استقالته.

وهذا وحده يحمّله مسئولية جسيمة؛ لأن هذين النصّين لا يختلفان فى جوهرهما عن النصّين اللذين طلبتهما دار المندوب السامى فى بداية الأزمة، ومآلهما واحد، وهو حذف لقب «ملك مصر والسودان» من الدستور وقصره على «ملك مصر» إلى أن يتقرر اللقب النهائى فى المفاوضات، وحذف النص على أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر وأن نظام الحكم فيه يقرر بقانون أى بقانون تصدره الحكومة المصرية، حذف هذا كله وقبل نسيم باشا النص الذى أطاح بقاعدة أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر، ولم يشر إلاّ إلى حقوق مصر فى السودان، وهى عبارة مبهمة لا مدلول لها إلاّ تجزئة لوحدة وادى النيل، لذلك لا يكون من الحق قول نسيم باشا فى كتابه أنه قدم استقالة الوزارة قبل أن تسجل فى الدستور ما وافق عليه الملك تحت تأثير الحوادث؛ لأن نسيم باشا قد قبل النصّين اللذين طلبتهما دار المندوب السامى وأشار على الملك بقبولهما قبل أن يقدّم استقالته، فهو مأخوذ بهذا التسليم، يشاركه فى ذلك الملك فؤاد؛ لأنه يبدو من كتاب الاستقالة أنه كان قابلاً للنصّين البريطانيين منذ الساعة الأولى.

استمرار حوادث الاعتداء
وتعيين محافظ عسكرى بريطانى للقاهرة

فى أعقاب استقالة وزارة نسيم باشا وقع اعتداء جديد بجزيرة بدران بشبرا يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٣ على أحد الرعايا البريطانيين يدعى المستر امبلر، وهو موظف بمصلحة السكة الحديدية، فأصيب إصابات لم تلحق به ضررًا جسيمًا، فأصدر اللورد أللنبى فى اليوم نفسه أمرًا عسكريًا بتعيين الكولونل كوك كوكس حاكمًا عسكريًا للقاهرة والجيزة، وخوله سلطة اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لحفظ النظام بالجهات المذكورة، وبنى الأمر على تعدد الاعتداءات فى القاهرة والجيزة ضد الرعايا البريطانيين وأنه رغمًا عن الاحتياطات التى إتخذتها السلطة المحلية فقد وقع الاعتداء الأخير على حياة أحد هؤلاء الرعايا.

وأصدر الحاكم العسكرى المذكور يوم تعيينه أمرًا يقضى بمنع كل الاجتماعات العامة فى منطقتى القاهرة والجيزة إلّا بإذن خاص من حكمدار بوليس القاهرة أو مدير الجيزة، وبأن كل اجتماع يعقد بدون رخصة يفرق، وكل الأشخاص الذين يعقدون أو يحضرون مثل هذا الاجتماع يلقى القبض عليهم ويحاكمون أمام محكمة عسكرية.

وأصدر أمرًا آخر فى اليوم نفسه باعتبار بعض الجهات منطقة عسكرية لا يسمح لأى شخص بدخولها أو الخروج منها إلا من أمام مخفر البوليس، وكل من يحاول الخروج أو الدخول من أى نقطة أخرى فى هذه المنطقة يعرض نفسه لإطلاق النار عليه، ولايصرح لأى شخص بالدخول إليها أوالخروج منهامالم يكن حاملاً لترخيص من البوليس، وتطلب هذه التصاريح من كافة مخافر البوليس، وكل من يخالف أو يحاول مخالفة هذا الأمر يلقى القبض عليه ويحاكم أمام محكمة عسكرية، وحدد الأمر هذه المنطقة بأنها يحدها شمالاً شارع ترعة جزيرة بدران وشرقًا ابن الرشيد وجنوبًا خط السكة الحديدية وغربا شارع أبو الفرج.

وأصدر اللورد أللنبى يوم ٨ فبراير أمرًا آخر بفرض غرامة قدرها ٦٠٠ جنيه على هذه المنطقة، لوقوع الاعتداء الأخير منها، لأنه بالرغم من أن المعتدى نظره جملة أشخاص لم يبادر أحد إلى إلقاء القبض عليه أو إرشاد السلطة إليه، وورد فى الأمر المذكور طريقة تنفيذه وذلك بإلزام جميع سكان وأصحاب الأملاك الواقعة فى المنطقة المذكورة بدفعها وأن السلطة المختصة تحدد المبلغ الذى يدفعه كل فرد منهم، وللسلطة العسكرية أن تأمر البوليس بالحجز على منزل أى شخص يتأخر عن دفع الغرامة المفروضة عليه حين طلبها ويصير بيع هذا المنزل للحصول على المبالغ المقررة.

إلقاء قنبلة على المعسكر البريطانى

وفى ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣ ألقيت قنبلة من مجهول على المعسكر البريطانى بجزيرة بدران أصابت يونانيا وأودت بحياته، وجرح اثنان من الجنود البريطانيين جراحًا يسيرة، فأصدر اللورد أللنبى بلاغًا فى ٢٠ منه بفرض غرامة قدرها ١٨٠ جنيه على سكان تلك المنطقة، واتبع فى تحصيل هذه الغرامة الطريقة السالف ذكرها فى بلاغه السابق.

إقفال بيت الأمة

وفى ٢٠ فبراير فتشت السلطة العسكرية منزل سعد زغلول (بيت الأمة) واستولت على ما أرادت أخذه من الأوراق، وبعد أن تم التفتيش والاستيلاء أقفلت السلطة البيت وأخلته ممن فيه وأقامت عليه الحرس لمنع الدخول إليه.

ثم أعيد فتحه يوم ٨ يوليه على أثر إلغاء الأحكام العرفية، واستدعى المحافظ العسكرى للقاهرة أعضاء الوفد وقتئذ وهم: المصرى السعدى بك. السيد حسين القصبى. فخرى بك عبد النور. الأمير الاى محمود حلمى إسماعيل بك. الأستاذ محمد نجيب الغرابلى. الأستاذ راغب إسكندر. وأبلغهم إقفال بيت الأمة على أثر منشور لهم أصدروه واعتبره تحريضًا على الإجرام،

وأنذرهم بأنه إذا حصل قتل أى إنجليزى فإنهم يكونون مسئولين شخصيًا عن ذلك.

فاحتج الأعضاء على هذا الاعتساف وقرروا متابعة اجتماعهم فى منزل المصرى السعدى بك بالمنيرة.

واعتقلت السلطة العسكرية بعض الأفراد فى الحركة الوطنية، نذكر منهم: الأستاذ محمود بسيونى. الدكتور محجوب ثابت. عبد الستار الباسل بك. الأستاذ محمد كامل حسين. الأستاذ حسن يس. الضابط محمود رياض.. إلخ، ولم تنقطع حوادث الاعتداء رغم هذه التصرفات، ففى مساء ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣ ألقى مجهول قنبلة يدوية على خمسة من الجنود الإنجليز كانوا سائرين بشارع نوبار باشا (إبراهيم باشا) تجاه جامع أولاد عنان، فجرحت الخمسة فى أرجلهم وواحدًا فى يده وجرحت أيضًا ثلاثة من الوطنيين.

وفى ٤ مارس ألقيت قنبلتان فى حى الأزبكية أمام ميدان الخازندار، إحداهما بدكان بائع سمك بجانب دار التمثيل العربى كان به ثلاثة من الجنود الإنجليز فجرح الثلاثة جراحًا خفيفة وأصيب أربعة من الوطنيين مات أحدهم، الأخرى ألقيت فى المعسكر الإنجليزى ولكنها لم تنفجر.

اعتقال أعضاء الوفد وبعض أعضاء الحزب الوطنى

وعلى أثر إلقاء تينك القنبلتين اعتقلت السلطة العسكرية فى ٥ و ٦ مارس سنة ١٩٢٣ أعضاء الوفد وأذاعت إدارة المطبوعات عن سبب اعتقالهم البلاغ الآتى: «على أثر التعديات التى حصلت بإلقاء القنابل فى ٢٧ فبراير الماضى ومساء ٤ مارس الجارى ألقى القبض على المصرى السعدى بك. السيد حسين القصبى. فخرى عبد النور بك. الأمير الاى محمود حلمى إسماعيل بك. الأستاذ محمد نجيب الغرابلى. الأستاذ راغب إسكندر، واعتقلوا لأن حركاتهم

وتصرفاتهم أدّت إلى هدم النظام والأمن العام»، وعطلت جريدة (اللواء المصرى) لسان حال الحزب الوطنى وأعتقل مديرها الأستاذ عبد المقصود متولى والأستاذ أحمد وفيق رئيس تحريرها، وإتخذ الحزب الوطنى جريدة (الأفكار) لسان حاله بعد تعطيل اللواء، واعتقل صادق حنين بك والأستاذ عبد القادر حمزة (باشا) صاحب (البلاغ)، وعطلت صحيفة (البلاغ) من صحف الوفد.

هيئة وفد جديدة

وتألفت هيئة وفد جديدة من حسن حسيب باشا. على الشمسى (باشا)، سلامة بك ميخائيل. حسين هلال بك. مصطفى بكير بك. إبراهيم راتب بك. عطا عفيفى بك. الأستاذ عبد الحليم البيلى، وأصدروا بيانًا إلى الأمة بالمثابرة على الجهاد.

* * *

الفصل السابع

الدستور

ظل الرأى العام مضطربًا قلقاً على مصير البلاد، وشمل القلق مصير الدستور ذاته؛ إذ تلاحقت المؤامرات والتدابير للعبث به وتأخير صدوره

تأليف وزارة يحيى إبراهيم

وقد بقى مركز الوزارة شاغراً بعد استقالة نسيم باشا مدة تزيد على الشهر، إلى أن فوجئت البلاد فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ بتأليف وزارة برياسة يحيى باشا إبراهيم ، وعضوية أحمد حشمت باشا للخارجية. محمد محب باشا للمالية. أحمد زيور باشا للمواصلات. أحمد ذو الفقار باشا للحقانية. محمد توفيق رفعت باشا للمعارف. أحمد على باشا للأوقاف. محمود عزمى باشا للحربية والبحرية. حافظ حسن باشا للاشغال. فوزى جورجى المطيعى بك للزراعة.

تألفت هذه الوزارة بغير برنامج، ولذلك سميت (وزارة إدارية)، وسلكت منهج وزارة نسيم باشا فى تأليفها دون برنامج، وهى تشبهها فى الطابع والمنشأ، ولا غرابة فى ذلك، فخمسة من أعضائها - بما فيهم رئيسها - كانوا أعضاء فى وزارة نسيم باشا، أى أنهم تخرجوا من مدرسته - مدرسة الوصولية وانتهاز الفرص - للوصول إلى كراسى الوزارة.

ومما يستوقف النظر أن هؤلاء الخمسة كانوا المستقيلين مع رئيسهم السابق على أثر إذعان الوزارة وتسليمها فى النصوص الخاصة بالسودان فى الدستور، وكأنهم أرادوا باستقالتهم أن يظهروا شيئاً من الندم على ما فعلوا، فكيف بهم

يقبلون الاشتراك فى الوزارة الجديدة على أساس حذف هذه النصوص ؟ إن هذه المهازل لا يمكن تعليلها إلاّ بأن هذا النفر من الناس يريدون أن يكونوا وزراء فحسب، بأى ثمن، وعلى أى أساس، وقد بدأ يحيى باشا إبراهيم عمله بأن أدلى بحديث قال فيه إنه معتمد فى أداء مهمته على مساعدة المندوب السامى !! ولم يصدر من قبل مثل هذا التصريح من رئيس وزارة، وإن كان أغلبهم سار على منهاجه، وهذا يعطيك فكرة عن أساس تأليف الوزارة، ويدلك على تراجع فكرة ولاية الحكم وانحطاط الأخلاق السياسية فى البلاد.

الوزارة والدستور

كان معروفًا فى الأوساط المطلعة أن وزارة نسيم باشا عملت على انتقاص أحكام الدستور ومسخه وحذف بعض نصوصه على النحو الذى تقدم بيانه، (ص١١٧) وقد بقيت هذه النية سرًّا مكتومًا فى عهد وزارة نسيم، فلم يعلم بها إلا القليلون، ثم استقالت قبل أن تخرج الدستور مشوهًا مبتورا، وجاءت استقالتها بعد أن أقرت حذف نصوص السودان منه.

فلما وليت وزارة يحيى باشا إبراهيم الحكم، أخذت تسلك مسلك الوزارة السابقة، وتعيد النظر فى نصوص المشروع، ولكن الأنباء استفاضت بما بيتته الوزارة النسيمية فى هذا الشأن، فارتفعت الأصوات من كل جانب بالاحتجاج على أى بتر أو تشويه لمشروع الدستور.

خطاب مفتوح لعبد العزيز فهمى بك فى شأن الدستور

ومن أقوى الاحتجاجات فى هذا الصدد خطاب مفتوح لعبد العزيز فهمى بك (باشا) وجهه إلى يحيى إبراهيم باشا، ناشده فيه أن يصدر الدستور كما وضعته اللجنة، من غير بتر أو تشويه، وأورد التعديلات الخطيرة التى أدخلتها وزارة نسيم باشا على مشروع اللجنة (وقد لخصناها فيما سلف ذكره).

ولما لهذا الخطاب من الأهمية، وما كان له من الأثر البالغ فى الرأى العام، ننشره هنا بنصه، قال:

«سيدى الرئيس

«رجل يجلك ويتفاءل خيراً بوزارتك يرى واجباً عليه أن يوجه إليك هذا الخطاب بلاغاً وتبصيرًا.

«لست أشك فى أن أول ما يهمك كما يهم البلاد من أقصاها إلى أقصاها هو أمر الدستور الذى رأت مصر بارقة فى عمرها مرة سنة ١٨٨١ والذى تشرف البلاد الآن - بفضل كفاح بنيها وظروف الأحوال وحسن توجهات مليكها - على أن تنعم به للمرة الثانية نعيماً مرجوا دوامه إن شاء الله، ويعلم سيدى الرئيس أن هذا الدستور قد وضعت مشروعه لجنة رأسها أحد أعضاء وزارتكم[1]، وكان فيها وزيران آخران من زملائكم، سل ثلاثتهم يخبروك أن هذه اللجنة قد قامت بعملها مراعية فيه وجه الله والوطن ووجه مليك البلاد فأقرّت كل شىء فى نصابه وأعطت كل ذى حق حقه فلم تغمط الأمة حقها فى أن لها السيادة وأنها مصدر كل سلطة، ولم تغمط العائلة المباركة العلوية حقها الثابت فى أن الملك فيها إلى ما شاء الله ولم تخرج فى أى أمر من الأمور التفصيلية عما تقتضيه قواعد القانون العام الحديث وما يتفق مع حال البلاد، ولقد بلغ بها التحرج فى عملها حدًّا أخذها به كثير من الكتاب فلم يحجم بعضهم عن وصفها تارة بأنها حكومية وأخرى بأنها رجعية، ولكنها صبرت على هذا وهى مؤمنة بأنها أدّت لوطنها ولمليكها ما كان عليها من الواجب، والآن أخشى كثيراً كما يخشى كل من يغار على الحق فى بلده أن يصدر الدستور لا كما وضعته تلك اللجنة بل مشوّها بالتعديلات التى يتناقل الناس أن وزارة دولة نسيم باشا أدخلتها عليه، لست أدرى يا سيدى مبلغ مطابقة الإشاعات للواقع، ولكن أرجوك أن تسمح لى فأقصّ عليك ما يتناقله الناس من أمر هذه التعديلات.

أوّلًا: عنيت لجنة الدستور عناية تامة بالبحث فى شأن السيادة على البلاد

(١) يقصد أحمد حشمت باشا نائب رئيس اللجنة وكان يرأسها فى غيبة حسين رشدى باشا.

فرأت أنها تمحضت للأمة، وأن كل سلطة قد أصبحت الأمة مصدرها، وأن سلطانها أضحى فوق كل سلطان، فجعلت المبدأ أساساً للدستور دونته بالمادة ٢٣ من مشروعها، لكن الناس يتناقلون أن دولة نسيم باشا غفر الله له قد حذف هذه المادة من مشروع الدستور فقلبه بهذا الحذف رأساً على عقب وأصبح الدستور الذى أشار بإعطائه للبلاد مجرد منحة من العرش على اعتبار أن لا حق فى الأصل للأمة ولا سلطان للأمة ولا سيادة للأمة!!!

مذهب إن كان قد صحّ فى نظر دولة نسيم باشا غفر الله ذنبه وستر عيبه فعهدى بك يا سيدى الرئيس وقد كنت كبير القضاة أنك فى حق وطنك أكثر معدلة وأشدّ إنصافاً، وأنك لا بدّ قائل معى ومع كل من لا يلهيه نعيم يومه عن شقاء غده أن السيادة هى للأمة والسلطان للأمة ومصدر كل ولاية فى البلاد هو الأمة، وإن كنت يا سيدى محتاجاً لشىء من البيان فى هذا الصدد فما عليك إلّا أن تأمر فأفصّله لك فى خطاب آخر تفصيلا.

ثانياً: يتناقل الناس أن دولة نسيم باشا بعد أن عدّل قوانين الرتب والنياشين بأن جعل إعطاءها للأعيان من حقوق صاحب العرش وحده بلا مشاركة للوزارة (وقد كانت تلك المشاركة واجبة بمقتضى القوانين التى وضعها المغفور له السلطان حسين سنة ١٩١٥) خشى أن البرلمان لا يقر هذه الجريمة وأن يعدل تلك القوانين أو يلغيها فأراد أن يسدّ الباب على البرلمان ويسلبه حق المراقبة فى هذا الشأن، فعمد غفر الله ذنبه وستر عيبه إلى المادة (٤١) من مشروع اللجنة (وكانت تقضى كما هو الحق والواجب وحسن النظام بأن منح جلالة الملك للرتب وأوسمة الشرف يكون فى حدود القوانين أى بأن لنواب الأمة السلطة فى المراقبة عليها وعلى القوانين الخاصة بها وتعديل تلك القوانين بما يوافق مصلحة البلاد) أقول عمد دولته إلى المادة المذكورة فعدّل نصّها تعديلاً يجعل قوانين الرتب التى وضعها دولته قوانين دستورية، ونتيجة ذلك أن يكون للملك إنشاء الرتب وأوسمة الشرف كما يشاء ومنحها لمن يشاء من الأعيان بدون أى تدخل للحكومة ولا للبرلمان ولا مراقبة لأيهما، وسيدى الرئيس يعلم أن لا حق لدولة نسيم باشا فى شىء من هذا بل إنه بجملته وتفصيله سلب جرىء لحقوق البلاد الثابتة لها

ثبوتاً لا ريب فيه، وفتح لباب واسع من أبواب الفوضى والإخلال بالنظام.

ثالثاً: سمعت يا سيدى أنه حصل تعديل فيما للملك من حق حل البرلمان فبعد أن كان مشروع اللجنة يقصر هذا الحق على مجلس النواب رأى دولة الباشا سامحه الله أن يكون للملك حق حلّ المجلسين معاً أو بالانفراد، أى أن له أن يحل مجلس النواب متى شاء أو يبقيه ويحل مجلس الشيوخ كما يشاء أو أن يحلهما كليهما أنَّى شاء، سلطة فى غاية الخطر يا سيدى ليست من مصلحة الأمة ولا من مصلحة الملك، ولا أدرى كيف أنساق دولة نسيم باشا لتقريرها فإنه ما من متنبه فى البلاد إلّا ويدرك مبلغ مثل هذا التعديل من الخطر خصوصاً وأن بمجلس الشيوخ أعضاء معينين فالحل فيه تهديد شديد لهم.

رابعاً: سمعت أنه حصل تعديل فى المادة (٧١) من مشروع اللجنة فبعد أن كانت تقضى بجعل عدد أعضاء الشيوخ المعينين ثلاثين لا يزيدون ولا ينقصون قد جعل دولته هذا العدد مساوياً لعدد المنتخبين، وفى هذا انتقاص ظاهر لحق الأمة، وخطره فى العمل لا يخفى على البصير خصوصاً وأن دولته كما فى الوجه السابق جعل مجلس الشيوخ عرضة للحل كمجلس النواب.

خامساً: سمعت أن دولة نسيم باشا لم يكتف بتعديل كيفية تأليف مجلس الشيوخ بل إنه عمد إلى المادة (٧٥) من مشروع اللجنة فعدلها بأن جعل تعيين رئيس الشيوخ من حق الملك وحده لا أرى فيه لهذا المجلس، وهو افتئات على خق المجلس لا يتفق مع مصلحة البلاد ولا مع كرامة المجلس بل ولا كرامة العرش لأنه ليس من كرامة العرش فى القرن العشرين أن يلزم وجوه البلاد وكبراؤها بقبول رياسة رجل قد لا يرضونه، ولا أدرى كيف انساق دولة نسيم باشا إلى تقرير مثل هذا الافتئات.

سادساً: سمعت أنه عدل المادة (٣٩) من المشروع بأن جعل للملك حق إصدار مراسيم يكون لها قوّة القانون حتى ولو أثناء دور انعقاد البرلمان وهذا خطر لا يجوز مطلقاً متابعة دولته عليه.

سابعاً: سمعت أنه عدل المادة (٤٢) فأخرج بعض معاهدات التجارة

والملاحة من مراقبة البرلمان وهذا غير جائز لما قد يكون فيه من الخطر.

ثامناً: سمعت أنه عدل المادة (١٢٦) بأن رسم طريقة خاصة لكيفية تقرير الميزانية وهذا حجر غير مقبول أصلاً بل يجب ترك ذلك للوائح الداخلية تقرره كما يراه النواب.

تاسعاً: سمعت مما يتناقله الناس أن دولته قد أضاف إلى الدستور مادة حاصلها أن هذا الدستور لا يخلّ بالامتيازات المخولة للملك بصفته ولىّ أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد التعليم الدينى الإسلامى وبالأوقاف التى فى إدارة وزارة الأوقاف، ولئن صحّ ما سمعت لكان دولة نسيم باشا قد أراد أن يخلق للملك حقا دستوريا فيما يتعلق بالتعليم الدينى الإسلامى، وحقا دستوريا فيما يتعلق بالأوقاف العمومية وأن يحرم نواب البلاد من تنظيم الحقوق التى قد تكون القوانين الحالية خولتها عرضاً للملك، هذا شىء هائل جدًّا كان يجب أن يتمعنه دولة نسيم باشا قبل أن يتورط فى الإشارة به.

عاشراً: يقال إنه عدل المادة (١٤٧) من المشروع وهى الخاصة بطريقة تنقيح الدستور فصعبها من وجهين: الأوّل زيادة الأغلبية اللازم توفرها لإقرار التعديل والثانى ضرورة تداخل الملك للتصديق على التعديل حتى فى المرحلة الأولى، ومقتضى ذلك أن كل ما ابتكره دولة نسيم باشا من التعديلات التى سلبت الأمة شيئاً من حقها سيبقى أبديًّا لا سبيل إلى التحلل منه.

« تلك يا سيدى الرئيس أمور أساسية من بين أمور أخرى يقول الناس إن دولة نسيم باشا عدل بها مشروع الدستور، ولاحتمال أن يكون ما يتناقله الناس فى هذا الصدد صحيحاً رأيت من واجبى المسارعة إلى تنبيهكم لما فى تلك التعديلات وأمثالها من الخطر على حقوق البلاد، حتى إذا كنتم على أهبة إصدار الدستور – كما يقال اليوم – قدّمتم تقوى الله على تقوى خلق الله، وعملتم بما توجبه الذمة، والضمير الطاهر، وأصدرتموه لا على أنه مجرد منحة بل على أنه حق ثابت للأمة يصدر على شكل اتفاق بين الأمة بواسطة الوزراء الذين هم منها وبين جلالة الملك أى بصفة عرض من مجلس الوزراء وقبول من الملك، مع إلغاء

التعديلات التى تكون وزارة نسيم باشا قد أدخلتها على مشروع اللجنة تلك التى تقدمت الإشارة إليها.

«ها قد بلّغتكم فأدّيت ما علىّ من الواجب، والأمانة الآن فى عنقكم إن شئتم أديتموها ولكم الشكر، وإن شئتم أهملتموها وعليكم وحدكم الوزر.

«ولم أرد إن أذكركم بمسألة السودان فشأنها معروف لكم وللخاص والعام، وقد أصبح من المقرر أن الأمة لا تقبل فيها هوادة، ولا تبغى عما قررته بشأنها اللجنة حولاً.

«على أننى لا يفوتنى فى هذا المقام أن أخاطب من زملاء سيدى الرئيس من كانوا أعضاء بلجنة الدستور، وهم أصحاب المعالى حشمت باشا الذى رأس تلك اللجنة زمناً طويلاً، وتوفيق رفعت باشا وحافظ حسن باشا وهؤلاء قد أجد ما يحملنى على التشدّد فى خطابهم فأقول لهم بالصراحة إما أن يصدر الدستور كما قررته اللجنة وإما أن تعتزلوا مراكزكم فذلك هو الأصلح لبلادكم ومليككم والأليق بكرامتكم والأشرف لأنفسكم والسلام.

وتفضل يا سيدى الرئيس بقبول فائق الاحترام.
القاهرة فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٣.

المخلص
عبدالعزيز فهمى المحامى

ولم يرد نسيم باشا على ما احتواه خطاب عبد العزيز فهمى بك من اتهام وزارته بتشويه مشروع اللجنة، فدلّ سكوته على صحّة هذا الاتهام، وأفضى أحمد ذو الفقار باشا وزير الحقانية بحديث لم ينف فيه فكرة التعديل، ولكن زعم أن وزارة نسيم باشا لم تكن تبت نهائيا فى هذا الشأن، فدلّ هذا الحديث على صحّة ما جاء فى خطاب عبد العزيز بك وأن النية كانت مبيّتة على تشويه مشروع اللجنة وحال دون تنفيذ هذه النية سقوط وزارة نسيم باشا.

وقد وضع أعضاء لجنة الدستور احتجاجاً على هذا المسخ والتشويه وقّعوه

جميعاً وقدّموه إلى يحيى باشا وناشدوه أن يصدر الدستور على الأقل كما وضعته اللجنة.

خطاب آخر لعبد العزيز فهمى بك

واستمرت الوزارة تتلكأ بإيعاز من السراى فى إصدار الدستور، فكتب عبدالعزيز فهمى بك خطاباً مفتوحاً ثانيًا إلى يحيى باشا فى ١٥ أبريل ذكر فيه ما استفاضت به الأنباء من تعديلات أخرى أريد إدخالها على الدستور، وأهاب بيحيى باشا أن لا يرتكب هذا الإثم وأن يسارع إلى إصدار الدستور، قال:

«سيدى الرئيس

«ذلك الرجل الذى يجلك لايزال يحسن الظن بك ويتفاءل خيرًا بوزارتك، غير أنه قلق أرق لايهدأ له بال ولايستقر به مضجع، إنه ليرى أشباحًا تطوفك أنت وإخوانك حول الدستور تغريكم بأن تمسّوا حماه المحرّم بسوء وتنالوا منه بظلم، تحقيقًا لما أراد البعض من قبلكم، وإنه ليخيل إليه أنكم عاكفون من حول هذا الدستور الأعزل تصوبون إليه سهمًا بيد، وتحبسونه بأخرى، يدفعكم إلى الرمى حبّ المجاملة وتمنعكم عنه الذمّة ومراقبة الله والناس، ولأنه يعلم أن من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه، فتراه ياسيدى هلوعًا يخاف هذا الشرّ المستطير على نفسه وعلى أهل وطنه كما يخشى عليكم نار الله الموقدة وفيكم أهله وأصدقاؤه، ولأنه سمع فوق مابلغكم إياه فى المرة الأولى ويخشى أن تجتزئوا بالنظر فيما ظهر من التشويه عما يظن منه، فها هو ذا فرارًا من وخز ضميره يسارع إلى تنبيهكم لشىء من التعديلات الأخرى التى يتحاكى بها الخاصة ويألمون لها، ولئن كان دولة نسيم باشا قد فزع من نسبة ماظهر منها إليه ومافتىء المدافعون عنه يبرئونه من وصمتها، فإنى أحمد له الله إذ وافقنى بوجومه على أنها فى الحق نكبات مفزعات لايأتيها إلا كل ظالم لنفسه، كما أشكر لدولته ولمناصريه على تبرئهم وأقنع به قضية مسلّمة وحقيقة اعتبارية غير معقب ولامنقب، فما كنت ممن يتلمسون عثرات الناس.

أوّلاً: كانت المادة ٤١ من مشروع اللجنة تنص على أن «الملك (أى السلطة التنفيذية) يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين وذلك على الوجه المبين بالقوانين» أى أن هذا الترتيب وتعيين الموظفين ومنهم ضباط الجند وعزلهم تعمله الحكومة ولكن وفق القوانين التى يضعها البرلمان وتحت مراقبة النواب، فيقول الراوى إن يد العبث بعد أن سعت فحذفت من المادة قولها: «المدنيين والعسكريين» عمدت إلى المادة ٤٢ فحشرت فيها عقب حق خاص بشخص الملك عبارة: «ويعين الضباط ويعزلهم» فصارت المادة هكذا: «الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يعين الضباط ويعزلهم وهو الذى يعلن الحرب ويعقد الصلح إلخ».

«صحيح أن المادة ٥٧ تقضى بأن توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون. وصحيح أن أوامر الملك الخاصة بتعيين الضباط وعزلهم هى توقيعات فى شئون الدولة فمن شأنها أن لاتنفذ إلا إذا وقّع عليها الرئيس والوزير المختص ولكن كثيراً من الموظفين كوكلاء الوزارات والقضاة والمديرين وغيرهم من عمال الحكومة الذين تنطبق عليهم المادة ٤١ يعينون هم أيضاً بأوامر موقع عليها من الملك فإخراج الضباط من حكم هذه المادة وإفرادهم بالذكر فى مادة أخرى عقب حق شخصى للملك قد يفتح الباب إلى أن يدعى رجال السراى فى المستقبل أن تعيين الضباط وعزلهم من حقوق الملك وحده لا مراقبة عليه لأحد أو أن يدّعوا على الأقل أن للملك أن يرفض التوقيع على تعيين ضابط أو عزل ضابط تطلب الوزارة تعيينه أو عزله تنفيذاً للقوانين وفى هذا من الخطر على البلاد وعلى العرش نفسه ما فيه، نحن لا يضيرنا نقل ما يتعلق بالضباط من مادة بالدستور إلى مادة أخرى ولكن الذى يضير هو حذف القيد الوارد بالمادة ٤١ وهو كون التعيين أو العزل حاصّلا على الوجه المبين بالقوانين فإن كان يلذّ للمعدّلين إبقاء التعديل فليوضع هذا القيد عقبه مباشرة اتقاء للخطر فى المستقبل، وليعلم أن الصراحة فى التقنين أحفظ للحقوق وأنفى للشك وأبعد لسوء التأويل.

«ثانياً: من حقوق الملك الخاصة بمقتضى المادة ٤٥ تعيين الوزراء وإقالتهم

فيقال إنه صار إشراك الممثلين السياسيين مع الوزراء فى هذا الحكم ونتيجة ذلك أن يصبح سفراء مصر فى الخارج ألعوبة فى أيدى رجال السراى يسعون فى تولية من شاءوا وإخراج من شاءوا لا رقيب عليهم فى هذا ولا حسيب وأن تصبح سياسة مصر الخارجية هى سياسة السراى لا سياسة الحكومة المصرية! كأنما ضحّى المصريون بما ضحّوا لفائدة رجال السراى وكأنما تنازل الإنجليز عن الحماية واعترفوا لمصر بحق التمثيل الخارجى لفائدة رجال السراى!

«**ثالثاً**: يقولون إن اليد التى سطت على الدستور حذفت من مشروع اللجنة المادة ٥٦ القاضية بأن «تكون الصلة بين الملك والوزراء رأساً وبالذات» وهى كما يرى تقرر حقا أساسيا للوزراء تمتنع معه الوساطة السيئة وسوء التفاهم، وفى حذفها ترك الباب مفتوحاً لرجال السراى يضربون من أنفسهم نطاقاً حول العرش ويستبدون بالشورى على صاحب العرش وهذا من أسوأ الأمور وأضرّها بمصالح البلاد.

«**رابعاً**: يقولون إن تلك اليد عدلت المادة ٤٠ بأن جعلت افتتاح الملك للبرلمان سنويًّا بخطاب منه أمرًا اختياريا أى إن شاء فعله وإن شاء تركه، وهذا غير جائز البتة لأن من تتملكه الشهوة الشخصية من الملوك - والعصمة لله وحده - قد يتخذ هذه الفرصة ذريعة لإظهار غضبه على البرلمان بالإمساك عن خطابه، وفى هذا من دواعى التأذى والاضطراب ما فيه، وإنا لنفضل حذف المادة برمتها، على إبقائها وفيها مثل هذا التعديل المعيب.

«**خامساً**: تقضى المادة ٥٩ من المشروع بأن أوامر الملك شفهية كانت أو كتابية لا تخلى الوزراء ولا غيرهم من عمال الدولة من المسئولية بحال، فيقال إنه صار حذف عبارة «ولا غيرهم من عمال الدولة».

«صحيح أن مسئولية الوزراء تكفى ولكن فى بلدنا حديث العهد بالديموقراطية والنظام الدستورى يلزم أن نحثّ جميع عمال الحكومة بأن الواجب عليهم الخضوع للقوانين ليس إلّا، فإثبات هذه العبارة فى دستورنا من ألزم ما يكون.

«سادساً: تقرر المادة ١٠٠ من مشروع اللجنة لأعضاء البرلمان حق استجواب الوزراء وتقضى بأن لا تجرى المناقشة فى استجواب إلّا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك فى غير حالة الاستعجال أو موافقة الوزير، فيقال:

أوّلاً: إن هذه المادة عدّلت العبارة الأخيرة منها بأن صارت «وذلك فى غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير» بدل «أو موافقة الوزير»، ومقتضى هذا التعديل أن يكون بيد الوزراء محو كل أثر للاستعجال، وجعل المجلس مضطرا لانتظار ثمانية أيام على الأقل لتجوز له المناقشة فى الاستجواب ولو كان متعلقاً بأمر من أمور الدولة الهامة التى تقلق بال النواب ويحبون تعرفها ومناقشة الحكومة فيها فى أقرب وقت وتلك نتيجة لا يرضاها أحد».

ثانياً: يقال إنه فوق الميعاد الذى قررته المادة المذكورة قد أضيف نص يقضى بأن أقتراح الاقتراع بعدم الثقة بالوزراء (وهو فى العادة يحصل عقب المناقشة فى الاستجواب) لا ينظر فيه هو أيضاً إلّا بعد ثمانية أيام أخرى!

«إن مثل هذا النص لا معنى له إلّا تهيئة الوقت للمساعى والدسائس التى تستعمل فى الخفاء لعدم المساس بالوزارة، وفى هذا من إفساد أخلاق النواب، وتقليل أهمية المسئولية الوزارية ما فيه.

«قد نفهم أن يقال إن اقتراح عدم الثقة إذ أتى غير مسبوق باستجواب فربما كان نظره فى الحال من عدم الإنصاف إذ قد ينتهز خصوم الوزارة غياب أنصارها فيأخذونها بهذا الاقتراح على غرّة، ولكن لا يجوز البتة بناء على مثل هذا القول أن يعطى للوزارة إلّا الميعاد اللائق لجمع أنصارها وهذا أمر قد تتكفل به اللائحة الداخلية.

«سابعاً: تقضى المادة ١٢٥ بأن الاحتكارات والإلتزامات لا تعطى إلّا بتصريح البرلمان، فيقال إنه صار تعديل هذه المادة تعديلاً يجعل هذا الإعطاء من حقوق الحكومة وفق القوانين بدون حاجة لاشتراط تصريح البرلمان مقدما،

وفى هذا التعديل خطر كلى على حقوق البلاد ويكفى ما قاسته فى الماضى من التفريط فى هذا الموضوع.

«تلك يا سيدى أمور يتناقلها الناس، ولابدّ أنك رأيت أيضاً مما نشر ربعض الصحف ما تستدل منه على أن زميلك معالى ذو الفقار باشا اقترح على اللجنة التشريعية بجلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ جعل قانون الأسرة المالكة (نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٢) خارجاً من سلطة الحكومة والبرلمان لا يمكن مساسه بأى تعديل، ويقال إنه يراد تعديل الدستور بما يوافق هذا الاقتراح، ولست أدرك كيف أن هذا الافتئات المحض على حقوق البلاد يجوز فى مذهب معالى ذى الفقار باشا، لقد كنت أنت يا سيدى رئيس المجلس الحسبى العالى وكان معاليه عضواً فيه معك ولقد حضرتكما تحكمان فيه على الأمراء كما تحكمان على عامة الناس، فالقضاء المصرى العادى مكتسب من زمن طويل حق الحكم فى الأحوال الشخصية على هؤلاء الأمراء، فبأى مسوّغ يراد سلبه الآن هذا الحق نهائيا؟ وبأى مسوغ يمنع نواب البلاد من الاشتراك فى التقنين للأمراء فى هذا الشأن ومن تعديل مثل ذلك القانون أو إلغائه بالمرة إذا تراءى لهم فى وقت ما أن العدل والمصلحة يقضيان بذلك، إنك يا سيدى لن ترضى بهذا السلب ولن توافق عليه.

«وسمعت أنهم يقولون – فى معرض الدفاع عن حذف المادة ٢٣ الخاصة بسلطة الأمة – أن سيادة الأمة أمر بديهى لاريب فيه ولكن من الأليف عدم التنصيص عليها والاكتفاء بمظاهرها وآثارها المبينة فى الدستور وأخصّها مسئولية الوزراء لأن فى التنصيص جرحاً لإحساس العرش، فهل يجوز عليك مثل هذا الدفاع السخيف؟ إن الإنجليز لم يعلنوا استقلال سلطان مصر ولا سيادة سلطان مصر على شعبه وإنّما تصريحهم كان باستقلال مصر نفسها وبسيادة مصر نفسها فهم لم يحرروا السلطان ويستعبدوا له الشعب وإنما هم بما أطلقوا للشعب من بعض حقوقه المغتصبة أظهروا ميلهم لتحرير هذا الشعب نفسه على شرط حق مسلم به من الجميع وهو بقاء الإمارة للسلطان وخلفائه من العائلة المباركة العلوية، وإذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة هى أهم ما تسعى الشعوب لحمل أمرائها على الإقرار به لها وهى التى تقوم بالثورات وتثلّ

العروش لاستنقاذها من براثن هؤلاء الأمراء، فما معنى أن تكون هذه السيادة آتية لمصر من تحت أنياب الإنجليز بعد الجهود والتضحيات الكبرى التى قام بها المصريون فى وجه الإنجليز ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك بتلك العلة علة عدم جرح الإحساس؟ اللهم إن هذا كلام المستهزئين الذين يستضعفون هذه الأمة فيضيعون أهم حق لها بمثل هذا التعليل السخيف! أيكفى يا سيدى اعتراف هؤلاء المستهزئين شفهيا بأن سيادة الأمة أمر تغنى بداهة عن تدوينه فى الدستور؟ ما أشبه هذا بحال من يعترف فى كل صقع وناد بحق غريمه إلّا بالكتابة أو فى مجلس القضاء! اعتراف لا يضرّ المقرّ ولا ينفع الغريم، إنما هى خديعة كبرى وتخدير لأعصاب الناس عن البحث فى موقفهم وتعرف حقوقهم، خديعة يلمسها سيدى الرئيس بأصابعه إذا قارن بين حذف المادة ٢٣ الخاصة بسيادة الأمة وسلطتها وبين المادة التى أرادوا إضافتها للدستور وهى التى تنصّ على امتيازات للملك فى المعاهد الدينية والأوقاف باعتباره سيد البلاد وصاحب الولاية العامة فيها، إنهم يا سيدى رأوا أن بقاء المادة ٢٣ يتنافر مع السيادة وحقوق الخلافة التى يحاولون تقريرها للملك بتلك المادة الإضافية فحذفوا المادة ٢٣ وأبقوا مادتهم الإضافية، وبين هذا الحذف وتلك الإضافة ثبتت أصالة السيادة الدينية والدنيوية لملوك مصر دستوريا وقتلت أصالة سيادة الأمة دستوريا وساغ جعل الدستور منحة من الملك الأصيل السيادة إلى الأمة الأصيلة العبودية وعوضوا الأمة عن هذا التعدّى ذلك الكلام الشفهى النظرى السخيف الذى لا يسمن ولا يغنى.

«يبثّون أيضاً بين الناس أن من عدم اللياقة الخوض فى مسألة الرتب والنياشين التى يراد جعلها إلى الأبد من حقوق الملك الخاصة قائلين إن التعرض لها مما يجرح إحساس جلالته، ياعجباً كل العجب! إذا كان أهم موضوعات الدستور تحديد العلاقة بين الشعب وملوكه فنغمة جرح الإحساس إن أقيم لها وزن قضت على كل حقوق الشعب ومنعته من التمسّك بشىء منها وعلى الأخص بالمسئولية الوزارية لأن أشدّ ما يجرح الإحساس أن وزراء الدولة يكونون مسئولين أمام النواب ويضطرهم النواب إلى الاستقالة ولو كانوا من أعزّ صنائع العرش.

«على أن من وراء ترويج هذه السخافة إيقاعكم وإيقاع صاحب العرش نفسه فى خطر خفر الذمة ونكث العهد، ذلك بأن حكومة مصر عاهدت الأمة المصرية عهداً رسميا علنيًّا ممضى من قائم مقام الخديوى ومن الوزراء – وهو ديكريتو ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ – على أن كل قانون يصدر أثناء تعطيل الجمعية التشريعية يجب عرضه عليها عند افتتاحها لإبداء رأيها فيه وإلا كان باطلاً حتماً، فكل القوانين التى صدرت أثناء تعطيلها إنما هى مؤقتة ومنها قانون الرتب والنياشين الأخير وقانون الأسرة المالكة الذى سبقت الإشارة إليه، وإذا كان عرض هذه القوانين وأمثالها على الجمعية التشريعية واجباً فعرضها على البرلمان أوجب، وكل من سعى فى اعتبار هذه القوانين نهائية نافذة بدون رأى نواب الأمة فهو رجل يحتقر أمته ويدوس إحساسها ويخفر ذمته وينكث عهده إذ يعتبر العهد الرسمى الذى كان بين الحكومة المصرية قصاصة ورق لا قيمة لها، وهى نظرية مشئومة ملأت الأرض دماً وعويلاً.

«يا سيدى – إن الله لا يستحى من الحق، والحق الصريح أن معظم التعديلات التى يراد إدخالها على مشروع لجنة الدستور سلب من حقوق الأمة بالباطل وإضافة لجانب ملوك مصر فى زمن منّ الله عليها فيه بملك دستورى جمّ المروءة شريف النفس يكره أن ينال الوزراء له ولخلفائه الأكرمين من حقوق الأمة ولا يعوزه إلاّ مجرد لفت نظره العالى إلى الحق فيسارع إلى إحقاقه والمضى فيه.

«فهل أنت أيضاً يا سيدى ستكون على الأمة لا لها؟ كلاّ! إن عهدى بك انك أقوم خلقاً وأكبر نفساً من أن تسعى فيما ليس بحق، غير أنّى كما ذكرت لك فى بدء خطابى مضطرب البال لأنك يا سيدى أغرقت فى الإبهام وتركت الناس حيارى لا يدرون إن كنت حقا ستعمل لإصدار الدستور خالياً من التشويه أم لا، فاسمح لى أن أرجوك فى أن تعلن للناس رأيك بالصراحة وأن تكاشفهم بكل أعمالك فى الدستور قبل أن تفاجئهم به نهائيا واجب التنفيذ، ولا تظن يا سيدى أنك غير مكلف بإجابة رجائى بل إنك متى تأملت فى حقيقة مركزك وحددت صفتك وأهليتك قانوناً أدركت حتماً أن إجابة طلبى أمر واجب عليك لا تملك

التحلل منه بحال، ذلك بأن الإنجليز بعد أن اعترفوا لمصر بالاستقلال والسيادة قالوا لعظمة مولانا السلطان ما حاصله أن الدستور متروك أمر وضعه لعظمته وللشعب المصرى. فالشعب المصرى سيد صاحب حق أصيل فى الدستور ومتعاقد أصيل فيه، ومن ثم فلا يملك أحد كائناً من كان إصدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالاً ونساءً كهولاً وفتياناً حتى الأجنة فى بطون أمهاتهم، ولما لم يكن فى استطاعة هؤلاء الأربعة عشر مليونا أن يتعاقدوا بأشخاصهم لزم أن يوكلوا من يناضل لهم ويدلى بحججهم ويتعاقد عنهم، أدرك ثروت باشا هذه الحقيقة القانونية فتطوع للوكالة عن الشعب فى أمر الدستور واشترط هذا فى صك قبوله للوزارة، وقبل عظمة السلطان منه هذه الوكالة وقد استقالت وزارته بعد أن وضع فى عهدها مشروع عمل هو بما توجبه الوكالة فأعلن أنه يرتضيه ثم انتظر رأى الشعب فأظهر الناس أنهم لايقنعون بأقل منه، ثم أتت وزارة نسيم باشا ووزارتكم من بعد وأعلنت أن أهم أعمالها النظر فى الدستور، فصفتك يا سيدى أنت وزملاؤك فيما يتعلق بالدستور صفة الوكلاء عن الشعب وليس لكم فى هذا الشأن أدنى صفة فى الوكالة عن جلالة الملك، وأهليتكم لا تعدو أهلية الوكلاء، وواجباتكم إنما هى واجبات الوكلاء.

«متى كان الأمر كذلك فلتحكم أنت على نفسك – وأنت سيد العارفين بالقانون – بأن من واجبك الأكيد أن تطلع الشعب موكلك على ما جلّ وقلّ من أمور الدستور وأن لاتكتم عنه شيئاً منها وأن لا تتنازل عن ذرة من حقه وأن تكون فى أقوالك صريحاً مبيناً لامبهماً مربكا وأن لا تصغى لما يقوله بعض العوام من أن مسألة الدستور من الأسرار الداخلية التى لا يصحّ أن يطلع عليها أحد فما كان للوكيل أن يعتبر شيئاً من أمور التوكيل سرًّا جائزاً حجبه عن موكليه.

«ألا إن الحلال بين والحرام بين والحق أحق أن يتبع وليس بعد الهدى إلّا الضلال، فبيِّضوا بأيديكم صحيفة تاريخكم ولا تدعوا شيطان الأهواء وعوامل الضعف والاستكانة تكدرها عليكم فى العالمين.

«وإنى إلى هنا قد أدّيت ما كان يثقل ضميرى من واجب التبصير وجعلت الله شهيداً بينى وبينكم، ومن بعد اليوم لا تحسبوا أنى أخاطبكم فقد مللت فكسرت

قلمى وحبست لسانى وفوضت الأمر الله وهو أحكم الحاكمين، والسلام.

وتفضلوا بقبول فائق الأحترام».

١٥ أبريل سنة ١٩٢٣

المخلص

عبد العزيز فهمى

صدور الدستور

(١٩ أبريل سنة ١٩٢٣)

وأخيراً صدر الأمر الملكى بالدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ طبقاً للمشروع الذى وضعته لجنة الدستور محذوفاً منه النصّان الخاصان بالسودان، وقد رفعه يحيى باشا إبراهيم إلى الملك مسبوقاً بكتاب نوّه فيه بمزايا النظام الدستورى وخلاصة الأدوار التى مرّ بها المشروع، راجياً من الملك التفضل بتوقيعه، وأشار فى كتابه إلى تغيير النصّين الخاصين بالسودان ووضع نصّين آخرين بدلاً عنهما، وعلل ذلك تعليلاً سقيماً، قال:

«مولاى صاحب الجلالة.

«إن ما فطرتم عليه من حب الخير لبلادكم وإسعاد أمتكم جعل نهوض شعبكم الذى تعهدتموه على الدوام بالتشجيع والتأييد من أكبر أمانيكم فنال بذلك فى عهدكم السعيد حظا وافراً من التقدم والارتقاء، وقد أردتم حفظكم الله أن تتوجوا أعمالكم الجليلة بأثر عظيم يسجله لكم التاريخ ويبقى ذكره خالداً على ممر العصور والأجيال فأصدرتم لحكومتكم أمراً كريماً فى أوّل مارس سنة ١٩٢٢ بإعداد مشروع لوضع نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة فى إدارة شئون البلاد، فصدعت بالأمر وتعهدت بوضع مشروع مطابق لمبادىء القانون العام الحديث ومقرر لمبدأ المسئولية الوزارية ورأت أن تستعين فى القيام بهذه المهمة الخطيرة بإراء هيئة يكون أعضاؤها من ذوى الخبرة والصفة النيابية

فشكلت لجنة منهم عهدت إليها فى وضع مشروع للدستور تتحقق به المبادئ المذكورة على الوجه المتقدم وقد قامت تلك اللجنة بما عهد إليها بعزيمة صادقة وهمّة كبرى تستحق عليهما الشكر والثناء ورفعت مشروعها إلى الحكومة.

«ولما كان نظام التشريع المعمول به فى البلاد يقضى بعرض مثل هذا المشروع على اللجنة الاستشارية التشريعية قدمته الحكومة إلى تلك اللجنة لفحصه فعنيت أكبر عناية بدرسه وتمحيصه وأدخلت عليه تعديلات خاصة بالشكل القانونى واقترحت بعض نصوص لتقرير حقوق فات وضعها وكان من المتعين أن يشملها الدستور.

«وقبل أن تتمكن الوزارة التى قدم إليها المشروع من إتمام درسه استقالت وخلفتها وزارة أخرى لم تتمكن بعد درسه من رفعه لعتبات مولاى.

«ولما شرفتمونى جلالتكم بأن عهدتم إلى فى تأليف الوزارة الحالية كان من أهم ما عنيت به وزملائى درس هذا المشروع وما أدخل عليه من التعديلات فى الأدوار التى مرّ بها وجعلنا نصب أعيننا أن يكون الدستور محققاً لرغبات الأمة وأمانيها الحقة ومطابقاً لأحدث الأنظمة الدستورية وأن تراعى فى أحكامه تقاليد البلاد وعاداتها القومية وقد انتهينا من درسه وفحصه فجاء بحمد الله محققا للغرض الذى توخيناه وقد وضع النصّان الخاصّان بالسودان بالصورة التى وردت بالدستور بناءً على ما أبداه فخامة المندوب السامى من التأكيد التام بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ليس من قصدها مطلقاً أن تنازع فى حقوق مصر فى السودان ولا فى حقوقها فى مياه النيل.

«وإنى وزملائى لنغتبط بأن قدر لنا إتمام هذا العمل الجليل على أيدينا فأتشرف برفع المشروع لعتبات مولاى حتى إذا صادف قبولاً حسناً تفضل بتتويجه بأمره الكريم.

«وإنّا نبتهل إلى الله جلّت قدرته أن يحفظكم ذخراً للبلاد وأن يجعل الحريات فى ظلكم مصونة والحقوق فى جواركم مقدسة وأن يجعل عهد هذا الدستور عهداً سعيداً حافلا بالخير والبركات وأن يوفق الأمة فى حياتها الدستورية الجديدة إلى سلوك سبيل الحكمة والرشاد.

«وإنى لجلالتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين»

القاهرة فى ٣ رمضان سنة ١٣٤١ - ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣.

يحيى إبراهيم

وقد وقع الملك الدستور وأصدر به أمراً ملكيا قال فى ديباجته:

«نحن ملك مصر. بما أننا مازلنا مذ تبوأنا عرش أجدادنا وأخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التى عهد الله تعالى بها إلينا نتطلب الخير دائماً لأمتنا بكل ما فى وسعنا ونتوخى أن نسلك بها السبيل التى نعلم أنها تفضى إلى سعادتها وارتقائها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة المتمدينة.

«ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح إلاّ إذا كان لها نظام دستورى كأحدث الأنظمة الدستورية فى العالم وأرقاها تعيش فى ظله عيشاً سعيداً مرضياً وتتمكن به من السير فى طريق الحياة الحرة المطلقة ويكفل لها الاشتراك العملى فى إدارة شؤون البلاد والإشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها ويترك فى نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية والإبقاء على صفاتها ومميزاتها التى هى تراثها التاريخى العظيم.

«وبما أن تحقيق ذلك كان دائماً من أجل رغباتنا ومن أعظم ما تتجه إليه عزائمنا حرصاً على النهوض بشعبنا إلى المنزلة العليا التى يؤهله لها ذكاؤه واستعداده وتتفق مع عظمته التاريخية القديمة وتسمح له بتبوء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمدين وأممه، أمرنا بما هو آت»

ويلى ذلك مواد الدستور.

وأبلغ الدستور إلى رآسة مجلس الوزراء فى كتاب من الملك قال فيه:

«عزيزى يحيى إبراهيم باشا.

«اطلعنا على مشروع الدستور الذى عنيتم بتحضيره ورفعتموه إلينا وإنا لشاكرون لكم ولزملائكم ما بذلتم من الهمة فى وضعه وما توخيتم فيه من مصلحة الأمة وفائدتها.

«وبما أنه وقع لدينا موقع القبول فقد اقتضت إرادتنا إصدار أمرنا به راجين أن يكون فاتحة خير لتقدم الأمة وارتقائها وعنواناً دائماً لمجدها وعظمتها.

«وقد جعل الأمر الصادر من أصلين حفظ أحدهما بديواننا والآخر مرسل إلى دولتكم ليحفظ برياسة مجلس الوزراء.

«والله المعين على ما فيه الخير والسداد».

«فؤاد»

«صدر بسراى عابدين فى ٣ رمضان سنة ١٣٤١ - ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣».

كيف وقع الدستور

لم يكن أحد يتوقع صدور الدستور فى ذلك اليوم (١٩ أبريل سنة ١٩٢٣) لما كان يعرفه الخاصة من معارضة الملك فؤاد فى إصداره، ولكنه وقعه تحت ضغط الحوادث، ففى مساء هذا اليوم ذهب يحيى إبراهيم باشا إلى سراى عابدين وقابل الملك وأفضى إليه أن مصلحة البلاد تدعو إلى إمضاء الدستور الليلة، فقبل الملك توقيعه، وفى الساعة التاسعة مساء استدعى الوزراء إلى سراى عابدين وكانوا يجهلون هم أيضا أن الدستور سيصدر تلك الليلة، بل كانوا يجهلون سبب استدعائهم، فلما جاءوا إلى السراى علموا أنهم استدعوا للتوقيع على الدستور.

وفى الساعة التاسعة والدقيقة ٤٥ مثلوا أمام الملك فؤاد فى قاعة العرش، وكان الدستور مكتوبًا ومعدًّا للتوقيع مع الوثائق الملحقة به، وفى منتصف الساعة الحادية عشرة مساء وقعه الملك، وتلاه الوزراء فوقعوا جميعًا، ثم نزلوا إلى ديوان كبير الأمناء وأرسل رئيس الوزراء تلغرافات البشرى إلى المحافظات والمديريات بصدور الدستور، وصدرت الأوامر إلى القلاع بأن تطلق فى العاصمة والثغور مائة مدفع ومدفع وفى المدن الداخلية ٢١ مدفعًا.

القواعد الأساسية للدستور

يقع الدستور فى ١٧٠ مادة، وفى الحق أنه فى مجموعه قد أسس على أحدث المبادئ الدستورية، وهو إلى جانب أنه وضع نظام الحكم الدستورى، قرر حقوق المصريين وكفلها لهم، ويهمنا أن نستخلص من أحكامه أهم القواعد الأساسية التى قررها، فإن فى التنويه بهذه القواعد ما يعطينا فكرة عامة عن الدستور، وإنّا ملخصون هذه القواعد فيما يلى:

١ – قرر فى أول مواده أن مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة وملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شىء منه، وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى، وفى المادة (٣٢) «إن عرش المملكة المصرية وراثى فى أسرة محمد على وتكون وراثة العرش وفقًا للنظام المقرر بالأمر الكريم الصادر فى ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢)».

٢ – جميع السلطات مصدرها الأمة (المادة ٢٣).

٣ – قرر مبدأ المساواة بين المصريين فهم لدى القانون سواء وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة (المادة ٣).

٤ – حق ولاية المناصب مقصور على المصريين ولا يولى الأجانب من هذه المناصب إلّا ما يعينه القانون فى أحوال استثنائية (المادة ٣).

٥ – الحرية الشخصية وحرية الاعتقاد وحرية الرأى مكفولة ولا يجوز القبض على أى أنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون (المواد ٤ و٥ و١٢ و١٣ و١٤).

٦ – كفل حرية الصحافة وحظر الرقابة على الصحف، ومنع إنذارها أو تعطيلها أو إلغاءها بواسطة الإدارة (المادة ١٥).

٧ – لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون (المادة ٦).

٨ - حظر نفى أى مصرى من الديار المصرية (المادة ٧) وحظر تسليم اللاجئين السياسيين (المادة ١٥١).

٩ - قرر حرمة المنازل (المادة ٨).

١٠ - قرر حرمة الملكية فلا ينزع عن أحد ملكه إلّا للمنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون بشرط تعويضه عنه وحظر عقوبة المصادرة للأموال (المادة ٩ و١٠).

١١ - التعليم الأولى الزامى ومجانى للمصريين من بنين وبنات (المادة ١٩).

١٢ - قرر حق الاجتماع وتكوين الجمعيات (المادة ٢٠ و٢١).

١٣ - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون وليس لأية سلطة فى الحكومة التداخل فى القضايا (المادة ١٢٤).

١٤ - يتكون البرلمان من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويؤلف مجلس الشيوخ من أعضاء ينتخب ثلاثة أخماسهم ويعين الباقون (الخمسان)، ويؤلف مجلس النواب من أعضاء جميعهم منتخبون، وعدد الشيوخ المنتخبين يكون بنسبة عضو عن كل مائة وثمانين ألفًا من الأهليين، وعدد النواب بنسبة نائب عن كل ستين ألفًا، ومدة عضوية الشيوخ عشر سنوات يتجدد نصفهم كل خمس سنوات، ومدة عضوية النائب خمس سنوات (المواد ٧٤ وما بعدها).

١٥ - يشترط فى النائب زيادة على الشروط المقررة فى قانون الانتخاب[٢] أن تكون سنّه ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل (المادة ٨٥)، ويشترط فى عضو الشيوخ زيادة على الشروط المقررة فى قانون الانتخاب أن تكون سنّه أربعين سنة ميلادية كاملة (المادة ٧٧) وأن يكون من الطبقات الآتية:

أوّلاً: الوزراء، الممثلين السياسيين، رؤساء مجلس النواب، وكلاء

---

(٢) ستردهذه الشروط فيما يلى ص١٥٢.

الوزارات، رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها، النواب العموميين، نقباء المحامين، موظفى الحكومة من درجة مدير عام فصاعدًا - سواء فى ذلك الحاليون والسابقون.

ثانيًا: كبار العلماء والرؤساء الروحيين، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدًا، النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهًا مصريًا فى العام، من لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنية من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة، وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التى نصّ الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها (المادة ٧٨).

١٦ - الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها وجب عليها أن تستقيل وإذا كان القرار خاصًا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة (المادة ٦١ و٦٥)، وللملك حق حل مجلس النواب، وإذا حلّ فى أمر فلا يجوز حلّ المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر (المادة ٣٨ و٨٨).

١٧ - الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه (المادة ٤٨).

١٨ - لا يصدر قانون إلّا إذا قرره البرلمان بمجلسيه وصدق عليه الملك (المادة ٢٥) وإذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان ردّه إليه فى مدى شهر لإعادة النظر فيه فإذا لم يرد القانون فى هذا الميعاد عدّ ذلك تصديقًا من الملك عليه وصدر. وإذا ردّ مشروع القانون فى الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بأغلبية ثلثى الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر، فإن كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه فى دور الانعقاد نفسه، فإذا عاد البرلمان فى دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر (المواد ٢٥ و٣٥ و٣٦).

١٩ – لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام الدستور إلّا أن يكون ذلك وقتيًّا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون (المادة ١٥٥).

٢٠ – يختص كل مجلس بالفصل فى صحة نيابة أعضائه ولا تعتبر النيابة الباطلة إلّا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى الأصوات (المادة ٩٥).

٢١ – يدعو الملك البرلمان سنويًّا إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور (المادة ٩٦)(٣).

قانون الانتخاب
(٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣)

وفى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ صدر قانون الانتخاب، وهو أوّل قانون للانتخاب صدر فى عهد الدستور، وقد أسس على القواعد الآتية:

١ – حق الانتخاب مقرر لكل مصرى بلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية.

٢ – الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين، الأولى هى انتخاب المندوبين الثلاثينيين والثانية هى انتخاب النواب، ففى المرحلة الأولى ينتخب كل ثلاثين ناخبًا مندوبًا منهم يشترط أن تكون سنّه خمسًا وعشرين سنة، والمرحلة الثانية هى انتخاب النواب، فالمندوبون الثلاثينيون هم الذين ينتخبون عضو مجلس النواب فى دائرتهم.

ومدة نيابة المندوب الثلاثينى خمس سنوات، وإذا انتهت نيابة أحد المندوبين لوفاته أو استقالته أو لتغيير موطنه أو لفقدانه حق الانتخاب،

---

(٣) تلك هى القواعد الجوهرية للدستور، وقد نشرناه كاملًا فى قسم الوثائق التاريخية بآخر هذا الجزء.

وجب انتخاب مندوب آخر تنتهى نيابته فى الميعاد الذى كانت تنتهى فيه نيابة من حلّ هو محله، وإذا أجرى انتخاب عام أو تكميلى وجب عمل انتخاب جديد لإبدال أحد المندوبين بغيره أو استبقائه إذا طلب ذلك أغلبية قسم ناخبيه (المادة ٢٤).

٣ - الانتخاب لأعضاء مجلس الشيوخ على ثلاث درجات، فالأولى هى انتخاب المندوبين الثلاثينيين، والثانية هى انتخاب المندوبين عن المندوبين، وذلك أن كل خمسة منهم ينتخبون من بينهم مندوبًا عنهم، يشترط أن تكون سنّه ثلاثين سنة، وهؤلاء المندوبون عن المندوبين هم الذين ينتخبون عضو مجلس الشيوخ فى دائرتهم.

٤ - يشترط فى النائب زيادة على شرط السن (ثلاثين سنة) أن يكون اسمه مدرجًا بجدول الانتخاب فى المديرية أو المحافظة التى ينتخب فيها وأن يرشحه ثلاثون على الأقل من مندوبى دائرة انتخابه، ويشترط فى عضو الشيوخ زيادة على شرط السن (أربعين سنة) أن يكون اسمه مدرجًا فى جدول الانتخاب على النحو المشترط للنائب وأن يرشحه عشرون على الأقل من مندوبى المندوبين فى دائرة انتخابه.

وقد أخذ قانون الانتخاب بقاعدة الانتخاب الفردى بأن تقتصر كل دائرة انتخابية على انتخاب نائبها وشيخها، وهو النظام المعمول به إلى اليوم (١٩٤٧)[٤]، يقابله الانتخاب بالقائمة أو الانتخاب النسبى الذى يخول كل ناخب حق انتخاب نواب عدة دوائر أخرى.

ويؤخذ مما تقدم أن قانون الانتخاب لم يشترط فى الناخبين والمندوبين أو مندوبى المندوبين شروطًا مالية أو ثقافية، فكان فى ذلك أقرب إلى المساواة والديمقراطية، ولم يشترط الدستور فى النائب شروطًا مالية، وإنما اشترطها لعضو مجلس الشيوخ فى بعض المرشحين كما تقدم بيانه.

---

(٤) وقت ظهور الطبعة الأولى من الكتاب.

٥ - يحرم حق الانتخاب أبدًا:
١ - المحكوم عليهم بعقوبة من عقوبات الجنايات.
٢ - المحكوم عليهم فى جناية بعقوبة من عقوبات الجنح.
٣ - المحكوم عليهم فى بعض الجرائم التى عددها القانون.

٦ - يوقف استعمال الحقوق الانتخابية بالنسبة للمحجور عليهم مدة الحجر والمصابين بأمراض عقلية المحجوزين مدة حجزهم، والذين أشهر إفلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ إشهار الإفلاس، والمحكوم عليهم بغرامة لا تتجاوز جنيهًا أو بالحبس لمدة لا تتجاوز شهرًا فى جرائم انتخابية مدة خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائى، أما المحكوم عليهم بعقوبة أشدّ فيكون الوقف لمدة عشر سنوات.

٧ - حق الانتخاب للضباط وصف الضباط والجنود فى الجيش والبحرية وليسوا فى الاستيداع أو فى أجازة موقوف ما داموا تحت السلاح، ويجرى حكم هذه القاعدة على الضباط وصف الضباط والجنود فى البوليس أو فى مصلحة خفر السواحل أو فى أية هيئة ذات نظام عسكرى (المادة ٦).

٨ - يعاقب بالحبس لمدة أقصاها سنة وغرامة أقصاها مائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حقه فى الانتخاب أو لإكراهه على الانتخاب على وجه خاص، وكل من أعطى آخر أو عرض أو التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كى يحمله على الانتخاب على وجه خاص أو على الامتناع عن التصويت، وكل من قبل أوطلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أولغيره، وكل موظف عمومى حكمَ عليه فى جريمة من جرائم الانتخاب ارتكبها أثناء تأدية وظيفته، يجوز الحكم عليه بالعزل.

الإفراج عن سعد
(٣٠ مارس سنة ١٩٢٣)

رأت الحكومة البريطانية تحت ضغط الحركة الوطنية أن ليس من الحكمة ولا من حسن السياسة إبقاء سعد زغلول فى الاعتقال، وأن استمرار اعتقاله يزيد فى ثورة الهياج فى مصر ويحول دون تهدئة الخواطر، بل ربما كان سببًا فى كثرة الجرائم السياسية.

فقررت الإفراج عنه يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ (قبل صدور الدستور)، وكان معتقلاً فى جبل طارق، وأذاع اللورد أللنبى هذا النبأ فى بلاغ أصدره يوم ٣١ مارس، وأصدرت وزارة الخارجية البريطانية من قبل بيانًا بذلك قالت فيه: «قال الطبيب المعالج لزغلول باشا فى تقريره إن تغيير نظام الحياة والاستحمام بالمياه المعدنية فى أوروبا ضروريان لصحة الباشا، ولهذه الأسباب قررت الحكومة بعد استشارة المندوب السامى أن تفرج عن زغلول باشا من جبل طارق وقد أرسلت التعليمات اللازمة إلى حاكم جبل طارق فى ٢٧ مارس».

ونفذ الإفراج عن سعد يوم ٣٠ مارس، وسافر من جبل طارق إلى فرنسا، وقصد إلى (إكس ليبان) للاستشفاء، وقد تلقت الأمة هذا النبأ بالغبطة والابتهاج العظيم.

الإفراج عن المعتقلين فى مصر

وأفرجت السلطة العسكرية فى أبريل عن المعتقلين فى مصر من أعضاء الوفد المصرى: المصرى السعدى بك. السيد حسين القصبى. فخرى عبد النور بك. الأميرالاى محمود حلمى إسماعيل بك. الاستاذ محمد نجيب الغرابلى. الأستاذ راغب إسكندر.

وأطلق سراح الأستاذ عبد المقصود متولى. صادق حنين بك. الأستاذ

عبد القادر حمزة صاحب البلاغ. الأستاذ أحمد وفيق إلخ.

وأصدر اللورد أللنبى بلاغًا بإلغاء منشوره السابق بتعيين حاكم عسكرى للقاهرة والجيزة.

الإفراج عن المحكوم عليهم من أعضاء الوفد والمعتقلين منهم فى سيشيل

وأعقب صدور الدستور إطلاق سراح أعضاء الوفد الذين حوكموا أمام المحكمة العسكرية وحكم عليهم بالحبس سبع سنوات وكانوا معتقلين فى ألماظه، فأفرج عنهم يوم ١٤ مايو سنة ١٩٢٣ وهم: حمد الباسل باشا. مرقس حنا بك. الاستاذ ويصا واصف. الأستاذ واصف بطرس غالى. علوى الجزار بك. مراد الشريعى بك. جورج خياط بك.

وأفرج أيضًا عن كثير من المعتقلين السياسيين.

وفى ٣١ مايو أبلغ حاكم جزائر سيشيل أعضاء الوفد المعتقلين بجزيرة (ماهى) أن الحكومة البريطانية قررت فك اعتقالهم ابتداء من صباح الجمعة أول يونيه وهم: فتح الله بركات باشا. مصطفى النحاس بك. عاطف بركات بك. الأستاذ مكرم عبيد. سينوت حنا بك. وقد أبحروا من الجزيرة ووصلوا مصر يوم ٢٦ يونيه، فاستقبلوا استقبالاً حافلاً.

وأصدر الوفد قرارًا فى ٢٩ يوليه سنة ١٩٢٣ باعتبار القسم العامل من الوفد مؤلفًا من كل من حمد الباسل. سينوت حنا. جورج خياط. مصطفى النحاس. واصف بطرس غالى. ويصا واصف. مكرم عبيد. فتح الله بركات. عاطف بركات. مرقص حنا. مراد الشريعى. محمد علوى الجزار. على الشمسى، وأن هيئة الوفد الكاملة تكون مؤلفة من هؤلاء وممن حلّ محلهم على التعاقب أثناء الاعتقالات الماضية وهم: المصرى السعدى. حسين القصبى. مصطفى القاياتى. سلامة ميخائيل. فخرى عبد النور. محمد نجيب الغرابلى. محمود حلمى إسماعيل.

راغب إسكندر. عبد الحليم البيلى. حسن حسيب. حسين هلال. مصطفى بكير. إبراهيم راتب. عطا عفيفى.

قضية المؤامرة السياسية والحكم فيها

هى قضية اتهم فيها خمسة عشر متهمًا بالتآمر لارتكاب حوادث قتل الإنجليز فى المدة من أبريل سنة ١٩٢٠ إلى سبتمبر سنة ١٩٢٢ وقتل الأشخاص الذين كانوا شهود إثبات أمام المحاكم العسكرية البريطانية والذين أعطوا معلومات فى هذه الحوادث، وتوزيع آلات القتل والمنشورات الثورية، وقد نظرت هذه القضية أمام محكمة عسكرية بريطانية عليا عقدت جلستها فى شهر أبريل سنة ١٩٢٣، واستمرت طيلة شهرى مايو ويونيه وأوائل يوليه، وبلغت جلساتها نيفًا وستين جلسة، والمتهمون فيها هم: إبراهيم خليل نظير. محمد دسوقى مصطفى. الأستاذ محمد شافعى البنا. محمد أمين أحمد. على فهى على. الأستاذ سيد محمد. حسن بك العرب. محمد معوض. صبحى إبراهيم. سليم باسيلى. حسن السعيد. حسن توفيق. حسين محمد أمين. محمد كامل عبدالخالق. عبد السلام صالح. وقد أصدرت المحكمة العسكرية حكمها فى ٢٢ يوليه، وهو يقضى بإعدام كل من: إبراهيم خليل نظير. ومحمد دسوقى مصطفى. والأستاذ محمد شافعى البنا. وعلى فهمى على. ومحمد كامل عبدالخالق. وبالإشغال الشاقة المؤبدة على الأستاذ سيد أفندى محمد. وبها لمدة ١٥ سنة على حسن توفيق. وبالسجن عشر سنوات على سليم باسيلى. وخمس سنوات على حسن بك العرب. وثلاث سنوات على حسين محمد أمين. وقد عدّل الحكم بالنسبة لمحمد معوض. وحسين السعيد. وصبحى إبراهيم، وكان يقضى بحبس الأول ثلاث سنوات، والثانى خمس سنوات والثالث بجلده اثنتى عشرة جلدة. فقرر القائد العام العفو عن هؤلاء الثلاثة وإطلاق سراحهم.

واستأنف المحكوم عليهم الحكم أمام المجلس العسكرى البريطانى الأعلى بلندن، فقضى:

أولاً: بإلغاء الحكم بالنسبة لحسن توفيق.

ثانيًا: حفظ الحكم بالنسبة لحسن بك العرب لإعادة النظر فى قضيته.

ثالثًا: تعديل الحكم بالنسبة لكل من: الأستاذ محمد شافعى البنا. ومحمد كامل عبد الخالق. وجعل عقوبتهما الأشغال الشاقة المؤبدة.

رابعًا: تأييده بالنسبة لبقية المحكوم عليهم وهم: إبراهيم خليل نظير. ومحمد دسوقى مصطفى. وعلى فهمى على المحكوم عليهم بالإعدام شنقًا. ثم الأستاذ سيد محمد المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، وسليم باسيلى المحكوم عليه بالسجن عشر سنوات، وحسين محمد أمين المحكوم عليه بالسجن ثلاث سنوات.

فى الحزب الوطنى

اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى ٩ مايو سنة ١٩٢٣ وقررت انتخاب محمد حافظ رمضان بك(باشا) رئيسًا للحزب عملاً بالمادة التاسعة من قانون الحزب الصادر سنة ١٩٢٢، وكان هذا الاختيار بموافقة كل من: أحمد لطفى بك. عبد اللطيف الصوفانى بك. الدكتور إسماعيل صدقى بك. إسماعيل بك لبيب. حسن خيرى بك. محمد بك أحمد الشريف. محمد بك فؤاد المنشاوى. الدكتور محمود ناشد بك. عبد الرحمن الرافعى بك. محمود بك نصير. محمد عبد المجيد العبد. إسماعيل حافظ. محمد رمضان. سعيد بك طليمات. والأساتذة: محمد زكى على. أحمد وجدى. مصطفى الشوربجى. عبد المقصود متولى. محمد فؤادى حمدى. أحمد وفيق. أعضاء اللجنة الإدارية.

وقد أصدر حافظ رمضان بك لمناسبة انتخابه رئيسًا للحزب بيانًا قال فيه:

«نقدم لأعضاء الحزب الوطنى ولباقى مواطنينا شكرنا الجزيل على الثقة التى ما زالوا يغمروننا بها برسائلهم المشجعة وكنا نود أن نعبر لهم عن عواطفنا فى ظروف أخرى حتى لا تشوبها شبهة الرغبة فى الرياسة والله يعلم أننا من أزهد الناس وأبعدهم عن مظهرية الزعامة مهما كنا قريبين من روحها ونزعتها الفعالة،

ولكنا لبينا دعوة إخوان قضت إرادتهم أن يسابقوا الزمن فى جمع شمل الحزب وضم صفوفه وقد اتسعت دائرة العمل وضاقت ساعاته فعلى كل عضو فى الحزب وعلى كل نصير له وكل منتم إليه وعلى كل مستعصم بمبادئه نعتمد كما نعتمد على الله.

«وإن لنا من زعيمينا السالفين القدوة الحسنى والمثل الأعلى «وإن من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا»

حافظ رمضان

وأرسل إلى سعد باشا (وكان يستشفى فى إكس ليبان) برقية فى ١٧ مايو لمناسبة انتخابه رئيسًا للحزب الوطنى: قال:

«أنه بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك وانتخابى رئيسًا للحزب الوطنى أبلغكم أطيب الأمانى التى أرجوها لكم ولكل عزيز لديكم مشفوعة بذكريات الصداقة القديمة التى بيننا، وإنى لأرجو أن أراكم قريبًا بيننا على أرض مصر الخالدة التى شغفنا جميعًا بحبها مع كل من قضى عليهم النفى بالبعد عنها».

حافظ رمضان

فردّ عليه سعد بالبرقية الآتية:

«إن تلغرافكم المنبئ بانتخابكم رئيسًا للحزب الوطنى والذى ضمنتموه أمانيكم الطيبة بمناسبة العيد أدخل علىّ السرور فأشكر لكم ذلك وأقدم لكم تهانى الشخصية».

سعد زغلول

وبرقية حافظ بك إلى سعد باشا صدرت من غير شك عن فكرة سديدة، فإن الحزب الوطنى الذى يجب أن يكون ويبقى رمزًا للمبادئ الوطنية الكاملة يجدر به توكيدًا لانتشار هذه المبادئ أن يعمل على ضم الصفوف وتوحيد الكلمة، وعليه وهو الهيئة الشعبية الأولى أن يستبقى قدر ما يستطيع حسن الصلات مع الهيئة

الشعبية التى تمثل غالبية الأمة، فإنه بذلك يكون أقدر على تعميم مبادئه بين طبقات الشعب، وهذه الخطة هى بلا جدال أحكم وأسدّ وأقرب إلى روح مبادئه من التحالف مع الأقليات السياسية التى تقف لحقوق الشعب بالمرصاد.

قانون الاجتماعات
(٣٠ مايو سنة ١٩٢٣)

أصدرت الوزارة فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ المسمى «قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية»، قيدت فيه حق الاجتماعات بقيود شتى استنكرها الرأى العام.

قانون الأحكام العرفية

قررت المادة ١٥٥ من الدستور أنه لا يجوز تعطيل حكم من أحكامه إلّا أن يكون ذلك وقتيًّا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون.

فكان لا بد من صدور قانون ينظم الأحكام العرفية المصرية ويبين الأحوال التى يجوز أن تعلن فيها، ومدى سلطة الحكومة فى ظلها، وكان يجب أن لا يصدر هذا القانون إلا بعد انعقاد البرلمان، ليتسنى له أن يضع من الأحكام ما يكفل التوفيق بين ضرورات النظام العرفى وصيانة حقوق الأفراد والجماعات، ولكن الوزارة بادرت إلى إصدار هذا القانون فى ٢٦يونيه سنة١٩٢٣، وهو يقضى بأنه يجوز إعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمن أو النظام العام فى الأراضى المصرية أو فى جهة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب إغارة قوات العدو المسلحة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية، ويكون إعلان الأحكام العرفية ورفعها بمرسوم على أن المادة ٤٥ من الدستور تنصّ على أنه يجب أن يعرض إعلان الأحكام العرفية أى المرسوم الصادر بها فورًا على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاءها.

وبين القانون مدى السلطة التى خوّلها للحاكم العسكرى، وهى سلطة واسعة، تشمل تفتيش الأشخاص والأماكن، ومراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها، ومراقبة الرسائل البريدية والبرقية والتليفونية، ونفى الأشخاص إلى الجهة التى يعينها الحاكم العسكرى ومنع أى اجتماع عام وحلّه، ومنع أى ناد أو جمعية أو اجتماع وحلّه، وأباح لمجلس الوزراء أن يزيد من اختصاص السلطة القائمة على الأحكام العرفية ويرخص لها باتخاذ أى تدبير آخر مما يقتضيه صون الأمن والنظام العام.

وفى الحق أنه قانون يضع فى يد الحكومة سلطة لا حدّ لها تتضاءل فى ظلها الحريات والضمانات التى كفلها الدستور للمصريين، فهو من القوانين الرجعية المنافية لروح الدستور، ومن ثم قوبل صدوره بالاستنكار والاستياء، وبخاصة لاستئثار الوزارة بوضعه قبل اجتماع البرلمان.

قانون التضمينات
(٥ يوليه سنة ١٩٢٣)

جرت المفاوضات بين الوزارة ودار المندوب السامى البريطانى على طريقة إلغاء الأحكام العرفية التى أعلنتها الحكومة البريطانية فى نوفمبر سنة ١٩١٤، فتم الاتفاق بينهما على أن تصدر الحكومة المصرية أوّلا القانون المعروف بقانون التضمينات الذى يقضى بإجازة كل ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية من إجراءات إدارية وقضائية أو تشريعية مدة الأحكام العرفية.

فاجتمع مجلس الوزراء يوم ٥ يوليه سنة ١٩٢٣ وأقر الوثائق الآتية:

١ - مشروع قانون التضمينات كما حصل الاتفاق عليه بين الوزارة ودار المندوب السامى.

٢ - مشروع قرار لوزير الحقانية بتأليف لجنة للنظر فى المقترحات الخاصة بالعفو من العقوبة عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية التى انعقدت بمقتضى الأحكام العسكرية البريطانية.

٣ - مشروع مذكرة سياسية أعدت لإرسالها من وزير الخارجية إلى ممثل الدولة البريطانية فى مصر متضمنة الإيضاحات والتصريحات التى يقصد منها تفسير وتكميل الوثيقتين المتقدمتين.

واطلع مجلس الوزراء على مشروع الرد البريطانى على المذكرة المتقدمة ومشروع الإعلان الذى سيصدر من السلطة العسكرية بإلغاء الأحكام العرفية.

وعلى هذه الأسس صدر فى هذا اليوم قانون التضمينات وهى يقضى بإجازة جميع ما قامت به السلطة العسكرية منذ إعلان الأحكام العرفية فى نوفمبر سنة ١٩١٤ أى مدى تسع سنوات من إجراءات إدارية أو قضائية أو تشريعية، وتنصّ الوثائق المرافقة للقانون على حرمان المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية لجرائم سياسية حق العفو أو تعديل العقوبات الصادرة عليهم إلاّ إذا طلبته لجنة مؤلفة من المستشار القضائى رئيسًا (وكان بريطانيا)، ووكيل محكمة الاستئناف الوطنية وكان بريطانيًّا كذلك، ومستشارين مصريين بمحكمة الاستئناف.

ونصّ أيضًا على منع المصريين من الرجوع بتعويض الأضرار التى أصابتهم تحت الحكم العرفى، وفى الوقت نفسه قضى قرار مجلس الوزراء المرافق للقانون بتعريض الخزانة المصرية لتعويض الأجانب على ما يكون قد أصابهم منه، كما قضى بأن تبقى الأراضى التى استولت عليها السلطة العسكرية البريطانية أو احتلتها على حالتها إلى أن يفصل فيها فى مفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية، أى أنه اعتراف بالحالة الفعلية فيما يتعلق بتلك الأراضى، وهى حالة خطيرة؛ لأن من هذه الأراضى المساحات الشاسعة التى أقامت عليها السلطة العسكرية البريطانية مطاراتها ومنشآتها فى أبو قير ومصر الجديدة ومنطقة قناة السويس وغيرها.

وقد كانت البلاد تطالب بإرجاء صدور هذا القانون إلى أن ينعقد البرلمان ليصدر بالطريقة الدستورية، ولكن الوزارة عجلت بصدوره لتضع البرلمان أمام الأمر الواقع، وأصدرته فى شكل اتفاق بين الحكومة المصرية والمندوب السامى البريطانى، بحيث لا سبيل إلى التحلل منه إلاّ باتفاق آخر من أجل ذلك قوبل

هذا القانون بالسخط والاستنكار من مختلف الهيئات.

وأصدر وزير الحقانية فى يوم صدوره قرارًا بتأليف لجنة العفو من المستشار القضائى البريطانى رئيسًا ومن وكيل محكمة الاستئناف الوطنية وكان إنجليزيًّا ومستشارين مصريين بالاستئناف، وكانت مهمتها أن تعرض على الوزير مقترحاتها فى العفو عن العقوبة الصادرة بها أحكام المحاكم العسكرية أو بإبدال هذه العقوبة بأخف منها.

إنهاء الأحكام العرفية

وفى اليوم المذكور (٥ يوليه) أصدر اللورد أللنبى أمرًا بإلغاء الأحكام العرفية هذا نصه:

«بما أن حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر قد أصدرت قانون تضمينات متعلقًا بجميع التدابير التى أتخذت بمقتضى نظام الأحكام العرفية المعلنة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤. وبما أنه قد حان الوقت إذن لإلغاء نظام الأحكام العرفية المشار إليه إلّا فيما تقتضيه تصفية بعض الأمور المنظورة الآن.

«فأنا الموقع على هذا ادمند هنرى هينمان فيكونت أللنبى بموجب السلطة المخولة لى بصفتى الفيلد مارشال القائد العام لقوات صاحب الجلالة البريطانية فى القطر المصرى.

آمر بما هو آت:

«يلغى من تاريخ الإعلان نظام الأحكام العرفية الذى أعلن فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ بشرط أن تستمر مع ذلك السلطات العسكرية وعلى الأخص الحارس الرسمى لأموال الأعداء على مباشرة الحقوق التى خولتهم إياها الإعلانات المختلفة المتعلقة بتنفيذ معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية وذلك إلى أن تتم التدابير المقررة فى تلك الإعلانات وبشرط أن جميع القضايا

المنظورة الآن فى جلسات المحاكم العسكرية يستمر السير فيها أمامها إلى النهاية ويكون لها ما يترتب عليها من النتائج».

ألّلنبى (فيلد مارشال)
القائد العام لقوات حضرة صاحب
الجلالة البريطانية فى القطر المصرى
(ليحيى الملك)

٥ يوليه ١٩٢٣.

العفو عن بعض المحكوم عليهم

وفى ٥ يوليه أيضًا صدر عفو عن بعض المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية بعقوبات أقصاها ١٥ سنة لمناسبة صدور قانون التضمينات وإلغاء الأحكام العرفية وقد بلغ عددهم ٢٥٠ شخصًا.

إعادة حرية المبعدين

وأذاعت رآسة مجلس الوزراء فى ٢٠ يوليه بلاغًا بأن فى مكنة المصريين الذين كانوا مبعدين بأمر السلطة العسكرية البريطانية أن يعودوا إلى مصر وأنه لم يبق حظر على مجيئهم وإقامتهم فى الديار المصرية.

قانون تعويضات الموظفين الأجانب

وفى ١٨ يوليه سنة ١٩٢٣ أصدرت الوزارة قانون تعويضات الموظفين الأجانب، وقد صدر أيضًا بصيغة اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية كما هو الشأن بالنسبة لقانون التضمينات، وهو يقضى بمنح الموظفين الأجانب عند تركهم الخدمة مكافآت وهبات وتعويضات جسيمة تفوق ما يستحقونه بمقتضى القوانين العامة للمعاشات أضعافًا مضاعفة، وحملت الخزانة المصرية أعباء ثقالاً ناءت بها.

تصرفات أخرى لوزارة يحيى إبراهيم

كان الأمر كله فى عهدها مرجعه إلى السراى، وانفردت السراى بتعيين الوزراء المفوضين والقناصل والموظفين الملحقين بالمفوضيات والقنصليات، وقد استقال من أجل ذلك فؤاد سليم الحجازى بك (باشا) المدير العام لوزارة الخارجية، إذ رأى أن الوزارة لم يؤخذ لها رأى فى تعيين الوزراء المفوضين ولا أى موظف بالمفوضيات والقنصليات.

وفى عهد هذه الوزارة عين اللواء اسبنكس باشا مفتشًا عامًا للجيش المصرى (ديسمبر سنة ١٩٢٣)، وجعلت له القيادة الفعلية للجيش نيابة عن السردار وكلاهما من البريطانيين.

عودة سعد إلى مصر

عاد سعد زغلول إلى مصر فى شهر سبتمبر سنة ١٩٢٣ ووصل الإسكندرية يوم ١٧ منه، فاحتفلت الأمة بقدمة احتفالات عظيمة فى الإسكندرية والقاهرة والمدن التى مرّ بها، وأعادت هذه الاحتفالات إلى الأذهان حفاوة الشعب به عند عودته الأولى فى أبريل سنة ١٩٢١، فإنها كانت صورة تطابقها فى المعنى ولا تقل عنها كثيرًا فى اتساع مداها. وقابل سعد الملك فؤاد فى قصر المنتزه يوم وصوله إلى الأسكندرية (على خلاف ما فعل عند عودته أول مرة فى أبريل سنة ١٩٢١).

أكدت هذه الحفلات زعامة سعد للأمة وتعلقها به والتفافها حوله، وجاءت برهانًا جديدًا على أنه أقوى شخصية فى البلاد.

وكان منتظرًا أن يعمل على توحيد الصفوف التى تصدعت منذ أبريل سنة ١٩٢١، وبدت خطبته فى الإسكندرية تشير إلى ذلك، وكان جميلًا منه قوله فيها: «إنى شاكر لهذه الأمة على اختلاف طبقاتها وإنى لا أرى الشكر بلسانى وافيًا بحقها ولذلك عزمت وآليت أن أتفانى فى خدمتها وأن أضحى كل عاطفة

لخدمتها، ولهذا فإنى أسامح كل عائب على شخصى قصدنى بسوء شخصيًّا، إنى أسامح كل من سبّنى، كل من قذفنى، ولا أطلب مطلقًا حتى من الله إلّا أن يجازيهم أحسن الجزاء»

ولكن خطبه فى القاهرة تنبىء بأنه عدل عن التسامح بإزاء خصومه، إذ أخذ يحمل عليهم الحملات الشعواء، ولقد كان فى استطاعته أن يعيد الوحدة إلى الصفوف، وكانت الأمة مستعدة لتلبى نداءه حتمًا، فإن منزلته منها وزعامته لها وثقتها به، كل أولئك كان كفيلاً باستجابتها إلى دعوته، ولو فعل ذلك لأسدى أجلّ خدمة للبلاد، ولكنه مع الأسف لم يفعل، ولو أنه قبل فى سبتمبر سنة ١٩٢٣ ما قبله بعد ذلك فى نوفمبر سنة ١٩٢٥ إذ ائتلفت الصفوف بزعامته[٥]، لوفر على البلاد كثيرًا من العواقب والمتاعب التى عانتها من الانقسام، ولقد جاء قبوله لدعوة الوحدة والائتلاف فى سنة ١٩٢٥ متأخرًا عن موعدها، أما الموعد الصالح فكان فى أبريل سنة ١٩٢١، أو فى سبتمبر سنة ١٩٢٣.

فى الحزب الوطنى

عاد من أوروبا فى تلك السنة بعض أقطاب الحزب الوطنى، وكانوا فيها مبعدين، منهم: على فهمى كامل بك. والشيخ عبد العزيز جاويش. والدكتور عبد الحميد سعيد. والدكتور نصر فريد. وإسماعيل بك لبيب وغيرهم، وأخذوا يستعدون لخوض غمار المعركة الانتخابية التى اقترب موعدها، ولكن الرأى العام كان معظمه متجهًا إلى الوفد، فلم ينجح من هؤلاء فى الانتخاب سوى الدكتور عبد الحميد سعيد.

وقد قررت الوزارة بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣ إقفال جريدة (اللواء المصرى) لسان حال الحزب الوطنى نهائيًّا، بحجة أنها نشرت يوم ٢١ أكتوبر مقالاً عن تشييع جنازة الأمير محمد عبد القادر نجل الخديو السابق قالت عنه

(٥) انظر الفصل الحادى عشر

الوزارة إنه مقال شديد اللهجة وفيه تعريض جارح بأولى الأمر وإخلال بالنظام العام.

باشرت النيابة العمومية إجراءات التحقيق بشأن هذا المقال مع الأستاذ عبد المقصود متولى المحامى مدير اللواء، والدكتور إسماعيل صدقى بك صاحب الامتياز، والأستاذ محمد الهيهاوى كاتب المقال، وانتهى التحقيق بتقديم الأستاذ الهيهاوى للمحاكمة حيث قضى عليه بالحبس ستة أشهر، ثم صدر عفو ملكى عنه بعد الحكم عليه.

* * *

الفصل الثامن

الانتخابات العامة والبرلمان الأول

كان قانون الانتخاب الأوّل الذى صدر مع الدستور يجعل الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين كما تقدم بيانه، وقد اقتضى تنفيذه وقتًا طويلاً لإعداد كشوف الناخبين فى جميع أرجاء البلاد.

وإذا كان عضو مجلس النواب بموجب الدستور ينوب عن ستين ألفًا من السكان فقد قسمت البلاد إلى ٢١٤ دائرة انتخابية، وصدر بتقسيم الدوائر قرار من وزارة الداخلية، ريثما يصدر به قانون، ووزعت الدوائر كما يلى: المحافظات - ١١ دائرة للقاهرة - ٦ للإسكندرية - ١ لبورسعيد والإسماعيلية (محافظة القنال)، ١ للسويس، ١ لدمياط، ٣ للحدود. المديريات: ١٥ للبحيرة، ٢٨ للغربية، ١٨ للمنوفية، ١٧ للدقهلية، ١٦ للشرقية، ٩ للقليوبية، ٩ للجيزة، ٨ لبنى سويف، ٩ للفيوم، ١٣ للمنيا، ١٧ لأسيوط، ١٤ لجرجا، ١٤ لقنا، ٤ لأسوان.

وقسمت البلاد إلى ١٧ دائرة للشيوخ المنتخبين وزعت كما يأتى:

٤ للقاهرة، ٢ للإسكندرية، ٥ للبحيرة، ٩ للغربية، ٦ للمنوفية، ٥ للدقهلية، ٥ للشرقية، ٣ للقليوبية، ٣ للجيزة، ٣ لبنى سويف، ٣ للفيوم، ٤ للمنيا، ٥ لأسيوط، ٥ لجرجا، ٥ لقنا، ١ لأسوان، ١ لمحافظة القنال، ١ لمحافظة السويس، ١ لمحافظة دمياط.

ولما كان الانتخاب العام على درجتين فقد حدد يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ لانتخاب المندوبين الثلاثينيين، وحدد لانتخاب النواب يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٤، ولإعادة الانتخاب يوم ١٧ منه عند عدم حصول المرشح فى اليوم الأول على الأغلبية المطلقة أى النصف زائدًا واحدًا من أصوات المندوبين الحاضرين.

واهتمت الأمة بالانتخابات بدرجتيها اهتمامًا عظيمًا دلّ على ارتقاء النضج السياسى فى البلاد، وتتبع الناس بلهفة إجراءات التمهيد للانتخابات، وتألفت اللجان الشعبية فى مختلف المدن والقرى، وكان معظمها من لجان الوفد.

وكانت الدلائل والملابسات تدل على أن الوفد سينال الأغلبية الساحقة فى الانتخابات، فشخصية سعد، وزعامته للأمة، والمنزلة التى نالها فى نفوس المصريين، كانت وحدها كفيلة بهذا الفوز، ولا غرو فقد تركزت فيه الثورة؛ لأنه كان زعيمها، وكان نفيه مرتين مما زاد الشعب تعلقًا به والتفافا حوله وتلبية لندائه فى الترشيح للانتخابات، وبخاصة لأن عودته الثانية من المنفى كانت قبيل الانتخابات بمدة وجيزة، فكان ترشيح الوفد يضمن فى الغالب فوز كل من يتقدم للانتخابات.

وظهر فوز الوفد أول ما ظهر فى الانتخابات الثلاثينية، فإن معظم المندوبين الثلاثينيين كانوا من أنصاره وممن تعاهدوا على انتخاب مرشحيه للبرلمان، فكان ذلك إيذانًا بفوز الوفد فى انتخاب النواب والشيوخ.

ولم يكن يزاحم الوفد فى الانتخابات سوى عدد قليل من مرشحى الحزب الوطنى، والأحرار الدستوريين، وبعض المستقلين؛ إذ لم تكن قد كثرت الأحزاب بعد فى البلد كما حدث بعد ذلك، وكان مرشحو الحزب الوطنى يعتمدون على مبادئهم وماضيهم فى الجهاد، أما مرشحو الأحرار الدستوريين والمستقلون فكانوا يعتمدون فى مناطقهم على عصبياتهم العائلية ونفوذهم الشخصى، ولولا ذلك لما نجح منهم أحد، لأن الشعب كان محنقًا من خطب الأحرار الدستوريين وأحاديثهم فى مجتمعاتهم ومجالسهم، فإنها كانت مقتصرة على الطعن المقذع فى سعد، وكان الشعب متأثرًا أيضا من أفاعيلهم ضدّ سعد فى رحلته بالوجه القبلى، وفى الحق إنها كانت أفاعيل خالية من السداد والاستقامة.

لمستُ تيار الوفد الجارف فى هذه الانتخابات، فقد رشحتُ نفسى فى دائرة مركز المنصورة، معتمدًا على الله ومستندًا إلى مبادئى وشخصيتى وماضى فى الحركة الوطنية، وكان الوفد رشح ضدى على بك عبد الرازق من أعيان المنصورة، فكان موقفى حرجًا، إذ كان المندوبون والناخبون عامة مع تقديرهم لى مترددين

بين انتخابى وانتخاب من رشحه الوفد، وكانوا يسألوننى : لماذا لم يرشحك الوفد؟ أو لم يترك لك الدائرة؟ فكنت أقول لهم إن الوفد قد ترك لكم حرية الانتخاب، فعليكم أن توازنوا بين المرشحين فتنتخبوا من هو أفضل وأرسخ قدمًا فى الجهاد والإخلاص، فضلاً عن الكفاية، وأما ترشيح الوفد فيدخله طبعًا قرارات اللجان الوفدية، وأعضاؤها يساعدون بعضهم بعضا، ولا يميلون إلى غير رابطتهم، فكان بعضهم يقتنع بهذا الجواب، وبعضهم يصر على انتخاب مرشح الوفد، وبعضهم ظل مترددًا إلى آخر لحظة.

وتألفت لجنة وطنية لتأييد ترشيحى أخذت تجوب الدائرة وتوزع المنشورات على المندوبين والناخبين للدعوة إلى انتخابى، ويطيب لى وقد مضى نحو ربع قرن[١] على تلك الحوادث أن أدوّن أسماء من أذكرهم من أعضاء هذه اللجنة، اعترافًا بما لهم من فضل فى نجاحى فى هذه المعركة الهائلة، وهم:

الحاج محمد عبد البر. سيد أفندى على. الأستاذ عبد المجيد البيومى. صالح أفندى الطنطاوى. الأستاذ محمود السيد عقل (بك). الأستاذ حسين فهمى الصباغ. الأستاذ محمد عبد الرحمن. الأستاذ عبد الحميد الطوبجى. الحسينى أفندى العسقلانى. الأستاذ على عبد الله. الشيخ إبراهيم جمعة. مصطفى أفندى أبوالوفا. الشيخ أحمد السعيد الجمل. إسماعيل أفندى هواش. صالح أفندى رمزى. حامد أفندى عبد المجيد. شكرى أفندى صادق. إلخ، وفى الحق أنهم عانوا متاعب كثيرة فى الطواف بالدائرة والمرور على كل مندوب أو ذى مكانة فى بلده، وإقناعهم بانتخابى، وكنت أمر أنا أيضًا معهم، مجتمعين أو منفردين، وألقى أحيانا ترحيبًا، وأحيانا إعراضًا، ولم يحصل لى أذى بفضل الله، فإن مخالفى فى الرأى كانوا الجملة يحترموننى شخصيا، وقد وزعت على جميع مندوبى الدائرة وذوى الرأى والمكانة فيها مؤلفاتى التى ظهرت إلى ذلك الحين وهى: «حقوق الشعب»، «ونقابات التعاون الزراعية»، و «الجمعيات الوطنية»، فكان لها أثر كبير فى تزكيتى وتقدير المندوبين والناخبين لى.

---

(١) لغاية سنة ١٩٤٧ تاريخ ظهور الطبعة الأولى للكتاب.

وكان لطلبة الدقهلية لجنة تسمى (لجنة الطلبة العامة بالدقهلية) ساهمت فى المعركة الانتخابية، وكان أعضاؤها يزكون مرشحى الوفد فى دوائر المديرية، ولكنهم استثنوا دائرة مركز المنصورة، فمع أنهم كانوا فى الغالب وفديين، آثرونى على مرشح الوفد، وعملوا ذلك بوازع من ضميرهم ووجدانهم، وكان لانضمامهم إلى جانبى أثر محمود فى نجاحى، وحفظت لهم هذا الجميل على مدى السنين، وقد صاروا الآن من رجالات القضاء أو المحاماة أو الطب، أذكر منهم : الأستاذ أحمد كمال (القاضى الآن). الأستاذ حسين حسنى المحامى. الأستاذ على السعدنى (القاضى الآن). الأستاذ عبد الحميد خلاف (القاضى). الأستاذ محمود البحيرى (القاضى). الدكتور زكى منتصر. الأستاذ بدوى حمودة (وكيل إدارة التشريع بوزارة العدل). الأستاذ محمد عاشور سكرتير عام شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى. الأستاذ عبد الخالق الطنطاوى المفتش بالأوقاف. الأستاذ عباس رمزى وكيل النيابة إلخ.

وبدأت المعركة الانتخابية تقريبًا منذ أبريل سنة ١٩٢٣، أى من يوم صدور الدستور وقانون الانتخابات، واستمرت إلى ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ أى يوم الانتخاب، فكانت معركة طويلة المدى، حامية الوطيس، عانيت فيها متاعب جسيمة، إذ كان مطلوبًا منى أن أمر على المندوبين فى بلادهم وإقناعهم شخصيا باستحقاقى لثقتهم، وقد أصبت أثناء الحملة بمرض التيفوييد فى يونيه سنة ١٩٢٣، ولزمت الفراش نحو شهرين، اشتدّ بى خطر المرض فى خلالها، حتى أذن الله لى بالشفاء[٢]، وقامت اللجنة أثناء مرضى بالطواف بدلاً عنى فى بلاد الدائرة.

وفى الحق إن ضمير الشعب لم يتأثر إلى الحد الأقصى من الانقسام الذى حدث سنة ١٩٢١، ولو عالجه خصوم الوفد بشىء من الأناة والإخلاص والصدق والبعد عن المساوئ لما استهدفوا للسخط الشديد من الشعب، فعلى

---

(٢) كتب أخى المرحوم أمين بك الرافعى فى جريدة (الأخبار) بالعدد الصادر يوم ٢٧ يوليه سنة ١٩٢٣ النبذة الآتية تحت عنوان «شفاه الله»: «لزم الأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى المحامى بالمنصورة الفراش منذ أيام لمرض انتابه ويسرنا أن نعلن بأن الأطباء قرروا زوال الخطر عنه وأن صحته آخذة فى التحسن، فنحمد الله على لطفه فى قضائه وقدره ونسأله الشفاء التام».

الرغم من أنى لم أعتمد فى حملتى الانتخابية على عصبية عائلية أو نفوذ شخصى أو قوّة حزبية فى دائرة مركز المنصورة، فإن ما عرفه الناس عنى من ماض وصفوه بالوطنية، قد أوجد شيئًا من التوازن بينى وبين منافسى، ففزت عليه بصوت واحد، إذ نلت ١٧١ صوتًا، ونال هو ١٧٠ صوتًا، وكان عدد المندوبين الذين أعطوا أصواتهم ٣٤١ مندوبا.

وكان هذا الصوت الواحد حديث الناس فى مجالسهم، وقال الذين شهدوا إعطاء الأصوات أن أحد المندوبين، وكان متقدمًا فى السن، دخل ليعطى صوته، فسأله رئيس اللجنة (المرحوم بيومى بك مكرم القاضى بمحكمة مصر الابتدائية وقتئذ) عمن ينتخبه فأجاب على الفور: فرفض رئيس اللجنة عدوله عن رأيه، وتلعثم قائلاً: بل أريد على عبدالرازق، فرفض رئيس اللجنة عدوله عن رأيه، واعتمد صوته لى، وأخبرنى الذين شهدوا هذا الحادث أنهم سألوا الرجل بعد ذلك عما دعاه إلى العدول، فاعترف لهم بأنه كان يريد إعطاء صوته لعلى بك عبدالرازق؛ ولكن اسمى جرى على لسانه عفوًا، دون تفكير منه، ولما فطن إلى خطئه (كذا تعبيره) أراد أن يتدارك الخطأ فصارح رئيس اللجنة بأنه إنما يقصد انتخاب على عبدالرازق لا عبد الرحمن الرافعى، فرفض منه العدول وقال إن هذا تلاعب لا يجوز وإنه استنفد حقه فى الانتخاب بإعطاء صوته أول مرة.

وتحدث الناس كثيرًا عن نجاحى بصوت واحد، وقال لى بعض الصوفية إنه صوت الله، فحمدت لهم هذا التعبير، وقلت لهم إننى فعلاً كنت وما زلت (ولا أزال) معتمدًا على الله.

وقد طعن فى انتخابى أمام مجلس النواب: واكتنف الطعن بحوث فقهية طويلة فى نصاب الأغلبية، ومدلولها، وفى قيمة هذا الصوت الذى رجح كفتى فى الميزان، وكان سببًا لنجاحى، وكان محور الطعن أن الأغلبية المطلقة هى نصف الأصوات زائدًا واحدا، وبما أن عدد الأصوات التى أعطيت ٣٤١ فيكون نصفها ١٧٠,٥ زائداً واحدًا، وتكون الأغلبية ١٧١,٥ لا ١٧١، وأننى على هذا الحساب ينقصنى نصف صوت، ولكن لجنة الطعون رأت أن طريقة الحساب بهذا الشكل غير معقولة، وأن الأغلبية فى هذه الحالة تكون بجبر الكسر، وأقر المجلس وجهة نظر

اللجنة، وقرر رفض الطعن.

نال الوفد تسعين فى المائة من مقاعد النواب، وفشل فى الانتخاب أشهر خصوم سعد أو الذين لا يؤيدون سياسته، وسقط رئيس الوزراء يحيى إبراهيم باشا فى دائرته الانتخابية «منيا القمح»، وفاز عليه مرشح الوفد، وكان سقوطه شهادة ناطقة له بنزاهته ومحافظته على حرية الانتخابات وتجنيبها تدخل الحكومة وضغطها على حرية الناخبين فى جميع المناطق، مما يذكر له بالخير حقا، إذ كانت هذه الانتخابات نموذجًا للانتخابات الحرة.

ولم ينجح من الحزب الوطنى سوى عبد اللطيف الصوفانى بك وأنا والدكتور عبد الحميد سعيد، والأستاذ عبد العزيز الصوفانى. ولم ينجح من الأحرار الدستوريين سوى محمد محمود باشا ومحمود عبدالرازق باشا وعبدالله بك أبو حسين وعبد الجليل أبو سمرة وعبد الحليم العلايلى بك وتوفيق بك إسماعيل.

* * *

الفصل التاسع

وزارة سعد

أسفرت الانتخابات عن أغلبية هائلة للوفد، فكان بديهيا أن يعرض الملك على سعد تأليف الوزارة بوصف كونه زعيم الأغلبية، لأن الوزارة طبقًا للأوضاع السليمة الحرة هى وكالة عن الشعب، وقد أعلن الشعب فى الانتخابات أنه يولى الوفد ثقته، فصار من حقه ولاية الحكم، وهنا عرضت فى ميدان البحث والمناظرة مسألة تناهت فى دقتها، وهى هل يقبل سعد رآسة الوزارة ؟ أو يدعها لأحد من أنصاره أو من غير حزبه ممن يثق به، ويقتصر على زعامة الحركة الوطنية؟ وقد تردد سعد بين الرأيين، ولم يعلن أيهما يرجحه ويعمل به، وكان بعض خاصته يرى أن يتنحى عن رآسة الوزارة؛ لأنه ولو أن الأوضاع الدستورية تجعل الحكم حقا للأغلبية إلّا أن هناك حالة تعترض هذه الأوضاع وهى وجود الاحتلال الأجنبى فى البلاد، وله من غير شك نفوذه على الحكومة القائمة، وليس من مصلحة بلاد يحتلها الأجنبى ولا تزال تجاهد لإجلائه أن يتولى الحكم زعماء الحركة الوطنية المتمسكين بمبادئهم فى الجهاد حتى يجلو الاحتلال؛ لأن ولايتهم الوزارة تجعلهم وهم فى الحكم يصطدمون بالاحتلال وطلباته ويميلون فى الغالب إلى مجاراته فى معظم طلباته، فيسلمون له، وهذا من شأنه إضعاف الروح الوطنية، أو يصطدمون به، وبذلك يكشفون عن ضعف البلاد ممثلة فى الزعامة الوطنية؛ إذ كيف يكون مسلك الزعامة فى الحكم مع بقاء الاحتلال قائمًا فى البلاد؟ هل تسكت عنه وتجامله وبذلك تتنازل عن أول مهمة لها؟ أو تنذره بالجلاء وماذا يكون العمل إذا لم يكترث لهذا الإنذار؟ فالمذهب الذى يقول بابتعاد زعماء الحركة الوطنية عن الحكم مع قيام الاحتلال أو الأوضاع التى تولدت عنه – وأنا من هذا المذهب – يرى فى هذا البعد صونًا لسلامة الحركة الوطنية وتجنيبًا لها من الانزلاق بالبلاد إلى تساهل تلو تساهل بإزاء الاحتلال وأوضاعه.

حقا إن النظام الدستورى يقتضى أن يتولى رآسة الوزارة زعيم الغالبية التى اختارها الشعب فى انتخابات حرة؛ لأن هذا هو أساس الحكم الديمقراطى أو حكم الشعب، والشعب يستشعر فى ظل هذا النظام بأن إرادته محترمة نافذة فى اختيار رئيس وزارته ووزرائه، وهذا هو الفارق بين الحكم الدستورى والحكم المطلق، كل هذا صحيح لا شبهة فيه، ولكن لزعيم الأغلبية فى بلد محتل أن يعهد إلى واحد من أنصاره أو ممن يثق به من غير حزبه كى يتولى رآسة الحكومة، لأن من الصعب إمكان التوفيق بين زعامة الجهاد فى بلد لا تزال تجاهد فى سبيل استقلالها الصحيح ورآسة الحكومة التى تقتضى بداهة مراعاة الظروف الواقعية والتنازل عن بعض المبادئ والمطالب التى يقتضيها الجهاد، فإما أن يسلم فى كثير من المبادئ، وبذلك تتراجع الحركة الوطنية، وإما أن يصطدم بالاحتلال بحيث قد يكشف عن ضعف البلاد أمام القوة الغشوم، ويكون لهذا الاصطدام أثر عكسى فى الجهاد، فلا غبار إذن على زعيم الأغلبية فى أن يتنازل عن حقه فى ولاية الحكم ويدع لغيره مهمة تأليف الوزارة لكي يبقى عدة للبلاد ومرجعًا لها عند اشتداد الأزمات، وتبقى له حرية العمل وفقًا لما تقتضيه المصلحة العامة، وما دامت الأغلبية لها السيطرة على الموقف فى البرلمان فإن الأوضاع الدستورية تبقى سليمة فلا تؤلف وزارة معادية للأغلبية، ولا تبقى فى الحكم وزارة تفقد ثقة البرلمان ولا تخضع لرقابته وتوجيهه، وهذه هى الوجهة التى أخذ بها سعد سنة ١٩٢٦ بعد عودة الدستور كما سيجىء بيانه، وقد نصح الأمير عمر طوسون باتباع هذه الوجهة منذ ظهرتِ نتيجة الانتخابات الأولى سنة ١٩٢٤، إذ صرح فى حديث له بالأهرام[١] بأن الحيطة تقضى على سعد باشا بأن يبتعد عن تأليف الوزارة، ولما سئل عن السبب قال: «إن السبب الذى يجعلنى أرى هذا الرأى هو تصريح ٢٨ فبراير فإن هذا التصريح لم ترض عنه الأمة وهى غير معترفة به إلى الآن، فتأليف وزارة من نواب الأمة ونحن لا نزال فى ظل هذا التصريح يكون اعترافًا به منهم يؤدّى إلى تسجيله على البلاد بقبول نوابها إياه، وأما الحصول على إلغاء تصريح ٢٨ فبراير قبل تأليف الوزارة. فأمر غير ممكن».

---

(١) عدد ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤.

بقى سعد مترددًا بين القبول والتنحى طيلة الأيام التى انقضت من بدء المعركة الانتخابية إلى ظهور نتائجها، وبعد ظهورها سأله مراسل روتر عن رأيه .فيما يمكن أن يترتب من النتائج على الانتخابات التى أكسبته هذه الأغلبية الساحقة، فقال: إذا اتبعت القواعد الدستورية وجب على يحيى باشا إبراهيم أن يستقيل أمام حقيقتين كبيرتين:

الأولى: أن البلاد قد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه.

والثانية: أن رئيس الوزارة قد هزم فى الانتخاب وفاز عليه مرشح الوفد، فقال له مراسل روتر: إن المسلك الطبيعى فى هذه الظروف هو أن يرسل إليك جلالة الملك ويكلفك قبول الوزارة فهل تقبلون فى هذه الحالة رياسة الوزارة؟ فأجاب سعد: سأعمل عندئذ ما أراه واجبى نحو الأمة.

استقالة وزارة يحيى إبراهيم باشا

وعلى أثر هذا الحديث قدم يحيى باشا إبراهيم إلى الملك استقالته فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٤، ونوّه فى كتاب الاستقالة بنزاهة عملية الانتخابات - وكان صادقًا فى ذلك - إذ قال: «ولما تمهد السبيل لإنقاذ الدستور جرت الحكومة فى إجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام فأحاطت الانتخابات فى جميع أدوارها بالضمانات الكافلة لتحقيق حرية الآراء إلى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب، ويسعد الوزارة أن تكون قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضاء العام».

وأشار إلى أنه كان معتزمًا البقاء إلى أن تتم عملية انتخاب الشيوخ، ولكنه آثر عملاً بمبدأ الحياد بعد أن تبينت رغبة الوفد فى تغيير الوزارة أن يرفع استقالته، وهاك كتاب الاستقالة كاملا:

«مولاى صاحب الجلالة

«أوليتمونى جلالتكم ثقتكم الغالية بإسناد رياسة مجلس وزرائكم فى وقت كانت فيه البلاد تجتاز أزمة لا تزال ذكراها حاضرة فى الأذهان فصدعت بالأمر

قيامًا بواجبى نحو الوطن مستعينًا بالله عز وجل ومعتمدًا على تعضيد جلالتكم وقمت بتأليف الوزارة على الوجه الذى حاز القبول وقد أتمت الوزارة فى عهدها مهمة الدستور وقانون الانتخاب اللذين كانت تتوق إليهما الأمة فى عصركم السعيد ومهدت السبيل لتنفيذهما برفع الأحكام العرفية عقب إصدار قانون التضمينات الذى روعيت فيه مصلحة البلاد، وتلا ذلك تحقيق جملة أمانى أعادت إلى البلاد حريتها الشخصية فسادت بذلك الطمأنينة والسكينة واتخذت لدوام هذه الحالة الوسائل المشروعة التى تلجأ إيها الحكومات المتمدينة، وتوصلًا إلى تحقيق مبدأ إحلال المصرى محل الأجنبى عالجت الوزارة مشكلة خروج الموظفين الأجانب من وظائف الحكومة بكيفية تضمن عدم الإخلال بسير العمل وبالحالة الاقتصادية والمالية فى البلاد وذلك بإصدار قانون التعويضات الذى خفف كثيرًا من وطأة الطريقة التى رسمت لتعويض الموظفين الذين يعتزلون خدمة الحكومة ودفع مضار خروجهم دفعة واحدة بما كان يترتب عليه وقوف حركة الأعمال فى مختلف الإدارات، ولما تمهد السبيل لإنفاذ الدستور جرت الحكومة فى إجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام فأحاطت الانتخابات فى جميع أدوارها بالضمانات الكافية لتحقيق حرية الآراء إلى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب ويسعد الوزارة أن تكون عملية الانتخاب قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضاء العام، وقد كان فى عزم الوزارة أن تتم عملها فى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بوسائل الحياد والضمانات التى اتبعت فى انتخاب أعضاء مجلس النواب غير أن فريقًا من الأعضاء المنتخبين لهذا المجلس أظهروا نزوعًا إلى الرغبة فى تغيير الوزارة قبل تمام عملية الانتخاب لمجلس الشيوخ، ولو أن هذه الرغبة ليس من شأنها أن تؤدّى إلى تغيير الوزارة إلّا أنى رأيت أنا وزملائى عملًا بمبدأ الحياد الذى لزمناه إلى الآن أن نرفع إلى جلالتكم هذه الاستقالة.

«وإنى لجلالتكم على الدوام العبد الخاضع والخادم الأمين.

يحيى إبراهيم

القاهرة فى ١١ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (١٧ يناير سنة ١٩٢٤)

وقبل الملك استقالته فى ٢٧ يناير.

كتاب الملك فؤاد إلى سعد

وعهد الملك إلى سعد تأليف الوزارة وأرسل إليه فى هذا الصدد كتابًا بتاريخ ٢٨ يناير سنة١٩٢٤ قال:

«عزيزى سعد زغلول باشا

«لما كانت آمالنا ورغائبنا متجهة دائمًا نحو سعادة شعبنا العزيز ورفاهته وبما أن بلادنا تستقبل الآن عهدا جديدًا من أسمى أمانينا أن تبلغ فيه ما نرجو لها من رفعة الشأن وسمو المكانة ولما أنتم عليه من الصدق والولاء وما تحققناه فيكم من عظيم الخبرة والحكمة وسداد الرأى فى تصريف الأمور وبما لنا فيكم من الثقة التامة قد اقتضت إرادتنا توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم، وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض مشروع هذا التأليف علينا لصدور مرسومنا العالى به، ونسأل الله جلّت قدرته أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة إنه سميع مجيب.»

صدر بسراى عابدين فى ٢٢جمادى الثانية سنة١٣٤٢ (٢٨يناير سنة١٩٢٤).

ومما يلاحظ فى كتاب الملك أنه لم يجعل من أسباب تكليفه سعدًا بتأليف الوزارة أنه نال ثقة الأمة فى الانتخابات، بل لم يشر إليها إطلاقا واقتصر الكتاب على العبارات التقليدية التى تكتب لمن يختاره ولى الأمر لتأليف الوزارة، ولعل الملك أراد بهذا الإغفال المتعمد أن لا يعترف بالأساس الدستورى لقيام الوزارات وسقوطها ولايعترف بسلطة الأمة وبحقها فى اختيار حكامها، وقد أكمل سعد هذا النقص فى جوابه إلى الملك، إذ جعل أوّل سبب لولايته الحكم احترام إرادة الأمة وإرتكاز الحكومة على ثقة وكلائها.

جواب سعد

أجاب سعد على كتاب الملك بقبوله تأليف الوزارة وبيان برنامجها، وأسماء من اختارهم لمعاونته.

والنقط البارزة فى هذا البرنامج إعلانه أن قبوله تأليف الوزارة لا يعتبر اعترافًا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى، وقد أراد بذلك عدم الاعتراف بالتحفظات التى انتحلتها إنجلترا لنفسها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، ونوه بأن الانتخابات دلت على تمسك الأمة بضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال التام لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال، وميلها إلى العفو عن المحكوم عليهم سياسيا، واستنكارها لكثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية أى منذ سنة ١٩١٤، وشكواها من سوء تصرف الحكومات المتعاقبة فى نواحى المالية والتعليم والإدارة والصحة والاقتصاد، ووعد بتوجيه الوزارة عنايتها إلى كل هذه الشئون وتحقيق رغبات الأمة فيها وإعداد العدة لقرب انعقاد البرلمان، وتثبيت الروح الدستورية فى مصالح الحكومة، وتعويد الجميع على احترام الدستور والخضوع لأحكامه.

والبرنامج حسن وممتاز فى مجموعه، وهو من خير البرامج التى أعلنتها الوزارات، وفيه ناحية تدل على الشجاعة، وهى إعلانه عدم الاعتراف بأى حالة أو حق سبق للوفد أن استنكره، قال:

«مولاى صاحب الجلالة

«إن الرعاية السامية التى قابلت بها جلالتكم ثقة الأمة ونوابها بشخصى الضعيف توجب على والبلاد داخلة فى نظام نيابى يقضى باحترام إرادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها ألا أتنحى عن مسئولية الحكم التى طالما تهيبتها فى ظروف أخرى وأن أشكل الوزارة التى شاءت جلالتكم تكليفى بتشكيلها من.

غير أن يعتبر قبولى لتحمل أعبائها اعترافًا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى الذى لا أزال متشرفًا برياسته.

«إن الانتخابات لأعضاء مجلس النواب أظهرت بكل جلاء إجماع الأمة على تمسكها بمبادئ الوفد التى ترمى إلى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال الحقيقى لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسيا ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية ونقصت من حقوق البلاد وحدت من حرية أفرادها وشكواها من سوء التصرفات المالية والإدارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم والعمران، فكان حقا على الوزارة التى هى وليدة تلك الانتخابات وعهدًا مسئولاً منها أن توجه عنايتها إلى هذه المسائل، الأهم فالمهم منها، وتحصر أكبر همها فى البحث عن أحكم الطرق وأقربها إلى تحقيق رغبات الأمة فيها وإزالة أسباب الشكوى منها وتلافى ما هناك من الأضرار مع تحديد المسئوليات عنها وتعيين المسئولين فيها وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب إلا بمساعدة البرلمان؛ ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة الاهتمام بإعداد ما يلزم لانعقاده فى القريب العاجل وتحضير ما يحتاج الأمر إليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمته خطيرة الشأن.

«ولقد لبثت الأمة زمانًا طويلاً وهى تنظر إلى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد، وترى فيها خصمًا قديرًا يدبر الكيد لها لا وكيلاً أمينًا يسعى لخيرها، وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيرًا سيئًا فى إدارة البلاد وعاق كثيرًا من تقدمها، فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة فى الحكومة، وعلى إقناع الكافة بأنها ليست إلا قسمًا من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدبير شئونها بحسب ما يقتضيه صالحها العام، ولذلك يلزمها أن تعمل ما فى وسعها لتقليل أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات وإحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم

وأديانهم، كما يلزمها أن تبث الروح الدستورية فى جميع المصالح وتعود الكل على احترام الدستور والخضوع لأحكامه وذلك إنما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأى كان بالاستخفاف بها أو الإخلال بما تقتضيه.

«هذا هو بروجرام وزارتى وضعته طبقًا لما أراه وتريده الأمة، شاعرًا كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهنات الهينات خصوصًا مع ضعف قوتى واعتلال صحتى ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمانًا طويلًا، ولكنى أعتمد فى نجاحه على عناية الله وعطف جلالتكم وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع أهالى البلاد ونزلائها.

«فأرجو إذا صادف استحسان جلالتكم أن يصدر المرسوم السامى بتشكيل الوزارة على الوجه الآتى مع تقليدى وزارة الداخلية: محمد سعيد باشا لوزارة المعارف العمومية. محمد توفيق نسيم باشا لوزارة المالية. أحمد مظلوم باشا لوزارة الأوقاف. حسن حسيب باشا لوزارة الحربية والبحرية. محمد فتح الله بركات باشا لوزارة الزراعة. مرقص حنا بك لوزارة الأشغال العمومية. مصطفى النحاس بك لوزارة المواصلات. واصف بطرس غالى أفندى لوزارة الخارجية. محمد نجيب الغرابلى أفندى لوزارة الحقانية.

«وأدعو الله أن يطيل فى أيامكم ويمد فى ظلالكم حتى تنال البلاد فى عهدكم كل ما تتمناه من التقدم والارتقاء، وإنى على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم.

سعد زغلول

تحريرًا فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير ١٩٢٤).

وصدر المرسوم الملكى يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤، وتألفت الوزارة على النحو الوارد فى كتاب سعد.

سياسة وزارة سعد

استقبلت الأمة وزارة سعد بالغبطة والابتهاج، وأسمتها الوزارة الشعبية، وقد حفل تاريخها بأعمال هامة نعرض لها فيما يلى.

الإفراج عن المسجونين السياسيين

كان أول عمل هام قام به سعد فى الوزارة هو سعيه فى الإفراج عن بقية المسجونين السياسيين الذين قضت المحاكم العسكرية البريطانية بإدانتهم فى عهد الثورة، وفى مقدمتهم عبد الرحمن فهمى وزملاؤه المحكوم عليهم فى قضية المؤامرة الكبرى أو قضية جماعة الانتقام(٢).

وكان قانون التضمينات كما أسلفنا ينص على جعل العفو من اختصاص اللجنة المشار إليها فيه (ص ١٦٠)، ولكن سعدًا طلب كتابة من الحكومة البريطانية الإفراج عن هؤلاء المسجونين مباشرة دون إحالة أمرهم إلى اللجنة، فجاء الرد من الحكومة البريطانية بقبول هذا الطلب، وفى يوم ٨ فبراير سنة ١٩٢٤ توجه المستر كار المندوب السامى البريطانى بالنيابة إلى فندق مينا هاوس حيث كان يقيم سعد مؤقتًا، وسلمه جواب وزارة الخارجية رداً على طلبه، والجواب صادر من المستر ماكدونلد رئيس الوزارة البريطانية بصفته وزير خارجيتها، وخلاصته أن الحكومة البريطانية قررت موافقته على أن يشمل المسجونين السياسيين عفو شامل إلى أقصى درجة مستطاعة وأنها تنزل عن كل حقوقها فى الأحكام الصادرة عليهم ولا ترى لزومًا للتقيد بأحكام المذكرات المتبادلة بين حكومتى مصر ولندن فى ٥ يوليه سنة ١٩٢٣ (إشارة إلى قانون التضمينات) فى إصدار هذا العفو، أى أنها تنازلت عن الحق الذى احتفظت به فى هذا القانون بعدم العفو عن أحد المسجونين السياسيين إلا بقرار من اللجنة المخصوصة.

---

(٢) انظر كتابنا «ثورة ١٩١٩» ج٢ ص٦٧ (الطبعة الأولى).

وفى اليوم نفسه أصدر سعد أمره بالإفراج عن عبد الرحمن فهمى بك وزملائه المحكوم عليهم فى قضية المؤامرة الكبرى، فأطلق سراحهم وهم: عبد الرحمن فهمى بك. الأستاذ محمد حسن البشبيشى. الشيخ محمد يوسف. الأستاذ حسنى الشنتناوى. الأستاذ عبد الحليم عابدين. الشيخ محمد عبد الرحمن الجديلى (وكانوا بسجن المنشية) والشيخ على هنداوى. الأستاذ إبراهيم عبد الهادى. الأستاذ توفيق صليب. محمد سامى زاده. عبد العزيز أفندى حسن هندى (وكانوا بسجن طنطا). الأستاذ محمد لطفى المسلمى. محمد أفندى إبراهيم سليمان (وكانا بسجن الزقازيق). محمود أفندى عبد السلام. ياقوت أفندى عبد النبى. عازر غبريال أفندى. الأستاذ أحمد المليجى (وكانوا بسجن قنا)، وعددهم جميعا سبعة عشر.

وفى ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ أفرج عن ٤٩ سجينًا سياسيا آخرين.

وفى ١٤ منه أطلق سراح تسعة غيرهم، وأخذت الوزارة تطلق سراح الباقين، فبلغت عدتهم ١٤٧ سجينا.

مقبرة توت عنخ آمون

وقفت وزارة سعد موقفا محمودًا فى مسألة مقبرة توت عنخ آمون، وخلاصتها أن الحكومة كانت قد منحت اللورد كارنارفون منذ عدة سنوات امتياز الكشف عن آثار وادى الملوك، وقد وفق إلى اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون الشهيرة، وفيها من الكنوز ما لا نظير له، وكان يعاونه فى أعمال الكشف مساعده المستر كارتر، ثم توفى اللورد كارنارفون بعد الكشف، واستمر المستر كارتر فى عمله نيابة عن الليدى كارنارفون، فقام خلاف بينه وبن الوزارة على فتح الناووس إذ كانت وزارة الأشغال جادة فى المحافظة على محتوياته لكى لا تمتد إليها الأيدى بالعبث والسرقة، وكان المستر كارتر يعارض فى الإجراءات التى اتخذتها الوزارة فى هذا السبيل، فقام الخلاف بينهما، ونقلت أسلاك البرق أنباءه إلى الصحف البريطانية، وأخذت هى وبعض الصحف الأجنبية المحلية تتهم الحكومة

بكراهية الأجانب، ولكن الحكومة لم تحفل بهذه التهم واستعملت حقّها فى المحافظة على هذا التراث العظيم، وقررت بإزاء مسلك المستر كارتر إلغاء الترخيص الذى منحته الليدى كارنارفون على أثر وفاة قرينها، ووضعت يدها على المقبرة ومحتوياتها، وأقامت عليها حراسة دقيقة صانتها من عبث العابثين، فكان موقفها مدعاة لثناء الرأى العام وتقديره، ولو هى تساهلت فى هذه المسألة لتسربت هذه الكنوز إلى الخارج ولضاعت على البلاد لا محالة.

مسألة اللاجئين الطرابلسيين

اجتاز عشرة من المجاهدين الطرابلسيين حدود طرابلس لاجئين إلى مصر، وكانت الحكومة الإيطالية تتعقبهم لتنكل بهم، فطلبت من الحكومة المصرية تسليمهم، ولما كان الدستور ينص على أن تسليم اللاجئين السياسيين محظور (المادة ١٥١) فقد امتنعت عن تسليمهم، فقام خلاف شديد بين الحكومتين المصرية والإيطالية فى هذا الشأن، انتهى بإصرار الحكومة المصرية على عدم تسليم هؤلاء اللاجئين، ولكنها قررت تكليفهم بمغادرة البلاد فضًّا للإشكال القائم بينها وبين إيطاليا فى شأنهم، واضطروا فعلاً إلى مغادرة البلاد، فكان موقفها حيالهم موقفًا غير محمود، وغير كريم، وكان واجبًا عليها أن تحميهم ولا تكلفهم مغادرة الديار المصرية، مثلما كانت حكومات الاحتلال تفعل مع خصوم الحكومة العثمانية الذين كانوا يتخذون مصر مقرًّا لدعايتهم ضدها، فإنها كانت تأويهم وتحميهم ولا تكلفهم الرحيل عن البلاد.

حقوق الوزارة السياسية

كان سعد فى سياسته العامة يحرص على حقوق الوزارة وسلطتها الدستورية، فلم يكن يقبل تدخلاً من المندوب السامى البريطانى ولا من السراى، وفى الحق أنه من هذه الناحية قد وطد دعائم الحكم الدستورى، وله فى ذلك فضل عظيم، وهو فى ذلك يمتاز عن خصومه الذين تولوا الحكم من بعده، فإنهم كانوا يذعنون

تارة لتدخل المندوب السامى، وطورًا للسراى، وليس هذا من الحكم الدستورى فى شىء، لأن أساس الدستور أن «الأمة مصدر السلطات».

وقد جاء استقلال وزارة سعد بشئون الحكم طبقا لأحكام الدستور على خلاف ما كانت تبغيه السراى وما كانت تسير عليه فعلا فى عهود الوزارات السابقة، ومن هنا وقع الجفاء بين سعد والسراى، مما كان له أثره فى تطور الحوادث والتعجيل بإسقاط وزارته.

ثم إن وزارة سعد قد وضعت الموظفين الأجانب وبخاصة الإنجليز عند حدهم، وتضاءلت سلطتهم فى عهدها، وبهذا يمتاز عن كثير من الوزارات السابقة واللاحقة.

ومن المحقق أن تضاؤل نفوذهم فى عهدها قد جعلهم يدبرون المكايد لإسقاطها، يؤيد ذلك أن نفوذهم قد استفحل فى عهد وزارة زيور التى خلفت سعدًا فى الحكم.

وقد رفض سعد تجديد عقد السير موريس شلدون أيموس المستشار القضائى البريطانى لوزارة الحقانية، إذ انتهت مدته فى نوفمبر سنة ١٩٢٤، وطلبت دار المندوب السامى من الوزارة تجديد عقده، ولكن سعدًا رفض هذا التجديد، وكان موقفه فى ذلك مشرفا، وقد أسرّها المندوب السامى فى نفسه، حتى وقعت حادثة السردار، فكان من مطالبه فى الإنذار البريطانى إبقاء منصب المستشار القضائى ومنصب المستشار المالى واحترام سلطتهما وامتيازاتهما، كما سيجىء بيانه.

ومن القرارات المجيدة لوزارة سعد أنها رفضت اشتراك الحكومة فى الاحتفال بالعيد الخمسينى للمحاكم المختلطة، فقد تألفت فى سنة ١٩٢٤ لجنة لهذا الاحتفال برآسة المسيو أرنست أيمن رئيس محكمة الاستئناف المختلطة، ومن أعضائها المسيو (البارون) ڤان دن بوش النائب العام بها، وعبد العزيز كحيل باشا أحد مستشاريها، وقابل أعضاء اللجنة سعدًا فى يونيه سنة ١٩٢٤ ليدعو الحكومة إلى الاشتراك فى هذا الاحتفال، فأجابهم سعد بأنه مع اعترافه بالخدمات التى أدتها المحاكم المختلطة للبلاد من نحو نصف قرن فإنه لا يرى أن مصر التى ترغب فى

تثبيت استقلالها تستطيع أن تحتفل بالعيد الخمسينى لمحاكم فرضت إقامتها على البلاد لمدة خمس سنوات فاستمرت رغم صفتها الوقتية خمسين سنة كاملة على حساب السيادة القضائية للأمة، ولا يسع الحكومة أن تثبت باحتفالات رسمية فكرة عدم كفاية القضاء الوطنى التى تستوحى من استمرار هذه الحالة الشاذة.

وقد أقيم الاحتفال فى عهد وزارة زيور فى فبراير سنة١٩٢٦، واشتركت الحكومة فيه بصفة رسمية، وضربت صفحًا عن قرار وزارة سعد!

انتخابات الشيوخ

جرت انتخابات الشيوخ يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤، وعدد دوائرها ٧١دائرة ولم تتدخل الوزارة فى الانتخاب وتركته، حرًّا، وفاز المرشحون الوفديون فى معظم الدوائر.

الشيوخ المعينون
الخلاف بين الملك وسعد على حق تعيينهم

وإذ كان الدستور ينص على أن ثلاثة أخماس أعضاء المجلس ينتخبون والخمسين يعينون، فلم يبق على اكتمال البرلمان والاستعداد لافتتاحه إلا أن يصدر المرسوم الملكى بالشيوخ المعينين، وعددهم ٤٨ عضوًا.

وقد قام خلاف بين الملك فؤاد وسعد على من له حق تعيين هؤلاء الشيوخ، أهو الملك أم الوزارة، وهو أول خلاف قام بين الملك وسعد فى وزارته، فكان الملك يرى أن التعيين من حقه هو ارتكانًا على ظاهر المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على أنه «يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب».

أما سعد فقد استمسك بالرأى الدستورى السليم، وهو أن الملك لا يباشر سلطته إلّا بواسطة الوزراء، كما تقضى المادة٤٨ من الدستور وهذا نصها:

«الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه»، والوزارة هى المسئولة عن أعمال الدولة طبقًا لحكم المادة ٥٧ من الدستور التى تقضى بأن «مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة»، والمادة ٦٠ منه التى تنص على أن «توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون»، والمادة ٦٢ منه ونصّها أن «أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال»، فالوزارة هى المسئولة عن أعمال الدولة ومنها تعيين الشيوخ، فهى التى تملك سلطة العمل فعلاً وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقاسم، وهذا المعنى المستفاد من نصوص الدستور سالفة الذكر، ومن مناقشات أعضاء لجنة الثلاثين، فقد جاء فى تقرير لجنة المبادئ العامة: «إن هذا المبدأ الأساسى مترتب على ارتفاع مسئولية الحكم عن الملك وقصرها على الوزراء، إذ ما دامت الوزارة فى قيامها بالسلطة التنفيذية هى المسئولة أمام مجلس النواب عن السياسة العامة وعن أعمالها كلها فليس بمقبول أن يقاسمها الملك سلطة العمل ولا أن يكون له صوت معدود فى مداولاتها».

وأقوى من ذلك ما جاء فى المذكرة التى صدرت من وزير الحقانية عند صدور الدستور من أن «كل عمل يعمله الملك وتكون له علاقة بشئون الدولة يجب لتنفيذه أن يوقع عليه رئيس الوزراء والوزراء ذوو الاختصاص فالملك يستعمل سلطاته بواسطة وزرائه والوزراء مسئولون سياسيا عن جميع أعمال الملك».

وإذ لم يقتنع الملك فؤاد بحجة سعد فقد ارتضى التحكيم فى هذه المسألة، واتفق مع سعد على تحكيم البارون ڤان دن بوش النائب العام لدى المحاكم المختلطة وقتئذ، وكان عالما بلجيكيا، فاستدعى إلى القصر الملكى، وعرض عليه الخلاف، وطلب إليه أن يبدى رأيه فيه بوصفه حكمًا، فأصدر حكمه بما يأتى:

«ليس لى الحق بأن أقيم نفسى قاضيًا على النظام الدستورى الذى ينظم الآن مصير مصر، إن عدم مسئولية الملك يعتبر أساسًا لهذا النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته إلّا بواسطة وزرائه، وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية، بل يمتد إلى جميع أعمال الملك، فإذا استثنى عمل واحد فإن هذا الاستثناء يصيب النظام فى روحه وأساسه؛ لذلك أرى إذن أن تعيين أعضاء

مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناءً على ما يعرضه مجلس الوزراء».

وقد روى البارون ڤان دن بوش قصة هذا التحكيم فى كتابه (عشرون عامًا فى مصر)، قال:

«كنت جالسًا أمام مكتبى بالنيابة العمومية فى ظهر يوم سبت من أيام شهر فبراير سنة ١٩٢٤، فدق جرس التليفون فجأة وكان المتكلم سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء، دعانى للذهاب إلى مكتبة فى اليوم التالى الساعة الرابعة مساء، فأجبته أننى سأسافر إلى القاهرة صباح الخميس التالى، ورجوته تأجيل الموعد إلى ذلك اليوم نظرًا إلى كثرة أعمالى القضائية، لكن رئيس الوزراء أجاب: «هذا مستحيل فالأمر مستعجل وهام»، وقد تبينت خطورة الموضوع من لهجة حديثه.

«لم تمض عشر دقائق حتى دق جرس التليفون مرة ثانية، وكان المتكلم حسن نشأت باشا موضع ثقة الملك فؤاد، سألنى عما إذا كنت سأحضر فى الموعد الذى حدده رئيس الوزراء، فأجبت: نعم: وعقب على إجابتى قائلًا: «هذا أمر ضرورى».

وفى صباح اليوم التالى قمت من الإسكندرية إلى القاهرة، بأول قطار، وعند وصولى إلى محطة بنها صعد فى العربة مواطنى الأستاذ جورج مرزباخ المحامى ودخل الديوان الذى كنت جالساً فيه كأنه البرق الخاطف، وأخذ يحادثنى، قال لى: «إنه جاء بالسيارة خصيصًا ليبلغنى ما سمعه من أحد الوزراء، وهو أننى دعيت إلى القاهرة للفصل فى خلاف دستورى خطير بين الملك وسعد زغلول باشا، وأن مصير الحكومة وهدوء الحالة فى مصر قد يتأثران من طريقة فض هذا الخلاف».

«تظاهرت بعدم الاكتراث للأمر ولكننى كنت مقدرًا لخطورة الحالة لمعرفتى نفسية الطرفين اللذين ينشأ بينهما الخلاف.

«وصلت إلى رياسة مجلس الوزراء فى تمام الساعة الرابعة، وكانت الحديقة

غاصّة بالوفود، والأعلام الخضراء والحمراء ترفرف عليها، وكنت أسمع هتافات طويلة حادة «فليحيي سعد».

«أما قاعة الانتظار فكانت ملأى بالزائرين، وعلى الرغم من كثرتهم دعانى السكرتير لمقابلة سعد زغلول باشا بمجرد وصولى، دخلت على الرئيس، فرأيته جالسًا أمام مكتبه، ولكنه ما كاد يقع نظره علىّ حتى نهض وقدم لى يده مصافحًا ثم قال: «أهلًا وسهلًا إننا فى حاجة إليك»، ثم سرد لى الموضوع بلا مقدمة، وقال لى إن خلافًا جوهريًّا نشب بين الملك والوزارة على تفسير مادة من مواد الدستور المصرى، ومطلوب منى أن أبدى رأيى فيها إذ أنها مأخوذة من الدستور البلچيكى، وهى المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على أن الملك يعين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ، فهل هذا حق خاص من حقوق الملك يستعمله بدون أن يشرك فيه وزرائه؟ أم هو معلق على نص المادة ٤٨ من الدستور التى تقضى بأن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه، ثم ختم رئيس الوزراء حديثه بحركة قوية وقال: «هذا هو الموضوع، ويجب أن يفصل فيه فى ظرف أربع وعشرين ساعة».

«بدأت اعتذر بضعف ذاكرتى محاولًا التخلص من الموضوع، ثم رجوت دولته أن يترك لى وقتًا لمراجعة النصوص وللتروى، وأثناء ذلك كانت المناقشة مستمرة، فكم أعجبت يومئذ بقوة الذاكرة ومتانة الحجة وبلاغة البيان التى يمتاز بها هذا الشيخ السبعينى من العمر، على الرغم من آلام المرض والنفى، بل كم دهشت لإرادته التى لا تقاوم.

«كانت الجموع الحاشدة تهتف آونة بعد أخرى، وتطلب سعدًا، فخرج مرة ثم مرة أخرى، وشكر المتظاهرين، وأخيرًا تهيجت أعصابه فانحنى إلى النافذة وصاح بصوت الآمر: «دعونى اشتغل لمصلحتكم»، ثم أغلق النافذة بعنف وختم حديثه معى قائلًا:

«إذن إلى الغد الساعة العاشرة فى سراى عابدين».

«آذنت الشمس بالغروب، ووجدت صعوبة فى أن أفسح لنفسى طريقًا بين جموع المتظاهرين المحتشدين عند خروجى من رياسة مجلس الوزراء، وكانت

الأعلام تهتز يمينًا وشمالاً، والأنظار متجهة نحو النافذة المطل منها الشيخ الطويل القامة وقد مد يده إلى الأمام كأنه يطرح بركته على الجموع.

«وعندما دخلت صباح اليوم التالى إلى مكتب الملك، كان يداعب مسطرة صغيرة لقطع الورق، وكل حركاته تدل على التأثر، أما زغلول باشا فكان جالسًا أمامه، متملكًا لحواسه، يتحدث بهدوء وسكينة.

«استمر الحديث بحضورى، فأدركت فى الحال خطورة الأمر: مليك رُبِّى حسب التقاليد الشرقية وما تمتاز به تلك التقاليد من صفات الحكم الفردى يحاول المحافظة على البقية الباقية من السلطة، وأمامه رئيس وزراء متمسك تمسكًا شديدًا بالامتيازات التى يضمنها له الدستور، ولمحت من خلال العبارات الرقيقة فى الحديث أن تنافرًا يوشك أن ينقلب إلى كارثة إذا لم يعالج بغير إبطاء، وسمعت زغلول باشا أثناء المناقشة التى كان يتزايد نشاطها يقول: «إذًا استشير الشعب..».

«نظرت من الشباك الزجاجى العريض إلى الفضاء الواسع بميدان عابدين، إلى الرمل الأصفر الذهبى تحت أشعة الشمس، فرأيت الرجال ذاهبين بهدوء إلى أعمالهم، والأولاد يمرحون، ثم قلت فى نفسى: كلمة واحدة من هذا الرجل السياسى الذى يملك اليوم مصر كلها روحًا وجسدًا - كلمة واحدة منه تكفى لتحويل تلك الحياة الهادئة إلى منظر رهيب من مناظر غضب الشعب!

«وفى تلك اللحظة تنبهت إلى صوت سعد زغلول باشا وهو يقول: «أتقبل يا مولاى أن يفصل جناب النائب العام فى الموضوع، وأن يكون حكمه غير قابل للمناقشة؟».

«فكر الملك هنيهة ثم قال فى لهجة تشف عن الإذعان: «لا بأس».

«التمست أن يصرح لى بالاعتكاف قليلاً، فقادنى أحد الأمناء إلى قاعة مطلة على الحدائق الملكية.. منظر جميل.. هناك على بعد أرى قمة جبال المقطم مكسوة بأشعة الشمس ومحاطة بقباب المساجد ومآذنها الرشيقة، وأمام ناظرى وإلى جوارى حديقة متسعة اختلطت فيها الزهور بأشجار النخيل واكتست أرضها

بالخضرة.. أمام هذا الأفق جلست وكتبت بعض كلمات بالقلم الرصاص.

«ثم عدت إلى مكتب جلالة الملك، فوجدت المتناظرين فى نفس موقفهما الذى تركتهما فيه، فأبديت التصريح الآتى وقلبى يخفق من شدّة التأثر: ليس لى الحق بأن أقيم نفسى قاضيًا على النظام الدستورى الذى ينظم الآن مصير مصر، إن عدم مسئولية الملك يعتبر أساسًا لهذا النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته إلا بواسطة وزرائه، وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية، بل يمتد إلى جميع أعمال الملك، فإذا استثنى عمل واحد فإن هذا الاستثناء يصيب النظام الدستورى فى روحه وأساسه، لذلك أرى إذن أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناءً على ما يعرضه مجلس الوزراء»، ثم أضفت إلى ذلك ما يأتى: «وحيث أننى نلت اليوم الحظوة بأن أكون حكماً فى هذا الموضوع بصفتى بلچيكيًّا، ولتشابه الدستورين، فلتسمح لى جلالتكم بأن أذكر بكل احترام أن ثلاثة ملوك تولوا عرش بلچيكا فى ظل هذا النظام الدستورى، فالأول وضع أسسًا متينة لاستقلالنا فى ظروف حرجة، والثانى صبغ حياتنا القومية بصبغة عبقريته على الرغم من القيود التى وضعت فى سبيله، أما الثالث فجلالتكم تعلم أن النظام الدستورى لم يمنعه من أن يكون جنديًّا عظيمًا! ووطنيًّا عظيمًا!».

«وفى الحال قدم لى الملك يده وصافحنى قائلاً: «إننى موافق على رأى يبدى بهذا الشكل»، فعقب زغلول باشا على ذلك بقوله: «وأنا أيضًا».

«انتهت المقابلة، وعندما رافقت رئيس الوزراء فى السيارة أخذ يدى بين يديه بعطف شديد ثم شكرنى قائلاً: «لقد أنقذت مصر من أزمة شديدة، وشديدة جدًّا»[٣]»

وليس يخفى أن التحكيم عقد يلتزم به الطرفان النزول على حكم المحكم، وقد رضى الملك فؤاد حكم البارون ڤان دن بوش، وكان حكمه قاطعًا وصريحًا فى

---

(٣) عشرون سنة فى مصر. للبارون ڤان دن بوش ص ٧٥ طبع سنة ١٩٣٢. Vingt anneés dEgypte. p. Baron van den Bosch

أن تعيين الشيوخ من خصائص الوزارة، وصدر المرسوم الملكى بتعيين الشيوخ الذين عرضت الوزارة أسماءهم.

على أن هذه المسألة التى كان يجب أن يكون مفروغًا منها بهذا التحكيم، قد أثيرت بعد ذلك غير مرة، وكانت سبباً لأزمات هائلة بين الوزارة والقصر، كأن لم يحصل فيها اتفاق أو تحكيم.

افتتاح البرلمان
(١٥ مارس سنة ١٩٢٤)

افتتح البرلمان يوم السبت ١٥ مارس سنة ١٩٢٤، وكان يومًا مشهودًا فى تاريخ مصر الحديث، فلأول مرة منذ وقع الاحتلال سنة ١٨٨٢ اجتمع نواب البلاد وشيوخها المنتخبون انتخابًا حرًا فى برلمان تتمثل فيه سلطة الأمة.

وقد أعاد هذا الافتتاح إلى الأذهان حفلة افتتاح مجلس النواب الأول الذى اجتمع سنة ١٨٨١ فى عهد الثورة العرابية، وكان أول مجلس نيابى كامل السلطة شهدته مصر الحديثة، ثم عصفت به يد الاحتلال فألغى سنة ١٨٨٣، وظلت البلاد بلا دستور أربعين سنة متوالية، إلى أن ظفرت به سنة ١٩٢٣، وافتتح البرلمان فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤.

فاجتمع أعضاء مجلسى النواب والشيوخ فى دار البرلمان بهيئة مؤتمر، وقد تكامل جمعهم منذ الساعة التاسعة صباحًا.

يمين الملك

ودخل الملك فؤاد قاعة البرلمان فى الساعة العاشرة يحف به الأمراء والوزراء وكبار موظفى السراى، فوقف النواب والشيوخ، فحياهم وردوا التحية بالهتاف له، وكان يرأس الجلسة أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنا وهو المصرى السعدى

باشا[٤]، ولما وصل الملك إلى الأريكة أقسم اليمين الدستورية بالصيغة الآتية[٥]: «أحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه»، فهتف الأعضاء للملك وصفقوا طويلا، ثم جلس وجلس الأعضاء.

خطاب العرش

وبعد تأدية هذه اليمين قدم سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء إلى الملك خطاب العرش، وهو الخطاب الذى تضعه الوزارة فى مستهل الدورة البرلمانية وترسم فيه سياستها العامة، وتلقيه باسم الملك، فأخذه الملك وناوله سعدًا فألقاه، وهو أول خطاب عرش ألقى طبقًا لدستور سنة ١٩٢٣ قال:

«حضرات الشيوخ، حضرات النواب

«أهديكم أطيب سلامى، وأحيى فيكم ممثلى شعبى الكريم، وأهنئكم منتخبين ومعينين بالثقة العظمى التى حزتموها لتؤلفوا أول برلمان مصرى تأسس على المبادئ العصرية، وأحمد الله أن تحققت بتأسيسه أمنية من أعز أمانى وأول رغبة من رغبات أمتى الشريفة.

«اليوم تدخل فى دور التنفيذ النظامات النيابية التى قررها الدستور ولا ريب فى أنها تبشر بإقبال عصر جديد من القوة والسعادة على بلادنا المحبوبة.

«لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظمى، وألقت بها عليكم مسئولية كبرى، فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرها، إذ يتعلق بها مستقبل البلاد وهى مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح، ولا شك أنك ستعالجونها بروح من الحزم والحكمة والروية، وأنكم ستجدون من أهم مسهلاتها الاتحاد المقدس الذى

---

(٤) تنص المادة ١٢١ من الدستور على أنه «كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرياسة لرئيس مجلس الشيوخ» وكان أحمد زيور باشا قد عين رئيسا لمجلس الشيوخ ولكنه لم يكن وصل بعد من إيطاليا فرأس المؤتمر أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنا.

(٥) هى الصيغة الواردة فى المادة ٥٠ من الدستور.

لا انفصام له بين العرش والأمة. والذى توثقت اليوم عراه بالقسم العظيم الذى أقسمناه، وستؤدونه أنتم عما قليل.

«لهذا يحق لى أن أصرح علنًا باسمى وباسمكم أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان مملوءة من الرجاء فى الوصول إليها بقوة حقنا وعناية الله القدير، ومن أهم وظائفكم أيضا أن تساعدوا الحكومة وتشتركوا معها فى إدارة البلاد على الطريقة التى رسمها الدستور وهى الطريقة المؤسسة على التعاون بين سلطات الدولة، وعلى مبدأ المسئولية الوزارية، ولقد وضعت هذه الطريقة على الحكومة وعلى البرلمان واجبات، فعليها تنفيذ مبادئ الدستور وتطبيق أحكامه بروح تامة من الحرية والديمقراطية، وعليه أن يتمم التشريع بوضع القوانين الناقصة التى أشار الدستور إليها، وأن يعيد النظر فى القوانين المعمول بها خصوصا مالم يعرض منها على الجمعية التشريعية بسبب إيقاف أعمالها، وأن ينظر فى قانون الانتخاب بما تمليه عليه نتيجة الاختبار.

«وستعرض عاجلا على مجلس النواب ميزانية الحكومة للسنة القادمة ويتبين منها أن الإيرادات والمصروفات متعادلة، وأن المال الاحتياطى زاد زيادة عظيمة سيكون لها أحسن أثر فى سمعة البلاد المالية، غير أن هذا لا يعفى من التزام الحزم فى السياسة المالية، بل يجب اجتناب كل ما من شأنه تكليف الخزينة بنفقات لا ضرورة لها ولا يكون من وراء انفاقها تحسين فى الإدارة، ورعاية الاقتصاد فى الوظائف حتى لا يكون منها ما هو فوق الحاجة، وفى المرتبات حتى لا تزيد على قيمة العمل المقررة لها.

«ويجب إصلاح الإدارة الداخلية بتقسيم المصالح المختلفة، وتوزيع الوظائف المتنوعة وتحديد اختصاصها على وجه يضمن سهولة العمل وسرعته وانتظامه ويبعث فى نفوس الموظفين روح الجد والنشاط، والشعور بالمسئولية والحرص على النظام، كما يضمن لهم حقوقهم ويكفل السير على طريقة عادلة فى التعيينات والترقيات.

«أما الضرائب الحالية فيجب تجنب الزيادة فيها، غير أنه ينبغى النظر فى

مراجعتها، وتكميل نظامها، لا لمجرد زيادة دخلها وتوزيعه توزيعًا أعدل بل أيضا لتقرير رسوم على الإيرادات المعفاة من الضرائب فى الوقت الحاضر.

«وغير خاف أن مراقبة المصروفات العامة بالدقة وحسن الانتباه وتقوية نظام الضرائب يضمنان انتظام الميزانية وثباتها ويسمحان باستئناف مشاريع الأعمال العامة التى أهملت من سنوات.

«ومن اللازم حماية ثروة البلاد الزراعية وتنميتها بنسبة زيادة السكان، وهذا يستلزم المبادرة إلى حل المسائل الخاصة بتحسين طرق الرى والصرف وتوسيع نطاقها.

«ومن الواجب تحسين طرق المواصلات وتنمية التجارة على اختلاف أنواعها واستثمار المناجم وتشجيع الصناعات المصرية الحديثة العهد والاستفادة من مركز البلاد الجغرافى وإصلاح حالة الأمن والصحة العمومية وترقية المرأة أدبيا واجتماعيا وحماية الأمومة والعناية بالأطفال واتخاذ التدابير الاجتماعية اللازمة لحماية العمال، ونشر التعليم بنوعيه الأولى والراقى.

«وعلى مصر أن تتبوأ مكانها بين الدول بإيجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام والأمل وطيد فى أن تتوج حريتنا السياسية بدخول مصر فى جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال.

«أيها الشيوخ والنواب.

«إن مهمة الحكومة والبرلمان كبيرة خطيرة شاقة، منها ما أشرت إليه ومنها ما هو معروف لكم من كل مافيه خير البلاد وتقدمها، ولكنى عظيم الثقة فى أن هذه المهمة تتم تدريجا بفضل الروح القومية التى بعثت فى شعبى الكريم قوة جديدة وملأته حمية للعمل وغيرة على خير الوطن.

«ويملأ قلبى سرورا أن أفتتح الدور الأول للبرلمان وأدعوكم للبدء فى أعمالكم داعيًا الله تعالى أن يسدد خطواتكم وأن يوفقنى وإياكم لما فيه خير البلاد».

وبعد أن انتهى سعد من تلاوة خطاب العرش هتف رئيس المؤتمر بحياة الملك، فردد الأعضاء هتافه، ثم نهض الملك للانصراف فوقف الأعضاء وهتفوا قائلين

(ليحيى جلالة الملك ليحيى ملك مصر والسودان)، ثم غادر الملك القاعة، وانتهت بذلك حفلة افتتاح البرلمان.

اجتمع مجلس النواب عقب انفضاض جلسة المؤتمر برآسة أكبر النواب سنًّا وهو محمد سعيد بك نائب الكوم الطويل، وحلف الأعضاء اليمين الدستورية، وبجلسة ١٦ مارس انتخب أحمد مظلوم باشا رئيسًا للمجلس، وأحمد محمد خشبة بك (باشا) وحمد الباسل باشا وكيلين، وكان ثلاثتهم من الوفديين، وفى جلسات أخرى انتخب أعضاء هيئة مكتب المجلس ولجانه.

واجتمع مجلس الشيوخ يوم ١٥ مارس أيضا برآسة المصرى السعدى باشا، وفى جلسة أخرى انتخب أحمد زكى أبوالسعود باشا وعلوى الجزار بك وكيلين.

ثم انتخب هيئة مكتب المجلس ولجانه، وأخذ كلا المجلسين يواليان عقد جلساتهما.

الحياة الدستورية - المؤيدون والمعارضون

شهدت الحياة الدستورية فى مطلعها، وكان لى من مساهمتى فيها ما يعطينى فكرة واضحة صحيحة عنها، ومن حقى وقد لازمتها فى البرلمان الأول أن أتحدث عنها، وأذكر مالها وما عليها.

كنت فى هذا البرلمان معارضًا، وقد تألفت المعارضة فى بداية الحياة البرلمانية من نواب الحزب الوطنى، وكنا لا نزيد عن أربعة وهم. عبد اللطيف الصوفانى بك وأنا والدكتور عبد الحميد سعيد والأستاذ عبد العزيز الصوفانى، حملنا لواء المعارضة فى مجلس النواب، وتبادلنا بيان وجهة نظرها فى مختلف المناسبات، وكانت غايتنا من المعارضة أن نجعل من النيابة أداة جهاد وكفاح فى الذود عن حقوق البلاد، ومجال توجيه للحكومة إلى الأخذ بوسائل الإصلاح فى شتى نواحيه، وبعبارة أخرى اعتبرنا الحياة البرلمانية استمرارًا لحياة الجهاد الذى كنا نساهم فيه من قبل، ولذلك حرصنا على أن نسير على مبادئ الحزب الوطنى داخل البرلمان، فكنا لا نفتأ نتمسك بالجلاء ووحدة وادى النيل، وننشد أن

يشاركنا الجميع فى ذلك، كما كنا نعالج المسائل الداخلية بروح الرغبة الصادقة فى الإصلاح، ولم نكن تنظر إلى وزارة سعد كخصم نحاربه، بل كنا نقدر فيها صفة الوكالة عن الشعب، تلك الوكالة التى نالتها فى ميدان الانتخاب، فكان موقفنا منها موقف التوجيه الخالص لخير البلاد، كنا نعضدها فيما كان يتفق ومبادئنا، وننقدها فى رفق ولين فيما كنا نختلف وإياها فيه، ولم يكن يدور بخلدنا أن نخلق لها العقبات أو نشارك فى المساعى لإسقاطها حين استهدفت للأزمات التى انتهت باستقالتها.

ومن الإنصاف أن أقول إن مجلس النواب، وكانت غالبيته الهائلة وفدية، كان يقدر المعارضة، ويحسن الإصغاء إلى ماتبدى من الآراء، وليس لى ما أشكو منه من معاملة الغالبية لى فى هذا العهد، بل بالعكس كنت ألمح منهم علائم التقدير والرغبة فى الإنصات والاستماع إلى آراء المعارضة.

وأذكر أن أول موقف لى فى هذا الصدد كان لمناسبة المناقشة فى خطاب العرش (جلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤)، وكانت جلسة هامة، حضرها سعد وبقية الوزراء، وكان دورى فى الكلام يأتى بعد عبد اللطيف الصوفانى بك، وقد قوطع فى بعض العبارات، ولكن المجلس تركه يستكمل كل ما أراد الإفضاء به، وفى أثناء خطابه همس فى أذنى هارون سليم أبو سحلى (باشا) نائب فرشوط، وكان يجلس خلفى، ناصحًا لى أن أتنازل عن كلمتى لأنه يرى جو المجلس غير موائم للمعارضة، فلم ألق بالى إلى نصيحته، وتكلمت معارضًا فى دورى، فألفيت من المجلس إصغاءً تاما وحسن استقبال، على خلاف ما كان يظن هارون بك. ورأيت مثل ذلك فى كل مرة، وكنا من ناحيتنا نجتنب العبارات العنيفة أو الكلمات النابية فى النقاش، وبذلك وضعنا فى مستهل الحياة البرلمانية تقاليد أظن أنها صارت أسسًا صالحة للمعارضة النزيهة التى أجمع الكل على أنها ضرورية للحياة الدستورية.

وقد انضم إلينا فى المعارضة النواب الدستوريون وبعض المستقلين وبعض النواب الوفديين الذين مالوا إلى اتجاهاتنا، فكانت عدتنا عشرين نائبًا وهم: عبداللطيف الصوفانى. عبدالحميد سعيد. عبدالرحمن الرافعى. عبدالحليم

العلايلى. عبدالعزيز الصوفانى. محمد شوقى الخطيب. السيد عبدالعزيز خضر. محمود عبدالرازق. الدكتور محمود عبدالرازق. عبد الجليل أبوسمرة. على على بسيونى. سلطان السعدى. هارون سليم أبوسحلى. على الطحاوى المغازى. أحمد المليجى. محمد الشريعى. خليل أبورحاب. عبدالله أبوحسين. محمود وهبة القاضى. محمد توفيق إسماعيل.

وكنا نجتمع فى منزل عبد الله بك أبو حسين بالحلمية الجديدة لنتبادل الرأى فيما يكون موقفنا فى الجلسات الهامة.

تأليف الهيئة الوفدية البرلمانية

كانت الأغلبية العظمى من النواب وفديين كما أسلفنا، وكانت نسبتهم فى مجلس الشيوخ تقل عن نسبتهم فى مجلس النواب، ولكن كانت الأغلبية الكبرى لهم فيه، وقد فكر الوفد فى تأليف هيئة وفدية من ممثليه فى البرلمان لكى يتبادلوا الرأى فى اجتماعات خاصة بهم فى المسائل التى ستعرض على المجلسين.

وتأليف مثل هذه الهيئة ليس بدعًا فى النظم البرلمانية، بل هى وسيلة لتنظيمها، فلكل حزب الحق فى أن يجتمع أعضاؤه ويتدارسوا المسائل التى ستعرض على المجلس لكى ينظموا صفوفهم ولا يتعارض بعضهم مع بعض فيما يعرض من الشئون إلا فيما لا معدى من اختلاف الرأى فيه، وإذ كانت هذه الوسيلة ترمى إلى هذا الغرض ولا تقضى على حرية الرأى فلا غبار عليها، بل هى لازمة لتنظيم الحياة البرلمانية ومنع الفوضى بين جوانبها، والأحزاب السياسية كلها تتبع هذا الأسلوب فى التنظيم.

وقد تألفت هذه الهيئة فى حفلة أقيمت يوم ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٤ بمنزل حمد باشا الباسل، وكان المدعوون فيها من النواب الوفديين، وأقيمت حفلة أخرى للشيوخ الوفدين فى ردهة البرلمان يوم ٢٤ مايو وافقوا فيها على تأليف هذه الهيئة.

أهم قرارات البرلمان

يطيب لى إنصافًا للحياة الدستورية أن أذكر فيما يلى أهم الأعمال التى صدرت عن البرلمان الأول سواء من مجلسيه أو أحدهما وكان لها أثرها الطيب فى ترقية شئون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

١ – قرر أن كل ما يباع من أملاك الدولة لا يستخدم ثمنه فى مصروفاتها العادية بل يخصص لاستهلاك الدين العام (جلسة ٩ يونيه ١٩٢٤)، وقد نفذ هذا القرار ابتداءً من سنة ١٩٢٥، وهو من أهم القرارات التى صدرت عن البرلمان وكان تحقيقا لإرادة البلاد فى التخلص من الدين العام.

٢ – قرر أن تشرع الحكومة فى تعديل طريقة إصدار البنك نوت (أوراق النقد) التى تجعل العملة المصرية تابعة للعملة البريطانية، لما فى هذه التبعية من الخطر العظيم على حالة البلاد الاقتصادية، ووضع نظام يجعل العملة المصرية مستقلة عن العملة البريطانية، وهو أول قرار لمجلس النواب بوجوب استقلال العملة المصرية (جلسة ٩ يونيه سنة ١٩٢٤).

٣ – سحب المبلغ المودع ببنك انجلترا من الاحتياطى (جلسة ١١ يونيه سنة ١٩٢٤).

٤ – إعطاء الحكومة سلفًا لشركات التعاون تنشيطًا وتشجيعًا للحركة التعاونية (نفس الجلسة).

٥ – فتح اعتماد بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه من الاحتياطى لإضافته إلى ميزانية وزارة المعارف وتخصيصه لإنشاء ١١٠ مدرسة أولية وإدارة مدارس المعلمين والمعلمات الأولية التى تديرها مجالس المديريات. وتأليف لجنة من أعضاء المجلس لوضع مشروع قانون التعليم الإجبارى للبنين والبنات (جلسة ١٤يونيه سنة١٩٢٤).

٦ - فتح اعتماد بمبلغ عشرة آلاف جنيه لنشر وتشجيع الفنون الجميلة (نفس الجلسة).

٧ - تشكيل لجنة حكومية لبحث حالة مصلحة الأملاك الأميرية ووضع الخطة المثلى التى يجب اتباعها لتحسين إدارتها ووضع مشروع لإصلاح الأطيان البور وتأجير ما يمكن تأجيره من الأطيان المنزرعة بالمزاد (جلسة ١٧ يونيه سنة ١٩٢٤).

وكان هذا القرار أول العهد بالإصلاح فى مصلحة الأملاك.

٨ - بيع أكبر جزء ممكن من أطيان الحكومة لصغار المزارعين (جلسة ١٠ يونيه سنة ١٩٢٤).

٩ - أن تفضل الحكومة فى مشترياتها منتجات الصناعة والزراعة الأهلية وأن تشترط ذلك فى مقاولات الأشغال العامة (جلسة ١١ يونيه سنة ١٩٢٤).

١٠ - إنشاء هيئة محاسبة لمراقبة مصروفات الحكومة (ديوان المحاسبة) - نفس الجلسة - وقد عنيت الوزارة بتنفيذ هذا القرار وورد فى خطبة العرش الثانية التى ألقاها سعد فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ أن الحكومة تشتغل بوضع نظام لهذا الديوان، إذ جاء فى هذه الخطبة ما يلى: «ولهذا الغرض تشتغل الحكومة بدرس مشروع لا ئحة لإنشاء نظام مستقل يختص بمراجعة الإيرادات والمصروفات»، ووضعت وزارة المالية مشروع هذا النظام واعتزمت الوزارة تقديمه إلى البرلمان فى دورته الثانية لولا حادثة السردار التى أعقبها حل مجلس النواب وتعطيل الحياة البرلمانية.

١١ - ضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة لدى الشركات الأجنبية وكانوا من قبل من الأجانب أو أشباه الأجانب (جلسه ١٥ يونيه سنة ١٩٢٤)

١٢ - أن تكون الإعانات التى تمنحها الحكومة للجمعيات الخيرية شاملة أيضا للجمعيات الخيرية المصرية (نفس الجلسة) وكانت من قبل مقصورة على الجمعيات الأجنبية.

١٣ – حذف مبلغ ١٤,٠٠٠ جنيه كان يدفع لجمارك السودان عن مهمات وذخائر الجيش المصرى فى دخولها السودان (جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤).

١٤ – حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال البريطانى فى مصر من الميزانية، وكان المبلغ المقرر له هو ١٤٦,٢٥٠ ج فى السنة وكانت الميزانية تتحمل هذه النفقات المهينة منذ سنة ١٨٨٢، فانقطعت سنة ١٩٢٤ بقرار البرلمان (جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤).

١٥ – تقرير قانون الانتخابات المباشرة وهو المعروف بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الصادر فى ٢٤ يوليه من تلك السنة، وقد جعل الانتخاب على درجة واحدة لمجلسى النواب والشيوخ بعد أن كان على درجتين لمجلس النواب وعلى ثلاث درجات لمجلس الشيوخ، وأبقى سن الناخب ٢١ سنة لانتخاب النائب، وجعلها ٢٥ سنة لانتخاب عضو مجلس الشيوخ، وهذا القانون من أهم أعمال البرلمان.

يتضح لك من هذا البيان أن البرلمان الأول قد اضطلع بمهمته قدر ما استطاع، وسترى فيما يلى أنه أدى واجبه فى الأزمات الخطيرة، ولعلك بعد هذا توافقنى على أن الحملات التى شنت عليه كان أغلبها صادرًا عن تحامل واعتساف، وأن الذين حلوا مجلس النواب الأول قبل أن يمضى عام على اجتماعه كانوا متجنين عليه، ظالمين له، وأن البلاد لم تفد من حله، بل بالعكس كان هذا الحل توجيهًا إنجليزيا نفذه عمال مصريون، وكان بداية التصرفات التى أفسدت على البلاد حياتها الدستورية.

ما يؤخذ على البرلمان

على أن هناك بعض أمور تؤخذ على البرلمان الأول

من ذلك موقفه من قانون الاجتماعات والمظاهرات[٦] الصادر سنة ١٩٢٣ فى

(٦) هذا القانون رقم ١٤ الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ الذى سبق الكلام عنه ص ١٥٩.

عهد وزارة يحيى باشا إبراهيم وأحيل على البرلمان ضمن القوانين التى صدرت قبل انعقاده ليقرها أو يلغيها، وهو قانون يضيق حق الاجتماع ويقيده بقيوده هى بمثابة الحجر على حرية الاجتماع، وقد أحيل هذا القانون على لجنة الداخلية بمجلس النواب لتقديم تقرير عنه، فبحثته اللجنة بحثًا مستفيضًا ورأت وجوب إلغائه وقدمت تقريرها بذلك إلى المجلس، فقرر إلغاءه بإجماع الآراء.

صدر هذا القرار بجلسة أول يوليه سنة ١٩٢٤، ولكن الوزارة طلبت فى الجلسة التالية (٢ يوليه) إعادة النظر فى قرار الإلغاء بحجة أنها لم تكن حاضرة فى جلسة أول يوليه، وتولى سعد شرح هذا المطلب نفسه وتمسك به، فعدل المجلس عن قراره الأول، وقرر تأجيل المناقشة فى القانون حتى تقدم الحكومة مشروع قانون آخر للاجتماعات، وكان واجباً على المجلس وقد أصدر قراره الأول بإجماع الآراء أن يتمسك بهذا القرار ولا يعدل عنه، وقد قدمت الحكومة بعد ذلك مشروعا بتعديل قانون سنة ١٩٢٣ قبله مجلس الشيوخ وأحاله إلى مجلس النواب، وهذا أحاله إلى لجنة الداخلية، ولكن انفضاض الدورة البرلمانية[٧] حال دون فحصه وعرضه على المجلس، ثم حُل المجلس فى نوفمبر سنة ١٩٢٤، كما سيجىء بيانه، فبقى القانون القديم قائمًا بأحكامه الاستبدادية، وكان عدول المجلس عن قراره الأول هو الذى أدى إلى هذه النتيجة، ومن سخرية القدر أن الأغلبية البرلمانية قد حوربت ببقاء هذا القانون واستخدمته حكومة سنة ١٩٢٥ فى تفريق اجتماعاتها وتقييد حريتها.

المآخذ على وزارة سعد

لوزارة سعد أخطاء عدة تؤخذ عليها، فمن ذلك أنها كانت تضيق صدرًا بالمعارضة سواء داخل البرلمان أو خارجه، فمع أن مجلس النواب كان فى الجملة واسع الصدر بإزاء المعارضة فالوزارة نفسها لم تكن على هذا الغرار، ويلوح لى أنها كانت تنظر إلى المعارضين بعين الحقد، وبدا ذلك فيما أضمره الوفد لنا من

---

(٧) انقضت الدورة البرلمانية الأولى فى ١٠ يوليه سنة ١٩٢٤

المحاربة فى الانتخابات اللاحقة، وكان واجبًا على الوزارة أن ترحب بالمعارضة الدستورية، لأنها ولا شك عنصر هام من الحياة البرلمانية الصحيحة، وقد قيل عنى إننى بمواقفى فى المعارضة كنت أريد إحراج سعد، ولعمرى أن هذا كان أبعد ما يكون عن خاطرى، فإنى ما قصدت إحراج سعد أو وزارته، بل كنت أرى فى الحياة البرلمانية ميدانًا لاستمرار الكفاح ضد الاحتلال، فكنت لا أفتأ أحمل على سياسة العدوان البريطانى فى مختلف المناسبات، وهى الخطة التى اتبعتها الأغلبية الوفدية فى مجلس النواب حينما اشتد هذا العدوان فى يونيه ونوفمبر سنة ١٩٢٤ لمناسبة حوادث السودان.

وقد بدرت من سعد كلمة قالها بجلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ عدت خطأ كبيرًا، وهى قوله لى: «هل عندكم تجريده» عندما وجهت سؤالاً إلى وزير الأشغال (المرحوم مرقس حنا باشا) طلبت فيه العمل على وقف المشروعات التى كان الإنجليز يقيمونها فى الجزيرة (بالسودان)، وقال قوم إنى بإثارتى هذا الموضوع إلهام كنت أريد إحراج سعد، والواقع أنى ما أردت إحراجًا، بل أردت التنبيه إلى وجوب درء خطر يتهدد مصر من استمرار هذه المشروعات، هذا إلى أن سؤالى كان موجهًا إلى وزير الأشغال، والسؤال كما تحدده الأوضاع البرلمانية مقصور على السائل والمسئول، ولكن سعدًا تدخل فى النقاش وقال تلك الكلمة التى أراد بها أن يظهر استحالة وقف هذه المشروعات، وقد اتخذها خصومه مادة للطعن عليه، أما أنا فلم يزد تعليقى عليها على قولى: «إننا كنّا ننتظر أو نستمد الأمل من كلمات دولة الرئيس لا أن نسمع كلمات تبعث اليأس فى النفوس».

ومن الحق أن أقول إن كلمات سعد فى الجلسات اللاحقة كانت من أقوى ما قاله رئيس وزارة عن السودان من فوق منبر البرلمان، كما سيجىء بيانه.

لم تكن إذن وزارة سعد واسعة الصدر بإزاء المعارضة البرلمانية، وكان يضيق صدرها أيضا بالصحف المعارضة، فتعقبتها بالاضطهاد والتحقيق والمحاكمة، وأخلت بينها وبين المظاهرات الصاخبة ضدّها، ووقفت جامدة بإزائها، وكان هذا ولا شك مأخذًا كبيرًا على سياستها، كانت هذه المظاهرات العدوانية تقوم ضد الصحف المعارضة فلا تبذل الوزارة أى جهد جدّى لمنعها، وقد طلب مرة من

سعد أن يمنع اعتداءً وقع على جريدة الأخبار التى كان يصدرها المرحوم أمين بك الرافعى، إذ كان المتظاهرون يقذفونها بالطوب والحجارة، فقال لمحدثه: «أتريدون منى أن أحمى خصومى ؟»، وهو قول لا يتفق مع واجب الحكومة فى حماية حرية الرأى، لأن حرية الرأى حق من الحقوق التى كفلها الدستور للمصريين جميعًا، وهذه الكفالة واجبة لمؤيدى الحكومة وخصومها على السواء، أما أن تقتصر كفالة الحرية على المؤيدين دون المعارضين فهذا إهدار لحرية الرأى.

ومن مظاهر حنق الوزارة على الصحف المعارضة كثرة تحقيقات النيابة مع معظم هذه الصحف، وقد حوكمت جريدة السياسة على مقالات عدتها الحكومة إهانة لهيئة مجلس النواب وهيئة مجلس الشيوخ، وقدمت النيابة الدكتور حافظ عفيفى بك صاحب امتياز الجريدة والدكتور محمد حسين هيكل بك رئيس تحريرها والأستاذ محمد توفيق دياب أحد محرريها لمحاكمتهم على هذه المقالات.

فقضت محكمة جنايات مصر فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ ببراءة الدكتور حافظ عفيفى بك والأستاذ توفيق دياب وبغرامة قدرها ثلاثون جنيها على الدكتور محمد حسين هيكل بك، ورفع نقض عن هذا الحكم، فقضت محكمة النقض بإلغائه وبراءة هيكل بك، وكانت هذه القضية أولى القضايا الصحفية فى عهد وزارة سعد.

وأسرفت الوزارة فى التحقيق مع الصحفيين المعارضين وتقديمهم إلى المحاكمة، وقد قضت المحاكم فى معظمها بالبراءة.

وزارة سعد والمحسوبية

ومن عيوب وزارة سعد استبقاؤها آفة المحسوبية فى وظائف الدولة، وظهرت هذه المحسوبية فى التعيينات وفى الترقيات، ولم تبال الوزارة انتقاد الناقدين، بل قال سعد فى حديث له بجريدة (الليبرتيه): «إنى لآسف كل الأسف لأن أقاربى غير أكفاء وإلّا كنت عينت منهم فى كل مكان ولكان عندنا حينئذ إدارة زغلولية بكل معنى الكلمة: اسمًا ومعنى ودمًا»، وقال أيضًا «إنى عازم عند تعادل الكفايات

والمقدرة أن أوثر دائمًا قريبًا لى لأنى حتمًا أكبر ثقة به لإنفاذ سياستى والعمل فى الإدارة حسب آرائى».

وليس يخفى أن المحسوبية آفة وبيلة تعيب الحكم وتفسده، ولقد كان فى استطاعة وزارة سعد أن تكون للجميع على السواء وأن تعامل الموظفين والمرشحين للوظائف على قدم المساواة سواء منهم من كانوا من أنصارها أو من غيرهم، لأن الحكومة البرلمانية إذا تولت الحكم وجب عليها أن تتخذ العدل والمساواة قاعدة لها فى معاملة الموظفين، بحيث تكون الفوارق بينهم قوامها الكفاية والمؤهلات ومصلحة العمل، حقا أن للحكومة البرلمانية أن تسند بعض المناصب الكبرى إلى أنصارها لتكفل انتظام أداة الحكم، بشرط أن تتوافر فيهم الكفاية والمؤهلات، ولكن على أن يكون ذلك فى أضيق دائرة ممكنة، وأن يجرى العمل على مثل ما يجرى عليه فى انجلترا مثلا، فإن الوزارات فيها حزبية، ولكن كل حزب ينال الأغلبية ويتولى الوزارة يعتبر الموظفين جميعًا أبناءه وعماله بصرف النظر عن لونهم الحزبى، هذا إلى أن فى انجلترا مناصب دائمة فى الوزارات لا يتغير شاغلوها بتغير الوزارة، ومصر محرومة مثل هذا النظام، وترتب على ذلك أن المحسوبية أثرت فى مشروعات الحكومة وحرمتها ميزة الثبات والاستقرار.

ولو أن وزارة سعد منعت المحسوبية فى الوظائف لخدمت أداة الحكم خدمة كبرى، ولكنها لم تفعل وأقرت هذه الآفة، وسارت عليه الوزارات اللاحقة، حقا أن خصومها لم يكونوا مخلصين فى حملتهم عليها من هذه الناحية، ولم يقصدوا خيرًا ولا إصلاحًا، بل كانوا يريدون أن يدال لهم منها فحسب، كل هذا صحيح لا شبهة فيه، ولكنه لا يمنع أن المحسوبية كانت من أكبر المآخذ على وزارة سعد.

حوادث السودان

كان لثورة سعد سنة ١٩١٩ صداها فى السودان، فقد تأثر لها الشباب السودانى المثقف، ونهضوا يبثون الفكرة الوطنية فى نفوس إخوانهم، وتعددت

وتلاحقت مظاهر هذا النهوض، ففى سنة ١٩٢٠ تألفت جمعية من بعض الشباب سميت، «جمعية الاتحاد» تدعو إلى الاستقلال التام لمصر والسودان، وأخذت فى تهيئة الشعب للتحرر من النير الإنجليزى وتعده للنهوض فكريا واقتصاديا، نذكر من مؤسسى هذه الجمعية المرحوم عبيد أفندى الحاج أمين. والأستاذ توفيق أحمد البكرى. والأستاذ بشير عبدالرحمن. والأستاذ الدرديرى أحمد إسماعيل (وكانوا وقتئذ من طلبة كلية غردون) وغيرهم من الطلبة، وبعض الأعيان والموظفين ورؤساء العشائر، وأخذوا يبثون أفكارهم فى صمت وسكون، وألّفوا عدة فروع لجمعيتهم فى بعض المدن.

ولما جاءت سنة ١٩٢٢ نهض الضابط السودانى الباسل الملازم الأول على عبد اللطيف يجاهد علنًا بالانتقاض على النظم الاستعمارية، وأعلن مبادئه الوطنية، وقوامها اعتبار مصر والسودان وحدة واحدة لا تتجزأ، وتحرير السودان من الاستعمار البريطانى، ونشر هو وزملاء له من الشباب رسالة حملوا فيها على الاستعمار البريطانى، خلاصتها:

١ - أن الإنجليز يسعون لفصل السودان عن مصر رغمًا من إرادة أهله.

٢ - أن الذين خطبوا ووقعوا على عرائض الولاء للحكم البريطانى لا يمثلون إلا أنفسهم.

٣ - أن السياسة الانجليزية لم تجلب للسودان أى منفعة تعود على أهله.

٤ - أنها أثقلت كاهل الأهلين بالضرائب.

٥ - أنها لم تنصف سكان المديريات ولا سيما أهل الجزيرة فقد أخذت أراضيهم وسلمتها للشركات الإنجليزية.

٦ - احتكرت القطن والسكر.

٧ - احتكرت جميع الوظائف الممتازة وحرمتها على أهالى البلاد المتعلمين الأكفاء.

٨ – ان أموال البلاد، تصرف جزافًا فى بناء وإصلاح المنازل الفخمة لسكنى الموظفين الإنجليز.

٩ – ان الموظفين الوطنيين يسكنون فى بيوت من القش والطين على حسابهم من مرتباتهم الضئيلة وهذه المساكن عرضة للتدمير بسبب الحرائق أو السيول الجارفة.

١٠ – أن التعليم ناقص فى كلية غردون والمدارس الأخرى.

وقد قابلت الحكومة البريطانية فى السودان هذه الحركة بالاضطهاد والقمع، وإذ كان يتزعمها ذلك الضابط الشهم، فقد وقفته عن العمل وقدمته للمحاكمة أمام محكمة الجنايات بالخرطوم، فقضت عليه فى يونيه سنة ١٩٢٢ بالحبس سنة كاملة، وقد اهتزت مشاعر السودانيين لهذه المحاكمة وأحاطوا الضابط السجين بعطفهم وإعجابهم وتأييدهم.

ولما تألفت وزارة سعد سنة ١٩٢٤ كان لتأليفها أيضًا صداه وأثره فى السودان، فازدادت الحركة الوطنية نشاطًا واتساعًا، وجاشت نفوس الطبقة المثقفة من أبنائه بالأمل فى أن يكون تأليف الوزارة الشعبية فاتحة عهد جديد تتحقق فيه أهداف وادى النيل، وأعربوا عن شعورهم الفطرى فى التضامن مع مصر والمساهمة فى برنامجها القومى وتوثيق أواصر الوحدة بين مصر والسودان والتعاون مع المصريين فى تحقيق الجلاء عن وادى النيل، وكان الإنجليز من ناحيتهم ماضيين فى سياسة فصل السودان عن مصر واعتباره مستعمرة إنجليزية، فاستثارت هذه السياسة الشعور الوطنى فى السودان، وظهر هذا الشعور بمظاهر شتى، مما جعل الإنجليز يوجسون خيفة من استفحاله واتساع مداه، وخشى بعضهم أن يؤدى إلى ثورة تشبه ثورة سنة ١٩١٩ فى مصر أو ثورة المهدى سنة ١٨٨٠.

وقد وقع احتكاك غير مرة بشأن السودان بين وزارة سعد والإنجليز، وكان لكل احتكاك صداه فى السودان، وسنذكر فيما يلى مظاهر هذا الاحتكاك وأطواره.

تمثيل السودان فى معرض ومبلى

أقيم فى سنة ١٩٢٤ معرض عام لمستعمرات الإمبراطورية البريطانية فى ومبلى بالطرف الشمالى الغربى للندن، اشتركت فيه حكومة السودان دون أن تأخذ رأى الحكومة المصرية.

كان هذا الاشتراك افتياتًا على حقوق مصر والسودان معًا؛ إذ مثل السودان فى هذا المعرض باعتباره مستعمرة بريطانية، وما أن علم سعد بهذا الافتيات حتى احتج عليه ووقف موقفًا محمودًا، فأرسل فى أواخر أبريل سنة ١٩٢٤ برقية إلى السير لى ستاك باشا الحاكم العام للسودان قال فيها: «وصل إلى علمى أن السودان سيمثل رسميًا فى معرض الإمبراطورية البريطانية الذى سيفتتح قريبًا فى ومبلى أرجو إفادتى على أى قاعدة دعى السودان للاشتراك فى هذا المعرض الخاص بالمستعمرات وكيف قبلتم أن تشتركوا فيه من غير أذن الحكومة المصرية».

كانت هذه البرقية بمثابة احتجاج على تصرف الحاكم العام، فارتبك السير لى ستاك من هذه الرسالة التى لم يتعود مثلها من الحكومات المصرية السابقة، وبعث بها إلى اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى فى مصر، فأرسل خطابًا إلى سعد أخبره فيه أنه أرسل تلغرافًا يطلب المعلومات من حكومته عن جلية الأمر ، ومتى ورد إليه الرد أخبره به حال وصوله، فلم يقابل سعد هذه الطريقة فى الرد بالسكوت، وبخاصة إغفال الحاكم العام الرد عليه، فأرسل إليه برقية أخرى قال فيها: «بعثت إليكم بتاريخ ٣٠ أبريل الماضى برقية لم ترسلوا الرد عليها ولقد أخبر اللورد أللنبى أنكم خاطبتموه بخصوصها، وحيث إن المسائل التى كلفتكم بها من شأنكم دون سواكم لتعلقها بأعمال هى من خصائصكمْ فإنى مازلت فى انتظار الرد منكم وأرجو ألا يتأخر الرد زيادة عما مضى».

وأرسل سعد فى اليوم نفسه إلى وزير مصر المفوض فى لندن (عبد العزيز عزت باشا) لكى يحتج بشدة لدى الحكومة البريطانية أولاً على كونها أقدمت

على دعوة السودان رأسًا ورسميًا للاشتراك فى معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة المصرية وتخطيًا لها، و(ثانيًا) على أن قبول حاكم السودان العام وقع بدون إذن من الحكومة المصرية وفى كلا الأمرين اعتداء صارخ على حقوق مصر وعمل غير ودى موجه للحكومة المصرية.

وقد رد الحاكم العام على برقية سعد ببرقية قال فيها: «آسف أشد الأسف لتأخر الردّ على تلغراف دولتكم الرقيم ٣٠ أبريل، وقد أبلغت المعلومات التى طلبتموها دولتكم إلى المندوب السامى الذى هو الطريق المعتاد للمخاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان عملاً بالإجراءات المتبعة، وكنت أظن أن فخامته أبلغ دولتكم المعلومات المطلوبة إلى أن وصلنى تلغرافكم الرقيم ١٠ مايو، على أنى علمت أنه قام بذلك الآن، وإنى أقدم اعتذارى على ما بدا من عدم اللياقة فى تأخير الرد على برقية دولتكم الأمر الذى يرجع إلى هذا الفهم الخاطئ وهو ما آسف له كل الأسف».

وفى ١٢ مايو تلقى سعد من اللورد أللنبى خطابًا قال فيه:

«يلزمنى أن أبين لدولتكم أن السير لى ستاك جرى فى إحالة طلب دولتكم إلىّ طبقًا للتقاليد المعمول بها فقد كانت القاعدة المقررة فى الماضى أن التخاطب بين الحكومة المصرية وحكومة السودان إنما يكون عن طريق المندوب السامى؛ لذلك فإنى أظن أنكم توافقون على أن ما صنعه السير لى ستاك لم يكن فيه أى مساس بالحكومة المصرية».

وأخبره فى الخطاب نفسه بالمعلومات التى تلقاها من حكومته عن دعوة السودان لمعرض ومبلى ويقول فيها:

«إن هذه الدعوة التى وجهت منذ أكثر من سنتين من سكرتيرية تنظيم المعرض لأهميته التجارية، ونظرًا لأن كثيرًا من الأموال الإنجليزية تستغل فى الأعمال التجارية بالسودان وصلت الدعوة عن طريق المندوب السامى وأجابها حاكم السودان عن الطريق عينها طبقًا للإجراءات المعمول بها، وإن الحكومة البريطانية لم يكن ليخطر لها أن تطلب أخذ رأيها إذا وجهت الحكومة المصرية

دعوة لحكومة السودان لتشترك فى معرض تجارى شبيه بهذا يعقد فى مصر، وقد سبق أن قبلت حكومة السودان مباشرة ودون رجوع إلى دار المندوب السامى أو الحكومة البريطانية ما عرضته الحكومة المصرية من تخصيص حجرة لمعروضات السودان فى المكتب المصرى للتجارة والصناعة بالقاهرة وذلك فى يونيه سنة ١٩٢٠، ومن جهة أخرى فإن معرض ومبلى ليس وقفًا على الإمبراطورية البريطانية، بل إن فيه أشياء أخرى متنوعة ذات فائدة عامة، مثل صورة لمسجد فارسى ونماذج لشلالات نياجرا، ومعرض من التيبت، وأخيرًا فإنه موصوف فى الخرائط والكتالوجات المعروضة فى القسم الخاص بأفريقيا الشرقية باسم السودان الإنجليزى المصرى؛ ولذلك لا محل لتساؤل الزائرين للمعرض عن اشتراك السودان فيه».

وقد رد عليه سعد باشا فى ٩يونيه بخطاب جاء فيه: «لقد أوضحت للمستر كار قبل سفره بالإجازة وبعده للمستر فرنس أثناء الكلام معهما فى هذا الشأن أنه من الصعب التسليم بأن تكون دار المندوب السامى واسطة للتخاطب الطبيعية بين الحكومة المصرية وحاكم السودان، فإن اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩، ولو أنه ليس هنا مجال مناقشة أصلها ولا تحديد معناها، إلا أنه من الواضح أنها تتعارض فى معناها وفى مبناها مع النظرية المذكورة فى خطاب فخامتكم، وفى الحقيقة أنه يتضح جليًا من نص المادة الثالثة من الاتفاقية المذكورة أن حاكم السودان العام موظف يعينه ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ذاته وتنص المادة الرابعة صراحة على أن كل إعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب أن يبلغ فى الحال إلى المعتمد البريطانى فى القاهرة وإلى رئيس مجلس نظار سمو الخديو المعظم، وبناء عليه فإن الطريق الطبيعى الوحيد للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام إنما هو الطريق المباشر وهذا ما قصده واضعو اتفاقية سنة ١٨٩٩، وفعلاً كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان العام يتخابران مباشرة فى غضون المدة التى تلت توقيع الاتفاق، ففى سبتمبر سنة ١٨٩٠ وصل إلى الحكومة المصرية من الحاكم العام للسودان رأسًا مشروعان بقانون للعمل بهما فى السودان، مصحوبة برجاء من الحاكم العام للسودان إلى رئيس مجلس النظار أن

يؤيدهما أمام المجلس ففعل، ثم أرسل تلغرافًا إلى الحاكم العام يخبره بالمصادقة على المشروعين بعد إدخال تعديلات معينة فى نصوص الأوامر التى تنص على سريان العمل بهما فى السودان وقد رد الحاكم العام فى الحال معربًا عن شكره ومؤكدًا بأنه سيعمل بالتعديلات التى وضعها مجلس النظار، وبما أنه لم يحدث بعد اتفاقية سنة ١٨٩٩ إمضاء أى اتفاق آخر مغاير لها فلا يكون هناك أى مبرر لاتباع طريقة أخرى للمخابرة بيننا وبين حاكم السودان العام، أما من جهة تمثيل السودان بمعرض ومبلى فقد بينت أنه بالنظر إلى الظروف التى حدث فيها لا يمكن أن يبرره الحكم الثنائى فى إدارة السودان الداخلية، كما أوضحت أنه ما كان يوجد لدى الحكومة المصرية أى اعتراض على أن يمثل السودان فى معرض صناعى أو تجارى بحت، وليس هذا حال معرض ومبلى، ولذلك احتججت على تمثيل السودان فى معرض المستعمرات البريطانية ولا شك أنه كان يسرنى ألا يكون تمثيل السودان فى هذا المعرض إلا فى نفس الوضع الذى وضع فيه تمثيل العجم والولايات المتحدة وتيبت فى المعرض المذكور، ولست فى حاجة إلى أن أزيد على ما تقدم، إنى آسف لأن هذا الحادث وقع ونحن على أبواب المفاوضات، نعم إن مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بينى وبين المستر ماكدونالد، ولكن من واجبى أن أحتج على كل عمل اعتبره ماسًّا بحقوق مصر»

ووقفت المسألة عند هذا الحد.

منع وفد سودانى من السفر إلى مصر

وأعقب مسألة تمثيل السودان فى معرض ومبلى أزمة أخرى نشأت عن منع حكومة السودان سفر وفد يمثل خيرة رجاله المؤيدين لارتباطه بمصر والمقاومين للحركة الانفصالية التى دبرها الإنجليز هناك، منعت الحكومة سفر هذا الوفد إلى مصر واعتقلت بعض أعضائه، فى الوقت الذى أخذت فيه تستكتب صنائعها عرائض بالولاء للحكم البريطانى.

صدى حوادث السودان فى البرلمان

كان لهذه الأزمة صداها فى مجلس النواب بجلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤، وكانت من أهم جلسات البرلمان. تكلمتُ فيها، وتكلم عبد اللطيف الصوفانى بك وحمد الباسل باشا ومحمود علام بك وأحمد رمزى بك، ومما قلت فى كلمتى[٨]:

«إن البرلمان كما قال دولة الرئيس هو ضمير الأمة، وهو قلبها الخفاق، وفى هذه الأيام تدور حوادث خطيرة فى السودان؛ إذ تقوم هناك حركتان متناقضتان، حركة طبيعية صادرة من أحشاء الشعب السودانى، وحركة مصطنعة تقوم بها السلطة الإنكليزية.

«أما الحركة الطبيعية فهى التى عرفناها من التلغراف الوارد على المجلس من جماعة من رجالات السودان وذوى الرأى فيه ينادون بأنهم ألفوا وفدًا بقصد الحضور لمصر لإظهار ولائهم لمصر ولمليك البلاد فمنعتهم القوة من اجتياز بلادهم ومنعتهم عن أداء هذه المهمة الوطنية.

«أما الحركة المصطنعة فتدبرها السلطة الإنجليزية فقد أوعزت إلى صنائعها وبعض موظفى السودان بعقد اجتماع صورى يتظاهرون فيه بالولاء للحكم الإنكليزى؛ فهذه حركة لا يمكن السكوت عليها لأن الحوادث التى تقع فى السودان الآن إنما يقصد بها الاعتداء على حقوق مصر والسودان، وعلى حقوق السيادة المصرية، وإذا قلت السيادة المصرية فلا أرمى إلى الاستعمار والتحكم، إنما أقصد بالسيادة حقوق الولاية العامة التى يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء.

«فإزاء هذه الحركة يجب أن نحتج ونعلن للعالم أجمع رأينا صراحة بأن الحركة التى يدبرها الإنكليز مصطنعة وأن الحركة الطبيعية هى التى ظهرت بجلاء فى التلغراف الوارد علينا.

---

(٨) نقلاً عن مضبطة جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤.

سادتى: يجب أن نعلن للعالم أننا أول من يهمه عمران السودان وتقدمه، وأن التاريخ شاهد عدل على أننا كنا على الدوام عونًا للعمران فى السودان، وما تدعيه السياسة الإنجليزية من أن بقاء سيادتها هو لمصلحة العمران فى تلك البلاد قول مكذوب؛ لأن المصريين هم الذين مدّوا السكك الحديدية وشيّدوا القصور والبنايات وفتحوا المدارس وشقوا الترع وأقاموا السدود والجسور على النيل وثبتوا كل دعائم العمران فى السودان وضحّوا فى سبيل ذلك بحياتهم وأموالهم»، إلى أن قلت: «فأضم صوتى إلى الصوفانى بك، وأطلب من حضراتكم أن تحتجوا على هذا العمل كما احتجت الأمة المصرية فى أبريل سنة ١٩٢٢ عندما أقام الإنكليز حركة مصطنعة شبيهة بهذه الحركة كان من جرائها محاكمة الضابط السودانى على عبد اللطيف لأنه لما رأى أن الإنجليز ساعون للقيام بهذه الحركة مع جماعة من إخوانه وأعلنوا عن عواطفهم وأظهروا تمسكهم بمصر وبالولاء لعرش مصر وأظهروا علنًا أن كل هذه الحركات التى يقوم بها الإنجليز حركات مصطنعة ومما يشجعنا على طلب الاحتجاج وعلى رجاء الحكومة بأن تقوم بواجب الاحتجاج وأن تضع حدا لهذه المسائل، أن معالى مرقس حنا باشا (وزير الأشغال وقتئذ) وقت أن كان نقيبًا للمحامين تطوّع للدفاع عن على أفندى عبد اللطيف وعزم على السفر للخرطوم ولم يمنعه إلّا أنه فوجىء بتلغراف ينبئه بصدور الحكم على الضابط السودانى، وأظن أن هذا الاحتجاج نشترك فيه جميعًا إذ لا يوجد أى خلاف بيننا ونحن نصرح علنًا بأننا نؤيد الوزارة كل التأييد فى الدفاع عن حقوق مصر والسودان ونؤيدها فى ذلك بكل إخلاص».

وقد عقب سعد على أقوال خطباء هذه الجلسة بكلمة قال فيها:

«تحركت مسألة السودان اليوم ولم تكن الحكومة مستعدة لأن تقول رأيها فيها، ولكنى مع ذلك يمكننى أن أصرح لحضراتكم بأن الحكومة تشارككم كل المشاركة فى شعوركم بالنسبة للسودان بل تنظر بعين المقت لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر.

«والإجراءات التى تتم الآن فى السودان كما قال حضرة العضو المحترم عبد الرحمن الرافعى بك على نوعين:

الأوّل: وثائق تكتب واجتماعات تعقد لإظهار الولاء للحكومة الإنجليزية والرغبة عن الحكومة المصرية.

والثانى: منع الذين يريدون أن يقدموا ولاءهم للحكومة بالحضور إلى مصر، فأما القسم الأول وهو عقد الاجتماعات أو اختلاس الثقة لأجل إعلان الامتنان من الحكومة الإنجليزية فإنّا نصرّح هنا وفى كل مكان بأنه باطل ولا يعتبر حجة علينا.

«إذا قدمت هذه الأوراق أمام أى محكمة أو أى هيئة وحصل التمسك بها فلسان مصر يقول إنها أوراق باطلة لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة وأنه يجب قبل التمسك بها أن يكون السودان خاليًا من كل حكومة أجنبية.

«أنا فى تصريحى هذا منضم إليكم فيما أعلنتم من أن هذه الوثائق وهذه الأوراق وهذه الاجتماعات لا قيمة لها مطلقًا، وهذا كاف (أصوات: بدون شك).

«وأما فيما يتعلق بالقسم الثانى ألا وهو منع السودانيين المخلصين، وكلهم فيما أظن مخلصون لنا، راضون عن حكمنا، راغبون فى بقائنا بالسودان كإخوان لهم معتقدون أن بلادهم جزء لا يتجزأ من مصر، أقول إن هذه الإجراءات مستنكرة ونعلن لجهات الاختصاص بصفتنا حكومة وبصفتنا مجلس نواب استنكارنا لما يكون صحيحًا منها واحتجاجنا عليها، وإنى لمغتبط بأن لكم فى هذه الوزارة ثقة تامة وأن تتخذ جميع ما فى وسعها لحفظ حقوق مصر فى السودان».

وانتهت المناقشة بتقديم اقتراحين، أحدهما منى، وهذا نصه:

«على أثر التلغراف الذى ورد إلى مجلس النواب من الوفد السودانى الذى عزم على الحضور إلى مصر للإعراب عن ولاء السودانيين لمصر وتمسكهم بالارتباط بها وعلى أثر الأنباء الواردة من السودان عن المناورات المصطنعة التى يقصد منها الاعتداء على حقوق مصر والسودان يعلن المجلس عطفه على السودانيين جميعًا لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر ويعلن استنكاره للمناورات المصطنعة التى يقوم بها دعاة الاستعمار فى السودان، ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبدئها الخالد وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر».

والثانى من حسين بك هلال، وهذا نصه:

«بعد سماع التصريحات الحكيمة التى أبداها حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء بخصوص الإجراءات غير الشرعية القائمة فى السودان للسعى فى فصل السودان عن مصر يكرر المجس ثقته التامة بالوزارة ويطلب الانتقال لجدول الأعمال».

فوافق المجلس بالإجماع على الاقتراحين معًا.

وأصدر مجلس الشيوخ احتجاجًا بهذا المعنى بجلسة ٢٥ يونيه.

تصريح الحكومة البريطانية عن السودان فى مجلس اللوردات

وعلى أثر تصريحات سعد باشا فى مجلس النواب بجلسة ٢٣ يونيه قامت مناقشة بمجلس اللوردات عن السودان يوم ٢٥ يونيه، وصرح اللورد بامور نائب الحكومة فى هذا المجلس قائلًا: «إن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال وهى تقدر التعهدات الواجب تحملها والتى لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة أنجلترا بخسارة عظمى، واستطيع أن أقول من غير تردد أن نظام السودان لن يسمح بتغييره ولا أن ينفذ ذلك التغيير من غير موافقة البرلمان».

فظهر من هذا التصريح أن وزارة العمال لا تختلف عن غيرها فى سياستها الاستعمارية فى السودان، وقد رد سعد على هذا التصريح فى مجلس النواب (بجلسة ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٤) ضمن خطبة قال فيها:

«إنى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه وفى حضرتكم الموقرة أصرح بأن الأمة لا تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت (استحسان وتصفيق طويل)، فهى تسعى للتمسك بحقها ضد كل غاصب، ضد كل معتد، تتمسك بهذا الحق فى كل فرصة وفى كل زمن، تسعى بكل طريق مشروع سلكه كل مهضوم الحق لأجل أن تحفظ هذا الحق وتصل إلى التمتع به، وإن كنا فى حياتنا لا نصل إلى أن نتمتع بحقنا فإننا نوصى أبناءنا وذريتنا أن يتمسكوا به، ولا يفرطوا فيه قيد

شعرة، وهكذا يوصون هم أبناءهم، وأبناء أبنائهم، ولا بد أن يأتى يوم يفوز فيه حقنا على باطل غيرنا، إن حقوق الأمم لا تضيع ولا تتأثر بمجرد أن يقول الغاصب إنى أريد أن أتمتع بها دون أصحابها، كلا، ليست هذه طبيعة الوجود، بل كل حق يبقى حيًّا ولا يموت ما دام وراءه مطالب، ونحن ما دمنا مطالبين بهذا الحق، وما دمنا نوصى أبناءنا بالتمسك به، وما دام أبناؤنا يقتفون خطواتنا فلا بد أن نتمتع به نحن أو هم إن شاء الله تعالى (تصفيق).

إلى أن قال: «أما فيما يتعلق بالمفاوضات فقد جاء فى هذه التصريحات «إنها ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢» وقد صرحت غير مرة بأننى أستنكر هذا التصريح، استنكرته خارج الحكومة، استنكرته فى البيان الوزارى، استنكرته فى كل مناسبة، ولا أزال استنكره إلى الآن، وأقول إنهم وإن قالوا إننا نتفاوض على قاعدة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فوزارتنا لا تقبل بحال من الأحوال أن تتفاوض على أساس هذا التصريح، ولقد سبق أن قلت لكم إنى إذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الأساس فإنى لا أدخل فى المفاوضات أصلًا، وأنا عند قولى، وقلت لكم أيضًا إنى إذا لم أصل إلى هذا فإنى أتخلى عن الحكم وأنا مستعد لهذا التخلى (أصوات - أبدًا. حاشا)، هذا ما عزمت عليه والرأى لكم (تصفيق متواصل).

وقد عقبت على خطبة سعد بكلمة قلت فيها:

«أرى واجبًا علىّ أن أبدأ كلمتى بتوجيه جزيل الشكر والثناء إلى دولة الرئيس الجليل على تصريحاته التى فاه بها اليوم لأنه عبرّ بهذه التصريحات عن شعور الأمة، عبر تعبيرًا صحيحًا عن تمسّكها كل التمسك بحقوقها كاملة. سادتى، نحن فى صراع مع السياسة الإنجليزية ولسنا منخدعين فى تلك السياسة ولا معتقدين البتة أن هذا الصراع ينتهى فى ساعة أو فى يوم، ولكن هذا الصراع سيطول وقد يطول طويلًا، ولكننا ما دمنا متمسكين بالحق فأن هذا الصراع لا بد أن ينتهى بفوز الحق وخذلان الباطل (تصفيق)، وما التصريحات السياسية التى تلقى فى مجالس النواب إلا سهام يتراشق بها المتخاصمون كما يترامى المتقاتلون بالقنابل فى ساحة القتال، فهذه التصريحات التى فاه الساسة الإنجليز

أخيرًا فى مجلس اللوردات إنما هى سهام يقصد منها أن تثبط عزائمنا، ولا غرض لرجال السياسة الإنجليزية سوى ذلك، ولقد لجأوا إلى هذه الطريقة فى كل مناسبة قويت فيها الحركة الوطنية، فإنكم تذكرون أنه عندما قامت حركتنا فى سنة ١٩١٩ سمعنا فى مجلس العموم ومجلس اللوردات تصريحات خطيرة أشد من التصريحات الأخيرة، ومع ذلك لم تكن تلك التصريحات القديمة لتفل من عزمنا بل تخطيناها وسرنا إلى الأمام بعزيمة صادقة ولم نكترث لها ولم نعبأ بها، إلى أن قلت: «والآن أقول لكم إنه إذا كان الإنجليز يعتقدون أننا ضعفاء أمامهم فإن لنا قوة معنوية لا تنكر وإننا إذا كنا ضعفاء ماديًّا فنحن أقوياء معنويًّا: ولقد برهن التاريخ على أن القوة المعنوية للشعوب تستطيع أن تهدم كل قوة مادية تعترضها، ولنذكر جميعًا أن المصرى هو مادة العمران فى السودان فلا يمكن بقاء العمران هناك إذا انقبضت الأيدى المصرية عن العمل، فقد قال لى خبير بشئون السودان عاد منه أخيرًا: إن الإنجليز لا يستطيعون أن يقيموا مشروعات الرى فى السودان إذا لم يستخدموا العمال المصريين والأيدى المصرية وقد جربوا مرارًا أن يستخدموا عمالاً صوماليين أو هنودًا أو يمانيين أو جنودًا فلم يستطيعوا أن يقيموا هذه المشروعات ولا أن يستمروا فى العمل، والتجأوا أخيراً إلى عمال مصر وجنود مصر، ففى يدنا قوة معنوية، فى يدنا أن نعمل عملاً سلبيًّا وهو ألا نساعدهم على أن يعملوا ضد مصلحتنا وضد مصلحة السودانيين فى تلك البلاد، وفى هذه الحالة لا أظن الإنجليز يتجاهلون قوة مصر المعنوية، أنا لا أقول إننا نلجأ إلى طرق العنف والثورة، ولكن فى يدنا قوة سلبية أمضى سلاحًا من طرق العنف، وقد تكون هذه القوة هى السر فى تلك الحقيقة التاريخية التى أجمع عليها المؤرخون وهى: «إن وادى النيل مقبرة الفاتحين من قديم الزمان» (تصفيق) وإن هذه القوة هى مصداق للحديث الشريف «مصر كنانة الله فى أرضه فمن أرادها بسوء قصمه الله» (تصفيق).

أزمة وزارية بسبب السودان

عرض سعد استقالته على الملك فؤاد يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٤ على أثر خطبته فى مجلس النواب عن السودان إذ رأى فى تصريحات اللورد بارمور فى

مجلس اللوردات وما يحمله على التخلى عن المفاوضة وبالتالى عن الحكم، ولكن الملك لم يقبل استقالته وبقيت الوزارة.

جمعية اللواء الأبيض

وفى غضون سنة ١٩٢٤ تألفت بالسودان جمعية من شباب الوطنيين سميت «جمعية اللواء الأبيض» غايتها مقاومة الاستعمار البريطانى والانضمام إلى مصر فى الحركة الوطنية وتحقيق الجلاء عن وادى النيل، وزادت الجمعية نشاطها لمناسبة تأليف وزارة سعد وانعقاد البرلمان المصرى، وتألفت هيئتها التنفيذية برآسة الملازم الأول على عبد اللطيف البطل السودانى ووكيلها عبيد أفندى الحاج الأمين أحد مؤسسى جمعية الاتحاد الأولى ومن أبطال الحركة الوطنية، وضمت الجمعية طائفة من خيرة الشباب، نذكر منهم: عرفات أفندى محمد عبد الله. ومحمود أفندى محمد فرغلى وصالح أفندى عبد القادر وحسن أفندى صالح (وبعض هؤلاء من موظفى الحكومة بالخرطوم) ومحمد أفندى سر الختم المهندس السودانى بمصلحة الرى المصرية بالخرطوم. والسيد محمد المهدى التعايشى وعلى أفندى ملاسى، ووهبة أفندى إبراهيم الموظفين بمصلحة البريد والتلغراف، والشيخ محمد زكى عبد السيد القاضى الشرعى بواد مدنى. وعبيد صالح إدريس بالجمارك. والشيخ عمر دفع الله التاجر بأم درمان إلخ. وأنشئت فروع للجمعية فى العطبرة وحلفا وبورسودان والأبيض ووادى مدنى وغيرها من العواصم.

وكان لهذه الجمعية فضل كبير فى بعث الحركة الوطنية وتأليف المظاهرات المنادية بوحدة مصر والسودان.

المظاهرات فى السودان

قامت المظاهرات الشعبية العدائية للإنجليز فى شهر يونيه سنة ١٩٢٤، وبدأت بمظاهرة طبيعية مفاجئة يوم ١٩ يوينه لمناسبة تشييع جنازة الصاغ

المصرى عبد الخالق حسن مأمور أم درمان، وكان معروفًا بجميل الأخلاق وكريم السجايا، فشق نعيه على السودانيين وسار فى جنازته الألوف العديدة منهم، فكانت جنازة شعبية هائلة، وفى ختامها نهض الشيخ عمر دفع الله ونادى بصوت جهورى: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل معى: لتحيى الأمة المصرية. ليحيى الاستقلال التام لمصر والسودان. ليحيى الاستقلال التام لوادى النيل. ليحيى فؤاد ملك مصر والسودان ليحيى سعد باشا زغلول. لتحيى الشبيبة المصرية» فردت الجموع هتافه بحماسة وقوة، وساروا بشكل مظاهرة طافت أم درمان وسوقها واستمرت إلى مغرب الشمس، وتعددت المظاهرات العدائية للإنجليز فى الأيام التالية، فقابلتها الحكومة السودانية (الإنجليز فعلًا) بمنتهى القسوة واعتقلت كثيرين من شباب السودان وزجتهم فى السجون وعوملوا فيها أفظع معاملة، وقبض فى حلفا على اليوزباشى زين العابدين عبد التام والسيد محمد المهدى لتعايشى عضوى الوفد الذى أزمع السفر إلى مصر يحملان عرائض ووثائق تبين شعور البلاد، وأعيدوا إلى السودان مقبوضًا عليهما.

وقبض على الضابط الشهم على عبد اللطيف زعيم حركة المقاومة وحوكم من جديد بتهمة التحريض على الثورة.

وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة، ثم حكم عليه بعد ذلك فى تهمة مؤامرة لقلب نظام الحكم وحكم عليه فيها بالسجن سبع سنوات مضافة إلى الثلاث السابقة (وهو الآن فى مستشفى بالقاهرة، شفاه الله)[٩].

واعتقل محمد أفندى سر الختم المهندس السودانى عقب إلقائه خطبة فى أحد المساجد استشهد فيها ببعض آى الذكر الحكيم وهتف فى ختامها بحياة «ملك مصر والسودان» وحكم عليه بالسجن. وممن اعتقلوا فى هذه الحركة الأفندية عبيد الحاج الأمين وكيل جميعة اللواء الأبيض وقد انتهت إليه رآستها، وصالح عبد القادر وحسن مدحت وموسى أحمد لاظ ومحمد عبد البخيت وجابر عبدالله والشيخ عمر دفع الله وحسن شريف وعلى سيد أحمد رخا والطيب عابدون وعلى

(٩) هامش الطبعة الثانية – توفى إلى رحمة الله فى نوفمبر سنة ١٩٤٨.

ملاسى وعبيد صالح إدريس وعمر أحمد الفلكى وغيرهم بتهمة التحريض على التظاهر باستقلال وادى النيل.

وقبض على بعض الموظفين والضباط المصريين فى السودان لاتهامهم بالتحريض على المظاهرات كما اعتقل كثير من السودانيين الأحرار وحكم على على أفندى ملاسى بالسجن ست سنوات، وحكم على عبيد الحاج الأمين زعيم شباب السودان ورئيس جمعية اللواء الأبيض بعد اعتقال زعيمها الأول على عبد اللطيف بالسجن ثمانى سنوات، ومات رحمه الله سجيناً فى «واو» عاصمة مديرية بحر الغزال النائية التى جعلوها معتقلاً لزعماء الشباب مبالغة فى تعذيبهم والتنكيل بهم والإجهاز عليهم، وحكم على سيد أحمد أفندى رخا بالسجن سنتين ونصفاً، وبالسجن ستة شهور على كل من: الطيب أفندى عابدون وعبيد أفندى صالح إدريس ومحمد أفندى هدية منصور ووهبة أفندى إبراهيم ومحمد عبد المنعم أفندى زايد وأحمد أفندى صبرى زايد.

مظاهرة طلبة المدرسة الحربية

وفى صباح يوم السبت ٩ أغسطس خرج تلاميذ المدرسة الحربية بالخرطوم من المدرسة فى مظاهرة عسكرية منظمة حاملين البنادق والحراب والعلم المصرى، واخترقوا المدينة بنظام هاتفين بحياة مصر والسودان واستقلال وادى النيل وحياة ملك مصر والسودان وحياة سعد، ووقفوا أمام السجن هاتفين للضابط على عبد اللطيف، واستمروا فى مظاهرتهم نحو أربع ساعات، فاضطربت الحكومة لهذه المظاهرة وأنفذت الأورطة الإنجليزية المعسكرة فى الخرطوم إلى المدرسة واستولت على الذخائر التى كانت بها، فلما عاد الطلبة إليها امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد إليهم الذخائر، وهددوا باستعمال هذه الأسلحة إذا استعملت معهم القوّة، وأحاطت القوة البريطانية بالمدرسة، ثم توسط آباء الطلبة وذووهم وحملوهم على تسليم أسلحتهم فسلموها فى المساء، وألقى القبض على زعمائهم وحكم على بعضهم بالسجن، وأقفلت المدرسة.

مظاهرة أورطة السكة الحديدية بالعطبرة

وفى يوم ٩ أغسطس بالذات خرجت أورطة السكة الحديد بالعطبرة فى مظاهرة تهتف بوحدة مصر والسودان، ولم يكن لدى رجالها أسلحة، فقامت فصيلتان من الجيش البريطانى وقمعتها، واستؤنفت المظاهرة فى اليوم التالى والذى يليه فحاصرها الجنود البريطانيون فاخترق رجال الأورطة خط الحصار دفعتين، وأطلق الجنود البريطانيون عليهم النار، وأسفر ذلك عن قتل أربعة من الأورطة وإصابة أحد عشر بإصابات خطرة.

وقد اجتمع مجلس الوزراء على إثر إبلاغه هذه الحوادث، وأصدر البيان الآتى:

«فى يوم ١١ أغسطس والأيام التالية أبلغت الحكومة أنه فى صباح يوم السبت ٩ الجارى خرج تلاميذ المدرسة الحربية فى الخرطوم من المدرسة حاملين البنادق والحراب والعلم الأخضر واخترقوا المدينة بنظام ووقفوا أمام السجن هاتفين للضابط عبد اللطيف وفى أثناء ذلك أخذت الذخائر من المدرسة فلما عاد التلاميذ إليها امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد إليهم الذخائر وهددوا باستعمال هذه الأسلحة إذا استعملت معهم القوة وأن قوة بريطانية أحاطت بالمدرسة وانتهى الأمر بانتهاء المقاومة وتسليم الأسلحة فى المساء وأنه ألقى القبض على رؤساء الحركة، وقيل أن هذه المظاهرات وقعت احتجاجًا على طريقة إعطاء الشهادات النهائية وعلى مشروع الجزيرة، وأبلغت الحكومة أيضًا أن أورطة السكة الحديد بالعطبرة خرجت فى اليوم نفسه بمظاهرة غير منتظمة وأحدثت إتلافًا وأن فصيلتين من الجيش البريطانى قامتا لقمع هذه المظاهرة وأن هذه المظاهرة اسؤنفت فى اليوم التالى ولما حاصرتها الجنود استعمل رجال الأورطة الحجارة واخترقوا خط الحصار دفعتين وكانوا مسلحين بالنبابيت وقضبان الحديد وأتلفوا السيارات والآلات الميكانيكية ومركبات سكة الحديد وأشعلوا النار فى مكاتب السكة الحديد فأطلق الجنود النار لقمع المظاهرة وأسفر ذلك عن قتل اثنين ماتا

متأثرين بجراحهما وإصابة أحد عشر بإصابات خطرة وخمسة بجراح خفيفة وإصابة غلامين كانا بالتكنة بإصابات خفيفة فاجتمع مجلس الوزراء وبحث الأمر واتخذ الإجراءات الآتية

أولاً: الاستعلام من حاكم السودان العام طالبًا منه البيانات التفصيلية عن هذه الحوادث وما وقع فيها وأسبابها والدافع إليها والإجراءات التى اتخذت فى شأنها وإخطار الحكومة أولاً فأول بما يحصل فيها.

ثانيًا: أبلغت الحكومة الأمر لوزير مصر المفوض بلندره وكلفته تبليغ احتجاجها للحكومة البريطانية على هذه التصرفات وضمنت كتاب الاحتجاج وجوب إيقاف المحاكمات والمبادرة إلى تشكيل لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد المسؤوليات والعمل على تهدئة الخواطر حقنًا للدماء.

«وإن الحكومة لتشعر بشعور الأمة تلقاء هذه الحوادث المشؤومة وهى ساهرة على معالجتها بما يحفظ كرامة البلاد ويصون حقوقها».

وفى الوقت نفسه أرسلت الحكومة البريطانية إلى حكومة مصر مذكرة تشتمل على ما يأتى:

أولاً: «إن الحكومة الإنجليزية تؤيد حكومة السودان فى خطتها وتفوض لها حفظ النظام.

ثانيًا: «إن الحكومة البريطانية تفوض حكومة السودان فى أن تبعد أورطة السكة الحديدية المصرية وكل قوة ترى أن الظروف الحالية تستلزم إبعادها».

ثالثًا: «إن الحكومة البريطانية تعتبر البرلمان المصرى والصحافة المصرية مسؤولين عن حوادث السودان».

وردت الوزارة المصرية على هذه المذكرة بمذكرة أخرى أبانت فيها أنها لا تعترف بأن لحاكم السودان أن يتصرف فى الجيش المصرى بدون رأيها وهو فى الوقت نفسه سردار الجيش المصرى وهذا معناه أنه موظف مصرى يجب أن يرجع فى كل ما هو داخل فى حدود هذه الوظيفة إلى رأى الحكومة المصرية، ورفضت

قول الحكومة البريطانية أن البرلمان المصرى والصحافة المصرية مسئولان عن حوادث السودان، وأوضحت أن ما قيل فى البرلمان المصرى وما كتب فى الصحف المصرية لم يكن إلا ردًّا على ما قيل فى البرلمان الإنجليزى وكتب فى الصحف البريطانية، ورفضت أن تكون حكومة السودان مطلقة التصرف وأن يكون للحكومة البريطانية أن تأذنها بهذا التصرف.

وأصرت الحكومة البريطانية على اعتسافها وعدوانها وعززت الحامية البريطانية بالخرطوم وأيدت حكومة السودان فى تصرفاتها، وأعيدت أورطة السكة الحديدية إلى مصر بأمر اللواء هدلستون باشا نائب السردار.

ولقد وجه مستر لانسبورى العضو فى البرلمان الإنكليزى إلى وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم (النواب) سؤالاً يوم ١٨ مارس سنة ١٩٢٥ عن عدد الأشخاص الذين اعتقلتهم السلطة البريطانية فى السودان فى الأشهر الستة الماضية بتهم سياسية، وكم عدد الذين أخرجوا من السودان، وما هى التهم التى اتهموا بها؟ وهل من بينهم موظفون فى الحكومة؟ فأجابه مستر تشمبرلن وزير الخارجية بما يلى: «قبض على أربعة وتسعين شخصًا بتهم تعاقب عليها قوانين السودان منذ وقعت اضطرابات شهر أغسطس الماضى (سنة ١٩٢٤) وكانت للتهم علاقة بهذه الاضطرابات وأعيد إلى مصر فى المدة ذاتها مائة وخمسة وعشرون شخصًا كانوا جميعًا تقريبًا موظفين فى حكومة السودان، وسبب إعادتهم هو أن وجودهم فى السودان كان خطرًا على الأمن العام».

الاعتداء على سعد

(١٢ يوليه ١٩٢٤)

كان سعد وزملاؤه الوزراء على موعد للسفر إلى الأسكندرية فى صبيحة يوم السبت ١٢ يوليه سنة ١٩٢٤ لتقديم التهنئة إلى الملك فؤاد لمناسبة عيد الأضحى، فبينما كان سعد يسير على رصيف المحطة قبيل الساعة السابعة صباحًا قاصدًا الصالون المخصص له إذ أطلق عليه شاب الرصاص من مسدسه، فأصابه فى

ساعده الأيمن، وهم الجانى أن يثنى برصاصة أخرى، ولكن الجماهير هجمت عليه وكادت تفتك به، لولا أن قبض عليه رجال الحفظ وخلصوه من أيديهم، وتبين أن الجانى شاب مصرى مفتون يدعى عبد الخالق عبد اللطيف كان طالبًا بالطب فى برلين، وظهر من التحقيق أنه اعتدى على سعد لأسباب سياسية، وقابلت الأمة على اختلاف طوائفها وأحزابها هذا الاعتداء بالسخط والاستنكار الشديد، وأظهرت الأمة لهذه المناسبة بالغ تعلقها بسعد وابتهاجها بنجاته من هذا الاعتداء المنكر، واتضح من الكشف الطبى على الجانى أن به مسًّا من الجنون، فلم يحاكم ووضع فى مستشفى الأمراض العقلية.

مباحثات سعد - ماكدونالد

(سبتمبر - أكتوبر سنة ١٩٢٤)

تلقى سعد يوم افتتاح البرلمان برقية تهنئة من المستر رمزى مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية أبدى فيها استعداد حكومته للمفاوضة مع الحكومة المصرية، وكانت الوزارة البريطانية مؤلفة من حزب العمال، وكان سعد يظن أن هذا الحزب يختلف فى المسائل الخارجية عن حزب المحافظين أو حزب الأحرار، وأعرب عن هذا الشعور فى خطبته يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ لمناسبة تكريم النواب إياه إذ قال: «من علامات إذن الله بنجاح سعينا أن نقوم فى الأوقات الحاضرة وزارة إنجليزية معروفة بالميل إلى مطالبنا الحقة وإلى تسوية الخلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية باتفاق صريح مبنى على قواعد الحق والعدل».

استجاب سعد إلى طلب المستر ماكدونالد، واعتزم السفر إلى لندن للمفاوضة، على أن كل الظروف والملابسات كانت تدل على أن هذه المفاوضة مصيرها إلى الإخفاق، وخاصة بعد حوادث السودان، وبعد ما تبين من التصريحات الرسمية وأقوال الصحف البريطانية أن الحكومة الإنجليزية مستمسكة بأطماعها الاستعمارية فى البلاد وباستبقاء السودان فى حوزتها واستدامة احتلالها لوادى النيل.

أبحر سعد من الأسكندرية يوم ٢٥ يوليه سنة ١٩٢٤، وقصد إلى باريس، ثم بارح باريس إلى لندن يوم ٢٣ سبتمبر لمفاوضة المستر ماكدونالد وكان يصحبه مصطفى النحاس باشا وزير المواصلات، ومحمود فخرى باشا وزير مصر المفوض فى باريس، وبعض كبار الموظفين وبعض النواب والسكرتيرين.

ولم تدم المفاوضات طويلاً، ولا يجوز أن تسمى مفاوضات؛ لأن طبيعة المفاوضة قبل الجلاء أن تكون مساومة وتنازلاً؛ ولذلك سميناها محادثات؛ لأن موقف سعد فيها كان موقف مطالبة لا مفاوضة، وقد انقطعت فى اليوم الثالث من بدايتها، إذ لم تر منه الحكومة البريطانية قبولاً للمفاوضة التى تنطوى على معنى المساومة، فقد اجتمع بالمستر ماكدونالد يوم ٢٥ سبتمبر ثم ٢٩ سبتمبر فيوم ٣ أكتوبر، وانتهت الاجتماعات بانقطاع المحادثات، وقدم سعد إلى المستر ماكدونالد أثناء المحادثات، المطالب التى يراها كفيلة بتحقيق الاستقلال التام وهى

أولاً: سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية.

ثانيًا: سحب المستشار المالى والمستشار القضائى.

ثالثًا: زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية، ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس ١٩٢٢[١٠] قائلة إن الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملاً غير ودى.

رابعًا: عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر.

خامساً: عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس.

سادسًا: استمساكه بالنسبة للسودان بتصريحاته التى أدلى بها فى البرلمان

---

(١٠) هى المذكرة الواردة فى صف٧١.

المصرى ولقد لخصها البيان البريطانى عن المحادثات بأنها مطالبة بملكية مصر العامة للسودان ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة.

وقد وردت هذه الطلبات فى وثيقة رسمية وهى «الكتاب الأبيض» الذى صدر عن الحكومة البريطانية فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بشأن المحادثات وتضمن رسالة المستر ماكدونالد عنها إلى المندوب السامى البريطانى، قال:

«فى أثناء محادثاتى مع رئيس الوزارة المصرية أوضح لى سعد زغلول باشا ما هى التعديلات التى لا يرى بدًّا من إدخالها فى الحالة الحاضرة فى مصر، فإذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هى كما يأتى:

أولاً: سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية.

ثانيًّا: سحب المستشار المالى والمستشار القضائى.

ثالثًا: زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى ادعى زغلول باشا أنها تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس ١٩٢٢ قائلة إن الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أجنبية أخرى للتدخل فى شئون مصر عملاً غير ودّى.

رابعًا: عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر.

خامسًا: عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس.

«أما فى شأن السودان فإننى لفتُ النظر إلى البيانات التى فاه بها زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان فى الصيف فى ١٧ مايو، ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد أن زغلول باشا قال إن وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط أجنبى وإبقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة، فإبداء مثل هذا الشعور فى بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السير لى ستاك بصفته السردار فى مركز

صعب، بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى أيضًا فى هذا المركز.

ولم يفتنى أيضًا أنه قد نقل لى أن زغلول باشا أدعى لمصر فى شهر يونيه الماضى حقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة.

«فلما حادثت زغلول باشا فى ذلك قال لى إن الأقوال السابقة التى قالها لم يكن مرددًا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط، بل رأى الأمة المصرية أيضًا، فاستنتجت من ذلك أنه مازال متمسكًا بهذا الموقف».

كان موقف سعد قويًّا سلبيًا فى هذه المحادثات، وفى ذلك قال كلمته المأثورة: «لقد دعونا إلى هنا لكى ننتحر ولكننا رفضنا الانتحار وهذا كل ما جرى» وكان هذا الموقف بلا مراء تصحيحًا لموقفه فى مفاوضاته مع اللورد ملنر سنة ١٩٢٠، ولم يقبل ما كان يتوقعه الكثيرون من خصومه من التسليم للإنجليز فى طلباتهم من المفاوضة، وقف هذا الموقف المشرف فى الوقت الذى كان يتوقع فيه بعد قطع المحادثات أن تستهدف وزارته للتحدى من جانب الإنجليز ومن جانب السراى، وعاد إلى مصر يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤.

تعديل فى الوزارة

أدخل سعد بعد عودته تعديلًا فى الوزارة، بتعيين فتح الله بركات باشا وزيرًا للداخلية، والدكتور أحمد ماهر وزيرًا للمعارف، والأستاذ محمود فهمى النقراشى وكيل محافظة مصر وكيلًا لوزارة الداخلية.

موقف وزارة سعد بعد قطع المحادثات

واجه سعد بعد قطع المحادثات تدابير ومؤامرات قوية لإسقاطه.

وقد أدركت السراى أن مركزه قد تزعزع بعد قطع محادثاته مع المستر ماكدونالد، وأن مركزه ازداد اضطرابًا بعد سقوط حزب العمال فى الانتخابات

العامة التى جرت فى إنجلترا أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٤، إذ فاز فيها المحافظون وسقطت وزارة العمال[١١]، فبدأت السراى تبذل مساعيها لإسقاط وزارة سعد، لأنها تعلم أن وزارة المحافظين لا تميل إلى بقاء الوزارة الشعبية فى مصر، وبخاصة بعد أن واجهت الحكومة البريطانية بمطالبها الوطنية.

إضراب الأزهريين

ظهرت حركة معارضة قوية فى صفوف الأزهريين ضد وزارة سعد، بعد أن كانوا أشد نصرائه وأعوانه، ولم يعرف على وجه التحقيق سر هذا التحوّل، على أنه قد بدا على أثر تقديم لجنة ألفتها الحكومة لإصلاح الأزهر تقريرها إلى الحكومة وعدم نشره، وحسبان الأزهريين أن مطالبهم لم تحقق، فأضربوا عن الدروس فى أوائل نوفمبر، كما أضرب طلبة المعاهد الدينية فى الاسكندرية وطنطا وأسيوط، وقام المضربون فى العاصمة بمظاهرة كبيرة فى الشوارع نادوا فيها نداءً جديدًا لم يكن مألوفًا من قبل وهو (لا رئيس إلا الملك) بعد أن كان نداؤهم المألوف (لا رئيس إلا سعد)، فعرف من أية ناحية حدث الإيعاز لهم بهذا الإضراب، وقد أنذرتهم الحكومة بالعودة إلى دروسهم وهددتهم بأن لا تنظر فى مطالبهم ما داموا مضربين، وعادوا إلى الدراسة بعد أيام من الإضراب.

استقالة سعد

(١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

حدد لافتتاح الدور الثانى للبرلمان يوم الأربعاء ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤، وجرى الاحتفال المعتاد بافتتاحه، فى جو قلق، تكتنفه الإشاعات عن وجود أزمة وزارية وأن سقوط الوزارة وشيك الوقوع.

---

(١١) استقالة المستر مكدونالد يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وألف المحافظون الوزارة برآسة المستر بلدوين.

وقد تحققت هذه الإشاعة، إذ قابل سعد الملك فؤاد فى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ١٥ نوفمبر، وقدم إليه استقالة الوزارة.

فما أن ذاع هذا النبأ حتى اهتزت العاصمة لهذه الاستقالة التى ما كان أحد يتوقعها بهذه السرعة، وحضر سعد فى مساء ذلك اليوم جلسة مجلس النواب(١٢)، وأعلن فيها أنه قدم استقالته إلى الملك لأن صحته لم تعد تحتمل أعباء منصبه ومتاعبه، وأعلن ذلك أيضًا فى مجلس الشيوخ، فقوبلت الاستقالة فى كلا المجلسين بالدهشة وبإعلان الثقة بالوزارة.

وأوفد مجلس الشيوخ رئيسه زيور باشا ووكيليه أحمد زكى أبو السعود باشا وعلوى بك الجزار إلى القصر الملكى ليعرضوا على الملك رغبة المجلس فى عدم قبول استقالة سعد، فاستقبلهم الملك، وأبلغهم أنه ساءه استعفاء سعد باشا، وأنه أعرب له عن ثقته به وعن أمله فى العدول عن الاستقالة.

وبعد انتهاء جلستى المجلسين ذهب كثير من النواب والشيوخ إلى بيت الأمة ليستوضحوا سعدًا عن السبب الحقيقى الذى دعاه إلى الاستقالة، فأجابهم: «هنالك مشاكل خارجية ومشاكل داخلية، وهنالك أيضًا «دسائس». فاستزادوه صراحة فى البيان، فلم يجب إلا بقوله: «أنا لا أحب العمل فى الظلام ومن أجل هذا لا بد لى من الاستقالة»، وكان معروفا أنه يقصد دسائس السراى، وقد أفضى بذلك إلى خاصة رجاله.

ويرجع السبب الحقيقى فى الاستقالة إلى أن السراى أرادت أن تحرج الوزارة وتحيطها بالعقبات، واجتمعت عدة مظاهر لهذا الإحراج، (منها) إثارة مسألة الأزهر، وكان معروفًا أن السراى تؤلب الأزهر والمعاهد الدينية على الوزارة وتدبر مظاهرات الأزهريين، حقًا إن الأزهريين كانت لهم مطالب، ولكن هذه المطالب ما كانت لتأخذ شكل الإضراب والمظاهرات لولا إيعاز السراى وتدخلها.

ومنها: تعيين حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف وكيلًا للديوان الملكى،

---

(١٢) هى الجلسة الأولى للمجلس فى هذا الدور.

ورئيسًا له بالنيابة، والإنعام عليه بوسام دون علم الوزارة وموافقتها، وقد صدر الأمر الملكى بهذا التعيين يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤، وكان نشأت باشا محور الدسائس التى دبرت ضد الوزارة، فاعتبرت الوزارة تعيينه وكيلًا للديوان الملكى مكافأة له وتشجيعًا على هذه الدسائس، وفى الوقت نفسه صدرت الغازيته العسكرية لحكومة السودان وفيها الإنعام بأوسمة على بعض الضباط الذين اشتركوا فى قمع المظاهرات لمصر فى السودان، وصدرت هذه الإنعامات دون علم الوزارة.

وظهرت يد السراى فى الأزمة باستقالة توفيق نسيم باشا وزير المالية فى منتصف نوفمبر وهو معروف بالانصياع دائمًا لأوامر السراى وإيعازها، فكانت استقالته إيذانًا ببدء المؤامرة لإسقاط الوزارة. وقد قابل سعد هذه المؤامرة بالعمل على تدعيم الحياة الدستورية حتى لا تصبح عرضة لمثل تلك الدسائس، فطلب أن لا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين، ولا بتعيين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة، واستند فى ذلك إلى المادة ٤٨ من الدستور التى تنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه، وهو نص عام يسرى على حق منح الرتب والنياشين وتعيين موظفى السراى، وطلب أيضًا أن لا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول إلا باطلاع الوزارة وموافقتها، وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية حقيقية فعلية بعد أن كانت صلاتهم بالسراى رأسًا.

طلب سعد هذه المطالب، وعلق استرداد استقالته على قبولها، فقبلها الملك، وانفرجت الأزمة على هذا الأساس، واسترد سعد استقالته، وتوكيدًا لهذا الاتفاق صحح أمر تعيين حسن نشأت وكيلًا للديوان الملكى، فوقع عليه سعد، لكى يكون متفقًا مع ما تقضى به المادة ٤٨ سالفة الذكر.

إعلان العدول عن الاستقالة

(١٧ نوفمبر)

وحضر سعد جلسة مجلس النواب يوم الاثنين ١٧ نوفمبر حيث اجتمع المجلس لانتخاب رئيسه ووكيله ومكتبه عن الدورة الجديدة، فأعاد انتخاب أحمد مظلوم باشا رئيسًا، ومحمد باشا الباسل وأحمد محمد خشبة بك وكيلين، وأعلن سعد أنه قابل جلالة الملك أمس (١٦ نوفمبر) فأعرب له أنه متفق تمام الاتفاق مع الأمة ومع مجلسى الشيوخ والنواب فى الثقة بوزارته، وأنه لا يسعه إزاء هذه الإرادة الإجماعية أن يقبل استعفاءه، وصرح له بتصريحات لطيفة خففت عنه عناء العمل ولم يسعه بإزاء هذا العطف إلا أن يسحب استعفاءه، وأعلن ذلك أيضًا فى مجلس الشيوخ.

وصرح فى بيان له: «إنى سحبت استقالتى وسيظل الدستور محترمًا بحماية جلالة الملك وأنا خادم الدستور، وسنبقى لننفذه معتمدين على الله وإرادة الشعب»

وفى ١٩ نوفمبر عين على الشمسى (باشا) وزيرًا للمالية بدلاً من توفيق نسيم باشا.

مقتل السردار السير لى ستاك باشا

(١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

كان الظن بعد أن تم اتفاق الملك وسعد على المسائل التى كانت مثار الخلاف بينهما أن تستقر الحياة الدستورية، ويتوطد حكم الشعب، ولكن لم يكد يمضى يومان على هذا الاتفاق حتى وقع حادث مروع عصف بالوزارة وبالحياة الدستورية معًا، كما عصف بحقوق البلاد وبوحدة مصر والسودان، هذا الحادث

هو مقتل السير لى ستاك باشا Lee Stak سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام.

ففى نحو الساعة الثانية بعد الظهر من يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤، بينما كان السردار عائدًا فى سيارته من مكتبه بوزارة الحربية إلى داره بالزمالك، أطلق عليه الرصاص خمسة أشخاص كانوا متربصين فى سيارة بشارع الطرقة الغربى (شارع إسماعيل باشا أباظة الآن)، فأصيب السردار إصابات خطرة فى بطنه ويده وقدمه، وأصيب ياوره البكباشى كامبل، كما أصيب سائق سيارته وجندى بلوك الخفر من حرس مخفر وزارة المعارف أراد أن يتعقب الجناة، وقد توفى السردار متأثرًا من جراحه يوم ٢٠ نوفمبر حوالى منتصف الليل.

ارتجت البلاد لهذا الحادث المروع، وتوقع الناس له عواقب خطيرة، إذ كان هدفه شخصية من أكبر شخصيات انجلترا السياسية والعسكرية فى مصر والسودان.

وثارت الحكومة البريطانية بعد وقوعه، وبدت مظاهر هذه الثورة فى الصحف البريطانية، فقد أخذت تهدد البلاد وحكومتها، وتحمل حملة شديدة على سعد واتهمته بتهييج الشعور ضد بريطانيا، وتحمله ووزارته مسئولية الحادث.

وفى الحق أن مقتل السردار قد أضر بالبلاد ضررًا بليغًا، وترتبت عليه نتائج أليمة تمثل فيها الاعتداء على حقوقها وسيادتها، وذهب الناس مذاهب شتى فى تفسير البواعث على ارتكاب هذه الجريمة. فهى لم تكن جريمة ضد شخصية من أكبر الشخصيات البريطانية فحسب، بل كانت مصوبة أيضًا إلى وزارة سعد، حتى كأنها دبرت لإسقاطها، لأن كل الدلائل والملابسات تدل على أن الوزارة القائمة ستكون هدفًا لمطالب جسيمة تؤدى حتمًا إلى استقالتها، وفى ذلك يقول سعد بعد وقوع الحادثة: «إن جريمة اغتيال السردار قد أصابت مصر وأصابتنى شخصيا»، وقال عنها فى خطبته يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أى بعد انقضاء قرابة عام من وقوعها:

«حدثت من تاريخ الاحتفال الأخير فى بلادنا حوادث هامة سببت انقلابات خطيرة، وأكبر هذه الحوادث أثرًا وأسوأها شؤما هى حادثة قتل المأسوف عليه

السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى، هجمت هذه النازلة على البلاد، فأزعجتها وهزت أرجاءها هزًّا عنيفًا، وكنت أول المهزوزين بهجومها، وأول المتطيرين من شرها، وأشد الناس اعتقادًا بتدبيرها ضد وزارة كنت متشرفًا برآستها، وكانت الدسائس كثيرة حولها، ونية الدساسين معقودة على إسقاطها، ولو أدى الأمر إلى تخريب البلاد وتدميرها، ولقد استنكرها الناس عمومًا، وأظهروا بكل الوسائل استنكارها، واشتد سخطهم على من دبروها، وكنّا أشدهم سخطًا عليها وأسفًا منها، لشعورنا بأننا نحن المقصودين بها. لأنها ألمت بنا والأمن سائد، والراحة الشاملة، والهم منصرف إلى تحسين العلاقات الخارجية وإصلاح الأحوال الداخلية، والأمة والبرلمان والحكومة فى أتم اتفاق على السير بالأمور فى طريق التقدم والكمال، وخطبة العرش التى لم يكن جف مدادها تفيض فخرًا بذلك الأمل الشامل، وهذا الاتحاد الكامل».

الإنذار البريطانى إلى الحكومة المصرية

(٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

شيعت جنازة السردار باحتفال مهيب فى صباح السبت ٢٢ نوفمبر، وفى الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم ذهب اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى إلى دار رآسة مجلس الوزراء فى مظاهرة عسكرية يتقدمه مائتان وخمسون جنديا بريطانيا من حملة الرماح، ويتبعه مثل هذا العدد، وقابل سعدًا فى مكتبه مقابلة جافة، وقدم إليه بلاغين (إنذارين) محررين باللغة الإنجليزية، بعد أن تلا عليه نصهما، وانصرف عائدًا إلى دار الوكالة البريطانية، وكان مجلس النواب منعقدًا فى أثناء هذه المقابلة، وأعلن رئيس المجلس استنكاره للجريمة، ووافق الأعضاء بالإجماع على هذا الاستنكار، ووقفت الجلسة حدادًا على السردار عشر دقائق.

وقد صيغ الإنذاران البريطانيان فى قالب عنيف تبدو فيه ثورة الغضب والميل إلى الانتقام، مما لم يكن الموقف يقتضيه، واحتويا مطالب جسيمة، نلخصها فيما يلى:

١ – اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية.

٢ – أن تبحث عن الجناة وتنزل بهم أشد العقاب.

٣ – أن تمنع من الآن وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية.

٤ – أن تدفع للحكومة البريطانية غرامة وقدرها نصف مليون جنيه.

٥ – سحب الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها.

٦ – إطلاق يد حكومة السودان فى زيادة مساحة أطيان الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان (كما كان مقررًا من قبل) إلى مقدار غير محدود[١٣].

٧ – أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب فى مصر وأن يعاد النظر طبقًا لهذه الرغبات فى شروط خدمة الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وفى الشروط المالية لتسوية معاشات من اعتزلوا الخدمة منهم، وأن تبقى منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى، وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية، وتحترم أيضًا نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته، وتنظر بعين الاعتبار الوافى إلى ما قد يبديه مديره العام من المشورة.

ولما لخطورة هذين الإنذارين، ولأنهما من الوثائق الهامة فى تاريخ العلاقات بين مصر وانجلترا، فإنا ننشر نصّهما فيما يلى:

الإنذار الأول

«دار المندوب السامى القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

«إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء.

---

(١٣) كانت إدارة مياة النيل فى السودان سنة ١٩٢٤ فى يد وزارة الأشغال المصرية، وكانت جميع أعمال الرى فى السودان من اختصاص هذه الوزارة وحدها أسوة بأعمال الرى فى مصر، وكان مما قررته التصريح برى ٣٠٠٠٠٠ فدان فقط بالجزيرة، فجاء البلاغ البريطانى نقضًا لهذا القرار.

«يا صاحب الدولة. أقدم لدولتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالى: أن الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى كان أيضًا ضابطًا ممتازًا فى الجيش البريطانى قد قتل قتلًا فظيعًا فى القاهرة، فحكومة حضرة صاحب الجلالة تعد هذا القتل، الذى يعرض مصر كما هى محكومة الآن، لازدراء الشعوب المتمدينة، نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان، وهذه الحملة القائمة على إنكار الجميل إنكارًا مقرونًا بعدم الاكتراث للأيادى التى أسدتها بريطانيا العظمى لم تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة.

«ولقد نبهت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر إلى العواقب التى تترتب حتمًا على العجز عن وقف هذه الحملة، ولاسيما فيما يتعلق بالسودان، ولكن هذه الحملة لم توقف، والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية.

«فبناء على ذلك تطلب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية:

١ – أن تقدم اعتذارًا كافيًا وافيًا عن الجناية.
٢ – أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أيًّا كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقوبات.
٣ – أن تمنع من الآن فصاعدًا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية.
٤ – أن تدفع فى الحال إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه.
٥ – أن تصدر فى خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد.
٦ – أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى

تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعًا لما تقتضيه الحاجة.

٧ – أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة فى الشئون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر.

«وإذا لم تلب هذه المطالب فى الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان، وإنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى.

الإمضاء

أللنبى (فيلد مرشال)

المندوب السامى

الإنذار الثانى

«دار المندوب السامى – القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

«يا صاحب الدولة: إلحاقًا ببلاغى السابق أتشرف بإحاطة دولتكم علمًا من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش فى السودان وحماية مصالح الأجانب فى مصر هى الآتية:

١ – بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا وباسمه تصدر العرائض (البراءات للضباط).

٢ – أن القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة وكذلك الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقًا لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة.

٣ – من الآن إلى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية فى

مصر تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية وتحترم أيضاً نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى وتنظر بعين الاعتبار الوافى إلى ما قد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلية فى اختصاصه وإنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى.

الإمضاء
أللنبى (فيلد مارشال)
المندوب السامى

رد الحكومة على الانذارين
(٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

وفى اليوم التالى (٢٣ نوفمبر) ذهب واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية إلى دار المندوب السامى البريطانى وقدم رد الحكومة على هذين الإنذارين، ويتلخص فى نفى المسئولية عن الحكومة المصرية وقبول المطالب الأربعة الأولى، فوعدت بتعقيب الجناة ومحاكمتهم، مع اعتذارها عن الحادث، ودفع نصف المليون جنيه، وصرحت باعتزامها منع كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام. ورفضت المطالب الثلاثة الأخيرة.

وقد صيغ الرد فى قالب حكيم، ولا يلام سعد على أنه قبل المطالب الأربعة الأولى، لأن الموقف كان يقتضى قبولها درءًا لما هو أشد منها، وقد جاءت وزارة زيور فقبلت المطالب جميعها ، وهاك نص الرد:

«رياسة مجلس الوزراء – القاهرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢.

«إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى البريطانى.

«يا صاحب الفخامة. ردا على المذكرتين اللتين سلمتا إلىّ نهار أمس من

فخامتكم باسم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أتشرف بأن أرجو فخامتكم أولا أن تتكرموا فتعربوا لحكومتكم مرة أخرى من قبل الحكومة المصرية عما خالج هذه الحكومة والأمة بأجمعها من شعور الألم والاستفظاع بسبب الاعتداء الشنيع الذى وقع على حياة المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام، على أنه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسئولة بوجه من الوجوه عن هذه الجريمة المنكرة التى ارتكبها مجرمون تمقتهم الأمة بالإجماع، وذلك لأنها حدثت فى ظروف لم يكن فى الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو منعها، ومن جهة أخرى فإن الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذى تضمنته المذكرة الأولى من أن هذه الجريمة هى نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة المصرية على تثبيطها بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بها؛ لأن هذه الحكومة كانت تلجأ وتدعو دائما إلى استعمال الطرق السلمية المشروعة فى المطالبة بحقوق البلاد، ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف.

«إن المسئولية الوحيدة التى تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها إنما هى اقتفاء أثر المجرمين، وقد اتخذت أجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض، وأن النتيجة المرضية التى أدت إليها هذه الإجراءات تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من القصاص العادل.

«على أنه لإثبات ما أثارته هذه الجناية فى البلاد من الأسف البليغ وإرضاءً لحكومة صاحب الجلالة البريطانية، أتشرف بأن أصرح لفخامتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدم اعتذارها، كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنيه، وتصرح الحكومة أيضا بأنها قد اعتزمت أن تمنع، بجميع ما لديها من الطرق القانونية كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام وبأنها سترجع عند الحاجة إلى البرلمان للحصول على سلطة أوسع مما لها الآن.

«أما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى والمفصل فى المذكرة الثانية فأتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن ما أقترح من ترتيب للجيش المصرى بالسودان لا يعد فقط تعديلاً للحالة الحاضرة التى سبق

للحكومة الإنجليزية أن صرحت برغبتها فى المحافظة عليها بل هو مناقض تمامًا لنص المادة (٤٦) من الدستور المصرى التى تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذى يولى ويعزل الضباط.

«وأما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة السادسة فإنى ألاحظ لفخامتكم أن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضى التى تروى بالجزيرة هى على الأقل سابقة لأوانها، ويجب، طبقًا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية، أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية.

«وأخيرًا فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة السابعة أتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن حالة الموظفين الأجانب فى مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسى لا يمكن تعديلها من غير اشتراك البرلمان، وعلى أى حال فإن مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التى يراد إدخالها على النظام الحالى، ولذلك لا نرى فى وسعنا الرد على هذه المسألة، وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام فإن الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحًا بالقدر الذى يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال، ومع ذلك فإن الدول الأجنبية لم تقدم أى اعتراض فى هذا الشأن.

«وإنى لواثق كل الثقة من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مرضيًا تمامًا، وعلى أى حال فقد أملته علينا الرغبة الخالصة فى إبقاء وتوطيد أحسن العلاقات مع الحكومة البريطانية، بما يتفق مع حقوق مصر.

«وأنتهز هذه الفرصة لأكرر لفخامتكم الإعراب عن عظيم احترامى.

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

جواب المندوب السامى على رد الحكومة المصرية

(٢٣ نوفمبر)

لم يرض هذا الرد الحكومة البريطانية. فأرسل اللورد أللنبى فى مساء اليوم نفسه (٢٣ نوفمبر) جوابه على هذا الرد، وخلاصته أنه تلقاء رفض الحكومة المصرية الطلبين الخامس والسادس فإنه أرسل تعليماته إلى حكومة السودان بإخراج جميع وحدات الجيش المصرى من السودان، مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك، وبأنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود، أما عن المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر فسيعلم رئيس الوزارة فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه الحكومة البريطانية تلقاء رفضه إياه، وأضاف إلى ذلك أنه ينتظر دفع مبلغ نصف المليون جنيه إليه قبيل ظهر الغد (٢٤ نوفمبر).

وهاك نصّ الجواب:

«دار المندوب السامى – القاهرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

«إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء.

«يا صاحب الدولة. إيماءً إلى رسالة دولتكم بتاريخ اليوم أتشرف بأن أبلغكم أنه نظرًا إلى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة الواردة فى الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى المقدم أمس أرسلت التعليمات إلى حكومة السودان بما يلى:

أوّلا: أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة فى الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك.

ثانيًا: أنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعًا لما تقضى به الحاجة.

«وستعلمون دولتكم فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه حكومة حضرة

صاحب الجلالة نظرًا إلى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر، وإنى أثبت أن الحكومة المصرية قد قبلت فيما قبلته من المطالب المطلب الرابع، فحكومة حضرة صاحب الجلالة تنتظر أن يدفع لى مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر الغد، وإنى انتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم وافر احترامى».

رد الوزارة

وفى ٢٤ نوفمبر أرسل سعد باشا إلى اللورد أللنبى خطابًا أرفق به تحويلاً على البنك الأهلى بمبلغ نصف المليون جنيه، وأضاف أن الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات فى مذكرتها الأولى المؤرخة فى ٢٣ نوفمبر، وتحتج احتجاجًا صريحًا على ما اتخذته الحكومة البريطانية من القرارات الخاصة بإجلاء الجيش المصرى عن السودان وزيادة مساحة الأراضى الزراعية بالجزيرة، وترى أن لا مسوغ لها، وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها، قال:

«رياسة مجلس الوزراء – القاهرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

«إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى البريطانى.

«يا صاحب الفخامة. ردا على مذكرتكم المؤرخة أمس وإلحاقًا بمذكرتنا المؤرخة ٢٣ الجارى أتشرف بأن أرسل إليكم طى هذا تحويلاً على البنك الأهلى المصرى بمبلغ خمسمائة ألف جنيه.

«أما فيما يتعلق بالإجراءات المبينة فى الفقرتين الأولى والثانية من مذكرة فخامتكم فإن الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات فى مذكرتها المؤرخة ٢٣ الجارى وتحتج احتجاجًا صريحًا على ما أتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية من القرارات وهى ترى أن لا مسوغ لها وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها.

وتفضلوا فخامتكم بقبول عظيم احترامى».

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

احتلال جمارك الإسكندرية

فرد اللورد أللنبى فى نفس اليوم بكتابين، أولهما بتسلمه تحويل نصف المليون جنيه، وثانيهما بأن أول تدبير اتخذه هو صدور التعليمات إلى الجنود البريطانية باحتلال جمارك الإسكندرية، قال:

«يا صاحب الدولة

«أتشرف بإحاطة دولتكم علمًا بأنى استلمت تحويلًا على البنك الأهلى المصرى اليوم الساعة ١١ ونصف أفرنكى وقد سلمه إلى دار المندوب السامى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية، وإنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى».

وقال فى كتابه الثانى:

«إلحاقًا بكتابى أمس أتشرف بأن أخبر دولتكم بأن أول تدبير اتخذ هو أنه صدرت التعليمات إلى جنود حضرة صاحب الجلالة البريطانية باحتلال جمارك الإسكندرية، وإنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى».

استقالة سعد

(٢٣ نوفمبر)

كان مفهومًا من المراسلات التى تبودلت بين اللورد أللنبى وسعد باشا أن الحكومة البريطانية لا تريد بقاء سعد فى الوزارة بعد مقتل السردار، وأنها اعتبرت وزارته مسئولة عن هذا الحادث.

فعرض سعد على الملك استقالة الوزارة شفويا يوم ٢٢ نوفمبر أى يوم وصول الإنذار البريطانى الأول.

وفى اليوم التالى رفع إلى الملك كتاب الاستقالة، قال فيه:

«مولاى أتشرف بأن أرفع لجلالتكم أنى لم أقبل مسؤولية الوزارة إلا لخدمة البلاد تنفيذًا لمقاصدكم السامية ولكن الظروف الحالية تجعلنى عاجزًا عن القيام بهذه المهمة الخطيرة، ولهذا أرجو من مكارم جلالتكم أن تتفضلوا بقبول استعفائى مع زملائى من الوزارة وإنى وإياهم مستعدون على الدوام للعمل على ما يرضيكم أدام الله علينا نعمة رعايتكم الجليلة وأدامكم مؤيدين بالعز والإقبال وموضع كل إكبار وإجلال».

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

شاكر نعمتكم

سعد زغلول

وتلقى سعد بعد تقديمه كتاب الاستقالة جواب اللورد أللنبى على رد الحكومة، فأرسل إلى الملك كتابًا يذكر فيه مضمون هذا الجواب ويستعجل قبول استقالته إزاء الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها. قال:

«مولاى، تشرفت من يومين بأن عرضت لجلالتكم شفها عزمى وعزم زملائى على الاستقالة وشرحت الأسباب التى حملتنا عليه. وفى الساعة ٦ من مساء أمس قدمت عريضة الاستعفاء وألححت فى قبولها، وطوعًا للأمر الكريم انتظرت إلى اليوم، وعقب التشرف بهذه المقابلة فورًا وردنى خطاب من فخامة اللورد أللنبى ينبئنى فيه بأنه أعطى فيه أوامر لحكومة السودان:

أولًا: بأن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحضة فى الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك.

ثانيًا: أنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مالا نهاية.

«وزاد بأنه سيبلغ الحكومة فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه حكومته لحماية مصالح الأجانب فى مصر وبأنه يطلب دفع مبلغ الخمسمائة ألف جنيه قبل ظهر اليوم، فأرسلت الحكومة إلى فخامته تحويلا على البنك الأهلى مصحوبا

بكتاب يشتمل على الاحتجاج ضد هذه التصرفات.

«ثم تشرفت بمقابلة جلالتكم وكررت الالتماس لقبول الاستعفاء، وعقب خروجى من حضرتكم الشريفة تلقيت خطابًا من جنابه بأن أول عمل اتخذته حكومته هو أن أمرت قوة عسكرية بريطانية باحتلال جمارك إسكندرية.

«إزاء هذه الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها لا يسعنى إلا الإلحاح على جلالتكم لتتفضلوا بالإسراع فى قبول الاستعفاء لأن هذا فيما أرى قد يكون خير وسيلة لوقاية البلاد من الشرور المتوالية، ولا زلت الداعى على الدوام بالتوفيق لجلالتكم والشاكر لنعمتكم».

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

سعد زغلول

فقبل الملك فى اليوم نفسه استقالة الوزارة فى كتاب قال فيه:

«عزيزى سعد زغلول باشا: اطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ المتضمن استقالتكم من مهمتكم، وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم إخلاصكم وما أديتموه من الخدمات أثناء قيامكم بأعباء منصبكم».

فؤاد

صدر بسراى عابدين فى ٢١ ربيع الثانى سنة ١٣٤٣ - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

نظرة إلى البلاغات البريطانية

إن نظرة فاحصة إلى البلاغات البريطانية فى حادث مقتل السردار يتبين منها مبلغ الظلم والعسف الذى بدا من الجانب البريطانى إثر هذا الحادث، فإن الاعتداء على السردار كان ولا شك حادثًا فرديا، فمن الظلم أن تحمل الحكومة والبلاد مسئوليته، ومن أفظع مظاهر الظلم أن ترتب عليه الحكومة البريطانية

إقصاء الجيش المصرى عن السودان، وإطلاق يد الإدارة الإنجليزية فيه وزيادة مساحة أطيان الجزيرة إلى مقدار غير محدود خدمة للشركات الاستعمارية، ومضاعفة التدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية، ففى أى شرع وبموجب أى قانون دولى أو غير دولى تكون الحكومة القائمة فى أى بلد من البلدان مسئولة عن كل حادث جنائى يقع على أى فرد من الأفراد مهما علا مقامه؟ وأى منطق يجعل البلاد كلها مسئولة عن مثل هذا الحادث؟

لقد قتل المارشال ويلسن القائد العام للجيش البريطانى ورئيس أركان حربه فى الحرب العالمية الأولى فى شارع من أهم شوارع لندن، فى يونيه سنة ١٩٢٢، قتله أرلنديان لأسباب سياسية، واهتزت انجلترا لمقتله، وحوكم القاتلان وحكم عليهما بالإعدام ونفذ فيهما الحكم، ولكن الحكومة البريطانية لم تحمل أرلندا مسئولية الجناية مثلما فعلت مع مصر فى مقتل السردار.

بل تأمل فيما يقابل به الإنجليز جرائم الإرهابيين الصهيونيين التى تقع عليهم فى فلسطين، تجد الرحمة والتساهل يبلغان أقصى حدودهما، فقد قتل اللورد موين وزير الدولة البريطانية فى الشرق الأوسط فى نوفمبر سنة ١٩٤٤، قتله بالقاهرة صهيونيان. اعترفا بجرمهما وحوكما أمام محكمة جنايات مصر وقضت عليهما بالإعدام، ولم ينتقم الإنجليز من الصهيونيين الذين حرضوهما ودفعوهما إلى ارتكاب الجريمة، وتابع الإرهابيون ارتكاب جرائم القتل والتدمير فى فلسطين، ونسفوا فى يوليه ١٩٤٦ مقر الحكومة بفندق الملك داود بالقدس، وقتل فى هذا الحادث عدد من الإنجليز من ضباط وموظفين، فلم تتحرك السلطات البريطانية للانتقام بله القصاص، كما فعلت عقب مقتل السردار، وإنك لترى من هذه المقارنة أن مقتل السردار ما كان إلا فرصة انتهزتها الحكومة الإنجليزية لقضاء أغراض استعمارية كانت تضمرها من قبل.

إن البلاغات البريطانية فى حادثة مقتل السردار تفوق فى لهجتها وشدتها بلاغات الحكومة النمسوية إلى السرب (يوغوسلافيا) فى يوليه سنة ١٩١٤، على أثر مقتل الأرشيدوق فرانسوا فردينند ولى عهد النمسا فى بلغراد، تلك البلاغات التى عدتها الدولة المتمدنة عدوانًا منكرًا من النمسا على استقلال السرب، أدى

إلى نشوب الحرب العالمية الأولى، فما استنكرته انجلترا فى سنة ١٩١٤، قد فعلت مثله بل أشد منه سنة ١٩٢٤، وفى ذلك تقول جريدة «الديلى هيرلد» الإنجليزية فيما كتبت تعليقًا على الإنذار البريطانى الأول: «إن اللورد جراى – وزير خارجية انجلترا – قال فى سنة ١٩١٤ عن البلاغ النمسوى إلى السرب: لم أر قبل الآن دولة تخاطب دولة أخرى مستقلة بوثيقة مروعة كهذه، ولاشك أن البلاغ النمسوى يعد وديا مرضيًا إذا قيس إلى البلاغ البريطانى المرسل إلى مصر».

فالبلاغات الجائرة، والمطالب الظالمة، التى توجهت بها إنجلترا إلى مصر فى أعقاب حادثة السردار، لم تكن إلا مظهرًا لسياسة العدوان التى درجت عليها بإزاء مصر من قبل ومن بعد، وهى منطق القوة الغشوم فى الاعتداء على الحق، وما كانت حادثة السردار إلا فرصة سنحت، فاتخذتها ذريعة لتحقيق أغراضها، وبعبارة أخرى كانت هذه المطالب برنامجًا سابقًا لانجلترا حيال مصر، تلك حقيقة دلت عليها الحوادث المترادفة، وقد أيدها الكاتب الفرنسى (موريس برنو) فى كتابه (قلق الشرق – أو على طريق الهند)[١٤] الذى ظهر فى منتصف سنة ١٩٢٧، فقد ذكر (ص ٢٥) أنه قابل اللورد أللنبى بعد مقتل السردار وتقديم البلاغات البريطانية وسأله عن وجهة نظره، فأجابه اللورد أللنبى فى صراحة الجندى الذى يصدع بما يؤمر: «إن كل ما حدث كان متوقعًا وقد كان البلاغ النهائى فى درج مكتبى قبل أن يقتل السردار بوقت طويل، ولكنى غيرت فقط صيغته التى جعلتها أكثر شدة».

فالنية كانت مبيتة على هذا البغى والعدوان، وما هذه البلاغات إلا حلقة من سلسلة الاعتداءات التى وقعت على مصر والسودان من السياسة الاستعمارية البريطانية.

---

(١٤) Maurice Pernot L'inquietude de L'Orient sur La route de l'Inde

احتجاج البرلمان
(٢٤ فبراير سنة ١٩٢٤)

اجتمع مجلسا النواب والشيوخ فى مساء ٢٤ نوفمبر فى جو مضطرب مكفهر، وأعلن سعد فى كلا المجلسين استقالة الوزارة، واستعداده لتأييد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد، قال فى هذا الصدد:

«وبما أننا لم نستعف من الوزارة إلا خدمة للمصلحة العامة فإنى مستعد مع أصدقائى الكرام من أعضاء هذا المجلس لأن نؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد أى للمصلحة نفسها التى قبلنا الحكم لخدمتها والتى تركنا الحكم لخدمتها».

وقرر مجلس النواب بالإجماع الاحتجاج على تصرف الحكومة البريطانية، وعهد بوضع صيغة الاحتجاج إلى لجنة ألفها المجلس من أربعة أعضاء، وهم الوكيلان حمد باشا الباسل وأحمد محمد خشبة بك، والأستاذ مكرم عبيد، وأنا[١٥]، فوضعنا صيغة الاحتجاج، وهذا نصه:

«إزاء الاعتداءات الأخيرة التى وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق الأمة المصرية وسيادتها ودستورها يعلن مجلس النواب:

أوّلًا: تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين يكونان وطنًا واحدا لا يقبل التجزئة.

ثانيًا: أنه بالرغم من استنكار الأمة ومليكها وحكومتها وبرلمانها للجرم الفظيع الذى ارتكب ضد المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام، وبالرغم مما قدمته الحكومة من الترضية وما اتخذته من الوسائل الفعالة لتعقب الجناة وتقديمهم إلى العدالة، فإنه لما يؤسف له كل الأسف أن الحكومة البريطانية رأت أن تستغل هذا الحادث المحزن لقضاء مطامعها الاستعمارية والاعتماد على قوتها المادية للانتقام من أمة

---

(١٥) مضبطة جلسة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة قضيتها، فلم تقتصر على مطالبها البالغة حد الإرهاق فيما يتعلق بالجريمة نفسها بل تعدت هذه الدائرة وذهبت إلى المطالبة بسحب الجيوش المصرية من السودان وإلزام الوحدات السودانية من الجيش المصرى بحلف يمين الولاء لحاكم السودان، والتصريح بزيادة مساحة الأطيان التى تستغلها الشركات الاستعمارية البريطانية فى السودان من ٣٠٠ ألف فدان إلى ما لا نهاية له، وعدول الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما تدعيه من حماية المصالح الأجنبية فى مصر، إلى آخر ما جاء فى التبليغات الإنجليزية، ثم نفذت فعلاً ما توعدت به وزادت عليها احتلال جمارك الإسكندرية معلنة أنه أول التدابير التى تنوى اتخاذها، ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد لما فيها من الاعتداء على استقلالها والتدخل فى شئونها والعبث بدستورها وتهديد حياة البلاد الزراعية الاقتصادية فضلاً عن أن هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولا نظير لها فى التاريخ.

«فلذلك يعلن مجلس النواب المصرى على ملأ العالم شديد احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة، ويشهد الأمم المتمدينة على فداحة تلك المطامع الاستعمارية التى لا تتفق مع روح هذا العصر وحقوق الأمم المقدسة، ويبلغ احتجاجه إلى برلمانات العالم، ويرفع الأمر إلى مجلس عصبة الأمم طالبًا إليه التدخل فى الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية ولا تبغى عن استقلالها بديلا».

وأقر المجلس هذا النص بالإجماع.

وقرر مجلس الشيوخ احتجاجًا بهذا المعنى.

موقف الدول الأوروبية حيال عدوان الحكومة البريطانية

قلنا إن مطالب الحكومة البريطانية بعد مقتل السردار شبيهة بمطالب النمسا من السرب بعد مقتل ولى عهد النمسا، ولقد أثارت هذه المطالب ثائرة الرأى العام الأوروبى وتحركت الصحافة الأوروبية للذود عن السرب وإظهار العطف عليها حيال فداحة المطالب النمسوية.

أما المطالب البريطانية فلم تحرك منها ساكنًا، ولم تبد أية دولة عطفًا ما على مصر فى محنتها، بل إن معظمها أيد الحكومة البريطانية فى مطالبها.

وكتبت جريدة «الفيجارو» الفرنسية تدعو الدول الأوروبية إلى مؤازرة بريطانيا، قالت: «إن من الواجب على حكومات أوروبا وشعوبها أن تقف صفا واحدًا وأن تؤلف جبهة متحدة لمواجهة دول الشرق وما يبدو فيها من نزعات استقلالية».

فاستقلال الدول الشرقية جريمة فى نظر أولئك الاستعماريين الذين لا يريدون للشرقَ إلّا أن يكون حقلًا لاستعمارهم وبغيهم، ويخشون من نزعاته الاستقلالية، ويرونها خطرًا على مطامعهم الأشعبية، فما أشد ما فى هذه السياسة من ظلم وبغى وعدوان!

* * *

الفصل العاشر

وزارة زيور والانقلاب الأول

لم تدم الأزمة الوزارية طويلا، فقد تألفت الوزارة الجديدة برئاسة أحمد زيور باشا - وكان رئيسا لمجلس الشيوخ - فى نفس اليوم الذى قبلت فيه استقالة سعد باشا، وكان الأمر مبيتًا من قبل؛ إذ لم يكن معقولاً فى الظروف الخطيرة التى كانت تكتنف البلاد أن تؤلف الوزارة الجديدة فى نفس اليوم الذى قبلت استقالة سعد، لو لم يكن الأمر مدبرًا قبل ذلك بين دار المندوب السامى والسراى.

تألفت وزارة يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ على النحو الآتى: أحمد زيور باشا للرئاسة والداخلية والخارجية. أحمد محمد خشبة بك (باشا) للمعارف وللحقانية مؤقتًا. عثمان محرم بك (باشا) للأشغال. محمد السيد أبو على باشا للزراعة. محمد صدقى باشا للأوقاف. يوسف أصلان قطاوى باشا للمالية. نخله جورجى المطيعى بك للمواصلات. محمد صادق يحيى باشا للحربية والبحرية، ثم عين أحمد موسى باشا وزيرًا للحقانية.

برنامج الوزارة: التسليم على طول الخط

لم يكن لهذه الوزارة برنامج، ولم يتضمن الكتاب الذى رفعه زيور باشا إلى الملك مهمة تأليفها أية إشارة إلى سياسة تسير عليها، فقد قال فيه «إن ولائى لذاتكم العلية ولأسرتكم المجيدة وحبى لبلادى العزيزة، يفرضان على واجب تلبية الدعوة التى تفضلتم جلالتكم بتوجيهها إلى، وإنى لعلى بينة مما يحوط مهمتى من المشاق فى الظروف الحالية الصعبة، ولكن لى أمل بفضل ما يولينى إياه مولاى من جليل التعضيد وما ألقاه من الأمة من سديد المعاونة أن أستطيع القيام بواجبى على ما فيه الخير للمصلحة العامة وحقوق الوطن المقدسة وستعلن

الوزارة برنامجها عند تقدمها للبرلمان».

فزيور باشا فى هذا الكتاب لم يعلن لوزارته برنامجا، ووعد بإعلانه عند تقدمها للبرلمان، ولم يكن صادقًا فى وعده، لأن أول عمل لوزارته أنها استصدرت فى اليوم التالى لتأليفها مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرًا، وقبل أن ينتهى هذا الشهر استصدرت مرسومًا بحل مجلس النواب.

ولم يكن منتظرًا مثل زيور باشا أن يكون له برنامج؛ لأنه ليس من الغرار الذى يعنى بوضع البرامج السياسية أو غير السياسية، بل هو من طراز كبار الموظفين الذين يرون فى المناصب العليا أيًّا كان نوعها مطمحهم فى الحياة، وكان مفهومًا من طابع وزارته وطريقة تأليفها أنها ستكون ضيعة لدار المندوب السامى، ثم للسراى.

على أن برنامج وزارة زيور باشا قد ظهر فى حديث له بإحدى الصحف الأجنبية (وهى جريدة البتى باريزيان) الباريسية إذ قال فيه: «إنه يرجو أن يوفق إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه»، وهو يقصد «تسليم ما يمكن تسليمه».

ولقد سلمت وزارته فعلا ببقية المطالب البريطانية التى وردت فى إنذار (بلاغ) ٢٢ نوفمبر.

سلمت بجلاء الجيش المصرى عن السودان وبطرد الموظفين المدنيين المصريين منه، وقد بلغ عدد هؤلاء الموظفين ١٢٥ موظفا، وبذلك وقع جلاء مصر عسكريا ومدنيا عن السودان، وسلمت بمطالب الحكومة البريطانية فى دعوى حماية مصالح الأجانب وأهمها وأخطرها بقاء منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى البريطانيين، وقبلت تحميل كاهل البلاد أعباء مالية فادحة فى تعويض الموظفين الأجانب، علاوة على ما أثقل كاهلها من قبل فى قانون التعويضات، وخولت المستشار المالى البريطانى سلطة لم تكن له من قبل فى تنفيذ هذا القانون، وسلمت له وللمستشار القضائى البريطانى لوزارة الحقانية باستقلال يتنافى مع استقلال البلاد وكرامتها ودستورها، وقبلت أن تتعهد باحترام الحكومة لآرائهما وآراء مدير القسم الأوروبى (الإنجليزى) للأمن العام بوزارة الداخلية إلى أن يحصل اتفاق نهائى بين الحكومتين المصرية والبريطانية، وقبلت وضع قلم الموظفين الأجانب

تحت مراقبة لجنة تؤلف من المستشار المالى البريطانى رئيسًا ومن عضوين أحدهما أجنبى، ومعنى هذا خروج هذا القلم وموظفيه من سلطة وزير المالية.

وتبادلت ودار المندوب السامى فى هذا الصدد مراسلات ومكاتبات توكيدًا وتوضيحًا للمطالب البريطانية التى استجابت إليها، قال اللورد اللنبى فى كتابه إلى زيور باشا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤:

«ردا على سؤالكم أتشرف بإحاطتكم علمًا بأن الطلبات التى يصح لى معها أن أشير على حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بالجلاء عن جمرك الإسكندرية فيما لو قبلتها الحكومة المصرية هى:

١ – تقبل الحكومة المصرية إحالة الموظفين الأجانب الذين تسرى عليهم أحكام المواد ٤ و ٧ و ٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ فى التواريخ التى ستحدد طبقا للاختيار الذى سيخول لهم الحق فى إبدائه قبل ١٥ يناير سنة ١٩٢٥، ولا يجوز أن تكون هذه التواريخ سابقة لأول أبريل سنة ١٩٢٥، ولا لاحقة للتاريخ السابق تقريره لخروج أولى الشأن أو لتاريخ أول أبريل سنة ١٩٢٧.

٢ – تتعهد الحكومة المصرية باستعمال كل نفوذها لدى بلدية الإسكندرية وبذل كل مساعدة ممكنة لها بقصد مساواة موظفى البلدية الأجانب بموظفى الحكومة المصرية ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية فيما يتعلق بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ والبندين الأول والثالث من هذه المذكرة.

٣ – فى حالة استعمال هؤلاء الموظفين لحق الاختيار المنصوص عليه فى البند الأوّل يمنح الموظفون منهم الذين لم يكن لهم بعد حق فى المعاش ولكنهم قد يكتسبون هذا الحق إذا ظلوا فى الخدمة لغاية أول أبريل سنة ١٩٢٧، معاشًا يقوم مقام المكافأة المنصوص عليها فى قانون المعاشات. ويحسب هذا المعاش طبقا للقواعد المقررة فى المادة السادسة عشرة من ذلك القانون كما عدلت فيما بعد ولكن بدون مراعاة لأحكام المادة العشرين التى

تشترط خدمة خمس عشرة سنة يحسب عنها المعاش وفى هذه الحالة يخفض فى الملحق رقم ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ عامل مدة الخدمة إلى ٦.

٤ - يسرى حكم المادة ٢٠ القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ على كل موظف أجنبى من موظفى الحكومة يكون فى المعاش أو يحال فى المستقبل على المعاش ويقرر لذلك مدة معقولة للاختيار.

٥ - يوضع قلم الموظفين الأجانب وموظفوه كما هو منظم الآن تحت المراقبة الإدارية للجنة تؤلف من المستشار المالى رئيسًا ومن عضوين أحدهما أجنبى.

٦ - تراعى الحكومة المصرية مراعاة تامة رأى المستشار المالى فيما يطرأ حتى أول أبريل سنة ١٩٢٧ من الخلاف الجوهرى بشأن شروط خدمة الموظفين الأجانب أو شروط إحالتهم على المعاش.

٧ - يعترف باستقلال (autonomie) المستشارين المالى والقضائى فيما يتعلق بمكتبيهما ضمن حدود القوانين واللوائح.

٨ - تقبل الحكومة المصرية نص البند الثالث من المذكرة الثانية التى أرسلت إلى سلف دولتكم بتاريخ ٢٢ نوفمبر الماضى.

وإنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم فائق احترامى.

أللنبى (فيلد مارشال)

المندوب السامى

وفى اليوم نفسه (٣٠ نوفمبر) أرسل المستر كلارك كار المستشار بدار المندوب السامى كتابًا آخر إلى زيور باشا بتوكيد سلطة المستشارين المالى والقضائى البريطانيين قال:

«عزيزى الرئيس

«رغبة فى اجتناب كل تفسير يؤدى إلى تجاوز الغرض الذى ترمى إليه الفقرتان ٦ و٨ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى المؤرخة فى

هذا اليوم بشأن سلطة المستشارين المالى والقضائى أتشرف بأن أعطى لدولتكم الإيضاحات الآتية: تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار وبروح المودة فى علاقاتها ذات الصيغة شبه السياسية مع هذين المستشارين، كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته، على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزارة من المسئولية الدستورية، ومن البدهى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الإيضاحات ما يضرّ بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية، وتفضلوا يا عزيزى الرئيس بقبول مزيد التحيات».

الإمضاء
كلارك كار

جواب التسليم

وقد أرسل زيور باشا فى نفس اليوم (٣٠ نوفمبر) إلى المندوب السامى كتابًا بالتسليم بالمطالب البريطانية قال:

«يا صاحب الفخامة: أتشرف بإحاطة فخامتكم علمًا بأنى تسلمت المذكرة التى تكرمتم بإرسالها إلى هذا اليوم وذكرتم فيها المطالب الثمانية التى علقت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية إخلاء جمرك الإسكندرية على قبول الحكومة المصرية لها. وأتشرف بأن أخبر فخامتكم بأن مجلس الوزراء قد فوضنى فى إبلاغ فخامتكم أن الحكومة المصرية قبلت هذه الشروط بأكملها بدون قيد، مذعنة فى ذلك إلى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة فى المسالمة وحسن التفاهم.

رئيس مجلس الوزراء
أحمد زيور

وأرسل فى أول ديسمبر كتابًا إلى المستر كلارك كار بقبول التفسيرات والتحفظات الواردة فى كتاب هذا الأخير، قال:

«عزيزى المستر كار. تسلمت كتابكم المؤرخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الذى تكرمتم بأن أعطيتمونى فيه التصريحات الآتية اجتنابًا لكل تفسير يؤدى إلى تجاوز الغرض الذى ترمى إليه الفقرتان ٦ و٨ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى المؤرخة فى ذات اليوم فيما يتعلق بسلطة المستشارين المالى والقضائى:

«تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار وبروح المودة، فى علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته، على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزراء من المسئولية الدستورية.

«ومن البدهى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الإيضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية».

«وقد أحطت علمًا بهذه الإيضاحات وأثبتها. وتفضلوا يا عزيزى المستر كار بقبول مزيد التحيات».

رئيس مجلس الوزراء
أحمد زيور

قبلت الوزارة هذه المطالب جميعها، وبذلك انتهت الأزمة... وأخليت جمارك الإسكندرية من الجنود البريطانية... فكان لهذا التسليم الشائن وقع أليم فى أرجاء البلاد.

وأطلقت الوزارة يد المستر كين بويد مدير القسم الأوروبى بوزارة الداخلية، وخاطب المديرين مباشرة بقوله لهم: «أمرنى فخامة المندوب السامى أن أطلب

إلى سعادتكم اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أرواح جميع الأجانب فى دائرة اختصاصكم إلخ»، وصار له الحول والطول فى إدارة الأمن العام.

وأخذ حكمدار العاصمة رسل باشا يرسل إلى مأمورى الأقسام وضباط البوليس يعلنهم بأنه هو المرجع الرئيسى لهم وأن عليهم أن يتلقوا منه هو التعليمات وأن ينفذوا أوامره.

وصار هدف الوزارة فى سياستها عامة هو العمل على استرضاء الإنجليز واستبقاء عطفهم عليها، فلم تكلف بإطلاق يدهم فى الحكومة ومنحهم المنح السخية تنفيذًا لقانون التعويضات بل بلغ بها الإسفاف أن دفعت لبعضهم التعويضات الباهظة لمناسبة اعتزالهم الخدمة، ثم أعادت تعيينهم فى وظائف أخرى، ومن ذلك أنها قبلت استقالة المستر توتنهام وكيل وزارة الأشغال ومنحته لهذه المناسبة تعويضًا كبيرًا قبضه، ثم عينته من أول أبريل سنة ١٩٢٥ مديرًا لمكتب مشتريات الحكومة بلندن براتب ٢٣٠٠ جنيه، فى حين أن راتب سلفه كان ١٦٠٠ جنيه.

عودة الاعتقالات

اعتقلت السلطة العسكرية البريطانية فى ٢٧ نوفمبر كلا من عبد الرحمن فهمى بك والأستاذ مكرم عبيد عضوى مجلس النواب، والأستاذ محمود فهمى النقراشى وكيل وزارة الداخلية، مع أن الأحكام العرفية البريطانية قد ألغيت منذ سنة ١٩٢٣، هذا إلى أن اعتقالهم يتنافى مع الحصانة البرلمانية بالنسبة للأول والثانى.

كان اعتقال هؤلاء الثلاثة بواسطة قوّة عسكرية بريطانية إهانة للحكومة المصرية وللنظم القضائية، فاتفقت الوزارة مع دار المندوب السامى تخفيفًا لثائرة الرأى العام والبرلمان (ولم يكن مجلس النواب قد حلّ بعد) على أن تسلم المقبوض عليهم إلى السلطات القضائية المصرية لتتخذ حيالهم الإجراءات التى يقضى بها القانون.

ثم قبض البوليس المصرى تنفيذًا للتعليمات البريطانية على كل من الأستاذ شفيق منصور. والشيخ مصطفى القاياتى. والأستاذ راغب إسكندر. والأستاذ حسن يسن، وكلهم من النواب، ولم تكترث الحكومة لما كان لهم من الحصانة البرلمانية وقبض على كثيرين غيرهم من غير النواب.

استقالة وزيرين

وفى مساء ٣٠ نوفمبر استقال عثمان محرم بك من الوزارة، وفى أول ديسمبر استقال أحمد محمد خشبة بك، وصرحا فى الصحف أن قبول الوزارة للمطالب البريطانية كان على غير رأيهما وأنه من الأسباب التى دعتهما إلى الاستقالة.

وقد قبلت استقالتهما، وعين محمد توفيق رفعت باشا وزيرًا للمعارف، ومحمود صدقى بك وزيرًا للأشغال.

جلاء الجيش المصرى عن السودان

قلنا إن وزارة زيور قبلت المطالب البريطانية جميعها، وكان أخطرها شأنًا جلاء الجيش المصرى عن السودان.

ولما صدرت التعليمات من السلطات البريطانية إلى وحدات الجيش المصرى بالجلاء عن السودان والانسحاب إلى مصر، أبى ضباطه وجنوده أن يغادروا مراكزهم إلا إذا تلقوا أمرًا بذلك من الحكومة المصرية، ووقفوا موقف مقاومة جدير بالثناء، وكان على رأس هذه الحركة ضابط شهم هو القائمقام (الأمير الاى فيما بعد) أحمد رفعت بك قائد المدفعية. فقد أصدر اللواء هدلستون باشا نائب السردار ونائب الحاكم العام وقتئذ أمرًا كتابيا إلى رؤساء وحدات الجيش المصرى برحيل الضباط والجنود إلى مصر بدون ذخيرة هذا نصه:[١].

«كان من نتائج قتل المرحوم صاحب المعالى السردار والحاكم العام فى

---

(١) كما جاء فى مذكرة للأميرالاى أحمد رفعت بك عن إخلاء السودان، نشرها الأمير عمر طوسون.

القاهرة أن قدم صاحب الفخامة المندوب السامى للحكومة المصرية عدة مطالب من ضمنها إخراج الأورط المصرية والضباط المصريين من السودان حالا، وبما أن الحكومة[٢] المصرية لم توافق على مطالب صاحب الفخامة المندوب السامى فى مدى الأربع والعشرين ساعة المصرح بها فى مذكرة فخامته فقد أمر فخامته صاحب السعادة نائب الحاكم العام بالقيام بإخراج الأورط المصرية والضباط المصريين من السودان، وبصفتى نائب السردار فقد عهد إلى تنفيذ هذه الأوامر، وبما أن الحكومة المصرية لم تسلم بإخلاء السودان فقد وجب على أن أتخذ جميع الاحتياطات العسكرية ومن ضمن هذه الحالة إيجاد الجنود الإنجليزية ووضع القشلاقات فى معزل.

«تركب الجنود المصرية فى القطار بالسلاح والبيارق ولكن بدون جبه خانة».

١٩٢٤/١١/٢٤

الإمضاء
هدلستون
نائب السردار

أبى رفعت بك وأبى معه الضباط والجنود الإذعان لهذا الأمر، وحاصر الجنود الإنجليز ثكنات الجيش المصرى، وحاولوا الاستيلاء على ذخيرته، فردهم عنها الضباط والجنود المصريون وامتنعوا فى ثكناتهم ورفضوا السفر، كان هذا الموقف المشرف كافيا لاستقالة الوزارة حتى لا تصدر أمرًا مهينًا يصمها بوصمة العار، ولكن وزارة زيور قررت باتفاقها مع السراى سحب الجيش المصرى من السودان، وعهدت إلى وزير الحربية صادق يحيى باشا أن يبعث برسالة إلى ضباطه وجنوده بوجوب الإذعان لهذا الأمر، وحمل هذه الرسالة إليهم البكباشى أمين هيمن، واستعجلت إنفاذ الانسحاب، فسافر الرسول على متن طائرة حربية أقلته إلى السودان ووصل الخرطوم يوم ٢٨ نوفمبر، فأبلغ الضباط الرسالة وأبلغهم أن الملك يأمرهم بالانسحاب، فأذعن الضباط والجنود للأمر آسفين محزونين، وجلا الجيش المصرى عن السودان فى أيام ٢٩ و ٣٠ نوفمبر وأول

(٢) يقصد وزارة سعد زغلول

وثانى ديسمبر سنة ١٩٢٤، وكانت مأساة قومية أعادت إلى الأذهان مأساة قرار الحكومة إخلاء السودان فى عهد الخديو توفيق سنة ١٨٨٤[٣]. بل هى أشد منها، لأن جلاء الجيش المصرى عن السودان سنة ١٩٢٤ كان معناه إخلاءه للسيطرة الإنجليزية والاستعمار البريطانى.

وقد أبدى الضباط والجنود السودانيون تضامنًا رائعًا مع إخوانهم المصريين فى هذه المحنة، وتجلى هذا التضامن فى بلوكين من الأورطة الحادية عشرة السودانية بالخرطوم إذ غادر الجند السودانيون ثكنتهم يوم ٢٧ نوفمبر، واتجهوا شرقًا لكى يحولوا دون إخراج الجنود المصريين من ثكنتهم، فتصدت لهم الجيوش البريطانية بالقرب من مستشفى الجيش المصرى، ثم وصل هدلستون باشا نائب السردار وأنذرهم بالرجوع إلى ثكنتهم، فلم يذعنوا، فأمر جنوده من البريطايين بإطلاق النار عليهم فأطلقوها، فأجاب الجند السودانيون بالمثل، وقتل منهم عدد كبير، وقتل ثلاثة ضباط من الجانب البريطانى.

وفى صباح ٢٨ نوفمبر امتنع الجند السودانيون فى مستشفى الجيش المصرى، ولما دنت منهم الجنود البريطانية لحصارهم أطلقوا عليها النار، فأطلق الإنجليز قنابل مدافعهم على بناء المستشفى. ودمروه تدميرًا، وهو من أكبر المستشفيات فى العالم. إذ كان به ٤٠٠ سرير، وقتل من السودانيين بالمستشفى الضابط الباسل الملازم الأول عبد الفضيل ألماس وخمسة عشر جنديا. وكان تدمير المستشفى عملا وحشيًّا لا تقره الأوضاع المدنية بله الإنسانية.

وفى ديسمبر حوكم أربعة من ضباط هذين البلوكين السودانيين أمام مجلس عسكرى عقد فى الخرطوم بتهمة التحريض على العصيان وهم: الملازم الثانى على محمد البنا. والملازم الأول سليمان محمد. والملازم الثانى ثابت عبد الرحيم. والملازم الثانى حسن فضل المولى. فحكم عليهم بالإعدام. وعدل هذا الحكم بالنسبة لأولهم إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة ونفذ بالنسبة للثلاثة الآخرين. وأعدموا رميا بالرصاص بالخرطوم يوم ٥ ديسمبر، وكان هذا اليوم يوم حداد عام

---

(٣) انظر فى تفصيل ذلك كتابنا (مصر والسودان) فى أوائل عهد الاحتلال ص ١٢٧ وما بعدها (الطبعة الأولى).

للسودان. وقد استقبلوا الموت بشجاعة وبطولة، وكانت آخر كلمة لكل منهم قولهم: لهذا الشرف عملت. وفداءً للوطن ولدت. وللوحدة المصرية السودانية جاهدت.».

وحكم على الملازم الأول أحمد سعد بالسجن خمس سنوات. وحكم غيابيا بالإعدام على الملازم السيد فرج ولكنه اختفى ولم يقبض عليه وجاء إلى مصر ودخل خدمة الحكومة المصرية وهو الآن (منتصف سنة ١٩٤٧) برتبة بكباشى بمصلحة الحدود.

وحوكم آخرون واستعملت معهم ضروب القسوة والمهانة والتعذيب فى سجونهم. ولزمت الوزارة الصمت أمام هذه الفظائع.

ورفض بعض الضباط السودانيين البقاء فى السودان بعد جلاء الجيش المصرى عنه وجاءوا إلى مصر وانتظموا فى سلك الحكومة المصرية، نذكر منهم: اليوزباشى خضر على. وهو الآن قائمقام والملازم الأول سيف عبد الكريم. وهو الآن قائمقام. والملازم الثانى عبد الحميد فرج الله وقد توفى إلى رحمة الله برتبة بكباشى[٤].

خلف السير لى ستاك باشا

فى ديسمبر سنة ١٩٢٤ عين السير جوفرى آرشر حاكم أوغندة حاكمًا عاما للسودان خلفًا للسير ستاك باشا. وكان تعيينه بمرسوم ملكى بناءً على ترشيح الحكومة البريطانية. وقد بقى فى منصبه إلى أن استقال فى يوليه سنة ١٩٢٦. وخلفه السيرجون ميفى الذى كان سنة ١٩٢٤ مندوبًا ساميا لمقاطعة الحدود الشمالية الغربية الهندسية.

إنشاء قوة دفاعية فى السودان منفصلة عن الجيش المصرى

وفى يناير سنة ١٩٢٥ أعلن حاكم السودان العام الجديد فى حفلة رسمية منشورا بإنشاء قوة دفاع عن السودان. حلت محل الجيش المصرى بعد انسحابه.

(٤) وقت ظهور الطبعة الأولى من الكتاب.

لا تدين بالولاء لملك مصر. بل تدين بالولاء لحاكم السودان العام قال فيه:

«عملا بالسلطة العسكرية والملكية السامية المخولة لى بمقتضى شروط تعيينى، أنا السر جوفرى فرنسيس آرشر حامل نيشان القديسين ميخائيل وجورج من درجة فارس حاكم السودان العام أعلن ما يأتى:

«بما أنه بسبب انسحاب الجيوش المصرية من السودان قد أصبح من الضرورى إنشاء قوة للسودان، وبما أنه من المرغوب فيه إزالة ما قد يوجد فى أذهان الضباط من أهالى السودان الذين خدموا فى الجيش المصرى والمزمع نقلهم قريبًا إلى قوّة السودان من ارتياب من أجل مراكزهم، فبناءً على ما تقدم أعلن الآن ما يأتى:

أولاً: تسمى القوة الجديدة المراد إنشاؤها كما تقدم «جيش دفاع السودان» وتدين بالولاء لحاكم السودان العام.

ثانيًا: يعين الحاكم العام ويعزل جميع الضباط وتمنح جميع البراءات باسمه.

ثالثًا: بما أن الحكومة المصرية غير قادرة، بعد الآن، على استخدام ضباط الجيش المصرى الذين هم من أهالى السودان، فسيقبل من جميع هؤلاء الضباط من رأى فيهم الجدارة فى خدمة «جيش دفاع السودان» بموجب الشروط المنظمة لإصدار البراءات فى هذا الجيش والتى ستبلغ فى هذا اليوم إلى أولئك الضباط.

رابعًا: عند إصدار البراءات الجديدة، تتولى حكومة السودان مسئولية الرواتب والمعاشات والمكافآت المستحقة لأولئك الضباط بمقتضى شروط الخدمة فى الجيش المصرى».

وكان إنشاء هذه القوة الدفاعية بهذه الأوضاع هو استمرار لسياسة فصل السودان عن مصر، واعتداء صارخ على وحدة مصر والسودان.

وقد رفض كثير من الضباط السودانيين أن يؤدوا يمين الولاء لحاكم السودان العام، وجاءوا إلى مصر وانتظموا فى سلك الحكومة المصرية، وعرفت مصر لهم ولزملائهم السابقين فضلهم فى التمسك بوحدة الوادى، نذكر منهم: اليوزباشى

إبراهيم عبد الرحمن (الآن برتبة أميرالاى بالمعاش)، واليوزباشى فرج الله محمد (الآن برتبة أميرالاى ببوليس الإسكندرية)، واليوزباشى عبد الله النجومى (الآن اللواء عبد الله النجومى باشا بحرس الملك)، واليوزباشى محمد صالح جبريل (توفى إلى رحمة الله برتبة قائمقام)، والملازم الأول سيد شحاتة (الآن بكباشى بالمعاش)، والملازم الأول عبد الله مرجان (توفى إلى رحمة الله برتبة يوزباشى)، والملازم الثانى عبد العزيز عبد الحى (الآن بكباشى بمصلحة السجون)، والملازم أول إبراهيم فرج علام (الآن بكباشى بوزارة الداخلية)، والملازم الأول عبدالدايم محمد (توفى إلى رحمة الله برتبة قائمقام)(٥).

لجنة توزيع مياه النيل بين مصر والسودان

طلب زيور باشا من المندوب السامى إعادة النظر فيما قرره من زيادة مساحة الأطيان التى تروى بالجزيرة إلى مقدار غير محدود، وبعث إليه فى هذا الصدد بكتاب مؤرخ فى ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ قال فيه:

«طلبتم فخامتكم فى المذكرة المؤرخة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ التى وجهتموها إلى سلفى أن تزداد مساحة الأطيان التى تروى فى الجزيرة بالسودان من ٣٠٠ ألف فدان إلى مقدار غير محدود.

«وقد رد سلفى على هذه المذكرة بمذكرة مؤرخة ٢٣ نوفمبر صرح فيها بأن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضى التى تزرع بالجزيرة هى على الأقل سابقة لأوانها ويجب طبقًا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين.

«وعلى أثر هذا الرد أعلنتم الوزارة المصرية فى ذلك الوقت بمذكرة صادرة فى نفس اليوم أنه قد أرسلت تعليمات لحكومة السودان بأنها أصبحت مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى فى الجزيرة إلى مقدار غير محدود.

«إن توسيع نطاق الرى فى السودان يجب أن لا يكون من شأنه بحال من

---

(٥) وقت ظهور الطبعة الأولى من الكتاب.

الأحوال الإضرار بالرى فى مصر ولا المساس بما يتوقع إنفاذه من المشاريع التى تدعو إليها الضرورة للقيام بحاجات أهالى البلاد المشتغلين بالزراعة الذين يزداد عددهم ازديادًا سريعًا، ولا أظننى مخطئًا فى التأكيد بأن هذا المبدأ الحيوى لمصر، قد اعترفت به الحكومة البريطانية تمام الاعتراف.

«لهذا أرجو فخامتكم أن تتفضلوا بإعادة النظر فى مسألة رى الجزيرة والعدول عن التعليمات السابقة الذكر».

فأرسل إليه المندوب السامى جوابًا بتاريخ ٢٦ يناير قال فيه إن الحكومة البريطانية مع عظيم اهتمامها بتقدم السودان لا تنوى الافتيات على ما لمصر من الحقوق التاريخية والطبيعية فى مياه النيل وأنها تعترف بهذه الحقوق كما كانت تعترف بها فى الماضى وأنها عندما أصدرت التعليمات المشار إليها إلى حكومة السودان لم تكن تفسر تلك التعليمات بغير هذا المعنى (تأمل فى هذا التناقض!). على أنها مستعدة مراعاة لهذه الاعتبارات لإصدار تعليمات إلى حكومة السودان بأن تنفذ ما سبق إرساله إليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توسيعًا لا حد له، على أن تؤلف لجنة خبراء من المستر كانتر كرير رئيسا (هولندى)، والمستر ماك جريجور مندوبًا عن الحكومة البريطانية، وعبد الحميد سليمان باشا مندوبا عن الحكومة المصرية، وأن تجتمع هذه اللجنة من ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ لتدرس وتقترح القواعد التى يمكن إجراء الرى بمقتضاها (أى لتوزيع مياه الرى بين مصر والسودان) وأن تقدم تقريرها حوالى ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٥.

ولقد قبلت وزارة زيور تأليف هذه اللجنة، وكان خطاب المندوب السامى لاحقًا على قبولها، وإنشاؤها هو من آثار الإنذار البريطانى الذى أعقب مقتل السردار، كما كان اعتداءً صارخا من انجلترا على استقلال مصر والسودان، وعلى وحدة وادى النيل، ومعنى تأليفها متابعة السياسة البريطانية فصل السودان عن مصر، وإيذان بأن كليهما لا يستطيع التصرف فى مياه النيل إلا برضا الإنجليز وتدخلهم، وقبول الحكومة المصرية تأليف هذه اللجنة هو إقرار لهذه السياسة الباغية.

تأجيل البرلمان شهرا

استصدرت وزارة زيور فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ مرسومًا بتأجيل انعقاد البرلمان شهرًا، وقصدت من ذلك أن لا تتقدم إلى البرلمان ببيان برنامجها، وكان هذا التأجيل نذيرًا بما سيعقبه من حل مجلس النواب.

تعيين إسماعيل صدقى وزيرا للداخلية

وفى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤، قبل أن يحل مجلس النواب بأيام، عين إسماعيل صدقى باشا، وكان من أقطاب حزب الأحرار الدستوريين، وزيرًا للداخلية، وكان الغرض من تعيينه فى هذا المنصب تقوية الوزارة، والاستعانة به فى تسخير الأداة الحكومية للعبث بالانتخابات التى بدت بوادرها تلوح فى الأفق، وقمع حركات المقاومة التى استثارها عدوان الإنجليز واستسلام الوزارة أمام مطالبهم الجائرة، وبهذا التعيين برز أصبع «الأحرار الدستوريين» فى الأزمة، باشتراكهم فى الوزارة التى سلمت للإنجليز بجميع مطالبهم، فهم إذن قد اشتركوا فى الوزارة على أساس التسليم فى حقوق البلاد الاستقلالية، وسترى فيما يلى أنهم كانوا حلفاء زيور باشا فى إهدار حقوق الشعب السياسية، وتحطيم الحياة الدستورية، وهذا كان دأبهم فى الوزارات التى ألفوها منفردين أو مشتركين مع غيرهم من الرجعيين.

حل مجلس النواب

قبل أن ينتهى الشهر المضروب لتأجيل البرلمان بيوم واحد استصدرت الوزارة فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مرسومًا بحل مجلس النواب، وتحديد يوم ٦ مارس سنة ١٩٢٥ لانعقاد المجلس الجديد.

وبدا من مسلك الوزارة فى هذا المرسوم مبلغ استهانتها بالدستور، فقد اشتمل على دعوة المندوبين الثلاثينيين لانتخاب النواب يوم ٢٤ فبراير، وهذا

معناه إجراء الانتخابات على درجتين طبقًا لأحكام قانون الانتخاب القديم، مع أن البرلمان قد ألغى هذا القانون واستبدل به قانون الانتخاب المباشر وهو القانون رقم٤ لسنة١٩٢٤ الذى سبق الكلام عنه (ص ٢٠٠).

وتوكيدًا لخروج الوزارة على الدستور استصدرت فى ٢٤ديسمبر مرسوما آخر بأن تجرى الانتخابات العامة وفاقًا لنصوص الانتخاب القديم (الملغى)، وبأن يجرى انتخاب جديد للمندوبين الثلاثينيين.

لم تجر الوزارة على سنن الدستور، فإن قانون الانتخابات المباشر الذى قرره البرلمان كان يجب أن يبقى قائما، وأن تجرى الانتخابات على أساسه، ولكن الوزارة طرحته جانبًا، وفى الوقت نفسه لم تحترم قانون الانتخابات القديم؛ إذ أمرت بتجديد انتخاب المندوبين الثلاثينيين، فى حين أن القانون القديم يجعل انتخاب هؤلاء لمدة خمس سنوات[٦] تنتهى فى سبتمبر سنة١٩٢٨، فلا هى احترمت قانون الانتخابات الجديد ولا هى نفذت القانون القديم، بل لفقت نظامًا فذًّا، وأخذت تسوف وتماطل فى إجراء الانتخابات.

كان هذان المرسومان بداية لسلسلة التصرفات غير النزيهة التى لجأ إليها دعاة الحكم المطلق وعباد المناصب لحرمان الشعب حقوقه الدستورية، والوصول إلى كراسى الحكم رغم إرادته، كما أن مسلك الحكومة فى الانتخابات التى دعت إلى إجرائها كان بداية الضغط الحكومى على حرية الانتخابات، هذا الضغط الذى أفسد النظام الدستورى من أساسه؛ إذ أن أساس هذا النظام هو حرية الناخبين فى اختيار ممثليهم.

وكان «الأحرار الدستوريون» هم الذين استنوا هذا الضغط، وبدأوا بتنفيذه فعلًا فى انتخابات سنة١٩٢٥، إذ استعارت الوزارة كبيرًا منهم وهو إسماعيل صدقى لإدارة حركة الانتخابات كما تقدم بيانه، فجعل الإدارة ومصالح الحكومة كافة أداة للضغط على الناخبين فى انتخاب المندوبين الثلاثينيين، والضغط على

---

(٦) تنص المادة ٢٤ من قانون الانتخاب الأول الصادر فى ٣٠ أبريل سنة١٩٢٣ على أن مدة نيابة المندوبين خمس سنوات وإذا جرت انتخابات عامة أو تكميلية وجب عمل انتخاب جديد لإبدال أحد المندوبين بغيره أو استبقائه إذا طلب ذلك أغلبية قسم ناخبيه.

هؤلاء فى انتخاب النواب، وسخر قوى الحكومة، لإنجاح مرشحيها وإسقاط خصومهم بمختلف الوسائل غير المشروعة، بالتهديد تارة، والإغراء وإفساد الأخلاق تارة أخرى.

كان صدقى إذن وكان الأحرار الدستوريون أول من استنوا سنة تزييف الانتخابات، وقد اتبعوها هم وحلفاؤهم على تعاقب السنين «ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من يعمل بها إلى يوم القيامة».

ومن سخرية القدر أن يكون اتباع هذه السنة الممقوتة على يد الحزب الذى اتخذ لنفسه اسم «الأحرار الدستوريين»، فكان أول عمل لهم فى الحكم هو استلاب حرية الشعب فى اختيار ممثليه والعبث بالدستور، ولقد وقفوا من الدستور موقف التحدى المرة بعد المرة، فلا كانوا أحرارًا ولا كانوا دستوريين، واتضح من منطق الحوادث أن الباعث لهم على هذا الذى فعلوه وكرروه هو الوصول إلى مناصب الحكم فحسب، فكأنما تحركت فى نفوسهم نزعتهم القديمة التى عرفوا بها وعرف بها أسلافهم فى عهد الاحتلال، وهى التعلق بالمناصب صغيرها وكبيرها، ولم تغادرهم هذه النزعة، حتى بعد أن بعثت الثورة فى النفوس روحًا جديدة من التعلق بالحرية، والتطلع لى المثل العليا.

لم يكن ثمة مسوغ لحل مجلس النواب

ومن عجب أن الوزارة التى سلمت بمطالب الإنجليز كلها هى التى حلت مجلس النواب، إنها حقا لسخرية مريرة أن تكون وزارة التسليم على طول الخط هى التى تأمر بحل مجلس النواب، وتطلب من الشعب أن ينتخب مجلسًا آخر يسايرها فى سياستها، ومعنى ذلك أنها تدعوه إلى تأييد سياسة التسليم للاحتلال بمطالبه، وهذا وحده كان كافيًا لكى يبقى الشعب فى صف المجلس القديم الذى وقف تجاه البلاغات البريطانية موقفًا مشرفًا، إذ رفض التسليم بمعظم المطالب البريطانية الجائرة التى قبلتها الوزارة جميعها.

لا شك أن هذه الملابسات تدل يقينًا على أن حل مجلس نواب سنة ١٩٢٤

كان وفاقًا لرغبة إنجليزية، نفذها عمال مصريون لا غرض لهم إلا الوصول إلى المناصب وعودة الحكم المطلق فى البلاد.

وقد اعترض المرحوم أمين بك الرافعى بحق على حل المجلس قبل أن تتقدم الوزارة إليه ببرنامجها، وعد ذلك نقضًا لروح الدستور وأحكامه، وحذر الوزارة مغبة هذا العمل قبل أن يصدر مرسوم الحل؛ وكتب فى هذا الصدد يقول(٧) : «إن هذه بدعة غريبة فى النظم الدستورية، فإن الوزارة يجب أن تتقدم قبل كل شىء إلى البرلمان حتى إذا وقع خلاف بينها على شىء من تصرفاتها أو على جزء من سياستها أو على سياستها كلها وكانت الوزارة تعتقد أن مجلس النواب لم يعد يعبر عن رأى الأمة أصبح لها الحق فى أن تحتكم إلى الأمة فى نقطة الخلاف بينها وبين المجلس، إننا إذا رجعنا إلى التقرير الذى وضعته لجنة الدستور وجدناه يقول عند الكلام على حل مجلس النواب إنه حق أقرته دساتير الأمم ذات النظام البرلمانى كافة، فقد ينقطع لطول العهد أو لتغيير الحوادث ما بين الأمة وبين النواب فتقوم الحاجة إلى الرجوع إلى رأى الأمة فى أمر معين، كما تقع مشادة بين الهيئة النيابية والهيئة التنفيذية تعرقل أداء المصالح العامة، وقد يقع خلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ فى أمر هام ولا تفلح وسائل التوفيق بينهما، وقد تنقسم الأحزاب فى المجلس إلى فئات متعددة يتعذر معها قيام الأغلبية المتجانسة التى لا يستغنى عنها لانتظام العمل، فهذه وغيرها مما لا يسهل تحديده أسباب تدعو إلى حل المجلس والرجوع إلى الأمة نفسها، حقا إن الوزارة إذا أقدمت على حل مجلس النواب قبل التقدم إليه تكون قد ارتكبت عملا منافيًا للسوابق الدستورية وأثبتت أنها وزارة لا تعرف العمل إلّا فى الظلام».

ومع أن أمين بك كان معارضًا لوزارة سعد ومنتقدًا لمجلس النواب فى كثير من قراراته، فقد اعترض على التخلص منه بطريقة غير دستورية، قال: «إن التخلص الاستبدادى من مجلس النواب يعد سابقة سيئة يمكن لأية وزارة أن تستفيد منها فى المستقبل ضد أى مجلس آخر يكون قائمًا بواجبه حق القيام، ولا

(٧) الأخبار عدد ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٤، وقد صدر مرسوم حل مجلس النواب فى ٢٤ ديسمبر.

جرم أن تهرب الوزارة من مواجهة المجلس ومبادرتها إلى حله قبل التقدم إليه عملاً منافيًا للسوابق الدستورية وهادمًا للروح النيابية[٨]».

تأسيس حزب الاتحاد
(يناير سنة ١٩٢٥)

فى غمرة من الحوادث والأحداث، وفى الوقت الذى كانت تستهدف فيه البلاد لعاصفة من أقسى عواصف البغى والعدوان، فوجئت الأمة فى يناير سنة ١٩٢٥ بظهور حزب جديد سمى «حزب الاتحاد»، وبينما كانت تنتظر أن تضيق شقة الخلاف بين الأحزاب الثلاثة القائمة إذ ذاك وهى الوفد والحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين، إذ بها تشهد تأسيس حزب رابع، زاد من أسباب التخاذل والانقسام.

وهذا الحزب هو وليد إرادة السراى، جمعته من بعض المنفصلين عن الوفد، وكان لحسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكى ورئيسه بالنيابة القسط الأكبر فى تأسيسه وتوجيهه إلى الخطط التى ترسمها السراى.

وقد جعل الحزب مسوغًا لتأسيسه ووسيلة لدعايته «الولاء للعرش»، متهمًا الوفد بعدم الولاء له.

وتأليف حزب الاتحاد على قاعدة أنه حزب الولاء للعرش لم يكن من الحكمة السياسية ولا من الإخلاص للبلاد والعرش فى شىء، فالعرش يجب أن يكون بعيدًا عن الأحزاب وأن يظل للأحزاب كلها، لا أن يكون له حزب خاص، لأن هذا معناه التشكك فى ولاء الأحزاب الأخرى للعرش، ومعناه أيضًا أن الدعاية لهذا الحزب إذا لم تنجح - وهى لم تنجح - ولم تنضم له أغلبية الأمة كان ذلك دليلًا على أن أغلبية الأمة مشكوك فى ولائها للعرش، وهذا فضلًا عما فيه من اتهام غير صحيح، فإنه قد يعد من ناحية أخرى كشفًا للعرش وإعلانا بأنه لم يكتسب محبة الشعب وولاءه.

(٨) الأخبار عدد ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤. (جريدة الأخبار مالكها ومؤسسها شهيد الصحافة والوطنية أمين بك الرافعى).

وواقع الأمر أن أساس الفكرة التى أوحت بتأليف هذا الحزب هى أن الشعب يجب أن يسيره الحاكم كما يشاء ويهوى، وأن تكون السراى هى مرجع الحكم ومصدره، أما الشعب فلا يصح أن تترك له إرادة فى ولاية الحكم أو توجيهه، بل يجب أن يحكم بواسطة حكومة تفرض عليه فرضًا، دون أن يكون له رأى فى قيام الوزارات أو سقوطها، وبعبارة أخرى لا محل لما يسمونه الدستور، وإذا كان لا بد من نظام دستورى فليكن نظامًا صوريا، أو كان لا بد من أحزاب فليكن أهمها وسيدها الحزب الذى تنشئه السراى أو يخضع لإرادتها وتحركه كيف تشاء، وهذا الضرب من الحكم هو من أنواع الحكم المطلق، وأساسه إهدار حقوق الشعب والرجوع به إلى نطاق الذل والعبودية، وهو نظام يمتنع معه كل تقدم سياسى أو أخلاقى فى البلاد.

من أجل ذلك كان تأسيس حزب الاتحاد خليقًا بأن يقابل بالسخط والاستنكار، وقد كان حقا اختيار اسم (حزب الاتحاد) لهذا الحزب مدعاة للعجب، إذ كيف يكون تأليف حزب يزيد فى هوة الانقسام حزبًا للاتحاد؟ لا شك أن هذا الاسم هو من أسماء الأضداد، كما جاءت تسمية حزب آخر ألفه اسماعيل صدقى باشا سنة ١٩٣٠ وسماه (حزب الشعب) من أسماء الأضداد أيضًا، ومن مهازل القدر أن حزبى الاتحاد والشعب قد اندمجا فيما بعد وتسميا باسم (حزب الاتحاد الشعبى)، وهذا أيضًا هو بلا مراء من أسماء الأضداد، فلا هو حزب الاتحاد، ولا هو حزب للشعب، ولا حزب للاتحاد الشعبى.

اجتمع مؤسسو هذا الحزب بفندق سميراميس يوم ١٠ يناير سنة ١٩٣٥، وخطب فيهم اللواء موسى فؤاد باشا من الضباط المتقاعدين وأحد الشيوخ المستقيلين من الهيئة الوفدية، ثم تلاه خيرت راضى بك المحامى الشرعى وقال: «إن هذا الحزب هو الذى سيعمل لتحقيق مدلول هذا اللفظ»، وتلاه الأستاذ عبد الحليم البيلى المحامى فتكلم فى أغراض هذا الحزب، ثم أعلن المجتمعون تأسيس الحزب وبرنامجه، وأسسوا جريدة تنطق بلسانه أسموها جريدة (الاتحاد) أسندت رئاسة تحريرها إلى الأستاذ عبدالحليم البيلى، واشتروا من الأستاذ ليون كاسترو المحامى المختلط جريدته الفرنسية(الليبرتيه) مقابل ثمن ضخم،

فجعلوها تنطق بلسان حزبهم، بعد أن كانت وفدية، وهكذا بذل هذا الحزب الصورى الأموال الطائلة التى جمعوها لاصطناع مظاهر الأحزاب السياسية من صحف ولجان وأندية وما إلى ذلك، واختاروا لرئاسة هذا الحزب يحيى إبراهيم باشا، وأخذت الإدارة تسخر الناس لدفع الأموال للحزب الجديد، وتدعوهم قسرًا إلى الاشتراك فيه أو فى جريدته، وعانى الناس فى هذا السبيل كثيرًا من ضروب التوريط والإكراه، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة والأموال الطائلة التى بذلت فى تأليف هذا الحزب وجمعت له بواسطة الإدارة وغيرها، فإنه لم يخرج عن نطاقه الضيق، وهو أنه هيئة تألفت فى الجملة من جماعة من الوصوليين أرادوا الإفادة من صلة هذا الحزب بالسراى لينالوا ما يبتغون من الرتب والألقاب والمزايا والنفوذ وكراسى الوزارة والمناصب الممتازة لأنفسهم أو لذويهم.

وبدأت فى ذلك الحين حركة استقالات من الوفد والهيئة الوفدية، وأعلن أصحابها أنهم مستقيلون بحجة عدم ولاء سعد للعرش، وانضم معظم المستقيلين إلى حزب الاتحاد الجديد، وكانت هذه الاستقالات تستوقف النظر، لأنها دلت على أن انضمام الكثيرين إلى الأحزاب لم يصدر عن عقيدة بل عن اعتبارات نفعية ليس غير، وأنهم يعتبرون الانضمام إلى الأحزاب ضربًا من ضروب المغنم والربح.

وكان أهم هذه الاستقالات استقالة محمد سعيد باشا رئيس الوزارة الأسبق، وكان عضوًا فى الهيئة الوفدية، فأحدثت استقالته ضجة كبيرة، إذ أنه فضلاً عن شخصيته البارزة فإنه كان وزيراً فى وزارة سعد، وكان يتظاهر بالإخلاص العميق له، هذا إلى ما عرف عنه من بعد النظر فى ميدان الوصولية، فما كان ليستقيل من الهيئة الوفدية لو لم يكن واثقًا من أن نجم الوفد قد أخذ فى الأفول، فكان لاستقالته صدى بعيد، وجرت فى طريقها استقالات عديدة، ممن أرادوا أن يقلدوا سعيد باشا فى بعد النظر والجرى مع الريح فى انتهاز الفرص.

على أنه قد استبان السبب الحقيقى لاستقالته إنما كان خوفه على صلته بالسراى أن تتأثر، لقوامته على الأمير أحمد سيف الدين، وكانت السراى هى المرجع الأعلى فى محاسبته على أموال الأمير، وكان متهمًا بتبديد هذه الأموال،

فوجد المغنم له فى إرضاء السراى بالخروج على الوفد.

وكانت ثانية الاستقالات التى لفتت الأنظار استقالة الأستاذ عبد الحليم البيلى، إذ كان عضوًا بالوفد، وكانت صلته بالوزارة هى الباعث لاستقالته من الوفد وانضمامه إلى حزب الاتحاد.

انتخابات سنة ١٩٢٥ وتعديل وزارة زيور

أفتنت الحكومة فى التدخل فى انتخابات سنة ١٩٢٥ لإنجاح مرشحيها، فعدلت معظم الدوائر الانتخابية بموجب قرار من مجلس الوزراء صدر فى أول فبراير سنة ١٩٢٥، وشمل التعديل ١٠٦ دائرة من ٢١٤، وكان الغرض من هذا التعديل استجابة رغبات مرشحى الحكومة، وترتب على إنفاذه أن قررت فتح باب الترشيح فى بعض الدوائر بعد أن انتهى ميعاده القانونى، وسخرت الحكومة موظفيها من رجال البوليس والإدارة وغيرهم لمطاردة خصومها ومناصرة مرشحيها، وأخذت تسوّف فى إجراء الانتخابات، وأخيرًا حددت لها يوم ١٢ مارس سنة ١٩٢٥.

جرت الانتخابات العامة فى هذا اليوم، وعلى الرغم من الضغط الحكومى والتدخل الإدارى لإنجاح مرشحى الحكومة، كانت النتيجة فوز الوفد بالأغلبية، وهى وإن كانت أقل من الأغلبية التى نالها فى انتخابات سنة ١٩٢٤، إلا أنها كانت خذلانًا للحكومة، إذ نال الوفد ١١٦ مقعدًا، فى حين نالت الأحزاب غير الوفدية والمستقلون ٨٧ مقعدًا (عدا الدوائر التى أعيد الانتخاب فيها).

وعلى الرغم من هذه النتيجة أصدرت الوزارة بيانًا (كاذبًا) يوم ١٣ مارس، أعلنت فيه أن الأحزاب غير الوفدية نالت الأغلبية فى الانتخابات، وعلى ذلك قررت استمرارها فى الحكم... ! مع تعديل فى تشكيلها يلائم نتيجة الانتخابات، وكان هذا الإعلان لا يتفق مع الواقع فى شىء.

ورفع زيور باشا إلى الملك استقالته فى ١٣ مارس، فعهد إليه تأليف الوزارة الجديدة، وتألفت فى اليوم نفسه على النحو التالى:

. أحمد زيور باشا للرآسة والخارجية. يحيى إبراهيم باشا للمالية. إسماعيل صدقي باشا للداخلية. اللواء موسى فؤاد باشا للحربية وللبحرية. عبدالعزيز فهمي بك للحقانية، توفيق دوس بك للزراعة. إسماعيل سرى باشا للأشغال. يوسف قطاوى باشا للمواصلات. على ماهر بك للمعارف. محمد على علوبة بك للأوقاف.

كانت هذه الوزارة خليطًا من الأحرار الدستوريين والاتحاديين وبعض المستقلين، فمن الدستوريين إسماعيل صدقى باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد على علوبة بك وتوفيق دوس بك، ومن الاتحاديين يحيى إبراهيم باشا وقطاوى باشا وموسى فؤاد باشا وعلى ماهر بك، ومن المستقلين زيور باشا وسرى باشا.

وتبين من هذا التشكيل لماذا تألف حزب الاتحاد، ولماذا تحالف معه الأحرار الدستوريون على تسخير الحكومة فى الضغط على الناخبين، فلقد أرادوا من هذا الحلف أن يصلوا إلى كراسى الحكم على حساب الدستور وعلى حساب الوحدة الوطنية، فوجهة نظرهم أنه إذا لم يوصلهم الدستور إلى كراسى الحكم، فليعبثوا به أو ليوقفوه أو يعطلوه أو يمحوه، ولا يمكن القول بأن وزارة زيور الأصلية أو المعدلة كانت خيرًا من وزارة سعد، بل العكس هو الصحيح، فالخلاف إذن كان على كراسى الحكم ليس إلا، وهذا حقا من دواعى الأسف، ومن أسباب المحن التى أصابت هذه البلاد.

لم يشترك الحزب الوطنى فى هذه الوزارة، فاحتفظ بسلامة مبادئه، فإن هذه الوزارة قد تألفت على أساس التسليم بالمطالب البريطانية، ثم على أساس حل المسألة المصرية بالاتفاق مع انجلترا على ما يناقض مبادىء الحزب الوطنى، ومن ناحية أخرى فإنها تألفت على أساس إهدار أحكام الدستور، وهذا ما لا يقرّه الحزب الوطنى بحال.

ولذلك عدت الصحف عدم اشتراك الحزب الوطنى فى الوزارة إعلانًا بمعارضته لها فى سياستها.

وبدت نيات الوزارة ضد الدستور من تصريح لعبد العزيز فهمى بك وزير

الحقانية فى غرفة المحامين يوم ١٧ مارس سنة ١٩٢٥ قال فيه: «لقد اشتغلت بلجنة الدستور وكنت أعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا، ولكن العمل أظهر أنه ثوب فضفاض، وبالرغم من هذا الذى أظهره العمل سنحافظ عليه ونرعاه»، وأعلن أن للملك حق حل مجلس النواب من جديد، قال: «فى هذا الدستور حق مقرر لجلالة مولانا الملك وهو حل المجلس فى كل وقت متى أراد ومتى رأى فى ذلك المصلحة للبلاد، وإننا نصرح لحضراتكم أنه فى سبيل تأدية واجبنا إذا وضعت العراقيل أمامنا فإننا لن نلتمس من صاحب الجلالة الملك ألا يستعمل حقه المطلق فى حل المجلس».

كان هذا التصريح سقطة كبيرة من عبد العزيز فهمى بك أحد واضعى الدستور، فإن القول بأن الدستور ثوب فضفاض لمصر هو ترديد لما كان يتقوله اللورد دفرين واللورد كرومر والسير جورست وغيرهم من أقطاب الاستعمار البريطانى من عدم كفاية مصر للحكم الدستورى، وهذا معناه أن الاستقلال أيضًا ثوب فضفاض عليها، لأن البلد الذى ينادى وزراؤه بأنه ليس أهلاً لأن يحكم نفسه بإرادته يغرى الطامعين فيه بالطعن فى أهليته للاستقلال، ولعمرى ليس الفاصل بين أهلية البلاد للدستور وعدم أهليتها له أن تخرج الانتخابات أغلبية من هذا الحزب أو ذاك، فالحكم الديمقراطى معناه أن يختار الناخبون ممثليهم من أى حزب أرادوا. وفى كل يوم نجد أعرق الأمم فى الحياة الدستورية قد تخذل فى الانتخابات كثيرين ممن أسدوا لها أجل الخدمات، ومع ذلك لم يفكر هؤلاء المهزومون فى حرمان قومهم حقهم الطبيعى فى اختيار ممثليهم وحكوماتهم، فعلينا أن نروض أنفسنا على احترام حكم الأغلبية التى تسفر عنها الانتخابات، أيًّا كان لون هذه الأغلبية، ولنعارضها إذا أردنا ولكن يجب علينا أن لا نسلبها حقها فى ولاية الحكم، وإذا عارضناها فلنعارضها بالوسائل الدستورية، فإن هذا هو السبيل لنهوض الشعب وإطراد تربيته السياسية، ثم إن قول عبد العزيز بك فهمى أن للملك حق حل المجلس إطلاقًا مخالف للدستور الذى ينص على أنه لا يجوز حل المجلس النيابى لأمر واحد مرتين (المادة ٨٨ من الدستور)، على أن عبد العزيز فهمى بك قد رجع عن هذا الخطأ فى أحاديثه اللاحقة كما سيجىء بيانه فيما يلى.

حل مجلس النواب الجديد يوم انعقاده
(٢٣ مارس ١٩٢٥)

افتتح البرلمان بمجلسيه فى هيئة مؤتمر صبيحة يوم الاثنين ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ برآسة محمد توفيق نسيم باشا رئيس مجلس الشيوخ، وحضر الملك حفلة الافتتاح، وتلا زيور باشا خطاب العرش، ثم انفض المؤتمر.

واجتمع مجلس النواب فى نحو الساعة الحادية عشرة قبل الظهر، وبدأ فى انتخاب رئيسه، وجرى الانتخاب بطريقة التصويت السرى طبقًا للقاعدة المتبعة، فظهر من نتيجة الانتخاب أن أغلبية النواب من الوفديين، إذ كان التنافس على الرآسة بين سعد وثروت، فنال سعد ١٢٣ صوتًا، ونال ثروت ٨٥ صوتًا فقط، فظهرت بذلك النتيجة التى لاشك فيها فى الانتخابات العامة لمجلس النواب الجديد، وأنها أسفرت عن أغلبية وفدية خلافًا لما زعمته الحكومة فى بلاغها يوم ١٣ مارس، وظهر أن الوزارة لا تحوز ثقة المجلس الجديد، فكانت هذه النتيجة صدمة شديدة للوزارة، وتأجل اجتماع المجلس إلى الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم لمتابعة أعماله وأولها انتخاب وكيلى المجلس والسكرتيرين والمراقبين (أعضاء مكتب المجلس).

ولو اتبعت أحكام الدستور وكان الغرض من حل مجلس النواب الأول هو الرجوع إلى الأمة لكان واجبًا على الوزارة أن تستقيل، وقد أعدت استقالتها فعلًا عقب انتخاب سعد لرآسة المجلس، ولكن كان الأمر مبيتًا على أن تكون الاستقالة صورية وأن تكون اتهامًا للأغلبية وأن لا يقبل الملك هذه الاستقالة.

فرفع زيور باشا كتاب الاستقالة إلى الملك، ومما جاء فيه قوله: «بمجرد انعقاد المجلس وقبل بحث برنامج الوزارة الذى تضمنه خطاب العرش ظهرت فى المجلس روح عدائية على الإصرار على تلك السياسة التى كانت سببًا لتلك النكبات التى لم تنته البلاد من معالجتها وقد بدت تلك الروح جلية فى أن المجلس اختار لرياسته زعيم تلك السياسة والمسئول الأول عنها».

والسياسة التى أشار إليها زيور فى هذا الكتاب هى سياسة البرلمان الأول التى أغضبت الحكومة البريطانية إذ رفض مطالبها الجائرة.

لم يقبل الملك استقالة الوزارة وجدّد ثقته فيها على الرغم من خذلان مجلس النواب الجديد لها، فرفع زيور إلى الملك كتابًا آخر عرض فيه حل هذا المجلس فأصدر الملك على الفور مرسومًا بحله.

استأنف المجلس اجتماعه فى الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم ورأس الجلسة سعد باشا، وأخذ الأعضاء فى انتخاب الوكيلين، فأسفرت النتيجة عن انتخاب على الشمسى (باشا) والأستاذ ويصا واصف للوكالة، وتلا ذلك انتخاب السكرتيرين وهم الدكتور أحمد ماهر والأستاذ على حسين ومحمد عبد اللطيف سعودى وراغب فوده، ثم أخذ الأعضاء فى انتخاب المراقبين، وفى أثناء وضع أوراق الانتخاب فى الصندوق استأذن سعد فى الانصراف بعد أن وضع ورقته، فرأس الجلسة الأستاذ على الشمسى أحد الوكيلين.

وفيما كانت الأوراق تفرز دخل زيور باشا ومعه الوزراء، وخاطب الأعضاء قائلًا: أتشرف بإخبار المجلس أن الوزارة رفعت استقالتها إلى جلالة الملك فأبى قبولها، فأشارت على جلالته بحل المجلس فأصدر المرسوم الآتى نصه، وتلاه وهو يقضى بحل المجلس وبدعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥، وأن مجلس النواب الجديد سيجتمع أول يونيه!

كانت تلاوة مرسوم الحل قبيل الساعة الثامنة مساء، فلم يعش ذلك المجلس سوى تسع ساعات، لأنه انعقد فى الساعة الحادية عشرة صباحًا، وحل فى الثامنة مساءً، فكان أقصر المجالس النيابية عمرًا.

قوبل حل المجلس الجديد بالدهشة والألم، لأنه كان مفهومًا أن يبقى وأن تستقيل الوزارة، وكان هناك طرائق كثيرة لمعالجة هذه الأزمة، بأن تؤلف وزارة جديدة من حزب الأغلبية أو موالية لها وتنال ثقة المجلس وتسير الأمور طبقًا لأحكام الدستور، ولكن العناد الذى يشبه عناد الأطفال جعل الوزارة باتفاقها مع السراى والإنجليز تستصدر المرسوم بحل مجلس النواب، منتهكة بذلك حرمة

الدستور وإرادة الأمة، وكان الباعث على هذا الذى وقع هو تعلق بضعة نفر من الوصوليين بكراسى الوزارة فحسب، ورغبتهم الجامحة فى ألا تفلت هذه الكراسى من أيديهم.

نظام غير دستورى وحكم غير مسئول

صار الحكم منذ تأليف وزارة زيور حكمًا غير دستورى، لأن الوزارة بدلاً من أن تواجه البرلمان لكى تنال ثقته، وبدلاً من أن تنزل على إرادته، حلت مجلس النواب الأول، ثم حلت مجلس النواب الثانى حين آنست أن الأغلبية ليست فى جانبها، وبذلك حل مجلس النواب لسبب واحد مرتين، وهذا نقض لأحكام الدستور وإهدار لكيانه إذ تقضى المادة ٨٨ بأنه (إذا حل مجلس النواب فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر).

حلت الوزارة المجلس الجديد ثم استصدرت مرسومًا فى ٢٦ مارس بوقف عمليات الانتخابات بدعوى أنها شرعت فى تعديل قانون الانتخاب، وأخذت تسوف وتماطل فى إجراء الانتخابات وتعدل ما يشاء لها الهوى فى نظامها لكى تباعد اليوم الذى تجرى فيه، ولكى تجرى - إذا جرت - وفقًا لأهوائها، وبذلك سلب الشعب حقه فى الحكم الديمقراطى، وعاد الحكم استبداديًّا يقتسمه حزبان أرادا الاستئثار به، وضحيت حقوق الأمة فى سبيل أطماع جماعة من طلاب المناصب، واستفحل نفوذ السراى فى ظل هذا النظام، لأن الوزارة لم يكن لها سند غير السراى، بعد أن أهدرت إرادة الأمة، وصار الحكم غير مسئول.

وهكذا عطل الدستور، فى حين لو سارت الأمور وفق أحكامه لتولت الحكم وزارة من الأغلبية تواجهها معارضة قوية فى عددها وأشخاصها، إذ كان عددهم يبلغ ٨٥ عضوًا، وهى معارضة كفيلة بأن تهز أقوى حكومة وتضطرها إلى الحذر والاستقامة فى سياستها، ولكن روح التطلع إلى المناصب والميل إلى إطفاء شهوات الحقد والضغينة يفسد نفوس بعض المشتغلين بالسياسة، وينكبهم طريق السداد والنزاهة.

ولعمرى ما كنا نحن الذين عارضنا سعدًا فى البرلمان الأول - ما كنا نعارضه

لكى تصل البلاد إلى هذه النتيجة، بل كنا نعارضه على أن يبقى الحكم دستوريًّا، لأنه هو السبيل إلى نهضة الأمة وتقدمها واستكمال الشعب تربيته السياسية، كنا نعارض سعدًا على أن تظل معارضتنا فى حدود الدستور، ويبقى البرلمان قائمًا ويكون الحكم للأغلبية التى تختارها الأمة.

أما أن ينتهز جماعة من طلاب المناصب فرصة أزمة خارجية خلقها عدوان دولة أجنبية، فينقضوا على الدستور ويهدموه ويقيموا فى البلاد حكمًا غير مسئول، فهذا ما يؤسف له أشد الأسف، وهذا ما لا يشرف تاريخنا القومى.

ومن عجب أن من هؤلاء السادة من صبروا على حكم الاحتلال السنين الطوال ولم يتبرموا به أو يقاوموه أو يعارضوه، ثم هم أولاء لم يصطبروا على حكم الشعب أشهرًا معدودات!

وإلى هذا المعنى أشرت فى خطبتى بالإسكندرية يوم ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٥ فى حفلة تأبين المرحوم عبد اللطيف الصوفانى بك، إذ قلت:

«إن سلطة الأمة يجب أن تحترم، هذه حقيقة لا نزاع فيها، بل هى أساس الحياة الدستورية، وليس للأقلية على الأغلبية إلا حق النصح والإرشاد، «فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر»، أما إذا ادعت أقلية من الأقليات السياسية أن لها أن تعبث بآراء أغلبية النواب كما تعبث بآراء أغلبية الناخبين فهذه الأقلية تعمل فى الواقع على هدم الدستور من أساسه، كانت أقليتنا فى مجلس النواب تحترم سلطة الأمة وتصونها من كل عبث واعتداء، كان مبدؤنا أن الزمن والأمة كفيلان بإصلاح عيوب الحكومة البرلمانية الأولى، هذا هو الإصلاح الذى يتفق مع روح الدستور، وهذا هو الإصلاح الذى يهذب أخلاق الأمة ويرقى شعورها ومداركها السياسية، يقولون إن البرلمان الأول قد أخطأ السير وارتكب غلطات، فليقولوا ما شاءوا! ولكن أرونى أيها السادة أمة لم تتعثر فى حياتها السياسية ولم تخطئ فى سيرها ولم ترتكب الغلطات ولم تستفد من غلطاتها! إن الأمة إذا أخطأت وتعثرت فى حياتها السياسية فليس معنى ذلك أنها لا تستحق أن تتمتع بنعمة الدستور، بل معناه أنها فى حاجة إلى المران على الحياة الدستورية حتى تصل فيها

إلى درجة الكمال، وكل أمة فى العالم مهما كانت عريقة فى الحياة البرلمانية محتاجة إلى المران، والمران يحتمل الخطأ والصواب، وما البرلمان المصرى إلا كسائر البرلمانات الحديثة يخطئ مرة ويصيب أخرى، فلماذا يعدون عليه السيئات ولا ينظرون إلينا كما ينظرون إلى الأمم الأخرى؟ إن خصوم البرلمان قد استعجلوا الحوادث وحلوا مجلس النواب ليحلوا محل منافسيهم فى الحكم، هذه هى الحقيقة التى أيدتها الحوادث، فالمسألة إذن لم تكن إصلاحاً للحياة الدستورية، بل كانت فى الواقع نزاعًا على الحكم، هذا النزاع الذى كان فى الأصل علة شقاء الأمة المصرية وعلة فساد الحياة الدستورية، عجبًا أيها السادة وألف مرة عجبا! إنهم صبروا على حكومة الاحتلال الانجليزى أربعين سنة فلماذا لم يصبروا على حكومة البرلمان المصرى سنة واحدة؟ يزعمون أنهم يصلحون الحياة الدستورية ولكنهم فى الواقع يحاولون أن يجهزوا عليها، إن بناء النظام الدستورى قد تصدع منذ حل مجلس النواب الأول، لذلك كنا نحن الأقلية من نواب الحزب الوطنى أول الآسفين على حله، أسفنا لحله، لأننا ما دخلنا مجلس النواب طمعًا فى الحكم، فإنّا فيه من الزاهدين، أسفنا وحزنا لأن حل المجلس فى الظروف التى وقع فيها واقترن بها قد أوجد فى البلاد تقاليد تجعل الدستور عرضة للخطر، إن الدستور ليس فقط تلك النصوص الحرفية التى يحويها قانونه الأساسى، بل هو مجموعة المبادئ والتقاليد الحرة التى تفسر معنى الدستور، ليس من شك فى أن التقاليد الدستورية هى من أهم أركان الحياة البرلمانية فى بلد من البلدان، فليس من التقاليد الدستورية أن تتولى حكم البلاد أو تأمر بحل مجلس النواب وزارة غير برلمانية، ليس من التقاليد الدستورية أن تعمد الوزارة إلى حل مجلس النواب دون أن تتقدم إليه ببرنامجها وتترك له الوقت الكافى لمناقشة هذا البرنامج والحكم له أو عليه، ليس من التقاليد الدستورية أن تصدر الوزارة قوانين فى غيبة البرلمان وبعد حل المجلس بفكرة عرضها على البرلمان الجديد، ليس من التقاليد الدستورية أن تلجأ الحكومات إلى حل المجلس إلا إذا أرادت استفتاء الأمة فى أمر جوهرى لا يعرف فيه رأى الأمة، أما إذا كان رأى الأمة معروفًا من قبل ومؤيدا للبرلمان فمن العبث بالدستور إجراء استفتاءللشعب، فالواقع أن البرلمان الأول لم يفقد ثقة الأمة ولم تظهر الأمة رغبتها فى تغييره، فمن العبث بالدستور

حل مجلس النواب مع العزم على فرض سياسة معينة على الناخبين، من العبث بالدستور أن تصمم الوزارة على حل المجلس مرتين وثلاثاً إذا لم يرضها تكوينه، لأن هذا قلب لأحكام الدستور وسخرية من سلطة الأمة، فالدستور يقضى بأن لا يحل المجلس لأمر واحد مرتين والدستور يقضى بأن تنزل الوزارة على إرادة البرلمان لا أن يكون البرلمان تحت رحمة الوزارة[٩].

هذا ما قلته منذ نيف وعشرين سنة[١٠]، وهو ما أومن بصحته وأنزله من نفسى منزلة المبادئ الجوهرية التى أدين بها على تعاقب السنين، وأرجو أن تقوم الحياة السياسية فى البلاد على ضوئه وعلى هداه.

أثر الانقلاب فى سياسة الحكومة

فسدت الأداة الحكومية بتأثير هذا الانقلاب الذى بدأ فى نوفمبر سنة ١٩٢٤، فإلى جانب التسليم فى مطالب الإنجليز الجائرة استسلمت الوزارة لمطالب السراى، وصارت هذه مرجع الأمور كلها، ولم يكن للوزارة من عمل فى هذه الناحية سوى تركيز السلطات فى يد السراى. فى حين أن السلطة يجب أن تؤول إلى الأمة وتصدر عنها.

واستفحل نفوذ السراى فى التعيينات للوظائف، فصارت هى مرجع التعيينات فى جميع دوائر الحكومة وبخاصة وظائف السلك السياسى فإنها لم تكن تصدر إلا بوحى منها، وتهافت الناس على حزب الاتحاد لاعتقادهم أنه أداة السراى. فى التعيينات والترقيات، وملئت الوظائف بالمحاسيب والأقرباء والأصهار والوصوليين، وافتننت السراى والحكومة معًا فى مظاهر تكبير الملك وتعظيمه وجعله المرجع الأوحد فى الأمور كلها.

وهكذا نجحت السراى بمعاونة نفر من طلاب الحكم فى تركيز السلطات جميعًا

---

(٩) اللواء المصرى والأخبار عدد ٢٦ يوليه سنة ١٩٢٥، والأهرام فى اليوم نفسه.

(١٠) ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة ١٩٤٧.

فى يدها، وصارت هى مصدر السلطات، بدلاً من أن تكون الأمة هى مصدر السلطات، وكان المفهوم أن هذه السلطات تكون من حقوق الأمة كما يقضى بذلك الدستور، وخاصة لأن إعلان الدستور إنما كان نتيجة جهاد الأمة وتضحياتها، ولولا هذا الجهاد وهاتيك التضحيات لظلت سلطات الحكم غصبًا فى يد الاحتلال، لا تتولى السراى شيئًا منها قط، وقد ارتضى ولاة العرش ذلك الغصب وأذعنوا له بل أقروه وسايروه منذ سنة ١٨٨٢ على عهد الخديو توفيق فالخديو عباس، ثم فى عهد السلطان حسين فالسلطان فؤاد، ولولا جهاد الأمة لظل هذا الغصب قائمًا ولكن الاحتلال قد اضطر تحت ضغط الثورة الشعبية أن ينزل عن بعض ما كان يغتصبه من سلطة الحكم، فكان الإنصاف يقتضى أن تتولى الأمة سلطاتها الدستورية التى كسبتها فى ميدان النضال، لا أن تتلقفها السراى ويقتنصها الوصوليون من طلاب الحكم، بيد أن الأمر قد جرى مع الأسف على غير ما يقتضيه العدل والنزاهة والإنصاف.

تعيين المستر برسيفال
مستشارًا قضائيا لوزارة الحقانية

من مساوئ وزارة زيور التى كشفتها على حقيقتها موقفها من تعيين مستشار بريطانى جديد لوزارة الحقانية.

فقد كان عقد السير موريس شلدون ايموس المستشار القضائى لهذه الوزارة ينتهى فى نوفمبر سنة ١٩٢٤، وطلبت دار المندوب السامى من سعد زغلول فى عهد وزارته تجديد عقده فأبى، وكان هذا الرفض من المآخذ التى أخذتها دار المندوب السامى على وزارة سعد كما تقدم بيانه (ص ١٨٤).

فلما وقعت حادثة السردار كان من المطالب البريطانية إبقاء منصبى المستشارين القضائى والمالى، ولما استقال سعد وجاءت وزارة زيور انفسح المجال للاستجابة إلى هذا المطلب، ففى ديسمبر سنة ١٩٢٤ قررت الوزارة استبقاء السير ايموس فى منصبه ستة أشهر أخرى، وفى مايو سنة ١٩٢٥ عينت المستر

برسيفال وكيل محكمة الاستئناف الأهلية (الوطنية) مستشارًا قضائيا خلفاً للسير ايموس، وأبرمت معه عقدًا لمدة خمس سنوات.

ومن عجب أن الأحرار الدستوريين والاتحاديين أقاموا له حفلة تكريم خطب فيها من الوزراء عبد العزيز فهمى باشا وتوفيق دوس باشا، ومن المحامين إبراهيم الهلباوى بك وأحمد نجيب براده بك، وكان جديرًا بهم بعد كارثة الإنذار البريطانى أن يتورعوا عن مثل هذا الاحتفال الذى أقيم تكريمًا لشخص كان تعيينه امتهانًا ظاهرًا للاستقلال المصرى وللكرامة المصرية.

العسف والتنكيل

أطلقت يد الإدارة فى العسف والتنكيل بخصوم الحكومة تهديدًا لهم وإرهابًا لكى ينضموا إلى جانبها ويؤيدوها فى سياستها، وفى هذا السبيل استبيحت الحرمات، وأهدرت الحقوق والحريات، وأبرز الحوادث التى وقعت فى هذا العهد ودلت على هذه السياسة الباغية حادثة أخطاب (مايو سنة ١٩٢٥)، بلدة محمود باشا الأتربى، فقد عمد ضابط البوليس فريد التهامى ملاحظ النقطة إلى التنكيل بأهلها وبأهل البلاد المجاورة لإكراههم على ترك العمل مع الأتربى باشا لأنه من أنصار الوفد ومن خصوم الحكومة القائمة، وارتكب الملاحظ من أعمال الإجرام ما كان موضع الاستنكار العام، إذ سلح رجاله بالعصى، وأمرهم أن يتفرقوا فى البلدة لغلق المحال التجارية بها واعتقال من يجدونه من الأهالى خارج منزله. فنفذ رجال البوليس أوامر رئيسهم، وأغلقوا الحوانيت، وأخذوا يضربون كل من صادفوهم من الناس ضربًا مبرحًا وساقوهم إلى السجن واعتقلوهم بغير جريرة، وعمت هذه القسوة النواحى المجاورة كميت فضالة، وميت مسعود، والغراقة، والسنيطة، ومنشية عبد النبى، نكاية بالأتربى باشا ومحمود بك عبد النبى وكلاهما من أنصار الوفد، وكان رجال البوليس يتعقبون من يأنسون أنهم من رجال الأتربى باشا، ويربطونهم بالحبال، ويسوقونهم سوق الأنعام، ويوسعونهم ضربًا بالعصى والسياط، ويتفننون فى إذلالهم وتعذيبهم، وطاردوا الأبرياء فى الطرق والغيطان، وفى داخل منازهم، فتشرد الأهلون، وهجروا بيوتهم

وقراهم فرارًا من هذه المظالم، وقد ثبتت هذه الجرائم فى تحقيقات النيابة. وقُدم الملاحظ وأعوانه من العساكر إلى محكمة جنايات المنصورة بعد أن بذلت الحكومة مساعى حثيثة لحفظ القضية، ونظرت أخيرًا أمام محكمة الجنايات وانتهت بالحكم على الملاحظ بالأشغال الشاقة خمس سنوات وعلى رجال البوليس بعقوبات أخف، وبإلزام المحكوم عليهم بالتضامن مع الحكومة بتعويض قدره ٢٥٠٠ جنيه، وصدر هذا الحكم يوم ١٥ يناير سنة ١٩٣٠[(١١)].

استقالة اللورد أللنبى
وتعيين اللورد جورج لويد مندوبًا ساميًا
(مايو سنة ١٩٢٥)

فى شهر مايو سنة ١٩٢٥ استقال اللورد اللنبى من منصب المندوب السامى البريطانى وعينت الحكومة البريطانية السير (اللورد) جورج لويد بدلاً عنه، وأعلنت فى مجلس العموم بلسان وزير خارجيتها أن هذا التغيير لا يتضمن أى تبدل فى سياستها وعلاقتها بمصر والسودان.

وقد بارح اللورد اللنبى مصر فى منتصف يونيه.

الحكم فى قضية مقتل السردار
(٧ يونيه سنة ١٩٢٥)

أخذت هذه القضية قسطًا كبيرًا من جهود الحكومة فى سبيل الكشف عن المرتكبين للجناية، وقد أمكنها العثور عليهم واعترف بعضهم على بعض وقدمتهم إلى المحاكمة وهم:

١ – عبد الفتاح عنايت الطالب بمدرسة الحقوق.
٢ – عبد الحميد عنايت الطالب بمدرسة المعلمين العليا.

---

(١١) نشر الحكم فى مجلة «المحاماة». السنة الحادية عشرة (١٩٣٠–١٩٣١) ص ٣٧٨ رقم ٢١٤، وكان الحكم على الملاحظ غيابيا، وقد عدل حضوريا إلى السجن ثلاث سنوات.

٣- إبراهيم موسى الخراط بالعنابر.
٤ - محمود راشد المهندس بالتنظيم.
٥ - على إبراهيم محمد البراد بالعنابر.
٦ - راغب حسن النجار بمصلحة تلغرافات الحكومة.
٧ - شفيق منصور المحامى.
٨ - محمود أحمد إسماعيل الموظف بوزارة الأوقاف.
٩ - محمود صالح سائق سيارة أجرة.

وقد نظرت قضيتهم أمام محكمة الجنايات، وكانت مؤلفة من: أحمد عرفان باشا رئيسا والمستر كرشو ومحمد مظهر بك عضوين.

وفى ٧ يونيه سنة ١٩٢٥. قضت على الثمانية الأول بالإعدام شنقًا وحبس محمود صالح سنتين، ثم استبدل حكم الإعدام بالنسبة للأول وجعل الأشغال الشاقة المؤبدة، ونفذ الحكم فى الباقين.

تعديل قانون العقوبات وتشديده فى التهم الصحفية

أصدرت الوزارة مرسوما بقانون فى ٩ يوليه سنة ١٩٢٥ بتعديل قانون العقوبات فى المواد الخاصة بجنح الصحافة والنشر بقصد التشديد عليها وإفساح المجال لإغلاق الصحف، فقد افترض سوء النية فى الكاتب والناشر وألقى عليهما عبء إثبات العكس، ووسع دائرة الاتهام فيما ينشر فى الصحف بالنص على عقاب كل من يعمل على (تضليل الرأى العام فى أعمال السلطات العامة أو بأية طريقة أخرى)، وهى عبارات غامضة من شأنها توسيع مجال الاتهام، فلا يستطيع الصحفى اجتناب الوقوع تحت طائلة العقاب، ومن ثم تعطل أكبر مهمة للصحف وهى نشر الأخبار وتصبح أكثر الصحف عرضة للإغلاق، ولم تبال الوزارة حكم المادة ٤١ من الدستور التى تحظر فيها بين أدوار انعقاد البرلمان سن قوانين جديدة. ومضت الوزارة تهدر أحكام الدستور وتسوف فى إجراء الانتخاب بدعوى تعديل قانون الانتخاب وتضع مثل هذا التشريع فى غيبة البرلمان.

وكان مما يسترعى النظر أن يشترك الوزراء «الأحرار الدستوريون» فى وضع هذا القانون الرجعى وهم الذين ينعون على وزارة سعد اضطهادها لحرية الصحافة!

تعديل فى الوزارة

استقال يوسف قطاوى باشا وزير المواصلات فى شهر مايو سنة ١٩٢٥، وسبب استقالته ما لوحظ عليه أنه مرّ على دار سعد يوم عيد الفطر وترك بطاقته للتهنئة، فاعتبرت هذه الزيارة عملاً عدائيا للسراى، وأشير عليه بالاستقالة فقدّمها، وعين على الفور محمد حلمى عيسى باشا وكيل وزارة الداخلية وزيرًا للمواصلات، وصدر المرسوم بذلك يوم ٦ مايو، وبقى الاتحاديون أربعة وهم: يحيى إبراهيم باشا، وعلى ماهر باشا، وموسى فؤاد باشا، وحلمى عيسى باشا.

كتاب الأستاذ على عبد الرازق وانفصال الأحرار الدستوريين

ألف الأستاذ على عبد الرازق حين كان قاضيًا بمحكمة المنصورة الشرعية كتابًا عن (الإسلام وأصول الحكم) عرض فيه للخلافة الإسلامية، ودلل على أنها ليست من أصول الإسلام، وكانت الخلافة فى ذلك الوقت مطمح نظر الملك فؤاد بعد إلغائها فى تركيا، فنارت ثائرة الحكومة على الكتاب وصاحبه، وأوعزت إلى هيئة كبار العلماء أن تبحث الكتاب وتحاكم المؤلف بوصف كونه من العلماء، فحاكمته وأصدرت حكمها بإخراجه من زمرة العلماء (أغسطس سنة ١٩٢٥).

وكان زيور باشا يصطاف فى أوروبا. فطلب يحيى إبراهيم باشا رئيس الوزارة بالنيابة من عبد العزيز فهمى باشا وزير الحقانية تنفيذ هذا الحكم بفصل الأستاذ على عبدالرازق عن منصبه، فأحال الوزير الأمر إلى لجنة أقسام القضايا بوزارة الحقانية لتبدى رأيها فى الموضوع، وبخاصة فيما إذا كان هذه القرار يؤدى حتمًا إلى فصل القاضى عن منصبه أم لا، وعرض يحيى باشا الأمر على السراى فرأت فى موقف عبد العزيز باشا مخالفة لرغباتها، ومن ثم يجب إخراجه من الوزارة،

فصارحه يحيى باشا بأن لا سبيل إلى التعاون وإياه، وطلب إليه أن يستقيل، فامتنع، فصدر على الفور مرسوم «بتكليف علي ماهر باشا وزير المعارف بالقيام بأعباء وزارة الحقانية إلى أن يعين لها وزير بدلاً من عبدالعزيز فهمي باشا» ومعنى هذا إقالته من منصبه (سبتمبر سنة ١٩٢٥).

أقيل إذن عبد العزيز فهمي باشا من الوزارة لموقفه من مسألة الأستاذ علي عبد الرازق، ولسبب آخر كانت تسره له السراى، وهو أنه سبق له أن عارض مرة في مجلس الوزراء في صفقة استبدال سراى الزعفران التابعة للخاصة الملكية بتفتيش بشبيش التابع لمصلحة الأملاك الأميرية، إذ رأى أن التفتيش يزيد في قيمته وفي ريعه عن أربعة أمثال سراى الزعفران، فنقم منه الملك هذه المعارضة، ومع أنه عدل عنها بعد ذلك وأقر الصفقة لكن الملك لم يغفرها له وأسرها في نفسه، فلما جاءت مسألة الأستاذ علي عبد الرازق أنفذ فيه إرادته، وأقاله من منصبه، ولم يبال أنه رئيس أحد الحزبين اللذين تتألف منهما الوزارة.

دل هذا التبديل على استفحال نفوذ السراى، وكان نذيراً بانهيار الائتلاف بين االاتحاديين والأحرار الدستوريين.

فلقد طرد وزير من منصبه دون أن يقدم استقالته، طرد كما يفصل أصغر موظف في الدولة، فكان في ذلك مهانة للمنصب نفسه ولمن يتولاه.

وعلى أثر هذه الصدمة استقال الوزيران محمد علي علوبة باشا وتوفيق دوس باشا، تضامناً مع رئيس حزبهما، وكان إسماعيل صدقي باشا يصطاف إذ ذاك في أوروبا، فأرسل هو أيضاً يستقيل تضامناً مع الوزراء من حزبه.

ولم تكترث السراى لهذه الانفصالات، وسرعان ما ملأت الفراغات التي حصلت في الوزارة، فعين أحمد ذو الفقار باشا وزيراً للحقانية، ومحمد توفيق رفعت باشا وزيراً للمواصلات (وللأوقاف مؤقتا)، ونخلة جورجي المطيعي باشا وزيراً للزراعة، ومحمد حلمي عيسى باشا وزيراً للداخلية، وصدر المرسوم الملكي بهذه التعيينات في ١٢ سبتمبر، بينما كان رئيس الوزارة زيور باشا غائباً عن مصر يصطاف في فيشي، ولم يكن له من الأمر شيء. بل كان في الواقع رئيساً صوريا،

وكان الأمر كله مرجعه إلى السراى. وبعد أن تم هذا التعديل قرر مجلس التأديب بوزارة الحقانية فصل الأستاذ على عبد الرازق من وظيفته.

وانضم الوزراء الجدد إلى حزب الاتحاد، فصارت الوزارة كلها من الاتحاديين، وبذلك انفرد هذا الحزب بالحكم، وصارت السراى تتدخل فى كل كبيرة وصغيرة من شئون الحكومة، وسخرت الإدارة فى الدعاية لحزب الاتحاد وحده بعد أن كانت موزعة بينه وبين الأحرار الدستوريين.

وأغلب الظن أن السراى لم تعمد إلى هذه الخطوة الجريئة فى الاستغناء عن أحد الحزبين اللذين كانا يسيران فى ركابها إلا لاعتقادها أنها ستكسب عطف الرأى العام باستثارة عواطفه الدينية ضد كتاب الأستاذ على عبد الرازق، إذ هو فى ظاهره يعارض الخلافة الإسلامية، وقد أخرجت «هيئة كبار العلماء» مؤلفة من زمرة العلماء لهذا السبب، ولكن الرأى العام كان أنضج من أن يتأثر من الدعاية الدينية التى كثيرًا ما يستخدمها دعاة الحكم المطلق وسيلة للتضليل بالشعب، فلم يكترث لهذه الدعاية التى ليست من الدين من شىء، ودل ذلك على تقدمه فى الوعى السياسى والدينى معًا، وظل منكرًا مناوئًا لهذا النظام الذى أهدر حقوقه السياسية.

حضور اللورد لويد المندوب السامى البريطانى

حضر اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى إلى القاهرة فى أكتوبر، سنة ١٩٢٥ فاستقبله بمحطة العاصمة يحيى باشا إبراهيم رئيس الوزارة بالنيابة، والوزراء جميعًا، وكبار الموظفين، وأعدّت لاستقباله مظاهر بالغة فى الحفاوة والتعظيم، إذ فرشت المحطة بالأبسطة الفاخرة، وفتح له الباب الملكى، ونثر الرمل فى الشوارع التى مر بها ركبه، وصفت على جوانبها الجنود المصرية، فكانت هذه المظاهرة إعلانًا من الوزارة باستخذائها للمندوب السامى الجديد، وقد أرادت بذلك أن تنال الحظوة لديه وتثبت مركزها المتداعى.

عدم تقديم أوراق اعتماده

وزاد فى التعظيم من شأنه أنه لم يقدم أوراق اعتماده إلى الملك، على خلاف ما كان متبعًا قبل إعلان الحماية، وكان مفهومًا أن إلغاء الحماية وإعلان الاستقلال يعيدان الحالة على الأقل إلى ما كانت عليه قبل إعلان الحماية، فيقدم المعتمد البريطانى أوراق اعتماده إلى الملك كبقية المعتمدين السياسيين وكما كان المتبع قبل سنة ١٩١٤، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل، وسكتت الوزارة على هذا الوضع المهين ابتغاء الزلفى لدى المعتمد الجديد!

وكانت هذه الملابسات كشفًا لحقيقة «الاستقلال» الذى أعلن فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢.

تهافت الكبراء

وأكثر من ذلك أن كبار المصريين خفوا إلى زيارة المندوب السامى على أثر تسلمه مهام منصبه، فكان مما يحز فى النفس أن يتهافتوا على استقباله فى وقت كانت البلاد لا تزال تدمى من الضربات التى وجهتها الحكومة البريطانية إلى مصر وحقوقها وكرامتها.

وتستطيع أن تقارن بين المقابلة التى لقيها اللورد لويد عند حضوره إلى مصر سنة ١٩٢٥، والمقابلة التى لقيها اللورد أللنبى حين حضر سنة ١٩١٩، أو اللورد ملنر حين جاء على رأس لجنته سنة ١٩٢٠[١٢]، فتجد أن روح الثورة قد تضاءلت فى النفوس خلال هذه السنين، وأن التطلع إلى المناصب وروح الانقسام والتخاذل قد أفسد الحياة السياسية، وأدى بكبار مصر وقادة الرأى فيها إلى التهافت على موائد الغاصب.

وقد أقيمت للورد لويد حفلة تكريم يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ فى فندق الكونتيننتال حضرها مع الأسف بعض كبار المصريين.

(١٢) انظر كتابنا «ثورة ١٩١٩» ج ١ ص ١٨٢ و ج ٢ ص ٧٧ من الطبعة الأولى.

الاضطهاد ومنع اجتماع المعارضة

أمعنت وزارة زيور فى الاضطهاد والاعتداء على الحريات، فمن ذلك أنها أوعزت إلى حكمدار القاهرة بإصدار منشور أباحت فيه لضباط البوليس أن يستوقفوا كل من كان سائرًا فى الطريق أو راكبًا عربة أو سيارة ليسألوه ما شاءوا من البيانات ويسوقوه إلى القسم إذا رأوا هذه البيانات غير كافية، كما أباح لهم أن يفتشوه تفتيشًا دقيقًا، وكان هذا المنشور إمعانًا فى الاستهتار بحرية الناس وحقوقهم، واشتدت الحكومة فى منع الاجتماعات التى اعتزمت الأحزاب المعارضة عقدها.

فمنعت عقد اجتماع أعده الحزب الوطنى بسينما «متروبول» يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بحجة أن تحديد الاجتماع فى هذا اليوم الذى حضر فيه اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى الجديد يتنافى وواجب المجاملة له!

وحوصر «بيت الأمة» (منزل سعد باشا) بالجنود، وكان الوفد قد أعد اجتماعًا فى النادى السعدى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ لمناسبة ذكرى ١٣ نوفمبر، فمنعته الوزارة واعتدى رجال البوليس على المجتمعين بالقوة والضرب واقتحموا النادى عنوة وترك الاعتداء فى أجسام بعض المدعوين آثارًا جسيمة.

خطبة عبد العزيز فهمى باشا فى وجوب التمسك بالدستور

على أنها لم تمنع اجتماعًا للأحرار الدستوريين عقدوه فى ناديهم يوم ٣٠ أكتوبر، وخطب فيه عبد العزيز فهمى باشا، فأعلن خطأه فى اشتراكه فى الحكم، وحمل على حزب الاتحاد حملة شعواء، ودعا إلى وجوب التمسك بالدستور.

قال فى مستهل خطبته: «قدر الله على أن دخلت الوزارة وكنت من قبل حرًّا طليقًا لا شأن لأحد معى فيما آتى وما أدع، ولكنها كانت محنة، أحمد الله على أن نجانى منها قبل أن تأتى على البقية الباقية من الكرامة».

وقال يصف مركزه كوزير فى وزارة تتلقى الأوامر من السراى: «لم يمض

إلا أقل من شهر حتى كان ما كنت أخشاه، وظهر لى أننا لسنا وزراء بل أناسًا يراد سوقنا عند الاقتضاء إلى ما لا يود الرجل الشريف».

وذكر طرفًا مما كانت السراى تأمر به الوزارة قال: «تحدثت الجرائد كثيرًا عن سفاراتنا فى الخارج، وتعددها على غير موجب، وكثرة نفقاتها، وفى مسألة استبدال سراى الزعفران، وفى تعديل قانون العقوبات فيما يختص بالجرائم الصحفية وغير ذلك».

ووصف الفساد الذى دب إلى البلاد من عودة الحكم المطلق وتعطيل الدستور قال: «أترضون إفساد أخلاق أهليكم ومواطنيكم على هذا الشكل الفظيع وأن تنتهى الحال بكم إلى ضياع البقية الباقية من نتائج مجهوداتكم وهو الدستور وأن تكون بلادكم ألعوبة فى يد موظف من الموظفين يقلبها ويقلبكم على ما يريد له هواه؟ لاشك أن أحدًا منكم لا يرضى».

وتكلم عن علاج هذه الحال فقطع بأن فى الدستور وإجراء انتخابات حرة العلاج الناجح لهذا الداء، قال: «إن من الواجب علينا أن نحافظ على الدستور فى كل مقام، بقطع النظر عن كل اعتبار، إن هذه الأمة لا تسكت عن حقها، إنها قديمة العهد فى طلب الدستور وحكم الدستور، ثارت له فأخذته فى سنة ١٨٨١، ثم ما فتئت بعد الاحتلال الإنجليزى تحلم بالدستور وبحكم الدستور، وكثيرًا ما تغنى الناس من أيام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والجمعية التشريعية بالدستور، وبأن مقام الأمة فوق كل مقام، ولما هبت هذه الأمة فى وجه الإنجليز خلوا بينها وبين أخذ الدستور». ودعا إلى «الإسراع فى إجراء الانتخابات على أى قانون يكون، وأن يترك الناس أحرارًا فى آرائهم فيها وأنا ضمين أن الناس لن ينتخبوا إلا الأكفاء القادرين المتدربين».

وقال فى ختام خطبته: «إن لكم حقوقًا معلقة فى يد الإنجليز هى موضوع ما اصطلحتم على تسميته بقضية البلاد، وإنكم لن تستطيعوا السير فى هذه القضية إلا إذا أصلحتم داخليتكم، وعقدتم برلمانكم، إن البرلمان والوزارة البرلمانية هى أداتكم الوحيدة لتولى الدفاع فى قضيتكم والوصول إلى استكمال حقكم، فما لم تصلوا إلى عقد البرلمان فكل كلام فى هذا الموضوع فضلة وهباء».

فالرأى الذى انتهى إليه عبد العزيز فهمى باشا بعد أن جرب الحياة الدستورية وجرب الحكم المطلق، ووازن بين الحكمين، هذا الرأى قاطع فى وجوب الاستمساك بالدستور والمحافظة عليه، والنزول على إرادة الأمة فى انتخابات حرة، وهذا الرأى له قيمته من رجل كان خصوم الدستور يستدلون برأى سابق له فى أن الدستور ثوب فضفاض على مصر، فها هو ذا يرجع عن خطئه فى قوله هذا ويشهد بأن الدستور هو خير أنواع الحكم، ويؤيده ويدعو الأمة إلى الاستمساك به والحرص عليه ويؤيد حق الأمة فى انتخابات حرة، وهو المبدأ السليم الذى يجب أن يكون من دعائم السياسة فى البلاد.

قانون الجمعيات والهيئات السياسية

استمرت وزارة زيور ممعنة فى نقض الدستور والاستهتار به والاعتداء عليه فاستصدرت فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ مرسومًا بقانون سمى «قانون الجمعيات والهيئات السياسية»، يحتم عليها إخطار جهة الإدارة بمقرها ومقر فروعها وأسماء أعضائها وأعضاء مجالسها الإدارية ولجانها الفرعية، وأن تخطر جهات الإدارة بكل تغيير يحدث فى كل هذه البيانات، وكل جمعية (أو هيئة سياسية) لا تخطر عن هذه البيانات يجوز حلها بقرار من مجلس الوزراء ولا يعترف بالشخصية المعنوية إلا للجمعيات التى يصادق على قانونها النظامى بمرسوم ملكى، وجعل القانون هذه الجمعيات والأحزاب والهيئات السياسية تحت رحمة الحكومة، وخولها حق حلها متى أرادت، والغرض من هذا القانون هو إلغاء الأحزاب السياسية فى البلاد.

احتجاج الأحزاب على هذا القانون

وقد احتجت الأحزاب السياسية: الوفد والحزب الوطنى والأحرار الدستوريين، على هذا القانون وقررت عدم الرضوخ لأحكامه.

قرار الحزب الوطنى

فأصدر الحزب الوطنى القرار الآتى:

«اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى يوم الجمعة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الساعة العاشرة والنصف صباحًا وتباحثت فى القانون الذى أصدرته الحكومة خاصًّا بالجمعيات السياسية وقررت بإجماع الآراء ما يأتى:

«أصدرت الحكومة فى يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قانوناً للجمعيات السياسية ترمى به إلى وضع الأحزاب والهيئات السياسية تحت رحمتها فحتمت على الأحزاب أن تبلغ عن لجانها وفروعها وأماكنها وأسماء الأشخاص الذين تتألف منهم وأسماء باقى أعضائها ومحال إقامتهم، وانتحلت لنفسها أن تحل كل جمعية سياسية بحجة أن أغراضها ضارة بمصالح الدولة، إلى غير ذلك مما لا يدع شكاً فى أن الحكومة تريد أن تضع تحت رقابتها سياسة الأحزاب الأخرى وأن تسيطر على برامجها وتراقب اشخاصها.

«ولم تجرؤ حكومة من الحكومات التى قامت فى عهد الاحتلال وعلى رمح الغاصب أن تمد يدها إلى صميم الحركة الوطنية بمثل ما اجترأت عليه الحكومة الحاضرة.

«إن المبدأ الوطنى أو الفكرة السياسية عقيدة راسخة يلتف حولها كل مؤمن بها ويقوم بنصرتها أفراد يكونون لجانها ويقومون بنشر دعايتها ولا سلطان للحكومات عليهم إلا فيما يقع منهم مخالفاً للقانون العام أو مهدداً للنظام الاجتماعى، غير أن حكومة اليوم التى لا ترتكز على إرادة الشعب والتى تآمرت على الحياة الدستورية واستسلمت لشهوات الحكم ونزعات الهوى تريد أن تغتصب حق التشريع فى أهم أمر من أمور حياتنا السياسية، تريد حكومة هذا الوقت أن تدعى لنفسها حق السيطرة على برامج الأحزاب وتحل ما تريد حله منها بحجة المنافاة لمصلحة الدولة (المادة السابعة) ولا شك أن الحكومة التى تقوم على سيف المحتل تعتبر منافياً لمصلحة الدولة وجود أحزاب تنادى بالجلاء تحقيقاً

للاستقلال الفعلى، تريد حكومة هذه الساعة أن تقف على أسماء الأعضاء ومحال إقامتهم ولو كانوا من غير اللجان العاملة، تريد ذلك وهى تعلم استحالة ما تطلب، وأية هيئة سياسية قائمة على فكرة وطنية صحيحة يعتنق مبادئها كل يوم الآلاف من الناس وهى لا تجمع منهم مالاً ولا توزع عليهم جاهاً، أية هيئة سياسية هذا شأنها تستطيع أن تجيب الحكومة إلى ما تطلب؟ وأية هيئة سياسية صادقة فى جهادها انحطت مداركها إلى هذا الحضيض الذى يجعلها ترضى أن تكون تحت هذه الرقابة الخطرة، تقبل أن تكون عرضة لتحكم الحكومة فى بقائها أو حلها؟ وأية سياسة للحكم، هذه السياسة التى تريد القضاء على الهيئات السياسية ولا تخشى أن تحل محلها الجمعيات السرية والنزعات الثورية؟

«إن الحزب الوطنى الذى عمل طول حياته لإيقاد جذوة الوطنية فى القلوب ورفع راية الوطن المجردة عن الهوى ووضع سياسة البلاد على المبادئ الصحيحة التى أيدتها وتؤيدها الظروف كل يوم وحارب الغاصب وأعوان الغاصب لايمكن أن يرضخ لتحكم حكومة تتخبط فى دياجير الجهل بسياسة الحكم.

لذلك

«يعلن الحزب الوطنى صراحة أن هذا القانون يرمى إلى حكم البلاد بسلطة استبدادية ترتكز على قوة الغاصبين وتنفذ سياستهم وتجر البلاد إلى خطر الفتن والاضطرابات ويقرر عدم رضوخه لأحكام هذا القانون الباطل، تاركاً للحكومة أن تستخدم سلطتها من حل وإغلاق ومصادرة، فهى وإن استطاعت أن تغتصب حق التشريع وتغتصب سيادة الشعب فلن تستطيع أن تغتصب عقائد الناس الكامنة بين جوانحهم.».

قرار الوفد

وأصدر الوفد القرار الآتى:

«اجتمع الوفد المصرى فى الساعة الحادية عشرة من صبيحة يوم الأربعاء ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ببيت الأمة تحت رئاسة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول

باشا وتناقش فى موضوع المرسوم بقانون الجمعيات السياسية وأصدر فيه القرار الآتى:

«من يوم أن قامت بمصر حكومة منظمة، وحق تأليف الجمعيات السياسية طليق لم يقيده قانون، وما حده حكم، وقد تمتعت البلاد به تحت الحكومات المختلفة، قبل الاحتلال وبعده، وفى عهد الحماية، وتحت سلطان الأحكام العرفية، فلم تعارض أية حكومة من هذه الحكومات فى تأليف الجمعيات السياسية التى قامت فى الأزمنة المختلفة حتى تمكن فى النفس احترام هذا الحق، وجاء الدستور فأقره فى صراحة تامة، فقد نص فى المادة (٢١) منه على أن «للمصريين حق تكوين الجمعيات»، وخشية أن تعتدى السلطة التنفيذية عليه بما يقيد استعماله قرر فى هذه المادة أن كيفية استعماله تكون بقانون، أى بإقرار البرلمان؛ لأنه لا يكون القانون قانوناً إلّا بهذا الإقرار.

«غير أن الوزارة الحالية، لاستيلاء النزعة الحزبية عليها، وميلها إلى الاستبداد المطلق، أعطت نفسها سلطة وضع ذلك القانون. وأصدرته بنصوص ترمى فى مجموعها، لا إلى بيان كيفية استعمال ذلك الحق المقدس، بل إلى إعدامه، فقد علقت وجود الجمعيات بإرادتها مع أنها هى المدينة بذلك الحق، إذ هى التى تملك القوة على معارضته، فهى التى يجب عليها بمقتضاه ألا تعارض الناس فى التمتع به، ولا معنى لحق يكون استعماله معلقاً بمشيئة المدين به، لأنه إذا جاز له أن يعارض فى استعماله كلما شاء المعارضة لم يكن هذا الحق حقا عليه، بل عارية يستردها كلما أراد.

«والوزارة الحالية تريد بأحكام ذلك المرسوم الرجعية أن تقضى على كل حزب يخاصمها حتى تستقل هى بحكم البلاد، وتقيم فيها دولة الظلم والاستبداد، وبهذا تحقق ما خشيه الدستور وتبطل ما قرره من حق وضمان، وفضلاً عن كون هذا المرسوم صادراً من هيئة لا تملك سلطة التشريع، وملغياً للحق الذى جاء لبيان كيفية استعماله فإنه مخالف مخالفة صارخة للمادة الواحدة والأربعين من الدستور التى استند إليها. فلم يصدر بين أدوار انعقاد البرلمان التى يكون فيها موجوداً واجتماعه ممكنا، ولم يحدث ما يوجب الإسراع باتخاذ التدابير التى

اشتمل عليها، ولم تكن هذه التدابير مما لا يحتمل التأخير، بدليل المدد المحدودة فيه لتنفيذ بعض أحكامه، ولا يمكن الوفاء بالضمانة التى أوجبتها هذه المادة من دعوة البرلمان إلى الاجتماع فوراً بصفة غير عادية.

«وفوق هذا فإن الوزارة تذرعت بهذا التشريع الجائر للجمعيات إلى تشريع غادر بالأفراد، فحرمت وعاقبت أفعالاً لا يصح تحريمها ولا العقاب عليها إلا بقانون، أى تشريع يقرره البرلمان، كما أباحت مصادرة الأموال التى نص الدستور على أنها محظورة، فجاء أجمع تشريع لأنواع الظلم والاستبداد وأشأم نذير بما تنويه حكومة «الاتحاد».

«لهذا استفظعه جميع الناس، واستنكره قريبهم وبعيدهم، وعده الكل نكبة على الدستور ونقمة على الحرية، واعتبره الذين قرأوه انتقاماً من خصوم الحزب الحاكم، وسهماً مصوّبًا على الأخص إلى قلب الوفد بقصد تمزيق شمله وتفريق جمعه، ولكنه سهم طائش وقصد خائب؛ لأن الوفد يمثل فكرة رسخت فى الأمة رسوخ الإيمان، ومبدأ انبث فى نفوس أبنائها انبثاث الروح فى الأجسام، والنور فى الظلام، ذلك هو مبدأ الاستقلال التام، الذى أصبحت لا تقبل فيه تغييراً ولا تعديلا، فمثل هذا المبدأ باق ما دام الاحتلال موجوداً، وما دام الاستقلال منشوداً، وإذا عطلت القوة منه أعضاء، أعملت الأمة مكانهم آخرين، ولقد تألف من عدة سنين، وأعضاؤه معلومون لكل وزارة فى كل حين، وتولوا هم الحكم بأنفسهم عدة شهور. وهم إن كانوا محصورين فى عدد محدود، يمثلون عدداً من الأمة غير محدود. بل أغلبيتها الكبرى - فمن غير المفهوم ولا القابل للفهم أن يحمل، وهذه حاله، على إلغاء حياته الماضية وإنكار صفته الحاضرة، وأن يبتدىء حياة جديدة يتعلق بقاؤها بمشيئة خصومه الذين يريدون بالقضاء عليه القضاء على الحركة القومية والنهضة الاستقلالية التى اعتبرته الأمة رمزها، وجعلته حامل لوائها.

«ولقد أقسم أعضاؤه على هذا كما أقسم ولاة الأمور، أمام الله والناس على الإخلاص للوطن والطاعة للدستور.

«فبرًّا بهذا القسم الأعظم، يستنكر الوفد المصرى ذلك المرسوم، ويعد تنفيذه جرماً كبيراً، والرضا بأحكامه حنثاً أثيماً، ويعلن، فى عزة المحق وشمم الأبى، إهماله، ويترك للقوة أعماله، وبينه حد الله وإرادة الأمة وعدل القضاء».

* * *

الفصل الحادى عشر

اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه
وعودة الحياة الدستورية

(٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥)

كانت الحالة السياسية فى سنة ١٩٢٥ سيئة من كل النواحى، فالدستور معطل، والأحزاب السياسية فى تناحر وتقاطع، والصحف فى مجموعها تملأ أعمدتها بالمطاعن والمثالب تكيلها إلى خصومها، والحكومة تتولاها وزارة رجعية تستند إلى حزب السراى، ولا تتصل بالأمة بصلة، وهمها إرضاء الغاصب لكى تنال رضاه، وأهم عمل لها سن القوانين المعطلة للحركة الوطنية وتعطيل الحياة النيابية والتسويف فى إجراء الانتخابات قدر ما تستطيع بدعوى أنها تعمل على تعديل قانون الانتخاب، ووضع القوانين فى غيبة البرلمان مستهينة بأحكام الدستور.

وقد ضاق الناس ذرعًا بهذه الحال، وأخذوا يلتمسون مخرجًا منها، إلى أن وفق المرحوم أمين بك الرافعى إلى دعوة صادقة دعا إليها على صفحات جريدته (الأخبار)، فنتج عنها بعث الحياة الدستورية، وعودة الوحدة إلى الصفوف معاً، فكانت دعوة موفقة من كل ناحية.

كنا فى أوائل شهر نوفمبر سنة ١٩٢٥، فرأى أمين أن البرلمان لابد أن يجتمع من تلقاء نفسه فى اليوم الحادى والعشرين من هذا الشهر تنفيذاً لحكم الدستور، واستند رأيه إلى المادة ٩٦ منه التى تقضى بأنه «يدعو الملك البرلمان إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر، فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون فى اليوم المذكور».

فأخذ ينشىء الفصول الضافية، يدعو إلى وجوب انعقاد البرلمان من تلقاء

نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥، من غير حاجة دعوة من الملك.

كتب أول مقالة له فى هذا الصدد بجريدة الأخبار يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ تحت عنوان (الدستور يحتم اجتماع البرلمان فى يوم السبت الثالث من الشهر الحالى - بطلان مرسوم حل مجلس النواب - المجلس المنحل موجود قانوناً ويجب اجتماعه)، فكان هذا العنوان الضخم لافتاً أنظار جميع المشتغلين بالحركة الوطنية إلى استيعاب أول مقالة كتبها الفقيد فى تدعيم دعوته بالأسانيد الدستورية، فلقيت على الفور إقرار الجميع وإعجابهم وتأييدهم.

وكتب فى اليوم التالى - ٩ نوفمبر - مقالة ثانية فى هذا الموضوع تحت عنوان (رئيسا مجلسى النواب والشيوخ مطالبان بدعوة أعضاء البرلمان للاجتماع فى يوم ٢١ نوفمبر تنفيذاً للمادة ٩٦ من الدستور).

وفى اليوم الثالث (١٠ نوفمبر) عاد إلى الموضوع تحت عنوان (ليس الدستور قصاصة ورق - مرسوم حل مجلس النواب باطل - لأن الوزارة امتنعت عن تنفيذ أحكامه الأساسية وخالفت نصوص الدستور).

وفى ١١ نوفمبر كتب مقالة بعنوان (مسئولية الوزراء الجنائية إذا خالفوا الدستور بتأجيل الانتخابات على أثر حل مجلس النواب).

وكتب مقالة فى نفس الموضوع يوم ١٢ نوفمبر بعنوان (إذا لم ندافع عن الدستور استمرت الوزارة فى ثورتها عليه)، وكرر الدعوة إلى وجوب انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه يوم ٢١ نوفمبر.

اغتبطت الأحزاب السياسية لهذه الدعوة، وكان الحزب الوطنى أول من لباها، فاجتمعت لجنته الإدارية يوم الجمعة ١٣ نوفمبر وأصدرت القرار الآتى:

«اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى. يوم الجمعة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥، وقررت ما يأتى:

«اعتدت الحكومة على الدستور اعتداءً صارخاً وعطلت الحياة البرلمانية وحرمت البلاد من ممثليها الذين يشرفون على أعمال السلطة التنفيذية، ثم

انتهزت فرصة حل البرلمان فأجلت الانتخابات وجعلت مسألة تعديل قانون الانتخاب، كمرآة تنعكس فيها الوعود الباطلة والمواعيد المتكررة على غير طائل، مع أن الدستور يحتم إجراء هذه الانتخابات فى خلال شهرين وعقد المجلس الجديد بعد عشرة أيام من انتهائها طبقاً للمادة (٨٩) من الدستور وعملاً بأحكام نفس المرسوم الذى صدر بحل المجلس، ولقد انقضت المواعيد المبينة فى الدستور وفى مرسوم الحل دون إجراء انتخابات وعقد المجلس الجديد.

«لذلك أصبح من الواجب أن يجتمع المجلس القديم فى الحال بعد أن صار أمر حله باطلاً وملغيا وكان من الواجب على الحكومة أن تدعو المجلس القديم للانعقاد.

«غير أن الحكومة توارت خلف تأجيل الانتخابات للاستمرار فى حكم البلاد بطريقة استبدادية متذرعة بأن هذا التأجيل ضرورى لتعديل قانون الانتخاب فى حين أنها لا تملك حق هذا التعديل كما أنها لا تملك تأجيل إجراء الانتخابات، ولقد أظهرت الأمة أنها لا تستطيع أن تتحمل استمرار تعطيل الحياة البرلمانية وطالبت بحقها فى التشريع وبالإشراف على أعمال السلطة التنفيذية لتضع حدا لتصرفات الحكومة، تلك التصرفات الجائرة التى تبدو كل يوم فى شكل قانون استثنائى جديد مما لم تعهد البلاد مثله فى أى زمن آخر.

«ولما كان الدستور قد أحتاط لمثل هذه الحالة وفرض حدوث اعتداء من السلطة التنفيذية على الحياة البرلمانية وحتم من أجل هذا فى المادة (٩٦) اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه فى يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر إذا لم تدعه الحكومة للانعقاد قبل ذلك، ولما كان أقل واجب لأعضاء البرلمان أن ينفذوا أحكام الدستور الذى أقسموا يمين الطاعة له.

لذلك

«يدعو الحزب الوطنى أعضاءه فى مجلس النواب والشيوخ وكل من ينحو نحوهم ويسير سيرتهم أن يذهبوا إلى البرلمان فى يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ الساعة العاشرة صباحاً حتى يؤدوا واجبهم الوطنى حيال أمتهم، وحيال

وطنهم، وحيال دستور البلاد، وحيال حزبهم، وحيال مبادئهم، فإذا حالت القوّة بينهم وبين الاستمرار فى أداء واجبهم فليرفعوا صوتهم بالاحتجاج على هذا العدوان الجديد، وليشهدوا العالم على انتهاك حرمة الدستور، وليسجلوا على العابثين عبثهم حتى يحاسبوا عليه يوم تزول دولة الاستبداد، وتعود الحياة البرلمانية إلى البلاد»

وأصدر الوفد وحزب الأحرار الدستوريين قرارات بهذا المعنى.

وانهالت رسائل التأييد لاجتماع البرلمان من تلقاء نفسه.

اضطربت الوزارة أمام هذه الدعوة وما لقيته من النجاح، ورأت فى أجتماع البرلمان من تلقاء نفسه ما يزعزع مركزها، ويعرضها للسقوط، فحاولت بكل الوسائل منعه، وأنفذت قوة عسكرية إلى دار البرلمان لمنع أى اجتماع فيه فى اليوم الموعود، وأصدرت ثلاثة بلاغات رسمية، أحدها باسم مجلس الوزراء قالت فيه: «إنها قررت أن تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو فى مكان آخر، وعلى ذلك ترجو من النواب السابقين ومن أعضاء مجلس الشيوخ أن يمتنعوا عن محاولة عقد اجتماع غير مشروع».

والبلاغ الثانى من وزارة الداخلية بمنع اجتماع البرلمان جاء فيه:

«تنفيذاً للقرار الصادر من مجلس الوزراء اليوم والقاضى بأن تمنع بالقوة كل محاولة لاجتماع النواب السابقين للمجلس المنحل وأعضاء مجلس الشيوخ بدار البرلمان أو بأى مكان آخر بناءً على أن الاجتماعات المذكورة غير مشروعة، تعلن وزارة الداخلية الجمهور بأنها قد اتخذت الاحتياطات اللازمة لتنفيذ هذا القرار وللمحافظة على الأمن العام فى سائر أنحاء المدينة. وقد كلف الجيش بالمحافظة على دار البرلمان، والبوليس بالمحافظة على النظام والهدوء والسكينة، وليكن فى علم الجمهور بأن تعليمات الجيش تجيز للضباط أن يصدروا أوامرهم بإطلاق الرصاص فى أحوال كثيرة منها التهجم على الجنود أو الامتناع عن التفرق بعد التنبيه بذلك أو حالة تعذر رد الهجوم بواسطة أخرى، وتقضى هذه التعليمات بإلقاء القبض على كل مشاغب، وتعليمات البوليس تقضى بتفريق

كل احتشاد أو تجمهر ومنع كل مظاهرة والقبض على من يشترك فى أى اجتماع أو موكب أو مظاهرة صدر الأمر بمنعها أو عصى الأمر الصادر للمجتمعين بالتفرق تطبيقا لنص المادة ١١ من قانون الاجتماعات، مع العلم بأن المادة ١٠ منه تبيح للبوليس هذا الحق بغير تقييد ما، وقد خول للبوليس الحق فى إلقاء القبض على كل من يخالف هذه الأوامر وقد صدرت الأوامر للمديريات والمحافظات بتنفيذ هذه التعليمات فى جميع أنحاء القطر المصرى، وترى الوزارة من واجبها أن تنصح لولاة أمور الطلبة بأن يفهموهم مضمون هذه التعليمات حتى لا يكونوا عرضة للأخطار».

والبلاغ الثالث من وزارة المعارف توعدت فيه الطلبة بتوقيع العقاب الشديد على من يضربون عن الدرس أو يقومون بالمظاهرات.

وتنفيذاً لأوامر الوزارة سلم معاون بوليس البرلمان مفاتيحه ومفاتيح جميع غرفه ومكاتبه إلى قائد القوة العسكرية التى عهد إليها فى المحافظة على دار البرلمان، فوضعت هذه المفاتيح فى حرز ختم بالشمع الأحمر.

وفى مساء الجمعة ٢٠ نوفمبر وزعت الحكومة قوات الجيش المصرى فى الشوارع، وحول دار البرلمان وبداخله، لمنعِ الاجتماع به، وتشتيت المظاهرات والتجمهر، وعسكرت هذه القوات صفوفاً فى سراى الإسماعيلية وفى دار البرلمان.

وبعد فجر يوم السبت خرجت هذه الصفوف المتراصة شاكية السلاح، حاملة البنادق، وأحاطت بجميع الشوارع والمنافذ الموصلة إلى دار النيابة، وصارت هذه الدار كالقلعة الحصينة لا يمكن الدخول إليها إلا على أسنة الرماح! وهكذا سخر الجيش المصرى فى هذا العهد والعهود الانقلابية التالية لهدم الدستور، بعد أن كان فى سنة ١٨٨١ هو صاحب اليد الطولى فى إعلان الدستور.

ولما رأى النواب والشيوخ أن الاجتماع فى دار البرلمان ممتنع بحكم القوة المسلحة، أجمعوا رأيهم منذ مساء يوم الجمعة على أن يكون الاجتماع بفندق الكونتنتال.

اجتماع البرلمان

اجتمع أعضاء البرلمان فى فندق الكونتننتال يوم السبت ٢١ نوفمبر منذ الساعة التاسعة صباحاً، وامتلأت بهم ردهة الفندق الكبرى، فكان منظر اجتماعهم فى هذا المكان رائعاً جليلاً. وكانت الحماسة بالغة أقصى مداها، وبعد أن أكتمل جمعهم بهيئة مؤتمر ضم أعضاء المجلسين أصدروا القرارات الآتية:

«تنفيذا لأحكام المادة ٩٦ من الدستور اجتمع أعضاء البرلمان اليوم (السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥) وأرادوا عقد المجلسين فى دار البرلمان فمنعتهم القوة من الوصول إليه وعلى ذلك اجتمعوا اليوم فى فندق الكونتننتال وتكامل عددهم القانونى، وبعد المناقشة فى الحالة الحاضرة قرورا بالإجماع ما يأتى:

أولاً: الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بقوة السلاح.

ثانيا: قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقاً للمادة ٦٥ من الدستور.[١]

ثالثاً: اعتبار دور الانعقاد موجوداً قانوناً واستمرار اجتماعات المجلسين فى المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها الأعضاء.

رابعاً: نشر هذه القرارات فى جميع الصحف».

ووقع جميع الأعضاء على هذه القرارات، وهاك توقيعاتهم:

سعد زغلول (نائب السيدة زينب) محمد شوقى الخطيب (نائب السنطة) سلطان السعدى (نائب صفانية) بشرى حنا (نائب الفشن) محمد توفيق حسن (نائب بى العرب) إبراهيم يوسف عطا الله (عضو الشيوخ عن القنال) محمود طاهر عبد اللطيف (نائب برنبال القديمة) عبد الستار الباسل (نائب الفيوم)

---

(١) نص المادة٦٥: «إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل فإذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة».

جعفر ولى (نائب المطرية) حسن نافع (نائب ميت يعيش) عبد السلام فهمى الجندى (نائب البتانون) حامد العلايلى (نائب غيط النصارى) أمين شلقامى (نائب اسمو العروس) على الشمسى (نائب الشرقية) على مفتاح معبد (نائب الفيوم) محمود فرج ذكرى (نائب أسطنها) محمد يوسف (نائب جزيرة الأعجام) عبد الله سليمان أباظه (عضو الشيوخ) حسين عامر (نائب مشتول) نعمان الأعصر (نائب المحلة الكبرى) عبد العزيز رضوان (عضو شيوخ عن ههيا) على أيوب (نائب سنهوا) محمد عوض جبريل (عضو الشيوخ) السيد فوده (عضو شيوخ عن السنبلاوين) سعيد فهمى الروبى (عضو الشيوخ) عبد الرحمن لملوم (نائب طنبدى) عبد الحميد سعيد (نائب كفر الشيخ) على المنزلاوى (نائب أبو صير) إبراهيم عيسوى صقر (نائب قطور) محمد محمد الشناوى (نائب المنصورة) محمود وهبه القاضى (نائب قويسنا). راغب فوده (نائب ديرب نجم). عمرْ مراد (نائب بلبيس). عبد الحليم الشمسى (نائب الزقازيق). محمد كامل حسن (نائب سوهاج) عزيز أنطون (نائب اللبان). محمد مرزوق (نائب بندر المنيا). حامد الماوردى (نائب بولاق). على لهيطه (نائب القنال) حامد محمود (نائب طوخ). محمود حمدى (نائب ميت بره). مصطفى هاشم (نائب السويس). محمد أبو الفتوح (نائب بلقاس). عبد الحميد البنان (نائب الجمالية). حسين مصطفى خليل (نائب فاقوس). حماد إسماعيل (نائب طنطا) عبد العظيم المصرى (عضو شيوخ عن مغاغه). محمد توفيق إسماعيل (نائب أطسا). عبد الحميد عبد الحق (نائب الفكرية). إبراهيم ممتاز (نائب ساقلته). على رمضان الطوبجى (عضو الشيوخ عن بندر المنصورة). محمود همام حمادى (نائب أخميم). أحمد حميد أبو ستيت (عضو الشيوخ عن البلينا). مصطفى الخادم (نائب كرموز). السيد مرسى (نائب مينا البصل). جعفر فخرى (نائب العطارين). إسماعيل حمزة (نائب الطود) فهمى حنا ويصا (عضو الشيوخ). عبد الله أبو حسين (نائب دائرة طنوب). حسن عبد القادر (عضو الشيوخ عن المحلة). عبد الفتاح رجائى (عضو الشيوخ). راغب عطية (عضو الشيوخ عن زفتى) يس أبو جليل (عضو الشيوخ). إبراهيم بهجت (نائب قلين). الدكتور عبد العزيز العجيزى (نائب شربين). عبد الرحمن الرافعى (نائب مركز

المنصورة). عبد الحليم العلايلى (نائب دمياط). محمود عبد الرازق (نائب أبى جرج). محمد محمود (نائب البربا). محمد عبد الجليل أبو سمره (نائب كفر بدواى). محمد عبد اللطيف سعودى (نائب مركز الفيوم). سعد الأنصارى (نائب رشيد). على حسين (نائب الشبانات). على محمود (نائب أبى تيج). محمود بسيونى (عضو الشيوخ عن أبى تيج). الدكتور عبد الحميد فهمى (نائب سرس الليان). عبد الفتاح اللوزى (عضو الشيوخ). عبد المجيد إبراهيم (نائب البدارى). مصطفى الشوربجى (نائب محلة مرحوم). محمد أحمد الشريف)عضو الشيوخ). شعبان السيد مؤمن (عضو الشيوخ عن الفيوم). رياض المصرى (نائب منيا القمح). محمد علوى الجزار (وكيل مجلس الشيوخ). عثمان محمد (عضو الشيوخ). أحمد شريف (عضو الشيوخ). محمود لطيف (نائب بلفيا). أحمد الشيخ (نائب نطاى). الدكتور محمد أمين نور (نائب دكرنس). الدكتور عبد الرحمن عوض (نائب ههيا). الدكتور حسن كامل (نائب بندر طنطا) محمود عبد النبى (نائب أجا). محمود الأتربى (عضو الشيوخ). أحمد الأترب (نائب دماص). الدكتور محمد هاشم (عضو الشيوخ عن بنها). محمد حبيب (نائب أبى حمص). يوسف أحمد الجندى (نائب زفتى). محمود محمد صلاح (نائب مصر القديمة). مغازى البرقوقى (نائب شباس الشهداء). عبد العزيز فهمى (نائب كفر المصيلحة). عبد الهادى القصبى (نائب طلخا). حسين القصبى (عضو الشيوخ). حسين هلال (نائب ميت غمر). على سليمان (نائب مركز بنى سويف). الدكتور نجيب إسكندر (نائب شبرا). عبد الخالق عطيه (نائب سنباط). ويصا واصف (نائب المطرية دقهلية). عبد السلام عبدالغفار (نائب بركة السبع). محمد فؤاد حمدى.(نائ الكفر الغربى). بسيونى الخطيب (عضو الشيوخ عن السنطة). محمد الحفنى الطرزى (عضو الشيوخ عن أسيوط). إبراهيم أبو الجدايل (عضو الشيوخ عن السويس) أحمد سابق (نائب شبين القناطر) أحمد رمزى (نائب تمى الأمديد). مصطفى بكير (نائب نوى). مصطفى المنياوى (نائب كفر الدوار). عبد الواحد الوكيل (نائب البحيرة). اللواء على فهمى (عضو الشيوخ). محمود حسن جازية (نائب بسيون). متولى عمر حجازى (عضو الشيوخ عن فاقوس). شاكر غزالى (نائب بنى محمد). إبراهيم حليم مهنا (عضو الشيوخ عن كوم

حمادة). محمد مبارك الجيار (نائب كفر داود). محمد صبرى أبو علم (نائب منوف). حافظ سلام (نائب المنوفية). عيسوى حسن زايد (نائب الموفية). محمد عز العرب (عضو الشيوخ عن السيدة زينب). أمين إسماعيل (نائب كوم حمادة). محمد لطفى طنطاوى (عضو الشيوخ عن سنورس). عبد العليم سمهان (نائب دير مواس). كيلانى دكرورى (نائب الحسانية). أحمد أبو سيف راضى (عضو الشيوخ). على إسماعيل (عضو الشيوخ). عبد الله عبد الفتاح (نائب الفيوم). على عبد الرازق (عضو الشيوخ). غالى إبراهيم (نائب الدلنجات). عبد المجيد نافع (نائب ميت أبى خالد). توفيق الدروى (نائب الروضة). طه حسنين (عضو الشيوخ). عبد المقصود حبيب (نائب المنوفية). محمد على (نائب الواسطى بأسيوط). عثمان صادق (نائب الفيوم) حسنين عبد الغفار (عضو الشيوخ عن تلا) محمد محمد قريطم الصغير (نائب حوش عيسى) عبد اللطيف الحناوى (نائب البحيرة). محمد إبراهيم الأعسر (نائب الدهتمون) عباس على الجزار (نائب شبين الكوم). أحمد عبده (عضو الشيوخ). أحمد عصمت (نائب النحارية). محمد محمد بلبع (نائب دمنهور). حمد الباسل (نائب أبى جندير). على الطحاوى المغازى (نائب كوم الحنش). عبد الله بركات (نائب مطوبس) عبد الرازق القاضى (نائب). شهدى بطرس (نائب البلينا). أحمد عبد الغفار (نائب تلا). خالد الحناوى (نائب التوفيقية). أحمد عبد الباقى راضى (نائب الواسطى). عفيفى حسن البربرى (عضو الشيوخ عن مصر القديمة). محمد محفوظ (نائب الحواتكه). حافظ عابدين (عضو الشيوخ عن الجيزة). حسيب عبادى حمدين (نائب إدفو). عوض عريان المهدى (عضو الشيوخ). محمد فتح الله بركات (عضو الشيوخ عن دسوق). الأنباء لوكاس (عضو الشيوخ). جورج خياط (نائب باقور). محمد سليمان الوكيل (نائب البحيرة). على نجيب (نائب الفيوم). محمد حامد جودة (نائب الحمراء). حبيب خياط (عضو الشيوخ). عبد المنعم رسلان (نائب شونى منوفية). سوريال غبريال (عضو الشيوخ).

وبعد صدور تلك القرارات انسحب الشيوخ إلى قاعة أخرى، وبقى النواب فى القاعة برآسة سعد باشا، ثم أعلن الرئيس افتتاح جلسة مجلس النواب،

وطلب من الأعضاء انتخاب مكتب المجلس، فانتخبوا بالإجماع سعد زغلول باشا رئيسًا، ومحمد محمود باشا والدكتور عبد الحميد سعيد وكيلين، ولوحظ فى انتخابهما أن يكون الأول ممثلاً للأحرار الدستوريين، والثانى ممثلاً للحزب الوطنى، وانتخب الأستاذ ويصا واصف والأستاذ على الشمسى وعبد الجليل أبو سمرة بك وأحمد عبد الغفار بك سكرتيرين، والأستاذ على حسين والأستاذ شوقى الخطيب وعبد المجيد بك رضوان مراقبين.

وكانت الجموع فى أثناء اجتماع البرلمان محتشدة أمام فندق الكونتننتال، تحيى المجتمعين وتؤيدهم، ومن طريف ما حدث فى هذا اليوم المشهود أن زيور باشا رئيس مجلس الوزراء كان يقيم (كعادته) فى هذا الفندق، فنزل من غرفته وبارح الفندق فى الوقت الذى كان يعج فيه بالنواب والشيوخ، فلم يلق باله إلى الاجتماع، بل ربما لم يفطن إليه، وحيّا ممثلى الأمة التحية المعتادة، وبارح الفندق قاصدًا رآسة مجلس الوزراء، فألفى الجموع المحتشدة تصيح هاتفة: «نريد الدستور! احترموا الدستور! استقيلوا!» فقابل هذا الهتاف بالصمت، وتابع سيره إلى دار الحكومة.

وأصدر حزب الاتحاد فى هذا اليوم قرارًا بتأييد الوزارة.

طلب الأمراء من الملك إعادة النظام الدستورى

وإذ وجد أمراء العائلة المالكة أن فى استمرار تعطيل الحياة الدستورية حرمانًا للشعب من حقوقه السياسية، يصح أن يحتملوا فيه مع السراى تبعة أدبية، فقد اجتمعوا وتشاوروا فى الحالة، فأجمعوا أمرهم على رفع الكتاب الآتى إلى الملك فؤاد يرجون فيه إعادة النظام الدستورى قالوا:

«نتشرف نحن الموقعين على هذا أعضاء عائلة جلالتكم نرفع التماسنا إلى ذاتكم الجليلة.

«يا صاحب الجلالة. لما تراءى لنا أن الحالة السياسية قد بلغت فى وطننا مبلغًا من الخطورة، وأنه يجب الأهتمام بصفة خاصة، جئنا نلتمس من جلالتكم إعادة

النظام النيابى إلى البلد طبقًا لنص الدستور الذى تكرمتم بمنحنا إياه، هذا مع ما يليق بذاك المقام الأعلى من الإجلال والتعظيم والاحترام.»

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

إمضاءات

عمر طوسون. كمال الدين حسين.
محمد على. يوسف كمال. إسماعيل داود.
عمر حليم. سعيد داود. سليمان داود.
عمرو إبراهيم. سعيد طوسون. حسن طوسون.
على فاضل. عثمان فاضل. عباس إبراهيم حليم.

وقد كان لهذا الخطاب أثر كبير فى النفوس، إذ جاء عقب اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه تأييدًا لهذا الاجتماع وما اتخذ فيه من قرارات.

ترقيع فى الوزارة

كان جواب زيور باشا على قرار عدم الثقة بوزارته أن أجرى فيها تعديلًا يسيرًا أراد أن يوهم به الناس أن وزارته باقية غير مكترثة لقرار مجلس النواب، فصدر مرسوم فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بنقل حلمى عيسى باشا وزير الداخلية إلى المواصلات، ونقل محمد توفيق رفعت باشا وزير المواصلات إلى الأوقاف، وتولى زيور باشا وزارة الداخلية مع الخارجية والرآسة، وكان هذا رابع ترقيع فى وزارة زيور الثانية.

وصرح فى حديث له أن مركز الوزارة ثابت وأنه لا يرد على قرارات الأحزاب لأنها لا وجود لها من الوجهة البرلمانية!!

اتفاقية جغبوب والتسليم فيها

(٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥)

لم تكتف وزارة زيور بقبول بقية المطالب البريطانية وحل مجلس النواب الأول، والتدخل فى الانتخابات، ثم حل مجلس النواب الثانى، وتعطيل الحياة الدستورية، وسن القوانين الجائرة، واضطهاد المعارضة، وإفساد أداة الحكم، بل زادت على ذلك تسليمها واحة (جغبوب) لإيطاليا، وإمضاءها الاتفاقية المؤرخة ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ التى تقضى بالنزول عنها للطليان، وقد وقعت هذه الاتفاقية فى غيبة البرلمان، وكان توقيعها بناءً على إيحاء من الحكومة البريطانية التى أرادت فى ذلك الحين أن تجامل إيطاليا على حساب مصر، فأذعن زيور لهذا الإيحاء وبادر إلى توقيع هذه الاتفاقية الباطلة.

وقد صدق إسماعيل صدقى باشا على هذه الاتفاقية فى يونيه سنة ١٩٣٢ كما سيجىء بيانه.

قانون جديد للانتخاب

تظاهرت الوزارة بأنها شارعة من غير إبطاء فى إجراء انتخابات جديدة، وأنها لا تنتظر لإتمامها سوى تعديل قانون الانتخابات القديم.

وأخيرًا استصدرت مرسوما فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بقانون الانتخاب المعدل، ضيقت فيه حق الانتخابات فجعلته على درجتين واشترطت شروطًا مالية فى المندوبين الناخبين.

وأرادت الوزارة بإصدار هذا القانون أن تظهر استخفافها باجتماع البرلمان الذى عقد يوم ٢١ نوفمبر وبقرار مجلس النواب عدم الثقة بها، وأنها لا تكترث لهذا القرار وأنها ماضية فى سبيلها.

ولقد جاء صدور هذا القانون بعد عقد اتفاقية التسليم فى جغبوب ثانى جريمتين ارتكبتهما الوزارة قبيل سقوطها.

احتجاج الأحزاب على التسليم فى جغبوب
وامتناعها عن تنفيذ قانون الانتخاب

أصدر الحزب الوطنى قرارًا يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بالاحتجاج على توقيع الوزارة اتفاقية جغبوب وأعلن بطلان هذه الاتفاقية لمخالفاتها لحكم المادة الأولى من الدستور(٢)، وأعلن أيضا بطلان قانون الانتخاب الجديد، ونادى بعدم جواز العمل به، ودعا إلى وجوب الامتناع عن تنفيذه ومقاطعة الانتخابات التى تجرى على أساسه. قال:

«اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى يوم الأربعاء الموافق ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الساعة الثانية عشر صباحًا ثم استأنفت اجتماعها فى المساء وبحثت فى الحالة التى عليها البلاد الآن وقررت ما يأتى:

«اجتمع نواب الأمة فى يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ عملا بالحق المخول لهم فى المادة ٩٦ من الدستور وأقسموا بملء أفواههم ومن صميم قلوبهم أن يضحوا فى سبيل الدفاع عن الدستور أنفسهم وأموالهم ثم بدءوا عملهم فعلا بهيئة مجلس نواب فانتخبوا رئيسه ووكيليه ومكتبه وأصدروا قرارًا بالإجماع بعدم الثقة بالوزارة التى تتحكم فى البلاد الآن، وقد كان لهذا الاجتماع ولما قرره النواب ابتهاج عظيم وتأييد تام فى جميع أنحاء البلاد.

«وبقيت الأمة تنتظر من ساعة إلى أخرى ومن يوم لآخر أن تدرك الوزارة حقيقة مركزها أمام الأمة ونوابها فتعتزل الحكم ولكنها لم تبال بسخط الأمة ولم تأبه لعدم الثقة التى طوقها بها مجلس النواب واستمرت متربعة فى كراسى الحكم ومنتفعة بما تراه مزايا ومنافع شخصية.

«ولم يكن يخطر ببال أحد أن تبلغ الجرأة بهؤلاء الوزراء واستهانتهم بالأمة وحقوقها أن يقدموا على ارتكاب جريمة تجزئة ملك الدولة بالتخلى للطليان عن

---

(٢) نص الماده الأولى من الدستور: «مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شىء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى».

جغبوب والدستور الذى يتبجحون بأنهم يعملون بأحكامه ينص صراحة على أن ملك الدولة لا يجزأ، ولا ينزل عن شىء منه.

«وقد أضافت الوزارة إلى هذه الجريمة جريمة أخرى فى حق الأمة وكرامتها وهى إصدار قانون انتخاب بنت نصوصه على فكرة ظاهرة هى تضييق حق الانتخاب وتخويل الإدارة سلطة واسعة لتتمكن من إنجاح مرشحيها فى انتخابات مقبلة ظنت أن الأمة تقبل الدخول فيها، وقد نسيت أن الأمة التى هى مصدر كل سلطة فى البلاد أعلنت إرادتها ظاهرة جلية وهى تأييد مجلس النواب المنعقد فى دور اجتماعه العادى وعدم الالتفات إلى مناورات الوزارة الحاضرة.

فلذلك

«تعلن اللجنة الإدارية للحزب الوطنى أن الوزارة الحاضرة وقد فقدت كل ثقة من جانب الأمة ونوابها ما كان لها أن تقدم على تعاقد بشأن جغبوب لأنها لا تملك الصفة القانونية التى تخولها هذا الحق، وفوق هذا فإن المعاهدة المذكورة خارجة عن حكم المادة الأولى من الدستور.

«وتعلن اللجنة أيضًا أن قانون الانتخابات الجديد الصار بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ هو قانون باطل لا يجوز العمل به ويجب الامتناع عن تنفيذه.

«وبهذه المناسبة تطلب اللجنة الإدارية من نواب الأمة المبادرة إلى الاجتماع لأداء واجبهم برًّا بيمينهم التى أقسموها يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥، كما تطلب من الأحزاب السياسية المتفقة أن تفكر من الآن درءًا لما قد يطرأ من الحوادث فى وضع خطة عدم المعاونة مع الوزارة الحاضرة بعد أن ظهرت بمظهر الاستخفاف بالأمة ونوابها».

وأصدر الوفد وحزب الأحرار الدستوريين قرارات بهذا المعنى.

إضراب بعض العمد عن تنفيذ قانون الانتخاب

شرعت وزارة الداخلية بعد صدور هذا القانون فى إرسال الدفاتر والأوراق الخاصة بتنفيذه إلى المديريات والمحافظات لتحرير جداول الانتخابات الجديدة.

وقد سرت فى الأمة فكرة مقاطعة الانتخابات التى تجرى على أساسه تأييدًا لقرار الأحزاب المؤتلفة، فقامت حركة موفقة بين كثير من العمد فى مختلف المديريات للامتناع عن تنفيذه.

وكان عمد مركز تلا منوفية أول من أعلنوا هذا الإضراب، وأرسلوا بذلك برقية إلى وزارة الداخلية، وكانت هيئة الوزارة لا تزال فى مصيفها بالإسكندرية، فسافر مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية إلى الإسكندرية على عجل وقابل رئيس الوزارة ليتلقى تعليماته فى شأن هذا الإضراب، فكلفه بالتوجه إلى مديرية المنوفية وتخيير موقعى هذه البرقية بين العدول عن الإضراب أو العزل من العمودية، فأصر عشرة منهم على الإضراب، وصدر قرار الوزارة برفتهم، فتضامن معهم بقية عمد المركز واستقالوا من العمودية، وأضرب كثير من العمد فى المديريات الأخرى تأييدًا منهم لمقاطعة الانتخابات، التى تجرى على أساس هذا القانون.

محاكمة العمد المتنعين عن تنفيذ قانون الانتخاب

خشيت الوزارة أن تسرى بين العمد حركة الامتناع عن تنفيذ هذا القانون، فقدمت العمد المتنعين إلى محاكم الجنح لعقابهم بموجب المادة ١٠٨ مكررة من قانون العقوبات، وهى تقضى بمعاقبة الموظفين أو المستخدمين إذا اتفق ثلاثة منهم على ترك عملهم بدون مسوغ شرعى.

وحكم القضاء فى معظم قضايا هؤلاء العمد بالبراءة، فبرهن على استقلاله فى قضائه واستقال كثير من العمد من وظائفهم إعلانا لامتناعهم عن تنفيذ قانون الانتخاب الباطل، ومع ذلك قدمتهم النيابة للمحاكمة فقضت المحاكم ببراءتهم جميعا.

وقد ترافعت فى إحدى هذه القضايا كان المتهم فيها الشيخ محمد عبد الجواد عمدة كفر نفره (مركز السنطة) ومشايخها، ونظرت قضيتهم أمام محكمة جنح السنطة يوم الأربعاء ٢٧ يناير سنة ١٩٢٦، وكنت أرافق فى هذه القضية جمعًا من أعلام المحاماة ترافعوا فيها، أذكر منهم أحمد لطفى بك. وتوفيق دوس باشا.

ومحمد زكى على بك، ومصطفى الشوربجى بك، وحسين بك هلال، وبعد سماع دفاعنا اختلت المحكمة للمداولة قليلاً ثم قضت ببراءة العمدة والمشايخ جميعًا، وأقام لنا الشيخ محمد عبد الجواد وليمة غداء فى هذا اليوم بمنزله بكفر نفره حضرها المحامون الذين دافعوا فى القضية وجمع كبير من الأعيان، وكانت الجموع محتشدة فى السنطة وفى كفر نفره تحيى هيئة الدفاع وتهتف للدستور.

التدخل البريطانى وسقوط حزب الاتحاد

تعالت الشكوى من تداخل السراى فى شئون الحكم وتعطيلها للحياة الدستورية، ولكن الوزارة ظلت تقر هذا النظام الذى هو وليدها وهى وليده، وكانت الشكوى قد عمت من استفحال نفوذ حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة فى دوائر الحكومة، ولكنه مع ذلك بقى فى مركزه، ولم يكترث الملك فؤاد لسخط الرأى العام لتعدد الاحتجاجات على استفحال هذا النفوذ غير المشروع، وظلت الحال على هذا النحو إلى أن جاء إقصاء نشأت باشا - مع الأسف - بناءًا على تدخل اللورد لويد المندوب السامى البريطانى الجديد، وكان يبغى بهذا التدخل أن يتودد إلى الأمة فى مستهل عهده، فقابل الملك فؤاد يومى ٨ و٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥، وأشار بإقالة نشأت باشا من منصبه بالسراى، وكانت الحجة التى تذرع بها أن اسمه ورد فى التحقيقات الخاصة باغتيال السردار، مما يجعل الشك يحوم حوله، فلم تمض بضع ساعات على هذه الإشارة حتى أذعن الملك وأقصاه عن منصبه، وأظهر مع ذلك عطفه عليه بأن نقله إلى السلك السياسى وعينه وزيرًا مفوضًا لمصر فى أسبانيا.

كانت إقالة نشأت باشا من منصبه إيذانًا بسقوط حزب الاتحاد وسقوط الوزارة، والتمهيد لعودة الحكم الدستورى.

ولقد كان الأكرم للسراى وللبلاد أن يكون إقصاؤه تحقيقًا لرغبة الرأى العام، لا بناءً على التدخل البريطانى، ولكن هكذا سارت الأمور على غير قاعدة من الحكمة أو الكرامة القومية، فالقاعدة عند السراى أنها لم تكن تكترث لإرادة الشعب ولا تحسب له حسابا.

وقد قوبل إقصاء نشأت باشا عن السراى بابتهاج كبير فى البلاد، لأن الرأى العام اعتبر هذا الحادث تمهيدًا لعودة الحكم الدستورى، ولم يخفف من هذا الابتهاج أن جاء إقصاؤه بناءً على التدخل البريطانى، لأن الشعب ليس مسئولاً عن هذا التدخل، وإنما المسئول عنه هو السراى، وليس من العدل ولا من الإنصاف أن يحتمل الشعب مسئولية أخطاء لم يشترك فى وقوعها، بل كان يعترض عليها ويقاومها ويحتج عليها، وليس مطلوبًا من الشعب أن يتنازل عن حقوقه فى سبيل تغطية أخطاء السراى، أو فى سبيل عودة الحكم المطلق، قال المرحوم أمين بك الرافعى فى هذا الصدد ما يلى:

«كان فى استطاعة الوزارة أن تنفذ إرادة البلاد وتحافظ على كرامة الأمة واستقلالها بأن تتقدم لجلالة الملك طالبة إليه إقصاء نشأت باشا عن القصر مادام هذا شأنه، وفى الوقت نفسه كانت تتحرر من سلطة هذا الرجل وتعيد للبلاد حياتها البرلمانية، فتصبح مصر محكومة بحكومة برلمانية صحيحة مسئولة أمام نواب الأمة، ولكن الوزارة لم تشأ أن تتبع هذه الخطة وجبنت عن أن تخطو أية خطوة فى هذا السبيل، فكانت نتيجة هذه الجناية أنها أوجدت للمعتمد البريطانى فرصة سانحة للاعتداء على استقلال البلاد وإهانة كرامتها؛ لأنه لم يعد خافيًا على أحد أن إقصاء نشأت باشا عن القصر الملكى لم يكن إلاّ تنفيذًا لمطالب المعتمد البريطانى، ولا يخفى ما فى هذا من التدخل الخطر فى شئون البلاد الداخلية، ومن الغريب أن الوزارة التى أدى مسلكها الشائن إلى هذا الموقف لم تستطع أن تحصل على رضا أحد من الناس، بل إنها أسخطت جميع الطبقات حتى أنصارها أنفسهم، فقد نشرت جريدة «الليبرتيه» التى يصدرها وينفق عليها حزب الاتحاد تصريحات قالت إنها لوزير سابق وكلها نقد وتجريح لموقف الوزارة فى الأزمة الحاضرة، وقد قال هذا الوزير فى خلال حديثه إن المسألة لا تخرج عن فرضين، فإما أن الوزراء مقتنعون بأن وجود نشأت باشا على رأس الديوان الملكى يضايق سير الإدارة بطريقة من الطرق، وفى هذه الحالة كان يجب عليهم أن يطلعوا جلالة الملك على رأيهم وأن يضعوا بسرعة حدًّا لمثل هذه الحالة، وإما أن يكون الوزراء غير مقتنعين بذلك، وفى هذه الحالة يكون من الصعب تبرير

موقفهم وسكوتهم حيال المساعى التى بذلها المعتمد البريطانى، وقد استطرد الوزير السابق بعد ذلك إلى البحث فى موقف الوزارة فاعترف بأنه أصبح مزعزعًا وأن الباب صار مفتوحًا لإحلال وزراء جدد بدل هؤلاء الوزراء الذين قبلوا أن يمهدوا السبيل ويزيلوا العقبات (وينظفوا الطريق) لمن يأتى بعدهم، وذلك بما فعلوه من القيام بالمهمات الدقيقة مثل التنازل عن واحة جغبوب وإصدار قانون الانتخاب، وختم الوزير تصريحاته بأن نصح بضرورة استئناف الحياة البرلمانية فى أقرب وقت لأن الحياة البرلمانية هى وحدها التى تستطيع أن تخرجنا من المتاعب الحاضرة وتوجد لنا حلا معقولاً وطبيعيا للأزمة السياسية التى تجتازها مصر الآن»[٣].

وصدر أمر ملكى يوم ١٤ ديسمبر بتعيين محمد توفيق نسيم باشا الذى كان رئيسًا لمجلس الشيوخ رئيسًا للديوان الملكى، وكف الديوان مؤقتا عن التدخل فى شئون الحكم.

مظاهر الائتلاف بين الأحزاب

تعددت مظاهر التقارب والائتلاف بين الأحزاب الثلاثة، وأمسكت الصحف عن الطعن فى خصومها السياسيين، وظهرت روح طيبة من الدعوة إلى التعاون القومى وتوحيد الصفوف، وتجلت هذه الروح أول ما تجلت فى اجتماع الكونتننتال يوم ٢١ نوفمبر.

وأقام سعد باشا حفلة شاى فى النادى السعدى يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٥، دعا إليها أعضاء الحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين، وألقى فيها خطبة أيد فيها الوحدة الوطنية، قال: «عقب أن تشرفت يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ بانتخابى رئيسًا لمجلس النواب ألقيت كلمة قلت فيها: أرجو أن تشعروا بأنى لن أكون فى هذا الكرسى ممثلاً لحزب من الأحزاب وإنما سأكون ممثلاً للدستور وقوانين المجلس الداخلية، قلت ذلك ثم فكرت فى أن أدعو حضرات أعضاء

---

(٣) الأخبار عدد ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥.

مجلس النواب على اختلاف أحزابهم إلى حفلة شاى متواضعة ليتم التعارف بينهم ويزول ما يكون فى نفوس بعضهم لبعض من نفرة وجفاء، ويحل مكانهما ما تقضى به روح التسامح من عطف وولاء، ولكن أمر الحل باغتنا وقضى على هذه الفكرة كما قضى على غيرها من الأفكار الطيبة والميول الصالحة، وإنى أحمد الله تعالى كل الحمد على أن قصر هذا الزمان وهيأ الأسباب لحصول الاتفاق الذى كانت تلك الفكرة إحدى وسائله، وكان تنفيذها أحد مظاهره، وعادت إلى عقب اجتماع الكونتننتال لتوثيق عرى الاتفاق الذى انعقد فيه، ولتوكيد القسم العظيم الذى أقسمناه على إنقاذ الدستور».

فكانت هذه الحفلة مظهرًا لاتحاد الكلمة وتآلف الأحزاب.

لجنة الأحزاب المؤتلفة
(يناير سنة ١٩٢٦)

وأنشئت فى يناير سنة ١٩٢٦ لجنة تنفيذية للأحزاب المؤتلفة لتنظيم الجهود المشتركة، تدعيمًا للائتلاف الذى تم بينها، مثل الوفد المصرى فيها كل من (مع حفظ الألقاب): فتح الله بركات. على الشمسى. علوى الجزار. ويصا واصف، ومثل الحزب الوطنى كل من: حافظ رمضان. أحمد لطفى. عبد الحميد سعيد. محمد زكى على. أحمد وجدى. ومثل حزب الأحرار الدستوريين كل من: محمد محمود. محمود عبد الرازق. حافظ عفيفى. أحمد عبد الغفار.

اتفاق الأحزاب المؤتلفة على مقاطعة الانتخابات
وعقد مؤتمر وطنى

اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة على إصدار قرار مشترك بمقاطعة الانتخابات وعقد مؤتمر وطنى يضم شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأى والمكانة فيها، لبحث الحالة الشاذة التى صارت إليها البلاد، وتقرير ما يراه مناسبًا للخروج منها، وأصدرت بيانًا بمقاطعة الانتخابات التى اعتزمت الحكومة إجراءها على أساس قانون الانتخاب الجديد، وعقد مؤتمر وطنى عام، وقد وقع البيان مندوبون عن

الأحزاب الثلاثة، هاك نصه وأسماء الموقعين كما وردت فى البيان:

«تجتاز البلاد فى الوقت الحاضر دورًا من الأدوار العصيبة فى حياتها السياسية، إنها جاهدت ما جاهدت حتى حصلت على الدستور الذى قرر سيادتها وجعل أمورها شورى بين أبنائها، غير أنها ما كادت ترسخ فيها قدم الحكم النيابى حتى امتدت إليها يد الاستبداد تعبث بدستورها، وهبت عليها ريح الحكم المطلق تلعب بتشريعها وإرادتها.

«تلكأت الحكومة فى عقد مجلس النواب، وامتنعت عن دعوته، وانقضى الميعاد المحدد فى الدستور لانعقاده، وظهرت نزعة الاعتداء عليه فى صور مختلفة، وأساليب منوعة، فوجم الناس واضطربت الأفئدة لهذا الخطر المحدق بالحياة النيابية، وسارع نواب البلاد إلى الاجتماع فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ من تلقاء أنفسهم، كحكم الدستور ووحى ضمائرهم، وجددوا يمينهم باحترام الدستور وإنقاذ الحياة النيابية، وأظهر معانى هذا الاجتماع الذى أيدته الأمة من كل ناحية أنه كان بمثابة إنذار للحكومة لتراجع نفسها وتكف عن التمادى فى أخطائها وتقدر نتائج اعتدائها وتخفف عبء مسئوليتها بالمبادرة إلى الرجوع للحياة النيابية؛ ولكن قد مضى على هذا الاجتماع شهران كاملان وتلك الحكومة سائرة فى طريقها مقيمة على خطتها غير مكترثة بإرادة الشعب ولا متعظة باجتماع نوابه ولا حافلة بآرائهم، بل هى مصرة على الاستمرار فى انتهاك حرمة الدستور والاستخفاف بإرادة الأمة!

«إزاء هذه الحالة الخطيرة، وفى غمار هذا الاعتداء الصارخ، وأمام الأيمان التى أقسمت قد اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة:

أولًا: على مقاطعة الانتخابات تنفيذًا لقراراتها السالفة التى تلقتها الأمة بكل تأييد فامتنع كثير من عمدها ونوابها عن الاشتراك فى مهزلة الانتخابات وأصر باقى الأفراد على مثل هذا الإباء.

ثانيًا: على عقد مؤتمر يجمع شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأى والمكانة فيها لبحث هذه الحالة وتقرير ما يراه مناسبًا للخروج منها، وسترى الحكومة إن هى

استمرت فى عملها قيمة ذلك الاجماع، كما أن المؤتمر سيبحث فى الحالة الحاضرة ويقرر ما يناسب لمعالجتها ويثبت بكل الدلائل أن الأمة كتلة واحدة فى الدفاع عن مصالحها إذا ما جد الجد واشتد الخطر.

والله وحده الموفق لما يشاء».

عن الوفد المصرى: سعد زغلول. فتح الله بركات. مرقص حنا. مصطفى النحاس. واصف غالى. محمد نجيب الغرابلى. حسن حسيب. على الشمسى. حمد الباسل. مكرم عبيد. محمد علوى الجزار. فخرى عبد النور. سلامة ميخائل. راغب إسكندر. حسين هلال. حسين القصبى. ويصار واصف. سينوت حنا. جورج خياط. عطا عفيفى. إبراهيم راتب. مصطفى القاياتى. مصطفى بكير.

عن الحزب الوطنى: محمد حافظ رمضان. أحمد لطفى. عبد الحميد سعيد. الدكتور محمود ناشد. محمد فؤاد المنشاوى. عبد الرحمن الرافعى. أحمد وجدى. محمد فؤاد حمدى. فكرى أباظه. عبد المقصود متولى. أحمد وفيق. إسماعيل العسيلى. محمد زكى على. إبراهيم رياض.

عن حزب الأحرار الدستوريين: عبد العزيز فهمى. محمد محمود. السيد عبد الحميد البكرى. توفيق دوس. إبراهيم الهلباوى. على المنزلاوى. صليب سامى. عباس أبو حسين. عبد المنعم رسلان. عبد الجليل أبو سمرة. كامل بطرس. نعمان الأعصر. محمد حسين هيكل. أحمد عبد الغفار. محمد على علوبة. سيد خشبة. الدكتور حافظ عفيفى. عيسوى زايد. حسين عبد الرازق. صالح لملوم. حامد فهمى. إبراهيم دسوقى أباظة. على إسلام. محمد سامى كمال. محمد محفوظ. الدكتور أحمد رشيد عبد الله.

وإذ رأت الحكومة تصميم الأحزاب على مقاطعة الانتخابات على أساس القانون الذى أصدرته، اضطرت إلى الإذعان لضغط الرأى العام، وقرر مجلس الوزراء فى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٦ إيقاف العمل بقانون الانتخاب الجديد، وإجراء الانتخابات على مقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤، وهو قانون الانتخاب المباشر.

اجتماع المؤتمر الوطنى
(١٩ فبراير سنة ١٩٢٦)

اجتمع المؤتمر الوطنى عصر يوم الجمعة ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦ بحديقة منزل محمد محمود باشا بشارع الفلكى، وقد دعى إليه أعضاء مجلس النواب المنتخب فى مارس سنة ١٩٢٥، وأعضاء المجلس الأول الذين لم ينتخبوا فى المجلس الأخير، وأعضاء مجلس الشيوخ ثم أعضاء مجالس إدارة الأحزاب المؤتلفة، وهى الوفد والحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين، وأعضاء مجالس المديريات والهيئات النيابية الأخرى، والوزراء السابقون، وبلغ عدد أعضائه الحاضرين ١٠٩٧ عضوا، منهم ٩٠ من الشيوخ، ١٩٢ من أعضاء مجلس نواب سنة ١٩٢٥، و٦٥ من أعضاء مجلس النواب السابق، و٧٥٠ من أعضاء الهيئات المختلفة.

وكانت دعوة أعضاء مجلس النواب السابق الذين لم ينجحوا فى انتخابات سنة ١٩٢٥ اتهامًا لهذه الانتخابات بأنها لا تعبر تعبيرًا سليما عن إرادة الناخبين.

ورأس المؤتمر سعد زغلول باشا، فجلس فى صدر المنصة، وجلس بجانبيه عدلى يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا.

وألقى سعد خطبة ذكر فيها اعتداء وزارة زيور على الدستور وعلى الحياة النيابية، وحبذ توحيد الصفوف وائتلاف الأحزاب، ودعا إلى قبول ما عرضه مجلس الشيوخ(٤) على الحكومة من إجراء انتخاب على أساس قانون الانتخاب المباشر الذى أقرّه البرلمان سنة ١٩٢٤، كحل للموقف ووسيلة إلى إعادة الحياة النيابية.

---

(٤) اجتمع أعضاء مجلس الشيوخ بدار النادى السعدى يوم الاثنين ٨ فبراير سنة ١٩٢٦ وتباحثوا فى إيجاد حل للموقف، فقرروا مطالبة الحكومة بإعادة الحياة النيابية بعقد البرلمان الحالى، وإذا كانت هناك أسباب خطيرة تستدعى استفتاء الشعب من جديد تجرى انتخابات على مقتضى القانون الموافق للدستور، وقد أوضحوا أنهم يقصدون قانون الانتخاب المباشر الذى أقره البرلمان الأول والمعروف بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤.

وجرت مناقشة فى هذا الاقتراح، فوافقت عليه الأغلبية العظمى من المجتمعين، وأصدر المؤتمر القرارات الآتية:

١ - تأييد الأحزاب المؤتلفة فى الاحتجاج على الوزارة فيما يختص بالتصرفات التى صدرت منها مخالفة للدستور.

٢ - دعوة الأمة إلى الدخول فى الانتخابات على حسب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (قانون الانتخاب المباشر) وأن يهتم كل موظف وكل فرد بالقيام بواجبه فى التعجيل بهذه الانتخابات وإتمامها لتعود إلى البلاد الحياة النيابية التى حرمت منها زمنًا طويلاً.

٣ - يجب إلى أن تتألف وزارة موثوق بها من الأمة وينعقد البرلمان توقيف إجراء أى عمل تشريعى وتوقيف النظر فى ميزانية الدولة للسنة الحالية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وعدم صرف أى اعتماد لا يكون واردًا فى ميزانية الدولة، وتوقيف مباشرة كل ما من شأنه أن يحمل الخزانة نفقات ليست واردة فى تلك الميزانية أو يترتب عليه نقص فى حقوق الدولة أو فى أراضيها.

٤ - انتخاب لجنة للقيام بما يلزم عمله لتنفيذ القرارات التى أصدرها المؤتمر الآن وبحث الاقتراحات التى تقدمت أو تقدم بحثًا دقيقًا وعرضها على المؤتمر مع رأيها فيها فى الوقت الذى تحدده لذلك. وقد تألفت هذه اللجنة من كل من: عبد الخالق ثروت. فتح الله بركات. محمد محمود. واصف غالى. مصطفى النحاس. محمد على علوبه. ويصا واصف. على الشمسى. حافظ عفيفى. أحمد عبد الغفار. حافظ رمضان. عبد الحميد سعيد. أحمد لطفى. محمد زكى على. أحمد وجدى.

صوت الشعر
قصيدة شوقى

وقد نظم المرحوم أحمد شوقى أمير الشعراء قصيدة عصماء فى تحية الدستور وتوحيد الصفوف، ألقاها الأستاذ فكرى أباظة فى المؤتمر، فكانت صوت الشعر فى هذا الاجتماع التاريخى الرائع، قال فيها:

صرْحٌ[٥] على الوادى المبارك ضاحي ... متظاهرُ الأعلام والأوضاحِ
ضافِى الجلالة كالعتيق مُفصَّلٌ ... ساحات فضل فى رحابٍ سَماح
وكأَن رفرفه رِوَاقٌ من ضُحىً ... وكأَن حائطَه عمودُ صبَاح
الحقُّ خلف جناحٍ استذرى به[٦] ... ومراشدُ السلطان خلف جناح
هو هيكلُ الحرية القانى، له ... ما للهياكل من فِدًى وأضاحى
يُبنَى كما تُبنى الخنادقُ فى الوغى ... تحت النبال وصوْبها السحاح
ينهارُ الاستبدادُ حولَ عِراصِه ... مثل انهيار الشرْك حول صلاح[٧]
ويكبُّ طاغوتُ الأُمورِ لِوَجْهه ... متحطمَ الأصنام والأشباح
هو ما بنى الأعزالُ بالرّاحات أو ... هو ما بنى الشُّهداء بالأرواح
أَخَذَتْهُ (مصرُ) بكل يوم قاتم ... وَرْدِ الكواكب أحمرِ الإِصْباح
هبَّتْ سِماحًا بالحياة شبابها ... والشِّيبُ بالأرماق غير شحاح
ومشت إلى الخيل الدوارع وانبرت ... للظافر الشاكى بغير سلاح
وقفاتُ حقٍّ لم تقفها أُمةٌ ... إلّا انثنت آمالها بنجاح
وإذا الشعوب بَنَوا حقيقةَ مُلكهم ... جعلوا المآتم حائط الأفراح

وقال فى توحيد الصفوف:

بشرى إلى الوادى تهز نباته ... هزَّ الربيع مناكب الأدواح
تسرى ملمحةَ الحُجول على الرُّبى ... وتسيل غُرتها بكل بطاح
التامت الأحزابُ بعد تصدع ... وتصافت الأقلام بعد تَلَاحى
سُحبت على الأحقاد أذيالُ الهوى ... ومشى على الضِّغن الودادُ الماحى
وجرت أحاديث العتاب كأنها ... سَمرٌ على الأوتار والأقداح
ترمى بطَرْفك فى المجامع لا ترى ... غير التعانق واشتباك الراح

إلى أن قال:

---

(٥) يريد الدستور.

(٦) استذرى: استظل.

(٧) صلاح اسم لمكة.

شتى فضائلَ فى الرجال كأنها ... شتى سلاحٍ من قنا وصِفاح[٨]
فإذا هى اجتمعت لمُلك جبهةً ... كانت حصونَ مناعة ونِطاح
الله ألّف للبلاد صُدورَها ... من كل داهية وكل صُراح
وزراءُ مملكة دعائمُ دولة ... أعلامُ موتمر أسودُ صَباح[٩]
يبنون بالدستور حائط مُلْكهم ... لا بالصِّفاح ولا على الأرماح
وجواهر التيجان ما لم تَتخذ ... من معدن الدستور غيرُ صحاح

وقال يصف تعطيل الحياة الدستورية:

احتلَّ حصنَ الحق غيرُ جنوده ... وتكالبت أيدٍ على المفتاح
ضجت على أبطالها ثُكناتُه ... واستوحشت لكُماتها النُّزاح
هُجرت أرائكه وعُطل عودُه ... وخلا من الغادين والرُّواح
وعلاه نسجُ العنكبوت فزادهُ ... كالغارِ من شرفٍ وسَمْت صلاح

وقال ينصح الشباب:

قلْ للبنين مقال صدق واقتصدْ ... ذَرْعُ الشباب يضيقُ بالنُّصاح
أنتم بنو اليوم العصيب نشأتمو ... فى قصف أنواءٍ وعصف رياح
ورأيتمو الوطنَ المؤلَّف صخرةً ... فى الحادثات وسيلها المجتاح
وشهدتمو صَدْع الصفوف وماجنى ... من أمر مُفتات ونهى وَقاح
صوت الشعوب من الزئير مجمعًا ... فإذا تفرق كان بعضَ نُباح
أظمتكمو الأيامُ ثم سقتكمو ... رَنَقًا من الإحسان غير قَراح
وإذا مُنحتَ الخيرَ من متكلِّف ... ظهرت عليه سجيةُ المنَّاح
تركتكمو مثل المهيض جناحه ... لا فى الحبال ولا طليق سراح
من صير الأغلالَ زُهرَ قلائدٍ ... وكسَا القيودَ محاسنَ الأوضاح
إن التى تبغون دون منالها ... طولُ اجتهادٍ واضطرادُ كفاح
سيروا إليها بالأناة طويلة ... إن الأناةَ سبيلُ كل فلاح
وخُذوا بناء المُلْكِ عن دستوركم ... إن الشراعَ مثقِّفُ الملاح

(٨) الصفاح: السيوف.

(٩) الصباح هنا بمعنى الحرب.

انتخابات مايو سنة ١٩٢٦

أذعنت الحكومة لقرارات المؤتمر، واستصدرت يوم ٢٢ فبراير مرسومًا بإجراء الانتخابات طبقًا لأحكام قانون الانتخاب المباشر، وكان صدور هذا المرسوم بمثابة إلغاء لقانون الانتخابات، الذى أصدرته فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥، ولم تحدد الوزارة فى المرسوم موعد إجراء الانتخابات، فأوجس المؤتلفون شرًّا من إغفال هذا التحديد، وأخذت الوزارة تسوف فى تحديد الموعد، إلى أن صدر مرسوم آخر يوم أول أبريل بتحديد يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٢٦ موعدًا للانتخاب لمجلس النواب.

وفهم من هذا المرسوم أن البرلمان سينعقد حوالى ٣٠ مايو؛ لأن الدستور ينص على أن البرلمان يعقد فى خلال العشرة الأيام التالية لإعلان نتيجة الانتخابات، ولكن عدم اشتمال المرسوم على تحديد يوم لاجتماع مجلس النواب يرجع إلى تعمد الوزارة ترك الباب مفتوحًا لعدم اجتماعه، فلعل الظروف تواتيها فلا يكون ثمة تعهد رسمى بدعوة المجلس الجديد للاجتماع، وقد تلكأت الوزارة فعلاً فى استصدار مرسوم بدعوة مجلس النواب الجديد إلى الاجتماع، فلم يصدر إلا يوم ٦ يونيه، فى اليوم السابق على استقالتها، إذ استقالت يوم ٧ منه وحددت يوم ١٠ يونيه لاجتماع مجلس النواب الجديد.

اتفاق الأحزاب المؤتلفة على الترشيحات
فى انتخابات سنة ١٩٢٦

اتفقت الأحزاب المؤتلفة على أن لا تتنافس ولا تتناحر فى الانتخابات، صونًا للوحدة وجمعًا للكلمة، ومنعًا لأسباب الفرقة والانقسام، واتفقت على توزيع الدوائر بينها بقدر المستطاع، وأن يتعهد كل حزب بأن لا يرشح أحدًا من أعضائه فى الدوائر التى خصصت لغيره، ونشرت بذلك بيانًا فى ٣ أبريل سنة ١٩٢٦، ترك فيه للوفد ١٦٠ دائرة، وللأحرار الدستوريين ٤٥ دائرة، وللحزب

الوطنى تسع دوائر، وسمح له بمنافسة الوفد فى ثلاث من الدوائر التى تركت للوفد، وهاك نصّ البيان:

«تأييدًا للوحدة وجمعًا للكلمة اتفقت الأحزاب المؤتلفة ألّا تتنافس فى الانتخاب المقبلة بأن يكون لكل منها عدد معين مخصوص من دوائر الانتخاب يرشح فيه على مبدئه من يشاء من رجاله بحيث لا يكون لغيره من باقى الأحزاب المؤتلفة حق فى أن يرشح أو يساعد من قبله أحدًا فى أية دائرة من الدوائر الخاصة بالحزب المذكور، إلا ما استثنى فيما يأتى:

فبناء عليه

«قد أخذ كل حزب على نفسه أن يحمل رؤساء لجانه وأعضاءها فى الدوائر المعينة له على أن ينفذوا هذا الاتفاق بكل دقة وإخلاص مهما كلفهم ذلك من تضحية وعناء.

«وهذا هو بيان الدوائر المخصصة لكل حزب من هذه الأحزاب:

دوائر خاصة بالحزب الوطنى

(فى القاهرة) – الخليفة. (فى القليوبية) – قليوب. (فى الشرقية) – سنهوا. (فى الغربية) – محلة مرحوم وحصتها. السنطة. سخا. الكفر الغربى. المعتمدية. (فى قنا) – أولاد عمرو.

دوائر خاصة بالأحرار الدستوريين

(فى القاهرة) – باب الشعرية. الجمالية. (فى الإسكندرية) – محرم بك. (فى دمياط) دمياط. (فى القليوبية) – البرادعة وخلوتها. المطرية. (فى الشرقية) – بردين. التلين. فاقوس. (فى الدقهلية) – كفر بداوى القديم. (فى الغربية) – قطور. تطاى. فرسيس. (فى المنوفية) – النعناعية. قويسنا. بركة السبع. البتانون. تلا. طنوب. شونى. (فى الجيزة) – نكلا. بشتيل. ناهيا. (فى الفيوم) – سنورس. سنهور القبلية. أطسا. (فى المنيا) – الحسانية. اطسا (حسن باشا).

سمالوط. قلوصنا. بنى مزار. أبو جرج صفانية. (فى أسيوط) ملوى. الحواتكة. أبو تيج. بندر أسيوط. الغنايم. الواسطى. البدارى. القوصية. (فى جرجا) – طهطا. نقطة بوليس الخيام. (فى قنا) – دنفيق. (فى أسوان) – كوم أمبو.

دوائر خاصة بالوفد المصرى

بقية الدوائر فى جميع أنحاء القطر.

استثناء

«إنما يجوز للحزب الوطنى منافسة الوفد المصرى فى الدوائر الآتية:

كفر داود. كفر الدوار. مركز المنصورة.

«على هذا تم الاتفاق بين الأحزاب الثلاثة المؤتلفة والله ولى التوفيق».

سعد زغلول	**محمد محمود**	**محمد حافظ رمضان**
عن الوفد المصرى	عن الأحرار الدستوريين	عن الحزب الوطنى

وكانت نتيجة الانتخابات ظفرًا للوفد، إذ فاز ١٦٥ نائبا من الوفديين، و ٢٩ من الأحرار الدستوريين، وخمسة من الحزب الوطنى، و ١٠ من النواب المستقلين و ٥ من الاتحاديين.

وعين حسين رشدى باشا رئيسًا لمجلس الشيوخ.

واستقال عبد العزيز فهمى باشا من رآسة حزب الأحرار الدستوريين على أثر معارضة سعد باشا فى ترشيحه.

قضية الاغتيالات السياسية والحكم فيها

كانت نتيجة انتخابات سنة ١٩٢٦ فوزًا كبيرًا للوفد كما تقدم بيانه، وقد أعقب هذا الفوز فوز آخر، وهو صدور الحكم ببراءة رجاله فى قضية الاغتيالات السياسية، وذلك أنه على أثر مقتل السردار اتجه التحقيق فى عهد وزارة زيور إلى إيجاد صلة بين هذه الحادثة وحوادث القتل السياسى التى وقعت على البريطانيين

من قبل، وقد طال التحقيق فيها، وكانت وجهته اتهام فريق من الوفديين بأن لهم يدًا فى هذه الحوادث، وانتهى بتقديم كل من الدكتور أحمد ماهر (باشا). والأستاذ محمود فهمى النقراشى (باشا). والأستاذ حسن كامل الشيشينى (باشا). وعبد الحليم البيلى بك. ومحمد أفندى فهمى على. ومحمود أفندى عثمان مصطفى. والحاج أحمد جاد الله. للمحاكمة أمام محكمة جنايات مصر بتهمة تدبير حوادث القتل والاشتراك فيها.

وكانت هيئة المحكمة مؤلفة من المستر كرشو رئيسًا وكامل إبراهيم بك وعلى عزت بك عضوين، ومثل النيابة مصطفى حنفى بك.

كانت هذه القضية من أكبر القضايا السياسية وأعظمها شأنا، وقد ترافع فيها جمع كبير من المحامين، فدافع الأستاذ زهيرى صبرى عن محمد فهمى على. والأستاذ إبراهيم رياض عن الحاج أحمد جاد الله. ومصطفى النحاس باشا ومرقص حنا باشا والأستاذ مكرم عبيد (باشا) ونجيب الغرابلى باشا وسلامة بك ميخائيل ومحمد بك يوسف عن الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى. والأستاذ عبد الله حسين عن محمود عثمان مصطفى. وأحمد لطفى بك ومصطفى الشوربجى بك عن الأستاذ حسن كامل الشيشينى. ووهيب بك دوس عن الأستاذ عبد الحليم البيلى.

وفى ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ صدر الحكم بالإعدام شنقا على محمد فهمى على، وبراءة جميع المتهمين الآخرين، وبذلك خرج الوفد بريئًا من الاشتراك فى حوادث القتل السياسى.

ولم يكن القاضى كرشو موافقًا على براءة ماهر والشيشينى والحاج أحمد جاد الله ومحمود عثمان مصطفى، فقدم استقالته من وظيفته بعد الحكم، وبناها على اعتراضه على براءة هؤلاء، فكان لهذه الاستقالة ضجة كبرى فى مصر، وبخاصة بعد إذ أبلغ المندوب السامى الحكومة المصرية بأن الحكومة البريطانية ترفض قبول حكم المحكمة بالنسبة لهؤلاء كدليل على براءتهم من التهم الموجهة إليهم.

* * *

الفصل الثاني عشر

الوزارات الائتلافية

كان محتومًا على وزارة زيور أن تستقيل عقب ظهور نتيجة الانتخابات، فإن الحزب الذى كانت تستند إليه وهو حزب الاتحاد لم ينل سوى خمس دوائر من مجموع ٢١٤ دائرة.

وقبل أن تقدم استقالتها كانت الأحزاب المؤتلفة تتفاوض فى طريقة تأليف الوزارة الجديدة، وكانت الغالبية العظمى من الفائزين فى الانتخابات من الوفديين، وللأغلبية بمقتضى النظام الدستورى حق تأليف الوزارة، فاتفقت الأحزاب المؤتلفة وتعاهدت على احترام أحكام الدستور، بحيث يدعى زعيم الأغلبية التى أسفرت عنها الانتخابات الحرة لتأليف الوزارة، ومن حقه توليها وله أن يتولاها، وإذا رأى أن ملابسات الجهاد الوطنى تقتضى أن يبتعد عن الوزارة مؤقتًا فيكون ذلك برضاه واختياره، وتظل الغالبية التى أسفرت عنها الانتخابات مسيطرة على الموقف، بحيث لا يؤدى تنحى زعيمها إلى تأليف وزارة مناوئة للأغلبية، وقد لخصت «الأهرام» هذا الميثاق بقولها فى عدد ٢٨ مايو سنة ١٩٢٦ على أثر ظهور نتيجة الانتخابات: «إن تنفيذ نص الدستور الموكول الآن أمره إلى الزعماء يقضى بأن يدعى زعيم الأغلبية لتأليف الوزارة، فإما أن يقبل ذلك، وإما أن يشير بإيكال هذا التأليف إلى سواه من الزعماء السياسيين، وعلى هذه القاعدة يعمل الزعماء السياسيون المصريون الآن، ولا يختلف اثنان منهم فى ذلك لأنهم جاهدوا لإحياء الدستور، فهم يريدون أن تكون حياته كاملة سليمة من كل مساس، وإذا رأوا فى ذلك مساسًا أبوا أن يكونوا شركاء فيه وأبوا التسليم بذلك كل الإباء، هذا ما نستطيع تأكيده كل التأكيد».

وقد أبدى سعد خلال هذه المفاوضات رغبته فى التنازل عن رآسة الوزارة، تفاديًا من الاصطدام مع السياسة البريطانية، كما حدث فى عهد وزارته الأولى،

فاتفق مع عدلى وثروت على تأليف وزارة ائتلافية يرأسها عدلى وتوزع مقاعدها بين الوفديين والدستوريين.

أما الحزب الوطنى فقد امتنع عن الدخول فيها. رغم أنه كان عنصرًا هامًّا فى الائتلاف الدستورى الذى أعاد الحياة النيابية، لم يشترك فيها لمخالفة الوضع الوزارى لمبادئه المعروفة مع قيام الاحتلال، وكان موقفه سديدًا من هذه الناحية، وجاء منسجمًا مع منطق الحوادث ذاتها لأنه إذا كان سعد قد رأى فى رآسته للوزارة تعارضًا مع زعامته، فأولى بالحزب الوطنى وهو أكثر منه صلابة فى المبادئ وبخاصة فى تمسكه بالجلاء والسودان وتمسكه بأن لا مفاوضة قبل الجلاء، أن لا يشترك فى وزارة تؤلف على غير هذا الأساس، وفى ذلك قال المؤرخ أحمد شفيق باشا فى حولياته السياسية عن تأليف وزارة عدلى باشا الائتلافية؟.

«أصبح من الضرورى (بعد انتصار الأحزاب المؤتلفة فى إعادة الدستور) أن تشكل وزارة ائتلافية من رجال هذه الأحزاب ما عدا الوطنيين الذين من مبدئهم أن لا يتولوا مناصب الحكم مع وجود المحتلين فى البلاد»[1]

وصرح حافظ رمضان بك (باشا) رئيس الحزب الوطنى بهذا المعنى فى حديث له بجريدة «الأنفورماسيون» الصادرة يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ (قبل سقوط وزارة زيور) إذ سأله محدثه: «هل يمكنكم أن تحدثونى عن موقف الحزب الوطنى إزاء تطور الأزمة الحاضرة، فهل تقبلون الدخول فى وزارة؟» فأجابه على الفور: «يمكننى أن أصرح لك فى غير مواربة أن الحزب الوطنى الذى أتشرف برآسته بعد كبار الرجال الذين ذاع صيتهم ليس له مطمح وزارى فى الحالة الحاضرة، إن برنامجنا واضح جدا، وهو يفرض علينا خطة صريحة جلية، ولكن فى انتظار حوادث جديدة تنشئ لنا أمرًا جديدًا، قد رأينا أن لا نضع أية عقبة فى سبيل وزارة تعمل على إعادة الحياة البرلمانية وتبذل الجهد فى إدارة أعمال البلاد فى طريق الرقى، فالحزب الوطنى هو وطنى قبل أن يكون حزبًا»[2].

---

(١) حوليات مصر السياسية - الحولية الرابعة ص ١١٠.

(٢) الأخبار والأنفورماسيون عدد ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥.

وكتب «اللواء المصرى» لسان حال الحزب الوطنى فى عدد ١٥ مارس سنة ١٩٢٦ يقول: «إن الحزب الوطنى لم يكن فى أى وقت من الأوقات سواء كان قبل الحرب أو بعد الحرب يرمى إلى تملك ناصية الحكم، وهو زاهد فى هذا الأمر زهدًا تامًّا ما دام الاحتلال قائمًا فى البلاد، لأنه على يقين بأن حكومة ما لا تستطيع أن تخدم الأمة خدمة صادقة نافعة فى حرية واختيار وإلا اصطدمت به صدمة تكشف عن ضعف غالبية البلاد، وهنا تكون الطامة الكبرى سواء كان الموقف شريفًا بترك الحكم أو ذليلا بالرضوخ والعدول عن خدمة البلاد إلاّ وفق مرامى الغاصب».

كان هناك إذن شبه اتفاق مبدئى على أن يتنحى سعد عن تأليف الوزارة، على أنه بعد أن تقدمت المفاوضات بينه وبين عدلى وثروت على تأليف الوزارة الائتلافية برآسة عدلى، عاد إلى التمسك بحقه الدستورى فى رآسة الوزارة حين استفاضت الأنباء بأن دار المندوب السامى البريطانى تشترط تنحيته عنها، ورأى الأمر قد صار إرغامًا، لا رغبة واختيارًا، فلما علم اللورد جورج لويد بهذا التحول صارح سعدًا فى مقابلة بينهما أن الحكومة البريطانية تعارض فعلاً أن يتولى رآسة الوزارة، وكان هذا تدخلاً غير مشروع فى شئون الحكم، فتحرج الموقف من جديد، ورأى المؤتلفون بإزاء هذا التدخل وبإزاء تربص السراى للحياة الدستورية وانتوائها البطش بها من جديد إذا اشتدت الأزمة، رأوا أن يتنحى سعد عن رآسة الوزارة، وأعلن عن ذلك فى حفلة التكريم التى أقيمت له يوم ٣ يونيه، وبنى تنحيه على أن صحته لا تحتمل متاعب الحكم.

استقالة وزارة زيور

وفى ٧ يونيه سنة ١٩٢٦ قدم زيور باشا استقالة الوزارة، فقبلها الملك فى اليوم نفسه بعد أن تم الاتفاق على أن يؤلف عدلى باشا الوزارة الجديدة.

تأليف وزارة عدلى يكن
(٧ يونية سنة ١٩٢٦)

عهد الملك فى ذات اليوم إلى عدلى باشا يكن تأليف الوزارة فألفها، وصدر المرسوم الملكى بتأليفها يوم ٧يونيه على النحو الآتى: عدلى باشا للرآسة والداخلية. عبد الخالق ثروت باشا للخارجية. فتح الله بركات باشا للزراعة. محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف. أحمد محمد خشبة بك للحربية. محمد محمود باشا للمواصلات. أحمد زكى أبو السعود باشا للحقانية. مرقص حنا باشا للمالية. على الشمسى للمعارف. عثمان محرم بك للأشغال.

والوزارة مؤلفة من حزبى الوفد والأحرار الدستوريين، وعلى رأسها رئيس مستقل اختاره زعيم الأغلبية للرآسة، وفيها مستقل آخر وهو ثروت باشا، وقد وقع عليه أيضا اختيار زعيم الأغلبية ليشترك فى الوزارة، فكانت الأوضاع الدستورية سليمة من جهة تأليفها.

تقليد دستورى حميد

وثمة تقليد حميد اتفق عليه المؤتلفون، وهو أنهم استبعدوا من المرشحين للوزارة كل وزير سابق اشترك فى الانقلاب الأول غير الدستورى، ولعلك تلحظ من المقارنة بين أسماء أعضاء هذه الوزارة وأعضاء وزارة الانقلاب أن المؤتلفين حرصوا على إنفاذ هذا التقليد، وهو لا ريب تقليد حميد، إذ لم يكن منطقيا ولا مستساغًا فى الوقت الذى عادت فيه الحياة الدستورية بعد جهاد طويل أن يلى الحكم من اشتركوا فى تعطيلها من قبل، فلعل فى إقصائهم عن الوزارة ما يزع المستوزرين ويشعرهم بعواقب العبث بالنظام الدستورى والاستهانة به، وأولى هذه العواقب حرمانهم كراسى الوزارة التى جعلوها مطمح آمالهم فى الحياة.

وقد اتبع هذا التقليد الحميد فى عهد الوزارات الائتلافية الثلاث المتعاقبة: وزارة عدلى، ووزارة ثروت، ووزارة النحاس الأولى.

اجتماع البرلمان

اجتمع البرلمان يوم ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ برآسة حسين رشدى باشا رئيس مجلس الشيوخ وحضر الملك جلسة الافتتاح، وتلا عدلى باشا خطاب العرش، وقد نوه بعودة الحياة الدستورية وضرورة تثبيتها، قال: «اعتزمت حكومتى أن تجعل الروح الدستورية قاعدة الحكم وأساس الحريات العامة كما اعتزمت تقوية نظام الحكم الدستورى وتثبيت أصوله وتوطيد تقاليده».

وألمع إلى أن الوزارة ستسعى فى انضمام مصر إلى عصبة الأمم، قال: «وستسعى الحكومة سعيها للاندماج فى عصبة الأمم لتظفر بقسطها من الاشتراك فى الحياة الدولية».

وأشار إشارة خفيفة إلى تصرفات الإنجليز فى السودان قال: «وترى حكومتى أن ما اتخذ من إجراءات فى السودان لا يمكن أن يؤثر فى حقوق مصر الشرعية التى ما زالت باقية كما كانت، وستبذل الحكومة قصارى جهدها للوصول فى أمرها إلى حل ترتضيه البلاد».

واجتمع مجلس النواب وانتخب سعد باشا رئيسًا له، ومصطفى النحاس باشا والأستاذ ويصا واصف وكيلين.

وألقى سعد لمناسبة انتخابه رئيسًا للمجلس خطبة أشار فيها إلى وجوب وضع حد للاعتداء على الدستور فى المستقبل، قال: «والأمر الثانى الذى ألفت له أنظاركم هو أن تفكروا من الآن فى وضع تدابير تشريعية لوقاية هذه الحياة الدستورية من التعطيل مرة أخرى، وأمامنا طرق تشريعية كثيرة يمكن أن نتقى بها هذا العبث بتلك الحياة التى هى الحياة الغالية؛ لأن حياة الأمم تحت حكومة مطلقة ليست حياة مطلقا، وإنما الحياة هى التى يشعر فيها كل فرد من الأمة أنه ليس خاضعًا إلا لأمر واحد هو الدستور والقانون».

كانت عودة الحياة الدستورية هى أهم حوادث سنة ١٩٢٦، فكانت هذه السنة من هذه الناحية ربحًا للأمة، بعد أن كانت سنة ١٩٢٥ سنة الرجعية والحكم المطلق.

وقد أفاد الائتلاف فى تصفية الجو وقتًا ما من المهاترات والمطاعن التى كانت تفيض بها الصحف من قبل.

ومن ثمرات الائتلاف أن الوزارة سارت فى الجملة فى شئون الحكم سيرًا معتدلا لم تفسده الحزبية إلا فى النادر من الأمور.

وفى عهد هذه الوزارة احتفل بتأسيس مدينة بور فؤاد فى ديسمبر سنة ١٩٢٦، وهى مدينة أنشأتها شركة قناة السويس تنفيذًا لاتفاقها المبرم مع الحكومة فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٥.

وفى عهدها خرج من خدمة الحكومة آخر مستشار بريطانى من محكمة الاستئناف وهو المستر رافرتى.

لكن الأمر الهام الذى يؤخذ عليها أنها لم تعن بقضية الاستقلال، ولا بمقاومة الاعتداء البريطانى، ولم تعمل عملًا ما لرفع آثار الاعتداءات المتكررة من الإنجليز فى السودان ولا لإعادة الجيش المصرى إلى ربوعه، وأهملت المسألة السياسية العامة، حتى فيما كان من الميسور عمله، كانضمام مصر إلى عصبة الأمم، وهو ما وعدت به فى خطبة العرش، فإنها لم تبذل أى مسعى فى هذا السبيل، ولم تعمل شيئًا فى صدد إلغاء الامتيازات الأجنبية، وسكتت عن عدم تقديم اللورد لويد أوراق اعتماده، فلم تثر هذه المسألة لكى لا تغضب دار المندوب السامى، ويؤخذ عليها أيضًا أنها لم تضع لنفسها برنامجًا إنشائيا إصلاحيا ينهض بالبلاد من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، وتركت الأمور تسير على منهاجها القديم من الاشتغال بالمسائل الحكومية العادية، دون البرامج الإصلاحية الواسعة المدى، وبالرغم من أنها أعلنت فى خطاب العرش أنها ستعنى ببعض هذه الشئون فإنها لم تعمل أى عمل إنشائى فى هذه الناحية، ولم تفكر فى وضع برامج لها، بل لم تدرس شيئا منها يصح أن يكون مقدمة لهذا الإصلاح الذى يجب أن يكون أهم مقاصد الحكومات، ولقد كان الظرف مهيأ لها لكى تقوم بأعبائه؛ لأنها لم تكن هدفًا لحملات من خصومها، أو مؤامرات تدبر لإسقاطها وتضطرها إلى صرف جهودها لإحباطها، ومع ذلك لم تنتهز هذه الفرصة المؤاتية، ولم تعمل عملا إنشائيا ذا شأن.

على أن البرلمان فى دورته الأولى قد أدى للبلاد خدمات تذكر له بالخير، نذكر منها :

١ – إلغاء المراسيم بالقوانين التى صدرت فى غيبة البرلمان، وأهمها قانون الانتخابات الصادر فى ٨ديسمبر سنة ١٩٢٥ فى عهد الوزارة الزيورية، واعتباره باطلا بطلانا أصليا لمخالفة صدوره للدستور، وبذلك توطد قانون الانتخاب المباشر الذى أقره البرلمان سنة ١٩٢٤.

٢ – وجوب إيداع أموال المجالس البلدية والمحلية بنك مصر بدلاً من البنك الأهلى (الإنجليزى فعلا).

٣ – إقرار قانون العفو الشامل عن كل ما ارتكب من الجرائم (السياسية) من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ (تاريخ حل مجلس النواب الأول) إلى ٣أبريل سنة ١٩٢٦ (يوم نشر المرسوم فى الجريدة الرسمية بتحديد موعد الانتخابات).

٤ – إقرار قانون منع خلط القطن وقانون مراقبة بذرة القطن.

٥ – إقرار قانون بالاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا.

٦ – استنكار تصرف وزارة زيور فى شراء دار المفوضية المصرية بلندن إذ كانت صفقة خاسرة كلفت خزانة الدولة مبالغ طائلة، فوق ما تقتضيه طاقتها ومصلحتها، وانفقت دون إذن البرلمان ودون أن ترد فى الميزانية، ودعوة الحكومة لاتخاذ الإجراءات القانونية للمحافظة على حقوق الدولة، وضرورة تضمين مشروع قانون محاكمة الوزراء نصًّا بمعاقبة كل وزير يقدم على تكليف الخزانة بمبلغ لعمل لم يكن فى الميزانية اعتماد بشأنه أو لم يصدر عنه اعتماد من البرلمان.

٧ – إلغاء وظائف القناصل فى جميع المدن التى فيها مفوضيات وفى هذه الحالة يقوم الوزير المفوض بأعمال القنصل العام ويكتفى بتعيين مأمور قنصلية للقيام بالأعمال الإدارية وإلغاء قنصليات سلانيك، وأنفرس. وبرشلونة،

ومونيخ. وليون. وهامبورج. وبودابست، اقتصادًا فى النفقات.
وقد فُضّت الدورة البرلمانية يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦.

واجتمع البرلمان فى مستهل الدورة الثانية يوم الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦، وألقى عدلى باشا أيضا خطبة العرش، وأعيد انتخاب سعد زغلول باشا لرآسة مجلس النواب، ومصطفى النحاس باشا والأستاذ ويصا واصف وكيلين.

وقد وقف الحزب الوطنى موقف المعارضة فى هذه الدورة وفى الدورة الماضية من الناحية السياسية العامة التى تدور على العلاقات بين مصر وانجلترا.

ومن أهم أعمال البرلمان فى هذه الدورة معالجة أزمة هبوط أسعار القطن فى ذلك العام هبوطًا غير طبيعى نشأ فى الغالب عن ضغط المضاربين فى البورصة، فأقر قانون إنقاص الأراضى التى تزرع قطنًا إلى ثلث الزمام فى سنوات ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩.

وقرر دخول الحكومة سوق كونتراتات القطن مشترية وتعيين لجنة من بعض أعضاء مجلس الشيوخ والنواب ومندوبين عن الحكومة لتنفيذ هذا القرار (جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦)، وخصصت الحكومة مبلغ أربعة ملايين جنيه لتسليف المزارعين على أقطانهم لمنع بيعها ببخس الثمن.

وأقر البرلمان إلغاء المرسوم الصادر فى ١١ مايو سنة ١٩١٨ بتسخير الأهالى للعمل فى تقوية جسور النيل.

ومن أهم أعمال وزارة عدلى فى هذه الدورة وضع مشروع إنشاء محكمة النقض والإبرام، وقد أحالته إلى هيئة محكمة الاستئناف لبحثه وإبداء رأيها فيه، وهو المشروع الذى صدر به قانون سنة ١٩٣١ بعد إدخال تعديلات فيه.

ووضعت مشروع قانون التعاون، وقد أحيل إلى البرلمان فى مايو سنة ١٩٢٧ على عهد وزارة ثروت وصدر فى عهدها.

وألغت بعض المفوضيات التى أنشئت فى الخارج لمجرد ملئها بالموظفين من

المحاسيب فى عهد وزارة زيور على حساب ميزانية الدولة وهى مفوضيات:

١ - بروكسل ببلجيكا.
٢ - مدريد بأسبانيا.
٣ - براج بتشيكوسلوفاكيا.
٤ - بخارست برومانيا.
٥ - لاهاى بهولاندا.
٦ - ريو دى جانيرو بالبرازيل.
٧ - استكهلم بالسويد.
٨ - برن بسويسرا.

وفاة على فهمى كامل بك وكيل الحزب الوطنى
(٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦)

كانت وفاة على فهمى كامل بك حادثًا جللًا فى تاريخ الحركة القومية، مات رحمه الله ميتة الأبطال فى ميدان القتال، كان يوم الجمعة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ محددًا للاحتفال بالذكرى السابعة لوفاة المرحوم محمد بك فريد، وأقيم الاحتفال مساء ذلك اليوم بدار سينما متروبول بالقاهرة، وخطب فيه الفقيد خطبة وطنية أشاد فيها بذكرى فريد وجهاده فى سبيل بلاده، وختمها بآخر رسالة له بعث بها من منفاه إلى مواطنيه فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩، وكان الخطيب قويًا فى إلقائه، جهوريا فى صوته كعادته، مثيرًا للحماسة فى نفوس السامعين، وما أن أتم خطبته حتى سقط من فوق منبر الخطابة، وكان الظن أنها حالة إعياء أصابته من إجهاد نفسه فى الخطابة، ولكن لم تمض لحظات مرت كالبرق الخاطف حتى تبين أنه أسلم الروح، وحمّ القضاء فضجّ الحاضرون بالبكاء، وتعالت أصوات النحيب فى أرجاء المكان، ونقل الفقيد إلى بيته بين بكاء الباكين، ووجوم المشدوهين، كانت وفاته صورة رائعة لمصرع القائد الشجاع يطيب له أن يجود بحياته فى حومة الوغى، ولقد عمّ الحزن عليه أرجاء البلاد، وذكر الناس ولا يزالون يذكرون له نضاله المتواصل عن قضية الوادى تحت لواء شقيقه الزعيم الأول «مصطفى كامل»،

ضاله، وتابع النضال بعد وفاته، وحفظ عهده إلى آخر نسمة من
ه فى موضعه من هذا الكتاب، وفى كتاب ثورة ١٩١٩[٣]، وشيعت
بهد مهيب ضم الألوف المؤلفة من طبقات الشعب كافة، وسار
منزل الفقيد بعابدين إلى ميدان الأوبرا فالعتبة الخضراء فشارع
لى عليه فى جامع قيسون، واستأنفت الجنازة سيرها إلى مقابر الإمام
ث دفن إلى جوار شقيقه العظيم.

استقالة وزارة عدلى

وزارة عدلى يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٢٧، ولم تكن استقالتها متوقعة،
جأة وعلى غير انتظار، وذلك أن مجلس النواب كان يتناقش بجلسة
توظيف المال الاحتياطى للحكومة وتخصيص جانب منه لتشجيع
لوطنية، وفى أثناء المناقشة تقدم اقتراح من خمسة عشر عضوا
المجلس للوزارة على ما قدمته من التعضيد لبنك مصر منذ ولايتها
جاء فى أن يستمر هذا التعضيد وتتنوع ضروبه، فيوكل إلى البنك
ال التى يمكن أن يقوم بها والتى فى قيامها مصلحة للحكومة والبنك
لأوراق المالية والتحاويل على الخارج وإيداع جانب من أموالها فيه
، توسيع دائرة أعماله خصوصًا فيما يتعلق بالتسليف على القطن
البدل الذى لدى الأوقاف الأهلية.

، النائب عبد السلام جمعة بك على هذا الاقتراح لما تضمنه من شكر
ر المجلس بالأغلبية رفض الاقتراح، وكان عدلى باشا حاضرًا فى هذه
هذا القرار من المجلس بمثابة عدم ثقة بوزارته، فلما رفعت الجلسة
وأعيدت لم يحضرها ولم يحضر كذلك أحد من الوزراء، وظهر من ذلك
بدت فى الأفق، وأراد مصطفى النحاس باشا، وكان يرأس الجلسة فى
أن يتلافى الأزمة، فقال ردا على طلب بعض الأعضاء تأجيل الجلسة
الوزراء: يظهر أن الوزارة متأثرة مما حدث قبل الاستراحة من

م أيضا كتابنا «مصطفى كامل» وكتابنا «محمد فريد».

رفض الاقتراح الذى كان متضمنًا شكر الحكومة ومشتملًا على طلبات أخرى تتعلق ببنك مصر، ويظهر أنها رأت أن رفض الاقتراح معناه عدم الثقة بها، ولكنى لا أظن مطلقًا أن هذه الفكرة قد جالت بخاطر المجلس، وكل ما فهمته هو أن الاقتراح كان متشعبًا ولهذا رفضه المجلس اكتفاءً بالاقتراحات التى قرر إحالتها على لجنة المالية لفحصها، وسأل أعضاء المجلس قائلا: هل يخالفنى أحد فيما صرحت به الآن؟ فأجاب الأعضاء: كلنا موافقون، وكرر القول بأنه لا يفهم مطلقًا أن المجلس قصد عدم الثقة بالوزارة، وأقره الأعضاء على ذلك، وقال عبدالسلام جمعة بك إنه حينما تكلم ضد الاقتراح كانت فكرة عدم الثقة بالوزارة بعيدة عن ذهنه كل البعد وأن المجلس فى كل فرصة يعلن أنها محل ثقته.

ولم تفد هذه التصريحات فى تبديد سوء التفاهم، ورفعت الجلسة على أمل أن يقتنع عدلى باشا بأن المجلس لم يقصد عدم الثقة بوزارته، ولكنه أصر على رأيه، وأعيدت الجلسة وحضرها، وأعلن عزمه على الاستقالة قائلًا: سمعت الحكومة أثناء نظر تقرير الميزانية انتقادات من كثير من حضرات الأعضاء، وتبع هذه الانتقادات قرار اتخذه المجلس فى هذه الجلسة، وترى الحكومة فى هذا القرار وفيما تضمنته هذه الانتقادات من عبارات اللوم ما يدعوها صيانة لكرامتها إلى أن تتخلى عن الحكم، ورفعت الجلسة عقب ذلك مباشرة.

ومن رأينا أن قرار المجلس وبخاصة بعد التفسيرات التى فسره بها الأعضاء لا يعد قرارًا بعدم الثقة، وما كان يستوجب استقالة الوزارة، ولكن عدلى باشا كان دقيق الحس، شديد الحرص على كرامته، غير متهافت على منصب الوزارة، فرأى رغم التصريحات الودية التى بدت من رئيس المجلس وأعضائه أن مجرد رفض المجلس لاقتراح الشكر يحمل فى ثناياه عدم التقدير لوزارته، فآثر مبالغة منه فى احترام سلطة مجلس النواب أن يستقيل من الحكم، وهذا أمر متروك تقديره إلى رئيس الوزارة، وهو على أى حال إحساس حميد إذا قورن بالوزارات التى تتحدى المجلس فتعاقبه بالحل إذا هو أبدى عدم ثقته بها أو لمحت فى الأفق أنه سيقرر عدم الثقة بسياستها، مما أفقد الحياة الدستورية روحها ومعناها، وجعلها حياة صورية خيالية.

قدم عدلى إلى الملك يوم ١٩ أبريل أى فى اليوم التالى لقرار المجلس استقالة الوزارة، وقد وقعها الوزراء جميعًا، ولم يذكروا فيها أسبابًا.

وطلب سعد إلى عدلى العدول عن الاستقالة، وألح عليه فى ذلك، فأبى. وعلى ذلك قبلت استقالته فى ٢١ أبريل.

وزارة ثروت باشا
(٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧)

هى ثانية الوزارات الائتلافية، وقد رغب سعد إلى ثروت أن يؤلفها بعد استقالة وزارة عدلى، فقبل هذه المهمة. ومن ثم استدعاه الملك، وعهد إليه تأليف الوزارة الجديدة فألفها فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ على النحو الآتى: ثروت باشا للرآسة والداخلية. جعفر ولى باشا للحربية والبحرية. أحمد زكى أبو السعود باشا للحقانية. فتح الله بركات باشا للزراعة. مرقس حنا باشا للخارجية. محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف. على الشمسى باشا للمعارف. أحمد محمد خشبة باشا للمواصلات. عثمان محرم باشا للأشغال. محمد محمود باشا للمالية. وهم أعضاء الوزارة السابقة مع تغيير يسير فى مناصبهم ودخول جعفر ولى باشا فيها.

كانت سياسة هذه الوزارة هى نفس سياسة الوزارة السابقة، وكان الدكتور حافظ عفيفى بك مرشحًا للدخول فيها من ممثلى حزب الأحرار الدستوريين لكن الملك فؤاد رفض تعيينه، لما سبق له من جهود فى سبيل إعلان الدستور كانت تتعارض مع رغبات الملك، فأسرها له نفسه، وحال دون دخوله الوزارة، فعين بدله جعفر ولى باشا.

وقد اعترض حزب الأحرار الدستوريين على هذا التدخل، واحتج عليه فى بيان له أصدره عقب تأليف وزارة ثروت باشا إذ قرر: «الاحتجاج على مخالفة التقاليد الدستورية المقررة لدى جميع الأمم ذات النظم النيابية بالعدول عن تعيين مرشح فى منصب الوزارة بعد أن تم ترشيحه على الطريقة الدستورية باتفاق رئيس الأغلبية ورئيس الحكومة وتمام رضا حزب الأحرار الدستوريين».

ولعلك تشعر بشىء من الدهشة والتهكم المرير عندما تقرأ هذا القرار، فهذا الحزب الذى يثور على مخالفة تقليد دستورى سليم ويتمسك بحق الأغلبية فى ولاية الحكم هو بذاته الذى أهدر حقوق الأغلبية واشترك غير مرة فى تعطيل الدستور، لكى يستأثر بمقاعد الحكم، فالحكم عنده هو هدفه الوحيد، وسيان عنده أن يصل إليه من طريق الدستور أو من طريق هدم الدستور، وما بهذه الأساليب الملتوية تخدم الأمة، ولا لمثل هذه الغاية تنشأ الأحزاب السياسية وتفيد منها البلاد.

أزمة الجيش
(مايو - يونيه سنة ١٩٢٧)

وقعت فى أواخر شهر مايو وأوائل شهر يونيه سنة ١٩٢٧ أزمة سياسية حادة بين مصر وانجلترا، سميت «أزمة الجيش»، وكانت صورة متكررة للاعتساف البريطانى بإزاء مصر، كما دلت على نية مبيتة من انجلترا على أن لا تمكن مصر من أن يكون لها جيش أو قوة دفاعية إطلاقا.

وبيان ذلك أن ميزانية الدولة عن سنة ١٩٢٧ - سنة ١٩٢٨ كانت معروضة على مجلس النواب، واتباعًا للأوضاع البرلمانية أحيلت على اللجنة المالية بالمجلس لبحثها وتقديم تقرير عنها للمجلس، وقد استأنست اللجنة بآراء لجان المجلس المختلفة وطلبت إليها إبداء ملاحظاتها عنها. وكانت لجنة الحربية منوطًا بها إبداء ملاحظاتها على ميزانية وزارة الحربية، فألفت لجنة فرعية لفحصها انتهت إلى إبداء عدة مقترحات خاصة بإصلاح الجيش المصرى وترقيته، منها إلغاء منصب السردار (وكان شاغرًا منذ مقتل السير لى ستاك)، ومنها تحسين أسلحة الجيش ومهماته، وترقية التعليم فى المدرسة الحربية، واقترح بعض أعضاء اللجنة تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون المفتش العام للجيش وقتئذ وكان بريطانيا (اسبنكس باشا) عضوًا فيه، وذلك على غرار مجلس الجيش فى انجلترا، وأبدت أيضا بعض ملاحظات على مصلحة الحدود ومصلحة خفر السواحل وعن المناطق التى كانت باقية تحت الحكم العرفى سواء فى محافظتى الصحراء أو الواحات.

قدمت اللجنة الفرعية تقريرًا بهذه المقترحات والملاحظات إلى لجنة الحربية، وقبل أن تفحصها هذه وتبت فيها برأى وصل نبؤها إلى دار المندوب السامى والصحف البريطانية، فهبت ترعد وتبرق، وتتهدد وتتوعد، ونشأت هذه الأزمة، وكان مظهرها توجيه مذكرة من الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية بواسطة دار المندوب السامى فى ٢٩ مايو سنة١٩٢٧، خلاصتها:

إن الحكومة البريطانية ترى أنه يجب على مصر أن تساعد بريطانيا العظمى على صيانة مصر من الاعتداء الأجنبى، وعلى حماية المواصلات الإمبراطورية، وترغب أن يكون جيش مصر صالحًا مستعدا للاشتراك فى الدفاع عن البلاد، وهى لذلك على استعداد لأن تقدم لمصر كل مساعدة للعمل على إيجاد مثل هذه القوة بشرط أن تكون مدربة طبقًا للقواعد البريطانية وبأقل عدد من الأشخاص البريطانيين، إذ أن هذه القوة ستدعى للتعاون مع الجنود البريطانية فى مصر، وأنه لوحظ فى الأيام الأخيرة أن هناك اتجاهًا مقلقًا يرمى إلى إدخال النفوذ السياسى فى الجيش المصرى، واصطحب هذا الاتجاه بمحاولات أكيدة لتقليل اختصاص المفتش العام للجيش والضباط البريطانيين الذين يعملون فى المصالح المختلفة التابعة لوزارة الحربية، وهذه المحاولات لقيت أخيرًا تأييدًا فى بعض ما أوصت به لجنة الحربية البرلمانية فى تقريرها الذى نشر حديثا وسيطرح للمناقشة قريبًا فى البرلمان، وترى الحكومة البريطانية أن الموافقة على هذه التوصيات تقلل كثيرًا من الفرص التى تتهيأ للتسوية الودية لهذه المسألة الهامة بين مصر وبريطانيا العظمى، ولذلك فإنها تدعو الحكومة المصرية إلى إعادة النظر فى موقفها بغير إبطاء، وخلصت المذكرة إلى طلبات الحكومة البريطانية وهى:

١ - وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى (اللواء اسبنكس باشا) من أن يؤدى فى حرية وعلى الوجه المناسب اختصاصاته كما تسلمها من اللواء هدلستن باشا فى يناير سنة ١٩٢٥، إذ هى لم تلغ قط، ولهذا الغرض يجب أن يمنح رتبة فريق مع المرتب المتناسب وواجباته، ويجب أن يعطى عقدًا على الأقل لمدة ثلاث سنوات فى أول الأمر.

٢ - إذا بقيت لجنة الضباط على شكلها الحاضر فيجب على وزير الحربية

ألا يتأخر عن أن يرفع إلى صاحب الجلالة ملك مصر توصيات هذه اللجنة فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات ومنح الأوسمة ومسائل النظام عامة.

٣ - أن يعين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ليكون مساعدًا للمفتش العام ينوب عنه فى غيابه، ويقوم بالأعمال التى يقوم بها المفتش العام نفسه، وهذا الضابط يحل محله فى غيابه، أو عندما يكون قائمًا بأعمال المفتش العام أقدم ضابط بريطانى يكون موجودًا.

٤ - يجب أن تكون مصلحة الحدود (ومصلحة خفر السواحل إذا نفذ الإدماج الذى تقرر أخيرًا)، تحت إشراف المفتش العام البريطانى للجيش أو نائبه فى غيابه، ويمكن بدلا من ذلك أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطًا بريطانيا، كما كان الحال حتى أبريل سنة ١٩٢٥.

٥ - أن تظل المراكز التى يشغلها الآن ضباط أو رجال بريطانيون فى المصالح التابعة لوزارة الحربية وكذلك فى مصلحة خفر السواحل إذا أدمجت فى مصلحة الحدود محفوظة فى أيد بريطانية، ولا ينبغى أن تمس اختصاصاتهم لا مباشرة ولا بالواسطة.

٦ - وفيما يتعلق بالاختصاص القضائى تبقى الحالة الحاضرة على ما هى عليه فى الجهات الداخلة فى جتصاص مصلحة الحدود، أى يبقى النظام العرفى فيها.

وظاهر من هذه المذكرة أن الغرض منها استبقاء الإشراف البريطانى كاملا على الجيش المصرى، كما كان فى عهد الاحتلال والحماية.

لم تنشر الحكومة نص المذكرة بأكمله فى حينه، واكتفت الصحف بنشر خلاصات مما وصل إلى علمها عنها، وأرادت الحكومة بعدم نشرها التهوين من خطرها وتهدئة الخواطر.

وقد رد ثروت باشا على هذه المذكرة فى ٣ يونيه سنة ١٩٢٧ ردا مفرغًا فى قالب الود والتسليم بمعظم المطالب البريطانية، ذكر فيه أن الحكومة المصرية تشاطر المندوب السامى وجهة نظره فى منع إدخال السياسة فى الجيش وأنها تتوق

أبدًا إلى أن تجلو كل شك عن الجيش المصرى فى هذه الناحية، ولم يكن ليفوتها إجراء التحقيق إذا قدمت لها حوادث معينة، وذكر عن التقرير الذى أشار إليه المندوب السامى فى مذكرته إنه ليس من عمل لجنة الحربية البرلمانية، بل إن لجنة فرعية منها تألفت لبحث مرسوم سنة ١٩٢٥ الذى أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط، فكلفت اثنين من أعضائها وضع تقرير فى الموضوع، وأن مشروع هذا التقرير هو الذى نشر بغير أن يقدم لا للجنة الحربية ولا للجنة الفرعية نفسها، وقال إن الحكومة المصرية على استعداد لأن تستقبل بكل ترحاب الاقتراح الذى ينحو نحو المفاوضة لإيجاد الترتيبات التى من شأنها أن تسهل التعاون المذكور، ولكن فى انتظار الزمن الملائم للقيام بهذه المفاوضات ترى الحكومة المصرية أنه حتى تعمل هذه الترتيبات يمكن أن يحتفظ بالموقف فيما يتعلق بأداء مأمورية الجيش المصرى كما كانت حتى الآن وبغير عائق، وأنه منذ إعلان مرسوم سنة ١٩٢٥ المذكور آنفا الذى أدخل المفتش العام فى عضوية مجلس الجيش ولجنة الضباط، منذ هذا المرسوم والخدمات المختلفة للجيش تسير سيرًا عاديا، ومع أن بعض خلافات نشأت حول توصيات لجنة الضباط فما كانت إلا نادرة وعرضية، وكانت تدور غالبا حول مدة الترقية الوقتية، على أنه يمكن القول بأن الوزير (لمصلحة الدقة وحسن النظام) سيقبل بصفة عامة آراء اللجنة التى ألفت لمساعدته على القيام بما عليه من مسئوليات والتى يتخذ منها سندًا لقراراته، وفيما يتعلق بمد خدمة المفتش العام من سنتين إلى ثلاث ترى الحكومة أن عقد المفتش العام لما يكد يبدأ مدته، ومن ثم فإن هذه المسألة الشخصية ليس لها أهمية حالية، ومثل هذا يقال عن اقتراح الإنعام عليه برتبة الفريق ورفع راتبه، على أن وزير الحربية سيبحث من جهة أخرى مسألة تعيين ضابط بريطانى عظيم ليكون مساعدًا للمفتش العام على أداء أعباء منصبه أو ليحل محله عند غيابه، وما دامت حاجة العمل تقتضى هذا التعيين فلن يتأخر عن القيام به فى حدود السلطة المخولة له لتعيين أجنبى فى منصب فنى، وهذا الضابط سيحل محله متى دعت الحاجة أثناء غيابه أو نيابته عن المفتش العام أقدم ضابط بريطانى، وفيما يختص بمصلحة الحدود فإن هذه المصلحة التى تشتغل بأعمال الإدارة الداخلية البحتة ومنع التهريب قد ألحقت بوزارة الحربية بمرسوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢، وبمقتضى

مرسوم سنة ١٩٢٥ المنشىء لمجلس الجيش يكون المدير العام لهذه المصلحة عضوًا فى ذلك المجلس بحكم وظيفته، هذا إلى أنه مادامت المسائل المرتبطة بالدفاع عن البلاد داخلة فى اختصاص مجلس الجيش فإن هناك كل ما يدعو إلى الثقة بأن شئون مصلحة الحدود المتصلة بالمسائل العسكرية ستنجز بكل ما يرغب فيه من ضمان وطبقًا لمقتضيات الخدمة. وفوق ما تقدم فإن الضباط البريطانيين الذين يشغلون مناصب فى هذه المصلحة قد انتفعوا بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣، ونظر مجلس الوزراء فى يناير الماضى فى مسألة هؤلاء الضباط عند ما انتهت مدة عقودهم فقرر – لمصلحة العمل – أن يستبقيهم فى مناصبهم، وقد أعطيت لهم عقود جديدة لمدد تتراوح بين سنة وسنتين، وهذه العقود تثبتهم فى الأعمال التى كانوا يقومون بها ولا يزالون مستمرين على القيام بها، وإنما يكون عند انتهاء هذه العقود البحث فى هل يبقى هؤلاء الضباط فى مراكزهم أو لا، وعند بحث هذه المسألة ستكون الحكومة المصرية طبعًا خاضعة لمصلحة العمل فقط لا لأى اعتبار آخر مهما كان. أما النظام القضائى المنفذ فى المناطق الواقعة تحت سلطة مصلحة الحدود فما هو فى الحقيقة أكثر من سلطان مد المبادئ التى وضعتها الحكومة المصرية سنة١٩١١ لشبه جزيرة سيناء قبل إلحاقها بمصلحة الحدود حتى يشمل هذا السلطان مثل هذه المناطق جميعها، ومرسوم سنة ١٩٢٢ يقضى ببقاء هذا النظام إلى الوقت الذى يمكن أن يحل محله نظام أوفى، ومنذ هذا الوقت لم تدع الأسباب الحكومة المصرية إلى النظر فى وضع النظام الجديد، ويرجع على الأقل إلى أسباب تتصل بالأحوال الخاصة ودرجة التقدم فى منطقة العريش التى تتبع منطقة الحدود الشرقية إن الحكومة تدرس مسألة إعادة محكمة أول درجة باختصاصها الأصلى وهذه المحكمة هى التى كانت موجودة فى الأصل قبل وجود الإدارة محل البحث.

وأعرب ثروت باشا فى ختام رده عن رجائه فى أن الإيضاحات والتأكيدات المتقدمة ستبدد كل سوء تفاهم بين الحكومتين فى موضوع الجيش المصرى، وعن رغبة الحكومة المصرية فى أن تقوى العلاقات بين البلدين يوما فيوما وأن يظل حسن التفاهم سائدًا بينهما وأن تكلل بالنجاح مجهودات الطرفين فى الوصول إلى

اتفاق يقوى روابط الصداقة ويوحد بين البلدين كما يضمن مصلحتهما.

ولم ينشر الرد فى حينه، لكى لا يثير الرأى العام على الوزارة.

وبينما كان الأخذ والرد متبادلين بين الجانبين، إذا بالأزمة تأخذ شكلا حادا. فقد أذاعت أنباء لندن البرقية أن ثلاث بوارج بريطانية أمرت بالسفر من مالطة إلى المياه المصرية، ثم ألقى السير أوستن تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا بيانًا فى مجلس العموم عن الأزمة قال فيه إن الحكومة البريطانية إنما تدخلت فى هذه المسألة لأن فريقا من الساسة المصريين ذوى الكلمة النافذة أراد استعمال الجيش أداة معادية لأنجلترا، وأن الدليل على ذلك هو ما اقترحته اللجنة الحربية (الفرعية) لمجلس النواب من زيادة وحدات الجيش وأسلحته (تأمل!)، وأضاف إلى ذلك أن الحكومة البريطانية مستعدة لفتح باب المفاوضات فى المسائل المعلقة، ولكن إلى أن يتم الاتفاق عليها يجب الاحتفاظ بأسباب الأمن فى مصر وأن الحكومة البريطانية قد تلقت تقارير من مصر بأن هناك سعيًا يبذل للتحريض والهياج، وهذا هو ما أدى إلى إرسال البوارج الثلاث إلى مصر.

وقد جاءت هذه البوارج فعلا إلى ميناء الإسكندرية وبور سعيد، فكان لحضورها وقع أليم فى النفوس.

وانتهت الأزمة بأن قررت الحكومة مد مدة خدمة اسبنكس باشا المفتش العام للجيش، ومنحته رتبة فريق، وقبلت تعيين وكيل إنجليزى له وهو اللواء بالمر باشا، وعينت ضباطا إنجليز جددًا بالجيش.

واستبان من ملابسات هذه الأزمة أن إنجلترا لا تريد أن يكون لمصر جيش قوى يعول عليه فى الدفاع عنها، وقد أفصح المحرر الحربى لجريدة الديلى تلغراف عن هذه النية بقوله: «إذا ما قبلت زيادة عدد الجيش المصرى وجبت زيادة جيش الاحتلال. وإذا ما قبلت زيادة سلاح الجيش المصرى وجبت زيادة سلاح الجيش المحتل».

وأرادت انجلترا من ناحية أخرى الضغط على الحكومة المصرية وإكراهها على الدخول فى مفاوضات لعقد المعاهدة التى تربط مصر بانجلترا، وإنذارها بأنها

ما لم تقبل المعاهدة فستظل انجلترا على سياستها فى إحراجها وإثارة الأزمات فى وجهها والتدخل فى شئونها الداخلية، وقد اتضح فيما بعد أن عقد المعاهدة لم يضع حدا لهذا التدخل، بل كانت بابا جديدًا من نوع جديد لا ستدامة البغى والعدوان.

رحلة الملك فؤاد إلى أوروبا

(يونيه - نوفمبر سنة ١٩٢٧)

اعتزم الملك فؤاد القيام برحلة إلى أوروبا، وأرادها رحلة ملك مطلق، لا ملك دستورى، فلم يدع أى وزير لاصطحابه، على حين أن المألوف فى النظم الدستورية أن يصطحب الملك وزير الخارجية فى مثل هذه الرحلات، ولكن الملك أبدى رغبة فى أن لا يصحبه أحد الوزراء، وهنا نشأت أزمة داخلية، وقف سعد فيها إلى جانب ثروت، واشترط أن يصحب الملك فى رحلته، وقد عرض على البرلمان فتح اعتماد لنفقات الرحلة الملكية، فأحجم عن إقراره، لأن الملك فؤاد كان لا يزال معتزمًا السفر دون أن يصطحب أحدًا من الوزراء، وكان معروفًا أن الملك لم يكن فى خاصة نفسه يميل إلى الوزارة من يوم تأليفها بل كان يعتبرها مفروضة عليه، ويود أن يخلق لها العقبات وأن يتخلص منها فى أول فرصة، وانتهت الأزمة بقبول الملك اصطحاب ثروت باشا فى رحلته، وعلى ذلك أقر البرلمان اعتمادات الرحلة، على أن الملك أبى أن يركب معه رئيس الوزراء اليخت «المحروسة»، على سعته وعديد غرفة ووفرة أقسامه وأبهائه، واستقله وحده وحاشيته، وأبحر من الاسكندرية صبيحة يوم الجمعة ٢٤ يونيه، أما ثروت باشا فقد أبحر على ظهر الباخرة «مارييت باشا»، والتقى بالملك فى أوروبا !

وصل الملك فؤاد إلى مرسليا فباريس، ثم إلى لندن. حيث قوبل مقابلة فخمة، واستقبله على محطة فيكتوريا الملك جورج الخامس وبعض الأمراء، والمستر بولدوين رئيس الوزارة البريطانية، والسير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية، وكثير من العظماء، وأقيمت له يوم ٤ يوليه مأدبة رسمية بقصر بكنجهام، ألقى فيها الملكان خطبتين تختلفان فى روحهما ومعناهما عن الخطب التى تتبادل بين

ستقلتين، فقد ورد فى خطبة الملك جورج قوله: «ولست فى حاجة
لجلالتكم الاهتمام الوثيق المقرون بالعطف الذى تتبعت به تقدم
رنى أن هذا التقدم الذى تم فيها مضى عززه التعاون الودى بين
ال: «ولا يقل عن ذلك ترحيبنا بجلالتكم بصفة كونكم ملكا لبلاد
سالح عديدة مشتركة ويجب أن ننظر بمزيد الاهتمام إلى ارتقائها
.

رات تحمل فى طياتها معانى السيادة والإشراف على شئون مصر.

الملك فؤاد اعتراف بهذه المعانى أشد دلالة على التبعية، كقوله:
جلالتكم كذلك على العطف الذى تتبعتم به تقدم مصر وإنه
ترف بالمساعدة الفعلية التى قامت بها بريطانيا العظمى فى الماضى
التقدم».

ن هاتان الخطبتان فى أعقاب المذكرة البريطانية التى قدمت فيها
بها فى شأن إبقاء السيطرة الإنجليزية على الجيش المصرى، وقبلتها
رية مرغمة تحت تأثير البوارج الحربية التى صحبت تقديم هذه
نت الخطبتان تأييدًا وإقرارًا لهذا العدوان الصارخ، ويتبين من هذه
المقابلة الفخمة التى استقبل بها الملك فؤاد فى لندن كانت كلها مغنمًا
د بدأت فى هذه الرحلة المحادثات الأولى بين ثروت باشا والسير
رلين، وهى المحادثات التى أسفرت فى نوفمبر سنة ١٩٢٧ عن
هدة تبعية واحتلال.

تمت زيارة لندن عاد الملك إلى باريس، ثم زار إيطاليا، فقوبل فيها
، وطاف ببعض المدن الإيطالية، ورجع إلى باريس فى ٢٠ أغسطس،
، فيشى للاستشفاء، وزار بلجيكا.

غسطس أبحرت الملكة نازلى على اليخت الملكى «المحروسة» من
إلى أوروبا، لتلحق بالملك فى رحلته، وزار الملك باريس زيارة رسمية

فى أكتوبر، فقوبل بالحفاوة البالغة. وعاد من رحلته فى نوفمبر، فبلغ الإسكندرية يوم ١٤ منه وانتقل إلى العاصمة يوم ١٦ منه.

وفاة سعد زغلول
(٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧)

سافر سعد يوم ١٧ يوليه سنة ١٩٢٧ إلى «بساتين بركات» ببلبيس، وقضى بها عشرة أيام فى ضيافة فتح الله باشا بركات (ابن أخت الفقيد) وشعر بالراحة من عناء العمل ثم انتقل إلى «مسجد وصيف»(٤) ليقضى بها أيامًا أخرى فى قصره الريفى الذى اعتاد أن يذهب إليه صيفًا فى بعض السنين، ومرت الأيام الأولى وهو فى صحة عادية، ولكنه فى أوائل أغسطس شعر بألم فى أذنه اليمنى، وكان الظن أنه ألم خفيف لا يلبث أن يزول، غير أنه أخذ فى الاشتداد، وارتفعت حرارة الرئيس، وعاده الأطباء فوجدوا أن مرضه نوع من الحمرة، وأخذوا فى علاجه بالحقن بالمصل المقاوم لهذا الداء، ولما تحسنت حالته وهبطت الحرارة قليلاً نصحوا بعودته إلى العاصمة، لأن فيها وسائل العلاج والراحة مالا يتوافر فى الريف، فبارح «مسجد وصيف» صباح الجمعة ١٩ أغسطس وآثار المرض بادية عليه، وأقلته الباخرة «محاسن» إلى القاهرة. فلما وصلها لزم داره مريضًا وتحسنت صحته قليلا، ثم عاوده المرض، وأخذ يتفاقم ويشتد، حتى وافاه الأجل المحتوم فى الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧.

فما أن ذاع نعى الزعيم حتى أرتجت البلاد لوفاته، وعم الحزن أرجاء الوادى، وطيرت الأسلاك البرقية نبأ نعيه فى الشرق والغرب.

ونعاه مجلس الوزراء فى بيان قال فيه: «مجلس الوزراء ينعى إلى الأمة المصرية مع الأسف الشديد والحزن العميق حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل وزعيم الأمة العظيم ورئيس مجلس النواب سعد زغلول باشا فقد وافاه القدر المحتوم حوالى الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ أغسطس سنة

---

(٤) من بلاد مركز زفتى على النيل (فرع دمياط).

١٩٢٧ عقب مرض لم يمهله طويلا ولم يعطف على مستودع آمال الأمة ومحل رجائها وقائد نهضتها وحامل لواء الدفاع عن حقوقها، وإلى الله مرجعه وله منه الرحمة والرضوان، وإلى الشعب المصرى جميل العزاء، وستشيع الجنازة فى الساعة الرابعة بعد ظهر الأربعاء الموافق ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٧ من بيت الأمة إلى مدفن الفقيد بالإمام الشافعى».

ونعته الصحف والهيئات والأحزاب نعيًا بالغ الأثر فى تقدير الزعيم الراحل.

وشيعت جنازته عصر يوم الأربعاء فى موكب رهيب احتشد فيه جموع المشيعين، واشترك الشعب بأسره فى توديع سعد إلى مقره الأخير، وشيع جثمانه إلى قبره المؤقت بحى الإمام الشافعى، ورثاه الشعراء والكتاب، وأبنته الصحف فى مصر والبلاد العربية قاطبة، وعدّته زعيمًا للشرق لا لمصر وحدها، وساهمت الصحف الأوروبية فى نعيه على اختلاف مشاربها ومذاهبها.

تخليد ذكرى سعد

اجتمع مجلس الوزراء عقب وفاة سعد وقرر تخليدًا لذكراه:

أولًا: إقامة تمثال للفقيد فى العاصمة وآخر فى الإسكندرية.

ثانيًا: شراء منزله «بيت الأمة» وضمه إلى الأملاك العمومية المخصصة للمنافع العامة على أن يبقى حق السكنى فيه لحرم الفقيد مدى الحياة.

ثالثًا: إنشاء مستشفى أو ملجأ فى العاصمة يطلق عليه اسم سعد زغلول.

رابعًا: شراء البيت الذى ولد فيه المرحوم ببلدة «ابيانه» بمركز فوه وضمه أيضًا إلى الأملاك العامة.

خامسًا: تشييد ضريح للفقيد على نفقة الحكومة.

وقد نفذت القرارات عدا الثالث، ونقل جثمان الزعيم إلى ضريحه الحالى يوم الجمعة ١٩ يونيه سنة ١٩٣٦، فى احتفال مهيب، أعاد إلى الأذهان صورة الاحتفال الاول بتشييع جنازته غداة وفاته.

* * *

الفصل الثالث عشر

شخصية سعد زغلول

تولى سعد زعامة الأمة فى دور من أهم أدوار حياتها القومية، واقترنت زعامته بأعظم ثورة فى تاريخها الحديث[1]، وأسلمت له الأمة قيادها عن طواعية واختيار من أواخر سنة ١٩١٨ إلى أن انتقل إلى رحمة الله سنة ١٩٢٧، وظلت ذكراه بعد وفاته تملأ الأسماع والأذهان، فمن واجبنا، ومن حقه علينا، أن نفرد هذا الفصل لشخصيته.

ولد سعد فى شهر ربيع الأول سنة ١٢٧٣ هـ. (١٨٥٦م) فى بلدة «إبيانه» من بلاد مركز فوه بمديرية الغربية، وكان أبوه الشيخ «إبراهيم زغلول» من أعيان بلدته وذوى الثراء فيها، ووالدته السيدة مريم بنت الشيخ بركات من أسرة كريمة بمنية المرشد القريبة من أبيانه، وقد توفى الشيخ إبراهم زغلول وسعد فى سن الطفولة فكفله أخوه من أبيه الشناوى أفندى زغلول، وأدخله مكتب القرية وهو فى نحو السادسة، وتعلم به مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن، وانتقل إلى الجامع الدسوقى حيث أتم تجويد القرآن وتلقى دروسًا فى النحو والفقه، ودخل الأزهر سنة ١٨٧١ ليتم دراسته به، وتتلمذ على شيوخه، وقرأ كتب التوحيد على الإمام الشيخ محمد عبده، وانضوى إلى مجلس السيد جمال الدين الأفغانى الذى هبط مصر لأول مرة سنة ١٨٧٠، وكان يختلف إليه طلاب الحكمة فى داره بخان أبى طاقية، فكان لهذين الإمامين أثر كبير فى توجيه الفقيد إلى التجديد والإصلاح، وسلامة المنطق وحرية التفكير، وقوة البلاغة والبيان، وكان له من ذكائه الفطرى ما ساعده على سرعة تكوينه ونضجه الفكرى فى سن مبكرة.

---

(١) ظهرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب سنة ١٩٤٧.

وعندما تولى الشيخ محمد عبده رآسة تحرير «الوقائع المصرية»، وهى الصحيفة الرسمية للحكومة، اختاره ليكون ضمن هيئة تحريرها، وكان لا يزال الشيخ سعد زغلول، فعين فى أكتوبر سنة ١٨٨٠ محررًا بالقسم الأدبى فيها، وبذلك انتقل من الأزهر إلى الوظائف الحكومية، ثم نقل إلى وظيفة معاون بوزارة الداخلية، فغير زى العمامة ولبس الطربوش، ثم نقل إلى وظيفة ناظر لقلم القضايا بمديرية الجيزة فى أواخر سنة ١٨٨٢، واتجه إلى الدراسات القانونية وهو فى الوظيفة، لما كان لهامن الاختصاص القضائى فى المواد الجزئية.

وشبت الثورة العرابية وانتهت بالإخفاق والاحتلال، ولم يكن لسعد عمل فيها، على أنه عرف بالتشيع لها، ففصل من وظيفته فى أكتوبر سنة ١٨٨٢ بعد هزيمة الثورة.

واتهم مع زميل له، وهو حسين أفندى صقر، بتأليف جمعية سرية تسمى «جماعة الانتقام»، وحقق معهما، فتبينت براءتهما، وأفرج عنهما بعد اعتقال دام عدة أشهر.

وانتظم سعد فى سلك المحاماة سنة ١٨٨٤، فبرزت فيها شخصيته كمترافع قدير، ومحام كبير، ذكى الفؤاد، قوى الحجة، بليغ البيان، وجمع إلى كفايته النزاهة والأمانة فى عمله، والاحتفاظ بكرامته، فسطع نجمه فى سماء المحاماة، ونال فيها وفى المجتمع منزلة ممتازة.

وعين سنة ١٨٩٢ قاضيًا (مستشارًا) بمحكمة الاستئناف، فانتقل من المحاماة إلى القضاء، وبرزت كفايته كقاض ذى شخصية كبيرة، وازدانت مجاميع القضاة وملفاته بأحكامه المليئة بالآراء والمبادئ القانونية السديدة، والبحوث العميقة، والأساليب الرفيعة فى كتابة الأحكام، وعرف فى قضائه بالاستقلال وسعة الأفق والنزاهة، وتحرى الحق والعدالة.

على أن انتقال سعد من المحاماة إلى القضاء دل على حالة نفسية لازمته سنين عديدة، قبل أن يخوض غمار الحياة العامة، وهى إيثار الاستقرار على حياة الكفاح والنضال، فالمحاماة هى ولا ريب مرادفة للكفاح المستمر الذى لا يعرف

تراجعًا أو هوادة، ومع أن سعدًا قد امتاز فيما بعد بقوة النضال السياسى، فإنه فى هذه المرحلة من تاريخه قد جنح إلى الهدوء والاستقرار، وأقر لزملائه المحامين فى حفلة تكريمهم إياه أنه اختار القضاء «ليستريح بعد العناء»[٢].

وقد صاهر فى سنة ١٨٩٥ «مصطفى فهمى باشا» رئيس الوزراء وقتئذ، فسعد بزواج كريمته السيدة صفية زغلول، التى كانت نعم العضد والشريك له فى حياته الخاصة والعامة، وكانت رحمها الله مضرب الأمثال فى الإخلاص لزوجها ومشاركتها إياه فى السراء والضراء، والوفاء له فى حياته، وبعد مماته.

ولم يكن سعد يحمل إجازة الحقوق فى المحاماة والقضاء، ولكنه بعد أن عين مستشارًا بمحكمة الاستئناف لم يشأ أن يكون أقل من بعض زملاء له فى المؤهلات «الشكلية» فأكب على دراسة الحقوق الفرنسية، وحصل سنة ١٨٩٧ على إجازة الحقوق من جامعة باريس بدرجة متفوقة.

سعد زغلول ومصطفى كامل

حينما بدأ مصطفى كامل حياته الوطنية سنة ١٨٩٠. كان سعد لا يزال المحامى النابه (سعد زغلول)، وكان منصرفاً إلى عمله فى المحاماة، ثم عين سنة ١٨٩٢ قاضياً (مستشاراً). فانقطع إلى قضائه بدار العدالة، وليس يخفى أن سعداً أدرك الثورة العرابية حين كان شابا فى مقتبل العمر، وهو وإن لم يكن له دور فى وقائعها وتطورها، لكنه شهد إخفاقها وهزيمتها سنة ١٨٨٢، ولعل هذه الهزيمة قد جنحت به إلى الانصراف وقتاً ما عن النضال السياسى، فانقطع للمحاماة، ثم للقضاء، وشهد من منصة القضاء جهاد مصطفى كامل ضد الاحتلال على تعاقب السنين. وكان سعد يكبره فى السن بثمانى عشرة سنة، ولابد أنه كان معجباً بنضال ذلك الزعيم الشاب الذى لم يعرف اليأس إلى قلبه سبيلا، ولقد أفاد من هذا النضال، فإن تعيينه وزيراً للمعارف فى أكتوبر سنة ١٩٠٦ كان بلا مراء نتيجة لجهاد مصطفى كامل ضد الاحتلال فى حادثة دنشواى، فقد وقعت هذه

---

(٢) المؤيد عدد ٢٩ يوليه سنة ١٨٩٢.

الحادثة فى يونيه سنة ١٩٠٦[٣]. فدوى صوته دويا هائلا، وأشهد أوروبا والعالم أجمع على فظاعة المحتلين فيها، وكان لحملاته صدى بعيد فى أوروبا وانجلترا، وتحرج لها مركز الحكومة البريطانية، وأدركت أن سياستها فى مصر تحتاج إلى تبديل وتعديل، فاعتزمت استبدال اللورد كرومر قنصلها العام فى مصر والمسئول الأول عن سياستها، كما اعتزمت إسناد بعض المناصب إلى الأكفاء من المصريين، وأن تترك لهم جانباً من السلطة، لعلها بذلك تخفف من سخط الأمة على الاحتلال، وكان من مظاهر هذه السياسة الجديدة تعيين سعد زغلول وزيراً للمعارف فى أكتوبر سنة ١٩٠٦، ثم استقالة اللورد كرومر فى أبريل سنة ١٩٠٧، وكلا الحادثين من نتائج جهاد مصطفى كامل فى حادثة دنشواى.

وكانت علاقة مصطفى بسعد ودية حتى سنة ١٩٠٦، ويبدو وده مما كتبه (اللواء) فى عدد ٧ فبراير سنة ١٩٠٦ عن مرضه، قال تحت عنوان (شفاه الله): انحرفت صحة حضرة الأصولى المفضال سعد بك زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية وقضت بإجراء عملية بسيطة له، وقد تمت على غاية ما يرام، وأخذت صحته تتحسن تحسناً عظيما، مما سر أصدقاءه ومحبيه العديدين الذين يتوافدون كل يوم على منزله لعيادته. نسأل الله له الشفاء التام والصحة والعافية حتى تنتفع البلاد بعلمه الغزير ومعارفه الواسعة»، فهذه الكلمة تدل على تقدير مصطفى لسعد.

ولما عين سعد وزيراً للمعارف امتدح مصطفى صفاته، وأمل الخير على يده، وكتب فى لواء ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٦ تحت عنوان (سعد بك زغلول وزير المعارف) يقول: «لما قابل جناب اللورد كرومر أول البارحة سمو الخديو المعظم فى سراى رأس التين عرض عليه تعيين سعادة سعد بك زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية وزيراً للمعارف المصرية، فارتاح سمو الخديو لهذا الطلب لما يعهده فى سعادة سعد بك من الفضل والعلم والأخلاق القويمة وأن ما يعرفه الناس فى أخلاق وصفات سعد بك زغلول وهو فى المحاماة أولًا، وفى القضاء ثانياً،

(٣) راجع تفصيلها فى كتابنا «مصطفى كامل» ص ٢٠٠ وما بعدها من الطبعة الأولى.

يحملهم جميعاً على الارتياح لهذا التعيين الذى صادف مصريا مشهوراً بالكفاءة والدراية والعلم الغزير، وحب الإنصاف والعدل ولكن لما كانت الوزارة من سنوات مضت إلى اليوم منصباً لا عمل فيه، وكان المستشارون الإنجليز أصحاب السيطرة التامة فى النظارات، حق للناس أن يتساءلوا عما يعمله سعد بك زغلول فى وزارة المعارف، هل يكون كبقية الوزراء - أمره وأمر المعارف بيد المستر دنلوب - أم يكون وزيرا اسماً وعملاً ويحيى سلطة الوزراء المصريين؟ اللهم إننا عرفنا سعد بك زغلول فى ماضيه وحاضره أشد الناس تمسكا باستقلاله وحقوقه، وأكثرهم انتقاداً على الذين تركوا سلطة مناصبهم لغيرهم وسمعناه يقرع بلهجة حادة الكسالى والمقصرين كباراً كانوا أو صغارا، فإذا بقى سعد بك فى وظيفته الجديدة كما هو وكما كان - وهو كما نعتقد - أملنا خيراً كبيراً للمعارف، ورجونا سريان هذه الروح إلى بقية النظار وعودة «الحياة المصرية» إلى الوزارة، على أنه إذا كان جناب اللورد كرومر اختار سعد بك زغلول وزيراً للمعارف تقديراً لعلمه وإعلاناً لتغيير جنابه للسياسة الاحتلالية الماضية، واتباعه لسياسة جديدة قاضية بإعطاء المناصب لمستحقيها وتشريف الكفاءة، فإن هذه السياسة تقضى قبل كل شىء بأن يكون الوزير وزيراً حقيقة، وأن يكون العامل عاملاً مؤديًا لوظيفته، متمتعاً بكل حقوقه، لا أن يكون آلة فى يد الموظف الإنجليزى ولوجب أن يكون سعد بك زغلول المدير الفعال لدفة المعارف المصرية والمصلح لخللها الكثير، والمحقق لآمال الأمة فى نظارة خابت فيها مع المستر دنلوب كل الآمال، فنحن لا نبتهج اليوم بتعيين سعادة سعد بك زغلول وزيراً للمعارف إلا بأمل أن يكون كما كان على مبارك باشا والفلكى باشا وأمثالهما ممن خدموا العلم فى هذا القطر خدمات خالدة وكانت لهم فى مناصبهم الكلمة النافذة، والرأى المتبع، ونطالبه قبل مطالبتنا للاحتلال بأن يكون كذلك، وأن يكون فى مستقبله كما هو فى حاضره وكما كان فى ماضيه، الرجل المستقل الذى لا يخدعه منصب ولا مال».

ولكن مصطفى أخذ ينتقد سعداً حين انسحب من مشروع الجامعة المصرية عقب تعيينه وزيراً للمعارف (وكان نائب الرئيس أو الرئيس الفعلى لها)، فإنه لم يكد يتولى وزارة المعارف فى ٢٨ أكتوبر حتى وقف اجتماع اللجنة، وكانت تجتمع

فى داره، تم اجتمعت فى ٣٠ نوفمبر بدار حسن بك جمجوم أحد أعضائها، وحضر سعد باشا الاجتماع، فأعلن انسحابه من اللجنة، بدعوى أن كثرة أعماله فى الوزارة لا تسمح له بالاشتراك فى مشروع الجامعة، مع أن تعيينه وزيراً للمعارف كان أدعى لاضطلاعه بعمل هو من أخص واجبات وزارة (التعليم)، وكتب مصطفى كامل فى هذا الصدد يقول: «كيف يهتم المستشار فى الاستئناف بمشروع علمى ولا يهتم به ناظر المعارف؟»، وقال فى مقالة أخرى: «إن تخليه يظهر للملأ الخطر الذى يحيق بالمشروعات العامة إذا كان لرجال الحكومة دخل فيها، واعتقادنا أن أقوى ضمانة لأمثال مشروع الجامعة المصرية أن يكون القائم بها هو الأمة دون سواها».

وتبين أن انسحاب سعد من رياسة اللجنة كان تحقيقاً لرغبة الاحتلال لكى يحبط المشروع، وقد أصابه الفتور والركود فعلاً بعد انسحابه من اللجنة، وبخاصة لأن الحكومة خلقت فى هذا الحين (بإيعاز من الاحتلال أيضا) حركة إنشاء الكتاتيب، واستحثت الأعيان فى مختلف الجهات على التبرع لها، معارضة بذلك مشروع الجامعة، وبقى المشروع راكداً حتى دبت فيه الحياة حين تولى رياسة لجنته الأمير أحمد فؤاد (المغفور له الملك فؤاد الأول) فى سنة ١٩٠٨.

واشتد مصطفى فى نقد سعد حين طلبت الجمعية العمومية من الحكومة فى مارس سنة ١٩٠٧ جعل التعليم فى المدارس الأميرية باللغة العربية، وكانت وقتئذ باللغة الإنجليزية، فاعترض سعد باشا وكان وزيراً للمعارف على هذا الاقتراح، وألقى خطبة طويلة فى هذا الصدد سوغ فيها جعل التعليم باللغة الإنجليزية، قائلاً: «إن الحكومة لم تقرر التعليم باللغة الأجنبية لمحض رغبتها أو اتباعاً لشهرتها، ولكنها فعلت ذلك مراعاة لمصلحة الأمة»، وقال: «إذ فرضنا أنه يمكننا أن نجعل التعليم من الآن باللغة العربية وشرعنا فيه فعلاً فإننا نكون أسأنا إلى بلادنا وإلى أنفسنا إساءة كبرى لأنه لا يمكن للذين يتعلمون على هذا النحو أن يتوظفوا فى الجمارك والبوستة والمحاكم المختلطة والمصالح العديدة المختلفة التابعة للحكومة إلخ.».

على أن الجمعية العمومية رفضت اعتراضات سعد باشا على الاقتراح، وأقرته

بالأغلبية العظمى، وقد كانت خطبته دفاعاً عن سياسة الاحتلال فى التعليم، لأن الاحتلال هو الذى أحل اللغة الإنجليزية محل اللغة العربية فى التدريس بالمدارس الأميرية، فأحدث هذا الموقف ضجة استياء عند الرأى العام.

وكتب مصطفى كامل مقالاً فى «الاتيندار إجبسيان» عربه اللواء فى عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٧ تحت عنوان (فشل وزير)، قال فيه:

«إن الناس قد فهموا الآن بأوضح مما كانوا يفهمون من قبل، لماذا اختار اللورد كرومر لوزارة المعارف العمومية صهر رئيس الوزارة (مصطفى فهمى باشا) الأمين على وحيه، الخادم لسياسته، وفهموا أيضاً لماذا قامت الصحف الإنجليزية والصحف المتحزبة للإنجليز وذرت الرماد فى العيون قائلة إن الوزير الجديد هو من الحزب الوطنى، فى حين أن كل شىء من أحواله وشئونه يدل على شدة ميله إلى السلطة، فسعد باشا زغلول قد فشل فشلاً عظيماً فى الجمعية العمومية، ولو كان وزيراً أوروبيا يتكلم أمام برلمان لكان قد استقال فى الحال، ولكنه وزير فى مصر، يعتقد أن ثقة اللورد كرومر به كافية وحدها لحمايته، إلا أن الذين كانوا يحترمون الوزير كقاض ليأسفون على حاضره كل الأسف، وليخافون على مستقبله كل الخوف، ويفضلون ماضيه كل التفضيل؛ ذلك لأن الوزير قائم الآن على منحدر هائل مخيف».

وزاد فى انتقاده إياه امتداح اللورد كرومر له فى خطبة الوداع التى ألقاها قبل رحيله عن مصر، على حين أنه طعن فى المصريين جميعاً، ورماهم بنكران الجميل.

وصفوة القول أن موقف مصطفى كامل من سعد زغلول كان وديا حتى انسحابه من لجنة مشروع الجامعة، ثم تحول إلى موقف انتقاد نزيه وخصومة شريفة، تبعاً لما اقتضاه الدفاع عن الصالح الوطنى العام[٤]..

على أن سعداً قد عنى بعد ذلك ببعض المشروعات العلمية فى وزارة المعارف، كاستئناف إرسال البعثات إلى معاهد العلم فى أوروبا، وإنشاء مدرسة القضاء

(٤) مقتبس من كتابنا «مصطفى كامل» ص٣٩٨ الطبعة الأولى.

الشرعى التى أسدت للقضاء وللثقافة العربية جليل الخدمات.

وكان يحرص على الاعتزاز بشخصيته، فاصطدم غير مرة بالمستر دنلوب المستشار البريطانى لوزارة المعارف وصاحب الحول والطول فيها آنئذ.

سعد وفريد

لما تولى فريد زعامة الحركة الوطنية سنة ١٩٠٨ كان سعد لا يزال وزيراً للمعارف فى عهد وزارة مصطفى فهمى باشا، ثم فى عهد وزارة بطرس غالى باشا، وكانت «الجمعية العمومية» قد قررت مطالبة الحكومة بإنشاء «مجلس نيابى»، فردت الوزارة على هذا الطلب فى فبراير سنة ١٩٠٨ بأنها ترى أن الوقت لم يحن بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية، فأثار هذا الرد فريداً، وعده إهانة للأمة ومتابعة لسياسة الاحتلال فى الطعن فى كفايتها للحكم الدستورى، وعارضه ببعث حركة إجماعية من الأمة بالمطالبة بالدستور، وأعد الحزب الوطنى العرائض للتوقيع عليها من طبقات الأمة كافة، ووقع عليها ستون ألفاً ونيف، ورفع فريد هذه العرائض إلى الخديو، وأحدثت هذه الحركة دويا كبيراً فى البلاد، ولكن الحكومة قابلتها بالصمت والجمود، واشتركت الوزارة على تعاقب الأيام فى إجراءات القمع التى أوعز بها الاحتلال والخديو ضد الحركة الوطنية، كتقييد حرية الصحافة، وإعادة قانون المطبوعات القديم، وتشتيت المظاهرات السلمية، وما إلى ذلك، ولما عرض مشروع مد امتياز قناة السويس على «الجمعية العمومية»، وكان الرأى العام معارضاً له بحق، دافع عنه سعد فى الجمعية بحماسة، فاستهدف لسخط الرأى العام، ورفضت الجمعية العمومية المشروع.

وفى فبراير سنة ١٩١٠، على أثر مقتل بطرس غالى باشا، ألف محمد سعيد باشا الوزارة وعين فيها سعداً وزيراً للحقانية، واستمرت هذه الوزارة فى مناوأة الحركة الوطنية، باضطهاد الصحفيين ومحاكمتهم، وسنت فى يونيه سنة ١٩١٠ قانوناً بإحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات، وقانوناً آخر بمعاقبة الاتفاقات

الجنائية ولو لم يتوافر فيها أركان الاشتراك فى ارتكاب الجريمة، وكان غرضها من هذا القانون الأخير قمع الاتفاقات الجنائية السياسية، وفى عهد هذه الوزارة أقيمت الدعوى العمومية على فريد بتهمة تحبيذ الجرائم والتحريض على ارتكابها، وحكم عليه فى يناير سنة ١٩١١ بالحبس ستة أشهر[٥]، وحوكم للمرة الثانية فى سنة ١٩١٢، إذ أقيمت عليه الدعوى العمومية بتهمة التحريض على كراهية الحكومة، على أن سعدًا استقال من الوزارة فى مارس سنة ١٩١٢، أثناء التحقيق مع فريد بك، وصرح فى حديث له مع المرحوم أمين بك الرافعى أن الإجراءات التى اتخذت ضده لم يؤخذ رأيه فيها وكان ذلك من الأسباب التى عجلت باستقالته[٦]، فاغتبط الرأى العام لاستقالة سعد ولتصريحه فى صدد قضية فريد.

ومن أعماله التى يذكرها له المحامون بالخير أنه فى عهد ولايته لوزارة الحقانية وضع مشروع قانون المحاماة، وصار هذا المشروع قانوناً فى عهد خلفه حسين رشدى باشا[٧]، وأنشئت بموجبه نقابة المحامين، وهى المؤسسة التى لها الفضل الكبير فى رفع شأن المحاماة وصون حقوقها وكرامتها.

سعد فى الجمعية التشريعية

أتيح لسعد باستقالته من الوزارة أن ينال تدريجاً عطف الأمة، وكانت قوة شخصيته، ومواهبه العديدة، وكراهية الشعب لوزارة محمد سعيد باشا التى استقال منها، كفيلة بأن تجعل الأنظار تتطلع إليه وترجو منه أن يؤدى للبلاد بعيداً عن قيود الوزارة ما يستطيع من خدمات.

فلما أنشئت «الجمعية التشريعية» سنة ١٩١٣[٨]، تقدم سعد للانتخابات فيها،

---

(٥) انظر فى تفصيل ذلك كتابنا (محمد فريد) الطبعة الأولى ص ٢٥٥.

(٦) العلم (لسان حال الحزب الوطنى) عدد ٥ أبريل ١٩١٢، وذكرت صحيفة العلم فى عدد ٣ أبريل أن إجراءات التحقيق والسير فى الدعوى اتخذت دون أخذ رأى الوزير المستقيل وكانت المخابرة فيها دائرة بين رئيس الوزراء والنائب العام.

(٧) هو القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ الصادر فى ٣٠ سبتمبر من تلك السنة.

(٨) انظر الحديث عنها ونظامها وتاريخها فى كتابنا «محمد فريد» ص ٣٥٠ وما بعدها. الطبعة الأولى.

ورشح نفسه فى دائرتين بالقاهرة، وساعده الحزب الوطنى فى هذه الانتخابات، إذ عاهده على أن يكون فى الجمعية منضما إلى المعارضة، وعقد أنصار الحزب له الاجتماعات الانتخابية، وزكوه وناصروه، ففاز بالعضوية فى دائرتى الخليفة وبولاق، اللتين رشح نفسه فيهما وكان فريد فى منفاه، فأرسل له برقية تهنئة على نجاحه.

كان سعد أقوى شخصية فى الجمعية التشريعية، وكان لها بحكم نظامها وكيلان، أحدهما تعينه الحكومة، والثانى ينتخبه الأعضاء، أما الرئيس فكان يعين من قبل الحكومة، وقد انتخب سعد وكيلاً للجمعية، وجاء انتخابه للوكالة دليلاً على اعتراف زملائه له بالزعامة.

برزت مواهب سعد الخطابية فى الجمعية التشريعية، فكانت خطبه فيها تسترعى الأنظار وتنال الإعجاب من سامعيها وقارئيها، وأولاه زملاؤه زعامة المعارضة فى الجمعية، فكان أهلاً لهذه الزعامة، واضطلع بها بجدارة واستحقاق، وقد وقف تجاه وزارة سعيد باشا البغيضة إلى الشعب مواقف معارضة قوية رفعت منزلته من الشعب، وعضدته صحافة الحزب الوطنى وأثنت عليه فى هذه المواقف، ولما استقال سعيد باشا فى أبريل سنة ١٩١٤ وخلفه فى رآسه الوزارة حسين رشدى باشا، ظل سعد حاملاً زعامة المعارضة، على أنه كان على صلات ودية برشدى باشا، فلم يصطدم بوزارته مثلما اصطدم بوزارة سعيد باشا، هذا إلى أن رشدى باشا قد عرف بصراحته ونفوره من سياسة الدسائس، فلم يجعل للمعارضة مجالاً لاختصامه ومناوأته، على أن الجمعية التشريعية لم يمتد بها الأجل، فقد انفضت فى يونيه سنة ١٩١٤، وختمت بذلك الفصل التشريعى الأول والوحيد لها، ولم تجتمع بعد ذلك لنشوب الحرب العالمية الأولى.

الحرب العالمية الأولى

أعلنت الحرب العالمية الأولى فى أغسطس سنة ١٩١٤، وعطلت الجمعية التشريعية، وقد ساير سعد الانقلاب الذى وقع فى ديسمبر سنة ١٩١٤، ولزم الصمت طيلة مدة الحرب، ولم تبد منه حركة معارضة للسياسة البريطانية، فلم ينله سوء فى هذه الفترة العصيبة من حياة مصر القومية.

فى أعقاب الحرب

فلما وضعت الحرب أوزارها، تولى زعامة الحركة التى قامت للمطالبة بالاستقلال كما فصلناه فى موضعه من كتاب «ثورة سنة ١٩١٩»، وبدأت الحركة بتأليف «الوفد المصرى» عقب مقابلة سعد وزميليه عبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا للسير ونجت المعتمد البريطانى فى مصر يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨، وتولى سعد رآسة الوفد منذ تأليفه، وكان اختياره للرآسة باتفاق جميع زملائه، فكانت زعامته موضع الرضا والاتفاق، ولم تلق أية عقبة فى طريقها، وقد نوهت إلى هذه الحقيقة فى كتابى عن الثورة، إذ قلت: «فى هذه الظروف تقدم سعد زغلول باشا الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية، وأخذ يعمل على تأليف جماعة لرفع صوت مصر والمطالبة بحقوقها، وتبادل الرأى فى هذا الشأن مع بعض من كانوا يتصلون به بصلة الزمالة فى الجمعية التشريعية أو الصداقة الشخصية، وكانت وكالته للجمعية التشريعية، وهى الهيئة الرسمية شبه النيابية القائمة فى ذلك الحين، وزعامته للمعارضة فى هذه الجمعية، واعتراف زملائه له بالزعامة، وقوة شخصيته، ومواهبه ومكانته، ومقدرته الخطابية، كل أولئك كان يؤهله لرياسة هذه الهيئة والتحدث عن الأمة فى تقرير مصيرها[٩]».

وقد ترادفت الحوادث السياسية بعد تأليف الوفد، حتى إذا ما اعتقلت السلطة البريطانية سعداً وزملاءه الثلاثة هبت الثورة من أقصى البلاد إلى أقصاها، وكان من أول مطالب المتظاهرين الإفراج عن سعد، فسجلت الثورة زعامته للأمة، وصار رمزاً للثورة وزعيمها غير مدافع، مما زاد من مكانته فى الأمة، واشتدت حركة الثورة فى مختلف الأرجاء، فاهتزت لها الحكومة البريطانية، وأخذت تفكر تفكيراً جديًّا فى علاجها، وكان أول ما اعتزمته الإفراج عن سعد وكان معتقلاً فى مالطة، فأفرج عنه يوم ٦ أبريل سنة ١٩١٩، فازداد الشعب تعلقاً به، وسافر من مالطة إلى باريس، ولحق به أعضاء الوفد، وهناك طفقوا يطرقون

(٩) كتابنا «ثورة سنة ١٩١٩» ج١ ص٦٩. الطبعة الأولى.

أبواب مؤتمر الصلح، ولكنها أوصدت دونهم، وصم المؤتمرون آذانهم عن سماع طلباتهم.

وتجلى تعلق الشعب بسعد وثقته به حين حضرت لجنة ملنر إلى مصر فى أواخر سنة ١٩١٩، فإن الأمة قاطعتها مقاطعة محكمة وأحالتها على الوفد إذا هى أرادت أن تعرض ما لديها من آراء أو مقترحات فى المسألة المصرية، وكان هذا الاتجاه توكيداً وتثبيتاً لزعامة سعد، ولما عادت لجنة ملنر إلى انجلترا اتصلت به وكان بباريس، واستدعاه اللورملنر إلى لندن للمفاوضة فى حل المسألة المصرية، وتولى المفاوضة سنة ١٩٢٠ على رأس هيئة الوفد.

لم يكن موقف سعد من هذه المفاوضة صحيحاً ولا سليماً، لأنه لم يركز القضية الوطنية فى الجلاء، وهو جوهر الاستقلال، بل قبل أن يجعله موضع المساومة، وارتضى وجود قاعدة عسكرية بريطانية فى البلاد، وإن كان قد حدد مكانها بالشاطئ الآسيوى لقناة السويس، وأغفل السودان إطلاقاً، حقا أن موقف زملائه فى الوفد كان أضعف منه، وكانوا فى الأغلبية يستعجلون عقد الاتفاق مع انجلترا ولو كان فيه إهدار للجلاء ووحدة وادى النيل، ولكن هذا الاتجاه من أغلبية أعضاء الوفد لا يسوغ موقف سعد فى هذه المفاوضات، وقد انتهت بقطعها فى نوفمبر سنة ١٩٢٠ إذ لم تقبل لجنة ملنر إدخال التحفظات التى تقدم بها الوفد على مشروع المعاهدة.

ويبدو لنا أن سعداً أراد أن يتدارك خطأه فى مفاوضاته مع ملنر، فأعلن حين اقتربت مرحلة المفاوضات الرسمية حملة قوية على مشروع المعاهدة، وفى غضون ذلك عاد إلى مصر فى أبريل سنة ١٩٢١، فاستقبلته الأمة بأعظم مظاهر الابتهاج والحماسة، وكان استقباله سلسلة لا نهاية لها من المظاهرات والزينات والأفراح والحفلات المنقطعة النظير، واستبان من هذا الاستقبال أن الأمة قد وضعت فيه ثقتها المطلقة، وكأنه قد ملكها روحاً وقلباً وشعوراً، وتأكدت زعامته للأمة بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، وهنا وقع الخلاف المشهور بينه وبين عدلى ومعظم أعضاء الوفد، ووقع الانقسام الذى فصلنا الكلام عنه فى الفصل الأول من الكتاب، وقد أبدينا رأينا فيه، فلا نعود إليه تفصيلاً، وإنما من الحق أن ننوه

بما دلت عليه الحوادث اللاحقة، وهو أن خصوم سعد فى الوفد كانوا يرون فيه عقبة فى سبيل الاتفاق مع انجلترا، وكان هذا أكبر مأخذ لهم عليه، وهذا وحده يكفى لرجحان كفته عليهم عند الحكم على هذا الخلاف، على أن الذى يؤخذ على سعد أنه هاجم عدلى وأعضاء الوفد المنفصلين ومخالفيه فى الرأى عامة مهاجمة عنيفة، وحمل عليهم الحملات الشعواء، وألّب عليهم الجماهير، فى حين لم يكن الأمر يقتضى ذلك؛ إذ كانت البلاد فى حاجة إلى استمرار الوحدة فى صفوفها، قدر الاستطاعة. وكان سعد يستطيع بلا مراء أن يعالج الأمور بغير استدامة أسباب الانقسام، ولكنه لم يفعل، بل زاد الانقسام على يده تفاقماً واستفحالا، ولا ريب فى أن انجلترا قد أفادت من هذا الصدع الذى أصاب بناء الوحدة.

وعلى أثر إخفاق المفاوضات الرسمية التى تولاها عدلى استهدف سعد لاضطهاد الإنجليز من جديد، إذ اعتبروه العقبة الجوهرية التى عطلت عقد المعاهدة، فاعتقلوه للمرة الثانية، ونفوه، وبعض أنصاره إلى جزائر «سيشيل»، فازداد الشعب تعلقاً به، وعطفاً عليه، وتأييداً له، وكان ظن الإنجليز أن نفيه للمرة الثانية يضعف نفوده فى المحيط السياسى، ولكن الحوادث أخلفت ظنونهم، وظل اسم سعد وهو فى منفاه العامل الأكبر أثراً فى هذا المحيط، والشخصية المسيطرة على السياسة المصرية، ويبدو أن الإنجليز كانوا فى هذه المرة يعتزمون إبقاءه فى المنفى إلى غير رجعة، ولا ينوون أن يكرروا ما فعلوه حينما نفوه أول مرة إلى مالطة إذ أفرجوا عنه بعد حوالى شهر من اعتقاله بها، ولكن حوادث الاغتيال التى تعاقبت بعد نفيه الثانى والتى كان الدافع الأكبر إليها إنذار الإنجليز أنه مادام سعد فى المنفى فلا تنقطع هذه الحوادث، قد جعلتهم يعيدون النظر فى شأنه، فنقلوه إلى «جبل طارق»، مراعاة لصحته، واضطروا للإفراج عنه فى مارس سنة ١٩٢٣، فزادت مكانته فى نفوس الشعب، وتجلّت هذه المكانة فى الانتخابات البرلمانية الأولى التى جرت فى يناير سنة ١٩٢٤، وكانت انتخابات حرة، فاكتسح الوفد الميدان، وفاز بتسعين فى المائة من مقاعد النواب، فبرهنت هذه النتيجة على التفاف الشعب حول سعد والوفد، ما فى ذلك شك.

سعد فى الوزارة

واجه سعد فى الوزارة حرباً من ناحيتين: الإنجليز والسراى، فالإنجليز كانوا يأملون فيه ويريدون منه أن يقبل مشروع المعاهدة، ولكنه أخلف ظنهم من هذه الناحية، وكان موقفه فى محادثاته سنة ١٩٢٤ مع المستر رمزى ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية سلبياً مشرفاً، ومن الحق أن نقول إنه أول وزير مصرى واجه الإنجليز رسميًّا بعظم مطالب البلاد الوطنية، وهذه المطالب هى:

أوّلاً: سحب جمع القوات البريطانية من الأراضى المصرية.

ثانياً: سحب المستشار المالى والمستشار القضائى.

ثالثاً: زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية فى مارس سنة ١٩٢٢ قائلة إن الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى.

رابعاً: عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر.

خامساً: عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس.

سادساً: استمساكه بالنسبة للسودان بتصريحاته التى أدلى بها فى البرلمان المصرى، وقد لخصها البيان البريطانى عن المحادثات بأنها مطالبة بملكية مصر العامة للسودان ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة (انظر ص٢٢٥).

وكان تقديم سعد لهذه المطالب بصفة رسمية، ومواجهة الحكومة البريطانية بها، شجاعة منه وإقداماً، وبخاصة لأنها كانت السبيل إلى إقصائه عن الوزارة، إذ جعل نفسه هدفاً لسياسة انجلترا العدائية حياله، مما أدّى به فعلاً إلى الاستقالة فى نوفمبر سنة ١٩٢٤.

أما السراى فكانت تنقم من سعد تمسّكه بسلطات الشعب الدستورية، وكانت تبغى أن تؤول إليها هذه السلطات، ولكن سعداً أبى أن تلين له قناة أمام مطالب السراى، ومن هنا ظهر النضال بينه وبين الملك فؤاد، وقد وقف سعد فى هذا النضال موقفاً مشرفاً، جديراً بزعامته للأمة، وكان الملك ينقم منه وصوله إلى رآسة الوزارة بإرادة الأمة، واعتزازه بثقتها، فاحتمله على مضض، وما فتىء يتطلع إلى الأفق يرقب ما تؤاتيه به الحوادث، لكى يضرب ضربته التى يقصى بها الزعيم المستند إلى قوة الشعب عن منصب الحكم، ويقضى بعد ذلك على منزلته الشعبية بقوة الحكومة التى تخلفه، ولقد أفلح فى المرحلة الأولى من برنامجه، ولكنه أخفق فى المرحلة الثانية، ففى المرحلة الأولى انتهز فرصة تغير الإنجليز على سعد لتمسكه بمطالبه فى محادثاته من ماكدونالد، فأخذ يثير الأزمات الداخلية لإحراجه (أنظر ص ٢٢٦)، إلى أن وقعت حادثة السردار المشئومة وهاج غضب الإنجليز على سعد وعدوه مسئولا عن الحادثة، فاستقال أمام مطالبهم الجائرة.

ومن الواجب أن ننوه إلى أن استقالته لم تكن بفعل السياسة البريطانية وحدها، بل إن للسراى وللمستوزرين دخلاً كبيراً فى دفعه إليها، فكأن مؤامرة قد اتفق عليها بين هؤلاء وأولئك، لإقصاء وزارة الشعب عن الحكم، وإحلال وزارات الأقلية أو وزارات السراى محلها، وقد رأيت كيف أضعف هذا الوضع جبهة مصر حيال العدوان البريطانى، وكيف استغلته انجلترا فى مختلف المناسبات لكى تضغط على مصر وتضعها منها موضع الضعيف المتخاذل، أمام العدو القوى المتماسك.

استقال سعد من الوزارة فى نوفمبر سنة ١٩٢٤، وهنا بدأت المرحلة الثانية من سياسة الملك، وهى تأليف وزارة يصطنعها لتحقيق برنامجه فى القضاء على الزعامة الشعبية، وتمكين السراى من حصر سلطات الحكم فى يدها، وكان ظن الملك أن أية وزارة يعينها تستطيع أن تخضع هذا الشعب المهيض الجناح فى نظره، ولكن الحوادث جاءت على عكس ما ظن وقدر، كما تراه مفصلاً فى موضعه من الكتاب[١٠]، وبقيت الأمة مؤيدة للزعامة الشعبية، فبرهنت على قوة النضال،

---

(١٠) راجع الفصل العاشر والفصل الحادى عشر.

وإباء للضيم، وثبات فى تمسكها بحقوقها، واعتزاز بشخصيتها، ونفور من الحكم المطلق، وتلك لعمرى صفات دلت على تقدم الأمة فى الحياة السياسية.

ومن الحق أن نعترف لسعد بأنه كان مناضلاً عظيماً عن سلطة الأمة، تلك السلطة التى هى قوام النظام الديمقراطى فى الشعوب الحرة، وهنا رجحت أيضاً كفته على كفة معظم خصومه، فإن جلهم (ومن الإنصاف ألّا أقول كلهم) قد مالأوا السراى فى إهدار سلطة الشعب، فكانوا عوناً لها على هذا الشعب، ومن أسف أن بعض خلفاء سعد وتلاميذه قد نقضوا عهده من هذه الناحية، وانضموا إلى جبهة الحكم المطلق، متحالفين متعاونين، مع خصوم الدستور الأقدمين، فتنكروا لماضيهم فى النضال عن سلطة الأمة، وكانوا فى ذلك من الخاطئين، ومن عجب أنهم مع ذلك ظلوا ينتسبون إليه، ويتسمون باسمه، فما أكثر ما فى بلادنا من متناقضات، وما أعظم الفرق أحياناً بين الأسماء والمسميات.

زعامة سعد

إن الزعامة هى قدرة الإنسان على أن يقود الجماهير وأن يجمع حوله أكثر ما يمكن من الأنصار والمؤيدين أو المعترفين بزعامته.

ولا شك أن سعداً قد جمع حوله منذ أواخر سنة ١٩١٨ إلى أن توفى سنة ١٩٢٧ أكبر ما يمكن من الأنصار، وكانت له مقدرة عجيبة فى اقتياد الجماهير، وقد جمع حوله بغير منازع الغالبية العظمى من الأمة، على اختلاف طبقاتها وطوائفها، فزعامته أصبحت حقيقة من حقائق التاريخ القومى لمصر الحديثة، ولئن نازعه فى زعامته بعض معاصريه، فإنهم بعد أن خاصموه عادوا إلى الاعتراف بزعامته، اعتبر ذلك فى الائتلاف الذى حدث سنة ١٩٢٥، فقد أقر له خصومه السابقون بزعامته وولّوه رآسة البرلمان الذى انعقد من تلقاء نفسه فى نوفمبر سنة ١٩٢٥، وأسندوا إليه رآسة المؤتمر الوطنى الذى جمع الأحزاب المؤتلفة كلها فى فبراير سنة ١٩٢٦، واعتبر ذلك أيضاً فى أن الحزب الوطنى ارتضى حين تأليف الوفد فى نوفمبر سنة ١٩١٨ أن يمثل فى هيئة الوفد بزعامة

سعد، وإنما وقع الخلاف على أشخاص من يمثلونه، فلم يتم تمثيله[١١]، وعندما عقد الميثاق الوطنى بين الوفد والحزب الوطنى فى نوفمبر ١٩٢٢ لمناسبة انعقاد مؤتمر لوزان (ص١٠٤) كان من قواعده المطالبة بفك اعتقال سعد (وكان وقتئذ فى منفاه بجبل طارق) ليتمكن من رآسة الهيئة المتحدة المكونة من الوفد والحزب الوطنى وأن يكون اسم هذه الهيئة «الوفد المصرى».

ولما اضطر سعد إلى أن يتنحى عن رآسة الوزارة سنة ١٩٢٦، كان هو الذى اختار من يرأسها، فاختار عدلى سنة ١٩٢٦، واختار ثروت سنة ١٩٢٧، فهذه الظواهر كلها تدل دلالة صريحة على أن زعامة سعد للأمة قد اعترف بها الجميع.

المآخذ على سعد

أهم المآخذ على سعد أنه رسم خطة المفاوضة مع انجلترا مع بقاء قواتها العسكرية فى البلاد، والطريقة المثلى كما أسلفنا تقتضى تركيز القضية الوطنية فى الجلاء عن وادى النيل والنضال فى سبيل هذا الجلاء وعدم التساهل فى أمره، لأنه هو جوهر الاستقلال، وقد ظهرت عيوب المفاوضة، فيما استتبعته من تساهل وتنازل عن كثير من حقوق البلاد الاستقلالية، فى مختلف المفاوضات.

وبدأ تنازل سعد فى مشروعه الذى قدمه إلى لجنة ملنر سنة ١٩٢٠، فإنه أقر النقطة العسكرية البريطانية فى مصر، وإن كان اشترط أن تكون على الضفة اليمنى لقناة السويس، وأغفل السودان بتاتاً، وكان هذا المشروع هو نقطة الارتكاز التى كان يستند إليها المفاوضون لتسويغ مشروعات المعاهدة.

لقد كان واجباً على سعد أن يرسم للأمة طريق المقاومة المستمرة، وأن يركزها فى الجلاء، فلا يتفاهم مع انجلترا إلا بعد الجلاء؛ لأنه ليس مطلوباً من أمة تتمسك باستقلالها أن تتفاهم مع دولة تحتل بلادها.

ومن ناحية أخرى لم يوجه الأمة توجيهًا اقتصاديا فى كفاحها القومى، لقد كانت منزلته الكبرى التى نالها من الأمة تكفل استجابتها إليه إذا هو دعاها إلى

---

(١١) انظر كتابنا «ثوره سنة ١٩١٩» ج١ ص٩٤، ١٧٤ من الطبعة الأولى.

النضال فى هذا الميدان، لكى تسترد استقلالها الاقتصادى والمالى الذى هو ولا شك من دعائم استقلالها الوطنى والسياسى، ولو أنه وضع لها برنامجاً اقتصاديا واسع المدى تتحرر به من التبعية الأجنبية فى حياتها الاقتصادية والمالية، وتعهد هذا البرنامج بالرعاية والتنفيذ، لكان له فى هذه الناحية فضل كبير على البلاد، ولكنه أهمل هذا الجانب الإنشائى، مع أن الأمة كانت على استعداد لأن تخطو الخطوات الواسعة الموفقة فى هذا المضمار، فإهمال سعد هذا الجانب الهام من حياة مصر القومية هو مأخذ كبير على زعامته وعلى سياسته العامة.

وثمة مأخذ آخر، وهو أنه لم يقدر عواقب الانقسام الذى حدث فى صفوف الأمة سنة ١٩٢١، فلم يعمل على تلافيه، وكان فى استطاعته أن يتلافاه.

حقا إن خصومه فى الوفد يحملون التبعة الأولى فى هذا الانقسام كما بينا فى الفصل الأول، ولكنه هو أيضاً يحمل التبعة معهم، وكان فى مقدوره أن يجد حلولاً شتى لرأب الصدع الذى أصاب وحدة الأمة، ولكنه على العكس زاد فى أسباب الانقسام، وهاجم خصومه مهاجمة عنيفة دون مقتض، وأباح فى مهاجمتهم أساليب من النضال أفسدت حياة البلاد السياسية.

ولقد لبى الدعوة إلى الوحدة سنة ١٩٢٥، وهذا يدل على أن الدعوة فى ذاتها قويمة سليمة، وكان واجباً أن يلبيها سنة ١٩٢١ أو سنة ١٩٢٣، لا أن ينتظر حتى سنة ١٩٢٥، وكان عليه بعد أن ظفر بالثقة العظمى التى أولاها إياه الشعب فى انتخابات سنة ١٩٢٤ أن يمد يده إلى خصومه، ويدعوهم إلى التعاون معه، وفى هذه الحالة تكون دعوة كريمة صادرة عن شعور بالقوة لا عن خوف من الهزيمة، كان واجباً عليه أن يمكن لبعض خصومه من مقاعد البرلمان، ولو عن طريق التعيين فى مجلس الشيوخ، ولو فعل ذلك لبدأ على عمله طابع الإيثار والسعى لتأليف القلوب، ولكنه لم يفعل، وهذا موضع ضعف كبير فى حياته السياسية.

ويؤخذ أيضا على سعد أنه فى وزارته أقر قاعدة المحسوبية فى التعيينات والترقيات، وجهر بها فى حديثه بجريدة الليبرتية كما تقدم بيانه (ص٢٠٣)، وكان واجباً عليه أن يحارب هذا الداء الذى هو بلا مراء من شر الآفات التى تفسد أداة الحكم، ولا يخفف من تبعيته أن خصومه فى الحكم كانوا أيضاً يتبعون

هذه القاعدة، فإن الزعيم الذى نال ما نال من ثقة الغالبية العظمى من الأمة كان مطلوباً منه أن يصلح العيوب التى تضر بالبلاد، ويرسم الخطط الكفيلة بتقدمها ونهضتها، فإقرار سعد لقاعدة المحسوبية فى الحكومة كان من أكبر المآخذ على سياسته.

ومن الإنصاف لسعد أن نقول إنه فى السنين الأخيرة من حياته قد تدارك بعض أخطائه، فكان لا يميل إلى عقد معاهدة تربط مصر بانجلترا، وآثر أن تظل البلاد طليقة من قيود التحالف معها، ومن ناحية أخرى رضى بالتخلى عن رآسة الوزارة سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٧، وكان أحق بها بوصف كونه زعيم الأغلبية، وكان هذا منه إيثاراً يحمد له، حقا إنه ارتضى هذا الإيثار لأن خصومه قد أقروا له بالزعامة عليهم، وحفظوا له مكانته فى المحيط السياسى، بحيث كان هو الرئيس المعنوى لهم، ولكن هذه الملابسات لا تغض من قيمة المثل الذى أعطاه.

وهاأنذا قد ذكرت ما وسعه الجهد من الحديث عن شخصية سعد، فلعلى قد التزمت جانب الحق والإنصاف فيما كتبت عنه، ذاكراً ما له وما عليه، وليس أولى وأبقى من الحق ولا أجدر منه رائداً لنا فيما نقول ونعمل.

* * *

الفصل الرابع عشر

الدستور والحكم المطلق

أود أن أختم الجزء الأول من هذا الكتاب بكلمة عن الدستور والحكم المطلق.

إن نضالاً طويلاً بينهما فى مصر، فإلى أى جانب وفى أى معسكر يجب علينا أن نقف مدافعين مجاهدين؟

إن الدستور فى روحه وفى مجموع نصوصه هو النظام الذى يكفل للشعب حكم نسفه بنفسه بإرادته واختياره، ويكفل لأفراده تمتعهم بحقوقهم الشخصية والسياسية، فالدستور هو المرادف للديمقراطية، والحكم المطلق هو قيام حكومات تفرض على الشعب فرضًا، وتلجأ، لكى تبقى على غير إرادته، إلى إهدار حقوقه وكبت حريته.

هذا هو الفارق بين الدستور والحكم المطلق، لقد دافعت وسأدافع عن حقوق الشعب الدستورية، ولعلك تلاحظ أن هذا الدفاع يتمشى فى معظم فصول هذا الجزء، وستراه متمشيًا فى فصول الجزء الذى يليه إن شاء الله، وإنى فى دفاعى هذا إنما أصدر عن عقيدة لازمتنى طول حياتى الوطنية، تلقيتها أول ما تلقيتها عن مصطفى كامل ومحمد فريد، وإنى لأرجو ممن تتلمذوا على هذين الزعيمين العظيمين أو من ينتسبون إليهما أن يحفظوا عهدهما فى الذود عن الدستور، لأنه لا يجمل بالإنسان أن ينتسب إلى زعيم وفى الوقت نفسه ينقص عهده والميثاق.

كان مصطفى كامل إلى جانب دعوته إلى الجلاء، لا ينى فى المطالبة بالدستور، سواء فى خطبة أو مقالاته.

كتب فى عدد ٥ أكتوبر سنة ١٩٠٠ من «اللواء» مقاله بعنوان: (الحكومة والأمة فى مصر)، ذكر فيها وعد اللورد «دفرين» باسم حكومته أن يؤسِّس فى مصر مجلس نيابى، وإخلاف الحكومة البريطانية هذا الوعد، كإخلافها وعودها فى

الجلاء، ثم قال: «لعمرى إذا كان الإنجليز يودون حقيقة أن يعيشوا مع هذا الشعب المصرى فى وفاق واتفاق ويسيروا به فى طريق السعادة كما يدعون فأوّل واجب نطالبهم به هو أن يحققوا وعد اللورد دفرين ويجعلوا للحرية والعدالة أساسات قوية متينة لا تستطيع يد بشرية إنجليزية أو مصرية أن تمسها بسوء».

ودعا إلى الدستور فى خطبته فى العيد المئينى لمحمد على يوم ٢١ مايو سنة ١٩٠٢، وكان على صفحات «اللواء» يدعو إلى إنشاء المجلس النيابى كأداة للحكم الصالح، كتب فى عدد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢ مقاله تحت عنوان (إفلاس الاحتلال)، أظهر فيها فساد الأداة الحكومية فى المعارف والداخلية، وختمها بقوله: «وعندى أن هذه الأدوار المختلفة والأدواء المتنوعة دالة كلها على شدة حاجة البلاد إلى مجلس نيابى تكون له السلطة التشريعية الكبرى، فلا يسن قانون بغير إرادته، ولا تحور مادة إلا بمشيئته ولا يزعزع نظام بغير أمره، ولا تعلو كلمة على كلمته، وإلا فإن بقاء السلطة المطلقة فى يد رجل واحد سواء كان مصريا أو أجنبيا يضر بالبلاد كثيرًا ويجر عليها الوبال».

وكتب تحت عنوان (إنشاء مجلس نيابى) فى عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٤ من «اللواء» ما يأتى: «لعل قراء اللواء وغيرهم من أفراد الأمة المصرية يذكرون ما قلناه من فوق المنابر، وكتبناه فى هذه الجريدة وغيرها من وجوب إنشاء مجلس نيابى منذ عشر سنوات كاملات، ويسرهم كما سرنا أن هذا المطلب العزيز صار على ألسنة الكثيرين من أهل القطر، لأنه الأنشودة التى يجب أن يترنم بها المصريون بعد طلب الاستقلال، وسواء كان سابقًا أو لاحقًا **لتخلص البلاد من رق الاحتلال**، فإنه الضمانة الوحيدة والكفالة الصحيحة لسلامة القوانين والحرية الخاصة والعامة» إلى أن قال: «ليس للاحتلال مصلحة فى إيجاد مجلس نيابى لهذه البلاد، ولكن صوت الأمة يعلو على صوته إذا تمسكت به ودعت إليه وطالبت وجاهدت بقوة الرأى والفكر والثبات التى هى أكبر القوى الفعالة فى حياة الأمم، فلتفعل، فإنها تخطو بالوصول إليه أكبر خطوة فى طريق الاستقلال».

واستمر جهاد الحزب الوطنى فى سبيل الدستور، إلى جانب جهاده فى سبيل الجلاء، على عهد محمد فريد، فقد كان من أجل أعمال الفقيد توجيه الأمة إلى

حركة إجماعية للمطالبة بالدستور، وذلك لمناسبة رد مجلس الوزراء على ما طلبته «الجمعية العمومية» فى شهر مارس سنة ١٩٠٧ من إنشاء المجلس النيابى، إذ جاء فى هذا الرد المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٨ ما يأتى: «ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية، ولكنها تشتغل الآن فى توسيع اختصاص مجالس المديريات».

كان هذا الجواب إهانة للأمة، واتهامًا لها بعدم كفايتها للنظام الدستورى، وترديدًا وتأييدًا لوجهة النظر الاستعمارية فى هذا الصدد، فاعتزم فريد بك رد هذه الإهانة ببعث حركة إجماعية من الأمة، للمطالبة بالدستور، وأعد الحزب الوطنى عرائض لتقديمها إلى الخديو بطلب إنشاء المجلس النيابى، وطبع عشرات الألوف من هذه العرائض، ووزعها على أعضائه وأنصاره، والمصريين كافة فى جميع الجهات، للتوقيع عليها، فانهالت عرائض الدستور على الحزب من العاصمة والثغور والمدن والأقاليم، واشترك فى توقيعها أعيان البلاد والطبقة الممتازة والمثقفة، والسيدات والآنسات المهذبات، وتبعهم جميع طبقات الأمة، وبلغ عدد الموقعين على الفوج الأول منها ٤٥,٠٠٠، قدمها الفقيد إلى الخديو عباس الثانى فى أبريل سنة ١٩٠٨، وفى ديسمبر من تلك السنة قدم الفوج الثانى منها، وعليها ١٦,٠٠٠ توقيع، فكان لهذه العرائض دوى هائل فى البلاد، وكانت أكبر دعاية للدستور.

ولقى الحزب الوطنى من الاحتلال مقاومة مستمرة لدعوته وجهاده للدستور، مثل المقاومة التى لقيها منه فى دعوته للجلاء، وكانت الحكومة البريطانية لا تفتأ تعلن على لسان وزرائها ومعتمديها فى مصر معارضتها فى عودة الدستور، ردًّا على كل حركة يقوم بها الحزب الوطنى فى هذه الناحية، اعتبر ذلك فيما صريح به السير الدون جورست المعتمد البريطانى فى مصر سنة ١٩٠٨ ردا على العرائض الإجماعية التى قدمها محمد بك فريد إلى الخديو بطلب الدستور، إذ قال: «إذا كان المقصود من هذه الصيحة فى طلب الدستور إنشاء مجلس نيابى بإطلاق المعنى كما هو الحال فى انجلترا وفى بلدان أخرى أوروبية، فليس عندى على ذلك إلّا جواب واحد، وهو أن الشروط اللازمة لإدارة البلاد بموجب نظام مثل هذا النظام

غير متوفرة الآن، والتفكير فى إدخال تغيير يحدث انقلابًا كهذا الانقلاب ضرب من الحماقة والجنون».

وبقيت السياسة البريطانية على إصرارها فى مقاومة عودة الدستور، يعاونها فى ذلك الخديو والوزراء المصريون - وهذا ما يدعو إلى الأسف - وكل ما تراخت فيه تحت ضغط الحركة الوطنية هو إدخال بعض تعديلات طفيفة فى نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، كجعل جلساتها علنية (قانون ٣ مارس سنة ١٩٠٩)، بعد أن كانت من قبل سرية، وتقرير حق سؤال الوزراء فى مجلس شورى القوانين، وتوسيع اختصاصات مجلس المديريات، وعد المرحوم محمد بك فريد هذه التعديلات مكسبًا للحركة الوطنية - وقد كانت حقا مكسبًا فى ذلك الوقت العصيب - إذ قال عنها فى خطبته بالمؤتمر الوطنى يوم ٧ يناير سنة ١٩١٠: «مما نالته الأمة بفضل مجهوداتها فى هذه السنة - ١٩٠٩ - علنية مجلس الشورى والجمعية العمومية، وتعديل نظام مجالس المديريات، وحق سؤال النظار بمجلس الشورى، وهى مسائل وإن كانت فى ذاتها لا تعد شيئًا مذكورًا بالنسبة للدستور الذى تطلبه الأمة وتسعى وراءه مهما كلفها من المجهودات والأموال والأنفس، إلا أنها تعد خطوة ولو صغيرة فى سبيله، وتعود ببعض الفائدة على الأمة لو أحسن أبناؤها استعمالها وعرفوا طريق الانتفاع بها، وقد ظهرت فوائد علنية مجلس الشورى فى مجادلات أعضائه للنظار، ومباحثاتهم فى القوانين المطروحة أمامهم، فإن الأعضاء أصبحوا يحسبون لصوت الأمة وللجرائد التى تعبر عن أفكارها حسابًا كبيرًا، وأصبح كل منهم يسعى لنيل ثقة الأمة ورضاها عنه بوقوفه موقف المناقش العاقل والمحاسب المفكر، لا موقف المعاند أو المكابر، حتى اضطروا الحكومة فى عدة مواقف إلى احترام آرائهم والأخذ بملاحظاتهم».

وكان لا يفتأ يدعو الأمة إلى المطالبة بالدستور، إلى جانب المطالبة بالجلاء، وآخر موقف له فى ذلك قبل منفاه كان فى المؤتمر الوطنى الذى اجتمع يوم ٢٢ مارس سنة ١٩١٢، إذ دعا فى خطبته إلى إصدار قرار بتجديد الاحتجاج على الاحتلال، وإرسال برقية بذلك إلى وزير خارجية انجلترا، وقرار آخر بطلب رد الدستور إلى الأمة، وإرسال برقية بذلك إلى الخديو، ولبى المؤتمر دعوته، وأصدر

القرارين معًا، وقد تعقب الاحتلال الفقيد بعد هذه الخطبة وأوحى إلى صنائعه من الوزراء والحكام والقوامين على الدعوى العمومية أن يعتبروا المطالبة بالدستور تهمة تقع تحت طائلة العقاب! وعدوها تحريضًا على كراهية الحكومة وبغضها وازدرائها، وحوكم الفقيد عليها فعلًا، وحكم عليه وعلى اثنين من زملائه فى الجهاد وهما على فهمى كامل بك، وإسماعيل بك حافظ، بالحبس سنة له، وثلاثة أشهر لزميليه.

* * *

تلقيت إذن عن مصطفى كامل ومحمد فريد عقيدتى فى الدفاع عن الدستور، فكان أول كتاب وضعته هو كتاب «حقوق الشعب»، وعنوانه يدل على موضوعه ومعناه، وضعته سنة ١٩١٢ فى شرح المبادئ الدستورية، وتأييدها وتعميمها، وقد عبرت فيه عن الحكام بأنهم «وكلاء الأمة»، وقلت فى هذا الصدد: «إن الحكام فى الزمان الماضى وفى الحكومات الاستبدادية على العموم يعتبرون أنفسهم سادة متحكمين لا وكلاء عن الأهالى ولكن هؤلاء الحكام يعتدون على حقوق الأهالى لسكوت الأهالى عنهم وتساهلهم معهم، أما الأمة الحريصة على حقوقها فلا يمكن لحكومتها أن تقوم بأعمالها إلا إذا كانت الأمة راضية عنها وعن سياستها، لأن الوكيل لا يمكن أن يستمر فى عمله إلا إذا كان موكله راضيًا عنه ولكن الوكيل إذا رأى من موكله غفلة أو تساهلا اعتبر نفسه فى آخر الأمر سيده ومولاه، وكذلك تفعل الحكومات مع الأمم المتساهلة فى حقوقها[1]».

وقلت فى موضع آخر: «الحكام ماهم إلا المنفذون لإرادة الأمة، ومجلس النواب هو المعبر عن إرادة الأمة والساهر على تنفيذ إرادتها، وخلاصة ما تقدم أن النواب هم وكلاء الأمة فى التعبير عن رغباتها، والحكام هم وكلاؤها فى تنفيذ تلك الرغبات[2]».

وفى سنة ١٩٢٢ قلت تحت عنوان (لماذا لا تحترم إرادة الأمة فى دور الانتقال)

---

(١) «حقوق الشعب» ص ١٠.
(٢) «حقوق الشعب» ص ١١.

قبل صدور الدستور: «إن الأمة فى دور الانتقال أحوج ما تكون إلى تحقيق إرادتها، لأن هذا الدور الخطير يترتب عليه مستقبل البلاد فى حياتها السياسية والاجتماعية، فكيف تبقى إرادة الأمة معطلة فى تقرير مصيرها ووضع القواعد والأنظمة التى تسير عليها ويرتبط بها حاضرها ومستقبلها؟ هذه حالة غريبة يكفى أن نقول فيها إنها حالة غير طبيعية، حالة لا يمكن أن ترضى بها الأمة ولا يمكن أن تؤدى إلا إلى اتساع مسافة الخلف بينها وبين الحكومة، فإن انتقال الأمم من حال إلى حال لا يتم إلا فى ظل الإرداة الوطنية العامة، فإذا عطلت هذه الإرادة فللأمم أن تستاء، ولها أن تتذمر وتتبرم، ولها أن تنفر من كل نظام أساسه تجاهل إرادتها، وهكذا تؤدى الحالة التى نحن فيها إلى استمرار التباعد بين الحكومة والأمة، والحكومة التى لا تعتمد على إرادة الأمة ولا ترتكن على تأييد الرأى العام فيها لا يمكن أن تكون حكومة قوية فى حل المعضلات التى تعرض لها فى دور الانتقال، إن الحكومة التى لا تؤيدها الأمة لا يمكن أن تكون قوية أمام الاحتلال الانجليزى ولا أمام المطامع الأجنبية، فإبعاد إرادة الأمة عن الميدان وتعطيل ذلك العامل الأكبر فى حياة الشعوب ضرر كبير يصيب البلاد وهذا الضرر لا تقع تبعته فى التاريخ إلا على الذين يتجاهلون إرادة الأمة[٣]».

ولما أعلن الدستور سنة ١٩٢٣ بفضل جهاد الأمة، ودخلت النظامات الدستورية فى دور التنفيذ، ظللت على عقيدتى فى وجوب تمتع الأمة بحقوقها الدستورية مهما كانت الأغلبية التى تسفر عنها الانتخابات العامة، سواء كانت من هذا الحزب أو ذاك، لأن أساس النظام الدستورى أن تحترم إرادة الأمة فى اختيار ممثليها، وبالتالى حكامها. وقد عبّرت عن هذه القاعدة فيما قلت سنة ١٩٢٥ اعتراضًا على تعطيل الحياة الدستورية وقتئذ، ونقلته فى موضعه من الفصل العاشر (ص٢٧٦)، وأيده حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى فى خطبته بهذا الإجتماع إذ قال: «إنه ليحلو لى جدا أن أسمع اليوم على لسان خطباء الحزب الوطنى دعوة صادقة إلى الاتحاد، ولكن لا لخدمة الأغراض الذاتية والمنافع الشخصية، بل لتأييد الدستور وتأمين الأمة على سيادتها القومية، يحلو لى

---

(٣) الأخبار عدد ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٢.

ذلك لأن رجال الحزب الوطنى، وهم طلاب الدستور من قديم، والسجناء تحت ظلال أحكامه، هم الذين يرفعون اليوم أصواتهم لصيانته(٤).

وإنى لأرجو من كل من ينتسب إلى الحزب الوطنى ألا ينحرف عن هذه الرسالة.

وعبرت عن هذا المعنى أيضا فى جلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٣ بمجلس الشيوخ، إذ قلت: «إنى بالرغم من معارضتى للوفد. وبالرغم من أنى كنت معارضًا لسعد سنة ١٩٢٤ فى البرلمان الأول، وبالرغم مما أصابنى من سعد وخلفاء سعد، فإنى أدين بأن الحكم يجب أن يكون بإرادة الأمة، كما أدين أيضا بحق الأغلبية فى تولى الحكم، مهما تكن هذه الأغلبية، لنا أو علينا، لأن حكم الأغلبية هو حكم الأمة، وهو الحكم الذى يجب أن تتجه إليه جهودنا وأفكارنا وأنظارنا، إن حكم الشعب له أخطاء وله عيوب، وقد يخطئ الشعب فى اختيار ممثليه، ولكن هذا الخطأ يمكن إصلاحه، ويكون ذلك بممارسة الشعب حقوقه السياسية، إذ لا توجد أمة فى العالم قد وصلت فى النظام الدستورى إلى حد الكمال فى سنة أو سنتين، كلا، فإن التربية السياسية للشعب تحتاج إلى سنين طويلة، يمارس الشعب فيها حقوقه السياسية، فخير علاج للنظام الدستورى ولما فيه من العيوب هو أن يمارس الشعب حقوقه ويتولاها بنفسه، هذا هو الطريق الصحيح لحكم الشعب نفسه بنفسه، وهو الطريق الذى يبعث فى الأمة روح الاستقلال، روح العزة والكرامة روح التقدم إلى مستوى الأمم العظيمة(٥)».

وأود فى هذا المقام أن أنقل ما كتبته دفاعًا عن الدستور فى كتاب «ثورة سنة ١٩١٩»؛ لأن متابعة لرأيى وعقيدتى منذ سنة ١٩١٢، بل منذ سنة ١٩٠٨ حين ساهمت فى المطالبة بالدستور على يد المرحوم محمد بك فريد، قلت: «وهنا يلزمنى أن أرد على قوم لا يعدون الحياة الدستورية مغنمًا، بل يتجهمون لها ويتنكرون، ويطيب لهم أن يعدوا عليها المآخذ والعيوب! ويضعوا فى طريقها العقبات سرًّا وعلنًا.

---

(٤) اللواء والأخبار عدد ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٥.

(٥) مضبطة مجلس الشيوخ – ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٣.

«هؤلاء الناقمون لهم دعايتهم ضد الدستور، وهم وإن لم يعلنوا هذه الدعاية جهرة، فإنهم يبثونها فى أحاديثهم ومجالسهم، وتنم عليها أعمالهم وتدابيرهم، واتجاهات أفكارهم، فإلى هؤلاء الناقمين أوجه القول فى صدق وإخلاص، وأناشدهم أن يعيدوا النظر فى آرائهم، فقد يكون الرأى الذى يقولون به هو نتيجة التسرع فى الحكم، أو عدم الاحاطة بالموضوع من شتى نواحيه، أو نتيجة للتأثرات الوقتية، أو الاعتبارات الشخصية، ولعلهم يتدبرون فى جسامة التبعة الأدبية التى يحملونها فى الحيلولة بين الأمة وحقوقها الدستورية والرجوع بالبلاد خمسًا وستين سنة إلى الوراء.

«والحقيقة أن النظام الدستورى - وأساسه حكم الشعب بإرادته ممثلة فى انتخابات حرة - لا يمكن أن يبلغ الغاية من الكمال فى سنة أو سنتين، بل هو فى حاجة إلى مران طويل، وممارسة مستمرة، لكى تشرب نفوس الخاصة والعامة روح الدستور ومعانيه، ولا يضير الأمم أن تخطئ فى ممارسة هذا النظام، فإن الخطأ يصلح مع الزمن، والأمة فى ممارستها حقوقها الدستورية كالفرد الذى يدخل معترك الحياة، قد يخطئ ويتعثر فى سيره بادئ الأمر، ولكن هذه الأخطاء هى التجارب للإنسان، يفيد منها، ولابد له من المرور بها حتى يتم له النضج والخبرة، وليس العلاج للشاب الناشئ فى الحياة أن تحرمه حرية العمل، أو تحجر عليه، وتفرض عليه وصيًّا بحجة حمايته من الخطأ والعثار، فإنك إن فعلت ذلك سلبته الإرداة والحرية، اللتين هما المميز للإنسان، وهما قوام النجاح فى الحياة، وقضيت عليه بأن يألف عيشة التبعية والعبودية، وبذلك تقتل فيه روح الحياة والخبرة، والنهوض والتقدم، وكذلك الأمم، لا تنجح ولا تنهض تحت نير النظم الاستبدادية، وإنما طريق التقدم والنجاح لها أن تثابر على ممارسة حقوقها السياسية والدستورية، التى تبعث فيها روح الحرية والكرامة الإنسانية، ولا يطلب من الأمة المصرية التى حرمت الدستور أربعين سنة متوالية أن تصل فيه إلى الكمال فى بداية حياته الدستورية، بل هى فى حاجة إلى سنين عديدة، لكى تعوض من ذلك الحرمان الطويل خبرة ومرانًا.

«ومهما تكن عيوب الحياة الدستورية، فإن الزمن كفيل بإصلاحها، أما النظم

الاستبدادية فعيوبها مستديمة، وحسبك أنها تقتل فى الأمم روح العزة والكرامة، وتغرس فيها طبائع الذل والهوان والعبودية.

«كانت هذه النظم آفة الشرق فى الجملة، بل كانت سبيل الغرب إلى سيطرته على بلدانه، فلقد وجد الاستعمار الأوروبى فى الشرق مرتعًا خصبًا، لم يجد مثله فى الغرب، ولهذه الظاهرة أسباب شتى، أهمها أن الشعوب الشرقية قد أضعفتها النظم الاستبدادية الداخلية، وأرهقتها على توالى السنين، وأفسدت أخلاقها، وأضعفت روح المقاومة المعنوية فى نفوس أبنائها، فلم تقو على صد أمواج الاستعمار التى ارتطمت بها؛ لأن الشعب الذى يألف العبودية الداخلية هيهات أن يقاوم العبودية أو السيطرة الأجنبية، فالعيوب التى ظهرت أو ستظهر فى الحياة الدستورية عندنا، أقل بكثير من مزاياها، بل هى أقل من مثلها فى بلاد من أرقى الأمم حضارة وسلطانًا، ثم إنها بلامراء أقل من عيوب الحكم المطلق.

«على أن عيوبها لا ترجع إلى الدستور فى ذاته، ولا إلى قواعده ومبادئه، بل إلى أخلاق بعض أفراد الشعب، من خاصته وعامته، وهذا النقص الخلقى هو نتيجة النظم الاستبدادية التى رزح الشعب تحت نيرها السنين الطوال. وزاد فى تأثيرها الاحتلال الأجنبى.

«وإصلاح هذه العيوب لا يكون بالتنكر للدستور والتبرم به، وإهداره حكمًا أو فعلاً، بل بإصلاح أخلاقنا وتقويمها، ولا تصلح الأخلاق فى ظل الاستبداد والحكم المطلق، بل تزداد ضعفاً وفسادًا، لأن الاستبداد آفة الأخلاق والنفوس، والنظم الحرة تنشئ الأمم الحرة، أما النظم الاستبدادية فلا تنشئ إلا أممًا مستعبدة.

«هذا إلى أن الدعاية إلى إهدار حقوق الأمة الدستورية تضرّ بالبلاد فى حقوقها الاستقلالية لأن هذه الدعاية معناها أن الأمة لا تصلح لأن تحكم نفسها بإرادتها، وأنها فى حاجة إلى وصاية داخلية تفرضها عليها الحكومات فرضًا، وهذا ولا شك شر إعلان عن الأمة، وإساءة إلى سمعتها بين الدول والشعوب، وهو سلاح يستخدمه الغير للعدوان على حقوقها الاستقلالية، لأن الحكم الأهلى ما هو إلا ركن من أركان السيادة القومية التى يتألف منها الاستقلال، فإذا قام فى

أمة من ينادى بأنها لا تصلح لحكم نفسها بإرادتها، فإن هذا يغرى بها الطامعين، ويحرضهم على الاستهانة باستقلالها، ومن ناحية أخرى فإن تعويد الشعب على الإذعان والخضوع والتفريط فى حقوقه الدستورية، ينتقل بطريق العدوى إلى حقوقه الاستقلالية، وهنا الخطر كل الخطر، لأن كلا النوعين من الحقوق حقوق عامة كسبتها أو تكسبها الأمة فى ميدان النضال، فالتفريط فى أحدها يغرى بالتفريط فى الأخرى ولعلك إذا تأملت فى سير الحوادث قديمها وحديثها. تجد أن البيئات التى صدرت عنها نزعات الاستهتار بحقوق الشعب الدستورية هى أقرب البيئات إلى التفريط فى حقوق البلاد الاستقلالية[٦]».

وما بى حاجة إلى أن أزيد الأمر بيانًا وتوضيحا، فإن البلاد قد خسرت كثيرًا بتحطيم الحياة الدستورية وتزييفها، خسرت كثيرًا بإهدار حقوق الأمة وقيام حكومات تفرض نفسها عليها فرضا، دون أن تدرى كيف تقوم وكيف تسقط وكيف تتبدل، هذا هو الحكم المطلق فى حقيقته ومعناه، وأقل ما يحمل فى طياته أنه امتهان لهذا الشعب، وإلزام له أن يذعن لكل حكومة تقوم عليه، وتعويد له على الخضوع والاستكانة، ولا يمكن بمثل هذه الروح أن تنهض الأمم وتستكمل تربيتها السياسية، أو تقوى على صد الأطماع الخارجية، لأن الأمة التى تألف الذل والهوان فى الداخل هى أضعف من أن تقاوم العدوان الذى يصيبها من الخارج. هذا إلى أن حرمان الأمة حقوقها الدستورية يضطرها إلى النضال لاسترداد هذه الحقوق، ومن حقها بل من واجبها أن تناضل عنها، وبغير هذا النضال تفقد وجودها ويعد إذعانها قبولاً منها للحكم المطلق، وهذا النضال هو اقتطاع من جهود البلاد. وتعطيل لنهضتها، لأن هذه الجهود كان يجب لو احترمت حقوقها الدستورية أن تصرف فى الدفاع عن حقوق البلاد الاستقلالية بإزاء الأطماع الخارجية، ثم النهوض بمشروعات الإصلاح التى تحتاج إليها، فالحكومات التى تقوم على أساس إهدار إرادة الأمة توزع جهود البلاد وتضعف جبهتها بإزاء العدوان الخارجى، ثم إنها تعطل حركة التقدم والإصلاح، لأنها تصرف معظم جهودها فى سبيل بقائها فى مقاعد الحكم على غير إرادة الشعب.

(٦) ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ١٩٠ (الطبعة الأولى).

ولا تظنن إن الذين يصلون إلى المناصب الوزارية عن طريق الحكم المطلق لهم عقيدة يصدرون عنها فى نظام الحكم. فهم فى الواقع لا يصدرون إلا عن رغبة الوصول إلى المناصب فحسب، ورغبة البقاء فيها قدر ما يستطيعون، وهم قطعًا لا يقصدون إصلاحا ولا رعاية لمصالح البلاد العليا، وما مطاعنهم على الحياة الدستورية إلا دعاية يريدون منها تشكيك الأمة فى حقوقها، لكى يطمئنوا إلى بقائهم فى الحكم رغم إرادتها، وإنك بقليل من المقارنة، ومن غير تحيز أو محاباة تستطيع أن تقطع بأنهم لم يصلحوا شيئًا من العيوب التى يأخذونها على الحياة الدستورية، وأن عيوب الحكم فى عهدهم أكثر منها فى العهود الدستورية، ومهما اختلفت الآراء فى هذا الصدد، وقال قائل أن العيوب هى هى، فما دام من الثابت أن عهود الحكم المطلق لم تكن خيرًا من العهود الدستورية فلا مسوغ إذن لحرمان الشعب حقوقه السياسية.

إن البلاد قد خسرت كثيرًا من تغليب الحكم المطلق على النظام الدستورى. وحسبك أن ترجع إلى معظم الانقلابات غير الدستورية التى وقعت فى البلاد، وأولها ذلك الانقلاب الذى تحدثنا عنه فى الفصل العاشر، فإنك تراها قد حدثت باتفاق صريح أو ضمنى بين طرف مصري وبين الجانب البريطانى، عقب كل أزمة تحدث بين مصر وانجلترا، فالجانب البريطانى كان يرى فى الانقلاب عقوبة لمصر على عدم إذعانها لسياسته، والطرف المصرى الذى باشر الانقلاب يرى فيه وصولاً إلى الحكم فحسب، وكان هذا الاتفاق سبيلاً جديدًا للتدخل البريطانى فى شئون البلاد، فى حين لو اتبعت قواعد الدستور وجرى على سننه، لما انفتحت الثغرات. ولسد باب كبير من أبواب التدخل، أضف إلى ذلك أن هذا الاتفاق، صريحًا كان أو ضمنيا، ظاهرًا كان أو خفيًّا، يستتبع انتحال الجانب البريطانى سلطة وضع حد له، أو إنهائه عند اللزوم، لكى يترضى الأمة ويتقرب إليها، وهذا وذاك تنويع وتفريع للتدخل الأجنبى، لا يتفق مع كرامة البلاد ولا مع استقلالها، ولا ريب أن المسئولين عن هذا الوضع هم دعاة الحكم المطلق، الذين يسلبون الأمة حقوقا لها كسبتها فى ميدان النضال، ويضعفون جبهتها بإزاء المطامع البريطانية والأجنبية، ومثل هذا التخاذل لم يحدث فى البلاد التى ناضلت عن

حقوقها فى ظل الدستور، خذ لذلك أرلندا مثلاً، فإن أحدًا من طلاب الحكم فيها لم يفكر فى الانتقاض على حق الشعب فى اختيار حكومته، ولا تقبل الأقليات السياسية أن تنتزع من الأغلبية حقها فى ولاية الحكم، ومن ثم قامت فيها حكومة قوية بثقة أغلبية الشعب، وإذ ظفر حزب ديفاليرا بهذه الثقة فى الانتخابات، لم تناوئه الأقليات فى موقفه حيال انجلترا، ولم تأتمر به لتنتزع منه الحكم من غير طريق الشعب، ولذلك بقيت أرلندا قوية فى نضالها عن حقوقها، مع أنها رسميا جزء من الإمبراطورية البريطانية، وهذا هو الاستقرار الذى كفل لأرلندا ثباتها وقوتها فى النضال، على عكس ما جرى فى مصر.

ولعلك تذكر كيف أصر ديفاليرا فى الحرب العالمية الأخيرة على أن تقف أرلندا موقف الحياد، على الرغم من تهديد انجلترا إياه، وعندما اشتد الخلاف بينه وبينها رجع إلى الشعب فى انتخابات عامة، فأيده فيها، فاستمر فى الحكم قويًّا بثقة الشعب، مصرًّا على سياسة الحياد التى اختطها فى تلك الحرب، إذ لم يجد من خصومه تآمرًا عليه لانتزاع الحكم من يده بالرغم من ظفره بثقة الأغلبية، وهذا هو الوضع السليم الذى يجب على مصر أن تحتذيه لكى تكفل لنفسها القوة واتحاد الكلمة أمام الحوادث والأحداث، فالوضع السليم هو أن يكون للأمة حق اختيار حكومتها، والسبيل إلى هذا الاختيار واضحة مرسومة فى الدستور وهى إجراء انتخابات حرة تختار فيها الأمة ممثليها، وتتبين منها الأغلبية التى لها حق الحكم، فالأغلبية التى تسفر عنها الانتخابات الحرة هى صاحبة الحق فى ولاية الحكم، ولها أن تمارسه منفردة أو مؤتلفة مع غيرها، ولها أن تنتحى عنه إذا رأت فى ذلك مصلحة القضية الوطنية، على أن ترسم هى الطريق لولاية الحكم، بحيث يكون لها فى كل الأحوال حق التوجيه والإشراف على شئون البلاد عامة، أما أن تقصى عن الميدان وتحل محلها أقليات تغتصب حق الحكم، فهذا انتزاع لأهم حقوق الشعب السياسية، هذا الحق الذى هو قوام الحياة الحرة عند الأمم التى تعيش عيشة الكرامة والآدمية.

إن دعاة الحكم المطلق فى مصر قد حطموا الحياة الدستورية، ووقفوا لها بالمرصاد منذ ولادتها، وهذا يقطع بأن خصومتهم لها لم تصدر عن تجارب شاهدوها

وأملت عليهم آراء ونظريات كانت نتيجة لهذه التجارب والمشاهدات، لأنه من غير المعقول أن يقطع الإنسان بصلاح التجربة أو عدم صلاحها إلا بعد وقت كاف من الزمن تتبين فيه الحقائق وتتضح النتائج، ولكن هؤلاء الدعاة بدأوا مؤامرتهم على الحياة الدستورية منذ الساعة الأولى، أى منذ أن وجد أول برلمان فى البلاد، فلم يطيقوا صبرًا على حكم البرلمان بضعة أشهر، وهم هم الذين صبروا على حكم الاحتلال، بل أيدوه وناصروه السنين الطوال، أقول إن مؤامرة دعاة الحكم المطلق على الحياة الدستورية بدأت منذ ولادتها، مع تبدل وتغير فى أشخاص المؤتمرين، وقد اتخذت المؤامرة أشكالاً وسبلاً متنوعة، يجمعها غرض واحد، وهو وثوب هؤلاء الدعاة إلى مناصب الحكم من غير طريق الوكالة عن الشعب، وفرض أنفسهم على البلاد فرضًا، وقد اقتضى منهم هذا الغرض أن ينشروا بين الناس دعاية واسعة النطاق، أساسها الإرجاف بعدم صلاحية البلاد للنظام الديمقراطى، ووجوب حكمها حكمًا مطلقًا، وهو ظلم بين لهذه الأمة، لأنها ولا شك أكثر صلاحية للحكم الدستورى من كثير من الأمم، وإن من البلاد من اقتبست عنا النظم الدستورية ولم يدع المرجفون أنها غير أهل لها، وقد بينت لك فى الفصلين التاسع والعاشر من هذا الجزء كيف أن الحياة البرلمانية وهى فى مستهلها قد حققت كثيرًا من ضروب الإصلاح، وكيف دافعت عن حقوق البلاد فى الأزمات، على عكس الحكم المطلق الذى فرط فى هذه الحقوق وأفسد أداة الحكم أيما إفساد. وإذا كانت الحياة الدستورية قد أخطأت وظهرت لها نقائص وعيوب، فمن الواجب أن نترك للزمن إصلاح هذه العيوب، وتدارك هذه الأخطاء لأن التجارب، ويقظة الضمائر، وتقدم الوعى القومى، كل ذلك كفيل بإصلاح عيوب الحياة الدستورية، أما تحطيمها والقضاء عليها فهو رجوع الأمة إلى مساوئ الحكم المطلق، تلك المساوئ التى كانت وبالاً على البلاد.

ولم يقل أحد ولا من دعاة الحكم المطلق إنهم أصلحوا أداة الحكم، بل إن العيوب فى عهدهم قد استفحلت وتفاقمت، هذا إلى أنهم قد جعلوا هذه الأمة موضع الاستخفاف والزراية، فى نظر الطامعين والكاشحين والواقفين لها بالمرصاد. فقد انتهى إفسادهم لنظام الحكم إلى إظهار الشعب فى صورة المذعن لكل

حكومة تفرض عليه فرضًا، ففى البلاد الديمقراطية التى تحترم نفسها تجد أن الشعب هو الذى ينتخب البرلمانات، والبرلمانات هى التى تختار الحكومات، أما فى مصر فقد انتهى الأمر إلى أن الحكومة هى التى تصطنع الانتخابات والبرلمانات، فكأنما كتب على هذه الأمة أن أية حكومة تقوم فيها تستطيع أن تنشئ البرلمان الذى تريده، لأنه ما دامت قد درجت على قاعدة الإكراه والضغط والتزييف فى الانتخابات، فمعنى ذلك أن أية وزارة تستولى على الحكم تستطيع أن تحل البرلمان القائم إذا هو لم يؤيدها فى سياستها، وتأتى بمجلس نواب تعين أعضاءه أو أغلبية أعضائه بطريق التدخل الحكومى فى عملية الانتخاب، فالحكومة فى مثل هذا النظام هى التى تنشيء الانتخابات، وتنشئ البرلمانات، ولذلك لم نر منذ سنة ١٩٢٤ إلى اليوم برلمانًا واحدًا يسقط وزارة، لأن مجلس النواب الذى اجترأ سنة ١٩٢٥ على مخالفة سياسة الحكومة القائمة كان جزاؤه الحل قبل أن ينقضى على اجتماعه بضع ساعات.

أقول لم نر برلماناً واحدًا إلى اليوم (سنة ١٩٤٧) يسقط وزارة، فى حين أن جميع البرلمانات قد أسقطتها الوزارات، وأنشأت بدلها برلمانات تؤيدها فى سياستها، ومعنى هذا أن لا دستور فى هذه البلاد، لأنه إذا كانت أية حكومة تؤلف تستطيع أن تحل البرلمان القائم، وتأتى فى ركابها ببرلمان جديد، فهذا ليس من الأوضاع الدستورية ولا من الرجوع إلى الشعب فى شىء، بل هو أقرب أن يكون استعبادًا لهذا الشعب.

ولا يستطيع إنسان مهما بلغ به الإسراف فى الطعن على كفاية هذه الأمة للحياة الدستورية أن يكابر فى أن بضعة الانتخابات القليلة التى جرت فى جو من الحرية قد أنتجت هيئات نيابية أصلح بكثير من الانتخابات التى تمت فى ظل الضغط والإكراه والتزوير، لا يستطيع أحد أن يجادل مثلاً فى انتخابات سنة ١٩٢٤ التى جرت فى عهد وزارة يحيى باشا إبراهيم، وانتخابات سنة ١٩٢٦ فى أواخر عهد الوزارة الزيورية، وانتخابات سنة ١٩٢٩ التى جرت فى عهد وزارة عدلى باشا الثالثة، وانتخابات سنة ١٩٣٦ التى تمت فى عهد وزارة على باشا ماهر الأولى. كانت انتخابات حرة بعيدة عن الضغط الحكومى. وقد أنتجت هيئات

نيابية كانت خيرًا من الهيئات التى أنشأتها الحكومات، ومعنى ذلك أن هذه الأمة تستطيع أن تمارس الانتخاب الحر، وليست فى حاجة إلى من يريدون أن يفرضوا أنفسهم أوصياء عليها فيسلبوها حرية اختيار ممثليها، فهذه الانتخابات التى ضربتها لك مثلاً. تدل يقيناً على بطلان مزاعم من يتهمون الأمة بالعجز وعدم الأهلية للانتخابات الحرة، وهذه التهمة فضلاً عما تنطوى عليه من التشهير بالبلاد وإغراء الطامعين فيها، فإنها أبعد ما تكون عن الحق والنزاهة، بل هى وليدة أغراض شخصية أو نزوات نفسية تكمن وراء تلك الدعاوى الباطلة.

فالمؤامرة على النظام الدستورى هى من عمل فئة من الوصوليين أرادوا أن يصلوا إلى مناصب الحكم من غير طريق الوكالة عن الشعب، وهذا خذلان لهذا الشعب، ورجوع به إلى الوراء، لأن الذين يريدون حكم البلاد على غير إرادة الشعب يرون أنفسهم فى حاجة إلى تقليم أظفاره، وتخضيد شوكته وكبت حريته، لكن يضمنوا لأنفسهم البقاء فى الحكم رغماً عنه، وهذه سياسة مدمرة، تضعف من مناعة البلاد أمام الأطماع الأجنبية والأزمات المختلفة سياسية كانت أو اقتصادية.

وقد اتخذ هؤلاء الوصوليون الدعاية سلاحا لهم، فزعموا ضمن ما زعموا أن الحكومة التى تمثل الأغلبية هى أداة استبداد ودكتاتورية، ولعمرى أنهم فيما يؤلفون من حكومات، وينشئون من برلمانات، هم مثال الاستبداد والدكتاتورية. ولا يخفى أن الوزارة الدستورية مهما كان بها من عيوب فهى تعمل تحت إشراف البرلمان ومراقبة المعارضة فيه، وثمة رقابة أهم من ذلك، وأعنى بها رقابة الصحافة والرأى العام، كل هذه الوسائل كفيلة بتقويم المعوج من تصرفات الحكومات الدستورية، والوعى القومى كفيل بأن يوازن بين التصرفات الصالحة وغير الصالحة، ومهما قال دعاة الحكم المطلق فى التهوين من كفالة هذه الوسائل فى الرقابة، فإنهم لا يستطيعون أن يجادلوا فى أنها أضعف شأنًا وأقل أثرًا فى عهود الحكم المطلق، بل إنها تتلاشى ولا يؤبه لها فى هذه العهود، فحيثما قلبنا المسألة على مختلف نواحيها نجد أن النظام الديمقراطى أقل ضررًا وأكثر نفعًا من النظام غير الدستورى.

وإلى جانب سلاح الدعاية، فإن دعاة الحكم المطلق قد أفادوا من طبقات حالفتهم وعاونتهم، فاستعانوا أول ما استعانوا بطائفة من الموظفين «الممتازين»، وأقصد بالممتازين من وصلوا إلى كبرى المناصب، أو هم فى سبيل الوصول إليها، فهؤلاء بطبيعة تكوينهم البيروقراطى (الوظائفى) ينفر بعضهم (وأنزه الكثيرين منهم عن هذه النزعة) من النظام الدستورى إذ يرون أن يسد الطريق أمام أطماعهم الشخصية فى الوصول إلى الوزارة، وهى غاية ما يطمحون إليه فى الحياة، وهم بحكم تكوينهم وعقليتهم وماضيهم، لا يتصلون بالشعب، ولا يستسيغون بل لا يتصورون تغليب إرادته على إرادة الحكام، لأنهم درجوا على أن يروا الحكومة لا الأمة مصدر السلطات، فهذه الطبقة من الموظفين هم من أنصار الحكم المطلق، ولذلك تراهم مصدر دعاية منظمة ضد النظام الدستورى وصلاحية البلاد له، وتراهم يمدون دعاة الحكم المطلق بكل صغيرة عن مساوئ العهود الدستورية، يكبرونها ويبالغون فى تصويرها، بينما يغضون الطرف عن مساوئ الحكم المطلق وعيوبه، ويسوغونها بمختلف وسائل الجدل والتلفيق، وقد استخدم دعاة الحكم المطلق هذه الطبقة فى نشر دعايتهم ضد الحكم الدستورى، وعرفوا كيف يجتذبونها إلى معسكرهم بتعيين بعض أفرادها وزراء، فأحيوا فى نفوسهم ونفوس زملائهم الأمل فى الوصول إلى الوزارة عن طريق مناصرة الحكم المطلق والتنكر للنظام الدستورى.

وثمة طبقة أخرى استخدموها فى نشر دعايتهم ، وهى طبقة فريق من الأعيان وذوى المهن الحرة، ممن أخطأهم التوفيق فى بعض الانتخابات، فهؤلاء لم تشرب نفوسهم الروح العامة والشعور بالواجب فى الحياة القومية، بل يرون فيها وسيلة للظهور والتفاخر فحسب، ولذلك تراهم إذا أخفقوا ولو مرة واحدة فى اكتساب ثقة الناخبين، انقلبوا على الدستور وعلى الشعب ساخطين، ومالأوا كل حكومة تنكل بالشعب وتجرده من حقوقه السياسية.

ومن أسف أن دعاة الحكم المطلق قد اجتذبوا أيضا إلى معسكرهم بعض رجال القلم وبعض الشباب المثقف، وهؤلاء وأولئك كان يجب أن يكونوا فى طليعة

المناضلين عن حقوق الشعب، ولست أريد أن أطيل فى الحديث عنهم، فلعلهم إلى الحق يرجعون، وإلى ساحة النضال الشعبى يعودون.

يخلص مما تقدم أن الحياة الدستورية فى حاجة إلى جهاد المؤمنين بحقوق هذا الشعب وتعاونهم، لكى تستقر وتتغلب على العقبات التى تعترضها، ومن الواجب على الذين ينظرون بعين الرعاية والاعتبار إلى مصالح الوطن العليا، أن لا يترددوا فى بذل ما يستطيعون من جهود للدفاع عن الحقوق العامة التى تتميز بها الشعوب الحرة عن الشعوب المستعبدة.

فعلينا جميعًا أن نؤدى هذا الواجب، إذا أردنا لهذا الشعب أن يأخذ مكانه بين الأمم الحرة المستقلة، ويساير ركب الحضارة والديمقراطية.



وثائق تاريخية

دستور الدولة المصرية

(١٩ أبريل سنة ١٩٢٣)

(انظر ديباجته ص ١٤٦)

الباب الأول: الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

مادة ١: مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة، ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شيء منه وحكومته ملكية وراثية وشكلها نيابى.

الباب الثانى: فى حقوق المصريين وواجباتهم

مادة ٢: الجنسية المصرية يحددها القانون.

مادة ٣: المصريون لدى القانون سواء. وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين. وإليهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ولا يولى الأجانب هذه الوظائف إلا فى أحوال استثنائية يعينها القانون.

مادة ٤: الحرية الشخصية مكفولة.

مادة ٥: لا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون.

مادة ٦: لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون. ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها.

مادة ٧: لا يجوز إبعاد مصرى من الديار المصرية.

ولا يجوز أن يحظر على مصرى الإقامة فى جهة ما ولا أن يلزم الإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المبينة فى القانون.

مادة ٨: للمنازل حرمة. فلا يجوز دخولها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه.

مادة ٩: للملكية حرمة. فلا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه، وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلاً.

مادة ١٠: عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة.

مادة ١١: لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والمواصلات التليفونية إلاّ فى الأحوال المبينة فى القانون.

مادة ١٢: حرية الاعتقاد مطلقة.

مادة ١٣: تحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقًا للعادات المرعية فى الديار المصرية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الآداب.

مادة ١٤: حرية الرأى مكفولة. ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك فى حدود القانون.

مادة ١٥: الصحافة حرة فى حدود القانون. والرقابة على الصحف محظورة. وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك إلا إذا كان ضروريًا لوقاية النظام الاجتماعى.

مادة ١٦: لا يسوغ تقييد حرية أحد فى استعماله أية لغة أراد فى المعاملات الخاصة أو التجارية، أو فى الأمور الدينية، أو فى الصحف والمطبوعات أيًّا كان نوعها، أو فى الاجتماعات العامة.

مادة ١٧: التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو يناف الآداب.

مادة ١٨: تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون.

مادة ١٩ : التعليم الأوَّلى إلزامى للمصريين من بنين وبنات. وهو مجانى فى المكاتب العامة.

مادة ٢٠ : للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحًا وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم إلى إشعاره. لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون. كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى.

مادة ٢١ : للمصريين حق تكوين الجمعيات. وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون.

مادة ٢٢ : لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشئون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم. أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية.

الباب الثالث: السلطات

الفصل الأوّل: أحكام

مادة ٢٣ : جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور.

مادة ٢٤ : السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسى الشيوخ والنواب.

مادة ٢٥ : لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك.

مادة ٢٦ : تكون القوانين نافذة فى جميع القطر المصرى بإصدارها من جانب الملك ويستفاد هذا الإصدار من نشرها فى الجريدة الرسمية.

وتنفذ فى كل جهة من جهات القطر المصرى من وقت العلم بإصدارها.

ويعتبر إصدار تلك القوانين معلومًا فى جميع القطر المصرى بعد نشرها بثلاثين يومًا ويجوز قصر هذا الميعاد أو مده بنص صريح فى تلك القوانين.

مادة ٢٧: لا تجرى أحكام القوانين إلّا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص.

مادة ٢٨: للملك ولمجلسى الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصا بإنشاء الضرائب أو زيادتها فاقتراحه للملك ولمجلس النواب.

مادة ٢٩: السلطة التنفيذية يتولاها الملك فى حدود هذا الدستور.

مادة ٣٠: السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها.

مادة ٣١: تصدر أحكام المحاكم المختلفة وتنفذ وفق القانون باسم الملك.

الفصل الثانى: الملك والوزراء

الفرع الأول: الملك

مادة ٣٢: عرش المملكة المصرية وراثى فى أسرة محمد على.

وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكريم الصادر فى ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢).

مادة ٣٣: الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس.

مادة ٣٤: الملك يصدق على القوانين ويصدرها.

مادة ٣٥: إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه فى مدى شهر لإعادة النظر فيه.

فإذا لم يرد القانون فى هذا الميعاد عد ذلك تصديقًا من الملك عليه وصدر.

مادة ٣٦: إذا رد مشروع القانون فى الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثى الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر. فإن كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه فى دور الانعقاد نفسه. فإذا عاد البرلمان فى دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر.

مادة ٣٧: الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها.

مادة ٣٨: للملك حق حل مجلس النواب.

مادة ٣٩: للملك تأجيل انعقاد البرلمان. على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر ولا أن يتكرر فى دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين.

مادة ٤٠: للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية وهو يدعوه أيضًا متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين. ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادى.

مادة ٤١: إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى وعرض هذه المراسيم عليه فى أول اجتماع له، فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون.

مادة ٤٢: الملك يفتتح دور الانعقاد العادى للبرلمان بخطبة العرش فى المجلسين مجتمعين يستعرض فيها أحوال البلاد. ويقدم كل من المجلسين كتابًا يضمنه جوابه عليها.

مادة ٤٣: الملك ينشئ ويمنح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى. وله حق سك العملة تنفيذًا للقانون كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة.

مادة ٤٤: الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين.

مادة ٤٥: الملك يعلن الأحكام العرفية. ويجب أن يعرض إعلان الأحكام العرفية فورًا على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاءها. فإذا وقع ذلك الإعلان فى غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة.

مادة ٤٦ : الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يولى ويعزل الضباط ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان.

على أن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان. كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو نقص فى حقوق سيادتها أو تحميل خزانتها شيئًا من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان.

ولا يجوز فى أى حال أن تكون الشروط السرية فى معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية.

مادة ٤٧ : لا يجوز للملك أن يتولى مع مُلك مصر أمور دولة أخرى بغير رضاء البرلمان. ولا تصح مداولة أى المجلسين فى ذلك إلا بحضور ثلثى أعضائه على الأقل ولا يصح قراره إلا بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين.

مادة ٤٨ : الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه.

مادة ٤٩ : الملك يعين وزراءه ويقيلهم. ويعين الممثلين السياسيين ويقيلهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية.

مادة ٥٠ : قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف اليمين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين : «أحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه».

مادة ٥١ : لا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين اليمين المنصوص عليها فى المادة السابقة مضافاً إليها : «وأن نكون مخلصين للملك».

مادة ٥٢ : أثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بحكم القانون فى مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة. فإذا كان مجلس النواب منحلا وكان الميعاد المعين فى أمر

الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه.

مادة ٥٣ : إذا لم يكن من يخلف الملك على العرش فللملك أن يعين خلفا له مع موافقة البرلمان مجتمعًا فى هيئة مؤتمر. ويشترط لصحة قراره فى ذلك حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين.

مادة ٥٤ : فى حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له وفقًا لأحكام المادة السابقة يجتمع المجلسان بحكم القانون فورًا فى هيئة مؤتمر لاختيار الملك. ويقع هذا الاختيار فى مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما. ويشترط لصحته حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين.

فإذا لم يتسن الاختيار فى الميعاد المتقدم ففى اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين فى الاختيار أيًّا كان عدد الأعضاء الحاضرين، وفى هذه الحالة يكون الاختيار صحيحًا بالأغلبية النسبية وإذا كان مجلس النواب منحلا وقت خلو العرش فإنه يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه.

مادة ٥٥ : من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدى خلفه أو أوصياء العرش اليمين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته.

مادة ٥٦ : عند تولية الملك تعين مخصصاته ومخصصات البيت المالك بقانون وذلك لمدة حكمه. ويعين القانون مرتبات أوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك.

الفرع الثانى: الوزراء

مادة ٥٧ : مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة.

مادة ٥٨ : لا يلى الوزارة إلا مصرى.

مادة ٥٩ : لا يلى الوزارة أحد من الأسرة المالكة.

مادة ٦٠ : توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون.

مادة ٦١ : الوزراء مسئولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته.

مادة ٦٢ : أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال.

مادة ٦٣ : للوزراء أن يحضروا أى المجلسين ويجب أن يسمعوا كلما طلبوا الكلام ولا يكون لهم رأى معدود فى المداولات إلا إذا كانوا أعضاء. ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفى دواوينهم أو أن يستنيبوهم عنهم. ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته.

مادة ٦٤ : لا يجوز للوزير أن يشترى أو يستأجر شيئاً من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام كما لا يجوز له أن يقبل أثناء وزارته العضوية بمجلس إدارة أية شركة ولا أن يشترك اشتراكا فعليا فى عمل تجارى أو مالى.

مادة ٦٥ : إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل. فإذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة.

مادة ٦٦ : لمجلس النواب وحده حق أتهام الوزارة فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثى الآراء.

ولمجلس الأحكام المخصوص وحده حق محاكمة الوزراء عما يقع منهم من تلك الجرائم، ويعين المجلس من أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس.

مادة ٦٧ : يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيساً ومن ستة عشر عضواً ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية. وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التى تليها ثم من قضاتها بترتيب الأقدمية كذلك.

مادة ٦٨ : يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات فى الجرائم

المنصوص عليها فيه، وتبين فى قانون خاص أحوال مسئولية الوزراء التى لم يتناولها قانون العقوبات.

مادة ٦٩: تصدر الأحكام بالعقوبة من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثنى عشر صوتا.

مادة ٧٠: إلى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الأحكام المخصوص بنفسه طريقة السير فى محاكمة الوزراء.

مادة ٧١: الوزير الذى يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص فى أمره. ولا يمنع استعفاؤه من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فى محاكمته.

مادة ٧٢: لا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب.

الفصل الثالث - البرلمان

مادة ٧٣: يتكون البرلمان من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

الفرع الأول: مجلس الشيوخ

مادة ٧٤: يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب.

مادة ٧٥: كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً أو أكثر تنتخب عضواً عن كل مائة وثمانين ألفاً أو كسر من هذا العدد لا يقل عن تسعين ألفا. وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفا ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً تنتخب عضوا. وكل محافظة يقل عدد أهاليها عن تسعين ألفا تنتخب عضوا ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية.

مادة ٧٦: تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حقق انتخاب عضو

بمجلس الشيوخ وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له حق انتخاب عضو بهذا المجلس.

تحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر فى المديريات والمحافظات التى لها حق انتخاب أكثر من عضو بمجلس الشيوخ. على أنه يجوز أن يعتبر القانون عواصم المديريات التى لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين ألفا دائرة انتخابية مستقلة. وفى هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة. فيما يتعلق بتحديد عدد الأعضاء التى لها حق انتخابهم وبتحديد الدوائر الانتخابية.

مادة ٧٧: يشترط فى عضو مجلس الشيوخ زيادة على الشروط المقررة فى قانون الانتخاب أن يكون بالغاً من السن أربعين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادى.

مادة ٧٨: يشترط فى عضو مجلس الشيوخ منتخبًا أو معيناً أن يكون من إحدى الطبقات الآتية:

أولاً: الوزراء، الممثلين السياسيين، رؤساء مجلس النواب، وكلاء الوزارات، رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها، النواب العموميين، نقباء المحامين، موظفى الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً - سواء فى ذلك الحاليون والسابقون.

ثانياً: كبار العلماء والرؤساء الروحيين، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً، النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً مصريا فى العام، من لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة. وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التى نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها.

وتحدد الضريبة والدخل السنوى فيما يختص بمديرية أسوان بقانون الانتخاب.

مادة ٧٩: مدة العضوية فى مجلس الشيوخ عشر سنين.

ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف الشيوخ المنتخبين كل خمس سنوات. ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز انتخابه أو تعيينه.

مادة ٨٠: رئيس مجلس الشيوخ يعينه الملك وينتخب المجلس وكيلين. ويكون تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين. ويجوز إعادة انتخابهم.

مادة ٨١: إذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ.

الفرع الثانى: مجلس النواب

مادة ٨٢: يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب.

مادة ٨٣: كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً فأكثر تنتخب نائباً واحداً لكل ستين ألفاً أو كسر هذا الرقم لا يقل عن ثلاثين ألفا. وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفا ولا يقل عن ثلاثين ألفا تنتخب نائباً. وكل محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ثلاثين ألفا يكون لها نائب ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية.

مادة ٨٤: تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب نائب. وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له هذا الحق.

وتحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر فى المديريات والمحافظات التى لها حق انتخاب أكثر من نائب. وللقانون مع ذلك أن يعتبر عواصم المديريات التى لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً ولا يقل عن ثلاثين ألفا، دائرة انتخابية مستقلة.

وفى هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يختص بتحديد عدد الأعضاء الجائز انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية.

مادة ٨٥: يشترط فى النائب زيادة على الشروط المقررة فى قانون الانتخاب

أن يكون بالغاً من السن ثلاثين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادى.

مادة ٨٦: مدة عضوية النائب خمس سنوات.

مادة ٨٧: ينتخب مجلس النواب رئيس ووكيلين سنويا فى أول كل دور انعقاد عادى ورئيس المجلس ووكيلاه يجوز إعادة انتخابهم.

مادة ٨٨: إذا حل مجلس النواب فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر.

مادة ٨٩: الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب.

الفرع الثالث: أحكام عامة للمجلسين

مادة ٩٠: مركز البرلمان مدينة القاهرة. على أنه يجوز عند الضرورة جعل مركزه فى جهة أخرى بقانون. واجتماعه فى غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بحكم القانون.

مادة ٩١: عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها ولا يجوز لناخبيه ولا للسلطة التى تعينه توكيله بأمر على سبيل الإلزام.

مادة ٩٢: لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى.

مادة ٩٣: يجوز تعيين أمراء الأسرة المالكة ونبلائها أعضاء بمجلس الشيوخ ولا يجوز أنتخابهم بأحد المجلسين.

مادة ٩٤: قبل أن يتولى أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللملك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق.

وتكون تأدية اليمين فى كل مجلس علناً بقاعة جلساته.

مادة ٩٥: يختص كل مجلس بالفصل فى صحة نيابة أعضائه. ولا تعتبر النيابة باطلة إلّا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى الأصوات.

ويجوز أن يعهد القانون بهذا الاختصاص إلى سلطة خرى.

مادة ٩٦: يدعو الملك البرلمان سنويا إلى عقد جلساته العادى قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر. فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور ويدوم دور انعقاده العادية مدة ستة شهور على الأقل. ويعلن الملك فض انعقاده.

مادة ٩٧: أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما فى غير الزمن القانونى فالاجتماع غير شرعى والقرارات التى تصدر فيه باطلة بحكم القانون.

مادة ٩٨: جلسات المجلسين علنية على أن كلًّا منهما ينعقد بهيئة سرية بناءً على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء، ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة فى الموضوع المطروح أمامه تجرى فى جلسة علنية أم لا.

مادة ٩٩: لا يجوز لأى المجلسين أن يقرر قراراً إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه.

مادة ١٠٠: فى غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يكون الأمر الذى حصلت المداولة بشأنه مرفوضاً.

مادة ١٠١: تعطى الآراء بالتصويت شفهيا أو بطريقة القيام والجلوس.

وأما فيما يختص بالقوانين عموماً وبالاقتراح فى مجلس النواب على مسألة الثقة فإن الآراء تعطى دائماً بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال ويحق للوزراء دائماً أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام فى الاقتراع على عدم الثقة بهم.

مادة ١٠٢: كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه.

مادة ١٠٣: كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأى فى جواز نظر المجلس فيه. فإذا رأى المجلس نظره أتبع فيه حكم المادة السابقة.

مادة ١٠٤: لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه مادة مادة، وللمجلسين حق التعديل والتجزئة فى المواد وفيما يعرض من التعديلات.

مادة ١٠٥: كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يبعث به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر.

مادة ١٠٦: كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية فى دور الانعقاد نفسه.

مادة ١٠٧: لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات وذلك على الوجه الذى يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس ولا تجرى المناقشة فى استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك فى غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير.

مادة ١٠٨: لكل مجلس حق إجراء التحقيق ليستنير فى مسائل معينة داخلة فى حدود اختصاصه.

مادة ١٠٩: لا يجوز مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يبدون من الأفكار والآراء فى المجلسين.

مادة ١١٠: لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له. وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية.

مادة ١١١: لا يمنح أعضاء البرلمان رتباً ولا نياشين أثناء مدة عضويتهم. ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية.

مادة ١١٢: لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع هو له. ويشترط فى غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط المبينة بهذا الدستور وبقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

مادة ١١٣: إذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب يختار بدله بطريق التعيين أو الانتخابات على حسب الأحوال وذلك فى مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان الحكومة بخلو المحل. ولا تدوم نيابة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه.

مادة ١١٤: تجرى الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب فى خلال الستين يوماً السابقة لانتهاء مدة نيابته وفى حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات فى الميعاد المذكور فإن مدة نيابة المجلس القديم تمتد إلى حين الانتخابات المذكورة.

مادة ١١٥: يجب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء أكان التجديد بطريق الانتخاب أو بطريق التعيين فى خلال الستين يوماً السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم. فإن لم يتيسر التجديد فى الميعاد المذكور امتدت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم إلى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد.

مادة ١١٦: لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه. ولكل مجلس أن يحيل إلى الوزراء ما يقدم إليه من العرائض وعليهم أن يقدموا الإيضاحات الخاصة بما تتضمنه تلك العرائض كلما طلب المجلس ذلك إليهم.

مادة ١١٧: كل مجلس له وحده المحافظة على النظام فى داخله ويقوم بها الرئيس.

ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه.

مادة ١١٨: يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية تحدد بقانون.

مادة ١١٩ : يضع كل مجلس لائحته الداخلية مبيناً فيها طريقة السير فى تأدية أعماله.

الفرع الرابع: أحكام خاصة بانعقاد البرلمان بهيئة مؤتمر

مادة ١٢٠ : فيما عدا الأحوال التى يجتمع فيها المجلسان بحكم القانون فإنهما يجتمعان بهيئة مؤتمر بناءً على دعوة الملك.

مادة ١٢١ : كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرياسة لرئيس مجلس الشيوخ.

مادة ١٢٢ : لا تعد قرارات المؤتمر صحيحة إلا إذا توفرت الأغلبية المطلقة من أعضاء كل من المجلسين اللذين يتألف منهما المؤتمر. ويراعى المؤتمر فى الاقتراح على هذه القرارات أحكام المادتين المائة والأولى بعد المائة.

مادة ١٢٣ : اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر فى خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين فى تأدية وظائفه الدستورية.

الفصل الرابع: السلطة القضائية

مادة ١٢٤ : القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون وليس لأية سلطة فى الحكومة التدخل فى القضايا.

مادة ١٢٥ : ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون.

مادة ١٢٦ : تعيين القضاة يكون بالكيفية والشروط التى يقررها القانون.

مادة ١٢٧ : عدم جواز عزل القضاة أو نقلهم تتعين حدوده وكيفيته بالقانون.

مادة ١٢٨ : يكون تعيين رجال النيابة العمومية فى المحاكم وعزلهم وفقاً للشروط التى يقررها القانون.

مادة ١٢٩: جلسات المحاكم علنية إلّا إذا أمرت المحكمة بجعلها سرية مراعاة للنظام العام أو للمحافظة على الآداب.

مادة ١٣٠: كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه.

مادة ١٣١: يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يتولون القضاء فيها.

الفصل الخامس: مجالس المديريات والمجالس البلدية

مادة ١٣٢: تعتبر المديريات والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها أشخاصا معنوية وفقا للقانون العام بالشروط التى يقررها القانون.

وتمثلها مجالس المديريات والمجالس البلدية المختلفة.

ويعين القانون حدود اختصاصها.

مادة ١٣٣: ترتيب مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف انواعها واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة تبينها القوانين. ويراعى فى هذه القوانين المبادئ الآتية:

أولاً: اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب إلا فى الحالات الاستثنائية التى يبيح فيها القانون تعيين بعض أعضاء غير منتخبين.

ثانيًا: اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم أهل المديرية أو المدينة أو الجهة وهذا مع عدم الإخلال بما يجب من اعتماد أعمالها فى الأحوال المبينة فى القوانين وعلى الوجه المقرر بها.

ثالثًا: نشر ميزانياتها وحساباتها.

رابعًا: علنية الجلسات فى الحدود المقررة بالقانون.

خامسًا: تداخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصاتها أو إضرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك.

الباب الرابع: فى المالية

مادة ١٣٤: لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون. ولا يجوز تكليف الأهالى بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا فى حدود القانون.

مادة ١٣٥: لا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب فى غير الأحوال المبينة فى القانون.

مادة ١٣٦: لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة أو تعويض أو إعانة أو مكافأة إلا فى حدود القانون.

مادة ١٣٧: لا يجوز عقد قرض عمومى ولا تعهد قد يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة فى سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان.

وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية فى البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بقانون إلى زمن محدود.

يشترط اعتماد البرلمان مقدما فى إنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال الرى التى تهم أكثر من مديرية. وكذلك فى كل تصرف مجانى فى أملاك الدولة.

مادة ١٣٨: الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتمادها. والسنة المالية يعينها القانون.

وتقرر الميزانية بابًا بابًا.

مادة ١٣٩: تكون مناقشة الميزانية وتقريرها فى مجلس النواب أولًا.

مادة ١٤٠: لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية.

مادة ١٤١: اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومى لا يجوز تعديلها بما يمس تعهدات مصر فى هذا الشأن. وكذلك الحال فى كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذا لتعهد دولى.

مادة ١٤٢: إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة.

ومع ذلك إذا أقر المجلسان بعض أبواب الميزانية أمكن العمل بها مؤقتًا.

مادة ١٤٣: كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان. ويجب استئذانه كذلك كلماأريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية.

مادة ١٤٤: الحساب الختامى للإدارة المالية عن العام المنقضى يقدم إلى البرلمان فى مبدأ كل دور انعقاد عادى لطلب اعتماده.

مادة ١٤٥: ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامى السنوى تجرى عليهما الأحكام المتقدمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامى.

الباب الخامس: القوة المسلحة

مادة ١٤٦: قوات الجيش تقرر بقانون.

مادة ١٤٧: يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الواجبات.

مادة ١٤٨: يبين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات.

الباب السادس: أحكام عامة

مادة ١٤٩: الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية.

مادة ١٥٠: مدينة القاهرة قاعدة المملكة المصرية.

مادة ١٥١: تسليم اللاجئين السياسيين محظور وهذا مع عدم الإخلال بالاتفاقات الدولية التى يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعى.

مادة ١٥٢: العفو الشامل لا يكون إلا بقانون.

مادة ١٥٣: ينظم القانون الطريقة التى يباشر بها الملك سلطته طبقا للمبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين وبالأوقاف التى تديرها وزارة الأوقاف وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد. وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقا للقواعد والعادات المعمول بها الآن.

تبقى الحقوق التى يباشرها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة كما قررها القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة.

مادة ١٥٤: لا يخل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول الأجنبية ولا يمكن أن يمس ما يكون للأجانب من الحقوق فى مصر بمقتضى القوانين والمعاهدات الدولية والعادات المرعية.

مادة ١٥٥: لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتيًا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون.

وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت فى انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور.

مادة ١٥٦: للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى ومع ذلك فإن الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابى البرلمانى وبنظام وراثة العرش وبمبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها.

مادة ١٥٧: لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعًا قرارًا بضرورته وبتحديد موضوعه.

فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل للتنقيح. ولا تصح المناقشة فى كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلث أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى الآراء.

مادة ١٥٨: لا يجوز إحداث أى تنقيح فى الدستور خاص بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش.

مادة ١٥٩: تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان.

الباب السابع: أحكام ختامية وأحكام وقتية

مادة ١٦٠: يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائى للسودان.

مادة ١٦١: مخصصات جلالة الملك الحالى هى ١٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى ومخصصات البيت المالك هى ١١١,٥١٢ جنيهًا مصريا وتبقى هى لمدة حكمه وتجوز زيادة هذه المخصصات بقرار من البرلمان.

مادة ١٦٢: يكون تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ فى نهاية الخمس السنوات الأولى بطريق القرعة ومدة نيابة هؤلاء الشيوخ والنواب المنتخبين الأولى تنتهى فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨.

مادة ١٦٣: يعمل بهذا الدستور من تاريخ انعقاد البرلمان.

مادة ١٦٤: تتبع فى إدارة شئون الدولة وفى التشريع الخاص بها من تاريخ نشر هذا الدستور إلى حين انعقاد البرلمان القواعد والإجراءات المتبعة الآن. ومع ذلك يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام للمبادئ الأساسية المقررة بهذا الدستور.

مادة ١٦٥: تعرض على البرلمان عند انعقاده ميزانية سنة ١٩٢٣ – ١٩٢٤

المالية ولا يسرى القانون الذى يصدر بميزانية السنة المذكورة إلا عن المدة الباقية منها من يوم نشره.

أما الحساب الختامى للإدارة المالية عن سنة ١٩٢٢ – ١٩٢٣ فيعتبر كأنه مصدق عليه من البرلمان بالحالة التى صدق عليه بها مجلس الوزراء.

مادة ١٦٦ : إذا استحكم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة.

ويعمل بذلك إلى أن يصدر قانون بما يخالفه.

مادة ١٦٧ : كل ما قررته القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقًا للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذًا بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغائها وتعديلها فى حدود سلطتها على أن لا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضى.

مادة ١٦٨ : تعتبر أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتصفية أملاك الخديوى السابق عباس حلمى باشا وتضييق ما له من الحقوق كأن لها صبغة دستورية ولا يصح اقتراح تنقيحها.

مادة ١٦٩ : القوانين التى يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسى البرلمان فى دور الانعقاد الأول فإن لم تعرض عليهما فى هذا الدور بطل العمل بها فى المستقبل.

مادة ١٧٠ : على وزرائنا تنفيذ هذا الدستور كل منهم فيما يخصه.

صدر بسراى عابدين فى ٣ رمضان سنة ١٣٤١ (١٩ أبريل سنة ١٩٢٣).

* * *

فهرست الجزء الأول

الفصل الأول

الانقسام الداخلى سنة ١٩٢١ ١٩

الفصل الثانى

الموقف السياسى

بعد قطع مفاوضات عدلى ٤٠

الفصل الثالث

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ٥٧

الفصل الرابع

وزارة ثروت ٧٦

الفصل الخامس

مصر فى مؤتمر لوزان ١٠٠

الفصل السادس

وزارة محمد توفيق نسيم ١١٥

الفصل السابع

الدستور ١٢٩

الفصل الثامن

الانتخابات العامة والبرلمان الأول ١٦٧

الفصل التاسع

وزارة سعد ١٧٣

الفصل العاشر

وزارة زيور والانقلاب الأول

الفصل الحادى عشر

اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه وعودة الحياة الدستورية ٢٩٥

الفصل الثاني عشر

الوزارات الائتلافية ٣٢٤

الفصل الثالث عشر

شخصية سعد زغلول ٣٤٦

الفصل الرابع عشر

للمؤلف

حقوق الشعب :

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان . طبع سنة ١٩١٢ .

نقابات التعاون الزراعية :

يتضمن تاريخ التعاون الزراعى ومنشآته فى أوروبا ، ونشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه ، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤ .

الجمعيات الوطنية :

صحيفة من تاريخ النهضات القومية يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية فى طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها والمقارنة بينها . طبع سنة ١٩٢٢ .

تاريخ الحركة القومية (فى جزأين) :

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الأول من أدوارها وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر . وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩)

الجزء الثانى : من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى عهد ولاية محمد على (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩) .

عصر محمد على :

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٠)

عصر إسماعيل (فى جزأين) :

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢)

الجزء الثانى : وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢) .

الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٧) .

مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال :

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٢) .

مصطفى كامل : باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٩) .

محمد فريد : رمز الإخلاص والتضحية
تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤١) .

ثورة سنة ١٩١٩ فى جزأين :
تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ (فى جزأين) الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦ .
الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة . وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم .
الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاكمات الثورة ولجنة ملنر . والحوادث التى لابستها ومفاوضات ملنر واستشارة الأمة فى مشروع ملنر . والتبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية . ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية .

فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) : فى ثلاثة أجزاء :
الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧)
الجزء الثانى : تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩) .
الجزء الثالث : تاريخ مصر القومى من ولاية فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولى سنة ١٩٥١) .

مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ :
(الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧)
الكفاح فى القنال سنة ١٩٥١ - حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ .
وزارات الموظفين - أسباب الثورة - فاروق يمهد للثورة .

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :
تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية فى مصر القديمة :
من فجر التاريخ إلى الفتح العربى (طبع سنة ١٩٦٣)

تاريخ مصر القومى .
من الفتح العربى حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية طبع بعد وفاة المؤلف

مذكراتى (١٨٨٩ - ١٩٥١) :
خواطرى ومشاهداتى فى الحياة .

شعراء الوطنية فى مصر :
تراجمهم . وشعرهم الوطنى . والمناسبات التى نظموا فيها قصائدهم الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤

مجموعة أقوالى وأعمالى فى البرلمان : (مجلس النواب الأول) طبع ١٩٢٥

أربعة عشر عامًا فى البرلمان :
فى مجلس النواب سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥
وفى مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥).

كتب مختصرة

مصطفى كامل :
باعث النهضة الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢)
بطل الكفاح . الشهيد محمد فريد : (طبع سنة ١٩٥١)

الزعيم الثائر أحمد عرابى :
(الطبعة الأولى - يناير سنة ١٩٥٢)

جمال الدين الأفغانى : (طبع سنة ١٩٦٦)

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ :
استقلال أم حماية (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية :
(طبعت سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩)

مصر المجاهدة فى العصر الحديث :
فى ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب فى عهد الحملة الفرنسية ثم كفاحه فى العهود التالية إلى بداية ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ .

(تحت الطبع)
مختاراتى من دواوين الشعراء فى الجاهلية والإسلام .

رقم الإيداع		١٩٨٧ / ٣٦٠١
الترقيم الدولى	٩٧٧-٠٢-٢٠٤٩-٢	ISBN

١ / ٨٦ / ٣٧

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)


الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية

هذه الأعمال الكاملة

ينظر إلى عبد الرحمن الرافعى على انه جبرتى مصر الحديث . فقد عكف طوال عمره على كتابة التاريخ المصرى فبداه بتاريخ الحركة القومية فى عصر المماليك والحملة الفرنسية . حتى ثورة ٢٣ يوليو فى سبع سنوات . وإلى جانب هذه الحقبة التاريخية نجده يكتب ايضا مؤلفات اخرى هامة .

وكتابات الرافعى تتسم بالصدق والدقة والحيدة . فهو يبدأ بذكر اسباب الحادث ثم سرده ثم رأيه فيه . ومن ثم فإن فكر الرافعى يسود هذه المؤلفات ويعبر عن كفاح الشعب المصرى فى مواجهة القوى المختلفة والملابسات التى أحاطته .

ودار المعارف تقدم هذه الأعمال الكاملة للقارئ العربى حتى يقف على تاريخ وطنه العظيم . وكفاحه المشرف . ومطالبته الدائبة بالحرية والحق والديمقراطية .

جـ
٧٠٠

عبد الرحمن الرافعي

فى أعقاب الثورة المصرية
ثورة سنة ١٩١٩

الجزء الثانى



دار المعارف



في أعقاب الثورة المصرية

ثورة سنة ١٩١٩

بقلم

عبد الرحمن الرافعي

الجزء الثاني

يشتمل على تاريخ مصر القومي من وفاة سعد زغلول في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد في ٢٨ أبريل ١٩٣٦

الطبعة الثالثة

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م



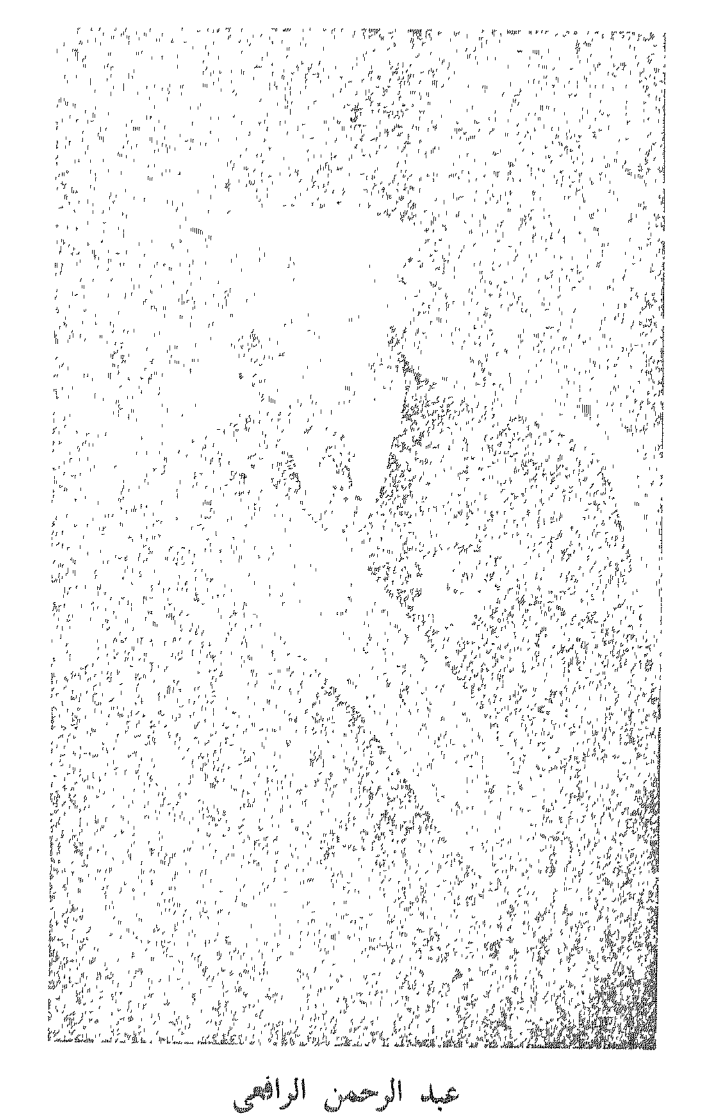
دار المعارف

راجع هذا الكتاب

المستشار حلمي السباعي شاهين

نائب رئيس قضايا الحكومة السابق

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .



عبد الرحمن الرافعى

ولد فى ٨ من فبراير سنة ١٨٨٩ - وتوفى فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

مقدة الطبعة الثالثة

هذا الكتاب بين سلسلة مؤلفات والدنا المغفور له الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى تاريخ مصر القومى الحديث وهو الجزء الثانى - فى أعقاب الثورة المصرية - ثورة سنة ١٩١٩ - وظهرت الطبعة الثانية سنة ١٩٦٦ وهو يجمع أحداث الفترة من وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦.

والطبعتان متطابقتان تمامًا. كما تجمع آراء والدنا فى هذه الفترة ومقترحاته العديدة فى كافة النواحى.

أما الطبعة الأولى فظهرت فى سنة ١٩٤٩ قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وفيها نظهر صراحة رأى الرافعى وجرأته فيما اشتمل عليه هذا الكتاب.

والله ولى التوفيق

كريمات المؤلف
عبد الرحمن الرافعى

سنة ١٩٨٧

تقديم الكتاب

هذا الكتاب هو الجزء الثانى - فى أعقاب الثورة المصرية ثورة سنة ١٩١٩، ربطه أستاذنا المؤرخ الوطنى الكبير عبد الرحمن الرافعى بالفترة بين وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك أحمد فؤاد فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦. وهى فترة هامة من تاريخنا القومى وسيخرج القارئ بنتيجة هامة هى أن ما كتبه الرافعى فى هذا الكتاب وما تنبأ به قد تحقق بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢. وكان أن منحت الثورة الرافعى جائزة عن هذا الكتاب فى حفل عام أقيم فى الجمعية الجغرافية. وخاصة أن الطبعة الأولى منه ظهرت فى سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩. أى قبل قيام الثورة بحوالى أربع سنوات. وكان يمثل الثورة فى هذا الحفل عضوها السيد/ خالد محيى الدين.

ويجمع الكتاب فى فصوله الثمانية، الحديث عن استمرار الائتلاف بعد وفاة سعد زغلول، وانتخاب مصطفى النحاس رئيسًا للوفد المصرى. وإنه لسر لا يعرفه إلا القليل، وقد سبق للأستاذ مصطفى أمين الصحفى الكبير قوله: إن سعد زغلول عندما تكوّن الوفد المصرى طلب من الشقيقين عبد الرحمن الرافعى، وشهيد الصحافة أمين الرافعى، أن ينضما للوفد. فاعتذرا مصرين على بقائهما بالحزب الوطنى. حزب الجلاء ووحدة وادى النيل وسندهما فى اعتذارهما أن الوفد مقبل على مفاوضة الإنجليز، وهما ليسا من هذا الاتجاه، ورشحا له مصطفى النحاس وحافظ عفيفى، وكانا من رجال الحزب الوطنى، وقبلا الانضمام إلى حزب الوفد. وكما قال شيخ الصحفيين إن عبد الرحمن الرافعى لو قبل الدخول فى الوفد لكان خليفة سعد زغلول بعد وفاته، وقد تأكدت أنا شخصيًا من صحة هذه الواقعة من أستاذنا الرافعى نفسه، وهذا يدلك على أن الشقيقين كانا متمسكين بمبادئ مصطفى كامل ومحمد فريد. ولم يحيدا عنها. ولا بالمثل العليا طيلة حياتهما.

وتحدث الرافعى فى الكتاب عن مفاوضات عبد الخالق ثروت مع السير أوستن تشمبرلن. وزير الخارجية البريطانية مبيناً خلاصة مشروع الوزير البريطانى. وقد رفض مجلس الوزراء مشروع المعاهدة. وبيّن الرافعى بعض أعمال العمران فى عهد ثروت رئيس الوزراء، منها وضع الحجر الأساسى للجامعة ولقناطر نجع حمادى وإفتتاح مصحة حلوان.

وتحدث الرافعى فى حياء وخجل عن أخيه الشقيق أمين الرافعى الذى توفى فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧. باعتبار أن هذا حدث تاريخى خلال الفترة موضوع الكتاب. ثم تحدث عن تأليف وزارة النحاس الأولى. وبالرسائل المتبادلة بينها وبين ممثلى انجلترا، وعن أزمة قانون الاجتماعات. ثم انتقل إلى نقض الائتلاف وتعطيل الدستور، وسماه الرافعى الانقلاب الثانى فى الفترة من يونيه سنة ١٩٢٨ إلى أكتوبر سنة ١٩٢٩. وما ترتب عليه من تأليف وزارة محمد محمود. وكان بين وزرائه - حافظ عفيفى - أحمد لطفى السيد - تأمل ذلك؟! ومن حل البرلمان. وكان للحزب الوطنى - وبين زعمائه الرافعى - موقف هو استنكارهم كتابة وعلناً هذا الانقلاب، وكذلك كان لحزب الوفد نفس الموقف. وتحدث الرافعى عن سياسة الاضطهاد واليد الحديدية التى سارت عليها وزارة محمد محمود.

ثم تحدث عن المفاوضات التى جرت بين ممثلى انجلترا وهذه الوزارة التى استقالت وتألفت بعدها وزارة عدلى يكن الثالثة فى أكتوبر سن ١٩٢٩. التى أعادت الحياة النيابية. وأجرت الانتخابات فى ديسمبر سنة ١٩٢٩ واستقالت هذه الوزارة. وألف مصطفى النحاس وزارته الثانية فى أول يناير سنة ١٩٣٠ وأجرت مفاوضات مع هندرسن عن إنجلترا. واستقالت هذه الوزارة فى ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠ وتبعتها وزارة إسماعيل صدقى التى ألغت الدستور، فكان الانقلاب الثالث فى حياة مصر. وما سار عليه برلمان صدقى وما لا قاه من احتجاجات وحوادث ومظاهرات فى الأقاليم والقاهرة والإسكندرية، وتأليف صدقى حزب سماه حزب الشعب. ويستفيض الرافعى فى بيان ما لاقاه الشعب على يد وزارة صدقى التى استقالت. وتم تأليف وزارة عبد الفتاح يحيى فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٣. حيث حلت

مجلس نقابة المحامين، وحلت محلها بعد ذلك فى نوفمبر سنة ١٩٣٤ وزارة محمد توفيق نسيم التى ألفت دستور صدقى بأمر ملكى صدر من الملك أحمد فؤاد. وأعيدت إلى البلاد حياتها الدستورية بعد أن قدمت الجهة الوطنية تقريرها إلى الملك حررته لجنة عنها مؤلفة من مكرم عبيد عن الوفد، وعبد الرحمن الرافعى عن الحزب الوطنى، ومحمد حسين هيكل عن الأحرار الدستوريين، وأحمد كامل عن حزب الشعب، وحلمى عيسى عن حزب الاتحاد. وأرسلت خطابًا إلى المندوب السامى ووقع على التقرير والخطاب رؤساء الأحزاب وممثلون عن المستقلين.

واستقالت وزارة نسيم وحل محلها وزارة على ماهر الأولى فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦، وتشكل وفد للمفاوضة بين أعضاء الجبهة الوطنية، ولم يشترك فى هذا الوفد الرافعى لتمسكه بمبدأ الجلاء. وتوفى الملك فؤاد ونودى بالملك فاروق ملكًا على مصر فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦. وما يهمنى هنا كذلك ما كتبه الرافعى عن شخصية الملك فؤاد بكل صراحة، حياته قبل ولاية العرش وبعدها، وكان ما كتب فى هذا المجال لم يكتبه أحد قبله ولا بعده، ويحضرنى هنا أن كل كاتب مقال كان يتعرض لعمل من أعمال الملك فؤاد بالنقد يحاكم أمام محكمة الجنايات، ما عليه إلا أنه يقدم صورة من هذا الكتاب للمحكمة. يستشهد بما قاله الرافعى عن الملك فؤاد حسناته وسلبياته، وفى هذا رد على ما يدعيه البعض من أن الرافعى كان مجرد مسجل لحوادث تاريخية.

ولم يكتف الرافعى بذلك، بل تكلم عن نهضة مصر الاقتصادية وحالتها المالية، وتأسيس بنك مصر وأثره على الناحية الاقتصادية والصناعية، وفضل طلعت حرب وزملائه فى هذا المجال.

وتكلم الرافعى عن البرامج العملية والبرامج الهدامة وكأنه يخاطب هنا بعض المعارضين لمجرد المعارضة. موجهًا النصح لهم، ومهاجمًا المبادئ الشيوعية الهدامة وبشدة.

وتكلم عن واجبات الحكومة وواجبات المواطنين من نواحٍ عديدة، منها تنمية

الثروة الزراعية، وزيادة مساحة الأراضى المزروعة، وتنمية الثروة الحيوانية، وجعل ملكية الأراضى الزراعية مقصورة على المواطنين المصريين. (وقدم مشروع قانون بذلك إلى مجلس الشيوخ عندما كان عضوًا بمجلس الشيوخ) وتحسين غذاء الشعب. وحماية أسعار الحاصلات الزراعية. وزيادة طرق المواصلات. وفتح أسواق للتجارة الخارجية. وتنمية الثروة الصناعية. وترقية التعليم الاقتصادى، وتشجيع البحوث العلمية. والتوسع فى صناعة الغزل والنسيج وسائر الصناعات الأخرى وتمصيرها، وتفريج أزمة المساكن. والتوسع فى الصناعات اليدوية الريفية والمنزلية والعناية بالثروات المعدنية والبترولية والمائية، وإنشاء البنوك الصناعية. والتوسع فى الصناعات الحربية، والعناية بصناعة النقل البحرى وإنشاء البحرية المصرية. وتحقيق الوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان. وإصلاح النظام المالى المصرى. وطريقة إعداد ميزانية الدولة. وأنها يجب أن تكون ميزانية خدمات وانتاج لا ميزانية أرقام وموظفين.

وعدد الرافعى واجبات سائر طوائف الشعب، الأفراد العاديين والأثرياء. ثم واجبات المواطنات وواجبات الشباب.

وتكلم عن النهضة الاجتماعية وحالة البلاد الاجتماعية فى عهد الاحتلال. والعمل على إحياء البعث الاجتماعى. وتنشيط الحركات التعاونية. وحماية الفلاح الصغير، والعمل على إحياء النهضة العمالية. وإصدار قوانين العمل. وكذلك النهضة الرياضية وتحت ظل المنظمات والخدمات الاجتماعية. وفى التعليم والصحة، ورعاية الأمومة والطفولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من نواحى تحديد الأرباح. وتحديد العلاقات بين الملاك ومستأجرى الأطيان الزراعية. ووضع حد لزيادة الملكية الزراعية. وإصلاح القرية ورعاية الفلاح والعامل، وإنشاء الملاجئ والمطاعم الشعبية. وفرض الضريبة التصاعدية كعلاج اجتماعى، والعناية بالنواحى الأخلاقية بين سائر طبقات الشعب.

هذا ما نادى به الرافعى سنة ١٩٤٨، وأخذت بما جمعه كتابه، ثورة ٢٣ يوليو، فاستفادت الثورة بحق من آرائه ومقترحاته، ومن هذا الكتاب وغيره من مؤلفات الرافعى تستطيع أن تحكم على أخلاق الرافعى وعاداته وتمسكه بالمثل العليا والمبادئ

الوطنية السليمة، والحرية فى حدود القوانين، والديمقراطية السليمة البعيدة عن الفوضى، والمتفقة مع الآداب العامة والخلق الطيب. وكانت رعاية الله للرافعى جزاء ما قدم، من نعيم مقيم فى جنات النعيم.

المستشار حلمى السباعى شاهين
نائب رئيس قضايا الحكومة السابق

يونيه سنة ١٩٨٧

مقدمة الطبعة الثانية

حمدًا لله فها هى الطبعة الثانية لكتابى فى أعقاب الثورة المصرية الجزء الثانى. اشتمل على جزء هام من تاريخنا القومى. فى فترة هامة اجتازتها بلادنا العزيزة. أعدتها طبق الأصل من الطبعة الأولى: ولعل ما أشرت إليه فى كتابى هذا الذى خرج إلى الحياة سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩. قد تحقق بعد قيام ثورة الشعب. ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

فبراير سنة ١٩٦٦.

عبد الرحمن الرافعى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

بعد أن أرّخت «ثورة ١٩١٩» وانتهيت من تدوين حوادثها من بدايتها فى مارس من تلك السنة إلى نهايتها فى أبريل سنة ١٩٢١، أخذت فى تأريخ الفترة التى أعقبت الثورة، فأخرجت فى يوليه سنة ١٩٤٧ الجزء الأول من هذه الكتاب، مشتملاً على تاريخ مصر القومى من نهاية الثورة إلى وفاة زعيمها المغفور له سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧.

واليوم أقدم إلى القراء الجزء الثانى، وهو يتناول تاريخ مصر القومى من وفاة سعد فى سنة ١٩٢٧ إلى وفاة المغفور له الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦، وهى مرحلة كاملة من تاريخ مصر، مليئة بالحوادث والأحداث الجسام، جديرة بأن نستوعب وقائعها وأطوارها، ونتفهم حقائقها وأسرارها، ولست أبغى فى هذه المقدمة أن ألخص هذه الفترة فإن التلخيص فيها لا يغنى عن التفصيل، ولا مندوحة عن مطالعة فصول هذا الجزء كلها، لكى تتألف من مجموعها صورة واضحة جلية لتاريخ مصر القومى فى هذه الفترة من الزمن.

وفى هذا الجزء فصلان ختاميان (السابع والثامن) أرّخت فيهما نهضة مصر الاقتصادية والاجتماعية؛ لأن التاريخ القومى لكل أمة لا يقتصر على الجانب السياسى فحسب، بل يجب أن يتناول تاريخها الاقتصادى، وتاريخها الاجتماعى بأوسع معانيه، فهذه النواحى وثيقة الصلة بعضها ببعض، ولكل منها أثرها وصداها من النواحى الأخرى، ومنها جميعًا يتألف التاريخ القومى.

ولا أرانى فى حاجة إلى التنويه بما أشرت إليه فى مقدمة الجزء الأول من أن الفترة التى أؤرخها فى كلا الجزأين، وفى الجزء الثالث، تدخل فى التاريخ المعاصر القريب، الذى نعيش فيه، ولا أخفى على نفسى دقة الموقف فى الكتابة عن هذا

العصر؛ لأنه يتناول أشخاصًا قد تقتضى المجاملة والملابسات مراعاتهم، على أنى قد جعلت من التاريخ رسالة أشبه ما تكون برسالة القضاء، فالمؤرخ كما قلت فى مقدمة الجزء الأوّل يشبه أن يكون قاضيًّا فى الحوادث التى يؤرخها، وعليه أن يقتبس من القاضى روح العدل الذى يستلهمه فى قضائه، فلا يجامل فى الحق أحدًا، ولا يتحامل على أحد، وعليه أن يعطى كل ذى حق حقه، ولقد اتبعت هذا المنهج قدر ما استطعت فيما أخرجت من حلقات هذه المجموعة، وليس من الحق ولا من النزاهة أن أعدل عنه فى أية فترة من فترات تاريخنا القومى، القديم منها والحديث، فالروح التى استلهمتها فى الحلقات السابقة، هى ذات الروح التى أملت علىّ كتاب «فى أعقاب الثورة المصرية»

أسأل الله أن يعصمنا من الزلل، ويلهمنا الصدق فى القول والعمل، ويهيىء لنا من أمرنا رشدا،

١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٩.

عبد الرحمن الرافعى

خلاصة الجزء الأوّل

نوردُ هنا خلاصة فصول الجزء الأوّل من هذا الكتاب ليكون تحت نظر القارئ صورة موجزة منه قبل قراءة الجزء الثانى:

مقدمة الكتاب:

الفصل الأول: الانقسام الداخلى سنة ١٩٢١ – المفاوضات مصدر الانقسام، الخلاف بين سعد وعدلى، خطبة شبرا، انقسام الوفد، المظاهرات العدائية – اقتراح الأمير عمر طوسون تأليف جمعية وطنية، رفع الرقابة على الصحف، الوفد الرسمى للمفاوضات، كان واجبًا على عدلى أن يستقيل، تفاقم الانقسام بعد تأليف الوفد الرسمى، الحوادث الخطيرة بالإسكندرية، تصريح تشرشل، مفاوضات عدلى – كيرزون، خلاصة مشروع كيرزون، الحوادث الداخلية أثناء المفاوضات، نفى على فهمى كامل بك وكيل الحزب الوطنى، بعثة سوان، زيارات سعد للأقاليم، احتفال ١٣ نوفمبر، استقالة عدلى.

الفصل الثانى: الموقف السياسى بعد قطع مفاوضات عدلى، التبليغ البريطانى إلى السلطان فؤاد، إذاعة الوثائق الثلاث، استمرار الانقسام، اعتقال سعد للمرة الثانية، مظاهرات الاحتجاج، استعجال عدلى قبول استقالته، نفى سعد وصحبه إلى سيشل، الدعوة إلى وحدة الصفوف، عودة الوحدة مؤقتاً إلى الوفد، المقاومة السلبية، قرار الوفد فى المقاومة السلبية، عدم المعاونة فى معاملات الأفراد، فى الوزارات ومصالح الحكومة والمحاكم، المقاطعة، مقاطعة البنوك الإنجليزية، مقاطعة السفن، مقاطعة شركات التأمين الإنجليزية، مقاطعة التجارة، نشر الدعوة، اعتقال أعضاء الوفد، هيئة وفد جديدة، الإفراج عن أعضاء الوفد، حوادث الاغتيال.

الفصل الثالث: تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ – شروط ثروت باشا

لتأليف الوزارة، موقف الوفد، نصّ تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ -، خطاب الحكومة البريطانية إلى السلطان فؤاد، الرأى فى تصريح ٢٨ فبراير، التبليغ البريطانى إلى الدول باستقلال مصر، بيان الحزب الوطنى عن تصريح ٢٨ فبراير.

الفصل الرابع: وزارة ثروت - كتاب الملك إلى ثروت باشا، جواب ثروت باشا، إعلان الاستقلال والمناداة بالسلطان فؤاد ملكًا لمصر، نظام وراثة العرش، نظام الأسرة المالكة، إقرار تصفية أملاك الخديو عباس، وضع الدستور، العقبات فى طريق ثروت باشا، احتجاج الحكومة البريطانية على حوادث الاغتيال، رد ثروت باشا، اضطهاد المعارضة، اعتقال أعضاء الوفد ومحاكمتهم، تأسيس حزب الأحرار الدستوريين، مقتل إسماعيل زهدى بك وحسن باشا عبد الرازق، استقالة وزارة ثروت باشا، لماذا استقال ثروت باشا؟

الفصل الخامس: مصر فى مؤتمر لوزان - مقدمات مؤتمر لوزان، قرار الحزب الوطنى فى اشترك مصر فى مؤتمر لوزان، قرار الوفد، انضمام الوفدين وإعلان الميثاق الوطنى، مذكرة الوفد المتحد إلى المؤتمر، رسالة مصطفى كمال إلى الشعب المصرى، النصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان.

الفصل السادس: وزارة محمد توفيق نسيم - تأليف وزارة محمد توفيق نسيم باشا، تجدد حوادث الاغتيال، الشروع فى مسخ الدستور، استقالة وزارة نسيم باشا بعد قبولها حذف نصوص السودان من الدستور، استمرار حوادث الاعتداء وتعيين محافظ عسكرى بريطانى للقاهرة، إلقاء قنبلة على المعكسر البريطانى، إقفال بيت الأمة، اعتقال أعضاء الوفد وبعض أعضاء الحزب الوطنى، هيئة وفد جديدة.

الفصل السابع: الدستور - تأليف وزارة يحيى إبراهيم باشا، الوزارة والدستور، خطاب مفتوح لعبد العزيز فهمى بك، صدور الدستور، كيف وقع الدستور، القواعد الأساسية للدستور، قانون الانتخاب، الإفراج عن سعد، الإفراج عن المعتقلين فى مصر، الإفراج عن المحكوم عليهم من أعضاء الوفد والمعتقلين منهم

فى سيشيل، قضية المؤامرة السياسية والحكم فيها، فى الحزب الوطنى، قانون الاجتماعات، قانون الأحكام العرفية، قانون التضمينات، انتهاء الأحكام العرفية، العفو عن بعض المحكوم عليهم، إعادة حرية المبعدين، قانون تعويضات الموظفين الأجانب، تصرفات أخرى لوزارة يحيى إبراهيم، عودة سعد إلى مصر، فى الحزب الوطنى.

الفصل الثامن: الانتخابات العامة والبرلمان الأوّل - دوائر الانتخابات، ذكرياتى عن الانتخابات، نتائج الانتخابات.

الفصل التاسع: وزارة سعد، الوزارة والزعامة الوطنية، استقالة وزارة يحيى إبراهيم، كتاب الملك فؤاد إلى سعد، جواب سعد، تأليف وزارة سعد، سياسة وزارة سعد، الإفراج عن المسجونين السياسيين، مقبرة توت عنخ آمون، مسألة اللاجئين الطرابلسيين، حقوق الوزارة السياسية، انتخابات الشيوخ، الشيوخ المعينون - الخلاف بين الملك وسعد على حق تعيينهم، تحكيم البارون فان دن بوش وحكمه، افتتاح البرلمان، يمين الملك، خطاب العرش، الحياة الدستورية، المؤيدون والمعارضون، تأليف الهيئة الوفدية البرلمانية، أهم قرارات البرلمان، ما يؤخذ على البرلمان، المآخذ على وزارة سعد، وزارة سعد والمحسوبية، حوادث السودان، صدى ثورة سنة ١٩١٩ فى السودان، تمثيل السودان فى معرض ومبلى، منع وفد سودانى من السفر إلى مصر، صدى حوادث السودان فى البرلمان، تصريح الحكومة البريطانية عن السودان فى مجلس اللوردات، أزمة وزارية بسبب السودان، جمعية اللواء الأبيض، المظاهرات فى السودان، مظاهرة طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم، مظاهرة أورطة السكة الحديد بالعطبرة، الاعتداء على سعد، محادثات سعد - ماكدونالد، تعديل فى الوزارة، موقف وزارة سعد بعد قطع المحادثات، إضراب الأزهريين، استقالة سعد، إعلان العدول عن الاستقالة، مقتل السردار السيرلى ستاك باشا، الإنذار البريطانى إلى الحكومة المصرية، الإنذار الأوّل، الإنذار الثانى، ردّ الحكومة على الإنذارين، جواب المندوب السامى على رد الحكومة المصرية، رد الوزارة احتلال جمرك الإسكندرية، استقالة

سعد، نظرة إلى البلاغات البريطانية، احتجاج البرلمان، موقف الدول الأوروبية حيال عدوان الحكومة البريطانية.

الفصل العاشر: وزارة زيور والانقلاب الأوّل - تأليف وزارة زيور، برنامج الوزارة - التسليم على طول الخط، جواب التسليم، عودة الاعتقالات، استقالة وزيرين، جلاء الجيش المصرى عن السودان، خلف السير لى ستاك باشا، إنشاء قوة دفاعية فى السودان منفصلة عن الجيش المصرى، لجنة توزيع مياه النيل بين مصر والسودان، تأجيل البرلمان شهرًا، تعيين إسماعيل صدقى وزيرًا للداخلية، حل مجلس النواب، لم يكن ثمة مسوغ لحل مجلس النواب، تأسيس حزب الاتحاد، انتخابات سنة ١٩٢٥ وتعديل وزارة زيور، حل مجلس النواب الجديد يوم انعقاده، نظام غير دستورى، وتحكم غير مسئول، أثر الانقلاب فى سياسة الحكومة تعيين المستر برسيفال مستشارًا قضائيًّا لوزارة الحقانية، العسف والتنكيل، استقالة اللورد أللنبى، وتعيين الورد جورج لويد مندوبًا ساميًّا، الحكم فى قضية مقتل السردار، تعديل قانون العقوبات وتشديده فى التهم الصحفية، تعديل فى الوزارة، كتاب الأستاذ على عبد الرازق، وانفصال الأحرار الدستوريين، حضور اللورد لويد، عدم تقديم أوارق اعتماده، تهافت الكبراء، الاضطهاد ومنع اجتماع المعارضة، خطبة عبد العزيز فهمى باشا فى وجوب التمسّك بالدستور، قانون الجمعيات والهيئات السياسية، احتجاج الأحزاب على هذا القانون، قرار الحزب الوطنى، قرار الوفد.

الفصل الحادى عشر: اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه وعودة الحياة الدستورية - الحالة السياسية سنة ١٩٢٥، دعوة أمين بك الرافعى إلى اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه، قرارات الأحزاب فى قبول الدعوة، موقف الوزارة إزاء هذه الدعوة، اجتماع البرلمان، طلب الأمراء من الملك إعادة النظام الدستورى، ترقيع فى الوزارة، اتفاقية جغبوب والتسليم فيها، قانون جديد للانتخاب، احتجاج الأحزاب على التسليم فى جغبوَب وامتناعها عن تنفيذ قانون الانتخاب، إضراب بعض العمد عن تنفيذ قانون الانتخاب، محاكمة العمد الممتنعين عن تنفيذ قانون الانتخاب، التدخل البريطانى وسقوط حزب الاتحاد، مظاهر

الائتلاف بين الأحزاب، لجنة الأحزاب المؤتلفة، اتفاق الأحزاب المؤتلفة على مقاطعة الانتخابات وعقد مؤتمر وطنى، اجتماع المؤتمر الوطنى وقراراته، صوت الشعر - قصيدة شوقى، انتخابات مايو سنة ١٩٢٦، اتفاق الأحزاب المؤتلفة على الترشيحات، نتيجة الانتخابات، قضية الاغتيالات السياسية والحكم فيها.

الفصل الثانى عشر: الوزارات الائتلافية، ميثاق الأحزاب فى احترام الدستور، موقف الحزب الوطنى من الاشتراك فى الحكم، استقالة وزارة زيور، تأليف وزارة عدلى يكن، تقليد دستورى حميد، اجتماع البرلمان وأعماله، وفاة على فهمى كامل بك، استقالة وزارة عدلى باشا - وزارة ثروت باشا، أزمة الجيش، رحلة الملك فؤاد إلى أوروبا، وفاة سعد، تخليد ذكرى سعد.

الفصل الثالث عشر: شخصية سعد زغلول - تاريخ حياة سعد، سعد زغلول ومصطفى كامل، سعد وفريد، سعد فى الجمعية التشريعية، فى الحرب العالمية الأولى، فى أعقاب الحرب، ثورة سنة ١٩١٩، سعد فى الوزارة، زعامة سعد، المآخذ على سعد.

الفصل الرابع عشر: الدستور والحكم المطلق.

وثائق تاريخية: دستور الدولة المصرية.

* * *

فصول الجزء الثانى

* * *

الفصل الأول

استمرار الائتلاف بعد وفاة سعد زغلول

انتقل سعد إلى جوار ربه فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ ووزارة ثروت الائتلافية قائمة تتولى الحكم، وقد بقيت فى الحكم واستمر الائتلاف الوزارى قائمًا لمدة وجيزة.

وكان ثروت لا يزال فى أوروبا حين وفاة سعد، فلما وصله نبأ الوفاة بادر إلى العودة إلى مصر، فبلغ الإسكندرية يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٧.

انتخاب مصطفى النحاس رئيسًا للوفد المصرى

كان كثير من أعضاء الوفد ومنهم مصطفى النحاس فى أوروبا حين وفاة سعد، فلما بلغهم نعيه عادوا على عجل إلى مصر، وتداولوا طويلًا فيمن يختارونه لرئاسة الوفد خلفًا للزعيم الراحل، وكانت المنافسة قائمة بين مصطفى النحاس باشا وفتح الله بركات باشا، ولكن أغلبية الوفد اتجهت إلى اختيار النحاس رئيسًا، فقرر الوفد بالإجماع انتخابه رئيسًا يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٧، ولم يعلن هذا القرار إلا بعد أن اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية المؤلفة من أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب الوفديين يوم الاثنين ٢٦ سبتمبر، وأقرته بالإجماع، فأعلنت رآسته للوفد.

وانتخب الأستاذ مكرم عبيد سكرتيرًا للوفد بدلا من مصطفى النحاس الذى كان يتولى السكرتارية قبل انتخابه للرئاسة.

ولم يكن مصطفى النحاس وزيرًا فى وزارة ثروت، بل كان وكيلًا لمجلس النواب، فبقى ثروت يتولى رئاسة الوزارة والنحاس يتولى رئاسة الوفد، ولم يبد بينهما خلاف فى مبدأ رئاسة النحاس للوفد.

وظهر الائتلاف بين الأحزاب فى حفلة الأربعين الكبرى التى أقيمت لسعد يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٧، إذ كان من خطبائها مصطفى النحاس ومكرم عبيد عن الوفد، وثروت عن الحكومة، ومحمد محمود عن حزب الأحرار الدستوريين، وعبد الحميد سعيد عن الحزب الوطنى، وكان من مراثى الشعراء فى هذه الحفلة قصيدة لأحمد شوقى أمير الشعراء، وأخرى لشاعر النيل حافظ إبراهيم.

مفاوضات ثروت - تشمبرلن

كان ثروت قد بدأ المفاوضة مع السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية فى شهر يولية سنة ١٩٢٧ أثناء إقامته بلندن، إذ كان يصحب الملك فؤاد فى زيارته لها، وقد غادرها فى آخر ذلك الشهر ليصحب الملك فى زيارته لروما، ثم عاد إلى مصر لما بلغه نبأ وفاة سعد، واتجه ثانية إلى لندن لاستئناف المفاوضة، فبلغها يوم ٣٠ أكتوبر، واستأنف محادثاته مع السير أوستن تشمبرلن، وبعد أن تمت فى جوهرها قفل راجعًا إلى مصر، فبلغها فى منتصف نوفمبر.

أسفرت هذه المفاوضات عن مشروع لمعاهدة بين مصر وإنجلترا عرضه السير أوستن تشمبرلن فى نوفمبر سنة ١٩٢٧، وقبل ثروت معظم أحكامه الجوهرية، وأبقى هذه المفاوضات وما انتهت إليه سرًّا مكتومًا، فلم يفض بها إلى أحد، ولا لأعضاء وزارته، حتى قبيل استقالته، وكانت حجته فى هذا التكتم أنه كان لا يزال بعد عودته من لندن يتبادل الرسائل مع الجانب البريطانى فى بعض مواد المشروع، ولما يصل فيها بعد إلى شىء نهائى.

خلاصة مشروع تشمبرلن

احتوى هذا المشروع كل قواعد الاحتلال والحماية، قدم له بديباجة عن الغرض من المعاهدة جاء فيها: «رغبة فى توثيق عرى الصداقة وحرصًا على حسن العلاقات ودوامها بين البلدين، وبما أنه يقتضى، تحقيقًا لهذه الرغبة، أن تعين العلاقات بين البلدين تعيينًا دقيقًا وذلك بأن تحل وتحدد المسائل المعلقة وهى المسائل التى رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ

بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، ورغبة فى قطع السبيل دون إمكان التدخل فى إدارة مصر الداخلية، ونظرًا إلى أن خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية هى عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل – فى مصلحة كلتا الحكومتين المتعاقدتين – تعاونهما الفعلى فى القيام بواجبهما المشترك، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها، قررا عقد معاهدة لهذا الغرض».

وهاك خلاصة قواعد المشروع:

أولًا: تعقد بين الطرفين المتعاقدين محالفة تؤكد قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما.

ثانيًا: يجب على الحكومة المصرية ألّا تتخذ فى البلاد الأجنبية موقفًا يتنافى مع المحالفة أو موقفًا يجوز أن يفضى إلى إثارة صعوبات لبريطانيا، وألّا تسلك فى البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التى تتبعها الحكومة البريطانية وألّا تعقد مع الدول الأجنبية أىّ اتفاق يكون مضرًّا بالمصالح البريطانية.

ثالثًا: إذا صارت مصر فى حالة حرب للدفاع عن أراضيها أو لحماية مصالحها أثر غارة أو اعتداء عليها أيًّا كان نوعه تقوم بريطانيا بإنجادها بصفة محارب، وذلك مع عدم الإخلال بما نصّ عليه من الأحكام فى ميثاق جمعية الأمم، وإذا حدثت ظروف من شأنها أن تجعل فى خطر ما بين مصر وإحدى الدول الأجنبية من حسن العلاقات أو أن تهدد حياة الأجانب وأموالهم فى مصر تتشاور الحكومتان المصرية والبريطانية لإتخاذ أنجع الوسائل لحل الإشكال.

رابعًا: تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى، وإذا رأت ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين.

خامسًا: إذا صارت بريطانيا فى حالة حرب أو تهديد بوقوع حرب ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها تبذل لها مصر فى أراضيها كل ما فى وسعها من المساعدة والتسهيلات بما فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها.

سادسًا: تخوّل مصر لبريطانيا الحق فى إبقاء قوات عسكرية (أى فى احتلال البلاد) فى أى مكان فيها ولزمن غير محدود ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق تعهد فيه إنجلترا إلى مصر مهمة حماية المواصلات الإمبراطورية البريطانية، والغرض من هذا الاحتلال هو حماية هذه المواصلات، وبعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يعيد الطرفان المتعاقدان النظر فى مسألة المكان الذى تستقر فيه القوات البريطانية، وفى حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على مجلس جمعية الأمم، وإذا لم يكن قرار جمعية الأمم موافقًا لمطالب الحكومة المصرية يجوز بناءً على طلبها وبالشروط نفسها إعادة النظر فى المسألة فى آخر كل خمس سنوات ابتداءً من تاريخ صدور القرار المذكور، وتحتفظ القوات البريطانية فى مصر بما تتمتع به الآن (سنة ١٩٢٧) من مزايا وامتيازات وتضع الحكومة المصرية مجانًا تحت تصرف تلك القوات الأراضى والمبانى التى تشغلها إلى أن يغير المكان الذى تستقر فيه، وعلى أثر هذا التغيير تعود الأراضى والمبانى التى تجلو عنها القوات إلى حوزة الحكومة المصرية على أن تضع مجانًا تحت تصرف تلك القوات ما يعادلها من الأراضى والمبانى فى الجهات التى تنتقل إليها.

وتحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأراض عرضها عشرون كيلو مترًا على كل من جانبى قناة السويس، ولا يسرى هذا الحظر على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على ما هو قائم الآن (١٩٢٧) من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها.

سابعًا: تخوّل الحكومة المصرية بوجه عام للرعايا البريطانيين الأفضلية على غيرهم فى حالة استخدام أجانب بصفة موظفين.

ثامنًا: تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارًا ماليًّا تكون له اختصاصات صندوق الدين ويحاط علمًا بكل مشروع تشريعى مما يقتضى مصادقة الدول ذوات الامتيازات ليكون نافذًا على الأجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشئون التى ترى استشارته فيها.

تاسعًا: تعين الحكومة المصرية بالاتفاق أيضًا مع الحكومة البريطانية مستشارًا

قضائيًا يحاط علمًا بكل ما يمسّ أداة القضاء فيما يتعلق بالأجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشئون التى ترى استشارته فيها.

عاشرًا: إلى أن يجرى العمل بإصلاح نظام الامتيازات الأجنبية على أثر ما يعقد من اتفاقات بين مصر والدول ذوات الشأن لا تغير الحكومة المصرية فى عدد واختصاص الموظفين البريطانيين الذين يشتغلون الآن (١٩٢٧) بإدارة الأمن العام والبوليس إلّا بعد الاتفاق على ذلك مع الحكومة البريطانية.

حادى عشر: تبذل بريطانيا نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر، وتبذل وساطتها لقبول مصر فى جمعية الأمم

ثانى عشر: نظرًا للعلاقات الخاصة التى تنشئها المحالفة بين الحكومتين يمثل بريطانيا فى مصر سفير يخول حق التقدم على أى ممثل آخر.

ثالث عشر: لا تخلّ أحكام هذه المعاهدة بالحقوق والتعهدات التى تنجم أو يجوز أن تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق جمعية الأمم.

رابع عشر: كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من المعاهدة لم يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيها طبقًا لأحكام ميثاق جمعية الأمم.

خامس عشر: أغفل المشروع الإشارة إلى السودان إطلاقًا[1].

---

(١) سبق هذا المشروع مشروعان، غرض أحدهما ثروت باشا، وعرض الآخر السير أوستن تشمبرلن، ففى مشروع ثروت جاء فى المادة ١١ منه الخاصة بالسودان ما يأتى: «مع الاتفاق على تأجيل تسوية مسألة السودان إلى مفاوضات تجرى فيما بعد يكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية فى تقرير حقوقه، توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع إلى الحالة التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ وعلى أن يتخذا كقاعدة لتحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التى وردت فى التقرير الذى وضع مع ما أدخل عليها من التعديل بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية المصرية، وعلى الاعتراف بحق الحكومة المصرية فى اتخاذ كافة تدابير المراقبة اللازمة لتكفل توزيع المياه طبقًا للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور، وعلى أن تقدم لها كل التسهيلات للقيام على نفقتها بجميع أعمال الرى على مجرى النيل التى أشار إليها ذلك التقرير فى مصلحة مصر». =

هذا، ولقد أخطأ ثروت خطأ كبيرًا فى هذه المفاوضات، وكان واجبًا عليه أن يقطعها، كما قطع عدلى مفاوضاته مع كيرزون من قبل (ج ١ ص ٢٠ طبعة سابقة) إذ استبان من المشروع الذى عرضه تشمبرلن أولاً وأخيرًا أن انجلترا لا تريد أن تتزحزح عن مطامعها الاستعمارية فى مصر والسودان، ولا يختلف هذا المشروع فى جوهره عن مشروع كيرزون[2] الذى رفضه عدلى، فكان واجبًا على ثروت أن يرفض مشروع تشمبرلن، ويقطع هذه المفاوضات، ولكنه لم يفعل، وظهر الفرق كبيرًا بينه وبين عدلى.

تحرج مركز ثروت عقب مجيئه حاملاً هذا المشروع، وإن كان قد ظل يكتم أمره ويمانع فى نشره حتى استقال.

خطاب العرش والمفاوضات

افتتحت الدورة البرلمانية الجديدة يوم الخميس ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧، وألقى ثروت خطاب العرس، وانتخب النحاس رئيسًا لمجلس النواب.

=وجاء فى المادة ١٣ من مسروع تسمبرلن الأول ما أتى: «يعرف الطرفان المتعاقدان بأن أوفى ضمان لصيانة مصالحهما ولا سيما مصالح مصر فى مجارى النيل العليا هو استمرار سيادتهما المستركه فى السودان، وكلاهما متفقان على أن يتخذا كقاعدة لتحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التى وردت فى تقرير لجنة النيل المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ وفى الاتفاق الذى عقد فى أوّل مايو سنه ١٩٢٦ بين ممثلى مصلحتى الرى فى مصر والسودان، ويمنح ممثلو مصلحه الرى المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة المشاهدات المتعلقة بأعمال قناطر «سنار» كما أنه تكون لهم حرية الوصول إلى البيانات الخاصة بذلك للتحقق من أن توزيع المياه جار طبقًا للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور، ويمنح حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية الحكومة المصرية كل مساعدة ممكنه لتمكينها من القيام لمصلحتها الخاصة وعلى نفقتها وبوجه يتفق مع مصالح السلطات المحليه ذات الشأن، بأعمال الحفظ المنصوص عليها فى ذاك التقرير، وتتحمل الحكومة المصرية نفقات كل عمل تكميلى ودفع كل مبلغ نقدى تدعو الحاجة إليهما باعتراف الطرفين تعويضًا للمصالح المحليه من كل تلف أو تفكك ينجم عن الأعمال المشار إليها، ويستمر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر – نظرًا لاهتمامه بحفظ السلام فى ربوع السودان وعلى حدود مصر الجنوبية – فى دفع حصته الحالية فى نفقات الإدارة فى السودان إلى أن يقرر الطرفان المتعاقدان أن الحال تدعو إلى إعادة النظر فى هذا الترتيب».

ولكن المسروع النهائى الذى عرضه السر أوستن تشمبرلن خلا خلوا تامًا من الإشارة إلى السودان، وهو المشروع الذى حمله ثروت باشا إلى مصر.

(٢) راجع قواعد هذا المسروع فى كتابنا «فى أعقاب الثورة المصرية» ج ١ ص ١٨. (طبعة سابقة).

وإذ كان أوّل اجتماع للبرلمان بعد وفاة سعد ففد خطب مصطفى النحاس باشا مؤبنًا الفقيد، وألقى إسماعيل صدقى باشا باسم الأحرار الدستوريين كلمة أعرب فيها عن شعوره وشعور حزبه بهذا الرزء الأليم؛ وألقى حافظ رمضان بك باسم الحزب الوطنى كلمة أخرى فى هذا المعنى؛ وانتخب المجلس الأستاذ ويصا واصف وحسين هلال بك وكيلين.

لم يتضمن خطاب العرش عبارات واضحة عن مفاوضات ثروت - تشمبرلن؛ وكل ما ورد عنها قوله: «وقد انتهز رئيس حكومتنا وجوده بلندره فى ذلك الجوّ الممتلئ صداقة وولاء فاتصل بوزير خارجية الحكومة الإنجليزية فى أحاديث عن بعض شئون سياسية رغبة فى إقرار حسن التفاهم بين البلدين، ولقد كان لتلك الأحاديث أثرها المحمود فى ذلك، كذلك كانت محادثات بينهما قصد بها إلى تفهم الحكومتين الانجليزية والمصرية وجهتى نظر أحداهما الأخرى فى مسألة مصر والسودان، حتى إذا ما ظهر إمكان التوفيق بين وجهتى النظر تيسر الدخول فى مفاوضات لعقد محالفة تستكمل البلاد بها استقلالها وتحدد ما بينها وبين إنجلترا من العلاقات على أن يكون القول الفصل فى هذه المحالفة للبرلمان، وإنى لأذكر بمزيد السرور ما ساد تلك المحادثات الدقيقة من روح الودّ وما أشربته من الجانبين من صادق العمل لتقريب وجهتى النظر تحقيقًا لرغبة الشعبين الإنجليزى والمصرى فى اتساق عهد جديد يرتبطان فيه بميثاق مودة وصداقة».

هذا ما تضمنه خطاب العرش عن المفاوضات، مع أن ثروت كان يحمل فى حقيبته عند عودته من لندن مشروع السير أوستن تشمبرلن، وفيه ما فيه من إهدار استقلال مصر والسودان، ولم يبد قط فى خلال المفاوضات ما يدلّ على روح الودّ كما جاء فى خطاب العرش، بل سادتها من الجانب البريطانى روح الجشع الاستعمارى البغيض.

رفض مجلس الوزراء مشروع المعاهدة

أبقى ثروت أمر محادثاته مع السير أوستن تشمبرلن سرا مكتومًا،ولم يعرض نتائجها على البرلمان ولا على مجلس الوزراء، ولما ألحّ عليه النحاس بعد أن ولى

رآسة الوفد أن يفضى إليه بما أسفرت عنه هذه المحادثات، لم ير بدًّا من إطلاعه على المشروع الذى انتهت إليه، فلما اطلع عليه الوفد وفحص عنه قرر رفضه، ورأى أن لا لزوم لعرضه على البرلمان، بل يكفى أن يرفضه مجلس الوزراء؛ لأن المشاريع التى تعرض على البرلمان هى التى يقبلها مجلس الوزراء مبدئيا.

وعرض ثروت على مجلس الوزراء مشروع المعاهدة، فقرر يوم ٤ مارس سنة ١٩٢٨ عدم قبوله لأنه «لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا»، وعهد إلى ثروت إبلاغ هذا القرار إلى وزارة الخارجية البريطانية، فأبلغه إياها فى خطاب إلى المندوب السامى يوم ٤ مارس قال:

«أتشرف بإخبار فخامتكم أنه عملاً برغبة سعادة السير أوستن تشمبرلن فى الرسالة التى أبلغنى إياها بواسطتكم، قد عرضت على زملائى مشرع معاهدة التحالف الذى أفضت إليه محادثاتنا فى الصيف الماضى، وأحطتهم علمًا بالأدوار المختلفة التى مرت بها هذه المحادثات وبالمذكرات التى تبودلت والمناقشات التى جرت بعد ذلك، فرأى زملائى أن المشروع لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا.

«بناءً على ذلك عهد إلىّ زملائى فى إبلاغ سعادة وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية أنهم لا يسعهم قبول هذا المشروع، فأرجو من فخامتكم أن تتكرموا بإبلاغ ما تقدم إلى سعادة السير أوستن تشمبرلن، وأن تعربوا له فى الوقت نفسه عن خالص شكرى لما أبداه من الاستعداد الودّى فى هذه المحادثات منذ بدئها، وإنى أغتنم هذه الفرصة لأشكر لفخامتكم أيضًا ما لقيته من دلائل الودّ فى اجتماعاتنا بشأن مشروع المعاهدة، ولأعرب لفخامتكم عن عظيم احترامى»

وما أن علمت الحكومة البريطانية بهذا الرفض حتى أخذت سياسة التهديد والوعيد تبدو من جديد فى الأفق، فقد أبرق اللورد لويد المندوب السامى البريطانى إلى السير أوستن تشمبرلن بقرار مجلس الوزراء، كما أبرق إليه

بفحوى حديث دار بينه وبين النحاس بوصفه زعيم الأغلبية قال: «إن زعيم الأغلبية قال إنه يشعر أن من العبث البحث فيما يعود على مصر من فوائد من مواد المعاهدة المختلفة ما دامت المعاهدة لا تنصّ على جلاء الجنود البريطانية عن مصر جلاءً تاما».

فردّ السير أوستن تشمبرلن على اللورد لويد بما يدل على ما اعتزمته الحكومة البريطانية من التهديد والوعيد، قال: «إن النحاس باشا على ما يظهر ليس أكثر ميلا إلى إدراك حقائق المسألة مما كان عليه زغلول باشا منذ أربع سنوات عندما ذكر له مستر رمزى ماكدونالد أنه لا يمكن لأية حكومة بريطانية أن تعمد بعد تجربة الحرب الأخيرة إلى التنازل حتى لحليف عن مصلحتها فى حراسة حلقة حيوية فى المواصلات البريطانية مثل قناة السويس ويجب أن يكون مثل هذا الضمان وجهًا من وجوه أى اتفاق يعقد، وإن إدراك ثروت باشا لهذه الحقائق هو الذى جعل من المتيسر المفاوضة لعقد المعاهدة، ورفض النحاس باشا إدراكها هو الذى سيجعل من جديد الوصول إلى تسوية مستحيلا».

وقال فى برقية أخرى: «لمناسبة تقديم ثروت باشا أوراق المفاوضات ومشروع الاتفاق إلى النحاس باشا قبل سفر دولته (ثروت باشا) مع جلالة الملك فؤاد إلى الوجه القبلى، أرى من الضرورى ألّا يترك للنحاس باشا أية فرصة للتظنن فى خطورة القرار الذى يطلب من مصر أن تبديه فى أمر المفاوضات. وما للنحاس باشا بصفته رئيس الأغلبية من أثر فى هذا القرار، وأصرح لك بناءً على ذلك بأنه فى حالة رفض المعاهدة يخطر ثروت باشا بأن الحكومة البريطانية تعتبر إقرار بعض الشئون التشريعية المنظورة الآن أمام البرلمان المصرى مخالفة لتصريح سنة ١٩٢٢ وأن منشورات بعض الطلبة فى الفترة الأخيرة وما تعلمه الحكومة البريطانية عن لجانهم ذات الصبغة غير المرغوب فيها تدفع بريطانيا إلى القيام بتعهدها نحو حماية الأجانب».

استقالة وزارة ثروت
(٤ مارس سنة ١٩٢٨)

وفى ذات اليوم الذى قرر فيه مجلس الوزراء رفض مشروع المعاهدة - ٤ مارس سنة ١٩٢٨ - رفع ثروت استقالته إلى الملك، ولم يذكر فيها شيئًا عن المفاوضات ومشروع المعاهدة، بل بنى الاستقالة على حالته الصحية، فقبلها الملك يوم ١٦ مارس.

وكان تقديمه استقالته يوم ٤ مارس، وهو اليوم الذى أبلغ فيه المندوب السامى البريطانى رفض مجلس الوزراء مشروع المعاهدة، يوحى إلى الذهن أن ثروت لم يكن متفقا مع الوزراء على رفض المشروع، ويزيد هذا المعنى توكيدًا قوله فى خطابه إلى المندوب السامى البريطانى: «فرأى زملائى أن المشروع لا يتفق إلخ.»، وقوله بعد ذلك: «بناءً على ذلك عهد إلىّ زملائى فى إبلاغ سعادة وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية أنهم لا يسعهم قبول المشروع»، وهذا معناه أن الرفض إنما جاء من زملائه دونه، فكان هذا الموقف من ثروت غير سديد ولا مشرف؛ لأن مشروع المعاهدة كان جديرًا بالرفض بداهة ومن بداية الأمر، وكان واجبًا عليه أن يذكر خطبته التى ألقاها قبل ست سنوات خلت - يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٢٢ - إذ نوّه فيها بموقف عدلى باشا فى رفضه مشروع كيرزون وقوله: «لقد تضامنّا مع الوفد الرسمى فى رفضه للمشروع وفى ردّه عليه، كنا وما زلنا ولن نزال نقرّ الوفد على ما فعل فى هذا الرفض لأننا نأبى كل الإباء أن نقرّ أى اتفاق أو تعاقد ينقص استقلال بلادنا»، فما باله وقد تولى هو المفاوضة يقبل مشروعًا يشبه مشروع كيرزون الذى رفضه عدلى باشا من قبل وأقرّه هو على رفضه».

لقد خسر ثروت من هذا الموقف خسارة أدبية كبيرة، وبخاصة إذا قارنت بين موقفه سنة ١٩٢٨ وموقف عدلى سنة ١٩٢١ إذ لم يتردد فى قطع المفاوضات مع اللورد كيرزون حين استبان أن مشروعه لا يتفق مع وجهة نظره، واستقال من الوزارة عقب قطع المفاوضات، وذكر فى كتاب استقالته أن مفاوضاته مع الحكومة

البريطانية لم تسفر عن تحقيق برنامجه وأنه من أجل ذلك يرفع استقالة الوزارة، وهنا يبدو الفرق جليًّا بينه وبين ثروت[٣].

بعض أعمال العمران فى عهد وزارة ثروت

سنّ البرلمان فى عهد هذه الوزارة قانون التعاون، وقانون انتخاب مجالس المديريات، وقانون الجامعة، وهى من أهم التشريعات التى صدرت عن البرلمان.

وضع الحجر الأساسى للجامعة

وفى عهدها وضع الملك فؤاد الحجر الأساسى لبناء الجامعة المصرية الحديثة (جامعة فؤاد الأوّل) بحدائق الأورمان بالجيزة، وأقيم لذلك احتفال فخم فى مكان الجامعة يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٨، فكان هذا اليوم يومًا مشهودًا فى تاريخ مصر العلمى والأدبى، بما صار له من الأثر العظيم فى رفع مستوى الثقافة فى مصر والشرق، وقد حلت هذه الجامعة محل الجامعة القديمة التى أنشئت منذ سنة ١٩٠٨[٤]، وأدمجت فيها كلية الحقوق وكلية الطب الموجودتان من قبل، وأقيم لبناء الجديد على أرض منحتها الحكومة للجامعة تبلغ مساحتها نحو تسعين فدانًا، عدا أربعين فدانا أخرى بمنيل الروضة منحتها لكلية الطب، وكان أوّل ما أقيم بعد وضع الحجر الأساسى مبنى كلية الآداب وكلية الحقوق، وافتتحت الجامعة سنة ١٩٣٢.

قناطر نجع حمادى

وفى ١٠ فبراير سنة ١٩٢٨ وضع الملك الحجر الأساسى لقناطر نجع حمادى، وهى من أجلّ المشروعات العمرانية التى أنشئت فى هذا العهد، والغرض منها ضمان الرى الصيفى وتوفيره لمنطقة مساحتها ٦٧٥,٠٠٠ فدان واقعة على جانبى مجرى النيل بين الحدود الشمالية لمديرية قنا وقناطر ديروط شمالى مدينة أسيوط، وبلغت تكاليف هذا المشروع وملحقاته نحو أربعة ملايين من الجنيهات، وهو من

---

(٣) توفى المرحوم عبد الخالق ثروت باشا بباريس يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٨.

(٤) انظر كتابنا «محمد فريد» ص ٣٧٧ (من الطبعة الأولى).

المشروعات الكبرى التى تقررت ونفذت فى العهود الدستورية، وقد احتفل بافتتاحها يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠.

مصحة فؤاد بحلوان

وفى ١٩ فبراير من تلك السنة احتفل بافتتاح مصحة فؤاد التى أنشأتها وزارة الأوقاف فى حلوان لعلاج التدرن الرئوى (السل).

وفاة المرحوم أمين الرافعى
(٢٩ ديسمبر ١٩٢٧)

انتقل المرحوم أمين الرافعى إلى جوار ربه يوم الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧، وإنى لأشعر بشىء من الحرج فى كتابة هذه الكلمات، وأخشى أن يقال: أخ يكتب عن شقيقه، ولكنى وأنا أؤرخ هذه الحقبة من الزمن أرى واجبًا علىّ أن أكتب قليلاً عن أمين، فما كان أمين أخى فحسب، بل إن منزلته كمجاهد فى الحركة القومية تعلو فى نفسى على منزلته كأخ أكبر لى، ولولا ذلك لما شعرت نحوه بهذا الحب العميق الذى كان يغمرنى فى حياته، واستمر على الأعوام بعد وفاته، وإذا قيل إنى أكتب عنه بأكثر مما يقتضيه المقام فى سياق الحوادث، أو بأكثر مما أكتب عن معاصريه، فلعلى أجد عذرًا فى أن للإنسان أن يفضى أحيانًا بشعوره وعواطفه، وأحاسيس نفسه، وللمؤرخ أن يسطر فى كتابه بعض خواطره وذكرياته(٥)، وقد يكون فى هذه الخواطر ما يصوّر للقارئ بعض الحقائق عن عصر من العصور، مثلما يجد، بل أكثر أحيانا مما يجد، فى تدوين الحوادث وتأريخ السنين، على أنى موجز القول عن أمين، وسأقتصر على ما يتصل بهذه المجموعة، وما جاشت به نفسى من الذكريات لمناسبة ظهور الأجزاء الأولى منها، فقد أخرجت الجزء الأوّل من «تاريخ الحركة القومية» فى أوّل يناير سنة ١٩٢٩، بعد انقضاء العام الأوّل على وفاته، وأهديت إليه الكتاب فى كلمة قلت فيها:

---

(٥) راجع على سبيل المثال (ذكرياتى عن الثورة) فى كتاب «ثورة سنة ١٩١٩» ج ١ ص ١٧٤، (طبعة سابقة:، وصلتى بفريد بك - كتاب «محمد فريد» ص ٤٦٧، (طبعة سابقة)، وخواطرى وذكرياتى عن مصطفى كامل - كتاب مصطفى كامل ص ١٢١ (طبعة ثانية) و١٦٣ و٢٢٦ إلخ.

«إلى أخى العزيز المرحوم أمين بك الرافعى، من فقدته أحوج ما أكون إلى حبه وعطفه، إلى ذكراه المجيدة، إلى روحه الطاهرة، أهدى هذا الكتاب.

«أهديك يا أخى العزيز كتابى وقد حال الحول وانقضى العام على انتقالك إلى الرفيق الأعلى، وكم كنت أرجو أن أهديه وأنت منى قريب، فى عالم الدنيا أما وقد فرق الموت بينى وبينك فلتتقبل روحك الطاهرة هدية أخيك الحزين!

«اللهم بارئ تلك النفس العالية، ومرسلها من نورك كوكباً إنسانيا، ومعيدها إلى جوارك كوكباً أزليا، أدخل عليها روحاً من عندك، وسلاماً منى، ياقريب الدعاء! — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨»

وأخرجت الجزء الثانى فى تمام الحول الثانى، وقلت فى ختام مقدمته:

«وإذ يظهر هذا الجزء فى يوم الذكرى الثانية لانتقال فقيد الوطن المرحوم أمين بك الرافعى إلى الرفيق الأعلى، فإنى أحيى ذكراه المجيدة، وأرسل من أعماق قلبى إلى روحه الطاهرة آيات المحبة والإخاء، فلتدم ذكراك العزيزة يا أمين، يجددها مرّ الأيام وكرّ السنين، ولتخلد أعمالك فى مآثر قومك. ولتطمئن نفسك فى السماء، بين الصديقين والشهداء، وحسن أولئك رفيقا، ذلك الفضل من الله وكفى بالله عليما» ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩.

وأخرجت «عصر محمد على» فى ختام العام الثالث، وقلت فى ختام مقدمته:

«وإذ يوافق اليوم تمام الحول الثالث على وفاة فقيد الوطن المرحوم أمين بك الرافعى، فإلى روحه الطاهرة المستقرة فى الرفيق الأعلى أرسل تحيات الذكرى والوفاء، فسلام عليك يا أمين فى أعلى عليين، سلام عليك من قلوب لا تنسى جهادك فى سبيل المثل الأعلى، سلام عليك ماكرت الأعوام وتعاقبت الأجيال، ولتخلد ذكراك على الدهر ما بقى فى الدنيا وفاء وما ذكر الإخلاص والمخلصون ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠».

وظهر كتاب عصر إسماعيل «فى ختام العام الخامس لوفاته، وحييت ذكراه بقولى فى مقدمته: اليوم ختام العام الخامس لوفاة فقيد الوطن المرحوم أمين بك

الرافعى، اليوم يطوى الزمان خمس سنوات على احتجابك عنا يا أمين! وذكراك باقية فى النفوس ماثلة فى الأذهان، يجددها مر الليالى وكر الأعوام، فإلى روحك الطاهرة الثاوية فى دار الأبدية، أبعث بتحيات الذكرى، يرسلها القلب، وتفيض بها المشاعر، ويحملها الرجاء إلى عالم الأرواح، وإلى بارئ تلك النفس الكريمة، أتوجه بالدعاء أن يسبغ عليها آية السكينة والطمأنينة، فيا نفس أمين! اسكنى إلى جوار ربك راضية مرضية، ويا روح أمين، سلام، وريحان، وجنة نعيم - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢».

وأودّ بعد ذلك أن أنقل هنا نبذة مما كتبته الصحف فى نعى الفقيد، وما كتبه الأستاذ الأديب محمد صادق عنبر فى مقدمة كتابه عنه.

قالت «الأهرام» فى عدد يوم الجمعة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ تحت عنوان (أمين الرافعى).

«أهو شهيد العقيدة ومتانة اليقين، أم هو ضحية الوطنية الصادقة النزيهة، أم هو صريع القلم الذى جعل أمينا منذ الصبا - والظفر ناعم والنفس مرنة فتية - سراجاً وهاجاً يملأ هذا الوادى وما جاوره وداناه نوراً ولألاء وضياء مستفيضًا، حتى إذا ما استنفدت تلك الروح الناشطة منذ الصغر، وتلك الهمة العالية منذ الصبا، ما فى المصباح من زيت، ولم يشفق أمين على نفسه ولم يرحم جسمه الذى تعب وسقم من حمل تلك النفس الكبيرة حتى نحل، وهى على كبرها وضعفه تزداد سموا وعلوا مع الحق والأمانى الحسان والآمال العظام، انطفأ المصباح، ونادى الناعى صبيحة أمس فى هذا البلد: مات أمين!

«لقد يكون أمين شهيد ذلك كله، وضحية ذلك كله، وصريع ذلك كله، ولكنه ذهب إلى ربه وجبينه مكلل من إكليل العزة وتاج الفخار.

«مات أمين الرافعى! والموت تكفله الحياة، فروّع البلد لنعيه، وروع زملاؤه الكتاب والصحفيون، وروع كل مصرى، فلم تبكه أسرة ثكلت فحسب، ولم يبكه أطفال يتموا فقط، بل بكته كل عين مصرية، والأمة المصرية كلها أسرته، والناشئة المصرية وحملة الأقلام إخوته وأشقاؤه، وكل إنسان فى هذا البلد يعرف لأمين فضله وفضائله.

«فإذا كان لأمين خصم أو حاسد أو لائم، فما تعدّت الخصومة ولا جاوز الحسد ولا زاد اللوم على الشهادة الحقة بأن أمينا تمسك بالفضيلة ولم ترتخ يداه، وتشبث بالوطنية الحقة ولم يقبل فيها هوادة ولا ليناً، وتعشق النزاهة فلم يرض بها مساومة ولا مراعاة ولا مجاملة، وساير يقينه الصادق وعقيدته المتينة، فلم يساير معها أحداً ولم يتتابع مخلوقا، ولم يلجأ فى شدّة من أجل ذلك كله إلاّ إلى الله خالقه.

«عاش أمين على ذلك ومات أمين به، عاش وديعاً رقيق حواشى النفس مع أقرانه وأخدانه، ومن هم فوقهم مرتبة، ومن هم دونهم مقاما، ولكنه عاش مع الجميع جباراً فى عقيدته، قويا مقداماً صلباً فى إيمانه، وعاش يجلّ كل إنسان فلا يعرف أحد عنه كبراً ولا غلوا ولا ترفعا، إلاّ إذا مامّست العقيدة وصدق الإيمان سواء كان من الوجهة الوطنية أو الدينية، تحول ذلك الرجل الوديع اللين المرن إلى الرجل الصلب الثائر العنيد الذى لا يقبل فى عقيدته جدلاً، ولا يرضى ليناً ولا هوادة، ولكن قلمه ظل نزيها، فلم تشبه فى الخصام الشديد والجدل العنيف شائبة الجنوح عن جادة النزاهة والنبالة إلى الابتذال والتلوث.

«نشأ أمين فى بيت التعبد والتدين، وجده ووالده وعمومته من رجال الشريعة والمفتين وعلماء الدين، فكون ذلك ميراثاً عن الآباء والأجداد، طبعت عليه نفسه انطباعاً، فكانت القناعة فضيلة، وكان الصبر على الشدائد فضيلة، وكانت التضحية فى سبيل الإيمان والعقيدة الدينية والوطنية فيه فضيلة.

«نشأ أمين فى حجر الوطنية وحقوق الوطن المقدسة، فتشربت نفسه هذه الروح تشربها الإيمان بالله واليوم الآخر، فكان ذلك رسولا يحمل من أستاذه المغفور له «مصطفى كامل» – الذى يرقد معه اليوم فى مقره الأخير الأبدى – هذه الرسالة إلى أمته، وكأنها أمانة فى عنقه يعدّ التهاون فيها أو اللين أو المرونة خيانة يعدّها على نفسه، ويعدّها بعد نفسه على سواه، ففى سبيل أداء هذه الرسالة أفنى العمر، بل أفنى الجسم، وكانت طريقه إلى تأدية الأمانة الصحافة، وكانت الأمانة فى الصحافة ألاّ يقبل فيها إغراء ولا يراعى إلاًّ ولا نسباً، ولا كسباً ولاغنمًا، فلم يخدعه زخرف الدنيا ولا مالها، ولا العظمة فيها ولا الجاه.

ولم يغره منصب عال ولا راتب ضخم، وقد طالما عرضت عليه المناصب العاليه والرواتب الضخمة فكان جوابه الازدراء، وكان جوابه الرفض، بل كان جوابه – ونحن نعرف ذلك عنه كما نعرفه عنه حتى العهد الأخير – إن مهمتى الوحيدة فى هذه الأمة أن أقول ما أعتقد وأن أقوله فى الصحافة، فما خلقت لمنصب وإن كان منصب القضاء، وقد تعلمت القانون وعرفت أسراره ونلت الشهادات فيه، وما خلقت لأغنم مالاً أو جاهاً، بل خلقت لأدعو الناس وأرشدهم إلى طريق الوطنية والفضيلة والإيمان.

«عاش أمين الصحافى النزيه – والصحافة رسالة تؤدى – فأدى هذه الرسالة بكل أمانة سواء كان فى اللواء أو الشعب أو العلم أو الأخبار أو على صفحات الصحف الوطنية، وقد كانت «الأهرام» ميداناً لجولاته إبان احتجاب جريدته أو تعطيلها.

«عاش أمين نزوعاً إلى الاستقلال فى عمله حتى لا يؤثر فى دعوته ورسالته مؤثر، وحتى لا يملى عليه صاحب مال أو صاحب جاه أو صاحب سلطة أو صاحب منفعة رأيا يخالف رأيه أو ينقضه.

«عاش صحفيا لا يعرف فى الصحافة غير الدعاية، ولا يعرف فى الدعاية غير الطريق القويم بلا مواربة ولا غموض ولا إبهام ولا مجاملة ولا مراعاة، يصغر الكبير فى عينيه إذا لم يكن كذلك، ويكبر الصغير فى نظره إذا كان على هذا المنهاج، ولا يعرف فى ذلك كله حزباً ولا فئة. فهو مع كل شخص ومع كل حزب ومع كل فئة تنهض للدعوة التى يدعوها ويروج لها – دعوة الاستقلال والحرية وتقديس الحقوق – هكذا عاش أمين فعاش أمين رسولاً بحتاً.

«أجل، عاش رسولا بحتا يبشر برسالته كما يبشر جميع الرسل الذين تملكت نفوسهم العقيدة فاحتقروا فى هذا السبيل كل شىء وازدروا بكل شىء حتى صحتهم وحتى راحتهم وحتى حاضرهم ومستقبلهم وحتى نفوسهم، فكانوا شهداء، وكان أمين ذلك الشهيد.

«من رأى أميناً مكبًّا على مكتبه من الصباح حتى المساء يطالع جميع الصحف

الوطنية والأجنبية ويأخذ عنها ما يؤيد عقيدته وإيمانه، ويدفع ما لا يتفق مع تلك العقيدة والإيمان، ويطالع كل مؤلف حديث لهذا الغرض وحده، ويحرر ويصحح وينقد ويراجع كل ما يكتب فى جريدته وما يكتب لها حتى الإعلانات اتقاء كلمة واحدة لا تنطبق على يقينه ومعتقده؛ والمرض ينحت فى جسمه نحتاً، والسقم يزيد يوما فيوما والأطباء ينصحون والأصدقاء يستحلفون والأهل يلومون – وهو هو فى عمله الشاق ومهمته الكبيرة وسقمه المتزايد لا يتحول عن ذلك ولا يكل من العمل على هذا المنهاج ولا يملّه ولا يجد الضعف والوهن إلى نفسه سبيلا، من رأى أمينا وهذه الحال حاله حكم بلا شك الحكم الحق بأنه ذهب إلى ربه التواب الرحيم شهيد العقيدة ومتانة اليقين وضحية الوطنية الصادقة النزيهة وصريع القلم.

«عمر أمين ٤١ سنة. ولكنها السنون المملوءة بالأعمال والتفكير والتضحية والجد والكد، فهى على قصرها طويلة بامتلائها، وهى بملئها أوصلته إلى الشيخوخة وهو فى شرخ الشباب، وهى بالفضائل والنزاهة وصدق الإخاء والحب والولاء تقضى على كل كاتب عالج حرفة القلم وأسال من شدقيه فى خدمة الوطن عصارة قلبه ورأسه وأحرق فى مصباحه زيت الحياة ليضيء طريق الوطنيين ويهديهم أن يجعل أمينا قدوة له، وتقضى على كل قارئ ومسترشد أن يشارك كل كاتب وصحفى بذرف الدمعة الحرى عليه، فقد عاش كريما عاملا وفاضلا مجدا شريفا ومات صالحا تقيا وهو فى كل حال خالد بفضائله وأفضاله.

«فيارحمة الله على أمين من رجل، وأين كأمين فى الرجال؟ ولكن ما عند الله يا أمين خير وأبقى!»

* * *

وقال الأستاذ محمد صادق عنبر فى مقدمة كتابه عن «ذكرى فقيد الوطن المغفور له أمين بك الرافعى»:

«جال بخاطرى أن أصور بالقلم هذه الظاهرة التى تمثلت إنساناً، وهذا الإنسان الذى تمثل مظهرا من الإنسانية. وذلك المظهر الذى لطف وسما وامتد حتى عاد ناحية من الأفق المصرى.

«هذه الظاهرة التى عرفناها باسم أمين الرافعى، وعرفتها مصر قوّة تسرى فى ضعفها ويقينا يشيع فى ناحيتى رجائها، وحجة تتراءى على حاشيتى حقها، ثم عرفها التاريخ عقيدة تنتقل فى ميراث الدم كما تنتقل كل عقيدة أخرى على نسق واحد.

«ولكن بدا لى جلال ما اعتزمت فإذا هو فوق منال قلمى، ومن لقلمى بصفة إنسان كان صرير قلمه أبلغ نشيد رتلته مصر فى محراب وطنيتها.

«بل ماذا عسى أن أصور من إنسان إذا كان من ناحية مادته ابن اليوم الذى ولد فيه، فإنه من ناحية معناه صفوة تعاقبت على استخلاصها الأجيال، فما زال القدر يطوى له الزمن مرحلة مرحلة حفيًّا به متخيراً له، ثم مازال يشق له فينحدر مرتقيا، حتى إذا استتم واكتمل، وافى مصر على قدر أحوج ما كانت فى ضعفها إلى قوته، وفى إسارها إلى نجدته؟

«ثم ماذا عسى أن أصف من إنسان طلع من خلال الزمن كله فهو وإن انشعب من الماضى إلاّ أنه خلق ليستوعب الحاضر ثم ليمتد من هذا الحاضر القريب إلى ذلك المستقبل البعيد؟

«ثم ماذا عسى أن أصور من إنسان كان مما يلى الجيل كأنه جيل وحده، ومما يلى التاريخ طيف المستقبل فى تضاعيف الحاضر، ومما يلى العصر قوّة لا ترد ولعمرى من ذا يرد على الله القدر، قوّة ليس يقال فيها من أين ولكن يقال إلى أين، ولا يسأل ماذا كانت ولكن يسأل كيف كانت، ولا ينظر إلى الناحية التى بدأت منها ولكن ينظر إلى الناحية التى انتهت إليها.

«لقد عرفت أميناً منذ إحدى وعشرين حجة، عرفته فى مأتم مصر على إمامة الوطنية فى ذات المغفور له مصطفى كامل، إذ كان يحلى جيد اللواء بمقالات تحسب وهو يدبجها أنه كان يستمد من روح مصطفى أو يستميلها، وكنت عهدئذ من كتّاب اللواء، وعرفته بعد ذلك على كرسى مصطفى يكتب بقلمه، ويرمى عن معقله الأشب بسهمه، ويقف فى ذلك الحمى وقفته. ويصول على خصمه صولته.

«وظللت مع أمين أشهد هلاله وهو يستدير ويتم فى تلك الهالة، وأنظر إليه

وهّمته ترمى به المرامى، وهو يرمى بهمته حيث أشار إليه المجد، ماضياً قدما، لا يتـردد ولا ينى ولا يكل وكـل شدّة تعـرض له تشـدّ عزيمته وتـرهفهـا، حتى قـال الناس إن الذى أثكل مصر صاحب لوائها أنجب أميناً فشفع المصاب بالعزاء، وقرن الداء بالدواء.

«وجرت جوار فانتقلنا جميعاً من اللواء إلى صنوه «العلم» ثم إلى «الشعب» وما تخللها مما ظهر باسم الحزب الوطنى من صحف أخرى، ثم صرنا بجملتنا إلى «الأخبار» بعد فترة تمخضت عن أجنة من الأقدار.

«فلست بهذه الكلمة أقول فى أمين إلّا بيقين إحدى وعشرين حجة، وما يقينى فيه إلّا أنه ملك إنسانى هبط من عل ليؤدى إلى مصر رسالة سماوية هى رسالة اليوم والغد فليس يختص بها هذا الجيل الناشىء بين حذب الاستعداد، ودفع الاستبداد، وإنما هى للحاضر والمستقبل كليهما.

«ولقد أدّى رسالته لا كلمات فى نغم، ولكنه أداها مزاجاً من ذوب قلبه، وأشعة عقله، ونفحات روحه، فكانت بجملتها وتفصيلها لحناً سماويا ولكنه لحن كان توقيعه - يا أسفا - على روى الموت.

«ولقد ركب الله فى أمين شهوات المجد كلها لا لنفسه ولكن لقومه ولوطنه، وما كان جهاده إلّا ريًّا لتلك الشهوات، ولا كانت حياته التى تتمثل النزاهة فى جانبيها الأدبى والسياسى إلّا أصحّ ترجمة لأصلح فكرة، وأجمل تصوير لأكمل مبدأ مكفول له الخلود.

«وبحسبك من أمين أنه كان إنساناً لا تدرى إذا اتصلت به أى جانبيه أملك لقلبك: الجانب الذى يليك منه، أم الجانب الذى يلى مصر. فهنا الخلق الذى تعرف بأدنى نفحة منه أنك فى خميلة رفافة الزهر، وهناك الجهاد الذى تنزه فلم يلم به طيف شبهة، ولم يدن منه ظل ريبة، فما كانت نفس أمين إلّا نسيج وحدها فى جيلها نزاهة ونبالة وكمالا.

«أجل، لقد كـان رأى أمين حقيقـة قهارة لخيـال الشك، وكـان سن قلمه متنفسًـا

لنور اليقين يجلو ليل الحيرة، وكان لصحيفته مغرب كل شمس فجة كفجة طلعتها بضوئها وحرارتها.

« وبعد، فإنه ليس من قصدى أن أحيط بهذه الحباة الفتية التى كانت كل ساعة من ساعاتها تربى على عمرٍ برمته، فإن هذه الحياة تلخص فى أنها كانت أعلى مظهر لعناية الله بكنانته فى أرضه، ولا أن آنى على تلك السيرة التى يعرف العصر أنها كانت من شغله، فإن الظاهرة التى نطلع على الناس غريبة لأنها استثناء من قاعدة، تم تختفى لأن لكل قاعدة أطرادها، نكون فى طلوعها، كما تكون فى اختفائها، شغل الألسنة والصحف نم نعود شغل الخواطر وكذلك تطوى التاريخ فلن يبعد عهد التاريخ بـأمين عـلى تقادم العهـد به سنـة سنة فـإن على ذلـك التاريخ طابعًا لا يبلى لأنه طابع نارى من قلبه وقلمه معًا.

« ولكنها كلمة مهدت بها للمخصات من تلك الحياة هى التى يدور عليها هذا الكتاب.

« ولكنها نازية من الحزن كانت فى عينى دموعًا أسكبها، ثم استحالت على أسلة هذا القلم عاطفة فهو يكتبها.

« ولكنها تزكية صادقة لشهادة صدق هى التى جرت بها أقلام الكتاب وخواطر الشعراء على هذه الصفحات.

« ولكنها تحية التجلة والوفاء، بين يدى التأبين والرثاء.

« فيا صديقى الذى خرج بالأمس من دنياه جثة هامدة تم ما عتم أن رجع إليها فكرة خالدة.

« سلام عليك كفاء اعتزازى بمودتك، وتقدير أمتك لبطولتك.

« سلام عليك زنة مآثرك، وعدد مفاخرك.

« وسلام عليك فى الأبرار الشهداء، والصديقين الأوفياء.

« وسلام عليك من المخلص لك مدى عمره ».

القاهرة الاثنين أول أكتوبر سنه ١٩٢٨. **محمد صادق عنبر**

تأليف وزارة النحاس الأولى
(١٧ مارس سنة ١٩٢٨)

بعد أن انقضت أيام معدودة على استقالة ثروت عهد الملك فؤاد فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٨ إلى مصطفى النحاس بوصف كونه زعيم الأغلبية تأليف الوزارة. فألّفها يوم ١٧ منه، وهى وزارته الأولى، وكانت ائتلافية من الوفد وحزب الأحرار الدستوريين على النحو الآتى: مصطفى النحاس باشا للرآسة والداخلية. جعفر ولى باشا للحربية. واصف بطرس غالى باشا للخارجية. محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف. على الشمسى باشا للمعارف. أحمد محمد خشبة باشا للحقانية. محمد محمود باشا للمالية. محمد صفوت باشا للزراعة. إبراهيم فهمى كريم بك للأشغال. الأستاذ مكرم عبيد للمواصلات، ومن هؤلاء وزراء جدد وهم الأستاذ مكرم عبيد ومحمد صفوت باشا وإبراهيم فهمى كريم بك.

قوبل تأليف هذه الوزارة من الأمة بالغبطة والابتهاج، وبدا طابعها الشعبى الدستورى من قول رئيسها فى كتابه إلى الملك: «وإنى لأقدر يا مولاى تبعة الاضطلاع بأعباء الحكم فى هذا الظرف الدقيق، ولكنى أقبل عليه ملبيًا داعى الوطن والضمير، مستعينا بالله جلّت قدرته على تحمل هذه المسئولية الخطيرة، جاعلا نصب عينى الاحتفاظ بحقوق البلاد وخدمة مليكها، الذى كان له بما جبل عليه من حب الخير لشعبه أكبر الفضل فى صيانة الدستور وتمكين تقاليده، مما ربط الأمة بمليكها رباطا وثيقا تزيده الشدائد إحكاما، وإنى لأستمدّ يا مولاى من تعضيد جلالتكم وسامى رعايتكم وما أرجو أن يمنحنى إياه ممثلو الأمة من ثقة وتأييد وما يحبونى به الرأى العام من إمداد وتشجيع قوّة أستعين بها على ضعف شخصى وأشدّ بها أزرى، معتمدًا على توفيق الله وعنايته»، فهو فى هذا الكتاب يعتمد أكثر ما يعتمد على ثقة البرلمان الذى يمثل الأمة، وعلى تأييد الرأى العام، وهو الطابع الأساسى للوزارات الشعبية الدستورية.

وانتخب مجلس النواب بجلسة ٢٠ مارس الأستاذ ويصا واصف رئيسًا للمجلس، بعد أن خلا هذا المركز بتولى النحاس رآسة الوزارة.

المذكرة البريطانية وردّ الوزارة عليها
(٤ مارس سنة ١٩٢٨)

كانت أوّل ما واجهته وزارة النحاس الأولى من الأزمات مذكرة أرسلها المندوب السامى البريطانى إلى الحكومة فى أواخر عهد وزارة ثروت، كان الغرض منها إحراج الوزارة.

وذلك أنه حين علمت الحكومة البريطانية بما اعتزمه مجلس الوزراء من عدم قبول مشروع تشمبرلن، عمدت إلى تنفيذ سياسة التهديد والوعيد والإحراج والتحدّى فأرسلت دار المندوب السامى إلى ثروت باشا مذكرة بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٨ استباحت لنفسها فيها التدخل فى التشريع الداخلى، بحجة أن المفاوضات قد فشلت وأنها تحفظ لنفسها الحق فى اتخاذ ما تراه من الإجراءات لتمكينها من القيام بتبعاتها المتولدة عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، وهذا تعريب المذكرة:

«لاحظت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعين القلق بعض الأعمال التشريعية التى أقرها البرلمان والتى إذا عمل بها أضعفت إضعافاً جديًّا من سلطة الهيئات الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال.

«وطالما كان هناك محل للأمل فى عقد محالفة بين البلدين تحدد مسئوليات وحقوق كل منهما أمسكت حكومة جلالة الملك عن إبداء أية ملاحظة، أملاً منها فى أن تعتمد باطمئنان على الحكومة المصرية لاجتناب كل تشريع يحول بين الإدارة المصرية والقيام بنجاح بالمسئوليات الكبيرة التى يستلزمها النظام الذى توجده المحالفة.

«ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح فى تحقيق غرضها فإن حكومة جلالة الملك البريطانية ليس فى وسعها أن تسمح بأن تتعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر سواء بتشريع شبيه

بذلك الذى أشرنا إليه أو بأى تصرف إدارى، فتحتفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ أى إجراء ترى فى نظرها أن الحالة تقتضيه».

وقد اجتمع الوزراء فى أواخر عهد وزارة ثروت للنظر فى هذه المذكرة، فاتفقت آراؤهم على أنهم مستقيلون من مناصبهم، إذ كان ثروت باشا قد قدم استقالته، فلا يسعهم أن يتولوا الرد عليها ويتركون مهمة الرد للوزارة المقبلة.

ردّ الوزارة

فلما تألفت وزارة النحاس تولى الرد على المذكرة بجواب سديد أرسله يوم ٣٠ مارس إلى المندوب السامى البريطانى اعترض فيه على المذكرة البريطانية، قال:

«أتشرف بإحاطة فخامتكم علما بأنى اطلعت على مذكرة سلمتموها إلى سلفى عن بعض مقترحات تشريعية معروضة على البرلمان مما رأيتموه حقيقا بأن يضعف بصورة جدية سلطة الهيئات الإدارية المسئولة عن حفظ النظام وحماية الأرواح والأموال فى مصر، وبعد ما أشرتم إلى ما أدرك الحكومة البريطانية من القلق بسبب ذلك ذكرتم فى ختام تلك المذكرة أنه بما أن المحادثات التى دارت بين حضرة صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلن وحضرة صاحب الدولة ثروت باشا لم تفض إلى الغاية التى أريدت منها «فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية لا يسعها أن تسمح بأن يكون اضطلاعها بما يفرضه عليها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من المسئوليات معرضًا لأى خطر يأتى من تشريع مصرى من نوع التشريع الذى سبقت الإشارة إليه أو من أى عمل إدارى وتحفظ لنفسها الحق فى اتخاذ أى تدبير ترى أن الحالة تستدعيه».

«ولا يسع الحكومة المصرية فى الجواب على هذه المذكرة إلّا أن تبدأ بالإعراب عن شديد أسفها لأن تجد نفسها أمام مذكرة ٤ مارس التى لاتطابق ما للحكومة المصرية من رغبة صريحة فى تنمية وتوثيق صلات الصداقة التى يجب أن تسود العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر.

«فإن تلك المذكرة إذا نظر فيها من ناحية القانون الدولى تبين أنها ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها فيه بشأن التدخل السياسى، إذ أن هذا التدخل مالم تتغير طبيعته ووجهته تغيراً كليًّا – لا يجيز للدولة المتدخلة حق الرقابة على أعمال الدولة الأخرى.

«ومن جهة الواقع فإن الحكومة المصرية كانت ولا تزال تحرص على أن تلقى فى نفوس الرعايا البريطانيين ونفوس الأجانب بوجه عام كل الثقة بأنها ساهرة على أمنهم وراحتهم، وأنها قد وضعت حماية مصالحهم موضعًا خاصا من رعايتها، هذا ولو لم تكن تلك الحماية من نزعات الحكومة المصرية وتقاليدها الثابتة لكانت نزعات البرلمان المبينة المعروفة كفيلة بأن توجبها عليها إيجابا، ولقد دلّت الحكومة على الدوام بتصريحاتها وأعمالها على أن للأجانب أن يثقوا بأن ما يتمتعون به فى مصر من حسن المعاملة لا يقل بوجه من الوجوه عما يلقونه فى أى بلد آخر، هذا فضلا عما يجدونه فيها من كريم الضيافة التى امتاز بها الشعب المصرى، وأصبحت من مناقبه.

«يضاف إلى ما تقدم أن المذكرة المشار إليها تهيىء السبيل لتدخل مستمر فى إدارة شئون البلاد الداخلية، مما يشلّ سلطة البرلمان فى التشريع وفى الرقابة على أعمال الإدارة، ويجعل مهمة الحكم مستحيلة على أية حكومة جديدة بهذا الاسم، ولا ريب لدينا فى أن الحكومة البريطانية لم تقصد إلى شىء من هذا.

«لذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلاً لو أنها سلمت بمبدئه لأسلمت ذاتها، وأنكرت وجودها، بل إنها كحكومة دولة مستقلة ذات سيادة لتدرج حق الإدراك ما عليها من واجبات، وتعتزم بعون الله وتوفيقه أن تنهض بأعبائها فى حرص وذمة، وعلى وجه مرض للجميع».

٣٠ مارس سنة ١٩٢٨

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

رد المندوب السامى

وقد رد المندوب السامى البريطانى فى ٤ أبريل سنة ١٩٢٨ على هذا الرد بخطاب احتفظ فيه بوجهة نظر الحكومة البريطانية، قال ماتعريبه:

«لقد أبلغت حكومتى المذكرة التى وجهتها دولتكم إلىّ فى ٣٠ مارس، وقد كلفت أن أبلغكم أن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعدّ مذكرة دولتكم بيانا صحيحا للعلاقات الموجودة بين بريطانيا العظمى ومصر أو لتعهداتها المتبادلة، وقد أعلنت حكومة جلالة الملك استقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ مع تحفظات أربعة اشتمل عليها وأرفقت حكومة جلالة الملك تبليغ قرارها هذا إلى الدول ببيان ذكرت فيه أن رفاهية مصر وسلامتها ضروريتان لسلم الإمبراطورية البريطانية وأمنها وأنها لذلك ستحتفظ دائما - باعتبار ذلك مصلحة بريطانية جوهرية - بالعلاقات الخاصة بينها وبين مصر وهى التى اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ زمان طويل وذكرت حكومة جلالة الملك حينما وجهت الأنظار إلى هذه العلاقات الخاصة كما هى مبينه فى تصريح فبراير أنها لا تسمح لأية دولة أخرى أن تنازع أو تناقش فيها وأنها تعدّ كل محاولة للتدخل فى شؤون مصر من جانب دولة أخرى عملا غير ودّى وأنها تعد كل اعتداء على أرض مصر عملا تدفعه بكل مالديها من الوسائل.

«وبالنظر إلى هذه المسئولية التى تحملها بإزاء الدول الأخرى وإلى ما للمصالح البريطانية فى مصر من الأهمية الحيوية للإمبراطورية البريطانية، فقد احتفظت حكومة جلالة الملكة بمقتضى التصريح السالف الذكر احتفاظا مطلقًا:

أولا: بسلامة المواصلات الإمبراطورية فى مصر.

ثانيا: بالدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجى أو تدخل بالذات أو بالواسطة.

ثالثًا: بحماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات.

رابعًا: بالسودان – وذلك إلى أن تسوى هذه المسائل باتفاقات تعقد بين الحكومتين البريطانية والمصرية.

«وقد سعت حكومة جلالة الملك لوضع تسوية كهذه واعتقدت أنها وفقت إليها بواسطة المعاهدة التى جرت فيها المفاوضة بين رئيس الوزارة المصرية السابق.

«وإذا كانت الحكومة المصرية قد رفضت هذه المعاهدة فإن الحالة السابقة للمفاوضة تستمر وعلى ذلك يعود المركز اليوم إلى مثل ما كان حين حبطت المفاوضات التى دارت بين المستر رمزى مكدونالد وزغلول باشا إلاّ بمقدار ما طرأ عليها من التعديل بمقتضى المذكرات التى تبودلت فى نوفمبر سنة ١٩٢٤[٦].

«أما النقط المحتفظ بها فتبقى محتفظا بها على صورة مطلقة بواسطة حكومة جلالة الملك، وللحكومة المصرية أن تستعمل سلطتها المستقلة على شرط أن يكون ذلك على وجه مرض لحكومة جلالة الملك فى هذه المسائل».

وألقى النحاس بيانًا فى مجلس النواب بجلسة يوم ٥ أبريل ذكر فيه ردّه على مذكرة المندوب السامى البريطانى الأولى وكانت الصحف قد نشرته، وقال عن رد الحكومة البريطانية على ردّه: «ولقد بينت الحكومة البريطانية فى ردها بالأمس (٤ أبريل) وجهة نظرها، ولا حاجة بى إلى القول بأن الحكومة المصرية متمسكة بوجهة نظرها المستمدة من برنامجها»، فلقى رد الوزارة وبيانها ارتياح النواب، ووقف الدكتور عبد الحميد سعيد وأعلن باسم الحزب الوطنى موافقته على الرد وتأييده للوزارة فى موقفها.

وأعقبه عبد المجيد إبراهيم صالح بك عن حزب الأحرار الدستوريين وشكر الحكومة على موقفها.

وصرح حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى فى حديث له بجريدة

---

(٦) يقصد الإنذارات البريطانية عقب مقتل السردار – انظر كتابنا فى أعقاب الثورة المصرية الجزء الأول ص ١٨٤. (طبعة سابقة).

الأخبار (عدد ٦ أبريل سنة ١٩٢٨) بأن الحزب يؤيد الحكومة المصرية فى رد الاعتداء البريطانى قال:

«إذا كان المستر ما كدونالد وهو زعيم المعارضة فى انجلترا يؤيد المستر تشمبرلن فى اعتدائه على مصر فمن غير المعقول ألّا يؤيد الحزب الوطنى الحكومة المصرية فى ردّ هذا الاعتداء، نعم إن التقاليد الدستورية تقضى عادة بأخذ رأى المعارضة فى مثل هذه المواقف ولهذا أخذ المستر تشمبرلن رأى المستر ما كدونالد فى المذكرة الانجليزية، بيد أنه يظهر لى أن النحاس باشا لثقته بأن الموقف الذى وقفه سيجد تأييدًا من الحزب الوطنى رأى أنه ليس فى حاجة إلى أخذ رأى المعارضة، كما أن ثروت باشا على ما يظهر رأى أن لا يعرض مشروع معاهدة تشمبرلن على الحزب الوطنى لثقته كذلك بأن هذا المشروع لا يقابل بغير الرفض، على أننا بصرف النظر عن هذا نؤيد الحكومة المصرية فى ردها على الاعتداء البريطانى الذى تضمنه الإنذار الانجليزى، وما كان لحكومة تقدر حق الوطن قدره أن تقف غير هذا الموقف الذى يجب أن تستمر عليه».

أزمة قانون الاجتماعات

لم تكد تنتهى أزمة مذكرة ٤ مارس حتى أعقبتها أزمة أخرى، ذلك أن الحكومة البريطانية أخذت تنفذ ما توعدت به فى تلك المذاكرة، ففى يوم الأحد ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٨ أبلغت دار المندوب السامى البريطانى رئيس الوزارة مذكرة جديدة تتضمن إنذارًا من الحكومة البريطانية بسحب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان ومنعه من أن يصبح قانونًا، بحجة أنه يعرض سلامة الأجانب للخطر، وطلب أن يصله الرد بعدم الاستمرار فى نظر المشروع، وإن لم يصله قبل الساعة السابعة من مساء الأربعاء ٢ مايو فإن الحكومة البريطانية تعدّ نفسها حرّة فى أن تقوم بأى عمل ترى الحالة تستدعيه، وهاك تعريب الإنذار:

«أتشرف بإخبار دولتكم بأن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى بريطانيا العظمى قد راقبت بمزيد الاهتمام من يوم أن قدمت لدولتكم مذكرتى المؤرخة ٤ أبريل، ما يبدو من رغبة الحكومة المصرية رغبة متزايدة فى المضى فى

تشريع يؤثر فى الأمن العام، وهذا التشريع - كما لا بدّ أن تكونوا دولتكم قد علمتم تمام العلم ليس فقط من الرسالة الشفهية التى تشرفت بإبلاغها إلى دولتكم فى ١٩ الجارى، بل أيضًا من الرسائل السابقة المماثلة لها التى أبلغت إلى دولة سلفكم وإلى دولتكم قبل تاريخ المذكرة التى تشرفت بتقديمها لدولة ثروت باشا فى ٤ مارس الماضى وبعده - داخل فى نطاق التحفظ الذى أيدته مذكرتى المؤرخة ٤ أبريل.

«وإنى الآن مكلف من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن أطلب إلى دولتكم كرئيس للحكومة المصرية، أن تتخذوا فى الحال الإجراءات اللازمة لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات من أن يصبح قانونا، وإنى مكلف بأن أطلب من دولتكم إعطائى تأكيدًا كتابيًا قاطعًا بأنه لن يستمر فى نظر المشروع المذكور، فإذا لم يصلنى هذا التأكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم الأربعاء ٢ مايو فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تعدّ نفسها حرة فى أن تقوم بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه.

«وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احتراماتى».

٢٩ أبريل سنة ١٩٢٨.

«لويد»

المندوب السامى

كان هذا هو الإنذار الرابع من الحكومة البريطانية إلى مصر لإكراهها على قبول المعاهدة، الأوّل فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار، وهو الإنذار الذى استباحت فيه طرد الجيش المصرى من السودان وإهدار استقلال البلاد (ج ١ ص ١٨٤ طبعة سابقة)، والثانى فى مايو سنة ١٩٢٧ إذ منعت الحكومة المصرية من زيادة عدد الجيش وإلغاء الحكم العرفى فى الحدود وحتمت تخويل المفتش العام البريطانى للجيش سلطة القيادة العليا للجيش (ج ١ ص ٢٧١ طبعة سابقة)، والثالث فى ٤ مارس كما تقدم بيانه، والرابع فى هذه المرة يوم ٢٩ أبريل.

وقد رأت الوزارة تفاديا للأزمة تأجيل نظر المشروع إلى الدورة البرلمانية المقبلة، وأرسل النحاس يوم ٢ مايو ردًا بهذا المعنى إلى دار المندوب السامى قال:

«تشرفت باستلام خطابكم المؤرخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٨ الذى تصرحون فيه بأن مشروع قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات داخل فى نطاق التحفظ الذى أشارت إليه المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ مارس وأيدته المذكرة المؤرخة ٤ أبريل سنة ١٩٢٨، وبأنكم مكلفون من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن تطلبوا إلىّ كرئيس للحكومة المصرية أن أتخذ فى الحال الإجراءات اللازمة لمنع هذا المشروع من أن يصبح قانونًا وأن أعطيكم تأكيدًا كتابيًّا قاطعًا بأنه لن يستمر فى نظر مشروع القانون المذكور، وإذا لم يصلكم هذا التأكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم الأربعاء ٢ مايو فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تعتبر نفسها حرة فى القيام بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه، وردًا على خطاب فخامتكم أتشرف بإبلاغكم أن الحكومة المصرية فى ردها بتاريخ ٣٠ مارس على المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ مارس قد أوضحت وجهة نظرها التى ترى أنها كفيلة بالاحتفاظ بحقوق البلاد وباستبقاء صلات المودة بين بريطانيا العظمى ومصر، وقد عادت الحكومة فأكدت وجهة نظرها هذه أمام البرلمان فى بيانها الذى ألقته بتاريخ ٥ أبريل إجابة على المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ أبريل.

«ولا يسع الحكومة المصرية أمام واجبها فى صيانة حقوق البلاد كاملة والمحافظة على دستورها أن تسلم بما تضمنه الإنذار البريطانيى الأخير من حق بريطانيا العظمى فى التدخل فى التشريع المصرى ارتكانًا على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فإن هذا التصريح كان ولا يزال تصريحًا من جانب واحد وقد قصدت الحكومة البريطانية أن تكون له فعلًا هذه الصفة، فهو بطبيعته لا يلزم الطرف الآخر ولا يقيده، ولقد صرح بذلك المستر رمزى ماكدونلد بصفته رئيسًا للحكومة البريطانية فى الخطاب الذى أرسله اللورد أللنبى بتاريخ ٣ يوليه سنة ١٩٢٤ إلى المغفور له سعد زغلول باشا رئيس الحكومة المصرية وقتئذ وقد جاء فى ذلك الخطاب ما يأتى نصه: «لقد أبدى المستر ماكدونلد بعبارة صريحة لوزير مصر المفوض فى ١٥ مايو سنة ١٩٢٤ أن كل تصريح من أحد الطرفين يبين موقفه لا يلزم مطلقًا الطرف الآخر باعتراف بهذا الموقف» ولقد أوضحت

الحكومة المصرية مرارًا وجهة نظرها هذه بكل صراحة وإخلاص للحكومة البريطانية ولفخامتكم فلم تأل جهدًا فى إثبات ما انطوت عليه من حسن النوايا، وقد كان لى الشرف أن أوضح لفخامتكم فى أوقات متعددة بصدد مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات أنه ليس فى مقدور أية حكومة دستورية أن تعبث بالمبدأ الدستورى القاضى بفصل السلطات فتحسب مشروع قانون وافق عليه المجلسان والحكومة معهما فلم يبق منه أمام مجلس الشيوخ إلّا فقرة تتعلق بالشكل سقطت عرضًا.

«ثم سمحت لنفسى أن أبين لفخامتكم أن مشروع القانون بما تضمنه من نصوص وما اقترن به من تصريحات الحكومة بالبرلمان ومناقشات المجلسين المثبتة فى مضابط جلساتها لا يعرض أمن الأجانب لخطر ما بل يرمى إلى تنظيم الحريات الدستورية مع صيانة الأمن العام صيانة تامة.

«كما أنى صرحت مرارًا أنه إذا دلّ العمل على نقص فى القانون بعد إصداره فالحكومة على أتم استعداد لاقتراح تعديله بما يتفق ومقتضيات النظام العام، تلقاء ما تقدم جميعه من المظاهر الجلية لصدق النية وحسن الاستعداد لا يسع الحكومة المصرية إلّا أن تبدى أسفها الشديد على أن الحكومة البريطانية لم تقدر رغبة الحكومة المصرية الأكيدة ومجهوداتها الصادقة المتوالية فى توطيد العلاقات الطيبة بين البلدين.

«ولذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تسلم بما جاء فى ذلك الإنذار فتعبث بحق مصر الأزلى عبثًا خطرًا بل وما كان لها أن تعتقد أن الحكومة البريطانية بما عرف عنها من ميول حرّة تبغى إذلال أمة عزلاء من كل سلاح إلّا قوّة حقها وصدق طويتها.

«ولهذا فإن الحكومة المصرية مدفوعة فى ذلك برغبتها الصادقة فى التفاهم والمسالمة التى كانت على الدوام رائدها قد طلبت بالأمس فى حدود حقها الدستوى إلى مجلس الشيوخ أن يؤجل المناقشات فى مشروع القانون إلى دور الأنعقاد القادم وقد وافقها المجلس على ذلك، وهى تأمل أن تقدر الحكومه

البريطانية تلك الخطة الودية وأن يمهد بذلك السبيل إلى تذليل المصاعب الحالية في ضوء الثقة المتبادلة التي يجب أن تسود العلائق بين البلدين وأن يعقبها عهد من التفاهم الحقيقي والمودة والعدل».

فقبلت دار المندوب السامي هذا الرد واعتبرت الأزمة قد انتهت.

ولا يخفى ما في الإنذار البريطاني من روح التحدي والاعتساف، والرغبة في إحراج الحكومة المصرية لاضطرارها إلى قبول المعاهدة، ولم يكن من غبار على رد الوزارة على هذا الإنذار، لأن التأجيل ما دام الغرض منه تفادي الأزمة فلا ضرر منه، وبخاصة إذا كانت القوّة الغشوم تقف هذا الموقف من التحدّي والاعتساف وقد أبديت مثل هذا الرأي في كتابي عن (الثورة العرابية) تعليقًا على المذكرة التي قدمها معتمدا انجلترا وفرنسا في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ إلى الحكومة المصرية وطلبًا فيها من شريف باشا رئيس الوزراء وقتئذ أن لا يتضمن الدستور الذي كان مجلس النواب يتناقش في نصوصه قبل صدوره حق مجلس النواب في تقرير الميزانية، وكان الغرض من هذه المذكرة إحراج مركز الحكومة المصرية وإحراج مجلس النواب، وقد ارتأى شريف باشا درءًا للأزمة أن يؤجل مجلس النواب البت في المادة المتعلقة بالميزانية وقلت تعقيبًا على هذا الرأي ما يلي[٧]:

«لا شك أن الموقف كان على جانب كبير من الخطر، فهناك أوّلا حقوق الأمة وكرامتها، ولا تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقًّا من أقدس حقوقه، وهو تقرير الميزانية، وهناك من جهة أخرى الخطر الماثل أمام رجل الدولة، إذ يرى البلاد هدفًا للتدخل المسلح من جانب الدولتين المتحفزتين للاحتلال، وقد ارتأى شريف باشا درءًا للأزمة ألّا يبتّ مجلس النواب قراره النهائي في المادة المتعلقة بالميزانية، وأن يرجئها إلى حين حتى تنجلي الغمة، وبذلك يتفادى التدخل المسلح الذي لم يكن في استطاعة مصر أن تصدّه لما كانت عليه وقتئذ من الضعف والارتباك والتأجيل في

---

(٧) الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي طبعة سنة ١٩٣٧ ص ١٩٧. (وفي طبعات تالية).

ذاته لم يكن مضيعًا لحقوق الأمة فى الدستور، بل كثيرًا ما يكون من الوسائل السياسية التى يعمد إليها لاتقاء الأزمات، على أن وضع الدستور قد يستغرق وقتًا يطول أو يقصر حسب الظروف والملابسات، ولم يكن النص الخاص بالميزانية فى ذاته مستعجلاً؛ لأن ميزانية سنة ١٨٨٢ كان قد صدر المرسوم باعتمادها فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١، أى قبل انعقاد مجلس النواب، فالبحث فى أمر الميزانية لا تبدو أهميته العملية إلّا فى ختام سنة ١٨٨٢ حيث توضع ميزانية سنة ١٨٨٣، فإرجاء البتّ فى هذا النصّ لم يكن له من الخطر ما يدعو إلى التصادم بين المجلس والوزارة، وقد نصح المستر بلنت الزعماء العرابيين بالاعتدال فى موقفهم من هذه الأزمة وبأن لا يقطعوا برأى فى نص الميزانية قبل أن تفاوض الوزارة حكومتى فرنسا وإنجلترا، وأيده الشيخ محمد عبده فى نصيحته، وروى عنه أنه قال فى هذا الصدد:

«لقد لبثنا عدة قرون فى انتظار حريتنا فلا يشق علينا أن ننتظر الآن بضعة أشهر» ولكن نصيحة الاثنين ذهبت عبثًا، عرض شريف باشا على مجلس النواب فكرة التأجيل، وذلك أنه أعاد إليه يوم ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ (١١ ربيع أول سنة ١٢٩٩) مشروع اللائحة الأساسية (الدستور) ومعه كتاب إلى رئيس المجلس يتضمن أن قنصلى فرنسا وإنجلترا يريان أن لا حق للمجلس فى تقرير الميزانية، ولكنهما مع ذلك يقبلان المفاوضة فى هذه المسألة على أن يتم الاتفاق بين الحكومة والنواب على باقى نصوص اللائحة، وطلب شريف باشا فى كتابه إلى مجلس النواب إقرار اللائحة كما عدلها مجلس الوزراء، وأن تترك النصوص المتعلقة بالميزانية إلى حين، وأن يبدى النواب رأيهم فى أمر الميزانية لتجعله الحكومة أساسيًا للمفاوضة مع الدولتين، وفى الحق أنه كان من المستطاع تفادى الأزمة أو تأجيلها حتى حين، بتأجيل البتّ فى مواد الميزانية، ولكن زعماء النواب ورؤساء الجيش لم يقبلوا هذا الحل، وارتأوا رأيًا آخر يناقضه، وهو تقرير مادة الميزانية فى الحال، ويلوح لنا أن ثمة عاملاً آخر غير الاقتناع كان له دخل فى الأخذ بهذا الرأى، وهو انصراف العرابيين عن شريف باشا، ورغبتهم فى إقصائه عن الحكم، وإسناد رئاسة الوزارة إلى رجل منهم؛ إذ لم يكن يخفى أن شريف باشا وإن كان

قد ألّف وزارته على قاعدة إجابة مطالب العرابيين، لكنه كان يشعر حيالهم بشيء من الاستقلال والكرامة، وهذا ما جعل العرابيين يرغبون فى التخلص منه ويستبدلون به رجلاً من خاصتهم، وقد ساعد على ظهور هذه الرغبة طموح محمود باشا سامى البارودى إلى رئاسة الوزارة، فقد كان البارودى كثير الطموح إلى السلطة والجاه، وإلى العرش أيضًا، كما أقرّ بذلك عرابى فى مذكراته، ومن هنا تعقدت الأزمة، وامتنع الأخذ برأى شريف باشا؛ لأن البارودى وهو وزير الحربية فى وزارة شريف باشا، قد زين للعرابيين أن يتشبثوا برأيهم، ويرفضوا التأجيل، ويقرّوا مادة الميزانية فورًا، وقد رتب على هذه الخطة وصوله إلى الرياسة لأنه كان مفهومًا أن رفض النواب رأى شريف باشا يؤدى بداهة إلى استقالته، فيدعى هو إلى تأليف الوزارة الجديدة».

وقد استقال شريف باشا فعلاً إذ لم يأخذ مجلس النواب برأيه فى التأجيل، وألّف البارودى الوزارة من بعده، وتلاحقت الأحداث حتى وقع الاحتلال، فالرأى الذى أبديته فى تسويغ التأجيل بالنسبة لتقرير مادة الميزانية من دستور سنة ١٨٨٢ يتفق وما أبديته فى تأجيل مشروع قانون الاجتماعات سنة ١٩٢٨ إلى الدورة البرلمانية التالية. وكلاهما كان حلاً لا غبار عليه فى الظروف التى وقع فيها، ولم يكن مضيعة لحق من حقوق البلاد.

معاهدة الصداقة بين مصر والأفغان
(٣٠ مايو سنة ١٩٢٨)

فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٨ تم التوقيع فى القاهرة على معاهدة الصداقة والمودة بين مصر وأفغانستان، وتنص هذه المعاهدة على أن يكون بين المملكتين المصرية والأفغانية وبين رعاياهما سلام لا ينقضى وصداقة خالصة دائمة، واتفاق الدولتين على تأسيس العلاقات السياسية بينهما وفقًا لأحكام القانون الدولى، وأن يلقى ممثلو وموظفو كل منهما السياسيون فى بلد الآخر المعاملة المقررة بمقتضى المبادئ العامة للقانون الدولى العام، وأن تعقد معاهدات اقتصادية وتجارية بينهما فى الوقت المناسب.

* * *

الفصل الثانى

نقض الإئتلاف وتعطيل الدستور

الانقلاب الثانى

(يونيه سنة ١٩٢٨ - أكتوبر سنة ١٩٢٩)

بدأ الائتلاف يتعثر فى سيره فى عهد وزارة النحاس الأولى؛ ذلك أن ثمة اتفاق قد انعقد بين دار المندوب السامى البريطانى وحزب الأحرار الدستوريين والسراى على تعطيل الدستور، وكان وجهة نظر السياسة البريطانية أن عدم قبول مشروع تشمبرلن جريمة تستحق عليها الأمة حرمانها الدستور، ولم تكن الحلول التى انتهت بها أزمة الجيش، ومذكرة ٤ مارس سنة ١٩٢٨ وأزمة قانون الاجتماعات، لتصرف السياسة الاستعمارية عن عقاب الأمة على رفض ذلك المشروع، أما السراى فكانت وجهة نظرها أن الدستور يحول دون تدخلها فى الحكم وانفرادها به، فكانت تترقب الفرص لتعطيله، وكانت تعلم أن الحكومة البريطانية لا تعترض على أى انقلاب يدبر ضدّ الدستور؛ إذ كانت ناقمة من الأمة عدم إقرارها مشروع المعاهدة، وأما «الأحرار الدستوريون» فهدفهم الوحيد هو الوزارة والمناصب، وإذا رأوا أنهم لا يصلون إلى احتكار هذه المناصب وإرضاء جميع أعضاء حزبهم من طريق الدستور، فليصلوا إليها عن طريق تعطيل الدستور، وفى الحق أنهم أسرفوا فى أطماعهم غاية الإسراف، لأنهم كانوا مشتركين فعلاً فى وزارة النحاس، ولهم فيها أربعة مقاعد بمن أنضم إليهم فى الوزارة، فماذا كمانوا يبغون أكثر من ذلك؟ ولكنها الأطماع الشخصية لا تقف بهم عند حد، وهكذا كان تاريخهم القديم والحديث[1].

(١) انظر الجزء الأول ص ٦٨ و٢٠٩ و٢١٥ و٢٢٣ إلخ. (طبعة سابقة).

كانت وزارة النحاس قائمة ومؤيدة بثقة البرلمان، ولا يصح فى هذه الحالة إقصاؤها عن الحكم، فكان الأمر يقتضى البدء باستقالة الوزراء الأحرار الدستوريين واحدًا بعد آخر، وبذلك يتصدع بناء الوزارة من ناحية تشكيلها الائتلافى، فتتخذ السراى من هذا التصدع وسيلة لإقالة الوزارة والتخلص منها من غير طريق البرلمان.

وقد علم «الأحرار الدستوريون» أن السراى راغبة فى استحداث الأزمة، فاتفقوا معها على إنفاذ الانقلاب ضد النظام الدستورى، وبدأ اتجاه السراى إلى استعجال الأزمة من تعطيلها إمضاء المراسيم الخاصة بالحركة الإدارية، وكان تعطيل المراسيم التى يقررها مجلس الوزراء عادتها التقليدية لإظهار رغبتها فى إسقاط الوزارة، وكانت كلمة السر للمستوزرين، لكى يعدّوا عدّتهم ويجمعوا صفوفهم ويدبرّوا مكايدهم لإسقاط الوزارة المتمتعة بثقة البرلمان ليحلّوا محلها على أنقاض الدستور وسلطة الأمة.

ففى ١٧ يونيه سنة ١٩٢٨ استقال محمد محمود باشا وزير المالية، وكان وكيلًا لحزب الأحرار الدستوريين، فجاءت هذه الاستقالة إيذانًا بقرب إنفاذ الانقلاب، وفى ١٩ يونيه استقال جعفر ولى باشا وزير الحربية وهو أيضًا من الأحرار الدستوريين

وكان إسماعيل صدقى باشا - ولم يكن وقتئذ من الوزراء - معتزمًا الاصطياف بأوروبا، فذهب إلى السراى يستأذن فى السفر، فأوعز إليه أن يتمهل ولا يتعجل الرحيل، فأرجأ سفره فعلًا، ودلّ ذلك على اقتراب الموعد المحدد لإنفاذ الانقلاب.

وفى ٢١ يونيه استقال أحمد محمد خشبه باشا وزير الحقانية، فجاءت استقالته صدمة للوزارة أشدّ من صدمة استقالة الوزيرين الآخرين؛ لأنه كان (إلى ذلك الحين) وفديًا، فكانت استقالته حجّة ضدّ الوزارة أبلغ من استقالة زميليه الأوّل والثانى.

وفى ٢٤ يونيه استقال إبراهيم فهمى كريم بك وزير الأشغال وكان وزيرًا مستقلًا.

قضية الأمير سيف الدين

وفى غضون هذه الاستقالات ظهرت فى الصحف (يونيه سنة ١٩٢٨) مسألة قضية الأمير أحمد سيف الدين، واتفاق مصطفى النحاس والأستاذ ويصا واصف وجعفر فخرى بك المحاميين على الدفاع عن الأمير لرفع الحجر عنه، وكان تاريخ الاتفاق على الأتعاب فى فبراير سنة ١٩٢٧، قبل أن يتولى النحاس الوزارة بعدّة شهور، وأخذت الصحف المعادية للوفد تشهر بهذا الاتفاق وتصفه بأنه مناف لشرف المهنة، وأنه خيانة عظمى! وبدأت هذه الحملة فى يونيه سنة ١٩٢٨ فى أعقاب استقالة محمد محمود وجعفر ولى، فجاءت جزءًا من المؤامرة التى دبرت للتخلص من النظام الدستورى، وقد تبين فيما بعد من حكم مجلس التأديب أن الاتفاق لا غبار عليه من ناحية شرف المهنة، ولا ينال من نزاهة المحامى.

كان هذاالاتفاق يتضمن اتخاذ الإجراءات القضائية لرفع الحجر عن الأمير وإعادة جميع أملاكه إليه، إذ كانت هذه الأملاك موضع تصرفات مشكوك فى نزاهتها، وتقدر بعدّة ملايين من الجنيهات. وكان قد مضى على تحرير الاتفاق نحو خمسة عشر شهرًا سابقة على إثارته فى الصحف، وفى وقت لم يكن متوقعًا أن يتولى النحاس رئاسة الوزارة فيما بعد، ولا غبار على المحامى أن يتفق على أتعاب جسيمة فى مثل هذه القضايا التى تحتاج إلى جهود كبيرة للوصول إلى إحقاق الحق فيها، وقد تنازل النحاس عن توكيله فى القضية بعد أن ولى رئاسة الوزارة، ولكن المؤامرة على النظام الدستورى أثارت هذا الغبار لكى يحدث الانقلاب فى جو من الاتهامات الباطلة ضدّ زعماء هذا النظام.

إقالة وزارة النحاس

اتّخذت السراى من تلك الاستقالات سببًا لإقالة الوزارة، فأرسل الملك فؤاد إلى النحاس خطابًا بإقالته، وإقالة رئيس الوزارة معناها إقالة الوزارة بأجمعها، قال:

«عزيزى مصطفى النحاس باشا:

«لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسة الوزارة قد أصيب بصدع شديد فقد رأينا إقالة دولتكم شاكرين لكم ولحضرات زملائكم ما أديتم من عمل فى خدمة البلاد».

٧ محرم سنة ١٣٤٧ - ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨. **فؤاد**

وهذه الإقالة لم يستخدمها ولى الأمر حتى قبل إعلان الدستور إلّا حين أقال الخديو توفيق نوبار باشا سنة ١٨٨٨[٢]، وأقال الخديو عباس مصطفى فهمى باشا سنة ١٨٩٣ لاعتلال صحته[٣]، وهى أوّل إقالة لرئيس وزارة يتمتع بثقة البرلمان فى عهد الدستور، وكان الظن أن الدستور يحول دون هذا الانقلاب، ولكن تبين أن السراى كانت مصرّة على أن تكون هى مصدر السلطات، رغم إعلان النظام الدستورى، وأنها إنما تتخذ المناسبات للوصول إلى الهدف وتستعين بنفر من طلاب المناصب فتختار منهم من تشاء ليتم كل الانقلاب على أيدى طائفة منهم.

بنيت الإقالة فى هذه المرة على ما أصاب الائتلاف من «صدع شديد» وهذا التسبيب يلقى ضوءًا على الأسباب الحقيقية لاستقالة الوزيرين الدستوريين وزميلهما الوفدى الذى انضم بعد ذلك إلى حزبهما، ثم زميلهم الرابع «المستقل»

---

(٢) كتابنا «مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال» ص ١٨٦ من الطبعة الأولى.
(٣) كتابنا «مصطفى كامل» ص ٣٠٦ من الطبعة الأولى.

ويبين أن هذه الاستقالات كانت مدبرة تمهيدًا لإقالة الوزارة واستئثار الأقلية بالحكم، وهذا الوضع هو ولا ريب إهدار للدستور ولسلطة الأمة؛ لأن معناه أن الأغلبية لا يجوز لها أن تلى الحكم إلّا مؤتلفة مع الأقلية، مرضيًّا عنها منها، وإذا اختلفت معها أهدرت حقوق الأغلبية واستأثرت الأقلية بالحكم! وهذا معناه تغليب الحكم المطلق، والزراية بهذا الشعب، والقضاء على النظام الديمقراطى فى البلاد.

نظرة فى الإقالة من الوجهة الدستورية

وفى الحق إن إقالة وزارة تتمتع بثقة البرلمان أمر لا يتفق مع روح الدستور ولا مع الأوضاع البرلمانية الصحيحة؛ لأن النظام الدستورى أساسه أن تتولى الحكم وزارة تمثل إرادة الأمة التى تعبر عنها فى انتخابات حرة، والقاعدة أن تستقيل الوزارة أو تقال إذا هى فقدت ثقة مجلس النواب (المادة ٦٥ من الدستور).

أما أن تقال وهى متمتعة بثقة المجلس أى بثقة الأمة، فهذا يعدّ انقلابًا فى نظام الحكم Coup d'Etat، وخروجًا على النظام الديمقراطى حقًا، إن لولى الأمر أن يتعرف رأى الأمة بإجراء انتخابات جديدة، وله فى هذه الحالة أن يقيل الوزارة، ولكن هذا على شرط أن يكون الغرض من الإقالة هو الرجوع حقًّا إلى الأمة بوساطة انتخابات حرة، لا إكراه فيها ولا تزييف، أما أن يكون الغرض من إقالة الوزارة الدستورية التخلص من حكم الدستور فحسب، إما بوقف العمل به أو بتزييف الانتخابات العامة، فهذا ولا شك إهدار للدستور وخروج على روحه وأوضاعه، وفرض للحكم المطلق على البلاد.

كان حزب «الأحرار الدستوريين» هو محور هذا الانقلاب، وإن المرء لتأخذه الدهشة من أن حزبًا لم يكن له فى البرلمان سوى ثلاثين نائبًا على أكثر تقدير من مجموع ٢١٤ نائبًا يستأثر بالحكم غير مكترث للأوضاع الدستورية ولا لإرادة الأمة، وتزداد دهشته إذا لاحظ أن الثلاثين مقعدًا التى كانت لهذا الحزب لم ينل

معظمها إلا بسبب الائتلاف، إذ لم ينل فى انتخابات سنة ١٩٢٤ سوى ستة مقاعد.

لا شك أن اعتزام هذا الحزب الاستئثار بالحكم باشتراكه مع الاتحاديين الذين كان يخاصمهم من قبل، معناه أنه يضمر تعطيل الحياة الدستورية؛ لأن الدستور يتنافى مع تولى الحكم أقلية ضئيلة لا تتمتع بثقة الأمة، وقد ظهر فى الأفق من إقالة الوزارة البرلمانية أن الحياة الدستورية ستلغى أو تعطل، وهذا ما وقع فعلاً، وهكذا عاد حزب «الأحرار الدستوريين» إلى خطتهم الأساسية فى الاعتداء على الدستور للوصول إلى كراسى الوزارة، وكان اعتداؤهم الأوّل فى أواخر سنة ١٩٢٤ (ج ١ ص ٢٠٨ و٢١٤ طبعة سابقة)، واتضح أن تظاهرهم بالتوبة من هذا الوزر فى سنة ١٩٢٥ لم يكن إلاّ لأنهم طردوا من الحكم وقتئذ (ج ١ ص ٢٢٧ طبعة سابقة)، ولم تكن توبة نصوحًا، فإنهم عادوا إلى فعلتهم الأولى؛ لكى يستأثروا بالحكم ويقتسموا مغانمه.

ومما يؤسف له أن يشترك فى هذا الانقلاب من كانوا ينادون بالديمقراطية، ويتغنون بالدستور والحرية، وقد برهنت أفعالهم على نقيض أقوالهم، ودلت الحوادث على أنهم لم يكونوا جادّين فى الدعوة إلى هذه المعانى السامية، وأنها قد تضاءلت فى سبيل الوصول إلى المناصب وتحقيق الأطماع الشخصية.

تأليف وزارة محمد محمود
(٢٧ يونيه سنة ١٩٢٨)

عهد الملك فى يوم إقالة وزارة النحاس (٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨) إلى محمد محمود[٤] تأليف الوزارة الجديدة، وكانت هذه العجلة دليلاً على سبق الاتفاق على هذا الانقلاب، وقد تم تأليفها يوم ٢٧ يونيه على النحو الآتى: محمد محمود باشا للرئاسة والداخلية. جعفر ولى باشا للحربية والبحرية وللأوقاف مؤقتًا. عبد الحميد سليمان باشا للمواصلات. أحمد محمد خشبه باشا للحقانية. نخلة

(٤) كان وقتئذ وكيلاً لحزب الأحرار الدستوريين ثم صار رئيسًا له فى عهد وزارته.

المطيعى باشا للزراعة. على ماهر باشا للمالية. إبراهيم فهمى كريم بك للأشغال. حافظ عفيفى بك للخارجية. أحمد لطفى السيد بك للمعارف. وهى وزارة مؤلفة من الأحرار الدستوريين والاتحاديين، ولم يكن يمثل هؤلاء وأولئك فى مجلس النواب سوى ٣٥ نائبًا على الأكثر من مجموع ٢١٤ نائبًا أى أن الأقلية الضئيلة انتزعت حق الأغلبية فى الحكم، وهكذا عاد هذان الحزبان الرجعيان إلى التآمر على الدستور كما فعلا سنة ١٩٢٥ (ج ١ ص ٢٠٩، ٢١٥ طبعة سابقة)، ومع أن محمد محمود قال فى كتابه إلى الملك بقبول تأليف الوزارة: «وسيكون رائدنا أن يظل الدستور فى حمى جلالتكم ركن الحكم الركين وعماده المتين» فإنه لم يكن صادق الوعد فى قوله؛ إذ كان أوّل عمل هام له هو تأجيل البرلمان شهرًا، ثم أعقب التأجيل حلّ البرلمان بمجلسيه وإيقاف الحياة الدستورية ثلاث سنوات قابلة للتجديد!!

ولما بدأت بوادر هذه الأحداث بتأجيل انعقاد البرلمان شهرًا سئل محمد محمود عما إذا كان هذا التأجيل سيعقبه الحل أم لا؟ فأجاب أن هذا ليس محتمًا ووعد بأن لا يعمل إلّا ماتقتضيه مصلحة البلاد وسلامة الدستور، ولم يكن أيضًا صادق الوعد فى هذا القول، فقد حلّ مجلس النواب والشيوخ معًا وعطل الحياة الدستورية، ولم يكن هذا من «سلامة الدستور» فى شىء، بل هو هدم للدستور، ذلك القسط الضئيل الذى نالته البلاد من حقوقها منذ الثورة.

تأجيل انعقاد البرلمان

فى ٢٨ يونيه أى فى اليوم التالى لتأليف الوزارة صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان مدة شهر، وتلى هذا المرسوم فى جلسته التى انعقدت مساء ذلك اليوم، فانصرف النواب هاتفين بحياة الدستور، وقرر النواب والشيوخ أن يجتمع كلا المجلسين يوم السبت ٢٨ يوليه أى فى اليوم التالى لانتهاء مدة الشهر، وكان هذا التأجيل نذيرًا بما تدبره الوزارة للحياة الدستورية، وقد أعاد إلى الأذهان ما فعلته وزارة زيور من تأجيل انعقاد البرلمان الأول شهرًا فى نوفمبر سنة ١٩٢٤؛ إذ كان هذا التأجيل بادرة الكوارث التى حلت بالنظام الدستورى فى

عهد وزارة زيور، وقد جاء قرار وزارة محمد محمود بداية لكوارث أعظم وأخطر كما سيجىء بيانه.

حل البرلمان وتعطيل الدستور
(١٩ يوليه سنة ١٩٢٨)

لم تكد فترة تأجيل البرلمان تشرف على نهايتها حتى استصدرت الوزارة «أمرًا ملكيا» فى ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ بحل مجلسى النواب والشيوخ وتأجيل انتخاب أعضاء المجلسين وتأجيل تعيين الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ مدة ثلاث سنوات وعند انقضاء هذا الأجل يعاد النظر فى الحالة لتقرير إجراء الانتخاب والتعيين المذكورين أو تأجيلهما زمنًا آخر»، ومعنى ذلك أن السنين الثلاث قابلة للتجديد، ونصّ الأمر الملكى على أن السلطة التشريعية فى فترة الثلاث السنين المذكورة أو فى أى فترة أخرى تؤجل إليها الانتخابات يتولاها الملك بمراسيم تكون لها قوّة القانون، وقضى أيضا بوقف تطبيق عدة مواد من الدستور وهى:

١ – المادة ٨٩ التى تنصّ على وجوب اشتمال الأمر بحلّ مجلس النواب على إجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين واجتماع المجلس الجديد فى الأيام العشرة التالية لتمام الانتخاب.

٢ – والمادة ١٥٥ التى تنص على عدم جواز تعطيل حكم من أحكام الدستور إلاّ فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية، وعدم جواز تعطيل انعقاد البرلمان.

٣ – والمادة ١٥٧ التى تنص على عدم جواز تعديل الدستور إلاّ بالقيود والشروط الواردة فيها.

٤ – والفقرة الأخيرة من المادة ١٥ التى تمنع إنذار الصحف أو وقفها او إلغائها بالطريق الإدارى،، ومعنى ذلك استباحة إنذارها أو وقفها أو إلغائها

بهذا الطريق وتعطيل مادة حرية الصحافة[٥]، وقد وقع الملك على هذا الأمر، ووقعه معه الوزراء محمد محمود. جعفر ولى. عبد الحميد سليمان. أحمد محمد خشبه. على ماهر. إبراهيم فهمى كريم. أحمد لطفى السيد.

تصريح وزير الخارجية البريطانية

أدلى السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية فى مجلس النواب يوم ٢٩ يولية بتصريح دلّ على إقرار السياسة البريطانية لهذا الانقلاب، وكشف عن حقيقة كانت لا تزال غير واضحة، وهى أنه لم يتم الانقلاب إلّا بموافقتها، قال:

«لقد جعل الدستور بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من حق ملك مصر والشعب المصرى، وعندما تدخلت بريطانيا لما رأت عزم الحكومة منصرفًا إلى إجازة قانون يهدد الأمن والنظام لم تكن تعتمد إلّا على هذا التصريح أيضا، إلى أن قال: «لن نسمح لأى سلطة سواء كان هناك دستور أم لم يكن هناك دستور أن تهمل التحفظات التى أشار إليها هذا التصريح والتى احتملناها منذ سنة ١٩٢٢، فمهما كان نوع الحكومة التى يختارها الملك فؤاد وشعبه فيجب عليهم أن يضعوا فى حسابهم هذه التحفظات ويعطوا بشأنها الترضيات اللازمة إلى أن يحين الوقت - إذا كان مقدرًا أن يحين - الذى يستعدون فيه لأن يعقدوا معاهدة

---

(٥) ننشر فيما يلى نصوص المواد المذكورة:

المادة ٨٩ الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب».

المادة ١٥٥ «لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتيا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت فى انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور.

المادة ١٥٧ «لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعًا قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه. ، فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل للتنقيح، ولا تصح المناقشة فى كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه، ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى الآراء».

المادة ١٥ (الصحافة حرة فى حدود القانون، والرقابة على الصحف محظورة، إنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى».

مع هذه البلاد (انجلترا) على أساس يمكنن أن تقبله أية حكومة مسئولة كمبدأ للمفاوضة».

فهذا التصريح يكشف الستار عن المؤامرة التى دبرت ضد الدستور وأن طرفيها جانب مصرى (مع الأسف) وجانب بريطانى، مع اختلاف المقصد والغاية ! فالغرض الذى كان يرمى إليه الجانب البريطانى إنفاذ وعيده بحرمان الأمة دستورها إذا لم تقبل المعاهدة، وغرض الجانب المصرى هو إهدار حقوق الأمة للوصول إلى مناصب الحكم.

استنكار الانقلاب

قوبل تعطيل الدستور بالسخط والاستنكار فى أرجاء البلاد، إذ هو حرمان للأمة من حقوقها التى كسبتها بعد جهاد طويل، وفيه القضاء على حرية الصحافة التى نالتها من قبل بعد نضاال شاق مرير.

بيان الحزب الوطنى

لم يسع الحزب الوطنى رغم ما كان بينه وبين الوفد من خصومة إلا الاحتجاج على تعطيل الدستور؛ لأن الحزب الوطنى قام على مبدأين أساسيين، وهما الجلاء والدستور، فأصدر فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٢٨ بيانا (وضع صيغته الأستاذ مصطفى الشوربجى) شرح فيه جهاد الأمة فى سبيل الدستور، وأثبت أنه ليس منحة تسترد، بل حق ثابت لها، ونعى على محمد محمود تعطيله إياه، وهو بيان مسهب نقتطف منه ما يلى، قال:

«فى سنة ١٨٨١ ثارت الأمة المصرية ثورة مسلحة على السلطة المطلقة وما زالت بها حتى أكرهتها على الاعتراف للمصريين بحقهم الطبيعى فى الحريات على اختلاف أنواعها وبأن الأمة مصدر السلطات جميعًا وبأن النظار مسئولون أمام مجلس الأمة، وأعلن الحكم الدستورى فى البلاد وانتخب المصريون ممثليهم، واجتمع المجلس النيابى المصرى وأخذ فى العمل.

«وبينما الأمة توشك أن تجنى ثمرة جهادها ناضجة بذلك الجهاد الذى كلفها

عشرات الألوف من الأروواح وقناطير الذهب والفضة، إذا بالإنجليز قد دخلوا مصر موالين على زعمهم غير فاتحين، وأصدقاء غير أعداء، وعلى سفر وجلاء، لا على استقرار وبقاء، دخل الإنجليز مصر فكان أوّل عمل لهم فيها أن أوعزوا إلى الخديو توفيق فعطل المجلس النيابيى واستبدله بجمعيات شورية لا تمثل الأمة تمثيلا صحيحا ولا تربط الحكومة بقراراتها ولا تسأل النظار عن أعمالهم.

«حرم الاحتلال الإنجليزى هكذا الأمة من دستورها، ولكن كان لابدّ للأمة فى ذلك الوقت من الصبر على هذا الاعتداء الفظيع ومقابلته بالهدوء والتريث؛ ذلك لأن دخول الإنجليز أنشأ حالة جديدة تستدعى من المصريين العمل أوّلاً وقبل كل شيء على إجلائهم عن الديار، وقد كانوا حينئذ يعدوننا بالجلاء فى طليعة كل يوم ويقسمون أغلظ الأيمان على استعدادهم للرحيل متى عادت السكينة واستتب الأمن، كان إذن فرضًا محتومًا على المصريين ألّا يحدثوا حدثًا من شأنه أن يعطى سلاحا للإنجليز يتمكنون من استخدامه لإطالة أمد احتلالهم. على أن سكوت الأمة على الاحتلال وإلغاء الدستور لم يطل، حيث قام الحزب الوطنى مبكرًا وأعلن كذب الإنجليز فى وعودهم بالجلاء وحنثهم فى أيمانهم، وبصّر الأمة بسياستهم الاستعمارية نحو بلادنا وكشف لها عن حبائلهم ووسائلهم ودعاها إلى عدم الارتكان على المحتلين وإلى النهوض والعمل والجهاد لإجلاء الجنود المحتلة واسترداد الدستور المنهوب، فسرعان ما أجابت الأمة الدعوة ونظمت صفوفها والتفت حول رئيسنا الأوّل مصطفى كامل الذى غرس الفكرة الوطنية فى قلوب المصريين جميعا، ووجّه دفّة الحركة حينئذ بجدارة وكفاءة لا نظير لها وسار بها سيرًا حثيثًا إلى الغرض الأسمى فانتصر فى جملة معارك على السياسة الإنجليزية ليس هنا محل سردها وإنما نذكر منها مما يرتبط بهذا البيان أخذه وثيقة كتابية على الوزير الإنجليزى المستر جلادستون يعترف فيها هذا الوزير بأن ميعاد الجلاء حان من زمن مديد، ومنها حصوله من الخديو السابق على حديث نشرته جريدة «الطان» كبرى الجرائد الفرنسية أعلن فيه الخديو رغبته الصريحة فى ردّ الدستور إلى أمته فانفضحت بذلك السياسة الإنجليزية التى كانت تعلل استمرار الاحتلال بزعم وجود خلاف بين الخديو وأمته والتى كانت

تنسب إلى الخديو مقاصد استبدادية تحول بين الأمة وبين الدستور، ومنها إفساده مشروعًا أراده اللورد كرومر مؤدّاه إنشاء مجلس تشريعى ذى تشكيل غريب يجعل للأجانب الكلمة العليا فى شئون البلاد وقوانينها، ونذكر لهذا الرئيس العظيم نجاحه فى إبطال «المحكمة المخصوصة» التى كانت تشبه محاكم التفتيش فتحكم بعقوبات لا حدّ لها دون قانون يقيدها على المصريين الذى يتهمون بالاعتداء على جنود الاحتلال، وقد كان آخر عمل لهذه المحكمة تقتيلها أهالى «دنشواى» وتعذيبهم وجلدهم، ونذكر له نجاحه فى هدم عرش كرومر نفسه وإخراجه من مصر مقهورًا مدحورا، وقد كان فيها الحاكم بأمره، ولما مات مصطفى كامل خلفه الرئيس محمد فريد فوصل بالحركة الوطنية إلى حدّ لا نظير له فى تاريخ نهضتنا، فاشتدت فى عهده حركة المطالبة بالجلاء أيما اشتداد وسقطت منزلة الأحزاب الموالية للإنجليز سقوطًا مريعًا واندثرت صحافتهم وعمّ الشعور الوطنى أنحاء البلاد فتألفت المواكب والمظاهرات فى القرى والمدن مطالبة بالجلاء ورد الدستور بغير انقطاع وبغير ملل، وتقدمت العرائض بمئات الألوف محمولة على عربات إلى الخديو بطلب رد الدستور، وقام مجلس الشورى والجمعية العمومية يصدران القرار تلو القرار بردّ الدستور، وهكذا وهكذا، فاضطرت الحكومة أخيرًا إلى التقدم خطوة إلى الأمام فأنشأت مجالس المديريات بنظامها الحديث وأنشأت الجمعية التشريعية.

«جاءت الحرب العالمية فأعلنت الأحكام العرفية وفرضت الحماية فرضًا على البلاد وأوقفت الجمعية التشريعية وقبض على زعماء الحزب الوطنى، ونفوا من أرضهم، ولكن ذلك لم يفت فى عضد الحزب فأخذ رجاله فى أوروبا وغيرها يعملون برياسة الزعيم فريد للاستفادة من الظروف لمصلحة مصر وحصلوا من الخديو عباس على إرادة سنية بإعادة الدستور إلى البلاد وأعلنت هذه الإرادة.

إلى أن قال: «لم يكن غرضنا بإيراد ما تقدم سرد أعمال الحزب الوطنى فإن هذا أمر شرحه يطول وليس المقام مقامه، وإنما أردنا أن نوجز تاريخ النهضة الدستورية فى مصر ليتبين للملأ أن الدستور لم يكن منحة فتسترد، أردنا أن نبين أنه جاء نتيجة موقعة دموية قامت رحاها بين السلطة المطلقة وبين الأمة وانتهت

بانتصار الأمة واستيلائها عنوة على حقوقها الطبيعية، أردنا أن نبين أننا مهرناه بالدماء والأرواح والأموال، فقيمته عندنا هى قيمة ما دفع فيه من مهر، ثم أردنا أن نبين أن الأمة لم تسكت قط على حرمانها منه وسلبها إياه بل ظلت تطالب بردّه وتجاهد وتعمل بغير انقطاع وبدون اكتراث للشدائد والمظالم التى لاقتها فى هذا السبيل، وأن المادة (٥٠) من الدستور الحالى التى تقضى بأن يحلف جلالة الملك أمام المجلس (بالله العظيم أن يحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية) هذه المادة جاءت نتيجة لازمة لهذه الحقيقة، حقيقة أن الدستور مأخوذ لا ممنوح، فلأنه حق ولأنه غير ممنوح يقسم جلالة الملك على احترامه، ولو كان منحة ما كان هناك مقتضى لذلك القسم العظيم.

«لم يكن الدستور منحة فتسترد، وقد بذلت فيه الأمة أنهار الدماء والمال وجاهدت لاسترداده الأعوام الطوال فى جوّ ملؤه الظلم والاستبداد، فكم إذن يكون حكم التاريخ قاسيًا على ابن من أبناء هذه الأمة مدّ يده بسوء إلى ذلك الدستور، كم يكون حكمه شديدًا مفزعًا على دولة محمد محمود باشا الذى نال هذا النيل من دستور أمته دون اكتراث بها واعتداد بشعورها، إنها لإحدى الكبر، ألا ترى أن انجلترا نفسها تبذل جهد المجد لتتنصل منها، وألا ترى صحافتها ورجالها الرسميين يقررون ويؤكدون التأكيد كله، ثم يكررون التأكيد كل يوم بأن لا يد لهم فى هذه المسألة الجلى، وأن مصر هى التى ذبحت نفسها بيدها؟ خدم محمد محمود باشا بفعلته هذه السياسة الإنجليزية فى مصر من حيث لا يدرى، وحقق لها غرضًا كان بعيدًا عليها، وأنقذها من ورطة كانت متردية فيها.

«فلقد كانت انجلترا تؤمل من وراء إعادة الحكم الدستورى فى البلاد أن تظفر من البرلمان بقرار يجعل لها فى وادى النيل مركزًا شرعيا، ويقلب غصبها فيه حقا دوليا لتدخل بلادنا فى دائرة الإمبراطورية المرنة، وتصبح هكذا أرواحنا وشرفنا وحريتنا وأموالنا وقفًا على الدولة البريطانية تسخرها جميعًا لمآربها الاستعمارية ومشاربها المالية والاقتصادية، ولم يكن أملها هذا أمرًا خفيًا، فلقد جاهرت به فى مشروع ملنر وفى تقريره، وجاهر به رجال السياسة البريطانيون فى عدة مواقف، كانت إنجلترا تؤمل ذلك من البرلمان غير أن أملها هذا لم يتحقق

فى شىء وباءت بالخسران المبين، فلما ذهب أملها هباء أرادت البطش بالبرلمان».

وختم البيان بدعوة الأمة المصرية إلى جمع كلمتها وتوحيد صفوفها والعمل على استخلاص دستورها وتحقيق استقلال البلاد على أساس الجلاء والمبادئ الوطنية الصادقة المنزهة عن الأغراض والمآرب الشخصية، ونبذ سياسة حسن التفاهم مع الغاصب، والحذر من مناورات السياسة الإنجليزية وما ستعمد إليه من استغلال تعطيل الدستور بالمساومة على حقوق البلاد.

وكان موقفا سليما ومشرفا أن يحتج الحزب الوطنى على الوزارة لتعطيلها الدستور، وهذا هو الموقف الذى يتفق مع طابع الحزب الوطنى فى أنه حزب مبادى وطنية، لا حزب اعتبارات شخصية أو مآرب ذاتية.

احتجاج الوفد المصرى

قابل الوفد وأنصاره ذلك الانقلاب بالمقاومة والثبات فى الجهاد، فلم يألو جهدًا فى عقد الاجتماعات والاحتجاج واستثارة روح المقاومة فى مختلف طبقات الأمة، وقامت المظاهرات فى العاصمة، ففرقها البوليس بالقسوة والعنف، واعتقل كثيرًا من المتظاهرين، واستعانت الحكومة بقوات الجيش والبوليس لقمع كل حركة أو مظاهرة فى العاصمة، أو فى المدن الأخرى، وهكذا سخّر الجيش المصرى مرة أخرى ليعاون الحكومة على هدم الدستور، والمرة الأولى كانت فى الانقلاب الأوّل الذى وقع فى عهد وزارة زيور سنة ١٩٢٥ (ج ١ ص ٢٣٩ طبعة سابقة) بعد أن كان الجيش فى سنة ١٨٨١ هو صاحب اليد الطولى فى إعلان الدستور (ج ١ ص ٢٤٠ طبعة سابقة).

نداء الوفد

كان أوّل مظاهر الاحتجاج من الوفد على هذا الانقلاب نداءً أصدره مصطفى النحاس فى ٢٢ يوليه سنة ١٩٢٨ دعا فيه الأمة إلى النضال عن دستورها وحريتها، قال بعنوان (نداء الوفد المصرى إلى الأمة المصرية الكريمة).

«أيها المصريون: لقد برح الخفاء، وتمزق ثوب الرياء، فسلطت عليكم وزارة

محمد باشا محمود أقصى عدوانها، وأجرمت فى حق الوطن بما لم يجرؤ عليه مصرى من قبلها، محاولة أن تحطم فى لحظة ما شيدته الأمة فى سنوات من جهادها ومنصل عملها، فجاءت على يدها الكارثة الكبرى، وحققت أشأم الظنون فيما أعدّته للبلاد من عنت وبلوى، ولم تكن فى البلاد ثروة طائحة، ولا نكبة جائحة، كلا، بل هى ثورة منهم على الدستور، وعلى الحرية، وعلى النظام، وعلى الأمة، بل على الإنسانية فى عصر أصبحت فيه الحرية من مقوّمات الحياة وأسبابها الأولى، فسلبوا مصر دستورًا كان لها، وحرية نعمت بها، فى الوقت الذى هبّت فيه أمم الشرق كسوريا والعراق والهند وغيرها وكسبت نظمًا دستورية ونيابية لم تكن قد تمتعت بها، بل كتب للإنسانية أن تنمو وتتطور، بينما مصر تتأخر وتتدهور، وهل غيرنا يكسب ونحن نخسر، كلا فلن ترضى البلاد أن يرجع بها القهقرى، وأن تقسر على حكم الاستبداد قسرًا، فكلمة الأمة هى العليا ولقد كانت وستبقى كلمتها دستورا.

«أيها المصريون: لقد خرجت هذه الوزارة على الدستور والقانون معاً، فعطلت نصوصاً حرّم الدستور تعطيلها أبداً وحرمت الأمة برلمانها ووقفت الحياة النيابية سنوات تمدها بما يوحيه إليها طغيانها، ولم يكفها أن سلبت الأمة سلطانها فمدت يداً شرير إلى شعورها ووجدانها، وسدّت عليها المنافذ فى اجتماعاتها، وصحافتها وحرية أفرادها، ولم يأخذها فى ذلك ورع ولا خجل، فانتحلت صيغاً لتبرير عدوانها، وتوارت خلف ستار يشف عن بهتانها، وزعمت أن فى البلاد خصومة رائجة، ثم حكمت على النظام البرلمانى بالعجز والاضطراب، فارتكبت بذلك جرماً فوق جرائمها فما فى البلاد خصومة إلاّ موجهة إلى طغيانها، وما كان لها أن تطعن فى نظام الحكم النيابى، وتستبدل به الحكم المطلق الاستبدادى وقد نصّ الدستور على أن يكون الحكم فى مصر نيابيا دستوريا، وحاط هذا النصّ بالتقديس والتأييد فحرم أن تمتد إليه يد العبث، أو أن يحدث به أى حدث.

«أيها الوزراء: لقد عطلتم ضمائركم، فقد أقسمتم بالله وبالوطن – وأنه لقسم لو تعلمون عظيم – أن تحترموا الدستور وأحكامه، فحنثتم اليوم بأيمانكم وحملتم الأمة نتائج عصيانكم، فإذا لم تخشوا حساب الضمير فهلا تخشون حساب

الساعة وحساب الساعة عسير؟ ما الذى أبقيتموه للأمة بعد أن بطشتم بحـريتهـا، ومـا الـذى تكسبـونـه إذا تمكنتم - ولن تتمكنـوا - من تحقـير إرادتهـا وإضعاف مقاومتها، لن تكسبوا شيئاً إلّا أن تطمعوا الأجنبى فى أمتكم، وتشبعوا أدنى شهوتكم، فإنكم إنما تعملون لحسابه وحساب أنفسكم إذا اعتمدتم عليه فى تحقيق مطامعكم، فتوسل بكم إلى تنفيذ مطمعه فى أمتكم ليضربها بعضها ببعض، ويلفتها عن استقلالها بسلب دستورها، فبئس ماحسبتم وبئس مـاتعملون، أما الحيـاة الاقتصادية التى تتبجحون بتوطيدها، فإنكم عملتم على تهديدها، بجعلها عرضة لتقلبات سياسية لا يستقر معها عمل، أو يستغل مال، ولم يقتصر أمركم على ذلك، فإنكم تحاولون تقسيم الأمة إلى طوائف وطبقات، لتخضدوا شوكتها، وتمزقوا كلمتها، غير حاسبين أن تدفعوها بهذا إلى حرب الطوائف والطبقات، مما قد يؤدى إلى أزمة اجتماعية خطيرة لا يعلم إلّا الله مداها.

«أيها المصريون: إن الدستور قائم طالما أنكم تريدونه، محترم إذا كنتم أنتم تحترمونه، فكونوا واثقين من حقكم ثقتكم من أنفسكم، ذاكرين دروس نهضتكم، فليست هذه المحنة مهما اشتدت بأقسى مما رأيتم أيام الأحكام العرفية الإنجليزية، أيام كانت السجون مفتحة أبوابها والمجاهدون الأبرياء يحشرون فيها باسمين، أيام كانت المعتقلات النائية، والمنافى السحيقة، تتلقف أبناءكم وزعماءكم وهم فرحون مستبشرون، أيام كانت الأحكام العسكرية تصدر ضدّهم وهم لعذابها مستعذبون، كلا فما كانت القوّة لتزيد تلك الشعلة المقدسة إلّا اشتعالاً، وما كانت الشدائد لتوهن من ثبات أمة اعتزمت فى الحق نضالا.

«أيها المصريون: إن وفْدكم الذى زعموه فئة قليلة، وخصصوا مع ذلك لمحاربته سنوات طويلة، انما هو رمز إرادتكم، وصوت نهضتكم فلن يهدم أبداً وإن تألّبت عليه قواتهم؛ إذ الوفد أمة لا نفاد لرجالها، وفكرة لا سبيل إلى تقطيع أوصالها، وسيبقى الوفد رافعاً علم الجهاد كما رفعه سعد من قبل عالياً طهوراً، فما كفاح اليوم إلّا ذلك الكفاح القديم قد تجدد لتخليص الدستور من أيدى الرجعيين، وإنقاذ حرية البلاد واستقلالها من أيدى الغاصبين، وإن الوفد ليعاهد الله والأمة عهداً جديدًا مسئولا، ألّا يعبأ بظلم الظالمين وإن نكلوا به تنكيلا.

«أيها المصريون: يريد الغاصب مرة أخرى أن يمتحن وطنيتكم، ويبلو نباتكم فوطدوا دعائم نفوسكم، واثبتوا للعالم الذى يرقبكم، أنكم وإن كنتم لا تحتملون ضيماً، فحاشا لكم أن ترتكبوا إثماً فما كان سلاحكم فى الجهاد إلاّ قوّة إيمانكم، ومضاء عزيمتكم، ولئن كانت الكارثة عظيمة فأنتم أعظم، ولئن كانت القوّة كبيرة، فالله أكبر».

مصطفى النحاس

بيت الأمة فى يوم الأحد ٥ صفر سنة ١٣٤٧ - ٢٢ يوليه سنة ١٩٢٨.

منع انعقاد البرلمان
اجتماعه بدار مراد بك الشريعى
(٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨)

اعتزم الشيوخ والنواب أن يجتمعوا بهيئتهم فى دار البرلمان يوم السبت ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨، وهو اليوم التالى لفترة الشهر التى حددت لتأجيله، وصحّ عزمهم على ذلك فى اجتماع عقدوه يوم الثلاثاء ٢٤ يوليه، بالنادى السعدى، وأصدروا بذلك قراراً وقعه معظم النواب والشيوخ، قالوا فيه:

«نحن شيوخ ونواب الأمة المصرية الموقعين على هذا نعلن ما يأتى:

«من حيث أن كلًّا من مجلسى الشيوخ والنواب قرر بجلسة يوم الخميس ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ أن يجتمع من تلقاء نفسه فى يوم السبت ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ الساعة السادسة مساء.

«ومن حيث أن هذا القرار ما زال قائماً ولا يؤثر فيه ما أقدم عليه الوزراء من استصدار الأمر بحلّ المجلسين وتعطيل بعض مواد الدستور لأن ذلك باطل بطلاناً أصليا لمخالفته لدستور البلاد.

«ومن حيث أننا أقسمنا اليمين على احترام الدستور الذى هو حق الأمة المقدس.

لذلك

«سيجتمع المجلسان فى يوم السبت ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ الساعة السادسة مساءً تنفيذاً لأحكام الدستور»

«القاهرة فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٨».

وكانت الحكومة قد أغلقت أبواب قاعتى مجلسى النواب والشيوخ بعد صدور الأمر الملكى بحلهما وختمتها بالشمع الأحمر وتسلمت مفاتيحهما لمنع اجتماع المجلسين.

فاتفق الشيوخ والنواب على أن يطلب الأستاذ ويصا واصف رئيس مجلس النواب والأستاذ محمود بسيونى وكيل مجلس الشيوخ[٦] من وزير الداخلية تسليمهما مفاتيح البرلمان وفكّ الشمع عن أبوابه، فكتب كلاهما إلى محمد محمود باشا بصفته وزير الداخلية خطاباً بهذا المعنى.

قال الأستاذ ويصا واصف فى خطابه:

«حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية.

«حيث أنه بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ينتهى فى ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨.

«وحيث أنه فى الفترة بين هذين التاريخين أغلق رجال البوليس قاعة اجتماعات مجلس النواب وأخذوا مفاتيح البرلمان. وبما أن المرسوم الذى صدر بحل مجلسى الشيوخ والنواب وتعطيل اجتماعاتهما مدة ثلاث سنوات مرسوم باطل بطلاناً أصليا لمخالفته مخالفة تامة لنصوص الدستور.

«وحيت أن اجتماع البرلمان سيحصل فى ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ طبقاً للدستور فلذلك ألتمس من دولتكم صدور الأمر بفتح قاعة جلسة مجلس النواب حتى يجتمع

---

(٦) كان منصب رئيس مجلس الشيوخ شاغراً منذ وفاة المرحوم حسين رشدى باشا فى ١٣ مارس سنه ١٩٢٨.

الأعضاء طبقاً للدستور فى يوم ٢٨ يوليه المذكور وتفضلوا بقبول فائق احترامى».

رئيس مجلس النواب
ويصا واصف

وكتب الأستاذ محمود بسيونى وكيل مجلس الشيوخ الخطاب الآتى:

«حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية.

«بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ صدر مرسوم ملكى بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً نهايته ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ وحيث أنه صدر بتاريخ ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ مرسوم آخر بحل مجلسى النواب والشيوخ ثلاث سنوات يصحّ تجديدها.

«وحيث أن المرسوم المذكور باطل بطلاناً أصليا لمخالفته لأحكام الدستور المصرى.

«وحيث أنه وإن جاز حلّ مجلس النواب فى بعض أحوال خاصة لم تتوفر إلى الآن وبشروط معينة لم يتحقق واحد منها فإن مجلس الشيوخ لا يمكن حلّه مطلقاً بمقتضى الدستور المصرى المقدس.

«وحيث أن بطلان مرسوم الحل بطلاناً جوهريا يجعله عديم الأثر القانونى وقد علمت أن دولتكم أصدرتم أمراً بغلق المكان المعدّ لمجلس الشيوخ وختم أبوابه بالشمع الأحمر.

«وحيث أنى باعتبارى وكيلاً للمجلس وقائماً بأعمال رئيسه ومؤديًا القسم العظيم بأن أكون أميناً على الدستور ومحترماً لأحكامه أرى أن أوّل واجب أؤدّى به حق الأمانة والبرّ بالقسم الذى أقسمته أن أطلب من دولتكم صدور الأمر بنزع الشمع عن الأبواب وتسليم مفاتيح دار المجلس حتى يستطيع الشيوخ أن يجتمعوا يوم ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ الساعة السادسة مساءً تنفيذاً لقرار المجلس الصادر بجلسته الأخيرة وبذلك يتيسر لحضرات الشيوخ أن يؤدّوا الأمانة التى

حملوها ويقوموا بوظيفتهم التشريعية ويعالجوا خدمة أمتهم التى أنابتهم عنها ويصونوا نصوص الدستور من العبث.

«وتفضلوا بقبول فائق احترامى».

وكيل مجلس الشيوخ
محمود بسيونى

كان جواب الوزارة على هذين الخطابين أن حشدت جنود الجيش ورجال البوليس، واتخذت جميع الوسائل لمنع اجتماع المجلسين بدار البرلمان، وأقفلت جميع الطرق المؤدية إليها، ثم بثّت العيون والأرصاد للتجسس على المكان الذى يختاره أعضاء البرلمان للاجتماع فيه لمنعه، ولكنها لم تهتد إليه، واستطاع الأعضاء أن يجتمعوا فى الموعد المحدد بالدار التى اختاروها لاجتماعهم، وهى دار مراد بك الشريعى بشارع محمد على رقم ٩٣، وكان اجتماعاً تاريخيا، أعاد إلى الأذهان اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه فى فندق الكونتنتال سنة ١٩٢٥[(٧)]، وقرروا فى اجتماعهم أن البرلمان قائم، وأن الوزارة ثائرة على الدستور، وأعلن مجلس النواب عدم ثقته بها ووجوب تخلّيها عن الحكم، وقد اجتمع مجلس النواب برئاسة رئيسه الأستاذ ويصا واصف، وتولى السكرتيرية النائبان يوسف أحمد الجندى وعبد الرحمن عزام (باشا)، واجتمع مجلس الشيوخ برئاسة وكيله الأستاذ محمود بسيونى وتولى السكرتيرية محمد عز العرب بك وعلى عبد الرازق بك والأستاذ عبد الفتاح رجائى.

وأصدر مجلس النواب القرار الآتى ننشره لأنه من القرارات التى تشرف تاريخ الحياة النيابية فى مصر قال:

«نظراً لأن الوزارة حالت بقوّة الجيش والبوليس دون اجتماع البرلمان فى داره اجتمع كل من مجلسى الشيوخ والنواب بدار آل الشريعى بشارع محمد على فى الساعة السادسة من مساء السبت ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ وصادق كل منهما على ما يأتى:

---

(٧) راجع الفصل الحادى عشر من كتابنا الجزء الأول ص ٢٣٦ وما بعدها. (طبعة سابقة).

«لقد جاهد الشعب المصرى من نصف قرن مضى فى سبيل الدستور الذى هو حقه المقدس حتى ناله فكان أوّل ثمرة لجهاد متتابع وتضحيات متواليات وابتدأت الأمة تعيش فى ظله عيشاً سعيداً مرضياً، وتسير فى طريق الحياة المطلقة بعد أن كفل لها الاشتراك العملى فى إدارة شؤون البلاد والإشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها وأصبحت تحس فى نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية والإبقاء على صفاتها ومميزاتها التى هى ميراثها القومى العظيم.

«وبينما مجلسا الأمة، وهما مظهر سيادتها وعنوان سلطانها، يعملان لإصلاح ما أفسده الماضى وتطهير أداة الحكم مما اعتراه بسبب الحكومات المطلقة التى حكمت مصر قبل الدستور أو أثناء تعطيله سنتى ١٩٢٥ - ١٩٢٦ والإشراف على ماليتها وفحص أبواب ميزانيتها ومراقبة حكومتها ووضع التشريع الصالح لها وصيانة حقوقها وضمان سيادتها والنهوض بالشعب المصرى إلى المنزلة العليا التى يؤهله لها ذكاؤه واستعداده وتتفق مع عظمته التاريخية القديمة وتسمح له بتبوّء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمدين وأممه.

«وبينما ظل السلام والطمأنينة يرفرف على الأمة إذ ببضعة أشخاص هم أعضاء الوزارة الحالية يقومون فى ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ بثورة على دستورها وأنظمتها ويحدثون انقلاباً خطيراً فى حياتها السياسية والاجتماعية ويطعنونها فى صميم حريتها ويشوهون أمام العالم نهضتها، فعطلوا الدستور وعطلوا البرلمان وقضوا على الحريات التى كفلها الدستور واغتصبوا سلطة التشريع وأعلنوا فى البلاد حكم إرهاب واستبداد وحالوا بين البرلمان وبين الانعقاد فى داره.

«ولما كان الأمر الذى استصدره الوزراء فى ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ بتعطيل بعض أحكام الدستور وحلّ المجلسين باطلاً أصليا إذ أن مجلس الشيوخ لا يجوز حله مطلقاً (مادة ٨١ من الدستور) ومجلس النواب لا يكون حلّه صحيحاً إلاّ إذا كان الأمر الصادر بحله مشتملا حتماً على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى

العشرة الأيام التالية لتمام الانتخابات (مادة ٨٩ من الدستور) فإذا خلا أمر الحل من كل هذا وقع باطلاً.

«وبما أن تعطيل البرلمان مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مخالف للمادة الأولى من الدستور التى تقضى بأن يكون شكل الحكومة نيابيا وللمادة ٥٥ من الدستور التى تقضى بعدم جواز تعطيل أى حكم من أحكامه إلّا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وأنها لا تكون قائمة إلّا بعد إذن البرلمان (مادة ٤٥ من الدستور) وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت فى انعقاده الشروط المقررة فى الدستور (مادة ١٥٥ فقرة ثانية).

«ولما كانت المادة ٢٥ من الدستور تنصّ على أنّ السلطة التشريعية يتولّاها الملك بالاشتراك مع مجلسى الشيوخ والنواب كما تنص المادة ٢٥ على أنه لا يصدر قانون إلّا إذا قرره البرلمان وصدّق عليه الملك.

لهذا

«يقرر المجلس ما يأتى:

«**أولاً**: أن البرلمان قائم وله حق الاجتماع حسب أحكام الدستور.

«**ثانيًا**: يقرر المجلس أن هذه الوزارة ثائرة على الدستور ويعلن عدم الثقة بها ووجوب تخليها عن الحكم.

«**ثالثًا**: أن كل تشريع تستصدره هذه الوزارة يقع باطلاً.

«**رابعًا**: أن كل ما يبرمه الوزراء من الاتفاقات السياسية أو التجارية أو المالية مع الدول الأجنبية أو غيرها خصوصًا ما نصّ عليه فى الباب الرابع من الدستور أو أى إجراء تتخذه يعتبر باطلاً وغير ملزم للأمة.

«**خامسًا**: يؤجل المجلس من تلقاء نفسه اجتماعاته إلى السبت الثالث من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٨ إلّا إذا طرأ ما يدعو للانعقاد قبل هذا التاريخ فيدعوه الرئيس للاجتماع».

وقرر مجلس الشيوخ نفس القرار الذى أصدره مجلس النواب مع اختلاف فى صيغة عدم الثقة بالوزارة فقد جعلها (عدم تأييد المجلس للوزارة) لأن إعلان عدم الثقة بالوزارة هو من حق مجلس النواب وحده طبقًا للدستور.

وأقسم كل عضو من الشيوخ والنواب اليمين على أن يحافظ على الدستور ويدافع عنه بكل ما أوتى من جهد وعزم إلى آخر رمق من حياته.

مصر فى المؤتمر البرلمانى الدولى
(أغسطس سنة ١٩٢٨)

اجتمع مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى فى برلين خلال شهر أغسطس سنة ١٩٢٨، وهو من المؤتمرات الدورية التى تشترك فيها الدول ذات النظام البرلمانى، وقد اشتركت مصر فى هذا المؤتمر، وكان قرار الاشتراك فيه قبل وقوع الانقلاب الثانى، وافتتح المؤتمر والدستور المصرى معطل، وحضره عن مصر ممثلو مجلس النواب المنحل ومجلس الشيوخ المعطل، وهم: الأستاذ ويصا واصف رئيس مجلس النواب، ومن النواب الأستاذ مكرم عبيد والأستاذ محمد صبرى أبو علم وأحمد حافظ عوض، ومن الشيوخ مراد الشريعى بك وكامل صدقى بك وعلوى الجزار بك والدكتور عبد الحميد فهمى، قد دافعوا عن حق الأمة فى الدستور، ووفقوا إلى استصدار قرار من المؤتمر باستنكار تعطيل الدستور وهذا نصه:

«من حيث أن مبدأ تمثيل الشعب بنواب ينتخبون انتخابًا حرًّا هو الأساس الذى يقوم عليه عمل مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى.

«ومع احترام التقليد الذى سارت عليه المؤتمرات السابقة، وهو اجتناب إبداء الرأى فى مسائل السياسة الحالية وخاصة فى مسائل السياسة الداخلية للدول».

«يقرر المؤتمر استنكاره لكل عمل غير شرعى يرمى إلى إلغاء أو إيقاف النظام البرلمانى، ويصرّح بأن كل تعديل للنظام البرلمانى لا يمكن قبوله إلّا إذا كان جاريًا طبقًا للقواعد التى يقررها نفس دستور البلاد».

وهذا القرار الذى أصدره المؤتمر له أهميته، وكان له صداه فى مصر، لأن المؤتمر

يمثل ٣٨ أمة وعدد أعضائه ٥٠٢، وبذلك كسبت القضية المصرية من الناحية الدستورية عطف العالم بأسره، كما كان حكمًا عالميًّا على الانقلاب ودعاته.

وقد بحث المؤتمر ضمن ما بحث فى هذا العام تطورات النظام البرلمانى وما فيه من عيوب وكيف تعالج هذذه العيوب، وقرر فى أحد اجتماعاته السابقة استشارة أكبر أساتذة القانون العام فى اللعالم، وكلف لجنة بدرس هذا الموضوع وعرض نتائج دراستها واستشاراتها على المؤتمر، فقامت اللجنة بمهمتها وعرضت تقريرها على المؤتمر فى هذه الدورة، فاقتنع جميع أعضائه بأن العالم لا يجد للآن نظامًا خيرًا من النظام البرلمانى أو مثله يكون ضامنًا لحريات الأفراد مربيًّا للشعوب موجدًا لرأى عام تظهر فيه رغبة الأمة وميولها، ومما هو جدير بالتنويه ما ختم به مقرر اللجنة بحثه إذ قال:

«استشار المؤتمر البرلمانى أكثر المشرّعين والسياسيين ووضع لهم عدّة أسئلة مختصة بالنظم البرلمانية الحالية وقد أجابوا عنها وأجوبتهم حاضرة أمامنا فى خمس استشارات مستفيضة.

«ومما هو جدير بالذكر فى أوّل الأمر كنتيجة لهذه المباحث أنه إن كان من الممكن أن يقال إن هناك عوارض أزمة فى سير النظام البرلمانى فإنه لم يخطر ببال أحد العلماء الذين استشيروا أن يستبعدوا أو يضعفوا هذا النظام، بل كلهم معترفون بأن البرلمان هو المدرسة السياسية التى بواسطتها يحصل اشتراك فعال فى الحياة العامة ويسهل تكوين رأى عام يوصل ليس فقط لمعرفة أن الحكومة حائزة أو غير حائزة لثقة الشعب لكنه يؤثر أيضًا على السير السياسى للأمة بإظهار رغبتها وفى النهاية يحدّد العمل السياسسى بواسطة البرلمان والحكومة».

وجاء فى مقدمة الاقتراح الذى عرض للمناقشة والتصويت ما يأتى:

« إن المؤتمر البرلمانى الدولى الذى يجمع ممثلى ٣٨ برلمانًا يعبرّ عن إيمانه فى النظام البرلمانى، فهو دون سواه الذى يسمح للشعوب بأن تحكم نفسها، وهو بدعوته جميع أفراد الشعب للاشتراك فى الحياة العامة يضمن مراقبة أعمال الحكومة ويساعد على التربية السياسية للأمم، وزيادة على ذلك فإن المواطنين قد

اكتسبوا حرياتهم الشخصية وحقوقهم المدنية والسياسية بواسطة الأنظمة البرلمانية، وإن تشعب المسائل التى تطرح على البرلمانات فى وقتنا الحاضر وخصوصًا المسائل الاقتصادية والاجتماعية يستدعى ليس فقط مجهودًا أعظم واختصاصًا أكبر بل جهدًا أسرع».

مصر وميثاق السلام
(٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨)

هو ميثاق اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية، كان يرمى إلى اتفاق الدول جميعها على صون السلام ومنع الحرب، وقد وضع نصوصه المستر كليودج وزير الخارجية الأمريكية، ولذلك سمى ميثاق كليودج، وأرسله فى يونيه سنة ١٩٢٨ إلى الدول لتقبله، وخلاصته أن الدول التى توقع على هذا الميثاق تستنكر الحرب كأداة لحل المشاكل الدولية، وتتعهد بألّا تسوّى ما ينشأ بينها من خلافات إلّا بالوسائل السلمية، وأرسل الميثاق إلى الحكومة المصرية للاشتراك فيه بتوقيعها عليه، فكان ذلك إبرازاً للمكانة الدولية التى نالتها مصر وأنها اعتبرت دولة مستقلة فى نظر الدول العظمى.

وقد وقع الميثاق فى باريس يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ مندوبو خمس عشرة دولة، وهى الدول التى سبق لها التوقيع على عهد سابق للسلام يدعى ميثاق «لوكارنو»، ثم عرض على الدول الأخرى ومنها مصر فقبله معظمها.

وبدا من تحفظ انجلترا فى التوقيع عليه أنها أرادت أن تستبقى مصر منطقة نفوذ لها تحتفظ فيها لنفسها بحرية العمل، ولا تقبل فيها تدخلًا من دولة من الدول، ولما لهذا التحفظ من الخطورة ننشره بنصه قالت:

«إن الصيغة التى وضعت فيها المادة الأولى من الاتفاق المقترح خاصًّا بالعدول عن اعتبار الحرب أداة من أدوات السياسة الوطنية تجعل من المرغوب فيه التذكير بأنه توجد بعض مناطق تجد بريطانيا العظمى فى رخائها وسلامتها مصلحة خاصة وحيوية لسلامها وسلامتها.

«وقد اضطرت حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى الماضى أن تعلن أنها لا تستطيع السماح بأى تدخل فى هذه المناطق وأنها تعتبر حمايتها من كل أعتداء دفاعًا عن الإمبراطورية البريطانية، فيجب أن يكون مفهومًا جليًّا أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تقبل هذه المعاهدة الجديدة إلّا بشرط صريح هو ألّا تمسّ بشىء حريتها فى العمل فى هذا الصدد».

وظهر من التصريحات والملابسات التى اكتنفت هذا التحفظ أن انجترا تعدّ مصر وقناة السويس من البلاد التى تعنيها فى تحفظها، فهى تتبع سياستها التقليدية فى فرض سيطرتها على مصر وتمسكها بهذه السياسة وإعلانها فى كل مناسبة.

وقد قبلت مصر الانضمام إلى هذا الميثاق فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٨، وأبدت الحكومة تحفظًا يسيرًا يشير إلى عدم التقيد بأى تحفظ آخر، إذ قالت فى خطابها بقبول الميثاق: «لذلك تعلن الحكومة المصرية انضمامها إلى ميثاق السلام بالصيغة التى وقع بها بباريس دون أن يفيد هذا الانضمام تسليمًا بأى تحفظ أبدى بشأن ذلك الميثاق».

وفسرّ أنصار الحكومة هذه الصيغة بأن القصد منها عدم التقيد بالتحفظ البريطانى.

هذا، وقد دلّت الحوادث اللاحقة على أن هذا الميثاق لم يكن له أثر فى منع وقوع الحرب، فقد نشبت الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٣٩، واكتوى العالم بنارها من جديد، ولا تزال القوّة هى المرجع والفيصل فى هذا العالم المادى.

سياسة الاضطهاد واليد الحديدية

وليتْ وزارة محمد محمود الحكم وهى عالمة أنها غير ممثلة للأمة ولا هى وليدة إرادتها، فاعتزمت أن تمضى فى الحكم على الرغم منها، وفى سبيل ذلك عطلت الدستور، ولجأت إلى سياسة الاضطهاد وإهدار الحريات لتثبت مركزها المتداعى، وعبرّ أنصارها عن هذه السياسة باليد الحديدة، ومن مظاهرها منع اجتماعات

المعارضة، والاعتداء على المعارضين بالضرب والحبس والإيذاء، ثم الإسراف فى اضطهاد الصحافة.

فقد أعادت العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر سنة ١٨٨١ الذى يجيز تعطيل الصحف وإلغاءها إداريًّا، وبهذه الوسيلة ألغت رخص نحو مائة صحيفة، وأنذرت وعطلت عدة صحف من صحف المعارضة، فعطلت جريدة (البلاغ)، ومجلة (روز اليوسف) أربعة أشهر، وجريدة (وادى النيل) تعطيلاً نهائيًّا، وأنذرت جريدة (الأهرام) وجريدة (لاباترى) وجريدة (كوكب الشرق)، ثم عطلت نهائيًّا (كوكب الشرق) و(الوطن) و(الأفكار) و(روز اليوسف)... إلخ.

وشغلت الأذهان بتحقيق اتهامات نسبتها إلى بعض أعضاء البرلمان بقصد الطعن فى نزاهة الحكم الدستورى، وأسفرت هذه الاتهامات والتحقيقات عن إدانة نائب واحد حوكم أمام مجلس تأديب المحامين وحكم بإيقافه سنة واحدة عن مزاولته مهنته، وحفظت النيابة بقية الاتهامات، وليست إدانة نائب واحد بمطعن على نزاهة الحياة النيابية فى مجموعها.

وأخذت الوفود من مختلف الطبقات تكتب العرائض إلى الملك طالبة فيها إعادة الحياة الدستورية، وجاءت هذه الوفود إلى القصر الملكى لتقديمها، فكان البوليس يحول بينها وبين الوصول إلى القصر.

واشتبك رجال البوليس فى ساحة عابدين بفريق من النواب والشيوخ لمنعهم من دخوله، واعتدوا عليهم بالضرب الشديد، مما كان له وقع أليم فى النفوس.

وأضافت الوزارة إلى القانون المالى الخاص بموظفى الحكومة فقرة جديدة للمادة ١٤٤ منه تقضى بمنع الموظفين والمستخدمين من أن يحضروا اجتماعات سياسية أو أن يبدوا علانية آراء أو نزعات سياسية، وجعلت الموظف المخالف عرضة للفصل، وكانت المادة خلوا من هذه الفقرة، وأرادت الوزارة بهذة الإضافة منع الموظفين والمستخدمين من الانضمام إلى المعارضة وتهديدهم بالفصل فى هذه الحالة، وصار نصّ المادة ١٤٤ بعد إضافة هذه الفقرة كما يأتى:

«لا يجوز لمستخدمى الحكومة أن يعطوا أخبارًا إلى الجرائد التى تنشر فى

القطر المصرى أو فى الخارج سواء كانت باللغة العربية أو بأى لغة أخرى، ولا أن يبدو ملحوظات شخصية بواسطة الجرائد ولا أن يكونوا مكاتبين أو وكلاء لها، ويحظر على الموظفين والمستخدمين أيضًا أن يشتركوا فى اجتماعات سياسية أو أن يبدوا علانية آراء أو نزعات سياسية، وكل مستخدم يخالف حكمًا من هذه الأحكام يكون قابلًا للعزل».

ومعنى هذا التعديل تجريد الموظفين من أن تكون لهم حرية العقيدة السياسية وجعلهم آلات صماء فى يد كل وزارة تتولى الحكم، وهو ما لا يتفق مع أى معنى من معانى الحرية والكرامة، ولا نظير له فى أى بلد من البلاد الديمقراطية.

وأصدرت فى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ مرسومًا بقانون (رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩) بحفظ النظام فى معاهد التعليم، يعاقب على دعوة طلبة المدارس أو الكليات إلى القيام بمظاهرات أو الامتناع عن تلقى الدروس أو مغادرة معاهد التعليم أو الانقطاع عنها أو تأليف لجان أو جماعات سياسية للطلبة أو الانضمام إليها أو حضور اجتماعات سياسية أو إلى الاشتراك بأية طريقة كانت فى تحرير أو توقيع أو طبع أو نشر أو توزيع محاضرات سياسية أو احتجاجات موجهة إلى السلطات بشأن مسائل أو أمور ذات صبغة سياسية.

وأصدرت فى ١٠ مارس أيضًا مرسومًا آخر بقانون (رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩) بمنع رفع دعاوى الجنح على الموظفين أو المستخدمين أو أحد رجال الضبط إلّا من طريق النيابة العمومية، وسمى هذا القانون قانون حماية الموظفين؛ لأن الغرض منه حمايتهم فى حالة اعتسافهم استهانتهم بالقوانين فى معاملة الأهلين، ومنع هؤلاء من اختصامهم مباشرة أمام محاكم الجنح، بعد أن كان هذا الحق مباحًا بموجب قانون تحقيق الجنايات.

تجديد عقود الموظفين البريطانيين

وأرادت الوزارة مجاملة السياسة البريطانية لكى تجد منها سندًا لها فى الحكم، فجددت عقود كثير من الموظفين البريطانيين كانت قد انتهت مدّة خدمتهم، وعينت نائبًا عموميًّا بريطانيًّا فى المحاكم المختلطة وهو المستر هولمز خلفًا للمسيو فاندن بوش النائب العمومى السابق، وكان بلجيكيًّا.

إصلاحات داخلية

رغبت الوزارة فى أن تشغل الأمة عن دستورها بنشر دعاية قوامها أنها معنية بالإصلاحات الداخلية.

وفى الحق أن هذه الإصلاحات لا يمكن أن تعوض الأمة عن حقها فى حكم نفسها حكمًا دستوريًّا واختيار الحكومة التى ترضاها، على أن هذه الإصلاحات هى مما سبق للبرلمان أن قرره فى ظل الحياة الدستورية، فقد قرر ضمن ما قرر الإكثار من المستشفيات، وردم البرك والمستنقعات سواء ما كان منها مملوكًا للحكومة أو للأهالى وتحسين مياه الشرب فى المدن والقرى، وتوزيع ما يمكن توزيعه من أراضى الحكومة على صغار المزارعين، وتخطيط القرى تخطيطًا صحيا، وبناء مساكن للعمال والقرويين على نظام صحى، فالبرلمان هو المبتكر لهذه المشروعات، ولم يترك الوقت الكافى للحكومات البرلمانية منذ سنة ١٩٢٤ لتنفيذ هذه القرارات كلها، ونفذ بعضها، وجاءت وزارة محمد محمود ونفذت البعض الآخر فى نطاق ضيق، كإنشاء بعض المستشفيات، وردم قليل من البرك، ودراسة مشروع مياه الشرب الصالحة لبعض القرى، ووضع الحجر الأساسى لإنشاء ١٥٠ مسكنًا للعمال فى تل معمل البارود بحى السيدة زينب بالقاهرة، وبيع قليل من أراضى الحكومة لصغار المزارعين (كما تفعل كل حكومة)، فهذه الإصلاحات هى متابعة لمشروعات العهود البرلمانية ولا يصحّ من أجلها أن تحرم الأمة حقها الطبيعى فى الحياة الدستورية إذ لا تعارض بين الأمرين، والعهود الدستورية كانت أكثر إنتاجًا فى نواحى الإصلاح الداخلى من عهود الحكم المطلق.

اجتماع البرلمان المنحل

مضى النواب والشيوخ فى اعتبار المرسوم الصادر بحل البرلمان باطلًا طبقًا لما قرروه فى اجتماعهم يوم ٢٤ يوليه ويوم ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨، وكان هذا القرار يستتبع دستوريا وجوب اجتماع البرلمان المنحل من تلقاء نفسه قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر طبقا للمادة ٩٦ من الدستور كما قرروا ذلك فى اجتماع

٢٨ يوليه (ص ٧٥)، وكما فعل الشيوخ والنواب سنة ١٩٢٥، من قبل (ج ١ ص ٢٤٠ طبعة سابقة) فصح عزمهم على الاجتماع يوم السبت ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨، واجتمعوا فعلاً بدار جريدة «البلاغ» بشارع الدواوين فى اليوم المذكور. وبلغ عدد النواب الذين حضروا الاجتماع ١٢٥ نائبًا، وقد اجتمع مجلس النواب برئاسة أكبر الأعضاء سناً وهو محمد بك سعيد، وتولى السكرتيرية من النواب الأساتذة: فكرى أباظة، وحافظ إبراهيم سليمان، ومحمد فخرى موسى، وأحمد رشدى الجزار.

وإذ كان هذا أوّل اجتماع لدورة برلمانية جديدة فقد انتخب الأستاذ ويصا واصف رئيسًا للمجلس، وعلى الشمسى باشا وحسين هلال بك وكيلين، وانتخب للسكرتيرية النواب يوسف الجندى، وعبد الرحمن عزام (باشا)، ومحمد صبرى أبو علم (باشا)، وحسين يوسف عامر، وألقى مصطفى النحاس باشا خطبة اعتبر فيهاا الوزارة ثائرة على الدستور، وألقى الأستاذ فكرى أباظة بك كلمة أعلن فيها أن الأمة كلها يد واحدة ضدّ المعتدين على الدستور، وتكلم الأستاذ على أيوب محتجا على تسخير الحكومة للجيش فى منع انعقاد البرلمان، وقرر المجلس بالاجماع عدم الثقة بالوزارة وتحميلها مسئولية كل عمل أتته مخالفًا للدستور، وأن الميزانية الوحيدة التى يجب العمل بها هى ميزانية سنة ١٩٢٧ – سنة ١٩٢٨، وكرر المجلس قراره الذى أصدره فى ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ وهو أن كل ما يبرمه الوزراء من الاتفاقات السياسية أو التجارية أو المالية مع الدول الأجنبية أو غيرها، خصوصًا ما نصّ عليه فى الباب الرابع من الدستور أو أى إجراء تتخذه يعتبر باطلاً وغير ملزم للأمة. وقرر أيضا مطالبة الحكومة بسحب القوات المسلحة التى تحاصر دار البرلمان حتى يتمكن من الاجتماع فى داره، وحظرت الوزارة على الصحف نشر هذا القرار أو أى نبأ عن اجتماع المجلس، ومنعت المطابع من نشره، لكن الجمهور علم به من نشرات سرية وزعت فى مصر، ومما نشرته عنه صحف سوريا ولبنان!

معاهدة الصداقة بين مصر وإيران

(٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨)

فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ تم التوقيع فى طهران على معاهدة صداقة بين مصر وإيران قضت بالمساواة التامة فى المعاملة بين رعايا الدولتين، فنصّت على تمتع رعايا كل من الدولتين فى أراضى الدولة الأخرى بحماية أشخاصهم وحقوقهم ومصالحهم أسوة بأهل البلد، وعلى حرية ممارستهم لجميع أنواع الصناعة والتجارة والحرف والمهن غير المحتكرة أو التى لا يختص بها الوطنيون دون الأجانب، وسريان التشريع المحلى على رعايا كل من الدولتين فى المسائل الجنائية والمدنية والتجارية والضرائب، مع خضوعهم لجهات القضاء الأهلى (الوطنى)، وبذلك زال ما كان يتمتع به الإيرانيون فيى مصر من الامتيازات الأجنبية استنادًا إلى المعاهدة التى كانت معقودة من قبل بين تركيا وإيران، وزال اختصاص المحاكم المختلطة فى قضايا الإيرانيين، أما الأحوال الشخصية فالمحاكم المختصة فى كلا البلدين تطبق تشريع البلد الأصلى للمتقاضين، وبذلك زالت الصعاب االتى كان يلاقيها المتقاضون فى التجائهم إلى المحاكم القنصلية الإيرانية فى مسائل الأحوال الشخصية كما انتفت أسباب الشكوى من عدم إمكان السلطات المصرية تنفيذ الأحكام التى تصدرها المحاكم الشرعية ضدّ الإيرانيين لمصلحة زوجاتهم المصريات. فجاءت هذه المعاهدة خطوة فى سبيل إلغاء الامتيازات الأجنبية بالنسبة للدول الأخرى.

محاكمة النحاس وبراءته

(فبراير سنة ١٩٢٩)

أحالت الوزارة فى ديسمبر سنة ١٩٢٨ مصطفى النحاس باشا والأستاذ ويصا واصف وجعفر فخرى بك إلى مجلس تأديب المحامين، بدعوى إخلالهم بشرف مهنتهم، لاتفاقهم فى فبراير سنة ١٩٢٧ مع والدة الأمير أحمد سيف الدين على أتعاب باهظة لرفع الحجر عنه وتسلّمه أمواله، ولأنهم اشترطوا أن مؤخر الأتعاب

لا يستحق إلاّ عند كسب الدعوى، وأنهم اتفقوا على المرافعة فى الدعوى بدون التثبت من ظروفها وبدون اتصالهم بصاحب الشأن نفسه، وأن الاتفاق روعى فيه مالهم من المراكز السياسية وما لهم من نفوذ، وقد أمدت الحكومة الصحف بوثائق عن هذه القضية، وهى عقود الاتفاق على الأتعاب، وأحيط نشرها بحملات شديدة على نزاهة النحاس وصحبه، وعرضت علىّ الحكومة وقتئذ - وكنت محاميًا بالمنصورة - وظيفة رئيس نيابة الاستئناف، وفهمت من ملابسات العرض أنهم يريدون منى أن أتولى المرافعة عن النيابة العمومية فى هذه القضية، فاعتذرت إذ كنت أعتقد أن التهمة لا أساس لها من الصحة.

نظرت القضية أمام مجلس التأديب، وكان مؤلفًا برئاسة حسين درويش باشا وكيل محكمة الاستئناف، وعضوية محمود سامى بك (باشا)، وبهى الدين بركات بك (باشا)، وعبد الحكيم عسكر بك، المستشارين بها، والأستاذ عبد الخالق عطيه المحامى مندوبًا عن نقابة المحامين.

وترافع عن النحاس وزميليه كل من الأساتذة مكرم عبيد (باشا) وحسن صبرى بك (باشا) ومحمد نجيب الغرابلى باشا والأستاذ محمود بسيونى وسلامة بك ميخائيل ومحمد يوسف بك وكامل صدقى بك (باشا)، وأصدر المجلس حكمه فى ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ ببراءة النحاس وزميليه، وأثبت فى أسباب حكمه تزييف بعض عبارات الترجمة العربية التى نشرت لبعض الوثائق المحررة أصلاً بالتركية، وتصيّد الشهود فى القضية ليشهدوا زورًا لمصلحة الاتهام.

تعديل لائحة المحاماة

غضبت االوزارة من هذا الحكم، فأصدرت قانونا[٨] بتعديل بعض أحكام لا ئحة المحاماة، ومن ذلك أنها جعلت محاكمة المحامين من اختصاص محكمة النقض والإبرام بصفة مجلس تأديب بدلاً من هيئة التأديب التى كانت مؤلفة بموجب اللائحة القديمة والتى كان ينوب فيها عضو عن مجلس نقابة المحامين، فأبطل القانون هذا الوضع ونصّ على أن يحاكم المحامون أمام محكمة النقض

(٨) هو المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ الصادر فى ٢٤ فبراير من تلك السنة.

والإبرام بحيث لا يكون للنقابة ممثل فى هيئة المحاكمة وجعل اجتماعها بجلسة سرية.

حماية نظام الانقلاب
(مارس سنة ١٩٢٩)

اشتدّ السخط على تعطيل الحياة الدستورية، ورأت الوزارة أن النظام الذى اصطنعته أخذ يتداعى تحت تأثير السخط العام، فعملت على تثبيته بابتداع تشريعات لحمايته، فاستصدرت فى ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ مرسومًا بقانون (رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٩) يفرض عقوبة الحبس أو الغرامة أو كليهما على كل من حرّض على كراهية نظام الحكم المقرر بالأمر الملكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ (الذى قضى بوقف الحياة الدستورية) أو على الازدراء به، واستصدرت فى اليوم نفسه مرسومًا آخر بقانون (رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩) بتشديد أحكام قانون الاجتماعات للتضييق من حق إقامة أى اجتماع.

اتفاقية مياه النيل بين مصر وإنجلترا
(٧ مايو سنة ١٩٢٩)

سبق القول بأنه على أثر مقتل السردار كان مما طلبته الحكومة البريطانية فى بلاغها الأول زيادة مساحة الأطيان التى تزرع بالجزير (بالسودان) من ثلثمائة ألف فدان إلى مقدار غير محدود، وأنه قد تألفت فى عهد وزارة زيور لجنة بريطانية مصرية لتوزيع مياه النيل بين مصر والسودان (ج ١ ص ٢٠٧ طبعة سابقة).

قدمت هذه اللجنة تقريرها مقترحة عدة اقتراحات، أهمها زيادة ما يأخذه السودان من مياه النيل عن المقدار الذى كان يناله سنة ١٩٢٥، وقد عرض هذا التقرير على وزارة الأشغال، فأبدت عليه عدّة تحفظات، وبقيت المسألة معلقة إلى أن جاءت وزارة محمد محمود وعطلت البرلمان، وأمضت فى غيبته اتفاقية مياه النيل فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩.

وضعت هذه الاتفاقية فى شكل مذكرة أرسلها محمد محمود باشا رئيس الوزارة

فى اليوم المذكور إلى اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى، وأجاب المندوب السامى بالموافقة عليها.

تضمنت هذه المذكرة أن تعمير السودان يحتاج إلى مقدار من مياه النيل، أعظم من المقدار الذى يستعمله الآن (سنة ١٩٢٩) وأن الحكومة المصرية كانت دائمًا شديدة الاهتمام بعمران السودان، وستواصل هذه الخطة، وهى لذلك مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانية على زيادة ذلك المقدار، بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل، ولا بما تحتاج إليه مصر فى توسعها الزراعى، وبشرط الاستيثاق بكيفية مرضية من المحافظة على المصالح المصرية على الوجه المفصل فى المذكرة والمبين فيما بعد، وبناءً على ذلك تقبل الحكومة المصرية النتائج التى انتهت إليها لجنة مياه النيل فى سنة ١٩٢٥ المرفق تقريرها بالمذكرة والذى يعتبر جزءًا لا ينفصل من هذا الاتفاق، على أنه نظرًا للتأخير فى بناء خزان جبل الأولياء الذى يعتبر فى تقرير اللجنة مقابلا لمشروعات رى الجزيرة (بالسودان) ترى الحكومة المصرية تعديل تواريخ ومقادير المياه التى تؤخذ تدريجًا من النيل للسودان فى أشهر الفيضان بحيث لا يتعدى مما يأخذه السودان ١٢٦ مترًا مكعبا فى الثانية قبل سنة ١٩٣٦، وهذه المقادير مبنية على تقرير لجنة مياه النيل فهى قابلة للتعديل كما نص على ذلك فى التقرير، وبينت المذكرة تفصيل الترتيبات التى تراها الحكومة المصرية كفيلة بالمحافظة على المصالح المصرية فيما يتعلق بتوزيع مياه النيل وهى:

١ - أن المفتش العام لمصلحة الرى المصرية فى السودان أو معاونيه أو أى موظف آخر يعينه وزير الأشغال تكون لهم الحرية الكاملة فى التعاون مع المهندس المقيم لخزان سنار لقياس التصرفات والأرصاد كى تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزان جارية طبقًا لما تم الاتفاق عليه.

وتسرى الإجراءات التفصيلية الخاصة بالتنفيذ والمتفق عليها بين وزير الأشغال ومستشارى حكومة السودان من تاريخ الموافقة على هذه المذكرة.

٢ - ألّا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد ولا

تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية، يكون من شأنها انقاص مقدار الماء الذى يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على وجه يلحق أى ضرر بمصالح مصر.

٣ – تلقى الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة للقيام بدراسة ورصد الأبحاث المائية (هيدرولوجيا) لنهر النيل فى السودان دراسة ورصدًا وافيين.

٤ – إذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمال فى السودان على النيل وفروعه أو اتخاذ أى إجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر، تتفق مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من الإجراءات للمحافظة على المصالح المحلية، ويكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأسًا.

٥ – تستعمل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشمال أيرلنده وساطتها لدى حكومات المناطق التى تحت نفوذها لكى تسهل للحكومة المصرية عمل المساحات والمقاييس والدراسات والأعمال من قبيل ما هو مبين فى الفقرتين السابقتين.

٦ – لا يخلو الحال من أنه فى سياق تنفيذ الأمور المبينة بهذا الاتفاق قد يقوم من وقت لآخر شك فى تفسير مبدأ من المبادئ أو بصدد بعض التفصيلات الفنية أو الادارية، فستعالج كل مسألة من هذه المسائل بروح من حسن النية المتبادل، فإذا نشأ خلاف فى الرأى فيما يختص بتفسير أو حكم من الأحكام السابقة أو تنفيذه أو مخالفته ولم يتيسر للحكومتين حله فيما بينهما، رفع الأمر لهيئة تحكيم مستقلة.

٧ – لا يعتبر هذا الاتفاق بأى حال ماسًّا بمراقبة وضبط النهر فإن ذلك يحتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضة فى مسألة السودان.

وقد أجاب المندوب السامى على هذه المذكرة فى اليوم نفسه بأنه يؤيد القواعد الواردة فيها، ويعرب عن سرور الحكومة البريطانية من أن المباحثات

أدّت إلى هذا الحل الذى سيزيد فى تقدم مصر والسودان ورخائهما، وأن مرمى هذا الاتفاق وجوهره هو تنظيم الرى على أساس تقرير لجنة مياه النيل، وأنه لا تأثير له على الحالة الراهنة فى السودان، وأن الحكومة البريطانية سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل وأنها تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسيا من مبادئ السياسة البريطانية، وأن هذا المبدأ وتفصيلات هذا الاتفاق ستنفذ فى كل وقت أيًّا كانت الظروف التى قد تطرأ فيما بعد.

هذا، ولم يكن من حق وزارة محمد محمود أن تعقد مثل هذه الاتفاقية، لأنها وقد عطلت الحياة الدستورية لم تكن تملك تمثيل الأمة فى عقد اتفاقات مع حكومة أخرى، وبخاصة فى مسائل خطيرة تتعلق بوحدة مصر والسودان.

أقرت هذه الاتفاقية القاعدة العامة التى كانت تسعى لها السياسة البريطانية، وهى الفصل بين مصر والسودان من الوجهة الاقتصادية، هذه القاعدة التى تتعارض مع وجهة النظر المصرية الصحيحة، وهى أن مصر والسودان وحدة اقتصادية لا تتجزأ.

لقد كانت إدارة أعمال الرى على مجرى النيل فى مصر والسودان من اختصاص وزارة الأشغال المصرية، فكانت لها السيطرة على مياه النيل وإدارته، سواء فى مصر أو السودان، وظل هذا الحق غير متنازع فيه إلى نوفمبر سنة ١٩٢٤ حين اعتدت عليه الحكومة الإنجليزية فى بلاغها الذى أعقب مقتل السردار، وكون من مظاهر هذا الاعتداء ونتائجه تأليف لجنة توزيع مياه النيل التى سبق الكلام عنها، ومن نتائجه أيضا انفصال إدارة خزان مكوار (سنار) وتفتيش رى الجزيرة بالسودان انفصالاً فعليا عن وزارة الأشغال فى سنة ١٩٢٥، وانفصال أعمال الرى فى السودان عامة عن هذه الوزارة، بحيث قامت وحدتان منفصلتان، وهما إدارة الرى فى السودان، وإدارة الرى فى مصر، بعد أن كانتا إدارة واحدة.

جاءت اتفاقية مياه النيل إقرارًا لهذا الانفصال، وتوكيدًا لفصل أعمال الرى

فى السودان عن وزارة الأشغال المصرية، وجعلت إدارة خزان (سنار) فى يد حكومة السودان (البريطانية فعلا)، وكل ما لمفتش الرى المصرى فى السودان هو التعاون مع المهندس (البريطانى) المقيم فى خزان (سنار) لقياس التصرفات والأرصاد كى تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزان جارية طبقا لما تم الاتفاق عليه، وجعلت الاتفاقية أعمال الرى التى تقيمها مصر فى السودان معلقة على موافقة حكومة السودان على ما يجب اتخاذه من الإجراءات للمحافظة على المصالح المحلية، وبذلك أصبحت إدارة مياه النيل بالسودان فى يد الإنجليز فعلا، وفقدت مصر حقها الثابت فى السيطرة على مياه النيل وإدارته، ولا يغنى عن ذلك ما نصّ عليه فى الفقرة ٥ من المادة ٤ من مذكرة محمد محمود باشا من أن هذا الاتفاق لا يمس مسألة مراقبة وضبط النيل وأن هذه المسألة تركت المفاوضات بين الحكومتين المصرية والإنجليزية، فإن هذا معناه إقرار الأمر الواقع إلى أن يتم الاتفاق على تغييره، هذا إلى أن الاتفاقية قد فصلت فعلا فى أمر مشروعات الجزيرة وخزان سنار ومشروعات الرى الأخرى التى ترى الحكومة البريطانية إنشاءها على النيل وفروعه، إذ جعلت إدارتها فى يد الإنجليز.

ثم إن هذه الاتفاقية قد سلمت بالنتائج التى انتهت إليها لجنة مياه النيل، واعتبرت تقريرها جزءًا لا ينفصل من الاتفاق، فى حين أن وزارة الأشغال سبق لها أن أبدت تحفظات على هذا التقرير، منها ألّا يبدأ بأخذ المياه للسودان فى أوائل الفيضان ألّا عندما يبلغ تصرف النيل الأزرق ١٠٠ مليون متر مكعب فى اليوم بدلاً من ١٦٠ مليون متر مكعب فى اليوم لمجموع تصرف النيلين الأبيض والأزرق، ومنها أنه مع تحديد كمية المياه التى تأخذها ترعة رى الجزيرة يجب أيضا تحديد المساحة التى تروى بهذه المياه.

وصفوة القول أن اتفاقية مياه النيل فى مجموعها كانت تنفيذًا لوجهه النظر البريطانية فى الفصل بين مصر والسودان من الوجهة المائية والاقتصادية.

رحلة الملك فؤاد إلى أوربا
(مايو - أغسطس سنة ١٩٢٩)

سافر الملك فؤاد فى أواخر مايو سنة ١٩٢٩ إلى أوروبا على ظهر الباخرة «أوزونيا» وزار ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وسويسرا، وزار بها دار عصبة الأمم فى جنيف، ثم ذهب إلى باريس فلندن، وعرج بإيطاليا وعاد إلى مصر فى أغسطس، وهذه كانت رحلته الثانية خارج الديار المصرية بعد ولايته العرش، أما رحلته الأولى فقد كانت فى يونيه - نوفمبر سنة ١٩٢٧، وقد سبق الكلام عنها فى الجزء الأول ص ٢٧٦ طبعة سابقة.



الفصل الثالث

مفاوضات محمد محمود - هندرسون

جرت الانتخابات العامة بإنجلترا فى أواخر مايو سنة ١٩٢٩، وأسفرت عن أغلبيــة من حزب العمــال، فــاستقــالت وزارة المحــافـظين وكــان يــرأسهــا المســتر بلدوين، وقال فى كتاب استقالته االذى رفعه إلى الملك: «إنه يقدم استقالته لتمكين العمال بصفتهم الأكثر عددًا من تأليف الوزارة والتمتع بما لهم من الحقوق بالعدل والإنصاف»، وهكذا تسير شئون الحكم فى انجلترا على القواعد الدستورية، وبعبارة أخرى على أساس احترام إرادة الشعب، ولم يحنق المحافظون من نتيجة الانتخابات، ولم ينقموا من الشعب البريطانى خذلانه إيــاهم، ولا فكروا فى حــرمان الشعب حقــوقه الــطبيعيــة عقــابًــا لهم عــلى خــذلهم فى الانتخابات.

استقالت إذنن وزارة المحافظين، وألف المستر ماكدونالد زعيم حزب العمال الوزارة فى أوائل يونيه من تلك السنة.

إقالة اللورد جورج لويد

كان أول عمل بــارز لوزارة حــزب العمال فى سيــاستها حيــال المسألــة المصريــة استقالة أو إقالة اللورد جورج لويد من منصب المندوب الســامى البريــطانى فى مصر، وأعلن المستر أرثر هندرسن وزير الخارجية فى مجلس العمــوم هذه الاستقــالة يــوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٩، وتبين من تصريحاتــه أن الوزارة طلبت منــه أن يستقيل، فقــد سألــه المستر تشرشل عما إذا كانت الحكومــة هى التى أرغمته عــلى الاستقالــة، فأجــاب أن التلغراف الذى بعث به إليه كان فى صيغة تعدّ بمثابة دعوة له لكى يعتزل منصبــه، فكان هذا الجواب دليلاً على أن استقالته كانت بمثابة عزل أو إقالة، وبخاصة لأن حكــومته لم تعينه فى منص آخر.

وقد أحدث هذا النبأ ضجة كبيرة فى مصر؛ إذ لم يكن أحد يتوقع هذه الإقالة بمثل هذه السرعة.

وتبين من هذه الملابسات أن الوزارة البريطانية الجديدة أرادت أن تعالج القضية المصرية، فبدأت سياستها بإقالة اللورد جورج لويد، وأرادت من جهة أخرى أن تعلن عدم تضامنها معه فى سياسته التى اتبعها فى مصر، وبخاصة فى إقراره الانقلاب الذى عطلت فيه الحياة الدستورية، لكى لا تتحمل وزارة العمال وزر هذا الانقلاب.

وجاءت إقالته نذيرًا بقرب سقوط وزارة محمد محمود والنظام الذى اصطنعه لأن اللورد لويد كان السند الأكبر لهذا النظام، وعينت الحكومة البريطانية السير برسى لورين مندوبًا ساميًا بدلا من اللورد لويد، وقد جاء مصر عقب إذاعة مشروع محمد محمود - هندرسن الذى سيرد الكلام عنه.

المفاوضات بين محمد محمود وهندرسن

كان محمد محمود باشا فى انجلترا حين أعلن المستر آرثر هندرسن فى مجلس العموم نبأ استقالة اللورد لويد، إذ جاءها من قبل ليحضر حفلة تقليده دكتور فخرى فى القانون بجامعة اكسفورد. وكان فى نيته أن ينتهز فرصة وجوده بلندن ليتفاوض مع المستر هندرسن فى مسألة إلغاء الامتيازات الأجنبية، فأظهر المستر هندرسن رغبة الحكومة البريطانية فى المفاوضة فى المسألة المصرية كلها، فلم ير محمد محمود بدا - نزولاً على إرادة الوزير البريطانى - من أن تتناول المفاوضة علاقة مصر بانجلترا عامة.

جرت هذه المفاوضات فى صيف هذا العام (سنة ١٩٢٩) وأسفرت عن مشروع معاهدة تبودلت بشأن صيغته النهائية رسالتان بين محمد محمود باشا والمستر آرثر هندرسن وزير الخارجية البريطانية فى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩، وهو وإن يكن أقل قيودًا من مشروع السير أوستن تشمبرلن[1] (ص ٢٦) إلّا أنه

(١) يختلف عن مشروع تشمبرلن فى أنه يجعل مكان الحامية البريطانية بمنطقة قناة السويس ويتضمن تنازل إنجلترا عن مطلبها فى تخويلها المسئولية عن حماية الأجانب وقبولها اضطلاع مصر بهذه المسئولية والاعتراف لمصر بأنها مسئولة وحدها عن حماية الأقليات.

حوى الركنين اللذين يهدمان الاستقلال الحقيقى، وهما بقاء القوات البريطانية فى مصر، وبقاء السودان منفصلا عنها ففعلا بإقرار الحكم الثنائى فى ربوعه، ومن ثم لا يختلف فى جوهره عن مشروع تشمبرلن، وفى ذلك يقول السير أوستن تشمبرلن نفسه فى خطبة له يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٩ : «إن المقترحات الحالية هى من وجوه كثيرة أقرب ما يكون للمقترحات التى فاوضت فيها ثروت باشا».

نصوص مشروع المعاهدة

قلنا إن مشروع المعاهدة الذى أسفرت عنه هذه المفاوضات قد تبودلت بشأن صيغته النهائية رسالتان فى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩، فالأولى من المستر هندرسن إلى محمد محمود باشا أرفق بها نصوص المشروع والمذكرات الإيضاحية، والثانية من محمد محمود باشا إلى المستر هندرسن بقبول هذه المقترحات.

قال المستر هندرسن فى رسالته:

«إن المقترحات المرفقة بهذا، وما سيتبادل من المذكرات الإيضاحية بشأن التفاصيل التى ستعرضونها دولتكم على البرلمان المصرى هى أقصى ما أستطيع أن أشير على حكومة حضرة صاحب الجلالة بريطانيا العظمى المتحدة وشمال أيرلنده أن تذهب إليه فى رغبتها فى الوصول إلى تسوية دائمة شريفة للمسائل المعلقة بين بريطانيا العظمى ومصر، وإن من أحب أمانى حكومة جلالته أن يفحص المصريون المخلصون لوطنهم – بلا تمييز بين الأحزاب – هذه المقترحات بروح الصداقة والمسالمة اللتين امتازت بهما محادثاتنا الأخيرة وأن يجدوا فيها أساسًا مرضيًا للعلاقات المستقبلة بين بلادينا، فإذا كان هذا هو حكم البرلمان المصرى الجديد فإن حكومة جلالته تقوم من جانبها مباشرة بعرض المقترحات على البرلمان لكى تبرم معاهدة للعمل بتلك المقترحات ويصدق عليها» ولى الشرف إلخ».

وقال محمد محمود باشا فى جوابه على هذه الرسالة:

«أتشرف بأن أبلغ سعادتكم أنى تسلمت رسالتكم إلى اليوم والتى تتضمن

المقترحات والمذكرات الإيضاحية التى سيتم تبادلها بشأن التفاصيل مما كان موضوع البحث بيننا بقصد الوصول إلى تسوية دائمة شريفة للمسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا العظمى.

«وإنى لأدرك أن هذه المقترحات هى أقصى ما يمكنكم أن تشيروا على حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تصل إليه، وإننى مستعد من جهتى أن أعرضها على الشعب والبرلمان المصرى، واثقًا تمام الثقة بأن قبولها هو فى مصلحة بلادى، وإننى أشاطر حكومة صاحب الجلالة البريطانية الرجاء بأن هذه المقترحات سيفحصها جميع المصريين المخلصين لوطنهم بدون تمييز بين الأحزاب وبروح الصداقة والمسالمة التى وضعت وبحثت بها فيجدون فيها أساسًا مرضيًا للعلاقات المستقبلة بين بلادينا.

«فبهذه الروح وبهذا الأمل أحمل تلك المقترحات إلى الشعب المصرى».

وفيما يلى نصوص هذه المقترحات:

١ - انتهى احتلال مصر العسكرى بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية.

٢ - تكون محالفة بين الطرفين المتعاقدين تأييدًا لما بينهما من الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات.

٣ - بما أن مصر حريصة على أن تصبح عضوا فى جمعية الأمم فستقدم طلبًا للاندماج فيها بحسب الشروط المقررة فى المادة الأولى من ميثاق الجمعية ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية بتعضيدها فى ذلك الطلب.

٤ - إذا أفضى خلاف قائم بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حاله فيها خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة.

٥ - يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألّا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفًا

يتنافى مع المحالفة أو يحدث صعوبات للطرف الآخر، وعملا بهذا التعهد لا يعارض أى الطرفين سياسة الآخر فى االبلاد الأجنبية أو يبرم مع دولة أخرى أى اتفاق سياسى يكون مضرًّا بمصالح الطرف الآخر.

٦ - يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن الحكومة المصرية هى المسئولة منذ الآن عن أرواح الأجانب وأموالهم ويتولى صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته فى هذا الصدد.

٧ - إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام الفقرة الرابعة، فإن الطرف الآخر - مع مراعاة أحكام الفقرة الرابعة عشرة - يقوم فى الحال بإنجاده بصفة حليف وعلى وجه الخصوص يبذل صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية فى حالة الحرب أو خطر الحرب كل ما فى وسعه من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية ويدخل فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات.

٨ - نظرًا لاستحسان الوحدة فى التدريب والأساليب بين الجيشين المصرى والبريطانى يتعهد صاحب الجلالة ملك مصر بأنه إذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب يختارهم من بين الرعايا البريطانيين.

٩ - تسهيلا وتحقيقا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقًا أساسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى الأراضى المصرية، فى الأماكن التى يتفق عليها بعد، شرقى خط الطول ٣٢ شرق، من القوات المسلحة ما يرى ضرورته لهذا الغرض، ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقًا صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية.

١٠ - نظرًا لما بين البلدين من روابط الصداقة وللمحالفة الملحوظة فى هذه المقترحات تجعل الحكومة المصرية القاعدة فى تعيين الموظفين الأجانب أن تعينهم من الرعايا البريطانيين.

١١ - يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة لمصر.

ولذلك يتعهد جلالته بأن يبذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول، بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للأجانب، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب.

١٢ - نظرًا لما بين الطرفين المتعاقدين من روابط الصداقة وللمحالفة الملحوظة فى هذه المقترحات يمثل صاحب الجلالة البريطانية فى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد حسب الأصول المرعية، ويخص صاحب الجلالة ملك مصر ممثل صاحب الجلالة البريطانية بأعلى مراتب التمثيل فى بلاطه. ويمثل صاحب الجلالة ملك مصر فى بلاط سانت جيمس سفير.

١٣ - مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ من الاتفاقات المذكورة، وبناءً على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين، السلطات التى خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها.

١٤ - لا تخل أحكام هذه المقترحات بأى وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات التى تنشأ لكل من الطرفين المتعاقدين أو عليه من ميثاق جمعية الأمم أو من ميثاق نبذ الحرب الموقع فى باريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨.

١٥ - اتفق الطرفان المتعاقدان على أن كل خلاف فى تطبيق أحكام هذه المقترحات أو تأويلها لا يتيسر حله بالمفاوضة بينهما مباشرة.. يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم.

١٦ - يجوز بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من العمل بالمعاهدة التى تبنى على المقترحات التى مر ذكرها تعديل أحكامها بحسب ما يرى ملائمًا فى الظروف التى تكون جارية إذ ذاك وذلك باتفاق بين الطرفين المتعاقدين.

أما المذكرات المتممة والموضحة لهذه المقترحات فأهم ما ورد فيها (فى المذكرة الخاصة بالجيش) المرسلة من المستر هندرسن إلى محمد محمود باشا انتهاء الترتيبات التى بمقتضاها كان يباشر المفتش العام (البريطانى) للجيش المصرى ومن معه (من الضباط البريطانيين) اختصاصاتهم، وسحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية، ورغبة الحكومة المصرية أخذا بالمادة الثامنة من المقترحات فى الانتفاع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية، وتتعهد الحكومة البريطانية بموافاة مصر بتلك البعثة، وترسل الحكومة المصرية من يراد تدريبهم فى الخارج من رجال القوات المصرية إلى بريطانيا العظمى وحدها، وتتعهد الحكومة المصرية بأن تقدم مجانًا للحكومة البريطانية فى الأماكن التى يتفق عليها أراضى وثكنات إلخ تعادل الأراضى والثكنات التى تشغلها (سنة ١٩٢٩) القوات البريطانية بمصر، وبمجرد إتمام هذه المبانى الجديدة تنتقل إليها تلك القوات وتسلم الأراضى والثكنات التى تخليها للحكومة المصرية، ونظرا إلى العقبات الفنية التى تعترض إجراء النقل تدريجيا، ينتظر إكمال الأماكن الجديدة، ثم يؤخذ فى النقل، ونظرًا لطبيعة المنطقة الواقعة شرقى درجة ٣٢ من خطوط الطول تتخذ التدابير لتوفير أسباب الراحة المعقولة للجنود من مثل زراعة أشجار وحدائق إلخ، ولتهيئة وسيلة لتوريد الماء العذب تكون كافية فى الطوارئ، ومع مراعاة ما قد يتفق عليه فى المستقبل بين الحكومتين من التعديلات يظل قائما ما تتمتع به الآن (سنة ١٩٢٩) القوات البريطانية بمصر من المزايا والامتيازات فى أمور الاختصاص والرسوم، وما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبى قناة السويس وعلى مسافة عشرين كيلومتر منها، على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات الحكومتين ولا على خدمات الطيران التى تقوم بها هيئات بريطانية أو مصرية حقا تعمل بإذن الحكومة المصرية وتحت إشرافها، وتبذل الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة لطائرات القوة الجوية البريطانية ورجالها ومهماتها فى طريقها من المطارات التى وضعت طبقا للمادة التاسعة من المقترحات تحت تصرف القوات البريطانية وإلى تلك المطارات، وتبذل الحكومة البريطانية التسهيلات المناسبة للطائرات العسكرية المصرية ورجالها ومهماتها فى الأراضى الواقعة تحت إشرافها.

وقد أجاب محمد محمود باشا على هذه المذكرة بإقرارها.

وفى المذكرة الخاصة بالمستشارين المالى القضائى ذكر محمد محمود باشا أن الحكومة المصرية أخذت على نفسسها أن تحقق برنامجًا من الإصلاحات الداخلية واسع المدى وأنه يقدر أن المهمة التى أخذت نفسها بها ستكون أشق وأبعد مدى بسبب التعديلات الجوهرية فى نظام الامتيازات الأجنبية الملحوظة فى المقترحات، وأنه لتنفيذ ذلك البرنامج عن الإصلاحات على وجه مرضى ستحتاج الحكومة إلى أفضل ما يمكن الحصول عليه من المشورة، وأنه لذلك ينتهز هذه الفرصة ليحيط المستر هندرسن علمًا بأن الحكومة االمصرية تنوى أن تستبقى فى خدمتها فى الفترة اللازمة لإنجاز الإصلاحات المشار إليها اثنين من الرعايا البريطانيين فى وظيفة مستشار مالى للحكومة المصرية، ومستشار قضائى لوزارة الحقانية، وتختار الحكومة المصرية من يشغل هاتين االوظيفتين بعد شاغليهما الحاليين (وقتئذ) بالاتفاق مع الحكومة البريطانية، وتعينهما الحكومة المصرية، ويكون تعيينهما باعتبارهما موظفين مصريين.

وأجاب المستر هندرسن على هذه المذكرة بأنه أحيط علمًا مع الارتياح بما ورد فيها عن نيات الحكومة المصرية.

وفى المذكرة الخاصة بالبوليس ذكر محمد محمود باشا أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء الإدارة الأوروبية فى قسم الأمن العام، على أنها تنفيذًا للتعهد المشار إليه فى المادة السادسة من المقترحات ستستبقى لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بمعاهدة تبنى على أساس هذه المقترحات عنصرًا أوروبيًّا فى بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رياسة ضباط بريطانيين، وأنه يود أن يتبين ما إذا كانت الحكومة المصرية تستطيع أن تعتمد على معونة الحكومة البريطانية إذا شاءت فى المستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها.

وأجاب المستر هندرسن على هذه المذكرة بأن الحكومة البريطانية تثبت بكل ارتياح ما ورد فيها وأنه إذا شاءت الحكومة المصرية فى وقت مستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها فإن الحكومة البريطانية تكون سعيدة أن تعيرها خبراء

فرادى أو بعثة بوليس كما فعلت ذلك بالنسبة لبلاد أخرى كانت راغبة أيضًا فى تنـظيم قوات بوليسها.

وفيما يتعلق بالامتيازات الأجنبية كتب المستر هندرسن مذكرة قال فيها تفسيرًا للمادة الحادية عشرة:

«قد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم القواعد الكلية التى يمكن بحسب ما أراه أن يترسمها هذا الإصلاح، وذلك لأنى مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية فى إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد، حين تصبح معاهدة تبنى على أساس هذه المقترحات نافذة، وقد كان المرجو فى سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية إجراء تسويات تحمل الدول الأجنبية على إغلاق المحاكم القنصلية فى مصر؛ لذلك وضعت فى السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذى تقوم به المحاكم القنصلية الآن، وإنى لمستعد أن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسًا للإصلاح فى نظام الامتيازات إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية إلى المحاكم المختلطة، ومما لا ريب فيه أنه ستمس الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية، وسيشتغل الخبراء بالمناقشة فى هذه النقط، على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال، وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم: قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة، ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريًّا، ويجب أن يبقى الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية ما لم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة، وأتوقع الموافقة من جانبنا على أن تختص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى تكون للرعايا البريطانيين صالح فيها، وفى حالة العفو عن عقوبات صادرة على الأجانب أو تخفيفها وكذلك فيما يتعلق بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب يستشير وزير الحقانية المستشار القضائى – ما دام ذلك الموظف باقيًّا فى خدمة الحكومة المصرية – قبل عرض

رأيه على جلالة الملك، وإنى لأعترف بأن الوجه الذى يطبق به نظام الامتيازات الآن (سنة ١٩٢٩) فيما يتعلق بسلطة الحكومة فى التشريع بالنسبة للأجانب أو فى فرض الضرائب عليها لم يعد يتفق مع الظروف الحاضرة، لذلك فإنى مستعد للموافقة على أن يجرى العمل فى المستقبل على أن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة هى التى تتولى أى موافقة تكون ضرورية قبل أن يصبح التشريع المصرى منطبقًا على الأجانب، ويدخل فى ذلك التشريع، التشريع المالى، وإنما يستثنى التشريع الخاص بتشكيل واختصاص تلك المحاكم نفسها فإنه لا ينفذ إلّا بعد موافقة الدول، ويجب أن يقتصر اختصاص الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع المعروض عليها لا يتنافى مع المبادئ المأخوذ بها عمومًا فى التشريعات الحديثة من حيث انطباقها على الأجانب. وفيما يتعلق بالتشريع المالى على وجه الخصوص تقتصر مهمة الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع لا يتضمن تمييزًا غير عادل ضدّ الأجانب أو الشركات الأجنبية، وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى المواد الجنائية، إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية وإصداره، وفى مشاريع القوانين التى وضعت فى سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية فى هذا الموضوع (من المادة ١٠ إلى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢ طبعة ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠)، ولا ريب فى أن دولتكم توافقون على أن قانون تحقيق الجنايات الجديد لا ينبغى أن ينحرف عن المبادئ المقررة فى المواد المذكورة، وهناك مسائل أخرى لا مندوحة عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة؛ على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد على الإشارة إليها، وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة (أجنبى) وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة، وقد فهمت من دولتكم أن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية تخضع لقضائها كل شخص فى مصر غير الذين لا يخضعون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو العادات المرعية، وإنى لمستعد لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهومًا أن جميع الأجانب الذين كانوا فى الماضى يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد حرب سنة ١٩١٤ – سنة ١٩١٨ من التغييرات فى السيادة. أما المسألة

الثانية فزيادة عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها، ويدخل فى هذه المسألة البحث فى أمر الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفين الذين سيحتاج إليهم للتمكن من القيام بواجبات وظيفته على وجه مرضى، ويستشار المستشار القضائى ما دام ذلك الموظف باقيًا فى الخدمة - فى تعيين القضاة الأجانب فى المحاكم المختلطة وأعضاء النيابة الأجانب إذا كان سيعين أحد منهم».

وأجاب محمد محمود باشا على هذه المذكرة بأن المقترحات التى يشير إليها فيها تتفق مع نيات الحكومة المصرية، وأنها متفقة على وجه العموم مع الحكومة البريطانية على القواعد التى يحسن أن يجرى إصلاح نظام الامتيازات على مقتضاها، وأنه فيما يتعلق بتعريف لفظ «أجنبى» يلاحظ أنه إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية اعتراض على أن يشمل اختصاص المحاكم المختلطة المدنى والجنائى الأجانب الذين كانوا يتمتعون بنظام الامتيازات قبل حرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨، فإنه لا شك فى أن الأجانب الذين لا يتمتعون ولم يكونوا تمتعوا بتلك الامتيازات يجب أن يخضعوا لقضاء المحاكم الأهلية.

وكتب محمد محمود باشا مذكرة عن الموظفين الأجانب ذكر فيها أنه فى سياق مناقشات الطرفين بشأن المادة العاشرة من المقترحات كان مفهومًا أن الحكومة البريطانية لن تؤوّل تلك المادة تأويلاً ضيقًا غير معقول وأن ليس فى هذه المادة ما يخلّ بحرية الحكومة المصرية فى استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين فى الوظائف التى لا يوجد من بين الرعايا البريطانيين من يليق لها.

فأجاب المستر هندرسن بأنه يؤيد ما جاء فى هذه المذكرة بشأن التفاهم الذى تم بينهما.

وكتب المستر هندرسن مذكرة أخرى عن الأقليات أثبت فيها أنه لم ير محلاً للإشارة فى المقترحات إلى حماية الأقليات التى ورد ذكرها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، على أنه من المسلم به أن هذه المسألة تكون فى المستقبل من شئون الحكومة المصرية وحدها.

فأجاب محمد محمود باشا بمذكرة قال فيها: «أتشرف بأن أبلغكم أنى أحطت علمًا بما ذكرتم بتاريخ اليوم بشأن الأقليات فى مصر».

وفيما يتعلق بالسودان كتب المستر هندرسن ثلاث مذكرات، ذكر فى الأول أنه عندما تناقش الطرفان فى المادة الثالثة عشرة من المقترحات اتفقا على أن دين السودان لمصر يجب أن يبحث فيه الآن للوصول فى أمره إلى تسوية عادلة، وأن يتولى المناقشة فيه مندوب عن وزارة الخزانة البريطانية، ومندوب عن وزارة المالية المصرية، وذلك حالما تنفذ المعاهدة التى تعقد على أساس هذه المقترحات.

فأجاب محمد محمود بمذكرة قال فيها: «ردًّا على كتاب سعادتكم بتاريخ اليوم أتشرف بأن أؤيد ما تم بيننا من الاتفاق على وجوب بحث دين السودان لمصر بواسطة مندوبين عن الخزانة البريطانية والمالية المصرية سعيًا لتسويته تسوية عادلة».

وفى المذكرة الثانية تناول المستر هندرسن طريقة سريان الإتفاقات الدولية على السودان، قال: «يحسن إثبات الاتفاق الذى انتهينا إليه بشأن الطريقة التى تجعل بها المعاهدات الدولية منطبقة على السودان وأن ما يراد تطبيقه على السودان من تلك المعاهدات لا يعدو بطبيعة الحال ذلك النوع الذى تكون له صفة فنية أو إنسانية عامة، ففى الأحوال التى تكون المعاهدة قد وقعتها مصر وبريطانيا العظمى والتى يراد فيها تطبيق المعاهدة على السودان يبدى المندوبون المصريون والبريطانيون فى الوقت المناسب تصريحًا مشتركًا بأن توقيعاتهم عن مصر وبريطانيا العظمى يقصد بها جميعًا أن تشمل السودان ويدون هذا التصريح على الوجه اللازم، وفى الأحوال التى تحتاج المعاهدة فيها إلى تصديق يذكر التصريح المشار إليه، أنه عند إيداع تصديق صاحب الجلالة ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية، تصبح المعاهدة منطبقة على السودان بحسب الأحكام الواردة بها، فإذا لم يبد هذا التصريح فلا تكون المعاهدة منطبقة على السودان إلّا بطريق الانضمام الذى يشار إليه فيما بعد، وحيث يبدى هذا التصريح لا يكون ثمة محل بعد ذلك لذكر السودان ذكرًا خاصًّا فى وثائق التصديق، وفى بعض الأحوال حيث تنصّ المعاهدة على جواز الانضمام اللاحق، وحيث يستحسن أن تطبق

تلك المعاهدة على السودان بالطريقة المذكورة فإن الانضمام يتم بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وبريطانيا العظمى اثنان يعينان لهذا الغرض، وتتفق الحكومتان على طريقة إيداع وثائق الانضمام فى كل حالة ولا محل طبعًا فى مثل هذه الأحوال لأى تصديق، وفى المؤتمرات الدولية التى يتفاوض فيها فى أمر مثل تلك المعاهدات يظل المندوبون المصريون والبريطانيون فى اتصال بشأن أى عمل يرونه بالاتفاق فيما بينهم مرغوبًا فيه لمصلحة السودان».

فأجاب محمد محمود على هذه المذكرة بكتاب أيد فيه ما ورد فيها.

وفى المذكرة الثالثة تناول المستر هندرسن مسألة عودة القوات المصرية إلى السودان قال:

«فى أثناء محادثاتنا الأخيرة أعربتم دولتكم عن الأمل بأنه عند تنفيذ المعاهدة تعاد القوات المصرية إلى السودان، فإذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التى تفاوضنا بها فى المقترحات كما نؤمل ذلك بإخلاص حكومة صاحب الجلالة البريطانية ببريطانيا العظمى وشمال أرلندا، فإن الحكومة تكون مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية إلى السودان فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة».

فرد محمد محمود باشا بكتاب قال فيه:

«أتشرف بإبلاغ سعادتكم وصول مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بعودة أورطة مصرية إلى السودان وقد أحطت علمًا بموقف حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى هذا الشأن».

ولما أعلنت نصوص المشروع علق الوفد النظر فيها على إعادة الحياة الدستورية لكى تقول الأمة كلمتها فيه ممثلة فى البرلمان؛ لأنه لا معنى لتقرير مصير الأمة وهى مقهورة فى الداخل، مهدرة حقوقها وحريتها.

وقد وصل السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى الجديد إلى الاسكندرية فى أوائل سبتمبر سنة ١٩٢٩، وكانت الضجة قائمة فى مصر على مشروع محمد محمود – هندرسن، وطريقة عرضه على الأمة، فالوفد متمسك بأن

لا ينظر فى المشروع إلّا بعد عودة الحياة الدستورية، والوزارة ترجو أن ينظر فى المشروع وهى قائمة فى الحكم، وإذا كان لابد من إعادة الحياة الدستورية فلتجر هى الانتخابات، أما الوفد فكان مصرًّا على استقالتها، لكى لا تعبث بحرية الناخبين، وطالب بتأليف وزارة محايدة تكفل حرية الانتخابات، وتمسّك أيضًا بأن تجرى الانتخابات على درجة واحدة طبقًا للقانون الذى سنّه البرلمان سنة ١٩٢٤، وجرت عليه الانتخابات سنة ١٩٢٦ بعد ائتلاف الأحزاب، أما الوزارة فكانت ترى إجراء الانتخابات على درجتين، وأن تكون هى التى تتولاها، وقد سعت سعيًّا حثيثًا فى تحقيق هذه الرغبة، وذلك لكى يتسنى لها أن تعبث بالانتخابات وتوجهها كما تشاء، كما يفعل حزبها من قبل ومن بعد.

قبلت الحكومة البريطانية شروط الوفد، وكان معنى ذلك سقوط وزارة محمد محمود وتأليف وزارة جديدة محايدة تجرى الانتخابات فى عهدها، حرة من كل تدخل حكومى، وكان هذا ولا شك مكسبًا للأمة فى مجموعها؛ لأن أية أمة تحترم نفسها لا يجوز أن تتنازل عن حقها الأساسى فى اختيار ممثليها فى البرلمان، وبالتالى اختيار حكومتها اختيارًا سليمًا من كل ضغط أو تزييف، وهذا الحق هو عماد الديمقراطية وقوامها، وما عدا هذا فهو حكم مطلق، أو هو الاستعباد مهما تعددت صوره وأشكاله.

استقالة وزارة محمد محمود
وتأليف وزارة عدلى يكن الثالثة
(أكتوبر سنة ١٩٢٩)

وعلى ذلك قدم محمد محمود باشا استقالته يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩، فقبلها الملك فى اليوم نفسه، وعهد فى اليوم التالى (٣ أكتوبر) إلى عدلى باشا يكن تأليف الوزارة الجديدة، وكان أهم عمل لها هو إعادة الحياة الدستورية، وإجراء انتخابات عامة خالية من كل ضغط حكومى، وإلى ذلك أشار عدلى باشا فى الجواب الذى رفعه إلى الملك بقبوله تأليف الوزارة، إذ قال: «وستكون الغاية التى تترسمها الوزارة إعادة الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات لمجلس

النواب خالصة من كل ضغط أو تأثير غير مشروع، بحيث تنقل صورة صادقة من إرادة البلاد لكى يتمكن البرلمان بعد ذلك من البتّ فى مصيرها».

أى أنها وزارة انتقال من الحكم الانقلابى إلى الحكم الدستورى، وفى هذا القول تلميح واضح إلى ماجرى من الضغط والإكراه فى انتخابات مارس سنة ١٩٢٥ (ج ١ ص ٢١٠ و٢١٤ طبعة سابقة) وإلى أن مثل هذا الضغط هو عمل غير مشروع لا يجوز أن يتكرر، وفى إسناد الوزارة إلى عدلى باشا لإجراء انتخابات حرة دليل على أن وزارة محمد محمود ما كانت لتؤمن على حرية الشعب فى الانتخابات، وفى الحق إن كل وزارة ألّفها «الأحرار الدستوريون» أو اشتركوا فيها مع حلفائهم من الرجعيين كانت أوّل قاعدة لها الحيلولة بين الأمة وحقها فى الانتخاب الحر وإهدار النظام الدستورى حكمًا أو فعلاً. ويتضح لك من تأليف وزارة عدلى فى أعقاب وزارة محمد محمود أن عدلى باشا انفصل نهائيًّا عن حزب الأحرار الدستوريين، وقد انفصل عنهم فعلاً منذ أن استقال من رئاسة حزبهم سنة ١٩٢٤، وفى الحق أنه من يوم أن استقال من هذا الحزب برئت سياسته من أساليب الالتواء وإهدار حقوق الشعب التى درج عليها جمهرة «الأحرار الدستوريين»، ولذلك لم يشترك فى انقلاب سنة ١٩٢٨ الذى تم على أيديهم، وقد وقف أيضًا موقفًا مشرفًا فى استنكار هذه الأساليب حين ألف إسماعيل صدقى وزارته سنة ١٩٣٠ كما سيجىء بيانه فى الفصل الرابع.

صدر المرسوم الملكى بتأليف وزارة عدلى باشا يوم ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ على النحو الآتى: عدلى باشا للرآسة والداخلية. أحمد مدحت يكن باشا للخارجية. عبد الرحيم صبرى باشا للمواصلات. حسين درويش باشا للحقانية. مصطفى ماهر باشا للمالية. حسين واصف باشا للأشغال. واصف سميكه باشا للزراعة. أحمد على باشا للأوقاف. حافظ حسن باشا للمعارف. محمد أفلاطون باشا للحربية.

وهى وزارة عدلى يكن الثالثة.

عودة الحياة الدستورية

وإذ كان الدستور موقوفًا بموجب الأمر الملكى الصادر فى ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ فقد استصدرت وزارة عدلى باشا أمرًا ملكيًّا آخر فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بإنفاذ أحكام الدستور والعمل بالمواد المعطلة منه وهى المواد ١٥ و٨٩ و١٥٥ و١٥٧ (انظر صفحة ٦٦) وبإجراء الانتخاب لمجلس النواب ودعوة مجلس النواب الذى ينتجه هذا الانتخاب ومجلس الشيوخ الذى كان قائمًا فى تاريخ ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ إلى الاجتماع فى ١١ يناير سنة ١٩٣٠، ومعنى هذا إعادة الحياة الدستورية التى أوقفها أمر ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨، والعمل بالمواد التى كانت معطلة من الدستور وإجراء الانتخابات لمجلس النواب، وإعادة مجلس الشيوخ كما كان، أى إلغاء الأمر السابق الصادر بحله.

وفى اليوم الثانى من شهر نوفمبر صدر مرسوم آخر بتحديد يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ للانتخاب ويوم ٢٩ منه للإعادة فى حالة عدم حصول المرشح للأغلبية فى اليوم الأول، وبدعوة البرلمان إلى الاجتماع يوم السبت ١١ يناير سنة ١٩٣٠.

وفى هذا اليوم (٢ نوفمبر سنة ١٩٢٩) فضّت الأختام التى كانت موضوعة على أبواب البرلمان منذ يوليه سنة ١٩٢٨ وسلمت مفاتيحه إلى سكرتير مجلس الشيوخ.

انتخابات ديسمبر سنة ١٩٢٩

كانت انتخابات سنة ١٩٢٩ فوزًا كبيرًا للوفد، وقد أحسّ «الأحرار الدستوريون» بعد سقوط وزارتهم بأن لا أمل لهم يرجى فى انتخابات حرة، فقرروا الإضراب عن دخولها، ولم يدخلوها فعلاً، واعتذروا عن عدم دخولها بحجة واهية، وهى ترك المجال للتطورات التى تنشأ عن الانتخابات للوفد، لعله يكسب لمصر حقوقًا جديدة، والحرص على سلامة مشروع المعاهدة من جميع وجوه الخطر الذى يتهدده! سواء فى الانتخابات أو فى المجلس!.

والعلّة الحقيقة هى شعورهم بأن الشعب لا يميل بداهة إلى انتخاب مرشحى الحزب الذى عطل الدستور وتولى الحكم على غير إرادته، وكان ينوى البقاء فى الحكم رغم هذه الإرادة عدة سنين لولا أن تطور الأحداث قد أقصاه عن الوزارة، فآثروا الامتناع عن دخول المعركة، وأرادوا من جهة أخرى أن يمهدوا لانقلاب جديد مبناه أن البرلمان لا يمثل الأمة لإضرابهم عن دخوله، وهكذا أعدّوا العدّة ليعودوا إلى مناصب الحكم من غير طريق االدستور.

موقف الحزب الوطنى

أما الحزب الوطنى فقرر دخول الانتخابات ليقوم بواجبه داخل البرلمان، وهو النضال عن مبادئه ومعارضته أى وضع لا يتفق مع الاستقلال الصحيح، وأصدر فى هذا الصدد نداءً أوضح فيه غايته ومقاصده من الاشتراك فيها وفى المجالس النيابية عامة، قال:

بيان الحزب الوطنى

«يرى الحزب الوطنى أن الحياة النيابية فى بلاد مغلوبة على أمرها ومحتلة بالأجنبى قد يمكن أن تكون وسيلة يتمكن بها نواب الأمة من أن يعلنوا فى وجه الغاصب حقيقة المطالب القومية، ومن أجل هذا كان الحزب الوطنى فى جميع المجالس النيابية السابقة يقف موقف المعارضة، فلم يترك فرصة تمر دون أن يعلن حقوق البلاد فى غير غموض وبلا تصنع، غير أن غالبية هذه المجالس كانت ومازالت ترى أن الحياة النيابية سلم يرتقى به إلى الحكم أوّلاً وبالذات؛ ولذا كانت أعمال تلك المجالس مضطربة فى سياستها، وغير مستقرة على حال، ولقد دلت الحوادث الماضية على أن كل اعتداء على الحياة النيابية فى مصر إنما كان بموافقة بريطانيا أو بإيعاز منها، وأن كل إعادة للحكم النيابى كانت كذلك بمشورتها أو بدافع منها لأغراض ومرام سياسية، وكان تدخل الحكومة البريطانية فى الشؤون المصرية خلال الحوادث الأخيرة مما يكاد يلمس باليد، ولقد قضت الأغراض السياسية فى الوقت الحاضر بإعادة الحياة النيابية بقصد التصديق على المقترحات البريطانية التى جاءت بها الوزارة السابقة واتخذت بريطانيا كل

الوسائل التى تؤدى إلى تحقيق هذه الغاية، ولقد بقى الحزب الوطنى ثابتًا فى موقفه محتفظًا بمبادئه وهو الحزب الذى أعلن ومازال يعلن أن هذه المقترحات ليست إلّا تأييدًا لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وحلًا للتحفظات الواردة فيه على وجه يكفل لإنجلترا حق السيطرة على سياسة البلاد الداخلية والخارجية وتسخير أبنائها ومواردها لخدمة الإمبراطورية البريطانية.

«بقى الحزب الوطنى ثابتًا فى موقفه بعد أن أحيط بسياج من الافتراءات والأكاذيب وحورب بالدعاية الشديدة واستخدمت جميع الوسائل لمناهضته عملًا بوصية اللورد ملنر فى تقريره الرقيم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ الذى قدمه لحكومته، ونصح فيه بوجوب التغلب على الحزب الوطنى.

«على أنه مهما عمل أعداء مصر وخصوم الحزب الوطنى الذى يمثل المعارضة الجدية الشريفة فى سبيل إقصائه عن مجلس النواب عند إقرار المقترحات البريطانية فإن ذلك لن يقعد به عن مواصلة جهاده حتى يكشف عن تلك النوايا الضارة بمصلحة البلاد، فالحزب الوطنى لا يعمل لأفراده، ولا يجاهد فى سبيل هذا الجيل وحده، وإنما يعمل ويناضل للأجيال المقبلة وفى سبيل مصر الخالدة.

فلهذه الاعتبارات

«وعلى الرغم من جميع تلك المكايد التى تحيك بشباكها حول الحزب الوطنى، وبقطع النظر عن كل اعتبار آخر، يرى الحزب الوطنى إبراءً لذمته وإرضاءً لضميره وقيامه بواجبه أن لا يحجم عن دخول الانتخابات معتمدًا بعد الله على سلامة مبادئه وصدق يقينه ونيل مقاصده».

وقد دخل الانتخابات أيضًا الاتحاديون والمستقلون.

وأسفرت النتيجة عن نصر كبير للوفد، إذ نال من المقاعد ٢١٢ مقعدًا من ٢٣٥، ونال الحزب الوطنى خمسة مقاعد، وحزب الاتحاد ثلاثة والباقون مستقلون، ويلاحظ أن عدد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب زاد عما كانت عليه سنة ١٩٢٤، فقد كانت فى تلك السنة ٢١٤ دائرة، وزادت سنة ١٩٢٩ إحدى وعشرين دائرة نتيجة لما أظهره إحصاء سنة ١٩٢٧ من زيادة عدد السكان.

استقالة وزارة عدلى وتأليف وزارة النحاس الثانية

(أول يناير سنة ١٩٣٠)

فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ قدم عدلى باشا استقالة الوزارة، وبناها على أن مهمة وزارته هى إعادة الحياة الدستورية، وبتمام الانتخابات قد انتهت مهمتها؛ فهى لذلك ترفع استقالتها، قال:

«مولاى. أتشرف بأن أعرض لجلالتكم أنه منذ تفضلتم فعهدتم إلىّ بتأليف هذه الوزارة لم تزل عاملة على القيام بما رصدت له نفسها من إعادة الحياة الدستورية على خير وجه قضت به الظروف التى تولت فيها الحكم، والآن وقد تمت الانتخابات ولم يبق إلاّ أن يجتمع البرلمان فى الميعاد الذى حدده الأمر الملكى رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩، فقد فرغت الوزارة من مهمتها، وهى لذلك تتشرف بأن ترفع استقالتها لجلالتكم شاكرة ما أسديتموها من عطف وتأييد داعية للبلاد بالتوفيق فيما هى قادمة عليه من هام الشؤون مبتهلة إلى الله بأن يحفظ لها جلالتكم تمدونها بإرشادكم السامى وتحوطونها برعايتكم الجليلة، وإنى لا أزال إلخ».

وعهد الملك إلى مصطفى النحاس باشا يوم أول يناير سنة ١٩٣٠ بتأليف الوزارة باعتباره زعيم الأغلبية التى أسفرت عنها الانتخابات فألّفها، وصدر المرسوم بتأليفها فى اليوم نفسه على النحو الآتى: مصطفى النحاس باشا للرآسة والداخلية. حسن حسيب باشا للحربية والبحرية. واصف بطرس غالى باشا للخارجية. محمد نجيب الغرابلى باشا للحقانية. عثمان محرم باشا للأشغال. محمد صفوت باشا للزراعة. الأستاذ مكرم عبيد للمالية. والأستاذ محمود فهمى النقراشى للمواصلات. بهى الدين بركات بك للمعارف. الأستاذ محمود بسيونى للأوقاف، وكلهم من الوفديين وجميعهم من أعضاء البرلمان عدا بهى الدين بركات بك الذى كان مستشارًا بمحكمة الاستئناف الأهلية.

وقد أوضح النحاس صبغة وزارته الشعبية فى الكتاب الذى رفعه إلى الملك فى

صدد تأليفها إذ قال: «مولاى. أتشرف بأن أرفع إلى سدّتكم العلية خالص الولاء لعرشكم المفدى وشخصكم الكريم، وأشكر لجلالتكم ما أوليتنيه من شرف عظيم، وثقة غالية، بدعوتى لتأليف الوزارة والاضطلاع بأعباء مسئوليتها وإنى يا مولاى لأتقبل تلك المسئولية الخطيرة معتمدًا على الله تعالى معتضدًا بسامى رعايتكم، مستندًا إلى ثقة الأمة التى لا تفتأ تسديها للوفد المصرى الذى أتشرف برياسته، فلقد تفضلت جلالتكم فأصدرت أمركم الكريم إلى الوزارة السابقة فباشرت الانتخابات العامة طبقًا لأحكام الدستور فى جو من الحرية والحياد التام، وأسفرت الانتخابات عن صورة صحيحة لإرادة البلاد فى التعلق بالحياة النيابية والاستمساك بدستورها وحرياتها فى ظل عرشكم المفدى، وستتقدم الوزارة ببرنامجها إلى البرلمان جاعلة من أغراضها الأولى العمل على تثبيت قواعد الدستور وصون نصوصه وأحكامه والسير بالبلاد فى طريق الإصلاح من جميع نواحيه والسعى إلى تحقيق استقلال البلاد استقلالاً صحيحًا والوصول إلى اتفاق شريف وطيد بين مصر وبريطانيا العظمى وتوثيق عرى المودة بيننا وبين الدول الأجنبية، وإنى لأستمدّ يا مولاى من كرم عطفكم وسامى تعضيدكم وما أرجو أن يمنحنى إياه ممثلو الأمة من ثقة وتأييد، قوّة أستعين بها على خدمة الوطن وإعلاء كلمته والله ولى التوفيق».

وتلك هى وزارة النحاس الثانية، وكان خمسة من أعضائها أعضاء فى وزارته الأولى التى أقيلت سنة ١٩٢٨، وهم النحاس وواصف بطرس غالى ونجيب الغرابلى ومحمد صفوت ومكرم عبيد، واثنان كانا وزيرين من قبل وهما عثمان محرم وحسن حسيب، وثلاثة وزراء جدد وهم محمود فهمى النقراشى وبهى الدين بركات ومحمود بسيونى.

قوبل تأليف هذه الوزارة فى الجملة بالابتهاج، إذ كانت وليدة الانتخابات العامة التى تمثلت فيها إرادة الأمة.

وبدأت الوزارة عملها فى الداخل بإحالة ثمانية مديرين وبعض كبار الموظفين إلى المعاش، فأحدثت هذه الحركة ضجة استياء وقلق بين الموظفين، وقوبلت بالأسف الشديد من غير الموظفين.

وكانت حجة الوزارة أن هؤلاء الموظفين قد ناصروا الانقلاب وأيّدوه وشاركوا وزارة محمد محمود فى اضطهادها للشعب وإهدار حقوقه وحرياته، وتلك لعمرى حجة واهية؛ لأن الموظف بحكم وظيفته مكلف بأن ينفذ أوامر رؤسائه، فليس من الإنصاف مجازاته بالفصل على عمل ليس هو مسئولاً عنه، وليس من العدل ولا من الإنسانية أخذه بسياسة رؤسائه، ما لم يخرج على القانون خروجًا صارخًا، وفى هذه الحالة تجب محاكمته أمام المحاكم العادية أو أمام مجالس التأديب فتقضى فى شأنه بما تراه حقًّا.

وعين عدلى يكن باشا رئيسًا لمجلس الشيوخ وصدر المرسوم بذلك يوم ٣ يناير سنة ١٩٣٠.

وافتتح البرلمان يوم ١١ يناير سنة ١٩٣٠، وكان البرلمان الرابع منذ بداية النظام الدستورى سنة ١٩٢٤، وانتخب مجلس النواب الأستاذ ويصا واصف رئيسًا له، والأستاذين عبد السلام فهمى جمعة بك وعبد الخالق عطيه وكيلين، والأساتذة محمد صبرى أبو علم (باشا). وعبد الرحمن عزام (باشا). وأحمد عبد الباقى راضى. وأحمد عبد اللطيف مرزوق سكرتيرين. وأحمد حمدى سيف النصر بك وشاكر غزالى وعبد الحمد البنان مراقبين.

أهم أعمال البرلمان والوزارة

من أهم أعمال البرلمان فى هذه الدورة إقرار قانون التعريفة الجمركية الجديدة[٢]، والغرض منها حماية الإنتاج المحلى، وقد نفذت هذه التعريفة منذ ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠، فكان فيها حماية لنهضة الصناعات المحلية، وزادت من إيرادات الجمارك زيادة مطردة، ويعد هذا القانون من أهم العوامل فى نهضة مصر الصناعية.

واقترع على نصف أعضاء الشيوخ فى مارس سنة ١٩٣٠، وجرت القرعة بجلسة ١٢ مارس تنفيذًا لحكم الدستور الذى ينصّ على أن مدة عضوية أعضاء

(٢) هو القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الصادر فى ١٤ فبراير من تلك السنة، وكان وضعه تنفيذًا لرغبه أبداها البرلمان فى العهود الدستورية.

مجلس الشيوخ عشر سنوات على أن يجدد نصفهم بالقرعة من المنتخبين والمعينين في نهاية الخمس السنوات الأولى، وجرت عملية الانتخاب فى الدوائر التى خلت بالقرعة يومى ٣ و١١ يونيه.

ومن أهم أعمال هذه الوزارة أنها وضعت مشروع قانون إنشاء محكمة النقض والإبرام فى صيغته النهائية، وقد رفعته إلى القصر لصدور المرسوم بإحالته إلى البرلمان، فتعطل فى السراى[٣].

ووضعت أيضًا مشروع قانون بإنشاء بنك التسليف الزراعى، ولكنها استقالت قبل أن يرفع إلى القصر، وكان هذا المشروع مما أثار نقمة الدوائر المالية الأجنبية أو المتمصرة التى رأت فيه ما يغلّ يدها عن استغلال البلاد وأهلها عن طريق القروض الربوية، فانضمت هذه الدوائر إلى الساعين لإسقاط الوزارة.

الاحتفال بمجيء أول طيار مصرى – محمد صدقى
(٢٥ يناير سنة ١٩٣٠)

هو أول طيار مصرى وصل إلى مصر من أوروبا على متن طائرته الخاصة، وكان لمجيئه رنّة فرح وابتهاج فى نفوس المصريين، وعدّوه بحق فتحًا فى ميدان التقدم والنهوض.

أتم محمد صدقى دراسة فن الطيران فى ألمانيا، واعتزم العودة إلى مصر على متن طائرته، وكان شابا مملوءًا إقدامًا وشجاعة، فما أن علم المصريون أنه اعتزم القيام بهذه الرحلة الجريئة حتى خفقت قلوبهم إعجابًا بهذا المواطن الذى ضرب للشباب مثلاً حيًّا فى الشجاعة والإقدام، ومغالبة الصعاب والعقبات، وكانت رحلته الجوية محفوفة بالمكاره والمخاطر، إذ تمت فى أشدّ شهور السنة بردًا، وفى جو يثور بالزوابع، فأخذت أنظار المصريين ترمقه وتتبع أنباء رحلته بقلوب تطفر

---

(٣) فى رسالة لإسماعيل صدقى باشا نشرها بجريدة «اسبكتاتور» الإنجليزية يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠ دافع فيها عن سياسته بعد تأليفه الوزارة وإلغاء الدستور، ذكر ضمن ما ذكر أن وزارة الوفد وضعت مشروع قانون بإنشاء محكمة النقض والإبرام ومشروع قانون بمحاكمة الوزراء وأن الملك فؤاد رأى أنهما سابقان لأوانهما فوضعهما جانبًا ورفعت وزارة الوفد استقالتها فورًا (الأهرام عدد ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠).

إعجابًا بـه وقلقًا عليـه من أن لا يكتب له التـوفيق فى هذه الـرحلة الجويـة العاصفـة، وخاصة لأن طائرته كانت صغيرة ذات محرك واحد، وكان يقودها بنفسه، فلما وصل إلى مصر سالما يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٣٠ اهتزت النفوس فرحًا بمقدمه، وكان وصوله يومًا مشهودًا، واعتبر فوزه فى رحلته فوزًا قوميا، وأقيمت له حفلات تكريم أحيط فيها بكل مظاهر الحفاوة والإعجـاب، وعدّت رحلته من الحوادث التاريخية البارزة التى استرعت الأنظار واستنارت فى النفوس روح الحماسة والطموح، ودلت هذه الحفاوة على أن الشعب المصرى مفطور على تقدير أعمال البطولة والإقدام فى كل ناحية من نواحى الحياة.

مفاوضات النحاس - هندرسن

قرر مجلسا الشيوخ والنواب يوم ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ تفويض الوزارة فى أن تفاوض الحكومة البريطانية فى مقترحاتها للوصول إلى «اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين».

وتألف الوفد الرسمى للمفاوضة على النحو الآتى: مصطفى النحاس باشا رئيسا. عثمان محرم باشا. واصف بطرس غالى باشا. الأستاذ مكرم عبيد أعضاء. ثم الدكتور أحمد ماهر. محمود حسن بك المستشار الملكى. الأميرالاى إبراهيم بك بدران. القائممقام حافظ صدقى بك. الأميرالاى أحمد رفعت بك (مستشارين). ومصطفى الصادق بك سكرتيرًا عاما. ثم الأستاذ محمد كامل سليم. محمود صديق بك. الأستاذ جورج دومانى. أحمد راغب بك. الأستاذ محمد صلاح الدين. إبراهيم ممتاز . أحمد سعد. عبد الحميد الشريف. محمود زكى سالم. أمين عثمان. سابا حبشى. صبحى حوا (موظفى السكرتيرية).

وصحب الوفد من الصحفيين الأساتذة عبد القادر حمزة عن (البلاغ) وأحمد حافظ عوض عن (كواكب الشرق) ومحمود عزمى عن (اليوم) وعبد الله حسين عن (الأهرام).

وعارض الحزب الوطنى فى حل القضية المصرية بطريقة المفاوضة متمسكا

بالجلاء، ماضيًا فى سياسَته «لا مفاوضة قبل الجلاء» التى هى السياسة القويمة فى الجهاد.

سافر وفد المفاوضة قاصدا لندن يوم ٢٠ مارس، وجرت المفاوضات بينه وبين المستر هندرسن وزملائه، وافتتحت فى حفلة أقيمت بقاعة «لوكارنو» التاريخية بوزارة الخارجية البريطانية يوم الاثنين ٣١ مارس.

ثم قطعت يوم ٨ مايو، لعدم الاتفاق على المادة الخاصة بالسودان، فقد كانت المادة الثالثة عشرة من مقترحات هندرسن تنصّ على ما يأتى: «مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ من الاتفاقات المذكورة، وبناءً على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها.

وقد طلب الوفد تعديل هذه المادة وأن يكون نصها كما يأتى: «مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشىء من هاتين الاتفاقيتين، وكإحدى نتائج اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما، وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا إذا طلب أحدهما ذلك فى مباحثات ودّية بشأن تطبيق الاتفاقيتن المذكورتين فى خلال اثنى عشر شهرًا من تنفيذ المعاهدة الحالية».

والنصّ الأخير يختلف عن النص الأول فى أنه يقرر أن إدارة السودان تستمر طبقًا لاتفاقيتى سنة ١٨٩٩، ويقرّ فى الوقت نفسه أن لا يكون فى هذه الإدارة مساس بحقوق مصر ومصالحها المادية، وهو ما لم يرد فى النص الأول، ويقرر النص المعدل أيضا أن قيام الحاكم العام بمباشرة سلطته هو نتيجة من نتائج اتفاقيتى سنة ١٨٩٩، أما النص الأصلى فمدلوله أن السلطة الحالية للحاكم العام هى كل ما تنحصر فيه نتائج الاتفاقيتين، وأن نصيب مصر فى إدارة السودان

لا يتعدى قيام الحاكم العام بشئون الحكم، ثم إن النص المعدّل يضرب لتعديل اتفاقية سنة ١٨٩٩ أجلا لا يتجاوز عامًا، أما النص الأوّل فلا يحدد موعدًا لهذا التعديل ويترك لإنجلترا الحرية فى أن تجيب مصر إلى طلبها التعديل أو لا تجيب.

وقد قبل الجانب البريطانى هذا التعديل بعد نقاش طويل، ولكن مجلس الوزراء البريطانى رفضه بإجماع الآراء، مع أن أربعة من الوزراء ومنهم المستر هندرسن قبلوه من قبل أثناء المفاوضة، إذ كانوا هم المتفاوضون مع الوفد المصرى، كما رفض أيضًا تعديلاً يتعلق بإمكان إعادة أورطة من الجيش المصرى إلى السودان، وسوغ الجانب البريطانى هذا الرفض بأن مجرد التعهد بعقد مؤتمر للبحث فى تطبيق اتفاقية سنة ١٨٩٩ قبل مضى عام معناه أن هناك تساهلات أخرى، وهو ما لا تبغيه الحكومة البريطانية، وقيل عن سبب نكول الوزراء البريطانيين الأربعة عن قبولهم هذا التعديل أن الوزارة - وكانت من حزب العمال - خشيت أن تتهم من خصومها من المحافظين والأحرار بالتساهل فى المسألة المصرية، فيتحرج مركزها، وقد بدا هذا الحرج من سقوط مرشح حزب العمال فى انتخاب فرعى لمجلس العموم، إذ فاز عليه مرشح المحافظين، فجاء هذا النجاح نذيرًا لوزارة العمال، وزاد عليه أن الوزارة البريطانية تلقت تقارير من مصر بأن الدوائر الأجنبية غير راضية عن اتفاق قد يضعف النفوذ الأجنبى فى الحكومة، وكان مما نقمت منه هذه الدوائر شروع وزارة النحاس فى إنشاء بنك التسليف الزراعى، وما توقعه الأجانب من أن إنشاءه سيضرّ بمصالح البنوك الأجنبية، ووردت أيضا برقية من حاكم السودان العام (السير جون مافى) بأنه إذا أمضيت المعاهدة كما ارتضاها المستر آرثر هندرسن فإن أعضاء مجلس الحاكم العام يستقيلون، ومهما تكن هذه البرقية مناورة سياسية فإن هذه الاستقالة تحرج ولا ريب مركز الوزارة فى إنجلترا، فلهذه الأسباب مجتمعة قررت الوزارة التمسك بالنص الأول للسودان كما ورد فى مقترحات هندرسن، فلم يقبله الوفد المصرى، ومن ثم قطع المفاوضات.

ومع أن قطع المفاوضات معناه أن إنجلترا تريد أن تغتصب من حقوق مصر ما لا يقبله مفاوض رسمى أو غير رسمى، وكان يجب أن يعقبه تضامن الأمة فى

الاستمساك بحقوق مصر كاملة بإزاء سياسة العدوان البريطانية، فقد انتهز طلاب المناصب فى مصر هذه الفرصة لإسقاط الوزارة وإحداث انقلاب جديد للوثوب إلى كراسى الحكم، واطمأنوا إلى أن السياسة البريطانية نقمت من الوزارة البرلمانية عدم قبولها مشروع هندرسن بحذافيره، وأنها تميل إلى الانتقام منها بواسطة العناصر والسلطات المحلية المصرية عقابًا لها على عدم قبول المشروع برمته، مثلما كان الموقف تماما عندما رفضت الوزارة البرلمانية سنة ١٩٢٨ مشروع تشمبرلن (ص ٤٧).

أخذ طلاب الحكم يدبرون المكايد ليحطموا الدستور ويصلوا إلى الحكم من غير طريقه المشروع، ووقف الإنجليز من خلف الستار يعلنون كعادتهم أن لا شأن لهم فى هذه الأزمة الداخلية، تاركين للعناصر الرجعية المصرية تنفيذ أغراضهم البعيدة المدى.

وما أن قطعت المفاوضات حتى بدأ «الأحرار الدستوريون» تدبيرهم لإسقاط الوزارة، والحلول محلها فى الحكم، فرفعوا عريضة إلى الملك فؤاد فى ٢٧ مايو سنة ١٩٣٠ بالمطاعن كالوها للوزارة، وختموها بالضراعة إلى الملك «أن يتلافى الأمر بحكمته»، أو بعبارة أخرى أن يقيل الوزارة، وهى الطريقة التقليدية التى كان يلجأ إليها طلاب الحكم من طريق هدم الدستور وإهدار حقوق الشعب

وقد استجابت السراى إلى هذه العريضة وأخذت تعطل أعمال الوزارة البرلمانية وتمتنع عن إمضاء المراسيم، لتشلّ عملها وتضطرها إلى الاستقالة.

وكان مما اشتدّ الخلاف حوله إصرار الوزارة على تقديم مشروع قانون محاكمة الوزارة إلى البرلمان، وفى هذا المشروع نصوص تقضى بعقاب الوزراء الذين يقدمون على قلب دستور الدولة أو حذف حكم من أحكامه أو تغييره أو تعديله بغير الطريقة التى رسمها الدستور، أو مخالفة حكم من أحكامه الجوهرية، ومحاكمة كل وزير يبدد أموال الدولة العامة، وكان الغرض من هذا المشروع صيانة النظام الدستورى وحمايته من العبث والانقلابات، فلما عرض مشروع هذا القانون على السراى رفض الملك فؤاد توقيع المرسوم بعرضه على البرلمان.

وهنا اتفقت أيضًا ميول السراى ومرامى السياسة البريطانية؛ إذ أن السياسة البريطانية فضلاً عن نقمتها من الوزارة الدستورية رفضها مشروع هندرسن، لم تكن تميل إلى إصدار قانون لمحاكمة الوزراء الذين يعتدون على الدستور؛ لأنها فى حاجة عند اللزوم إلى أمثال هؤلاء الوزراء.

ثم قام الخلاف بين الوزارة والسراى على تعيينات الشيوخ بدل الذين سقطت عضويتهم بالقرعة، فقد وضعت السراى أسماء مرشحين آخرين غير من رشحتهم الوزارة.

استقالة وزارة النحاس
(١٧ يونيه سنة ١٩٣٠)

انتهت المشادة بين الوزارة والقصر باستقالة وزارة النحاس، وقد أشار فى كتاب الاستقالة إلى عدم تمكن الوزارة من تنفيذ برنامجها، قال: «أتشرف بأن أرفع إلى سدّتكم العلية استقالتى وزملائى من الوزارة نظرًا لعدم تمكننا من تنفيذ برنامجنا الذى قطعنا على أنفسنا العهد بتنفيذه راجيًا أن تتفضلوا بقبولها إلخ.».

رفع النحاس هذا الكتاب إلى الملك يوم ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠، فقبل استقالته يوم ١٩ منه فى كتاب قال فيه: «عزيزى مصطفى النحاس باشا. اطلعنا على كتاب الاستقالة المرفوع منكم فى ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠، وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداءه من الأعمال أثناء قيامكم بأعباء مناصبكم».

واعتزم الملك إسناد رئاسة الوزارة إلى إسماعيل صدقى، خصم الدستور الألدّ، والمستهتر الأول بحقوق الشعب.

وهكذا قدر على الوزارة المتمتعة بثقة البرلمان الممثل للشعب أن لا تبقى فى الحكم ستة أشهر، وهذا وحده يدلك على أن لا حرمة للدستور فى هذه البلاد.

وقد حضر النحاس يوم تقديم استقالته جلسة مجلس النواب، وأعلن أن الوزارة قدمت استقالتها، وذكر أسباب هذه الاستقالة بقوله: «عندما تولّت

الوزارة الحاضرة الحكم قطعت على نفسها عهدًا أن تصون أحكام الدستور وأن تحوطه بسياج من التشريع يكفل له حياة متصلة ونموًّا مطردًا، ولقد أشرت إلى ذلك فى الكتاب الذى تشرفت برفعه إلى جلالة الملك بقبول إسناد رياسة الوزارة إلىّ، كما تضمنه خطاب العرش الذى تلى على مسامع حضراتكم، ولكن الوزارة لم تتمكن من أن تقدم إلى البرلمان هذا التشريع الذى تقضى به المادة ٦٨ من الدستور؛ ولذلك رأت من واجبها أن ترفع استقالتها إلى السدّة الملكية، والله نسأل أن يوفقنا جميعًا إلى ما فيه خير البلاد».

وإذ كانت الوزارة مستقيلة فقد غادر النحاس الجلسة بعد إلقاء بيانه، ومعه الوزراء، وبعد مغادرتهم إياها وقف الدكتور أحمد ماهر (باشا) وقال فى حماسة مخاطبا النواب: «سمعتم بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، فيجب أن تسمع الأمة صوتكم اليوم، نعم يجب أن تسمع البلاد تأييدكم لصاحب الدولة الرئيس فى موقفه المشرّف الذى يعمل به للدفاع عن الحياة النيابية وعن النظام الدستورى للبلاد».

فقوبلت هذه الكلمة بالتصفيق الحاد، وبعد مناقشة قصيرة قرر المجلس بإجماع الآراء الثقة بالوزارة.

***

الفصل الرابع

وزارة إسماعيل صدقى وإلغاء الدستور

الانقلاب الثالث

فى اليوم الذى قبل فيه الملك فؤاد استقالة وزارة النحاس عهد إلى إسماعيل صدقى تأليف الوزارة الجديدة، فألفها بين أشدّ الأعاصير والعواصف، وصدر المرسوم الملكى بتأليفها فى اليوم التالى (٢٠ يونيه سنة ١٩٣٠) على النحو الآتى: إسماعيل صدقى باشا للرآسة والداخلية والمالية. محمد توفيق رفعت باشا للحربية والبحرية، عبد الفتتاح يحيى باشا للحقانية. حافظ حسن باشا للأشغال والزراعة. على ماهر باشا للمعارف. توفيق دوس باشا للمواصلات. محمد حلمى عيسى باشا للأوقاف. حافظ عفيفى باشا للخارجية. وهى وزارة خليط من الاتحاديين وأنصار صدقى باشا.

وعلى أثر تعيين حافظ عفيفى باشا وزيرًا مفوضًا لمصر فى لندن حدث تعديل يسير فى هيئة الوزارة، إذ نقل عبد الفتاح يحيى باشا إلى الخارجية، وعلى ماهر باشا إلى الحقانية، وعين إبراهيم فهمى كريم بك وزيرًا للأشغال، ومراد سيد أحمد باشا المستشار الملكى لقسم قضايا المواصلات وزيرًا للمعارف. وصدر المرسوم بهذا التعديل فى ١٢ يوليه سنة ١٩٣٠[١].

كانت النية مبيتة عند تأليف هذه الوزارة على إلغاء الدستور، وتلك كانت أمنية السراى فى ذلك العهد منذ أن وضع الدستور، وقد حققت بعضها من قبل

---

(١) عدلت هذه الوزاره تعديلاً ثالثًا فى يونيه سنة ١٩٣١ بتعيين مراد سيد أحمد باشا وزيرًا مفوضًا فى بلجيكا ونقل حلمى عيسى باشا إلى المعارف وخلفه فى الأوقاف على باشا جمال الدين، وبعد انتخاب توفيق رفعت باشا رئيسًا لمجلس النواب عين على جمال الدين باشا وزيرًا للحربية والبحرية وأحمد على باشا وزيرًا للأوقاف.

بأن عطلت الحياة الدستورية فعلا فى عهد وزارة زيور، ثم وقفتها فى عهد وزارة محمد محمود، وبعد أن قطعت مفاوضات النحاس – هندرسن، ونقم الإنجليز من الحكومة البرلمانية رفض التوقيع على مشروع المعاهدة رأت السراى ورأى معها الوصوليون والرجعيون أن الفرصة سانحة لإهدار حقوق الأمة الدستورية من جديد، فتألفت وزارة إسماعيل صدقى على هذا الأساس، وكان تأليفها تحدياً للشعب، واستهانة بحقوقه وإرادته.

وبدأ من برنامجها أنها اعتزمت أخذ الأمة بالشدّة والبطش، لما توقعته من مقاومة برامجها الاستبدادية والرجعية، وإلى ذلك أشار إسماعيل صدقى فى كتابه إلى الملك بقبول تأليف الوزارة إذ قال: «وستنهج الوزارة فى سبيل الوصول إلى بثّ الطمأنينة الوسائل الطبيعية والأسباب النظامية وهى قوية الرجاء فى ألاّ تلجئها الظروف على كره منها إلى الأخذ بغير تلك الوسائل والأسباب»، ويعنى ذلك أنه ليس أمام الأمة إلاّ طريقان: طريق الخضوع والإذعان، أو الاستهداف للشدّة والإرغام.

ويبدو من تأليف الوزارة من عناصر معادية للدستور ومناوئة للأغلبية التى اختارتها الأمة فى الانتخابات القريبة (ديسمبر سنة ١٩٢٩) روح الاستهانة بالنظام الدستورى والزراية بالأمة، ولم يكن صدقى باشا جديدًا فى هذا المضمار، بل له فيه سوابق، واختيار السراى إياه بالذات راجع إلى ماضيه فى هذه الناحية، وكان هذا الاختيار إيذانًا باعتزام إحداث حدث يودى بالدستور، لأنه لم يكن خافيًا أن إسماعيل صدقى كان من أركان وزارة زيور التى عطلت الحياة الدستورية ووقع على يدها الانقلاب الأول (ج ١ ص ١٩٧ طبعة سابقة) وكان مؤيدًا ونصيرًا للانقلاب الثانى الذى حدث فى عهد وزارة محمد محمود، فلو كانت النية متجهة إلى احترام النظام الدستورى، لما اتجهت النية إلى اختيار صدقى لتأليف الوزارة، فإن منهجه فى تحطيم الدستور كان كافيًا لوجوب إقصائه عنها، وقد كان هذا رأى أصدقائه الأقربين، فإن عدلى باشا حين ألف الوزارة الائتلافية سنة ١٩٢٦ (ج ١ ص ٢٦٣ طبعة سابقة) رفض أن يجعل إسماعيل صدقى من أعضائها، مع صداقته القديمة له وصلته الوثيقة به، وكذلك فعل ثروت باشا صديقه الحميم حين ألف وزارته الائتلافية

سنة ١٩٢٧ (ج ١ ص ٢٧٠ طبعة سابقة)، وكان هذا التصرف منهما دليلاً على مبلغ احترامهما للدستور، فقد وجدا من التناقض حقًا أن يدخلا فى وزارتيهما زميلاً وصديقاً كانت له هذه السابقة الخطيرة فى الاعتداء على الدستور، ولعل هذه النقيصة قد عدت له فضيلة فى نظر السراى وقتئذ، وجعلتها تختاره بالذات لرآسة الوزارة سنة ١٩٣٠، وكان هذا الاختيار نذيرًا بما يبيت للدستور من وقف أو إلغاء، وما يدبر للأمة من استلاب حقوقها والرجوع بها إلى الوراء.

ومع أن إسماعيل صدقى كان قبل تأليف وزارته من أركان حزب الأحرار الدستوريين وعضوًا فى مجلس إدارته، فإنه بدا من كتابه إلى الملك أنه انفصل عنه ولم تعد له صلة به إذ قال: «ستلتزم الوزارة الحيدة السياسية المطلقة فلا تنتسب فى مجموعها وأفرادها إلى هيئة أو هيئات سياسية».

ومعنى ذلك أنه ترك حزبه فى آخر لحظة، لا لسبب إلّا لكى يؤلف الوزارة! فالانتساب إلى الأحزاب أو الانفصال عنها عند هؤلاء القوم هو وسيلة إلى الوصول إلى مناصب الوزارة فحسب، ولا يبعد عن هذا الغرض قيد أنملة، وهذا يعطيك فكرة واضحة عن انحطاط الأخلاق السياسية والشخصية فى هذه البيئة من الناس، وأنهم من العوامل الأساسية لفساد الحياة العامة والخاصة فى البلاد.

أما الحيدة التى أدّعاها صدقى فلم يكن لها نصيب من الواقع، ولعلها تشبه الحيدة التى أعلنها الإنجليز حيال هذا الانقلاب وقد كانوا هم سنده الحقيقى والمحرضون عليه.

لم تكن حيدة صدقى صادقة، فقد كان من أبرز أعماله بعد تأليف وزارته اصطناعه حزبًا جديدًا أنشأه وأسماه (حزب الشعب)، لكى يجعل للوزارة صورة تمثيلية تخرج بها على المسرح السياسى، وتظهرها فى شكل وزارة ائتلافية تمثل حزبين وهما حزب الاتحاد القديم، وحزب الشعب الجديد!

وقد استاء حزب الأحرار الدستوريين من تخطيهم فى تأليف الوزارة، ونقم محمد محمود من صدقى أن ألفها دونه، وكان يظن أنه أولى بها منه إذ سبق له تأليف وزارة انقلابية فى مثل هذه الظروف، ولكن خاب ظنه هذه المرة، فقد رأت

السراى إمعانًا منها فى العبث بهؤلاء الوصوليين أن تجرى فيهم ما تشاء لها السلطان من رفع وخفض، ورضاء ثم هجر، وحظوة ثم نقمة، وتغيير وتبديل!

وكان اختيار إسماعيل صدقى للوزارة سببًا لانضمام محمد محمود إلى الوفد فى مناوأتها، بعد أن تظاهر أعضاء حزبه فى بداية عهدها أنهم نصراؤها ومؤيدوها، ليمهدوا لأنفسهم سبيل التنكر لها تدريجيًّا والانضمام آخر الأمر إلى خصومهم القدماء (الوفديين).

اجتماع البرلمان

(يوم ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٠)

بدأت الوزارة عملها بتأجيل انعقاد البرلمان شهرًا ابتداءً من يوم ٢١ يونيه سنة ١٩٣٠، تمامًا مثلما فعلت وزارة زيور سنة ١٩٢٤، ووزارة محمد محمود سنة ١٩٢٨.

وقد أراد النواب والشيوخ أن يجتمعوا فى البرلمان يوم ٢٣ يونيه، وهو اليوم الذى كان محددًا من قبل لانعقاد الجلسة، واتفق عدلى باشا رئيس مجلس الشيوخ والأستاذ ويصا واصف رئيس مجلس النواب على أن مرسوم التأجيل يجب أن يتلى على الشيوخ والنواب فى المجلسين. ولكن الوزارة اعترضت على ذلك بأن المرسوم صدر يوم ٢١ يونيه وأن التأجيل يجب أن ينفذ من ذلك اليوم، فأجاب رئيسا المجلسين بأن هذا لا يمنع من تلاوة المرسوم فى المجلسين، والتقرير بأن جلسة الانعقاد التالية ستكون يوم ٢١ يوليه أى بعد انتهاء فترة التأجيل، فطلب صدقى باشا من الأستاذ ويصا واصف أن يعطيه عهدًا بأن لا يتكلم أى عضو من أعضاء مجلس النواب بعد تلاوة المرسوم، فرأى الأستاذ ويصا واصف فى هذا الطلب تدخلاً من الحكومة فى شئون المجلس، وغضًا من كرامته، ورفض إعطاء مثل هذا العهد، فأرسل إليه صدقى باشا (يوم ٢٣ يونيه) كتابًا يصر فيه على أن يصله هذا العهد قبل الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم، وبدت فى كتابه لهجة التهديد والوعيد، فلم يسع الأستاذ ويصا واصف إلّا الردّ عليه بجواب مشرف

رفض فيه طلب صدقى باشا، ولما لهذين الكتابين من شأن وخطر، فإنا نورد هنا نصهما :

كتاب صدقى باشا

قال صدقى باشا فى كتابه إلى الأستاذ ويصا واصف:

«حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب.

«إلحاقًا للكتاب الذى أبلغتكم به المرسوم الصادر بتأجيل انعقاد البرلمان مدة شهر ابتداءً من ٢١ يونيه سنة ١٩٣٠، أتشرف بإحاطة حضرتكم علمًا بأن الحكومة راعت فى استصدار ذلك المرسوم ونشره فى الجريدة الرسمية وتبليغه لرئيسى المجلسين أن يتم ذلك كله بحيث أن فسحة الوقت بين التبليغ وبين الميعاد الذى أجلت إليه جلسة المجلسين تسمح لرئيسهما بإبلاغ الخبر بالوسائل المختلفة إلى أعضاء البرلمان قبل الميعاد المذكور فيغنيهم ذلك عن الاجتماع.

«وقد اتصل بالحكومة أن حديثًا جرى بوجوب اجتماع المجلسين لتلاوة مرسوم التأجيل أخذًا بالتقاليد الدستورية وعملاً بما جرى فى سنة ١٩٢٨. والحكومة لا تشاطر هذا الرأى وخصوصًا أن مرسوم التأجيل لم يبلغ للمجلس فى المرة الماضية إلاّ قبيل انعقاده بقليل، ولكنها مع ذلك لا تعترض على الأخذ به إذا كانت التقاليد التى يراد اتباعها هى عين ما اتبع فى سنة ١٩٢٨ كما هو ثابت فى مضبطة الجلسة الثامنة والثمانين لمجلس النواب، فإن الاجتماع لمجرد التلاوة يكون صورة مكررة لتنفيذ أمر أصبح نافذًا معمولاً به منذ نشره بالجريدة الرسمية.

«على أنى أبلغت فوق ذلك أن فى النية إلقاء خطب عقب تلاوة المرسوم، فأوفدت مصطفى الصادق بك لتعرف رأى حضرتكم فى ذلك فكان الجواب أن المرسوم بتشكيل الوزارة لم يتل على البرلمان، وأنكم لا تجدون مندوحة عن تلاوته لأن ذلك هو الطريق الرسمىّ لإشعار البرلمان بذلك، وأنه قد يحدث عقب تلاوته أن يطلب أحد الأعضاء الكلام، وعندها ليس فى وسع الرئيس عدم إجابة طلبه.

«وأودّ أن أعتبر أن هذا التعبير تجاوز قصدكم خصوصًا حين أذكر أن حضرتكم فى مثل هذا الموقف فى سنة ١٩٢٨ لم تأذنوا لأحد بالكلام وأن ما جرى فى جلسة ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ تحت رياستكم جاء مطابقًا للأوضاع البرلمانية الصحيحة من أن كل كلام أو مناقشة فى صدد المرسوم تفويت للغرض الذى وضع من أجله وخروج ظاهر عليه.

«ومن جانب آخر فقد أكد لى دولة رئيس مجلس الشيوخ أنه سيقتصر على تلاوة المرسومين، وأنه لن يبيح الكلام فيهما أو فى غيرهما من الشئون.

«ولست أشك فى أنكم ترون من الواجب أن يجرى العمل فى المجلسين فى هذا الشأن على وتيرة واحدة وأن يكون التصرف فى هذا العام شبيهًا من كل الوجوه بالتصرف فى عام سنة ١٩٢٨ - ويسرنى أن هذا الاعتقاد يعززه تأكيد من حضرتكم بأن الجلسة لن تتضمن إلّا تلاوة المرسومين وأنكم لن تبيحوا لأحد الكلام فيهما أو فى أى شأن آخر.

«ويقينى أن هذا التأكيد لن يبطىء علىّ، فإذا لم يردنى قبل الساعة الواحدة بعد ظهر اليوم اعتقدت أن العزم قد صحّ على مخالفة مرسوم التأجيل، وإذا كان هذا المرسوم الذى صدر فى حدود الحقوق التى قررها الدستور لا يعطى حقه من الطاعة والاحترام من جانب أحد المجلسين فإن الحكومة ترى فرضًا عليها أن توفر ما يجب له من الطاعة والاحترام، وأن تتخذ لذلك كل ما تراه ملائمًا من الوسائل وتفضلوا حضرتكم بقبول فائق الاحترام».

رئيس مجلس الوزراء
إسماعيل صدقى

جواب الأستاذ ويصا واصف

فرد الأستاذ ويصا واصف بالجواب الآتى:

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء.

«ردًا على كتاب دولتكم بتاريخ اليوم تطلبون إلينا فيه أن أرسل لدولتكم

تأكيدًا قبل الساعة الواحدة من تاريخ اليوم بأن لا آذن لأحد بالكلام عند تلاوة المرسومين الخاصين بتشكيل وزارتكم وتأجيل انعقاد المجلس لمدة شهر، وأنه إن لم يصلكم هذا التأكيد فى الميعاد المذكور تعمل الحكومة كل ما تراه ملائمًا من الوسائل - أحيط دولتكم علمًا بأنه ليس من حق الحكومة أن توجه إلى رئيس مجلس النواب مثل هذا الخطاب لما فيه من تدخل السلطة التنفيذية فى إدارة جلسات المجلس التى هى من اختصاص رئيس الجلسة دون سواه.

وتقبلوا فائق احترامى

القاهرة فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٠

رئيس مجلس النواب
ويصا واصف

تحطيم السلاسل

أغلقت الحكومة أبواب البرلمان، ووضعت حوله قواتها المسلحة، وربطت بابه الخارجى بسلاسل من حديد، على أن الشيوخ والنواب حضروا فى الموعد المحدد، وكلف الأستاذ ويصا واصف رئيس مجلس النواب بوليس البرلمان بتحطيم السلاسل التى غلل بها الباب، فحطمها اثنان من رجال المطافئ بالبلط، وسمى هذا اليوم المشهود «يوم تحطيم السلاسل»، ودخل النواب قاعة الجلسة، وتلى بها مرسوم التأجيل وسط هرج ومرج شديدين، وأقسم النواب اليمين بالمحافظة على الدستور.

واجتمع أعضاء مجلس الشيوخ فى مجلسهم، وتلى عليهم المرسوم وأقسموا نفس اليمين التى أقسمها النواب، وأصدر المجلس بالإجماع قرارًا اقترح نصّه فتح الله باشا بركات وهو:

أولاً: الاحتجاج على ما ارتكبته الحكومة من مخالفة الدستور بأن أغلقت أبواب البرلمان ووضعت قواتها المسلحة حوله وفى داخله لتمنع بالقوة المسلحة شيوخ الأمة ونوابها من عقد جلستى المجلس المحدد لها الساعة السادسة من مساء اليوم حتى اضطر حضرة رئيس مجلس النواب بأن يأمر قوات البرلمان

بكسر السلاسل التى وضعتها الوزارة وفتح الباب وبذاك فقط تمكن شيوخ الأمة ونوابها من دخول البرلمان.

ثانيًا: استنكار ما أقدمت عليه الوزارة من المخالفات الدستورية الأخرى من وقت تشكيلها.

احتجاج عدلى باشا

وأرسل عدلى باشا يكن رئيس مجلس الشيوخ إلى إسماعيل صدقى باشا بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٠ كتاب احتجاج على إغلاق الحكومة أبواب البرلمان، قال:

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

« تنص المادة ١١٧[٢] من الدستور على أن كل مجلس له وحده المحافظة على النظام فى داخله بواسطة رئيسه وأنه لا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه.

« على أنه قد حدث أمس أن أرسلت الحكومة قوّة أحاطت بالمجلس من غير طلب منّا بل إنها تجاوزت ذلك إلى الدخول فى فنائه وإلى إغلاق أبوابه لمنع الأعضاء من الوصول إلى قاعة الجلسة.

« فأرى من واجبى أن أحتج إلى دولتكم على هذا العمل لمخالفته لحكم الدستور.

« وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ».

رئيس مجلس الشيوخ
عدلى يكن

كان لصدور هذا الاحتجاج من عدلى باشا صديق صدقى القديم والمشهود له من خصوم الدستور بالاعتدال والاتزان أثر بليغ فى إبراز العدوان الذى وقع من

(٢) المادة ١١٧ – « كل مجلس له وحدة المحافظة على النظام فى داخله ويقوم بها الرئيس، ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه ».

الوزارة، كما كان هذا الموقف خليقًا بالتقدير والثناء، وقد أضفى على شخص عدلى هالة من الكرامة والإباء، فلقد وقف فى صف الشعب ذائدًا عن حقوقه، رغم نشأته الارستقراطية وصلاته العالية[٣]، فكان موقفه رائعًا مجيدًا، وسترى فيما يلى أنه ثبت على موقفه المشرف واستقال من رئاسة مجلس الشيوخ احتجاجًا على إلغاء الدستور، ورفض الاشتراك فى النظام الذى وضعه صدقى باشا، وأبى إقرار الدستور الصورى الذى ابتدعه، وكان من أركان المؤتمر الوطنى الذى قرر فى مايو سنة ١٩٣١ مناهضة دستور صدقى باشا وعدم الاعتراف بالانتخابات التى جرت على أساسه، وأقر الميثاق القومى فى النضال عن الدستور كما سيجىء بيانه، وظل وفيا لهذا الميثاق حتى انتقل إلى جوار ربه فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣، راضيًا مرضيا، مذكورًا بالخير، مشهودًا له بالنبل والاستقامة، والإباء والكرامة.

مؤتمر من الشيوخ والنواب

اجتمع مؤتمر من الشيوخ والنواب وأعضاء مجالس المديريات فى النادى السعدى يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٠، وكان مؤلفًا من الوفديين وحضره بعض نواب الحزب الوطنى، وبعد أن ألقى النحاس خطبة فيها حدث من تكرار الاعتداء على الدستور أصدر الأعضاء بإجماع الآراء القرارات الآتية:

«نظرًا لأن الوزارة الحاضرة عمدت إلى حكم البلاد حكمًا مطلقا لأنها بعد تكوينها لم تتقدم إلى نواب الأمة لتنال ثقتهم حتى يصح لها أن تهيمن على شؤون البلاد استنادًا إلى هذه الثقة التى بدونها لا يتحقق حكم البلاد حكمًا دستوريا.

«وبما أن الوزارة لم تكتف بذلك بل أجّلت انعقاد البرلمان لمدة شهر لتنفرد بهذا الحكم المطلق وأغلقت البرلمان فى وجه شيوخ الأمة ونوابها لتمنعهم بالقوّة المسلحة من القيام بواجبهم الدستورى وفى كل ذلك اعتداء على حق الأمة المقدس الذى قرره الدستور وهو أنها مصدر السلطات جميعا.

«وبما أنه فى الوقت الذى تجاهد فيه الأمم الأخرى لتقرير الحكم الدستورى

---

(٣) تزوج شريف صبرى باشا سقيق الملكة نازلى بكريمة عدلى باشا (وحيدته نايلة هانم) فى سنة ١٩٢٤، وقد توفيت إلى رحمة الله فى نوفمبر سنة ١٩٣٣ عقب وفاه والدها الجليل.

وتوطيد دعائمه قد تكرر الاعتداء على الدستور فى مصر مما أى إلى حرمان البلاد من الحكم النيابى فى فترات متعاقبة ووضع العقبات فى سبيل قضيتها السياسية وتعطيل مرافقها الاقتصادية.

بناءً على ذلك

«قرر المؤتمر ما يأتى:

أوّلًا: الدفاع عن الدستور ومقاومة كل اعتداء يقع عليه بكل ما يملكه كل مصرى من قوّة ومال وتضحية.

ثانيًا: تقرير مبدأ عدم التعاون وتشكيل لجنة تتصل بالوفد لتنظيم أساليبه وتنفيذه فى حالة ما إذا لم تتقدم الوزارة إلى البرلمان عند انقضاء مدة التأجيل.

ثالثًا: القسم بالله العظيم بتنفيذ هذه الخطة وتعميمها فى جميع الدوائر الانتخابية بالقطر المصرى، وهذه هى صيغة القسم:

صيغة القسم

«أقسم بالله العظيم أن أدافع عن الدستور وأقابل كل اعتداء عليه بكل ما أملك من قوّة ومال وتضحية وأن أشترك اشتراكا فعليا فى تنفيذ خطة عدم التعاون التى تضعها اللجنة ويقرّها الوفد وأن أعمل على تعميم ذلك فى دائرتى الانتخابية».

الحوادث الدموية فى عهد وزارة صدقى

أثبت الشعب حيويته بمقاومته وزارة صدقى باشا التى تولت الحكم ضد إرادته، واعتزم صدقى من ناحيته أن يقهر الشعب بقوة الحكومة والبوليس والجيش، ومن ثم تعددت الحوادث الدموية فى عهده.

أخذ الوفد وعلى رأسه النحاس يطوف فى الأقاليم ينشر الدعوة إلى مقاومة الاعتداء على الدستور، وكان أول زيارة له لمديرية الشرقية يوم أول يوليه سنة ١٩٣٠، حيث عقد اجتماع كبير بالزقازيق فى سرادق أقامه عبد العزيز بك

رضوان فى محلجه، وألقى فيه على الشمسى باشا خطبة ختمها بقوله: «إن الشرقية تؤمن بالدستور ولا تبغى بديلاً بالنظام النيابى، وقد أشرب أهلها الحياة الدستورية، وستظل على هذه العقيدة مستمدة من قلوب أبنائها قوة للدفاع عن الدستور والمحافظة على قواعده».

فى بلبيس

وعندما عاد الوفد من زيارته للزقازيق ووصل إلى بلبيس جاءت الجموع الزاخرة إلى المحطة لتحية النحاس وصحبه، فمنعهم رجال البوليس من التجمع، وحدث تصادم بين الفريقين أطلق فيه رجال البوليس النار على الجماهير فقتل منهم ثلاثة وجرح كثيرون.

فى المنصورة

وزار النحاس مدينة المنصورة يوم ٨ يوليه تلبية لدعوة لجنة الوفد بها، فازدحمت الشوارع بالجماهير لتحيته، وأنفذت الوزارة إلى المدينة قوة من الجيش بلغت ثلاثة آلاف جندى مدججين بالسلاح، عدا قوة البوليس، وبينما كانت السيارة التى تقل النحاس تجتاز شارع البحر فى مكان ضيق اعترضتها قوة من الجيش أطلقت النار إرهابًا، وهجم جماعة من الجند بأسنّة الرماح (السونكى) يهددون المدعوين أن يعودوا وإلّا أصابهم القتل، فلما استمر الركب فى سيره نفذ الجند وعيدهم فأصابوا سينوت بك حنا الذى كان يرافق النحاس فى عربته بجروح بالغة فى ذراعه، وقتل أربعة من الأهلين وثلاثة من رجال الجيش والبوليس، وبلغ عدد الجرحى ١٤٥ جريحًا، وكافأت الحكومة والسراى الأميرالاى عبد العظيم على قائد قوة الجيش التى ارتكبت هذه الفظائع بترقيته من رتبة أميرالاى إلى رتبة اللواء بصفة استثنائية، كما عاقبت ضابطًا وهو الصاغ محمد أمين الذى عمل على حقن الدماء وأبى استعمال القسوة مع الأهلين بالزقازيق بإحالته إلى الاستيداع، وكان هذا إغراءً لرجال الجيش والبوليس بأن يمعنوا فى الاعتداء والقتل والتنكيل ويتجنبوا الرفق بالأهلين، وقد كان لهذه المأساة وقع أليم فى نفوس الناس فى المنصورة وفى أرجاء البلاد.

فى بورسعيد

وحدثت مظاهرة فى بورسعيد يوم ٢١ يوليه قمعها الجند بإطلاق النار، فقتل واحد من المتظاهرين وجرح كثيرون.

فى الإسماعيلية والسويس

وقامت مظاهرات بالإسماعيلية والسويس شتتها البوليس بالقوة وقبض على عدد من المتظاهرين.

فى طنطا

وقامت مظاهرات عدائية ضد الوزارة فى طنطا يوم ٩ يوليه فرّقها البوليس بالقوة وقبض على ٧٤ شخصًا من المتظاهرين.

فى الإسكندرية

أما الإسكندرية فكانت ميدانًا لحوادث خطيرة، فقد تألفت فيها يوم ١٥ يوليه مظاهرات احتجاجًا على حوادث القتل التى وقعت فى بلبيس والمنصورة، فقابلها الجند بإطلاق النار، وبلغ عدد القتلى عشرين قتيلًا، وعدد الجرحى ٥٠٠ جريح، غصّت بهم مستشفيات المدينة، وقبض البوليس على بعض أعضاء لجنة الوفد المركزية وهم الأساتذة: عبد الفتاح الطويل وحسن سرور والسيد كرى والدكتور أحمد عبد السلام، كما ألقى القبض على عدد كبير من الأهلين بحجة أنهم من المتظاهرين.

فى القاهرة

وكان يوم ٢١ يوليه وهو اليوم الذى حدّده الشيوخ والنواب لاجتماع البرلمان بعد انتهاء فترة التأجيل، وإذا اعتزم الأعضاء الاجتماع فى هذا الموعد فقد احتلت الحكومة دار البرلمان لمنعهم من الاجتماع فيه، وقامت فى هذا اليوم مظاهرات عديدة فى شتى نواحى القاهرة احتجاجًا على منع البرلمان من

الاجتماع، واستعدت الحكومة لقمع هذه المظاهرات بقوّات عظيمة من الجيش والبوليس وبلوك الخفر وبأفسى الوسائل، وأطلق الجند النار على المتظاهرين فى عدة أحياء، فبلغ عدد القتلى منهم أربعة وعدد الجرحى أربعين، عدا من أصيبوا ولم يبلغوا عن إصاباتهم وهم كثيرون.

تبليغ رئيس الوزارة البريطانية
إلى كل من رئيس الحكومة ورئيس الوفد

بعد أن تفاقمت الحوادث فى شهر يوليه وبخاصة بعد مأساة الإسكندرية الدامية ألقى المستر رمزى ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم يوم ١٦ يوليه سنة ١٩٣٠ تصريحًا عن الحالة فى مصر وموقف الحكومة البريطانية، قال:

«لما ظهرت بوادر الأزمة الدستورية الحالية فى مصر حوالى اليوم الرابع من شهر يونيه أرسلت حكومة صاحب الجلالة تعليماتها إلى المندوب السامى أن يراعى فى خطته الحياد الدقيق التام وإن كانت قد تركت له الحرية – دون الخروج عن هذا الموقف – فى أن يذكر الفريقين المتنازعين بأن الحكومة بعملها هذا تبذل أقصى جهدها لتحتفظ بالجو الطيب الذى انتهت فيه مفاوضات المعاهدة، وقد صرح السير برسى لورين (المندوب السامى) بمعنى هذا لكل من جلالة الملك فؤاد والنحاس باشا الذى أعرب له عن اغتباطه.

«ومنذ تألفت الوزارة الحالية أبان السير برسى لورين بصورة جلية أن حكومة جلالته تنوى التمسك بخطتها القائمة على الحياد وعدم التدخل والتعرض لما نعدّه مسألة داخلية محضة تخص مصر، ولا توجد خطة أخرى تتفق مع النية التى أعلنتها حكومة جلالته فى سنة ١٩٢٢ وستبقى الحكومة محتفظة بها إلى الحد الذى لا يتعارض مع التبعات الدولية الملقاة على عاتقها.

«وقبل أن تصل إلى لندن الأنباء التى يؤسف لها عن حوادث الإسكندرية كانت التعليمات قد أرسلت إلى المندوب السامى لكى يبين بصريح العبارة أن حكومة جلالته لا تنوى أن تتخذ أداة ما للاعتداء على الدستور المصرى، وعلى

ذلك لا يمكن أن يكون لها ضلع فى تغيير قانون الانتخاب حتى وإن كان تصريح سنة ١٩٢٢ لا يمنعها التدخل الفعلى فى مسألة داخلية من هذا القبيل.

«ونظرًا للحوادث التى وقعت أمس أرسلت التعليمات إلى المندوب السامى ليبلغ صدقى باشا أننا لابدّ أن نعده مسئولاً عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر، وكلف السير برسى لورين أيضا أن يبلغ النحاس باشا أنه يجب أن تحلّ مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر وأننا نعدّه كذلك مسئولاً مع الحكومة إذا تعرضت أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر.

«وفى خلال ذلك رأت حكومة جلالته نظرًا لما يتهدد أرواح الأجانب وممتلكاتهم من الخطر فى الإسكندرية أن تصدر أوامرها إلى بارجتين حربيتين بالسفر إلى مياه ذلك الثغر».

وجاءت فعلاً بارجتان حربيتان بريطانيتان إلى الإسكندرية بحجة المحافظة على أرواح الأجانب، فكان لحضورهما وقع أليم فى النفوس.

وأرسل السير برسى لورين يوم ١٧ يوليه نصّ تصريح مكدونالد ضمن خطاب بعث به فى ذلك اليوم إلى كل من رئيس الوزارة ورئيس الوفد.

رد رئيس الحكومة

وأجاب صدقى على خطاب المندوب السامى بالجواب الآتى:

«ترى الحكومة المصرية - ولم يكن يسعها إلّا أن ترى - فى التبليغ الذى تفضلتم بإرساله إلىّ أن الموقف الذى اتخذته الحكومة البريطانية أخيرًا لا يكاد يتفق مع تصريحاتها المتكررة بأنها ستراعى بالنسبة لمسائل مصر الداخلية مقتضيات الحياد الدقيق.

«فإن ذلك التبليغ فى الحين الذى يشير إلى تصريح ٢٨ فبراير ويراه مانعًا من كل تدخل فى مسألة داخلية محضة كالمسألة الدستورية يعقب بأن الحكومة البريطانية لاتنوى أن تكون أداةً للاعتداء على الدستور، وقد يكون لإعلان نية الحكومة البريطانية محل لو أن الحكومة المصرية التمست معونتها فى تنفيذ ذلك

الغرض، ولكنها لم تفعل، وما كان لها ومصر دولة مستقلة أن تفعل ذلك، فذلك الإعلان من جانب الحكومة البريطانية لا يمكن أن يؤوّل هنا إلّا على أنه تدخّل بمعنى معيّن وفى تلك الشئون الداخلية التى لم ينكر تصريح ٢٨ فبراير نفسه حق مصر المطلق فى التصرف فيها.

«أما الحوادث التى جرت فى الإسكندرية والتى يؤسف لها فلا شك فى أن ما روى منها على عجل لم يسمح بتصويرها على صورتها الحقيقية، وقد تبينتم طبعًا أن السلطات المحلية تغلبت عليها بسرعة وأنه بعد فترة قصيرة لم تلبث السكينة أن تنشر ظلالها، والآن وقد أصبح الذين أثاروا هذا الهياج المصطنع خدمة لدعاة الفتنة رهن العدالة فلا خوف على مصير الأمن فى الإسكندرية.

«وقدد ذكرت لسعادتكم بهذا الصدد - وأتشرف بأن أعيد ما ذكرت أن المحافظة على أرواح الأجانب فى مصر وعلى طمأنينتهم ومصالحهم كانت منذ الساعة الأولى فى صدر ما عنيت به وزارتى من المشاغل، يعلم منى ذلك حق العلم الأجانب المقيمون هنا، ولم تعوزنى من جانبهم مظاهر الثقة.

«وتلقاء شعورى بواجب حمايتهم وثقتى بأن ما أملك من الأسباب والوسائل يكننى كل التمكين من القيام بالواجببات التى أخذتها وزارتى على عاتقها، لم تحدثنى نفسى لحظة ما بأن أتخلى عن المسئوليات التى أشار إليها تبليغ الحكومة البريطانية وإن لم يكن من شأن ذلك التبليغ أن يسهل على أداء مهمة اعتزمت على أى حال القيام بها إلى النهاية.

«والآن وقد استقر النظام واستتبت السكينة لا أخال سعادتكم إلّا تتبينون أن وجود البوارج البريطانية فى المياه المصرية لم يعد له وجه من حيث غرض المحافظة الذى قصد إليه من إرسالها.

«ولم يبق إلّا أن أرجو سعادتكم أن تعربوا للحكومة البريطانية عما تراه الحكومة المصرية فى عبارة االتبليغ التى تشير إلى مسئولية غيرها، فإنها وإن كانت لم يملها إلا الحرص على المحافظة على أرواح الأجانب وأموالهم، قد تحمل على أنها غض من سلطان الحكومة القائمة بالأمر وتشكيك فى انفرادها

بالمسئولية، وهى وحدها التى تسأل عن حالة االبلاد وتخاطب فى هذا الشأن، فيجر ذلك إلى غير ما قصد إليه من تلك الإشارة مما قد يعيق من قوة التدابـير التى تقضى بها إعادة النظام وحسن أثرها ».

ذلك هو جواب رئيس الوزراء على التبليغ البريطانى، ومن عجب أن صدقى باشا لم يعن فيه إلّا بإبراز الجانب الذى يهمه كحاكم مطلق يتولى الحكم على غير إرادة الشعب، فهو لا يخفى شعور استيائه من إعلان الحكومة البريطانية أنها لا تنوى أن تكون أداة للاعتداء على الدستور، ولا ينفى عن نفسه تهمة هذا الاعتداء، بل يعترض على هذا الإعلان بحجة أن حكومته لم تلتمس معونة بريطانيا فى تنفيذ غرضها، فالاعتداء على الدستور فى نظره سائغ ومشروع، ومظهر الاستقلال فى نظره ألّا تلتمس الحكومة فى اعتدائها على دستور البلاد معونة الحكومة البريطانية، وليس هذا التفكير مما يشرف رئيس وزارة مصرى؛ لأنه إنما يسجّل على نفسه نيّة الاعتداء على حقوق الشعب، ويتظاهر بأنه ليس فى حاجة إلى معونة الدولة المحتلة فى تنفيذ عدوانه على الأمة وبغيه عليها. فى الوقت الذى تتظاهر فيه تلك الدولة بأن لا يدّ لها فيه، وتتنصل من تبعته الأثيمة، وماكدونالد فى قوله هذا لم يكن يقرر الحقيقة، وإنما أراد أن يدرأ عن الحكومة البريطانية تهمة الاشتراك فى هذا الاعتداء والتحريض عليه تحت ستار الحياد الكـاذب، تلك التهمة التى أثبتتهـا الحوادث السـابقة والـلاحقـة، فى الـوقت الـذى يتنصل فيه ماكدونالد من تهمة الاشتراك فى الاعتداء على الدستور، يباهى صدقى بالاعتراف بها، ويزهو بأنه لا يلتمس فى ذلك معونة بريطانيا، ولو كان يحترم بلاده وأمته لاستنكر ما ينطوى عليه التبليغ البريطانى من اتهامه بالاعتداء عـلى الدستور، ولكنه بدا فى جوابه معترفًا بهذه التهمة، غير مكترث لنسبتها إليه، وأعجب من ذلك أن يبرز فى جوابه حرصه على حقوق الأجانب ورعايته لمصالحهم وأرواحهم ويعتز بشهادتهم له فى هذا الصدد وثقتهم به، وكان الأجدر به والأكرم له أن يجعل المحافظة على حقوق الشعب أولى بالتنويه من رعاية حقوق الأجانب، وأن يعتزّ بثقة الشعب أكثر من اعتزازه بثقة الأجانب؛ لأن أوّل ما يجب على رئيس الحكومة المصرية أن يحافظ على حقوق الشعب المصرى، قبل أن يحافظ على حقوق النزلاء، ويعتز بثقة مواطنيه قبل أن يعتز بثقة الأجانب،

ولكن عقلية الحكم المطلق هى التى أملت على صدقى جوابه؛ فلا غرابة فى أن تشيع هذه العقلية فى كل جوانبه،، فكأنه يريد أن يقول لرئيس الحكومة البريطانية: إننى ماض فى سياسة البطش بالشعب، ولا تخشوا بأسًا على الأجانب فإنى أطمئنكم على ألّا يمسّهم سوء؛ لأن سياسة البطش والعدوان مقصور تنفيذها على المصريين دون الأجانب، فما أشدّ ما ينطوى عليه هذا الجواب من استهتار بحقوق البلاد وكرامتها!

رد رئيس الوفد

وقد رد النحاس على التبليغ البريطانى بالجواب الآتى:

«ردا على خطاب سعادتكم الرقيم ١٧ الجارى الذى أبلغتمونى به تصريح الحكومة البريطانية فى مجلس العموم بتاريخ ١٦ منه أرجو سعادتكم إبلاغ جناب المستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية ما يأتى:

«إنه ليسر الأمة المصرية أن تلتزم الحكومة البريطانية خطة الحياد التام التى أعربت عنها منذ بدرت بوادر الأزمة الدستورية الحالية فى مصر وأن تصرح بأنها لا تبغى أن تستخدم أداة لمهاجمة الدستور المصرى وأن يكون لها من ثم ضلع فى تغيير قانون الانتخاب، ولا شك فى أن هذا هو أقوم سبيل للمحافظة على الجو الصالح الذى انتهت فيه المفاوضات، الأمر الذى حرصنا عليه غاية الحرص ولا نزال نبذل فى سبيله أقصى جهدنا.

«وإن الأمة المصرية المخلدة بطبيعتها إلى الهدوء والسكينة والتى رحبت دائمًا بالأجانب ولا تزال تهتم بسلامتهم وتحوطهم بعنايتها ورعايتها لتأسف كل الأسف للحوادث المحزنة التى وقعت فى هذا القطر ضدّ إرادتها وبالرغم منها والتى جر إليها مسلك الوزارة فى الأزمة الدستورية القائمة حيث وقفت البلاد موقف الدفاع عن دستورها ضد وزارة معتدية على سلطة الأمة.

«وبما أن بقاء الدستور منيع الجانب مصون الأحكام هو أنجع الوسائل لوقاية البلاد من هذه الحوادث المكدرة التى تقترن دائمًا بقيام الحكومات المعادية

للشعب، فإننا لذلك حريصون كل الحرص على الدفاع عن دستورنا فى دائرة حقوقنا ونأمل أن تتغلب الديمقراطية على الحكم المطلق فتزول بذلك الأسباب التى تجر إلى هذه الحوادث المشئومة».

فض الدورة البرلمانية

تعمدت الوزارة عدم مواجهة البرلمان فاستصدرت يوم ١٢ يوليه سنة ١٩٣٠ مرسومًا بفض الدورة البرلمانية، ولم يكن البرلمان قد أقر الميزانية بعد.

فجاء هذا المرسوم نقضًا صارخًا للمادة ١٤٠ من الدستور التى تقضى بعدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل الفراغ من تقرير الميزانية، كما جاء نقضًا للمادة ٩٦ التى تقضى بدوام دور الانعقاد العادى مدة ستة شهور على الأقل، وقد بدأت الدورة البرلمانية ذلك العام فى ١١ يناير سنة ١٩٣٠، ولا تحسب مدة التأجيل بداهة من الستة الأشهر، فكان واجبًا أن يستمر انعقاد البرلمان إلى ١١ أغسطس سنة ١٩٣٠، ولولا مدة التأجيل التى اعترضتها لكان واجبًا أن يستمر إلى ١١ يوليه على الأقل.

وقد احتج أعضاء البرلمان على هذا الفض، لوقوعه مخالفًا للدستور، وكان فى نيتهم عقد البرلمان فى نهاية الشهر الذى أجل له، ولكن الحكومة احتلت بقواتها دار البرلمان فى ذلك اليوم - ٢١ يوليه سنة ١٩٣٠ -.

احتجاج عدلى باشا

واحتج عدلى باشا للمرة الثانية على احتلال القوات المسلحة دار البرلمان، وأرسل يوم ٢١ يوليه بكتاب الاحتجاج الآتى إلى رئيس الوزارة قال:

«بتاريخ أمس (٢٠ يوليه) توجهت قوة مسلحة من رجال الجيش والبوليس إلى دار البرلمان فأحاطت به، ثم اقتحم قسم منها أبوابه، وطلب إلى قومندان حرس البرلمان إخلاء الثكنة التى يشغلها ذلك الحرس فأبدى القومندان عدم إمكانه إجابة هذا الطلب إلا بأمر منا، وطلب أن يؤتى له بهذا الأمر أو أن يمهل

حتى يتمكن من استئذاننا، فأبت القوة الاستماع له وأخرجت رجاله عنوة من الثكنة.

«وترون دولتكم أن فى إحاطة دار البرلمان بقوة مسلحة مخالفة لنص المادة ١١٧ من الدستور، يزيدها خطورة انتهاك هذه القوة لحرمة البرلمان بدخول داره وإخراج حرسه عنوة من ثكناتهم.

«فإزاء تكرار مخالفة هذا الحكم الدستورى لا يسعنى إلّا أن أكرر لدولتكم احتجاجى على هذا العمل.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٢١ يوليه سنة ١٩٣٠.

رئيس مجلس الشيوخ
عدلى يكن

وأرسل وكيلا مجلس النواب الأستاذ عبد السلام جمعة بك والأستاذ عبد الخالق عطية احتجاجًا بهذا المعنى إلى صدقى باشا.

وقدم نواب المعارضة عريضة إلى الملك يطلبون منه دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى يعقد يوم السبت ٢٦ يوليه سنة ١٩٣٠ لاستجواب الوزارة عن تصرفاتها ولاقتراع مجلس النواب على الثقة بها، فلم يأبه لها الملك.

اجتماع أعضاء البرلمان فى النادى السعدى
(٢٦ يوليه سنة ١٩٣٠)

وعلى أثر رفض الحكومة دعوة البرلمان لجلسة غير عادية اجتمع معظم أعضائه فى النادى السعدى يوم ٢٦ يوليه سنة ١٩٣٠، وقد اختاروه لاجتماعهم بسبب احتلال الحكومة دار البرلمان بقواتها المسلحة.

فاجتمع أعضاء مجلس النواب برياسة عبد السلام جمعة بك (باشا) وكيل

المجلس[٤]، وتولى السكرتارية الأستاذ عبد الرحمن عزام (باشا) والأستاذ أحمد عبد اللطيف مرزوق، وقرر المجلس عدم الثقة بالوزارة.

واجتمع أعضاء مجلس الشيوخ برياسة فتح الله بركات باشا، وقرروا الاحتجاج على تصرفات الوزارة، وسجلوا اعتداءاتها على الدستور.

احتجاج بعض المجالس الاقليمية

وأصدر بعض مجالس المديريات قرارات بالاحتجاج على تصرفات الوزارة، فصدر مرسوم فى ١٨ يوليه بحل مجلس مديرية البحيرة «لأن أعضاءه عرضوا لمسائل خارجة عن اختصاص المجلس لم يكن يجوز لهم البحث فيها وصمموا بالرغم من لفت رئيس المجلس لنظرهم على إصدار قرار فيها وأنه لا يتوقع مع مثل تلك النزعة أنهم يستطيعون التفرغ لشؤون المديرية الخاصة بالإخلاص للواجب ويقتضى لذلك حل المجلس.

وعجيب أن ترتكن الحكومة على مثل هذه الأسباب فى حل المجلس، فإن إعراب مجالس المديريات عن شعورها فى المسائل القومية العامة لا يتنافى بداهة مع قيامهم على شئون المديرية ولا يتعارض قطعًا مع الإخلاص الذى تذكره الحكومة فى المرسوم بل قد يستدعيه الإخلاص لواجبهم.

واجتمع مجلس مديرية الغربية فى أكتوبر، وقرر عدم الثقة بالوزارة، ففضّته المديرية بالقوة.

محاولة اغتيال صدقى باشا
(أغسطس سنة ١٩٣٠)

فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٠ بينما كان صدقى باشا راكبًا القطار من الإسكندرية إلى العاصمة ضبط شاب سودانى بزىّ خدم مركبات البولمان فى العربة التى بها رئيس الوزارة، وتبين أنه تزيّى بهذا الزى واندس ضمن الخدم

(٤) كان رئيس المجلس وقتئذ (الأستاذ ويصا واصف) متغيبا بأوروبا.

لكى يقتله ببلطة مرهفة الحدّ ضبطت معه، وكان يخفيها تحت قفطانه الأبيض، وقبض عليه قبل أن يرتكب جريمته، واتضح أنه يدعى حسين محمد طه من خريجى كلية غردون بالخرطوم، وأنه موظف بهندسة السكك الحديدية، ونجل محمد بك طه عضو مجلس النواب السابق عن مركز الدر.

وقد حوكم أمام محكمة الجنايات على شروعه فى قتل صدقى باشا، وحكم عليه بالسجن سبع سنوات، وتوفى فى السجن سنة ١٩٣٢.

إلغاء الدستور وإعلان دستور آخر
(٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠)

كانت الأفكار تتناقل الإشاعات المختلفة عما تبيته الحكومة للحياة الدستورية، وكان الظن أن تلجأ إلى تعديل قانون الانتخاب لتضمن تدخلها وضغطها على حرية الناخبين، أو توقف الحياة الدستورية كما فعلت وزارة محمد محمود، ولكن وزارة إسماعيل صدقى كانت أمعن فى العدوان مما ظنه الناس، إذ استقر عزمها على إلغاء الدستور ووضع دستور آخر يضيق من سلطة الأمة، وسنّ قانون انتخاب يجعل الانتخاب على درجتين ويحصر حق الانتخاب فى أضيق الحدود.

صدر الأمر الملكى فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بإلغاء دستور سنة ١٩٢٣ وبحلّ مجلسى النواب والشيوخ، وإعلان الدستور الجديد، ووقّع الملك فؤاد على هذا الأمر وعلى الدستور الجديد، ووقع معه الوزراء: إسماعيل صدقى. عبد الفتاح يحيى. حافظ حسن. محمد توفيق رفعت. على ماهر. توفيق دوس. محمد حلمى عيسى. مراد سيد أحمد. إبراهيم فهمى كريم.

وصدر فى نفس اليوم قانون الانتخاب الجديد منسجماً مع الدستور الذى ابتدعته الوزارة.

وعرضت الوزارة خفية أمر هذا الدستور على الحكومة البريطانية قبل إصداره، وأطلعت وزارة الخارجية البريطانية على نصوصه، وكانت هذه على علم

باليوم المحدد لصدوره، فكان جوابها أن هذه من المسائل الداخلية التى لا شأن لها بها، ومدلول الجواب موافقتها على هذا الاعتداء، فمضت الوزارة مطمئنة إلى إنفاذه، وكان موقف الحكومة البريطانية تحت ستار «الحياد» ينطوى على الانتقام من الأمة لعدم قبول حكومتها البرلمانية مشروع المعاهدة، فسياستها هى إما قبول السيطرة البريطانية وإما حرمان الأمة حقوقها الدستورية بواسطة الوزارات الرجعية.

كتمت الوزارة أمر إلغاء الدستور عن الجميع، عدا الإنجليز الرسميين، فإنها كما سبق القول أفضت إليهم بنيّاتها بشأنه واستأذنتهم فى إنفاذها فأذنوا لها بذلك، وإلى هذه الحقيقة أشارت جريدة «الديلى ميل» الإنجليزية بقولها قبيل صدور الدستور الجديد «تدبر أزمة جديدة فى سراى عابدين فى حين أن نصف موظفى القاهرة غائبون فى الاجازات والبرلمان البريطانى فى دور عطلته الصيفية، واتصل بى من أصدق الموارد أن الملك فؤاد بمعاونة صدقى باشا قد سنّا دستورًا جديدًا تمامًا وأن هذا الدستور بمقتضى الخطط الموضوعة سيعرضه صدقى باشا على الملك رسميًا يوم الأربعاء أو حوالى هذا اليوم، وسيوقع الملك مرسومًا بإصدار الدستور الجديد الذى ينفذ من طبيعته فى الحال، ومن مقتضياته الأولى حلّ البرلمان الحالى، أما التفاصيل فلا تزال مكتومة» إلى أن قالت: «ومعنى هذا أن الحكومة تكون حكومة السراى وأن الحكومة هى الملك نفسه، وستكون نتيجة هذا التغيير المنتظر نقل السيطرة البرلمانية من الوفديين المتطرفين المضادين للبريطانيين إلى الملك الذى يتسنى له إذ ذاك أن يحكم البلاد حكمًا مطلقًا، ومن أغرب ظاهرات هذا الانقلاب الموقف الذى وقفته الحكومة البريطانية التى يجب أن تطلع كل الاطلاع على التغيرات الرجعية التى يراد إجراؤها ولكن الحكومة البريطانية تتغافل عن هذه الأمور بحجة أنها ليست من شؤونها، أما الذين يعلمون طريقة سير الحوادث فى مصر فيقولون إنه من المستحيل علميًا أن تتبع بريطانيا سياسة عدم التدخل فى الشؤون المصرية، فما دامت بريطانيا واضعة جنودها فى القاهرة وأسطولها على مقربة من الإسكندرية فإن عدم تدخلها يعتبر على الأقل معادلاً للتأييد السلبى».

ولما أصدر صدقى باشا دستوره سئل المستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم (النواب) عما إذا كان لديه بيان عن الحالة فى مصر فقال: «إن الدستور وقانون الانتخاب الجديدين قد صدرا بأمر ملكى بتاريخ ٢٢ أكتوبر، أما موقف الحكومة البريطانية بإزاء هذه التغييرات فلا يزال كما حدّده رئيس الوزارة البريطانية فى بيانه فى هذا المجلس بتاريخ ١٦ يوليه الماضى»، وقد اراد المستر هندرسن بهذا الجواب أن يشير إلى تصريح المستر ماكدونالد الذى أعلن فيه حياد الحكومة البريطانية بإزاء الحالة فى مصر، ولكن هذا الحياد لا يخفى الحقيقة الواقعة وهى موافقتها على هذا الانقلاب عقابًا للأمة كما أسلفنا على عدم قبول المعاهدة، وكان الموظفون البريطانيون فى الحكومة المصرية وبخاصة فى البوليس والجيش على رأس حركة القمع التى أتخذتها هذه الحكومة بإزاء مظاهرات الاحتجاج التى قامت ضد وزارة صدقى باشا، وكان هـذا الموقف أبلغ رد على دعوى الحياد الكاذب.

وقد اعترفتت جريدة «التيمس» كبرى الصحف الإنجليزية فى فبراير سنة ١٩٣٢ «بأن مصير أية حكومة مصرية فى الأحوال الحاضرة يتوقف على الإنجليز مهما شددت الحكومة البريطانية فى التمسك بالحياد».

كان إلغاء دستور ١٩٢٣ اعتداءً منكرًا على حقوق الشعب، واستخفافًا به؛ لأن هذا الدستور هو حق أساسى كسبته الأمة بعد جهاد طويل مرير، ومن أحكامه الجوهرية أنه لا يجوز تعديله إلّا بقرار من مجلسى الشيوخ والنواب بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعًا، ثم بتصديق الملك على هذا القرار، ثم يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل للتعديل، ولا تصح المناقشة فى ذلك فى كل من المجلسين إلّا إذا حضر ثلثا أعضائه، ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى الآراء (المادة ١٥٧ من الدستور).

فإذا كانت الحكومة لا تملك تعديل أى مادة فى الدستور إلّا بهذه الأوضاع والقيود، فلا تملك من باب أولى إلغاءه ووضع دستور آخر بدلًا عنه.

ولعمرى إذا ساغ لكل وزارة أن تفعل هذه الفعلة، كان الدستور مهزلة، بل كان شأنه أقلّ من شأن القوانين واللوائح العادية، لأن الحكومة لا تملك إصدار القوانين إلّا إذا أقرّها البرلمان، فكيف يمكن أن تلغى الدستور بجرة قلم وبأمر ملكى ؟

لقد ورد فى مذكرة وزير الحقانية التى أعلنت مع الدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ أنه «متى صدر الدستور الجديد (دستور سنة ١٩٢٣) فإن الحالة تتغير تغيرًا تامًا إذ إصدار هذا الدستور والاعتراف بمبدأ كون الأمة هى مصدر جميع السلطات يجعلان سحب الدستور بعد منحة أمرًا غير مستطاع».

وبمعنى أوضح إن دستور سنة ١٩٢٣ هو تعاقد بين الشعب والملك على تحديد سلطة كل منهما، وقد أقسم الملك كما أقسم ممثلو الأمة اليمين على احترامه، وهذا القسم قد سجل التعاقد بين الأمة والملك، فلم يكن من حق الملك أن يلغى هذا الدستور بأمر ملكى، لأن هذا الأمر هو بمثابة فسخ من جانبه لتعاقد تم بينه وبين الأمة، وأقسم اليمين علنًا على احترامه، ولا يملك أحد طرفى التعاقد فسخه، وهذا من بدهيات القانون العام، فما بالك بتعاقد بين الأمة وولى الأمر، ومن ثم لا يحق للملك شرعًا وقانونًا إلغاء هذا التعاقد الرسمى العلنى، ولعل هذا هو ما دعا الملك فؤاد إلى عدم حلف اليمين على احترام الدستور الجديد؛ لأنه لا يملك أن يحلّ نفسه من اليمين التى أقسمها على احترام دستور سنة ١٩٢٣؛ ولأن حلفه يمينًا ثانية على دستور جديد هو إبراز لحنثه فى يمينه الأولى.

قواعد دستور صدقى باشا

يتجلى فى دستور صدقى باشا طابعه الرجعى، فقد أهدر سلطة الأمة وحقوقها فى مواضع كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال ما يلى:

١ – أنه أعتبر الدستور منحة من الملك، فقد ألغى دستور سنة ١٩٢٣ بأمر ملكى، وأعلن الدستور الجديد بالأمر الملكى ذاته، وهذا معناه أن للملك أن يلغى الدستور كلما يشاء، مع أن دستور سنة ١٩٢٣ كما سبق القول هو تعاقد بين الملك والأمة، لا يملك الملك فسخه، وهذا التعاقد قد سجّل فى وثيقة رسمية، وهى اليمين

التى أقسمها الملك علنًا أمام البرلمان باحترام الدستور، ولا يوجد ارتباط أكثر علانية وإلزامًا من مثل هذا التعاقد.

٢ – أنه جعل الدستور الجديد غير قابل لأى تعديل مدى عشر سنوات.

٣ – أنه قيد المسئولية الوزارية أى حق مجلس النواب فى الثقة أو عدم الثقة بالوزارة – وهو جوهر النظام الدستورى – قيده بقيود تجعل استعمال هذا الحق متعذرًا بل ممتنعًا فعلاً؛ إذ أوجب تقديم الطلب بذلك كتابة، وأن يوقع عليه ثلاثون نائبًا على الأقل، وأن تبين فيه الشئون التى ستجرى فيها المناقشة التى يعقبها الاقتراع على عدم الثقة بيانًا واضحًا، ولا يجوز أن يطرح هذا الطلب للمناقشة إلّا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه، ولا يجوز أن يطرح أخذ لرأى إلّا بعد يومين على الأقل من تمام المناقشة فيه، وأن يكون قرار عدم الثقة بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس جميعًا، لا للأعضاء الحاضرين فقط، وهذه القيود لم ترد فى دستور سنة ١٩٢٣[٥]، ولم يدع أحد من خصوم النظام الدستورى أن مجلس النواب أسرف فى استعمال حق عدم الثقة بالوزارة بل بالعكس لم يكن قد استعمله قط طيلة السنوات الماضية، ولكن صدقى باشا كان يشعر فى خاصة نفسه أن وزارته لا يحتمل بقاءها أى مجلس نيابى له كرامته، فابتدع هذه القيود، وواضح أن غرضه منها هو وضع العراقيل فى سبيل المسئولية الوزارية وتمكين الوزارة من التأثير على النواب لاجتناب قرار عدم الثقة بها، فالطلب يجب أن يقدم كتابة من ثلاثين نائبًا، ولا يجوز لعضو بمفرده أن يثير مسألة عدم الثقة، وإذا قدم الطلب لا تجوز المناقشة فيه إلّا بعد ثمانية أيام، وإذا جرت المناقشة فيه لا يؤخذ فيه الرأى إلّا بعد يومين، كل هذا ليعطى الفرصة للوزارة لكى تؤثر فى النواب بطريق الإغراء أو التهديد فيمتنعون عن عدم الثقة بها.

٤ – ان الأمر بحل مجلس النواب لا يشتمل على تحديد يوم لإجراء الانتخاب فى ميعاد لا يتجاوز شهرين ولا على تحديد ميعاد لاجتماع المجلس

---

(٥) إن المادة ١٠١ من دستور سنة ١٩٢٣ تجعل للوزراء الحق فى أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام فى الاقتراع على عدم الثقة بهم، أما دستور سنة ١٩٣٠ فجعل هذا التأجيل حتميًا دون أن يطلبه الوزراء.

الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب كما يقضى بذلك دستور سنة ١٩٢٣، بل اقتصر دستور صدقى على جريان الانتخاب فى ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ الحل ودعوة المجلس الجديد للاجتماع فى ميعاد لا يتجاوز أربعة أشهر من ذلك التاريخ، دون النص على ضرورة اشتمال الأمر بالحل على ميعاد الانتخاب.

٦ – جعل للسلطة التنفيذية حق التشريع، وحق تقرير اعتمادات جديدة مدة سبعة أشهر من السنة فى غيبة البرلمان.

٦ – جعل لها نقل اعتمادات من باب إلى آخر فى الميزانية من غير حاجة إلى تصديق البرلمان.

٧ – جعل الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ ثلاثة أخماس المجلس وبذلك خول الحكومة تعيين أغلبية أعضائه خلافاً لما يقضى به دستور سنة ١٩٢٣ إذ يجعل الأعضاء المعينين الخمسين والمنتخبين ثلاثة الأخماس.

٨ – جعل الصحف عرضة للتعطيل بقرار من محكمة الاستئناف بجلسة سرية والنص على ذلك فى الدستور.

٩ – لم يوجب تقرير الميزانية فى البرلمان، إذ نص على جواز فض الدورة البرلمانية بعد خمسة أشهر فقط من انعقاد البرلمان من غير أن يتحتم إتمام تقريره للميزانية، خلافاً لما ينص عليه دستور سنة ١٩٢٣ من عدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل انتهاء المجلسين من تقرير الميزانية (مادة ١٤٠).

١٠ – حرم على مجلسى النواب والشيوخ حق اقتراح القوانين المالية فقد جعل اقتراح هذه القوانين للملك وحده، وهذا الحق مقرر لكلا المجلسين فى دستور سنة ١٩٢٣ (عدا ما هو خاص بإنشاء الضرائب أو زيادتها فاقتراحه للملك ولمجلس النواب وحده)، وبديهى أن منع البرلمان من اقتراح القوانين المالية يسلبه حق التشريع فى المسائل المالية عامة وهى المسائل التى لا تخلو منها الشئون والمرافق العامة، فلا يستطيع البرلمان اقتراح فتح اعتماد لأى شأن من

الشئون ولا فرض ضريبة أو تعديلها، فى حين كان للجمعية التشريعية القديمة حق اقتراح القوانين المالية.

١١ - أجاز للسلطة التنفيذية فيما بين أدوار الانعقاد وفى فترة حل مجلس النواب تقرير أى مصروف غير وارد فى الميزانية أى فتح اعتمادات مالية جديدة أو نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية بمراسيم دون أن تكون مقيدة بدعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى للموافقة على هذه الاعتمادات، فإذا لوحظ أن المدة التى يجوز أن لا ينعقد فيها البرلمان بموجب ذلك الدستور هى سبعة أشهر كان هذا النص مطلقًا ليد السلطة التنفيذية فى تقرير ما تشاء من الاعتمادات المالية خلال هذه المدة ويجد البرلمان نفسه حين انعقاده أمام مراسيم نفذت بالفعل وصرفت المبالغ التى صدرت بها فلا يكون من الميسور نقضها.

١٢ - جعل للملك إهمال أى قانون يقرّه البرلمان، ويكفى لذلك عدم تصديقه عليه فى مدى شهرين، ولا يجوز للبرلمان فى دور الانعقاد نفسه النظر فى مشروع لم يصدق عليه الملك ويجوز له ذلك فى دور انعقاد آخر بشرط موافقة ثلثى أعضاء كلا المجلسين، ولا تكفى الأغلبية العادية إلّا بعد انتخابات جديدة، فى حين أن دستور سنة ١٩٢٣ ينص على أنه إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقرّه البرلمان ردّه إليه فى مدى شهر لإعادة النظر فيه، فإذا لم يردّه عدّ ذلك تصديقًا عليه، وإذا أقرّ البرلمان المشروع ثانيًا فى دور الانعقاد نفسه بموافقة ثلثى الأعضاء صار له حكم القانون وصدر، أما فى دور انعقاد آخر فلا يشترط هذه الأغلبية بل يكفى لصدوره الأغلبية العادية.

١٣ - جعل للملك وحده تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين، فى حين أن دستور سنة ١٩٢٣ جعل تعيينهم وفقًا للقانون، وهذا القانون جعل للوزارة حمل المسئولية فى ذلك، وهو القانون رقم ١٥ لسنه ١٩٢٧ الصادر فى ٣١ مايو من تلك السنة (فى عهد وزارة ثروت الائتلافية)، فقد قضى بأن يكون استعمال السلطة التى للملك فيما يختص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى «بواسطة رئيس مجلس الوزراء»، ومعنى ذلك أن يكون تعيين شيخ جامع الأزهر بأمر ملكى بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء، كما تصدر بناءً

على ما يعرضه أيضًا الإرادات والأوامر الأخرى المنصوص عليها فى قوانين هذه المعاهد، وأوجب صدور ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى والحساب الختامى بقانون وتتبع فيهما الأحكام المقررة فى الدستور لميزانية الدولة وحسابها الختامى، ولكن دستور صدقى باشا قد ألغى حق الوزارة فى اختيار شيخ جامع الأزهر وشيوخ المعاهد الدينية، وجعل تعيينهم منوطًا بالملك وحده، إذ نصّ فى المادة ١٤٢ منه على أن «يكون تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين مسلمين وغير مسلمين منوطًا بالملك وحده» وتبعًا لهذا الوضع الجديد أصدرت وزارة صدقى المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الصادر فى ١٥ نوفمبر من تلك السنة بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية، ونصّت المواد ١٠ و١١ و٣١ منه على أن اختيار شيخ الجامع الأزهر وتعيينه واختيار شيوخ المذاهب الأربعة وشيوخ الكليات وتعيينهم منوط بالملك وحده، فسلب بذلك حق مجلس الوزراء فى اختيارهم، وهذا الحق المخول له بموجب دستور سنة ١٩٢٣ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧.

١٤ - ينص دستور سنة ١٩٢٣ (المادة ٤٠) على أن الملك يدعو البرلمان لاجتماع غير عادى متى طلبت ذلك الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين، ولكن دستور صدقى باشا جعل هذه الدعوة «عند الضرورة»، ومعنى ذلك أن للملك تقدير هذه الضرورة، فله أن يهمل طلب الأغلبية الدعوة إلى اجتماع البرلمان.

قانون الانتخاب

وأصدرت الوزارة قانون انتخاب ألغى الانتخاب المباشر القائم من سنة ١٩٢٤، وجعل الانتخاب على درجتين، وحصر حق الانتخاب فى مندوبين خمسينيين[٦] ينوب كل مندوب عن خمسين ناخبًا، وحتم أن تكون سن الناخب ٢٥ سنة بعد أن كانت (وهى الآن)* ٢١ سنة، واشترط فى المندوب أن يكون مالكًا

(٦) كان قانون الانتخاب الأوّل الصادر فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ مع تقريره الانتخاب على درجتين يجعل المندوبين ثلاثينيين أى ينوب كل مندوب عن ثلاثين ناخبًا فجاء صدقى باشا وجعل المندوب ينوب عن خمسين ناخبًا.

* وقت إعداد الطبعة الأولى من هذا الكتاب (سنة ١٩٤٩).

لأموال ثابتة مربوط عليها ضريبة عقارية أو ساكنًا فى منزل لا يقل إيجاره السنوى عن اثنى عشر جنيهًا، أو مستأجرًا لأرض زراعية لا تقل ضريبتها عن جنيهين سنويًا، أو حائزًا لشهادة دراسية ابتدائية أو شهادة تماثلها، وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون أعضاء البرلمان.

ومنع حق الترشيح لعضوية البرلمان عن كل من يزاول إحدى المهن الحرة فى بلد غير القاهرة ! وبذلك حرم الأطباء والمحامين والصحفيين والمهندسين والتجار المقيمين فى الثغور والأقاليم أن يكونوا أعضاء فى البرلمان، فى حين أنه أباح للعمد ومشايخ البلاد هذه العضوية وأجاز لهم الجمع بينها وبين وظائفهم! وهذا من أعجب ما سمع فى الحجر على إرادة الشعب فى اختيار ممثليه وحرمان طوائف ممتازة عضوية البرلمان.

هذا، وقد قامت المظاهرات احتجاجًا على إلغاء الدستور، ولكنها قمعت بشدّة؛ إذ كانت الحكومة قد أعدّت قوات كبيرة من الجيش والبوليس لقمع كل حركة تبدو على أثر صدور الأمر الملكى بهذا الانقلاب ومنعت عقد الاجتماعات العامة.

وفى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ صدر مرسوم ملكى بحل جميع مجالس المديريات.

احتجاج الهيئات السياسية على إلغاء دستور سنة ١٩٢٣

احتج الوفد احتجاجاً قويًّا متواصلاً فى خطبه وبياناته على إلغاء الدستور.

واحتج الحزب الوطنى أيضا فى بيان أصدرته لجنته الإدارية قالت فيه:

«اجتمعت لجنة الحزب الوطنى الإدارية بصفة مستعجلة فى يوم الجمعة ٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٩ الموافق ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٠ الساعة العاشرة صباحاً برياسة حضرة الأستاذ محمد حافظ بك رمضان وعضوية حضرات الدكتور إسماعيل بك صدقى وعبد الرحمن الرافعى بك ومصطفى الشوربجى بك وفكرى أباظه بك والأساتذة عبد المقصود متولى وإبراهيم رياض ومحمد محمود جلال وأحمد وفيق وحضرة إسماعيل العسيلى ومحمد بك زكى على

السكرتير، وقد دام اجتماعها إلى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر وأصدرت البيان الآتى:

«قامت سياسة الحزب الوطنى منذ وجوده على توجيه قوة الأمة إلى مقاومة الاحتلال وجلاء الجنود البريطانية لتحقيق الاستقلال التام لوادى النيل بحدوده الأصلية، وفى الوقت نفسه ظل يكافح ويجاهد فى سبيل الدستور الصحيح نيفاً وربع قرن من الزمان، وغايته فى جهاده للدستور تحقيق سلطة الأمة وصونها من عبث الاعتداء وتقلبات الأهواء، ومن أجل ذلك نادى من الساعة الأولى بوجوب وضع الدستور بواسطة جمعية وطنية تأسيسية تقرر أحكامه وتوطد دعائمه فلم يؤخذ برأيه وأنشىء الدستور على يد لجنة الثلاثين فكان أثناء وضعه وبعد إعلانه وخلال تنفيذه فى السنين السبع الماضية عرضة للعبث والانتقاص وهدفاً للمسخ والتشويه من مختلف الهيئات والأحزاب التى تولّت الحكم، وكان الحزب الوطنى يقف موقف المعارضة حيال كل اعتداء على الدستور أو عبث به أيًا كان مصدرهما، وأخيراً اجترأت الوزارة الحاضرة على الإمعان فى تشويهه بأن أبطلت العمل به ضربة واحدة واستصدرت دستوراً جديداً ممسوخاً قام على فكرة أن الدستور ليس حقا مكتسباً بل منحة تعطى وتسلب دون اكتراث بإرادة الأمة وحقوقها، وزعمت الحكومة تسويغاً لعملها أنها تقصد إصلاح مساوئ الماضى، ولقد أبان الحزب الوطنى أكثر من مرة أن إصلاح هذه المساوئ يأتى من طريق الجهاد القومى الصحيح وتنبيه الأمة إلى واجباتها وأن هذا الإصلاح لا يأتى بأى حال من طريق المساس بالدستور وحرمان الأمة حقوقها الطبيعية.

«فالحزب الوطنى يحتج شديد الاحتجاج على هذا الاعتداء الصارخ على الدستور ويعلن أن الوزارة ليست السلطة التى تملك تعديله وتغيير أحكامه، ويلقى عليها تبعة أعمالها ويكرر ما سبق أن أعلنه مراراً من أن هذه الفوضى وذلك العبث اللذين يتجددان كل حين مرجعهما صرف جهود الأمة عن الغرض الأسمى وهو محاربة الاحتلال الذى هو فى الواقع علّة العلل ومصدر النكبات، وتزاحم المغرمين بالحكم على أبواب الغاصبين، ويوجه الحزب فى هذا الظرف

العصيب دعوته خالصة إلى الأمة أن تضم صفوفها وتوحد جهودها على أساس ميثاق قومى يحقق سيادتها واستقلال البلاد».

وقرر حزب الأحرار الدستوريين أنه لا يؤيد الوزارة فى إصدار الدستور الجديد.

استقالة عدلى باشا من رياسة مجلس الشيوخ

وكان عدلى باشا من المعارضين لهذا الانقلاب، وقد بلغه، وهو فى أوروبا، اعتزام الوزارة إصدار دستورها، فأرسل بطريق البرق يستقيل من رياسة مجلس الشيوخ فى أكتوبر سنة ١٩٣٠ قبل أن يصدر الأمر الملكى بإلغاء الدستور، وكانت استقالته احتجاجاً على اعتداء الوزارة المتكرر على الدستور، وإعلاناً منه عن عدم إقرار نظام الحكم القائم وقتئذ فى البلاد، وجاءت هذه الاستقالة تأييداً لحقوق البلاد، وهى من مواقفه المشرفة الدالة على نبله وترفعه عن الاشتراك فى المؤامرات ضد الشعب.

مقاطعة الانتخابات

اتفق الوفد والأحرار الدستوريون على مقاطعة الانتخابات التى اعتزم صدقى باشا إجراءها على أساس دستوره، وعدم الاعتراف بهذا الدستور.

فأصدر الوفد قراراً فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بعدم الاعتراف بالدستور وقانون الانتخابات الجديدين وعدم الرضوخ لهما ومقاطعة الانتخابات العامة على أساسهما بجميع عملياتها. قال:

«أما وقد اعتدت وزارة صدقى باشا على دستور الدولة واستبدلت به دستوراً باطلا من صنعها رغم إرادة الأمة وهى تعمل لإكراه البلاد بالقوّة على الاعتراف به والرضوخ له، واستصدرت مرسومًا بقانون انتخاب جديد على خلاف مايقضى به الدستور، وبما أن دستور الدولة الذى أقسم الكل على احترامه والطاعة له هو حق مقدس للأمة لا يمكنها التفريط فيه ولا السكوت على المساس به أو مخالفة أحكامه.

فلهذا

قرر الوفد عدم الاعتراف بالدستور ولا بقانون الانتخاب الجديدين وعدم الرضوخ لهما ومقاطعة الانتخابات العامة بجميع عملياتها».

بيت الأمة فى يوم الخميس ١٤ جمادى الثانية سنة ١٣٤٩ - ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠.

رئيس الوفد المصرى
مصطفى النحاس

وأصدر حزب الأحرار الدستوريين قراراً بهذا المعنى.

واشترك الوفد وحزب الأحرار الدستوريين فى تأليف لجنة اتصال بينهما لتنفيذ قرار مقاطعة الانتخابات التى اعتزم صدقى باشا إجراءها.

ولم يشترك الحزب الوطنى مع الأسف فى هذه المقاطعة، وانقسمت لجنته الإدارية فى هذا الصدد، فكانت الأقلية (وكنت منها) إلى جانب المقاطعة، ولكن الأغلبية قررت عدم المقاطعة.

وكان يجدر بالحزب الوطنى الذى رفع فى أواخر سنة ١٩٢٥ راية الثورة على قانون الانتخاب الباطل الذى أصدرته وزارة زيور (ج ١ ص ٢٤٦ طبعة سابقة) ودعا إلى عدم العمل به، أن يقف هذا الموقف من دستور صدقى وقانون انتخابه، وكان خليقًا به أن يشترك فى معركة الدستور سنة ١٩٣٠ وقد كان حامل لوائها سنة ١٩٢٥، وبذلك يكون منسجمًا مع ماضيه فى النضال عن سلطة الأمة، ولكنه لم يفعل. وبدا الفرق واضحًا بين موقفه سنة ١٩٣٠ وموقفه سنة ١٩٢٥.

وقد اغتبط صدقى باشا بقرار الحزب الوطنى دخول الانتخابات، لأنه رأى فى دخوله اقرارًا لدستوره الذى على أساسه جرت تلك الانتخابات، واعتبر الحزب مؤيدًا للنظام الذى اصطنعه، وكان يزهو فى أحاديثه بأن هذا النظام مؤيد من ثلاثة أحزاب، وهى حزب الاتحاد، وحزب الشعب، والحزب الوطنى!

تأليف حزب الشعب
(نوفمبر سنة ١٩٣٠)

قال صدقى فى كتابه إلى الملك حين تأليف وزارته إنها لا تنتسب فى مجموعها وأفرادها إلى هيئة أو هيئات سياسية، ولم يكن هذا القول إلّا خداعًا وتغريرًا، وكان غرضه أن ينسحب وينسحب زملاؤه من الأحزاب التى كانوا ينتمون إليها، ليؤلف منهم عصبة تسندها قوة الحكومة؛ لأن غرضه هو الحكم، يصل إليه بقوة الحكومة وأنف الشعب راغم، فلما اطمأن إلى بقائه فى الحكم رأى أن يؤلف حزبًا جديدًا يرتكز عليه فى الحياة الصورية السياسية التى أنشأها، ففعل ما فعله حسن نشأت باشا حين ألف حزب الاتحاد سنة ١٩٢٥ (ج ١ ص ٢١٢ طبعة سابقة)، والتاريخ يعيد نفسه، وقد أنفذ عزمه، فأسس حزبًا أسماه (حزب الشعب)، واتخذ له دارًا فخمة بشارع قصر العينى.

واجتمعت الجمعية التأسيسية لهذا الحزب يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وأعلنت تأسيسه، وكانت هذه الجمعية مؤلفة ممن جمعهم صدقى باشا لتأييد وزارته، نذكر منهم: أحمد طلعت باشا. توفيق دوس باشا. محمد مصطفى باشا. صالح حقى باشا. محمد علام باشا. عيسوى زايد باشا. صالح لملوم باشا. قلينى فهمى باشا. عبد المجيد فريد باشا. أحمد جاد الرب باشا. محمد مقبل باشا. محمود بك الطوير. على باشا فهمى. إلياس عوض بك. راغب عطية بك. الدكتور عبد العزيز نظمى بك. السباعى المصرى بك. حافظ عابدين بك. إلخ إلخ.

وتولى إسماعيل صدقى باشا رياسة هذا الحزب، وأصدر جريدة يومية أسماها (الشعب)، وأخذت الادارة تروج لهذا الحزب وتدعو الناس بمختلف وسائل التهديد والإغراء والتوريط إلى الدخول فى زمرته، مثلما فعلت مع حزب الاتحاد من قبل.

استقالة بعض العمد والمشايخ

أعرض كثير من العمد عن الاشتراك فى مهزلة الانتخابات التى أعدتها الوزارة الصدقية، فاستقال بعضهم من العمدية، وأخذ عدد المستقيلين يتزايد يوميا.

فأجفلت الوزارة من امتداد هذه الحركة، لأنها باتساعها تؤدى إلى تعطيل المهزلة الانتخابية التى أعدّتها، وأصدرت بلاغًا رسميا بعدد من استقالوا من العُمد والمشايخ فى بداية الحركة لأسباب سياسية وهم:

٣ عمد و٤ مشايخ بمديرية القليوبية، و١٦ عمدة و١١ شيخا بمديرية المنوفية، و١٣ عمدة و٤ مشايخ بمديرية الدقهلية، وعمدة و٦ مشايخ بمديرية البحيرة، و٥ عمد و١٠ مشايخ بمديرية الشرقية، وعمدة وشيخ واحد بمديرية الجيزة، و٣ مشايخ بمديرية بنى سويف و٤ عمد و٦ مشايخ بمديرية الفيوم، و٢٥ عمدة و١٢٢ شيخا بمديرية المنيا و١٥ عمدة و١٣ شيخًا بمديرية أسيوط، وعمدة و٩ مشايخ بمديرية جرجا و٣ مشايخ بمديرية قنا.

ثم أخذت الاستقالات تترادف ويتزايد عددها، فابتدعت الوزارة وسيلة لمقاومتها بلغت الغاية فى الظلم ولاعتساف، والتفنن فى البغى والعدوان، ذلك أنها كانت ترفض قبول استقالة العمد والمشايخ، وتعتبرهم مخلّين بواجبات وظيفتهم وتحيلهم من أجل ذلك إلى «لجان الشياخات»، وهى الهيئة التأديبية للعمد والمشايخ، فكانت تصدر ضدهم الأحكام القاسية بالغرامات الفادحة التى بلغت عدة مئات من الجنيهات لكل عمدة وشيخ مستقيل، وحكم فى يوم واحد على ٢٤ عمدة وشيخ من الدقهلية بمبلغ يزيد على الألفين ومائتين من الجنيهات، وقصدت الحكومة من هذه الغرامات الإمعان فى الإرهاق، وصدّ تيار الاستقالات، وأخذ رجال الإدارة ينفذون قرارات لجان الشياخات بالقبض على العمد المحكوم عليهم، كما يقبض على المجرمين، وتحصيل الغرامات منهم قسرًا، ومع ذلك بلغ عدد هذه الاستقالات أربعمائة استقالة، وبلغت قيمة الغرامات التى حكمت بها

لجان الشياخات على العمد ومشايخ البلاد المستقيلين تنفيًا وثمانية عشر ألف جنيه، وقد قرر البرلمان فى سنة ١٩٣٦ ردّ هذه الغرامات إلى المحكوم عليهم بها.

ائتلاف الوفد والأحرار الدستوريين والميثاق القومى

ائتلف الوفد والأحرار الدستوريون، وتعاهدوا على النضال لإعادة الحياة الدستورية، وإعادة دستور سنة ١٩٢٣.

وعقدوا فى ٣١ ماس سنة ١٩٣١ ميثاقًا قوميا أسموه (عهد الله والوطن)، قرروا فيه مقاطعة الانتخابات التى اعتزمت الحكومة إجراءها فى ظل دستور سنة ١٩٣٠، وتأليف جبهة لإعادة النظام الدستورى الذى ارتضته الأمة بكل تقاليده الصحيحة، فتتولى الأغلبية النيابية شئون الحكم وتضطلع بأعبائه، واتفقوا فى الميثاق على زيارة الأقاليم، وعقد مؤتمر وطنى عام يمثل الأمة على اختلاف طبقاتها وهيئاتها لتأييد هذه السياسة القومية، وهاك نص الميثاق:

«بما أن وزارة إسماعيل صدقى باشا تتخذ العدّة لإجراء انتخاب للبرلمان وأعضاء مجالس المديريات، وتنوى بعد ذلك أن تتصدى لقضية البلاد فتعقد الاتفاق الذى سعت الحكومتان المصرية والإنكليزية طوال هذه السنين المتوالية لعقده بينهما، وربما أنها رغم ما تلجأ إليه من وسائل الحجر على الامة والقضاء على حرياتها تزعم فى الوقت نفسه أن الأمة ستشترك فى الانتخابات وأن الهيئتين اللتين أعلنتا مقاطعتها، أى الوفد والأحرار الدستوريين، قد تخوضان معركتها فى اللحظة الأخيرة، فالوفد المصرى والأحرار الدستوريون يعلنون أنهم لا يحفلون بكل ما تزعم الحكومة فى هذا الصدد، وأنهم يقفون متفاهمين بكل قوة وإخلاص جبهة واحدة فى وجه الدستور الذى تحاول وزارة صدقى باشا بكل وسائل البطش والإرهاب أن تفرضه على البلاد فرضًا، مزدرية فى ذلك كل عدل أو قانون، ويكررون أنهم متفقون على مقاطعة الانتخابات التى تجرى فى ظل هذا الدستور مقاطعة لا رجوع فيها، سواء كانت هذه الانتخابات للبرلمان أو لمجالس المديريات وأنهم يرون مقاطعتها فرضًا على كل مصرى مخلص لبلاده، ولا يرضون أن يكون لمصر نظام للحكم غير ما ارتضته بدستور سنة ١٩٢٣،

وهم فى موقفهم هذا صادرون عن رأى الأمة، واثقون من تأييدها لهم، وقيامها إلى جانبهم فى مسعاهم، **ليعود هذا النظام كاملاً غير منقوص، وليعود الحكم** النيابى بكل تقاليده، الصحيحة، فتتولى الأغلبية النيابية شؤون الحكم فى **حدود تلك التقاليد النيابية،** حتى يتمتع المصريون جميعًا على اختلاف آرائهم وطبقاتهم بنعمة الدستور وما يكفله للجميع من حرية وعدالة ومساواة، وحتى يستقر بذلك نظام الحكم فى البلاد فتطمئن النفوس وتعود الثقة المالية وتتوافر المصلحة لجميع القاطنين فى مصر أجانب ووطنيين على السواء، وفوق ما تقدم: فإن هذه الحكومة الدستورية مستندة إلى برلمان الأمة، هى وحدها التى تستطيع أن تعقد مع إنجلترا اتفاقًا شرعيا ثابتًا يرضاه الشعب المصرى ويطمئن إلى نصه وتنفيذه، ولن تقرّ الأمة أى اتفاق يعقد فى ظل دستور الحكومة الحاضرة، إذ يكون الغرض من عقده وتنفيذه بطريقة لا تتفق مع مصلحة مصر ولا مع استقلالها، وقد اتفقت الهيئتان على حلّ المسألة المصرية حلًّا شريفًا عادلاً لا يدخران وسعا أو جهدًا فى سبيل تحقيقه، وكذلك فالهيئتان متفقتان على أن ينظر البرلمان فى تعديل قانون الانتخاب الذى صدر فى سنة ١٩٢٤ بعد أن تعود الحياة النيابية على مقتضاه وعلى أن يكون كل تعديل فى هذا القانون متفقًا مع المصلحة القومية دون التقيد بأى اعتبار حزبى.

«ولقد اعتزمت الهيئتان متضامنتين أن تعملا على تنفيذ هذا الميثاق الوطنى بكل ما أوتيتا من قوة؛ ولذلك عولتا على عقد مؤتمر وطنى ممثل للأمة على اختلاف طبقاتها وهيئاتها لتأييد هذه السياسة القومية، كما اعتزمتا الدعوة إليها بزيارة الأقاليم للمزيد من إيمان الناس بها، ولن يدخرا فى سبيل هذه الغاية السامية أى جهد ولن يضنّا عليها بأى تضحية.

«ذلك عهد الله والوطن، والله على ما نقول شهيد».

الموقعون: رئيس الوفد المصرى مصطفى النحاس.

أعضاء الوفد: حمد الباسل. سينوت حنا. جورج خياط. واصف غالى. ويصا واصف. مكرم عبيد. محمد فتح الله بركات. محمد علوى الجزار. مراد الشريعى.

مرقص حنا. على الشمسى. محمد نجيب الغرابلى. فخرى عبد النور. سلامه ميخائيل. راغب إسكندر. حسن حسيب. حسين هلال. مصطفى بكير. عطا عفيفى. أحمد ماهر. محمود فهمى النقراشى.

رئيس حزب الأحرار الدستوريين: محمد محمود.

أعضاء مجلس الإدارة: محمود عبد الرازق. محمد على علوبه. إبراهيم الهلباوى. جعفر ولى. أحمد محمد خشبه. كامل جلال. صالح الشريعى. على عبد الرازق. محمد كامل البندارى. عبد الحليم العلايلى. محمد محفوظ. رشوان محفوظ. سيد محمد خشبه. عبد الجليل أبو سمره. غبريال سعد. على راتب. حامد العلايلى. محمد سامى كمال. إبراهيم الطاهرى. عبد العزيز الحسينى سعده. توفيق إسماعيل. عبدالله أبو حسين. عباس أبوحسين. أحمد مصطفى أبو رحاب. محمد الفقى. أحمد على علوبه. أحمد عبدالغفار. حفنى محمود. إسماعيل راتب. محمد حسين هيكل.

وقد اضطربت الحكومة من عقد هذا الميثاق، وحظرت نشره فى الصحف. وصادرت الصحف التى تهيأت لنشره، على أن هذا لم يحل دون طبعه فى نشرات خاصة وتوزيعه فى مختلف أرجاء البلاد.

ولعلك تلحظ فى هذا الميثاق ما تعاهد عليه «الأحرار الدستوريون» من رعاية النظام الدستورى، واتباع تقاليده الصحيحة، وأولها – حق الأغلبية التى تسفر عنها الانتخابات (الحرة) فى ولاية الحكم، ولكن الحوادث اللاحقة برهنت على أنهم لم يكونوا صادقين فيما عاهدوا الله والأمة عليه، فقد انتقضوا بعد ذلك على الدستور المرة بعد المرة، كما سيجىء بيانه فى الجزء الثالث، فكان عهدهم سنة ١٩٣١ شبيهًا بعهدهم سنة ١٩٢٥ (ج ١ ص ٢٥١ طبعة سابقة)، إذ تفضوه أول مرة سنة ١٩٢٨ كما تقدم بيانه، وكذلك يفعلون قديمًا وحديثًا، شنشنة منهم معروفة، وطبيعة فيهم مألوفة.

زيارة الأقاليم

اعتزم الوفد والأحرار الدستوريون زيارة الأقاليم لبث الدعوة إلى رفض الخضوع لدستور صدقى باشا ومقاطعة انتخاباته، وبدأوا بزيارة بنى سويف فى أبريل سنة ١٩٣١، فقررت الوزارة منعها، وأنفذت إلى المدينة عدة آلاف من جنود الجيش لتنفيذ قرار المنع، فلما وصل الزائرون إلى محطة بنى سويف يوم ٦ أبريل حجزوا بها ومنعوا عنوة من دخول المدينة! وبقوا بالمحطة اثنتى عشرة ساعة محاصرين، إلى أن أحضرت الحكومة قطارًا خاصًّا أركبوا فيه بالقوة، وعاد بهم إلى القاهرة، فكان لهذه المعاملة العجيبة ضجة استياء كبير فى البلاد.

ولما شرعوا فى زيارات أخرى للأقاليم منعتهم الحكومة بتاتًا من مغادرة العاصمة، ومنعت عقد الاجتماعات العامة التى يدعون إليها.

على أنهم استطاعوا الوصول بالسيارات إلى بنى سويف يوم ٣ مايو، فحدث فيها تصادم بين الأهالى ورجال البوليس، وأطلق هؤلاء النار على المتظاهرين، فقتل منهم سبعة وجرح كثيرون، فكانت مأساة دامية.

وزار صدقى باشا من ناحيته بعض المديريات، وكان يخطب فى اجتماعات تعقدها الإدارة، وتجمع له فيها المدعوين، وحدث أثناء زيارته للدقهلية فى أبريل أن وقع تصادم فى دكرنس بين المعارضين لزيارته ورجال الإدارة، أطلق فيها البوليس النار على المعارضين، فقُتل منهم واحد، وجرح أحد عشر.

المؤتمر الوطنى

قرر الوفد والأحرار الدستوريون عقد مؤتمر وطنى عام حددوا لاجتماعه يوم الجمعة ٨ مايو، ولكن الحكومة قررت منعه، فاتفقوا على وضع قرارات تعبر عن آرائهم ومطالبهم ووقعوا عليها، وهاك نصها وأسماء الموقعين عليها:

«دعا الوفد المصرى والأحرار الدستوريون إلى عقد مؤتمر وطنى عام فى يوم الجمعة ٨ مايو سنة ١٩٣١، فمنعت الوزارة الاجتماع، وقد عرضت القرارات

التالية على حضرات المدعوين للاشتراك فى المؤتمر فأقروها ووافقوا عليها وهى كما يأتى:

أولاً: التمسك بالدستور الذى صدر فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ واعتبار النظام المقرر به النظام الوحيد الذى ترضاه الأمة لحكمها.

ثانيًا: بما أن الوفد المصرى والأحرار الدستوريين قرروا مقاطعة الانتخابات التى تجريها الوزارة الحالية فى ظل النظام الذى استصدره صدقى باشا فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ فالانتخابات التى تجريها وزارة صدقى باشا فى ظل هذا النظام - مع ما يحوطها من أعمال الضغط على حرية الأهالى جميعًا بما لا يتفق وقوانين البلاد المتمدينة - لا تعبر عن رأى الأمة ولا تعتبر استفتاءً لها بحال، والمؤتمر يعلن أن البرلمان الذى قد يعقد على أثر هذه الانتخابات لا يمثل الأمة ولذلك فكل معاهدة أو اتفاق يعقد مع حكومة تستند إلى هذا البرلمان لا تتقيد الأمة بنصه أو بتنفيذه.

ثالثًا: الاحتجاج على ما قامت وتقوم به وزارة صدقى باشا من مصادرة حرية الرأى بتعطيل الصحف ومراقبتها إداريا والعبث بحرية القول والاجتماع والانتقال من مكان إلى آخر، مما أدّى إلى سفك الدماء وإثارة الخواطر وتسخير الموظفين لأعمال غير متصلة بشئون وظائفهم أو واجباتهم إلى غير ذلك من الأعمال الخانقة لحرية الفرد والمجموع مما كان له أسوأ الأثر فى حياة البلاد من جميع نواحيها اقتصادية كانت أو سياسية أو اجتماعية.

رابعًا: رفع هذه القرارات إلى حضرة صاحب الجلالة الملك وإبلاغها لممثلى الدول الأجنبية فى مصر.

القاهرة فى يوم الخميس ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ - ٧ مايو سنة ١٩٣١.

الموقعون: مصطفى النحاس - رئيس الوفد المصرى ورئيس الوزراء سابقا. محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين ورئيس الوزراء سابقا. عدلى يكن رئيس الوزراء سابقا ورئيس مجلس الشيوخ سابقا. أحمد زيور رئيس الوزراء

سابقا ورئيس مجلس الشيوخ سابقا. محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر سابقا. ويصا واصف رئيس مجلس النواب سابقا.

وزراء سابقون: أحمد مدحت يكن. جعفر ولى. حسن حسيب. حسين درويش. مصطفى ماهر. أحمد زكى أبو السعود. فتح الله بركات. مرقص حنا. واصف غالى. محمد نجيب الغرابلى. أحمد ماهر. على الشمسى. عثمان محرم. أحمد خشبه. محمد السيد أبو على. محمد على علوبه. محمد صفوت. مكرم عبيد. محمد أفلاطون. محمود فهمى النقراشى. محمد بهى الدين بركات. محمود بسيونى. عبد العزيز عزت وزير مصر المفوض فى بريطانيا العظمى سابقا.

أعضاء الوفد المصرى: حمد الباسل وكيل مجلس النواب سابقا. جورجى خياط. سينوت حنا. محمد علوى الجزار وكيل مجلس الشيوخ سابقا. مراد الشريعى. فخرى عبد النور. سلامة ميخائيل. راغب إسكندر. حسين هلال وكيل مجلس النواب سابقا. مصطفى بكير. عطا عفيفى.

أعضاء مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين: محمود عبد الرازق وكيل وزارة الداخلية سابقا. رشوان محفوظ وكيل وزارة سابقا. محمد محفوظ. كامل جلال. محمد عبد الجليل أبو سمره. حامد العلايلى. محمد توفيق إسماعيل. أحمد على علوبة. صالح الشريعى. محمد حسين هيكل. الدكتور سامى كمال. إبراهيم الهلباوى. السيد على راتب. السيد إسماعيل راتب. على عبد الرازق. محمد كامل البندارى. محمد حامد محسب. عبد العزيز أبو سعده. غبريال سعد. أحمد عبد الغفار. عبد السلام عبد الغفار. عبد الله أبو حسين. عباس أبو حسين. عبد المجيد إبراهيم صالح. إبراهيم الطاهرى. حفنى محمود. أحمد معبد. محمد الفقى. أحمد مصطفى أبو رحاب.

كبار الضباط المتقاعدين: اللواء على فهمى. اللواء محمد فاضل. اللواء على شوقى. اللواء على صدقى. اللواء عبد الحميد راغب.

وتبدو أهمية هذه القرارات من تعدد شخصيات الموقعين عليها وكون الكثير منهم لا ينتمون إلى أحزاب، مما يدل على صبغتها العامة.

تأييد الأمراء

وزاد فى روعتها انضمام أعضاء البيت المالك إليها، فقد وافق عليها كتابة كل من الأمراء: عمر طوسون. ومحمد على. وعمرو إبراهيم. وسعيد داود. والنبيل محمد على حليم. والنبيل إبراهيم حليم.

انتخابات يونيه سنة ١٩٣١
وما تخللها من الحوادث الدموية

لم تكترث السراى والوزارة لهذه القرارات، ولا لشخصية الموقعين عليها، واستمرت الحكومة ممعنة فى سياستها، وجرت الانتخابات الصورية فى مايو ويونيه سنة ١٩٣١، وكانت على درجتين، الأولى الانتخابات الخمسونية أى أن ينتخب كل خمسين ناخبًا ومندوبًا عنهم، ثم الانتخابات البرلمانية وفيها ينتخب المندوبون الخمسونيون أعضاء مجلس النواب، ثم أعضاء مجلس الشيوخ، وقد قاطعت الأمة هذه الانتخابات مقاطعة تامة، أشبهت فى روعتها واتساع مداها مقاطعة الأمة للجنة لنر سنة ١٩١٩[٧]، بل إن تضحيات البلاد من القتلى والجرحى فى هذه الانتخابات كانت أعظم وأكبر من تضحياتها فى مقاطعة لجنة ملنر، وقد عمدت الحكومة إلى تزوير عملية الانتخابات، فأوعزت إلى لجان الانتخاب أن تزور محاضرها، بحيث تثبت فيها حضور الناخبين كذبًا وزورًا، وبذلك تمت هذه المهزلة بل هذه المأساة الانتخابية، وكانت سابقة خطيرة اتبعتها الإدارة فى العمليات الانتخابية كلما أرادت الحكومة اصطناع برلمان صورى.

وقامت فى القاهرة والإسكندرية وبعض المدن مظاهرات لتعطيل عملية الانتخاب، وأضرب عمال عنابر بولاق والورش الأميرية عن الاشتراك فيها يوم ١٤ مايو، وتظاهروا احتجاجًا عليها، فقابلت الحكومة مظاهرات بمنتهى القسوة والعنف، وسلطت عليهم قوات البوليس والجيش وأطلق الجند الرصاص على العمال، فقتل منهم كثيرون.

---

(٧) راجع كتابنا «ثورة سنة ١٩١٩» الجزء الثانى ص ٨٩ وما بعدها. (طبعة سابقة).

وأصدرت الوزارة بلاغات رسمية تضمنت أن عدد القتلى فى المظاهرات التى وقعت بالقاهرة فى الأيام الثلاثة التى جرت فيها الانتخابات الخمسونية بلغ ثلاثة عشر قتيلا (وهذا العدد دون الحقيقة بكثير)، وعدد الجرحى بلغ ١١٩ جريحا، وأن هذه الحوادث وقع معظمها فى أحياء بولاق وشبرا والوايلى، وأن عدد القتلى فى مديرية الدقهلية بلغ سبعة عشر وعدد الجرحى فى القطر كله ١٥٠ جريحا، وهذا الإحصاء دون الحقيقة بكثير.

وقتل مساعد حكمدار بالدقهلية فى مظاهرة ضد الانتخابات ببلدة دقادوس بمركز ميت غمر.

ووقعت حوادث دموية فى بعض القرى بسبب تصادم رجال البوليس بالأهالى المقاطعين للانتخابات، فقتل ستة من الأهالى فى ميت غمر، وجرح ٢٣، وقتل عشرة من أهالى مركز المنصورة وجرح كثيرون، وقتل واحد وجرح ١٢ فى شبين القناطر، وقتل رجل فى حلوان، وغلام صغير فى زفتى.

واعتقلت الحكومة كثيرين من النواب السابقين ومئات من مختلف الطبقات، وجرت الانتخابات الخمسونية وهم رهن السجون، وبلغ عدد القتلى فى نواحى القطر أثناء هذه الانتخابات مائة قتيل، والجرحى ١٧٥ جريحا.

وقدم الوفد بلاغًا إلى النائب العام عن الجرائم التى ارتكبت من رجال الإدارة فى الانتخابات الخمسينية من إكراه وإرهاب وتزوير، وأيّد بلاغه بمستندات ووثائق تثبت هذه الجرائم، ولكن النائب العام لم يكترث لهذا البلاغ الخطير ولم يحقق أية جريمة مما احتواه، وهكذا ظهر مبلغ استهتار النيابة العمومية وقتئذ بالقوانين وبحرية الناخبين وحقوقهم، واشتراكها مع الحكومة فى إفساد عملية الانتخابات.

وكافأت الحكومة والسراى المديرين ورجال الإدارة الذين تميزوا بالعسف، والتنكيل بالأهلين فى الحركة الانتخابية بألقاب الباشوية والبكوية فأظهرت بذلك رضاها عن كل من يعاون الحكومة فى حرمان الشعب حريته وحقوقه السياسية والفردية، وكان ذلك إغراءً صارخًا لموظفى الحكومة باضطهاد الشعب وإهدار حقوقه وحرياته.

اجتماع البرلمان

اجتمع البرلمان منذ يوم ٢٠ يونية سنة ١٩٣١، وكان مؤيدًا للوزارة، حريصًا على إبقاء النظام الفاسد الذى أقامه صدقى باشا، فكان هذا البرلمان منقطع الصلة بالشعب والرأى العام.

وأهم عمل له زيادة على تأييده للنظام الذى فرضه صدقى باشا على البلاد أنه أقر اتفاقية جغبوب فى يونيه سنة ١٩٣٢، تلك الاتفاقية التى وقعها زيور باشا فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ونزلت فيها الحكومة عن هذه الواحة الهامة للطليان (ج ١ ص ٢٤٥ طبعة سابقة)، وقد امتنع البرلمان طيلة سنوات ١٩٢٦ و١٩٢٧ و١٩٢٨ و١٩٣٠ عن إبرام هذه الاتفاقية، فجاء برلمان صدقى باشا وأقرها.

وأقرّ (فى يونيه سنة ١٩٣٢) القانون الخاص بتعديل أحكام قانون العقوبات، والغرض منه تشديد العقوبات فى جرائم الصحافة والنشر، ثم أقر قانون عدم جواز الحجز على المكافأة البرلمانية لديون على الأعضاء!! وقد سمّاه بعض الظرفاء النفقة البرلمانية!.

تنازل الخديو عباس الثانى عن العرش

وفق صدقى باشا إلى الاتفاق مع الخديو عباس حلمى الثانى على تنازله عن حقوقه فى العرش، وكان الخديو هو الساعى إلى هذا التنازل وإلى وضع حدٍّ لحالة الخصومة والجفاء التى كانت قائمة بينه وبين الملك فؤاد بسبب عدم اعترافه بخلعه، فأوفد إلى مصر فى يناير سنة ١٩٣١ مندوبًا عنه لمفاتحة صدقى باشا فى رغبته فى التنازل والاعتراف بالملك فؤاد ملكا شرعيا، فعرض صدقى باشا فكرة الخديو على الملك، فابتهج بها وأقرّها، وعلى ذلك جرت المفاوضة بين الخديو وصدقى باشا على شروط التنازل، وانتهت المفاوضة بالاتفاق على صيغته.

وقد أعلنت وثيقة التنازل فى ١٢ مايو سنة ١٩٣١ وفيها نزل الخديو عن كل دعوى له فى العرش، وفى مقابل ذلك منحته الحكومة مرتبًا سنويًّا طول حياته قدره ثلاثون ألف جنيه ابتداءً من أول يناير سنة ١٩٣١.

وتنازل الخديو أيضًا بناءً على وساطة صدقى باشا عن دعواه التى رفعها ضد الحكومة البريطانية يطالبها فيها ببضعة ملايين من الجنيهات تعويضًا لما لحقه من خسارة بسبب تصفية أملاكه بعد خلعه[٨].

وفيما يلى نص وثيقة التنازل التى وقعها الخديو، ننشرها لأنها من الوثائق الهامة فى تاريخ مصر السياسى:

«إنى موقن بأنى خدمت بلادى بأمانة وإخلاص وأنى كرست لها مدى ثلاث وعشرين سنة، بالرغم من دقة الظروف، كل قواى وخير أيام حياتى، وإنى أتمنى من صميم قلبى سعادة مصر ورخاءها.

«وقد تتبعت عن كثب ما أحرزته البلاد وما لا تزال تحرزه من أسباب التقدم فى جميع النواحى، وإنى مغتبط بما أراه من خطاها الثابتة فى سبيل توثيق استقلالها، والتوفيق بين نظامها السياسى وبين حاجاتها وأمانيها.

«ورغبة منى فى تحديد موقفى حيال نظام مصر السياسى وتأكيد إخلاصى نحو ذات ملكها المعظم، فإنى أعلن اتباعى للدستور المقرر بالأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠، وأصرح بأنى سأتوخى فى جميع الظروف خطة مطابقة للنظام المقرر لقوانين البلاد، وعلى وجه الخصوص أعلن احترامى للأمر الملكى الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية، وللقانون نمرة ٢٨ سنة ١٩٢٢ الخاص بإقرار تصفية أملاكى وهما جزءان لا يتجزآن من الدستور المصرى، ولقانون التضمينات نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٣، وأعلن اتباعى لها جميعًا.

«ولما كنت أقر لحضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول ابن إسماعيل بأنه ملك مصر الشرعى، فإنى أعلن بهذا تنازلى عن كل دعوى على عرش مصر، كما أعلن تنازلى عن كل مطالبة ناشئة عن أنى كنت خديويًا لمصر أيا كان وجهها سواء عن الماضى أم عن المستقبل.

«ومع تأكيد ولائى المطلق الدائم لجلالة الملك فؤاد الأول أعرب لجلالته عن

---

(٨) توفى الخديو عباس حلمى الثانى بجنيف (سويسرا) يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤.

صادق إخلاصى وأتوجه إلى الله بصالح الدعوات ليحوط جلالته والأمير فاروق ولى عهد المملكة بعين عنايته، وليزيد فى إسعاد مصر فى حاضرها ومستقبلها».

حوادث جنائية

تعددت فى عهد صدقى الحوادث الجنائية التى كانت من مظاهر نقمة الشعب عليه، وعلى حكمه، ففى شهر يوليه سنة ١٩٣١ أطلق شابان مجهولان الرصاص على محمد توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب فلم يصيباه.

وألقيت قنبلة انفجرت فى فناء وزارة الحقانية، وانفجرت قنبلة أخرى فى دار محمد علام باشا وكيل مجلس النواب ومن أركان حزب الشعب، وأحدثت القنبلتان دويًّا هائلاً ولكن لم يصب أحد بسوء من جراء انفجارهما.

وفى فبراير سنة ١٩٣٢ عثر على قنبلة مشتعلة فى دار صدقى باشا ولكنها اطفئت قبل أن تنفجر.

وفى مايو سنة ١٩٣٢ وضعت قنبلة فى (طما) بمديرية جرجا بين قضبان السكة الحديدية، وكان الغرض من وضعها نسف القطار الذى كان يركبه صدقى باشا فى طريقه إلى جرجا، وانفجرت القنبلة قبل مرور القطار ببضع دقائق، وكان لأنفجارها دوى كبير، وقد أودت بحياة حارس الخط الحديدى، وأصيب زميل آخر له بجراح خطيرة، وحوكم المتهمون فى هذا الحادث ومنهم الأستاذ على أحمد هيكل نائب طما السابق أمام محكمة الجنايات فقضت ببراءة النائب وإدانة اثنين من المتهمين (١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢)

وفى ديسمبر سنة ١٩٣٢ عثر على قنبلة على سور مدرسة الهندسة فى صباح اليوم الذى زار فيه الملك فؤاد المدرسة.

وفى الشهر نفسه انفجرت قنبلة فى شارع لاظ أوغلى على مقربة من دار المندوب السامى البريطانى.

وفى يناير ١٩٣٣ عثر البوليس على قنبلة أخرى أمام دار مركز القيادة العامة للجيش البريطانى بميدان الخازندار، ولم تنفجر.

وفى مارس من تلك السنة انفجرت قنبلة على سور نكنة قصر النيل وقنبلة أخرى على سور مدرسة إنجليزية بشارع الملك الصالح بالمنيل.

وفى أبريل انفجرت قنبلة بجوار المحكمة المختلطة بالقاهرة.

وفى مايو سنة ١٩٣٣ حاول محمد على الفلال الاعتداء على حياة صدقى باشا بإطلاق مسدس عليه بمحطة العاصمة ولكن قبض عليه قبل أن يطلقه.

وفى يونيه من تلك السنة انفجرت قنبلة عند نهاية شارع غمرة وقنبلة أخرى على مقربة من سور وزارة الحربية، ولم يهتد البوليس إلى الفاعلين فى حوادث القنابل كلها.

اضطهاد الصحافة

زخر عهد صدقى، كما زخرت العهود الانقلابية، بالافتنان فى اضطهاد الصحافة فعلى أثر حوادث الإسكندرية (ص ١٣٦) عطلت الوزارة صحف (كوكب الشرق) و(البلاغ) و(اليوم) تعطيلاً نهائيًا بقرار من مجلس الوزراء، مع تخويله تعطيل كل صحيفة أخرى تستتر باسمها الصحف المذكورة، وكلها من صحف الوفد وبعد ائتلاف حزب الأحرار الدستوريين مع الوفد عطلت الوزارة جريدة (السياسة)، وعطلت أيضًا جريدتى (المؤيد الجديد) و(صدى الشرق) وجريدة (الأحرار الدستوريين) وعدة صحف أخرى، وفى عهدها حوكم بعض الصحفيين وحكم عليهم بالحبس.

ووضعت الوزارة فى ١٤ فبراير سنة ١٩٣١ القانون رقم ٢٨ لتلك السنة أضافت فيه أحكامًا جديدة إلى قانون العقوبات بشأن الجرائم التى تقع بواسطة الصحافة، اشتملت ضمن ما اشتملت عليه على عقاب من ينشر إذاعات بشأن تحقيق جنائى قائم، ومن ينشر أمورًا من شأنها التأثير فى القضاة الذين يناط بهم الفصل فى دعوى مطروحة أمام أية جهة من جهات القضاء فى البلاد، أو فى رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بالتحقيق، أو التأثير فى الشهود الذين قد يطلبون للشهادة فى تلك الدعوى أو فى ذلك التحقيق، أو أمورًا من شأنها منع شخص من الإفضاء بمعلومات لأولى الأمر أو التأثير فى الرأى العام

لمصلحة طرف فى الدعوى أو التحقيق ضده، وكان غرض الوزارة من إصدار هذا القانون معاقبة الصحف التى كانت تعطف على المتهمين أو المقبوض عليهم فى التحقيقات السياسية.

ووضعت فى ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ القانون رقم ٩٧ لتلك السنة بتعديل قانون العقوبات، شددت فيه العقاب على جرائم النشر التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر، واستحدثت عقابًا على بعض أفعال لم يكن يتناولها القانون بالعقاب، وهى التى من شأنها الإضرار ضررًا جسيمًا بالمصلحة العامة أو الإخلال بالنظام العام، وزادت فى بعض العقوبات زيادة جسيمة فجعلت العقوبة المقررة فى المادة ١٥١ من قانون العقوبات تصل إلى السجن خمس سنوات مع غرامة تصل إلى خمسمائة جنيه عن التحريض على قلب نظام الحكومة أو على كراهيته أو الازدراء به، والغرض من هذه المادة المعدلة حماية نظام الانقلاب.

ووضعت فى نفس هذا اليوم (١٨ يونيه سنة ١٩٣١) قانونًا جديدًا للمطبوعات، وهو القانون رقم ٩٨ لتلك السنة، تضمن من العقبات فى سبيل إنشاء الصحف واستمرارها ما لم يسبق له نظير، فمن ذلك أنه اشترط فى رؤساء التحرير والمحررين المسئولين شروطًا شديدة منها أن لا يكونوا قد حكم عليهم فى جريمتين من جرائم النشر، وأن لا يكونوا أعضاء فى البرلمان، واشترط أن يكون للجريدة مطبعة خاصة تكون مملوكة للشخص أو الشركة المالكة لها إذا كانت تصدر ثلاث مرات أو أكثر فى الأسبوع واشترط تقديم تأمين نقدى مقداره ٢٠٠ ج عن كل جريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر فى الأسبوع و١٥٠ ج فى الأحوال الأخرى، وأن تسرى هذه الشروط على جميع الصحف القائمة.

وفى ١٠ يوليه سنة ١٩٣٢ صدر القانون رقم ٣٥ لتلك السنة وفيه تشديد للعقوبات على جرائم الصحافة والنشر، ومن ذلك أنه وضع عقوبة جديدة على من يستعمل عبارات أو ينشر أخبارًا كاذبة من شأنها أن تعرض نظام الحكم للكراهية أو الازدراء أو أن تشكك فى صحته أو سلطانه، وقصدت الوزارة من استحداث هذه العقوبة المبالغة فى حماية نظام الانقلاب.

صوت الشعر
حافظ إبراهيم يهاجم الإنجليز وصدقى باشا

جادت قريحة شاعر النيل حافظ إبراهيم بقصائد رائعة، هاجم فيها الإنجليز، ونعى عليهم سياسة البغى والعدوان التى اتبعوها تحت ستار «الحياد» وكشف فيها ستر هذا الحياد الكاذب وطعن على سياسة الاستعمار عامة.

كان السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى فى مصر وقتئذ يمثل هذه السياسة، وكان يأمل أن يتم عقد المعاهدة بين مصر وإنجلترا سنة ١٩٣٠ على يد الوزارة البرلمانية (وزارة النحاس الثانية)، ولكنها خيبت آماله بالتشدّد فى بعض نصوص مشروع المعاهدة، فانقلب عليها متظاهرًا بالحياد، وتحالف مع السراى على تدبير الانقلاب الذى أقصى هذه الوزارة وأدّى إلى إلغاء البرلمان والحياة الدستورية، واستمر على هذا الحياد الكاذب وذلك التأييد المبيت لإذلال الشعب، ومن هنا ثارت روح المعارضة فى نفس حافظ إبراهيم، فهاجم هذه السياسة الماكيافيلية فى أبيات بلغت الغاية فى التعبير عن آلام الشعب وآماله، وأعادت إلى الأذهان قصائده الوطنية الخالدة التى نظمها فى تمجيد الحركة الوطنية ومهاجمة الاحتلال فى عهد مصطفى كامل ومحمد فريد[٩].

قال فى مارس سنة ١٩٣٢ مخاطبًا الإنجليز، منددًا بسياسة «الحياد» ناعيًا عليهم ظلمهم وإخلافهم وعودهم للأمة

بنيتم على الأخلاق أساس ملككم	فكان لكم بين الشعوب ذمام[١٠]
فمالى أرى الأخلاق قد شاب قرنها[١١]	بها ضعف ودب سقام
أخاف عليكم عثرة بعد نهضة	فليس لملك الظالمين دوام
أضعتم ودادًا لو رعيتم عهوده	لما قام بين الأمتين خصام

(٩) راجع هذه القصائد فى كتابنا مصطفى كامل، وكتابنا محمد فريد.

(١٠) الذمام: الحق والحرمة..

(١١) القرن: الذؤابة من الشعر.

أبعد «حياد» لا رعى الله عهده وبعد الجروح الناغرات[١٢] وئام؟
إذا كان فى حسن التفاهم موتنا فليس على باغى الحياة ملام

وقال فى هذا المعنى:

لا تذكروا الأخلاق بعد «حيادكم» فمصابكم ومصابنا سيان
حاربتمو أخلاقكم لتحاربوا أخلاقنا فتألم الشعبان

وقال عن (الحياد الكاذب)

قصر الدوبارة قد نقضـ ـت العهد نقض الغاصب
أخفيت ما أضمرته وأبنت ودّ الصاحب
الحرب أروح للنفو س من «الحياد» الكاذب

وقال مخاطباً المندوب السامى البريطانى منددًا بحياد الإنجليز المصطنع:

ألم تر فى الطريق إلى «كياد»[١٣] تصيد البط بؤس العالمينا
ألم تلمح دموع الناس تجرى من البلوى - ألم تسمع أنينا
ألم تخبر بنى «التاميز» عنا وقد بعثوك مندوبًا أمينا
بأنّا قد لمسنا الغدر لمسًا وأصبح ظننا فيكم يقينا
كشفنا عن نواياكم فلستم وقد برح الخفاء محايدينا
سنجمع أمرنا فترون منا لدى الجلى[١٤] كرامًا صابرينا
ونأخذ حقنا رغم العوادى تطيف بنا ورغم القاسطينا[١٥]
ضربتم حول قادتنا نطاقًا من النيران يعيى الدارعينا
على رغم المروءة قد ظفرتم ولكن بالأسود مصفدينا
فهل يجديكم الأسطول نفعًا إذا ما نازل الحق المبينا؟

وقال فى هذا المعنى (أبريل سنة ١٩٣٢):

---

(١٢) الناغرات: الداميات.
(١٣) بركة بمركز فاقوس بالشرقية كان المندوب السامى وحاشيته يذهب إليها لصيد الطيور.
(١٤) الجلى: النازلة الشديدة.
(١٥) القاسطون: الظالمون.

إلى المحايدين

أمحايد أم حائد عن منهج الحق المبين؟
نازلت شعبًا أعزلاً بمدرعين مدججين
وأمنت عقبى الظالمين وبئس عقبى الظالمين
مهما تصب منا فلسنا الجازعين اليائسين
إنّا بجبار السماء وبالعقيدة نستعين
إن العقيدة لا تزلزلها حراب الغاصبين
فلئن ملكتم يومكم لغد لرب العالمين
أأمنتمو صرف الزمان وفتكه بالغاشمين
كم من قوى هدّه كيد الضعيف المستكين
أولم تروا ما ذاقه بالأمس ذياك السجين؟[١٦]
فى (سنت هيلين) قضى من دوّخ الدنيا سنين
من كان فى غاراته فى الكون منقطع القرين
أمسى ألانته الخطوب وكان صلبًا لا يلين
أو تتقون مصيره أم لستمو بالمتقين؟
ضقنا بكيد محايدين لنا وكيد مبشرين
ثاروا على دين الهدى وتخطفوا منا البنين
داسوا العرين وقد خلا من أسده ذاك العرين
خسر المبشر، إن دين الحق دين المسلمين
الله حاميه وكافيه شرور المعتدين

نحن والإنجليز وجهًا لوجه

وقال أيضًا:

قل للمحايد هل شهدت دماءنا تجرى وهل بعد الدماء سلام؟

(١٦) نابليون، وقد مات فى منفاه بجزيرة سنت هيلين.

سفكت مودتنا لكم وبدا لنا ... أن الحياد على الخصائم لتام
إن المراجل سرها لا يتقى ... حتى ينفس كربهن صمام
لم يبق فينا من يمنى نفسه ... بودادكم فودادكم أحلام
أمن السياسة والمروءة أننا ... نشقى بكم فى أرضنا ونضام؟
إنّا جمعنا للجهاد صفوفنا ... سنموت أو نحيى ونحن كرام

وقال فى أبريل سنة ١٩٣٢ تحت عنوان (إلى الإنجليز) وهى من أبلغ ما قيل فى تحدى القوة الغاشمة والصمود أمام الشدائد مهما عظمت:

حولوا النيل واحجبوا الضوء عنا ... واطمسوا النجم واحرمونا النسيما
واملأوا البحر، إن أردتم، سفنًا ... واملأوا الجوّ، إن أردتم، رجوما
وأقيموا للعسف فى كل شبر ... (كونستبلا) بالسوط يفرى الأديما(١٧)
إننا لن نحول عن عهد مصر ... أو ترونا فى الترب عظماً رميما
عاصف صان ملككم وحماكم ... وكفاكم بالأمس خطبًا جسيمًا
غال (أرمادة(١٨)) العدو ففزتم ... وبلغتم فى الشرق شأوًا عظيمًا
فعدلتم هنيهة، وبغيتم ... وتركتم فى النيل عهدًا ذميمًا
فشهدنا ظلمًا يقال له العد ... ل وودًّا يسقى الحميم الحميما(١٩)
فاتقوا غضبة العواصف إنى ... قد رأيت المصير أمسى وخيما!

وقال أيضًا (أبريل سنة ١٩٣٢):

لقد طال الحياد ولم تكفوا ... أما أرضاكم ثمن الحياد؟
أخذتم كل ما تبغون منا ... فما هذا التحكم فى العباد؟
بلونا شدة منكم ولينًا ... فكان كلاهما ذرّ الرماد
وسالمتم وعاديتم زمانا ... فلم يغن المسالم والمعادى
فليس وراءكم غير التجنى ... وليس أمامنا غير الجهاد

(١٧) يفرى الأديم أى يشق الجلد.

(١٨) الأرمادة: هى الأسطول الأسبانى الذى تحطم فى القرن السادس عشر بعاصفة حالت بينه وبين مهاجمة الأسطول الإنجليزى الذى كان دونه قوة وعددًا.

(١٩) الحميم الأول الصديق، والحميم الثانى الشراب الشديد الحرارة.

وعود الإنجليز فى الجلاء

وقال فى سنة ١٩٣٢ يندد بكاتب فرنسى زعم أن جلاء الإنجليز سيكون فى أكتوبر من ذلك العام:

كم حددوا يوم الجلاء الذى أصبح فى الإبهام كالمحشر
وسن قوم الطيش من جهلهم كذبة (أبريل لأكتوبر)

حافظ إبراهيم وصدقى باشا

وقال فى سنة ١٩٣٢ يندد بسياسة صدقى باشا من قصيدة لم ينشر منها إلّا النزر اليسير:

قد مرّ عام يا سعاد وعام وابن الكنانة فى حماه يضام
صبوا البلاء على العباد فنصفهم يجبى البلاد ونصفهم حكام
أشكو إلى (قصر الدبارة) ماجنى (صدقى)الوزير وماجبى (علام)[٢٠]

ومنها فى مخاطبة صدقى باشا:

ودعا عليك الله فى محرابه الشيخ والقسيس والحاخام
لا هم أحى ضميره ليذوقها غصصًا وتنسف نفسه الآلام

الانتخابات البريطانية - فوز المحافظين
(أكتوبر سنة ١٩٣١)

استقال المستر ماكدونالد من رآسة وزارة العمال فى أواخر أغسطس سنة ١٩٣١ لاختلافه مع أعضاء حزبه، وألف هو نفسه عقب استقالته وزارة ائتلافية تجمع بين الوزراء الموالين له من العمال والمحافظين والأحرار، وكان الغرض من

---

(٢٠) محمد علام باشا وكيل حزب الشعب. ويشير إلى ما كانوا يجبونه من الأموال إعانة لحزب الشعب.

تأليفها معالجة المشكلة المالية ومحاولة حل قضية الهند، على أن يسترد كل حزب بعد ذلك استقلاله وتجرى انتخابات جديدة يرجع فيها إلى الشعب.

وقد جرت هذه الانتخابات العامة فى أكتوبر سنة ١٩٣١، ففاز المحافظون فوزًا كبيرًا، وفشل حزب العمال فى الانتخابات، فنجح من المحافظين ٤٧١، ومن الأحرار ٦٦، ومن العمال ٤٩، وسقط المستر هندرسن زعيم حزب العمال، وسقط معظم أقطابهم، فكانت هذه الانتخابات اندحارًا كبيرًا لحزب العمال، وفوزا هائلا لحزب المحافظين، وقد رضى المحافظون أن يرأس المستر ما كدونالد الوزارة الجديدة، وظل يتولاها إلى أكتوبر سنة ١٩٣٢.

السنوات العجاف
الأزمة الاقتصادية ١٩٣٠ - ١٩٣٤

أصيبت مصر فى عهد وزارة صدقى باشا بأزمة اقتصادية طاحنة، بدأت فى أواخر سنة ١٩٣٠ إذ هبطت أسععار القطن هبوطًا جسيما، وبيع القنطار السكلاريدس بـ ١٥ ريالا تم بعشرة ريالات، بعد أن كان سعره ٢٦ ريالا فى أواخر سنة ١٩٢٩، وتبع ذلك هبوط أسعار المحاصيل الزراعية عامة، فاشتدّ الضيق بالمزارعين وأصحاب الأطيان من ملاك ومستأجرين، وكانت بداية اشتداد الأزمة فى موسم القطن فى أكتوبر سنة ١٩٣٠، واستمرت فى شدّتها عدّة سنوات من أواخر سنة ١٩٣٠ إلى أواخر سنة ١٩٣٤، فكانت حقا سنوات عجافا، عانى فيها الأهلون أشدّ أنواع الضيق الاقتصادى والمالى، فقد هبطت غلة الأطيان إلى مادون تكاليفها، وبقيت ديون الملاك والمزارعين وفوائدها الفاحشة وأقساطها المرهقة أغلالاً فى أعناقهم، وتهددت ثروة البلاد الزراعية والعقارية بالبوار والخسران..

لقد أقيمت دعاية كبيرة لإسماعيل صدقى باشا بأن من أكفأ الاقتصاديين والماليين، فلننظر ماذا ابتكره من الوسائل لعلاج هذه الأزمة.

إن إنشاء بنك التسليف الزراعى سنة ١٩٣١ هو العمل الاقتصادى البارز الوحيد الذى تم فى عهد وزارة صدقى، ومن الحق أن نقول إن مشروع إنشاء

هذا البنك قد وضع فى عهد الوزارات السابقة، وإنما صدر المرسوم به فى عهد وزارة صدقى باشا[٢١]، وكان المشروع كما وضعته الوزارة البرلمانية يقتضى أن يكون رأس مال البنك مليونين من الجنيهات، تساهم الحكومة بنصفه، ويطرح النصف الآخر للاكتتاب العام، لكن وزارة صدقى حددت اكتتاب الحكومة بنصف مليون جنيه واكتتاب البنوك بمثل هذه المبلغ دون عرضه للاكتتاب العام.

وفيما عدا إنشاء هذا البنك وبنك التسليف العقارى الذى هو فرع له لم تعمل وزارة صدقى شيئًا يذكر فى تفريج الأزمة الاقتصادية.

لقد اتخذت بعض الاجراءات للتخفيف من وطأتها، فسنت قانونا بتخفيض الإيجارات الزراعية لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بمقدار الخمس من القيمة المتعاقد عليها، وأصدرت قانونًا آخر بتخفيض الإيجارات الزراعية لسنة ١٩٣١ بمقدار ثلاثة أعشار قيمتها، وقررت تأجيل تحصيل مبلغ ٨٥٠ ألف جنيه من السلف التى سبق أن أقرضتها الحكومة لصغار المزارعين، وتأجيل تحصيل مبالغ أخرى ثمن أسمدة بيعت إليهم.

وقررت فى نوفمبر سنة ١٩٣٠ إقراض الزراع على محصول القطن، وخصصت لهذه العملية ثلاثة ملايين جنيه أخذت من الاحتياطى العام.

وعهدت إلى بنك التسليف الزراعي التدخل لدى بعض الدائنين لوقف إجراءات نزع الملكية عن قليل من أطيان مدينيهم، مقابل دفع بعض المتأخر عليهم، وعهدت إلى الشركة العقارية المصرية شراء بعض الأراضى المعروضة للبيع الجبرى لكى تردها إلى أصحابها، وخصصت لذلك كله نحو ثلاثة ملايين جنيه، على أن هذه الوسائل قد نفذت فى حدود ضيقة، ولم تفد فى علاج الأزمة.

وبالرغم من اشتداد الضائقة أمعنت الحكومة فى استعمال القسوة فى تحصيل الضرائب، واستخدمت الكرباج فى بعض القرى لجبايتها من الفلاحين، واضطرتهم إلى بيع ما يملكون من ماشية وزرع وأثاث بأبخس الأثمان سدادًا لمطلوباتها منهم.

---

(٢١) هو المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر من تلك السنة.

ولم تعمل عملا مجديا حاسما فى مشكلة الديون العقارية التى عجز أصحاب الأطيان عن الوفاء بها، وكل مافعلتته أن أصدرت سنة ١٩٣٣ قانونا (رقم ٧ لتلك السنة) بتجميد ومدّ آجال سلف البنوك العقارية الثلاثة الكبرى (البنك العقارى وبنك الأراضى وشركة الرهن العقارى) فى حدود الاتفاقات التى عقدتها مع هذه البنوك، وفحواها تجميد الأقساط المستحقة على المدينين لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢، وتحويلها هى ورأس المال والأقساط المتأخرة والفوائد وفوائد التأخير والمصاريف حتى هذا التاريخ إلى سلفتين، إحداهما برصيد رأس المال لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ وتسدد على ثلاثين قسطا سنويا بالنسبة للبنك العقارى وشركة الرهن العقارى، وعلى خمسة وثلاثين قسطًا بالنسبة لبنك الأراضى، وتبدأ الأقساط من يناير سنة ١٩٣٣، والسلفة الثانية وتشتمل على الأقساط المتأخرة، وفوائد التأخير مضافا إليها الرصيد المستحق فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ لبنك التسليف الزراعى عن المبالغ المدفوعة منه للبنوك العقارية الثلاثة، وهذه السلفة الثانية تجزأ إلى قسمين، قسم منها يعادل الثلث، يدفع على أقساط سنوية، والقسم الثانى يعادل الثلثين تقوم الحكومة بسداده للبنوك ويحول إلى سلفة لها واجبة السداد فى المدة التى حددتها تلك الاتفاقات مضافا إليها فوائد سنوية، وبذلك حلت الحكومة محل البنوك العقارية الثلاثة فى هذا الجزء من الديون.

وقد تسنى لهذه البنوك بموجب هذه التسوية أن تحصل سنة ١٩٣٣ من الحكومة على مبلغ أربى على أربعة ملايين من الجنيهات، وهو تحصيل لم يسبق له مثيل فى أحسن سنى الرخاء، وقد أنقذها من الخسران والإفلاس.

وتضمن القانون وقف إجراءات نزع ملكية الأراضى المرهونة لتلك البنوك لمدة ثمانية عشر شهرًا من ابتداء العمل به.

وأصدرت قانونًا بالترخيص للحكومة بإصدار أذونات على الخزانة لكى تدفع المبالغ التى تعهدت بها للبنوك.

كانت هذه التسوية لمصلحة البنوك أكثر منها لمصلحة المدينين، ولم يكن هذا

من العلاج الصحيح فى شىء، لأن أزمة سنة ١٩٣٠ إنما ترجع إلى هبوط أسعار الحاصلات الزراعية واختلال التوازن بين قيمتها وبين نفقات الانتاج والمطلوبات من أصحاب الأراضى الزراعية، مع بقاء الديون العقارية وفوائدها الفاحشة كما عقدت فى سنى اليسر وارتفاع ثمن المحاصيل، وهذه الديون فى مجموعها يدخلها من غير شك استغلال جشع البنوك الأجنبية والمرابين لأصحاب الأراضى الزراعية، بحيث أنها كانت حتى فى سنى الرخاء تحتوى على غبن فاحش لحق بأصحاب هذه الأراضى.

فكان واجبًا على الحكومة أن تعالج الداء من أساسه، بتخفيض قيمة هذه الديون، واستبعاد ما يدخلها من استغلال غير مشروع، ثم تخفيض فوائدها، ولكنها لم تفعل ذلك، بل أبرمت تلك التسوية مع البنوك العقارية على أساس عدم المساس بأصل الديون وجوهر فوائدها، ثم إنها لم تشمل سوى مدينى هذه البنوك الثلاثة دون غيرهم من المدينين، ولم تشمل غير ديون البنوك المذكورة، فجاءت التسوية فى الجملة لصالح البنوك، لأنها جنبتها مالا مصلحة لها فيه من السير فى إجراءات نزع ملكية المدينين، إذ ليس من طبيعة عملها أن تشترى الأراضى المرهونة وتستثمرها، وقد حصلت من هذه التسوية ثلثى المبالغ المتأخرة لها على المدينين؛ دون أن تتحمل أى عناء فى تحصيلها، وبقيت أزمة الديون العقارية قائمة أمام ضآلة الفائدة الوقتية التى نالت المدينين، واستمرار الانخفاض فى غلة الأراضى، مما عجزوا معه عن الوفاء بالقسط الأوّل الذى ألزمتهم بها تلك التسوية، فتفاقمت الحالة، واستمر الضيق فى اشتداد.

وقد أشار إلى هذه الحقيقة عبد الفتاح يحيى باشا حين تولى رآسة الوزارة بعد استقالة صدقى باشا، إذ صرح بجلسة مجلس النواب يوم ١١ يناير سنة ١٩٣٤ قائلا: «إن مسألة الديون العقارية هى فى طليعة المسائل التى تدرسها الحكومة بعناية تامة تمكن من الوصول إلى حلول مضمونة النفع دائمة الفائدة إذ ليس الغرض إيجاد حلول تكلف الخزانة العامة كثيرًا ولا يكون من مقتضاها إلّا تسكين الأزمة وتلطيفها لحين، ثم تعود الحال بعدها أشدّ وطأة وأعظم فتكا».

وقال حسين سرى باشا حين كان وزيرًا للمالية سنة ١٩٤٠ بجلسة مجلس النواب يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠:

«أفاد هذا الاتفاق البنوك العقارية فائدة محققة إذ تسنى لها أن تقبض فى الحال مبلغًا يربى على الأربعة ملايين من الجنيهات وهو تحصيل لم يكن لهم مثيل فى أحسن سنى الرخاء، كما رفع ضمان سلفياتها، لأن السداد من جانب الحكومة مع التنازل عن حق الأولوية للبنوك قد عزز ضمان هذه الهيئات ورفع عن كاهلها ما كانت أعدّته من احتياطات لمواجهة الشك فى تحصيل ديونها بالكامل».

ولو أن الوزارة عالجت الأزمة بتخفيض معقول فى قيمة الديون وفوائدها ثم مدّ أقساطها، لكان هذا هو العلاج الناجع لتلك المشكلة، وخاصة لأن هذه الديون حصل التعاقد عليها فى سنى الرخاء ثم طرأت عليها فى أوقات التنفيذ حالات العسر والأزمة، هذا إلى أن البنوك سبق لها أن نالت المكاسب الفاحشة من الفوائد والأرباح المركبة، وتضاعف رأس مالها من الديون، فكان الإنصاف والحكمة يقتضيان وضع تشريع بتخفيض ثلاثين فى المائة من أصل الديون العقارية وتخفيض سعر فائدتها إلى ٥ فى المائة، وليس هذا بدعًا فى التشريع، فإن المشرع يجب أن يتدخل فى بعض الظروف بين المتعاقدين ويقيم بينهم ميزان العدل، وقد تدخل سنة ١٩٣١ فى عقود إيجار الأطيان الزراعية حين رأى أن الإيجارات التى تم التعاقد عليها فى سنة ١٩٢٩ إنما عقدت فى أوقات الرخاء، فلما حدثت أزمة سنة ١٩٣٠ وهبطت أسعار الحاصلات أصدر عدة تشريعات خفض بمقتضاها الخمس من إيجارات سنة ١٩٣٠ وثلاثة الأعشار من إيجارات سنة ١٩٣١، فكان واجبا على الحكومة أن تتدخل أيضا فى القروض وتعدل من شروطها وتخفض من قيمتها وفوائدها ولكن الحكومة راعت مصلحة البنوك أكثر مما راعت مصلحة الأهلين، فلم تأخذ بهذا الحل العادل السليم.

أخفقت إذن وزارة صدقى باشا فى علاج الأزمة الاقتصادية وتسوية مشكلة الديون العقارية، وقد أخذت الحكومة البرلمانية سنة ١٩٤٢ بعلاج أقرب إلى القواعد السليمة بالنسبة إلى الديون العقارية، إذ أصدرت القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ واساسه تخفيض الديون العقارية والعادية للمدينين من الملاك الزراعيين إلى ما يعادل سبعين فى المائة من قيمة عقارات المدينين.

محادثة سيمون - صدقى

(سبتمبر سنة ١٩٣٢)

جرت فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٢ بجنيف محادثة سياسية وجيزة بين صدقى باشا والسير جون سيمون وزير خارجية بريطانيا فى صدد المفاوضات لعقد اتفاق بين مصر وبريطانيا.

لم تكن لهذه المحادثة أهمية ولا صدى فى الحالة السياسية للبلاد، وبدا من ظروفها وملابساتها أن غرض صدقى باشا منها هو الاستيثاق من رضا الحكومة البريطونية عن النظام القائم فى مصر وقتئذ، واعترافها بأن حكومته جديرة بأن تتحدث عن مصير البلاد، وأن اشتداد المعارضة ضدها لا يحول دون هذا الاعتبار، وكان هو الساعى إلى هذه المحادثة، إذ طلب إلى حافظ عفيفى باشا وزير مصر المفوض فى لندن أن يهيىء له مقابلة السير جون سيمون للتحدث إليه فى شأن إمكان استئناف المفاوضات، فعرض حافظ عفيفى باشا هذه الرغبة على السير جون سيمون، فقبلها، ووعد بأن يلتقى بصدقى باشا فى جنيف يوم ٢١ و ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٢.

تم الاجتماع فى مأدبة عشاء أقامها صدقى باشا للسير جون سيمون يوم ٢١ سبتمبر، وحضرها معهما حافظ عفيفى باشا والمستر إيدن الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية (وزير الخارجية فيما بعد)، وكان موجودًا بجنيف لحضور مؤتمر نزع السلاح، والمستر رونالد السكرتير الخاص للسير جون سيمون، وجرى الحديث بين صدقى وسيمون بعد تمام العشاء، وإذ كان هذا يدرك أن جل ما يهم صدقى باشا هو الاطمئنان على استقرار وزارته، فقد أعرب له عن سروره بالتعرف إليه، ولمح إلى صفاته كرجل إدارى أمكنه إعادة النظام فى بلده (تأمل!)، وأضاف إلى ذلك أن تقارير السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى تتضمن ما يفيد ذلك، فشكره صدقى باشا على هذا التقدير، وأعرب له عن شكر الحكومة المصرية للقرار الذى اتخذته وزارة الخارجية الانجليزية فى صدد مسألة كوبون الدين العمومى، والاعتراف بالجميل لممثل الحكومة البريطانية فى مصر

(السير برسى لورين) «لما يتصف به من السجايا والذى كان لسياسته الرشيدة ومجهوده الشخصى أبعد الأثر فى توثيق عرى الروابط بين بلدينا»[٢٢].

ولم يفت السير جون سيمون أن يثنى على صدقى باشا فى حديثه إذ قال له: «إن الفضل يرجع إليك فى توطيد النظام فى مصر، وإن الأمور تجرى فى مجراها، وإن علاقاتنا معكم على أحسن ما تكون[٢٣]»، وقال له أيضًا: «لقد تحدثوا فعلًا عن عدم صلاحية النظام القائم فى مصر الآن للتفاوض معنا، غير أن ما ذكرته الآن فى هذا الصدد هو مقعول جدا، كما أن تقارير السير برسى تؤيده، ولذا فيمكننى أن أقول لك على الفور إنه لم تعد هناك أية صعوبة فى المفاوضة مع حكومة صدقى باشا، بل إن الأمر على عكس ذلك، فقد يسر بريطانيا العظمى أن ترى إمضاءكم ممهورة على اتفاقية، لأننا نعرف الآن الشخص الذى نتعامل معه، وإن قيمة الاتفاقية كما تقول تقدر بقيمة من يقوم بتنفيذها، ولقد سرنى ما علمته فى هذه المناسبة من السير برسى أن الملك يرغب أيضا فى هذا الاتفاق، وأنه يؤيد سياستكم، وأنك متمتع بثقته، وهذه العوامل نعتبرها دليلا حسنًا وبشيرا بالنجاح»[٢٤].

ثم دخل السير جون سيمون فى صميم موضوع الاتفاق، فبدا منه إصرار إنجلترا على الاحتلال واستبقاء السودان فى حوزتها، قال: «إنى أعتقد شخصيا أن مشروعى الاتفاق لسنتى ١٩٢٩ و ١٩٣٠ يجب اتخاذهما أساسًا للمفاوضات المقبلة، وهناك مسائل سلم بها، كانتهاء الاحتلال البريطانى، والتحالف بين البلدين والمساعدة على إلغاء الامتيازات، وقبول مصر فى عصبة الأمم، غير أنه يجدر بى إبداء تحفظين اثنين، الأول خاص بالنقط العسكرية، والثانى بالسودان، ويلوح لى أن السلطات الفنية عندنا لها بعض الطلبات فيما يتعلق بالترتيبات التى تتخذ لاقامة الجنود، فمن المسلم به أنها ستجلو عن المدن، ولكن أين تعسكر؟ وهذه مسألة ما زالت تحتاج إلى المناقشات، أما بخصوص السودان

---

(٢٢) كذا على لسان صدقى باسا فى المحضر الذى حرره عن هذه المحادثة.

(٢٣) عن المحضر المذكور.

(٢٤) عن المحضر المذكور.

فيجب فى الاتفاق أن يدور حول مبدأ الاحتفاظ بالإدارة الحالية القائمة فى السودان، فإذا ما سلم بهذا المبدأ فيمكن البحث عن الوسائل التى يستطاع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية فى السودان».

وقد أدرك صدقى باشا أن محدثه يريد الرجوع عن بعض ما وافقت عليه الحكومة البريطانية فى المفاوضات السابقة؛ لأن عبارة «التحفظين» اللذين أشار إليهما توحى بهذا المعنى، فأجاب بأنه ليس فى مركز يستطيع فيه إبداء ملاحظات تفصيلية عن هذين التحفظين، وصرح فيما يتعلق بالنقطة الأولى أن مصر لا تستطيع الرجوع إلى الوراء فى المسائل الأساسية التى اكتسبتها، ولا يجوز إعادة البحث فى المسائل التى تم الانفاق عليها إلا لإيضاحها أو تحسينها، وأن حكومته لا ترغب قبول أقل مما سبق عرضه على الحكومات الأخرى، أما مسألة السودان فقال عنها: «إنها ما زالت بكرًا تتطلب كل مناقشة حول أساس النظام المزمع إدخاله فيه».

وانتقل الحديث إلى مسألة المفاوضات ذاتها، والوقت الذى تبدأ فيه، فقال السير جون سيمون بضرورة إجرائها فى (الوقت المناسب) وفى أقرب فرصة ممكنة، وأضاف أنه سيرجع فى هذا الأمر إلى الوزارة البريطانية لكى تدور المفاوضات التمهيدية وشبه الرسمية فى مصر بين المندوب السامى البريطانى ورئيس الوزارة المصرية، وأعرب عن اعتقاده بأن محادثات مصر يمكن إجراؤها فى الشتاء القادم (١٩٣٣)ز وقال إنه سينتهز أول فرصة ليتحدث فى ذلك إلى زملائه وبخاصة رئيس الوزارة، كما أنه سيتباحث كذلك مع السير برسى لورين قبل عودته إلى مصر، وطلب إليه صدقى باشا أن تصدر الحكومة البريطانية تبليغًا رسميا تقبل فيه مبدأ استئناف المفاوضات مع الحكومة المصرية الحالية (حكومة صدقى باشا)، فوعده السير جون سيمون بأن يتباحث فى شأن هذا الطلب مع رئيس الوزارة البريطانية وأنه سيتصل بالسير برسى لورين للاتفاق على صيغة هذا التبليغ، والوقت المناسب الذى يرسله فيه، وأبدى صدقى باشا اغتباطه فى المحضر الذى حرره عن هذه المحادثة لما سادها من الود والتقة، قال: «وكنا نشعر بمبلغ الاحترام الذى يكنه السير جون سيمون نحو النظام القائم فى مصر،

وفى اعتقادى أنى تركت فى نفسه أحسن الأثر» (كذا)، وطلب إليه أن يبلغ عفيفى باشا كل ما قد يستجد من التقدم فى شأن المسائل التى كانت موضوع المحادثة، فوعده سيمون بذلك، وسلمه صدقى باشا مذكرة مكتوبة بالآراء التى أعرب عنها فى الحديث، ولخصناها فيما تقدم، وانتهت المقابلة باتفاق الطرفين على أن لا يذكر عنها إلا أنها كانت ودية مرضية وأن لا يذاع شىء عن موضوع الحديث.

وفى االيوم الثانى (٢٢ سبتمبر) التقى صدقى باشا مرة ثانية بالسير جون سيمون فى حفلة شاى أقامتها عقيلته، ولم يدر فيها حديث سياسى قط.

ولم يعقب هذه المحادثة أية خطوة من الحكومة البريطانية، ولا أى جواب على ما طلبه صدقى باشا من المفاوضة معه، ولم تصدر التبليغ الذى كان ينشده.

انشقاق فى الوفد – خروج عشرة من أعضائه
(أكتوبر – نوفمبر سنة ١٩٣٢)

فى يناير سنة ١٩٣٢ ظهرت فى الأفق السياسى فكرة تأليف وزارة ائتلافية من الوفديين والأحرار الدستوريين، وكانت دار المندوب السامى البريطانى مصدر هذه الفكرة، إذ رأى الإنجليز أن صدقى لم يفلح فى أن يضم الأمة إلى صفه، ولم يريدوا أن ينفرد الوفد بالحكم إذا أجريت انتخابات حرة. فلوحوا بهذه الفكرة لكى تشكل وزارة ائتلافية تكون عرضة للسقوط إذا أوعزوا هم أو السراى إلى بعض أعضائها بالانتقاض عليها، كما حدث فى سنة ١٩٢٨ (ص ٦٠)، وكان محور الفكرة أن يتدخل السير برسى لورين فى الأمر ويشير على الملك فؤاد حلاً للأزمة بتأليف وزارة ائتلافية، وصرح المندوب السامى لبعض محدثيه أنه إذا تم الاتفاق على تأليفها فعندئذ يستطيع أن يتدخل ويقوم بدور ما فى سبيل إنجاح هذا الاتفاق، والإنجليز يميلون إلى هذا النوع من الوزارات فى مصر ليضمنوا عدم استقرار الحكم الدستورى فيها.

اعتنق الأحرار الدستوريون هذه الفكرة؛ لأنهم استبطأوا عودتهم إلى الوزارة، وطال انتظارهم أكثر مما يحتملون بعد ما سلخ صدقى فى الحكم قرابة

سنتين، فأخذوا يدعون إلى الوزارة الائتلافية. واجتذبوا إلى صفهم ثمانية من أعضاء الوفد. فراجت الفكرة. وأيدها أشخاص كثيرون. ورفضها النحاس وماهر والنقراشي ومكرم. لاستمساكهم بالميثاق القومى الذى عقد فى مارس سنة ١٩٣١ (ص ١٥٩) ومن أهم قواعده أن تؤلف الوزارة من حزب الأغلبية. ولأنهم ذكروا ما كان من نقض الأحرار الدستوريين لعهدهم فى الوزارة الائتلافية الأخيرة سنة١٩٢٨، إذ استقالوا منها واحدًا بعد آخر، تمهيدًا لإسقاطها وانفرادهم بالحكم (ص ٦٠). ومن هنا نشأ الخلاف بين أعضاء الوفد. وتطور حتى صار انشقاقا. وقد بدت بوادره باستقالة نجيب الغرابلى من الوفد فى أغسطس سنة ١٩٣٢ لخلاف شخصى وقع بينه وبين مكرم فى قضية القنابل. وكانا من هيئة الدفاع فيها. ثم سحب الغرابلى استقالته، ولكن النحاس قبلها. إذ رأى منه بعد خلافه مع مكرم اتصالاً بوزارة صدقى باشا وتعاونًا معها. وأعلن استقالته فى أكتوبر سنة ١٩٣٢، فاعترض على هذا الإعلان من أعضاء الوفد كل من: فتح الله بركات وحمد الباسل ومراد الشريعى وعلوى الجزار وفخرى عبد النور وعطا عفيفى وراغب إسكندر. وسلامة ميخائيل. ونشروا بيانًا بدا فيه أنهم متضامنون مع الغرابلى. وانقطعوا مؤقتًا عن حضور جلسات الوفد. فأصدر النحاس بيانًا فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ باعتبار مسلك الأعضاء السبعة خروجًا على الوفد وانفصالا منه. وترك لفتح الله باشا بركات تحديد موقفه بعد شفائه من مرضه. وإذ كان فتح الله باشا بالمستشفى، فقد أصدر بهى الدين بركات بك (باشا) بيانًا باسمه أعلن فيه أنه متضامن مع الأعضاء السبعة. ثم نشر على الشمسى باشا بيانًا بتأييد موقفهم. فأذاع النحاس بيانًا باعتباره هو أيضًا منفصلا عن الوفد. واستقال من قبل جورج خياط لأسباب صحية.

يرجع هذا الانشقاق إذن إلى فكرة الوزارة الائتلافية. ولم يكن أعضاء الوفد على صواب فى جعل هذه الفكرة سببًا للخلاف والانشقاق. إذ لا يصح مبدئيا أن تكون مسألة مناصب الحكم سببًا للانشقاق. هذا إلى أنه ليس من مصلحة القضية الوطنية إقحام السياسة البريطانية فى حل مشاكلنا الداخلية. فإنه يكسب تلك السياسة نفوذًا وتقاليد يبدو ضررها على مدى الأيام. على أن اشتراط قيام وزارة ائتلافية رغم تبين اتجاه الأمة إلى أغلبية معينة فى الانتخابات معناه ألا يستقر

النظام الدستورى فى البلاد؛ لأن أساس هذا النظام أن الوزارة وكالة عن الشعب، وأن الحكم الدستورى هو حكم الأغلبية. حقا إن تأليف وزارة ائتلافية قد يكون حلاً موفقاً فى بعض الظروف، وحقا إن للحزب الذى ينال الأغلبية فى الانتخابات أن يشرك معه وزراء من غير حزبه. إذا كانت المصلحة العامة تقتضى ذلك، ولكن على أن يكون هذا الائتلاف باختياره، لا أن يفرض عليه فرضاً. أو يكون قاعدة حتمية يجب أن يقبلها وإلا أهدرت أحكام الدستور؛ لأن فرض هذه القاعدة يجعل مصير الوزارات رهناً بإرادة الأقلية. وهذا ما يتنافى بداهة مع روح النظام الديمقراطى. فالحكم الديمقراطى معناه حكم الأغلبية التى ترتضيها الأمة. ثم إن الميثاق الذى ارتضاه الوفد والأحرار الدستوريون فى مارس سنة ١٩٣١ كان يجب أن يحترم ويبقى دستورًا للعمل. لا أن ينقض قبل أن يمضى عام على عقده، وهو فى ذاته ميثاق يتفق مع روح الدستور وأوضاعه، فكان واجبًا احترامه لكى يكون للمواثيق القومية حرمتها وقيمتها.

تعديل فى هيئة الوفد

بعد أن وقع الانشقاق المتقدم ذكره قرر الوفد فى ديسمبر سنة ١٩٣٢ ضم اثنى عشر عضوا جديدا إلى هيئته بدلا ممن انفصلوا أو توفوا، وهاك أسماء الأعضاء الجدد (مع حفظ الألقاب): محمود بسيونى. محمد زغلول على سالم المستشار السابق. عبد السلام جمعة. محمود الأتربى. إبراهيم سيد أحمد. محمد الشناوى. الدكتور حامد محمود. أحمد حمدى سيف النصر. محمد عز العرب. كامل صدقى. محمد يوسف.

فساد أداة الحكم وما أثبتته أحكام القضاء

كانت وزارة صدقى باشا توهم الناس أنها إنما ألغت الدستور وأهدرت إرادة الأمة وزيفت الانتخابات لكى تصل إلى إصلاح أداة الحكم فى البلاد، ومن سخرية الأقدار أن الحوادث أثبتت أن أداة الحكم قد زادت فسادًا فى عهدها، بحيث لم يبق أى مسوّغ للانقلاب الذى تم على يدها، وثبت بالبراهين العملية أن الحكومة التى فرضت على الشعب فرضا كانت من غير شك أسوأ من كل

حكومة اختارها بمحض رغبته وإرادته، فقد اعتاد الموظفون فى عهد صدقى باشا التلفيق والتزوير فى الأوراق الرسمية، وكانت عملية الانتخابات التى اصطنعها مزورة من أولها إلى آخرها، فألف الموظفون الإداريون التزوير وفساد الضمير، واعتاد رجال البوليس والجيش التنكيل بكل معارض للحكومة، دون مراعاة للعدل والقانون، وأبيح لهم القتل وسفك الدماء فى هذا السبيل.

ومن ناحية أخرى، جعلت الوزارة بنك التسليف الزراعى أداة لمساعدة أنصارها، واستغلت الأزمة المالية لتمييزهم فى التسويات والسلف العقارية، والضغط على خصومها السياسيين ومحاربتهم بسلاح المطالبات المالية، لكى تضطرهم تحت تأثير الخوف من الفقر والفضيحة إلى الخضوع لسياستها والانفصال عن المعارضة، وهذا ولا ريب إفساد للأخلاق والضمائر أيما إفساد.

وتعقبت الحكومة خصومها السياسيين فى أرزاقهم وموارد معاشهم، فعطلتها بمختلف الوسائل غير المشروعة، لكى تضطرهم إلى الذل والاستكانة، والانضمام إلى صفها، ولم تتورع فى هذا الصدد عن أقفال المحالج والمصانع لأسباب ملفقة، للتنكيل بأصحابها. وجعلهم عبرة لغيرهم، وقد استسلم بعض الأعيان لهذا السلاح الفتاك، وصمد له آخرون، فبرهنوا على صلابة فى العقيدة ومتانة فى الأخلاق، مما يحتاج إليه المجتمع فى بلادنا.

وطغت سلطة الإدارة على سلطة النيابة، وبلغت استهانة الموظفين الإداريين بالسلطة القضائية أن كان وكيل نيابة المنيا يحقق فى مساء ٢٧ مايو سنة ١٩٣١ فى شكوى قدمها بعض الأهالى ضد رجال الإدارة، فمنعه مأمور ضبط المديرية من الاستمرار فى التحقيق، وحال بينه وبين سؤال الأشخاص المطلوب استجوابهم، وكان لهذا التدخل ضجة كبيرة، ووقفت الحكومة جامدة مغتبطة بإزاء هذا الافتئات الصارخ على السلطة القضائية، وتحولت الإدارة إلى أداة انتقام من خصوم الوزارة، ووقر فى أذهان الحكام الإداريين أن هذه مهمتهم الأساسية، وأن هذه الوسيلة الممقوتة هى السبيل إلى ترقيتهم وتقليدهم المناصب الممتازة، كما استقر فى أذهانهم أن الانتخابات ليست إلّا مهزلة أو مأساة قوامها الحيلولة بين الناخبين وحريتهم فى الاختيار، وإكراههم بمختلف وسائل التهديد

أو التزييف على انتخاب من تريده الحكومة، واختصت الوزارة أنصارها والمنفذين لسياستها الإرهابية بالمزايا والترقيات الاستثنائية، وزادت على ذلك منح بعضهم صفقات من أملاك الحكومة مقابل ما سمى استبدالاً لجزء من معاشهم، خولفت فيها اللوائح والقوانين، وضحيت فيها مصالح الدولة والأهلين لحساب هؤلاء الموظفين، وكانت هذه الصفقات بمثابة رشوة لهم مع بقائهم فى وظائفهم، وقد ظهرت فضائح هذه الصفقات فى عهد وزارة يحيى باشا فألغت بعضها، وفصلت بعض الموظفين الذين لم يقبلوا التنازل عنها.

وأدّى إطلاق أيدى الحكام فى العسف والتنكيل إلى استهانتهم بحقوق مواطنيهم، حتى فى الشئون العادية، وظهرت عواقب هذا الفساد فى حوادث أبلغ أمرها إلى القضاء، فكشف عن مساوئ كانت تتردد على ألسنة الكثيرين.

وكان أبرز هذه الحوادث ما عرف وقتئذ بفظائع البدارى، فقد قتل مأمور مركز البدارى فى مارس سنة ١٩٣٢ لأسباب لا صلة لها بالسياسة، وثبت أن سبب القتل ارتكابه حوادث تعذيب مع بعض الأفراد، مما دعا اثنين منهم إلى قتله انتقامًا منه، وقد حوكما أمام محكمة جنايات أسيوط، فقضت على أولهما بالإعدام، وعلى الثانى بالأشغال الشاقة المؤبدة، فرفعا طعنًا فى هذا الحكم نظر أمام محكمة النقض والإبرام برآسة عبد العزيز فهمى باشا، فأثبتت فى حكمها[٢٥] أن رجال البوليس أتوا من المنكرات ما وصفتها المحكمة بأنها (إجرام فى إجرام)، وأن من وقائعها ما هو جناية هتك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة، وأنها من أشد المخازى إثارة للنفس واهتياجًا لها ودفعًا بها إلى الانتقام، ورأت أن ما جعلته محكمة الجنايات موجبًا لاستعماله الشدّة كان يجب أن يكون من مقتضيات استعمال الرأفة، ومع أنها قضت برفض الطعن لأنها لا تملك قانونا تخفيف العقوبة، إلاّ أنها لفتت فى حكمها ولاة الأمور إلى وجوب تدارك هذا الخطأ القضائى.

---

(٢٥) الصادر بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢.

انفصال على ماهر وعبد الفتاح يحيى عن الوزارة على أثر الحكم فى قضية البدارى (يناير سنة ١٩٣٣)

على أثر إبلاغ حكم محكمة النقض والإبرام فى قضية البدارى إلى وزارة الحقانية (العدل)، اضطرت إلى وقف تنفيذ حكم الإعدام على المحكوم عليه به، واتخاذ الإجراءات القانونية لتخفيف الحكم، وقد خفف فعلا إلى الأشغال الشاقة المؤبدة عمن حكم عليه بالإعدام، وبها لمدة ١٥ سنة عمن حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، وأمرت بالتحقيق فى حوادث التعذيب التى أشار إليها الحكم، وفى حوادث تعذيب أخرى وقعت من رجال البوليس والإدارة فى بلاد أخرى، فأخذت النيابة فى تحقيقها وقطعت فى بعضها شوطا بعيدا ثبت فيه إدانة بعض ضباط البوليس[٢٦].

فرأى صدقى باشا أن استمرار التحقيق فى هذه الحوادث وأمثالها سيكشف عن فظائع لا يريد أن تظهر، وربما أدّى إلى منع وقوع مثلها فيضعف سنده فى الحكم، وهو البطش والتنكيل، فرفع استقالته إلى الملك فى ٤ يناير سنة ١٩٣٣، وبناها على قوله: إن الوئام وحسن التفاهم اللذين كانا رائد الوزارة فى القيام بأعباء الحكم «قد أصابها فى الآونة الأخيرة شىء من الوهن الأمر الذى ترتب عليه استعصاء قيامى بالواجب (كذا) الأسمى الذى تفضلتم جلالتكم بإسناده إلىّ»، يشير بذلك إلى الخلاف الذى قام بينه وبين الوزيرين اللذين تضامنا فى وجوب تحقيق تلك المآسى، وهما على ماهر وعبد الفتاح يحيى، ووكان الاتفاق بينه وبين السراى على أن يؤلف هو الوزارة من جديد بعد استبعاد ذينك الوزيرين، فقبل الملك استقالة الوزارة، وعهد فى اليوم نفسه إلى صدقى باشا ذاته تأليف وزارة جديدية، فألّفها على النحو الآتى: إسماعيل صدقى للرآسة

---

(٢٦) بعد استقالة وزارة صدقى باسا حوكم بعض رجال الإدارة ممن ثبتت عليهم تهمة التعذيب فحكم على ملازم تان بالحبس مع الشغل لمدة سنة، وعلى ملازم نان آخر بالحبس سنتين، وعلى كونستابل بالحبس سهرين، وحوكم الجندى الذى قتل أحد الناخبين فى حلوان فحكم عليه بالأشغال الشاقة ١٥ سنة.

والداخلية والمالية. محمد شفيق للأشغال. أحمد على للحقانية. حافظ حسن للزراعة. نخله المطيعى للخارجية. حلمى عيسى للمعارف. إبراهيم فهمى كريم للمواصلات. على جمال الدين للحربية. محمد مصطفى للأوقاف. والوزراء الجدد فى هذه الوزارة هم: محمد شفيق وكان مديرًا عامًا لمصلحة السكك الحديدية، ونخله المطيعى وكان وكيلاً لمجلس الشيوخ، ومحمد مصطفى وكان رئيسًا لمحكمة الاستئناف.

ثم أدخل فيها تعديل يسير فى مارس سنة ١٩٣٣ باستقالة حافظ حسن باشا ومحمد مصطفى باشا. وتعيين محمود فهمى القيسى باشا وزيرًا للداخلية، ومحمد علام باشا للزراعة، وعلى المنزلاوى بك للأوقاف، وفى يوليه عين صليب سامى بك وزيرًا للخارجية بدلاً من نخله المطيعى باشا الذى استقال لمرضه.

استمرار العسف والتنكيل - حادثة الحصاينة

أدرك رجال الإدارة والبوليس بعد هذا التشكيل أنهم مؤيدون من السراى والحكومة، وأن معناه هو حماية روح البطش والعسف فى تصرفاتهم، وإطلاق يدهم فى التنكيل بالأهلين، غير مراعين حرمة للعدل والقوانين، فتمادوا فى خطتهم مطمئنين إلى أن الوزارة تحميهم وتسندهم، وأن السراى ساكتة على هذا النوع من الطغيان ولا تعترض على هذا البغى والعدوان.

وقد وقع فى بلدة (الحصاينة) من بلاد مركز السنبلاوين بمديرية الدقهلية حادث تنكيل جديد يوم ١١ فبراير سنة ١٩٣٣، دلّ على تغلغل هذه الروح فى نفوس الموظفين الإداريين، مما كان له وقع أليم فى النفوس، وخلاصته أن الإدارة عطلت وابورًا لطحن الغلال وضرب الأرز يملكه الشيخ طلبة صقر من أعيان هذه الجهة، وقام لذلك نزاع بينه وبين الإدارة رفع أمره إلى القضاء إذ أقيمت عليه دعوى مخالفة أمام محكمة السنبلاوين، فجاءت فى هذا اليوم قوّة من البوليس والإدارة للتفتيش فى الوابور، فاعترضها نفر من قبل صاحب الوابور طالبين بقاء الحالة على ما هى عليه حتى يفصل القضاء فى دعوى المخالفة، فحصل تصادم بين الفريقين، أمر فيه مأمور المركز رجاله بإطلاق النار على الأهلين، فقتل منهم ثلاثة،

أحدهم شقيق الشيخ طلبة صقر، وفتاة. وقتل باشجاويش المركز وواحد من الجنود، وجرح كثير من الأهلين، واستولى الذعر على السكان، ولم يقف عسف الإدارة عند هذا الحد بل أرسلت تجريدة من أربعمائة جندى لحصار البلدة، وقبضت على كثير من أهلها، وظلوا فى السجن إلى أن أفرجت عنهم النيابة.

أما قضية المخالفة التى نسبتها الإدارة إلى الشيخ طلبة صقر فقد حكم فيها ببراءته، وأثبتت المحكمة فى حكمها أن الإدارة تجاوزت سلطتها بالأمر الذى أصدرته بإلغاء رخصة الماكينة وإقفال الوابور، وأن هذا الأمر الإدارى باطل.

نقل السير برسى لورين
وتعيين السير مايلز لمبسون مندوبًا ساميًّا
(أغسطس سنة ١٩٣٣)

فى أغسطس سنة ١٩٣٣ قررت الحكومة البريطانية نقل السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى من مصر وتعيينه سفيرًا لأنجلترا فى تركيا، ويرجع نقله إلى أنه أسرف فى تأييد سياسة البطش التى سارت عليها وزارة صدقى باشا حتى انكشف ذلك الحياد الكاذب الذى كان يتظاهر به حيال الانقلاب الثالث، واحتملت الحكومة البريطانية مسئولية استثارة هذا الانقلاب وتدعيمه، وكانت تنتظر أن تسفر هذه السياسة عن قهر الشعور الوطنى، ولكنها رأت على العكس أنها زادته قوّة واتساعًا، وزادت من سخط الشعب عليها، فعولت على استبدال ممثلها، لا حبًّا فى خير مصر، بل لأنه أخفق فيما قصد إليه إخفاقًا كشف عن نياتها، وإذ رأت أنها تمادت فى سند الحكم المطلق، فقد أرادت أن تتنصل من هذه المؤامرة بإقصاء المندوب السامى الذى تم على يده إنفاذها.

وعينت السير مايلز لمبسون خلفًا له، وكان من قبل وزيرها المفوض فى الصين، وقد نجح فى عقد معاهدة بين الصين وإنجلترا أنهت عهد خلاف كان قائمًا بينهما، فجاء تعيينه مندوبًا ساميًّا فى مصر دليلًا على اتجاه جديد من من الحكومة البريطانية لعقد المعاهدة بين مصر وإنجلترا.

وقد جاء السير لامبسون إلى مصر فى يناير سنة ١٩٣٤.

استقالة صدقى باشا
(سبتمبر سنة ١٩٣٣)

وأخيرًا قدم إسماعيل صدقى استقالته من رآسة الوزارة يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٣. بعد أن سلخ فى الحكم أكثر من ثلاث سنوات.

وإن المرء ليحق له أن يتساءل لماذا بقى طول هذه المدة يتولى الحكم على رغم إرادة الشعب، ولا يحتاج الإنسان إلى عناء لتعليل هذه الظاهرة، فالسبب فيها يرجع إلى تأييد السراى لوزارته، وهذا النوع من الحكم هو الذى كان يروق لها، ولولا هذا التأييد لما استطاع صدقى أن يبقى فى الحكم يومًا واحدًا.

ومع أن وزارته كانت بغيضة إلى الشعب، فإن الكثيرين لم يكونوا يتوقعون استقالتها، بل كانت مفاجأة، حتى أن زملاءه فى الوزارة لم يعلموا بها إلّا بعد تقديم كتاب الاستقالة! وقد بناها على أن صحته لم تعد تحتمل أعباء منصبه، والواقع أن صحته كانت تحتمل بقاءه فى الحكم، ولكن السبب الحقيقى الذى دعاه إلى الاستقالة هو أن السراى قد انتهت من استخدامه فى إذلال الشعب ووضع نظام الحكم القائم على أساس انتهاك حقوقه والزراية بإرادته، فانتهت مهمة صدقى فى نظرها، وأرادت أن تستبدل به سواه؛ لأن الحكم المطلق لا يطيق البقاء على رئيس وزارة طويلًا يمكث فى منصبه، بل إن مظاهر هذا الحكم الرغبة فى كثرة التبديل والتغيير، وإذ رأى صدقى باشا أن الرغبة السامية قد انحسرت عنه، لم ير بدًّا من اعتزال منصبه «مكرهًا أخاك لا بطل».

وليس صحيحًا أن الاعتبارات الصحية هى التى دعته إلى الاستقالة، فإنه فى الوقت الذى زعم فيه ذلك، بدا منه أن يبتغى السيطرة على الوزارة التى تخلفه فى الحكم، موهمًا نفسه أنه ما زال بعد استقالته رئيس حزب الأغلبية.. فى البرلمان! ولقد أشار إلى هذا الاعتبار فى كتاب استقالته الذى قدمه إلى الملك، فأعرب عن أمنيته فى أن يضم جهوده إلى جهود العاملين على تأييد النظام الذى ابتدعه، قال: «وسيكون من أسباب سعادتى أن أجد فى نفسى من القوة ما يسمح لى بأن أضم

جهودى إلى جهود العاملين على تأييد هذا النظام، أخص منهم حزب الغالبية البرلمانية الذى أتشرف برياسته».

فهذا الكلام معناه أن صحته تحتمل أعباء النضال البرلمانى الذى أخذ يمنى نفسه به باعتباره رئيسًا لحزب الغالبية البرلمانية، وقد كرر هذا المعنى فى اجتماع عقده لهذا الحزب بعد استقالته مباشرة، وطلب فيه أن تواجه الوزارة الجديدة البرلمان، وفى هذا معنى التحدى لها، ويدل قطعًا على أنه استقال من الوزارة لا لاعتلال صحته، بل مرغمًا حانقًا، ولهذا توعد الوزارة الجديدة بالحرب والنضال، وفاته أن الحزب الذى ظن أنه عدّته فى النضال إنما اصطنعه وهو فى الحكم، وهو حزب جمع أشياعه فى ظل الحكم وانضموا له لأنه يتولى الحكم، فهو حزب يتبع الحكم أينما سار وبعبارة أخرى هو حزب الحكومة أيًّا كانت هذه الحكومة، ولذلك كان من تهكم الأقدار أن هذا الحزب هو أول من تنكر لصدقى باشا وخذله بعد أن أقصى عن الحكم! وهكذا تتكشف الحقائق التى يقوم عليها الحكم المطلق، فالأحزاب التى يصطنعها هذا الحكم أو يصطفيها إن هى إلّا أحزاب صورية لا إرادة ولا أهداف لها إلا أن تسير فى ركاب الحاكم وحسب.

قبل الملك استقالة صدقى باشا، وبعث إليه فى هذا الصدد بكتاب رقيق ينوّه فيه بما قام به من «أعمال مجيدة وخدمات جليلة»، ويبدو منه روح العطف على وزيره الأمين فى محنته، قال:

«عزيزى إسماعيل صدقى باشا، رفع إلينا كتاب دولتكم المحرر فى الحادى والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٩٣٣، وبه تلتمسون قبول تنحيكم عن الحكم، بعد الذى تبين لكم من أن صحتكم غدت تنوء بأعباء ما يتطلبه منكم منصبكم الخطير، ولا يسعنا، حرصًا على صحتكم، إلّا أجابتكم إلى ملتمسكم، راجين لدولتكم كمال العافية حتى تساهموا فى خدمة البلاد بما عرف عن دولتكم من المقدرة الفائقة، وإنّا لشاكرون لدولتكم ولحضرات زملائكم الوزراء ما قدمتم للبلاد من أعمال مجيدة وخدمات جليلة، وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم بذلك».

«صدر بسراى المنتزه في ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٢ - ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٣».

فؤاد

تأليف وزارة عبد الفتاح يحيى

عهد الملك إلى عبد الفتاح يحيى باشا تأليف الوزارة الجديدة، وكان وقتئذ فى أوروبا، فصدع هناك بالأمر، وعينت السراى الوزراء وهو لا يزال غائبًا، وجاء ووجد الأمر مجهزًا، دون أن يكون له رأى فيه، وهذا من مظاهر الحكم المطلق، وكان اختيار السراى إياه وهو الوزير الذى انفصل عن وزارة صدقى باشا دليلا آخر على أن صدقى أصبح غير مرغوب فيه من السراى، وأن هذا هو السبب الحقيقى لاستقالته من رياسة الوزارة.

تألفت وزارة يحيى باشا فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٣ على النحو الآتى:

عبد الفتاح يحيى باشا للرياسة والخارجية. أحمد على باشا للحقانية. محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف. حلمى عيسى باشا للمعارف. إبراهيم فهمى كريم باشا للمواصلات. محمود فهمى القيسى باشا للداخلية. على المنزلاوى بك للزراعة. صليب سامى بك للحربية والبحرية. عبد العظيم راشد باشا للأشغال. حسن صبرى بك للمالية.

وقد تألفت على أساس نظام صدقى باشا، أى على أساس دستوره، وفى ذلك يقول يحيى باشا فى كتابه إلى الملك: «ولقد كان لى شرف الاشتراك فى وضع أسس النظام الحاضر والسهر على تنفيذه حتى استقر نهائيًا (كذا) وقام شيوخ الأمة ونوابها بالمهمة الموكولة إليهم خير قيام فبذلوا مع الحكومة مجهودًا عظيمًا سياسيًا وماليًا واقتصاديًا. ستسير وزارتى بالبلاد فى ظل جلالتكم فى الطريق نفسه مسترشدة بحكمة جلالتكم السامية».

كانت هذه الوزارة خاضعة فى تشكيلها وسياستها وتصرفاتها لإرادة السراى، ويلاحظ أن فيها وزيرين من حزب الشعب، وهما إبراهيم فهمى كريم باشا وعلى المنزلاوى بك، ولم يكن صدقى باشا مقرًا تمثيل حزبه فى الوزارة بهذه القلة،

ولم يكن راضيًا فى الجملة عن تخطيه وعدم استشارته فى تأليفها بصفته رئيس حزب الغالبية البرلمانية.. ونقم من الوزيرين الشعبيين دخولهما الوزارة دون موافقة حزبهما، فأعلن أنه يعتبرهما متخلّيين عن عضويتهما فى الحزب، فلم يكترثا لهذا القرار، وكان يحيى باشا مستقيلاً من وكالة حزب الشعب، منذ يناير سنة ١٩٣٣ إثر خروجه من وزارة صدقى، فعاد وتمسك بها بعد تأليف الوزارة، ليتخذ لنفسه صفة «تمثيلية»، واضطر صدقى باشا أن ينحنى كعادته أمام القوة، ويخضع للحكومة القائمة، فجمع مجلس إدارة حزبه يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ وقرر تأييد وزارة يحيى باشا والترحيب بعودته إلى حظيرة الحزب» وسحب قرار اعتبار الوزيرين الشعبيين متخليين عن عضويتهما فيه، وهكذا شهدت البلاد مهزلة جديدة من الحياة السياسية الملفقة البعيدة عن الاستقامة والكرامة.

وازداد صدقى ضعفًا أمام الوزارة، وأمعنت هى فى الزراية به، ورأى أعضاء حزبه ينفضون من حوله، ويستبدلون به سيدًا جديدًا، فاضطر فى أوائل نوفمبر أن يستقيل من رئاسة حزب الشعب، وكانت هذه الاستقالة معقولة؛ لأن هذا الحزب لم ينشأ إلاّ ليستند إلى الوزارة، فلما أقصى صدقى عن رياسة الوزارة انضم أعضاء حزبه إلى رئيس الوزارة الجديد، فكان حتمًا مقضيًا أن يتنحى عن رياسة الحزب الذى أنشأه، وهكذا انفصل عنه الحزب، كما انفصل عنه ناديه، وانفصلت عنه جريدته! لمجرد إقصائه عن رياسة الوزارة.

ثم ما لبث صدقى باشا أن عاد إلى تولى رئاسة الحزب بعد استقالة وزارة يحيى باشا.

تعثرت وزارة يحيى باشا فى سيرها، وبدأت حياتها منفصلة عن الشعب، غير مستندة إلى تأييده، ولم يكن يؤيدها فى الحكل سوى حزبين صوريين متخاذلين لا يمتّان إلى الشعب بأية صلة.

وبرغم أن يحيى باشا نوّه فى كتابه إلى الملك بأن أكثر ما يشغلها هو معالجة الأزمة الاقتصادية فإنها لم تعمل فى هذه الناحية عملاً يذكر واقتصرت على إصدار القانون الذى أقره البرلمان بتخفيض إيجار الأطيان الزراعية لسنة ١٩٣٢ بمقدار

ثلاثة أعشار قيمتها، وخصصت مبلغ مليونى جنيه لتسديد بعض المستحقات على المزارعين من رسوم وضرائب متأخرة، ولم تخفف هذه الوسيلة شيئًا من الضائقة المالية

وألفت لجنة لتحقيق الصفقات التى منحتها وزارة صدقى لبعض الموظفين فى شكل استبدال لجزء من معاشهم، وتبين من تحقيق هذه اللجنة مبلغ مخالفة القوانين واللوائح فى هذه الصفقات، فألغت الوزارة بعضها، وفصلت بعض الموظفين الذين لم يقبلوا التنازل عنها.

الوزارة والمحاماة - حل مجلس نقابة المحامين

أصدرت الوزارة فى ٢٨ ديسمبر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣، قضت المادة الأولى منه بأنه لا يجوز أن يكون عضوًا بمجلس النقابة المحامى الذى قضى عليه بعقوبه تأديبية، ونصت المادة الثانية على سريان هذا الحظر على أعضاء مجلس النقابة الحاليين (وقت صدور القانون).

جاء هذا لنص تعديلا للائحة المحاماة أمام المحاكم الوطنية التى لم تكن تحتوى هذا الخطر.

وملابسات صدور هذا القانون أن مجلس الوزراء أصدر يوم ١٤ ديسمبر بلاغًا أرسل وزير الحقانية صورته إلى نقيت المحامين وقتئذ (الأستاذ محمود بسيونى) ليبلغه إلى الجمعية العمومية التى كان مزمعًا انعقادها بسراى محكمة الاستئناف يوم الجمعة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ فى اجتماعها السنوى، وفحوى هذا البلاغ أنه اتصل بعلم الوزارة أن فريقًا من المحامين رشحوا لعضوية مجلس النقابة زملاء لهم حكم عليهم من يومين بالتوبيخ، فهى تنبههم إلى عدم انتخابهم، وإلّا فستضطر لأن تستصدر على وجه الاستعجال «قانونا يحدد التقاليد التى سبقت الإشارة إليها (كذا) ويترتب على ذلك التحديد النتيجة الطبيعية من إسقاط عضوية من يكونون قد انتخبوا مخالفة لها وخروجًا عليها».

فلما تلى هذا البلاغ فى الجمعية العمومية قابله المحامون بالاستنكار وعدّوه

تدخلاً غير مشروع من الوزارة فى انتخاباتهم، إذ أن لائحة المحاماة الصادر بها القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩١٢ لم تشترط هذا الشرط فى عضو مجلس النقابة، وخاصة لأن أحكام مجلس التأديب التى أشارت إليها الوزارة فى بلاغها كان لها طابع سياسى ولا تخدش سمعتهم أو نزاهتهم فى شىء، وعلى ذلك لم يكترث المحامون لهذا البلاغ وانتخبوا لمجلس النقابة ثلاثة من زملائهم ممن صدرت عليهم هذه الأحكام.

وإذ رأت الوزارة أن تدخلها لم تكن له نتيجة وأن المحامين قابلوه بالاستنكار، وضعت القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣ وعرضته على وجه الاستعجال على البرلمان، ولما كان مجلسًا للنواب والشيوخ طوع إرادتها فقد أقرّاه على وجه الاستعجال أيضًا وصدر بتاريخ ٢٨ ديسمبر من تلك السنة، ونصّت المادة الثانية منه على سريانه على أعضاء مجلس النقابة الحاليين (سنة ١٩٣٣) الذين لم يكن يسوغ بمقتضى المادة الأولى انتخابهم، وبعبارة أخرى صدر هذا القانون منصوصًا على سريانه على الماضى، مما يخالف الدستور ويتعارض مع كرامة المحامين.

وقد وقف المحامون بإزائه موقفًا مشرّفًا إذ طلبوا من مجلس النقابة عقد الجمعية العمومية للنظر فى هذا الشأن واتخاذ ما تراه من القرارات.

فقرر المجلس دعوة الجمعية العمومية للانعقاد يوم ١٩ يناير سنة ١٩٣٤ بمحكمة الاستئناف (كما كانت العادة المتبعة وقتئذ)، ولكن رئيس محكمة الاستئناف استدعى النقيب (الأستاذ مكرم عبيد) وناقشه فى الغرض من الاجتماع، وقال إنه يسمح بإعارة الغرفة لتجتمع فيها الجمعية العمومية إذا كان الغرض من اجتماعها تنفيذ القانون وإجراء انتخابات جديدة، فأبان له النقيب أن الطلب المقدم لمجلس النقابة محدّد الموضوع ولا يمكن للمجلس أن يغير فيه، فلم يقبل التصريح بأن يكون الاجتماع لهذا الغرض فى المحكمة، فأجل المجلس الاجتماع أسبوعًا مع دعوة الجمعية العمومية للاجتماع فى دار النقابة (رقم ٢٠ شارع المناخ).

فاجتمعت يوم الجمعة ٢٦ يناير سنة ١٩٣٤، وقررت بالإجماع الموافقة على القرار الآتى:

«الجمعية العمومية - بعد الاطلاع على مذكرة مجلس النقابة المبلغة لمحكمة استئناف مصر الأهلية بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣، وبعد سماع البيانات التى ألقيت والمناقشات التى دارت بجلسة اليوم. وبعد الاطلاع على المادة ٢ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣، وبما أن هذه المادة مخالفة للمادة السادسة من الدستور التى وضعت مبدأ أساسيًّا هو عدم سريان القوانين التى تقرر عقوبات جديدة على الحوادث السابقة عليها، وبما أن نصّ الماددة السادسة من الدستور نصّ عام يشمل جميع العقوبات من غير تفريق ومن غير استثناء للعقوبات التأديبية أصلية كانت أو تبعية وتتضمن فوق ذلك مبدأً من مبادئ العدالة الأولية المسلم به فى جميع الشرائع، وبما أن العقوبة المقررة بالمادة الثانية من القانون المذكور عقوبة تأديبية جديدة.

لذلك

«ترى الجمعية العمومية أن المادة الثانية من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣ لا تسرى على الانتخابات الماضية. وعلى ذلك فلا محل لإجراء انتخابات جديدة وتكلف الجمعية الأستاذ النقيب بإبلاغ ذلك إلى الجهات المختصة».

ولما رأت الوزارة أن المحامين لم ينفذوا القانون المذكور أصدرت فى ٥ يوليه سنة ١٩٣٤ مرسومًا بقانون (رقم ٤٧ من تلك السنة) بإبطال العمل مؤقتًا بنظام نقابة المحامين، وبحل مجلس النقابة القائم وقتئذ، وتأليف لجنة من رئيس محكمة استئناف مصر أو من يقوم مقامه ومن النائب العمومى وفى حالة غيبته من الأفوكاتو العمومى أو رئيس نيابة محكمة الاستئناف ومن مستشار تعينه الجمعية العمومية بالمحكمة المذكورة، تتولى حفظ أموال النقابة ومباشرة المصروفات العادية منها.

ولما استفاضت الأنباء بقرب صدور هذا القانون اجتمعت الجمعية العمومية للمحامين يوم الجمعة ٤ مايو سنة ١٩٣٤ بصفة غير عادية بدار النقابة، وقررت الموافقة على القرارات التى اتخذها محامو المنصورة والمنيا من نقل أسمائهم من جدول المحامين المشتغلين إلى جدول المحامين غير المشتغلين احتجاجًا على التشريع الجديد، وسببت قرارها بالأسباب الآتية:

« اجتمعت الجمعية العمومية للمحامين يوم الجمعة ٤ مايو سنة ١٩٣٤ بصفة غير عادية للنظر فى مشروع القانون الجديد الخاص بالمحاماة واتخاذ ما تراه الجمعية للمحافظة على حقوق المحامين وكرامتهم وأصدرت القرار الآتى:

« بناءً على الاقتراح المقدم من حضرات المحامين المدونة أسماؤهم بمحضر الجلسة. وبما أن حضرات محامى المنيا وعددهم ٧٥ محاميًّا قد اجتمعوا وقرروا نقل أسمائهم من جدول المحامين المشتغلين إلى جدول المحامين غير المشتغلين احتجاجًا على التشريع الجديد الخاص بالمحامين، وبما أن حضرات المحامين بالمنصورة وعددهم ثمانون محاميًّا قد عقدوا اجتماعًا لهذا الغرض واتخذوا فيه مثل هذا القرار، وبعد سماع البيانات التى ألقيت على الجمعية العمومية والتى تبين منها أن مشروع القانون الذى تقترحه الحكومة بشأن المحاماة هو مشروع يهدم كيان المحاماة ويسلبها وجودها ويهدر استقلالها إذ يضعها تحت رقابة السلطة التنفيذية ويجعل قيام مجلسها معلقًا على محض مشيئة هذه السلطة وهواها.

لذلك

قررت الجمعية العمومية المنعقدة اليوم بدار النقابة بالقاهرة (بشارع المناخ رقم ٢٠) الموافقة على القرارات التى اتخذها حضرات محامى المنصورة والمنيا، ودعوة باقى حضرات الزملاء المحامين أمام سائر المحاكم بالقطر المصرى إلى نقل أسمائهم من جدول المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين احتجاجًا على هذا المشروع، على أن تبلغ الطلبات الخاصة بنقل الاسم إلى مجلس النقابة، وقد عهدت الجمعية إلى المجلس أن يقدمها إلى الجهات المختصة عند انتهاء التوقيع عليها ».

وبعد صدور المرسوم بقانون اجتمع مجلس نقابة المحامين يوم ٦ يوليه سنة ١٩٣٤، وقرر بالإجماع ما يأتى:

أولاً: أن المرسوم بقانون الذى أصدره مجلس الوزراء أمس (٥ يوليه) بتعطيل بعض أحكام قانون المحاماة وبحلّ مجلس النقابة وتخويل لجنة خاصة من غير المحامين سلطة المجلس – هو مرسوم باطل بطلانًا أصليًّا لمخالفته لنص المادة ٤١ من الدستور.

ثانيًا: أن مجلس النقابة الحالى الذى استمد سلطته من الجمعية العمومية للمحامين طبقًا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ لا يزال قائمًا بحكم القانون وسيظل المجلس قائمًا بواجبه نحو المحامين لأنه وحده الممثل للمحامين.

ثالثًا: تكليف النقيب باتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بحفظ أموال النقابة لدى البنوك وعدم التصرف فيها إلّا بإذن من المجلس.

رابعًا: دعوة الجمعية العمومية لانعقاد غير عادى يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤.

ولقد كان تصرف الوزارة بإزاء المحامين فى هذا الصدد اعتسافًا لا مسوّغ له، ووقف المحامون حياله موقفًا مشرفًا.

ولما وليت وزارة نسيم باشا الحكم ألغت هذه التشريعات الشاذة، وأصدرت فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ مرسومًا بقانون رقم ٦٣ من تلك السنة بإبطال العمل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣، وأصدرت فى اليوم نفسه مرسومًا رقم ٦٤ بانقضاء تعطيل نظام نقابة المحامين وتكليف رئيس محكمة استئناف مصر بدعوة الجمعية العمومية لنقابة المحامين للاجتماع لانتخاب مجلس النقابة بدلًا من المجلس المنحل.

وقد اجتمعت الجمعية العمومية للمحامين يوم الجمعة ١٨ يناير سنة ١٩٣٥ وانتخبت أعضاء المجلس، وانتخبت الأستاذ مكرم عبيد نقيبًا والأستاذ كامل صدقى بك وكيلًا.

وفى ٢٠ يناير سنة ١٩٣٥ كتب رئيس اللجنة المؤلفة بموجب مرسوم ٥ يوليه سنة ١٩٣٤ إلى البنوك وخزانة محكمة الاستئناف بتسليم أموال النقابة إلى المجلس الجديد وتخلت اللجنة عن عملها وعادت الأمور إلى نصابها.

وفى سنة ١٩٣٩ صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالمحاماة، وعدل بعد ذلك بموجب القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ القائم الآن (١٩٤٩).

يمين الوزراء

وفى عهد هذه الوزارة صدر مرسوم بوجوب حلف الوزراء يمين الولاء والإخلاص للملك والوطن قبل أن يتولّوا أعمالهم، ولم تكن هذه اليمين مما يوجبه الدستور، ولا كان الوزراء يقسمونها من قبل، وإنما نصّ الدستور فقط على اليمين التى يقسمها أعضاء البرلمان، فقضت المادة ٩٤ بأنه «قبل أن يتولى أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللملك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدّوا أعمالهم بالذمة والصدق وتكون تأدية اليمين فى كل مجلس علنًا بقاعة جلساته».

ولم يدخل دستور صدقى باشا تعديلاً فى هذه المادة، ولكن يبدو أن الملك فؤاد أراد أن يقسم الوزراء بين يديه يمينًا خاصة به، فنبتت الفكرة فى وجوب أداء هذه اليمين، وأن يقدم فيها الملك على الوطن، فى حين أن الدستور يقدم الوطن على الملك فى صيغة اليمين الدستورية، فصدر فى ٢٧ يناير سنة ١٩٣٤ مرسوم تقضى المادة الأولى منه بأنه «قبل أن يتولى الوزراء عملهم يقسمون بين يدينا يمين الولاء والإخلاص للملك وللوطن وأن يكونوا مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدّوا أعمالهم بالذمة والصدق»، ونصّت المادة الثانية على تحرير محضر بتأدية اليمين لكل وزير، وجعلت المادة الثالثة أداءها ساريًا على الوزراء الحاليين، أى أعضاء الوزارة التى صدر على يدها المرسوم، فأقسموها بين يدى الملك، وكانت فى الواقع تكرارًا لليمين التى نصّ عليها الدستور، مع تقديم الملك على الوطن.

إهانات ولطمات

أدرك الإنجليز مبلغ ضعف الوزارة وانفصالها عن الشعب، وخذلان الشعب إياها، ومبلغ تداعى النظام الذى ابتدعه صدقى باشا، فأخذوا يستهينون بها وبكرامتها، وزاد استعلاؤهم على البلاد فى عهدها، وتعددت مظاهر هذا الاستعلاء، ففى أكتوبر سنة ١٩٣٤ زار المستر موريس بيترسن المندوب السامى

البريطونى بالنيابة[٢٧] مبنى البوليس والمطافىء بالقاهرة، وأخذ يستعرض قوات بلوك الخفر، محوطًا بمظاهر التفخيم والتكريم، فكانت هذه الزيارة لطمة شديدة للوزارة.

ولم يقف التدخل البريطانى عند هذا الحد، بل تفاقم واستفحل، وبلغ الذروة بمفاتحة المستر بيترسن يحيى باشا فى شأن مرض الملك، وتلميحه إلى أن هذا المرض يستدعى تعيين قائمقام له يتولى سلطته أثناء مرضه، وزاد فى التدخل فطلب الاطلاع على وثيقة الوصاية على العرش وأسماء الأوصياء فى حالة وفاة الملك.

وتدخل الإنجليز أيضًا فى المناصب الكبرى بالسراى، ولمحوا إلى وجوب تعيين رئيس للديوان الملكى، وكان هذا المركز شاغرًا منذ أن استقال منه محمد توفيق نسيم باشا فى أغسطس سنة ١٩٣١ على عهد وزارة صدقى باشا، فاستجابت السراى إلى طلبهم، وعين أحمد زيور باشا رئيسًا للديوان فى أواخر أكتوبر سنة ١٩٣٤، كما اعترضوا على بقاء السنيور فيروتشى الإيطالى كبير مهندسى القصور الملكية فى منصبه، ونسبوا إليه أنه يعمل لحساب دولته، واعترضوا عامة على النفوذ الإيطالى فى القصر.

وإذ هان شأن الوزارة إلى هذا الحدّ وهان كذلك شأن الملك، لم ير عبد الفتاح يحيى باشا بدًّا من تقديم استقالته، وكان الملك راغبًا فى هذه الاستقالة؛ لأنه شعر بالمرارة من توالى الاعتداء على كرامته، ورأى أن يسلك سبيلًا جديدًا فى الحكم، بأن يتقرب إلى الشعب، بعد أن غاضبه طوال السنين السابقة.

استقالة وزارة يحيى باشا وتأليف وزارة نسيم باشا
(نوفمبر سنة ١٩٣٤)

قدم يحيى باشا استقالته فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤، وذكر فى كتاب استقالته: «إنه فى الشهر الأخير والمصريون جميعًا يضرعون إلى الله أن يتم لجلالتكم

---

(٢٧) كان السير مايلز لامبسون وقتئذ فى أجازته بانجلترا.

أسباب الصحة أبلغت رغبات للحكومة البريطانية لا يسعنى قبولها دون التفريط فى حقوق البلاد»، يشير بذلك إلى تدخل المستر بيترسن فى مسألة الوصاية على العرش كما سلف القول، وقبل الملكةاستقالته فى ١٤ نوفمبر، وعهد فى اليوم نفسه إلى محمد توفيق نسيم باشا تأليف الوزارة الجديدة، فألفها فى ١٥ نوفمبر على النحو الآتى: محمد توفيق نسيم باشا للرآسة والداخلية. أحمد عبد الوهاب باشا للمالية. أمين أنيس باشا للحقانية. كامل إبراهيم بك للخارجية والزراعة. عبد العزيز محمد للأوقاف. أحمد نجيب الهلالى بك للمعارف. عبد المجيد عمر بك للأشغال والمواصلات. محمد توفيق عبد الله باشا للحربية والبحرية. وفى فبراير سنة ١٩٣٥ عين عبد العزيز عزت باشا وزيرًا للخارجية فى هذه الوزارة، وهى وزارة نسيم باشا الثالثة.



الفصل الخامس

الجبهة الوطنية وعودة الحياة الدستورية

١٩٣٥ - ١٩٣٦

شهدت البلاد فى ختام سنة ١٩٣٥ حادثًا هاما من أعظم حوادثها التاريخية، وهو استئناف الحياة الدستورية، وعودة دستور سنة ١٩٢٣، بعد أن ظل معطلا نيفًا وخمس سنوات، فكانت هذه السنة من هذه الناحية فوزًا للحركة الوطنية، أعاد إلى الأذهان فوزها فى ختام سنة ١٩٢٥ إذ ظفرت بعودة الحياة الدستورية (ج ١ ص ٢٣٦ طبعة سابقة).

وإذ كان ذلك الفوز أهم حوادث التاريخ القومى فى سنة ١٩٣٥، فإنّا ذاكرون مقدماته وملابساته.

إلغاء دستور صدقى باشا

(٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤)

كان أول عمل لوزارة نسيم باشا إلغاء دستور سنة ١٩٣٠ (دستور صدقى باشا)، ففى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ صدر أمر ملكى بإبطال العمل بالنظام المقرر بالأمر رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠، أى بدستور سنة ١٩٣٠، وبحل مجلسى الشيوخ والنواب القائمين على أساس هذا النظام.

كان صدور هذا الأمر أول ترضية نالها الشعب بعد أن ناضل أربع سنوات فى سبيل إلغاء ذلك النظام الذى فرض عليه فرضا.

وكان واجبًا على الملك ألا يقتصر على إلغاء هذا النظام، بل يقرن إلغاءه بإعادة دستور سنة ١٩٢٣، ولكنه لم يفعل، وصدر الأمر فى ديباجته وأحكامه منبئًا

بأن فترة فراغ لم يحدد مداها ستعقب إلغاء دستور صدقى باشا، يتولى فيها الملك سلطات البرلمان، وهذا ما لم يرض به الشعب، ومع أن ديباجة الأمر تضمنت قول الملك «إنه من أعز أمانينا أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاها»، فإن الحياة الدستورية التى ترضاها لم تعد إلّا بعد قيام شبه ثورة فى نوفمبر سنة ١٩٣٥، أى بعد انقضاء عام، كما سيجىء بيانه.

فما الذى دعا الملك إلى تعطيل عودة الحياة الدستورية التى ترضاها الأمة سنة أخرى، بعد أن اعتزم إلغاء النظام البغيض الذى فرضه عليها طيلة السنوات الأربع الماضية؟

إنك لا تجد تعليلاً صحيحًا لهذه الظواهر إلّا إذا رجعت قليلا إلى الماضى، فإلغاء دستور سنة ١٩٢٣ لم يقع عفوًا فى سنة ١٩٣٠، بل كان نتيجة شبه اتفاق بين الملك والإنجليز على حرمان الأمة حقوقها الدستورية كما سبق القول، فالإنجليز كانوا يبغون الانتقام من الأمة لعدم قبولها مشروع المعاهدة، والسراى تبغى حكم البلاد حكمًا مطلقا، ومن ثم اتفق الطرفان على إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ وفرض دستور صورى على البلاد، ثم وقع الجفاء بين الطرفين، وصدرت من الإنجليز تصرفات مسّت كرامة الملك الشخصية، وغضّت من كبريائه، فأراد أن يسترضى الشعب، لعله يستعين به على دفع الإهانة التى لحقت به، فألغى دستور سنة ١٩٣٠، على أنه فى الوقت نفسه كان يشعر بأنه مرتبط بذلك الاتفاق المستور الذى عقد بينه وبين الإنجليز، فرأى من مستلزمات هذا الاتفاق أن يرجع إليهم فيما عسى أن يحل محل دستور سنة ١٩٣٠، وهذا يقتضى وقتا قد يطول أو يقصر، ولم يكن الملك فى خاصة نفسه متلهفًا على استئناف الحياة الدستورية الصحيحة، ولا مستعجلا عودتها، فاقتصر فى نوفمبر سنة ١٩٣٤ على إلغاء دستور سنة ١٩٣٠، ونوّه إلى أن نظامًا دستوريا آخر سيحل محله، دون أن يحدد ما هو هذا النظام ومتى يعلن؟ ومتى ينفذ؟ وقد جرت فعلا اتصالات واستشارات بين وزارة نسيم والحكومة البريطانية فى شأن النظام الدستورى الذى يجب أن يحل محل نظام صدقى باشا، وهذا ولا ريب من المساوئ التى يؤسف لها أسفًا عظيمًا، وفيها إقحام للجانب البريطانى فى أخطر الشئون

الداخلية، مما كان يجب تجنيب البلاد عواقبه لو احترمت حقوق البلاد الدستورية من قبل.

والآن وقد ذكرنا ملابسات صدور الأمر الملكى بإلغاء دستور صدقى باشا نورد هنا نصّه كاملا؛ لأنه من الوثائق الهامة فى حياة البلاد الدستورية.

أمر ملكى رقم ٦٧ سنة ١٩٣٤
بشأن النظام الدستورى للدولة المصرية

«نحن فؤاد الأول ملك مصر. بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠، وبما أن الحال يقتضى إلغاء النظام المقرر بالأمر المشار إليه. وبما أنه من أعز أمانينا أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاها، ونظرًا لأنه، حتى يستبدل بالنظام المذكور نظام آخر، ينبغى أن يحقق استمرار قيام نظام الدولة على المبادئ الأساسية التى لم يزل معمولا بها منذ إنشاء النظام الدستورى فى مصر، أمرنا بما هو آت:

مادة ١: يبطل العمل بالنظام المقرر بالأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠، ويحل المجلسان الحاليان.

مادة ٢: يظل شكل الدولة ومميزاتها ومصدر السلطات وتوزعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما هى منذ إدخال النظام الدستورى فى مصر، كما يظل قائمًا نظام وراثة العرش وحالة الخديو السابق كما قررهما الأمر الملكى الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢.

مادة ٣: إلى أن ينفذ الأمر الملكى بوضع النظام الدستورى الذى يحل محل النظام المشار إليه فى المادة الأولى نتولى نحن السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التى خصّ بها البرلمان حتى الآن كما نتولى السلطة التنفيذية، ونباشر هذه السلطات المختلفة بواسطة مجلس وزرائنا ووزرائنا وعلى مسئوليتهم طبقًا لمبادئ الحرية والمساواة التى كانت دائمًا قوام النظام الدستورى فى مصر.

مادة ٤: تعرض المراسيم بقوانين التى تصدر طبقا لأمرنا هذا على البرلمان الجديد فى دور انعقاده الأول، فإن لم تعرض بطل العمل بها فى المستقبل ولا يجوز

أن تنسخ المراسيم بقوانين المعروضة أو أن تعدل إلّا بقانون.

مادة ٥ : يبقى نافذًا كل ما قررته القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سنّ أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقًا للأصول والأوضاع التى كانت متبعة فى حينها وكل ما أنفذه الأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع ما سبقت الإشارة إليه من مبادئ الحرية والمساواة.

مادة ٦: على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه.

صدر بسراى القبة فى ٢٢ شعبان سنة ١٣٥٣ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤).

«فؤاد»

ألغى إذن دستور صدقى باشا، وحُلّ البرلمان الذى كان وليد هذا الدستور.

ولعلك تلحظ أن برلمان صدقى باشا كان إلى ذلك الحين أطول البرلمانات عمراً؛ لأنه ظل قائماً من يونيه سنة ١٩٣١ إلى نوفمبر سنة ١٩٣٤، ولعل كونه مفروضاً على الشعب هو الذى نفخ فيه، ومدّ فى أجله، وجعله محبوباً وقتاً طويلا لدى السراى، على خلاف البرلمانات المنتخبة انتخابا حرًّا والتى تمثل إرادة الأمة.

إنشاء وزارة التجارة والصناعة والمآخذ على وزارة نسيم

أنشئت وزارة التجارة والصناعة فى عهد وزارة نسيم باشا بموجب المرسوم الصادر فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤، على أن إنشاءها اقترن بتعيين خبير فنى بريطانى لها بعقد لمدة ثلاث سنوات بمرتب قدره ثلاثة آلاف جنيه، وخوّل هذا الخبير حق الاتصال المباشر بالوزير، وقد أعاد هذا التعبير إلى الأذهان ما جاء فى مشروع ملنر عن المستشار المالى البريطانى والمستشار القضائى وتخويلهما حق الاتصال بالوزير[1]، فكان هذا الخبير الفنى هو مستشار بريطانى لوزارة التجارة والصناعة، فلا جرم أن قوبل تعيينه على هذا النحو بالسخط والاستنكار.

---

(١) راجع كتابنا (ثورة سنة ١٩١٩) ج٢.

ومما يؤخذ على وزارة نسيم تجديدها عقود كثير من الموظفين البريطانيين وتعيين طائفة جديدة منهم فى الحكومة.

ومن التصرفات الموعز بها من الإنجليز والتى تمّت فى عهد هذه الوزارة نقض الاتفاق التجارى الذى كان معقودا بين مصر واليابان على أساس تبادل الانتفاع بعاملة الدولة الأكثر رعاية، فقد نقض هذا الاتفاق فى يوليه سنة١٩٣٥، بحجة تمكين الحكومة من زيادة الرسوم الجمركية على واردات اليابان لكى تحمى الصناعات الأهلية من المنافسة اليابانية، والعلة الحقيقية لنقض ذلك الاتفاق هو ترويج المصنوعات الإنجليزية بدلا من اليابانية أى منع المصنوعات اليابانية من مزاحمتها فى مصر، ففى هذا الحين لم تكن شركة مصر لغزل ونسج القطن وشركة الغزل الأهلية تنتجان إلّا جزءاً يسيراً من مقطوعية البلاد من الغزل والنسيج. فى حين أن معظم هذه المقطوعية كانت ترد من إنجلترا فكان وضع الرسوم الباهظة على واردات اليابان دون سواها مقصوداً منه ترويج المصنوعات البريطانية فى مصر.

المؤتمر العام للوفد المصرى
(يناير سنة ١٩٣٥)

دعا الوفد المصرى فى أواخر سنة ١٩٣٤ أعضاء لجانه وأنصاره إلى عقد مؤتمر عام للنظر فى شئون البلاد من شتى نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد عقد هذا المؤتمر يومى ٩ و ١٠ يناير سنة ١٩٣٥ بمدينة رمسيس بالزمالك، وهو أوّل مؤتمر عام للوفد المصرى، وقد حضره نحو خمسة وعشرين ألفا من حملة تذاكر الدعوة، جاءوا من جميع نواحى العاصمة، ومن مختلف المدن والثغور والأقاليم، وهو أكبر عدد حضر اجتماعًا سياسيا منظمًا فى ذلك العهد، وساد فيه النظام رغم هذا العدد الهائل من المجتمعين، وكان من أعظم المؤتمرات الوطنية شأنا وضخامة.

عالج الخطباء فى هذا المؤتمر مسائل ومواضيع على أكبر جانب من الأهمية، فى شئون البلاد السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والتشريعية، وأنارت بحوثهم

أذهان المواطنين فى شتى هذه النواحى، وهذه البحوث هى ولا ريب من أهم مظاهر النشاط الوطنى والحزبى، ومن خير الوسائل لتقدم الوعى القومى فى البلاد.

ومن أهم الخطب التى ألقيت فى هذا المؤتمر المواضيع الآتية:

الموقف السياسى والدستورى لمصطفى النحاس باشا.

الوفد المصرى نظامه وأغراضه للأستاذ مكرم عبيد (باشا).

القضاء فى مصر والامتيازات الأجنبية للأستاذ محمد صبرى أبو علم (باشا).

الأزمة الاقتصادية ووسائل علاجها للدكتور أحمد ماهر (باشا).

مشروعات الرى والصرف لعثمان محرم باشا.

شؤون التعليم والجامعة والأزهر لمحمد نصار بك.

المحاماة وحقوقها وأنظمتها لكامل صدقى بك.

علاقاتنا الاقتصادية والاجتماعية بالنزلاء الأجانب للأستاذ ممدوح رياض.

شؤون الفلاح وإصلاح القرية للأستاذ محمود بسيونى.

المحاصيل الزراعية ووسائل تحسينها وتصريفها للأستاذ عبد السلام جمعة بك (باشا).

شئون الأوقاف واصلاحها للأستاذ يوسف الجندى.

إصلاح الإدارة والأمن العام لمحمد صفوت باشا.

التعاون فى مصر ووسائل تشجيعه للأستاذ على أيوب.

الصحافة وحريتها للأستاذ محمد توفيق دياب.

الشؤون الصحية العامة وأمراض المناطق الحارة للدكتور أحمد ثابت موافى.

الصناعة المصرية – تشجيعها وترويجها للأستاذ إبراهيم عبد الهادى (باشا).

علاقات مصر بأمم الشرق للأستاذ عباس محمود العقاد.

تنظيم شؤون العمال فى مصر ورفع مستواهم للأستاذ عزيز ميرهم.

وقد مثل العنصر النسائى فى بحوث المؤتمر تمثيلاً موفقاً، فخطب من السيدات السيدة (إستر فهمى ويصا) والسيدة (نور حسن) عن (المرأة المصرية ونصيبها فى النهضة القومية)، وحضر المؤتمر عدد كبير من السيدات والآنسات.

وكان من أهم ما قرره المؤتمر عودة دستور سنة ١٩٢٣ كاملا غير منقوص.

عودة الحياة الدستورية

تمسّكت الأمة بعودة دستور سنة ١٩٢٣، إذ هو الذى ارتضته فى حينه وأقسم نوابها وشيوخها اليمين فى مختلف البرلمانات الصحيحة على احترامه، ومن ثم عمت البلاد حركة اجتماعية للمطالبة بعودته كاملا غير منقوص، ورأت الوزارة مجاراة للرأى العالم أن تساهم فى هذه الحركة.

ففى ١٧ أبريل سنة ١٩٣٥ رفع نسيم باشا إلى الملك فؤاد كتاباً تضمن اقتراحات الوزارة فى عودة الحياة الدستورية بإحدى وسيلتين وهما: إعادة دستور سنة ١٩٢٣ بحيث إذا رؤى من المصلحة تعديله يجرى التعديل بالطريقة المنصوص عليها فيه، أو دعوة جمعية وطنية لوضع دستور ترضاه البلاد، ولما لهذا الكتاب من الأثر فى تطور الحياة الدستورية ننشر هنا نصّه، قال:

«مولاى»:

«لقد ألقى القدر مقاليد الأمور إلينا فقمنا بواجباتنا بصدق من نياتنا وأدركنا الكثير من النجاح بحزم فى أعمالنا فضلاً من الله وتوفيقًا من لدنه.

«وكل أمانينا الوصول بالبلد إلى سبيل التوفيق بين مختلف النواحى وتوحيد القوى تحقيقًا لغرض ليس فيه هوى، ولكن فاتنا مشاركة بعض الجهات، فحال ذلك دون مجهودنا وتعجلتنا الحوادث قبل أن نبلغ الغرض المقصود، وقد وصلنا بموافقة جلالتكم ورضاء منكم إلى إلغاء نظام عمّت شكاية الناس منه، وإلى إبطال

ماترتب عليه من بعض قوانين وإجراءات شاذّة حتى عاد للناس أمنهم وللنفوس طمأنينتها وحرياتها، متوخين فى ذلك الحكم على الوضع الدستورى عهدًا علينا حقا إلى أن يتم وضع دستور تحيا به البلاد حياة طيبة ترضاها بكلمة تصدرونها بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ منقحًا طبقًا لنصّ الدستور المذكور لو رأيتم تنقيح شىء فيه بما يكون فيه الصالح العام وتستوجبه مقتضيات الأحوال، أو بوضع دستور تقرّه جمعية تأسيسية وطنية تمثل البلاد تمثيلاً صحيحًا يختار أعضاؤها من مختلف الهيئات والطبقات، كما كنت رفعت ذلك لجلالتكم وأنا متشرف برياسة ديوانكم العالى فى سنة ١٩٢٢ وأبديته لها فى مذكرة حينما كانت لجنة الثلاثين تضع الدستور الأول المذكور الذى انتقدته البلاد حينئذ مر الانتقاد، بل وكما هو مستفاد من تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى جعل أمر البرلمان يرجع إلى جلالتكم وإلى الشعب المصرى، هذا الشعب الذى ما كانت تمثله لجنة الثلاثين الحكومية.

«والآن قد مضى علينا فى الحكم زهاء خمسة أشهر، أمكننا فى خلالها أن نباشر أيضا حلّ بعض المشاكل الدولية التى كنّا فى انتظار إجابتنا على حلها، وأظهرها مشكلة الدين العام ومشكلة المحاكم المختلطة وغيرها كمشكلة الديون العقارية الخاصة، وقد وصلنا بفضل معونة الحكومة البريطانية وصداقتها إلى تقريرنا أن يكون الدفع فى الدين العام بالورق لا بالذهب فى كل وقت، ولئن كنّا اضطررنا إلى تأجيل ذلك لمدة ثلاث سنوات نزولا على ما كانت الحكومة السابقة قد اقترحته على فرنسا، وقد وصلنا أيضا إلى تسوية الديون الخاصة العقارية مع بعض البنوك بتنزيل فوائد ديونها وشىء من رأس مال بعضها لمصلحة المدينين بدون أن تخسر الحكومة أو تدفع شيئًا، أما مشكلة المحاكم المختلطة بشأن رياسة الجلسات واستعمال اللغة العربية، فإننا نستجمع ردود الدول ذات الشأن جميعًا من أجل الأخذ فى حلها بما فيه مصلحة البلاد وقد أوشكت أن تصل إلينا بقية تلك الردود.

«ومهما يكن لتلك المسائل من الأهمية، فإن مجهود الحكومة لم يكن قاصرًا عليها بل قد عرضت من البداية بعض المسائل الداخلية ذات الشأن مما لا تزال ...

قائمة، وحاولنا حلها بنفس الروح، ولكن لما طال الأمد على حلها بالرغم من الجهود والمعالجات التى بذلت فى سبيل ذلك، بسبب تدخل بعض العناصر غير المسئولة وتبينا أن النجاح قد يبطىء علينا أكثر مما أبطأ فيعطل عمل الحكومة ويخلق جوًّا من القلق وعدم الاطمئنان، رأيت أن أبسط الأمر لجلالتكم، بيانا وذكرى، حتى يتسنى بفضل مساعدتكم وحسن رعايتكم التغلب على الصعوبات القائمة واستكمال النجاح كله والتوفيق إلى مافيه خير البلاد وسعادة العباد.

«وإنى لجلالتكم العبد المخلص الأمين»

١٧ أبريل سنة ١٩٣٥

محمد توفيق نسيم

وقد قبل الملك الوسيلة الأولى. وهى إعادة دستور سنة ١٩٢٣. وأرسل بذلك كتابًا إلى نسيم باشا فى ٢٠ أبريل أعرب فيه عن رغبته فى أن تحيا البلاد الحياة الدستورية التى ترضاها، وأنه يفضل عودة دستور سنة ١٩٢٣ ويؤثره على وضع دستور جديد تصدق عليه جمعية تمثيلية وطنية إلّا إذا تبين رأى البلاد جليا فى جانب هذه الطريقة الأخيرة ووضح أن فيها صالحها، قال:

«عزيزى محمد توفيق نسيم باشا

«أحصيتم فى كتابكم الذى قدمتموه إلينا يوم الخميس الماضى ما أنجزته الحكومة من الأعمال التى نرتجى منها جميعًا ما يعود على البلاد بالخير والإسعاد، وأبنتم أنكم آخذون فى معالجة ما بقى من الأمور المعلقة بنفس الروح التى واجهتم بها ما أحصيتموه لولا ما تتوجسون من عقبات قد تعوق النجاح فى إتمام ما عاهدتمونا عليه من العمل لمصلحة الوطن، ولما كنا لا نبغى شيئًا أفضل من خدمة بلادنا العزيزة فإنّا كنا وما زلنا نشدّ أزركم فى كل مافيه الصالح لوطننا المقدس الذى يسمو فى نظرنا على كل اعتبار، فوجب عليكم أن تعتمدوا على تأييدنا لتحقيق المهمة العظمى التى اخترناكم لها، والتى فصلتموها فى كتابكم، وإن لمن أعز أمانينا كما تعرفون أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاها سواء بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ على أن يعدّله ممثلو الأمة طبقا لأحكام المواد

١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ منه بما تدعو إليه مقتضيات الأحوال أو بوضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية، على أننا نؤثر الرأى الأول على الثانى، اللهم إلّا إذا ظهرت رغبة البلاد واضحة وتحققت المصلحة فى الأخذ بالرأى الثانى، وإنا لنتوجه إلى الله العلى القدير أن يلهمنا التوفيق والسداد إنه نعم المولى ونعم النصير.

«**فؤاد**»

فى ١٧ محرم سنة ١٣٥٤ (٢٠ أبريل سنة ١٩٣٥).

التدخل البريطانى

ولكن الحكومة البريطانية عارضت فى عودة دستور سنة ١٩٢٣، وأبلغ المندوب السامى رئيس الوزارة مذكرة شفوية تتضمن أنها لا تعارض فى أن تتمتع مصر بالحياة الدستورية فى الوقت الملائم، بحيث يكون الدستور موافقًا لحاجات البلاد، ويصير تنفيذه فى الوقت المناسب وهى ترى أن يكون وضعه بمعرفة لجنة حكومية يكون من بين أعضائها ممثلون للأحزاب السياسية المختلفة فى مصر بما فيها الوفد إن أراد.

وكان غرض الحكومة البريطانية من هذا التبليغ أن تنتحل صفة جديدة للتدخل فى شئون مصر الداخلية وتعطل عودة الدستور قدر ما تستطيع وتزيد الشقاق بين مختلف الأحزاب لمناسبة وضع دستور جديد، وتملى إرادتها على الوزارة إلى أن يتم وضع الدستور، وقد يستغرق وضعه بضع سنين، وهذا التدخل من الحكومة البريطانية يدلك يقينًا على أنها كانت مشتركة فى الانقلاب الذى عانته البلاد، مغتبطة بإلغاء دستور سنة ١٩٢٣، وأن ما كانت تعلنه من حياد هو خداع وتضليل.

تصريح هور والاحتجاج عليه

وفى ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ألقى السير صمويل هور وزير الخارجية البريطانية خطبة فى قاعة «الجلد هول» بلندن تناول فيها الحديث عن الدستور

المصرى، وصرح فيها بأنه عندما استشيرت الحكومة البريطانية فى شأنه نصحت بأن لا يعاد دستور سنة ١٩٢٣ ولا دستور سنة ١٩٣٠، إذ قد ظهر أن الأوّل غير صالح للعمل والثانى لا ينطبق على رغبات الأمة، قال فى هذا الصدد ما يلى:

«لا صحة على الإطلاق لما يزعم الزاعمون من أننا نعارض فى عودة النظام الدستورى إلى مصر بشكل موافق لحاجتها، لأننا، طبقًا لتقاليدنا، لا نريد ولا نستطيع أن نقوم بمثل هذه المعارضة، على أننا عندما استشارونا نصحنا بأن لا يعاد دستور سنة ١٩٢٣ ولا دستور سنة ١٩٣٠ إذ قد ظهر أن الأوّل غير صالح للعمل وأن الآخر لا ينطبق على رغبات الأمة».

كان لهذا التصريح أثر شديد فى النفوس، إذ كان اعترافًا صريحًا بالتدخل البريطانى فى شأن الدستور وتمسك الحكومة البريطانية بهذا التدخل، فأثار احتجاج الأمة على اختلاف هيئاتها وطبقاتها، كما أثار السخط على الوزارة إذ تبين من التصريح أنها استشارت الحكومة البريطانية فى شأن الدستور، فخولتها بذلك تدخلاً غير مشروع فى شئون مصر الهامة.

المظاهرات الدامية

قامت المظاهرات فى نواحى القاهرة وبعض المدن احتجاجًا على هذا التصريح، بدأت يوم ١٣ نوفمبر لمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد، وقد قابل البوليس هذه المظاهرات بإطلاق النار، فوقعت حوادث دامية هاجت الخواطر وأثارت السخط العام، وسقط أول شهيد فى هذه الحوادث وهو إسماعيل محمد الخالع يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ بالسرادق الذى أقامه الوفد احتفالا بهذا العيد، إذ أصابته رصاصة أودت بحياته بعد انتهاء الاحتفال وتدفق الجماهير تحت ضغط البوليس، وكان هذا الشهيد عاملا يعمل فى السرادق.

وتجددت المظاهرات فى اليوم التالى (الخميس ١٤ نوفمبر) والأيام التى تلته، وكان أهمها مظاهرة كبرى قام بها طلبة جامعة فؤاد الأول، (القاهرة الآن)، بدأت من ساحة الجامعة واتجهت إلى القاهرة، فقابلها البوليس بإطلاق النار وقتل فيها من طلبة الجامعة: محمد عبد المجيد مرسى الطالب بكلية الزراعة الذى كان فى طليعة المظاهرة،

ومحمد عبد الحكيم الجراحى الطالب بكلية الآداب، وعلى طه عفيفى الطالب بدار العلوم وقد أصيب يوم ١٦ نوفمبر وتوفى متأثرًا بجراحه فى اليوم التالى، وقتل فى مظاهرة بطنطا عبد الحليم عبد المقصود شبكة الطالب بالمعهد الدينى بها.

إلى الملك فؤاد، وهذا نصه :

كان لهذه الحوادث الدامية وقع أليم فى النفوس. وأظهرت الأمة على اختلاف طبقاتها شعورًا رائعًا فى هذا الوقت العصيب، فتكررت المظاهرات فى الأيام التالية، وحدث إضراب عام يوم الخميس ٢٨ نوفمبر حدادًا على الشهداء، فأغلقت المتاجر فى القاهرة، واحتجبت الصحف، وعطلت الأعمال فى هذا اليوم المشهود، وبدت العاصمة فى حداد رهيب، جدد ذكرى حوادث سنة ١٩١٩، وكان لهذا الشعور الفياض أثره الحاسم فى تحقيق الائتلاف بين الأحزاب.

وقد أقام الطلبة نصبًا تذكاريا لشهداء الجامعة فى فنائها تخليدًا لذكراهم، ونقشت أسماؤهم على قاعدته، واحتفلوا يوم السبت ٧ ديسمبر من تلك السنة بإزاحة الستار عنه، وكان احتفالا هائلا، وقاموا بمظاهرة كبرى كانت مثال الروعة والجلال، وتصدى لها البوليس فى بعض المواقع وقبض على الكثيرين منهم، واستمرت المظاهرات لا تنقطع.

كانت مظاهرات الطلبة فى نوفمبر وديسمبر من تلك السنة مظاهرات سليمة فى تكوينها، بريئة فى مقصدها، إذ كانوا مدفوعين بشعور وطنى عام يهدف إلى تحقيق مطالب البلاد، ولم يكن موعزًا إليهم من أحد، بل كانت فيض الوطنية الصادقة، كانوا يهتفون للاستقلال والحرية والدستور، هذا إلى أنهم جنبوا مظاهراتهم روح الاعتداء والإتلاف من أى نوع كان، وكانوا يحولون دون اندساس الغوغاء فى صفوفهم مخافة أن يختلط بهم بعض من يتخذون مثل هذه المظاهرات وسيلة للشغب أو الفوضى والاعتداء، وفى الجملة كانت مظاهرات نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٣٥ صفحة مجيدة من تاريخ الشباب. وقد سميناها شبه ثورة. إذ كانت صورة مصغرة من ثورة سنة ١٩١٩، وكان لها أثرها فى عودة الحياة الدستورية، وجاءت تضحية الشباب فى تلك الفترة خيرًا وبركة على البلاد؛ إذ تم على أثرها ائتلاف الأحزاب وعودة الدستور.

التاريخ يعيد نفسه

ائتلاف سنة ١٩٢٥ وائتلاف سنة ١٩٣٥

تجددت بعد تصريح هور سالف الذكر فكرة الدعوة إلى توحيد الصفوف لمواجهة الأزمة السياسية العصيبة التى كانت تجتازها البلاد، فدستور سنة ١٩٢٣ كان مازال ملغيا، والحياة الدستورية موقوفة، والحكومة البريطانية تتدخل فى شئون مصر الداخلية. والاستقلال بعيد عن الأفق. والبلاد فى حالة أسوأ مما كانت عليه فى أواخر سنة ١٩٢٥ حين حفزت الأحداث رجال الأحزاب إلى إعادة الوحدة إلى الصفوف. وتجلت هذه الروح فى اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه بفندق الكونتنتال يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥[٢].

عادت إلى الأذهان فكرة توحيد الصفوف فى نوفمبر سنة ١٩٣٥. وقويت الفكرة بعد الحوادث الدامية التى وقعت فى مظاهرات الشباب. فتجددت المساعى إلى تحقيق هذه الوحدة.

ومن ثم تم التفاهم بين الأحزاب على إقامة الوحدة على أساس إعادة دستور سنة ١٩٢٣ وإجراء انتخابات حرّة، ثم على أساس آخر انفصل فيه الحزب الوطنى عن الأحزاب الأخرى، وهو العمل على عقد معاهدة بين مصر وانجلترا طبقا لنصوص المشروع الذى انتهت إليه مفاوضات النحاس - هندرسن فى ربيع سنة ١٩٣٠.

لم يقبل الحزب الوطنى الأساس الثانى، لمخالفته لمبادئه، وأهمها الجلاء المطلق الناجز، ولأن الأحزاب الأخرى قبلت الدخول فى المفاوضة لعقد المعاهدة قبل الجلاء، وهذا ما يتعارض قطعًا مع سياسة الحزب الوطنى، ومن ثم قصر ائتلافه على الغرض الأول دون الثانى، وظل ركنًا من أركان الائتلاف بالنسبة لعودة دستور سنة ١٩٢٣.

---

(٢) راجع الجزء الأول ص ٢٣٦ (طبعة سابقة).

كللت مساعى الوحدة بالنجاح، وأسفرت عن تأليف «الجبهة الوطنية» فى ديسمبر سنة ١٩٣٥ من الوفد المصرى والحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد، أى الأحزاب القائمة فى ذلك الحين، والمستقلين، فقوبل تأليفها بابتهاج عظيم.

واختيرت لجنة تحرير لوضع صيغة الكتاب الذى اتفقت الأحزاب على رفعه باسم الجبهة إلى الملك بإعادة دستور سنة ١٩٢٣، وقد اجتمعت هذه اللجنة يوم الأربعاء ١١ ديسمبر بنادى المحامين (بشارع فؤاد وقتئذ) وكانت مؤلفة كما يأتى: الأستاذ مكرم عبيد عن الوفد. عبد الرحمن الرافعى عن الحزب الوطنى. محمد حسين هيكل عن حزب الأحرار الدستوريين. أحمد كامل عن حزب الشعب. حلمى عيسى عن حزب الاتحاد.

ولما فرغت اللجنة من تحرير الكتاب عقدت اجتماعًا آخر لوضع صيغة الخطاب المزمع رفعه إلى السير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى للمفاوضة فى عقد المعاهدة. وقد انفصلت عنها فى هذا الاجتماع ولم أشترك فيه تنفيذًا لقرار الحزب الوطنى فى هذه الصدد، إذ قرر عدم الاشتراك فى خطاب الجبهة الخاص بالمفاوضة.

كتاب الجبهة الوطنية إلى الملك فؤاد

(١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥)

وافقت الأحزاب المؤتلفة على صيغة الكتاب الذى وضعته لجنة التحرير لرفعه إلى الملك فؤاد، وهذا نصه:

«حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك

«نتشرف نحن الموقعين على هذا بأن نرفع إلى سدّتكم الرفيعة هذا الملتمس الذى تتمثل فيه إرادة الشعب المصرى، مجتمعة كلمته، منيعة جبهته.

«فلقد حلت بالبلاد أزمة سياسية خطيرة اجتمع فيها الخطر الخارجى الذى يهدد البلاد بحرب جائحة إلى الخطر الداخلى الذى يهدد حريتها وطمأنينتها

ويمسّ حقها المعترف به فى تصريف أمورها، والاستمتاع بدستورها مما دعا إلى انتشار روح القلق فى البلاد، واضطراب المصالح العامة والخاصة معًا.

«وإننا لنرى بكل احترام أنه ما من مخرج من هذه المحنة أو علاج حاسم لها إلّا أن يعود إلى الأمة فورًا دستورها الصادر فى سنة ١٩٢٣، وما كنا فيما نرى صادرين إلا عن الرأى الذى ارتضته حكمة جلالتكم السامية فى كتابكم الملكى الصادر إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٥، والذى ورد فيه ما يأتى بحروفه:

«إن أعزّ أمانينا كما تعلمون هو أن تحيا البلاد الحياة الدستورية التى ترضاها، سواء بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ معدلاً على النحو الذى يرتئيه حسب المقتضيات نواب الأمة طبقًا لأحكام المواد ١٥٦ و١٥٧ و١٥٨ و١٥٩ من ذلك الدستور أو وضع دستور تصدق عليه جمعية تمثيلية وطنية وإنّا مع ذلك نفضل الطريقة الأولى».

«يا صاحب الجلالة».

«إذا كان الشعب ممثلاً فى هيئاته وأحزابه السياسية قد أجمع هذا الإجماع الرائع على وجوب عودة دستور الأمة منذ الآن، فإنه إنما يقصد إلى استقرار نظام الحكم على أساس سلطة الأمة، توصلاً لإيجاد حكومة دستورية تعمل لإصلاح ما فسد وتحقق استقلال البلاد.

«ولما كان الدستور من حق جلالتكم والشعب المصرى.

«ولما كنا نعلم أن من أسمى رغبات جلالتكم أن تطمئن الأمة إلى صيانة حقوقها ومرافقها، فتهيىء لنفسها المصير الذى ينتظرها والمكان اللائق بها بين الأمم.

لذلك

«نلتمس من جلالتكم

«التعطف بإصدار أمركل الكريم بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ فورًا ونرفع إلى

سدّتكم مع هذا الالتماس أسمى فروض الولاء لعرشكم، والإخلاص لذاتكم.

«ولازلنا يا صاحب الجلالة لمقامكم العالى المطيعين المخلصين».

١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

وقد وقع على هذا الكتاب كل من: مصطفى النحاس رئيس الوفد المصرى. محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين. إسماعيل صدقى رئيس حزب الشعب. يحيى إبراهيم رئيس حزب الاتحاد. حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى. عبد الفتاح يحيى. حمد الباسل. حافظ عفيفى عن المستقلين. وتسلمه على ماهر رئيس الديوان الملكى ورفعه إلى الملك.

خطاب الجبهة إلى المندوب السامى البريطانى

أما خطاب الجبهة إلى المندوب السامى فقد وقع عليه هؤلاء عدا حافظ رمضان باشا فلم يوقع عليه تنفيذًا لقرار الحزب الوطنى، وهذا نص الكتاب:

«حضرة صاحب السعادة المندوب السامى لدولة بريطانيا العظمى.

١ - حرص المصريون دائمًا منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة على أن يتم الاتفاق بين مصر وإنكلترا بتحديد علاقتها وحل المسائل المعلقة بينهما، وقد قوى أملهم فى إتمام الاتفاق حين انتهت مفاوضات الربيع من سنة ١٩٣٠ إلى نصوص رضيها الطرفان وأوشكا أن يوقعاها لولا خلاف حصل فى اللحظة الأخيرة أدّى إلى عدم توقيعها.

٢ - ويرجع حرص المصريين على إتمام الاتفاق إلى أسباب حيوية بالنسبة لبلادهم، فإن عدم إتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وإنجلترا من حين إلى حين. ولا شىء أحب إلى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو إلى هذا الاحتكاك الذى يفسد جوّ العلاقات بين الدولتين، وعدم إتمامه يعوق تقدم مصر ويضع العقبات فى سبيل رقيها، ومن الأمثلة على ذلك:

(أ) بقاء الامتيازات الأجنبية ماسّة بسيادة مصر حائلة بينها وبين حق

التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على المقيمين بمصر جميعًا، مع أن حريتها فى هذا التشريع هى التى تمكنها من وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتكفل توزيع الضرائب توزيعًا عادلاً.

(ب) وجود إدارة أوروبية إلى جانب إدارة الأمن العام المصرية.

(جـ) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفتها.

(د) حرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية ومن دخولها عضوًا فى عصبة الأمم لتساهم بنصيبها مع دول العالم فى خدمة التقدم والسلام أسوة بغيرها من الدول المستقلة، وليس هذه إلاّ بعد الآثار الناشئة من عدم إبرام المعاهدة والداعية إلى حرص المصريين على المسارعة إلى إبرامها.

٣ – وفضلاً عن هذه العقبات التى تقف فى سبيل تقدم مصر وتحدّ من استقلالها وحريتها، فإن بقاء المسائل المعلقة بغير حل فقد كان من الأسباب التى أدّت إلى عدم استقرار الحكم والطمأنينة فى البلاد، وأدى لذلك فى كثير من الأحيان إلى اضطراب المرافق العامة اضطرابًا شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين فى مصر على السواء.

٤ – ومنذ بدأت الأزمة الدولية التى نشأت عن نزاع إيطاليا والحبشة فى هذا العام ازداد المصريون يقينًا بضرورة المسارعة إلى عقد المعاهدة، فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهى بهم إلى الاشتراك فيها وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها، وقد اشتركت مصر فى هذه الأزمة بالفعل منذ لبّت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على إيطاليا، كما اتخذت إنجلترا أراضى مصر ميدانًا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارئ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع عن المواصلات وتهيئة الجيش ونقل وحداته إلى الجهات التى تقتضيها الظروف.

٥ – وقد ظل الشعب المصرى يرقب ذلك كله واثقًا بأن التعاون الصادق مع إنجلترا فى هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التى انتهت مفاوضات

سنة ١٩٣٠ إلى تقرير نصوصها، وليس فى عقد هذه المعاهدة ما يشغل إنجلترا لعدم الحاجة إلى مفاوضات جديدة تحتاج إلى مجهود ذى بال.

٦ – ولو كان فى إبرام المعاهدة بعض ما يشغل إنجلترا فى الظروف الحاضرة التى كثرت فيها مشاغلها بسبب الأزمة الدولية فلن يبرر ذلك عدم إبرامها، فإن إبرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية بالنسبة لمصر، وما بذلته مصر من معاونة صادقة يجعل من حقها عدلاً أن تطلب من إنجلترا إبرام معاهدة رضيتها وصرحت بلسان وزرائها أنها لا تعدل عنها.

٧ – لا شك إذن فى أن حرص المصريين على إبرام المعاهدة واعتبارهم فرصة التعاون الصادق مع إنجلترا فى الأزمة الدولية الحاضرة من أنسب الفرص لهذا الغرض يرجعان إلى أن الاتفاق بين الدولتين حيوى بالنسبة لبلادهم مزيل لما يقوم من العقبات فى سبيل حريتها ورخائها وتقدمها، وما دامت نصوص المعاهدة التى انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم فإن عدم إبرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذى بذلته مصر من جانبها حتى اليوم بكل أمانة وإخلاص.

٨ – ولو أن هذا الاتفاق أبرم ونفذ منذ سنة ١٩٣٠ لكان المصريون اليوم أكثر إقبالاً على التعاون مع إنجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقاً لمحالفتهم، ولكانت مصر فى موقف يجعل تعاونها مع إنجلترا أقوى أثراً مما هو الآن لا سيما ونصوص المعاهدة تكفل لإنجلترا فى حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما فى وسعها من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية، ويدخل فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها، كما تنص على تعاون مصر وإنجلترا تعاون حليفتين (راجع نص المادة الخامسة من مشروع الاتفاق).

٩ – لهذا يرجو الموقعون من سعادتكم باعتبارهم ممثلى الشعب المصرى على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية أن تتفضل فتبلغ الحكومة البريطانية طلبنا أن تصرح بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التى

انتهت إليها مفاوضات هندرسن - النحاس فى سنة ١٩٣٠، وأن تحلّ المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت تلك المفاوضات.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام.

تحريرًا فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥.

مصطفى النحاس. محمد محمود. إسماعيل صدقى. حمد الباسل. يحيى إبراهيم. عبد الفتاح يحيى. حافظ عفيفى.

رد الحكومة البريطانية

وقد ردّت الحكومة البريطونية على خطاب الجبهة بمذكرة وتبليغ شفوى عن يد المندوب السامى. هذا نصهما:

المذكرة

«أعرب ممثلو الهيئات والأحزاب المختلفة فى الكتاب الذى بعثوا به إلى سعادة المندوب السامى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عن رغبتهم فى أن تصرح حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بنفس الشروط التى وضعت وقبلت على أثر مفاوضات هندرسن - النحاس فى سنة ١٩٣٠ وتسوية المسائل التى لم يتم الاتفاق عليها بالروح الودية التى سادت تلك المفاوضات.

٢ - فلكى يمتنع أى سوء تفاهم محتمل فى المستقبل ترى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة أنه من المرغوب فيه أن تشير إلى المبدأ الأساسى الذى يقضى بأن الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها فى مفاوضات لم تفض إلى اتفاق نهائى وأن تصرح بأنها فى الوقت الذى تريد فيه أن تصل إلى إبرام معاهدة برمتها ليس فى وسعها قبول التقيد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ نفسها أو أى مفاوضة أخرى لم تنته إلى اتفاق.

٣ – نرجو أن يكون مفهومًا بجلاء أن هذا التصريح لا ينطوى على بواعث سياسية خفية وإنما الغرض الوحيد منه هو تجنب أى سوء تفاهم قد ينشأ عن العبارات المقتبسة من الكتاب الذى وجهته الجبهة المتحدة إلى سعادة المندوب السامى».

٧فبراير سنة ١٩٣٦.

التبليغ الشفوى

«إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة على استعداد تام لأن تدخل فى الحال مع الحكومة المصرية فى محادثات بقصد الوصول إلى اتفاق على عقد معاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر ولكن بالنظر لما للنصوص العسكرية فى هذه المعاهدة من الأهمية الكبرى تقترح حكومة صاحب الجلالة البريطانية، تمهيدًا للمفاوضات، أن تتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريهما العسكريين بصفة سرية وبروح التحالف المنشود فى تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل».

عودة الدستور
(١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥)

استجاب الملك فؤاد إلى طلب «الجبهة الوطنية»، وأصدر يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ أى فى ذات اليوم الذى رفع إليه فيه كتابها أمرًا ملكيًّا بأن النظام الدستورى للمملكة المصرية هو النظام الذى تقرر بالأمر رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ أى بالدستور الذى صدر فى تلك السنة، وبأن يعمل بالنظام المذكور من تاريخ انعقاد البرلمان، وهاك نصه:

«نحن فؤاد الأول ملك مصر

«بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستورى للدولة المصرية، وبما أن الأمر المذكور بنى على أن من أعز أمانينا أن تحيا البلاد

حياة دستورية ترضاها، وعلى وجوب استبدال نظام دستورى آخر بالنظام المقرر بأمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠، ولما كانت رغبة الأمة قد ظهرت جلية فى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ وكنا ولا نزال نتوخى أن نسلك بها السبيل التى تفضى إلى طمأنينتها وسعادتها.

أمرنا بما هو آت:

مادة ١ – يكون النظام الدستورى للدولة المصرية هو النظام الذى كان مقرًا بأمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣.

مادة ٢ – يعمل بالنظام المذكور من تاريخ انعقاد البرلمان وتظل أحكام المواد ٣ و٤ و٥ من أمرنا رقم ١٧ لسنة ١٩٣٤ معمولاً بها حتى ينفذ ذلك النظام.

مادة ٣ – على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه.

«صدر بسراى القبة فى ١٦ رمضان سنة ١٣٥٤ – ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥».

قوبل إعلان عودة الدستور بالفرح والغبطة، وقامت المظاهرات فى أرجاء العاصمة تعلن عن هذا الشعور.

وهكذا توج جهاد الأمة فى سبيل دستور سنة ١٩٢٣ بعودته بعد أن ظل معطلاً نحو خمس سنوات، وكان هذا اليوم – ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ – من الأيام المجيدة فى تاريخ الحركة الوطنية، وكانت هذه هى المرة الثالثة التى عادت فيها الحياة الدستورية بفضل كفاح الأمة ونضالها عنها، فقد عطلت لأول مرة فى سنة ١٩٢٥ من شهر مارس إلى آخر مايو سنة ١٩٢٦، وعطلت للمرة الثانية من يوليه سنة ١٩٢٨ إلى ديسمبر سنة ١٩٢٩، وللمرة الثالثة فى سنة ١٩٣٠ إذ ألغى دستور سنة ١٩٢٣ وظل ملغيًا نحو خمس سنوات، وها هو ذا يعود بفضل ثبات الأمة ومثابرتها فى الكفاح.

وأخذت الجبهة الوطنية توالى الاجتماعات فى شهر ديسمبر ويناير بدار مصطفى النحاس باشا بمصر الجديدة لتدعيم الائتلاف، وإبعاد الدسائس عنه، والنظر فى شئون البلاد العامة، وكان ممثلو الأحزاب فى هذه الاجتماعات هم:

مصطفى النحاس. أحمد ماهر. مكرم عبيد عن الوفد المصرى. حافظ رمضان وعبد الرحمن الرافعى عن الحزب الوطنى. محمد محمود عن حزب الأحرار الدستوريين. إسماعيل صدقى عن حزب الشعب. حلمى عيسى عن حزب الاتحاد. حمد الباسل. على حرب الشمسى. حافظ عفيفى. عبد الفتاح يحيى. عن المستقلين.

استقالة وزارة نسيم
(٢٢ يناير سنة ١٩٣٦)

شرعت وزارة نسيم باشا فى إعداد العدة لإجراء الانتخابات العامة طبقًا لقانون الانتخاب المباشر الصادر سنة ١٩٢٤، وأصدرت فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ قانونًا للانتخاب[٣] على هذا الأساس يحتوى على ما سبق وروده فى القوانين السابقة من قواعد الانتخاب المباشر، وكان إجراء الانتخابات على قاعدة الانتخاب المباشر، باتفاق جميع الأحزاب السياسية، وكان المنتظر أن تمضى وزارة نسيم فى إجراء عملية الانتخابات حتى نهايتها.

ولكن الأحرار الدستوريين والاتحاديين والشعبيين وبعض المستقلين انتهزوا فرصة دعوة إنجلترا للحكومة المصرية للمفاوضة فى عقد المعاهدة، فسعوا فى تنحية وزارة نسيم باشا، بحجة أنها لا يؤمن حيادها فى الانتخابات ومن عجب أن تجىء الشكوى من عدم حياد هذه الوزارة فى الانتخابات من فئة كانت تسخّر قوات الحكومة للتدخل فى الانتخابات والضغط على الناخبين وتزييف إرادتهم لإنجاح مرشحيها، ولكنهم وجدوا الفرصة سانحة لإسقاط الوزارة القائمة لعلهم يصلون إلى قيام وزارة يدخلها بعضهم أو

---

(٣) القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ وقد أصدرته الوزارة مشتملاً على ما سبق أن قررته قوانين الانتخاب السابقة من قواعد الانتخاب المباشر وبقيت الأحكام الأخرى كما كانت مع التعديلات التى تتسق مع بعض القوانين الأخرى كقانون الجنسية وقانون العقوبات وقد رأت الوزارة نشر نصوص قانون الانتخاب نشرًا جديدًا خاليًا من المواد التى ألغيت ومن الإرشادات إلى الأصل والتعديل ويغنى عن الرجوع إلى القوانين القديمة.

تناصرهم فى الانتخابات المقبلة، وبإزاء إصرار أغلبية المؤتلفين على تنحية وزارة نسيم قدم هذا استقالته فى ٢٢ يناير سنة ١٩٣٦ وقبلها الملك فى ٣٠ منه.

الحديث عن الوزارة الائتلافية

رغب الملك فؤاد أن تعقب وزارة نسيم باشا وزارة ائتلافية، وذلك على خلاف اتجاهه بعد استقالة الوزارة الدستورية سنة ١٩٣٠ فقد أقام فى أعقابها وزارة حزبية بكل معانى الكلمة وكان أساس تأليفها هدم الدستور والبرلمان (ص ١٢٧) وكذلك فعل من قبل فى سنة ١٩٢٨ كما تقدم بيانه (ص ٦٤) ففكرة الوزارة الائتلافية كانت تبدو كلما اضطرت الظروف السراى فى ذلك العهد إلى إعادة الحياة الدستورية، لكى تجعل من الوزارة الائتلافية تكأتها فى فض الائتلاف وإعادة الحكم المطلق من جديد، ولم يرض الوفد بهذه الفكرة استمساكًا بالميثاق القومى الذى اتفق عليه مع حزب الأحرار الدستوريين والمستقلين فى مارس سنة ١٩٣١، وفى الحق أنه لا خير من ائتلاف لا يقوم على أساس من خلوص النية بل يحمل فى ثناياه نية فضّه والانتقاض عليه وعلى الدستور، حقًّا إن الوزارات الائتلافية قد تكون مفيدة وضرورية فى بعض الظروف، وقد يكون تأليفها علاجًا لأزمة تجتازها البلاد أو تحقيقًا لمصلحة قومية كبرى، ولكن ليس من مصلحة البلاد فى شىء أن تكون قاعدة حتمية مستديمة، ولا فائدة منها على أى حال إذا لم يكن الإخلاص وحسن النية متوافرًا بين أعضائها.

وزارة على ماهر الأولى
(٣٠ يناير سنة ١٩٣٦)

ولما فشلت المساعى لتأليف وزارة ائتلافية عهد الملك فؤاد إلى على ماهر باشا - وكان رئيسًا للديوان الملكى - مهمة تأليف الوزارة. فألفها فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ على النحو الآتى: (وهى وزارته الأولى). على ماهر باشا للرآسة والداخلية والخارجية. أحمد على باشا للحقانية والأوقاف. حافظ حسن باشا للأشغال. محمد على علوبه باشا للمعارف. حسن صبرى بك للمواصلات

والتجارة والصناعة. أحمد عبد الوهاب باشا للمالية. صادق وهبه باشا للزراعة. على صدقى باشا للحربية والبحرية.

وهى وزارة محايدة لا تمت إلى الأحزاب بصلة. وليس من أعضائها من يتصل بالأحزاب السياسية لأن علوبه باشا كان قد استقال من حزب الأحرار الدستوريين قبل تأليفها، وكانت مهمتها إجراء انتخابات حرة لا تتدخل فيها الحكومة.

وفد المفاوضة

وإذ كانت الجبهة الوطنية متفقة - ما عدا الحزب الوطنى - على مفاوضة الحكومة البريطانية فى عقد معاهدة التحالف بين البلدين على أساس مشروع هندرسن - النحاس سنة ١٩٣٠، فقد صدر مرسوم ملكى فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ بتعيين وفد المفاوضة على النحو الآتى: مصطفى النحاس باشا رئيسًا. محمد محمود باشا. إسماعيل صدقى باشا. عبد الفتاح يحيى باشا. واصف بطرس غالى باشا. الدكتور أحمد ماهر. على الشمسى باشا. عثمان محرم باشا. حلمى عيسى باشا. الأستاذ مكرم عبيد. حافظ عفيفى باشا. الأستاذ محمود فهمى النقراشى. أحمد حمدى سيف النصر بكةأعضاء.

ويلاحظ أن سبعة من أعضاء هيئة المفاوضة ومنهم الرئيس يمثلون الوفد المصرى، ولكل من حزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد عضو واحد، وثلاثة من المستقلين.

موقف الحزب الوطنى

لم يمثل الحزب الوطنى فى هذه الهيئة لعدم قبوله الاشتراك فيها استمساكًا بسياسته «لا مفاوضة إلّا بعد الجلاء»، قد أوضحت لبّ هذه السياسة فى كتاب «ثورة سنة ١٩١٩» إذ قلت (ج ١ ص ٩٧ طبعة سابقة):

«إن سياسة الحزب الوطنى فى عدم المفاوضة قبل الجلاء منسجمة تمامًا مع مبادئه؛ لأنه، وهو حزب الجلاء، ما دام متمسكًا بالجلاء ولا يقبل ما دونه،

لا يرتضى الدخول فى مفاوضات بين مصر وإنجلترا والاحتلال قائم؛ لأن جوهر القضية بينهما هو فى الاحتلال والجلاء، فإما جلاء، وإما احتلال، والجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال كما قال المرحوم محمد بك فريد، والأصل أن الاستقلال حق طبيعى ثابت لا يقبل المناقشة، فلا يصح أن يجعل هذا الحق موضع شك أو مساومة، والمفاوضة والاحتلال قائم، وسيلة قصد منها تشكيك الأمة المصرية فى حقها فى الجلاء وإيمانها به، والوسيلة الطبيعية للجهاد هى المطالبة المقرونة بالمقاومة، أما المفاوضة فهى من الناحية البريطانية وسيلة لكسب الوقت وصرف الأمة عن التمسك بالجلاء، ومن الناحية المصرية وسيلة للتراخى فى المقاومة وقبول الأمر الواقع تحت أوضاع مختلفة، ولقد جربت البلاد المفاوضات مع قيام الاحتلال، جربتها فى مدى ربع قرن، فلم تنتج إلا بقاء الاحتلال وإقراره، مع تغير فى أسمائه وأوضاعه، فى حين أن الجلاء لا يصح أن يكون موضع مساومة أو اشتراط شروط فى مقابله؛ لأن إنجلترا عندما تعهدت ستّين مرة بالجلاء عن مصر، لم تعلق وعودها وعهودها على شروط بل كانت عهودًا صريحة مطلقة، فالجلاء - وهو جوهر الاستقلال - لا يصح أن يكون مقيدًا بشروط. وفى ذلك يقول المرحوم «مصطفى كامل»: نحن مسلوبون والإنجليز هم السالبون. ونحن طلاب حق مقدس والإنجليز هم مغتصبو هذا الحق، فلا سبيل إلى الاتفاق بيننا وبينهم إلا باعترافهم بحقنا ورده إلينا».

«هذا إلى أن المفاوضات والاحتلال قائم، فيها معنى الإكراه الأدبى والمعنوى الماثل فى الاحتلال ذاته، والإكراه يفسد معنى المفاوضات ونتيجتها، ويحمل المفاوض المصرى، تحت تأثير هذا الإكراه، على المساومة فى الجلاء، والتساهل فى وجود الاحتلال تحت أى اسم كان، وهذا ما يتعارض قطعًا مع مبدأ الحزب الوطنى الأساسى، وهو االجلاء، على أن المفاوضة قبل الجلاء تشبه من بعض الوجوه استفتاء الشعوب فى تقرير مصيرها مع قيام الاحتلال الأجنبى الذى تستفتى فى شأنه، وقد اتفقت الآراء على أن مثل هذا الاستفتاء غير صحيح ولا سائغ. لما يلابسه من الإكراه السافر أو المقنع، وإن الاستفتاء الصحيح يجب أن يسبقه الجلاء، والمفاوضة الصحيحة يجب أيضًا أن يسبقها الجلاء، ولقد كان فريد بك فى مذكراته إلى المؤتمرات الدولية يطلب الاعتراف للأمة المصرية

بحقها فى تقرير مصيرها بطريق الاستفتاء، على أن يسبق الاستفتاء جلاء الجيش الإنجليزى عن البلاد، وكذلك جلاء الموظفين المدنيين البريطانيين، لضمان صحة الاستفتاء».

ولقد برهنت الحوادث اللاحقة على صحة سياسة الحزب الوطنى وبخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث استقر فى الأذهان أن الجلاء يجب أن يكون ناجزًا غير معلق على عقد معاهدة وأن كل مفاوضة لعقد معاهدة قبل الجلاء هى إضعاف لقضية الجلاء.

جرت مفاوضات سننة ١٩٣٦ كما جرت المفاوضات السابقة فى جو من الإكراه الماثل فى الاحتلال الأجنبى. ولم يكن ممكنًا أن تجرى المفاوضة فى حرية واختيار مع وجود هذا الاحتلال، وأية مفاوضة تجرى قبل الجلاء لا يمكن أن تكون حرة مطلقة مهما زعم القائلون عن حريتها، لأن الاحتلال يهدر هذه الحرية قطعًا ويفسد الرضا ويبطل التعاقد فى ظله، وقد برزت هذه الحقيقة فى موقف الإنجليز فى جميع المفاوضات، إذ تبين من تصريحاتهم أنهم كانوا يملون على الجانب المصرى شروطًا للمعاهدة وفى يدهم سلاح التهديد بقواتهم التى تحتل البلاد، اعتبر ذلك فيما قاله السير أوستن تشمبرلن وزير خارجية إنجلترا للمرحوم عبد الخالق ثروت باشا خلال مفاوضاتها سنة ١٩٢٧ إذ صارحه بقوله: «إن لبّ المسألة فى الوقت الحاضر هو ما إذا كان الشعب المصرى والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التى يجد كل من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الآخر وبما يترتب على تلك الظروف من الضروريات بالنسبة لكل منهما وما إذا كنّا نرغب فى التعاون الودى مع الحكومة البريطانية لضمان الدفاع عن مصالحنا المشتركة ولرخاء بلدينا، فإن كان الجواب سلبًا ظلّت العلاقات بين مصر وإنجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ وتعرضت تلك العلاقات إلى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى إلى تسويتها بالقوّة»، وهذا معناه أنه إذا لم تقبل مصر المعاهدة المفروضة عليها فإن علاقتها مع انجلترا تكون عرضة لأزمات تتدخل انجلترا لتسويتها بالقوة، وفى هذا كل معانى الضغط والإكراه والتهديد.

ولم يفت الحكومة البريطانية أن توجه مثل هذا التهديد إلى مصر حينما بدأت مفاوضات سنة ١٩٣٦، فقد أبلغ المندوب السامى الملك فؤاد والوزارة قبل بدء هذه المفاوضات مذكرة شفوية أوضح فيها «إن الإخفاق فى عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جدية، وأن بريطانيا العظمى تحتفظ فى هذه الحالة بحق إعادة النظر فى سياستها نحو مصر»، وفى هذا من التهديد ما لا يحجبه التفسير الذى بعث به المندوب السامى إلى الوزارة إذ قال إنه «لم يقصد به تهديد أو إرهاب وإنما قصد به تقرير الواقع»، وقد احتج رئيس الوزارة على ذلك وقال فى ردّه:

«إن محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل مثل هذه التصريحات لا يمكن أن تكون خالصة أو حرة» وأجابه المندوب السامى بأن «حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى».

جرت المفاوضات إذن فى هذا الجوّ من الضغط والإكراه، مما أدى إلى عقد معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ التى سنعرض لها فى موضعها من الجزء الثالث.

الانتخابات لمجلس النواب والشيوخ

فى ٢٦ مارس سنة ١٩٣٦ صدر المرسوم بدعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء مجلس النواب، وحدد للانتخاب يوم ٢ مايو، وفى حالة عدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة تكون إعادة الانتخاب يووم ١٠ مايو.

وصدر مرسوم آخر بدعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ وحدد لانتخابهم يومى ١٦ و٢٤ مايو ثم عدل الموعد بعد وفاة الملك فؤاد إلى ٧ و٨ منه.

وقد اتجهت الأفكار بعد تأليف الجبهة الوطنية إلى اجتناب التزاحم فى الانتخابات صونًا للوحدة بين الصفوف، على غرار ما تم فى انتخاب سنة ١٩٢٦ (ج ١ ص ٢٥٨ طبعة سابقة) ولكن الأحزاب لم تتفق على توزيع المقاعد وعلى النسبة العددية لكل حزب منها، كما فعلت سنة ١٩٢٦، لأن عددها زاد عما كانت عليه عندما ائتلفت سنة ١٩٢٥، فكانت هذه الزيادة سببًا جوهريًا لعدم إمكان الاتفاق على انتخابات ائتلافية، ولما أخفقت مساعى التفاهم على توزيع الدوائر

الانتخابية جرت الانتخابات من غير اتفاق بين الأحزاب، وترك الوفد لأعضاء هيئة المفاوضة دوائرهم الانتخابية، وفاز بالتزكية من المرشحين لمجلس النواب دون مزاحمة ٧٧ نائبًا منهم ٧٠ من الوفديين، وتمت الانتخابات لهذا المجلس ولمجلس الشيوخ بعد وفاة الملك فؤاد.

مرض الملك فؤاد

في ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ أحسّ الملك فؤاد بتعب على أثر سهرة أقامها في سراى عابدين لرجال السلك السياسى من الأجانب، واستمر فيها إلى ما بعد منتصف الليل، وعاد بالسيارة الملكية إلى قصر القبة، وكان الفصل شتاءً، فشعر بألم المرض منذ عودته حتى الصباح.

ولما انعقد مؤتمر البريد الدولى فى القاهرة يوم أول فبراير من تلك السنة عاقه المرض عن حضور حفلة افتتاحه، فأناب عنه ولى العهد الأمير فاروق وكان فى الرابعة عشرة من عمره.

واستمرت صحة الملك فى اعتلال إلى منتصف شهر مارس، ثم تحسنت وانتقل فى الصيف إلى الإسكندرية، وهناك عاوده المرض، وكان معتزمًا زيارة اليونان، وأعدّت المعدات الرسمية لهذه الزيارة، ولكن اشتداد العلة اضطره إلى إرجاء سفره، واستدعى لعلاجه الدكتور جروسى من روما ثم الدكتور برجمان من برلين، وتبين من استدعاء هذين الطبيبين العالميين الواحد بعد الآخر أن الداء قد استشرى والعلة قد تفاقمت، وبقى الملك تتناوبه العلة والصحة، وقضى عامين يغالب المرض والمرض يغالبه.

وفاته
(٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦)

فلما كان شهر مارس سنة ١٩٣٦ اشتدت به وطأة المرض، وظلّ يستفحل ويشتد، والأطباء يبذلون أقصى ما أمكنهم العلم والخبرة لمحاولة إنقاذ حياة الملك، إلى أن أعيى الداء الأطباء، وحُمّ القضاء، وأسلم الملك الروح فى قصر القبة يوم

الثلاثاء ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ (٧ صفر سنة ١٣٥٥ هـ.) فى منتصف الساعة الثانية بعد الظهر، وله من العمر ٦٨ سنة(٤).

وقد نعاه مجلس الوزراء فى بيان شمل المناداة بالملك فاروق ملكًا لمصر قال:

«فوجئت مصر بفاجعة كبرى إذ انتقل إلى جوار الله مليكها المحبوب حضرة صاحب الجلالة فؤاد الأول، فقد قضى اليوم فى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بسراى القبة. وإن البلاد لتستشعر فى حدادها عليه الخسارة العظمى التى أصابتها بفقده وتبكى فيه أول ملك لمصر المستقلة. وإن الأمة لتتجه إلى ابن الراحل الكريم وإلى أسرته الجليلة بأخلص العزاء والمواساة. ولقد كان جلالته للبلاد فى السنين العصيبة القائد المسدد الخطى والرائد الموفق، وكان لها الرئيس المحبوب المبجل، وكان السياسى الكامل الذى نفع حياة البلاد فى جميع النواحى بقوة مباركة الأثر، وكان الوطنى الـذى جعل من حب مصـر عقيدة، ولقـد كان يفخـر بأنه خادم البلاد الأول، وفى سبيلها تفانى وفنى. ولم يكن أحب إليه من أن تستعيد

(٤) حرر محضر رسمى بوفاة الملك فؤاد هذا نصه: (عن الوقائع المصرية عدد ٤ مايو سنة ١٩٣٦: «إنه فى يوم الأحد ١٢ صفر سنة ١٣٥٥ الموافق ٣ مايو سنة ١٩٣٦ بسراى عابدين أمامنا نحن أحمد على وزير الحقانية، بمعاونة حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة، وبحضور حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية، وحضرات أصحاب المعالى والسعادة حافظ حسن باشا وزير الأشغال العمومية، ومحمد على علوبه باشا وزير المعارف العمومية، وحسن صبرى باشا وزير المواصلات والتجارة والصناعة، وأحمد عبد الوهاب باشا وزير المالية، وصادق وهبه باشا وزير الزراعة، وعلى صدقى باشا وزير الحربية والبحرية، ومصطفى محمد باشا رئيس محكمة النقض والإبرام، وحضرة صاحب العزة محمود المرجوشى بك النائب العام لدى المحاكم الأهلية قرر لنا حضرة صاحب السعاده محمود سوقى باشا وكيل ديوان جلالة الملك بالنيابة وسكرتير مجلس البلاط أن صاحب الجلاله الملك فؤاد بن المغفور له الخديو إسماعيل، انتقل إلى رحمة مولاه فى سراى القبة يوم الثلاثاء ٧ صفر سنة ١٣٥٥ الموافق ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر، وقد أيد لنا الإقرار المتقدم ذكره حضرات الأطباء: البروفسور دونيه، والدكتور ريدر، والدكتور برت داى، والدكتور هس، والدكتور جروسى.

«بناءً على ما تقدم تحرر محضر الوفاة هذا من أصلين يحفظ أحدهما بديوان جلالة الملك، والآخر برياسة مجلس الوزراء» (يلى ذلك توقيعات المذكورين جميعًا).

«تحرر هذا المحضر بحضور صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى»..

شيخ الجامع الأزهر	توقيع
محمد مصطفى المراغى	أحمد على

مصر ماضيها المجيد، وبمواهبه الباهرة وعزمه الصادق رفع شأنها وأعلى كلمتها وزادها كرامة بين الأمم. ولقد أحاطه شعبه بحبه وإجلاله. وكان له الاحترام والإعجاب من رؤساء الدول والأمم الأجنبية. وقد أثر فى صحته الجهود التى كان يبذلها فى سبيل إسعاد بلاده بلا حساب. على أنه حتى اللحظة الأخيرة، وهو يجاهد الموت بقوة نفس أثارت إعجاب من عاده فى أيامه الأخيرة. كانت خواطره مشغولة بمصر ووحدتها ومستقبلها.

«وستبسط بلا ريب فى جميع أنحاء القطر أكفّ الضراعة والابتهال إلى المولى القدير أن يتغمده برحمته ورضوانه. وستقدر الأجيال المستقبلة. بعد أن تتكشف حوادث الزمن، أكثر مما نقدر، ما كان لعهد حكمه من جلال وخطر وسيحمدونه شاكرين أثره. وسيجعلون له من نباهة الذكر ومكانة الشرف فى تاريخ مصر ما هو أهل له. على أن الإكرام العتيد المباشر لصاحب هذا العهد هو أن نتوجه مخلصين لابنة المحبوب وأن نجعل له ما كان للأب الجليل من ثقة ومحبة. ولذلك فإنه فى الوقت الذى تتجاوب فيه القلوب بصدى الخبر الأليم «مات الملك» يجب أن يلتف المصريون جميعًا حول العرش فى ولاء ثابت لا يدركه ضعف أو وهن وأن يحيوا حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول وقد نودى به ملكًا لمصر. وإن الأمة المصرية التى حبته منذ صغره حبها الصادق لواثقة بأنه سيترسم خطى والده العظيم ويحتذى مثاله عندما يبلغ سن الرشد ويصلح عمله بعمل الراحل الجليل. «عاش الملك».

«٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦».

وأصدر مجلس الوزراء بيانًا آخر بتوليه سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية إلى أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية، قال:

«منيت مصر بفقد مليكها المحبوب وقضى رئيس الدولة. وإن أول واجب فى هذه الظروف المحزنة على مجلس الوزراء الذى اضطلع حتى الآن بتبعات الحكم بفضل ثقة ذلك الملك هو العمل على تنفيذ أحكام النظام الذى تلقى مهمته فى ظله؛ ولذلك فإنه ولاءً للأسرة المالكة واحترامًا للدستور وبعد أن نادى بالملك الجديد حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول يتولى مجلس الوزراء منذ اليوم

سلطات الملك الدستورية بأسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته حتى الوقت الذى يجب عليه أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية»

«عاش الملك» ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦

ونقل جثمان الملك الراحل من سراى القبة إلى سراى عابدين مساء يوم الأربعاء ٢٩ أبريل.

وشيعت جنازته إلى مقره الأخير يوم الخميس ٣٠ منه فى موكب رهيب ودفن بمدافن الأسرة المالكة بالمسجد الرفاعى.

المناداة بالملك فاروق
(٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦)

نودىَ بالملك فاروق ملكًا لمصر يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦، وكان لم يزل فى إنجلترا يتلقى العلم فى قصر كنرى هاوس بضواحى لندن، فلما بلغه نبأ نعى المغفور له والده حضر إلى مصر على عجل، فبلغ الإسكندرية يوم الأربعاء ٦ مايو سنة ١٩٣٦ وحضر توًا إلى القاهرة، واستقبله الشعب فى العاصمتين وعلى طول الطريق بأعظم مظاهر الحفاوة والإجلال، وتلقت الأمة ارتقاء الملك فاروق عرش الوادى بالبشر والابتهاج، وابتهلت إلى الله أن يجعل عهده عهد يمن وعز وإقبال.

* * *

الفصل السادس

شخصية الملك أحمد فؤاد

تولى الملك أحمد فؤاد عرش مصر قرابة تسعة عشر عامًا، من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٣٦[١]، وهذه السنوات هى ولا ريب من أخطر مراحل تاريخها القومى، تعاقبت فيها أحداث جسام، وتطورات عظام، ولها أثرها البالغ فى حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان للملك فؤاد دوره فى هذه التطورات، من أجل ذلك وجب علينا أن نفرد هذا االفصل للحديث عن شخصيته.

لمحة من تاريخ حياته قبل ولايته العرش

ولد الأمير أحمد فؤاد فى قصر الجيزة يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٦٨ (١٢ ذى الحجة سنة ١٢٨٤ هـ)، وهو سادس أنجال الخديو إسماعيل[٢]، ولما بلغ السابعة بدأ يتلقى دروسه الأولى فى المدرسة التى خصصها إسماعيل لتعليم الأمراء بعابدين، ومكث بها ثلاثة أعوام، ثم ألحقه أبوه فى مايو سنة ١٨٧٨ (وكان فى الحادية عشرة من عمره) بمعهد توديكوم فى جنيف (سويسرا)، ومكث به إلى أغسطس سنة ١٨٧٩.

---

(١) تولى العرش يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ وتوفى يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦، فتكون مدة جلوسه على العرش ١٨ سنة ميلادية و ٦ أشهر و ١٦ يوما، وبالحساب الهجرى تسعة عشر عاما وتزيد.

(٢) رزق الخديو اسماعيل بثمانية من البنين وهم: الأمير محمد توفيق (الخديو) ولد سنة١٨٥٢، والأمير حسين كامل (السلطان) ولد سنة ١٨٥٣، والأمير حسن ولد سنة ١٨٥٤. والأمير إبراهيم حلمى ولد سنة ١٨٦٠. والأمير محمود حمدى ولد سنة ١٨٦٣، والأمير أحمد فؤاد (الملك) ولد سنة ١٨٦٨، والأمير رسيد ولد سنة ١٨٦٩، والأمبر على جمال ولد سنة ١٨٧٥.

ورزق بثمانية من البنات وهن: الأميرة زينب ولدت سنة ١٨٥٩، والأميرة توحيدة ولدت سنة ١٨٥٠، والأميرة نازلى ولدت سنه ١٨٦٧، والأميرة فاطمة ولدت سنة ١٨٥٣، والأميرة جميلة فاضلة ولدت سنة ١٨٦٩ والأميرة أمينة (توفيت سنة ١٨٦٤) والأميرة أمينة (أخرى) ولدت سنة ١٨٧٥ والأميرة نعمت مختار ولدت سنة ١٨٧٦.

ولما خلع إسماعيل عن العرش فى يونيه سنة ١٨٧٩، اختار إيطاليا أول مقر له فى منفاه، ثم استقر فى الآستانة منذ سنة ١٨٨٨، وحين كان بإيطاليا ألحق ابنه الأمير أحمد فؤاد بالمدرسة الإعدادية الملكية بتورينو ليتم فيها دراسته، وفى سنة ١٨٨٥ انتقل إلى الكلية الحربية فيها حيث درس بها علوم المدفعية والهندسة العسكرية.

وبعد تخرجه من هذه المدرسة انتظم فى سلك الجيش الإيطالى ضابطًا بالفيلق الثالث عشر من مدفعية الميدان بروما، وقضى به ثلاث سنوات.

وفى سنة ١٨٩٠ ذهب إلى الآستانة لزيارة والده وتعرف إلى السلطان عبد الحميد ورجال الآستانة وعينته الحكومة التركية فى تلك السنة ملحقًا حربيا بسفارتها فى فيينا عاصمة النمسا، وبقى بها نحو سنتين.

ولما تولى الخديو عباس الثانى عرش مصر سنة ١٨٩٢، استدعاه وعينه فى معيته كبيرًا لياورانه برتبة لواء فى الجيش المصرى، ثم ترك هذا المنصب سنة ١٨٩٥، وقضى بقية عهده بالإمارة بعيدًا عن المناصب.

زواجه الأول

تزوج فى حياته مرتين، الأولى سنة ١٨٩٣، إذا اقترن بالأميرة شيوه كار إبراهيم كريمة الأمير إبراهيم باشا أحمد بن الأمير أحمد رفعت باشا بن إبراهيم باشا الكبير، ثم طلقها على أثر اعتداء فظيع وقع عليه سنة ١٨٩٨ بيد أخيها الأمير أحمد سيف الدين، فقد أطلق عليه فى النادى الخديوى[٣] (نادى محمد على) ثلاث رصاصات قاصدًا قتله لشقاق بينه وبين زوجته، فأصابه بإصابات خطيرة، ولكنه نجا من القتل بفضل رعاية الله وعناية الأطباء والجراحين، وحوكم الجانى؛ وحكم عليه بالسجن سبع سنوات، خفضت استئنافيا إلى خمس، ولثبوت اختلال فى عقله نقل من السجن إلى مستشفى للأمراض العقلية بانجلترا، ومكث به نحو ٢٧ سنة ثم فرّ منه إلى الآستانة.

---

(٣) كان وقتئذ بشارع المناخ (الملكة فريدة).

وقد رزق الأمير فؤاد من زوجته الأولى بالأميرة فوقية قرينة محمود فخرى باشا وزير مصر المفوض السابق فى فرنسا، والأمير إسماعيل، وقد توفى صغيرًا.

القران السلطانى

ولما تولى العرش تزوج فى مايو سنة ١٩١٩ بالملكة نازلى كريمة المغفور له عبد الرحيم صبرى باشا، ورزق منها سنة ١٩٢٠ بالأمير فاروق (الملك فاروق فيما بعد)، ثم بالأميرات فوزية وفايزة وفائقة وفتحية.

صفاته وأخلاقه

كان وسيمًا، جميل الوجه، مهيب الطلعة، قوى البنية، بدين الجسم، معنيا بصحته، محافظا على نظام صحى دقيق فى معيشته ومأكله ومشربه، حريصًا على اتباع ما ينصحه به الأطباء من تعليمات، ولو كان فى ذلك جهد له، وكانت قوة إرادته تساعده على اتباع هذا النظام.

وكان قوى الشخصية، موفور النشاط، دءوبًا على العمل، لا يكل منه ولا يمل، ذكى الفؤاد، يشع الذكاء من عينيه، واعى الذاكرة، ماضى العزيمة، واسع الثقافة والاطلاع، محبًّا للاستزادة من العلم والمعرفة، مشغوفًا بالقراءة والإحاطة بمختلف العلوم والفنون، والاستماع إلى من يأنس فيهم تزويده بمعلومات جديدة عن أحوال العالم، بحيث كان ملما بكل التطورات التى تحدث فى مختلف البلدان، وفى الحق أنه من أكثر أمراء الأسرة العلوية ثقافة ومن أشدّهم ذكاء وأنضجهم فكرًا وأقواهم عزيمة.

مساهمته فى مشروعات النهضة قبل ولايته العرش

لم يكن الأمير أحمد فؤاد بعيدًا عن المجتمع المصرى، بل كان على صلة به، وساهم فى العديد من مشروعات النهضة.

تولى فى سنة ١٩٠٨ رئاسة لجنة تأسيس «الجامعة المصرية»، فدبّت الحياة فى

المشروع[٤] بعد أن كان يتعثر فى سيره، وله الفضل الكبير فى انشائها وتقدمها واطراد نجاحها فى مختلف مراحلها.

وساهم أيضًا فى ترقية الجمعية الجغرافية التى أسسها الخديو إسماعيل، وعينه السلطان حسين كامل سنة ١٩١٥ رئيسًا لها، فبعث فيها الحياة والنشاط بعد أن مرت بها فترة طويلة من الركود والجمود، واشترك فى إنشاء جمعية الاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، وجمعية الإسعاف، وتولى رئاسة هذه الجمعية فى أواخر سنة ١٩١٤، وساعد «المجمع العلمى» وتولى رئاسة جمعية الهلال الأحمر سنة ١٩١٦.

طموحه إلى الملك

كان وهو أمير يطمح إلى الملك، ففى سنة ١٩١١ سعى ليكون ملكا أو أميرًا على طرابلس الغرب، وفى سنة ١٩١٣ سعى ليكون ملكا أو أميرًا على ألبانيا، ولكنه لم يوفق فى كلا المسعيين.

ولما قامت الحرب العالمية الأولى وأعلنت الحماية البريطانية على مصر وخلع الخديو عباس الثانى بأمر الحكومة البريطانية فى ديسمبر سنة ١٩١٤، طمحت نفسه إلى اعتلاء العرش، ولكن أخاه الأمير حسين كامل كان أكبر منه سنًا، فعينته انجلترا سلطانًا على مصر، وكان الأمير كمال الدين نجل السلطان حسين يحجب الأمير فؤاد عن وراثة العرش، ولكنه اعتذر عنه قبيل وفاة والده كما سبق بيانه فى موضعه[٥]، فصار الأمير فؤاد هو الوارث المتعين لهذا العرش، حقا أن نظام وراثة العرش بعد إعلان الحماية البريطانية لم يكن قد تقرر بعد، ولم تضعه الحكومة البريطانية إلا سنة ١٩٢٠[٦]، ولكن الأمير فؤاد كان الأخ الأرشد للسلطان حسين، فكان هو الوارث المنتظر للعرش، وهكذا شاءت الظروف والأقدار وشاء الحظ أن يتولى الأمير فؤاد عرش مصر.

---

(٤) كتابنا مصطفى كامل.
(٥) كتابنا «ثورة سنة ١٩١٩» — ج ١ ص ٣٤. (طبعة سابقة).
(٦) كتابنا «ثورة سنة ١٩١٩» — ج ٢ ص ١٠٢. (طبعة سابقة).

وكان الطريق أمامه معبدًا، إذ كان بعيدًا عن السياسة طيلة حياته السابقة، ولم تبد منه مغاضبة أو معارضة للاحتلال البريطاني، في أي موقف من المواقف، ولا بذل أي تأييد أو مناصرة للحركة الوطنية في أي مرحلة من مراحلها السابقة، مثل ما بدا من بعض الأمراء، فكان هذا الماضي مما رشحه لولاية العرش، واجتمع إلى ذلك ما أظهره من الولاء للاحتلال خلال الحرب العالمية الأولى، إذ كان على رأس اللجنة التي تألفت لتكريم الجنرال السير جون مكسويل قائد جيش الاحتلال الذي تم على يده انقلاب ديسمبر سنة ١٩١٤.

ولايته العرش

فلما توفي السلطان حسين كامل في ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧، تولى الأمير أحمد فؤاد عرش السلطنة في اليوم نفسه، وإذ كانت البلاد تحت الحماية البريطانية فقد ارتقى العرش بموجب تبليغ من الحكومة الانجليزية جاء فيه: «إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوّء هذا العرش السامي، على أن يكون لورثتكم من بعدكم حسب النظام الوراثي الذي سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم[٧]».

وبدا في طريقه ولاية السلطان فؤاد العرش - كما بدا في ولاية السلطان حسين كامل من قبل - أثر الحماية الأجنبية ومبلغ التدخل البريطاني في أعظم المهام الداخلية شأنًا، إذ جعلت الحكومة الإنجليزية نفسها مصدر ولاية العرش، وكان هذا تكرارًا وتوكيدًا لما انتحلته في كتابها إلى السلطان حسين حين ولايته العرش كنتيجة لإعلان الحماية على مصر، فلا غرو أن قابل الشعب هذا التدخل بالسخط والوجوم[٨]، وتم الاحتفال بتنصيب السلطان فؤاد يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧، حيث انتقل في موكبه من قصر البستان إلى سراى عابدين.

---

(٧)، (٨) ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٣٥. (طبعة سابقة).

المراحل الثلاث فى حياة الملك فؤاد

إذا أردنا أن نلمّ بتاريخ الملك فؤاد إلمامًا صحيحا، لكى نستخلص منه صورة كاملة واضحة لشخصيته، يلزمنا أن نقسم عهده إلى ثلاث مراحل متعاقبة.

المرحلة الأولى: من اعتلائه العرش إلى ثورة سنة ١٩١٩،.

والمرحلة الثانية: من الثورة إلى إعلان الاستقلال.

والمرحلة الثالثة: من إعلان الاستقلال إلى وفاة الملك.

المرحلة الأولى

لم يكن للسلطان فؤاد عمل ما فى تطور الحوادث منذ اعتلائه العرش إلى شبوب الثورة سنة ١٩١٩، وأغلب الظن أنه لم يكن له برنامج فى الملك يسير عليه ولا أهداف يقصد إليها، ومن الحق أن يقال إنه كان فى هذه الفترة سلطانًا تحت الحماية البريطانية بكل ما تحتمله الكلمة من معان، فالحماية هى التى رفعته إلى العرش، كما رفعت سلفه السلطان حسين، ولم يجد بأسًا من أن يصل من هذا السبيل إلى عرش محمد على بل تدل الدلائل على أنه ارتضى هذا الوضع وأقرّه، وكان يراه أمرًا طبيعيا لا غبار عليه، وهذا ولا ريب خطأ فى تفكيره وموضع ضعف فى شخصيته، قال فى أول خطاب له إلى وزيره الأول حسين رشدى باشا يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ : نعلم رعايانا أنه بسبب وفاة سلفنا وأخينا المحبوب المغفور له السلطان حسين الأول الذى اختطفته المنية قبل الأوان وملأت القلوب حزنًا عليه، قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقا للنظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها[٩] ».

فهذا الخطاب يدلك على أن السلطان فؤاد لم يكن يرى غضاضة فى الحماية ولا فى اعتبارها مصدرًا لولاية العرش.

---

(٩) ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٣٦. (طبعة سابقة).

ولقدساير سياسة الاحتلال والحماية فى طريقها، ولم يبد منه اعتراض ولا تململ من هذا النظام، فكان الأمر والنهى إلى دار الحماية، وإلى المستشارين وكبار الموظفين البريطانيين، فى مختلف المصالح والدواوين، ولم يفكر فى الاعتراض على هذا النظام ولا فى إحداث أى تغيير فيه، وهنا يبدو شىء من الفارق بينه وبين سلفه السلطان حسين، فالسلطان حسين قد تولى العرش هو أيضًا بواسطة الحماية البريطانية، ولكن يظهر أنه أدركه بعد ذلك شىء من الندم على ما فعل، فأخذ يجاهر بالطعن فى السياسة الانجليزية، ويصرح فى أحاديثه العامة والخاصة أنه مؤيد للشعب فى سخطه واحتجاجه على الحماية، ووقع الجفاء بينه وبين السير هنرى مكماهون المندوب السامى البريطانى وقتئذ، مما أدى إلى أن تستبدل به الحكومة البريطانية مندوبًا آخر وهو السير رجنلد ونجت (نوفمبر سنة ١٩١٦)، وبقى السلطان حسين على برمه بالسياسة البريطانية والموظفين البريطانيين فى الحكومة حتى أدركته الوفاة، أما السلطان فؤاد فقد ظل مواليًا للاحتلال والحماية، وبالرغم مما أصاب الشعب من العنت والإرهاق مدة الحرب العالمية الأولى من اعتساف السلطة العسكرية البريطانية واضطهادها للأهلين، ومصادرتها إياهم فى حاصلاتهم ودوابهم وأرزاقهم، فإنه لم يفتأ يمحض الإنجليز خالص الود، ويسابقهم إلى ما يطلبون، اعتبر ذلك فى الثلاثة ملايين ونصف المليون من الجنيهات التى منحها مجلس الوزراء هبة لبريطانيا فى ٩ مارس سنة ١٩١٨، وذلك أن الحكومة المصرية كانت قد أنفقت منذ نشوب الحرب لحساب الحكومة البريطانية ولأغراضها العسكرية مبالغ طائلة فى مختلف المصالح، وقيدت هذه المبالغ لحساب العهد على الحكومة البريطانية، وقد خصّ معظم هذه النفقات مصلحة السكك الحديدية، ووضع السير ويليم برونييت المستشار المالى البريطانى كشفًا فى أوائل سنة ١٩١٨ بالمبالغ التى أنفقتها الحكومة فى هذا الصدد لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٧، فأربت على ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه، مع تقدير مبلغ نصف مليون آخر كان منظورًا صرفه حتى آخر تلك السنة المالية، أى أن ما أقرضته الخزانة المصرية للحكومة البريطانية بلغ ثلاثة ملايين جنيه، كان على هذه أن تؤديها لها، ولكن الحكومة المصرية أظهرت سخاءً هائلًا فى شأن هذا القرض، فقد اجتمع مجلس الوزراء برئاسة السلطان فؤاد يوم ٩ مارس سنة ١٩١٨، وقرر من تلقاء

نفسه أن تتحمل الخزانة المصرية المبالغ المذكورة لغاية ثلاثة ملايين جنيه «اعترافًا بجميل بريطانيا العظمى التى حمت البلاد من خطر الغارات»، وقرر أيضا أن تدرج وزارة المالية نصف مليون جنيه آخر للقيام بالمصروفات التى من هذا النوع فى السنة التالية، فبلغت منحة الحكومة المصرية للحكومة البريطانية ثلاثة ملايين جنيه ونصفا.

وكانت مرافق البلاد وإصلاح أحوالها الصحية والاجتماعية أولى بإنفاق هذه الملايين، بدلاً من بذلها إعانة لحرب كان الغرض منها تثبيت الحماية على مصر، ولقد قلت تعليقًا على هذه المنحة فى كتاب «ثورة سنة ١٩١٩» (ج ١ ص ٣٨ طبعة سابقة) : «وتأمل فى قول مجلس الوزراء عن هذه المنحة أنها اعتراف بجميل بريطانيا العظمى إذ حمت مصر من خطر الغارات، ولعل مجلس الوزراء أراد بذلك أن يشير إلى فضل الحماية البريطانية على مصر (فى نظره)، وهذا من أعجب ما يروى كدليل على السقوط المعنوى والأدبى للحكومات التى تتطوع لمكافأة الدولة الغاصبة على غصبها وعدوانها، وسلبها البلاد حريتها واستقلالها».

انتهت الحرب العالمية الأولى فى نوفمبر سنة ١٩١٨، وانتهت بذلك المرحلة الأولى من تاريخ السلطان فؤاد.

المرحلة الثانية من الثورة إلى إعلان الاستقلال

لا أريد أن أذكر تفصيل الحوادث التى أعقبت عقد الهدنه وتأليف الوفد المصرى فى نوفمبر سنة ١٩١٨ بزعامة «سعد زغلول»، فقد بسطت الكلام عن ذلك فى كتاب «ثورة سنة ١٩١٩»، وإنما أذكر هنا ما يتصل بموقف السلطان فؤاد بإزاء هذه الحركة.

لقد ترك السلطان لوزيره الأول حسين رشدى باشا أن يحدد موقف الحكومة من الحركة الوطنية ومطالبها من الحكومة البريطانية، وليس يخفى أن نضال الوفد قد لقى تأييداً من رشدى باشا، وأن تأليف الوفد كان بتشجيعه وتعضيده، وكانت خطوات الوفد الأولى تسير باتفاقه معه، وتفاهمه وإياه، وفى يوم ١٣ نوفمبر بالذات وهو اليوم الذى ذهب فيه سعد وزميلاه عبد العزيز فهمى وعلى

شعراوى لمقابلة السير ريجلند ونجت المندوب السامى البريطانى، رفع رشدى تقريراً إلى السلطان يعرض فيه أن يعهد إليه وإلى زميله عدلى السفر إلى لندن للتحدث إلى الحكومة البريطانية فى شأن مستقبل مصر السياسى، ووافقه السلطان على تقريره، وعهد إليه وإلى عدلى القيام بهذه المهمة، ولما شرع رشدى فى العمل اصطدم بالعقبات من ناحية الحكومة البريطانية فقد جاء ردها على مطالبه الأولى برفض الترخيص لسعد وصحبه بالمجىء إلى لندن وبإرجاء مجىء رشدى وعدلى إلى ما بعد الصلح، فرأى رشدى فى هذا الرد رفضاً لطلباته، وقدم استقالته إلى السلطان فى ٢ ديسمبر، وكانت هذه الاستقالة بمثابة الاحتجاج على السياسة البريطانية، وفى الحق أن السلطان لم يقبل منه هذه الاستقالة، وفى هذا معنى التأييد له فى خطته، وهو موقف حميد للسلطان يذكر له بالخير، وقد دعا إلى البقاء والتريث لعل الحكومة البريطانية تعدل عن موقفها، وانتظر رشدى قليلا، ولكنه رأى من الحكومة البريطانية إصراراً على خطتها، فاستعجل قبول استقالته فى ٢٣ ديسمبر، ثم فى ٣٠ منه، ثم فى ١٠ فبراير سنة ١٩١٩، وقد رضيت الحكومة البريطانية بحضور رشدى وعدلى وحدهما، ودعيا إلى السفر إلى لندن فى أواسط شهر فبراير، ولكنها رفضت سفر الوفد، وكان رشدى يشترط لسحب استقالته التصريح للوفد بالسفر إلى أوروبا تمهيداً لرفع صوت مصر فى مؤتمر الصلح، فلما رفض طلبه فى هذا الصدد أصرّ على الاستقالة، وكان منتظراً من السلطان أن يؤيده فى موقفه فلا يقبل استقالته، كما فعل من قبل، ولكنه قبلها فى أول مارس سنة ١٩١٩، وبدا من كتاب السلطان إلى رشدى باشا بقبوله استقالته أن فى الأفق وزارة جديدة ستؤلف، فقد طلب منه الاستمرار فى إدارة الأعمال «إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة» وأدرك الرأى العام أن تأليف هذه الوزارة الجديدة سيكون طبعاً على أساس تثبيت الحماية وعدم تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح؛ لأنه إذا كان برنامجها هو برنامج رشدى باشا فلم يكن هناك موجب لقبول استقالته فقبولها معناه أن السلطان اعتزم الانفصال عن الأمة فى نضالها.

كان هذا نقطة التحول فى سياسة السلطان، وجاء قبوله استقالة رشدى وسعيه فى تأليف وزارة جديدة معاونة منه للسياسة البريطانية فى إذلال الشعب وأشار

الوفد إلى هذا المعنى فى كتابه المشهور الذى أرسله إلى السلطان بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩١٩، فقد احتوى على عتب شديد واعتراض قوىّ على قبوله استقالة الوزارة، إذ قال مخاطباً السلطان: «كان الناس يظنون أنه كان لهما (رشدى وعدلى) فى وقفتهما الشريفة دفاعاً عن الحرية، عضد قوى من نفحات عظمتكم؛ لذلك لم يكن يتوقع أحد فى مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد قبول استقالة الوزيرين، لأن فى ذلك متابعة للطامعين فى إذلالنا، وتمكيناً للعقبة التى ألقيت فى سبيل الإدلاء بحجة الأمة إلى المؤتمر، وإيذاناً بالرضى بحكم الأجنبى علينا إلى الأبد، قد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين لاعتبارات عائلية أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم الذى خلا بانتقال أخيكم المغفور له السلطان حسين، ولكن الأمة من جهة أخرى كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش فى زمن الحماية الوقتية الباطلة رعاية لتلك الظروف العائلية ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم، غير أن حلّ المسألة بقبول استقالة الوزيرين اللذين أظهرا احترامهما لإرادة الأمة لا يمكن أن يتفق مع ما جبلتم عليه من حب الخير لبلادكم والاعتداد بمشيئة شعبكم، لذلك عجب الناس من مستشاريكم كيف أنهم لم يلتفتوا إلى أن الأمة فى هذا الظرف العصيب إنما تطلب منكم - يا أرشد أبناء محررها محمد على الكبير - أن تكونوا لها العون الأول على نيل استقلالها، مهما كلفكم ذلك، فإن همتكم أرفع من أن تحددها الظروف، كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة وطنية أن يخلفه فى مركزه؟! كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل؟!»(١٠).

غير أن هذا الكتاب لم يكن له أى تأثير فى موقف السلطان، ومضى فى سبيل تأليف وزارة جديدة، تجعل خطتها مسايرة السياسة البريطانية، ولم يعطل تأليفها إلّا اندلاع الثورة فى ٩ مارس سنة ١٩١٩ بعد اعتقال سعد وصحبه.

وغنى عن البيان أن «السلطان فؤاد» لم يكن يتوقع تلك الثورة، ولا كانت تخطر له ببال، ولم يكن هو وحده على هذا الظن، بل إن الإنجليز أنفسهم على -

(١٠) نشرنا نص الكتاب بأكمله فى كتاب «ثورة سنة ١٩١٩» ج ١ ص ١١٩. (طبعة سابقة).

ما اشتهروا به من اتساع أفق التفكير وبعد النظر، والخبرة والدهاء، لم يكونوا أيضا يتوقعون شبوب هذه الثورة، ولقد واجهوها بالعنف والقسوة تارة، واللين والخداع تارة أخرى، مما بسطناه فى كتاب الثورة، أما السلطان فؤاد فقد احتجب فى قصره، تاركا الشعب وجهاً لوجه أمام عاصفة البغى والعدوان، وكان موقفه سلبيا محضاً، وأخذ يرقب ما تأتى به الحوادث، واستهدف من أجل ذلك لسخط الشعب، إذ بدا كأن مصير البلاد أمر لا يعنيه، ولما جنحت الحكومة البريطانية إلى مهادنة الثورة وقتاً ما، واعتزمت الإفراج عن سعد وصحبه فى المرة الأولى، أرادت أن ترفع من شأن السلطان فى نظر الشعب بعد أن رأت أن الحوادث قد باعدت بينهما وجعلت منزلته تتضاءل فى النفوس، ولم يكن هذا من صالحها فى شىء، فأفضت إليه بعزمها على الإفراج عن سعد وصحبه، وأصدر هو منشوراً إلى الأمة فى ٦ أبريل سنة ١٩١٩ أبدى فيه تضامنه مع الشعب فى شعوره الوطنى، ودعاه إلى الكف عن المظاهرات والاخلاد إلى السكينة، وأدرك الجمهور من أسلوب المنشور أنه مقدمة لعمل سار ستفاجأ به البلاد.

وفى اليوم التالى أصدر الجنرال اللنبى (الذى عين مندوبا ساميا لمواجهة الثورة) منشوراً بأنه بالاتفاق مع عظمة السلطان قد قرر الإفراج عن سعد وصحبه والتصريح للمصريين بحريتهم فى السفر إلى الخارج.

على أن السلطان فؤاد لم يبق على شعوره الذى أعلنه فى منشوره، فقد تجددت الحوادث الدموية بعد الإفراج عن سعد، ووقف حيالها صامتاً، وظل على هامش الحوادث، وبقيت البلاد فى حالة ثورة، وخلا مركز الوزارة نحو ثلاثة أشهر، اللهم إلا فى فترة وجيزة ألف فيها رشدى وزارته الرابعة، فلم تلبث إلا أياما ثم استقالت، ولو أن «السلطان فؤاد» كان متضامناً مع الشعب فى ثورته لبقى مركز الوزارة شاغراً ردحاً أطول من الزمن، فإن هذا ولا شك يشدّ أزر الشعب فى نضاله، ولكنه على العكس أخذ يسعى فى تعبيد الطريق لتأليف وزارة جديدة، ولو أنه رجع فى ذلك إلى ممثلى الشعب المعبرين عن شعوره الناطقين باسمه لعدّ له ذلك عملا محموداً؛ إذ أن اعتداده بإرادة الأمة من شأنه أن يرفع من شأنها ويزيد من قوتها فى نضالها ضد الاحتلال والحماية، ولكنه على العكس فاجأ البلاد

بتأليف وزارة محمد سعيد على أساس الانفصال عن الحركة الوطنية ومناهضتها، وجاء تأليفها محاولة جريئة لكسر شوكة الثورة، مما اغتبط له الإنجليز اغتباطاً عظيماً، فلا غرو أن قوبلت هذه الوزارة بالاستياء والسخط؛ لأن تشكيلها لم يسبقه تفاهم على برنامجها، ولم يفاتح ممثلو الرأى العام فى أمرها، وكان تأليفها أول مظهر من مظاهر الاستخفاف بالثورة من الوجهة الوزارية[١١].

ولما استقالت وزارة سعيد فى نوفمبر سنة ١٩١٩، تحت ضغط الحوادث، لم يرجع السلطان أيضا إلى الأمة ولا إلى ممثليها، بل إلّف وزارة يوسف وهبه التى لا تمت إلى الأمة بصلة، وكان برنامجها مسايرة السياسة الإنجليزية، وكذلك كان شأن الوزارة التى أعقبتها، وهى وزارة نسيم الأولى (مايو سنة ١٩٢٠)، فكان موقف السلطان خلال هذه الأحداث خذلاناً للأمة فى نضالها القومى، وتبدو هذه الحقيقة فى تقرير لجنة ملنر الذى رفعته إلى الحكومة البريطانية فى ديسمبر سنة ١٩٢٠ عن عملها فى مصر، إذ قالت عن موقف السلطان: «وفى اليوم التالى ليوم وصولنا قدمنا اللورد اللنبى كلنا إلى عظمة السلطان، فكانت هذه هى الزيارة الرسمية، وإنما تقدمتها زيارة قصيرة قابل فيها عظمته اللورد ملنر مقابلة ودية غير رسمية، وكان ذلك أول حديث من عدة أحاديث جرت لرئيسنا وبعض أعضاء لجنتنا مع عظمته، فكان عظمته يعاملنا فيها بتمام الصداقة ويعرب فى أثنائها بصراحة عن رأيه فى الحالة السياسية بمصر والحوادث التى حدثت فيها فى السنوات القليلة الماضية، وعن صعوبة مركزه، ولكنه امتنع عن أن يشير برأى، أو أن يعطى نصيحة فى الموضوع الذى انتدبنا له، أى دستور مصر فى المستقبل، ولم يحاول قط أن يدير زمام مداولاتنا أو أن يؤثر فيها أقل تأثير، وإنما اقتصر على النصح لنا بالتأنى فى استنتاج النتائج، والاحتراس من الفضوليين، ودلّنا على بعض من ذوى المقامات الذين يحسن بنا استشارتهم، مثل رشدى باشا وعدلى باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا وكلهم من الوزراء السابقين، وكان موقفه بإزاء غرض اللجنة موقف الملتزم جانب الحياد»، فهذا الحياد الذى لزمه السلطان تجاه النضال القائم بين الأمة والاحتلال، لا يتفق مع واجبات الملك، ولا مع

---

(١١) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا «ثورة سنة ١٩١٩» ج ٢ ص ٣٠. (طبعة سابقة).

الواجبات الوطنية، على أن الأمة ثابرت وجاهدت، وظلت تكافح وحدها فى الميدان، وما لبثت السياسة البريطانية أن جنحت إلى ترضيتها بمختلف الوسائل، ومن مظاهر هذه الترضية التبليغ البريطانى إلى السلطان فؤاد فى فبراير سنة ١٩٢١ بأن الحكومة الإنجليزية رأت بعد دراسة مقترحات لجنة ملنر أن الحماية علاقة غير مرضية وأنها ترغب فى المفاوضة مع وفد يعينه السلطان لإبدال الحماية بعلاقة تطابق أمانى الشعب المصرى وتضمن مصالح بريطانيا العظمى.

كان هذا التبليغ يقتضى من السلطان الرجوع إلى ممثلى البلاد فى تأليف وزارة موثوق بها من الأمة، لكى تتحدث عن مصير البلاد فى هذا الوقت العصيب، وتخلف وزارة نسيم البغيضة إلى الشعب، ولكنه سعى جهده فى إبقاء الوزارة النسيمية وأنف الشعب راغم، وإذ كان عدلى باشا هو السياسى الذى اتجهت إليه الأنظار ليعالج القضية المصرية بصفة رسمية، فقد سعى السلطان ليقنعه ببقاء وزارة نسيم باشا فى الحكم ويضطلع هو بمحادثة الحكومة البريطانية فى شأن مصير البلاد، ولكن عدلى رفض هذا الحل، ورفض بقاء نسيم فى الحكم، لعدم اطمئنانه إليه، فاضطر السلطان تحت ضغط الحوادث إلى تنحيته وتكليف عدلى تأليف الوزارة الجديدة (مارس سنة ١٩٢١)، ولولا هذا الضغط لبقيت وزارة نسيم مفروضة على البلاد رغم إرادتها، فتأليف وزارة عدلى باشا الأولى جاء إذن على غير إرادة السلطان.

ولما وقع الخلاف بين سعد وعدلى فى آبريل سنة ١٩٢١، لم يبذل أى مسعى فى رأب الصدع الذى أصاب الوحدة الوطنية، وكان فى استطاعته قطعاً أن يقوم بدور ما فى تقريب مسافة الخلف بينهما، ولكنه وقف جامداً بإزاء هذا الخلاف، وتركه يستفحل ويتفاقم، وزاد فى تأجيجه بإصداره مرسوماً فى مايو سنة ١٩١٩ بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضات برئاسة عدلى باشا، بعد إقصاء الوفد عنه، وقد أفضى ذلك إلى اشتداد الانقسام، ووقوع الحوادث الدموية الخطيرة فى الإسكندرية مما ذكرناه فى الجزء الأوّل من هذا الكتاب[١٢].

(١٢) فى أعقاب الثورة المصرية ج ١ ص ١٦ وما بعدها. (طبعة سابقة).

ولما أخفقت مفاوضات سنة ١٩٢١ واستقال عدلى من الوزارة فى ديسمبر من تلك السنة، تجددت حوادث القمع والعدوان من الجانب البريطانى، ونفى سعد وصحبه للمرة الثانية إلى جزائر سيشل، فلزم السلطان الصمت والتغاضى بإزاء هذا العدوان، وظل مركز الوزارة شاغراً أكثر من شهرين، إذ لم يجد السلطان من المستوزرين من يقبل تأليف الوزارة فى هذا الجو المكفهر، حتى إذا عرضت الوزارة على ثروت باشا اشترط لقبولها شروطاً اتجه بها إلى الإنجليز، وبادلهم الرأى فيها، وعلق عليها قبوله تأليف الوزارة، وهذه الشروط هى التى صارت «تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢»، وهنا تبدأ المرحلة الثالثة فى حياة الملك فؤاد.

المرحلة الثالثة من إعلان الاستقلال إلى وفاة الملك (١٩٢٢ - ١٩٣٦)

هى أطول المراحل الثلاث فى حياة الملك فؤاد.

استمرت الأمة تناضل عن حقوقها واستقلالها، وثابرت على مقاومة الاحتلال والحماية، وتعددت حوادث اغتيال البريطانيين، وسرت فى النفوس فكرة المقاومة السلبية، وتنظيم حركة واسعة النطاق لمقاطعة التجارة والشركات ورءوس الأموال الإنجليزية، وأدرك الإنجليز أن المقاومة الوطنية جدٌّ لا هزل، وأن وسائل القمع لم تفد فى إحباطها، فعمدوا إلى التسليم لمصر ببعض حقوقها المغتصبة، وقبلوا شروط ثروت باشا التى علق عليها تأليف الوزارة، وأعلنوا «تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢» الذى يتضمن.

أولاً: إعلان الحكومة البريطانية انتهاء الحماية.

ثانيًا: الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة.

ثالثًا: إلغاء الأحكام العرفية بمجرد إصدار الحكومة المصرية قانون التضمينات.

رابعًا: احتفظت إنجلترا بصورة مطلقة بتولى المسائل الأربع الآتية وبقاء

الحالة فيما يتعلق بها على ما هى عليه إلى أن تتم بشأنها اتفاقات بين مصر وبريطانيا وهى:

١ - تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية.

٢ - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة.

٣ - حماية المصالح الأجنبية فى مصر والأقليات.

٤ - السودان.

وأبلغ هذا التصريح إلى السلطان فؤاد يوم صدوره فى خطاب جاء فيه ضمن ما احتواه: «أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصرى».

وتصريح ٢٨ فبراير مع ما فيه من عيوب أساسية وتحفظات تعصف بجوهر الاستقلال الصحيح، فإنه تضمن انتهاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وهذا ولا ريب مكسب لمصر، مكسب سياسى ومعنوى، فإن اعتراف بريطانيا باستقلال مصر وإبلاغ هذا الاعتراف إلى الدول قد رفع من شأن مصر دوليًّا، وترتب على انتهاء الحماية إعادة منصب وزير الخارجية الذى ألغى فى عهد الحماية، وتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر، كما أن الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة قد أزال العقبة التى كانت تعترض فعلاً إعلان الدستور، فإن الاحتلال البريطانى هو الذى ألغاه سنة ١٨٨٣، وهو الذى حال دون عودته طوال السنين، ومن ثم أعلنت إنجلترا فى الخطاب الملحق بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أنها لا تعترض على حق مصر فى أن يكون الدستور نظام الحكم فيها، وتألفت وزارة ثروت باشا فى أول مارس سنة ١٩٢٢ على هذا الأساس، ولقد كان واجبًا على الملك فؤاد بعد صدور هذا التصريح أن يدع للأمة ما نالته من حقوق كان الاحتلال يغتصبها واستردتها بفضل نضالها وجهادها، ويقتصر هو على المزايا التى نالها ضمنًا بفضل هذا النضال، وهى أن يكون ملكًا على رأس دولة مستقلة ذات سيادة، ولكنه فى الواقع أراد أن يستأثر

بكل المزايا التى نالتها الأمة من جهادها، وتحركت فى نفسه نزعة الحكم المطلق التى عرف بها معظم ملوكِ الشرق وأمرائه، وكانت هذه النزعة مكبوتة بفعل الاحتلال الذى كان قابضًا على زسام الحكم والسلطان.

لقد نادى الملك فؤاد باستقلال مصر فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢، وأعلن على الملأ أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، واتخذ لنفسه لقب «صاحب الجلالة ملك مصر»، وأبلغت الحكومة المصرية الدول هذا الإعلان، ولكن لما جاء دور تحضير الدستور فى عهد وزارة ثروت أخذ الملك يضع العقبات فى سبيله، وبدا أنه يريد أن تئول إليه السلطات والحقوق التى نالتها الأمة فى ميدان النضال، ولم يكن راضيًا فى خاصة نفسه عن الدستور، بل تنكر له، وظل برماً به، متجهمًا له طول حياته، وظهرت أعراض هذه النزعة فى سعيه لإسقاط وزارة ثروت حين رآه جادًّا فى إخراج الدستور، بعد أن تم وضعه على يد لجنة الثلاثين فما زال به حتى اضطره للاستقالة فى نوفمبر سنة ١٩٢٢ (ج ١ ص ٧٠ طبعة سابقة) واصطنع من بعده وزارة نسيم ذات الميول الرجعية التى أخذت تسوف وتماطل فى إصدار الدستور، وتمسخ وتشوه فى مبادئه ونصوصه، وترتب على هذا السعى وقوع كارثة وطنية، إذ انتهزت الحكومة الإنجليزية فرصة التلكؤ فى إصداره والمساعى التى بذلت لمسخه وتشويهه، فتدخلت هى أيضًا فى شأنه، وطلبت أن تحذف منه نصوص السودان وكان لها ما أرادت، واستجاب الملك فؤاد إلى طلبها، ولما عارض نسيم باشا فى ذلك وقدم استقالته حتى لا يكون التسليم فى هذه المطالب الجائرة على يده، طلب إليه الملك البقاء حتى يكتب صك التسليم، ثم يستقيل، وهذا ما حدث فعلاً، فقد استقال نسيم فى فبراير سنة ١٩٢٣ بعد أن قبل حذف نصوص السودان من الدستور (ج ١ ص ٩٠ طبعة سابقة)، وأخيرًا وبعد لأى وتلكؤ صدر الدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ (ج ١ ص ١١٢ طبعة سابقة)، ومع ذلك ظل الملك فؤاد على تجهمه له، ولم يطق صبرًا على أية وزارة دستورية تولت الحكم عن طريق إرادة الأمة بكل كان يتربص بها ويلاحقها بالأزمات حتى تستقيل أو تقال.

لقد كان واجبًا على الملك فؤاد وقد نالت مصر الدستور فى عهده أن يخلص لهذا النظام الذى نالته البلاد بفضل كفاحها الشاق الطويل، ولكنه مع الأسف لم

يكن يبغى له استقرارًا، وكانت مناوأته له سياسة رسمها لنفسه وأصرّ عليها طوال السنين بحيث حال دون استقراره فعلاً، وكان يصدر فى هذه السياسة عن اتجاه تملك فؤاده وهو أن «السراى» يجب أن تكون مصدر السلطات، على خلاف القاعدة الأساسية للنظام الدستورى، وهى أن الأمة مصدر السلطات، وكان ينقم من الدستور ما أسماه انتقاص سلطة الملك، ولم يكن على حق فى هذا الاتجاه، إذ لم تكن له سلطة ما قبل إعلان الاستقلال وقبل صدور الدستور، بل كان سلطانًا تحت الحماية البريطانية لا يصدر عنه إلّا ما يراه عمال الحماية، وكان راضيًا بهذا الوضع، مقرًا له، ثم جاء انتهاء الحماية وإعلان الاستقلال وإصدار الدستور نتيجة لجهاد الأمة وتضحياتها، ولولا هذا الجهاد وهاتيك التضحيات لظلت سلطات الحكم غصبًا فى يد الاحتلال، لا يتولى «السلطان» شيئًا منها قط، وبعبارة أخرى لولا جهاد الشعب وتضحياته لظل فؤاد الأوّل طوال حياته سلطانًا تحت الحماية، وقد ارتضى هو كما ارتضى ولاة العرش ذلك الغصب وأذعنوا له، بل أقرّوه وسايروه منذ سنة ١٨٨٢، على عهد الخديو توفيق، فالخديو عباس، ثم فى عهد السلطان حسين، فالسلطان فؤاد، ولولا جهاد الأمة، لظل هذا الغصب قائمًا، ولكن الاحتلال قد اضطر تحت ضغط الثورة الشعبية أن ينزل عن بعض ما كان يغتصبه من سلطة الحكم، فكان الإنصاف يقتضى أن تتولى الأمة سلطتها الدستورية التى كسبتها فى ميدان النضال، لا أن تتلقفها السراى، ويقتنصها الوصوليون من طلاب الحكم، بيد أن الأمر قد جرى مع الأسف على غير ما يقتضيه العدل والنزاهة والإنصاف[١٣]، ومن هنا صارت المرحلة الثالثة من حياة الملك فؤاد – وهى معظم سنى حكمه – نضالاً مستمرًا بينه وبين الأمة، وقعت فيها ثلاثة انقلابات حطمت الحياة الدستورية، وهذا لعمرى مما لا يشرف صفحة الملك، وخاصة إذا لاحظنا أنه لم يبذل مثل هذا النضال ولا أقل منه فى ميدان آخر كان هو الجدير به، ونعنى به ميدان النضال ضد الجانب البريطانى، جانب الاحتلال والعدوان على الاستقلال، لم يبذل الملك فؤاد فى هذا الميدان جزءًا من النضال الذى بذله فى الميدان الداخلى، بل كان يعمل على مسايرة

---

(١٣) ج١ ص ٢٢٢. (طبعة سابقة).

السياسة البريطانية، وتفادى الاصطدام بها، اعتبر ذلك فى مواقفه قبل الثورة وفى خلالها، وفى أعقابها، ومن المحقق أيضًا أن هاتيك الانقلابات الثلاثة التى وقعت فى عهده كانت تتم باتفاق بينه وبين الجانب البريطانى، مع اختلاف فى المقاصد والأغراض، فالجانب البريطانى كان يرى فيها عقوبة لمصر على عدم إذعانها لسياسته، والملك والمستوزرون يرون فيها استردادًا للحكم المطلق على حساب سلطة الأمة.

ولا ينهض عذرًا للملك فؤاد فى مناوأته للدستور ما يدعيه بعض الرجعيين من أن الأمة لم تنضج لهذا النظام، فإن هذه الدعاية إنما ابتدعها الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢ ليسوغ بها عدوانه على استقلال البلاد وإلغاءه دستورها سنة ١٨٨٣، وهى لعمرى دعاية كاذبة، لفقها رواد الاستعمار، وأخذها عنهم دعاة الرجعية من طلاب المناصب الذين دأبوا على الوصول إلى الحكم من غير طريق الشعب.

وليس معقولاً ولا مقبولاً أن يقال عن الأمة التى نهضت للمطالبة بالنظام الدستورى الحديث قبل أية أمة من أمم الشرق أنها لم تنضج بعد للدستور فى عهد الملك فؤاد، فليس يخفى أن مصر كانت أسبق الأمم الشرقية إلى تقرير النظام الدستورى إذ أعلن فيها الدستور لأول مرة سنة ١٨٧٩ فى أواخر عهد إسماعيل ،ثم فى سنة ١٨٨٢ إبان الثورة العرابية، حقًا إن الدستور العثمانى (القانون الأساسى) أعلن قبل ذلك فى تركيا سنة ١٨٧٦، ولكن لم يكد البرلمان يجتمع فى الآستانة حتى ألغى اجتماعه فى أوائل سنة ١٨٧٨ بأمر من السلطان عبد الحميد، ونفى واضع الدستور مدحت باشا، وعاد الحكم المطلق فى تركيا، إلى أن هبت ثورة سنة ١٩٠٨، وكان إلغاء الدستور فى تركيا بأمر من الحكومة الأهلية المستقلة، أما إلغاء الدستور فى مصر فقد وقع سنة ١٨٨٣ بإرادة الاحتلال الأجنبى، فهى أعرق أصولاً من تركيا فى النظام الدستورى[١٤]،وليس من الإنصاف مع هذه الحقائق أن توصم مصر بأنها لم تنضج للدستور فى سنة ١٩٢٣ وما تلاها، فى حين أن أغلب الأمم الشرقية قد اقتبست عنها النظم الدستورية،

---

(١٤) ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٤٦. (طبعة سابقة).

ولم يقل أحد أن هذه الأمم الشقيقة لم تنضج لهذه النظم، أضف إلى ذلك أن الحوادث والتجارب قد أثبتت مبلغ ما فى هذه الدعوى من تخاذل وإرجاف، ويكفيك للتحقق من بطلانها أن تقارن بين الوزارت التى اختارها الشعب أو استأنس إليها، والوزارات التى اختارها الملك فؤاد وفرضها على الشعب فرضًا، سواء فى عهد الحماية أو فى عهد الثورة[١٥]، أو فى أعقابها[١٦]، فإنك من غير تردد أو تحيز تقطع بأن اختيار الشعب فى مجموعه كان خيرًا من اختيار الملك، فهذا دليل ناطق على أن الشعب ناضج للحياة الدستورية كفء لأن يختار الحكومة التى يرضاها، وإذا كان للوزارات التى اختارها الشعب عيوب ونقائص فإن هذه العيوب تتضاءل بإزاء نقص وعيوب الوزارات التى فرضت عليه فرضًا، ولو أن السياسة التى اتبعها الملك فؤاد بإزاء الدستور لم تضر البلاد لما كان ثمة موجب للإلماع إليها، ولكنها مع الأسف كانت لها عواقب سيئة فى حالة البلاد السياسية والاجتماعية، وقد أشرت إلى طرف من هذه النتائج فى الجزء الأول إذ قلت (ص ٣٠٤ طبعة سابقة): «إن البلاد قد خسرت كثيرًا بتحطيم الحياة الدستورية وتزييفها، خسرت كثيرًا بإهدار حقوق الأمة وقيام حكومات تفرض نفسها عليها فرضًا، دون أن تدرى كيف تقوم وكيف تسقط وكيف تتبدل، وهذا هو الحكم المطلق فى حقيقته ومعناه، وأقل ما يحمل فى طياته أنه امتهان لهذا الشعب، وإلزام له أن يذعن لكل حكومة تقوم عليه، وتعويد له على الخضوع والاستكانة، ولا يمكن بمثل هذه الروح أن تنهض الأمم وتستكمل تربيتها السياسية أو تقوى على صد الأطماع الخارجية؛ لأن الأمة التى تألف الذل والهوان فى الداخل لهى أضعف من أن تقاوم العدوان الذى يصيبها من الخارج، هذا إلى أن حرمان الأمة حقوقها الدستورية يضطرها إلى النضال لاسترداد هذه الحقوق، ومن حقها، بل من واجبها أن تناضل عنها، وبغير هذا النضال تفقد وجودها، ويعد إذعانها قبولاً منها للحكم المطلق، وهذا النضال هو اقتطاع من جهود البلاد، وتعطيل لنهضتها، لأن هذه الجهود كان يجب لو احترمت حقوقها الدستورية أن تصرف فى الدفاع عن حقوق البلاد الاستقلالية بإزاء الأطماع الخارجية، ثم النهوض بمشروعات

(١٥) ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ٣٠ و٨١ و١١١. (طبعة سابقة).

(١٦) راجع الجزء الأول من هذا الكتاب.

الإصلاح التى تحتاج إليها، فالحكومات التى تقوم على أساس إهدار إرادة الأمة توزع جهود البلاد وتضعف جبهتها بإزاء العدوان الخارجى، ثم إنها تعطل حركة التقدم والإصلاح؛ لأنها تصرف معظم جهودها فى سبيل بقائها فى مقاعد الحكم على غير إرادة الشعب».

فالسياسة التى اتبعها الملك فؤاد حيال الدستور قد أضرت بالبلاد ضررًا بليغًا، صحيح أن الملك فؤاد لا يحتمل وحده هذه التبعة بل يحملها معه أشياع الحكم المطلق من المستوزرين والوصوليين الذين كانوا أداه له فى تحطيم الدستور، ولو لم يجد من هؤلاء الوصوليين عونًا له فى الانقلابات الثلاثة التى تمت فى عهده لما وقعت، ولكن هذه المشاركة لا تصرفنا عن تعريف الحقيقة المؤلمة وهى أن الملك كان هو الملهم لهذه الانقلابات، ولولاه لما اجترأ هؤلاء الوصوليون على امتهان حقوق الشعب، وعلى أى حال فهم يحملون مع الملك تبعة ذلك العدوان.

وإذا أردت مزيدًا من البيان فارجع إلى الفصل الرابع عشر من الجزء الأوّل (الدستور والحكم المطلق).

يخلص مما تقدم أن الجانب السياسى من حياة الملك فؤاد لم يكن صفحة لامعة فى تاريخه، فلقد كان متخاذلاً أمام الاحتلال، متحيفًا حقوق الشعب، وليس هذا وذاك مما ينبغى أن يكون، وقد أدّت هذه السياسة إلى عدم استقرار الحكم فى مصر، وإلى ضعف البلاد أمام العدوان البريطانى، وتراجعها فى الأزمات أمام المطامع الاستعمارية، وتعطيل نهضة التقدم والإصلاح.

ولا يظنن أحد أنى فيما أقول قد تحاملت على الملك فؤاد، فإن كل الظروف والملابسات كانت تدعو إلى أن أتحيز له، لا أن أتحامل عليه، على أنى، علم الله، ما تحاملت ولا تحيزت، بل اتبعت المنهج الذى رسمته وسرت عليه فى حلقات هذه المجموعة، وبغير ذلك لا أكون صادقًا ولا عادلاً فى الحكم على الحوادث والرجال.

إصلاحات الملك فؤاد

اريق مداد كثير حول ما أسماه بعض الكتاب والخطباء «إصلاحات الملك فؤاد»

هناك ولا شك إصلاحات ترجع إليه شخصيًا، وهى التى كان المبتكر لها، ولكن ليس من الحق أن ينسب إليه كل إصلاح تم فى عهده.

لقد ذكرت فى تاريخ الخديو توفيق كثيرًا من الإصلاحات الهامة التى تمت فى عهده، ولكننى لم أسندها إليه، وإنما أرجعتها إلى أصحاب الفضل فيها، وحسبك أن منها إنشاء المحاكم الأهلية (الوطنية)، وهى من أعظم الإصلاحات التى تمت فى عهد الأسرة المحمدية العلوية، وقلت عن هذا العمل الجليل أنه يرجع إلى وزارة شريف باشا الثالثة، قبل الاحتلال، فقد أصدرت القانون المعروف بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادر فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١، وتقررت فيها القواعد التى قام عليها صرح النظام القضائى الحديث فإن لائحة ترتيب المحاكم الوطنية الحالية الصادرة فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ مقتبسة من لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١، ويرجع معظم الفضل فى وضع اللائحتين إلى العلامة محمد قدرى باشا إذ كان يتولى وزارة الحقانية فى وزارة محمد شريف باشا، وقد صدرت فى عهدها اللائحة الأولى وتهيأت الحكومة لإنفاذها منذ صدورها، ولكن استقالة وزارة شريف باشا فى فبراير سنة ١٨٨٢، وتلاحق حوادث الثورة العرابية، حالا دون افتتاح المحاكم الجديدة، فلما كانت وزارته الرابعة استقر عزمها على تنفيذ لائحة نوفمبر سنة ١٨٨١ مع بعض تعديلات فيها أهمها عدم إنشاء محكمة النقض والإبرام ومحكمة استئناف أسيوط، وعدم سريان النظام القضائى على السودان، وحذف النص الذى كان يقضى بعدم جواز عزل القضاة، وكانت هذه القواعد واردة فى لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١[١٧]، وعلى ذلك صدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣، وصدر القانون المدنى فى ٢٨ أكتوبر

---

(١٧) انظر فى تفصيل ذلك كتابنا «مصر والسودان» فى أوائل عهد الاحتلال ص ٥٧ وما بعدها. (طبعة سابقة).

سنة ١٨٨٣، وقانون التجارة والقانون التجارى البحرى وقانون المرافعات وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣، وافتتحت المحاكم الأهلية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣، وأخذت منذ إنشائها تؤدى مهمتها الجليلة فى بلاد القطر كافة، واستمرت على مدى السنين ترفع لواء العدالة والحق بين الناس، وتغرس فى النفوس روح الطمأنينة، والشعور بالكرامة، والمساواة أمام القانون وأمام الهيئة الحاكمة واستقرت المعاملات بين الناس، واطمأنوا على حياتهم وشرفهم، وعلى أموالهم وحقوقهم، كما استقر الأمن والنظام، كل أولئك كان له الأثر الكبير فى ارتقاء أخلاق الشعب، وتقدم البلاد فى ميادين الحضارة، واطراد نهضتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية[١٨].

فهذا الإصلاح الكبير الذى لا يعدله أى إصلاح آخر منذ نيف وستين سنة (فيما عدا إعلان الدستور) لم يسنده أحد من المؤرخين إلى الخديو توفيق، وهم على حق فى ذلك؛ لأن الخديو لم يكن مبتكره وملهمه أو منفذه، بل يرجع الفضل الحقيقى فيه إلى أمثال محمد شريف، ومحمد قدرى، وحسين فخرى، وإلى من ترجموا القوانين التى طبقتها المحاكم منذ افتتاحها، كرفاعة رافع الطهطاوى وتلاميذه، وثمة إصلاحات أخرى تمت فى عهد الخديو توفيق لم أسندها ولم يسندها إليه أحد من المؤرخين كإلغاء السخرة وكانت سائدة فى البلاد إلى ذلك الحين، وقوامها تسخير الأهلين فى العمل بغير أجر فى المشاريع العامة، كإقامة الجسور، وشقّ الترع، وتشييد دور الحكومة، ثم تسخيرهم أيضًا فى خدمة مصالح الخديو وحاشيته والأمراء والكبراء وكبار الموظفين والأعيان، فأمر الوزير رياض باشا بإلغاء هذه السخرة ووضع فيما يتعلق بأعمال المنافع العمومية نظام البدل النقدى، فخفت وطأة السخرة عن الأهلين[١٩]، وأبطل الضرب بالكرباج فى تحصيل الضرائب، وإلى رياض باشا أيضًا يرجع الفضل فى تقسيط الأموال الأميرية إلى أقساط تؤدّى فى مواعيد محددة بما يوافق مصلحة المزارعين والملاك ولا يلجئهم إلى بيع حاصلاتهم بأبخس الأثمان، وتوزيع مياه الرى توزيعًا عادلاً بين الأهلين، وإلغاء نحو ثلاثين ضريبة مما فرضته الحكومة فى عهد إسماعيل[٢٠].

---

(١٨) المرجع ذاته ص ٦٨.

(١٩، ٢٠) كتابنا الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى.

وعلى هذا الغرار يلزمنا أن ننظر إلى الإصلاحات التى تمت فى عهد الملك فؤاد، فإن منها ما كان قطعًا من مبتكرات الهيئات التى تولت شئون البلاد من برلمانية أو حكومية، ومن عمل واضعى الميزانية فى الوزارات والمصالح والدواوين، على تعاقب السنين، فهذه الإصلاحات لا يصح إسنادها إلى الملك فؤاد، كما لا يصح إسناد الإصلاحات التى تمت فى عهد الخديو توفيق أو الخديو عباس أو السلطان حسين كامل إلى كل منهم.

وهذا الرأى لا يسرى بداهة على الإصلاحات التى تمت فى عهد محمد على لأنه ولا ريب هو المبتكر لها، وباعثها إلى الوجود، والملهم بإنشائها، والمنفذ لها فهو بعبقريته وسعة أفقه، ومضاء عزيمته، قد أنشأ الجيش المصرى، والأسطول المصرى، والثقافة المصرية، وهو هو الذى أقام المصانع الحربية والمدنية، وفتح المدارس، وأرسل البعثات العلمية إلى أوروبا، وأنشأ القناطر الخيرية، ذلك المشروع الضخم الذى هو أساس نظام الرى فى البلاد، واستحدث الزراعات الجديدة فى البلاد، وشق الترع، وأقام القناطر والجسور، وبنى العمائر والدواوين والقصور، وأنشأ الموانىء ودور الصناعة (الترسانات)، وشيّد القلاع والاستحكامات وفوق هذا هو المؤسس للدولة المصرية الحديثة وباعث استقلالها ومشيد بنيانها [٢١].

فهذه الأعمال الجليلة يجب عدلاً إسنادها إلى محمد على الكبير، وكذلك معظم الإصلاحات التى تمت فى عهد إسماعيل، فإنه على مافيه من عيوب[٢٢] قد حقق وحدة وادى النيل بإكمال ضم السودان إلى حظيرة الوطن، ومد حدود الدولة إلى منابع النيل وشواطئ المحيط الهندى، أى إلى تخومها الطبيعية، فكان عمله من هذه الناحية عظيمًا مجيدًا، وعنى بتنظيم الجيش وترقية التعليم الحربى، وإنهاض البحرية المصرية، وإقامة أعمال العمران فى مختلف النواحى، وبعث النهضة العلمية والفكرية من مرقدها فأنشأ المدارس والمعاهد وأعاد عهد البعثات إلى أوروبا، وأسس الجمعيات العلمية، وشجع العلوم والآداب والفنون.

---

(٢١) كتابنا عصر محمد على.

(٢٢) ذكرنا ما له وما عليه فى كتابنا « عصر إسماعيل ».

أما الإصلاحات التى تمت فى عهد الملك فؤاد، فالشأن فى معظمها كشأن الإصلاحات التى تمت فى عهود الخديو توفيق والخديو عباس والسلطان حسين كامل، فهى تطور لنهضة البلاد وتطلعها إلى التقدم والرقى فى جميع النواحى، وكان الدافع الأكبر إليها صادرًا عن الأمة بمطالبها المنبعثة من مختلف طبقاتها، فكانت هذه المطالب والرغبات هى الملهمة للحكومة بتحقيق بعضها تحت ضغط الشعور العام، بل إن الحكومات قد قصرت عن أن تحقق هذه المطالب جميعها ولم تنفذ ما حققته منها على الوجه الأكمل.

على هذا الأساس نستعرض فيما يلى الإصلاحات التى يجب عدلاً إسنادها إلى الملك فؤاد.

الجامعة المصرية

فمن معظم المنشآت التى يرجع إليه معظم الفضل فى تأسيسها الجامعة المصرية (جامعة فؤاد الأول)، فقد شجعها وهو أمير؛ إذ تولى رآسة مجلس إداراتها سنة ١٩٠٨، فنشطت حركة الاكتتابات والهبات العقارية لها، وأخذ يعمل على تحقيق المشروع وافتتاح الجامعة.

جاء فى حديث له باللواء فى العدد الصادر يوم ٣ أبريل سنة ١٩٠٨ (أن الجامعة ستفتح فى الشتاء القادم، وستكون مؤلفة من ثلاثة أقسام: قسم للآداب وقسم لتاريخ العرب. وقسم للتاريخ العام) ثم قال رحمه الله: (إنى على يقين من أن الجامعة بحسب النظام الذى وضع لها ستكون مهدًا لآداب تغير الهيئة الاجتماعية المصرية وترقى أفكارها وأخلاقها)، ثم بين الأسباب التى حملت اللجنة على البدء بالتاريخ والآداب، فقال: (إننا جعلنا التاريخ والآداب فاتحة أعمال الجامعة لفائدتها ولذتها، فالتاريخ سيرقّى عند الذين يتعلمونه فى الجامعة ملكة التفكير والمقارنة، والحكم على الرجال والأشياء، أما الآداب فستعلم الذين يتلقونها فى الجامعة أحسن ما جادت به الأفكار الإنسانية).

وقد بعثت رياسة الأمير أحمد فؤاد روح الهمة فى تأسيسها، وزادت روح البذل

والتبرع لها، واجتمع لمجلس إدارتها من الإيراد ما جعله يكمل معداتها ويفتح أبوابها للطالبين.

وافتتحت الجامعة بحضور الخديو عباس فى حفلة رسمية، أقيمت فى قاعة مجلس شورى القوانين (قاعة مجلس الشيوخ الآن)[٢٣] يوم الاثنين ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢٦)، وخطب فيها الأمير أحمد فؤاد رئيس مجلس إدارتها، وأجاب الخديو على خطبته بكلمة أعرب فيها عن اغتباطه بإنفاذ المشروع، وأعلن افتتاح الجامعة، وخطب أيضًا فى الحفلة عبد الخالق ثروت باشا وأحمد زكى باشا.

وافتتحت الدراسة بالجامعة ابتداءً من مساء ذلك اليوم، وكانت أول دار لها بسراى جاناكليس بأول شارع قصر العينى (الجامعة الأمريكية الآن) ثم انتقلت إلى سراى محمد صدقى باشا بشارع الفلكى.

وكانت الدراسة فيها فى بداية عهدها محدودة فى دائرة ضيقة، إذ كانت تقتصر على محاضرات فى الآداب والتاريخ والجغرافية وفروع أخرى فى حدود ميزانية ضئيلة.

وفى سنة ١٩١٤ أسدت الأميرة فاطمة إسماعيل كريمة الخديو إسماعيل وأخت الأمير أحمد فؤاد إلى الجامعة أكبر هبة نالتها، إذ وقفت عليها ستمائة فدان من أجود أطيانها، ومنحتها ستة أفدنة بالدقى ليقام عليها مبنى الجامعة، كما تبرعت لها بجواهر وحلى قيمتها ١٨٠٠٠ جنيه لينفق ثمنها فى إقامة هذا المبنى، فبلغت قيمة ما تبرعت به نحو مائة ألف جنيه، وقد قوبل هذا التبرع الكريم بالغبطة والابتهاج والاستحسان العظيم فى البلاد، وكان للأمير أحمد فؤاد فضل كبير فى توجيه الأميرة فاطمة إلى هذه المنحة الجليلة.

واحتفل بوضع الحجر الأساسى للجامعة فى الأرض التى تبرعت بها الأميرة بالدقى يوم الاثنين ٣٠ مارس سنة ١٩١٤ (٣ جمادى الأولى سنة ١٣٣٢ هـ)، وكان احتفالاً فخمًا حضره الخديو ووضع الحجر الأساسى بيده، وقد نقشت عليه العبارة الآتية: (الجامعة المصرية – الأميرة فاطمة بنت إسماعيل – سنة ١٣٣٢

---

(٢٣) وقت ظهور الطبعة الأولى من هذا الكتاب.

هجرية)، ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى أوقف إتمام البناء، ثم استولت الحكومة على البناء مقابل جزء من الأرض التى قدمتها إلى الجامعة لمبانيها الحالية بحديقة الأورمان بالجيزة، ثم ضمت الجامعة إلى الحكومة بموجب المرسوم الملكى الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص بإنشاء الجامعة المصرية.

وقد وضع المغفور له الملك أحمد فؤاد الحجر الأساسى لمبانى الجامعة الحالية بالأورمان يوم الثلاثاء ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ (١٥ شعبان سنة ١٣٤٦) وظل معنيًّا بها وبتقدمها طيلة حياته، فهى حقًّا غرس يده، وهو صاحب الفضل الأكبر فى تأسيسها وتقدمها.

الجامعة الأزهرية

وعنى بالأزهر والمعاهد الدينية، وإليه يرجع الفضل فى إنشاء المبانى الحديثة للجامعة الأزهرية وكلياتها، ولكنه لم يعن ببرامج التعليم فيها بحيث تكون مصدرًا للبعث الإسلامى فى التفكير والعلوم والآداب والفلسفة، وكان من ناحية أخرى يحرص على أن تكون الجامعة الأزهرية والمعاهد الدينية كافة تحت مطلق سيطرته، وهذا من المآخذ عليه، إذ أن إخضاع الأزهر لسيطرة الملك المطلقة فقد أفقده استقلاله الذى هو الأساس لمنزلته وجلاله، وجعل البون شاسعًا بينه وبين الجامعات العلمية الحديثة التى تؤدى رسالتها فى ظل (الاستقلال الجامعى).

إصلاحاته الأخرى

ووجه الملك فؤاد عنايته إلى الدراسات التاريخية الخاصة بمصر، وجمع ما فى القصر الملكى ودار المحفوظات بالقلعة ودور الحكومة من وثائق تتعلق بتاريخ مصر، وتخطت عنايته فى هذه الناحية حدود البلاد، فأمر أن تنقل صور الوثائق والمراسلات الخاصة بمصر من شتى دور المحفوظات والوزارات الأوروبية، فتألفت من ذلك كله مجموعة نفيسة ومجلدات ضخمة كشفت عن نواحى كانت حقًّا مجهولة من تاريخ مصر وله فى هذا المجال فضل كبير، وقد أفادتنى هذه المجموعة، ورجعت إليها فى كتاب (عصر محمد على) وكتاب (عصر إسماعيل).

وأنشأ الجمعية المصرية لأوراق البردى، وأهداها مجموعة قيمة من هذه الأوراق، وعنى بإنشاء المجمع الملكى للغة العربية الذى أسس فى أواخر سنة ١٩٣٢، وشجع الحكومة والسراة على إنشاء المستشفيات، وإليه يرجع الفضل فى إنشاء جمعية الحشرات، والمتحف الزراعى، ومتحف فؤاد الصحى، ومعهد الأحياء المائية والمصايد بالإسكندرية، والملعب الرياضى الكبير بها، ومحطة الإسكندرية الجديدة، هذا إلى أنه أمدّ الجمعيات التى كان يرعاها وهو أمير بمساعداته وتوجيهاته.

وكان فى إدارته لمزارعه الواسعة وأملاكه الخاصة قدوة حسنة فى العناية بشئونها واتباع خير الوسائل العلمية والفنية والعملية فى استثمارها وزيادة إنتاجها بحيث صارت حقولاً نموذجية للزراع والملاك، وضرب المثل لأصحاب الأطيان فى وجوب العناية بها وتعهدها والعمل المثمر فيها.

تلك هى الإصلاحات التى يجب أن تذكر له وتسند إليه، وفيما عدا ذلك لا يمكن القول بأنه عمل أعمالاً كبيرة فى ميادين الرقى الاقتصادى والاجتماعى، فلم تشهد البلاد فى عهده تنفيذ برامج واسعة المدى فى هذه النواحى، مع قلة حظها من نفقات الدفاع الحربى الباهظة التى تثقل الميزانيات، ولم يعمل عملاً يذكر فى إصلاح الجيش والنهوض به، ولا فى إحياء البحرية حتى التجارية منها، ولا فى بناء صرح الاستقلال الاقتصادى للبلاد، وإقامة دعائمه بتنشيط التجارة الوطنية وإنشاء البنوك والمؤسسات الاقتصادية والصناعية المصرية، وترك فراغاً كبيراً فى هذه الميادين.

مقارنة تاريخية

أود أن أعقد فى هذه النبذة مقارنة تاريخية بين الملك فؤاد والخديو عباس، وأقصد من هذه المقارنة أن يقف القارئ على المنهج الذى اتبعته فى الكلام عن الحوادث والرجال، فلعلّ فى هذا البيان ما ينير لنا بعض جوانب التاريخ القومى، ثم إن فيه الدليل الكافى على أنى لم أتحامل فى كلامى على الملك فؤاد، بل

كتبت عنه بذات الروح التى استلهمتها وبنفس المنهج الذى اتبعته فى الكلام عن أسلافه فى العرش.

لقد قلت فى كتابى عن «مصطفى كامل» تحت عنوان (مصطفى كامل والخديو عباس): «وجد الخديو عباس فى مصطفى كامل الزعيم الوطنى الشاب الذى استطاع على حداثة سنّه أن يحمل علم الجهاد، فأعجب بهذه الشخصية الفذّة، إذ وافقت ميوله وآماله فى بداية حكمه، فأمدّها بالمال والتأييد وقتًا ما، ومن هنا توثقت روابط الودّ والتعاون بين مصطفى كامل والخديو عباس، فى السنوات الأولى من حكمه، ومن واجب المؤرخ المنصف أن يذكر هذه الحقيقة، ويعدّها مأثرة لعباس الثانى، فإنه قام من هذه الناحية بقسط محمود فى تأييد الحركة الوطنية، والملوك والأمراء فى كثير من المواطن لهم فضل على النهضات القومية فى مختلف نواحيها الوطنية والسياسية والاقتصادية، أو العلمية والاجتماعية، أو الأدبية والفنية، ساهم إذن الخديو عباس فى الحركة الوطنية وقتًا ما بماله ونفوذه الأدبى، على أن العلاقة بينه وبين مصطفى كامل قد اعتراها الفتور بعد ذلك، ثم التقاطع، بسبب عدم ثبات الخديو على خطة واحدة، واستماعه إلى الوشايات والدسائس، وكانت ميزة الفقيد أنه احتفظ باستقلاله وعلوّ نفسه تجاه الخديو، ورأى فى استقلال الحركة الوطنية عنه ما يزيدها قوة وروعة[٢٤]» وذكرت بعد ذلك قطع علاقته بالخديو سنة ١٩٠٤ بعد عقد الاتفاق الودّى بين إنجلترا وفرنسا، وقلت فى هذا الصدد: «وفى الحق أنه لم يكن ممكنًا أن يستمر مصطفى كامل على اتصاله بالخديو، لأن عباس الثانى قد عرف عنه عدم الاستقرار فى الميول والخطط والآراء، وقد تغيرت نفسيته كثيرًا من يوم أن تراجعت فرنسا فى حادثة فاشودة، وبخاصة حين عقدت وإنجلترا ذلك العهد الذى سموّه الاتفاق الودى، والذى تعهدت فيه بألّا تضع العقبات أمام إنجلترا فى مصر، فهذه الصدمات السياسية التى لم تنل من مصطفى كامل قد كان لها تأثير عكسى فى نفس الخديو وألقت اليأس فى قلبه من نجاح سياسة مقاومة الاحتلال، فانصرف إلى حياة المال والمتاع، والمال كثيرًا ما يفسد النفوس ويغير الطباع، وقد ظهر

---

(٢٤) مصطفى كامل ص ٣٢٦ من الطبعة الأولى (يناير سنة ١٩٣٩) و٢٨١ من الطبعة الثانية وما يقابلها فى الطبعات التالية.

استقلال مصطفى كامل عن الخديو فى استهجانه إحالة حسن باشا عاصم رئيس الديوان الخديوى إلى المعاش، إذ أظهر أسفه على حرمان هذا المنصب السامى من رجل اشتهر بالنزاهة والكفاية، وقد كانت إحالته إلى المعاش بأمر الخديو بسبب موقفه المشرف فى الحادثة المعروفة بحادثة مشتهر، وخلاصتها أن أحد الماليين اليونانيين الذين لهم صلة بالخديو وهو المسيو زرفوداكى عرض على ديوان الأوقاف أخذ أطيان له بالجيزة مقابل تفتيش مشتهر التابع للأوقاف والذى كان اتفق مع الخاصة الخديوية على شرائه، وعرضت صفقة البدل على مجلس الأوقاف الأعلى وكان حسن باشا عاصم من أعضائه، فرفض إقرار الصفقة برغم أنها كانت تهم الخديو، فكان موقفه وهو رئيس الديوان الخديوى دليلاً على استقلاله ونزاهته، وكان انتقاد الفقيد إحالته إلى المعاش تحديًّا للخديو ومعالنة له بالعداء، وانتقد أيضًا وقوفه تحت العلم البريطانى فى حفلة استعراض الجيش الإنجليزى بميدان عابدين فى نوفمبر سنة ١٩٠٤، ولم يكن يحضرها من قبل، حتى اضطرت «المعية» إلى إصدار بلاغ رسمى تنسب فيه حضور الخديو هذه الحفلة إلى المصادفة، وانتقد انصرافه إلى مصالحه الخاصة فى مقالة له بعدد ١٠ أبريل سنة ١٩٠٤ من (اللواء) لمناسبة اعتراضه على طلب المجلس النيابى من الإنجليز ووجوب طلبه من الخديو[٢٥].

وقلت أيضًا: «لما استقال اللورد كرومر فى أبريل سنة ١٩٠٧ وخلفه السير الدون جورست أشتدّ انحياز الخديو عباس إلى السياسة البريطانية، وظهر هذا التحول فى حديثه مع المستر ديسى الذى نشرته جريدة الديلى تلغراف فى مايو سنة ١٩٠٧، إذ نفى عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال، وذكر اللورد كرومر بالخير، وصرح بأن المعتمد البريطانى لا يستطيع حكم مصر وحده، وأنه مستعد للتعاون معه، وأنه لا فائدة للمصريين من استبدال احتلال باحتلال، وأن الاحتلال البريطانى أفضل من أى احتلال آخر، ومعنى هذا الحديث فى مجموعه أن الخديو يصرح بأنه يرغب مشاركة المعتمد البريطانى فى حكم البلاد حكمًا مطلقًا، فلم يحجم الفقيد عن انتقاد هذا الحديث انتقادًا حازمًا، برغم صدوره من

(٢٥) كتابنا مصطفى كامل.

الرئيس الأعلى للدولة، قال فى هذا الصدد: مما يجب علينا إعلانه والجهر به أمام الملأ كله أن تصريحات الجناب العالى لا تقيدنا بأى حال من الأحوال، لأن مركز سموه غير مركزنا، على أن كل مصرى صادق الوطنية لا يقبل مطلقًا أن يكون حكم مصر بيد سمو الخديو بمفرده، أو بيد المعتمد البريطانى، أو بيد الاثنين معًا، بل نطلب أن يكون حكم هذا الوطن العزيز بيد النابغين والصادقين من أبنائه، وأن تكون نظامات الحكومة دستورية ونيابية، وقال فى موطن آخر: قد قلنا مرارًا إن سمو الأمير بعيد عن الحركة الوطنية، وإن المجاهدين ضد الاحتلال مستقلون عن سموه كل الاستقلال، فهو إن قال كلمة فى صالح الحركة الوطنية خدم نفسه وعرشه واستمال أمته إليه، وإن عمل ضدها أضرّ بنفسه وبعرشه، ونفرّ أمته منه، ولكنه فى الحالتين لا يستطيع الإضرار بهذه النهضة؛ لأنها نهضة المطالبين بالحياة والوجود، ومثل هذه النهضة لا يضرّها إنسان مهما كان قويًا عظيمًا، وقال: إن مصلحة الشعب المصرى تقضى بأن تكون الحركة الوطنية بعيدة عن الجناب العالى، حتى يعلم العالم كله أن المصريين يطلبون بأنفسهم وطوعًا لعواطفهم وشعورهم إصلاح حالة بلادهم وترقية شؤونهم ومنحهم الدستور، وأن هذه المطالب ليست صادرة بإيعاز من كبير أو أمير، وقال فى مقال آخر: «اتهموا الحزب الوطنى تارة أنه موحى إليه من الدولة العلية وطورا من ألمانيا، وتارة أخرى من سمو الخديو، وقد سقطت التهمتان الأوليان من قبل، وهذه الثالثة قد سقطت الآن معهما فحان الأوان أن نهنىء أنفسنا»، وأوردت الكتاب الذى أرسله من نيوهوزن فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٠٧ إلى المرحوم محمد بك فريد وأعرب فيه عن مبلغ استيائه من خطة الخديو، وتحبيذ الابتعاد عنه، والذى قال فيه: «أرجوك عدم تفخيم الخديو فى كتاباتك فقد علمت عنه ما لا يسر، ولا بدّ أن تضرّه السياسة ذات الوجهين ضررًا بليغًا، وكلما كان عمل الوطنيين بعيدًا عنه كان الفلاح محققًا»[٢٦].

وقلت فى كتابى عن (محمد فريد) إن سياسة الوفاق بين الخديو والإنجليز قد استقرت بعد وفاة مصطفى كامل، إذ قصد الخديو إلى لندن صيف سنة ١٩٠٨ بعد

(٢٦) كتابنا مصطفى كامل.

أن لبث مدة طويلة لا يقصدها بسبب الجفاء الذى كان بينه وبين الحكومة البريطانية وتم التفاهم بين الخديو والاحتلال فى هذه الزيارة وعاد متنكرًا للحركة الوطنية منضمًا إلى الاحتلال فى مقاومتها، وأبدى استياءه من اتساع دعاية الحزب الوطنى للدستور واستمراره فى التوقيع على العرائض العامة بطلب المجلس النيابى لما رأى فى هذه الحركة ما يعارض سياسة «الوفاق» وأخذ يتنكر للمرحوم محمد بك فريد بعد أن كان يتظاهر بارتياحه لانتخابه رئيسًا للحزب الوطنى[٢٧]

ونعيت على الخديو عباس استمراره فى تنفيذ سياسة الوفاق بينه وبين الاحتلال وتحبيذها والدعاية لها، وما ترتب عليها من تفاقم إجراءات القمع ضد الحركة الوطنية[٢٨] وقلت تعقيبًا على محاكمة محمد بك فريد والحكم عليه بالحبس ستة أشهر فى يناير سنة ١٩١١ : «لقد اشترك فى هذا الاضطهاد الحلفاء الثلاثة الذين جمعتهم (سياسة الوفاق) وهم: الاحتلال والخديو. والوزراء، ومما يؤسف له أن يشترك الخديو والوزارة فى هذا الظلم، وكان الأشراف لتاريخ مصر أن ينفرد به الاحتلال بأن يصدر هذا الحكم عن محكمة عسكرية بريطانية، أما أن تصدر المحاكمة عن النيابة العمومية ومحكمة الجنايات المصرية فهذا الذى يلقى على الهيئات المصرية والأشخاص المصريين الذين اشتركوا فى هذه المأساة تبعة هائلة، إذ كيف يقابلون جهاد الفقيد المجيد فى سبيل مصر وتحمله المشاق والتضحيات فى هذا الجهاد بهذا الظلم الصارخ، وهو لم يكن فى جهاده يحارب الخديو ولا الوزارة بالذات، بل كان يحارب الاحتلال فكيف استساغ الفريقان أن يكونا أداة الظلم والاضطهاد لحساب الاحتلال»[٢٩].

هذا بعض ما كتبته عن الخديو عباس الثانى، ومن الحق على أن أتبع هذا المنهج فيما كتبت عن الملك فؤاد، وليس من الإنصاف أن أغير فى منهج البحث والتدوين لمجرد أن الخديو عباس قد خلع عن العرش فى ديسمبر سنة ١٩١٤،

---

(٢٧) كتابنا محمد فريد ص ٦٦ طبعة أولى و٦٤ طبعة ثانية.

(٢٨) المرجع ذاته ص ١٨٣ و١٨٩ وما بعدها طبعة أولى و١٦٥ و١٦٨ طبعة ثانية.

(٢٩) المرجع ذاته ص ٢٦٠ طبعه أولى و٢٣٣ طبعه ثانية.

فإن خلعه لا يصحّ أن يؤثر فى هذا المنهج، ولا فى الروح التى استلهمتها فى دراسة التاريخ القومى، هذا إلى أن خلعه كان ولا ريب عملاً من أعمال البغى والعدوان.

* * *

كلمة ختامية

الآن وقد أتممت القسم السياسى من هذا الجزء من الكتاب، أودّ أن أختمه بقولى: إن المرء حينما يحيط بأدوار الحركة القومية التى أرختها فى هذه المجموعة، ويتأمل فى تطوراتها خلال المائة والخمسين سنة الماضية، لا يسعه إلّا أن يعجب بحيوية هذا الشعب، الذى يدأب ويجاهد، ويكدّ ويثابر، ويناضل ويكافح، ويتطلع دائماً إلى تحقيق أهدافه، ويسير فى الجملة إلى الأمام، رغم ما يكتنفه من مصاعب وعقبات وآلام، فليبارك الله له فى كفاحه، ويسدّد خطواته، ويمدّه على الدوام بروح من عنده، إنه نعم المولى، ونعم النصير.

* * *

الفصل السابع

النهضة الاقتصادية

عناصر التاريخ القومى

إن التاريخ القومى لكل أمة لا يقتصر على الجانب السياسى منه، بل يجب أن يتناول تاريخها الاقتصادى، وتاريخها الاجتماعى، ويدخل فيه التاريخ الدينى والعلمى والأدبى والفنى، وهذه النواحى وثيقة الصلة بعضها ببعض، ولكل منها أثرها وصداها فى النواحى الأخرى، ومنها جميعًا يتألف التاريخ القومى، وهذا ما جعلنى أوجه جانبًا من البحث لدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية للشعب فى مختلف مراحل الحركة القومية الحديثة.

لذلك يلزمنى أن أفرد هذا الفصل، والفصل الذى يليه، لدراسة النهضة الاقتصادية والاجتماعية وتطوراتها قبل الثورة، وفى أعقابها، لكى تكمل مع التاريخ السياسى العناصر الرئيسية لتاريخنا القومى، وهنا أرى لزامًا علىّ لاستيفاء الحديث عن نهضتنا الاقتصادية والاجتماعية ألّا أقف عند سنة ١٩٣٦ حيث ينتهى الجزء الثانى من الكتاب، بل أتجاوزها إلى اليوم (١٩٤٨)، ليكون من هذا الفصل والفصل الذى يليه صورة واضحة شاملة لهذه النهضة.

السياسة والاقتصاد

إن الأمة الغنية هى ولا ريب أقوى فى ميدان الكفاح السياسى من الأمة الفقيرة، وقد رأينا الحروب يؤثر فى مصايرها عنصر المقدرة المالية للشعوب المتحاربة، كما أن الحالة الاجتماعية لها دخل كبير فى النضال الحربى والسياسى.

ولقد اقترنت حركتنا الوطنية فى مختلف أدوارها بنهضة الأمة فى الميادين الاقتصادية؛ ذلك أن البعث الوطنى يحفز النفوس إلى تحرير البلاد من الاحتلال

الأجنبى والاستعباد السياسى معًا، ويهيب بها فى الوقت نفسه إلى التحرر من التبعية الاقتصادية الأجنبية، وتحقيق استقلالها الاقتصادى والمالى.

والنهضة الاقتصادية ركن هام وأساسى من أركان الحركة القومية، وهى من أسلحة الكفاح الوطنى، فمن حقها علينا أن نؤرخ لها، ونسجل معالمها وتطوراتها، ثم إن تأريخها يبرز الفكرة التى يجب علينا أن نؤمن بها جميعًا، وهى أن أمام كل مواطن ميادين فسيحة يؤدّى فيها واجبه نحو بلاده، وإنى أوجّه فى هذا الصدد إلى مواطنىّ جميعا، رجالا ونساء، شيبًا وشبانًا، على اختلاف طبقاتهم وأقدارهم ومنازلهم، فليس الجهاد الوطنى وقفًا على فئة دون أخرى، بل يجب أن يساهم فيه الجميع، وليس هو مقصورًا على الميدان السياسى فحسب، بل يشمل أيضا ميادين أخرى، اقتصادية واجتماعية، ومن الواجب أن يقوم المواطنون بواجبهم فى مختلف هذه النواحى، ولا عذر لأيّهم إذا هو قصر فى أداء هذا الواجب، ومن لم تساعده الظروف والملابسات على أداء واجبه فى الميدان السياسى، أو لم يشأ أن يساهم فيه، فأمامه الميادين الاقتصادية والاجتماعية تنتظر أن يؤدى واجبه فيها، والبلاد فى حاجة إلى كفاحه فى كل منها، أما أن ينصرف الإنسان عن الكفاح فى هذه الميادين جميعها، ويقتصر على أن يعيش لنفسه ولذويه فحسب، فهذا لا يتفق مع ما ينبغى أن يكون عليه المواطن الصالح، هذا المواطن الذى هو أساس نهضة الشعوب وتقدمها، وعنوان رقيها وعظمتها، وعدّتها الأولى فى حياتها القومية.

إنى أومن بأن العمل فى الميدان السياسى يجب أن يتقدم العمل فى الميادين الأخرى؛ لأن هدف الميدان السياسى فى كل أمة هو تحقيق استقلال البلاد كاملا وكفالته، والذود عنه فى حالة تحقيقه، فهو الهدف الأساسى والأعم فى حياة الأمم، وما من أمة بلغت الذروة من الاستقلال إلاّ وهى أحوج ما تكون أولاً إلى الدفاع عن هذا الاستقلال؛ لأنها إذا هى تهاونت فى ذلك يومًا واحدًا لا يلبث بناء استقلالها أن يتصدع ثم ينهار، ولا ينفعها حينذاك اقتصاد ولا مال، فالميدان السياسى هو الأعظم أثرًا فى حفظ كيان الوطن، والواجب فيه واجب عام، ألست ترى أن الجندية واجب مفروض على كل مواطن ؟ وأن الانتخاب حق بل

واجب لكل المواطنين، فهذه الملابسات وأمثالها تجعل للنضال فى الميدان السياسى الأولية على الميادين الأخرى.

إن حركة التحرير إذا رسخت فى نفوس المواطنين يجب أن تشمل الناحية السياسية، والاقتصادية معًا، فلقد برهنت الحوادث على أن الاستقلال السياسى لا يكون استقلالا صحيحًا إلّا إذا دعمه الاستقلال الاقتصادى، وأن الاحتلال الاقتصادى يحمل فى طياته عناصر التبعية السياسية لا محالة.

عرفت مصر هذه الحقيقة، ولمست عواقبها الأليمة، منذ عهد الخديو إسماعيل، فإن القروض الباهظة التى عقدت فى عهده وكبّلت البلاد حكومة وشعبًا، وما اقترن بها من تغلغل الأجانب فى مرافق البلاد عامة، كل أولئك قد أفقدها استقلالها الاقتصادى والمالى، وتصدع لها صرح استقلالها السياسى.

الحالة الاقتصادية فى عهد الاحتلال

لما وقع الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ كانت نتائجه الوخيمة فى حياة البلاد الاقتصادية والمالية، وقد ألمعت إلى هذه النتائج فى كتاب «مصروالسودان فى أوائل عهد الاحتلال»، مما أودّ أن أعيد نشره هنا، لأن المقام يقتضيه تمهيدًا للكلام عن البعث الاقتصادى الحديث، فقد ألمعت تحت عنوان (أثر الاحتلال فى الحالة الاقتصادية) إلى أن أساس سياسة الاحتلال الاقتصادية كان تخصيص مصر للزراعة وجعلها بلدًا زراعيا فحسب، وتركيز ثروتها الزراعية فى القطن وإهمال الزراعات الأخرى، ثم تشجيع الأجانب على استثمار رءوس أموالهم ونشاطهم فى التسليف وفى المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية.

وقد نجم عن هذه السياسية القضاء على الحياة الصناعية فى البلاد، وجعلها عالة على إنجلترا وعلى الدول الأوروبية عامة فى حياتها الاقتصادية، إذ أن القطن لا ينتج ثمرته إلّا إذا استوردته البلاد الصناعية، ما دامت البلاد محرومة من المصانع لغزله ونسجه، فهذه السياسة جعلت مصر فى حالة تبعية اقتصادية للدول الأجنبية، تجرّ فى ذيولها تبعية سياسية للبلاد التى تستورد قطنها، وبخاصة إنجلترا، التى كانت أكبر مستورد لهذا القطن، ولو أن الحكومة عنيت بتنويع

الزراعات، ودعمت حياة البلاد الزراعية بحياة صناعية، وقرنت زراعة القطن بإنشاء مصانع لغزله ونسجه، لتوفر لها استقلالها الاقتصادى، وهنالك تصبح بمنجاة من العبودية الاقتصادية التى تفرعت عن حاجتها الدائمة إلى بيع قطنها للخارج، وكان من نتائج سياسة الاحتلال الاقتصادية محاربته للصناعة؛ إذ نشر أعوانه وصنائعه دعاية كاذبة فى البلاد وفى المدارس، أساسها أن مصر لا تصلح لأن تكون بلدًا صناعيا، وأنها بلد زراعى فحسب، وقد اتضح بطلان هذه الدعاية وفسادها؛ لأن مصر تحوى كل المؤهلات التى تجعلها بلدًا صناعيا وزراعيا معًا، وقد أفضت هذه الدعاية وهاتيك السياسة إلى كساد الصناعات الأهلية، وحلول المصنوعات الواردة من الخارج محلها، ومن ثم وقفت النهضة الصناعية سنين عديدة، وألغيت البعثات الصناعية إلى الخارج، وأقفلت المصانع التى كانت موجودة قبل الاحتلال، وبيعت الورش والمعامل والبواخر التى كانت ملكا للحكومة، وأغلقت الترسانات التى أسسها محمد على وإسماعيل لصبّ المدافع وصنع البنادق والسلاح والذخائر، وبيعت آلاتها ومهماتها، وصارت كل مهمات الجيش تشترى من إنجلترا، وبارت الصناعات الحربية، وألغى مصنع الورق ببولاق سنة ١٨٨٥، وكان ما يخرج منه يكفى حاجة البلاد، وألغيت دار سك النقود، وبيعت آلاتها بأبخس الأثمان، وبيعت أيضا مغازل القطن ومصانع النسيج التى كانت باقية من عهد محمد على.

وقد اعترف اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ بتدهور الصناعة الوطنية، فى عهد الاحتلال إذ قال: «إن المنسوجات الأوروبية حلّت محل المنسوجات الوطنية، وبانقراض المنسوجات الوطنية أخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضا»، وقال فى هذا التقرير: «من يقارن الحالة الحاضرة بالحالة التى كانت منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، يجد بونًا شاسعًا، وفرقًا مدهشًا، فالشوارع التى كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف، من غزالين، ونساجين، وحاكة، وعقادين، وصباغين، وخيامين، وصانعى أحذية، وصاغة، ونحاسين، وعطارين، وصانعى قرب وغرابيل وسروج وأقفال ومفاتيح، ومن شاكلهم، كلها قلّت عددًا أو درست وقام على أطلالها مقاهى ودكاكين مملوءة بالبضائع الأوروبية».

وغزت الصناعات الكبرى الأوروبية البلاد، فأنشأ الأجانب المصانع برءوس أموالهم، وكان فى إنشائها القضاء على الصناعات الصغرى الأهلية.

وليس يخفى أن الاحتلال قد حارب الصناعة القطنية بالذات، فقد أسس معملان لغزل القطن ونسجه سنة ١٨٩٩، أحدهما بالقاهرة، والآخر بالإسكندرية ففرضت الحكومة بموجب الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٠١ ضريبة على جميع المصنوعات القطنية، قدرها ثمانية فى المائة، تعادل مبلغ الرسوم الجمركية التى تحصل عن الغزل والمنسوجات القطنية الواردة من الخارج، فبارت صناعة غزل القطن فى مصر إلى وقت طويل، وصارت البلاد عميلاً لمصانع القطن فى لانكشير وغيرها، وزادت تبعيتها الاقتصادية لانجلترا والخارج، بينما كانت السياسة الحكيمة هى التى قال بها الخبير الاقتصادى الأستاذ ليوبولد جوليان أحد واضعى تقرير لجنة القطن سنة ١٩١٠، إذ قال: «إن كل أمة يكثر فيها وجود المواد الأولى الضرورية للحياة، يكثر فيها كذلك وجود المعامل لصنع تلك المواد، ومن أهمها القطن، فإن كل الأمم التى تزرعه تنشىء بجواره معامل لغزله ونسجه والانتفاع به، عدا مصر، فإنها لا تزال فقيرة فى معاملها، خلوًا على الأخص من هذا الصنف.

«ونتج عن اضمحلال الصناعة فى عهد الاحتلال حرمان البلاد موارد عظيمة للثروة، وحرمان المصريين مصدرًا سائغًا للرزق والرخاء، ولما كانت الموارد الزراعية لا تكفى لسدّ حاجات الشعب مع ازدياد عدد السكان، فقد ترتب على ذلك انتشار الفقر وكثرة عدد العاطلين، وانحطاط مستوى المعيشة فى البلاد»[1].

فى الحالة المالية

يشيد كثير من الكتاب والمؤلفين، وفى مقدمتهم اللورد ملنر، فى كتابه (إنجلترا فى مصر) بالإصلاح المالى الذى تم على يد الاحتلال، ويلزمنا أن نقول إن الاحتلال قد نظم حقا مالية الحكومة، من ناحية ضبط الإيرادات والمصروفات،

---

(١) مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص٢٠٦ وما بعدها من الطبعة الأولى (سنة ١٩٤٢) ص ١٨٢ من الطبعة الثانية. (وبالطبعات التالية).

والاجتهاد فى زيادة الدخل على الخرج، كما أنه عنى بمنشآت الرى، التى بدأت فى الواقع فى عهد محمد على، واستمرت فى عهد خلفائه واطردت فى عهد الاحتلال، وكانت غايته أن يطمئن أصحاب القروض، وكلهم فى ذلك الحين من الأجانب، على أداء أقساط ديونهم السنوية، فالاحتلال كان يرمى إلى إرضاء حملة الأسهم من الرأسماليين الأجانب، لكى تسكت دولهم عن مناقشة إنجلترا الحساب، أو مطالبتها بالجلاء عن مصر؛ لأنه لا يهم هذه الدول إلّا أن تطمئن على مصالح رعاياها، فهى شبه مؤامرة استعمارية بين إنجلترا وهذه الدول على استغلال مصر سياسا واقتصاديا، من أجل ذلك عنى الاحتلال بوضع نظام مالى للحكومة يكفل سداد أقساط الدين العام، وكانت هذه الأقساط تستنفد نصف الميزانية، على حساب حاجات الشعب ومرافقه، ومصالحه الاقتصادية والاجتماعية، أما مالية الشعب، وحالته المالية، فقد ساءت فى عهد الاحتلال؛ إذ انتهت إلى استعباد مالى، صار مع الزمن أشدّ وطأة من الاستعباد السياسى، واستمرت نتائج هذا الاستعباد حتى وقتنا الحاضر[٢].

لقد سيطر الإنجليز منذ الساعة الأولى على مالية الدولة بتعيين مستشار مالى بريطانى صار إليه الأمر والنهى فى الشئون المالية للحكومة والبلاد.

واستفحل النفوذ الأجنبى عامة فى حياة البلاد المالية والاقتصادية إذ صار هذا النفوذ موضع الرعاية والتأييد من الاحتلال، واجتمعت هذه الرعاية إلى رعاية الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة.

فنما هذا النفوذ وازدهر فى كنف هاتين الرعايتين، وصارت البلاد مرتعًا خصبًا للاستغلال الأجنبى الذى كبلها بقيود وأعباء مالية شتى أفقدتها استقلالها المالى والاقتصادى، وتمتع الأجانب فى عهد الاحتلال بنفوذ وسلطان لم يتمتعوا بمثلهما فى مصر من قبل، ولا فى غيرها من البلدان، ولا غرو فالاحتلال هو ضرب من الاستعمار الأجنبى، وقد اعتبر الأجانب مصر مستعمرة لهم منذ وقع الاحتلال فانهالت عليها رءوس أموالهم، تستثمر مواردها الطبيعية فى الزراعة والصناعة

---

(٢) سنة ١٩٤٨ تاريخ وضع هذا الكتاب (الطبعة الأولى).

والتجارة، أو فى التسليف على اختلاف أنواعه، فأسست البنوك الأجنبية، وشركات الرهون العقارية، والشركات المالية، والشركات الزراعية، وشركات البناء، وشركات النقل. والشركات الصناعية والتجارية، وشركات الفنادق وغيرها، وصارت الحياة المالية والاقتصادية فى أيديهم، وهم بطبيعة كفايتهم وعصبيتهم القومية ونزعتهم الاستعمارية قد غلبوا المصريين فى ميادين المال والاقتصاد، ولم يستخدموا فى أعمالهم سوى بنى وطنهم، وضنّوا بثمارها على سواهم، فحرم المصريون أرباح هذه الأعمال أو المران عليها، وانحصرت فى أيدى الأجانب وأشباه الأجانب، ولا شك أن رءوس أموال هذه الشركات والبيوت المالية تعد دينًا على مصر، وفى ذلك يقول الكونت كريساتى سنة ١٩١٢ فى كتابه (مصر اليوم): «تبلغ قيمة أسهم الشركات المساهمة المملوكة للأوروبيين ٢١٦٧٥٠٠٠ جنيه، وقيمة سنداتها ٤١٠٦٢٤٠٠ جنيه ومجموع ذلك ٦٢٧٣٢٤٠٠ تغل ربعًا سنويا مقداره ٣٣٤٨٤٠٠، وبإضافة هذا المبلغ إلى دين الحكومة العام ومقداره ٩٥٢٤٠٧٤٠ جنيها يكون المجموع ١٥٧٩٧٨١٤٠ جنيها وهو مجموع دين مصر ومعظمه للأوروبيين[٣]» وقال فى موضع آخر: «إن هذا الدين سيظل فى ازدياد لاستثمار موارد البلاد؛ لأنه ليس لدى المصريين مال موفور يستخدمونه فى شراء سندات الشركات، وهذا الدين سيزيد تبعية مصر للدول الأجنبية».

وزاد عدد هذه الشركات والبنوك زيادة مضطردة على مدى السنين، وكان من أسباب زيادتها اعتقاد الملأ الأوروبى عزم إنجلترا على البقاء فى وادى النيل، فكانت هذه الزيادة تبدو وتبرز كلما ظهر على مسرح الحوادث السياسية تصرفات وأحداث تدل على رسوخ قدم الاحتلال فى مصر، كمشاركة إنجلترا لمصر فى استرجاع السودان سنة ١٨٩٦ - ١٨٩٩، وإبرام الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤، فإن الرأى العام الأوروبى اتخذ من هذين الحادثين دلائل على عزم إنجلترا على تثبيت سلطانها فى مصر، وتبدو هذه الحقيقة من إلقاء نظرة على تاريخ هذه الشركات وتطور عددها، فإنه يؤخذ من بيان لمصلحة الإحصاء المصرية نشرته سنة ١٩١٣ أن الشركات التى تأسست من سنة ١٨٨٣ -

---

(٣) مصر اليوم للكونت كريساتى ص ١٥٢ طبع سنة ١٩١٢.

إلى ما قبل الاتفاق الإنجليزى الفرنسى سنة ١٩٠٤ بلغت ستين شركة مساهمة، وبلغ رأس مالها قبيل الاتفاق أربعين مليون جنيه، هذا عدا الشركات الأجنبية غير المساهمة التى لم يتناولها الإحصاء المذكور، والبيوت التجارية والمالية التى أنشأها الأفراد من الأجانب، ويؤخذ أيضًا من هذا الإحصاء أن اتفاق سنة ١٩٠٤ كان فاتحة عهد جديد، يختلف عن العهد الذى سبقه بتضاعف ورود الأموال الأوروبية إلى البلاد، وزيادة عدد الشركات الجديدة فيها، فقد بلغ عدد الشركات التى تأسست بعد سنة ١٩٠٤ مائة شركة، هذا فضلا عن أن كثيرًا من الشركات القديمة زادت من رأس مالها، وبلغ مجموع رأس مال الشركات المساهمة القائمة بمصر سنة ١٩١٣ ١١١,٢٣٢,٢٥٧ جنيها، كما قدرته إدارة الإحصاء فى بيانها المذكور.

وغنى عن البيان أن تلك الشركات إنما قامت برءوس أموال أجنبية، ولو أحصيت رءوس الأموال التى للأجانب أفرادًا وآحادًا أو للشركات الأجنبية غير المساهمة التى لم يتناولها ذلك الإحصاء، لما قلّت (وقتئذ) عن الخمسين مليون جنيه، فإذا أضفنا هذا المبلغ إلى مجموع رءوس أموال الشركات المساهمة، وأضفنا إليهما ديون الحكومة لزاد المجموع عن مائتين وخمسين مليون جنيه، وقد قدر المسيو سانت كليردفيل سكرتير الغرفة التجارية الفرنسية بالقاهرة أموال أوروبا فى مصر بما يؤيد هذا الإحصاء، إذ ذكر فى مقالة له سنة ١٩١٣ أن مصر مدينة لأوروبا فى ستة مليارات من الفرنكات أى بمائتين وأربعين مليون جنيه تقريبا.

فهذه الملايين من الأموال الأجنبية قد جعلت كيان مصر الاقتصادى أجنبيا يستمد وجوده من الخارج، فأصبحت الأمة عالة على أموال أوروبا، أسيرة لها فى حياتها الاقتصادية، وصارت مثلها مثل الرجل ذى الأملاك الواسعة المثقلة بالديون، لا يتحرك حركة ولا يعمل عملا إلّا بمساعدة دائنية وأمرهم واستشارتهم ولعلك تذكر ما صارت إليه البلاد، عندما نكبت بأزمة سنة ١٩٠٧ المالية، وكيف لم تستطع أن تتحرك أو تقاوم تلك الأزمة بمالها أو مجهوداتها، ولو كانت البلاد غنية غنى قوميا لاستعانت على مقاومة تلك الأزمة بما لديها من الأموال المدخرة، فإن الأمم الغنية تضع فى بنوكها وخزائنها عشرات الملايين من

الجنيهات، تستثمرها من جهة، وتلجأ إليها من جهة أخرى عند الحاجة، ولكن مصر كانت ولا تزال محرومة من تلك الأموال، ولذلك لم تستطع مقاومة أزمة سنة ١٩٠٧ إلّا بعد أن أمدتها أوروبا بعدة ملايين من الجنيهات عالجت بها ما أصابها من الضيق، ولعمرى أن أوروبا لم ترسل أموالها إلى وادى النيل عبثًا، أو لتزيد من ثروته، بل نالت فى البلاد مقابل ذلك حقوقا ومرافق تزداد كل سنة. فقد قدر الكونت كريساتى سنة ١٩١٢ فى كتابه سالف الذكر (مصر اليوم) ثروة مصر العقارية كلها بمبلغ ٦٦٦,٤٦٤,٠٠٦ جنيهات، ومهما يكن هذا الإحصاء تقريبيا أو محلًّا للمناقشة أو الزيادة والنقصان، ففيه بيان عام لقيمة تلك الثروة. فإذا كانت أموال الأجانب بمصر قد قدرت سنة ١٩١٢ بمائتين وخمسين مليونا، وثروة أشباه الأجانب تزيد على الخمسين مليون جنيه، كما يقدرها بعضهم، فكأن البلاد صارت مثقلة بما يقرب من نصف قيمة ثروتها العقارية ديونًا أو حقوقا أو أملاكا لغير أهلها، والثروة العقارية فى مصر هى الكل فى الكل، لأن بلادنا بكل أسف، كانت إلى عهد غير بعيد محرومة من الثروة الصناعية والثروة النقدية، وقد قدر المسيو سانت كلير ديفيل فى رسالته إلى المؤتمر الوطنى المصرى الذى انعقد ببروكسل سنة ١٩١٠ أن للأجانب ثلاثة أخماس أراضى مصر ملكا أو رهنا (إحصاء سنة ١٩١٠).

تغلغل الأجانب إذن على عهد الاحتلال فى صميم الحياة المالية والاقتصادية للبلاد، بحيث لم تنج أرض من أعباء الرهون والديون الأجنبية، وصار الماليون الأجانب أفرادًا أو جماعات هم أصحاب السيطرة على حياة الأهلين الاقتصادية، وزادت ديون الأهلين وتضاعفت تقريبا من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٨٩١، وفى ذلك تقول لجنة الميزانية فى مجلس شورى القوانين عن ميزانية ١٨٩٤: «إن الأمة المصرية سائرة فى طريق الفقر وعسر الحال، وهذا يزيد على توالى الأيام، وتداول الأعوام، وحسبنا فى بيان ذلك أن الديون الخصوصية المسجلة فى سجلات المحاكم بلغت من سنة ١٨٧٦ إلى مارس سنة ١٨٨١ نحو الاثنى عشر مليون جنيه، ثم فى أوائل سنة ١٨٩١ بلغت فوق العشرين مليون جنيه، وبلغ قدر الأطيان المرهونة نحو مليون وثلثمائة ألف فدان وكسور، والعقارات نحو التسعة آلاف ومائة، وهذا

خلاف الديون غير المسجلة، أعنى أنها تضاعفت تقريبا فى عشرة أعوام، ولا شك أن هذه الحالة لو دامت لم يمض إلاّ سنوات قليلة حتى يتضاعف هذا الدين وتصبح الأراضى المصرية ومعظمها مرهون، ويصبح الأهالى أجراء يعملون لدائنيهم فيما كانوا يملكون».

وهكذا اجتمع إلى جانب الاستعباد السياسى الاستعباد الاقتصادى والمالى، وهو أشد وطأة وأخطر آثارًا من الأول، وبينما كانت البلاد فى حاجة إلى وقايتها من تغلغل النفوذ الاقتصادى الأجنبى لكى تحفظ مواردها المالية من الضياع، وجد هذا النفوذ على العكس كل مساعدة ورعاية بحيث لم توجد دولة فى الشرق تغلغل النفوذ الأجنبى فى حياتها المالية والاقتصادية، مثلما تغلغل فى مصر، ويرجع السبب الأول فى ذلك إلى الاحتلال وسياسته الاقتصادية(٤).

الجهاد الاقتصادى

ولما حدث البعث الوطنى منذ عهد «مصطفى كامل»، اقترن الجهاد السياسى بالجهاد الاقتصادى، رغم العقبات التى وضعها الاحتلال فى سبيل كليهما، وبدا أثر النهضة الاقتصادية فى الدعوة لإحياء الصناعة الوطنية، وفى تأسيس بنوك التعاون عامة والمؤسسات والنقابات العمالية، مما تراه مفصلا فى موضعه من كتاب «مصطفى كامل»، ثم كتاب «محمد فريد».

مرحلة جديدة للنهضة الاقتصادية فى الحرب العالمية الأولى

خطت البلاد خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) خطوات جديدة فى النهضة الاقتصادية، فقد أخذت الأمة تدرك بتأثير الحركة الوطنية وتقدم الوعى القومى أن تبعيتها الاقتصادية للأجانب تعطل استقلالها، وأن البلاد التى تعتمد فى حياتها على الزراعة فحسب هى بلاد متأخرة وتدرج فى عداد الأمم الفقيرة، إذ تعيش عالة على الدول الأجنبية فى حاجاتها الصناعية والمالية، وبالتالى تقبل طوعا أو كرها سيطرة هذه الدول السافرة أو المستترة عليها.

---

(٤) مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال - ص ٢٠٦ وما بعدها من الطبعة الأولى و ١٨٢ من الطبعة الثانية. (وبالطبعات التالية).

لم يكن فى البلاد قبل نشوب تلك الحرب سوى صناعات معدودة تقوم فى دائرة ضيقة، كصناعة السكر، والكحول، وحلج القطن، والغزل والنسيج على الأنوال الصغيرة، وضرب الأرز، وطحن الدقيق، وصناعة السجاير، وصناعة الخزف، وعصر الزيت، والدباغة، والأسمنت، والملح والصودا، والصابون، عدا الحرف الصناعية الصغيرة.

فلما قامت الحرب وقل الوارد من منتجات الصناعة الأجنبية لصعوبة المواصلات وانصراف الدول إلى الإنتاج الحربى، ظهرت حركة بعث صناعى فى مصر لسد حاجة البلاد من هذه المصنوعات، فنشطت الصناعات التى كانت قائمة، ونشأت صناعات جديدة.

فمن الصناعات التى بدأت تزدهر من ذلك الحين صناعة الأثاث على اختلاف أنواعه، والمصنوعات الخشبية على العموم، والمصنوعات الجلدية، وبخاصة الأحذية، وصناعة الأسمنت، والصابون، والزيوت، والكحول، ومطاحن الغلال التى تدار بالآلات، وصناعة السجاد والأكلمة، والمصنوعات الزجاجية والخزفية، ومنسوجات التريكو والجوارب والمناديل والشيلان والملابس، ومنسوجات الحرير، والأسرة المعدنية، والأدوات المنزلية، وما إلى ذلك.

ثورة سنة ١٩١٩ وأثرها فى البعث الاقتصادى

طاف طائف الثورة بالنفوس فى سنة ١٩١٩، فبعث فيها روحًا جديدة من التطلع إلى الاستقلال الاقتصادى، إلى جانب الجهاد فى سبيل الاستقلال السياسى وكان من نتائج هذه الروح أن لقيت دعوة زعيم مصر الاقتصادى المرحوم محمد طلعت حرب إلى تأسيس بنك مصر فى أغسطس ١٩١٩ تأييدًا وتعضيدًا من طبقات الشعب فى العواصم والأقاليم، وكللت دعوته بالنجاح.

طلعت حرب وتأسيس بنك مصر سنة ١٩٢٠

تأسس هذا البنك العظيم فى سنة ١٩٢٠، فهو الثمرة الاقتصادية للثورة[٥]،

(٥) كتابنا ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ١٩٤. (طبعة سابقة).

وهو أوّل بنك وطنى أسس فى تاريخ مصر الحديث، وقد شاد طلعت حرب بنيانه على أساس قوى متين، إذ جعله بنكا وطنيا بكل معانى الكلمة، واشترط فى عقد تأسيسه أن يكون حمله أسهمه من المصريين، فكفل له الصبغة القومية.

اجتمعت الجمعية العمومية التأسيسية لبنك مصر يوم الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٢٠، وهو اليوم الذى أنشىء فيه، وبدأ برأس مال متواضع قدره ٨٠٠٠٠ جنيه حين إنشائه.

وافتتح معاملاته يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٠، ويعدّ هذا اليوم كما يعدّ يوم ٧ مايو ١٩٢٠، من الأيام المجيدة فى تاريخ مصر القومى عامة، وفى نهضتها الاقتصادية خاصة، ويجب اعتبارهما من أعيادها القومية، ففيهما أنشىء أول بنك مصرى بأموال مصرية، وإدارة مصرية، وأيد مصرية.

وفى سنة ١٩٢٧، انتقل البنك من مبناه القديم (بشارع أبو السباع) إلى مبناه الجديد الحالى بشارع عماد الدين (محمد بك فريد الآن)، فكان هذا اليوم يومًا مشهودًا فى تاريخ بنك مصر.

وأخذ البنك يؤدى رسالته ويتدرج فى سبيل التقدم والنمو، فأنشأ فروعًا له فى معظم مدن القطر الهامة، وتضاعف رأس ماله، واتسعت معاملاته على مدى السنين، وبلغ رأس ماله واحتياطيه آخر سنة ١٩٤٤ مليونين و ١٤٨,٤١٠ من الجنيهات، بعد أن كان ١٧٥,١٠٨ جنيه فى آخر سنة ١٩٢٠، وبلغت قيمة الودائع والحسابات الدائنة المختلفة فيه نيفًا و ٣٣ مليون جنيه سنة ١٩٤٤، بعد أن كانت ٢٠٩,٩٤٠ جنيه فى نهاية سنة ١٩٢٠.

فضل بنك مصر على النهضة الصناعية

صار بنك مصر إلى جانب أعماله المصرفية، النواة الاقتصادية والمالية لنهضة الصناعات الوطنية، فقد أنشأ عدة شركات مصرية، كان لها أداة تمويل وتوجيه وإرساخ قواعدها الأساسية فى مختلف نواحى النشاط الصناعى والتجارى، نذكر منها: شركة مطبعة مصر وقد أنشئت سنة ١٩٣٢، وشركة مصر لحليج الأقطان

سنة ١٩٢٤، وشركة مصر للنقل والملاحة النهرية سنة ١٩٢٥، وشركة مصر للتمثيل والسينما سنة ١٩٢٥، وشركة مصر لغزل ونسج القطن بالمحلة الكبرى سنة ١٩٢٧، وشركة مصر لمصايد الأسماك سنة ١٩٢٧، وشركة مصر للكتان سنة ١٩٢٧، وشركة بيع المصنوعات المصرية سنة ١٩٣٢، وشركة مصر لغزل ونسج القطن الرفيع بكفر الدوار سنة ١٩٣٨، وشركة مصر لتصدير الأقطان سنة ١٩٣٠، وشركة مصر للتأمين سنة ١٩٣٤، وشركة مصر للطيران سنة ١٩٣٢، وشركة مصر للسياحة سنة ١٩٣٤، وشركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت سنة ١٩٣٧، وشركة مصر للمناجم والمحاجر سنة ١٩٣٧، وشركة مصر للمستحضرات الطبية سنة ١٩٣٩، والشركة المصرية لدباغة وصناعة الجلود سنة ١٩٣٤، وشركة مصر لصناعة الأسمنت سنة ١٩٣٨، وشركة مصر للملاحة البحرية سنة ١٩٣٤، والشركة المصرية العقارية، وقد تعهدها بنك مصر منذ سنة ١٩٢٦، وبنك مصر سوريا - لبنان، وبنك مصر - فرنسا، وأخير سنة ١٩٤٧ شركة مصر للحرير الصناعى.

ولا شك أن أكبر عمل صناعى لبنك مصر هو إحياؤه صناعة الغزل والنسيج بإنشائه المصانع الكبرى لغزل القطن ونسجه فى المحلة الكبرى ثم فى كفر الدوار.

وفضلًا عن أن هذه الشركات قد أحيت صناعات مصرية وحررت جانبًا من الاقتصاد القومى من التبعية الأجنبية، فإنها صارت إلى جانب بنك مصر وفروعه مدارس ومعاهد لتعليم المصريين ممارسة الشئون المالية والاقتصادية وإدارة المصانع، والتدريب الصناعى فى مختلف نواحيه، وأفاد البنك الاقتصاد القومى من جهة أخرى بإيفاده البعثات الفنية إلى أوروبا لتخصيص طائفة من الشبان الممتازين بلغوا عدة مئين فى مختلف الشئون الفنية والمالية والصناعية، وتدريبهم على العمل فى أكبر المصانع، وإعدادهم لتولى هذه الأعمال الفنية فى مؤسساته.

هذا إلى أن نجاح تلك المنشآت قد شجع المصريين على استثمار أموالهم فى الصناعة والتجارة، فأنشئوا شركات ومؤسسات صناعية وتجارية وملاحية نجح معظمها نجاحًا كبيرًا وزادت من ثروة البلاد الاقتصادية.

عوامل النهضة الاقتصادية

ذكرنا بنك مصر ومؤسساته كعامل هام من عوامل النهضة الاقتصادية، ومن الحق والإنصاف أن نذكر العوامل الأخرى التى ساهمت فى بعثها.

التعليم الصناعى والتجارى والزراعى

كان للمدارس والبعثات الصناعية ولم يزل لها فضل كبير فى إحياء الصناعات والنهضة الاقتصادية عامة، بما علّمت الشباب من فنون الصناعة وحذقها، والتخصص لها وإتقانها، فتخرج منها أفواج من الأساتذة والأخصائيين والمهندسين ومديرى المنشآت الصناعية والمدربين فى هذه الفنون، ومهرة الصناع ورؤساء العمل والفنيين فى المصانع.

وللمدارس والمعاهد التجارية أيضا فضل كبير فى تثقيف الشباب تثقيفًا ماليا وتجاريا وإعدادهم لممارسة العمل فى البنوك والشركات، والاضطلاع بالأعمال الحرة.

وللمعاهد والمدارس الزراعية الأثر المشكور فى إحياء الصناعات الزراعية وتدريب الشباب على ممارستها بالأساليب العلمية الحديثة.

مصلحة ثم وزارة التجارة والصناعة

أنشئت مصلحة التجارة والصناعة سنة ١٩٢٠، فكان لها الأثر الطيب فى استحداث الصناعات الجديدة وتوجيه القائمين بها، وتشجيع منتجاتها، وتحولت هذه المصلحة إلى وزارة فى ديسمبر سنة ١٩٣٤ كما تقدم بيانه، فتابعت عملها فى هذا المجال، ولها فضل مشكور فى التوجيه والإرشاد ورعاية النهضة الصناعية.

وزارة الزراعة

ولوزارة الزراعة أيضًا عمل محمود منذ سنة ١٩٢٤ فى إدخال بعض الصناعات الزراعية فى البلاد، وإيفاد البعثات إلى الخارج للتخصص فى هذا

المضمار، وإنشاء معاملها النموذجية لصناعة منتجات الفواكه والخضروات وما إلى ذلك بالوسائل والأساليب العلمية والفنية، بحيث صارت نموذجًا للأفراد فى استخراج هذه المنتجات.

المعارض العامة

وللمعارض العامة التى أقامتها الجمعية الزراعية كل خمس سنوات فضل مشكور فى البعث الصناعى والزراعى، فإنها كانت ولا تزال ميدانًا لمشاهدة منتجات الصناعة المصرية، وخير إعلان ودعاية لمدى تقدمها، ووسيلة فعالة لتشجيعها والإقبال عليها، وقد تجلى تقدم مصر الصناعى على الأخص فى المعرض الزراعى الصناعى العام الذى أقامته الجمعية سنة ١٩٢٦، وفى معرض سنة ١٩٣١، فمعرض سنة ١٩٣٦، ثم فى المعرض الفخم الحديث الذى أقامته سنة ١٩٤٩ وكان عنوانًا حيًا لنهضة البلاد الصناعية وما ينتظر لها من مستقبل عظيم.

وللمعارض النموذجية والنوعية التى نظمتها وزارة التجارة والصناعة ووزارة المعارف والغرف التجارية فضل يذكر فى هذه الناحية.

تعديل النظام الجمركى سنة ١٩٣٠

إن لتعديل التعريفة الجمركية سنة ١٩٣٠ الأثر الكبير فى تقدم الصناعة المصرية وحمايتها من غزو الصناعات الأجنبية.

كانت التعريفة الجمركية القديمة تفرض رسومًا واحدة قدرها ٨ فى المائة من قيمة الواردات جميعها، لا فرق بين المواد الأولية اللازمة للصناعات المصرية وبين المصنوعات الأجنبية التى تنافس المصنوعات الوطنية، ولا فرق بين الضروريات والكماليات، وقد فرضت هذه القيود على مصر فى اتفاقات مع الدول الأجنبية، فلما انتهت آجال العمل بهذه الاتفاقات سنة ١٩٣٠ استردت مصر حريتها فى وضع النظام الجمركى الذى يكفل حماية صناعاتها ويجنبها المنافسة الخارجية الجارفة.

شجع هذا النظام ظهور الصناعات المصرية وبالتالى ازدياد ثروة مصر الصناعية، وارتفاع مستوى المعيشة فى مئات الآلاف من الصناع ومثلهم من الزراع الذين أخذوا يمارسون الصناعات الزراعية.

ويعدّ هذا التعديل حادثًا هامًا فى تطور الحياة الصناعية، يعدل فى حسن أثره تأسيس بنك مصر.

معاهدة مونترو سنة ١٩٣٧

هى المعاهدة التى ألغيت بمقتضاها الامتيازات الأجنبية فى مصر، فكان لها فضل كبير فى نهضتها الاقتصادية، إذ تحررت الحكومة من قيود الامتيازات، وصار لها الحق فى تطبيق التشريعات الصناعية والمالية على الأجانب، وبخاصة فى فرض الضرائب على رءوس الأموال الأجنبية دون حاجة إلى موافقة الدول الأجنبية.

بنكان وطنيان آخران

شهدت مصر فى أعقاب الثورة إنشاء بنكين وطنيين آخرين، إلى جانب بنك مصر، صار لهما فضل كبير فى البعث الاقتصادى، أولهما بنك التسليف الزراعى الذى أسس سنة ١٩٣١، ومهمته إقراض المزراعين قروضًا قصيرة الأجل لنفقات الزراعة والحصاد وإقراضهم سلفيات برهن الحاصلات الزراعية، وبيع الأسمدة والتقاوى لهم نقدًا أو لأجل، وكذلك إقراضهم سلفيات متوسطة الأجل لشراء الآلات الزراعية والماشية وإصلاح الأراضى.

وقد أنقذت هذه المؤسسة المزارعين من المرابين بنوكًا وأفرادًا ممن كانوا يقرضونهم بفاحش الربا وفادح الشروط، وصارت مع الزمن ركنًا من أركان الحركة التعاونية وخاصة بعد تحويل البنك إلى بنك للتسليف الزراعى والتعاونى سنة ١٩٤٨.

وتفرع عن بنك التسليف الزراعى بنك التسليف العقارى الذى أنشىء كقسم فيه سنة ١٩٣٢، ومنح الشخصية المعنوية سنة ١٩٣٥، واستقل عنه سنة

١٩٤١، ومهمته إقراض الملاك الزراعيين سلفًا عقارية أغنتهم عن اقتراض هذه السلف من البنوك الأجنبية.

منشآت مصرية أخرى

وإلى جانب المنشآت سالفة الذكر تأسست منشآت مصرية أخرى نهضت بالاقتصاد القومى فى التجارة والصناعة والملاحة، نذكر منها على سبيل المثال مصانع الزجاج بشبرا، والورق بالإسكندرية، والمنشآت المصرية للملاحة البحرية فى الإسكندرية والسويس، والبيوت المصرية التى أنشئت بالإسكندرية لتصدير القطن بعد أن كان التصدير وقفًا على البيوت الأجنبية، ومصانع كثيرة فى نواح عدة من النشاط الصناعى.

الحرب العالمية الثانية

كان لهذه الحرب الأثر العظيم فى التقدم الصناعى، مثلما كان للحرب العالمية الأولى بل تزيد، فقد نشطت الصناعات المصرية نشاطًا عظيمًا فى خلالها وبعد انتهائها، فاتسعت المصانع التى كانت قائمة، وأنشئت مصانع وصناعات جديدة، وقارب إنتاج الصناعة المصرية ضعفى إنتاجها قبل الحرب، وزاد على الأخص إنتاج الغزل والنسيج والصناعات الغذائية ومنتجات الألبان، والحلوى والشكولاته، والأشربة السكرية، والمياه الغازية، والسماد، والصناعات الكيمائية والبترولية والصابون، والمستحضرات الطبية، والكحول، والروائح العطرية وأدوات الزينة، والصناعات الميكانيكية والكهربائية والمعدنية، وصناعة الصوف والطرابيش والتريكو، وصناعة الجلود ومشتقاتها، وصناعة السينما، وصناعة الورق والزجاج والمداد والبويات والورنيش والكبريت، ومواقد الغاز والولاعات والجلسرين والنشا والجلوكوز والأكياس وما إلى ذلك، وبعض هذه الصناعات الأخيرة استخدثت خلال الحرب أو فى أعقابها.

مدى التقدم الصناعى

لقد خطت مصر منذ الحرب العالمية الأولى خطوات موفقة فى النهضة

الصناعية، وظهر هذا التقدم أكثر ما ظهر فى صناعة الغزل والنسيج، إذ أنتجت وتنتج مصانع الغزل والنسيج من الأقمشة الشعبية والرفيعة ما يكفى الجانب الأكبر من حاجات البلاد.

وبلغت كمية ما تستهلكه مصانع الغزل والنسيج من القطن المصرى فى العام قرابة مليون ونصف مليون قنطار(إحصاء سنة ١٩٤٨)، وهذا يدلّك على ضخامة إنتاجها السنوى، فإذا اطردت هذه النهضة وزاد عدد هذه المصانع فإنها ولا ريب تستطيع استهلاك معظم إنتاج القطن المصرى، وتصبح مصر من البلاد الصناعية المصدرة للغزل والمنسوجات إلى الخارج، وهذا هو الهدف الذى يجب أن تتجه إليه الهمم والعزائم.

لقد أحصى إنتاج ثلاث من شركات بنك مصر للغزل والنسيج، وهى شركة المحلة الكبرى، وشركة كفر الدوار، وشركة الحرير، فبلغت قيمة إنتاجها نحو ثلاثين مليون جنيه، وهذا دليل حىّ على مبلغ ما زادت من ثروة البلاد؛ لأن المنتجات التى بلغت هذه القيمة كانت ترد من الخارج قبل تأسيس هذه الشركات، وكان ثمنها يتسرب إلى الخارج، فهذه المؤسسات قد زادت من ثروة البلاد القومية وزادت من دخلها، وساعدت على تحسين الميزان التجارى لمصر، هذا إلى أنها وسعت آفاق العمل لمئات من الشباب المثقفين الموظفين فيها من فنيين وحسابيين، وعشرات الآلاف من العمال الذين يعملون فى مصانعها، ورفعت من مستوى المعيشة لهؤلاء العمال، فقد بلغت الأجور السنوية التى تدفعها لهم هذه الشركات الثلاث سنويًّا ١٢٧٠٠٠٠ جنيه، ومرتبات موظفيها ٢٧٢٠٠٠ جنيه.

مصانع المحلة الكبرى

إن نظرة واحدة إلى تطور مصانع الغزل والنسيج فى المحلة الكبرى تدل على الاستعداد الكامن فى مصر لكى تكون دولة صناعية، ولا ينقصها لتحقيق هذا الهدف إلّا الإرادة والعزيمة، لقد تجلى فضل بنك مصر وشركة الغزل والنسيج خلال الحرب العالمية الأخيرة وبعد انتهائها، إذ سدّت هذه المصانع معظم حاجة

البلاد من الأقمشة والكساء، ولولاها لما وجد الشعب ما يسدّ حاجته من هذه الناحية خلال الحرب وبعد انتهائها.

أسست شركة مصر لغزل القطن ونسجه سنة ١٩٢٧، وبدأت مشروعها القومى العظيم بشراء ٣٢ فدانًا بالمحلة الكبرى لبناء مصانعها فى أكتوبر سنة ١٩٢٨، وأوفدت بعض الفنيين والطلبة فى بعثة إلى الخارج للتمرين على صناعة الغزل والنسج، وعادوا فى العام التالى وعملوا على تركيب الآلات الأولى، وكانت تبلغ ١٢٢٠٠ مغزل و٤٨٤ نولا، وبدأت إنتاجها فى نهاية سنة ١٩٣٠ وافتتحها الملك فؤاد رسميًّا فى أبريل سنة ١٩٣١، وتم لها لغاية سنة ١٩٣٣ إنشاء مصنع لغزل القطن، وآخر لنسجه، وثالث لنسج الكتان ورابع لتبييض الأقمشة القطنية، وخامس لصباغة هذه الأقمشة، وسادس للقطن الطبى، وقد بدأت الشركة برأس مال قدره ٣٠٠٠٠٠ جنيه وبلغ فى سنة ١٩٣٦ مليون جنيه.

وبلغ عدد مغازل القطن بها سنة ١٩٤٨ - ١٤٠ ألف مغزل، وعدد أنوال نسيج القطن أربعة آلاف نول، وأنشأت مصنعًا لغزل ونسج الصوف يحتوى على ٨٧٠٠ مغزل و١٤٠ نولاً، ومصنعًا آخر للجواب والفانلات.

ويتبع هذه المصانع مجموعة مصانع أخرى تمدّها بالقوة المحركة والخدمات، منها محطة كبرى لتوليد القوّة الكهربائية، ومحطة لترشيح المياه، وأخرى للمياه الارتوازية، وأخرى للمجارى، ومعامل للتصليحات الميكانيكية، ومصنع للثلج.

وقد أصبحت هذه المجموعة الضخمة من المصانع والمعامل من أكبر الوحدات الصناعية لغزل ونسج القطن والصوف، لا فى مصر فحسب، بل فى معظم بلاد العالم، وهى تقوم بعملية تحويل القطن والصوف الخام إلى أقمشة قطنية وصوفية من مختلف الأصناف.

وتبلغ مساحة الأراضى التى تشغلها الشركة الآن (١٩٤٨) ٤٣٠ فدانًا، أقيمت المصانع على ١٣٠ فدانًا منها، والباقى قدره ٣٠٠ فدان خصصت للمرافق العامة ومساكن الموظفين والعمال، ويبلغ عدد عمالها ٢٥ ألف عامل، وكان عددهم حين افتتاح المصانع ٦٥٠٠.

ويقدر ما تستهلكه هذه المصانع من القطن نحو نصف مليون قنطار سنويًا، بعد أن كان ٢٢ ألف قنطار سنة ١٩٣١، وتستهلك من الصوف الخام نحو ٢٠ ألف قنطار سنويًا.

وبلغ إنتاجها فى سنة ١٩٤٨ من غزل القطن نحو عشرين مليون كيلوجرام، ومن المنسوجات القطنية نحو مائة مليون ياردة، ومن غزل الصوف مليون و١٣٠ ألف رطل، ومن المنسوجات الصوفية مليون ونصف مليون متر.

وعنيت الشركة بشئون موظفيها وعمالها، فبنت المساكن الصحية للموظفين وأنشأت مدينة كاملة للعمال تتسع لسكنى أكثر من أربعة آلاف شخص وعائلاتهم مزدوة بجميع المرافق اللازمة لصحتهم وراحتهم وتقدمهم الاجتماعى، وبلغت تكاليف إنشاء هذه المدينة نحو مليون و٢٠٠ ألف جنيه، وأخذت فى توسيع هذه المدينة وزيادة منشآتها بما يتكلف أكثر من مليون جنيه آخر.

مصانع كفر الدوار

وخطا بنك مصر خطوته الثانية فى إحياء صناعة الغزل والنسج، فأسس فى سنة ١٩٣٨ شركة مصر للغزل والنسج الرفيع من القطن المصرى.

أنشأت هذه الشركة بكفر الدوار مصانع جديدة للغزل ونسج الأقمشة الرفيعة الممتازة واستحضرت لها أحدث الأجهزة والآلات من أوروبا وأمريكا، وأوفدت إلى المصانع الأوروبية المختصة نيفًا وسبعين شابًا من نوابغ خريجى المدارس الهندسية والصناعية وسبق لمعظمهم العمل فى مصانع المحلة الكبرى، فأتموا مرانهم وتدريبهم فى مصانع أوروبا وتخصصوا لعمليات هذه الصناعة، وعادوا إلى مصر، واشتركوا فى تركيب ما وصل من الآلات والماكينات، وتم تركيب معداتها فى سنة ١٩٤٠، ونجحت هذه المصانع نجاحًا عظيمًا، فبلغ إنتاجها منذ إنشائها حتى آخر عام ١٩٤٨ نحو ٣٠٠ مليون ياردة من الأقمشة، ويبلغ إنتاجها السنوى نحو خمسين مليون ياردة، وتستهلك من القطن نحو ١٦٠ ألف قنطار سنويًا، وأنشأت مدينة لعمالها تضم حوالى ١٢ ألف نسمة، هم عمالها وعائلاتهم.

وقد اختصت هذه المصانع بإنتاج خيوط الغزل الرفيع والمنسوجات الرفيعة، وبذلك سدّت بعض النقص فى نواحى الصناعات القطنية.

المصانع الأخرى

وقد شجع نجاح مصانع المحلة وكفر الدوار على إنشاء مصانع أخرى تدار بالآلات للغزل والنسج حتى بلغ عدد مصانع الغزل سنة ١٩٤٨ تسعة عشر مصنعًا، ومصانع النسيج نحو مائة مصنع.

وبلغ إنتاج مصانع غزل القطن فى مصر سنة ١٩٤٦ نحو ٤٠٤٣٢ طنا من الخيوط القطنية بعد أن كان سنة ١٩٣٨ نحو ٣٠٠٠٠ طن.

وبلغ إنتاج مصانع نسج القطن سنة ١٩٤٦ نحو ٢٠٣,٦٧٣,٦٥٦ مترًا من الأقمشة بعد أن كان سنة ١٩٣٨ نحو ١٣٠,٠٠٠,٠٠٠ متر.

وتقوم هذه الصناعة الآن بسدّ ٨٠٪ من حاجة الاستهلاك المحلى، وإذا زيد نشاطها وإنتاجها كفت حاجة البلاد وفاض منه ما يكفى للتصدير للخارج وبخاصة فى الأقطار العربية.

وتعددت مصانع غزل الصوف ونسجه ويكفى إنتاج هذه المصانع الآن لسدّ نحو ٢٠٪ من حاجة الاستهلاك المحلى.

وبلغ إنتاج مصانع غزل الصوف سنة ١٩٤٦ ٢٤٠٠٠ طن بعد أن كان ١٠٠٠ طن سنة ١٩٣٨، وإنتاج مصانع نسج الصوف ٢,٠٠٠,٠٠٠ متر من أقمشة الملابس بعد أن كان مليون متر سنة ١٩٣٨.

ونمت صناعة غزل الحرير ونسجه وصناعة التريكو والكتان والجوت والسزال والصناعات الكيماوية والأسمنت والملح والصودا والخزف والكبريت والخشب المضغوط وأدوات اللعب والأدوات المدرسية وما إلى ذلك.

وتنتج مصانع الجلود الآن ما يلزم البلاد من الأحذية والحقائب والمصنوعات الجلدية.

وارتقت صناعة الزيوت والصابون والزجاج والأسمنت وأدوات البناء، وتقدمت صناعة الآثاث تقدمًا عظيما.

ونشأت صناعة الورق، والأوانى، والأدوات المنزلية، وأدوات النور، والكهرباء، والأدوية، والأجهزة الطبية، والبلاستيك، والألومنيوم، والمعادن الثمينة، والحديد، والنحاس.

وتقدمت صناعة المواد الغذائية من أنواع الجبن ومنتجات الألبان عامة، والمربات، والشكولاتة، ومحفوظات الخضر والفاكهة، والطعام والشراب وما إلى ذلك.

ويبدو أن المجال فسيح لنمو هذه الصناعات واستحداث صناعات أخرى، وبخاصة كلما ازداد تقدم التعليم الصناعى والفنى، واتجهت عزائم الأثرياء والفنيين والشباب إلى استثمار أموالهم ومواهبهم فى الصناعات والأعمال الحرة.

ويدلّ الإحصاء الآتى على مدى التقدم الصناعى والزيادة المطردة فى عدد المصانع بالمملكة المصرية من سنة ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٤٨.

السنة	عدد المصانع	عدد العمال
١٩٢٧	٧٠,٠٠٠	٢١٥,٠٠٠
١٩٣٧	٩٢,٠٠٠	٢٧٣,٠٠٠
١٩٤٥	١٢٩,٠٠٠	٣٦٥,٦٨٢
١٩٤٨	١٢٩,٤٢١	٤٥٨,٠٠٠

ويبلغ عدد المشتغلين بالصناعة سواء فى المصانع أو فى غيرها ٦٣٠,٠٠٠ (إحصاء سنة ١٩٤٥) وهم وأفراد عائلاتهم يمثلون ١٠ فى المائة من عدد السكان.

ويدل الجدول الآتى على مدى تقدم الإنتاج فى أهم المصانع من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٨.

المنتجات	سنة ١٩٣٨		سنة ١٩٤٨	
	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه
منسوجات قطنية	٢١,٧٠٠	٣,٩٦٤,٠٠٠	٥٢,٠٠٠	٤٨,٥٠٠,٠٠٠
مستخرجات بترولية				
بنزين	٩٥,٠٠٠	٤٦٦,٠٠٠	١٩٤,٢٣٤	١,٧٠٩,٠٠٠
كيروسين	١٨,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	٩٣,٨١٤	٥٩٧,٠٠٠
زيوت تفيلة	١٦٨,٠٠٠	٤٧٠,٠٠٠	١,٣٢٢,٨٣٨	٣,٨٢٥,٠٠٠
أسمنت	٣٧٥,٠٠٠	١,٠٣٦,٠٠٠	٧٨٠,٠٠٠	٣,٣٣٨,٤٠٠
سكر مكرر	٢٠٩,٠٠٠	٥,٦٤١,٠٠٠	٢١٠,٠٠٠	١١,٧٦٠,٠٠٠
زيت بذرة القطن	٦٥,٠٠٠	١,٥٦٥,٠٠٠	٨٤,٨٠٠	٤,٦٦١,٥٠٦
كسب	٢٦١,٠٠٠	٨٩٥,٠٠٠	٣٦٦,٩٥٥	٢,٢٠١,٧٣٠
بيرة	٦,٠٠٠	١٨٢,٠٠٠	١٦,١١٧	١,١٠٤,٩٢٤
كحول	٤,٩٠٠	٩٠,٠٠٠	٩,٣٥١	١,٢٠٥,٩٦٦
المجموع	١,٢٢٣,٦٠٠	١٤,٣٧٤,٠٠٠	٣,١٣٩,١٠٩	٧٨,٨١٣,٥٢٦

الحاضر والمستقبل

تلك نظرة إجمالية فى خطوات البعث الاقتصادى، وهى خطوات تدل على تقدم فى الحياة القومية، ولكن يلزمنا أن نعترف بأن هذه خطوات بدائية، وأن هذا البعث فى حاجة إلى جهود جبارة متواصلة، تشترك فيها الأمة بمختلف طبقاتها، والحكومة بعديد فروعها ومصالحها، للنهوض بالبلاد وتحريرها من عوامل النقص والضعف الاقتصادى التى أصابتها على مدى السنين.

وجوب زيادة الثروة القومية

جملة القول عن الضعف والنقص فى حياتنا الاقتصادية أن ثروة البلاد تقصر عن حاجات سكانها، وأنها برغم ما عرف عن رخائها تعد حتى اليوم (١٩٤٨)

من البلاد الفقيرة، هذا إلى أن اقتصادياتها تخضع فى كثير من مقوماتها للتبعية الأجنبية مما له دخل كبير فى فقر الأهلين.

وأبرز مظهر لهذا الفقر انخفاض مستوى المعيشة بين أهلها إذا قيس هذا المستوى بالبلاد الأخرى.

فالزراعة وحدها لم تعد غلّتها تكفى حاجات السكان؛ وذلك لزيادة عددهم زيادة تفوق نسبة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة، ومع استصلاح الأراضى البور تبقى موارد الثروة غير كافية لمطالب السكان.

وعلاج هذا النقص هو فى زيادة الثروة الزراعية، ثم إيجاد موارد أخرى غير الزراعة، وهى الصناعة والتجارة والملاحة، واستثمار موارد الثروة المعدنية فى البلاد.

البرامج العملية والبرامج الهدامة

يجب إذن أن تتضافر الجهود لوضع وتنفيذ برامج إنشائية عملية لزيادة ثروة البلاد وتنمية موارد الدخل فيها.

وهنا أرى واجبًا علىّ أن أوجّه النصح إلى الشباب المثقف أن لا يتورطوا فى اعتناق الأفكار والنظريات الشيوعية الهدامة تحت تأثير الوهم بأنها السبيل إلى النهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا، فإن هذه النظريات إنما ينشرها دعاة مغرضون يرمون إلى هدم النظم الاقتصادية والاجتماعية كافة، وإثارة الحرب بين طبقات المجتمع، وليس هذا الهدم هو السبيل إلى زيادة ثروة البلاد الاقتصادية، ولا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، فإن ثروة البلاد الحالية إذا هى وزعت بالتساوى على جميع السكان، كما ترمى إلى ذلك النظريات الهدامة، لما خصّ كل مواطن شىء يذكر، ولبقيت مشكلة الفقر مضروبة على البلاد.

والعلاج الناجع لهذه المشكلة هو أولاً فى زيادة موارد الثروة العامة للبلاد، لأن هذه الزيادة تعود حتمًا بالنفع على جميع المواطنين مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، ويجب إلى جانب ذلك تنظيم هذه الموارد وتطبيق النظم التى تقلل الفوارق بقدر

المستطاع بين الطبقات، وتفرض على الأغنياء الالتزامات التى تقتضيها العدالة الاجتماعية، مما سنتكلم عنه فى الفصل الآتى:

فزيادة موارد الثروة القومية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ذلك هو أساس العمل للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا، أما النظريات الهدامة فهى تضرّ البلاد فى تقدمها الاقتصادى والاجتماعى؛ لأنها تشيع فيها الانقسام والقلق والاضطرابات، مما يؤدّى بداهة إلى نقص إنتاجها القومى، ثم إنها تحرمها تأثير الحافز الفردى فى العمل والاستثمار، وهذا العامل له الأثر الذى لا ينكر فى ابتكار المشروعات وزيادة الإنتاج.

فالنظريات الشيوعية تسىء إلى حياة البلاد القومية، وخاصة لأن لها طابعا خطرًا؛ إذ تقوم عليها هيئات تتسم بالدولية. وتعمل على إضعاف روح الوطنية فى نفوس الشعوب، وإحلال النزعات الدولية محلها، بحجة أن التعصب للوطنية Chavinisme هو من أسباب انتشار الحروب، وبالتالى من عوائق استتباب السلام فى العالم، وهى دعوى باطلة، يدخلها الشىء الكثير من التضليل والمغالطة، ويراد منها تفكيك الروابط الوطنية بين أبناء الأمة الواحدة، وبالتالى إضعاف روح المناعة فيها تمهيدًا للسيطرة الأجنبية عليها.

إن التعصب للوطنية الذى كان فى بعض المواطن من أسباب الحروب، هو المرادف لسياسة الطغيان والفتح والتوسع، تلك السياسة التى انفردت بها الدول الاستعمارية، أما نحن الضعفاء، الفقراء فى الوطنية - لأننا لا نزال مع الأسف نشكو وانخفاض مستوى الوطنية فى نفوسنا - فمن الخطر على كياننا وعلى نهضتنا أن نغلب عليها النزعات الدولية، وإذا نحن قوّضنا عوامل الوطنية فى نفوسنا، فماذا يبقى لنا من عدة نناضل بها عن كياننا فى هذا الخضم من المعترك العالمى الذى لا تسود فيه إلّا القوّة، ولا يحترم فيه للضعيف حق ولا كيان.

ومن عجب أن تصدر الدعوة إلى طرح العقائد الوطنية عن بلاد (روسيا) عرفت فى تاريخها القديم والحديث بنزعة التوسع فى الفتح والسلطان، والدأب على السيطرة على الدول المجاورة وغير المجاورة، وهى لا تقل فى الطغيان

والعدوان عن أعرق الدول فى التوسع والاستعمار، ولا تختلف روسيا الشيوعية عن روسيا القيصرية فى هذه الناحية، ولكن دعاتها يروجون مبادئهم الهدامة تحت ستار براق، يستهوون به البسطاء، لكى تتحلل عقائدهم الوطنية، فيجد أولئك الدعاة منفذًا إلى التسلط على بلادهم.

فهذه الدعاية إذا تسربت إلى صفوفنا، كان فيها القضاء على الروح الوطنية التى نحن أحوج ما نكون إليها، هذا إلى أنها ترمى إلى القضاء على الملكيات الزراعية المتوسطة والصغيرة، فضلاً عن الكبيرة؛ لأن الشيوعية ترى فى صغار الملاك الزراعيين طبقة من الرأسماليين تجب محاربتهم وتجريدهم من أملاكهم، وهو أساس يناقض على خط مستقيم الأساس السليم الذى يجب أن نسعى إليه وهو الإكثار من الملكيات الصغيرة والمتوسطة لكى يرتفع المستوى الاجتماعى فى بلادنا.

فليحذر الشباب المثقف هذه الدعايات الضارة بنا وطنيا واجتماعيا، الهادمة لأقدس شعور فى الإنسان، وليحرصوا على روح الوطنية، وليعملوا على إذكائها وإرساخها فى نفوسهم ونفوس مواطنيهم، ولا يكونوا عمال هدم لهذه الروح العظيمة التى هى الأساس الوطيد لنهضة البلاد، وهى الحصن الأوّل والأخير لكيانها وحياتها، ولا يعملوا بقصد أو بغير قصد على تحويل الجهاد القومى، من جهاد فى سبيل الوطن والمجموع، إلى نضال بين الطبقات، فإ هذا النضال يضعف ولا ريب جبهة مصر فى جهادها القومى العام.

فلنتحدث الآن عن البرامج العملية التى تكفل زيادة ثروة البلاد القومية، وفيها العلاج لما نشكو منه من ضعف فى كياننا الاقتصادى.

واجبات الحكومة وواجبات المواطنين

لا أريد أن أطيل الكلام عن نواحى الضعف والنقص فى كياننا الاقتصادى، وأوثر أن يكون الحديث منصرفًا إلى علاج هذه الحالة. فالبحث فى العلاج هو فى ذاته تصوير لمواضع الداء، وهذا أجدى علينا من أن نحصر أفكارنا فى البرم والتململ، والأسف والتذمر، مما لا ينتج سوى إشاعة اليأس فى النفوس،

ويستتبع الجمود والركود، واليأس والجمود آفة الأمم، وسبيلها إلى التراجع والنكسة.

وأود أن أجعل الحديث عن العلاج تحت عنوان (واجبات الحكومة وواجبات المواطنين)؛ لأن العلاج لا يصلح ولا يؤتى ثمره إلّا إذا أدّت الحكومة وأدّى المواطنون واجباتهم، فإن نقصًا كبيرًا بل تقصيرًا جسيمًا قد وقع ولا يزال يقع من كلا الجانبين، وهذا القعود عن الواجب فى مقدمة الأسباب التى أفضت بنا إلى ما نحن فيه من نقص وضعف، وتراجع وتأخر.

واجبات الحكومة

إن الحكومة هى الأداة الفعالة الأولى والرئيسية فى تنمية ثروة البلاد واستثمار الموارد التى لم تستغل بعد.

ومن الحق أن نعترف بأن الحكومة مقصرة فى هذا الصدد، وهذا التقصير يرجع إلى سنين عديدة، ولو أنها أدّت واجبها لزادت ثروة البلاد فى النواحى الزراعية والصناعية والتجارية والعمرانية عامة، ولزاد بالتالى دخل الأهلين وارتقى مستوى معيشتهم.

وإذا قلنا بأن الاحتلال مسئول عن هذا القصور فيما مضى لأنه كان هو الملهم لسياسة الحكومة والواضع والمنفذ لخططها وبرامجها كما تقدم بيانه، فيلزمنا أن نعترف بأن قبضته فى شئون البلاد الداخلية قد تراخت فى أعقاب الثورة المصرية وأن القسط الأكبر من السلطة قد آل إلى الحكومة الأهلية، ومع ذلك استمر القصور واستمر الإهمال فى أداء واجباتها، فعليها تقع تبعته، ومن الحق أن لا نتنصل من التبعات والمسئوليات التى تقع على عاتقنا ولا نتمحل الأعذار فى تقصيرنا فى أداء واجباتنا، بل علينا أن نعترف بما قصرنا فيه، فلعلنا بهذا الشعور نواجه الحقائق ونعالج ما نحن فيه من علل وأدواء.

قد يكون عدم استقرار الحكم الدستورى فى البلاد سببًا من أسباب قصور الحكومة عن أداء واجباتها فى الإصلاح، وقد أشرت إلى هذا الرأى وأيقنت به

وأوضحته فى الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٣٠٤ طبعة سابقة) إذ قلت ان حرمان الأمة حقوقها الدستورية يضطرها إلى النضال عن هذه الحقوق، وهذا النضال هو اقتطاع من جهود البلاد وتعطيل لنهضتها لأن هذه الجهود كان يجب لو احترمت حقوقها الدستورية تنصرف إلى الدفاع عن حقوق البلاد الاستقلالية، ثم النهوض بمشروعات الإصلاح التى تحتاج إليها. وإن الحكومات التى تقوم على أساس إهدار إرادة الأمة توزع جهود البلاد وتضعف جبهتها بإزاء العدوان الخارجى، وتعطل حركة الإصلاح؛ لأنها تصرف معظم جهودها فى سبيل بقائها فى مقاعد الحكم على غير إرادة الشعب[٦].

وهذا حق لا مرية فيه، ولكن إلى جانبه توجد أسباب أخرى للقصور فى مشروعات الإصلاح، أخصّ بالذكر منها ضعف الشعور الوطنى فى فئات كثيرة ممن تولوا المناصب الكبيرة والصغيرة فى الوزارات والمصالح والدواوين، وهذه ناحية يلزمنا أن نعترف بها وأن نجهد أنفسنا فى علاجها؛ لأنها أساس كل إصلاح، ولا شك أن أول ما يرجوه كل مواطن أن ينمو الشعور بالواجب ويرسخ فى نفوسنا، فهو الكفالة الكبرى لإصلاح المعوج من شئوننا.

والآن فلنتكلم عن واجبات الحكومة فى تنمية موارد الثروة العامة.

تنمية الثروة الزراعية

من أول واجبات الحكومة العمل على زيادة الإنتاج الزراعى بزيادة منشآت الرى والصرف، وتحسين وسائلها، والقيام على تنظيمها بالعدل والقسطاس، وإرشاد المزارعين ورعايتهم، وإمدادهم بخير أنواع البذور والأسمدة، واستحداث زراعات جديدة يهدى إليها العلم والتجربة، ومعاونتهم فى الأخذ بخير الوسائل للاستثمار الزراعى الذى يزيد من غلة الأرض ويحفظ معدنها وجودتها، ومعاونتهم فى مقاومة الآفات الزراعية التى قد تهلك الحرث والنسل إذا أهملت مقاومتها.

إن الوسائل والاكتشافات العلمية والتجارب الزراعية فى مختلف البلدان التى

---

(٦) ج ١ ص ٣٠٥. طبعة سابقة.

سبقتنا إلى النهوض الاقتصادى قد زادت من غلّة الأراضى فى تلك البلدان، بما يجب أن يكون مثالاً نحتذيه، فيلزمنا أن نتابع التقدم الذى وصلت إليه، ونقتبس الوسائل التى كفلت لها هذا التقدم.

ويدخل فى هذا السباق التوسع فى زراعة الخضر والفاكهة والزهور والنباتات الطبية، والإكثار منْ النخيل وغرس الغابات فى المناطق التى تصلح لها، والتوسع فى غرس الأشجار الخشبية، واستغلال الواحات والمناطق الصحراوية، وإعدادها لأنواع الزراعة التى تصلح لها، كالزيتون والفاكهة، واستغلال الآبار التى بها لتوفير مياه الرى والشرب فيها، ثم تعبيد الطرق إليها والعناية بتصريف منتجاتها.

زيادة مساحة الأراضى المزروعة

من المشاهدات التى تستوقف النظر وتدعو إلى إطالة التفكير والتأمل أن التوسع الزراعى فى مصر لا يسير سيراً مضطرداً مع ازدياد عدد السكان، بل إنه يقصر عن متابعة هذه الزيادة، فالإحصاءات تدلنا على أن عدد سكان مصر يزيد كل عام بمعدل يربو على ربع مليون نسمة، أى يبلغ الضعف كل خمسين سنة تقريباً، وكان واجباً أن تزيد مساحة الأراضى الزراعية بمقدار الضعف أيضا فى هذه الحقبة من الزمن، ولكن الواقع أن هذه المساحة لم تزد إلّا بنسبة ضئيلة ٧٪ سبعة فى المائة تقريبا وهى نسبة لا تكاد تذكر إلى جانب زيادة عدد السكان.

ويبلغ عدد المشتغلين بالزراعة وسكان الريف نحو خمسة عشر مليون نسمة، يعيشون على ما يقرب من ستة ملايين فدان، أى يخص الفرد فى المتوسط نحو خمسى فدان، وهى نسبة ضئيلة إذا قيست بمتوسط ما يملكه الفلاح فى كثير من البلدان، فهو فى الولايات المتحدة يملك فى المتوسط تسعة أفدنة.

ويدل الإحصاء أيضاً على أنه فى سنة ١٨٨٦ كان كل مائة من السكان يخصّهم فى مجموع الأطيان المزروعة ٦٥ فداناً، وفى سنة ١٩١٧ هبطت هذه النسبة إذ صار لكل مائة من السكان ٤٢ فداناً، وفى سنة ١٩٤٤ أمعنت هذه النسبة هبوطاً إذ خص كل مائة من السكان حوالى ثلاثين فداناً، وهى نسبة تافهة لا يمكن أن

تسدّ حاجة الفرد فى المعيشة، ويزيد هذه النسبة ضآلة انحصار عدد كبير من الأملاك الزراعية فى عدد قليل من الملاك، كما سيجىء بيانه فى الفصل الآتى، يضاف إلى ذلك كثرة ما يملكه الأجانب وأشباه الأجانب من الأراضى الزراعية، فقد بلغ ما يملكه الأجانب وحدهم بحسب إحصاء سنة ١٩٤٦ ما مقداره ٣٥٧,١٩٢ فداناً من مجموع مساحة الأراضى المزروعة وهى ٥,٩٠٣,١٤٣ فداناً، وهى نسبة مرتفعة جدا لا نظير لها فى البلاد المستقلة استقلالاً اقتصاديا، فضلاً على ما لهؤلاء الأجانب من حقوق الرهن والديون على الأطيان المملوكة للمصريين، وتغلغلهم فى مرافق البلاد عامة، وهيمنتهم على تجارتها وصناعتها وملاحتها.

فيجب العمل على زيادة مساحة الأراضى المزروعة لكى تسدّ جانباً من حاجات السكان المتصاعد عددهم كل عام.

تبلغ مساحة الأراضى المزروعة (بحسب إحصاء سنة ١٩٤٦) ٥,٩٠٣,١٤٣ فداناً، وفى القطر المصرى من الأراضى القابلة للإصلاح نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون من الأفدنة. وقد يزيد هذا القدر إذا مسحت جميع الجهات الصحراوية القابلة للإصلاح مسحاً فنيا دقيقا، أو اكتشف العلم جهات أخرى يظن حتى الآن أنها لا تقبل الاستصلاح فى حين أنها قابلة له.

فمن الواجب العمل المتواصل على استصلاح الأراضى البور، وهى ولا شك مهمة شاقة، كثيرة التكاليف، تستدعى زيادة منشآت الرى والصرف، ثم جريان يد الإصلاح فى هذه المساحات الشاسعة تدريجاً، ويقتضى ذلك وضع برنامج منظم ينفذ على عدة سنوات، بحيث لا يبقى فدان واحد من الأراضى المزروعة أو القابلة للإصلاح لا يجد كفايته من مياه الرى أو وسائل الصرف. ويجب الاسترشاد بتجارب الأمم الأخرى، فقد استطاعت بلدان فى العالم استصلاح مناطق صحراوية شاسعة، وأراض كانت تغمرها مياه البحر الملح، أو مناطق جبلية وعرة، فلا يعزّ علينا إذا اهتدينا بالعلم والتجارب، وتذرعنا بالعزيمة الصادقة، أن تستخدم مياه النيل التى تضيع كميات هائلة منها فى البحر كل عام فى حين أنها تكفى لرى الملايين من الأفدنة التى تستلزمها الزيادة المطردة فى عدد

السكان، ويجب الشروع فى بناء الخزانات التى تخزن مياه النيل اللازمة لرى هذه الأراضى البور، وعلى الحكومة توزيع ما تستصلحه من الأراضى على صغار المزارعين بأثمان معتدلة وشروطةسهلة لإيجاد طبقة من ذوى الملكيات الصغيرة تنهض بهم وترفع من مستواهم وتكون أداة استقرار وتقدم فى المجتمع، وقد اتبعت هذه السنّة الحسنة فى نطاق ضيق، فعليها أن تتوسع فيها التوسع الواجب.

تنمية الثروة الحيوانية

ومن الواجب تنمية الثروة الحيوانية من طريق تحسين وزيادة نسل المواشى وتنمية إنتاجها، ووقايتها من الأمراض، والإكثار من الأغنام، والعناية بتربية الدواجن وتنمية إنتاجها، وبتربية النحل ودودة القز (الحرير)، والاسترشاد فى كل ذلك بما تتبعه البلاد النموذجية من الوسائل العلمية والعملية فى استثمار هذه الناحية من الثروة القومية، فإذا نظرنا مثلا إلى بلاد كالدانمارك وقارنّا بين منتجاتها الحيوانية ومنتجات مصر، نجد أن البلدين يكادان يكونان متماثلين فى عدد الحيوانات الحلوب فى كل منهما ولكن الإنتاج الدانماركى يعادل ستة أضعاف الإنتاج المصرى، وقد استطاعت الدانمارك أن تمدّ العالم بثلث استهلاكه من الزبد وعشره من البيض، وبنصيب كبير من اللحوم، ومن فصائل المواشى والخيول، وهذا كله نتيجة العناية باستثمار الثروة الحيوانية فى تلك البلاد، فلو عنيت مصر مثل هذه العناية أو أقل منها باستثمار ثروتها الحيوانية لزاد الدخل القومى ودخل الأفراد من هذه الثروة.

جعل ملكية الأراضى الزراعية مقصورة على المواطنين

وإلى جانب العمل على زيادة مساحة الأراضى الزراعية وتنمية إنتاجها، يجب وضع تشريع يجعل ملكية هذه الأراضى والعقارات عامة من حق المواطنين وحدهم، لأنه إذا لم يوضع تشريع يمنع تسرب الأراضى الزراعية إلى الأجانب، فإن الاستقلال الاقتصادى يتصدع وبخاصة فى بلاد لا يزال أساس اقتصادياتها هو الزراعة.

وليس هذا التشريع بدعاً فى القوانين، ولا فيه إجحاف بحقوق الأجانب، بل هو متبع فى معظم البلدان، إما عن طريق سنّ القوانين الكفيلة بذلك، وإما عن طريق الأمر الواقع الذى لا يعترضه منازع.

وقد قدمت مشروع قانون بهذا المعنى إلى مجلس الشيوخ فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ يتضمن المواد الآتية:

المادة الأولى: ابتداءً من العمل بهذه القوانين يحظر على الأجانب تملك الأراضى الزراعية وأراضى البناء والعقارات المخصصة للسكن بالمملكة المصرية.

المادة الثانية: استثناء من هذا الحظر يجوز للأجانب تملك الأراضى والعقارات الواردة فى المادة الأولى إذا آلت لهم قبل العمل بهذا القانون أو انتقلت إليهم ملكيتها بعد صدوره بطريق الإرث.

المادة الثالثة: كل عقد يصدر لأجنبى بنقل ملكية أرض أو عقار من المنصوص عليها فى المادة الأولى يكون باطلاً قانوناً ولا تترتب عليه آثار العقود الناقلة للملكية.

المادة الرابعة: تعتبر الشركات فى حكم الأفراد إذا كانت جنسيتها أجنبية بحكم القانون.

المادة الخامسة: على مكاتب الشهر العقارى فى المديريات والمحافظات الامتناع عن تسجيل أى عقد من العقود المحظورة فى المادة الأولى، وعليها أن تتحقق من جنسية المشترى فلا تسجل عقداً من شأنه نقل ملكية الأراضى والعقارات المذكورة إلّا بعد التحقق من أن المشترى مصرى الجنسية وفقاً للشهادات الرسمية التى تصدر بذلك من الجهات المختصة.

المادة السادسة: على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به ابتداءً من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩.

مذكرة إيضاحية

وأرفقت بالمشروع مذكرة إيضاحية قلت فيها:

تحرص الأمم على حفظ كيان أملاكها الثابتة وجعل ملكيتها مقصورة على المواطنين؛ لأنها بوصف كونها ثابتة لا منقولة تعتبر ملتصقة بأرض الوطن. بل هى جزء منه. ومن ثم تمنع الحكومات تملك الأجانب لها حفظاً لكيان الوطن ذاته، ولقد سارت مصر على هذه القاعدة إلى منتصف القرن التاسع عشر. إذ كانت قوانينها المقتبسة من قوانين تركيا وقتئذ لا تجيز التصرف للأجانب فى الأراضى والعقارات. وكانت هذه حجة الخديو إسماعيل فى معارضته شروط الامتياز التى نالتها شركة قناة السويس فى عهد سعيد باشا وحصلت بمقتضاها على ملكية رقعة واسعة من الأراضى المصرية، ولكن مصر تحللت من هذه القيود وجعلت حق الملكية العقارية عامًا للمواطنين والأجانب على السواء. فانتقلت على تعاقب السنين ملكية جزء كبير من الأراضى إلى الأجانب أفرادًا وشركات. فبحسب إحصاء سنة ١٩٤٦ يتبين أن مجموع الأراضى الزراعية فى المملكة المصرية تبلغ ٥,٩٠٣,١٤٣ فدانا منها ٣٥٧,١٩٢ فداناً يملكها الأجانب، عدا ما لهم من حقوق عقارية على جزء كبير من الأراضى المملوكة للمواطنين. ومما يستوقف النظر فى هذا الإحصاء أن الملكية الزراعية التى يزيد نصابها على ألف فدان يبلغ عدد ملاكها ٣٥ مالكا (عدا الوقف) منهم ثمانية عشر من المصريين ومجموع ما يملكونه ٥٤,٨٨٢ فداناً. وسبعة عشر من الأجانب ومجموع ما يملكونه ١١٤,٦٠٧ أفدنة. أى أن كبار الملاك الأجانب يملكون أكثر من ضعف ما يملكه كبار الملاك المصريين ولهذا الوضع من الدلالة ما لا يخفى.

وفضلًا عن أن فى انتقال ذلك الجزء الكبير من الأملاك الثابتة إلى أيدى الأجانب خطراً على الكيان القومى. فليس معروفاً إلى أى مدى يستفحل هذا الخطر فى المستقبل إذ ترك انتقال الملكية العقارية إلى الأجانب مطلقاً من كل قيد.

فالتطورات الاقتصادية والمالية، والوسائل الاستغلالية، قد تتنوع وتغرى

الملاك المصريين بمختلف الأساليب بالتصرف فى أملاكهم للأجانب إذا لمحوا بريقاً من الكسب الوقتى. ولو كان بريقا خداعاً. لا يلبث أن يكون سراباً. فعلى الدولة أن تحتاط لكيان الملكية العقارية وتضع من القوانين ما يمنع تسربها إلى أيدى الأجانب أفراداً أو شركات. وليست هذه القوانين بدعاً فى التشريع. فإن معظم الدول حتى العظمى التى لا يخشى على كيانها الاقتصادى تسير على هذا الوضع. إما بمقتضى قوانينها أو بموجب الأمر الواقع بحيث لا ترخص للأجانب بامتلاك أملاك ثابتة فى بلادها. ويكفى لمن يريد أن يتثبت من هذه الحقيقة أن يجرب طلب شراء أرض زراعية أو عقارات مبنية فى أى بلد من هذه البلدان. فإنه يصطدم حتماً بقوانين تحظر تملك الأجنبى لشىء منها أو يرفض طلبه بحكم الأمر الواقع المعمول به فى هذه البلاد.

فهذه الحماية للملكية العقارية فى الدول المتحضرة هى التى يستوحى منها المشروع المعروض على هيئة المجلس أحكامه ونصوصه.

وليس فى هذا المشروع مساس بالحقوق المكتسبة للأجانب، فإنه لا يسرى على ما يملكونه قبل أن يصير قانوناً، بل يبقى ملكا لهم، ولا يسرى كذلك على ما يؤول إليهم بعد صدوره بطريق الإرث، وبذلك تصان الحقوق المكتسبة للأجانب من كل وجه.

هذا إلى أنه قصر الحظر بالنسبة لأراضى البناء والعقارات المبنية على المخصصة منها للسكن، فأباح بذلك تملك الأجانب لهذا النوع من الأملاك الثابتة إذا كان الغرض منها إقامة المصانع أو المتاجر، وقد روعى فى هذا التمييز ألّا يضيق التشريع مجال النشاط الاقتصادى الصناعى والتجارى والمالى فى البلاد إذا ساهمت فيه رءوس أموال أجنبية، ففى هذه الحالة لا يسرى الحظر الوارد فى المشروع؛ لأن الأصل فيه أن يقتصر على الأملاك الثابتة دون المنقولة، ولما كانت المنتجات الصناعية والتجارية لاتعد من الأملاك الثابتة فلا تدخل ملحقاتها العقارية فى مدلول الأملاك المقصودة بالحماية التشريعية لأن هدف المشروع إنما هو حماية الملكية الملتصقة أصلا وحكماً بأرض الوطن والتى تعدّ جزءاً لا يجوز أن ينفصل عنه.

ولقد سبق للمشرع المصرى أن أخذ بهذه الحماية ولكن فى دائرة ضيقة إذ حظر فى المرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ على كل شخص طبيعى أو معنوى أجنبى الجنسية أن يمتلك بأى طريق كان غير الإرث عقارًا كائنا بإحدى المناطق التى تقوم على إدارتها مصلحة الحدود ويسرى الحظر فى هذا المرسوم على كل وقف على أجنبى وتقرير حقوق عينية له.

فإذا كانت هذه الحماية قد رآها المشرع واجبة فى حدود الوطن وأطرافه. فأولى بها أن تعم أرجاء البلاد جميعها.

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨

عبد الرحمن الرافعى

عضو مجلس الشيوخ

ولا يزال هذا المشروع منظورًا أمام مجلس الشيوخ[٧].

تحسين غذاء الشعب

يجب على الحكومة النهوض بالشعب من حيث التغذية والصحة والمسكن والمشرب، وعليها أن تعمل على زيادة غذاء الفلاح والعامل، وأهم وسيلة لذلك هى زيادة دخلهما، لا أن يكون الغذاء عن طريق الصدقة والإحسان، فإن الغذاء الذى يأتى من هذه لناحية يقتل فى المواطن روح الكرامة والإنسانية، وقد ثبت أن كثيرًا من الأمراض تنتشر فى الأوساط الفقيرة بسبب قلة الغذاء وسوء التغذية، وتبينت هذه الحقيقة المؤلمة فى مديريتى قنا وأسوان اللتين أصيبتا بوباء الملاريا منذ بضع سنين، فقد لوحظ أن كثرة الوفيات بهما كان منشؤها سوء التغذية بسبب حالة الفقر بين الزراع، قالت اللجنة المالية بمجلس النواب فى هذا الصدد ما يأتى:

«لا يخفى أن زراعة القصب فى قنا قد شغلت معظم الأراضى بها وأن قلة

(٧) ظل هذا المشروع معروضا على مجلس الشيوخ وقد مسخ بعض نصوصه وبعد محاولات منى صدر به قانون أقر المبادئ العامة فيه، وذلك بعد ظهور الطبعة الأولى من هذا الكتاب بحوالى سنتين.

ما زرع من الحبوب فى أسوان أدى إلى قلة المادة الغذائية، يضاف إلى هذا انعدام الخضر والفاكهة وإرهاق العامل الزراعى وعدم اكتراث كبار الملاك بأمر صحته»، ونقلت قول المرحوم الدكتور عبد الواحد الوكيل وزير الصحة وقتئذ: «إن الإصلاح الحق لهذه الحالة التعسة إنما يكون بتعديل النظام الاجتماعى والزراعى والاقتصادى فى هذه المناطق وفى غيرها من جهات القطر تعديلا يسمح برفع مستوى المعيشة بين الفلاحين وتمكينهم من أن يعيشوا عيشة إنسانية يحصلون فيها على الغذاء الكافى والمسكن المناسب. والكساء والغطاء اللائقين. وهى أبسط مطالب الحياة الآدمية». وقالت اللجنة أيضًا: «أن من الضرورى صدور تشريع يقضى بالتوسع فى زراعة الخضر والفاكهة بمقدار يكفى الاستهلاك المحلى وأن الفلاح يكاد يكون محرومًا من الصنف الأخير منهما وترى اللجنة أن الضرورة تقضى بجعل نسبة معينة لزراعة الخضر على الأقل فى كل مزرعة كبيرة أو صغيرة تتفق مع عدد سكانها والقائمين بالعمل فيها».

حماية أسعار الحاصلات الزراعية

لا يكفى أن تؤدّى الحكومة واجباتها فى زيادة مساحة الأراضى الزراعية وتنمية إنتاجها، بل عليها أن تحفظ لأصحابها ثمرتها، بأن توفر لهم الحصول على أسعارها وبخاصة القطن الذى هو عماد الاقتصاد الزراعى فى مصر.

فالواقع أن منتجى القطن يستهدفون فى معظم السنين للغبن الفاحش فى بيعه، وتضيع عليهم ملايين الجنيهات من أسعاره، وهذه الملايين تتسرب إلى الوسطاء والرأسماليين الأجانب وغير الأجانب، وذلك راجع إلى فساد نظام تجارة القطن وعدم حماية الحكومة لسوقه، وعدم إشرافها على بورصتى العقود (الكونتراتات) والبضاعة الحاضرة (مينا البصل).

فمن الواجب وضع حدّ لهذا التلاعب الذى يحرم الأهلين ثمرة كدّهم وتعبهم ويجعل الدخلاء والوسطاء يثرون على حسابهم، وعلى الحكومة مراقبة عمليات بيع القطن ووزنه وتسليمه ووضع النظم واللوائح الكفيلة بمنع الغش والغبن اللذين يستهدف لهما الفلاح فى بيع محصوله.

ويجب أن لا يقتصر عمل المصريين على زراعة القطن وترك تصديره وتجارته فى يد الغير؛ لأن هذا معناه أن يستأثر هذا الغير بنصيب الأسد فى تجارته، ولا ينال المصريون منه إلّا النزر اليسير، ويحرمون بابًا واسعًا من أبواب الرزق الحلال، وأول علاج لهذه الحال هو تغيير وإصلاح نظام التعامل فى بورصتى العقود والبضاعة الحاضرة؛ لأن النظام الحالى يجعل السيطرة فى البورصة لجماعة من الأجانب أو أشباه الأجانب، يحتكرون التعامل فيها ويضعون العقبات والعراقيل أمام المصريين الصميمين الذين يريدون العمل فى هذا المجال، وهذا ما لا نظير له فى أى بلد من بلدان العالم، وما يحدث بالنسبة للقطن يحدث مثله فى معظم الحاصلات الزراعية التى تصدر للخارج.

زيادة طرق المواصلات

إن طرق النقل والمواصلات هى وسيلة فعالة لازديادة العمران وتنمية الثروة الزراعية والصناعية معًا، وبفضلها تجد الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية المجال لبيعها وفتح أسواق لها وتقريبها إلى المستهلكين فى المسافات البعيدة، وبذلك تنمو ثمرتها ويزداد الربح منها، ومن المشاهد أن كثيرًا من المحاصيل تبور أو يقل الدخل منها بسبب قلة المواصلات، وقل مثل ذلك عن المنتجات الصناعية، فمن واجب الحكومة الإكثار من مدّ طرق المواصلات للقطارات والسيارات، وعليها تنمية وسائل النقل البرى والمائى والجوى وتخفيض أجورها، وتنظيم شئونها، لكى تذلل صعوبات نقل المحاصيل وتقل نفقاته.

فى التجارة الخارجية

ويجب إلى جانب ذلك إيجاد أسواق فى الخارج للمنتجات المصرية من زراعية وصناعية، والدعاية لها فى مختلف البلدان، فإن التجارة الخارجية هى من أكبر مصادر الثروة القومية، وهى كما تحتاج إلى جهود المواطنين فإنها أحوج ما تكون إلى رعاية الحكومة، فإنها أقدر من الأفراد على إيجاد أسواق خارجية لها فى مختلف الأقطار بأحسن الأسعار، ولعل هذا من خير ما يمكن لممثلى مصر وموظفى السفارات والمفوضيات والقنصليات أن يعنوا به فى مناصبهم؛ لأن مصر لم تنشىء

مناصب التمثيل السياسى فى الخارج للعلاقات السياسية فحسب، بل لخدمة الاقتصاد القومى أيضا، وإن لهم باتصالهم بالهيئات والبيئات الخارجية ما يجعلهم أقرب من غيرهم إلى خدمة بلادهم إذا اتجهت نياتهم إلى هذه الغاية.

ويجب على الحكومة تعميم التمثيل التجارى فى البلدان التى لها علاقات تجارية بمصر، أو التى يمكن أن تكون لها هذه العلاقات.

وعليها أيضا فى صدد تنمية التجارة الخارجية إعانة بعض الصادرات إعانة مالية، وذلك فيما يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلى، فإن فى هذه الإعانة تشجيعًا للإنتاج القومى، وهذه السياسة متبعة فى كثير من البلدان كالولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا واليابان وغيرها.

تنمية الثروة الصناعية

تملك الحكومة بوسائلها أن تهيىء للصناعات سبيل التقدم والنمو، وإن مصر تتوافر فيها عوامل التقدم الصناعى، فكثير من المواد الأولية للصناعة وأهمها القطن تنتجه أراضيها، وتصدر منه للخارج، والوقود ولاسيما البترول متوافر فيها، وتوليد الكهرباء من مساقط المياه ميسور لها، وموقعها الجغرافى يساعد على تصريف منتجاتها وعلى التبادل التجارى بينها وبين مختلف البلدان القريبة والبعيدة، والمواطن المصرى يملك من الذكاء والجلد على العمل والاستعداد الفطرى للصناعة ما لا يقل عن مؤهلات الصناع فى أرقى البلدان، ولقد كانت مصر مهد الفنون والصناعات الرفيعة فى مختلف العصور، فليس مستساغًا أن يقال إن مصر ليست مستعدة للنهوض الصناعى، بل هى دعاية مغرضة روجها الاحتلال ردحًا من الزمان لتنفيذ سياسته الاستعمارية، وإن إمكان توليد القوة الكهربائية فى البلاد لكاف وحده لإحياء شتى الصناعات، ونظرة واحدة إلى سويسرا أو إيطاليا تدلنا على هذه الحقيقة، فقد كانت كلتاهما بلادًا فقيرة محرومة من الصناعات، فلما توافرت فى كلتيهما القوة الكهربائية وانتشرت فى نواحيهما، ازدهرت فيهما الصناعات وتقدمت تقدمًا عظيما، وإن إنشاء محطة كهربائية واحدة فى (شبرا) لتوريد التيار الكهربائى لترام مصر وشركة مصر الجديدة قد جعل من

المنطقة التى حواليها منطقة صناعية بحيث أمكن إنشاء عدة مصانع تستورد القوة الكهربائية من تلك المحطة، فما بالك إذا أنشئت عدة محطات كهربائية فى البلاد والمناطق التى بها الاستعداد لإنشاء الصناعات فيها.

فمن واجب الحكومة والمواطنين معًا رعاية النهضة الصناعية وحمايتها، والسير بها قدمًا إلى الأمام، لأنها من السبل الرئيسية لزيادة ثروة البلاد القومية وارتفاع مستوى المعيشة بين المواطنين، فإن هذا المستوى منخفض إلى درجة عميقة، إذ تدلّ الإحصاءات التقريبية على أنه يوجد فى بلادنا نحو أربعة ملايين شخص كان إيراد الفرد منهم قبل الحرب العالمية الأخيرة لا يزيد عن جنيه واحد فى الشهر، وخمسة ملايين ونصف مليون لا يزيد إيراد الفرد منهم عن ثلاثة جنيهات فى الشهر، ولئن زاد هذا المستوى فى سنى الحرب وبعد انتهائها فإنه لا يزال فى انخفاض جسيم.

وقد قدر متوسط دخل الفرد الواحد فى مصر بتسعة جنيهات فى السنة، وهو مستوى دون مستوى دخل الفرد فى معظم البلاد المتمدينة، ولا سبيل إلى رفعه إلّا بزيادة موارد الثروة فى البلاد وخاصة الثروة الصناعية، وعلى الحكومة أن تمدّ الصناعات الحديثة والأعمال الاقتصادية بالتعضيد والإرشادات ولا تضنّ عليها أحيانًا بالإعانات المالية كما يحدث فى البلاد الأخرى التى تمد الصناعة والملاحة والطيران وما إلى ذلك بالمساعدات الجمة.

ومن أولى الوسائل التى تساعد على التوسع الصناعى استيراد الآلات الصناعية واختيار أحدثها وأصلحها وأقدرها على قوّة الإنتاج وجودته مع قلة النفقات، وتجديد ما يبلى أو يتقادم منها، لكى تساير الصناعة المصرية مثيلاتها فى الخارج، وإنشاء البنوك الصناعية لتمويل الصناعات، وتوليد الكهرباء من خزان أسوان ومساقط المياه، ثم استخدام الحماية الجمركية للصناعات الوطنية فى الحدود المعتدلة التى لا ترهق الشعب ولا تؤدى إلى غلاء فى أسعار الحاجيات أو إلى حماية غير مشروعة للصناعات الرديئة.

ترقية التعليم الاقتصادى وتشجيع البحوث العلمية

من أوجب واجبات الحكومة ترقية التعليم الاقتصادى والفنى فى معاهد التعليم الزراعية والصناعية والتجارية، وترقية مستواها، والإكثار منها، ثم تيسير هذا التعليم وتعميم مبادئه فى معاهد العلم عامة، لترغيب النشء فى الحياة العملية الحرة، كالنظام المتبع فى المدارس الأجنبية فى مصر، فإنها أقدر من مدارس الحكومة على تخريج الشبان الأكفاء لمزاولة الأعمال الحرة.

وعلى الحكومة إيفاد البعثات للخارج للتخصص فى فنون الصناعات والهندسة الصناعية والكهرباء والعلوم العالية فى الصناعة والزراعة والتجارة والمال، وتدريب فئات من الشبان الممتازين فى المصانع الحديثة، فى أوروبا وأمريكا، للوقوف على أسرار الصناعات ودراسة مدى ما أنتجه التقدم الصناعى فى تلك البلدان، وتشجيع وتنظيم البحوث العلمية فى ميادين الصناعة والزراعة والتجارة، والاستعانة عند الحاجة بالخبراء الأجانب للانتفاع بخبرتهم فيما أتقنوه وتخصصوا فيه من الفنون والصناعات، وعليها منح مكافآت مالية لمن يخرجون أقصى ما يصل إليه العلم والابتكار فى النهوض بالصناعات والاقتصاديات عامة، فإن الحكومات الغربية تخصص لهذه البحوث المؤلفات والأكاديميات والهيئات العلمية، وتنفق عليها بسخاء، لأنها أداة التقدم والتجديد والابتكار.

ومن الواجب أن تقترن ترقية التعليم الفنى بتخصيص خريجى معاهده للعمل فيما درسوه وتخصصوا له، واستخدام مواهبهم وكفايتهم فى هذه الميادين، لا أن تدفن فى وظائف كتابية أو غير فنية، وهنا يبرز واجب الحكومة والشركات وأصحاب المؤسسات الصناعية فى فسح المجال لأولئك الشبان للعمل فيما حذقوه وتخصصوا له، وبذلك تفيد منهم البلاد، ولا تتعطل مواهبهم وكفايتهم، وعلى الحكومة أن تلزم الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية والزراعية بقبولهم ضمن موظفيها، وتجعل قبولهم شرطًا من شروط المناقصات الحكومية، والتزامًا من التزامات الشركات والمؤسسات عامة.

التوسع الصناعى فى مختلف النواحى – فى الغزل والنسيج

إن أولى الصناعات التى يجب التوسع فيها هى صناعة غزل القطن ونسجه، فقد أثبتت تجارب العشرين سنة الماضية أن مصر من أكفأ البلاد لتصنيع القطن، ولقد استطاعت أن تستهلك فى مصانع الغزل والنسيج إلى الآن أكثر من خمس محصولها من القطن سنويا، وعادت هذه الصناعة على البلاد والأهلين بالأرباح الوفيرة، كما أنها زادت من الثروة القومية ومن دخل الشعب جماعات وأفرادًا، فمن الواجب أن تضاعف البلاد جهدها للتوسع فى هذه الصناعة، حتى تصل إلى غزل محصول القطن ونسجه بأكمله، فتكون مصر من البلاد التى تزرع القطن وتخرجه مصنوعًا، فتستهلك ما يكفى حاجة سكانها من المصنوعات القطنية، وتصدر إلى الخارج ما يزيد على حاجتهم، وبعبارة أخرى لا تكون من البلاد التى تصدر قطنها محلوجًا فحسب، بل تصدره مصنوعًا ومنسوجًا، فيتضاعف بذلك دخلها القومى، ويتحقق رخاء أهلها ويسارهم، ويكفيك أن تقدر الفرق بين ثمن قنطار القطن خامًا، وثمنه بعد تحويله إلى منسوجات قطنية لتعرف مبلغ الكسب الذى يعود على البلاد إذ هى أنشأت من مصانع القطن ما يكفى لتصنيع محصولها القطنى جميعه، أو معظمه.

فى الصناعات الأخرى

وثمة صناعات أخرى يجب إنشاؤها أو التوسع فى القائم منها، نذكر منها على سبيل المثال:

استنباط القوّة الكهربائية من خزان أسوان، ومن مساقط المياه كافة، وإيجاد شبكة كهربائية تصل بين مراكز القطر الصناعية، وتمدّ الصناعات فى المدن والقرى بالقوة المحركة بأسعار معتدلة.

وصناعة الحديد، وهو العمود الفقرى لجميع الصناعات الكبيرة والصغيرة، الثقيلة والخفيفة، ومن الثابت أن خام الحديد موجود بكميات وافرة فى منطقة أسوان وشبه جزيرة سيناء والواحات الغربية، وبعض مناطق البحر الأحمر،

ويمكن استخراج الحديد الزهر والصلب فى مسابك الحديد ومصانعه، وقد نجحت بعض المسابك القائمة فعلاً فى مصر فى استخراج الحديد الزهر، وتنتج منه المواسير وأجزاء المحركات وبعض الأدوات الصحية، وليس من العسير إقامة مصانع لاستخراج الصلب، فهذه الصناعة بشقيها ضرورية لنهضة البلاد الصناعية، ولازمة لاستكمال البلاد معداتها الحربية التى يقتضيها الدفاع الوطنى، وقد دلت التجارب الأخيرة على أنها صناعة ممكنة وخاماتها متوافرة والنجاح مكفول لها إذا اتجهت إليها العزائم والإرادة الصادقة.

وصناعة الأجهزة الكهربائية والبخارية من محركات (دينامو) ومحولات وموصلات.

وصنع القاطرات والقضبان الحديدية، والبواخر والسيارات والطائرات والآلات الزراعية وأجهزة الراديو والسينما وأجهزة التليفون.

واستغلال الحديد الخردة وتحويله إلى أسياخ لتسليح المبانى.

وصناعة اللدائن (البلاستيك).

وصناعة الأسمدة الكيميائية.

وصناعة الكحول والمستحضرات الطبية.

والحرير الصناعى.

والزجاج بأنواعه، والصينى والبللور، وصناعة الماس والحلى.

وصناعة المطاط، وهذه الصناعة ترد موادها الأولية من الملايو والهند الصينية، ومن الممكن تصنيعها فى مصر واستخراج إطارات السيارات منها.

وصناعة الورق بأنواعه وبخاصة ورق الطباعة للكتب والصحف والمجلات.

وصناعة التبريد.

وصناعة الجوت ومشتقاته، والأمراس (الحبال).

وصناعة حفظ المأكولات من مختلف أنواع الخضر والفاكهة بأحدث الأساليب الفنية والعلمية.

وصناعة الأعجنة الغذائية، والحلوى ومشتقاتها.

وصناعة الفنادق والمقاهى، وإعداد أفواج من الشباب المثقف للتدريب على إدارتها، واستكمال لوازمها، فإن هذه الصناعة مصدر إيراد رابح، وليس أجدر من مصر فى استثمار هذه الناحية لكثرة ما حبتها الطبيعة من مصايف تمتدّ على بحر من أعظم بحار الدنيا جمالا ومناخًا، ومشات يقصد إليها السياح من جميع أقطار العالم.

إن مصر تنفق كل عام فى السنوات العادية نحو عشرة ملايين جنيه يصرفها المصطافون من سكانها فى المصايف الأجنبية، وهو مبلغ تفقده البلاد، ولو بقى فيها أو بقى معظمه لكان له أثره فى تدعيم نهضتها الاقتصادية، فتحسين المصايف المصرية، وتوجيه الحكومة والمواطنين عنايتهم إلى تجميلها، وتسهيل سبل المواصلات إليها وتوفير أسباب الراحة والصحة فيها وتشجيعها، وتقليد الأجانب فى تفضيل مصايف بلادهم، كل ذلك يحيى صناعة الفنادق والمقاهى ويزيد من ثروة الأهلين.

تمصير الصناعات

ومن الواجب أيضا تمصير الصناعات بحيث تكون صناعات مصرية بمعناها الصحيح، رءوس أموالها أو معظمها مصرية، وفوائدها تعود على المصريين، أما أن تكون مجالاً للاستغلال الأجنبى فضررها فى هذه الحالة يكون أكثر من نفعها، والحكومة تستطيع أن تفعل الكثير فى سبيل تمصير الصناعات؛ لأنها تملك سلطة التشريع وسلطة الإدارة التى تستطيع أن تحمى بها الصناعات الوطنية.

مقترحات لجنة الصناعات

ألفت وزارة التجارة والصناعة سنة ١٩٤٥ قبيل انتهاء الحرب العالمية الأخيرة لجنة سميت «لجنة الصناعات» للبحث فى حالة الصناعات القائمة

ووسائل دعمها وتشجيعها والمحافظة عليها والنظر فى إمكان إنشاء صناعات جديدة تتوافر لها عوامل النجاح، وقد أدّت هذه اللجنة مهمتها مشكورة، ونشرت فى أوائل سنة ١٩٤٨ تقريرًا ضخمًا من ٥٧٠ صفحة بنتائج بحوثها، ويعتبر هذا التقرير مرآة صادقة لحالة البلاد الصناعية ووسائل تقدمها، وقد ضمنته توصيات هامة للنهوض بكل صناعة بالذات، وانتهت فى ختام التقرير إلى توصيات عامة تقدمت بها إلى الحكومة، نوردها هنا كنموذج لبعض ما يجب على الحكومة أن تقوم به، وتتلخص هذه التوصيات فيما يلى:

١ – تكوين مجلس أعلى للصناعة والتجارة تتضافر فيه جهود الأخصائيين من موظفى الحكومة مع رجال الأعمال على غرار المجالس الاستشارية الأخرى.

٢ – تركيز جميع الشئون المتصلة بالصناعة فى وزارة التجارة والصناعة تفاديًا من تشعب هذه الاختصاصات فى مختلف الوزارات، ومن ذلك إدارة منح رخص المصانع وشئون التصدير والاستيراد، والمباحث الخاصة بتكييف الرسوم الجمركية.

٣ – تنشيط البحوث العلمية والفنية الخاصة بالصناعة، وذلك بتدعيم معهد فؤاد الأول للبحوث العلمية، واستخدام الخبراء العالميين لوضع نظام صناعاتنا على أساس يضمن لها التقدم والارتقاء.

٤ – النهوض بالتعليم الفنى الصناعى والتجارى والتوسع فى إرسال البعوث العلمية للتخصص فى الشئون الصناعية والتجارية، واستخدام خبراء عالميين للنهوض ببعض الصناعات، وإيجاد نوع وثيق من التعاون بين الغرف الصناعية القائمة والحكومة مع التوسع فى إنشاء غيرها لتمثيل ما بقى من الصناعات.

٥ – البنك الصناعى، وقد صدر قانون تأسيسه، واكتتب فى رأس ماله، والأمل معقود أن تقوم سياسته على أسس قومية سليمة، وأن تسند أعماله إلى طائفة من الخبراء، ليصبح سندًا متينًا للصناعات القائمة وتوجيهًا سليما للصناعات التى يجب أن تقوم، ويفرض رقابة مستمرة على كيفية استخدام القروض الصناعية، كى لا تتكرر النتائج السيئة التى أسفر عنها التسليف الصناعى بنظامه السابق.

٦ - التيسير على المصانع لتجديد مصانعها واستيراد آلات حديثة بدل تلك التى أنهكها العمل طيلة مدة الحرب الأخيرة، وخفض الرسوم الجمركية عنها وخفض أجور نقلها من الموانئ إلى المصانع.

٧ - تحسين وسائل النقل الداخلية وتيسير أسبابها وإيجاد أسطول تجارى مصرى.

٨ - تيسير تصدير المنتجات الصناعية المصرية إلى الخارج وعدم فرض رسوم تصدير عليها ووضع سياسة مقيدة للاستيراد فى الحدود اللازمة لحاجات البلاد الضرورية دون الكماليات أو المنتجات التى لها نظير فى مصر وذلك إما بفرض رسوم جمركية مناسبة على الواردات غير المرغوب فيها أو بمنع استيرادها كلية إذا دعت الحال.

٩ - وضع سياسة ثابتة لزيادة التبادل التجارى بين مصر والسودان دون وساطة ولا قيود باعتبارها سوقًا داخليا لها كيانها وأهميتها حتى تزداد القوة الشرائية والرفاهية لدى أبناء الجنوب بتصريف أكبر كمية مستطاعة من حاصلاتهم الزراعية والحيوانية والخامات الصناعية فى أسواق مصر بأسعار مجزية تعود بالخير على المنتجين هناك مباشرة وبذلك يستطيعون أن يحصلوا على حاجاتهم من المنتجات المصرية بالأولوية على الأسواق الخارجية وفضلا عن هذا وذاك فإنه من الخير المشترك بين شطرى الوادى أن تقام صناعات فى السودان تكون عناصر نجاحها مكفولة وأن تؤسس تلك الصناعات هناك إما بصفة أصلية أو متفرعة عن بعض الصناعات الكبرى القائمة فى مصر، ويكون حينذاك من واجب المصريين حكومة وشعبًا المساعدة فى إقامة تلك الصناعات وازدهارها بالمال والخبرة والتخصص والمساندة، وبذلك يمكن الوصول بطريقة عملية إلى رفع مستوى المعيشة لأبناء الوادى بشطريه على السواء.

١٠ - التوسع فى التمثيل التجارى لدراسة الأسواق الخارجية دراسة وافية وتعرف حاجاتها وأذواقها، وليكون ممثلو مصر التجاريون عيونها المبصرة فى الخارج يوافونها بكافة المعلومات الخاصة بالصناعة والتجارة ويعملون على الدعاية للمصنوعات والحاصلات وفتح أسواق جديدة لها.

١١ - إحاطة الصناعة المصرية بما يلزمها من تشريعات تحفظ مستواها وتخفف بعض أعبائها.

١٢ - العناية بإنشاء الصناعات الصغرى وتعميمها فى الريف.

وقد أيدت لجنة المالية بمجلس الشيوخ هذه المقترحات فى تقريرها عن ميزانية سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩، وطلبت إلى الحكومة أن تضعها موضع التنفيذ العاجل، وأضافت إليها أن نبهت الحكومة إلى واجبها فى منع تصدير المواد الخام معدنية كانت أو زراعية، متى أمكن تحويلها فى الداخل إلى مواد مصنوعة؛ لأن فى تصديرها ما يحرم البلاد من العمليات الصناعية وما فيها من رواج يعمّ طبقات المجتمع.

توسيع عمران المدن وتفريج أزمة المساكن

إن توسيع عمران المدن وضم الأراضى الشاسعة التى تمتلكها الحكومة إلى رقعتها، وتخطيطها وتوفير أسباب العمران فيها، وبيعها إلى الأفراد بشروط معتدلة مع تسهيلات فى الدفع، كل أولئك مما ينشط حركة العمران فى المدن ويزيد من ثروة الأهلين ورخائهم، وينمى موارد الثروة المالية؛ لأن وجود هذه الأراضى بدون استغلال أو بيع يعطل الانتفاع بهذه الثروة، ويشل حركة العمران فى العواصم والمدن عامة.

ومن واجب الحكومة أن تضع برنامجًا مدروسًا تساهم فى تنفيذه يهدف إلى زيادة عدد المبانى المخصصة للسكن لتفريج أزمة المساكن فى المدن والقرى، وأن تتحمل بقسط كبير من نفقات هذه المبانى وتساعد على إقامتها وبخاصة مساكن الطبقات المتوسطة والفقيرة التى لا تستطيع أن تنشىء المساكن اللازمة لها، وإذ كان الموسرون فى الجملة ليس من مصلحتهم إقامة المساكن التى تغلّ بطبيعتها ريعًا ضئيلا، فعلى الحكومة أن تعنى بتخصيص جزء من جهودها وأموالها لإقامة هذه المساكن، ويجب أن تكون هذه المساهمة مطردة ومستمرة بحيث تساير الزيادة فى عدد العائلات، هذه الزيادة التى هى نتيجة حتمية للزيادة المطردة فى عدد السكان.

الصناعات الريفية والمنزلية

أقصد بالصناعات الريفية تلك الصناعات اليدوية التى يستطيع الزراع بشىء من التوجيه والمساعدة والإرشاد صنعها فى مساكنهم وقراهم، والقيام عليها منفردين أو متعاونين، وأساسها تحويل جزء من الحاصلات الزراعية إلى منتجات مصنوعة، وهى أقرب الصناعات إلى الاقتصاد الزراعى، وأقرب منالاً لجمهور المزارعين، ملّاكا كانوا أو مستأجرين أو أجراء، وهى أولى بالرعاية والتشجيع؛ لأنها وسيلة ميسورة وناجعة لزيادة دخل الزراع ورفع مستوى معيشتهم، هذا إلى أنها تزيد من مستواهم الثقافى، لأن الصناعة ترفع ولا ريب مستوى الذكاء والتفكير فيمن يمارسها، اعتبر ذلك فيما دلّت عليه المشاهدات من أن الأمم الصناعية أرقى فى مجموعها من الأمم التى تقتصر على الحياة الزراعية، ثم إن تعميم الصناعات الريفية يوجد عملاً للفلاح وقت فراغه من عمله الزراعى، وهو وقت يضيع سدى على الفلاح وعلى البلاد.

إن بعض الصناعات الريفية قائم فى البلاد، كغزل القطن والصوف بالمغازل اليدوية، ونسج بعض الأقمشة بالأنوال اليدوية أيضا، ونسج السجاد والأكلمة (جمع كليم) فى البيوت، وقد نجحت هذه الصناعة فى بعض القرى والبنادر، وصناعة الجوارب على الماكينات اليدوية، وصناعة العجوة، وصناعة الخل، وصناعة المسلى والجبن إلخ.

والمهم هو تحسين وسائل هذه الصناعات وتشجيعها وتعميمها، وعلى الحكومة أن تساهم فى ذلك، إذ هى فى حاجة إلى التوجيه والإرشاد والتشجيع، ففى إنجلترا مثلا تؤلف الحكومة وحدات دراسية متنقلة تجوب المناطق الزراعية وتزور كل سنة عدة مراكز، وتلقى الدروس والمحاضرات فى صناعة الزبد والجبن واستخراج اللبن الصحى النظيف وحفظ البيض وما إلى ذلك، وترشد المزارعين إلى إتقان هذه الصناعات، فعلى الحكومة أن تتبع مثل هذه الطريقة وأن تنشىء مراكز للتدريب الصناعى فى القرى الكبرى، وتعمل على تعميم الصناعات

الريفية فى القرى كبيرها وصغيرها، واختيار ما يلائم كل منطقة من هذه الصناعات.

إن البلاد تستورد من الخارج سنويا من المنتجات الزراعية الغذائية وغير الغذائية ما تزيد قيمته على عدة ملايين من الجنيهات، فإذا تقدمت الصناعات الزراعية عامة، والريفية بنوع خاص، فإن منتجاتها تكفى حاجة السكان وتغنيهم عن استيراد هذه الكميات من الخارج، وتزيد من دخل الزراع.

ومن الصناعات الريفية والمنزلية الواجب ترقيتها وتنظيمها وتعميمها، تجفيف البلح، واستخراج المنتجات المصنوعة منه بالأساليب الحديثة التى ترفع من قيمتها وتزيد من الإقبال عليها وتصلح للتصدير.

وصنع المربات، واستخراج شراب الفاكهة المختلفة أنواعه، واشتيار العسل من خلايا النحل، وصناعة العسل الأسود، وتقطير الأزهار، وحفظ البيض، وصناعة الفطير والحلوى.

وتجفيف الخضروات والبقول والفواكه، وتجفيف الأسماك وبخاصة أنواع السردين، وتجفيف اللحوم.

وصناعة منتجات الألبان كالجبن بأنواعه البسيطة والممتازة والرفيعة، والزبد والمسلى، وإنتاج اللبن الصحى النقى وبيعه فى المدن القريبة من القرى.

والغزل والنسج على الأنوال اليدوية فى البيوت، والتقدم من هذا إلى صناعة التريكو، فإنها تمارس فى البيوت ولا تحتاج إلى آلات وأجهزة كبيرة.

وصناعة السجاد والأكلمة.

وصناعة الحصر والمكاتل (القفف والغلقان)، والسلال (جمع سلة)، والمقاعد (الكراسى)، والأرائك (الكنبات)، والأسرة (السراير)، والأثاث الريفى البسيط، والأقفاص، وأدوات النظافة، والدواسات، والمكانس، والحبال، والدوبارة.

وخوص الطرابيش، وقد نجحت هذه الصناعة فى السنوات الأخيرة، وصار

جدل خوص الطرابيش من الصناعات المنزلية الناجحة، وبخاصة فى رشيد، ويجدل هذا الخوص من سعف النخل كما تجدل منه القبعات وحقائب اليد الجميلة، وبعض أنواع الأحذية الصيفية.

والتطريز بأنواعه.

والفخار ومشتقاته إلخ إلخ.

والمصنوعات الجلدية البسيطة.

كل هذا على سبيل المثال، وإن حسن التوجيه كفيل باستحداث صناعات ريفية ومنزلية أخرى.

الثروة المعدنية والبترول

ليست مصر خصبة فى أراضيها الزراعية فحسب، بل هى غنية بمعادنها المطمورة فى جوف الأرض، فى صحاريها ووهادها، وعلى شواطئها، وبين صخورها ورمالها، ولكن هذه الثروة المعدنية لا تزال البلاد محرومة من استثمارها والإفادة منها، ولو وجهت جهودها لاستثمارها لدرّت عليها من الخير والحياة والثروة أكثر مما تدرّه القشرة الظاهرة من أراضيها، ولفتحت لها موارد جديدة لزيادة دخل البلاد وأهلها، ولقد عرف حتى الآن أن فى جوف الأرض المصرية معادن كثيرة، منها الحديد والذهب والرصاص والنحاس والنيكل والكروم والولفرام والنطرون والاسبستوس والمنجنيز والفوسفات والكاولين والقصدير والزنك والكبريت والملح والتبّة وغيرها، وكثير من الأملاح التى تستعمل فى صناعة التلوين ومواد الدباغة، هذا إلى ما فيها من أحجار الجرانيت والرخام والمرمر والبورفير وغير ذلك، وبعض هذه الأحجار والمعادن قد استخرج وظهرت مزاياه ومنافعه، ولكن الجانب الأكبر من هذه الثروة لا يزال مطمورًا فى جوف الأرض، ومن الواجب أن توجه الحكومة والأثرياء جهودهم للتنقيب والكشف عن هذه الثروة واستثمارها.

وقد ثبت أن مصر غنية بمنابع البترول، وما اكتشف منها حتى الآن ينبىء

بذلك، وواجب على الحكومة أن ترسم سياسة بترولية ترمى إلى استثمار هذه المنابع، وتبعد عنها قدر استطاعتها النفوذ الأجنبى والاستغلال الاستعمارى، وأن توجه جهودها لمسح المناطق الذى يدلّ تكوينها الجيولوجى على وجود المعادن فيها للوصول إلى استخراج كنوزها واستثمارها.

استثمار الثروة المائية وتنمية مصايد الأسماك

مصر من أغنى البلاد فى الأسماك، فسواحلها البحرية ممتدة وتقع على بحرين عامرين بشتى أنواع السمك، عدا ما بها من البحيرات والنيل الذى يجرى فيها وما يتفرع عنه من المجارى المائية الغنية بهذه الثروة، وهى تنتج فى الوقت الحاضر سنويًّا ٥٣ ألف طن من الأسماك يقدر ثمنها بنحو مليونين من الجنيهات، وهذه الصناعة مصدر رزق لنحو سبعين ألفًا من الصيادين ومثل هذا العدد من العمال والوسطاء والتجار.

وهذه الثروة تتضاعف إذا وجدت من الحكومة عناية وجهدًا فى سبيل تنميتها واستغلال مواردها وإمدادها بأدوات الصيد الحديثة والمعدات الصالحة، وإنشاء مزارع مائية لتجارب توالد الأسماك وتربيتها فى الجهات الصالحة لها. واستيراد الأنواع التى يمكن توطينها فى المياه المصرية، وإنشاء معاهد لتعليم فن الصيد على الأساليب المنتجة، وتشجيع البحوث العلمية عنها، واتباع الوسائل الفنية لحفظ الأسماك، وبخاصة السردين فى العلب، وتجفيف ما يصلح للتجفيف منها وتمليحه واستخراج الزيوت والجلود والأسمدة وبعض المصنوعات الصدفية منها، وحسن تصريف الأسماك ومنتجاتها فى الأسواق القريبة والبعيدة، والعناية باستخراج الإسفنج من المياه المصرية، فإنه من خير أنواع الإسفنج فى العالم، ولكن ليس للمصريين حتى الآن نصيب فى استثماره.

والواقع أن الحكومة مهملة هذه الناحية، ومن نتائج هذا الإهمال أن إنتاج الصيد لم يحرم من النمو فحسب، بل تراجع وتناقص إلى حدّ أن إنتاج بحيرة المنزلة وهى أكبر مورد للصيد قد نقص نقصًا هائلًا عما كان عليه سنة ١٩٢٥، إذ نزل إلى الثلث، ومن الواجب على الحكومة أن تنهض بهذه الناحية الهامة، فإنها،

إلى جانب ما تدرّه على المحترفين للصيد من الأرباح والمكاسب، توفر للشعب غذاء من خير أنواع الأغذية الشعبية وأحسنها أثرًا فى تحسين صحة الطبقات المحرومة منه.

البنوك الصناعية

إذا كان لبنك مصر الأثر الكبير فى تمويل الصناعات بما أسّسه من الشركات الصناعية، فكم يكون لبنك مخصص للصناعة من الأثر فى نهوض الصناعات وإمدادها بالمال والمساعدات وتوجيهها التوجيه المؤسس على العلم والخبرة والتجارب.

هذا إلى أن عمل البنك الصناعى للصناع لا يقل ضرورة عن عمل بنك التسليف الزراعى للزراع، فهو يؤدى للصناع ما يؤديه بنك التسليف الزراعى للزراع؛ لأن البنوك الصناعية تمدّ الصناعات وبخاصة الزراعية منها بالقروض الموسمية التى تقرضها للصناع والزراع الصناعيين بضمان منتجاتهم المصنوعة، فهى وسيلة حيوية للنهضة الصناعية، وبغيرها يعجز الصناع فى الغالب عن متابعة إنتاجهم الصناعى، أو يصبحون تحت رحمة المرابين الذين يستغلونهم ويتسببون فى فقرهم وبوار صناعتهم.

ولقد أحسنت الحكومة صنعًا بإنشاء البنك الصناعى فى العام الماضى (١٩٤٨) فعسى أن يؤدى ما ينتظر منه من تمويل الصناعات الكبيرة والصغيرة وإمدادها بمختلف أنواع المساعدات.

وإن كثيرًا من المشروعات الصناعية العامة لجديرة بمساهمته فيها، مثل توليد الكهرباء والغاز، والأسمدة الكيماوية، ومشروعات المياه، والنقل البرى والبحرى والجوى، واستغلال المعادن والصناعات الثقيلة، وما إلى ذلك.

الصناعات الحربية

على الحكومة إحياء الصناعات الحربية، واستكمال حاجات الدفاع من ذخيرة ومدافع وبنادق وسلاح ومهمات وعتاد من مصانع البلاد، فمن المحقق أنه

لا يمكن لأمة تريد أن تحافظ على كيانها أن تعتمد على الخارج فى استيفاء حاجاتها من السلاح، إذ لا يتوافر لها ذلك أثناء الحروب، وقد تمتنع الدول المصدرة للسلاح عن إمدادها بما تطلب، لأسباب سياسية أو حربية، فالدولة التى تعتمد على الغير فى إمدادها بالسلاح تحكم على نفسها مقدمًا بالهزيمة، وهيهات أن تطمئن على كيانها إلّا إذا توافرت لديها الصناعات والمنتجات الحربية.

هذا إلى أن إنشاء المصانع الحربية ينهض بحركة العمران، ويفتح آفاقًا واسعة للنشاط الاقتصادى فى البلاد وتشغيل العمال والفنيين والموظفين.

فالصناعات الحربية تقتضى إنشاء مصانع للسلاح والذخيرة، ومصانع للحديد والصلب والمدافع والبنادق والسيارات والدبابات والطائرات، ومصانع للنسج، وأعمال الخشب والبناء، والصناعات الكيماوية، وما إلى ذلك.

والحكومة قد قصرت السنين الطويلة فى إنشاء المصانع الحربية، وهذا التقصير من أهم أسباب ضعف البلاد الحربى والسياسى، وليس لها عذر فى تقصيرها؛ لأن تاريخ مصر الحربى يشهد باستعدادها لهذه الصناعات إذا توافرت الهمة والإرادة القوية.

لقد أنشأت مصر فى عهد محمد على دار صناعة (ترسانة) كبرى فى «القلعة» لصنع البنادق وصب المدافع، كان بها مصنع للبنادق يخرج كل شهر من ٦٠٠ إلى ٦٥٠ بندقية، وكان بها معمل لصبّ المدافع، يخرج كل شهر من ثلاثة إلى أربعة مدافع، وكانت تصنع فيه مدافع الهاون ذات الثمانى بوصات، ومدافع قطرها ٢٤ بوصة.

وكان بهذه الترسانة قسم خاص لمصنع زناد البنادق، والسيوف والرماح للفرسان، وحقائب الجنود، وحمائل السيوف، وكل ما يلزم لتسليح الجنود من المشاة والفرسان، وحلية الخيل من اللجم والسروج وما إليها، وفيها مصنع واسع لعمل صناديق البارود، ومواسير البنادق، ومصنع آخر لصنع ألواح النحاس التى تستخدم لوقاية السفن الحربية[٨].

(٨) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا «عصر محمد على» ص ٣٠٢ وما بعدها. (طبعة ثانية) وبالطبعات التالية.

وإلى جانب مصنع البنادق بالقلعة، أنشأ محمد على معملاً آخر لصنعها بالحوض المرصود، كان يخرج فى الشهر نحو ٩٠٠ بندقية، ومعملاً ثالثًا فى ضواحى القاهرة[٩]، وستة معامل للبارود أقيمت فى القاهرة، والبدرشين، والأشمونيين، والفيوم، وأهناس، والطرانة، أنتجت فى سنة واحدة وهى سنة ١٨٢٣ ما مقداره ١٥٧٨٤ قنطارًا من البارود.

وقد زار المارشال مارمون ترسانة القلعة سنة ١٨٣٤، فأعجب بنظامها وأعمالها، وكتب عنها ما يلى: «زرت دار الصناعة بالقلعة وعنيت بها فحصًا وتقصيًّا، فألفيت البنادق التى تصنع فيها بالغة من الجودة مبلغ ما يصنع فى مصانعنا، وهى تصنع على الطراز الفرنسى، وتتخذ فيها الاحتياطات والوسائل التى نستعملها نحن لضمان جودة الأسلحة، وتتبع النظام نفسه الذى نتبعه نحن فى تصريف العمل وتوزيعه، والرقابة عليه، وكل ما يصنع فيها يعمل قطعة قطعة، ومعمل القلعة يضارع أحسن معامل الأسلحة فى فرنسا من حيث الإحكام والجودة والتدبير[١٠]».

وزار المصانع الثلاثة للبنادق، وذكر أنها تصنع فى السنة ٣٦ ألف بندقية عدا الطبنجات والسيوف[١١]

فهذه الحقائق والمشاهدات تدلّ على أن مصر تستطيع إذا أرادت أن تنشىء المصانع الكفيلة بسدّ حاجتها من البنادق والذخائر والمدافع والعتاد، وإذا كانت الحكومة قد أنشأت هذه المصانع منذ ١٥٠ سنة، فهى ولا ريب أقدر على إنشائها بعد أن خطت الخطوات الواسعة فى التقدم الصناعى، ولا ينقصها لتحقيق هذا الغرض إلا العزيمة والإخلاص فى العمل.

صناعة النقل البحرى وإنشاء البحرية المصرية

ليس لنا إلى الآن (١٩٤٨) أسطول تجارى يذكر ولا خطوط للملاحة، مع أن

(٩) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا «عصر محمد على» ص ٣٠٢ وما بعدها (طبعة ثانية) وبالطبعات التالية.

(١٠) رحله الدوق دى راجوز (المارشال مارمون) ج ٣ ص ٢٨٣.

(١١) رحلة الدوق دى راجوز ج ٣ ص ٢٨٤ وكتابنا عصر محمد على ص ٣٠٦ (طبعة ثانية) وبالطبعات التالية.

هذه الوسائل ضرورية لنشر تجارتنا وتمصيرها وزيادة موارد البلاد من التجارة والملاحة، وصادراتنا ووارداتنا تنقل فى الغالب على سفن أجنبية. فتضيع على البلاد كل عام ملايين الجنيهات فى أجور النقل ورسوم التأمين، وقد يتعطل نقل المتاجر التى نحتاج إلى تصديرها أو استيرادها، ولو توافر لمصر أسطول تجارى لما تسربت هذه الملايين إلى شركات النقل الأجنبية، ولصارت إلى الأهلين، وتفتحت آفاق العمل المثمر للمهندسين والضباط والبحارة والعمال ومن إليهم، فمن أوجب واجبات الحكومة إنشاء أسطول تجارى، وعليها أن تبادر ولو بابتياع بعض البواخر تكون ملكًا لها وتنقل عليها مبيعاتها إلى الخارج ومطلوباتها من الخارج أيضًا.

وعليها تقديم المساعدات المالية للبواخر والمنشآت البحرية المصرية كما تفعل الحكومات الأوروبية.

ومن واجباتها توسيع الموانئ المصرية الحالية واستكمالها وإنشاء موانئ جديدة كميناء دمياط، لكى تساعد على نمو التجارة والعمران.

ويجب عليها تأسيس دور الصناعة (الترسانات) لإنشاء البواخر التجارية والحربية، وإصلاحها، وتعليم طوائف الشباب فنون البحرية والعمل بالسفن.

ولا يستساغ القول بأن مصر ليست مستعدة لإنشاء السفن التجارية، والبوارج الحربية، فلقد أنشأت بالإسكندرية سنة ١٨٢٩ – ١٨٣١ الترسانة الكبرى التى كانت تبنى فيها البوارج الحربية وسفن النقل، وإليها يرجع الفضل فى تنسيد الأسطول المصرى الذى كان له الشأن الكبير فى عهد محمد على[١٢].

ولقد زار المارشال مارمون هذه الترسانة سنة ١٨٣٤، فأثنى على نظامها وضخامتها، وبهرته دقة أعمالها وكفاءة عمالها المصريين، وكتب عنها ما يلى:

«زرت الترسانة والأسطول، وكنت شديد اللهفة لزيارة هذه المنشآت المدهشة التى لم يكن يتصور العقل تأسيسها، ففى سنة ١٨٢٨ لم يكن بالإسكندرية

(١٢) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا عصر محمد على الفصل الحادى عشر.

إلّا ساحل مقفر، ولكن هذا الساحل أصبح فى سنة ١٨٣٤ مغطى بترسانة كاملة بنيت على مساحة واسعة، وأحواض للسفن، ومخازن ومعامل لكل نوع، ومما استوقف نظرى ورشة الحبال التى يبلغ طولها ١٠٤٠ أقدام، أى فى طول ورشة الحبال بثغر طولون، وقد شاهدت فى الترسانة عمالاً يعملون فى مختلف معاملها، ولهم مهارة فى كل ما يعهد إليهم من الأعمال البحرية، وهم جميعًا من المصريين، ويسود بينهم النظام والعمل والنشاط، وهذه الترسانة التى لم يمض على إنشائها أكثر من ست سنوات قد صنع فيها عشر بوارج، سلاح كل منها مائة مدفع، وقد تم تسليح سبع منها تمخر العباب الآن، أما الثلاث الأخرى فلا تزال بالحوض على وشك نزولها إلى الماء، هذا عدا السفن التى من نوع الفرقاطة والكورفت والأبريق، مما جعل عدد الأسطول يزيد على ثلاثين سفينة حربية، وقد تمت هذه المنشآت ووصلت البحرية المصرية إلى هذه النتائج المدهشة فى ذلك الزمن القصير فى بلاد ليس فيها أخشاب ولا حديد ولا نحاس، ولم يكن فيها عمال ولا بحارة ولا ضباط مجربون، أى أنها كانت مفتقرة إلى كل العناصر اللازمة لإنشاء أسطول، وهذه همّة لا نظير لها فى التاريخ، والفضل فى هذا العمل الجليل راجع إلى كفاية المسيو سريزى، وإلى عزيمة محمد على الحديدية التى تغلبت على كل الصعاب، وقد كان العمل يتولّاه الرجال الفنيون، ولكن محمد على كان يقضى أيامًا بأكملها وسط العمال فكان حضوره يبعث فى نفوسهم روح النشاط والهمة، ويذلل العقبات التى تعترض العمل ويحمل كل واحد من العمل على بذل كل ما فى طاقته من الجهود».

وقال عن كفاءة المصريين فى الشئون البحرية:

«إن العربى – يريد المصرى – له حظ عظيم من المقدرة على التقليد تبلغ درجة النبوغ، وهو متصف بالاستقامة والنشاط والغيرة مع المرونة والطاعة، وبهذه الصفات يمكنه الوصول إلى تحقيق كل ما يريده الإنسان، وبفضل هذه المزايا صار العمال الذين خرجوا من صفوف الفلاحين أخصائيين فى الفروع والفنون التى توفروا عليها، كل فيما خصص له.

«ولم يقتصر الأمر على تدريبهم على أعمال الخشابين والنجارين والحدادين، بل

تخصص منهم كثيرون لأعمال بلغت غاية الدقة، فنجحوا فى صنع آلات البحرية، كالبوصلات والنظارات، وقد شاهدت بنفسى المعامل التى تصنع فيها هذه الآلات، والعمال الذين يصنعونها، ورأيت الإتقان فى صنعها، والعمال الفنيون الذين يصنعونها لم يمض عليهم سنتان فى التمرن على تلك الأعمال، ومن الحق أن يقال إنه لا ينتظر الوصول إلى هذه النتيجة بمثل هذه السرعة من عمال أوروبيين يؤخذون من صفوف الفلاحين مهما كانت الأمة التى يختارون منها».

وقال عن زيارته لبعض قطع الأسطول المصرى الذى أنشئ فى هذه الترسانة:

«نزلت إلى الميناء لزيارة البوارج المصرية الراسية بها، وكان عددها سبعًا، عادت حديثًا من جولة فوق ظهر البحار على سواحل آسيا (سوريا والأناضول) قضت فيها ستة أشهر، وكل بارجة منها مسلحة بمائة مدفع ومدافعها كلها من عيار واحد، ولا شك أن وحدة العيار لها فائدة كبرى عندما تشتبك البوارج فى القتال ومن المدهش أن هذه الميزة السهلة فى ذاتها لم تلتفت لها الدول البحرية الكبرى وأن ابتكارها يجىء على يد دولة أجنبية تبدأ عهدها بالحضارة».

وقال عن زيارته لبارجة الأميرال مصطفى مطوس باشا قائد الدوننمة: «استقبلنى مطوس باشا بالتعليم المعتاد وعلى قصف المدافع فوق ظهر بارجته (عكا) التى كان يركبها، وكان يصحبنى الأميرال بيسون، وقد تفقدت البارجة، وأمعنت النظر فيها بعناية خاصة، فلم أر إلّا مايستوجب الإعجاب بنظامها وترتيبها، وهذه البارجة كغيرها من البوارج الكبرى هى المنشآت البديعة التى أخرجتها ترسانة الإسكندرية، وقد اشتركت فى الحرب مرتين على ظهر البحر[١٣]».

وكتب كلوت بك يصف ما بلغته البحرية المصرية من القوة والتقدّم وقتئذ:

«مما لا ريب فيه أن إيجاد ترسانة وإنشاء أسطول على ذلك الوجه من السرعة لما يقضى بالعجب، ويدل على قوة العبقرية، فقد كان شاطىء البحر

(١٣) رحلة الماريشال مارمون ج ٣ ص ١٧١ وكتابنا عصر محمد على ص ٤٢١. طبعة سابقة وبالطبعات كلها.

بالإسكندرية كالصحراء الخالية من كل أثر لكائن، فلم تمض سنوات أربع حتى عمر بترسانة كاملة الأدوات، مستجمعة لشتات اللوازم والتجهيزات، فمن قواعد منحدرة لإنشاء السفن عليها وتنزيلها إلى البحر، وورش ومخازن، ومصنع للحبال تمتد بنايته طولاً ألفًا وأربعين قدمًا، أى كطول مصنع الحبال فى ثغر طولون، وأنشئت من خلال تلك المدة دوننمة مؤلفة من ثلاثين سفينة، وسلّحت وجهّزت بالعدد والرجال، وجربت للمرة الأولى من إنشائها فى مطاردة أحد الأساطيل العثمانية.

«وما هى إلا فترة قصيرة من الزمن حتى أدهشت البحرية المصرية أساطين علم البحر وثقافته، سواء بدقة حركات السفن وضبطها، أو بدربة البحارة وحسن قيامهم على الأعمال المنوطة بهم، وقد أصبح المصريون، وهم شعب مفطور على الامتثال ومحامد الخصال، كأنهم خلقوا لممارسة البحر، ولقد سبق لنا ذكر فضائلهم الحربية ومناقبهم العسكرية، ونقول الآن إنه بالنظر إلى سكناهم شواطئ النيل وهو النهر الذى بلغ من السعة فى نظرهم إلى تسميتهم إياه بالبحر، كانوا من أقدر الناس على السباحة وأميلهم إلى معاناة فنون الملاحة، ومن المناقب التى توافرت فيهم غير ما تقدم تأثرهم الشديد بعوامل المناظرة، وحبهم ألا يحرز قصب السبق سواهم، ومعلوم أن ثغر الإسكندرية تتردد عليه باسم الزيارة سفن كثيرة تخفق عليها أعلام دول مختلفة، فكان منظر هذه السفن يبعث فى نفوس الشبان المنتظمين منهم فى سلك البحرية روح الغيرة والحماسة، ويستفزهم إلى الرغبة فى إطلاع الخبيرين فى السفن كل يوم على ما حذقوه من الحركات فى المناورات، ونما بذلك فى نفوسهم إحساس الشمم، وتنبه الشعور بالكرامة، فكانت هذه المظاهر من أقوى العوامل على تنافسهم فى إحراز أوفر قسط من العلوم والفنون، ويؤخذ من آراء الأخصائيين فى حالة البحرية المصرية أن الفرق بينها وبين بحرية الآستانة كالفرق بين جيوش محمد على البرية وجيوش الباب العالى.

«وامتازت بحرية محمد على أول وهلة بالتفوق فى شبه جزيرة (موره)، وكان من دلائل تفوقها العظيم أن الحراقات اليونانية التى طالما هلعت لمرآها قلوب --

أهل الآستانة وقبعت بسببها أساطيلهم، لم تخش بأسها السفن المصرية التى كان يقوم على أمرها فى ذلك العهد ربان السفينة الفرنسى المسيو لوتللييه، ولقد شرف الأسطول المصرى الجديد مصر، ورفع ذكرها أثناء حملة سورية، إذ قامت سفنه بمراقبة سواحل الشام، ومنعت الأتراك من النزول إليها، وقبضت فى أنحائها على بعض السفن العثمانية، وساعدت المصريين على حصار عكا، واقتفت أثر الدوننمة العثمانية التى كانت أكثر منها عددًا وأوفر مددًا، حتى حضرتها فى مرسى (مرمريس)، ثم دفعتها أمامها حتى مضيق الدردنيل التى أشرفت أن تجتازه لولا مداخلة الدول الأوروبية التى حالت دون تحقيق هذه البغية، مدفوعة بما هو معروف من عوامل السياسة».

وكتب ما يلى عن كفاية العمال المصريين ومهارتهم وحسن استعدادهم:

«إن العمال المصريين هم الذين كانوا ينجزون أعمال إنشاء السفن، وقد أظهروا فيها من الأهلية والدراية ما يوجب الدهش، وكان يشتغل منهم بالترسانة من ستة آلاف عامل إلى ثمانية آلاف، أما العمال الأتراك فلم يبد منهم ما يستوجب ارتياح المسيو سريزى ورضاه عنهم؛ لأنهم كانوا من الأزدهاء بنفوسهم والنزوع إلى العصيان والتمرد بما يحول دون صلاحهم لإجادة ما يناط بهم من الأعمال، فكانوا من هذا الوجه على نقيض المصريين الذين كانوا يدركون بسهولة سر الصنعة مما كان ينجز أمامهم من الأعمال ويتفهمون دقائقها بما عهد فيهم من الذكاء ودماثة الأخلاق والامتثال للرؤساء، هذا فضلاً على أنهم فطروا فى فهم ما يعجم عليهم فهمه على تحكيم النظر أكثر منه على الذكاء والعقل، حتى أن الرسم البسيط يرشدهم إلى فهم حقائق الأشياء بمجرد النظر إليه قبل إمعان الفكر والرؤية فيه، إلّا أن المصرى مع هذا سريع النسيان لما يتعلمه، فضلاً عن أنه إذا بلغ من التعلّم درجة ما لا يرغب فى تجاوزها إلى ما بعدها، وهذا النقص يحول بلا ريب دون سعيه إلى الكمال.

«وهم أميل إلى مزاولة هذه الصناعات التى أساسها تقليد الأشكال والنماذج الثابتة، ومن ثم تراهم يجيدون صناعة البكر وقماش الأشرعة والحبال، والبراميل والنجارة الدقيقة، ويحسنون ثقب الثقوب وقلفطة المراكب، وإنما لا يمكن

الاعتماد عليهم فيها إذا مست الحاجة إلى تغيير الأحجام واستنباط أشكال تخالف ما عهدوه عليه من المثل، كما يتفق أحياناً فى مصانع الآلات والحدادة والسبك، ما لم يراقبهم أثناء أدائهم إياها الرؤساء الأوروبيون، فإنهم فى هذه الحالة يقومون بما هو مطلوب منهم على خير ما يرام، وترسانة الإسكندرية، التى يصنع فيها كل شىء بأيدى المصريين، وتناظر لهذا السبب جميع ترسانات الدنيا، دليل على مبلغ ما يمكن الاستفادة به من العمال المصريين، ويقينى أن عامة الشعب فى أوروبا لا يستطيعون أن يؤدوا من جلائل الأعمال ما يؤديه العمال المصريون فى منل الوقت القصير الذى يقومون بها فيه»[١٤].

فإذا كانت مصر قد استطاعت إنشاء تلك الترسانة العظيمة وهذا الأسطول الضخم منذ نيف ومائة عام فكيف يشك فى إمكانها تجديد هذه المنشآت بعد أن بلغت ما بلغت من الوعى القومى ومن النهضة العلمية والصناعية ؟ إن الأمر إنما يحتاج إلى شحذ العزائم لإدراك هذه الغاية.

هذا، وإن إحياء البحرية المصرية لا يقتصر الواجب فيه على الحكومة، بل إن السراة من المواطنين يستطيعون أن يساهموا فى هذا المجال بقسط كبير، باقتناء البواخر والسفن التجارية، وإعدادها للملاحة والشحن، ونقل المسافرين، وإنشاء دور الصناعة لبناء هذه البواخر وإصلاحها واستكمال معداتها وتجهيزها بكل ما يلزمها، لقد كانت لمصر بواخر تجارية عديدة على الطراز الحديث فى عهد الخديو إسماعيل، بلغت ستا وعشرين باخرة[١٥]، كان لها فضل كبير فى نشاط حركة التجارة الخارجية لمصر وتسهيل مواصلاتها البحرية مع الأقطار الأخرى، وزاحمت شركات الملاحة الأجنبية فى هذا الصدد، ونجحت فى عملها، إذ كانت تجوب البحار رافعة العلم المصرى وتنقل الناس والمتاجر والبريد بين ثغور مصر وشواطئ البحر الأبيض المتوسط فى سوريا والأناضول وبلاد اليونان وشواطئ الدردنيل والبوسفور، وثغور البحر الأحمر كسواكن ومصوع وينبع وجدة

(١٤) كلوت بك. لمحة عامة إلى مصر ج ٢ ص ٣٧٨ (٢٤٦ من الأصل الفرنسى) وكتابنا «عصر محمد على» (طبعة أولى) و٣٤٥ (طبعة ثانية) وبالطبعات التالية.

(١٥) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا «عصر إسماعيل» ج ١ ص ١٩٩. وبالطبعات التالية.

والحديدة، وتجتاز بوغاز باب المندب إلى زيلع وبربره، وبقيت هذهِ البواخر وملحقاتها من المنشآت البحرية إلى أن باعتها الحكومة فى أوائل عهد الاحتلال إلى شركة إنجليزية بأبخس الأثمان(١٦). فمن واجب السراة فى مصر أن يساهموا فى تأسيس البحرية المصرية ويبعثوا النشاط والحياة فى منشآتها، ولديهم كل الوسائل لتحقيق هذا الهدف القومى العظيم.

الوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان

على الحكومة أن ترسم سياسة ثابتة تجعل من مصر والسودان وحدة اقتصادية واحدة.

إن وحدة وادى النيل ليست حقيقة جغرافية وسياسية فحسب، بل هى أيضًا قاعدة أساسية ضرورية لاقتصاديات مصر والسودان معًا، وهذه الناحية لا تقل شأنًا وأثرًا من الناحية السياسية؛ لأن كيان الوادى مرتبط بها، وكل من أجزائه مكمّل بعضه لبعض، ولا غنى لأحدهما عن الآخر.

ومن أول دعائم الوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان تعهد التبادل التجارى بينهما، وهذا التبادل لا يزال ضعيفًا ضئيلًا، ويرجع إلى صعوبة المواصلات وقلّة العناية التى يجب أن تصدر عن الحكومة وعن الأفراد والهيئات والجماعات بهذه الناحية الهامة، ثم إلى العقبات التى تضعها الإدارة الاستعمارية فى السودان فى سبيل إنماء هذا التبادل، على أن هذه العقبات يمكن تذليلها بقوة العزيمة والعمل الجدّى المتواصل.

إن السياسة الاستعمارية قد عملت على فصم عرى الوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان، فأقامت العقبات والعراقيل فى طريق المواصلات بينهما، وحالت دون ربطهما بالسكك الحديدية التى تسهل نقل المتاجر بين البلدين، وأنشأت مدينة بورسودان لتحويل تجارة السودان عن طريق مصر والحيلولة بينهما اقتصاديًّا، واحجمت الحكومة المصرية بتأثير الاحتلال حتى سنة ١٩٤٨ عن مدّ

---

(١٦) كتابنا – مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ١٧ من الطبعة الأولى وبالطبعات التالية.

الخط الحديدى إلى السودان، مع أن المسافة بين نهاية الخطوط الحديدية فى أسوان وبدايتها فى السودان لا تتجاوز ثلثمائة كيلو متر، ومنعت مده فيما يلى أسوان جنوبًا أى فى مديرية أسوان ذاتها، كما ظلت البواخر النيلية بين أسوان ووادى حلفا إلى الآن (١٩٤٨) تابعة للإدارة الاستعمارية فى السودان، مع أن هذه البواخر تجرى فى أرض مصرية بحت.

وأدت التفرقة فى النظام الجمركى إلى ضعف التبادل التجارى بين البلدين، ومزاحمة المنتجات الأجنبية للمنتجات المصرية مزاحمة غير مشروعة، ذلك أن المادة السابعة من اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الباطلة تنصّ على أنت «لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها إلى السودان ولكن يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضى المصرية، إلا أنه فى حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج، ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت لآخر بالمنشورات التى يصدرها بهذا الشأن».

فلما عدلت مصر نظامها الجمركى سنة ١٩٣٠ كما تقدم بيانه وأخذت بنظام الرسم النوعى بما يتفق مع مصلحة الإنتاج الأهلى بدلاً من نظام الرسم القيمى الذى كان معمولاً به من قبل، لم يسر هذا التعديل على السودان، وبقى النظام الجمركى فيه على حاله، وبقيت الرسوم على الواردات الأجنبية إليه وبخاصة المنسوجات والأحذية مخفضة لدرجة جعلت البضائع الأجنبية الرخيصة والرديئة تغمر الأسواق ولا تدع مجالاً لتصريف المنتجات المصرية فيه.

ولما شبّت الحرب العالمية الأخيرة عمدت حكومة السودان إلى تقييد تصدير الحاصلات السودانية إلى مصر تقييدًا أضرّ بمصلحة البلدين وجعلت التصدير محتكرًا فى يد هيئة بريطانية، فأخذت هذه الهيئة تشترى حاصلات السودان بأسعار مخفضة، وتبيعها فى مصر بأضعاف قيمتها، وعادت أرباح هذا الاحتكار على

الهيئة البريطانية، وحرم منها المصريون والسودانيون على السواء.

فالوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان تقتضى امتداد الخطوط الحديدية بينهما، واتباعهما نظامًا جمركيًا واحدًا، وتيسير حرية التبادل التجارى بينهما، ومنع القيود التى تعرقل هذا التبادل.

وغنى عن البيان أن هذه الوحدة لا تقوم مع وجود الاستعمار البريطانى فى السودان، وإن جلاء هذا الاستعمار هو السبيل الفعال إلى تحقيق هذه الوحدة.

وقد وجه «المؤتمر الاقتصادى الأول» الذى انعقد بمصر فى أبريل سنة ١٩٤٦ جانبًا من عنايته إلى هذه المسألة الهامة، فخصص جلسة ١٩ أبريل لبحث روابط مصر الاقتصادية بالسودان، وانتهى من بحثه إلى وضع قرارات سديدة ننشرها هنا؛ لأن فيها معظم القواعد الجوهرية لتحقيق هذه الوحدة:

١ – نظرا للعلاقة الوثيقة بين الأوضاع السياسية والاقتصادية يرى المؤتمر التمسك بوحدة وادى النيل والجلاء حتى يمكن توجيه الاقتصاد القومى فى شطرى الوادى وفق المصلحة الوطنية المشتركة.

٢ – استعادة حرية التعامل التجارى بين مصر والسودان وإزالة كل القيود والموانع والحواجز الجمركية القائمة.

٣ – توحيد النظام الجمركى فى مصر والسودان على الأساس النوعى والقيمى مع مراعاة القوة الشرائية لسكان السودان فى أسعار المنتجات المصرية بأسواق السودان.

٤ – النهوض بالزراعة فى السودان عن طريق الاستفادة من الخبرة والدراية والعمال والمال على أساس أن مصر والسودان مكملان لبعضهما البعض لا غنى لأحدهما عن الآخر.

٥ – تنسيق وتنفيذ سياسة اقتصادية موحدة من مقتضاها أن ينتج كل من شطرى الوادى ما يلائم استعداده من المنتجات اللازمة للوفاء بحاجة الوادى بشطريه.

٦ - تنظيم وتيسير سبل المواصلات بين شمال الوادى وجنوبه مع البدء بتعبيد الطريق البرى الموصل بين حلفا والشلال (شلال أسوان) وإنشاء خط للسكك الحديدية بينهما وتخفيض أجور النقل المتبادل على أن يعمل فى المستقبل على توحيد سعة الخطوط الحديدية فى كل من مصر والسودان.

٧ - إنشاء خطوط جوية مصرية تربط بين المدن المصرية والسودانية وتنظم رحلاتها بحيث يتيسر انتقال الركاب وبخاصة رجال الأعمال من مدينة فى الشمال إلى أخرى فى الجنوب أو بالعكس فى ساعات محدودة.

٨ - النهوض بالصناعات الزراعية فى السودان وفى مقدمتها حفظ وتجفيف الخضر والفاكهة ومنتجات الألبان وتبريد اللحوم وحفظها.

٩ - إنشاء صناعات جديدة بالسودان لرفع مستوى معيشة سكانه بواسطة شركات سودانية أو مصرية سودانية.

١٠ - تعاون شطرى الوادى على استغلال الثروة المعدنية التى تحتويها أراضيه بإنشاء شركات مشتركة لهذا الغرض.

١١ - إنشاء شركات زراعية مصرية سودانية تتولى إصلاح الأراضى وإعدادها للزراعة وبيعها لصغار الملاك بشروطةسهلة - مع استغلال جزء منها كمزارع نموذجية.

١٢ - إنشاء فروع للبنوك والهيئات العاملة المصرية فى السودان كبنك مصر وبعض شركاته وبنك التسليف والجمعية الزراعية والجمعيات التعاونية وغيرها من الهيئات وذلك لتيسير تمويل المشروعات السودانية وتمكين إخواننا السودانيين من الاستفادة بجهود هذه الهيئات فى شتى نواحيها شأنهم فى ذلك شأن إخوانهم المصريين على قدم المساواة.

١٣ - تشجيع التعليم الزراعى والتجارى والصناعى فى ربوع السودان بمساعدة الحكومة المصرية واالإكثار من البعثات العلمية والعلمية المتبادلة بين شطرى الوادى.

نظرة فى الميزانيات

إن الميزانية هى مرآة الحياة الاقتصادية والمالية للدولة وللأمة، وهى ليست مجرد أرقام للدخل والخرج، بل هى صورة لسياسة الحكومة الإنشائية وما تنفقه فى شتى ضروب الإصلاح والتعمير.

فمن الواجب أن تكون الميزانية ميزانية إنتاج وإصلاح لا ميزانية أرقام وموظفين فحسب.

ما الذى ينفق من الميزانية على تنمية إنتاج البلاد واستثمار مواردها وزيادة ثروتها وتنمية دخلها ودخل الأهلين؟ ما الذى ينفق منها على إصلاح شئونها الصحية والثقافية والاجتماعية؟ هذا هو الأساس الذى يجب أن يوضع للميزانية، أما أن يكون أساسها أن تكون ميزانية أرقام وموظفين فهذا ليس سبيل النهوض والتقدم.

من الممكن أن توضع الميزانية بحيث تتسع لمرتبات الموظفين، وفى الوقت نفسه تجعل منهم أداة إنتاج وعمران، وبهذه الطريقة تزيد من دخل البلاد وفى الوقت نفسه تزيد من عدد الموظفين المنتجين وترفع من مستواهم.

فالمشروعات العامة التى تتصل بإنتاج البلاد تزيد من عمرانها ودخلها، وتوجد مجالاً حيويًّا لعدد أكبر من السكان وتوفر لهم أسباب اليسر والرخاء، وتستلزم عددًا أكبر من الموظفين، فهذه المشاريع هى العامل الحيوى الأكبر فى حل مشكلة الموظفين والعمال المتعطلين حلاًّ يوفق بين مصلحة الموظفين ومصلحة الدولة.

إن البلاد فى حاجة إلى مشاريع عديدة للإنتاج والعمران، فلتنفق عليها الحكومة ولتخصص لها فى الميزانية الجانب الأكبر من نفقاتها، فإنها بذلك تزيد من أبواب الدخل فى الميزانية وتزيد أيضًا من أبواب الدخل للبلاد عامة وللأفراد خاصة.

ويجب أن تتسم الميزانية بالطابع الشعبى، بحيث يخصص الجانب الأكبر فيها

لإصلاح حالة طبقات الشعب ورفع مستواهم المادى والثقافى والاجتماعى والتخفيف عنهم، وتخصيص المبالغ الكافية للأعمال العمرانية، أو بعبارة أخرى يجب أن تكون الميزانية شعبية لا بيروقراطية (وظائفية)، يجب أن تكون منتجة فى ازدياد ثروة البلاد ورخائها، لا مقتصرة على إقرار الأمر الواقع و«تسديد الخانات».

يوجد فى الحكومة موظفون زائدون عن حاجة العمل؛ لأن الحكومة لا توجد لهم عملاً منتجًا مثمرًا تستخدمهم فيه، ويتخرج كل عام أفواج من المتعلمين من مختلف الكليات والمعاهد يجدون أشقّ الصعوبات فى العمل والاستخدام، ويوجد أيضًا أفواج من العمال المتعطلين، وهذه المشكلة لا تحل إلّا بالإقبال على المشروعات الإنتاجية العامة التى تضع الحكومة برامجها وتنفذها فتوجد مجالاً فسيحًا لاستخدام أولئك الأفواج من المتعلمين والعمال وتوفر لهم أسباب اليسر والرزق فى الوقت نفسه تزيد من عمران البلاد وتقدمها.

وفى ذلك تقول اللجنة المالية بمجلس النواب عن ميزانية سنة ١٩٤٣ – ١٩٤٤:

«قد لجأت بعض الحكومات إثر الحرب الماضية إلى تشغيل العمال العاطلين وذلك بإنشاء الطرق التى كانت لازمة لها والتوسع فى ذلك، وكذا فى إصلاح الأراضى البور، وقد أسفرت هذه الوسيلة عن خير النتائج وحلّ جانب من مشكلة البطالة، ولا شك أن الحكومة وهى مدركة لكل هذه الحقائق ستعمل ما فى وسعها للقضاء على هذه المشكلة الاجتماعية، وفى مصر مشروعات إصلاحية واسعة المدى تنتظر الأيدى العاملة لإنجازها».

إصلاح النظام المالى

لا سبيل إلى اطراد النهضة الاقتصادية ما لم يكن لها أساس وطيد سليم من النظام المالى.

ومما يؤسف له أن النظام المالى لا تزال تسير عليه البلاد يعطل نهضة البلاد الاقتصادية.

وأوّل عامل فى فساد هذا النظام طريقة إصدار العملة الورق (البنكنوت)، فإنه متروك للبنك الأهلى اسمًا، الأجنبى فعلًا، وهذا البنك هو الذى منح امتياز إصدار أوراق النقد، مما كان السبب فى تراكم الأرصدة الاسترلينية وجعل منتجات البلاد ومبيعاتها تخرج من أيدى الأهلين بمقابل سندات على البنك، وقد كانت هذه الطريقة ولا تزال من أسباب غلاء المعيشة.

فإصلاح النظام المالى يقتضى استرداد الأرصدة الاسترلينية، وتغيير نظام إصدار العملة الورق، وجعل الإصدار بتوجيه الحكومة ورقابتها الفعلية، وأن يتولى إصدارها بنك مركزى مصرى اسمًا وفعلًا، وإلى أن يتم إنشاء هذا البنك يجب أن تستعمل الحكومة حقّها فى إلزام البنك الأهلى الحالى بجعل نصف غطاء أوراق النقد التى يصدرها ذهبًا والنصف الآخر من الأسهم والسندات التى تختارها الحكومة وتحددها وتعينها كما يقضى بذلك قانون تأسيسه، لا أن يترك الأمر لهواه وإرادته، ويجب لذلك إلغاء القرار الصادر من وزارة المالية فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ (أثناء الحرب العالمية الأولى) بالترخيص مؤقتًا للبنك أن يستعيض بسندان الخزانة البريطانية عن الغطاء الذهبى(١٧) لأن هذا القرار هو مصدر الأرصدة الاسترلينية التى ناءت بها البلاد، ولا يمكن أن يتحقق استقلالنا النقدى قبل إلغاء هذا القرار(١٨).

والبنك المركزى هو الأداة الفعالة لدعم استقلالنا النقدى وتنظيم سوقنا المالية.

واجبات المواطنين

إن واجبات المواطنين تدخل مبدئيًّا ضمن واجبات الحكومة، لأن الوزراء

---

(١٧) انظر فى تفصيل ذلك كتابنا ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٥٧ وبالطبعات التالية.

(١٨) فى سنة ١٩٤٨ صدر القانون رقم ١١٩ لتلك السنة، وهو يقضى بأن تضمن أية زيادة فى إصدار البنكنوت من تاريخ العمل به بسندات مصرية أو أذونات على الخزانة المصرية ولعل فى تنفيذ هذا القانون بعض العلاج للنظام الذى تولد عن قرار ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ وما يجعل للحكومة بعض الرقابة على النظام ويسدّ الباب فى المستقبل على الأرصدة الإسترلينية.

ورؤساء المصالح والموظفين هم من المواطنين الذين عليهم أن يؤدّوا واجباتهم بالذمة والصدق، تلك الواجبات التى تتطلبها منهم صفة المواطن قبل أن تقتضيها صفة موظف الدولة.

وعلى المواطنين عامة واجبات أخرى، وهى أن يوجهوا أفكارهم وعزائمهم ونياتهم إلى المساهمة فى نهضة البلاد الاقتصادية والاجتماعية، لأن حركة التحرير السياسى لا تكتمل كما أسلفنا القول إلاّ إذا اقترنت بها حركة التحرير الاقتصادى والتقدم الاجتماعى.

ومن أوّل واجبات المواطن أن يشجع كل ما هو مصرى من المنتجات الزراعية والصناعية والتجارية، لأن هذا التشجيع هو عنوان الوطنية، فلا يشترى إلاّ من صانع مصرى، أو تاجر مصرى، ولا يأكل إلاّ طعامًا مصريًّا، ولا يلبس إلاّ ملابس مصرية، ولا ينزل إلاّ فى فندق مصرى، ولا يجلس إلاّ فى مقهى مصرى، هذه دعوة قد يتأولها بعضنا بأنها دعوة الى التعصب الوطنى، وأنا أقول: فلتكن تعصبًا وطنيًّا، فإن الوطن أحوج ما يكون إلى التعصب له من أبنائه، ومهما قيل عن هذه الدعوة فإنها هى الحقيقة الواقعة لدى الشعوب التى تحتذيها فى الوطنية والتقدم، وهذه الشعوب ليست فى حاجة إلى مثل هذه الدعوة؛ لأنها تتبعها فعلاً فهى لا تحتاج إلى من ينبهها إليها، إذ هى تدرك أنها من بدهيات الوطنية ومن أول مظاهرها العملية؛ لأن الوطنية عند الشعوب الحية ليست كلامًا أجوف، ولا عبارات طنانة رخيصة، بل هى إيمان وإخلاص، وعمل وجهاد.

فتشجيع كل ما هو مصرى واجب على المواطنين، وإلى جانبه يجب على الصناع وأصحاب المصانع والمتاجر من ناحيتهم أن يبذلوا أقصى جهودهم لإتقان عملهم وتحسين إنتاجهم ومسايرة التقدم الصناعى ومراعاة مصلحة الجمهور إلى جانب مصلحتهم، بحيث لا يقفون منه موقف الاستغلال، ولا يقتضون منه أكثر من الربح المشروع، فإن رعاية مصلحة الجمهور وسيلة ضرورية للتقدم الاقتصادى ومن شأنها تحبيب المواطنين فى الإنتاج المصرى دون الإنتاج الأجنبى.

واجبات الأثرياء

يجب عليهم استثمار أموالهم فى المشروعات الاقتصادية القومية من صناعية وزراعية وتجارية وملاحية، كل بحسب مقدوره.

لقد هيأت لهم الظروف مجال العمل فى هذه النواحى، فعليهم أن يساهموا فى ازدياد ثروة البلاد بالإقبال على إنشاء المؤسسات الاقتصادية التى تفيدهم، وفى الوقت نفسه تعود فائدتها على مواطنيهم وعلى البلاد عامة.

ولقد برهنت المنشآت التى أسسها الأثرياء المصريون أفرادًا أو جماعات على نجاح عظيم، إذا أديرت بكفاية وحسن تدبير، وصدق عزيمة، ونال أصاحبها منها الأرباح الوفيرة، فليكن هذا النجاح حافزًا لهم ولغيرهم على استثمار أموالهم وكفاياتهم فى هذا المجال الفسيح.

واجبات المواطنات

وعلى المواطنات المصريات أن يساهمن فى التقدم الاقتصادى، فيلتزمن أولاً حدود الاقتصاد فى بيوتهن، ثم يتعاهدن على تنشيط المنتجات والمصنوعات المصرية بدلاً من الأجنبية.

إنهن إن فعلن ذلك ساعدن على تحويل التجارة والصناعة إلى أيد مصرية، أما أن يؤثرن المصنوعات والمتاجر والأزياءَ الأجنبية، ولا يلقين بالاً إلى وجوب تنشيط كل ما هو مصرى، فهذا يتنافى مع واجبات المواطنات المثليات.

إننا نشاهد الهنديات المثقفات المتخرجات من أرقى الجامعات الأوروبية والأمريكية يحرصن على أن يرتدين ملابسهن من مصنوعات بلادهن ويظهرن بها وبأزيائهن الوطنية فى المحافل والمجتمعات فى أرجاء العالم، فيكسبن بذلك احترام الناس، من مختلف الطبقات والأجناس، وإن ارتدائهن مصنوعات بلادهن ولو كانت أقلّ جودة أو أقل رونقًا وأناقة من المصنوعات الأجنبية ليزينهن أكثر من

أرقى الأزياء الأجنبية. فحبذا لو نهجت المصرية هذا النهج فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وللنساء دور هام يقمن به فى أوربا وأمريكا فى الحركة التعاونية، وبخاصة فى التعاون المنزلى، فإنهن باشتراكهن فى جمعيات التعاون للاستهلاك وبتنشيطهن لها وقصر مشترياتهن عليها، وتعضيدهن للفكرة التعاونية عامة، ومساهمتهن الفعلية فى القيام على شئونها، قد أصبحن من أقوى وأعظم دعائم الحركة التعاونية، فعلى المواطنات المثقفات أن يقمن بمثل هذا الدور فى إحياء الحركة التعاونية فى مصر.

وعليهن أن يساهمن فى الإنتاج المنزلى ويمارسن صنع بعض أنواعه من مأكل وشراب وملبس، ففى المأكل والمشرب يستطعن أن يمارسن استخراج بعض أنواع الجبن، وحذق الطهى، وصنع الفطائر والحلوى وشراب الفاكهة، واستخراج ماء الزهر والورد وما إلى ذلك.

وفى الملبس وما إليه يستطعن أن يمارسن التطريز والحياكة وأشغال الصوف والزخرفة فيما ينتجن لأنفسهن ولأهلهن، ويحذقن النسج الرفيع الذى يزين بيوتهن فى الملابس والأثاث والمفارش، ويكون ذلك عنوانًا لرقيهن وتقدمهن وكفايتهن.

لقد شهدنا نساء أوروبا أثناء الحرب العالمية الأخيرة يساهمن فى بيوتهن فى نسج الملابس وحياكتها للجنود المقاتلين، ويقدمنها تبرعًا ومساهمة منهن فى الدفاع الوطنى، فحبذا لو سرت هذه الروح فى البيئة المصرية.

وحبذا لو تعاهد النساء المصريات على إمداد الجمعيات والمؤسسات الخيرية بما تحتاج إليه من نسيج وملبس للفقراء والمحتاجين من صنع أيديهن.

واجبات الشباب

وعلى الشباب من المصريين والمصريات واجبات تنتظر البلاد أن يؤدوها فى الميادين الاقتصادية.

عليهم أن يكونوا رسل دعاية للاستقلال الاقتصادى فى مختلف مظاهره

ونواحيه، ولا يصرفهم عن العمل فى هذا المجال أن يكونوا منهم غير الأثرياء، أو غير الفنيين، فإن جهود الشباب الاقتصادية لا تستلزم أن يكونوا أغنياء أو رأسماليين أو فنيين، بل تقتضى توافر العزيمة الصادقة فى نفوسهم والإخلاص فى العمل.

فعليهم أن يؤلفوا المنظمات التى تدعو إلى تشجيع المنتجات والمصنوعات والمنشآت الوطنية وترقيتها والترويج لها وتعميمها.

لقد ساهم الشباب فيما مضى فى حركات التحرير الاقتصادى، فكان لهم فضل كبير فى بعث الحركة التعاونية سنة ١٩١٠ وما تلاها، وكان لهم عمل مشكور سنة ١٩٣٠ وما بعدها فى الترويج للصناعات الوطنية على أثر الأزمة المالية والاقتصادية التى انتابت البلاد فى ذلك العهد، فقد نبهت هذه الأزمة أذهان المواطنين إلى وجوب مضاعفة الجهود لإحياء الصناعات الوطنية، لكى تنمو موارد الثروة القومية، وتجد البلاد فى المشروعات الصناعية ما يدعم استقلالها الاقتصادى، فلا تعيش عالة على الأمم الأخرى فى حاجاتها الحيوية، ولا تجعل كل اعتمادها على الزراعة، وبخاصة زراعة القطن وحده، لأن هذا الوضع يجعلها عرضة للأزمات التى تتسبب عن هبوط أسعاره فى بعض السنين هبوطًا طارئًا لا إرادة لها فيه، ومن ثم اتجهت الأفكار فى أثناء هذه الأزمة إلى تنويع مصادر الثروة؛ باستحداث أنواع جديدة من الزراعة، وإحياء الصناعات الوطنية، كانت هذه الفكرة موجودة من قبل، وإنما زاد الشعور بتنفيذها بعد أزمة سنة ١٩٣٠، واعتنقها كثير من أصحاب الأموال والأعمال، وأيدّها الشباب تأييدًا رائعًا منتجًا.

وجاء افتتاح المعرض الزراعى الصناعى العام فى فبراير سنة ١٩٣١ حافزًا للنفوس إلى العمل فى هذه الناحية، إذ تبين من معروضاته أن فى البلاد استعدادًا كبيرًا للنهضة الصناعية، وجاء خير إعلان عن تقدم الصناعات المصرية وكفاءة الصناع المصريين، وبطلت الخرافة التى كان يروجها الاحتلال من أن مصر لا يمكن أن تكون قطرًا صناعيًا، وآمن المصريون أن البعث الصناعى ممكن إذا اتجهت العزائم إلى إحيائه وتنظيمه، وأخذ الشباب يتواصون بوجوب تشجيع

الإنتاج المصرى والإقبال عليه، وتفضيله على الإنتاج الأجنبى، فبهذه الروح تتجلى الوطنية فى مظهرها العملى، وتقوى النهضة الصناعية، وتسترد البلاد استقلالها الاقتصادى.

كان الشباب فى طليعة الدعوة إلى هذه النهضة والعمل فيها، فألّفوا اللجان فى مختلف النواحى لتشجيع الصناعات الوطنية ومقاطعة البضائع الإنجليزية على غرار ما حدث فى الهند حيث نجحت فكرة المقاطعة ووفقت هذه البلاد إلى الاستغناء عن البضائع الإنجليزية والاستعاضة عنها بالصناعات الهندية وبخاصة فى المنسوجات.

وأخذت هذه اللجان تستحث الناس على تنشيط المصنوعات الوطنية، وتعلن عنها فى الصحف وفى نشرات مطبوعة وزعتها فى أرجاء البلاد وشرع الكثيرون من مختلف الطبقات يعرضون عن المصنوعات الأجنبية ويستبدلون بها مصنوعات البلاد، وبخاصة فى الملبس ولوازم المسكن، فأقبلوا على منسوجات البلاد يقتنونها ويشجعونها ويستكملون بها حاجاتهم ويستغنون بها عن المنسوجات الأجنبية، وصار الشعار الوطنى الاقتصادى أن تشجيع الصناعة الوطنية فرض واجب على كل مصرى ومصرية، وصنع الشباب شارة لتشجيع الصناعة الوطنية توضع فى عروة (الجاكتة)، وهى رقعة صغيرة من النحاس (أو من الصفيح) حليت باللون الأحمر ورسم فى وسطها مغزل مصرى باللون الأبيض، والمراد من هذه الشارة أن متقلدها يلبس ملابس غزلت ونسجت فى مصر، وقد اشترك كثير من المواطنات المثقفات فى هذه الحركة المباركة، وتعاهدن على اقتناء ملابسهن ولوازمهن من المصنوعات المصرية.

وكان من أبرز جهود الشباب فى هذا المجال ظهور الدعوة فى أواخر سنة ١٩٣١ لمشروع اقتصادى سمى «مشروع القرش»، وقوامه جمع اكتتابات عامة أقلها قرش واحد لإقامة مؤسسة صناعية كلما اجتمع من أموال الاكتتابات ما يكفى لتأسيسها، وقام على هذا المشروع جماعة من الشباب، وعلى رأسهم الأستاذ أحمد حسين والأستاذ فتحى رضوان، ونشطت حركة الاكتتابات منذ تولى المرحوم الدكتور على إبراهيم باشا رئاسة لجنة المشروع، فكانت رئاسته خيرًا وبركة وفألًا حسنًا لنجاحه.

وأقيم مهرجان كبير له فى حديقة الأزبكية يوم ١١ فبراير سنة ١٩٣٢، فكان مظهرًا لنجاحه وإقبال الناس عليه، وبلغت قيمة الاكتتابات له فى عامه الأول نحو سبعة عشر ألف جنيه، فدلّ هذا الإقبال على حسن استعداد الأمة لتعضيد المشروعات الاقتصادية النافعة، وأسست اللجنة بهذا المال مصنعًا للطرابيش فى العباسية، تم إنشاؤه فى أكتوبر سنة ١٩٣٣ وجهز بأحدث الآلات، وأخذ ينتج الطرابيش، فكان تأسيسه ونجاحه دليلًا ملموسًا على استعداد البلاد للنهضة الصناعية إذا توافرت العزيمة الصادقة؛ فإن هؤلاء الشباب لم يكونوا فنيين ولا رأسماليين ولكنهم بقوّة العزيمة وروح الوطنية نهضوا بهذا المصنع واستعانوا بخبرة الفنيين.

وقد نجح هذا المصنع فيما أنشىء له، فإن البلاد كانت قبل تأسيسه تستورد من الطرابيش الأجنبية ما قيمته ٧٩٠٠٠ جنيه سنويًّا، فأخذت تهبط تدريجيًّا حتى وصلت إلى ٦٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٩.

وضمّ المصنع إلى صناعة الطرابيش صناعة غزل الصوف، واشترك فى مدة الحرب العالمية الأخيرة فى توريد غزل الصوف إلى إدارة الأسلحة والمهمات بوزارة الحربية وتوريد القلنسوات (البريهات) لسلاح الفرسان والطرابيش لجنود حرس الحدود.

لقد تحدثت بشىء من التوسع عن هذا المشروع بالذات، لأنه رمز لجهود الشباب المنظمة فى سبيل نهضة البلاد الاقتصادية، ومثال يمكن أن يحتذيه شباب الجيل الحاضر والمستقبل؛ لأن النهضة لا تكون ارتجالًا، ولا تكون منتجة إذا هى اقتصرت على الكلام والقرارات، بل يجب أن تقوم على العمل المدروس المنظم، والمثابرة عليه.

ولم تتجدد فيما أعلم بعد هذا المشروع جهود منظمة للشباب فى هذه الناحية، وهذا ولا ريب نقص يؤخذ على الشباب، وعليه أن يتلافاه ويتابع سيرته الأولى فى الدأب والعمل، كما عليه أن يساهم فى نهضة البلاد السياسية، ولا عذر للشباب إذا هو تراخى أو قصّر، فى أية ناحية من هذه الميادين.

* * *

الفصل الثامن

النهضة الاجتماعية

نظرة عامة

إن المجتمع الراقى السليم هو ولا ريب أقدر من المجتمع المتأخر السقيم على تحقيق أهداف البلاد ، وأقدر منه أيضا على احتمال أعباء الدفاع الوطنى، ومواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية، تلك الأزمات التى لا تخلو منها الحياة الدولية والقومية، فالصلة وثيقة بين الدفاع والجهاد الوطنى عامة، وبين حالة البلاد الاجتماعية، ولا يمكن للحركة الوطنية أن تؤدى رسالتها، إلّا إذا وجهت جانباً من جهودها لرفع المستوى الاجتماعى للشعب على اختلاف طبقاته.

وقد لقيت الحركة الوطنية العقبات والمتاعب فى مختلف مراحلها من جراء تأخر حالة البلاد الاجتماعية، وكان هذا التأخر من أسباب ركودها حيناً، وضعفها وتخاذلها أحيانا.

الحالة الاجتماعية فى عهد الاحتلال

وإذا أردنا أن نرد هذا التأخر إلى أسبابه الرئيسية، وجب علينا أن نرجع إلى السنوات الأولى للاحتلال، نجد فيها القواعد التى رسمها وأدت إلى هذه الحال، فقد أهمل الإصلاح الاجتماعى إطلاقاً، ولم ينفق من الإيرادات العامة شيئا على هذا الإصلاح، فتدهورت حالة الأمة الاجتماعية تدهوراً بالغا، ولا نزاع فى أن الاحتلال هو المسئول الأول عن عدم توجيه سياسة الحكومة نحو هذا الهدف؛ لأنها كانت خاضعة لسلطانه المطلق، فهو المسئول من الوجهة الاجتماعية، عن سوء حالة طبقات الشعب طيلة عهد الاحتلال.

فالطبقة الخاصة من الأغنياء والكبراء والمثقفين قد اتجهت فى مجموعها فى السنوات الأولى للاحتلال وجهة الولاء لسياسته، والانصراف إلى الحياة النفعية، فخلت الحياة الاجتماعية من المفاخر والعظائم، لأن الولاء للحكم الأجنبى يتولد عنه صغار فى النفوس يتنافر مع كل ما هو عظيم ونبيل، واجتمع إلى ذلك.. الإسراف فى الترف والبذخ، والرغبة فى الظهور الكاذب، واقتباس مفاسد المدنية الغربية، دون محاسنها، فصارت هذه الطبقة (فى مجموعها) عنوان الانحلال فى الوطنية والأخلاق، وأداة الاستغلال الأجنبى فى البلاد، وتقطعت الروابط بين الطبقات، لانصراف أفرادها إلى المنافع الشخصية، دون الحياة القومية.

أما الطبقة المتوسطة فى اليسار والعلم، فهذه اتجهت أيضا إلى الحيـاة النفعية، تبتغى بلوغ مراتب الطبقة الخاصة، ومحاكاتها فى مظاهر الأبهة والبذخ، فلم يعد على البلاد من جهودها أية فائدة.

والطبقة الفقيرة من الفلاحين والعمال، وهم أغلبية الشعب، قد ساءت حالتهم فى عهد الاحتلال، فهو المسئول الأول عن انتشار الجهل والأمية بينهم طوال أربعين سنة ونيف، وهو بسياسته التعليمية قد حال دون تعليمهم وتهذيبهم وتثقيفهم، فحرموا نور العلم والتربية الأخلاقية والدينية، وساءت حالتهم المادية والمعنوية، وأهمل الاحتلال حالتهم المادية والصحية والمعنوية، وانتشرت فيهم الأمراض.

واجتمعت إلى ذلك رعاية الحكومة للآفات الاجتماعية التى جاءت من أوروبا، ورعاها الاحتلال وحماها، فعمت طبقات الشعب على السواء، كبيرها ومتوسطها وصغيرها، وأولى هذه الآفات الربا، فقد انتشر انتشاراً ذريعاً، وساعد على ذيوعه ما فطر عليه معظم الطبقات ففى بلادنا من قصر النظر، وعدم تقدير العواقب، وحب الظهور والإسراف، ووجد المرابون من هذا الضعف، ومن النظم والقوانين، ورعاية المحاكم المختلطة، ماجعلهم يتغلغلون فى مختلف الأوساط، فى العواصم والبنادر، والقرى القريبة والبعيدة، فكبّلوا الأهلين بالديون، مما أفضى إلى ضياع ثروات الكثيرين منهم، وانتشار الفقر والبؤس فى الطبقات الكبيرة، ثم المتوسطة والصغيرة.

وانتشرت الخمور االفتاكة بين سكان المدن، ثم سكان الريف، وصارت محلات المسكرات تفتح علنا فى القرى بين الفلاحين، وفى الأحياء الآهلة بالعمال فى المدن، برعاية الحكومة وحمايتها، وفى كنف الامتيازات الأجنبية، ففتكت بهم فتكًا ذريعًا، وأفسدت عليهم صحتهم ودينهم وأخلاقهم، ونقصت مقدرتهم على العمل والإنتاج، وساعدت على ازدياد حوادث الإجرام والإخلال بالأمن العام.

فبينما الحكومات الأوروبية والأمريكية التى لا تحرم الخمور تحاربها، وتمنع انتشارها، وبخاصة بين الفلاحين والعمال، وتعقد المؤتمرات الدولية، وتنشئ اللجان والنظم لمكافحتها والحدّ من أضرارها، كانت هذه الآفة تلقى من الحكومة الرعاية والتنشيط، وصار تجار الخمور فى المدن والأرياف ذرائع للتسليف بالربا الفاحش واستلاب أموال الأهلين وإفساد أخلاقهم.

وانتشرت أيضا آفة الميسر، إلى جانب آفة الخمر، فساءت حالة الشعب الاجتماعية تبعاً لذلك.

لم تتقدم إذن حالة الشعب الاجتماعية فى عهد الاحتلال، بل ساءت وصارت وبالاً، وزادته هذه الآفات بؤساً وانحلالا، وفى ذلك يقول الأمير (السلطان) حسين كامل فى حديث له نشرته جريدة ذى إجبشيان استاندرد - اللواء المصرى - (عدد ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٨) يصف بؤس الفلاح: «إن الفلاح يقضى حياته مثقلاً بالدين، لا يزيد إيراده على الضرائب المفروضة عليه وفوائد الديون المطلوبة منه، وهو لكى يسدّ حاجات زراعته فى مواعيدها مضطر دائماً إلى الاستدانة بالربا الفاحش، فلهذا العسر من جهة، ولخلوه من المال من جهة أخرى، ولكثرة من يعولهم من جهة ثالثة، قد بقى الفلاح غريقاً فى بحار الضنك، لا يعرف لنفسه مخلصا منها»[١].

وصفوة القول أن سياسة الاحتلال كانت من أهم أسباب تأخر البلاد الاجتماعى، وتشاركه فى حمل هذه المسئولية الحكومات الأهلية والبيئات المصرية، كما سيجىء بيانه.

---

(١) عن كتابنا «مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال» ص ٢١٤. طبعة سابقة والطبعات التالية.

البعث الاجتماعى

استتبعت الحركة الوطنية ظهور نهضة اجتماعية تدرجت مع الزمن، وساعد على ظهورها نمو الروح الوطنية، وانتشار التعليم، وتطور الأفكار واتساع المدارك، وارتقاء أساليب الحياة، والنهضة الأدبية والعلمية والصحفية، والنهضة النسوية.

ومن مظاهر هذه النهضة اتجاه الأفكار إلى ترقية التعليم فى مختلف درجاته، وتوسيع نطاقه، وإنشاء الجامعة المصرية، وتأسيس الجمعيات والنوادى، والتفكير فى إصلاح حالة الفلاح والعامل، والعناية بالحالة الصحية للبلاد، وظهور الحركة التعاونية، والحركة العمالية والنقابية، والحركة الرياضية.

ولما شبت ثورة سنة ١٩١٩ كان لها أثرها فى تطور هذه النهضة وازدياد عناصر النشاط فيها.

فالنهضة النسائية قد اتسع مداها خلال الثورة وفى أعقابها، ذلك أن اعتياد السيدات والآنسات تأليف المظاهرات، وإلقاءهن الخطب فى المجتمعات، وتأليفهن الجمعيات، ونشر آرائهن وأبحاثهن فى الصحف والمجلات، ومساهمتهن فى تطور الحوادث عامة، واضطلاعهن بأعمال البر والإحسان، وبخاصة التى يقصد منها النهوض بالطبقات الشعبية، كل هذه العوامل قد أفادت من الثورة، كما أن انتشار التعليم بين فتيات الجيل قد كون طبقة من المواطنات المهذبات، ساهمن بقسط موفور فى ارتقاء الحياة العائلية، وفى النهضة الوطنية والاجتماعية.

الحركة التعاونية

إن الحركة التعاونية هى أثر من آثار التقدم الاجتماعى فى كل أمة.

ظهر التعاون فى مصر سنة ١٩٠٨ على أثر الأزمة المالية التى انتابت البلاد سنة ١٩٠٧، وبدأت الدعوة إليه فى نادى المدارس العليا، على يد المرحوم عمر بك لطفى، رئيس النادى، وأبى التعاون فى مصر، فقد فكر رحمه الله فى إيجاد علاج

دائم للأزمات الاقتصادية التى تستهدف لها البلاد، فاتجه فكره إلى اقتباس نظام التعاون عن أوروبا، وسافر صيف سنة ١٩٠٨ إلى إيطاليا، باعتبارها من البلاد التى اشتهرت بارتقاء نظمها فى التسليف التعاونى، وهناك درس التعاون الزراعى فى إيطاليا والتعاون فى التسليف، واجتمع بالسنيور (لوزاتى) الملقب بأبى التعاون فى إيطاليا فتوافقت آراؤهما ومبادئهما، وعاد إلى مصر ممتلئا يقيناً بحاجة مصر إلى النظام التعاونى، وألقى بنادى المدارس يوم أول نوفمبر سنة ١٩٠٨ أولى محاضراته عن التعاون، شرح فيها مزاياه، وتكلم عن نظام التعاون فى التسليف بألمانيا وإيطاليا، والقواعد التى تسير عليها جمعياته وشركوته فى تلك البلاد، وختم محاضرته بالحثّ على إنشاء هذه الجمعيات والشركات، ونصح بالبدء بالتعاون فى التسليف؛ لأنه الكفيل بإنقاذ البلاد من آفة الربا الماحقة.

واستمر بعد هذه المحاضرة يدعو إلى التعاون فى محاضرات ألقاها فى النادى وفى نوادى الإسكندرية والمنصورة وطنطا ودمياط وغيرها، وأسس أول شركة تعاونية، وهى شركة التعاون المالى التجارية بالقاهرة (القائمة إلى الآن بعمارة بنك مصر)[٢] وكان تأسيسها بمقتضى عقد ابتدائى فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩، وصدر بها الأمر العالى فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٠، وأسس أول جمعية تعاون زراعية (وكانت تسمى نقابة زراعية) فى أبريل سنة ١٩١٠ بشبرا النملة مركز طنطا وألقى بالنادى يوم ٢٤ مايو سنة ١٩١٠ محاضرة عن إنشاء هذه النقابة، باعتبارها أول نقابة زراعية أنشئت فى مصر، وكانت هذه المحاضرة بمثابة تجديد للدعوة إلى التعاون، قال:

«يعتقد بعض الناس أن تفريج الأزمة المالية لا يُكون إلاّ بجلب رءوس المال من البلاد الأجنبية، وإقراضها للأهالى حتى تدور حركة الأعمال كما كانت عليه قبل سنة ١٩٠٧، وفاتهم أن الديون التى على المصريين قد أثقلت عاتقهم، وأنه كلما كثر الدين زادت الفوائد التى تدفع سنويا لأرباب رءوس الأموال؛ فالتفريج من هذه الوجهة تفريج وقتى لا أساس له، ونتيجته فى المستقبل ضارّة وخيمة، وفى اعتقادى أن أهم أسباب المضاربات قبل سنة ١٩٠٧ إنما كانت من تهاطل

(٢) تطورت هذه الشركة إلى أن صارت بنك التضامن المالى فيما بعد.

الأموال الأجنبية على مصر، وإقراض بعض البنوك.. النقود.. دون التفات إلى أوجه استعمالها، وبعبارة أخرى لو استعملت تلك الأموال لتنمية مصادر الثروة الحقيقية، أى التجارة والصناعة والزراعة، لما وقعت مصر فى الأزمة المالية الحاضرة، بل كانت حال مصر تبدل من حسن إلى أحسن، وكان المصرى اليوم يرتع فى بحبوحة السعادة والهناء، وعندى أن أساس الاستقلال والحرية فى كل أمة هو الاستقلال الاقتصادى، فالواجب إذن لترقية شئوننا الاقتصادية أن يكون الماضى درساً مفيدا للمستقبل، وأن نوجه اليوم مجهوداتنا كافة لتقوية وتنمية مصادر الثروة المصرية الحقيقية، وعلى الأخص الزراعة، مع تحسين حالة المزارعين حتى تجود أراضينا السخية بالمحصولات الجيدة، فسُيساعدنا ذلك على تسديد ما عليها وما علينا من الديون، وأن نسيرِ فى هذا الطريق رويداً رويداً، حتى نحرر البلاد من عبودية الدائنين، وفى اعتقادى أن هذا لا يتم إلّا بإنشاء نقابات زراعية، وشركات التعاون، والمصارف الأهلية، إن الفلاحة المصرية مصابة بآفات، منها نقص المحصول، ودودة القطن، وعدم جودة تيلة القطن، وعدم وجود المصارف الكافية فى بعض الجهات؛ وغير ذلك، والفلاح مصاب بكثرة الديون والاقتراض بالفوائد الفاحشة والاضطرار دواماً إلى بيع المحصولات قبل أوانها بأثمان بخسة، ولا يوجد علاج لهذه الأمراض المتعددة إلا بإيجاد النقابات الزراعية».

وبثّ عمر بك لطفى الدعوة إلى التعاون فى أعضاء النادى، فتشبعوا بها، وناصروه وأيدوه فيها، وكانوا النواة الأولى للحركة التعاونية، وأخذ تأسيس شركات التعاون على اختلاف أنواعها ينمو ويطرد على توالى السنين.

فالتعاون إذن قد ظهر فى مصر أول ما ظهر سنة ١٩٠٨، وكان نادى المدارس العليا أوّل بيئة نشأت فيها هذه الدعوة الصالحة، من ذلك ترى أن التعاون قد عاصر الحركة الوطنية الأولى، وهو قبس من نورها، وثمرة من ثمراتها، ولا غرو فهو ركن من أركان النهضة الاقتصادية والاجتماعية، القائمة على تعاون المجموع لمصلحة الفرد، وتعاون الأفراد لمصلحة المجموع، وهذا المبدأ هو أساس الفكرة التعاونية كما أنه قوام الحركة الوطنية.

أثمرت دعوة المرحوم عمر بك لطفى، فتم على يده تأسيس عدة جمعيات تعاونية زراعية (نقابات زراعية)، ثم عاجلته المنية فى نوفمبر سنة ١٩١١ وهو يجاهد فى سبيل نشر التعاون فى كافة نواحى البلاد، ولكن دعوته لم تمت، فقد استمر أنصاره وفى مقدمتهم شقيقه أحمد بك لطفى يدعون الأمة إلى تأسيس النقابات وشركات التعاون وجمعياته، فانتشرت الأفكار والمبادئ التعاونية فى البلاد، وتعددت النقابات وجمعيات التعاون المنزلى ونقابات العمال والصناع.

قانون الخمسة الأفدنة

فى أول مارس سنة ١٩١٣ أصدرت الحكومة قانوناً له علاقة كبيرة بالتسليف الزراعى والحركة التعاونية، ونعنى به قانون الخمسة الأفدنة (القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣) وخلاصته عدم جواز نزع ملكية الأملاك الزراعية، التى يملكها الزراع الذين ليس لهم من الأطيان إلّا خمسة أفدنة، أو أقل، ويدخل فيها لا يجوز نزع ملكيته مساكن الزراع المذكورين وملحقاتها، والآلات الزراعية التى يملكونها ويستخدمونها لاستثمار أرضهم، وكذلك دابتان من الدواب المستعملة للجرّ، والغرض من هذا القانون حماية الملكية الزراعية الصغيرة، وجعل صغار المزراعين بمنجاة من نزع ملكيتهم، على أنه قد وضع على عجل، فاشتمل على أوجه نقص عدة، منها أنه قصر حمايته على المالكين لخمسة أفدنة أو أقل، ومعنى ذلك أن من يملك أكثر من خمسة أفدنة، ولو بقيراط واحد لا يحميه القانون، ولو نقصت أملاكه فى المستقبل عن خمسة أفدنة، ولا يعتبر جديراً بأن يستبقى خمسة أفدنة يتعيش منها، وبذلك يصير أسوأ حالاً من الزارع الصغير، وهذا لا يتفق مع حكمة التشريع؛ لأنه مادام الغرض منه حماية الملكية الزراعية الصغيرة، فسيان أن يكون الزارع فى الأصل مالكاً لما لا يزيد على نصاب هذه الملكية، أو لأكثر منه، وكان الواجب أن يضمن القانون لكل مالك حدًّا أدنى من الملكية، يخرج من التنفيذات العقارية، ليقوم بأوده، ويقيه غائلة السقوط فى وهدة الفقر والفاقة، ولا شك أن المالك لأكثر من خمسة أفدنة جدير بالاستفادة من هذه الحماية إذا هبط ملكه إلى خمسة أفدنة أو أقل، وصار بذلك من طبقة صغار الملاك المزارعين الذين تجب حمايتهم.

ومن أوجه النقص فى هذا القانون أنه لم ينص على عدم جواز التصرف فى الخمسة الأفدنة، ولم يقيد التصرف فيها بقيود تحول دون خروجها من يد مالكها بطريق البيع، ومنها أن المشرع حين أصدر هذا القانون لم يوجد للزراع مصدرًا صالحا للتسليف الزراعى يجد فيه صغار الملاك المزارعين المال الذى يحتاجون إليه لاستثمار ملكيتهم الصغيرة، فلا يضطرون إلى بيع ملكهم.

فقانون الخمسة الأفدنة فى ذاته ليس هو العلاج الناجع لحماية الملكية الصغيرة؛ لذلك ارتفعت الأصوات من كل جانب بعد صدوره، طالبة من الحكومة أن تعضد الحركة التعاونية بإصدار تشريع يساعدها على النهوض، ويجعلها أداة صالحة للتسليف الزراعى.

مشروع قانون التعاون سنة ١٩١٤

تحركت الحكومة سنة ١٩١٤، فوضعت مشروع قانون للتعاون، ولكنه جاء مشروعًا رجعيا، كثير العيوب، خاليًا من المزايا، يضع العقبات والعراقيل فى سبيل الحركة التعاونية، وكان موضع جدل طويل فى الجمعية التشريعية، ولكنه لم يصدر، وطويت صفحته، لقيام الحرب العالمية الأولى فى أغسطس سنة ١٩١٤.

وبالرغم من عدم صدور قانون صالح للتعاون، فإن الحركة التعاونية استمرت فى النمو والاتساع، بفضل جهود أنصار التعاون والمؤمنين به.

التعاون خلال الحرب العالمية الأولى وفى أعقاب الثورة

ركدت الحركة التعاونية خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)، ولكنها بعثت بعثًا جديدًا فى أعقاب الثورة، فازدادت جمعياتها، واتجهت أفكار المتعاونين وعزائمهم إلى استئناف نشاطهم، ولما اشتد الغلاء اتجهت الحركة التعاونية إلى مكافحته بالتعاون، وبخاصة بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار، فأخذ التعاون شكلا اجتماعيا إنسانيا بتأسيس منظمات سمّيت «جمعيات التموين الخيرية» التى قامت على المبادئ التعاونية، وانتشرت هذه الجمعيات سنة ١٩٢٠ فى العواصم والمدن والقرى، وكان لها فضل كبير فى مكافحة الغلاء،

وتيسير حصول الطبقات الفقيرة على حاجاتها بأسعار معتدلة، واستأنف التعاون نشاطه.

تشريع التعاون

وفى سنة ١٩٢٣ أصدرت الحكومة قانونًا للتعاون، وأنشئ فى تلك السنة قسم التعاون بوزارة الزراعة[٣]، ولكن هذا القانون جعل النظام التعاونى حكوميا بحتًا، وهو ما لا يتفق والروح التعاونية؛ إذ هى فى أصلها روح شعبية، ويجب أن تبقى كذلك، هذا إلى أنه كان مقصورًا على التعاون الزراعى، وقد ظهرت عيوبه مع الزمن، وارتفعت الأصوات بإصدار تشريع جديد يحقق مبادئ التعاون الحقيقية.

فصدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧، وهو قانون شامل للتعاون بسائر أنواعه وصالح فى مجموعه؛ إذ جعل التعاون شعبيا حكوميا، ومن ثم أخذت الجهود تتضافر لإقامة صرح التعاون فى الريف والحضر.

وقد ألّفت وزارة الشئون الاجتماعية فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ لجنة من بعض المعنيين بالحركة التعاونية[٤] لبحث كافة الوسائل التى تؤدى إلى النهوض بها. فبحثت اللجنة مليًّا على ضوء التجارب الماضية فى خير الوسائل العملية لتحقيق هذا الغرض، ورأت أنه يجب علاج هذه الحالة من نواح ثلاث:

١ - تمويل الجمعيات.

٢ - الإشراف عليها.

٣ - تعديل قانون التعاون، واقترحت لتمويل الجمعيات إما إنشاء بنك تعاونى مستقل أو تحويل بنك التسليف الزراعى إلى بنك تعاونى، ومن ناحية الإشراف على الجمعيات اقترحت تدعيم مصلحة التعاون بزيادة ميزانيتها وزيادة

---

(٣) مصلحة التعاون الآن، وتتبع وزارة الشئون الاجتماعية.

(٤) أعضاؤها الدكتور إبراهيم رشاد بك - عبد الرحمن الرافعى بك - محمد ذو الفقار بك - الدكتور أحمد حسين بك - الدكتور يحيى أحمد الدرديرى.

عدد موظفيها الفنيين، ورأت ضرورة إنشاء تفتيش للتعاون فى كل مديرية، وزيادة عدد المراجعين والمنظمين للجمعيات؛ لأن القاعدة السليمة أن يكون لكل عشرين جمعية على الأكثر منظم واحد، وهو الموظف المختص بإرشاد أعضائها إلى حسن إدارتها وتوجيهها الوجهة الصالحة، ولكل سبعين جمعية على الأكثر مراجع واحد لحساباتها، وذلك لكى يتسنى للمنظم أن يزور كل جمعية تدخل فى منطقته مرة فى الشهر ويزور المراجع كل جمعية مرة كل ثلاثة أشهر لمراجعة حساباتها، وبذلك يكون إشراف مصلحة التعاون على الجمعيات إشرافًا عمليا منتجًا، وقد دلت التجارب على أنه إذا تراخى الإشراف أدى ذلك لا محالة إلى تقهقر الجمعيات وسريان الارتباك والفوضى إلى أعمالها وحساباتها.

قانون سنة ١٩٤٤

وقد أدت بحوث مختلف اللجان إلى وضع قانون جديد للتعاون أقره البرلمان فى سنة ١٩٤٤ وهو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ المعدل لأحكام قانون سنة ١٩٢٧، وقد دعا إلى وضعه ما ظهر من التجربة من وجوب إدخال تعديلات جوهرية على القانون الأول، تمشيًا مع التطور الحديث وتيسيرًا للجمعيات التعاونية، وتنظيمًا لأعمالها، وتعضيدًا لها فى القيام بمهمتها، وأدمجت هذه التعديلات فى نصوص القانون القديم بحيث صار قانون سنة ١٩٤٤ هو القانون الشامل لأحكام التعاون، وفيما يلى أهم التعديلات التى تضمنها وتميز بها على القانون القديم.

١ - أعيد تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للتعاون (مادة ٢٠) فأضيف إلى تشكيله تمثيل الحياة الدستورية فيه والانتفاع بخبرة بعض أعضاء مجلسى البرلمان وبعض العناصر التى لها صلة بشئون التعاون.

٢ - نص على تأليف مجالس استشارية للتعاون فى المديريات (مادة ٢٣) لكى تستعين بها مصلحة التعاون فى كل ما له علاقة بالنهوض بالحركة التعاونية فى كل مديرية، وبذلك يسود التعاون مع الزمن نظام اللامركزية.

٣ - أجاز تقسيط الأسهم فى الجمعيات التعاونية (مادة ٢٤) لكى يتمكن ذوو الموارد الضئيلة من الاشتراك فيها والانتفاع بخدماتها ومزاياها.

٤ - أعفى الجمعيات التعاونية من رسوم الدمغة على جميع العقود والمحررات والأوراق والمطبوعات، وأعفاها من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية، ونص على منحها إعانات مالية من الحكومة أو من مجالس المديريات أو المجالس البلدية مقابل ما تقوم به هذه الجمعيات من الخدمات الاجتماعية (مادة ٤٣)، وهذه الميزات الجديدة تساعد على نمو الجمعيات التعاونية وانتشارها والاستعانة بها فى مواجهة كثير من مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية.

٥ - أجاز للأجانب أن يكونوا أعضاء فى الجمعيات التعاونية غير الزراعية (مادة ٤٤ و ٤٥) تعميمًا للفائدة التى تعود من الجمعيات على جميع أعضائها دون تفرقة بين جنسياتهم وبخاصة جمعيات التعاون المنزلى التى توفر لأعضائها أصناف البقالة والمأكل والملبس، وقد اقتبس هذه القاعدة من نظام التعاون فى مختلف البلدان، واستثنيت الجمعيات التعاونية الزراعية بأن اشترط فى عضويتها الجنسية المصرية (مادة ٤٥) وذلك لما تتناوله هذه الجمعيات من أعمال تيسر لأعضائها الحصول على القروض الإنتاجية وتوسيع قدرتهم على استغلال أموالهم فى زراعة الأراضى وامتلاكها، وهو ما يجب أن يترك فيه المجال للمصريين دون غيرهم.

٦ - خول للجمعيات التعاونية حق الامتياز على المحاصيل ضمانًا للقروض التى تعطى لأعضائها وتحصيل المبالغ المطلوبة لها بطريق الحجز الإدارى (مادة ٥٥ و ٥٦) وكان هذا التعديل واجبًا لتشجيع الجمعيات على الإقراض وتسهيل إجراءات التحصيل مما يزيد فى الضمان العام للجمعيات التعاونية ويوفر لها كثيرًا من نفقات التقاضى.

٧ - نص على توسيع سلطة مصلحة التعاون فى الإشراف على الجمعيات (مادة ٦٩، ٨٧) وقد أظهرت التجربة ضرورة ذلك لأن الإشراف على الجمعيات التعاونية من أهم عوامل نجاحها وانتظامها.

٨ - لأجل أن تقوم الجمعيات التعاونية بالخدمات الاجتماعية نص فى

(المادة ٧٧)على استقطاع كافة الأرباح الناتجة من التعامل مع غير الأعضاء وإضافة هذه المبالغ إلى مخصصات الخدمات الاجتماعية، وإن الأمل لكبير فى أن يكون للجمعيات التعاونية أثر كبير فى الإصلاح الاجتماعى بعد العمل بهذه التعديلات.

٩ – أجاز للجمعيات التعاونية تأليف اتحادات (مادة ١٠٠ وما بعدها) تنشأ فى كل مركز أو مديرية أو محافظة، ومهمة هذه الاتحادات هى الإشراف على أعمال الجمعيات المنتمية لها ومراجعة حساباتها وإرشادها إلى حسن أدارة أعمالها.

١٠ – نص على إنشاء بنك تعاونى تقوم بتأسيسه الجمعيات التعاونية (مادة ٩٧) والغرض من هذا البنك تسهيل الوسائل التى تكفل للجمعيات التعاونية القيام بأعمالها، وقد نفذت الحكومة هذه المادة بتحويل بنك التسليف الزراعى إلى بنك تعاونى.

النهضة التعاونية خلال الحرب العالمية الثانية

ساعد هذا القانون على نشاط الحركة التعاونية، وجاءت الحرب العالمية الثانية حافزًا جديدًا على اطراد هذا النشاط، وخطا خلال سنى الحرب خطوات واسعة موفقة، وتضاعف عدد منشآته ومنظماته، وبخاصة جمعيات التعاون المنزلى؛ إذ تبين من التجارب أنها وسيلة فعالة للحد من الغلاء الفاحش وحماية الجمهور من تلاعب التجار واستغلالهم حالة الحرب لرفع أسعار الحاجيات، وساعد على انتشار هذه الجمعيات تقدم الوعى القومى والشعور بالواجبات الاجتماعية، وإدراك الطبقة المثقفة فى المدن والقرى روح التعاون ومراميه، واضطلاع المثقفين بإدارة الجمعيات، فنجحت منشآت عديدة صار بعضها مضرب المثل فى الانتظام وحسن الإدارة، نعم إن هناك جمعيات تألفت على عجل أو قام عليها أشخاص لا يؤمنون بمبادئ التعاون والاستقامة والنزاهة، فلم تلبث أن سرى إليها الخلل والبوار، ولكن الروح التعاونية سائرة فى الجملة فى سبيل التقدم والنمو، يدل على ذلك أن عدد الجمعيات التعاونية القائمة فى القطر على اختلاف أنواعها بلغ نيفا

و ٢٠٠٠ جمعية، وعدد أعضائها نيفًا و ٨٠٠,٠٠٠ عضو، وبلغت قيمة معاملاتها
فى السنة نحو ثمانية ملايين جنيه، ومن مقارنة هذا الإحصاء بالإحصاءات القديمة
يتضح أن الحركة التعاونية قد زادت إلى ما يقرب من عشرة أمثال ما كانت عليه
قبل خمسة أعوام كما يتبين ذلك من الاحصاء الآتى:

إحصاءات عن الجمعيات التعاونية فى نهاية سنة ١٩٤٥

النـــــوع	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال المسهم	المال الاحتياطى	قيمة المعاملات
			جنيه	جنيه	جنيه
جمعيات تعاونية للتوريد والاقراض الزراعى	١٦٣٢	٥٣٠,٠٠٠	٧٥٦,٧٠٠	٢١٥,٤٠٠	٣,١٠٠,٠٠٠
جمعيات تعاونية لتوريد البترول والأدوية والخامات الصناعية	٤	٢,٣٥٠	٩٥,٨٢٠	١٥٠,٠٠٠	٤٨٢,٠٠٠
جمعيات تعاونية لتصريف الخضر والفاكهة والبصل	٥	٢,٥٥٠	٧,٠٠٠	٧,٠٠٠	٢٤٦,٠٠٠
جمعيات تعاونية منزلية	٣٥٨	٢٦٩,٦٠٠	٤٤٦,٧٠٠	٢١,٣٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠
الجمـــلة	١٩٩٩	٨٠٤,٥٠٠	١,٣٠٦,٢٢٠	٣٩٣,٧٠٠	٥,٥٢٨,٠٠٠
جمعيات تعاونية عامة للتوريد فى عواصم المديريات	١٤	١,٨٤٦	١١٧,٨٥٠	٣٧,٥٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠
جمعيات تعاونية عامة منزلية بالقاهرة والإسكندرية	٢	١٥٣	٢١,٢٥٠	٦,٦٠٠	٨٠٠,٠٠٠
المجمـوع	٢٠١٥		١,٤٤٥,٣٢٠	٤٣٧,٨٠٠	٨,٤٢٨,٠٠٠

النهضة العمالية

بدأ ظهور نقابات العمال فى مصر سنة ١٩٠٩، وتكاد فى ظهورها تكون معاصرة للحركة التعاونية[٥].

أنشئت ببولاق سنة ١٩٠٩ أوّل نقابة للعمال المصريين باسم (نقابة عمال المصانع اليدوية) ووضع لها قانون من خير القوانين التى وضعت لنقابات الصناع واتخذت لها ناديًا بالسبتية تجاه مدرسة عباس، ومن ثم سرت فكرة تأسيس نقابات العمال فى العواصم، فأنشئت نقابات لعمال الصنائع اليدوية فى الإسكندرية والمنصورة وطنطا وغيرها، على غرار نقابة القاهرة.

ونشطت الحركة العمالية خلال ثورة سنة ١٩١٩ وفى أعقابها، فازداد شعور العمال بالتضامن لتحسين حالتهم، والمطالبة بحقوقهم، فألفت الحكومة فى أغسطس سنة ١٩١٩ لجنة للتوفيق بين العمال وأصحاب العمل للنظر فى هذه المطالب وحلّ ما ينشأ من خلاف على أجور وساعات العمل وشروطه.

وتعددت نقابات العمال، وسرت الروح النقابية إلى طوائف أخرى كالمعلمين والخبراء والصحفيين والأطباء والتجار وبعض الموظفين، فشرعوا فى أعقاب الثورة فى تأسيس نقابات لهم.

قوانين العمل

هى مجموعة القوانين المتصلة بالعمل والعمال والمنظمة لعلاقة هؤلاء بأصحاب الأعمال، وتسمى هذه المجموعة فى أوروبا Code du travail وليس لدينا حتى الآن سوى النزر اليسير منها، ولا نزال فى المرحلة الأولى من هذا التشريع.

وإنّا ذاكرون فيما يلى أهم القوانين الخاصة بالعمل والعمال التى صدرت حتى اليوم (١٩٤٨)[٦].

---

(٥) فى سنة ١٨٩٩ أنشئت نقابة «عمال السجاير المختلطة» وفى سنة ١٩٠٨ أنشئت نقابة «عمال الترام المختلطة» وكان لها صبغة مختلطة أما النقابات الوطنية فلم يبدأ ظهورها إلا سنة ١٩٠٩.

(٦) وقت ظهور الطبعة الأولى من هذا الكتاب.

ظل التشريع المصرى ردحًا طويلا من الزمن خلوًا من القوانين الخاصة بالعمل والعمال، فمنذ صدر القانون المدنى سنة ١٨٨٣ لم يعن الشارع بهذه الناحية الهامة، والقانون المدنى (القديم) ذاته لم يتضمن من الأحكام الخاصة بالعمل والعمال سوى مواد يسيرة (من ٤٠١ إلى ٤٠٥) فى غاية الإيجاز والإبهام، حتى اضطرت المحاكم إلى وضع قواعد استلهمتها من روح العدل والإنصاف فى تحديد العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال.

وفى سنة ١٨٩١ صدر مرسوم فى ٨ مارس من تلك السنة أباح حرية العمل بالنسبة للعمال ونص على أن لكل مصرى أن يحترف الحرفة التى يختارها سواء فى الصناعة أو التجارة وألغى نظام الطوائف القديم.

وفى سنة ١٩٠٩ صدر القانون رقم ١٤ لتلك السنة، وهو أول قانون من قوانين العمل صدر فى العصر الحديث فى مصر، ويتضمن تنظيم تشغيل الأحداث فى بعض الأعمال الصناعية، وقد صدر تلافيًا للحالة السيئة التى كانت سائدة فى محالج القطن من تشغيل الأطفال مما أدى إلى كثرة وفياتهم وإنهاك قواهم فى أعمال لا تتفق مع سنهم.

وعدلت أحكام هذا القانون وحل محله القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بنظام تشغيل الأحداث من الذكور والإناث فى الصناعة ووضع بعض الأحكام لمصلحتهم.

وفى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ أنشئ (مكتب العمل) الذى صار فيما بعد (مصلحة العمل) للاهتمام بمسائل العمال.

وصدر فى سنة ١٩٣٣ القانون رقم ٨٠ لتلك السنة بوضع نظام لتشغيل النساء فى الصناعة والتجارة لحمايتهن فيما يتعلق بأعمالهن فى المصانع.

ثم تطور التشريع فيما بعد وشمل العمال من الجنسين إذ صدر فى سنة ١٩٣٥ القانون رقم ١٤٧ لتلك السنة بتحديد ساعات العمل فى بعض المحال الصناعية.

وفى سنة ١٩٣٦ صدر القانون رقم ٦٤ لتلك السنة بشأن التعويض عن إصابات العمل.

وفى سنة ١٩٤٢ صدر القانون رقم ٨٥ لتلك السنة بشأن نقابات العمال وقد اعترف بوجودها الذاتى والقانونى.

وفى ذات السنة (١٩٤٢) صدر القانون رقم ٨٦ بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث العمل، وقد فرض على أصحاب الأعمال أن يؤمّنوا العمال ضد إصابات العمل فى إحديى شركات التأمين ضماناً لمصالحهم.

وفى سنة ١٩٤٤ صدر قانون عقد العمل الفردى (رقم ٤١ لتلك السنة)، ويعتبر هذا القانون أساس التشريع العمالى، وليس بين القوانين العمالية ماله أهميته لأنه يتصل بحياة العامل فى علاقته بصاحب العمل وينظم علاقتهما ويرتب الالتزامات المفروضة على أصحاب الأعمال وعلى العمال معًا، وقد كفل حقوق العمال بقدر المستطاع، وإذا كان فيه نقص أو فراغ فإن الزمن كفيل بإصلاحه.

هذه هى قوانين العمل التى صدرت حتى اليوم (١٩٤٨) وهى كما ترى جدّ ضئيلة، ويحتاج تشريع العمل إلى توجيه وإصلاح وتجديد، لكى يساير نهضة العمال، ويكفل رفع مستواهم الاقتصادى والاجتماعى.

النهضة الرياضية

عاصرت النهضة االرياضية الحركة الوطنية الأولى.

فلما أنشئ نادى المدارس العليا سنة ١٩٠٦[٧] ظهرت فكرة إنشاء ناد خاص بالألعاب الرياضية، وتم إنشاء هذا النادى سنة ١٩٠٧، على قطعة أرض بالجزيرة تبلغ مساحتها نحو أربعة أفدنة أجرتها الحكومة إلى النادى بإيجار اسمى قدره قرش صاغ سنويا، وألفت وقتئذ لجنة لإدارته من بين أعضائها: عمر لطفى بك، وحسين رشدي باشا، وعبد العزيز عزت باشا، وأمين سامى باشا، ومحمد شريف بك، ولا يزال هذا النادى قائمًا إلى اليوم، وهو أقدم النوادى الرياضية فى مصر، وكان لثورة سنة ١٩١٩ أثرها فى ذيوع الروح الرياضية فى الشباب وغير الشباب، وكانت من قبل محصورة فى أضيق دائرة، فبدأ الشباب ومن إليهم

(٧) انظر الكلام عنه – كتابنا «مصطفى كامل»، وكتابنا «محمد فريد» ص ٣٢٤. طبعة سابقة.

يؤلفون الجماعات والنوادى الرياضية، وتألفت فرق الكشافة المصرية فى المدن والأقاليم، وتأسست فى أبريل سنة ١٩٢٠ جمعية الكشافة الأهلية لضم فرق الكشافة والتشجيع على إنشاء فرق جديدة وتنظيمها.

إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية

أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية بالمرسوم الصادر فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٩، ويعد إنشاؤها بداية مرحلة من مراحل النهضة الاجتماعية فى مصر.

جاء فى المرسوم الصادر بإنشائها ما يأتى بيانًا لأغراضها: «بما أن تطور الحياة فى البلاد يجعل من أمس الضرورات أن تخص الشؤون الاجتماعية بأقصى ما يستطاع من العناية اتقاءً لخطر ترك الأمور لحكم الصدفة ولتضارب التيارات المختلفة والنزعات المتعارضة، وعملاً على توجيه تلك الشؤون توجيهًا صحيحًا قويا. وسعيًا لتحقيق أعلى مستوى لحياة الفرد والأسرة. وبما أن ذلك كان يقتضى إنشاء وزارة تقوم على تلك الشؤون تجمع شتاتها وتنسق وحداتها وتبلغ بها ما ترجوه البلاد من خير ورقى».

وقد أدت هذه الوزارة بعض الخدمات للبلاد فى النواحى الاجتماعية. ويمكن أن تؤدى خدمات أجلّ وأعظم إذا وجهت توجيهًا صالحًا نحو العمل الاجتماعى المنتج.

المنظمات والخدمات الاجتماعية

خطت البلاد فى السنوات الأخيرة خطوات موفقة فى تأليف المنظمات الاجتماعية، وفى ميدان الخدمات الاجتماعية.

ويراد بالخدمات الاجتماعية مجموع الجهود التى يقصد بها إصلاح حالة المجتمع ورفع مستوى المعيشة لأفراده، وتحسين حالة الأسر (العائلات)، وتخفيف الآلام التى تنشأ عن البؤس والمرض فى الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار.

وقد أنشئت مدرسة للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية سنة ١٩٣٦ ومدرسة

للخدمة الاجتماعية بالقاهرة سنة ١٩٣٧، ثم تعددت مدارس ومعاهد الخدمة الاجتماعية، واعترفت الحكومة بها وبخريجيها.

وأنشئت عدة منظمات للخدمة الاجتماعية ولرعاية الطبقات الفقيرة والتخفيف من آلامها ورفع مستواها، ولا يزال العمل فى هذا المجال فى مرحلته البدائية.

واجبات الحكومة وواجبات المواطنين

برغم الخطوات التى خطتها البلاد من الناحية الاجتماعية، فإن حالة البلاد لا تزال من هذه الناحية فى تأخر محزن بحيث تحتاج إلى جهود كبرى لإصلاحها.

ويلزمنا أن نعترف بأنه إذا كان الاحتلال البريطانى هو المسئول قبل ثورة سنة ١٩١٩ عن تأخر البلاد من الوجهة الاجتماعية، فإنه فى أعقاب هذه الثورة لا ينفرد بهذه المسئولية إذ أن قبضته قد تراخت كما أسلفنا فى الفصل السابق، وآل قسط كبير من السلطة إلى الحكومة االأهلية، ومع ذلك استمر الإهمال والقصور فى الناحية الاجتماعية كما كان ولم يزل فى الناحية الاقتصادية، وهنا يقع جانب كبير من المسئولية على عاتق الحكومات المتعاقبة، وعلى المواطنين فى الجملة.

وأود أن أنبه إلى بعض ما يجب علينا عمله فى هذه الناحية، وسأجعل الكلام فى هذا الفصل جامعًا بين واجبات الحكومة وواجبات المواطنين معًا، للارتباط الوثيق بينهما، ولأن التعاون بين الحكومة والمواطنين فى الإصلاح الاجتماعى ألزم منه فى الميدان الاقتصادى، بل لا يمكن أن يتم إصلاح اجتماعى صحيح بغير هذا التعاون.

أهداف النهضة الاجتماعية

من واجب الحكومة والمواطنين أن يساهموا فى النهوض بالمجتمع المصرى من ناحية التعليم والصحة ورفع مستوى المعيشة، ليكون المصرى فى مختلف طبقاته مواطنًا سليم الجسم، سليم الخلق والفكر، يتوافر له المسكن الصالح، والغذاء

الصالح، والكساء الصالح، والماء الصالح، وله من التعليم ومن الرزق واليسار ما يجعله فى مستوى المواطنين العاديين من الأمم الراقية.

ويجب على وجه التخصيص النهوض بالقرية ليكون الفلاح أسعد حالاً وأسلم صحة وأرقى فكرًا وأحسن غذاءً وكساءً وأوفر رزقًا مما هو الآن (١٩٤٨).

وإلى جانب النهوض بالفلاح والعامل يجب إرساخ قواعد العدالة الاجتماعية، بحيث تعمّ مزايا الحضارة طبقات الشعب كافة بالعدل والقسطاس المستقيم.

تلك هى أهداف النهضة الاجتماعية، والآن فلنتكلم عن بعض نواحيها.

فى التعليم

يجب تعميم التعليم الابتدائى وجعله إجباريا ومجانيا لكل مصرى ومصرية، والسير حثيثًا فى نشر هذا التعليم حتى تمحى وصمة الأمية عن مصر، وتجب العناية بالتعليم بدرجاته: الجامعى والثانوى والابتدائى والإلزامى، وأن يكون الغرض منه تكون جيل قوى محصن بالعلم والأخلاق لكى ينهض بالأعباء الوطنية والاجتماعية والفردية، فالشعب المسلح بالأخلاق والعلم أقدر على الإنتاج وعلى الذود عن الاستقلال من الشعب الجاهل المتحللة أخلاقه.

وتجب العناية بالتربية الوطنية والخلقية والدينية والرياضية فى مختلف مراحل التعليم.

ومن الواجب أن نعترف بأن نصيبنا من الأخلاق والوطنية ضئيل مع الأسف، وأن البلاد أحوج ما تكون إلى أن نرفع من مستواهما فى نفوسنا.

ومن الواجب أن تعنى الحكومة بالتعليم العملى الهندسى والزراعى والصناعى والتجارى والفنى الذى يخرج الشباب الكفء القادر على الاضطلاع بمشروعات الإصلاح والعمران والقيام بالأعمال الحرة فى الميادين الاقتصادية، يجب أن تتضافر الجهود لتخريج شبان مجندين وقادة مجربين فى هذه الميادين، وإعداد الجيل للحياة الحرة لينشأ معتمدًا على نفسه، وأن نربى فيه ملكة الاستقلال

والاعتماد على النفس فى حياته الخاصة، لأن الاستقلال الفردى ينمى فى المجتمع روح الاستقلال السياسى والتعلق به والحرص عليه.

إن التعليم الجامعى فى حاجة قصوى إلى إصلاحه والنهوض به، ولا يمكن أن تؤدى الجامعات فى مصر رسالتها إلّا إذا وطدنا استقلالها، فإن الاستقلال الجامعى هو عماد الرسالة التى تؤديها الجامعة، وهو الذى ينشئ شباب الجيل نشأة استقلالية صحيحة تجمع بين العلم والأخلاق والفضيلة والمثل العليا فى الحياة العامة والخاصة.

ومن أوجب واجبات الحكومة بالنسبة للتعليم الجامعى توفير الأساتذة الأكفاء له، وهذا يقتضى ألا تقتنصهم الوزارات ولا تغريهم بالمزايا والمنافع فتنتزعهم من بيئة العلم والتعليم وتطوح بهم فى تيه الوظائف ولتوظيف، إن على الحكومة تقع تبعة حرمان الجامعة من طائفة من الأساتذة الأكفاء الذين أسندت إليهم وظائف غير جامعية، بعد أن تخصصوا للعلم والتعليم، فهذه الوسيلة فى الإغراء هى من أسباب تأخر التعليم الجامعى عندنا، فلتقلع الحكومة عن هذه الوسيلة التى تعد سلاحًا مصوبًا إلى كيان الجامعة والتعليم العالى.

فى الصحة

تجب وقاية الشعب من الأمراض المختلفة بتعميم الوسائل الصحية الواقية منها، ومن أولى هذه الوسائل إقامة المساكن الصحية وتوصيل المياه الصالحة للشرب للقرى القريبة والبعيدة، فإن المساكن والمياه غير الصحية هى من أقوى الأسباب فى انتشار الأمراض.

ومن الواجب إلى جانب ذلك الإكثار من المستشفيات وزيادة عدد الأطباء لتيسير علاج الأمراض فى كل نوحى المملكة، ويجب توزيع المستشفيات توزيعًا عادلا على السكان بحيث لا يقل عددها عن مستشفى كبير لكل مركز من مراكز القطر، وكل بندر من بنادره، وكل قسم من أقسام العواصم، ومستشفى قروى لكل خمس قرى على الأكثر، عدا المستشفيات المخصصة لعلاج أمراض معينة والمستوصفات، وأن يوزع الأطباء أيضا على البلاد والقرى توزيعًا إلزاميا

يراعى فيه تقريب الأطباء إلى جمهور السكان فى مختلف أرجاء البلاد، وأن تنشأ عدة كليات للطب، وإلى أن يتم إنشاؤها يزاد عدد أعضاء البعثات فى الخارج لتخريج العدد الكافى من الأطباء، وإنشاء معاهد للأبحاث الطبية ومدارس للممرضين والممرضات، وأن تزود البلاد بالمعامل الطبية الكافية للتحليل والكشف والفحص والأجهزة المخصصة لمعالجة جميع الأمراض فى جميع المديريات والمحافظات.

وإذا كان تنفيذ هذا البرنامج يقتضى نفقات جسيمة لا تفى بها موارد الميزانية فعلى الحكومة أن تسنّ تشريعًا يلزم أصحاب الأملاك فى المدن والأرياف أن يساهموا فى نفقات إقامة هذه المنشآت وأن يخصصوا جزءًا من أملاكهم ومبانيهم لهذه الغاية النبيلة.

رعاية الأمومة والطفولة

ويجب أن تتعاون الحكومة والأفراد والجمعيات على رعاية الأمومة والطفولة فى الطبقات المتوسطة والفقيرة، فإن هذه الرعاية من الوسائل الناجعة لتكوين جيل سليم كفء للإنتاج وللدفاع الوطنى.

فى الرياضة البدنية

إن الجهود التى بذلتها الحكومة وبذلها المواطنون حتى الآن لنمو الروح الرياضية لا تعد شيئًا مذكورًا بالنسبة لما يجب أن يعمل فى هذا الصدد.

لقد ثبت من الإحصاء أن أجسام الشباب سواء من المثقفين أو من الأميين هى فى الجملة أجسام ضعيفة هزيلة تكتنفها العلل والأمراض.

فالمستوى الصحى للجيل الجديد أقل مما تحتاج إليه البلاد، وأقل مما يحتاج إليه الأفراد، وهذا المستوى لا يتناسب مع أعباء الحياة العامة، ولا مع أعباء الكفاح للحياة.

وهذه الناحية الخطيرة تقتضى المبادرة إلى علاجها، ومن أنجع الوسائل لهذا

العلاج توجيه الجهود المنظمة الواسعة المدى للنهوض بالتربية البدنية فى معاهد العلم على اختلاف مراحلها، وألّا تقتصر على فئة من الطلبة دون مجموعهم وألّا يكون الغرض منها إعداد فريق ضئيل العدد للمباريات فحسب، بل يجب أن يكون هدفها النهوض بالمستوى الرياضى للطلبة جميعًا.

ويجب تعميم الروح الرياضية بين مختلف طبقات الشعب بإنشاء النوادى الرياضية التى تمارس فيها أنواع الرياضة، لا أن تكون مجرد مجتمعات للسمر، والترفيه والمرح، وأن تعمم هذه النوادى ومشتقاتها من ساحات شعبية وحمامات للسباحة ومعسكرات للتدريب وملاعب عامة للتنس ووكرة القدم وما إلى ذلك ، ويجب الاكثار من جمعيات الكشافة، وتنظيم رحلات رياضية فى داخل البلاد وخارجها. وفى الجملة محاكاة الأمم الراقية فى العناية بالرياضة البدنية لطبقات الشعب كافة، فعامة الشعب أحوج من خاصته إلى الرياضة البدنية، وهذه التربية إلى جانب التربية الأخلاقية والوطنية والدينية كفيلة بأن تجعل منه شعبًا صحيحًا قويًّا، سليمًا من الأمراض والعلل، مبرءاً من الضعف والتراخى والكسل، عامرًا قلبه بالإيمان بالوطن.

العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية هى إقرار الإنصاف والتوازن بين طبقات المجتمع، وهى مهمة من أعظم مهام الحكومات، لا تقل أهمية عن إقرار العدل بين الأفراد فكما أن من أوجب واجبات الحكومة تخصيص المحاكم لإقامة ميزان العدل بين الناس، فمن أعظم، وأهم واجباتها وضع النظم الكفيلة بإقامة العدل بين الطبقات.

وأساس هذه المهمة ألّا تتحيف طبقة على حقوق طبقة أخرى، وأن تقل الفروق الشاسعة بين الطبقات، وأن تعمل الدولة على تحسين حالة الطبقات الفقيرة ورفع مستواها من الوجهة الاقتصادية والصحية والثقافية والأخلاقية، وبذلك يتحقق التضامن الاجتماعى بين أفراد الأمة، وتتمكن الروابط بين الطبقات، فتقوى الأمة فى مجموعها وتزداد تكتلًا ومناعة.

فمن واجب المشرع أن يتدخل بين الطبقات لكى يقرّ العدل الاجتماعى

بينها، وهو واجب تقتضيه العدالة والإنصاف، إذ لا يخفى أن ثراء أصحاب الأموال والملكيات الكبيرة لا يرجع إلى جهد أصحابها فحسب، بل يدخله إلى حد كبير جهد المجتمع ذاته، وطبقاته المختلفة، وأفراده العديدين المجهولين، فمن العدل أن ينال هذه الطبقات وهؤلاء الأفراد بعض ما يتمتع به الأثرياء؛ لأنهم لو استثمروا أموالهم فى أرضٍ بلقع جرداء خالية من حكومة منتظمة ومجتمع متعدد الطبقات لما ربحوا شيئًا من هذا الثراء، وقديمًا قال الشاعر:

الناس للناس من بدو ومن حضر   بعض لبعض وإن لم يشعروا خدم

فعلى الأغنياء أن يؤدّوا للمجتمع بعض ما هم مدينون به له، وما يغمرهم من خدمات، وعلى المشرِّع أن ينظِّم علاقات الطبقات بعضها ببعض على هذا الأساس، ويمنع ظلم طبقة لأخرى، وعدوانها عليهم، ويقيم بينها جميعًا ميزان العدل والقسطاس.

هذا هو هدف العدالة الاجتماعية.

وسنذكر فيما يلى بعض الوسائل لتحقيق هذه العدالة، نذكرها على سبيل المثال، لا على سبيل الحصر والتحديد ؛ لأن قواعد العدالة الاجتماعية ومبادئها قابلة للتعديل والتطور، تبعًا لتقدم البشرية وارتقاء الفكر الإنسانى شأنها فى ذلك شأن القوانين والشرائع عامةً، فإنها قابلة للإصلاح والتعديل.

تحديد الأرباح

على المشرع أن يتدخل لتحديد الأرباح التى يجنيها التجار والشركات وأصحاب المؤسسات التجارية والصناعية، إذ ليس من حق هذه الطوائف أن تستغل جمهور المستهلكين برفع أسعار مبيعاتها ومنتجاتها إلى حدٍّ غير معتدل؛ لأن هذا الاستغلال فضلاً على ما يؤدى إليه من غلاء الأسعار وإرهاق الشعب، فإنه يتعارض مع العدالة الاجتماعية، فليس من العدل أن يستغل المنتج والتاجر طبقة المستهلكين إلى الحدّ المرهق بهم، وعلى المشرع أن يضع حدًّا لأرباح الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والتجار عامة، وأن يكون هذا الحد معتدلًا

ومعقولاً، بحيث لا يرهق المستهلك، ولا يغبن المنتج، وإذا كان من حق المشرع بل من واجبه التدخل بين الملاك والمستأجرين، فمن حقه ومن واجبه أيضًا أن يتدخل بين المنتجين والتجار والمستهلكين.

تحديد العلاقات بين الملاك والمستأجرين

ومن واجب المشرع أيضًا أن يتدخل لتحديد العلاقات بين الملاك والمستأجرين.

فعليه أن يحدد نسبة إيجارية للمنازل والمساكن عامة تنفذ فى الأوقات العادية لا فى الأحوال الاستثنائية فحسب، وأن تتبع هذه النسبة قيمة الضريبة بقدر الإمكان.

وعليه أيضًا أن يتدخل بين ملاك الأراضى الزراعية ومستأجريها، ويحدد نسبة إيجارية ملزمة للمالك والمستأجر على حد سواء.

إن ضيق المساحة المزروعة فى مصر، وكثرة الأيدى العاملة، والعناد بين المتنافسين، كل أولئك قد أدى إلى ازدياد التزاحم على استئجار الأراضى الزراعية، وبالتالى إلى رفع قيمها الإيجارية إلى أسعار مرتفعة ترهق المستأجرين ويعود ضررها عليهم وعلى المستهلكين عامة؛ لأن المستأجر الذى التزم بإيجار مرتفع مضطر إلى أن يزيد فى السعر الذى يبيع به حاصلاته وخاصة التى يستهلكها الجمهور ويحتاج إليها كالحبوب والخضر والفواكه، وما إلى ذلك، وهذا ولا ريب سبب جوهرى من أسباب اشتداد الغلاء، فمن العدل أن يتدخل المشرع للحد من ارتفاع أسعار الإيجارات وتحديد قيمتها على أساس غلة الأطيان أو على أساس المزارعة (الأنصبة) تحديدًا عادلاً لا غبن فيه على أى الفريقين، وعليه وضع فئات لأجور العمال الزراعيين على أساس حاجة العامل إلى ضرورات العيش دون أن يؤدى ذلك إلى الإضرار بالإنتاج.

ويجب أيضًا منع التأجير من الباطن، فإن هذا النوع من التأجير يوجد طبقة من الفضوليين تثرى على حساب الملاك والمستأجرين، وهم آفة من آفات الحياة

الزراعية فى مصر، وقد منع هذا التأجير فى كثير من البلدان، فمن الواجب سن القوانين لمنعه فى مصر، وفرض عقوبات على من يخالفونها.

وضع حد لزيادة الملكية الزراعية

إن وضع حد لزيادة الملكيات الزراعية الكبيرة هو تشريع اجتماعى واقتصادى واجب لعلاج الفروق الهائلة بين أبناء الأمة وسوء توزيع ملكية الأراضى، وما يقترن به من ظلم وإجحاف بالفقراء، وهذا التحديد هو أيضًا علاج ناجع للانخفاض الجسيم فى مستوى المعيشة للغالبية العظمى من الأهلين.

حقًا إن وجود الفروق فى الثروة بين أبناء الأمة الواحدة أمر طبيعى ومشروع، ولكن الاتجاه الاجتماعى السليم هو تقليل الفوارق بين طبقات الشعب بقدر الإمكان، بشرط ألّا يضر ذلك بكيان المجتمع؛ لأن تقليل الفوارق بين الطبقات هو تحقيق لهدف تنشده الأمم الراقية، وهو المساواة بين أفرادها فى الحقوق والمزايا والواجبات، ولا مراء فى أن المساواة - إلى جانب الحرية - من دعائم الهيئة الاجتماعية المتقدمة.

إن سوء توزيع الأراضى الزراعية فى مصر ظاهر من إلقاء نظرة على عدد الملّاك، ومقدار ما يملكون، ونسبة صغار الملّاك لى كبارهم فى مجموع هذه الأراضى، وهذا الإحصاء واضح فى البيان الآتى:(٨).

---

(٨) تلقينا هذا البيان من مصلحة الإحصاء ضمن خطاب بتاريخ ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٨. ووارد فيه أن هذا آخر إحصاء لغاية ديسمبر سنة ١٩٤٦.

بيان ملكية الأراضي بالمملكة المصرية موزعة على الملاك
لغاية ديسمبر سنة ١٩٤٦

فئـــات الملاك	مجموع ملكية كل فئة بالفدان	عـــدد الملاك
لغاية نصف فدان	٣٩٧,١٨٥	١,٣٨٢,٦٣١
أكثر من نصف فدان لغاية فدان	٣٥٥,٧٦٧	٤٩٢,٠٨٤
أكثر من فدان لغاية فدانين	٤٩١,٠٢٨	٢٣٦,٣٥٦
أكثر من فدانين لغاية ٣ أفدنة	٣٨٩,٤٥٨	١٧٣,٥٢٨
أكثر من ٣ أفدنة لغاية ٤ أفدنة	١٦٣,٤٦٧	٤٩,٣٠٧
أكثر من ٤ أفدنة لغاية ٥ أفدنة	١٨٢,١٣٣	٣٩,٩٧٠
أكثر من ٥ أفدنة لغاية ١٠ أفدنة	٥٦٤,١٤٣	٨٣,٤٠٣
أكثر من ١٠ أفدنة لغاية ١٥ فدانا	٣٣٠,٢٥٣	٢٧,٣١٩
أكثر من ١٥ فدانا لغاية ٢٠ فدانا	٢٤٠,٨٤١	١٤,١٥٧
أكثر من ٢٠ فدانا لغاية ٣٠ فدانا	٢٩٠,٩٦٥	١١,٩١٩
أكثر من ٣٠ فدانا لغاية ٥٠ فدانا	٣٥٧,٠٦٣	٩,٢٠٠
أكثر من ٥٠ فدانا لغاية ١٠٠ فدان	٤٦٦,٤٥٦	٦,٨٥٨
أكثر من ١٠٠ فدان لغاية ٢٠٠ فدان	٤٤٣,٩٨٨	٣,١٧١
أكثر من ٢٠٠ فدان لغاية ٤٠٠ فدان	٣١٧,٥٧٥	١,١٠٢
أكثر من ٤٠٠ فدان لغاية ٦٠٠ فدان	٢٣٧,٣٨٧	٤٦٢
أكثر من ٦٠٠ فدان لغاية ٨٠٠ فدان	١١٧,٤٦٧	١٧٧
أكثر من ٨٠٠ فدان لغاية ١٠٠٠ فدان	٩١,٣٣١	١٠١
أكثر من ١٠٠٠ فدان لغاية ١٥٠٠ فدان	١٩٤,٧٦٨	١٦٦
أكثر من ١٥٠٠ فدان لغاية ٢٠٠٠ فدان	٦٨,٧٠٧	٣٩
أكثر من ٢٠٠٠ فدان	٢٠٢,٨٨١	٤٢
مجموع التوزيع	٥,٩٠٣,١٤٣	٢,٦٣٦,٠٩٦

واضح من هذا البيان أن الذين يملكون فدانًا فأقل يبلغون ١,٨٧٤,٧١٥ مالكًا أى نحو ثلاثة أرباع الملاك، ومع ذلك فهم لا يملكون إلا ٧٥٢,٩٥٢ فدانًا أى نحو ١٢٪ من مجموع الأراضى المزروعة، مع أن عددهم يوازى ثلاثة أرباع الملاك، وأن الذين يملكون مائة فدان فأكثر لا يزيدون على ٥٢٦٠ مالكًا ومع ذلك فإنهم يملكون ١,٦٧٤,١٠٤ أفدنة.

وثبت من إحصاء آخر أن أكبر مجموعة من الدخل وتبلغ ٣,٦٥٦,٨٨٠ جنيهًا تنحصر فى فئة قليلة من السكان لا تزيد على ٧٣٣ فردًا، فى حين أن أقل مجموعة من الدخل وتبلغ ٦٠٩٤٨٠ جنيهًا موزعة على ٢٧٣,٢٩٢ فردًا من صغار الملّاك.

فهذا التوزيع السيىء جعل الغالبية العظمى من صغار الملاك الزراعيين يملك الواحد منهم ربع فدان، وهو مقدار لا يكفى لسد حاجة هذه الطبقة من السكان، إذ لا يزيد دخل الفرد فى السنة على مبلغ تافه لا يفى بالقوت الضرورى للمالك وعائلته، أما غير الملاك وهم الغالبية العظمى من السكان فلا يجدون هم وعائلاتهم ما يكفى لقوتهم الضرورى لأنهم لا يملكون شيئًا، وهذا ولا ريب من أسباب انتشار الفقر فى البلاد، خصوصًا إذا لوحظ أن الملكية تتفتت بالتوريث فتهبط نسبة ملكية الفرد من هذه الطبقة تدريجاً على توالى السنين.

يذهب بعض المفكرين والباحثين إلى أن علاج هذه الحالة يكون باستصلاح الحكومة الأراضى البور وتوزيعها على صغار الملاك بأسعار وشروط سخية، وهذه الوسيلة مع نفعها لا يمكن أن تؤدى إلى علاج ناجع لحل مشكلة الفقر؛ لأنها محصورة فى دائرة ضيقة لا تتجاوز بضع مئين، ومع الزمن بضع آلاف، من الأفراد، فى حين أن المشكلة تعم الملايين، ومن الواجب أن تعمل الدولة على خلق ملكيات صغيرة ومتوسطة فى أوسع دائرة؛ لأن المجتمع يرقى بها ماديًّا وأدبيًّا، وما لم تتسع رقعة الملكيات المتوسطة والصغيرة فإن مشكلة الفقرة تبقى مضروبة على البلاد.

والعلاج الرئيسى لسوء توزيع الملكية الزراعية هو وضع حد لزيادة الملكيات الكبيرة ووقف هذه الزيادة، فهل السبيل لنشر الملكيات الصغيرة، ثم إنه الوسيلة الفعالة لمنع استمرار الارتفاع فى أسعار الأطيان، فإن تهافت كبار الملاك على

زيادة ما يمتلكون من شأنه أن يرفع أسعار الأطيان ارتفاعًا لا يتناسب مع غلتها الحقيقية، وارتفاع أسعارها يؤدى إلى ارتفاع الإيجارات، وإلى غلاء المعيشة، وبالتالى إلى ازدياد الضيق فى البلاد، وعلاج هذه الحال يكون بتحويل إجبارى لرءوس الأموال من استثمارها فى شراء الأطيان إلى استثمارها فى الصناعة، ولا يتم ذلك إلّا بتحديد نصاب الملكية الزراعية، وبذلك يتحول استثمار الأموال إلى الميادين الصناعية، فتزداد ثروة البلاد ويرتفع تبعًا لذلك مستوى المعيشة بين الأهلين.

ومن مزايا هذا النظام أنه يساعد على انتشار التعاون الزراعى؛ لأن التعاون لا ينجح إلّا فى وسط ملكيات صغيرة أو متوسطة، وقلما يلقى نجاحًا بين أصحاب الملكيات الكبيرة لأنهم ليسوا فى حاجة إليه، ولا جدال فى أن التعاون هو من الوسائل الناجعة للتقدم الاجتماعى والاقتصادى.

وقد يعترض بعضهم على تخصيص الملكية الزراعية بالتحديد دون الملكية الصناعية والتجارية مثلاً، ويتساءلون: إذا كان مبدأ تحديد الملكية عادلاً فلماذا لا يطبق على الصناعة والتجارة؟

والردّ على ذلك أن الصناعة الحديثة تقوم على الإنتاج الكبير، بخلاف الزراعة فإنها تجود فى الملكيات المتوسطة التى يباشر أصحابها زراعتها بأنفسهم أكثر مما تجود فى الملكيات الكبيرة، فالإنتاج القومى يزداد كلما كثرت الملكيات المتوسطة والصغيرة، على أن هذه لا تتفتت إلى الدرجة التى ترادف الفقر، بخلاف الإنتاج الصناعى، فإنه ينمو كلما اتسع مداه وزادت رءوس أمواله، وتوحدت إدارته، أمعن النظر فى المصانع الكبرى، وقارن بين إنتاجها وإنتاج المصانع الصغيرة أو الصنائع اليدوية، فإنك ولاشك تجد أن الإنتاج يتضاعف فى ظل الإنتاج الصناعى الكبير؛ لذلك لا يكون من مصلحة الإنتاج القومى ولا من العدل الاجتماعى تفتيت الملكية فى الصناعة، وكذلك الشأن فى التجارة وبخاصة التجارة الخارجية، وهذا هو الفارق بين الزراعة والصناعة أو التجارة.

هذا إلى أن الأساس الاقتصادى السليم للحياة الزراعية أن الزراعة يجب أن تكون وسيلة للعيش الرغد، لا وسيلة لاستغلال المال، وإذا ازدادت رقعة الأرض

علـى حـد معـين انقلبت وسيلة لاستغـلال المـال تؤدى إلى استعبـاد الـزراع، وهـذا ما لا ينبغي أن يكون.

كل هذه التقديرات حدت بالأستاذ محمد خطاب بك العضو بمجلس الشيوخ إلى أن يتقدم فى سنة ١٩٤٥ إلى المجلس بمشروع قانون بتحديد نصاب الملكية الزراعية، وقد أحيل إلى لجنة الشئون الاجتماعية بالمجلس، ففحصته فحصًا دقيقا، ودرسته من جميع النواحى، وانتهت إلى إقراره فى وضع يوفق بين حقوق الملاك وموجبات المصلحة العامة، فنصت المادة الأولى من المشروع كما عدلته اللجنة على أنه «ابتداءً من العمل بهذا القانون لايجوز لأحد أن يمتلك أكثر من مائة فدان مما يدفع عنه أعلى ضريبة أو أرضًا زراعية يدفع عنها مثل هذا القدر من الضرائب ويستثنى من هذا الحكم الملاك الحاليون وورثتهم».

فالمشروع إذن لايسرى على الماضى، ولايمس الحقوق المكتسبة للملاك الحاليين، أى لا يمس ملكيتهم الحالية، بل لا يسرى أيضا على ورثتهم، وفى هذا كل الضمان لملكية الملاك الحاليين، وورثتهم أيضا، والغرض منه هو منع زيادة ملكيتهم عن النصاب الذى حدده المشروع، أى لا يكون لهم أن يشتروا أكثر مما يملكون زيادة على هذا النصاب، فملكيتهم مع ما فيها من زيادة تبقى لهم كما هى ولا تتأثر من القانون، وإنما يحظر عليهم أن يزيدوها فى المستقبل، فليس لهم أن يشكوا من مثل هذا التحديد.

على أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح، فقد قدمت لجنة الشئون الاجتماعية تقريرها بقبوله بعد تعديل الحد الأعلى للملكية من خمسين فدانًا إلى مائة، ونظر بجلسة ٢٥يونيه سنة ١٩٤٥ بمجلس الشيوخ، ولكن الحكومة عارضته فى هذه الجلسة، وقالت إنها معنية بتوزيع الأراضى الأميرية الصالحة للزراعة على صغار المزارعين، وأن هذا يغنى عـن المشروع، ووجد المشروع معارضة من أغلبية الشيوخ، مما دعا اللجنة إلى استرداده تفاديًا من مواجهته برفض المجلس إياه، فتقررت إعادته إلى اللجنة بجلسة ٢ يوليو سنة ١٩٤٥ وضم إليها المجلس ممثلين عن لجان المالية والزراعة والأشغال والعدل لإعادة درسه، فقدمت اللجنة مجتمعة تقريرًا برفضه، مع الإهابة بالحكومة أن تعمل على إصلاح الأراضى البور

وتوزيعها على صغار الملاك، وفرض الضرائب التصاعدية، وتحديد أجور العمال الزراعيين وغيرهم، وتحديد ساعات العمل، وسنّ القوانين لحماية صحتهم العامة وتقدير إيجار الأطيان على أساس يترك ربحًا محققا للمستأجر، وحمايته من عنت المؤجر، وقد أقر المجلس هذا التقرير وقرر رفض المشروع بجلسة ١٦ يونيه سنة ١٩٤٧، ومن يومها كتب عليه أن لا يرى حتى الآن وجه النهار، ولعل الزمن كفيل ببعثة من جديد، فى يوم غير بعيد.؟؟

تشجيع ومراقبة الجمعيات التعاونية

إن الحركة التعاونية تحتاج إلى تعاون الحكومة والمواطنين فى نشرها، وإصلاحها وتثبيتها وتعميمها، لأنها أداة فعالة فى النهضة الاقتصادية والاجتماعية، وهى فى حاجة إلى تشجيع من الحكومة وإلى تضامن وإخلاص من المتعاونين، وإلى جانب ذلك تحتاج إلى رقابة دقيقة ومراجعة لأعمالها وحساباتها، فقد ثبت من التجارب أن هذه الرقابة ضرورية لكفالة حسن إدارة الجمعيات التعاونية، وتجنيبها استغلال بعض أعضائها الذين يتخذونها وسيلة للإثراء والكسب من طريق غير مشروع، فالتشجيع والرقابة أمران متلازمان وضروريان لسلامة الحركة التعاونية وتقدمها، ويطيب لى هنا أن أختم هذه النبذة بقرارات المؤتمر الاقتصادى الأوّل الذى انعقد سنة ١٩٤٦ ومقترحاته فى شئون التعاون، فهى جديرة بأن تكون أساسًا لسياستنا التعاونية، وهى : -

١ - يجب أن يأخذ نظام التعاون مكانه فى الاقتصاد القومى وأن يحمل نصيبه كاملا فى تنظيم وتنمية مرافقنا الاقتصادية وأن يكون أساساً لكل إصلاح اجتماعى وتنظيم قوى الشعب فى محاربة الفقر والجهل والمرض وأداة صالحة تستعين بها جميع الهيئات والمصالح التى تعمل لهذا الإصلاح.

٢ - من واجب الحكومة رعاية الجمعيات التعاونية والعمل على انتشارها والإشراف الكامل عليها بحيث تصبح هيئات صالحة للقيام بالتنظيم الاقتصادى والإصلاح الاجتماعى وذلك بتهيئة العدد الكافى من الموظفين الفنيين الذين يقومون بهذه المهام بعد إعدادهم لها.

٣ - أن تهتم جميع الهيئات المختصة بالتعليم والثقافة كالجامعات ووزارة المعارف بتوجيه عناية خاصة إلى نشر الثقافة التعاونية بمختلف درجاتها لتزويد الحركة التعاونية بالرجال الأخصائيين وإعداد الجمهور لفهم النظم التعاونية.

٤ - من واجب الحكومة رعاية الاتحادات التعاونية وتقديم المعونة لها لتقوم بواجبها فى الدفاع عن مصالح الجمعيات والإشراف عليها وتمكينها مع الوقت من حمل الأعباء الملقاة على عاتق مصلحة التعاون.

٥ - يجب أن يكون للتعاون برنامج شامل يعمل على تحقيقه بما يتفق مع حاجة الأهلين ورغبتهم فى الانتفاع بالجمعيات التعاونية وقدرتهم على تأسيس هذه الجمعيات وإدارتها.

٦ - العمل على تعميم الجمعيات التعاونية للتوريد والإقراض الزراعى فى جميع القرى وبذل الجهود لاشتراك جميع المزارعين فيها وتوسيع هذه الجمعيات فى خدماتها والعمل على تدعيم الجمعيات التعاونية العامة للتوريد فى المديريات وتأسيس جمعية تعاونية رئيسية من هذه الجمعيات التعاونية العامة للإنتاج واستيراد كافة مستلزمات الإنتاج الزراعى.

٧ - العمل على تأسيس جمعيات تعاونية خاصة لتصريف المحصولات الزراعية وأن تكون هذه الجمعيات متسعة المناطق ويتخصص كل نوع منها فى تصريف المحصولات المتماثلة على نطاق واسع مع تكوين الجمعيات التعاونية العامة من هذه الجمعيات لتصدير المحصولات الفائضة عن حاجة الاستهلاك المحلى واستيراد أدوات التعبئة والنقل والآلات اللازمة للصناعات الزراعية.

٨ - العمل على تعميم الجمعيات التعاونية المنزلية فى المدن وتوسع هذه الجمعيات فى الخدمات التى تؤديها لأعضائها وتأسيس جمعية تعاونية عامة من الجمعيات التعاونية المنزلية لإنتاج واستيراد السلع الاستهلاكية ومد الجمعيات التعاونية للتوريد المنزلى والزراعى بهذه السلع.

٩ - الأخذ بنظام الجمعيات التعاونية لبناء المساكن التى تؤسس بعضها للموظفين وبعضها للعمال وتكوين مجلس دائم لوضع السياسة الخاصة بإقامة —

المساكن للموظفين والعمال عن طريق التعاون والإشراف على التنفيذ.

١٠ - الأخذ بنظام الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف من العمال والموظفين الذين تربطهم صلة العمل لتشجيع هذه الطبقات على الادخار وإنقاذها من مخالب المرابين وتطبيق القانون على الهيئات القائمة منها.

١١ - الأخذ بنظام الجمعيات التعاونية الصناعية فى الصناعات التى تحتم بطبيعتها العمل فى حدود ضيقة والجمعيات التعاونية التى تؤلف من العمال لاستغلال خطوط نقل الأشخاص والبضائع.

١٢ - العمل على نشر الصناعات الريفية الصغرى فى مناطق الجمعيات التعاونية الزراعية وتحت إشراف هذه الجمعيات.

١٣ - الأخذ بنظام المزارع التعاونية والجمعيات التعاونية لصيادى الأسماك والجمعيات التعاونية للتأمين حالما يكون ذلك ميسوراً ودراسة الجمعيات التعاونية لتشغيل العاطلين.

١٤ - قيام الحكومة بتقديم القروض اللازمة لبنك التعاون العام بشروط مناسبة وبالقدر الذى يسد حاجة الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها من قروض أو اعتمادات.

إصلاح القرية

على الحكومة أن تعمل على إصلاح القرية وتنهض بها لتكون فى مستوى القرى فى البلدان الراقية، عليها إلى جانب نشر التعليم وإلى جانب واجباتها الاقتصادية أن تنشىء المساكن الصحية للفلاحين، وتساهم هى والسراة فى هذا الإصلاح، وأن تمدّها بمياه الشرب الصالحة، وتردم ما يتخللها من البرك والمستنقعات التى هى مصدر الأمراض الفتاكة بالأهلين، وتعمم المجموعات الصحية فى القرى، وتنشىء فيها الحمامات الصحية للرجال والنساء، والمغاسل الشعبية للثياب، وتنشىء أو توسع دورات المياه للمساجد، وتتبع فى بنائها الأساليب الصحية، وتعمم أسباب النظافة وتنشر الدعاية إليها وتيسر على

الأهلين سبيلها، وتحارب الآفات والأمراض الاجتماعية كالخمر والميسر والمخدرات وما يلحق بها لكى يرتفع المستوى الصحى والاجتماعى فى القرى، فإن إصلاح القرى هو أساس الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى العام.

الفلاح والعامل

يجب على الحكومة رعاية العامل الزراعى والصناعى وتنظيم علاقته بأصحاب الأعمال والأراضى على أساس من العدل والعطف والإنسانية، والتدخل فى تحديد الأجور تحديدًا يراعى فيه رفع مستوى معيشته وضمان حد أدنى لهذا المستوى، وليس وضع حد أدنى لأجور العمال الصناعيين والزراعيين تدخلا غير مشروع، ولا افتئاتًا على حرية التعاقد، فإن علاقة العامل بصاحب العمل لا تختلف كثيرًا عن علاقة المستأجر بالمالك، فكما سوغنا تدخل المشرع بين هاتين الطائفتين وجب أيضا تسويغ تدخله بين العمال وأصحاب الأعمال تدخلا أساسه إقرار العدل والإنصاف.

ويجب أن لا يقتصر تدخل الحكومة على وضع حد أدنى لأجر العامل، بل يجب أن نكتمل سلسلة التشريعات العمالية بتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل بحيث تكفل للعامل شروط العمل الملائمة للإنسانية داخل المصنع، وألّا تدّخر الحكومة والمنظمات الاجتماعَية وسعًا فى تثقيف العامل وتدريبه ورفع مستواه الفكرى والمهنى، وعلى الحكومة أن تعنى العناية الكافية بالحالة الصحية فى المصانع فتراقبها مراقبة جدية وتفرض على أصحابها من الالتزامات ما يكفل حماية صحة العمال.

ويجب على الحكومة بوجه عام أن توفر العمل للعمال وتقيهم شر التعطل؛ لأنها مسئولة عن إيجاد أعمال لهم.

وأن توفر للعامل والفلاح المسكن والغذاء الصحيين، وتساهم هى وأصحاب الأعمال فى أداء هذا الواجب؛ وعليها أن تسنّ التشريعات الكفيلة بأدائه، وهو واجب لا يفيد العامل الزراعى أو الصناعى أو التجارى وحسب، بل يفيد المجتمع والدولة؛ لأن العامل أو الفلاح الذى يتغذى غذاءً صحيا كافيًا، ويسكن

مسكنًا صحيا، يكون ولاريب أكثر قدرة على الإنتاج من العامل أو الفلاح الذى ينتابه الجوع والمرض.

التأمين الاجتماعى

من حق العامل والفلاح على الحكومة أن تعنى بوضع نظام لتأمينهما فى حالة المرض، والعوز، والعطل، والعجز، والشيخوخة.

إن المجتمع قد أوجد لموظفى الحكومة نظاما للتأمين ضد العجز والشيخوخة، وهو نظام المعاشات، والمعاش حق للموظف، لأنه إذا بلغ من السنّ مرحلة يعجز فيها عن العمل، فمن الواجب على المجتمع وقد أفاد منه ومن عمله فى شبابه وكهولته، أن يعوضه عن جزء من مرتّبه فى شيخوخته، فهذه الفكرة الإنسانية العادلة التى هى أساس نظم المعاشات لا يصح قصرها على موظفى الحكومة، بل يجب أن تشمل طبقة العمال والفلاحين؛ لأن هؤلاء يؤدون أيضا بعملهم وكدهم خدمات كبرى للمجتمع، وهم دعامة من دعائم الثروة القومية والحياة الاجتماعية، فمن حقهم على المجتمع أن يؤمنهم من العوز، والمرض، والعطل، والشيخوخة والعدالة الإنسانية والاجتماعية تقضى بذلك.

فعلى الحكومة أن تقتبس من البلدان المتقدمة بعض النظم المعمول بها فى التأمين الاجتماعى، وهو تأمين يساهم فيه العامل والفلاح وصاحب العمل والحكومة أيضا. فالعامل أو الفلاح يدفع اشتراكا يسيرًا يقدّر بحسب طبقات العمال والفلاحين، ومبلغ كسبهم، وفى مقابل هذا الاشتراك يكون للمشتركين أن يعالجوا بواسطة الأطباء والمستشفيات التى تعدهم منظمات التأمين وتمدهم بالعلاج والإعانة إلى أن يشفوا ويعودوا إلى العمل، وتؤمنهم هذه المنظمات من العطل وتؤدى لهم معاشات إذا بلغوا من العمر سن الشيخوخة وصاروا عاجزين عن العمل، وتؤدى إعانات، للورثة فى حالة وفاة عائلهم، ويفرض على أصحاب الأعمال أن يساهموا فى موارد التأمين بقسط ميسور، وعلى الحكومة أن تساهم فيها بقسط موفور؛ لأنه من الواجبات الاجتماعية التى يجب أن تخصص لها جزءًا من ميزانيتها، ويجب أن يكون التأمين الاجتماعى إجباريا، ويصبح نظامًا أساسيا من نظم الدولة.

وهذا النوع من التأمين لا يصدر عن فكرة الإنسانية والعدالة، بل يقتضيه صالح المجتمع ذاته؛ لأن العامل والفلاح إذا تحررا من المرض والعوز كانا أكثر عملًا وإنتاجًا، وساهما بقسط أكبر فى خدمة المجتمع. وإذا اطمأنا على مصيرهما فى سنّ الشيخوخة زاد إقبالهما على العمل والإنتاج.

ولم يدخل نظام التأمين الاجتماعى الإجبارى مصر بعد، وهناك مشروع قانون به لا يزال موضع البحث والنظر، وفيه نقص كبير.

وقد سبق للمشروع أن اقتبس بعض الوسائل للتأمين فى حالة واحدة وفى حدود ضيقة، وهى الإصابات التى تقع للعامل وتكون نتيجة العمل، فقد صدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الذى يقرر كما أسلفنا حق العامل فى التعويض إذا وقعت له إصابة أثناء العمل وبسببه دون حاجة إلى إثبات خطأ من جانب صاحب العمل، على أن هذا القانون حدد تعويضًا ضئيلًا لا يجعله معادلًا للتأمين، ثم صدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الإجبارى عن إصابات العمل، وهو يفرض على كل صاحب عمل يزاول صناعة ما أن يؤمن عماله من هذه الإصابات وبذلك يضمن كل عامل الحصول على التعويض الذى يستحقه.

وتلك وسائل بدائية محصورة فى دائرة تافهة ضيقة، والتأمين الاجتماعى الصحيح هو الذى يؤمن العامل والفلاح لا ضد إصابات العمل فحسب، بل ضد المرض والعطل والعوز والعجز والشيخوخة والوفاة.

الملاجئ

من أوجب الواجبات إنشاء الملاجئ للعجزة والمقعدين والعاجزين عن العمل، وملاجيء أخرى للأرامل والعاجزات، ومثلها للأحداث والأيتام والأطفال الذين حرموا من أن ينفق عليهم أو عجز آباؤهم عن الإنفاق عليهم، وأن تعمم هذه الملاجئ فى العواصم والمديريات والثغور، وأن يجعل من ملاجئ الأطفال شبه مدارس لتعليمهم وتثقيفهم وتدريبهم على المهن التى تساعدهم على أن يكسبوا قوتهم بكرامة وشرف.

وهذه الملاجئ هى نوع من أنواع التأمين الاجتماعى، وهى وسيلة فعالة لمنع التسول تلك الآفة التى تلحق بالمجتمع أضرارًا كبيرة إذ تساعد على العطل والبطالة وانتشار الكسل والتواكل والنفاق فى فئة عديدة من المجتمع.

المطاعم الشعبية

ويجب الإكثار من المطاعم الشعبية، وجعل أقسام منها يدفع فيها مقابل يسير لوجبات الطعام يقل عن تكاليفه فى الجملة، وتساهم الحكومة والهيئات البلدية والقروية والمنظمات الخيرية فى باقى التكاليف، فإن أداء هذا المقابل يصون لرواد هذه المطاعم كرامتهم، ويجعل منها أداة لتحسين غذاء الشعب من مختلف الطبقات الفقيرة والمتوسطة،، وواجب على المجتمع أن يساهم فى النفقات اللازمة لتحسين غذاء الشعب، لأن الشعب هو الذى يتوافر له الغذاء الصالح يكون أوفر صحة وأقدر على الإنتاج من الشعب المحروم من التغذية.

الضريبة التصاعدية كعلاج اجتماعى

إن العدالة الاجتماعية تقتضى نسبة تصاعدية للضرائب بنسبة تصاعد الدخل، فترفع فئة الضريبة كلما ازداد الدخل ورأس المال، ومن هنا جاءت فكرة الضريبة التصاعدية على الإيراد العام للفرد إلى جانب الضرائب النوعية.

إن أصحاب رءوس الأموال الكبيرة الثابتة أو المنقولة لم يصلوا إلى ثرواتهم الضخمة بمجرد جهودهم وعملهم، بل بمساهمة الهيئة الاجتماعية، فمن العدل أن يعود على الهيئة الاجتماعية جانب من ثمرة هذه الثروات، يزداد كلما اتسعت هذه الثروة، فالضريبة التصاعدية هى وسيلة عادلة لتحقيق هذه الفكرة، هذا إلى أنها مصدر عادل لزيادة الدخل فى ميزانية الدولة، وهذه الزيادة ضرورية لمواجهة نفقات الدفاع الوطنى ومشروعات الإصلاح والعمران التى تعود على البلاد وأهلها بالتقدم واليسر والرخاء.

والعدالة الاجتماعية تقتضى أيضًا إعفاء الطبقات الفقيرة من الضرائب، وأن يكون حد الإعفاء مرتفعًا فى الضرائب العقارية والمنقولة، والمشرع يحدده

مستوحيًّا العدل والإنسانية، ويجب أن يعفى الدخل الذى لا يتجاوز هذا الحد من أية ضريبة سواء أكان مصدر الدخل عقارًا أم منقولاً أم كسب عمل؛ لأن الهيئة الاجتماعية لا ينبغى أن ترهق الطبقات الفقيرة بالضرائب؛ ولأن الأساس العادل للضرائب هو المقدرة على الدفع.

والعدالة الاجتماعية تقتضى أيضًا التفرقة بين الدخل الناتج من جهد الفرد، والدخل الناتج من رأس المال من غير عناء أو من طريق الميراث، ومن حق المشرع بل من واجبه أن يرفع فئات الضريبة مفرقة بين هؤلاء وأولئك، وأن يزيد فئات الضريبة تصاعدًا كلما ازداد نصاب الثروة والدخل، وليس يخفى أن ضريبة المواريث فى كثير من الدول قد تستغرق ثلاثة أرباع التركات الضخمة، فيلزمنا أن لا نتردد فى اتباع هذا السياسة فى تشريعنا الضرائبى.

وقد أقر البرلمان فى سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قانون الضريبة التصاعدية المعروف بقانون الضريبة العامة على الإيراد، وهو يضع نسبًا تصاعدية للضريبة على إيراد كل شخص، تبدأ بخمسة فى المائة من الإيراد السنوى الذى يتراوح بين ١٠٠١ ج إلى ١٥٠٠ ج، وتزداد هذه النسبة كلما ازداد الإيراد، فتبلغ مثلاً ١٥٪ من الإيراد الذى يتراوح بين ٩٠٠١ ج إلى ١٠٠٠٠ ج و٢٠٪ من الإيراد الذى يزيد على ١٤٠٠٠ ج، و٢٢٪ من الإيراد الذى يزيد على ١٥٠٠٠ ج، وهلم جرا، ويصل إلى ٢٦٪ من الإيراد الذى يزيد على ٣٥٠٠٠ ج، و٣٨٪ من الإيراد الذى يزيد على ٤٠٠٠٠ ج، و٤٠٪ من الإيراد الذى يزيد على ٥٠٠٠٠ ج و٥٠٪ من الإيراد الذى يزيد على مائة ألف جنيه.

ويقضى القانون بإعفاء من لا يزيد على إيراده السنوى على ألف جنيه من الضريبة، ولوحظ فى هذا الإعفاء وفى تحديد نصابه بألف جنيه أن الطبقة التى لا يزيد إيراد الفرد منها على هذا القدر تستحق الإعفاء من هذه الضريبة لأن اقتطاعها من دخلهم يحملهم عبئًا كبيرًا ينوء به كاهل الممول.

ومعنى إعفاء الألف جنيه من الضريبة أن من يزيد إيراده على الألف لا يدفع شيئًا على الألف جنيه الأولى، وإنما يدفع فقط ٥٪ عن الخمسمائة جنيه إذا كان إيراده يزيد على ألف ويصل إلى ١٥٠٠ جنيه، وهلم جرا.

ونصّ القانون على أن يخصم للممول للأعباء العائلية خمسون جنيهًا عن كل ولد من أولاده الذين يعولهم، على ألّا يتجاوز مجموع الإعفاءات مائتى جنيه.

وجعل مبدأ سريان الضريبة من أول يناير سنة ١٩٥٠ على إيرادات سنة ١٩٤٩ حتى لا يكون للضريبة أثر رجعى.

وسعر الضريبة كما أقرها هذا القانون أقل بكثير من سعر الضريبة التصاعدية فى الدول الأخرى، ونصاب الإعفاء مرتفع عن الحد المقرر فى معظم الدول.

ففى إنجلترا مثلاً يفرض على الدخل ضريبة عادية، وضريبة إضافية فالضريبة العادية سعرها ٩ شلنات عن كل جنيه (الجنيه عشرون شلنًا) وإذا زاد الدخل عن ألفى جنيه فرض عليه سعر إضافى طبقًا لنسبة تصاعدية كما يأتى:

الدخل	السعر عن الجنيه الواحد	
	بنس	شلن
٢٠٠٠ – ٢٥٠٠ ج	—	٢
٢٥٠٠ – ٣٠٠٠ ج	٦	٢
٣٠٠٠ – ٤٠٠٠ ج	٦	٣
٤٠٠٠ – ٥٠٠٠ ج	٦	٤
٥٠٠٠ – ٦٠٠٠ ج	٦	٥
٦٠٠٠ – ٨٠٠٠ ج	٦	٦
٨٠٠٠ – ١٠٠٠٠ ج	٦	٧
١٠٠٠٠ – ١٢٠٠٠ ج	٦	٨
١٢٠٠٠ – ١٥٠٠٠ ج	٦	٩
١٥٠٠٠ – ٢٠٠٠٠ ج	—	١٠
أكثر من ٢٠٠٠٠ ج	٦	١٠

وعلى ذلك يكون سعر الضريبة العادى والإضافى بعد ٢٠٠٠٠ جنيه مبلغ ١٩ شلنا وستة بنسات عن كل جنيه (أى لا يبقى لصاحب الإيراد من إيراده سوى نصف شلن تقريبا من كل جنيه) ومن كان دخله مائة ألف جنيه مثلاً يدفع ضريبة تصل إلى خمسة وتسعين ألف جنيه تقريبا.

فالممول البريطانى يدفع فى الضريبة التصاعدية أضعاف أضعاف ما يفرضه قانون الضريبة العامة على الإيراد عندنا، ولابدّ أن نلاحظ أن للضرائب أساساً نفسيا إلى جانب الأساس التشريعى، وهو نمو الشعور بالواجبات الوطنية والاجتماعية فى نفوس الممولين، ففى إنجلترا حيث بلغ هذا الشعور ذروته، لا يجد الممولون غضاضة ولا يتململون ولا يتذمرون من فداحة الضريبة التصاعدية؛ لأن عندهم من الشعور القومى ما يجعلهم يعتقدون أن كل مواطن مكلف بأن يبذل لبلاده من التضحيات المالية ما يكفل لها العظمة والمجد، والرخاء والتقدم، ويحقق العدالة الاجتماعية بين طبقاتها أجمعين، وأظن أننا فى حاجة إلى زمن أرجو ألّا يكون طويلاً لكى تنمو الروح الوطنية عندنا فيتقبل الممولون وخاصة الأغنياء منهم أعباء الضرائب بنفوس راضية، ويرون فيها جزءاً من واجبات الفرد نحو المجموع، ويشعرون بنفس الشعور الذى يشعر به المواطن الصالح فى البلدان الراقية، عسى أن يكون ذلك اليوم قريباً!

واجب الاثرياء

يجب على الأثرياء ومتوسطى الحال أن يساهموا فى التخفيف عن الفقراء والمحتاجين، (والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم).

يجب إنشاء منظمات للبر والإحسان فى كل مدينة وكل قسم من أقسام المدن، وفى كل قرية.

وعلى الأثرياء أن يساهموا فى النهوض الاجتماعى للفلاحين والعمال ويبذلوا جزءاً مما أفاء الله به عليهم من بسطة فى الرزق، فى سبيل رفع مستوى الفلاح والعامل، بإقامة المستشفيات والعيادات المتنقلة لهم، وإقامة المساكن الصحية

لسكناهم، والمساعدة فى تعليمهم وتثقيفهم، وإعانة المرضى والعجزة والمحتاجين منهم.

فإذا لم يقم الأثرياء بهذه الواجبات فعلى الحكومة أن تسنّ التشريعات التى تلزمهم بأدائها.

واجبات المواطنات

إن المرأة بطبيعتها مفطورة على الشفقة والرحمة، وحب الخير، والإنسانية، والعطف على البؤساء والمرضى والفقراء، ففى ميدان الخدمة الاجتماعية متسع لجهودها وأعمالها، ولقد ساهمت المرأة المصرية بقسط محدود فى المنظمات والجمعيات الخيرية التى تعمل على رعاية الأمومة والطفولة وتربية أولاد الفقراء وتخفيف آلام المرضى وعلاجهم، ومساعدة المعوزين والعجزة والمحتاجين، وإن المجتمع لينتظر من المواطنات المصريات جهوداً أكبر فى هذه الناحية، فإن آلام المجتمع وما ينطوى عليه من بؤس وشقاء ومرض وجهل ليحتاج إلى مضاعفة الجهود للتخفيف من هذه الآلام، فعلى كل مواطنة فى بيئتها أن تساهم مجتمعة أو منفردة بالقسط الذى تستطيعه فى غذاء الفقراء والمحرومين وكسائهم وتمريضهم وتحسين أحوالهم المعيشية وترقية مستواهم ورعاية الأمومة والطفولة.

إن هذه الناحية تحتاج إلى المنظمات والجمعيات الخيرية فى كل عاصمة وفى كل قسم، وفى كل بلدة، وكل قرية، فى الريف قبل الحضر، ومن أجدر من النساء بالشعور بالآلام الإنسانية والعمل على التخفيف منها ؟

واجبات الشباب

يجب على الشباب أن ينتظموا جماعات تعمل على الرقى الاجتماعى ويؤسسوا هذه المنظمات إن لم تكن موجودة.

وعلى الشيوخ أن يرعوا هذه المنظمات ويمدوها بالعون والمساعدة، لقد رعى المرحوم الدكتور على إبراهيم باشا جهود الشباب فى مشروع القرش كما أسلفنا، فكان لرآسته للجنة هذا المشروع فضل كبير فى حسن توجيهها

وما نالته من مكانة فى المجتمع، كذلك يجب أن يفعل الشيوخ بالنسبة لمنظمات الشباب.

على هذه المنظمات واجب كبير وهو أن يساهموا قدر ما يستطيعون فى إصلاح حالة المجتمع من الوجهة الاجتماعية والأخلاقية والصحية والرياضية.

ولعل فى وجود هذه المنظمات ما يصون أخلاق الجيل الجديد من التبذل ويجنبه الخروج على أوضاع الفضيلة والآداب، إنى أرى ظواهر وبوادر يؤسف لها تدل على هذا الخروج، وتبدو هذه الظواهر فى تفكير بعض الشباب ومسلكهم وآدابهم فى المجتمعات، وفى حياتهم الخاصة والعامة. فلو وجدت هذه المنظمات فقد تكون وسيلة لرد هؤلاء الشباب إلى الأخلاق القويمة، وهى أيضا وسيلة تصرفهم عن النظريات الهدامة للشيوعية التى تهدف إلى تقويض دعائم القومية والأخلاق فى نفوس المواطنين.

إن جهود الشباب فى المنظمات الاجتماعية والاقتصادية هى بلا مراء أجدى على البلاد من المنظمات والأعمال الإرهابية التى اجتذبت فى فترات متقطعة بعض الشباب وغرست فيهم نزعة الإجرام والاغتيال، تلك النزعة التى تتملك النفوس الضعيفة الخالية من العلم والأخلاق والإيمان والوطنية.

ولا مراء فى أن ميدان العمل الاجتماعى فسيح أمام الشباب، ولست فى حاجة إلى أن أدهلم إلى نواحى هذا العمل، فكل ناحية من النهوض الاجتماعى تحتاج إلى جهود الشباب متعاونين فيه أو منفردين، وكل شاب مطالب بأن يساهم فى هذا النهوض فى البيئة التى يعيش فيها، فى العاصمة أو المدينة أو الثغر أو البندر أو القرية أو العزبة أو الكفر الذى نشأ أو يعيش فيه.

على كل شاب أن يساهم فى بيئته أو قريته فى الحركة التعاونية، وفى مكافحة الأمراض والوقاية منها وفى محاربة الأمية، ونشر التعليم والثقافة، وأن يعمل على بث الدعوة إلى التخفيف عن البؤساء والأرامل والعجزة والمرضى وإمدادهم بالمساعدات المختلفة، ويساهم فى المنظمات التى تعمل لهذا الغرض النبيل، وإن لم توجد فى بيئته فعليه أن ينشئها ويدعو إليها ويكون عماداً لها، فإذا اتجه الشباب

إلى هذه الغاية أدوا لبلادهم أجلّ الخدمات ورسخت فى نفوسهم الروح الاجتماعية وجعلت منهم مواطنين مؤمنين بالواجب يعيشون لأمتهم لا لأنفسهم فحسب، وفى هذا معنى التسامى فى الوطنية.

وعلى الشباب أن يتعمقوا فى الدرس والبحث والاستقصاء، وعليهم أن يدرسوا مشاكلنا وأحوالنا الاجتماعية، وما فيها من نقص وانحلال، وأن يعالجوا هذه المشاكل بالدراسة والبحوث العميقة، لا بالنظرات السطحية المبتورة، عليهم أن يقرءوا وأن يعودوا أنفسهم القراءة والدراسة وأن يتعرفوا أحوال مواطنيهم ليفهموا حالة المجتمع وأوجه الضعف والنقص فيه ووسائل علاجها.

إذا تكونت فئة من الشباب المزودين بالعلم والأخلاق وتوافروا على المساهمة فى النهضة الاجتماعية وجدت منهم البلاد مواطنين صادقين مخلصين وجنوداً مجاهدين فى سبيل تقدم المجتمع وتحريره مما ينتابه من العلل والآفات.

وجوب العناية بالناحية الأخلاقية

إن هذه الناحية هى فى حاجة كبرى إلى مزيد من الجهاد والعناية، لأن فيها مع الأسف عوامل ضعف وفساد عديدة، والأخلاق هى أساس كل تقدم اجتماعى سليم.

إننا حقا فى حاجة إلى أن نرفع مستوى الوطنية والأخلاق فى نفوسنا، وبخاصة فى نفوس الجيل الجديد؛ لأن هذا المستوى هو علة العلل والسبب الجوهرى لما نحن فيه من ضعف ونقص.

فكل إصلاح ونهوض يجب أن يقترن به تقويم الأخلاق فى النفوس، لأن الأخلاق إذا فسدت وتحللت فلا إمل فى أن يتم إصلاح أو تقدم، وسبيلنا إلى تقويم الأخلاق أن نعنى بهذه الناحية فى التربية المنزلية، ثم فى معاهد العلم على اختلاف مراحلها، لينشأ الشاب نشأة أخلاقية قويمة تجعل منه مواطنا صالحا يعتمد عليه فى الكفاح الوطنى العام وفى الكفاح الخاص للحياة الشريفة. وعلينا أيضا أن نعمل على تقويم الأخلاق بالقدوة الصالحة والأسوة الحسنة، فالقدوة الصالحة تفعل فى النفوس أكثر مما تفعله الدروس والخطب والمقالات.

على أننا أيضا فى حاجة إلى الدروس والخطب والمقالات والكتب لتساهم فى النهضة الأخلاقية، فالأدب الأخلاقى له بلا مراء الأثر الذى لا ينكر فى تهذيب النفوس والسمو بها إلى المثل العليا، والكتاب والأدباء يستطيعون أن يؤدوا للبلاد أجلّ الخدمات فى هذه الناحية، بتوجيه الأدب إلى تمجيد الأخلاق واجتناب الكتابات التى تنشر الضعف فى النفوس وتشيع فيها الأثرة والأنانية، وتحبب إليها التماس اللذة والنفعية، وليس يخفى أن مثل هذه الكتابات مهما بدا عليها من طابع الأدب كان لها أثرها السيىء فى الانحدار الأخلاقى الذى ظهر فى بعض الأمم الأوروبية، وهى أشدّ خطراً على الأمم الضعيفة.

وصفوة القول أن علينا أن نتعهد أنفسنا، ونرقى بوطنيتنا وأخلاقنا، فالوطنية والأخلاق هما الأساس الأول الذى تستقيم به نهضتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فهرس الكتاب

صفحة

الفصل الثانى

نقض الائتلاف وتعطيل الدستور - الانقلاب الثانى

صفحة

الفصل الثالث

مفاوضات محمد محمود – هندرسون

صفحة

الفصل الرابع
وزارة إسماعيل صدقى وإلغاء الدستور

صفحة

صفحة

الفصل الخامس
الجبهة الوطنيّة وعودة الحياة الدستورية

الفصل السادس

شخصية الملك فؤاد

الفصل السابع
النهضة الاقتصادية

صفحة

الفصل الثامن
النهضة الاجتماعية

صفحة

للمؤلف

حقوق الشعب :

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان . طبع سنة ١٩١٢ .

نقابات التعاون الزراعية :

يتضمن تاريخ التعاون الزراعى ومنشآته فى أوروبا ، ونشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه ، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤ .

الجمعيات الوطنية :

صحيفة من تاريخ النهضات القومية يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية فى طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها والمقارنة بينها . طبع سنة ١٩٢٢ .

تاريخ الحركة القومية (فى جزأين) :

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الأول من أدوارها وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر . وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩)

الجزء الثانى : من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى عهد ولاية محمد على (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩) .

عصر محمد على :

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٠)

عصر إسماعيل (فى جزأين) :

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢)

الجزء الثانى : وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢) .

الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٧) .

مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال :

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٢) .

مصطفى كامل : باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٩) .

محمد فريد : رمز الإخلاص والتضحية
تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤١).

ثورة سنة ١٩١٩ فى جزأين :
تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ (فى جزأين) الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦.
الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة. وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم.
الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاكمات الثورة ولجنة ملنر. والحوادث التى لابستها ومفاوضات ملنر واستشارة الأمة فى مشروع ملنر. والتبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية. ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية.

فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) : فى ثلاثة أجزاء :
الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧)
الجزء الثانى : تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩).
الجزء الثالث : تاريخ مصر القومى من ولاية فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولى سنة ١٩٥١).

مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ :
(الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧)
الكفاح فى القنال سنة ١٩٥١ – حريق القاهرة سنة ١٩٥٢.
وزارات الموظفين . أسباب الثورة – فاروق يمهد للثورة .

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :
تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ – ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية فى مصر القديمة :
من فجر التاريخ إلى الفتح العربى (طبع سنة ١٩٦٣)

تاريخ مصر القومى .
من الفتح العربى حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية طبع بعد وفاة المؤلف

مذكراتى (١٨٨٩ – ١٩٥١) :
خواطرى ومشاهداتى فى الحياة (طبع سنة ١٩٥٢).

شعراء الوطنية فى مصر :
تراجمهم . وشعرهم الوطنى . والمناسبات التى نظموا فيها قصائدهم الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤

مجموعة أقوالى وأعمالى فى البرلمان : (مجلس النواب الأول) طبع ١٩٢٥

أربعة عشر عامًا فى البرلمان :
فى مجلس النواب سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥
وفى مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥) .

كتب مختصرة

مصطفى كامل :
باعث النهضة الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢)
بطل الكفاح . الشهيد محمد فريد : (طبع سنة ١٩٥١)

الزعيم الثائر أحمد عرابى :
(الطبعة الأولى - يناير سنة ١٩٥٢)

جمال الدين الأفغانى : (طبع سنة ١٩٦٦)

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ :
استقلال أم حماية (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية :
(طبعت سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩)

مصر المجاهدة فى العصر الحديث :
فى ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب فى عهد الحملة الفرنسية ثم كفاحه فى العهود التالية إلى بداية ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ .

(تحت الطبع)
مختاراتى من دواوين الشعراء فى الجاهلية والإسلام .

رقم الإيداع		١٩٨٧ / ٩٠٣٨
الترقيم الدولى	٩٧٧-٠٢-٢٣٦٤-٦	ISBN

١ / ٨٦ / ٣٨

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

هذه الأعمال الكاملة

ينظر إلى عبد الرحمن الرافعى على أنه جبرتى مصر الحديث . فقد عكف طوال عمره على كتابة التاريخ المصرى فبدأه بتاريخ الحركة القومية فى عصر المماليك والحملة الفرنسية . . حتى ثورة ٢٣ يوليو فى سبع سنوات . وإلى جانب هذه الحقبة التاريخية نجده يكتب أيضا مؤلفات أخرى هامة . .

وكتابات الرافعى تتسم بالصدق والدقة والحيدة . . فهو يبدأ بذكر أسباب الحادث ثم سرده ثم رأيه فيه . . ومن ثم فإن فكر الرافعى يسود هذه المؤلفات ويعبّر عن كفاح الشعب المصرى فى مواجهة القوى المختلفة والملابسات التى أحاطته . .

ودار المعارف تقدم هذه الأعمال الكاملة للقارئ العربى . . حتى يقف على تاريخ وطنه العظيم . . وكفاحه المشرف . . ومطالبته الدائبة بالحرية والحق والديمقراطية .

عبد الرحمن الرافعي

في أعقاب الثورة المصرية

ثورة سنة ١٩١٩

الجزء الثالث



دار المعارف



في أعقاب الثورة المصرية

ثورة سنة ١٩١٩

بقلم

عبد الرحمن الرافعي

الجزء الثالث

يستمل على تاريخ مصر القومى
من ارتقاء الملك فاروق عرش مصر فى ٦ مايو
سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١

الطبعة الثانية
١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م



دار المعارف

راجع هذا الكتاب

المستشار حلمي السباعي شاهين

نائب رئيس هيئة قضايا الدولة الأسبق

* * *

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج٠م٠ع٠



عبد الرحمن الرافعى

ولد فى ٨ من فبراير سنة ١٨٨٩ - وتوفى فى ٣ [illegible] ١٩٦٦

مقدمة الطبعة الثانية

كتاب فى أعقاب الثورة المصرية - ثورة ١٩١٩ - الجزء الثالث، ظهرت طبعته الأولى سنة ١٩٥١. ويشتمل على تاريخ مصر القومى من ارتقاء الملك السابق فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١، حتى ألغيت معاهدة سنة ١٩٣٦. وختمه المغفور له والدنا بالحديث عن جهاد مصر تحت عنوان مرحبًا بالجهاد.!!

نكرر الحمد لله سبحانه وتعالى.

كريمات «المؤلف»

عام ١٩٨٩ عبد الرحمن الرافعى

تقديم الكتاب

كتاب فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ (الجزء الثالث). يشمل تاريخ خمسة عشر عاما من عهد فاروق الملك السابق منذ ٦ مايو سنة ١٩٣٦ حتى سنة ١٩٥١، ومن مراجعة الكتاب وسائر كتب أستاذنا ووالدى الروحى ومعلمى عبد الرحمن الرافعى. يشعر القارئ كيف بذل الرافعى جهده من خلال مؤلفاته.. فى سبيل رفع معنويات الشعب. ومستواه الأخلاقى الوطنى. وتوجيه المواطنين إلى التمسك بالمثل العليا فى حياتهم القومية. والإخلاص لبلدهم. وبذل كل ما فى مقدورهم لإسعاده ورخائه. إذ التاريخ كما قال الرافعى وبحق مدرسة للوطنية. يفهم المواطنون من خلالها حقائق أحوالهم فى ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم. وتلمس فى هذا الكتاب وسائر مؤلفات الرافعى فى تاريخ مصر القومى على مدى العصور. الروح الوطنية التى أملت عليه إخراج هذه الموسوعة التى لا نظير لها فى أى دولة من دول العالم. ولم تكن تلك السلسلة من كتب الرافعى مجرد سرد وقائع أو تدوين حوادث وإلا كانت كتبًا جامدة لا أثر لها فى نمو الشعب وتقدمه، وتوسيع أفكاره ومداركه والوقوف على مفاخره فيحافظ عليها. وعلى أخطائه فى الماضى فيعمل على تجنبها، ويتأنى فى خطوات حياته فلا يعيد ارتكابها مرة أخرى.

والكتاب يحوى تسعة فصول يحدثك الرافعى فيها عن الحالة السياسية فى أوائل عهد الملك السابق. ومعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦. ونقد الرافعى لها، ثم إلغاء الامتيازات الأجنبية والوزارات التى تولت الحكم خلال فترة الكتاب وزارة محمد محمود الثانية ثم وزارة مصطفى النحاس الخامسة. والحادث المشهور سنة ١٩٤٢. ومهما كُتب من كتب عن هذا الحادث فإن تفصيلاته وما دار قبله وبعده والرأى فى هذا الحادث فلا يصل إلى ما دونه الرافعى عن ذلك الحادث.

ويتكلم الرافعى عن حالة مصر أثناء الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها، ووزارة أحمد ماهر ثم عودة الوفد إلى الحكم ومعه الحكم المطلق، وقبل ذلك تحدث عن مقتل أحمد ماهر ورأيه فى هذاالاعتداء، ووزارة النقراشى وغيرها من الوزارات المتتالية، وحادث مقتل النقراشى والشيخ حسن البنا والاعتداءات التى حدثت خلال هذه العهود.

وتناول الرافعى موجة القتل والإرهاب والإجرام وحوادث العنف كأنه يتحدث عما يجرى الآن فى سائر الدول.

لا أريد تلخيصًا كاملًا للكتاب فى تقديمه هنا ولكن على القارئ أن يقرأ فصوله كلها بإمعان ودقة، لأنها تحوى أسرارًا سياسية وذكريات ربما تناساها القدامى، وحتى يقف الشباب على تاريخ بلده الصحيح السليم البعيد عن الغرض والهوى.

دعاؤنا للرافعى بالرحمة والمغفرة.

المستشار

حلمى السباعى شاهين

نائب رئيس هيئة قضايا الدوله الأسبق

عام ١٩٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الجزء الثالث

هذا هو الجزء الثالث والأخير من كتاب «فى أعقاب النورة المصرية»

عندما أرّخت الثورة فى كتاب «تورة سنة ١٩١٩»، كان مما عنيت ببحثه توقيت النورَة وتحديد مداها، وانتهيت إلى أنها بدأت فى مارس سنة ١٩١٩، واستمرت إلى إبريل سنة ١٩٢١، وعلى هذا الأساس من التحديد الزمنى وضعت كتابى عن الثورة.

ثم أخذت فى تأريخ الفترة التى أعقبت نهايتها، فوضعت لها هذا الكتاب الذى يدل عنوانه على موضوعه «فى أعقاب الثورة المصرية».

وإذْ كانت هذه الفترة من تاريخ مصر القومى قد امتدت قرابة ثلاثين عامًا؛ فقد جعلت هذا الكتاب من ثلاثة أجزاء، اشتمل الجزء الأوّل على تاريخ مصر القومى من نهاية التورة فى أبريل سنة ١٩٢١، إلى وفاة سعد زغلول فى أغسطس سنة ١٩٢٧.

وتناول الجزء النانى مرحلة أخرى، من وفاة سعد فى سنة ١٩٢٧، إلى وفاة الملك فؤاد فى أبريل سنة ١٩٣٦.

وهذا الجزء الثالث من الكتاب، الذى أقدمه اليوم، يشمل تاريخ خمسة عشر عامًا من عهد الفاروق.

وبهذا الجزء يتم كتاب «فى أعقاب الثورة المصرية»، وبه تكتمل المجموعة التى وضعتها فى تاريخ مصر القومى الحديث، من بدء ظهور الحركة القومية فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر حتى اليوم (١٩٥١)؛ أى فى المائة والخمسين عامًا الأخيرة[1].

---

(١) ظهرت مؤلفات أخرى عن فترات تاليه حتى ١٩٥٩.

ويطيب لى الآن، وقد اكتملت هذه المجموعة، أن ألقى عليها نظرة عامة، تصلح أن تكون تاريخًا لهذا التاريخ، وأقصد من هذه النظرة توضيح غرضى منها، والإحاطة بحلقاتها، ليكون ذلك أدعى إلى بيان الغاية التى سعيت إليها.

لقد شرعت فى وضع هذه المجموعة سنة ١٩٢٦،ذلك أنى فكرت منذ عدة أعوام سبقت تلك السنة فى إخراج كتاب الزعيم «مصطفى كامل» على اعتبار أنه باعث النهضة الوطنية الحديثة، ولكنى رأيت أن تاريخ مصطفى كامل يستتبع البحث فى مبدأ ظهور الحركة القومية، والتطورات التى تعاقبت عليها، فأخذت أدرس الأدوار التى تقدمت عصر مصطفى كامل، لأقف عند حدٍّ يصحّ اعتباره مبدأ الحركة القومية.

رجعت إلى الثورة العرابية، فإذا بها ترجع أسبابها ومقدماتها إلى الحركة الفكرية والسياسية التى ظهرت فى عهد إسماعيل، وهذه الحركة الأخيرة لم تظهر فجأة، ولم تكن الأولى فى تاريخ مصر القومى الحديث، بل هى تطورجديد للروح القومية التى بدأت تظهر على مسرح الحوادث السياسية، منذ أواخر القرن الثامن عشر، فإلى هذا العهد يجب أن نرجع بمبدأ الحركة القومية، وقد انتهى بى البحث إلى أن أوّل دور من أدوارها هو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١)، ومن ثمَّ تطورت الفكرة عندى، من تأريخ لمصطفى كامل، إلى تأريخ لأدوار الحركة القومية جميعها، فترامت أمامى آفاق البحث، وتشعبت مسالك الدرس، واستشعرت ضخامة العمل إذا أردت أن أتمه على الوجه الذى أبتغيه، فأرجأته سنة بعد أخرى، حتى كانت سنة ١٩٢٦، فاستخرت الله وبدأت فى تنفيذه، واعتزمت أن أجعل سلسلة هذه المجموعة شاملة لتاريخ مصر القومى الحديث، مبحوثًا ومعروضًا على ضوء الحركة القومية، لاعتقادى أن التاريخ الحقيقى للأمم إنما هو تاريخ نهضاتها القومية، فى نواحيها المختلفة، السياسية والعلمية، والاقتصادية والاجتماعية، فهى أساس وجودها، ومبعث تطورها، وهى المعالم لتاريخها القومى، وينبوعه الفياض، وما التاريخ القومى إلّا كالمرآة، تنطبع عليها صور النهضة وأطوارها، وحوادثها وأبطالها، وتقدمها وتراجعها، وأفرحها وأحزانها، وأهدافها وآمالها.

وعلى هذا النحو أخذت أخرج حلقات هذه المجموعة.

ففى أواخر سنة ١٩٢٨ أخرجت الجزء الأول من «تاريخ الحركةالقومية وتطور نظام الحكم فى مصر» وهو يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث، وبيان الدور الأول من أدوارها، وهو عصر المقاومة الشعبية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر، وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد.

وفى أواخر سنة ١٩٢٩ ظهر الجزء الثانى، ويشتمل على تاريخ مصر القومى من إعادة «الديوان» فى عهد نابليون، إلى جلاء الفرنسيين عن البلاد سنة ١٨٠١، ومن جلاء الفرنسيين إلى ارتقاء محمد على الكبير أريكة مصر سنة ١٨٠٥.

وفى ديسمبر سنة ١٩٣٠ أصدرت الحلقة الثالثة وهى كتاب «عصر محمد على»، ويشتمل على تاريخ مصر القومى فى عهد هذا العاهل الكبير، وقد جعلت من هذا العصر دورًا هامًّا من أدوار الحركة القومية؛ إذ إن الحركة القومية كما عنيتها وجعلتها أساس البحث والتدوين، هى «الجهود التى بذلتها الأمة فى سبيل تحرير مصر من النير الأجنبى وفك قيود الاستبداد عنها وتقرير حقوق الشعب السياسية، هى التضحيات التى قدمتها، والآلام التى احتملتها، فى سبيل تكوين مصر الحرة المستقلة، وعلى هذا الاعتبار يجب أن نعدّ عصرَ محمد على صحيفة مجيدة من صحائف الحركة القومية؛ ففيه نشأت الدولة المصرية الحديثة، وفيه تحقق الاستقلال القومى، وشيدت الدعائم الكفيلة بالقيام به، وفيه تأسس الجيش المصرى والأسطول المصرى، والثقافة المصرية، وفيه وضعت أسس النهضة العلمية والاقتصادية فى البلاد»(٢).

وفى ديسمبر سنة ١٩٣٢ ظهر كتاب «عصر إسماعيل»، ويشتمل على تاريخ مصر القومى فى عهد خلفاء محمد على، وهو فى جزأين، يحتوى الأوّل على عهد عباس وسعيد، وأوائل عهد إسماعيل، ويتضمن الثانى ختام الكلام عن عهد إسماعيل.

---

(٢) كتابنا عصر محمد على ص ٤ (طبعة سابقة).

ثم أخرجت فى فبراير سنة ١٩٣٧ كتاب «الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى».

وفى سنة ١٩٤٢ ظهر كتاب «مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال» أرّخت فيه العشر السنوات الأولى من الاحتلال البريطانى، من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢.

وهذا الكتاب وإن كان يسبق من جهة التحديد الزمنى كتاب «مصطفى كامل» وكتاب «محمد فريد»، لكنى أخرجته بعد هذين الكتابين؛ إذ رأيتنى قد أبطأت فى إخراجها، لاشتغالى بالحلقات الأولى من هذه المجموعة، فآثرت أن أؤجل إصدار كتاب «مصر والسودان» حتى أنتهى من إخراجها.

ففى سنة ١٩٣٩ أصدرت كتاب «مصطفى كامل»، وهو إلى جانب تاريخ الزعيم، يشتمل على تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨.

وفى سنة ١٩٤١ ظهر كتابى عن «محمد فريد»، ويشتمل على تاريخ الزعيم الشهيد، ثم تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩.

وفى سنة ١٩٤٦ أخرجت كتاب «ثورة سنة ١٩١٩» فى جزأين، يحتوى الأوّل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)، وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة، وتطور الحوادث من بعد إنتهاء الحرب إلى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩، ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم.

ويشتمل الجزء الثانى على مهادنة الثورة، واستمرارها، ومحاكماتها، ومتابعة وقائعها حتى نهايتها فى أبريل سنة ١٩٢١، ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية.

وفى سنة ١٩٤٧ ظهر الجزء الأوّل من كتاب «فى أعقاب الثورة المصرية»، والجزء الثانى فى سنة ١٩٤٩، وهذا الجزء الثالث فى سنة ١٩٥١.

إنى لم أقصد من هذه الأربعة عشر مجلدًا، التى قضيت فى وضعها وإخراجها

خمسًا وعشرين سنة، أن أؤرخ لمصر الحديثة فحسب، بل قصدت إلى جانب ذلك أن أساهم بقسط متواضع فى رفع معنويات الشعب، والنهوض بوعيه القومى، وبمستواه الأخلاقى والوطنى، فالتاريخ ولا ريب وسيلة فعالة لتثقيف العقول، وتوجيه المواطنين إلى المثل العليا فى حياتهم القومية، وعلينا نحن الذين أوتينا شيئًا من العلم والمعرفة، أن نعلّم الشعب تاريخ بلاده، فإنه بذلك يقدرها حق قدرها، ويستشعر بواجباته نحوها؛ وكلما ازداد معرفة بتاريخها، ازداد حبًّا لها، وإذا أحبها أخلص لها، وإذا أخلص المواطنون لبلادهم، بذلوا كل ما فى مقدورهم وما يستطيعون لإسعادها ورفعة شأنها، وهذا هو معنى الوطنية، ومن هنا قالوا إن التاريخ مدرسة للوطنية، وهو من ناحية أخرى الوسيلة الناجعة لكى يفهم المواطنون الحقائق عن أحوالهم، فى ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم، فالحاضر وثيقة الصلة بالماضى، وكذلك شأن المستقبل، حقا قد يكون الحاضر أو المستقبل خروجًا على الماضى، وإصلاحًا له، وقد يكون انتقاضًا عليه، ولكن لا مندوحة عن فهمه حق الفهم لكى نتعرف نقائصه ونفتتح عهدًا جديدًا من النهضة والإصلاح، وهذا وذاك لا يكون إلّا إذا عرفنا تاريخ بلادنا على وجهه الصحيح، ومبلغ صلته بحاضرها ومستقبلها، ولا غرو فالشعب كائن حىّ، يتطور وينمو ويتسلسل فى حياة أجياله، والأجيال فى حياة الأمم كمراحل العمر فى حياة الإنسان، مع هذا الفارق بينهما، وهو أن الإنسان مصيره إلى زوال، أما الأمة فباقية خالدة لا تزول، تتجدد على الدوام فى حياة أجيالها المتعاقبة.

فالروح الوطنية هى التى أملت علىَّ وضع هذه المجموعة وإخراجها، وهى التى ساعدتنى وعاونتنى على أن أصل بها إلى نهايتها.

على أنى فيما كتبت وأرخت، لم أغلب العاطفة الوطنية على الحقائق التاريخية، بل حرصت على استقراء هذه الحقائق، وتدوينها دون تسويه أو تحريف أو هوى، وسلكت المنهج العلمى فى كتابة التاريخ، قدر ما استطعت، فقصدت إلى أن تكون هذه المجموعة مرجعًا لمن يريد أن يعرف تاريخ مصر فى هذه الحقبة من الزمن، بصرف النظر عن ميوله وشعوره، على

أن الروح الوطنية تتمشى فى حلقاتها، وهى الروح التى استلهمتها فى دراسة التاريخ، وإنى أعتقد أن هذا هو واجب المؤرخ فى كل أمة، فالتاريخ ليس مجرد سرد للوقائع، وتدوين لحوادث السنين سنة فسنة، ولو اقتصر على ذلك لكان علمًا جامدًا لا أثر له فى توسيع المدارك والأفكار، واستنارة الأذهان والبصائر، بل التاريخ هو توضيح وتصوير لتطور ذلك الكائن الحىّ، ألا وهو الشعب، واطراد نموه وتقدمه على تعاقب السنين والأجيال، فالشعب الذى يريد الحياة والتقدم يجب أن يعرف ماضيه معرفة تامة لكى يفهم حاضره ومستقبله على ضوء هذا الماضى، ويستنير بعظاته ودروسه، ويعرف مفاخره فيحافظ عليها ويرعاها، ويدرك أيضًا أخطاءه وعثراته فيتجنبها ويتلافاها.

هذا ما إليه قصدت، وعلى هذا الأساس وضعت هذه المجموعة، والله أسأل أن يلهمنا الهداية والتوفيق، والحمد لله، ثم الحمد لله.

١٠ أكتوبر سنة ١٩٥١

عبد الرحمن الرافعى

الفصل الأول

الحالة السياسية فى أوائل عهد الفاروق

توفى المغفور له الملك أحمد فؤاد يوم الثلاثاء ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ كما أسلفنا فى ختام الجزء الثانى، وكانت وزارة على ماهر الأولى تتولى الحكم فى أواخر عهده، فنعى مجلس الوزراء الملك الراحل فى بيان أصدره يوم الوفاة شمل المناداة بجلالة الملك فاروق ملكا لمصر، وإذْ كان حفظه الله لا يزال فى السابعة عشرة من عمره السعيد، فقد أصدر مجلس الوزراء بيانًا آخر بتوليه سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية إلى أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية على العرش[1] (ج ٢ ص ٢١٩ – ٢٢٠ طبعة سابقة).

وكانت البلاد تسير فى ظل الائتلاف الذى تم فى ديسمبر سنة ١٩٣٥، والجبهة الوطنية قائمة، تمثل الأحزاب كلها والمستقلين، وقد عاد الدستور بفضلها وتحقيقًا لمطالبها، وصدر المرسوم من الملك الراحل بعودته فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥، وصدر فى عهده مرسومان آخران فى مارس سنة ١٩٣٦ بإجراء الانتخابات العامة لمجلسى النواب والشيوخ، وحدد يوم ٢ مايو لانتخاب أعضاء مجلس النواب، وفى حالة عدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة للأصوات تكون إعادة الانتخاب يوم ١٠ مايو، وعلى هذا النحو حُدد يوما ١٦ و٢٤ مايو لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ.

وفى أواخر عهد الملك الراحل أيضا تألف الوفد الرسمى لتولى المفاوضات مع الحكومة البريطانية، لعقد معاهدة تحالف بين البلدين، وصدر المرسوم بتأليفه فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦، وكان مؤلفًا من ممثلين للأحزاب كلها عدا

(١) تنص المادة (٥٥) من الدستور على أنه «من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدى خلفه أو أوصياء العرش اليمين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته».

الحزب الوطنى الذى لم يقبل الاشتراك فيه استمساكًا بسياسته (لا مفاوضة إلّا بعد الجلاء)، وبدأت المفاوضات الأولى فى مصر بين هيئة المفاوضة والسير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) المعتمد البريطانى كما سيجىء بيانه.

فلما نودى بجلالة الملك فاروق ملكا على مصر كانت البلاد يعمُّها الائتلاف، والصفوف موحدة، والأمة لا يشغلها إلّا تحقيق أهدافها، وأن تجرى الانتخابات فى ظل الحرية والسلام، والمحبة والوئام.

الانتخابات البرلمانية

جرت الانتخابات حرّة لم تتدخل فيها الحكومة، وتركت الناخبين أحرارًا فى الانتخاب، وتمت الانتخابات لمجلس النواب يوم ٢ مايو سنة ١٩٣٦، وهو الموعد المحدد لها من قبل، وقد عجلت الوزارة موعد الانتخابات فى الدوائر التى لم يحز فيها المرشحون الأغلبية المطلقة، فجعلته يوم ٧ مايو بدلاً من ١٠ منه، وكان محددًا لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ ١٦ مايو، فجُعل يوم ٧ منه، والسبب فى هذا التعجيل أن المادة (٥٢) من الدستور تنصّ على وجوب اجتماع البرلمان بمجلسيه إثر وفاة الملك فى مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة، فإذا كان مجلس النواب منحلاً وكان الميعاد المعين فى أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر. فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه، فكان لابدّ من تعجيل مواعيد الانتخاب حتى يتسنى للبرلمان الاجتماع قبل انتهاء العشرة الأيام المحددة فى الدستور.

الشيوخ المعينون

وبعد أن تمت الانتخابات لكلا المجلسين أصدرت الوزارة فى صبيحة يوم ٨ مايو مرسومًا بأسماء الشيوخ المعينين وهم خُمسا أعضاء المجلس.

ارتقاء الملك فاروق عرش مصر
(٦ مايو سنة ١٩٣٦)

كان الأمير (جلالة الملك) فاروق يتلقى العلم بإنجلترا فى قصر كنرى هاوس حين وفاة المغفور له الملك فؤاد، فلما بلغه نعيّه حضر إلى مصر على عجل، فبلغ الإسكندرية يوم الأربعاء ٦ مايو سنة ١٩٣٦، وحضر توًّا إلى القاهرة، فاستقبله الشعب فى العاصمتين وعلى طول الطريق بأعظم مظاهر الحفاوة والتكريم، وتبوّأ العرش فى هذا اليوم، وهو عيد جلوسه السعيد.

وأبلغ مجلس الوزراء البرلمان يوم ٧ مايو ارتقاء جلالة الملك فاروق عرس مصر.

اجتماع البرلمان
(٨ مايو سنة ١٩٣٦)

اجتمع البرلمان بمجلسيه فى هيئة مؤتمر يوم الجمعة ٨ مايو سنة ١٩٣٦ فى الساعة الرابعة مساء، وجلس فى كرسى الرآسة أكبر أعضاء مجلس السيوخ سنًّا وهو المرحوم أمين سامى باشا؛ إذ لم يكن عين رئيس لهذا المجلس بعد، وبعد أن ألقى رئيس الوزارة ورؤساء الأحزاب[٢] كلمات فى تأبين الملك فؤاد أوقفت الجلسة ربع ساعة حدادًا عليه، وعند الخامسة والربع أعيدت الجلسة، وأعلن الرئيس تبليغ رياسة الوزارة للمجلس المناداة بجلالة الملك فاروق ملكا لمصر، وهتف الأعضاء بحياة الملك فاروق، وعلى أثر ذلك وقف على ماهر رئيس الوزارة وقدم لمكتب المؤتمر رسالة من جلالة الملك بتنازله عن خمسين ألف جنيه من مخصصاته الملكية فصارت مائة ألف جنيه بدلاً من ١٥٠ ألفًا، على أن يخصص مبلغ الخمسين ألفا التى تنازل عنها لمصلحة البلاد وخيرها، أى أنه تنازل حفظه الله عن تلك مخصصاته، وتليت الرسالة فتلقاها المؤتمر

(٢) مصطفى النحاس رئيس الوفد، ومحمد محمود رئس حزب الأحرار الدستوريين، وإسماعيل صدقى رئيس حزب الشعب، ومحمد حلمى عيسى رئس حزب الاتحاد، وحافظ رمضان رئس الحزب الوطنى.

بالتصفيق والهتاف، وتلا السكرتير العام للمؤتمر تبليغ الوزارة تولى مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية ابتداءً من يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ حتى يتم تعيين الأوصياء على العرش، ثم رفعت الجلسة، وحلف أعضاء كل من المجلسين اليمين فى مجلسهم.

تأليف مجلس الوصاية على العرش

وبعد أن أعيدت جلسة البرلمان فُتح المظروف المحتوى على وثيقة الوصاية على العرش التى حررها الملك الراحل، وكان تاريخها ٢١ يونيه سنة ١٩٢٢، وقد تضمنت اختياره محمد توفيق نسيم باشا وعدلى يكن باشا ومحمود فخرى باشا أوصياء على العرش (وكان أحدهم عدلى باشا قد توفى)، ولم يأخذ البرلمان بهذا التشكيل، وقرّر بالإجماع تأليف مجلس الوصاية على العرش من كل من: الأمير محمد علي وعبد العزيز عزت باشا ومحمد شريف صبرى باشا، وكان هذا الاختيار وفقًا لما اتفقت عليه الأحزاب وقتئذ.

وجاء الأوصياء الثلاثة فى مساء اليوم نفسه، وحلفوا أمام البرلمان اليمين باحترام الدستور وقوانين الأمة المصرية والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه والإخلاص للملك، وهى اليمين المنصوص عنها فى المادتين ٥٠ و ٥١ من الدستور.

تأليف وزارة النحاس الثالثة
(١٠ مايو سنة ١٩٣٦)

على أثر انتهاء جلسة المؤتمر قدم على ماهر استقالة الوزارة إلى مجلس الوصاية يوم ٩ مايو:

وإذْ كانت الانتخابات قد أسفرت عن أغلبية للوفد فقد عهد أوصياء العرش فى اليوم نفسه إلى مصطفى النحاس تأليف الوزارة الجديدة، فألفها يوم ١٠ مايو سنة ١٩٣٦، وهى وزارته الثالثة على النحو الآتى: مصطفى النحاس للرآسة والداخلية والصحة. واصف بطرس غالى للخارجية. عثمان

محرم للأشغال. محمد صفوت للأوقاف. مكرم عبيد للمالية. محمود فهمى النقراشى للمواصلات. أحمد حمدى سيف النصر للزراعة. محمود غالب للحقانية. على فهمى للحربية. عبد السلام جمعة للتجارة والصناعة. على زكى العرابى للمعارف.

وأعضاء الوزارة جميعهم من الوفديين ومعظمهم سبق لهم تولى الوزارة من قبل، ما عدا الجدد منهم وهم أحمد حمدى سيف النصر ومحمود غالب وعلى فهمى وعبد السلام جمعة وعلى زكى العرابى.

وذكر النحاس فى كتابه إلى الأوصياء بتأليف الوزارة أنها ستتقدم إلى البرلمان ببرنامجها: «جاعلة نصب عينيها تحقيق استقلال البلاد بإبرام معاهدة مودّة وتحالف مع الدولة البريطانية الصديقة والعمل على صيانة دستور الأمة بتثبيت قواعده وتوطيد تقاليده والسير بالبلاد فى طريق الإصلاح، وسيكون فى مقدمة ما تعنى به شؤون الفلاح المصرى الذى يجب أن يكون له النصيب الوافر فى الخير الذى هو مصدره». ثم أشار إلى ما اعتزمته الوزارة من إنشاء «وزارة للقصر» وإدخال نظام وكلاء الوزارات البرلمانيين قال: «وستجعل الوزارة من أوّل أغراضها تحقيقًا للثقة العظيمة التى أسدتها الأمة إلى الوفد المصرى فى الانتخابات الأخيرة تمكين صلات الولاء والثقة بين العرش والأمة وتوطيد النظم البرلمانية على الأسس الديموقراطية المعمول بها فى البلاد العريقة فى الحكم النيابى؛ ولهذا فقد اعتزمت أن تنشئ وزارة جديدة باسم «وزارة القصر» لتوثيق روابط التعاون فى خدمة البلاد، كما أننى أرى لحسن سير العمل البرلمانى إدخال نظام وكلاء الوزارات البرلمانيين، وسأعرض على مجلسكم السامى مشروع مرسوم بإنشاء هذا النظام»

ومما يستوقف النظر فى هذا البرنامج قول النحاس: **إن تحقيق استقلال البلاد يكون بإبرام معاهدة مودّة وتحالف مع الدولة البريطانية «الصديقة»**، ومن عجب أن يصف النحاس الدولة الغاصبة بالدولة الصديقة! وأعجب من ذلك أن يعتبر إبرام معاهدة تحالف معها محققا للاستقلال، فى حين أن إبرام هذه المعاهدة وذلك التحالف جاء مهدرًا لهذا الاستقلال، لا محققًا له،

ولكن سياسة الوفد قد درجت على هذا المنطق المعكوس، وسارت على طريق غير قويم.

وافتتح البرلمان يوم السبت ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦، وحضر أوصياء العرش جلسة الافتتاح وألقى النحاس خطبة العرش.

وانتخب مجلس النواب الدكتور أحمد ماهر رئيسًا، وكانت هذه أوّل مرة تولى فيها رآسته.

وعين محمد توفيق نسيم رئيسًا لمجلس الشيوخ، ولكنه اعتذر عن عدم قبول هذا التعيين، ويرجع اعتذاره إلى أنه استاء من تخطى البرلمان إيّاه فى تعيين الأوصياء على العرش بالرغم من اختيار الملك الراحل له فى وثيقة الوصاية، وعدّ استبعاده إهانة لشخصه، وبعد اعتذاره عين الأستاذ محمود بسيونى رئيسًا للمجلس ورأس المؤتمر يوم افتتاح البرلمان.

وكلاء الوزارات البرلمانيون

وتنفيذًا لبرنامج الوزارة صدر مرسوم فى يونيه سنة ١٩٣٦ بإنشاء وظائف وكلاء وزارات برلمانيين، أى من بين أعضاء البرلمان، مع الجمع بين الوظيفة والعضوية فى هذه الحالة، على أن يعتزل الوكيل وظيفته عند زوال صفة عضوية البرلمان عنه أو باستقالة الوزارة التي عين فى عهدها، وقد عُين فى هذه المناصب كل من: الدكتور حامد محمود وكيلًا برلمانيا لوزارة الصحة، ويوسف الجندى وكيلًا برلمانيا لوزارة الداخلية، ومحمد صبرى أبو علم وكيلًا برلمانيا لوزارة الحقانية (العدل)، وممدوح رياض وكيلا برلمانيا لوزارة الخارجية.

وكالة وزارة لشئون القصر

وكان من برنامج الوزارة إنشاء وزارة للقصر كما أسلفنا، على أنها لم تجرؤ على اتخاذ هذه الخطوة، مع أن كل الظروف كانت مواتية لها، واكتفت بتعيين وكيل وزارة برلمانى لشئون القصر، واختارت عبد الفتاح الطويل لهذا المنصب، وجاء فى مذكرة تعيينه ما يلى: «لم يكن المقصود بوزير هذه الوزارة

أن يحل محل أحد من كبار رجال القصر بل أن يكون واسطة الاتصال بين القصر وجهات الحكومة المختلفة التى يكون لها شأن مع القصر فيما يخصّ ذلك الشأن لتتركز بذلك بين يديه جميع العلاقات الإدارية بين القصر والحكومة، ثم إنه يحتاج إليه لضمان حسن التناسق فى الأعمال الحكومية التى ترتبط بالقصر والتوفيق بين مقتضياتها المختلفة».

وقد صدر المرسوم بتعيينه فى هذا المنصب من مجلس الوصاية فى يونيه سنة ١٩٣٦ وجاء فيه أنه «وكيل وزارة برلمانى لشؤون القصر ويلحق برياسة مجلس الوزراء ويكون له فيما يتعلق بالشؤون الإدارية فيما بين القصر الملكى والوزارات ما لغيره من وكلاء الوزارات البرلمانيين من الاختصاصات ويجوز أن يعهد له الوزراء ذوو الشأن بمعالجة هذه الشؤون وفى تنفيذ ما يتخذ فيها من التدابير».

أعمال وزارة النحاس الثالثة

من أعمال هذه الوزارة إلغاء ضريبة الخفر فى القرى وما فى حكمها من المدن غير المفروضة فيها عوايد الأملاك المبنية وذلك ابتداءً من أوّل مايو سنة ١٩٣٦، وقد كانت هذه الضريبة عبئًا ثقيلًا يبهظ كاهل الفلاح.

وتقسيط المتأخرات على الممولين لغاية ديسمبر سنة ١٩٣٥ على أقساط سنوية خمسة، وتنازل الحكومة لمدينى البنوك العقارية الذين حلت محلها عن أرباحها من هذا الحلول وتخفيض سعر الفائدة، والتنازل عن ٢٠٪ من أصل الدين.

وإصدار قانون بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التى ارتكبت منذ ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٦، عدا القتل العمد.

وإلغاء قانون حماية الموظفين الذى كان يمنع رفع الدعوى عليهم مباشرة أمام محاكم الجنح من المدعين بالحق المدنى.

وصدور قانون تعويض العمال من إصابات العمل.

وفى عهدها (يناير سنة ١٩٣٧) اعتزل العمل الفريق اسبنكس باشا المفتش العام البريطانى للجيش المصرى الذى كان بمثابة السردار، ولم تمد مدة خدمته، وتسلم المصريون قيادة الجيش المصرى لأوّل مرة منذ سنة ١٨٨٢ بتعيين اللواء محمود شكرى باشا رئيسًا لأركان حرب الجيش.

وفى الوقت نفسه وصلت البعثة العسكرية البريطانية إلى مصر، وهى البعثة المخول لها بموجب معاهدة سنة ١٩٣٦ تدريب الجيش المصرى، وقد حلت فى الواقع محل المفتش العام البريطانى، وكأنه بها لا يزال باقيا.

وفى يناير أيضا قدم السير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) السفير البريطانى أوراق اعتماده إلى مجلس الوصاية.

وفى فبراير سنة ١٩٣٧ أفرج عن المحكوم عليهم من المجالس العسكرية البريطانية إبّان ثورة سنة ١٩١٩.

ومن أعمال البرلمان فى عهد هذه الوزارة إقرار قانون بنقل رفات سعد زغلول إلى الضريح الذى بنى له، وتخصيص هذا الضريح له ولحرمه، وكان قد خصص فى عهد وزارة إسماعيل صدقى لملوك مصر فى عهد الفراعنة، ونقل رفاتهم إليه، فأعيدوا إلى المتحف، ونقل رفات سعد إلى الضريح فى احتفال كبير يوم الجمعة ١٩ يونيه سنة ١٩٣٦.

وزيدت المكافأة البرلمانية من ثلاثين جنيها إلى أربعين مع استمرار عدم جواز الحجز عليها، وقد كانت المكافأة كما قررها البرلمان سنة ١٩٢٤ خمسين جنيها، ثم خفضها إلى أربعين، وفى عهد وزارة صدقى باشا خفضت إلى ثلاثين مع عدم جواز الحجز عليها، ثم أعيدت أربعين واستمرت كذلك إلى يومنا هذا.

المآخذ على هذه الوزارة

أوّل المآخذ على هذه الوزارة أنها وضعت قاعدة سياسة الصداقة مع الدولة الغاصبة وأضفت عليها وصف «الدولة الصديقة» كما سبق بيانه، وقد كانت هذه السياسة الخاطئة هى السبيل إلى معاهدة سنة ١٩٣٦.

ثم إنها لم تعمل عملاً جديًّا فى النهوض بالجيش وإعداد القوّة الحربية للبلاد ولم تلبث أن بادرت بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦.

ثم إنها لم تعد عملاً جديًّا فى النهوض بالجيش وإعداد القوةالحربية للبلاد ولم تلبث أن بادرت بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ إلى استقدام البعثة العسكرية البريطانية وإنشاء الطرق العسكرية التى نصّت عليها المعاهدة، وليس هذا أو ذاك من النهوض بالجيش وإحياء قوّة الدفاع الوطنى فى شىء.

هذا إلى أنها أخذت تسير فى الحكم سيرًا حزبيًّا ممقوتًا، وعمدت إلى الاستثناءات فى تعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم وتمييز أنصارها ومحاسبيها، وكان واجبًا عليها أن تنظر إلى جميع المواطنين بعين واحدة، ولا تراعى فى التعيين والترقية إلّا قاعدة الكفاءة والمصلحة العامة.

* * *

الفصل الثانى

معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

جرت المفاوضات فى شأن هـذه المعاهـدة منذ أواخـر عهد الملك فؤاد بـين السير مايلز لامبسون (لوردكيلرن) المندوب السامى البريطانى ومعاونيه، وهيئة المفاوضة المصـرية المؤلفـة من ممثلى الأحـزاب السياسيـة عدا الحـزب الوطنى الذى لم يقبل الاشتراك فى المفاوضـة لمخالفتهـا لسياستـه (لا مفاوضـة إلا بعد الجلاء)، ولأن أساس المفاوضة كان مشروع سنـة ١٩٣٠ (ج ٢ ص ٨٤ و١٠٤ طبعة سابقة) الذى رفضه فى حينه، وكانت هيئة المفـاوضة المصـرية مؤلفـة على النحو الآتى: مصطفى النحـاس رئيسًا. محمـد محمود. إسـماعيل صـدقى. عبد الفتاح يحيى. واصف بطرس غالى. الدكتور أحمد ماهر. عـلى الشمسى. عثمان محرم. محمد حلمى عيسى. مكرم عبيد. حافظ عفيفى. محمود فهمى النقراشى. أحمد حمدى سيف النصر أعضاء، أما هيئة المفاوضة الـبريطانيـة فكانت مؤلفـة من السير ميلز لامبسون المندوب السامى البريطانى فى مصـر يعاونـه كل من: الأمـيرال السير وليم فيشـر قائـد الأسـطول الـبريـطانى فى البحـر الأبيض المتوسط. واللفتننت جنرال السير جورج وير القائد العام للقوات البريـطانية فى مصر وقنئذ. ومـارسال الـطيران الأول السير روبـرت بروك بـوبهام قـائد قـوات الطيران الـبريطانيـة فى الشرق الأوسط. والمسـتر كيـلى مستشـار دار المندوب السامى. والمستر سمارت السكرتير الشرقى بها.

وبدأت المفاوضات فى القاهرة يوم ٢ مارس سنة ١٩٣٦ بقصر «الزعفران» ثم استمرت فى الإسكندرية منذ أواخر يوليه بقصر أنطونيادس»، وانتهت بوضع مشروع المعاهدة التى أمضيت فى لندن بقاعة «لوكارنو» التاريخية بوزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦.

ولست أجد فى بيان مرامى المعاهدة وفهم شروطها وإبراز مضارها أوضح مما كتبته فى معارضتها بجريدة الأهرام (عدد ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦) بعد إذاعة نصوصها بنحو عشرة أيام.

قلت فى التمهيد لبحثها وتحليلها ما يأتى:

تمهيد

إن سياسة إنجلترا التقليدية فى مصر منذ نيف ومائة عام هى بسط سيطرتها عليها بمختلف الوسائل وجعلها على الدوام دولة ضعيفة تخضع لإرادتها، من أجل ذلك حاربت نابليون فى مصر ثم حاربت محمد على وسعت إلى احتلال البلاد فى عهده سنة ١٨٠٧، فلما لم توفق إلى ذلك عملت على إضعاف الدولة المصرية التى أسسها ذلك العاهل العظيم وحرمتها ثمرة انتصاراتها فى مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠، ثم عملت فى عهد خلفائه على التدخل فى شئونها تحقيقاً لسياستها، وأخذ هذا التدخل شكلاً عمليًّا حين اشترت أسهم مصر فى قناة السويس سنة ١٨٧٥، فإن هذه الصفقة كانت الخطوة الأولى نحو الإحتلال، ثم انتهزت فرصة الثورة العرابية فاحتلت البلاد سنة ١٨٨٢ وسيطرت على حكومتها، وأكرهتها سنة ١٨٨٤ على إخلاء السودان، ثم حملتها بعد ذلك على استرداده وأكرهتها على توقيع اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ التى اتخذتها ذريعة إلى الإنفراد بحكمه، وانتهزت فرصة الحرب العالمية (الأولى) فأعلنت حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، ولما ثارت الأمة على الاحتلال والحماية ثورتها المشهورة سنة ١٩١٩ سعت إنجلترا إلى تحقيق سياستها بوسيلة أخرى وهى إبرام معاهدة تحالف بينها وبين مصر لتحقيق أغراض الحماية دون أن يكون لها أسمها.

وفى ذلك يقول اللورد ملنر فى تقريره سنة ١٩٢١: إن الغرض من التسوية التى دعا إليها هو وضع «معاهدة تحالف بين الفريقين باختيارهما تقرر استقلال مصر وتنيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التى تراد من الحماية بالمعنى الذى نفهمه نحن» (راجع تقرير اللورد ملنر).

ويقول الأستاذ فوشيل أحد أقطاب القانون الدولى فى كتاب (القانون الدولى العام) للعلامة بونفيس طبعة تامنة سنة ١٩٢٢ ج ١ ص ٢٨٢: «أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ولكن الحركة الاستقلالية التى قامت فى مصر عقب ذلك اضطرت الدولة الحامية إلى إرضاء بعض الأمانى القومية وسيكون من نتائج ذلك تغيير الحماية بنظام من نوع آخر يقرر استقلال مصر فى الوقت الذى يخوّل فيه إنجلترا بواسطة معاهدة تحالف المزايا والضمانات التى كانت الحماية تحققها»

وقلتُ عن (الشروط العسكرية فى المعاهدة) ما يأتى:

أهم ما فى المعاهدة الشروط العسكرية، وهى تتلخص فيما يأتى بعبارات واضحة مفهومة مستخلصة مما ورد فى وثيقة المعاهدة وملاحقها:

أولاً: تنتقل القوات العسكرية البريطانية من الأماكن التى تحتلها (سنة ١٩٣٦) إلى منطقة تشمل مع مناطق تدريب الجتود منطقة قناة السويس كلها وشبه جزيرة سيناء كلها والجزء الجنوبى والشرقى من مديرية الشرقية وتصل إلى حدود القاهرة تم إلى حدود مديرية الجيزة!

وهذا التحديد ماثل فى الفقرة ٢ من ملحق المادة ٨ من المعاهدة، فبالنسبة لمعسكرات هذه القوات قد جُعلت فى منطقة (المعسكر) أى معسكر الإسماعيلية الذى يبعد عن الإسماعيلية غربًا بثلاثة كيلو مترات، ومنطقة (جنيفه) على طول ساحل البحيرات المرة (فقرة ٥ من المحضر المتفق عليه ملحق المادة ٨)، أما مناطق التدريب فتمتد من القنطرة شمالاً إلى خط سكة حديد السويس-القاهرة جنوبًا، ويدخل الخط نفسه فى المنطقة، وإلى خط الطول ٣٠ و٣١رجة شرقًا، أى يصل إلى حدود مدينة الزقازيق (فيما عدا الأراضى المنزرعة)، ثم يصل جنوبًا إلى خط العرض ٥٢ و٢٩ درجة أى إلى السويس وإلى حدود القاهرة، ثم إلى حدود مديرية الجيزة، وتشمل المنطقة شرقى قناة السويس أى شبه جزيرة سيناء حسب الحاجة (فقرة ١٠ من ملحق المادة ٨)مع بقاء فصائل من الجنود البريطانية فى مينائى بورسعيد والسويس (فقرة ١٢ من ملحق المادة ٨).

وبقاء الجنود البريطانية فى السودان بلا شرط ولا قيد (مادة ١١).

ثانيًا: حُدد عدد القوات البريطانية بمصر فى المناطق الجديدة بحيث لا تزيد على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة من الطيارين مع الموظفين اللازمين لأعمالهم الإدارية والفنية، وهذا التحديد هو فى وقت السلم، أما فى حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة فلانجلترا أن تزيد قواتها إلى ما تشاء! (مادة ٧ وفقرة ١ من ملحق المادة ٨ وبند ١ من المحضر المتفق عليه).

ومعنى ذلك عدم تحديد العدد للجيش البريطانى فى مصر إطلاقًا لا فى وقت السلم ولا فى وقت الحرب؛ لأن خشية وقوع حالة دولية مفاجئة لا تعدّ من حالات الحرب.

ثالثًا: لا تنتقل القوات البريطانية إلى المناطق الجديدة إلّا بعد أن تقوم مصر ببناء التكنات والمنشآت الصالحة فيها وفقًا لأحدث النظم لإقامة القوات البرية والجوية البريطانية وعددها عشرة آلاف وأربعمائة من الطيارين، ولأربعة آلاف مستخدم مدنى، مع المستلزمات الفنية بما فيها من إيصال المياه وتوفير أسباب الراحة للجنود بغرس الأشجار وإنشاء الحدائق والملاعب مع بناء مساكن للمتزوجين من الضباط ومن دونهم من مراتب الجندية، وإقامة معسكر استشفاء على شاطئ البحر الأبيض المتوسط (بالعريش) وإنشاء أربع طرق حربية وهى:

١ – من الإسماعيلية إلى الاسكندرية.

٢ – من الإسماعيلية إلى القاهرة.

٣ – من بورسعيد إلى الاسماعيلية والسويس.

٤ – من جنوب البحيرات المرة إلى طريق السويس القاهرة على بعد ١٥ ميلًا غربى السويس، على أن يكون عرض هذه الطرق عشرين قدمًا وأن تنشأ من مادة صلبة تجعلها صالحة على الدوام للاستعمال فى الأغراض الحربية،

وبعد تنمية وتحسين وسائل النقل للسكك الحديدية فى منطقة القنال لتسدّ حاجات القوّة المعسكرة فى المنطقة ولتسهيل النقل السريع للرجال والمدافع والعربات والمهمات بما يتفق وحاجات الجيوش الحديثة.

رابعًا: تبقى القوات البريطانية فى منطقة الإسكندرية وضواحيها ثمانى سنوات من تاريخ البدء بتنفيذ المعاهدة لاعتبار هذه المدة الزمن التقريبى الذى رآه الطرفان المتعاقدان ضروريًا لتحقيق الأغراض الآتية:

(أ) إتمام بناء التكنات فى منطقة القنال نهائيًا.

(ب) إصلاح ثلاث طرق أخرى وهى:

١ - القاهرة - السويس.
٢ - القاهرة - الإسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء.
٣ -الإسكندرية - مرسى مطروح وجعلها طرقًا حربية.

(جـ) تحسين المواصلات الحديدية بين الإسماعيلية والإسكندرية ومرسى مطروح.

وعلى مصر أن تنشىء ثلاث طرق حربية أخرى عدا الطرق المتقدم ذكرها وهى:

١ - من القاهرة إلى قنا وقوص بمحاذاة النيل.
٢ - من قوص إلى القصير.
٣ - من قنا إلى الغردقة.

خامسًا: أما القوات البريطانية الجوية فتبقى معسكرة فى منطقة القنال على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بورسعيد - السويس من القنطرة شمالاً إلى ملتقى سكة حديد السويس - القاهرة والسويس - الإسماعيلية جبا مع امتدادها على خط سكة حديد الإسماعيلية - القاهرة بحيث تدخل فى هذا الامتداد محطة الطيران الملكية البريطانية فى أبى صوير وأراضى المطارات التابعة لها والميادين الصالحة التى قد تنشأ شرقى القنال (فقرة ٢ من ملحق

المادة ٨) وزيادة على ذلك فيكون لقوات الطيران البريطانية حق الطيران حينما تريد فى الأراضى المصرية، مع منح متل هذه المعاملة للقوات الهوائية المصرية فى الأراضى البريطانية فقرة ١٣) (كأن لنا فى انجلترا مطارات وطائرات مثلما لانجلترا فى مصر!...).

وتتكفل الحكومة المصربة بإقامة مطارات صالحة على الدوام برية ومائيـة فى الأراضى والمياه المصرية لتستعملها قوات الطيران من مصرية وبريطانية، وعليها إجابة كل طلب يقدم إليها من القوات الجوية البريطانية لإنساء مطارات (فقرة ١٤).

سادسًا: فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، تلتزم الحكومة المصرية أن تقدم داخل حدود الأراضى المصرية جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعها إلى القوات البريطانية، ويكون للقوت البريطانية استخدام (أى احتلال) موانئ مصر ومطاراتها وطرق المواصلات فيها، وعلى مصر اتخاذ جميع الإجراءات الإدارية والتسريعية اللازمة لذلك بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء لجعـل هذه التسهيـلات والمساعـدات فعالـة (مادة ٧) ويـدخل فى طـرق المواصلات. المواصلات الإخبارية السلكية واللاسلكية والتليفونية.

سابعًا: بعد انقضاء عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة يبحث الطرفان فيما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريًا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى قناة السويس وسلامتها التامة، فإذا قام خلاف بينهما فى هذا الصدد فإن ذلك الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم أو على أى هيئة تحكيم لتفصل فيه (مادة ٨).

ثامنًا: بعد انقضاء العشرين السنة المذكورة وفى أى وقت بعد انقضاء عشر سنوات يمكن إعادة النظر بين الطرفين فى نصوص المعاهدة، وفى حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على عصبة الأمم (مادة ١٦)، **ولكن من المتفق عليه أن إعادة النظر فى المعاهدة يجب أن يقرر فيها وجوب استمرار المحالفة بين**

الطرفين واستمرار التزام مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها أن تقدم للقوات البريطانية داخل حدود الأراضى المصرية كل التسهيلات والمساعدات اللازمة وتخويلها حق استخدام (احتلال) موانيها ومطاراتها وطرق المواصلات فيها (مادة ١٦).

* * *

وبما قلتُ تعقيبًا على هذه الشروط: لا توجد معاهدة تحالف بين دولتين مستقلتين تبيح لإحدى الدولتين إبقاء قوّاتها الحربية فى بلاد حليفتها لأى غرض ما أو تخولها حق احتلال موانيها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات البرية والمائية فيها فى أية حرب أو فى حالة خطر الحرب أو توقع طوارئ دولية، ومن يقل إن معاهدة تحالف بين دولتين مستقلتين تحتوى مثل هذه الشروط عليه أن يبين لنا معاهدة واحدة من هذا النوع وتاريخها واسم الدولتين اللتين أبرمتاها فنكون له من الشاكرين.

وإذا قيل فى المادة الثامنة إن وجود القوات البريطانية فى مصر لا يخل بحقوق السيادة المصرية فهو قول ينقضه الواقع، ولا يصحّ أن يخدع من يفهمون الأشياء على حقيقتها.

وقلت فى هذا البحث عن (السودان) ما يلى:

أصبح السودان بموجب معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ «مستعمرة إنجليزية تحرسه جنود مصرية تحت إمرة حاكمه العام البريطانى، هذه هى الحقيقة المرة التى تتمثل فى المادة الحادية عشرة وملحقاتها، فالمادة ١١ تنصّ على أنه مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقتى ١٩ يناير و١٠ يوليه سنة ١٨٩٩[1] قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة

---

(١) اتفاقية سنة ١٨٩٩ تنصرف إلى اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ المشهورة، أما اتفاقية ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ فهى اتفاقية ثانوية صدرت معدلة للمادة الثامنة من الاتفاقية الأولى الى كانت تقضى بعدم امتداد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان (فيما عدا مدينة سواكن) فصدرت اتفاقية ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ ملغية هذا الاستثناء وصارت سواكن كسائر بلاد السودان لا تمتد إليها سلطة المحاكم المختلطة، ونظرًا لأن هذه الاتفاقية ثانوية كما أسلفنا فإننا فى سياق الحديث نقصد باتفاقية السودان اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ونكتفى بالكلام عنها

السودان «تستمر» مستمدّة من الاتفاقيتين المذكورتين «ويواصل» الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين.

فهذا النص أوّلًا هو إقرار صريح لاتفاقية سنة ١٨٩٩ التى انتزعت انتزاعًا من الحكومة المصرية، ولا ندرى كيف تكون معاهدات التحالف والصداقة قوامها إقرار الغصب والإكراه؟

إن التحالف إنما يكون بين دولتين مستقلتين، ويكون أساسه احترام حقوق كل منهما، فكيف تسمى معاهدة تحالف وصداقة تلك المعاهدة التى من أهم نصوصها إقرار اتفاقية سنة ١٨٩٩ التى أجمع المصريون كما أجمع علماء القانون الدولى على بطلانها لأنها وليدة الإكراه، وعلى أنها فصل للسودان ذلك الجزء الحيوى الهام من أرض الوطن.

دعْك من قول المادة ١١ أنه «ليس فى نصوصها أى مساس بمسألة السيادة على السودان»، فهذا قول لا معنى له لأن المادة قوامها هدم هذه السيادة، إذ أية سيادة تبقى لمصر مع إقصائها عن حكم السودان؟

إن اتفاقية سنة ١٨٩٩ تقضى بأن السلطة العسكرية والمدنية فى السودان تفوض إلى الحاكم العام الذى يكون تعيينه بناءً على طلب الحكومة البريطانية، ولا يفصل عن منصبه إلّا برضائها، فهو بذلك مسئول أمامها وحدها ويتولى السلطة التشريعية ويضع ما يشاء من اللوائح والقوانين والنظم بمنشورات تصدر منه، والقوانين والقرارات التى تصدر من الحكومة المصرية لا تسرى على السودان إلّا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام (مادة ٣ و ٤ و ٥ من اتفاقية سنة ١٨٩٩).

فهذه الاتفاقية هى فى الواقع فصلٌ للسودان عن مصر وجعله مستعمرة إنجليزية، فإقرار المعاهدة لهذه الاتفاقية هو إقرار لهذا الوضع، وهكذا صارت الاتفاقية التى ما فتئت الأمة منذ توقيعها تنادى ببطلانها وكان الوفد المصرى يصرح فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ (أنها ممقوتة فى مصر كل المقت وأن كل

ما يريد هو عدم الإشارة إليها إطلاقًا فى المعاهدة) (الكتاب الأخضر ص ٣٣) قد أصبحت شرعية إذ أقرتها المعاهدة الجديدة إقرارًا صريحًا، وهذا تنازل عن جهاد مائة عام فى السودان وتنازل عن مجهودات وضحايا عشرات الألوف من المصريين وعشرات الملايين من الجنيهات مما بذلته مصر فى سبيل إقامة الحكم والعمران فى السودان.

إن اتفاقية سنة ١٨٩٩ لم تقم على أى أساس من الحق ولا من الإنصاف، ومصر لم تكن تنظر إلى السودان كبلد غريب عنها بل كانت تعتبره جزءًا لا يتجزأ من أرض الوطن، شأنه كشأن الغربية أو المنوفية أو أسيوط أو سائر مديريات القطر المصرى، وحينما أفتتح مجلس النواب المصرى فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ (قبل الاحتلال) أعدت الحكومة فيه مقاعد لنواب السودان، وصدر قانون الانتخاب فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ متضمنًا (مادة ٦) تمثيل محافظات السودان ومديرياته (بنسبة عدد السكان) فى مجلس النواب، وهذا يدلك على أن دستور سنة ١٨٨٢ وقانون انتخاب سنة ١٨٨٢ جعلا من السودان جزءًا لا يتجزأ من الدولة المصرية السودانية وجعلا من السودانيين وطنيين يتمتعون بكافة الحقوق المخولة لسائر المصريين، ولكن السياسة البريطانية قد عصفت عقب الاحتلال بدستور سنة ١٨٨٢ كما عصفت بقانون الانتخاب المتفرع منه.

وقد بنت إنجلترا مزاعمها فى اتفاقية سنة ١٨٩٩ على ما انتحلته لنفسها من حق الفتح وعلى أنها اشتركت مع مصر فى استعادته، على أن الحقيقة الثابتة أن إنجلترا هى التى منعت مصر من تثبيت سلطانها هناك بعد ظهور ثورة المهدى وعملت بذلك على استفحال تلك الثورة، ثم أكرهت مصر سنة ١٨٨٤ على تقرير إخلائه واستقال المرحوم شريف باشا احتجاجًا على هذا التدخل، على أن إنجلترا لم تساهم فى استعادته إلاّ بمقدار ضئيل، فإن القوات العسكرية التى استعادته كانت ٢٥٠٠٠ من جانب مصر فى حين كانت من جانب الإنجليز ٨٠٠ جندى فى بداية الحملة ولم يتجاوز عددها ألفين[٢].

---

(٢) تقرير المرحوم حسين رشدى باشا فى ١٧ مايو سنة ١٩٢٢.

وبلغت ضحايا الجيش المصرى منذ قيام التورة المهدية إلى استعادة السودان من الأرواح ثمانين ألف نسمة تقريبا (٧٩٧٥١) مقابل ١٤٠٠ فقط من الجيش الإنجليزى[٣].

ودفعت مصر ثلثى تكاليف الحملة ولم تدفع الحكومة البريطانية سوى الثلث بغير إرادة مصر، وبذلت مصر وحدها للسودان منذ استعادته إلى اليوم فى قروض وسدّ عجز وإنشاء السكك الحديدية ومنشآت العمران الأخرى ونفقات القوّة العسكرية فيه أربعين مليون جنيه.

فاتفاقية سنة ١٨٩٩ ليس لها أى سند من الحق ولا من القانون، والمعاهدة بإقرارها إياها قد أقرّت الغصب والعدوان على حقوق مصر وجعلته أساسًا للتحالف.

على أنها لم تقر اتفاقية سنة ١٨٩٩ فحسب بل أقرت الحالة الواقعة فى السودان. فإن المادة ١١ تنصّ على أن الطرفين المتعاقدين قد اتفقا على أن إدارة السودان «تستمر» مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين، «ويواصل» الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين، فهذا النص هو إقرار صريح للحالة الحاضرة فى حكم السودان، ولا يخفى أن هذه الحالة تخالف روح اتفاقية سنة ١٨٩٩؛ لأن هذا الاتفاق قوامه إقامة الحكم الثنائى فى السودان، لكن الأمر الواقع أن الحكم هناك هو الحكم البريطانى منفردًا يتولاه الحاكم العام وأن سلطة الحكم فى السودان قد استأثر بها الإنجليز.

فالنص على «استمرار» إدارة السودان كما هى «ومواصلة» الحاكم العام مباشرة السلطات المخولة له معناه أن السودان أصبح مستعمرة إنجليزية، لأن الحاكم العام يحكم السودان فى الواقع على أنه حاكم بريطانى، ولا يرجع لحكومة مصر فى أى تصرف من تصرفاته، ولا هو مسئول أمامها، وله مجلس يعرف بمجلس الحاكم العام هو بمثابة مجلس الوزراء أعضاؤه كلهم من

(٣) كتاب ضحايا مصر فى السودان للباحث السودانى المطلع محزون طبعه ثالثة ص١٩.

الإنجليز، وليس فيهم مصرى واحد، وجميع رؤساء الإدارات والمصالح كالمالية والقضاء والإدارة والمعارف والمساحة والسكك الحديدية والتلغرافات والبريد وما إلى ذلك كلهم من الإنجليز، وكذلك مديرو المديريات ووكلاؤها، وليس هذا من الحكم الثنائى فى شىء، وليس فى المعاهدة أى نصّ على إقامة الحكم الثنائى فى السودان ولا على اشتراك مصر فى حكومته طبقًا لطبيعة هذا الحكم، بل بالعكس نصّ فيها صراحة على «مواصلة» الحاكم العام مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩، ومعنى ذلك مباشرتها كما يفعل الآن، وتأكد هذا المعنى من قول الفقرة الثانية من المادة ١١ إنه «تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام»، أما قولها بعد ذلك إنه «يختار المرشحين الصالحين من البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون أكفاء»، فهو قول لا يعدو قول المادة ١١ أنه يباشر سلطته «بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين» فهو ينوب عنهما ولكنه غير مسئول أمام أحدهما، فهذه النيابة اسمية ليس لها نتيجة عملية، ولم يتقيد الحاكم العام بنسبة ما بين المصريين والإنجليز.

ولو كانت المعاهدة ترمى إلى إقامة الحكم الثنائى فى السودان لنصّ فيها على أن يكون لمصر فى مجلس الحاكم العام عدد مساو على الأقل لعدد الأعضاء البريطانيين حتى يتحقق مبدأ المساواة بين (الحليفين) ولنصّ على تطبيق هذا المبدأ بالنسبة للحاكم العام ووكيله ورؤساء المصالح والموظفين، ولكن المعاهدة خلو من ذلك، وليس لمصر ولا عضو واحد فى مجلس الحاكم العام، حتى مفتش الرى المصرى فى السودان، لم يسمح له بهذه العضوية، بل اعتبر «من المرغوب فيه ومن المقبول أن يُدعى مفتش عام الرى المصرى بالسودان إلى الاشتراك فى مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس فى مسائل متصلة بأعمال مصلحته» (خطاب المندوب السامى بذيل المحضر المتفق عليه). فتأمل... !

مفتش الرى المصرى فى السودان لا يسمح له بعضوية مجلس الحاكم العام، بل يُدعى فقط إلى الاشتراك فى مداولاته فى حالة واحدة وهى كلما نظر المجلس فى مسائل متصلة بأعمال مصلحته، أى بشئون الرى الخاصة بمصر،

وليس ثمة برهان أقوى من هذا على أن المعاهدة تقر إقصاء العنصر المصرى من مجلس الحاكم العام الذى هو قوام الحكم فى السودان، من أجل ذلك قلنا إن المعاهدة تجعل من السودان المصرى مستعمرة إنجليزية.

فمع هذا الوضع ماذا تكسب مصر من وجود الجيش المصرى فى السودان؟ تقول الفقرة الثالثة من المادة ١١: «يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلًا عن الجنود السودانيين».

إذن فالجيش المصرى فى السودان يكون جيشًا مصريا تحت تصرف حاكم بريطانى للدفاع عن بلاد صارت بحكم المعاهدة مستعمرة إنجليزية، فإرساله إليها لا يختلف عن إرساله إلى مستعمرة يوغندا (التى كانت فى الأصل مصرية) أو كينيا أو تانجنيقا.

وهذا الجيش لا يخضع للقيادة المصرية العليا، لأن نصّ المادة ١١ صريح فى قولها إن الجيش المصرى فى السودان يكون تحت تصرف الحاكم العام ومهمته هى الدفاع عن السودان، وقد تأكد هذا المعنى فى الفقرة ٤ من (المحضر المتفق عليه) فى ملحق المادة ١١ إذ جاء فيها أن الحاكم العام سيبادر بالنظر فى أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة فى السودان والأماكن التى يقيمون فيها والثكنات اللازمة لهم وأن الحكومة المصرية سترسل فورًا بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطًا مصريًا عظيمًا يستطيع الحاكم العام استشارته فى هذه الأمور، أرأيت؟ إن الحاكم العام هو الذى يحدد عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة فى السودان، وهو الذى يحدد أماكن خدمتهم، والتكنات اللازمة لهم، فهو إذن صاحب الكلمة الفعالة فى استدعاء هؤلاء الجنود من مصر واستخدامهم وتحديد عددهم وتعيين محال إقامتهم والثكنات اللازمة لهم، أما ذلك (الضابط المصرى العظيم) الذى سترسله الحكومة المصرية (فورًا بمجرد نفاذ المعاهدة) فمهمّته أن (يستشيره) الحاكم العام فى هذه الأمور، أى أنه هو أيضًا يكون تحت تصرف الحاكم العام يستشيره فيها بمجرد استشارة، فهذا الضابط (العظيم) ليس له إلّا مهمّة المشورة، ولقد ضنّوا عليه بأية سلطة فى حكومة السودان ولا بعضوية مجلس الحاكم العام.

وهذا هو الذى يؤكد أن الجيش المصرى لا تكون له فى السودان إلّا مهمة الحراسة لحدود السودان من منافسى إنجلترا فى الاستعمار، وإنجلترا فى حاجة ملحّة إلى هذه الحراسة بعد الحرب الحبشية، فهو لا يعدو أن يكون جيشًا مصريا تتبرع مصر بإرساله إلى أية مستعمرة إنجليزية لحراستها والدفاع عنها خدمة للحكم البريطانى وليست هذه هى المهمة السامية التى تبعث فى نفوس الضباط والجند روح العزّة القومية التى هى قوام الجيش فى البلاد المستقلة.

والآن نتساءل فى أى مقابل كل هذا التسليم؟ فى أى مقابل تعترف مصر بشرعية اتفاقية سنة ١٨٩٩ وشرعية مركز الإنجليز فى السودان وتثبيت دعائم الحكم البريطانى فيه وتسخير الجيش المصرى لأغراض إنجلترا الاستعمارية؟

قد يقولون إن هناك مقابلًا تحدثت عنه الفقرتان الرابعة والخامسة من المادة ١١، وهو إباحة الهجرة المصرية إلى السودان، وجعلها خالية من كل قيد إلّا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام، وعدم التمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين وبين المصريين فى شؤون التجارة والمهاجرة أو الملكية، فهل هذا مقابل له قيمة؟ وهل يعادل التسليم فى حقوق مصر الأساسية فى السودان؟ هل يتدفق غدًا سيل الهجرة من مصر إلى السودان طبقًا لهذه المعاهدة؟ إنى أسائل كل مصرى يعرف الحقائق عن حالة البلاد هل أراضى شمال الدلتا وشرقيها وغربيها أقل حاجة من السودان إلى تعميرها بالسكان؟

أما عن المساواة فى شؤون التجارة والملكية فيحق لنا أن نتساءل: أليس للأجانب من مختلف الجنسيات متاجر وأملاك فى السودان؟

قد يقولون إن هناك مقابلا آخر لعلنا نسيناه؛ وهو ماذكرته الفقرة الأولى من (المحضر المتفق عليه) وهو أن الحاكم العام للسودان يقدم إلى الحكومة البريطانية والحكومة المصرية تقريرًا سنويا عن إدارة السودان ويبلغ التشريع السودانى إلى رئيس مجلس الوزراء المصرى مباشرة.

ونحسب أن تقديم تقرير سنوى عن إدارة السودان وتبليغ التشريع السودانى إلى رئيس مجلس الوزراء مباشرة (لمجرد الإحاطة) مسألة شكلية ليس لها أية نتيجة عملية.

ثم يقولون إنه قد اتفق على ندب خبير اقتصادى مصرى للخدمة بالخرطوم وأن الحاكم العام أبدى رغبته فى تعيين ضابط مصرى سكرتيرًا حربيا له (خطاب المندوب السامى بذيل المحضر المتفق عليه)؛ فهل هذا يعدّ مكسبًا؟ لعمرى إن الأمم لا تغنيها هذه الأمور الصغيرة إذا ما فرطت ثم سلمت فى حقوقها الأساسية الكبرى.

الحق أن لا مقابل مطلقا للتسليم الذى سلمته نصوص المعاهدة للإنجليز فى السودان، بل هى نصوص تهدم البناء الشامخ الذى شيدته مصر بجهودها وضحاياها فى ذلك الجزء الحيوى من أرض الوطن[٤].

الامتيازات الأجنبية والمعاهدة

نصت المادة ١٢ من المعاهدة على اعتراف بريطانيا بأن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد، ونصت المادة ١٣ على اعتراف بريطانيا بأن نظام الامتيازات القائم وقتئذ لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة وأن مصر ترغب فى إلغاء هذا النظام دون إبطاء وأن الطرفين اتفقا على الترتيبات الواردة بهذا الخصوص فى ملحق هذه المادة، ونصّ هذا الملحق على ما يأتى:

١ - إن الأغراض التى ترمى إليها التدابير الواردة فى هذا الملحق هى:

(أ) الوصول على وجه السرعة إلى إلغاء الامتيازات فى مصر وما يتبع ذلك حتما من إلغاء القيود الحالية التى تقيد السيادة المصرية فى مسألة سريان التشريع المصرى (بما فى ذلك التشريع المالى) على الأجانب.

(ب) إقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مسوغ وفى حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن (١٩٣٦) للمحاكم القنصلية فضلاً عن اختصاصها القضائى والحالى (١٩٣٦).

---

(٤) بحثنا المنشور بجريدة الأهرام - عدد ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦.

وفى نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة.

٢ – تتصل الحكومة المصرية كخطوة أولى فى أقرب وقت مستطاع بالدول ذوات الامتياز بقصد:

(أ) إلغاء كل قيد يقيد التشريع المصرى على الأجانب.

(ب) إقامة نظام انتقال للمحاكم المختلطة كما هو وارد فى الشطرة الثانية من الفقرة الأولى سالفة الذكر.

٣ – إن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات الامتيازات وبصفتها حليفة لمصر لا تعارض بتاتًا فى التدابير المشار إليها فى الفقرة السابقة وستتعاون تعاونًا فعليا مع الحكومة المصرية فى تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر.

٤ – من المتفق عليه أنه فى حالة ما إذا وجد من المستحيل تحقيق التدابير المشار إليها فى الفقرة الثانية فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة إزاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة.

٥ – من المتفق عليه أن الشطرة (أ) من الفقرة الثانية لا تعنى فقط أن موافقة الدول ذوات الامتيازات لن تكون ضرورية لسريان التشريع المصرى على رعاياها ولكنها تعنى أيضا انتهاء الاختصاص التشريعى الحالى الذى تباشره المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصرى على الأجانب ويتبع ذلك أن لا يكون للمحاكم المختلطة فى سلطتها القضائية أن تقضى فى صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصرى طبقه البرلمان المصرى أو الحكومة المصرية على الأجانب.

٦ – يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هذا أن أى تشريع مصرى يطبق على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث، وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص فإن هذا التشريع لن يتضمن تمييزًا مجحفًا بالأجانب بما فى ذلك الشركات الأجنبية.

٧ – لما كان من المعمول به فى أكثر البلاد أن يطبق على الأجانب قانون جنسيتهم فى مسائل الأحوال الشخصية فسينظر بعين الاعتبار إلى أنه من المرغوب فيه أن تستثنى من نقل الاختصاص – على الأقل فى البداية – مسائل الأحوال الشخصية الخاصة برعايا الدول الممتازة التى ترغب فى أن تستمر محاكمها القنصلية فى مباشرة هذا الاختصاص.

٨ – سيقضى نظام الانتقال الذى يوضع للمحاكم المختلطة ونقل الاختصاص الحالى للمحاكم القنصلية إليها «الأمر الذى سيكون بطبيعة الحال خاضعًا لأحكام الاتفاق المشار إليه فى المادة التاسعة» إعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بتكوين المحاكم المختلطة واختصاصها بما فى ذلك إعداد وإصدار قانون جديد لتحقيق الجنايات.

ومن المفهوم أن إعادة النظر هذه ستتضمن فيما تتضمنه المسائل الآتية:

١ – تعريف كلمة أجنبى بصدد الاختصاص المقبل للمحاكم المختلطة.

٢ – زيادة عدد موظفى المحاكم والنيابات المختلطة بما يقتضيه التوسيع المقترح لاخصاصها.

تصديق البرلمان على المعاهدة

وقد دعى البرلمان بمجلسيه إلى عقد اجتماع غير عادى فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ للنظر فى مشروع القانون بالموافقة على المعاهدة.

فوافق مجلس النواب على مشروع القانون بجلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ بأغلبية ٢٠٢ صوت ومعارضة ١١ صوتا.

ووافق عليه مجلس الشيوخ بجلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ بأغلبية ١٠٩ أصوات ومعارضة سبعة أصوات.

لماذا عقدت معاهدة سنة ١٩٣٦؟

لا شك أن توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ كان وليد العدوان الماثل فى وجود

الاحتلال البريطانى، فهذا الاحتلال هو مصدر هذه المعاهدة، ولولاه ما حصلت بريطانيا على موافقة الجانب المصرى عليها وقتئذ، على أن الجانب المصرى الذى وقعها يحتمل بلا مراء تبعة قبولها وإتم توقيعها، فقد كان فى استطاعته أن يرفض قبولها كما رفض من قبل توقيع مشروعات معاهدة مماثلة لها، ولكن الرغبة الجامحة فى محالفة الغاصب ومصافاته، والبقاء فى الحكم والاستمتاع بفوائده، كل ذلك كان له الأثر البالغ فى توقيع هذه المعاهدة.

إن معاهدة سنة ١٩٣٦ أساسها باطل، والرضا بها باطل، وهى قطعًا وليد الغصب والإكراه، ويتمثل هذا الغصب والإكراه فى كل المفاوضات التى سبقت مشروعات المعاهدة، وقد أشار إلى هذا المعنى السير أوستن شمبرلن وزير خارجية بريطانيا فى حديثه لثروت باشا أثناء مفاوضات سنة ١٩٢٧، إذ قال له:

«إن لبّ المسألة فى الوقت الحاضر هو ما إذا كان الشعب المصرى والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التى يجد كل من البلدين أنه وُضع فيها تلقاء الآخر وما يترتب على تلك الظروف من الضرورات بالنسبة لكل منهما وما إذا كنا نرغب فى التعاون الودّى مع الحكومة البريطانية لضمان الدفاع عن مصالحنا المشتركة ولرخاء بلدينا، فإن كان الجواب سلبًا ظلت العلاقات بين مصر وإنجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ وتعرضت تلك العلاقات إلى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى إلى تسويتها بالقوّة».

وهذا معناه بداهة أنه إذا لم تقبل مصر المعاهدة المفروضة عليها فإن علاقتها مع إنجلترا تكون عرضة لأزمات تتدخل فيها إنجلترا لتسويتها بالقوّة، وفى هذا كل معانى الضغط والتهديد والإكراه، ولقد دلت الحوادث المتلاحقة منذ أخفقت مفاوضات سنة ١٩٢١ على أن كل إخفاق فيها وكل امتناع من جانب مصر عن قبول المعاهدة أعقبه تهديد بريطانى وعدوان على مصر، وكانت بريطانيا تتصيد المناسبات التى يتجلى فيها هذا العدوان.

فإخفاق مفاوضات عدلى سنة ١٩٢١ أعقبه اشتداد الضغط والإرهاب ونفى سعد زغلول وصحبه إلى جزائر سيشيل (ج ١ ص ٣٠ طبعة سابقة).

وإخفاق مفاوضات سعد سنة ١٩٢٤ أعقبه الإنذار البريطانى فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار، وهو الإنذار الذى استباحت فيه الحكومة البريطانية طرد الجيش المصرى من السودان وإهدار الاستقلال (ج ١ ص ١٨٤ طبعة سابقة)، ثم استحدثت أزمة الجيش سنة ١٩٢٧ (ج ١ ص ٢٧١ طبعة سابقة) لكى تضغط على الحكومة المصرية وتكرهها على الدخول فى مفاوضات لعقد المعاهدة المنشودة، وانتهت هذه الأزمة بمنع الحكومة المصرية من زيادة الجيش المصرى وتخويل المفتش العام البريطانى سلطة القيادة العليا (ج ١ ص ٢٧١ طبعة سابقة).

وإخفاق مفاوضات ثروت سنة ١٩٢٨ أعقبه تقديم الحكومة البريطانية مذكرة ٤ مارس سنة ١٩٢٨ التى استباحت فيها لنفسها التدخل فى التشريع الداخلى بحجة أن هذه المفاوضات قد فشلت (ج ٢ ص ٣٢ طبعة سابقة)، وأعقبه أيضًا الانقلاب الثانى الذى عطل الحياة الدستورية (ج ٢ ص ٤٥ طبعة سابقة).

وإخفاق مفاوضات النحاس سنة ١٩٣٠ أعقبه الانقلاب الثالث وإلغاء الدستور وفرض نظام بغيض على البلاد استمر زهاء خمس سنوات (ج ٢ ص ١١٠ طبعة سابقة).

هذه الوسائل العدوانية كان لها أثرها فى جنوح الجانب المصرى إلى قبول المعاهدة سنة ١٩٣٦، فالاحتلال البريطانى هو إذن أساسها ومصدرها، والإكراه الاستعمارى هو قوامها ومظهرها.

ولا يصرفنا هذا البطلان على أن نحمّل الجانب المصرى مسئولية الإذعان له، فقد كان واجبًا عليه أن يستمر فى مقاومته ولا يقبل معاهدة تهدر الاستقلال وتقر الاحتلال، بل هى فى شروطها العسكرية أسوأ من مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠، فمن مقارنة نصوصهما يتبين أن المنطقة التى خصصت فى مشروع سنة ١٩٣٠ لإقامة الجنود البريطانية وتدريبهم أقل من نصف أو ثلث المنطقة

التى خصصت لهم فى معاهدة سنة ١٩٣٦.

وبعبارة أخرى إن القاعدة العسكرية البريطانية فى هذه المعاهدة أوسع نطاقًا بمقدار الضعف تقريبًا عما كانت عليه فى مشروع سنة ١٩٣٠، وبلغت مساحتها طبقًا لأحكام المعاهدة مليونين وربع مليون فدان.

هذا إلى أن المعاهدة خولت للإنجليز وضع ثلة من جنودهم فى بورسعيد والسويس، ولم يكن هذا النصّ واردًا فى مشروع سنة ١٩٣٠.

وفرضت على مصر إنشاء الطرق والسكك الحديدية المؤدية إلى منطقة قناة السويس وغيرها، ولم يرد هذا الشرط فى مشروع سنة ١٩٣٠.

وفرضت أبدية المحالفة، ولم يكن هذا التأبيد واردًا فى مشروع سنة ١٩٣٠.

ثم إن مشروع سنة ١٩٣٠ قصر التزام مصر بتقديم التسهيلات فى موانئها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية على حالتى الحرب وخطر الحرب الداهم، فأضافت المعاهدة حالة ثالثة وهى حالة قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها.

فالجانب المصرى قد قبل فى سنة ١٩٣٦ بالنسبة للشروط العسكرية وأبدية المحالفة نصوصًا أسوأ مما ارتضاه الطرفان فى مشروع سنة ١٩٣٠، هذا إلى ما بذله من المغالطة والتمويه فى الترويج لها، وتضليل الشعب فى شأنها، إذ قال عنها النحاس تلك الكلمة التى أخذت حجة على مصر فى مجلس الأمن سنة ١٩٤٧، وهى أنها «وثيقة الشرف والاستقلال»، فى حين أن لاشرف فيها ولا إستقلال !.

ويدخل فى هذا السياق أن مجلس الوزراء قرر فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ فى عهد وزارة النحاس اعتبار يوم ٢٦ أغسطس من كل عام «عيد الاستقلال»، فى حين أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض قطعًا مع الاستقلال، وقد ألغى هذا القرار فى عهد وزارة محمد محمود كما سيجىء بيانه.

* * *

الفصل الثالث

إلغاء الامتيازات الأجنبية
وتولية الملك سلطته الدستورية
وإتفاق مونترو ٨ مايو سنة ١٩٣٧

كانت الامتيازات الأجنبية أغلالاً فى عنق مصر تهدد سيادتها وسلطانها فى التشريع والقضاء والمالية والإدارة والأمن العام.

ومع أنها فى نشأتها كانت منحة ترمى إلى حماية الأجانب من احتمال وقوع الحيف والجور عليهم فى مسائل الضرائب وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم، ومنح كل قنصل حق الفصل فى المنازعات بين الأجانب التابعين له لكنها تعدّت حدودها وتوسعت المحاكم القنصلية فى اختصاصاتها واستحدثت امتيازات لم تكن لها من قبل، وحصل الأجانب فى مصر على مزايا نالوها بالعرف والعادة والتفسيرات التعسفية ومحاباة الحكومة المصرية لهم وضعفها واستخذائها أمامهم[1].

ولقد فكر الخديو إسماعيل فى إصلاح هذا الفساد، فأنشأ باتفاقه مع الدول المحاكم المختلطة سنة١٨٧٥، ولكن النظام الذى انشئت على مقتضاه تلك المحاكم جعل منها شبه محاكم أجنبية وخولها سلطة الفصل فى جميع المنازعات التى تمسّ أى صالح أجنبى، وجعل غالبية القضاة ورآسة الجلسات للقضاة الأجانب[2]، وشاركت المحاكم المختلطة الحكومة فى سلطة التشريع، وسلبت منها هذه السلطة بالنسبة للأجانب، ولم يكن فى مقدور الحكومة أن تصدر قانوناً نافذاً عليهم إلاّ إذا صدقت عليه الجمعية العمومية لهذه المحاكم، وبقى هذا

(١) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا (عصر إسماعيل) ج٢ ص ٢٤٠ (طبعة ثانية).
(٢) عصر إسماعيل ج٢ ص٢٤٨ وما بعدها.

النظام البغيض نظام الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة مفروضا على البلاد حتى سنة ١٩٣٧.

ففى تلك السنة دعت الحكومة المصرية الدول صاحبة الامتيازات (وهى اثنتا عشرة دولة) إلى الاشتراك فى مؤتمر يعقد فى مدينة (مونترو) بسويسرا وحدد له يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٣٧ للمفاوضة فى إلغاء هذه الامتيازات، ووجهت الدعوة إلى تلك الدول بخطاب مؤرخ فى ١٦ يناير سنة ١٩٣٧، وهذه الدول هى: الولايات المتحدة الأمريكية. وبلجيكا. وبريطانيا. وأرلندا والأملاك البريطانية فيما وراء البحار. والدنمارك. وأسبانيا. وفرنسا. واليونان. وإيطاليا. والنرويج. وهولاندا والبرتغال. والسويد.

استجابت الدول إلى هذه الدعوة، وتألف وفد رسمى لتمثيل مصر فى هذا المؤتمر برآسة مصطفى النحاس رئيس الوزارة، وعضوية كل من أحمد ماهر رئيس مجلس النواب، وواصف بطرس غالى وزير الخارجية، ومكرم عبيد وزير المالية، وعثمان محرم وزير الأشغال، وعبد الحميد بدوى رئيس أقلام قضايا الحكومة.

واجتمع المؤتمر فى مونترو وبدأ أعماله فى ١٢ أبريل سنة ١٩٣٧ وانتهت يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٧ إذ وقع مندوبو مصر والدول المشتركة فى المؤتمر على الاتفاقية التى أسفرت عنها مباحثاتهم، وعرفت باتفاقية مونترو، وقد تضمنت إعلان الدول المتعاقدة إلغاء الامتيازات الأجنبية فى القطر المصرى إلغاءً تامًا، وخضوع الأجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والإدارية والمالية وغيرها مع مراعاة مبادئ القانون الدولى، وتعهدت مصر بأن التشريع الذى يسرى على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث، ولن يتضمن فى المسائل المالية تمييزًا مجحفًا بالأجانب أو الشركات المؤسسة وفقًا للقانون المصرى والتى يكون فيها للأجانب مصالح جدية، ونصّت الاتفاقية على بقاء المحاكم المختلطة لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أى مدة اثنتى عشرة سنة من يوم توقيع الاتفاقية، وهى المدة التى سميت «فترة الأنتقال» وبانتهائها ألغيت هذه المحاكم وصار الاختصاص كله للقضاء الوطنى.

واقترنت هذه الاتفاقية بلائحة جديدة للتنظيم القضائى للمحاكم المختلطة اتفق عليها مندوبو الدول المشتركة فى المؤتمر ليعمل بها فى فترة الانتقال.

وقد أقر البرلمان هذه الاتفاقية فى يوليه سنة ١٩٣٧.

وإذ تقرر فى إتفاق مونترو نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة واختصاص الحكومة المصرية بسنّ التشريعات التى تسرى على الأجانب فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية فقد وضعت الوزارة قانونًا للعقوبات يسرى أمام المحاكم الوطنية والمختلطة وقانونًا لتحقيق الجنايات أمام المحاكم المختلطة وقد أقرهما البرمان فى يوليه سنة ١٩٣٧.

وتُعد اتفاقية مونترو فوزًا كبيرًا لمصر، إذ زالت بها الامتيازات الأجنبية، وانقرض بها نظام المحاكم المختلطة وحققت مصر رسميًّا سيادتها على الأجانب فى التشريع والإدارة والقضاء، وهذا ولا شك كسب عظيم وفوز كبير للقومية المصرية ولسيادة مصر التشريعية والقضائية والمالية والإدارية.

دخول مصر فى عصبة الأمم

أعقب فوز مصر فى مؤتمر (مونترو) فوز آخر أدبى فى شهر مايو أيضًا، وهو دخول مصر فى عصبة الأمم؛ إذ اجتمعت الجمعية العامة لعصبة الأمم يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ فى «چنيف» ووافقت بإجماع الآراء على قبول مصر فى العصبة.

ومهما يكن من إخفاق عصبة الأمم فى تحقيق السلام وضمان استقلال الأمم، فإن دخول مصر فى هذه الجماعة كان كسبًا معنويًّا، وإبرازًا لمكانتها الدولية، واعترافًا من الدول باستقلال مصر وتحررها من القيود التى حالت فى السنين الماضية دون قبولها عضوًا فى تلك العصبة.

وفى أغسطس من تلك السنة عين على الشمسى باشا مندوبًا لمصر لدى عصبة الأمم.

اتفاقية شركة قناة السويس

على أثر صدور المرسوم بقانون رقم ٤٥ فى ٢ مايو سنة ١٩٣٥ بإبطال شرط الدفع بالذهب فى العقود التى يكون الالتزام فيها بالوفاء ذا صبغة دولية نشأ خلاف بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس فى شأن الرسوم التى للشركة أن تحصلها عن البضائع والأشخاص بمقتضى عقد امتيازها، وهل هى محددة على قاعدة الفرنك الذهب أم على قاعدة الفرنك بحسب سعره المصرى أى ٣,٨٥٧٥ قروش للفرنك الواحد، وقد دارت مفاوضات بين الشركة والحكومة انتهت إلى مشروع اتفاق أقرّه مجلس الوزراء فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٦ على عهد وزارة على ماهر الأولى.

وبمقتضى هذا الاتفاق صدر مرسوم فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ بجعل الحد الأعلى لرسوم المرور فى القناة ٣٨,٥٧٥ قرشًا مع الترخيص لوزير المالية فى تعديل هذا الحد بشرط ألّا يزيد على مبلغ من القروش يعادل قيمته ٣ جرام وكسور من عيار ٨٧٥/١٠٠٠ من الذهب الخالص، وتعهدت شركة القنال بإدماج عدد من المصريين فى سلك موظفيها بحيث تصل نسبتهم فى سنة ١٩٥٨ إلى ٢٥٪ من مجموع موظفى الشركة.

وتعيين عضوين مصريين فى مجلس إدارة الشركة، ودفع مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه سنويًا للحكومة المصرية.

وقد عرض هذا الاتفاق على البرلمان فى عهد وزارة النحاس بعد أن أدخلت فيه تعديلًا حسنًا بأن رُفعت الإتاوة التى التزمت الشركة بدفعها للحكومة من مائتى ألف إلى ثلثمائة ألف جنيه، ورُفعت نسبة الموظفين المصريين فى الشركة من ٢٥٪ إلى ٣٣٪، وأخذت الشركة على عاتقها تكاليف إنشاء الطريق العسكرى بين بورسعيد والسويس فى حدود مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه، وصدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧ بإقراره.

تولية الملك سلطته الدستورية
(٢٩ يوليه سنة ١٩٣٧)

أتم الملك فاروق ثمانية عشر عامًا هجرية من عمره يوم الخميس ٢٩ يوليه سن ١٩٣٧، وبذلك انتهت مهمة مجلس الوصاية على العرش، وتولى الملك منذ هذا اليوم سلطته الدستورية، وأقيم لذلك احتفال كبير، إذ ذهب الملك فى موكبه الفخم من سراى عابدين إلى دار البرلمان حيث اجتمع مجلسا السيوخ والنواب صبيحة ذلك اليوم فى هيئة مؤتمر برآسة الأستاذ محمود بسيونى رئيس مجلس الشيوخ، وقد قوبل الملك فى الطريق وفى البرلمان بأعظم مظاهر الغبطة والسرور والهتاف بحياته، ولما استوى على العرش فى قاعة المؤتمر (قاعة مجلس النواب)، وقف مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء وألقى بين يديه كلمة حيّا فيها مطلعه السعيد، قال:

« مولاى صاحب الجلالة

«من الأيام ما يعظمه الناس لمناسبة كريمة تفيض بها قلوبهم فيذكرونها على الدوام بالغبطة والفخار ومن ذلك يوم ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٣٨ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ فهو يوم ميلاد جلالة المليك المحبوب فاروق الأول حفظه الله.

«واليوم قد أتم جلالة الملك بحمد الله ثمانية عشر عامًا هجريا من عمره المديد السعيد، ففى هذا اليوم الباسم تحتفل مصر من أقصاها إلى أقصاها بمباشرة جلالته لسلطته الدستورية وتفتتح عهدًا جديدًا آيته اليمن والهناء وطابعه السعد والرخاء ورائده الأمل الزاهر والعمل الصالح والإيمان الوطيد والسعى الدائب الحثيث إلى مستقبل عظيم مجيد.

«لقد كان مُلك فاروق من مطلعه فاتحة الخير والسعادة للوطن العزيز، ففى ملكه السعيد استقرت الحياة النيابية فى البلاد على أساس ثابت من الحرية والمساواة واستتباب الأمن والسلام فى ظل حكم الدستور، وفى ملكه السعيد

فازت مصر بحريتها واستقلالها وأبرمت معاهدة الصداقة والتحالف بينها وبين بريطانيا العظمى وفى ملكه السعيد ألغيت الامتيازات الأجنبية فاستكملت البلاد سيادتها التامة وقامت الصلات بين المصريين والأجانب المقيمين بمصر على دعائم راسخة شريفة من التعاون المثمر تحت سلطان السيادة الوطنية وحكم القانون العام، وفى ملكه السعيد انضمت مصر إلى عضوية عصبة الأمم بين مظاهر الترحيب الإجماعى والحفاوة الرائعة وأخذت مقعدها بين زميلاتها أعضاء العصبة فى خدمة الإنسانية والسلام، فلا غرو وهذا مطلع العهد أن تمتلىء النفوس بالأمل فى مستقبل سعيد كله النجاح والنصر والتوفيق، مستقبل تواجهه مصر وطيدة اليقين مطمئنة النفس مستبشرة بالفاوق وملك الفاروق، ولا غرو أن يهب اليوم سائر المصريين فرحين مغتبطين يحتفلون بمباشرة جلالة الملك لسلطته الدستورية احتفالاً يتناسب مع ما تنطوى عليه قلوبهم من الإخلاص والولاء لشخصه الكريم، ولا غرو أن نسجد لله تعالى شكرًا على ما قيّض من خير وأسبغ من نعمة وألهم من جب متبادل عظيم بين ملك عظيم وشعب عظيم، وإنى فى هذه المناسبة الدستورية السعيدة التى يتفضل فيها جلالة الملك بأداء اليمين التى نصّ عليها الدستور أتشرف بأن أرفع لجلالته باسم الأمة المصرية والحكومة المصرية أسمى التهانى وأخلص الأمانى وأصدق آيات الولاء والإخلاص داعيًا الله تعالى أن يهب جلالته عمرًا مديدًا وملكا سعيدًا وأن يؤتيه الحكمة وفصل الخطاب إنه سميع مجيب»

ثم ألقى الأستاذ محمود بسيونى رئيس مجلس الشيوخ باسم الشيوخ والنواب كلمة رفع فيها آيات الولاء لجلالة الملك.

يمين الملك

وفى الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والأربعين وقف صاحب الجلالة الملك فاروق وأقسم اليمين الدستورية، وهذا نصّها:

«وأحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه[٣]»

---

(٣) هى الصيغة الواردة فى المادة ٥٠ من الدستور – انظر نصها فى كتابنا ج١ ص٣١٤. (طبعة سابقة).

فهتف الشيوخ والنواب بحياة الملك ثلاثًا، وانتهت بذلك جلسة المؤتمر . وعاد الملك إلى قصر عابدين وسط مظاهرات الشعب وابتهاجه.

وكانت هذه الحفلة بمثابة تتويج للملك.

وزارة النحاس الرابعة

على أثر تولى جلالة الملك فاروق سلطته الدستورية رفع النحاس فى ٣١ يوليه سنة ١٩٣٧ استقالة الوزارة طبقا لما جرى به العرف، قال فى كتابه إلى جلالة الملك:

«مولاى صاحب الجلالة

«الآن وقد باشرتم جلالتكم بنعمة الله وتوفيقه سلطتكم الدستورية، أتشرف بأن أرفع إلى سدتكم العلية استقالة الوزارة التى أسند إلىّ شرف رياستها حتى يتسنى لجلالتكم أن تعهدوا بتأليف الوزارة إلى من تولونه سامى رعايتكم وتحبونه بثقتكم، وإنى يا مولاى سأظل على الدوام الخادم الأمين لعرشكم الوفى لشخصكم»

«القاهرة فى ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ - ٣١ يوليه سنة ١٩٣٧».

مصطفى النحاس

فعهد إليه الملك فى أوّل أغسطس تأليف الوزارة الجديدة، قال:

«عزيزى مصطفى النحاس باشا

«إنى وقد حملت الأمانة التى عهد الله بها إلىّ معتمدًا عليه سبحانه وتعالى لأجد فيكم وقد أحرزتم الثقة الكبرى بعظيم إخلاصكم وولائكم وصادق وطنيتكم وقدمتم تلكم الخدمات المجيدة بحسن جهادكم وسداد رأيكم ونبات عزمكم - ذلكم الذى نوليه مهامّ الدولة فنعهد إليه برياسة مجلس وزرائنا، وإنا على يقين أنكم بواسع خبرتكم وسموّ تدبيركم ستواصلون جهودكم الموفقة بمعاونة من تختارونهم على تحقيق أمانىّ ورغائبى فى إسعاد شعبى الذى أشربت

حبّه ووقفت حياتى على رقيه ورفاهيته إذ لا هناءة لى إلاّ بهناءته، وقد أصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به، والله ولينا وهو نعم المولى ونعم النصير»

صدر بسراى عابدين فى ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ (أوّل أغسس ١٩٣٧).

فاروق

إخراج النقراشى من الوزارة
نقطة التحوّل فى حكم الوفد

ألّف النحاس الوزارة من جديد فى ٣ أغسطس سنة ١٩٣٧، وهى وزارته الرابعة، وقد ألفها من أعضاء وفديين كالوزارة السابقة، بعد أن أدخل فى تشكيلها تعديلاً كبيرًا؛ إذ أخرج منها أربعة من أعضاء وزارته السابقة، وهم محمود فهمى النقراشى ومحمد صفوت ومحمود غالب وعلى فهمى، وأدخل بدلهم أربعة وزراء جُدُد وهم محمود بسيونى ومحمد محمود خليل ومحمد صبرى أبو علم وعبد الفتاح الطويل.

وكان إخراج الوزراء الأربعة وخاصة النقراشى، موضع دهشة الرأى العام، لأن النقراشى كان بلا مراء دعامة كبرى من دعائم الوفد، ولم تكن وزارة النحاس الرابعة سوى استمرار لوزارته الثالثة، ولم تكن استقالته إلاّ أمرًا شكليا اقتضاه تولى جلالة الملك سلطته الدستورية، وذهب الناس مذاهب شتى فى تعليل هذا التغيير الخطير فى تأليف الوزارة، وحجة النحاس فى إخراج النقراشى أنه كان كثير المعارضة داخل الوزارة، وأن سير العمل يقتضى تجانسًا وانسجامًا داخل هيئتها، وفى الحق أن ما أخذه النحاس على النقراشى لم يكن يسوغ إخراجه من الوزارة؛ لأن المعارضة داخل الوزارة إذا كانت مبنية على ما يعتقده المعارض صوابًا وصادرة عن نيّة صادقة فليس لرئيس الوزارة أن يتبرم بها ما دام المعارض يذعن آخر الأمر لقرار الأغلبية ولا يخرج على الجماعة، والتبرم بمثل هذه المعارضة معناه تحبيذ الخضوع والإنصياع لاتجاه الرئيس فى الخطأ والصواب معًا، وليس هذا من الديمقراطية

ولا من الوضع السليم فى شيء. والنقراشى كان يصدر فى معارضته عن حسن قصد، وعن استمساك بالاستقامة والنزاهة، فلم يكن من الحق والإنصاف أن يجازى على ذلك بإخراجه من الوزارة، وكان واجبًا على النحاس أن يكون فى رآسته نصيرًا للنزاهة مؤيدًا للحق وأن يبذل كل جهد لاستبقاء النقراشى، كان فى استطاعته أن يفعل ذلك، ولكنه لم يفعل، بل تعمد إقصاءه، وهذا ما أخذ عليه ولا ريب كبير.

وإذا أمعنّا النظر فى معارضة النقراشى داخل الوزارة، نجد أنه كان يعارض فى تصرفات تمسّ سمعة الحكم وسلامته، وكان يبغى أن يكون حكم الوفد قوميًّا نزيهًا، فعارض فى الاستثناءات والمحسوبيات، وكق فى هذه المعارضة، فإخراجه معناه أن الوفد أراد أن يسلك بالحكم سبيلا غير سبيل النزاهة، لأن النقراشى كان بلا مراء عنصرًا هاما من عناصرها، والنحاس كان معروفًا من قبل بالنزاهة، ولكن يبدو أن نفسيته وأحواله قد تغيرت مع الزمن، وخاصة بعد زواجه وبعد عقده معاهدة سنة ١٩٣٦، فأخذ يتساهل فيما تقتضيه النزاهة والاستقامة، واستفحل هذا التساهل حتى صار حربًا على كل من يتشدد فى نزاهته واستقامته، ومن هنا جاء إقصاؤه للنقراشى، ومن المحقق أن معارضته فى إنفاذ مسروع تـوليد الكهـرباء من خـزان أسوان بالطريقة التى ارتأتها وزارة النحاس كانت من أهم الأسباب التى عجلت بإقصائه عنها، فقد عرض المشروع على مجلس الوزراء قبيل سفر الوفد برآسة النحاس إلى مؤتمر مونترو بأيام قلائل، وطلب إلى الوزراء الموافقة عليه دون دراسة كافية وأن يقروا إعطاءه لشركة معينة وهى شركة الكهرباء الإنجليزية دون عرضه على خبراء عالميين للبت فى مواصفاته ودون طرحه فى مناقصة عالمية تختار على أساسها أصلح الشركات للقيام بهذا العمل الضخم، فاعترض النقراشى ومحمود غالب ومحمد صفوت على هذه الطريقة، وطلبوا التريث فى الأمر لاستيفاء دراسته وأن يطرح المشروع فى مناقصة عالمية بعد استشارة خبراء عالميين، الموضوع على البرلمان قبل الاتفاق مع أى شركة من الشركات، فحنق النحاس وضاق صدره بمعارضتهم وأرجأ المشروع تفاديًا من

وقوع أزمة وزارية، على أنه قد أسرَّها فى نفسه، فما أن ألف وزارته الرابعة حتى أقصى النقراشى وزملاءه عنها، وفى الحق أن موقفهم كان سليمًا قويمًا وصادرًا عن نزاهة فى القصد ورعاية للصالح العام.

وصفوة القول أن إخراج النقراشى من الوزارة كان نقطة التحوّل فى سياسة الوفد فى الحكم، فقد أخذ بعد ذلك يسلك فيه سبيلا لا يتفق مع الروح القومية. ولا مع الاستقامة والنزاهة، والنزاهة هى أساس الحكم الصالح فى كل بلد، ولا يمكن لأمة أن تنهض دون حكم نزيه عادل سليم.

ثم إن إخراج النقراشى معناه أيضا تغليب روح الخنوع والخضوع لكل ما يراه الرئيس سواء أخطأ أو أصاب، والحياة السياسية التى أساسها الخضوع لأهواء الرئيس هى نوع من الحكم المطلق تختفى فى ظله فضائل الشجاعة والكرامة، والحرية والنزاهة والاستقامة.

وقد اقترن هذا التحول بإضفاء سمات الزعامة المقدسة على النحاس، والدعوة إلى الخضوع لكل ما يراه، وأرادوا بهذه الظواهر المفتعلة أن يرهبوا كل من يخالفونه فى الرأى أو يناقشونه فيه، ويؤلّبون عليهم الجماهير إحراجًا لهم وتشويهًا لسمعتهم، وفى هذا وذاك انحدار بالبلاد، وبالحكم إلى هوّة الدكتاتورية البرلمانية، التى لا تختلف عن الحكم المطلق فى مساوئه وأوزاره، ورجوع بالأمة إلى الوراء فى مجال الحياة السياسية والأخلاقية.

هذا، وقد سعى النحاس فى استرضاء النقراشى عن طريق الإغراء، فعرض عليه مقابل إقصائه عن الوزارة عضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس، وهى عضوية تدر على شاغلها دخلًا ماليا كبيرًا، ويتزاحم عليها طلاب الربح والثراء، ولكن النقراشى رفض هذه العضوية، فبرهن على تمسكه بنزاهته واستقامته وكرامته، وخاصة لأنه لم يكن غنيا ولا ذا مال، وهذا مثل نادر بين الرجال، ولا سيما فى هذا العصر الذى نعيش فيه.

تعديل فى الوزارة

فى نوفمبر سنة ١٩٣٧ عين أحمد نجيب الهلالى بك وزيرًا للمعارف وعلى حسين باشا وزيرًا للأوقاف بدلاً من الأستاذ محمود بسيونى الذى أعيد إلى رآسة مجلس الشيوخ.

أعمال وزارة النحاس الرابعة

فى عهد هذه الوزارة أفرج عن الضابط البطل السودانى على عبد اللطيف (أكتوبر سنة ١٩٣٧).

واحتفل فى ١٥ أكتوبر بدار محكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية ببدء فترة الانتقال للنظام القضائى تنفيذًا لاتفاقية مونترو، وحضر الحفل جلالة الملك.

وعاد جزء من الجيش المصرى (الأورطة السابعة) إلى السودان (ديسمبر سنة ١٩٣٧) بعد أن ظل مبعدًا منذ أواخر سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار، وكان سفر رجال هذه الأورطة من محطة العاصمة إلى السودان يومًا مشهودًا إذ أقلّهم قطار خاص وودعوا عند سفرهم باحتفال كبير.

وأنشئت مدرسة المهندسين العسكريين فى مسطرد، ومدرسة أركان الحرب، ومدرسة ضباط الصف، ومدرسة الطيران، ومدرسة الصناعات الميكانيكية للجيش.

المآخذ على هذه الوزارة

نادى النحاس عند تأليفه وزارته الثالثة «أن لا حزبية اليوم»، وكان الظن أن يسير على هذه القاعدة السليمة، فيكون حكمه عادلاً بين المواطنين، شاملا المصريين على السواء، ولكنه أخذ بعد عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ يسير سيرة حزبية متعصبة، وأخذت وزارته تميز المنتمين إلى الوفد عن سواهم فى مزايا الحكم، وسارت سيرة محسوبية صارخة، ظهر أثرها فى التعيين للوظائف

والترقيات فيها، وفى فصل كثير من العمد والمشايخ تلبية لرغبات أنصارها، وبخاصة الشيوخ والنواب بحجة أنهم من خصوم الوفد، فتزلزل العدل فى تصرفات الحكومة، وحلت الحزبية محل القومية والنزاهة، وتحكمت سياسة الأهواء، ولم تقتصر المحسوبية فى الوظائف على المنتمين للوفد، بل كان قوامها فى كثير من الحالات صلات القربى والمصاهرة بالوزراء ورجال الوفد، فاجتمعت المحسوبيات العائلية إلى المحسوبيات الحزبية، وبعُد الحكم عن قواعد العدالة والاستقامة، وهوى إلى دركات الظلم والغواية.

واستفحلت المحسوبية الحزبية والعائلية فى كل النواحى، حتى فى الإنعام بالرتب والنياشين، فقد اختصت بها الحكومة أنصارها والمتصلين بأشخاص وزرائها، وشملت كثيرين من النكرات الذين لم يؤدوا للبلاد أى خدمة، وحرم من الرتب والنياشين من يستحقونها من الأحزاب الأخرى، أو من المستقلين، وكان السيل المتدفق من هذه الرتب حديث الناس فى مجالسهم، وموضع دهشتهم واستنكارهم.

ويبدو أن النحاس بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ قد ازداد تعلقًا بالحكم المطلق المستند إلى الدكتاتورية البرلمانية؛ لأنه اطمأن إلى تأييد الإنجليز له بعد أن ظفروا منه بالمعاهدة، وروّج لها وسماها «وثيقة الشرف والاستقلال»، فحفظوا له هذا الجميل وجازوه عليه بتأييده فى حكمه، ومن ثم أخذ يسير فى وزارته سيرة الحاكم بأمره، ويقصى عن حظيرة الوزارة والوفد كل من يعارضه مهما كانت منزلته السابقة فى الجهاد، وكان من ظواهر هذا التحول إقصاء النقراشى عن الوزارة كما أسلفنا.

وقد أقرّته الهيئة الوفدية على هذا الطغيان، وكان الباعث لأعضائها على إذعانهم رغبتهم فى الاطمئنان على مراكزهم التى نالوها بسبب انتسابهم إلى الوفد، وبعبارة أخرى أن موجة من النفعية والاستغلال والاستخذاء أخذت تعم الوزارة والبرلمان والمحترفين للسياسة من طلاب المنافع.

واستحدثت الوزارة أسلوبًا جديدًا من الإرهاب ساعدها على تدعيم

أركان الدكتاتورية البرلمانية، وذلك باصطناعها فرقًا سميت «فرق القمصان الزرقاء» التى كانت فى الأصل تشكيلات منظمة ترمى إلى النهوض بالروح الرياضية فى الشباب. ثم اصطبغت فى عهد هذه الوزارة بالصبغة السياسية الحزبية، وتحولت عن مقصدها السليم، لأن التشكيلات الرياضية يجب أن تكون بعيدة عن الاصطباغ بصبغة حزبية، وأن تبقى دعامة من دعائم الروح الرياضية، تلك الروح التى تدعو إلى المودّة والإخاء بين الرياضيين، لا إلى إثارة الخلف بينهم.

خرجت هذه الفرق فى عهد وزارة الوفد عن المعنى الرياضى، وصارت أداة سياسية لإرهاب خصوم الوفد السياسيين، وأخذت تتسلح بالعصى والخناجر وتعتدى على اجتماعات المعارضين، وفضّت بعضها بالقوّة، واعتدت أيضا على أشخاص المعارضين وعلى الصحف المعارضة، واستفحل شأنها بضم أشياع من أحط الطبقات إليها، فصارت وسيلة لإهدار حرية الرأى والفكر وإفساد أداة الحكم، وكان أفرادها يقتحمون الدواوين، ويملون إرادتهم على الرؤساء والموظفين.

وإلى جانب هذا الإرهاب المستمد من القمصان الزرقاء، تصدت الوزارة للصحف المعارضة وأرهقتها بالتحقيقات والمصادرة، واعتقلت النيابة بعض الصحفيين بدعوى اتهامهم فى جنح صحفية، فكان هذا وذاك مظهرًا من مظاهر الضغط والاضطهاد.

ومما يؤخذ على هذه الوزارة أنها قررت اعتبار يوم ٢٦ أغسطس، وهو يوم توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦، عيدًا وطنيا، وأسمته «عيد الاستقلال»، وما هذه المعاهدة المشئومة بمعاهدة استقلال، بل هى مهدرة له، مقوضة لأركانه، فجاء اعتبار يوم توقيعها عيدًا وتسميته عيد الاستقلال من المتناقضات المخزية، وقد ألغى هذا العيد فيما بعد كما سيجىء بيانه.

ويؤخذ عليها أيضًا أنها لم تعن العناية الواجبة بالنهوض بالجيش، ولم تعمل عملًا جديا فى إنشاء مصانع للأسلحة والذخائر وتسليح الجيش وإنشاء

الأسطول وتعزيز قوّة الدفاع الوطنى، مع أن الفرصة كانت مواتية لها، وكل ما عملته فى صدد إنشاء مصنع للذخيرة والأسلحة أنها قررت تأليف لجنة فنية لدراسة هذا المشروع، ولكن اللجنة لم تؤلف، وقررت فى سبتمبر سنة ١٩٣٧ استدعاء خبير عسكرى بريطانى من إنجلترا للاستعانة به على وضع الشروط والمواصفات الخاصة بإنشاء هذا المصنع، ولم تنفذ قرارها، وأوقف المشروع أى أنها لم تعمل شيئًا لإنشاء مصانع للذخيرة والأسلحة.

ومن المآخذ عليها أنها قررت إعادة العمل بالمرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الصادر فى غيبة البرلمان والخاص بحفظ النظام بمعاهد التعليم بعد أن كان الوفد يرى أن هذا المرسوم مخالف للدستور وقد عدّه البرلمان الوفدى سنة ١٩٣٠ باطلا بطلانًا أصليا، ولكن وزارة النحاس بعد أن رأت التذمر من سياستها قد استفاض حتى سرى إلى صفوف طلبة الجامعة قررت إعادة العمل بهذا المرسوم.

إخراج النقراشى من الوفد

(سبتمبر سنة ١٩٣٧)

أحدث إخراج النقراشى من الوزارة الوفدية أثرًا كبيرًا فى الرأى العام وفى بعض الأوساط الوفدية لأنه كان معدودًا بحق من أركان الوفد القوية كما أنه موثوق بنزاهته واستقامته، فلا غرو أن التف حوله جماعة كبيرة من أنصار الوفد وشبابه، وأخذ النحاس يطوف الأقاليم ويعقد الاجتماعات لتثبيت زعامته وإرهاب من يخالفونه فى الرأى.

وأصدر النقراشى بيانًا فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧ ذكر فيه سلامة موقفه من المعارضة فى تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان بدون مناقصة، ودعا حكومة الوفد إلى المساواة بين المصريين، واحترام حرياتهم، وطلب حلّ جميع فرق ذوى القمصان على اختلاف ألوانها.

فكان جواب الوفد على هذا البيان أن قرر فى ١٣ سبتمبر اعتبار

النقراشى منفصلًا عن الوفد، وكان هذا القرار بإجماع رئيس وأعضاء الوفد وقتئذ وهم: مصطفى النحاس. مكرم عبيد. محمود بسيونى. عبد السلام جمعه. حمدى سيف النصر. محمود الأتربى. محمد يوسف. محمد محمد الشناوى، ولم يوافق الدكتور أحمد ماهر على هذا القرار وأعلن أنه لا يزال يعتبر النقراشى عضوًا فى الوفد.

وبعد صدور هذا القرار ضمّ الوفد إليه أعضاء جددًا وهم: محمد صبرى أبو علم. عبد الفتاح الطويل. يوسف الجندى. محمد سليمان الوكيل باشا. محمد المغازى عبد ربه باشا. بشرى حنا باشا. محمد الحفنى الطرزى باشا. كمال علما باشا. أحمد مصطفى عمرو باشا. فهمى ويصا بك. سيد بهنس بك.

وفى ديسمبر ضمّ إليه أيضًا: عثمان محرم باشا. على زكى العرابى باشا. على حسين باشا. أحمد نجيب الهلالى بك. محمد محمود خليل بك.

وعلى أثر فصل النقراشى ظل فريق من الوفديين مؤيدين له، ذاكرين جهاده وماضيه فى الحركة الوطنية، واتخذ ناديًا له بشارع المدابغ يستقل فيه مؤيديه، فما أن ازداد عدد هؤلاء المؤيدين حتى هاجم النادى جماعة من القمصان الزرقاء وحطموا أثاثه واعتدوا على المجتمعين فيه، فكان هذا الاعتداء مظهرًا يؤسف له من مصادرة الحريات واضطهاد حرية الرأى والعقيدة.

الوسيلة إلى علاج هذه المساوئ

لا شك أن المساوئ التى عددناها من شأنها أن تفسد نظام الحكم وتجعله أداة لتغليب المصالح الحزبية والشخصية والعائلية على الصالح العام وليس هذا الوضع مما يتفق والحكم الصالح، ولا تقوم فى ظله حياة سياسية سليمة، ولا هو من الدستور فى شىء، ولكن كيف السبيل إلى إصلاح هذا الحال؟

إن السبيل الصحيح إلى الإصلاح هو تنوير الشعب وتبصيره، وتنبيهه إلى هذا الفساد، وحثّه على استنكاره ومقاومته، وإعلان هذا الاستنكار، فإذا

تعددت مظاهره وأعلنت طوائف الشعب سخطها على الوزارة، لا تلبث أن تسقط تحت ضغط الرأى العام، وبعبارة أخرى يحسن الرجوع إلى الشعب لكى يتعود المواطنون ممارسة النظام الديمقراطى، واختيار حكامه الصالحين، وليس أدعى لإصلاح نظام الحكم من تبصيز الشعب بمساوئ الحكومة التى تتنكب سبيل الحق والنزاهة والعدل بين المواطنين.

فكان واجبًا على خصوم الوزارة الوفدية أن يصبروا عليها ويفسحوا لها الطريق، وأن يتجهوا فى الوقت نفسه إلى الشعب يبصرونه بالحقائق، لكى يعرف مبلغ هذه المساوئ، فيسقط الوزارة، لأن هذه هى الوسيلة التى تساعد على تربية الشعب السياسية، ولكن خصوم الوفد قد استعجلوا الأمر، وأرادوا أن يعالجوا هذه المساوئ بالاستعانة بالسراى (وأقصد موظفى السراى)، وهذا العلاج لا تؤمن مغبته، لأنه يزيد فى سلطة رجال السراى، ويجعل زمام الحكم فى أيديهم وليس من السهل بعد اللجوء إليهم أن يستقيم النظام الديمقراطى وتنمو تربية الشعب السياسية.

ولكن هكذا شاء جدُّ مصر العاثر أن لا تستقر أوضاع الحكم على أساس صالح سليم.

المشادّة بين السراى والوفد

فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ عيّن على ماهر باشا رئيسًا للديوان الملكى، وقد كان يشغل هذا المنصب سنة ١٩٣٥ فى عهد الملك فؤاد، وظل يشغله إلى أن تولى الوزارة سنة ١٩٣٦ وبقى شاغرًا طيلة هذه المدة.

جاء هذا التعيين على غير رغبة الوزارة، وقد اعترضت عليه ثم أذعنت وسلمت بالأمر الواقع.

ومع أن هذا التعيين كان بمثابة قاعدة ارتكاز فى السراى لخصوم الوفد، ونذيرًا بقرب هبوب العاصفة، فإن وزارة النحاس لم تعمل على إصلاح أخطائها فى الحكم، واستمرت على سياستها فى المحسوبية الحزبية والعائلية،

واستفحل خطر القمصان الزرقاء، وامتد تيار السخط إلى صفوف السباب، وظهرت فى الجامعة (جامعة فؤاد الأول) حركة تذمر واستياء من تصرفات الوفد، وخاصة بعد فصل النقراشى من الوزارة والوفد.

وانضمت جمعية «مصر الفتاة» التى يرأسها الأستاذ أحمد حسين وهى تمثل عنصرًا نشيطًا من الشباب المثقف إلى هذه الحركة، فاتسع نطاق المعارضة.

وحدث حادث يؤسف له يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧، إذ أطلق شاب متهوس من أعضاء مصر الفتاة يدعى عز الدين عبد القادر الرصاص على النحاس حين كان ذاهبًا من منزله بمصر الجديدة إلى دار رآسة الوزارة، فأخطأته الرصاصة وأصابت السيارة التى كانت تقلّه، فكان لهذا الاعتداء أثر عميق من الاستياء فى مختلف الأوساط، كما كان موضع الاستنكار لدى الناس جميعًا، لأن القتل ليس من أساليب النضج السياسى وتقدم الأفكار، بل هو أداة إرهاب وتقهقر فى الحياة السياسية والاجتماعية.

وقد أعقب هذا الحادث إمعان الحكومة فى اتهام خصومها فى الاشتراك فى الجريمة، واعتقال الكثير من الشباب بحجة اتهامهم فيها، وأسيئت معاملتهم فى السجون، واتسع نطاق السعايات والوشايات، مما زاد فى حركة التذمر والاستياء.

واجتمع البرلمان فى دورته الثالثة للهيئة التشريعية السادسة يوم الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ فى جو ملىء بالاضطراب والتبلبل، وكان اجتماعه برآسة الأستاذ محمود بسيونى رئيس مجلس الشيوخ، وحضر جلالة الملك فاروق جلسة الافتتاح، وتلا النحاس خطبة العرش.

واجتمع مجلس النواب فى اليوم نفسه وأعاد انتخاب الدكتور أحمد ماهر رئيسًا، وانتخب محمد عبد الهادى الجندى وكامل صدقى وكيلين.

المظاهرات

بدأت أمواج المظاهرات والتجمعات ضدّ وزارة الوفد تتدفق فى المحيط الجامعى وكليات الأزهر من أواخر أكتوبر سنة ١٩٣٧.

كانت هذه المظاهرات نتيجة رد الفعل لسياسة الوفد فى إقحام الطلبة فى السياسة الحزبية، فقد كان له بين صفوف الطلبة لجان وثيقة الاتصال به تروج لسياسته الحزبية وتمدّها حكومة الوفد بالعون المادى والتأييد المعنوى، ونشأ عن ذلك أن المتذمرين من سياسة الوفد من الطلبة تجمعوا هم أيضًا ونظموا صفوفهم ووقفوا للفريق الأوّل موقف المناظرة والخصومة، فالوفد هو المسئول الأوّل عن إقحام الطلبة فى غمار السياسة الحزبية، مما أدّى إلى إضعاف تكوينهم الوطنى والأخلاقى والعلمى.

وقد رأى مدير الجامعة حينئذ، أحمد لطفى السيد باشا، تفاديًا من تفاقم الاضطراب فى محيط الجامعة تعطيل الدراسة فى كلياتها أسبوعا من ٢٥ أكتوبر، وأصدرت إدارة الجامعة قرارًا بذلك، ولكن الوزارة لم توافق على هذا القرار فاستقال أحمد لطفى السيد من منصبه.

وفى يوم التلاثاء ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قامت مظاهرة كبيرة أمام قصر عابدين قوامها جموع زاخرة من طلبة الجامعة وطلبة الأزهر المعارضين للوزارة، وأخذوا يهتفون بحياة الملك هتافات مدوية، وأطلّ عليهم جلالة الملك من شرفة القصر محييًا لهم، مما زاد فى حماستهم وهتافاتهم، ويبدو أن هذه المظاهرة قد أعدّت لتكون ردًا على مظاهرة من أنصار الوفد نادوا فيها «النحاس أو الثورة».

ووافقت لحظة قدوم المظاهرة المعارضة مجىء مكرم عبيد وزير المالية ووزير الخارجية بالنيابة إلى السراى لحضور حفلة تقديم وزيرى اليونان والمجر أوراق اعتمادهما إلى جلالة الملك، فهتف المتظاهرون ضدّ مكرم باشا عند دخوله السراى، وحطموا زجاج سيارته، وقد نسبت الوزارة تدبير هذه المظاهرة إلى اتفاق بين السراى والمعارضين.

الأزمة الدستورية

فى هذه الظروف والملابسات تفاقم الخلاف بين السراى والوزارة، واتخذ شكل أزمة دستورية تناولت عدة أمور معقدة وهى:

١ – الخلاف على تعيين عضو لمجلس الشيوخ، فقد كانت الوزارة ترشح فخرى بك عبد النور والسراى ترشح عبد العزيز فهمى باشا والوزارة ترفضه، وظل هذا المقعد شاغرًا مدة ستين يومًا بسبب هذا الخلاف.

٢ – رفضت السراى توقيع مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى طلبت الوزارة توقيعه.

٣ – طلبت السراى حلّ جماعات القمصان الملونة.

٤ – أثارت السراى فى الوقت نفسه مسائل أخرى، كأن تكون هى المرجع النهائى فى تعيين كبار الموظفين وإحالة الموظفين المعينين بمرسوم إلى المعاش، والرتب والنياشين، وتقديم مشروعات القوانين إلى البرلمان وأن ينفرد الملك بتعيين كبار موظفى القصر.

فزادت الأمور تعقيدًا، لأن هذه المسائل كان قد حُلّ معظمها فى عهد وزارة سعد كما نقدم بيانه (كتابنا ج ١ ص ١٨١ طبعة سابقة).

وطلبت السراى أن يحلّ هذا الخلاف بطريق التحكيم وأن تؤلف هيئة المحكمين من رئيس الوزراء ومن رؤساء الوزارات السابقين وبعض ذوى المراكز التشريعية والرئيسية، فرفضت الوزارة هذا التحكيم.

وقد سعى السفير البريطانى (اللورد كيلرن) فى تسوية الأزمة ببقاء وزارة النحاس فى الحكم والتساهل من الجانبين، ولكن السراى أصرّت على موقفها.

إقالة الوزارة
(٣٠ ديسمبر ١٩٣٧)

فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ أقيلت وزارة النحاس بموجب خطاب من الملك أشير فيه إلى أن الشعب لم يعد يؤيدها، وهذا نصّ الخطاب:

«عزيزى مصطفى النحاس باشا

«نظرًا لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة

فى الحكم، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التى ترأسونها، لم يكن بد من إقالتها تمهيدًا لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة، تستقر به السكينة والصفاء فى البلاد ويوجه سياستها خير وجهة فى الظروف الدقيقة التى تجتازها ويحقق آمالنا العظيمة فى رقيها وعزّتها، وإنى أشكر لمقامكم الرفيع ولحضرات زملائكم ما تم على أيديكم من الخير للبلاد وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع بذلك».

«صدر بسراى القبة فى ٢٧ شوال سنة ١٣٥٦ – ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧»

فاروق

* * *

الفصل الرابع

وزارة محمد محمود الثانية

(ديسمبر سنة ١٩٣٧ - أغسطس سنة ١٩٣٩)

فى نفس اليوم الذى أقيلت فيه وزارة النحاس (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧) عهد جلالة الملك إلى محمد محمود تأليف الوزارة الجديدة، فألفها فى اليوم نفسه على النحو الآتى: محمد محمود للرآسة والداخلية، إسماعيل صدقى للمالية. عبدالفتاح يحيى للخارجية. أحمد محمد خشبه للحقانية. عبدالعزيز فهمى وزير دولة. محمد حلمى عيسى للأوقاف أحمد لطفى السيد وزير دولة. بهى الدين بركات للمعارف. حسن صبرى للمواصلات. حسين رفقى للحربية. حسين سرى للأشغال. مراد وهبه للزراعة. أحمد كامل للتجارة والصناعة محمد حافظ رمضان وزير دولة. محمد حسين هيكل وزير دولة. محمد كامل البندارى للصحة.

وقد ضمت هذه الوزارة ١٦ وزيرا، وهو أكبر عدد لأى وزارة تألفت حتى ذلك الحين، وهى أوّل وزارة عين فيها وزراء دولة، وأوّل وزارة اشترك فيها الحزب الوطنى.

برنامج الوزارة

قال محمد محمود فى كتابه إلى جلالة الملك بقبول تأليف الوزارة:

«وأوقن بأن خير البلاد معقود بأن يكون الدستور أساس الحكم».

وقد دلت الظروف والملابسات على أنه لم يكن حريصًا على قوله هذا، إذ أنه أسلم مقاليد الشئون العليا إلى السراى، وكان مصير وزارته نفسها رهنًا بإرادة السراى.

وجعل برنامجه الخارجى قائمًا على أساس تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ بروح الود والرغبة الصادقة، قال فى كتابه سالف الذكر: «وإن الوزارة لتتفاءل بأنها ستبدأ عملها فى جو من العلاقات الحسنة بين مصر والدول وعلى الخصوص مع الدولة الحليفة، وستجعل من أكبر مشاغلها تنمية هذه العلاقات الحسنة والقيام على تنفيذ معاهدة التحالف بالود وصادق الرغبة اللذين تكنهما مصر نحو حليفتها العظمى».

فصل الدكتور أحمد ماهر من الوفد

فى أوائل يناير سنة ١٩٣٨ قرر الوفد فصل الدكتور أحمد ماهر لتضامنه مع النقراشى وعدم اعترافه بقرار فصله، ولأنه حين رأس جلسة مجلس النواب يوم ٣ يناير سنة ١٩٣٨ أمر بعدم المناقشة فى مرسوم تأليف وزارة محمد محمود ومرسوم تأجيل البرلمان شهرًا.

الزواج الملكى الأوّل
(٢٠ يناير سنة ١٩٣٨)

فى غمار الأحداث التى تعاقبت على البلاد تم حادث سعيد ملأ القلوب وقتئذ بشرًا وابتهاجًا، وهو عقد قران صاحب الجلالة الملك فاروق بصاحبة الجلالة الملكة فريدة كريمة يوسف ذو الفقار باشا، وتم العقد يوم الخميس ٢٠ يناير سنة ١٩٣٨ بقصر القبة العامر.

وشارك الشعب الأسرة المالكة فى الاحتفال بهذا القران الملكى، وعم النفوس فرح عظيم تجلى فى الحفلات والمظاهرات الشعبية التى قامت لمناسبة هذا الحادث السعيد، ورزق جلالة الملك من هذا الزواج بصاحبات السمو الأميرة فريال (سنة ١٩٣٨) والأميرة فوزية (سنة ١٩٤٠) والأميرة فادية (سنة ١٩٤٣)[١].

---

(١) فى ١٩ نوفمبر سنه ١٩٤٨ أذاع ديوان جلالة الملك البلاغ التالى. (شاءت إراده الله أحكم الحاكمين أن تنفصم عرى رابطة مقدسة بين زوجين كريمين، فوجه قلبى حضره صاحب الجلاله الملك المعظم فاروق=

تأجيل مجلس النواب ثم حلّه
وانتخابات أبريل سنة ١٩٣٨

كان مجلس النواب بجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قد حدد لاجتماعه يوم الاثنين ٣ يناير سنة ١٩٣٨، فلما أقيلت وزارة النحاس وتألفت وزارة محمد محمود استصدرت مرسومًا بتأجيل انعقاد البرلمان شهرًا.

وفى ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ صدر مرسوم آخر بحلّ مجلس النواب وحدد يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ لاجتماع المجلس الجديد.

كانت الوزارة مترددة بين مواجهة البرلمان وحلّ مجلس النواب دون التقدم إليه، فقد أفضى الدكتور أحمد ماهر - وكان رئيسًا لمجلس النواب - إلى رئيس الوزارة أن كثيرًا من أعضاء المجلس انضموا إلى جانبه فلا خلاف على الوزارة من طرح مسألة الثقة، ولكن الوزارة تبينت من تحرياتها أن الدكتور ماهر كان مسرفًا فى تفاؤله، وأن أغلب أعضاء المجلس بقوا مع النحاس، خوفًا على مراكزهم الشخصية، فآثرت الوزارة حلّ المجلس دون أن تواجهه.

وفى يوم صدور مرسوم الحل قدمت الأغلبية من أعضاء مجلس النواب المنحل عريضة إلى جلالة الملك بتأليف وزارة محايدة لإجراء الانتخابات، وأشاروا فى عريضتهم إلى أن السوابق الماضية قد جرت بصفة مطردة على تأليف وزارة محايدة لإجراء الانتخابات، كلما أريد معرفة رأى الأمة على وجه صحيح (إشارة إلى الانتخابات التى جرت سنة ١٩٢٤ فى عهد وزارة يحيى إبراهيم، وانتخابات سنة ١٩٢٦، وانتخابات سنة ١٩٢٩ التى جرت فى عهد وزارة عدلى، وانتخابات سنة ١٩٣٦ التى جرت فى عهد وزارة على ماهر الأولى).

= الأول وحضرة صاحبة الجلالة الملكة فريدة مع ما يشعران به من أسف إلى الرغبة فى الانفصال بالطلاق وتحقيقًا لهذه الرغبة قد أصدر جلالة الملك الإشهاد الشرعى بذلك فى يوم الأربعاء ١٦ من محرم سنة ١٣٦٨ الموافق ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨، والديوان إذ يعلن هذا ليرجو من الله جل وعلا أن يهيئ من فضله وكرمه لحضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم ما تقر به عين البلاد وتسعد).

ولكن هذه العريضة لم يؤبه لها، ومضت الوزارة فى إجراء الانتخابات.

أدخلت الوزارة تعديلات كثيرة فى الدوائر الانتخابية صدر غالبها رعاية لرغبات مرشحيها، ووجدت الفرصة من الوجهة الشكلية مواتية لها فى التعداد الجديد للسكان إذ زادت عدد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب ٣٢ دائرة جديدة، فصار عدد الدوائر ٢٦٤ دائرة بعد أن كانت ٢٣٢.

وتدخلت الحكومة فى هذه الانتخابات تدخلاً إدارياً لصالح كثير من مرشحيها وأنصارها، فلم تكن فى جملتها انتخابات حرة ولا سليمة، وليس هذا الوضع من الدستور فى شىء.

وكانت نتيجتها نجاح ١٩٣ من أنصار الحكومة من الأحرار الدستوريين والسعديين، و٥٥ من المستقلين الموالين للحكومة، و١٢ من الوفديين، و٤ من الحزب الوطنى والمجموع ٢٦٤ نائباً.

تأليف الهيئة السعدية

ظل النقراشى بعد إخراجه من الوفد فى سبتمبر سنة ١٩٣٧ موضع آمال من يريدون إصلاح الوفد، بعد ما دبّ فيه الفساد، ولكن غالبية الوفديين ظلوا مع النحاس وتضامن ماهر مع النقراشى فى موقفه، فلما أقيلت وزارة النحاس وتألفت وزارة محمد محمود ألّفا مع بعض الوفديين الممتازين حزباً جديداً أسموه «الهيئة السعدية»، واختاروا الدكتور أحمد ماهر رئيساً لها، وانضم إليهم كل من يئس من الوفديين من إصلاح حالة الوفد على يد النحاس.

وقد دخلت الهيئة السعدية انتخابات سنة ١٩٣٨ ونالت ثمانين مقعداً فى مجلس النواب، وآثر زعماؤهم أن يبقوا بعيدين عن الحكم يرقبون ما تأتى به الوزارة. على أن هذا الوضع كان موضع الريبة من الوزارة، فما زالت المساعى تبذل لتعاون الحزبين فى الحكم حتى نجحت هذه المساعى واشترك السعديون فى الوزارة فى يونيه سنة ١٩٣٨ كما سيجىء بيانه.

الحكومة والبرلمان

افتتح البرلمان الجديد يوم الثلاثاء ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ برآسة محمود بسيونى رئيس مجلس الشيوخ. وتلا محمد محمود خطبة العرش واجتمع مجلس النواب وانتخب بهى الدين بركات رئيسًا له.

لم يتحقق شيء من الوعود التى وعدها الوزراء الجدد فى صدد إصلاح الحياة الدستورية، فقد قالوا إنهم سيجيئون للبرلمان بنواب يحاسبون الحكومة ويراقبونها، فإذا بهم قد جاءوا بمجموعة من المؤيدين للحكومة الجديدة.

لم يتوافر فى المجلس عنصر الاستقلال وحرية الرأى بين النواب، بل ظهروا (فى الجملة) على نقيض ذلك، وإن كانوا أكثر استقلالاً من النواب الوفديين، ولم يكن للمجلس رأى فى قيام الوزارات وسقوطها أو تعديلها، بل كانت الأزمات الوزارية تنشأ وتنتهى وتعدّل الوزارة أو تستقيل وتُعين الوزارة التى تخلفها دون أى دخل أو اتجاه للبرلمان، والنواب يذعنون لكل وضع تريده السراى[٢] ولكل تعديل وتبديل فى الوزارة بغير ما اعتراض واستنكار.

وتجلى هذا المظهر بمجرد ظهور نتائج الانتخاب، فقد أراد محمد محمود أن يُدخل فى وزارته تعديلاً يتناسب مع هذه النتيجة لكى يجعل لوزارته طابعًا دستوريًا، فحيل بينه وبين إجراء هذا التعديل، وعلّت عليه كلمة رئيس الديوان وبقيت الوزارة كما ألفت، كأن لم تحصل انتخابات، وتداعى النظام البرلمانى نفسه بأن فُرض على محمد محمود أن يستقيل فى أغسطس سنة ١٩٣٩، وتولى رآسة الوزارة من بعده على التعاقب ثلاثة رؤساء ليسوا من حزب الغالبية البرلمانية الجديدة.

---

(٢) نقصد بالسراى فى كل ما نكتب موظفى السراى.

تعديلات فى وزارة محمد محمود

اتسمت وزارة محمد محمود بطابع القلقلة والاضطراب وكثرة التعديل والتبديل. ففى ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٨ حدث أوّل تعديل فيها، فصارت مؤلفة كما يأتى: محمد محمود للرآسة والداخلية. إسماعيل صدقى للمالية. عبد الفتاح يحيى للخارجية. أحمد محمد خشبة للحقانية. حلمى عيسى للمواصلات. أحمد لطفى السيد وزير دولة. حسن صبرى للحربية. حسين سرى للأشغال. مراد وهبه للتجارة والصناعة. أحمد كامل للصحة. محمد حسين هيكل للمعارف. رشوان محفوظ للزراعة. مصطفى عبد الرازق للأوقاف. وكلهم من أعضاء الوزارة السابقة عدا الاثنين الأخيرين فقد دخلا الوزارة لأوّل مرة.

وفى مايو استقال إسماعيل صدقى وعُين بدله محمد محمود للمالية وعُين أحمد لطفى السيد للداخلية بدلاً من محمد محمود.

اشتراك الهيئة السعدية فى الوزارة

فى ٢٤ يونيه حدث تعديل آخر جوهرى باشتراك السعديين فيها فصارت مؤلفة كما يأتى: محمد محمود للرآسة. عبد الفتاح يحيى للخارجية. الدكتور أحمد ماهر للمالية. أحمد محمد خشبة للحقانية. محمود فهمى النقراشى للداخلية. حسن صبرى للحربية. محمود غالب للمواصلات. حسين سرى للأشغال. محمد حسين هيكل للمعارف. رشوان محفوظ للزراعة. الشيخ مصطفى عبد الرازق للأوقاف. الدكتور حامد محمود للصحة. سابا حبشى للتجارة والصناعة.

وأصبحت الوزارة بهذا التعديل مؤلفة من حزبين. وهما حزب الأحرار الدستوريين ووزراؤه فيها هم: محمد محمود وخشبة وهيكل ومصطفى عبد الرازق ورشوان محفوظ، والهيئة السعدية ووزراؤها هم: ماهر والنقراشى وغالب وحامد محمود وسابا حبشى، ومن بعض المستقلين.

وقد اضطر محمد محمود إلى اشراك الهيئة السعدية فى الوزارة وتضحية

بعض أعضاء حزبه، لأنه رأى فى وجود الهيئة السعدية خارج الحكم ما يضعف وزارته ويجعلها هدفاً لمعارضة واسعة المدى فى مجلس النواب، فرأى بإزاء مركز وزارته المقلقل أن يسندها باشراك السعديين فيها، تفادياً من سقوطها وقيام وزارة من هؤلاء أو برآسة رئيس منهم.

ثم حدث تعديل يسير فى الوزارة باستقالة رشوان محفوظ وزير الزراعة فى ديسمبر سنة ١٩٣٨ وندب حسين سرى لتولى وزارة الزراعة.

استقالة وزير الحربية

وفى يناير سنة ١٩٣٩ استقال حسن صبرى وزير الحربية على أثر خلاف بينه وبين زملائه فى تطبيق كادر الموظفين على ضباط الجيش، فقد كان يرى أن لا يطبق عليهم وأن يوضع لهم كادر خاص تراعى فيه ظروفهم وأحوال معيشتهم وما هم معرضون له من أخطار فى حاضرهم ومستقبلهم.

وقد استرعت هذه الاستقالة الأنظار، لأنها من الاستقالات النادرة المسببة، وتسبيب الاستقالات الوزارية سنّة حميدة ولكنها غير مألوفة عندنا، لا تكاد تقع إلّا فى النادر، فى حين أنها تساعد على تقدّم الحياة السياسية وتنير الرأى العام فى الشؤون العامة، ذكر صبرى باشا فى كتاب استقالته «أن فيما يراد أن يعامل به ضباط الجيش المصرى قضاء على تقاليد الجيش وهدماً لاستقلاله وزجّا به فى معترك السياسة الحزبية مما لا أستطيع احتمال مسئوليته، فضلاً عما فى ذلك من مخالفة للقوانين والنظم المعمول بها فى الجيش المصرى وكافة الجيوش الأخرى ومن تعارض مع أحكام الدستور، وإننى وقد احتفظت للجيش بتقاليده واستقلاله وأبيت أن يتدخل الغير فى شؤونه، حيل بينى وبين الاتصال بصاحب الجلالة القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية مما يجعل استمرارى فى الاضطلاع بأعباء منصبى مستحيلاً.»

وقد قُبلت استقالته، وردّ محمد محمود باشا فى كتابه بقبولها على ما ذكره صبرى باشا بقوله: «وآسف كل الأسف أنكم صوّرتم بعض مداولات الوزارة الأخيرة فى شأن الجيش بما صورتموه وأنتم تعلمون حق العلم أنه لا يخالج

أعضاء الوزارة أى شك فى وجوب الحرص على تقاليد الجيش وأننا جميعًا سواسية فى البعد به عن مواطن الشبه، وليس صحيحًا أنه زُجَّ بالجيش فى معترك الاضطرابات السياسية الحزبية أو أنه وُضع موضعًا من شأنه أن يُزجّ به فى هذا المعترك، وما خولف الدستور ولا قوانين البلاد فى شأن من شؤون الجيش».

وقد عُين حسين سرى باشا وزيرًا للحربية بدلاً من حسن صبرى باشا، ومحمد رياض بك المستشار الملكى بوزارة الأشغال وزيرًا للأشغال ووزيرًا للزراعة مؤقتًا، وعلى أثر الضجة التى أحدثتها استقالة حسن صبرى تقرر أن لا يطبق الكادر الجديد على رجال الجيش وأن يوضع لهم كادر خاص وتظل معاملتهم على النظم الخاصة بهم مع تحسينها.

كانت هذه التعديلات المتكررة فى الوزارة مع أسباب ضعفها وعدم استقرارها بحيث لم يستطع وزير أن يضع برنامجًا واسع المدى للإصلاح يقوم على دراسته وتنفيذه. خذْ لذلك مثلاً وزارة المالية، وقد تعاقب عليها ثلاثة وزراء فى بضع شهور، وقسْ على ذلك وزارات أخرى.

أعمال الوزارة

استصدرت الوزارة مرسومًا بقانون فى ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ بالعفو الشامل عن بعض الجرائم التى وقعت فى المدة من ٩ مايو سنة ١٩٣٦ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ أى فى عهد وزارة النحاس.

ومرسومًا بقانون فى ٨ مارس سنة ١٩٣٨ بحظْر الجمعيات أو الجماعات التى يكون لها صورة التشكيلات شبه العسكرية، وقد طبق على فرق القمصان الزرقاء الوفدية وفرق القمصان الخضراء التى أنشأتها جماعة مصر الفتاة.

ومرسوما بقانون بتخفيض فوائد الديون إلى خمسة فى المائة فى المواد المدنية و٦ فى المائة فى المواد التجارية مع تحريم الاتفاق على فوائد تزيد على ثمانية فى المائة سنويا.

ومن أعمالها الطيبة استبعاد يوم ٢٦ أغسطس من الأعياد الوطنية، وهو يوم توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦، وكانت وزارة النحاس قد عدّته عيدًا وطنيا وأسمته «عيد الاستقلال» وما هو من الاستقلال فى شىء.

ولكن وزارة محمد محمود لم توفق فى جعل يوم ١٥ مارس عيدًا للاستقلال لأن الاستقلال لم يتحقق فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢، صحيح أن الملك فؤاد أعلن فى هذا اليوم استقلال مصر، لكن هناك فرقًا كبيرًا بين الإعلان والواقع، والأقرب إلى الصحة والصواب اعتبار يوم ١٥ مارس عيدًا للدستور، لأنه يوافق يوم افتتاح البرلمان لأوّل مرة فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤.

أعمال إنشائية

من الإنصاف أن نقول إن إشتراك السعديين فى وزارة محمد محمود قد بعث فيها روحًا من النشاط والعمل المنتج، وفى الحق إن الهيئة السعدية كانت أكثر إنتاجًا فى الحكم من الأحرار الدستوريين، وهم فى الجملة أكثر اضطلاعًا بالأعمال الإنشائية فى مختلف النواحى كالتعليم والفانون والصحة والسكك الحديدية والمالية.

والأعمال الإنشائية الهامة التى تمت فى عهد وزارة محمد محمود الأصلية والمعدلة هى من عمل الهيئة السعدية وخاصة الدكتور أحمد ماهر.

فقد وضع كادرًا للموظفين، وهو عمل كبير الشأن أقرّه مجلس الوزراء فى يناير سنة ١٩٣٩ وأقيم على أساس التوفيق بين مصلحة الموظفين ومصلحة الدولة وتوطيد ماليتها بقدر المستطاع، وخفضت فيه مرتبات الوزراء من ٣٠٠٠ جنيه إلى ٢٥٠٠ جنيه فى العام.

وقدم إلى البرلمان مشروعات قوانين الضرائب التى صارت بعد إقرارها الحجر الأساسى فى النظام الضرائبى الحديث، وهى:

١ - قانون الضريبة على إيرادات رءوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل.

٢ – ضريبة رسم الدمغة.

٣ – ضريبة رسم الأيلولة على التركات.

وقد صارت هذه المشروعات قوانين هامة من قوانين الدولة، ونهضت بنظام الضرائب نهضة موفقة؛ إذ كانت الضرائب قبل معاهدة مونترو مقصورة على العقارات دون المنقولات والإيرادات، وكان هذا النقص منافيًا للعدالة الاجتماعية، فأوجدت هذه القوانين شيئًا من التوازن بين المولين فى الأعباء العامة، وأمدّت الميزانية بموارد مالية زادت من قدرتها على مواجهة مشاريع الإنشاء والإصلاح.

وزادت هذه الوزارة من ميزانية الجيش ومن عدد وحداته، وأنشأت «كلية» أركان الحرب، ووضعت القواعد لإنشاء مدرسة الضباط العظام، وأكثرت من البعثات العسكرية للخارج، لكنها لم تنشىء مصانع للذخيرة والأسلحة وإن كانت قد وعدت بإنشائها كما وعدت بإنشاء مصانع للطائرات ولم تحقق ما وعدت.

إلغاء مجلس الصحة البحرية

وفى عهد هذه الوزارة أبرمت الاتفاقية التى عقدت بباريس فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ وفيها تقرر إلغاء مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، وترتب على تنفيذ هذه الاتفاقية نقل اختصاصه إلى وزارة الصحة وإنشاء مصلحة الحجر الصحى، وكان هذا المجلس هيئة دولية مؤلفة من مندوبين يمثلون الدول الأجنبية لمراقبة الشئون الصحية فى الموانئ والحدود واتخاذ التدابير التى تكفل منع دخول الأمراض الوبائية إلى البلاد أو نقلها منها إلى الخارج، وكانت قراراته نافذة تخضع لها السلطات المصرية، وأطباؤه وموظفوه أغلبهم من الأجانب. فجاء إلغاؤه كسبًا وفوزًا للسيادة المصرية.

جامعة الإسكندرية

وتقرر إنشاء جامعة ثانية بالإسكندرية وأنشئت بها فعلاً كلية الحقوق وكلية الآداب. وكانت هذه المنشآت نواة لجامعة فاروق التى تمت كلياتها فيها بعد.

إزاحة الستار عن تمثالى سعد زغلول

أزيح الستار عن تمثالى سعد زغلول بالقاهرة والإسكندرية فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٨. وقد رأس جلالة الملك فاروق حفلة إزاحة الستار عن التمثال بالإسكندرية. وألقى عبد الفتاح يحيى رئيس الوزارة بالنيابة بين يدى الملك كلمة الحكومة فى الحفلة.

وناب أحمد محمد خشبة عن جلالة الملك فى حفلة القاهرة التى أقيمت فى نفس الوقت الذى أقيمت فيه حفلة الإسكندرية.

الإفراج عن تمثال مصطفى كامل

وفى أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ قرر مجلس الوزراء إقامة تمثال مصطفى كامل فى ميدان العتبة الخضراء (محمد على الكبير) وكان هذا التمثال سجيناً فى مدرسة مصطفى كامل منذ أن تم صنعه فى فرنسا وجىء به إلى مصر فى يناير سنة ١٩١٤.

وبعد أن قررت الوزارة إقامته فى ميدان العتبة الخضراء. عدلت عنه واختارت له ميدان سوارس الذى سمى بعد إقامة التمثال فيه ميدان مصطفى كامل وقد أزيح الستار عنه فى عهد وزارة على ماهر كما سيجىء بيانه.

اتفاقية الثكنات

نصّت معاهدة سنة ١٩٣٦ على أن تقوم مصر ببناء الثكنات والمساكن التى خصصت فى هذه المعاهدة لإقامة الجيش البريطانى بمنطقة قناة السويس على أن تدفع انجلترا رُبْع تكاليف هذه المبانى.

ففاوض محمد محمود الحكومة البريطانية فى تعديل هذا النص، وعقد سنة ١٩٣٨ فى لندن اتفاقية عُرفت باتفاقية الثكنات وقعها هو بالنيابة عن الحكومة المصرية، ووقعها اللورد هاليفكس عن الحكومة البريطانية، وقد قضت بأن تدفع هذه نصف التكاليف بدلاً من ربعها، على أن هذه الإتفاقية قدرت تكاليف هذه المبانى بنحو اثنى عشر مليون جنيه، فى حين أن الجانب المصرى فى مفاوضات سنة ١٩٣٦ كان يقدر لها مبدئيا مبلغًا أقل من ذلك، وإن كان الجانب البريطانى لم يوافق على ذلك التقدير.

وعلى أى حال فهذه الإتفاقية ليست مما يشرف تاريخ مصر، شأنها فى ذلك شأن معاهدة سنة ١٩٣٦ ذاتها.

اتفاق روما
(١٦ أبريل سنة ١٩٣٨)

تركت الوزارة بريطانيا تتفاوض مع إيطاليا فى شؤون تتعلق بمصر والسودان ضمن المسائل التى تناولتها هذه المفاوضات، مما أسفر عنه توقيع الإتفاق الإنجليزى الإيطالى بروما فى ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨، ولم يكن لمصر من شأن فيه سوى توقيع وزيرها المفوض بإيطاليا فى اليوم نفسه ميثاقًا ينصّ على حسن الجوار بين إيطاليا ومصر وبريطانيا فيما يتعلق بأملاك إيطاليا فى شرق أفريقية من جانب، وكينيا والصومال البريطانى والسودان من جانب آخر، وكان الميثاق نتيجة للإتفاق الإنجليزى البريطانى، وقد مثل السودان فى الميثاق كل من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية، ومثلث الحكومة البريطانية كينيا والصومال البريطانى، ووقعه الكونت شيانو وزير خارجية إيطاليا عن الحكومة الإيطالية، واللورد بيرت سفير إنجلترا فى روما عن الحكومة البريطانية، ومصطفى الصادق بك وزير مصر المفوض فى روما عن الحكومة المصرية، وتوقيع هذا الميثاق فى هذه الملابسات كان مظهرًا من مظاهر تبعية مصر للسياسة البريطانية فى شؤونها الخارجية، هذا إلى أن توقيعه بهذا الأسلوب هو بمثابة اعتراف من الحكومة المصرية باشتراك بريطانيا مع مصر فى تمثيل السودان، وكل هذا من المآخذ الجسيمة على وزارة محمد محمود.

الاستثناءات

ارادت الوزارة التشهير بعهود الوزارات السابقة، فعمدت إلى حصر الاستثناءات فى ترقيات الموظفين التى تمت فى هذه العهود تمهيدًا للنظر فى إلغائها، وألفت لذلك لجنة برآسة عبد العزيز فهمى وزير الدولة، وقامت هذه اللجنة بمهمتها وانتهت إلى نتيجة سلبية إذ وجدت أن الاستثناءات قد لجأت إليها كل الوزارات كما لجأت إليها وزارة محمد محمود ذاتها، فرأت أن ليس من العدل قصر إلغاء الاستثناءات على عهد دون عهد آخر، وإذا ألغيت الاستثناءات فى كل العهود كان ذلك مدعاة لإغضاب كثير من أنصار الوزارة القائمة، فبقيت الاستثناءات السابقة واللاحقة، وطويت صفحة هذه اللجنة دون أن ينشر تقريرها.

هذا إلى أن هذه الوزارة وهى فى صدد التشهير بالوزارة السابقة فى استثناءاتها قد لجأت هى أيضًا إلى الاستثناءات فى ترقية بعض أنصارها وتسوية حالات بعضهم وأخذت تكيد لطائفة من الموظفين ممن عرفوا بأنهم من أنصار الوزارة السابقة وسلكت فى ذلك مسلكا لا يقرّه عدل ولا إنصاف وإن كان أقل مدى من مسلك وزارة الوفد وأضعف كيدًا.

تنحية محمد محمود
(أغسطس سنة ١٩٣٩)

كان محمد محمود يقيم مدة الصيف فى فندق وندسور بالإسكندرية. ففى يوم الجمعة ١١ أغسطس سنه ١٩٣٩ دق جرس التليفون بالفندق، وإذا بالمتكلم سعيد ذو الفقار كبير أمناء جلالة الملك يطلب من محمد محمود تحديد موعد لمقابلته بالفندق لتبليغه رسالة سامية، وجاءه فى الموعد المحدد، وأفضى إليه برغبة جلالة الملك فى استقالته، وكان هذا موضوع المقابلة، فلم يكد محمد محمود يتلقى نبأ هذه الرغبة حتى استجاب لها، وقدم استقالته إلى جلالة الملك فى اليوم التالى (السبت ١٢ أغسطس) بعد أن سلخت وزارته فى الحكم نحو عشرين شهرًا.

بنى محمد محمود استقالته على مرضه، وقد كان مريضًا معظم المدة التى قضاها فى الوزارة، ومع ذلك لم يكن المرض ليدعوه إلى الاستقالة، بل كان يزمع السفر إلى مرسى مطروح للاستجمام والراحة، وأعدت الطوافة (فوزية) لهذه الرحلة، فما أن تمت المقابلة بينه وبين كبير الأمناء حتى بادر إلى تقديم استقالته، ولا غرابة فى ذلك، فقد جاء إلى الحكم وبقى فى الحكم بأمر من جلالة الملك، فكان بديهيا أن يعتزل الحكم تنفيذًا لأمر جلالته، وبعبارة أخرى أنه لم يستقل لأن مجلس النواب قرر عدم الثقة بوزارته فلقد كان مؤيدًا من معظم أعضائه، بل جاءت الاستقالة مفاجأة لأعضاء المجلس ذاته، وبدا أنها شبه إقالة، وكان البرلمان فى عطلته الصيفية، فلم يكن من الأعضاء إلّا أن قابلوا هذه الإقالة بالصمت والوجوم.

وزارة على ماهر
(أغسطس سنة ١٩٣٩ - يونية سنة ١٩٤٠)

عهد جلالة الملك إلى على ماهر وكان رئيسًا للديوان الملكى بتأليف الوزارة الجديدة فألفها فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ على النحو الآتى: على ماهر للداخلية والخارجية. محمد على علوبة وزير دولة. محمود فهمى النقراشى للمعارف. محمود غالب للمواصلات. حسين سرى للمالية. الدكتور حامد محمود للصحة. سابا حبشى للتجارة والصناعة. عبد الرحمن عزام للأوقاف. إبراهيم عبد الهادى وزير دولة. مصطفى الشوربجى للعدل. عبد السلام الشاذلى للشؤون الاجتماعية. عبد القوى أحمد للأشغال. محمد صالح حرب للدفاع الوطنى. محمود توفيق حفناوى للزراعة.

وحدث تعديل يسير فيها بحلول عبد السلام الشاذلى وعبد الرحمن عزام كل منهما محل الآخر فى وزارتى الشؤون الاجتماعية والأوقاف (ديسمبر سنة ١٩٣٩).

وهذه الوزارة مؤلّفة من أنصار على ماهر، ومن السعديين، ولم يشترك فيها الأحرار الدستوريون، لاختلافهم وإياه على عدد المقاعد التى تكون لهم فى

الوزارة، ولأنهم كانوا يشعرون بالغضاضة من تنحية رئيسهم محمد محمود فى ظروف تشبه الإقالة، فتشددوا فى شروط اشتراكهم فى الوزارة الجديدة، مما أدّى إلى تأليفها بدونهم.

وزارة الشؤون الاجتماعية

ابتكرت هذه الوزارة وزارة جديدة أنشأتها وظهر اسمها فى مرسوم تأليفها وهى «وزارة الشؤون الاجتماعية»، وهى فكرة صائبة لأن البلاد فى حاجة إلى مثل هذه الوزارة للعناية بشؤونها الاجتماعية والنهوض بها وتوجيهها توجيهًا صالحًا سليما يساعد على رقى البلاد الاجتماعى وتحقيق مستوى أعلى لحياة الفرد والأسرة وقد جُعل التعاون من اختصاص هذه الوزارة، فنهض فى ظلها وبجهودها نهضة طيبة واسعة المدى، وإن كانت هى نفسها لم تؤد كل ما أنشئت من أجله.

الجيش المرابط

أنشأت هذه الوزارة قوة حربية محلية أسمتها «الجيش المرابط»، وهو جيش إقليمى يتألف من المجنّدين الذين يزيدون على حاجة الجيش العامل ولم تنقض مدة التزامهم بالخدمة العسكرية، ومن ينضم إليهم من المتطوعين.

ومهمة هذا الجيش فى زمن السلم تنمية وتعميم الخصال والفضائل العسكرية وموافاة الجيش عند الاقتضاء بما يحتاجه من الجند، والقيام بما يعهد إليه من الخدمات العامة أو الخدمات الاجتماعية.

ومهمته فى زمن الحرب القيام بحراسة المرافق العامة وأداء الخدمات العسكرية المختلفة وراء ميادين القتال وإنجاد الجيش عند الحاجة.

ومدة الخدمة فى الجيش المرابط لا تتجاوز ستة شهور، ويجوز جمع رجال هذه القوات مدة أخرى لا تزيد على ستة أسابيع فى السنة الواحدة فى أوقات لا تتعطل فيها أشغالهم العادية.

ويتولى تدريب القوات المرابطة ضباط من رجال الجيش العامل أو المحالين إلى الاستيداع أو المعاش.

وإنشاء الجيش المرابط مشروع يؤدى إذا حسنت إدارته إلى إشاعة روح الجندية بين طبقات الشعب بطريقة ميسرة، إذ يكون المجندون فى هذا الجبش على مقربة واتصال بذويهم فى العواصم والمدن والقرى، ولما كانت نفقاته أقل بكثير من نفقات الجيش العامل فإن هذا مما يساعد على زيادة عدده فيصبح قوة حربية تعتمد عليها البلاد فى مهمة الدفاع عن كيانها إذا جدَّ الجد، كما يمكن أن يكون أداة لنهضة اجتماعية وعمرانية فى الريف والحضر.

ولكن الحكومات المتعاقبة أهملت أمر هذا الجيش، فلم يكتب له اطراد التقدم والنجاح.

* * *

الفصل الخامس

مصر فى الحرب العالمية الثانية

شبّت الحرب العالمية التانية فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ على أثر اجتياح الجيش الألمانى حدود بولندا فى أوّل سبتمبر من تلك السنة، ففى ٣ سبتمبر أعلنت إنجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا بعد أن رفضت سحب قواتها من الأراضى البولندية، واستعرت نار الحرب العظمى مرة أخرى، وأناخت على العالم بأهوالها وكوارتها وويلاتها.

إعلان الأحكام العرفية

كان البرلمان فى عطلته الصيفية حين نشبت الحرب العالمية.

وقد طلبت السفارة البريطانية من الحكومة تنفيذًا للمادة السابعة من معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ إعلان الأحكام العرفية، وطلبت إليها أيضا وضع الرقابة على المطبوعات باعتبارها أثرًا من آثار النظام العرفى.

فلم يسع الحكومة إلّا أن تبادر بإعلان الأحكام العرفية، وأصدرت بذلك مرسومًا فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩، وعين على ماهر حاكما عسكريا، ووضعت الرقابة على الصحف والمكاتبات والرسائل والسينما والإذاعة طبقا لنظام الأحكام العرفية.

وإذْ صدر هذا المرسوم والبرلمان فى عطلته فقد دُعى لاجتماع غير عادى حدد له يوم الاثنين ٢ أكتوبر ليعرض عليه هذا المرسوم، ولتعرض عليه المراسيم بقوانين الصادرة أثناء عطلته تنفيذًا للمادة ٤١ من الدستور.

اجتمع البرلمان بمجلسيه فى الموعد المحدد، واستمر اجتماعه بضعة أيام، وأقر

المجلسان مرسوم إعلان الأحكام العرفية، أقرّه مجلس النواب بأغلبية الأعضاء الحاضرين ضد ١٣ صوتا، ومجلس الشيوخ بأغلبية ٦٨ صوتًا ضد ٥٩.

واقترن إعلان الأحكام العرفية بقطع العلاقات السياسية بين مصر وألمانيا، وأصدر الحاكم العسكرى قرارًا بمنع التعامل التجارى مع رعايا ألمانيا.

ومن الحق أن نقرر فى معرض المقارنة أن الأحكام العرفية فى عهد الحرب العالمية الثانية كانت أخف وطأة من الأحكام العرفية فى الحرب العالمية الأولى، فهذه أعلنت فى نوفمبر سنة ١٩١٤ بقرار من القائد العام لجيش الاحتلال البريطانى وتولتها السلطة العسكرية الإنجليزية، أما الأحكام العرفية التى أعلنت فى الحرب العالمية الثانية فقد تولتها السلطات المصرية، وكانت بلا مراء أضيق حدودًا وأقل امتهانا لحقوق الأفراد من أحكام سنة ١٩١٤، وكذلك شأن الرقابة على الصحف فقد كانت أخف وطأة مما كانت عليه فى الحرب العالمية الأولى، وظلت الحياة النيابية قائمة، على خلاف ما حدث سنة ١٩١٤، إذ عطلت الجمعية التشريعية وظلت معطلة حتى انتهت الحرب سنة ١٩١٨ وبعد انتهائها[1].

تشريعات أقرها البرلمان

أصدرت الوزارة أثناء عطلة البرلمان عدة تشريعات اقتضتها حالة الحرب، وفيما يلى أهمها:

١ - مرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٩ بإضافة أحكام جديدة إلى قانون العقوبات فيما يتعلق بمعاقبة من ينشر بيانات خاصة بالدفاع الوطنى كان يجب أن تبقى سرية أو حظرت الحكومة إفشاءها، وقد سبق لمجلس النواب أن أقرّ هذا القانون قبل انتهاء الدورة البرلمانية العادية ولم يكن مجلس

(١) كتابنا ثورة سنة ١٩١٩ ج١ ص١١ وكتابنا (فى أعقاب الثورة المصرية) ص١٢٦. (طبعات سابقة).

الشيوخ قد أقرّه بعد فصدر المرسوم سالف الذكر وعرض على البرلمان فى دورته غير العادية فأقرّه.

٢ – مرسوم بمدّ ميعاد وقف البيوع الجبرية لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ تخفيفا للضائقة المالية.

٣ – مرسوم بقانون خاص بإحصاء المؤن اللازمة لرجال الجيش والسكان المدنيين.

٤ – مرسوم بقانون خاص بالتدابير الاستثنائية التى تتخذ لتأمين سلامة البلاد ومن هذه التدابير استيلاء الحكومة على العقارات والمصانع والأماكن والمؤن التى تقتضيها حاجة تموين الجيش والسكان المدنيين، وتحديد الأثمان والتعويضات بالطرق الودية أو بواسطة لجان تقدير تشكل بقرارات وزارية.

٥ – مرسوم بقانون بإعفاء ضباط الصف وعساكر مصلحة الحدود من الخدمة العسكرية إذا تطوعوا للخدمة فيها مدة عشر سنوات على الأقل.

٦ – مرسوم بقانون بإنشاء نظام لتفتيش السفن بميناء الإسكندرية.

٧ – مرسوم بقانون بتحديد أقصى الأسعار (التسعير الجبرى) للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية.

٨ – مرسوم بقانون بمنع تصدير بعض المنتجات والبضائع.

٩ – مرسوم بقانون بتنظيم العمليات الخاصة بالنقود وأوراق النقد الأجنبية.

١٠ – مرسوم بقانون بإنشاء الجيش المرابط.

وقد أقرّ البرلمان هذه التشريعات.

الدورة العادية للبرلمان

اجتمع البرلمان فى دورته العادية يوم السبت ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩، وحضر جلالة الملك جلسة الافتتاح، ورأس الجلسة محمد محمود خليل رئيس

مجلس الشيوخ، وتلا على ماهر رئيس الوزارة خطبة العرش، وأبرز النقط فيها أن الدولة الحليفة (بريطانيا) ستلقى من مصر كل معونة ممكنة فى الحرب العالمية وأن مصر قد رأت فى محالفتها لبريطانيا سببًا يدعم السلم ويقوّى أركانه فى الشرق (كذا..) وأشار إلى عناية الحكومة بمسألة تصريف القطن وإلى وسائل الإصلاح.

وانتخب مجلس النواب الدكتور أحمد ماهر رئيسًا له، وكانت المنافسة شديدة بينه وبين بهى الدين بركات رئيس المجلس فى دورتيه السابقتين، إذ نال الدكتور ماهر ١٤٤ صوتًا وبهى الدين باشا ١٠٨ صوتًا، فظفر الأول بالأغلبية.

واستصدرت الوزارة فى مايو سنة ١٩٤٠ بعد إقرار البرلمان قانونًا بإضافة أحكام جديدة إلى قانون العقوبات لتشديد العقوبات على الجرائم المضرّة بأمن الحكومة من جهة الخارج، واستحدثت فى هذا القانون نصًّا جديدًا بالغ الخطر، يقضى بسريان هذه العقوبات على من يرتكب تلك الجرائم إضرارًا ببلد «حليف» أو شريك لمصر فى العمل ضدّ عدوّ مشترك، والعقاب على الدعايات المثيرة التى ترمى إلى الفتّ فى عضد الأمة، والمقصود من هذا التعديل منع الأعمال العدائية ضدّ بريطانيا...

زيارة على ماهر للسودان

سافر على ماهر إلى السودان فى فبراير سنة ١٩٤٠، يصحبهُ وزيرا الدفاع والأشغال، وزاروا العطبرة والخرطوم وأم درمان وواد مدنى وسنار وكوستى والملاكال وبحر الزراف وبور سودان، وطافوا بالمؤسسات المصرية فى الرى والتعليم والجيش وبعض المعاهد والمصالح والنوادى، وكان على ماهر أوّل رئيس وزارة مصرى فى العهد الحديث زار السودان أثناء ولايته الحكم، وقد تركت هذه الزيارة أثرًا طيبًا فى السودان وزادت أواصر الوحدة بين شمال الوادى وجنوبه متانة وقوّةً.

مذكرة الوفد إلى الحكومة البريطانية
(أوّل أبريل سنة ١٩٤٠)

أحدثت هذه المذكرة رجّة كبيرة فى البلاد، لأنها أوّل صيحة بالخروج على معاهدة سنة ١٩٣٦ من إحدى الهيئات التى وقعتها، ومن الهيئة التى اعتزت بها وروجت لها وحّثت الناس على قبولها.

وضع الوفد المصرى هذه المذكرة وقدمها النحاس يوم أوّل أبريل سنة ١٩٤٠ إلى السفير البريطانى السير لامبسون (لورد كليرن) ليبلغها إلى الحكومة البريطانية، وقد تضمنت بعد ديباجة فى شرح الموقف السياسى مطالب الوفد من بريطانيا، وتتلخص فيما يلى:

أوّلاً: أن تصرح الحكومة البريطانية من الآن (١٩٤٠) بأنه عند ما تضع الحرب العالمية أوزارها ويتم عقد الصلح بين الأمم المتحاربة تنسحب من الأراضى المصرية القوات البريطانية جميعها سواء فى ذلك القوات المعسكرة قبل الحرب أو بعده وأن تحلّ محلها القوّات الحربية المصرية على أن تبقى المحالفة فيما عدا ذلك قائمة بين الطرفين بالأوضاع المبينة فيها.

ثانيًا: عند التسوية النهائية يجب أن تكون مصر طرفًا فيها وأن يكون لها اشتراك فعلىّ فى مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها والعمل على تحقيق أغراضها معنوية كانت أو مادية.

ثالثًا: بعد انتهاء مفاوضات الصلح يجب أن تدخل إنجلترا ومصر فى مفاوضة يعترف فيها بحقوق مصر كاملة فى السودان لمصلحة أبناء وادى النيل جميعًا.

رابعًا: المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية.

خامسًا: عدم الحيلولة دون تصدير القطن المصرى إلى البلاد المحايدة، أو شراؤه بالأسعار والشروط المناسبة.

أحدثت هذه المذكرة تأثيرًا كبيرًا وقوبلت (فى الجملة) باغتباط، إذ كانت كما أسلفنا أوّل صوت ارتفع من بين الهيئات التى وقعت المعاهدة بالانتقاض عليها، وأوضحت تعلق البلاد بالجلاء، وجاءت (فيما عدا حديثها عن المحالفة وعن السودان) انتصارًا كبيرًا لقضية الجلاء ولوجهة نظر الحزب الوطنى فى هذه المسألة الهامة التى هى جوهر الاستقلال.

أما لدى الجانب البريطانى فقد قوبلت بداهة بالاستياء والتذمر، وبالرغم من انهماك بريطانيا وقتئذ فى الحرب ورغبتها فى كسب رضا الشعوب فإن جواب حكومتها ينم عن روح السخط والحنق، فقد أجابت عليها برد أرسله اللورد هاليفكس وزير خارجيتها بطريق البرق إلى السفير البريطانى وهذا أبلغه إلى النحاس يوم ٦ أبريل قال ما ترجمته:

١ - «أبلغوا النحاس باشا فى الحال أن الحركة التى قام بها ونشرت على الناس فعلًا قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية شعورًا أليمًا للغاية ولا تستطيع الحكومة البريطانية إلّا اعتبار قرارات الوفد كمحاولة مقصودة للعب دور فى السياسة الداخلية فى حين أن بريطانيا العظمى مشتبكة فى صراع ليس أثره على مصير مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا العظمى نفسها.

٢ - أما فيما يختصّ بالمسائل التى أثارها النحاس باشا فمن البديهى أنها تؤدّى إلى.

(أ) إعادة النظر فى المعاهدة البريطانية المصرية.

(ب) تدخل من جانبنا فى السياسة الداخلية المصرية.

(جـ) الطعن فيما نستخدمه من وسائل الضغط الاقتصادى فى الحرب ضدّ ألمانيا.

٣ - لما كانت نتيجة الحرب ذات أثر فعال بالنسبة لمصر ومن الجلى بلا شك للنحاس باشا أنه لو انتصر العدو لم يبق إلّا قليل احتمال فى مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديمقراطية فإن الحكومة البريطانية موقنة بأن المسئولين عن مصير الشعب المصرى ومنهم النحاس باشا سيواجهون المسئوليات التى تجابههم فى ساعة خطيرة من تاريخ العالم.

٤ - إننا نحارب لسلامة الأمم الصغيرة واحترام العهد المقطوع فقلْ للنحاس باشا - وأنا أحد الموقعين على المعاهدة - يبدو لى أنه غير مفهوم أن يشعر النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيها للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية وأنه ليسعدنى أن أتأكد أن النحاس باشا سيعمل جهد طاقته لتخفيف أثر هذه الحركة التى لم تقترن بالسداد».

وقد ردّ الوفد على هذه الرسالة بخطاب أيّد فيه مذكرته الأولى.

إزاحة الستار عن تمثال مصطفى كامل
(١٤ مايو سنة ١٩٤٠)

اختارت الحكومة ميدان (مصطفى كامل) - وكان اسمه ميدان سوارس - لإقامة تمثال مصطفى كامل، وبنت قاعدته فى وسط الميدان، وهى من الحجر الردىء الذى ظهرت عيوبه مع الزمن، وضنّت عليه بقاعدة من الحجر الصوان اللائق بالتمثال وصاحبه.

وأتمت بناء القاعدة فى أبريل سنة ١٩٤٠، ونقشت على صدرها هذه الكلمات «مصطفى كامل باشا ١٨٧٤ - ١٩٠٨»، وعلى الجانب الأيمن منها هذه العبارة المأثورة من كلمات الزعيم «لا معنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة» وعلى الجانب الأيسر منها قوله: «إن من يتسامح فى حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى أبد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان»، وعلى الجانب الخلفى هذه العبارة «اكتتبت الأمة بجميع طبقاتها فى صنع هذا التمثال سنة ١٩١٠ وفى سنة ١٩٣٨ قررت الحكومة إقامته فى هذا الميدان تمجيداً للذكرى».

وأقامت الحكومة التمثال على هذه القاعدة، واحتفلت برفع الستار عنه. على عهد وزارة على ماهر، يوم الثلاثاء ١٤ مايو سنة ١٩٤٠، فى حفلة فخمة شهدها نخبة عظيمة من علية القوم وسائر الطبقات إلّا رجال الوفد فإنهم أعرضوا عنها وقاطعوها وقد تفضل صاحب الجلالة الملك فاروق بحضورها، وألقى على ماهر بين يديه الخطبة الآتية:

خطبة على ماهر

«مولاى صاحب الجلالة

«تفضلتم جلالتكم بتشريف هذا الحفل بالحضور، وهذا حادث له مغزاه وروعته. وليست هذه أوّل مرة نرى فيها مليك البلاد حفظه الله ورعاه، يعنى بمصالح هذا الشعب ويعمل على مشاركته فى عواطفه.

«وإذا كانت يد المليك سترفع الستار عن تمثال مصطفى كامل باشا فقد رفعته عن ماجد محض كان سجيناً فأفرجت عنه.

«مولاى: جئنا لنحيى تمثال مصطفى، فلنقف هنيهة خاشعين أمام الذكرى.

«كلما ذكر مصطفى، ظهر اسمه فى هالة من المجد، وانتشر ذلك النور الساحر الذى يملأ النفوس رهبة وإجلالاً.

«فى هذه الساعة يطيب لنا أن نجتمع فى ظل المبادئ التى أفنى نفسه وجسمه فيها، فى ظل الإخلاص الذى مات عليه فأحيا أمة ودفع شبابها إلى ميادين الكفاح والعُلا.

«نجتمع أمام ذلك التمثال الذى يحرك النفس وهو صامت، لأن جلال التاريخ وجلال الذكرى فى شخصه يلتقيان.

«كان مصطفى أوّل من حمل لواء الحرية بعد أن طوى زماناً، وكان أوّل من صاح تلك الصيحة فى طول البلاد وعرضها، صيحة التضحية، صيحة الحرية، صيحة الحب، صيحة الحياة: «بلادى بلادى، لك حبى وفؤادى، لك حياتى ووجودى، لك دمى ونفسى، لك عقلى ولسانى، لك حبى وجنانى، أنت، أنت الحياة ولا حياة إلّا بك يا مصر»

«مولاى: تقرأ اليوم خطب مصطفى، فلا نرى فيها أثر البلاغة والتنميق، ذلك أن بلاغته كانت روحانية بلا جسم، ليست بحاجة إلى صلة أو سبب مادى لتصل إلى النفوس وجوّها.

«ذلك أن حياة مصطفى قصيرة، لم تكن كحياة غيره من الزعماء والقادة، سلسلة أعمال توصف وتحلل، وإنما كانت هذه الحياة كلها، التي تعلو على كل حصر وتحليل، صوتاً يخيل إلى سامعيه أنه يهبط من السماء، صوتاً كصوت الماضي، رنّ فى الوادى فانتبه، ولا تزال أصداؤه تتجاوب وتمتد بعد الموت.

وقد كان مصطفى يجمع بين إقدام الشباب واتزان الكهول فى الفكر.

«وهذه المبادئ التى استمدها من وحى الوطن واتخذها شعارًا لجهاده قد دلت التجارب والمحن على أن راسمها كان بعيد النظر سليم التفكير.

«كان مصطفى مقدامًا، يخلق الحماسة ويتعهدها لأنه يعلم أن الحماسة فى حياة الأمم تنزل منها منزلة الروح من البدن وأن الشعب إذا غابت عنه الحماسة غابت عنه الحياة، فكان يعمل ليله ونهاره كاتبًا وخطيبًا على تغذية العاطفة الوطنية وإيقاظ الجماهير التى كان يجذبها بشخصه وإيمانه وشجاعته.

«كان مصطفى يحمل فى قلبه صورة الوطن الحى أنى سار أو أقام، فكان قلبه مقتدرًا على جمع القلوب، تخفق كلما خفق، وتشاطره حمل السراء والضراء، وكان الشباب – شباب الوادى وعدته – جنوده المجندة تأتلف وتلتف حول لوائه، وكان هو قائدها وهاديها.

«كان مصطفى شعلة ذكاء وحماسة، وكان خير محام عن خير قضية، وكان فى دفاعه يهبُّ لنصرة الحق والعدل، وكان جلدًا على الكفاح، لا يبرح يناضل حتى يصرع الباطل ويرمى السهم فى مقاتله.

«وقد صبر وجاهد واحتمل الأذى فى سبيل مصر، وفى سبيل النيل وواديه، فى سبيل تلك القرى والمدائن الجاثمة فى حضن الوادى، فى سبيل ذلك الأفق الضاحك بين جنات النخيل والأعناب، بين هزج السواقى وأغانى الفلاح.

«وقد تغلغل حب مصر فى فؤاد مصطفى، لأن حبّه كان صادرًا عن عاطفة وعقل وعلم ، وكان ذلك الحب لا تشوبه شائبة من مطمع فى مادة أو جاه.

«كان مصطفى مصريًا صميمًا يحب مصر وفلاح مصر حافظ كيانها، ذلك

الفلاح الذى هو نحن وأنتم، الذى هو مصر من طيبة إلى الفسطاط والقاهرة، والذى طبع البلاد بطابعه، وانضمت كتلته على الغزاة، فأفنت شخصيتهم فى ثناياها.

«وقد كان المصريون فى أدوار تاريخهم سلسى القياد لكل زعيم يخرج من صفوفهم، ويعرف كيف يسوسهم، ويتخذ لنفسه نقطة ارتكاز فى قلوبهم وفى صميم إحساساتهم وعواطفهم، وفى شجاعتهم وإيمانهم، وفى أرضهم ولغتهم، وقد ولد مصطفى فى مصر، وحك جلده بأرضها الغراء طفلاً، ونشأ حرًّا، وعاش حرًّا.

«وها نحن أولاء نقف أمام تمثاله ويخيل إلينا أن الحياة تدب وتتوثّب فى كل ذرّة ساكنة منه، وأن وراء هذه المادة قوّة خفية تدفع الشعب إلى غايته الكبرى.

«مولاى: فى هذا اليوم الذى تتطاحن فيه الأمم ذودًا عن كرامتها، وتدعيمًا لشخصيتها وحرياتها، نقف أمام تمثال مصطفى، فى حضرة المليك، وقد اجتمع العرش والأمة فى صعيد واحد، لا يفصلهما جدار، متعاونين متساندين فى سبيل إعلاء كلمة الحق.

«مولاى: مات مصطفى فكان موته أوّل شاهد على تغلغل الروح الوطنية فى مختلف الطبقات. وأوّل دليل على أن فى هذه الأمة قوّة بل قوى حيوية كامنة إذا وجد من يحركها ويتعهدها أتت بالمعجزات.

«فلنذكر مصطفى، ولنطف بتمثاله، ولنأخذ من موته معنى الحياة والحرية والأمل.

«مولاى: إنه وإن لم تتحقق أمانى مصطفى كلها إلى اليوم، فإننا لا نشك لحظة فى أن هذه الأمانى ستحقق على أيديكم، فقد أعلن الاستقلال فى عهد والدكم العظيم فؤاد الأول، وستكمل فى عهدكم الزاهر بإذن الله دعائم هذا الاستقلال وتتوطد، إذ يجد من يقظتكم ورعايتكم وإخلاص شعبكم الملتف حولكم كل تضحية وتأييد، وحسب الشعب فى جهاده أن يجد سناده فى العرش، كما يجد العرش فى الشعب سناده».

وقد قوبلت هذه الخطبة بالتصفيق فى شتى مواضعها وعلى أثر إلقائها نهض جلالة الملك، وسار نحو التمثال، فجذب شريطًا متصلاً بالستار. فانشق عن تمثال الزعيم العظيم، ودوى التصفيق فى جنبات سرادق الاحتفال. فرددته الجماهير المحتشدة التى تجمعت خارج السرادق.

دخول إيطاليا الحرب وأثره فى الحالة السياسية
(١٠ يونيه سنة ١٩٤٠)

دخلت إيطاليا الحرب العالمية فى يونيه سنة ١٩٤٠. إذ أعلنت الحرب على فرنسا وإنجلترا فى اليوم العاشر منه.

وفى ١٢ يونيه عقد كل من مجلسى الشيوخ والنواب جلسة سرية لسماع بيان رئيس الوزارة عن سياسة الحكومة بإزاء دخول إيطاليا الحرب، فأقر المجلسان سياسة الحكومة، ومضمونها تجنيب البلاد ويلات الحرب مع الوفاء بتعهداتها وتقديم أكبر معونة ممكنة للحليفة فى دفاعها عن الحق والحرية فى حدود معاهدة الصداقة والتحالف وأن يكون موقف مصر موقفًا دفاعيًّا مع قطع العلاقات السياسية مع إيطاليا واعتقال معظم رعاياها.

أزمة سياسية – التبليغ البريطانى إلى جلالة الملك
(يونيه سنة ١٩٤٠)

على أثر إعلان إيطاليا الحرب على الحلفاء ساءت العلاقات بين السفارة البريطانية والحكومة المصرية، إذ نسبت السفارة إلى الحكومة والسراى ميولاً نحو إيطاليا والمحور.

فوجهت الحكومة البريطانية بواسطة سفارتها فى مصر إلى جلالة الملك تبليغًا بمثابة إنذار بأن لا سبيل إلى التعاون بينها وبين وزارة على ماهر.

اجتماع فى قصر عابدين
(٢٢ يونيه سنة ١٩٤٠)

على أثر هذا التبليغ استدعى جلالة الملك لفيفًا من الكبراء وزعماء الأحزاب إلى قصر عابدين للتشاور فى الأمر، فاجتمعوا بالقصر يوم السبت ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٠ الساعة الخامسة مساءً، وتبادلوا الرأى فيما يكون الجواب على هذا الإنذار، وكان الحاضرون فى هذا الاجتماع هم (مع حفظ الألقاب وبترتيب البلاغ الذى صدر من القصر): على ماهر رئيس الوزارة. مصطفى النحاس رئيس سابق للوزارة ورئيس الوفد المصرى. أحمد زيور رئيس سابق للوزارة. إسماعيل صدقى رئيس سابق للوزارة. عبد الفتاح يحيى رئيس سابق للوزارة. محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ. أحمد ماهر رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة السعدية، محمد صالح حرب وزير الدفاع. محمد توفيق رفعت رئيس سابق لمجلس النواب. محمد حلمى عيسى رئيس حزب الاتحاد السعبى. محمود بسيونى رئيس سابق لمجلس الشيوخ. بهى الدين بركات رئيس سابق لمجلس النواب. محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى. مصطفى عبد الرازق وكيل حزب الأحرار الدستوريين (نائبًا عن محمد محمود الذى اعتذر لمرضه). عبد الحميد بدوى كبير المستشارين الملكيين. عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكى (ليدوّن محضر الاجتماع).

وافتتح جلالة الملك الاجتماع وحضره هنيهة وأشار إلى المسائل التى سيتناولها البحث وطلب إلى الحاضرين أن يبحثوها بكل حرية، ثم نهض وغادر الاجتماع، وتداول المجتمعون الموقف بعد عرضه عليهم على ماهر، ودام الاجتماع إلى الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة مساء، وانتهى بقرار بالموافقة على استقالة وزارة على ماهر؛ إذ جاء فى القرار إنه إزاء إصرار على ماهر باشا على الاستقالة فإنهم يضعون الأمر بين يدى جلالة الملك ليصرفه بحكمته، ومعنى ذلك هو الإذعان للتبليغ البريطانى.

وبحث المجتمعون فى شكل الوزارة الجديدة، فقال بعضهم بأن تكون

قومية، ورفض النحاس الائتلاف، وطلب أن تؤلف وزارة محايدة تجرى انتخابات جديدة، وانتهوا على غير اتفاق.

استقالة وزارة على ماهر
(٢٣ يونيه سنه ١٩٤٠)

وبناءً على ما أسفر عنه الاجتماع قدم على ماهر استقالة الوزارة فى اليوم التالى (٢٣ يونيه سنة ١٩٤٠) بعد أن بقيت فى الحكم عشرة شهور وسبعة أيام.

وبدا من جواب الاستقالة أنه اضطر إليها بضغط التدخل البريطانى؛ إذ قال فى كتابه: «ولكن أصبح الاستمرار فى الحكم متعذرًا لأسباب قاهرة خارجة عن إرادتنا وإرادة الشعب المصرى لهذا أرانى مضطرًا إلى رفع استقالتى إلى مقامكم السامى».

ودُعى الزعماء والكبراء إلى اجتماع آخر فى قصر عابدين يوم ٢٤ يونية ليتشاوروا مرة أخرى فى توحيد الصفوف وتأليف وزارة قومية تواجه الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد، فأصرّ النحاس على رفضه الاشتراك فى هذه الوزارة ولو كان رئيسًا لها، وطلب تأليف وزارة محايدة يكون أوّل عمل لها حلّ مجلس النواب القائم فورًا، وإجراء انتخابات حرّة عندما تسمح الظروف بذلك[٢]، كأن الانتخابات الجديدة هى التى ستحقق للبلاد مطالبها وتحل قضاياها.. وانتهى هذا الاجتماع أيضًا على غير اتفاق.

وقد قبلت استقالة وزارة على ماهر يوم ٢٧ يونيه، وهو اليوم الذى عهد فيه جلالة الملك إلى حسن صبرى تأليف الوزارة الجديدة.

---

(٢) أى ليس من الحتم إجراؤها فى الستين يومًا التالية للحل كما يقضى الدستور بذلك، بل ترجأ الانتخابات الجديدة بسبب ظروف الحرب.

المساعى لتوحيد الصفوف وإخفاقها

أوفد جلالة الملك إلى مصطفى النحاس – وكان قد توجه إلى كفر عشما بالمنوفية – وكيل الديوان الملكى عبد الوهاب طلعت وعرض عليه تأليف وزارة قومية برآسته، فاعتذر بحجّة أن تجربة الوزارة الائتلافية قد فشلت فى عهد السلم فأحرى بها أن تفشل والحرب قائمة، وحجّته الحقيقية أنه لا يريد ائتلافًا، وإنما يريد الوزارة من أعضاء حزبه (الوفد) دون سواهم وهى شنشنة تعرفها الأمة منه، وهذه الأنانية كانت من أكبر العقبات فى سبيل توحيد الصفوف، مع أن الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد كانت خليقة بأن يتنازل الوفد عن بعض أنانيته ويقبل التضحية ببعض المقاعد الوزارية تحقيقًا للوحدة وتأييدًا للائتلاف، وإذا كان الإئتلاف لم ينجح فى عهد السلم فليس ثم ما يمنع أن ينجح مرة أخرى سواء فى السلم أو فى الحرب، وإذا قيل بأن تجربة الوزارات الإئتلافية لم تنجح فيما مضى، فليت شعرى هل كانت الوزارات الحزبية أكثر نجاحًا من الوزارات الائتلافية؟ إن النجاح أو الفشل لا يرجع إلى صبغة الوزارات بل إلى شخصية أعضاء الوزارة أنفسهم، أو إلى الظروف السياسية، وليس من الإنصاف أن يقال أن أعضاء حزب بالذات هم وحدهم المخلصون فى العمل، وغيرهم لا يتوافر فيهم الإخلاص، بل أغلب الظن أن أشدّ الأحزاب احتكارًا لدعوى الإخلاص قد تكون أقلها إخلاصًا وكفاءة واستقامة، وأضعفها عملًا وإنتاجًا صالحًا.

وإنه لما يؤسف له حقا أن البلاد قد عجزت عن توحيد جبهتها خلال الحرب العالمية، مع أن الأحداث الجسام التى هزّت العالم واهتزت لها مصر كانت جديرة بأن تبعث فى النفوس روح البذل والتضحية السلبية للوصول إلى إعادة الجبهة الوطنية التى تألفت أواخر سنة ١٩٣٥، ولعمرى إذا لم تظهر التضحية فى مثل هذه الظروف فمتى تظهر؟

ولكن الأطماع الشخصية والأنانية الحزبية قد حالت مع الأسف دون إعادة هذه الجبهة.

لقد توحدت الصفوف فى إنجلترا خلال الحرب، وتكونت وزارة ائتلافية جمعت بين المحافظين والأحرار، أما فى مصر فإن التطاحن الحزبى قد استمر على الرغم من أن مصير البلاد ومصير العالم كانا فى ميزان القدر، وهذا دليل على مبلغ ما شاب النفوس والحياة السياسية عندنا من أنانية وأطماع شخصية ونقائص أخلاقية ليست من الوطنية فى شىء.

تأليف وزارة حسن صبرى
(٢٨ يونيه سنة ١٩٤٠)

فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٤٠ صدر المرسوم بتأليف وزارة حسن صبرى، وهى وزارة مؤلفة من ستة عشر وزيرًا يمثلون الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والمستقلين، ورئيسها مستقل، وكان عنصر المستقلين فيها بارزًا إذ كان منهم ستة وزراء.

وقد ألفت على النحو الآتى: حسن صبرى للرآسة والخارجية. عبد الحميد سليمان للمالية. حلمى عيسى للعدل. محمود فهمى النقراشى للداخلية. محمود فهمى القيسى للدفاع. صليب سامى للتموين. حسين سرى للأشغال. محمود غالب للمواصلات. محمد حافظ رمضان للشؤون الاجتماعية. محمد حسين هيكل للمعارف. الشيخ مصطفى عبد الرازق للأوقاف. إبراهيم عبد الهادى للتجارة والصناعة. أحمد عبدالغفار للزراعة. على أيوب وزير دولة. عبد المجيد إبراهيم صالح وزير دولة. الدكتور على إبراهيم للصحة.

وفى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠ حصل تعديل يسير فى مناصبها بأن تنحى عبد الحميد سليمان عن وزارة المالية وصار وزير دولة وعين بدله محمود فهمى النقراشى، وعين حسن صبرى وزيرًا للداخلية مع بقائه وزيرًا للخارجية.

سياسة الوزارة

أوضح حسن صبرى سياسة الوزارة فى بيان له ألقاه فى مجلس النواب بجلسة ٣ يوليه سنة ١٩٤٠، صرح فيه بأن وزارته حريصة على استقلال مصر

وسلامتها كما هى حريصة على الوفاء بتعهداتها لحليفتها بريطانيا، وأنها تقوم بتنفيذ معاهدة التحالف والصداقة بروحها ونصّها، وأنها ستستمر على السياسة التى أقرها البرلمان فى ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠.

وإذْ كان ممثلو الحزب الوطنى فى مجلسى الشيوخ والنواب لا يقرّون معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد رفضوا الثقة بالوزارة على هذا الأساس، وأعلنوا ذلك فى كلا المجلسين.

الخلاف فى الحزب الوطنى

كان اشتراك حافظ رمضان فى وزارة حسن صبرى سببًا لخلاف كبير بين أعضاء الحزب الوطنى، وقد بدأ هذا الخلاف فى دائرة ضيقة باشتراكه فى وزارة محمد محمود الثانية سنة ١٩٣٧، إذ كان اشتراكه بغير قرار من اللجنة الإدارية للحزب، فلما فوتح فى ذلك اعتذر بأن الوقت لم يكن يتسع لعقد اللجنة قبل تأليف الوزارة فإنها ألفت على عجل، وسكتت اللجنة حتى استقالت وزارة محمد محمود وألف وزارته الثالثة دون أن يشترك فيها حافظ رمضان باشا، فلما وقعت أزمة يونيه سنة ١٩٤٠ واستقالت وزارة على ماهر اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب يوم ٢٤ يونيه وبحثت فى الموقف وهل يشترك الحزب فى الوزارة الجديدة إذا دعى لذلك أم لا يشترك، فقررت اللجنة عدم الاشتراك فيها، ثم ألفت وزارة حسن صبرى باشا وفيها حافظ رمضان باشا، فوقع الانقسام فى اللجنة الإدارية بين معارض لموقف حافظ رمضان باشا لمخالفة قرار اللجنة ومؤيدّ له فى موقفه، وبقى هذا الخلاف قائمًا وشعبتا اللجنة على خلاف بينهما إلى أن تم الصلح بين الفريقين وعادت الوحدة إلى اللجنة فى نوفمبر سنة ١٩٤٦.

إلغاء صندوق الدين
(١٧ يوليه سنة ١٩٤٠)

«صندوق الدين» هو أحد النظم التى فرضتها أوروبا على مصر بعد أن ارتبكت شئونها المالية فى عهد الخديو إسماعيل، وكان الغرض من هذه النظم

وضع رقابة أوروبية على المالية المصرية، وقد أنشئ «الصندوق» بموجب الدكريتو الصادر فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦، ومهمته تسلم الدخل المخصص لفوائد الدين العام وقيمة ما يستهلك منه كل سنة، وكان هذا الدخل يشمل حصيلة الضرائب من مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط، وإيراد الجمارك والسكك الحديدية ومصالح أخرى[٣]، وعهد بإدارة الصندوق إلى مندوبين عن الدول الدائنة[٤].

وفى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ على أثر «الاتفاق الودّى» بين إنجلترا وفرنسا، صدر أمر عال بتعديل اختصاصاته وتخفيف بعض القيود التى كانت مفروضة على الإدارة والمالية، وتخصيص ضرائب الأطيان فى جميع المديريات لخدمة الدين العام بدلاً من الإيرادات المختلفة التى كانت مخصصة له من قبل، وإنشاء مال احتياطى لصندوق الدين قدره ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه، وجعله فى أيدى أعضاء الصندوق ليستعملوه إذا قلّت الإيرادات المخصصة عما يستحق لأصحاب الديون، ووضع مال نقدى قدره نصف مليون جنيه تحت أمرهم.

وظل الصندوق شبه رقيب على مالية الحكومة المصرية، وكانت هذه الرقابة موضع استنكار البلاد لما فيها من مظاهر الإذلال لمصر والانتقاض على السيادة القومية.

فلما ألغيت الامتيازات الأجنبية فى اتفاق مونترو سنة ١٩٣٧، أخذت الحكومة تفاوض الدول ذات الشأن وهى فرنسا وإنجلترا وإيطاليا فى إلغاء هذا الصندوق، وبدأت المفاوضة معها فى عهد وزارة النحاس سنة ١٩٣٧.

وقد وضع الاتفاق على إلغائه فى صيغته النهائية وتم التوقيع عليه فى ١٧ يوليه سنة ١٩٤٠ على عهد وزارة حسن صبرى، ووقعه كل من حسن صبرى باشا عن الحكومة المصرية، والسير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) عن الحكومة البريطانية وفى ٣ أغسطس سنة ١٩٤٠ وقعه المسيو بوتزى وزير فرنسا المفوض فى مصر وقتئذ عن الحكومة الفرنسية.

---

(٣) و(٤) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا «عصر إسماعيل» ج ٢ ص ٥٩. (طبعه سابقة).

وينص هذا الاتفاق على إلغاء صندوق الدين واسترداد الحكومة المصرية لاحتياطيه وقدره ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه والمبالغ المخصصة لإدارته وقدرها ٥٠٠,٠٠٠ جنيه والزيادة المستديمة التى أضيفت إلى هذا المبلغ، وكذلك جميع المبالغ التى كانت فى الصندوق.

وقد كانت إدارة «الصندوق» تشغل المبنى الفخم الكائن تجاه دار الأوبرا الملكية بشارع طاهر (عبد الخالق ثروت الآن)، فأخلته إدارة الصندوق تنفيذا لإلغائه.

مدّ امتياز البنك الأهلى أربعين عاما

وفى عهد هذه الوزارة صدر القانون القاضى بمدّ امتياز البنك الأهلى (الإنجليزى أصلًا وتكوينًا) أربعين سنة أخرى، وكان ينتهى أجله سنة ١٩٤٨، وهو الامتياز الذى يخول هذا البنك حق إصدار أوراق النقد المصرية (البنكنوت) ويجعل اقتصاديات البلاد إلى حدٍّ كبير رهن ما يصدره من هذه الأوراق؛ لأنه بمثابة بنك الدولة، ومن الأسف أن يكون بنك الدولة بنكًا أجنبيا، ثم يمد امتيازه، مع أنه كان هو الأداة لتحميل مصر مئات الملايين من الجنيهات من الأرصدة الاسترلينية التى أنفقتها بريطانيا فى شكل أوراق نقد مصرية أصدرها هذا البنك، ومع ذلك فقد مدّت الحكومة امتيازه أربعين سنة أخرى!

اشتركت وزارتا محمد محمود وعلى ماهر فى وضع مشروع هذا القانون، وأتمته وزارة حسن صبرى، وصدر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٠.

ومن عجب أن تسارع هذه الوزارات إلى وضعه وتمدّ به امتياز البنك أربعين عامًا قبل أن تنتهى مدة امتيازه الأولى بأكثر من ثمانى سنوات! ففيم هذه العجلة فى مشروع يجعل مالية البلاد تحت رحمة بنك أجنبى؟

لقد اغتبطت الدوائر البريطانية لهذا القانون، وعدته فوزًا كبيرًا لسيطرتها المالية على مصر، حتى قالت جريدة «التيمس» فى هذا الصدد: «يبعد كثيرًا

أن تعرض على البنك الأهلى شروط خير من هذه الشروط التى عرضت عليه إذا تركت المسألة حتى ينتهى امتيازه فى سنة ١٩٤٨»، ثم قالت: «إن الحكومة المصرية استطاعت أن توفق بين ما تدعيه الروح الوطنية من حقوق ومطالب وبين ضرورة استمرار حالة البنك كمؤسسة كانت دائمًا تحت الرقابة البريطانية».

تعيين أحمد محمد حسنين رئيسًا للديوان الملكى
(يوليه سنة ١٩٤٠)

فى ٢٧ يوليه سنة ١٩٤٠ عين أحمد محمد حسنين الأمين الأول لجلالة الملك رئيسًا للديوان الملكى، وكان هذا المنصب شاغرًا منذ أن اعتزله على ماهر بعد تأليف وزارته فى أغسطس سنة ١٩٣٩، فلما استقالت وزارته رؤى شغل هذا المنصب، فوقع اختيار جلالة الملك على أحمد محمد حسنين، وظل يشغله إلى أن توفى سنة ١٩٤٦.

واقترن وجود حسنين باشا فى هذا المنصب بحوادث جسيمة، وزاد نفوذه على ما كان لحسن نشأت سنة ١٩٢٤ – ١٩٢٥، ولعلى ماهر سنة ١٩٣٧ – ١٩٣٩.

تعيين الجنرال هدلستون حاكما عاما للسودان
(أكتوبر سنة ١٩٤٠)

فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٠ صدر مرسوم ملكى بتعيين اللفتننت جنرال السير هوبرت هدلستون حاكما عاما للسودان، بدلاً من السير جورج استيوارت سيمس، وقد كان هدلستون يتولى حتى سنة ١٩٣٠ قيادة قوة الدفاع السودانية، وعين فى تلك السنة قائدًا لأحد ألايات الجيش البريطانى فى الهند، وعلى يده أقصى الجيش المصرى من السودان سنة ١٩٢٤ – ١٩٢٥، وقد اشتهر بأعماله وتصرفاته المطردة فى فصل السودان عن مصر طوال المدة التى قضاها فى منصبه.

المناقشة حول اشتراك مصر فى الحرب

فى شهر أغسطس سنة ١٩٤٠ بدأت المناوشات على حدود مصر الغربية بين القوات البريطانية والقوات الإيطالية، وبدا فى الأفق أن إيطاليا تستعد للزحف على مصر، فظهرت فكرة إعلان مصر الحرب على إيطاليا فى حالة اجتيازها الحدود المصرية، وحمل لواء هذه الفكرة الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب وقتئذ، وعارضه فيها إسماعيل صدقى باشا ومعظم السياسيين المصريين.

وقد طرحت هذه المسألة على مجلس النواب فى جلسة سرية عقدت يوم ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠، وانتهت المناقشة بإصدار المجلس قرارًا تلى بالجلسة العلنية وهو «بعد سماع المناقشات التى دارت بالمجلس بمناسبة البيان الذى أدلى به حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء، يعلن المجلس ثقته بالحكومة وتأييده للقرار السابق الصادر من المجلس فى ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠ والذى قصد به إلى أن مصر التى لا تضمر عداءً أو كراهية لأية دولة لا يمكن لها إلا أن تقوم بالدفاع عن نفسها بكل ما تملك من قوة إذا اعتدى على أراضيها أو جيوشها».

وكان السعديون ينادون بضرورة دخول مصر فى الحرب لردّ العدوان الإيطالى عليها، لأن هذا أكرم لها من أن تَدع الإنجليز وحدهم يردون هذا العدوان، أما الوطنيون والأحرار الدستوريون والمستقلون فكانوا ينادون بعدم اشتراك مصر فى الحرب، وأما الوفديون فكانوا ممتنعين عن إعلان رأيهم فى هذه المسألة الخطيرة، واقتصروا على المطالبة بتأليف وزارة محايدة لإجراء انتخابات جديدة... وهى نغمة الوفد القديمة التى لا يفتأ يكررها عندما يكون خارج الحكم! ولا نعتقد أن مثل هذه الانتخابات كانت تحلّ هذه المشكلة الخطيرة، كما أن الأحداث العالمية لم تكن لتنتظر هذه الإجراءات الداخلية.

خروج السعديين من الوزارة
(سبتمبر سنة ١٩٤٠)

وحدث خلاف فى وزارة حسن صبرى حين رأى الوزراء السعديون إعلان الحرب على إيطاليا بعد أن توغلت قواتها فى منطقة الصحراء الغربية وتقدمت فى سبتمبر واحتلت «السلوم» ثم «بقبق»، ثم احتلت «سيدى برانى» فى يوم ١٦ سبتمبر، فرأى السعديون أنه تلقاء توغل القوات الإيطالية فى الأراضى المصرية واحتلالهم سيدى برانى يجب على مصر أن تدفع هذا العدوان بجيشها وتحارب إيطاليا ولا يليق أن تترك مصر هذه المهمة إلى القوات البريطانية، وخالفهم فى ذلك حسن صبرى وبقية الوزراء، فاستقال الوزراء السعديون الأربعة وهم النقراشى ومحمود غالب وإبراهيم عبد الهادى وعلى أيوب فى سبتمبر سنة ١٩٤٠، وكتبوا استقالة مسببة بعثوا بها إلى رئيس الوزراء، قالوا فيها:

«اجتمع مجلس الوزراء لتحديد موقف مصر إزاء هجوم الجيش الإيطالى على أراضيها وتوغله فيها ومحاولة تثبيت أقدامه بها مما لا يدع مجالا للشك فى تصميمه على غزوها خلافًا لما أعلنه السنيور موسولينى من أنه لا يضمر اعتداء عليها، ورغما عما حرصت عليه مصر من تجنب أى تحرش أو استفزاز من جانبها، فكان رأينا أنه لا محل للتردد فى المبادرة لتقرير الدفاع عن البلاد والتقدم بهذا القرار إلى البرلمان تنفيذًا للخطة التى حددتها الحكومة من قبل بشأن الحرب أمام المجلسين فأقرّاها على تلك الخطة الصريحة فى وجوب الدفاع عن البلاد إذا توغل العدو فى أراضيها.

«ولسنا بغافلين عما تتعرض له مصرنا العزيزة من ويلات الحرب، ولكن خير لمصر وأكرم لعزتها، وأصون لاستقلالها، أن تتحمل هذه الويلات، من أن تحمل عار الجبن والاستكانة والاعتماد على غيرها فى الدفاع عن نفسها.

«وبما أن أغلبية مجلس الوزراء لم تشاطرنا هذا الرأى فلا يسعنا أن نتضامن

معها فى تحمل مسئولية ما ذهبت إليه من أن الحالة لم تصل بعد إلى ما يقتضى اتخاذ موقف إيجابى وعرضه على البرلمان.

«لذلك نتشرف بتقديم استقالتنا راجين التفضل بقبول وافر شكرنا على ما لقيناه من دولتكم ومن حضرات أصحاب المعالى الزملاء من حسن التعاون وكريم الزمالة، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام».

محمود فهمى النقراشى. محمود غالب. إبراهيم عبد الهادى. على أيوب.

٢١ / ٩ / ١٩٤٠.

وقد ردّ عليهم حسن صبرى بالجواب الآتى:

حضرة...

«شئتم أن تسجلوا فى كتاب استقالتكم الذى وقعتموه مع زملائكم الثلاث أمورًا رأيتها إلى الإغراق والتطيّر أدنى منها إلى القصد والإنصاف، وإنه ليؤسفنى أن أرانى مضطرا أن أسجل من ناحيتى فى الرد عليكم الحقيقة سافرة وضعًا للأمور فى نصابها.

«لقد عرضتم على مجلس الوزراء أنتم وزملاؤكم اقتراحًا خطيرًا يرمى إلى الزج بالبلاد فورًا فى أتون الحرب ومعمعاتها من غير مصلحة ظاهرة أو ضرورة قاهرة، فرفض المجلس بالإجماع اقتراحكم وظللتم وحدكم مقدميه ومؤيديه، ورأى إخوانكم أن التريث أحجى وأخلق حين البت فى مصائر البلاد وأقدارها حتى تنكشف خفايا النيات وتتأكد بوادر الغايات.

«فما كانت مصائر الأمم لتعالج بالخفة والتطير من كل حادث أو طارئ وإنما تساس وتعالج بالروية والتدبر وتقدير العواقب؛ إذ سلامة الوطن يجب أن تظل وحدها غاية الغايات.

«وإذا كان ذلك واجبًا فى الأوقات العادية فهو فى هذه الأوقات العصيبة ألزم وأوجب.

«وإنى إذ أبلغكم قبول استقالتكم أقدم لكم خالص الشكر على ما سلف من عظيم جهودكم وصادق معونتكم وأرجو لكم التوفيق فى خدمة البلاد واستمرار المعاونة على ما فيه الخير العام، وتفضلوا بقبول فائق الأحترام.

القاهرة فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٠. رئيس مجلس الوزراء

حسن صبرى

وقد قبلت استقالة الوزراء السعديين وأبقى حسن صبرى وزارته كما كانت، وشغل المراكز التى خلت بأعضاء من وزارته، فعين عبد الحميد سليمان وكان وزير دولة وزيرًا للمالية بدلاً من النقراشى، وحسين سرى وزيرًا للمواصلات بدلاً من محمود غالب مع بقائه وزيرًا للأشغال، وصليب سامى وزير التموين وزيرًا للتجارة والصناعة بدلاً من إبراهيم عبد الهادى، وعبد المجيد إبراهيم صالح وكان وزير دولة وزيرًا للتموين.

وفاة حسن صبرى
(١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠)

افتتح البرلمان دورته العادية يوم الخميس ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠، وحضر حفلة الافتتاح جلالة الملك، وأخذ حسن صبرى باشا يتلو خطبة العرش، وفى أثناء تلاوته تلجلج لسانه وبدا عليه الإعياء، فتوقف عن الإلقاء، وحاول الجلوس فلم يستطع، وسقط على الأرض مغمى عليه، وكان الظن أنها نوبة إغماء عارضة، ولكن ما أن نقل إلى غرفة مجاورة لقاعة الاجتماع حتى أسلم الروح، ولم يفد إسعاف الأطباء فى إنقاذه، فكان لموته رهبة بالغة، وهزة حزن عميقة، إذ كانت وفاته فى أثناء تلاوته خطبة العرش، وكان يبدو أثناء تلاوتها صحيحًا معافى، ولكنه القدر لم يمهله، وعاجله الموت فى بضع دقائق، رحمه الله، وقد أكمل تلاوة الخطبة رئيس المؤتمر محمد محمود خليل.

وزارة حسين سرى
(نوفمبر سنة ١٩٤٠ - فبراير سنة ١٩٤٢)

فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ تألفت وزارة حسين سرى على النحو الآتى:

حسين سرى للرآسة والداخلية والخارجية. حلمى عيسى للعدل. صليب سامى للتجارة والصناعة. محمد حسين هيكل للمعارف. مصطفى عبد الرازق للأوقاف. عبد القوى أحمد للأشغال. أحمد عبد الغفار للزراعة. عبد المجيد إبراهيم صالح للمواصلات والتموين. الدكتور على إبراهيم للصحة. حسن صادق للمالية. عبد الجليل أبو سمره للشئون الاجتماعية. يونس صالح للدفاع الوطنى.

ومن هؤلاء ثلاثة وزراء جدد، هم حسن صادق ويونس صالح وعبد الجليل أبو سمره.

وبذلك تكون مؤلفة من خمسة وزراء دستوريين وأما الباقون فمن المستقلين.

وبعد وفاة يونس صالح عين عبد الحميد بدوى رئيس لجنة قضايا الحكومة وزيرًا للمالية وحسن صادق وزير المالية وزيرًا للدفاع (ديسمبر سنة ١٩٤٠).

وفى يونيه سنة ١٩٤١ نقل صليب سامى إلى الخارجية وعين رشوان محفوظ وزيرًا للتجارة والصناعة ونقل عبد الجليل أبو سمره إلى التموين وعين إبراهيم دسوقى أباظة وزيرًا للشئون الاجتماعية.

وبهذا التعديل الأخير ضم إلى الوزارة وزيران من الأحرار الدستوريين، علاوة على من كان فيها منهم.

واجتمع مجلس النواب يوم الاثنين ١٨ نوفمبر واعاد انتخاب الدكتور أحمد ماهر رئيسًا للمجلس وكان يزاحمه فى الانتخاب الأستاذ إبراهيم دسوقى أباظة

ولكن الدكتور ماهر ظفر بـ ١٣٠ صوتًا ونال الأستاذ أباظة ١٠٩ فانتخب الأول.

وأعلن حسين سرى أن سياسة وزارته هى سياسة الوزارة السابقة.

أعمال وزارة حسين سرى

فى نوفمبر سنة ١٩٤٠ احتفل بافتتاح محطة المياه الصالحة للشرب بالفيوم، وقد تقرر هذا المشروع فى عهد وزارة محمد محمود الأولى سنة ١٩٢٨؛ إذ استدعى وقتئذ أحد الخبراء الإنجليز لوضع تقرير عنه فوضع التقرير وتصميم المشروع واختار الفيوم لتنفيذه وافتتح الملك فؤاد المشروع، ثم أوقف العمل فيه واستؤنف فى سنة ١٩٣٦ إلى أن تم سنة ١٩٤٠.

وفى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠ احتفل بافتتاح قناطر محمد على الجديدة بالقرب من القناطر الخيرية.

وفى عهد هذه الوزارة صدر قانون دعم بنك مصر.

اشتداد الغارات الجوية

اشتدت الغارات الجوية فى هذه الفترة، وكانت الإسكندرية أكثر المدن استهدافًا لها، يليها القاهرة، وقد روّع السكان المدنيون فى الإسكندرية من توالى هذه الغارات، فلجأ الألوف منهم إلى الهجرة منها إلى داخل البلاد، وهاجر بعض سكان القاهرة إلى الريف فرارًا من الغارات.

وأنشأت الحكومة مخابئ عديدة فى الإسكندرية والقاهرة وعواصم المديريات وبعض عواصم المراكز.

التجديد النصفى لأعضاء مجلس الشيوخ

فى مارس سنة ١٩٤١ اقترع مجلس الشيوخ على انتهاء عضوية نصف أعضائه طبقًا للمادة ١٦٢ من الدستور، وجرت القرعة بالجلسة العلنية التى

عقدها المجلس يوم ٧ مارس سنة ١٩٤١، وبدئ بالأعضاء المنتخبين وكان عددهم ٨٨، فأعدّت أوراق بعددهم كتب على ٤٤ منها «يخرج» وعلى ٤٤ منها «يبقى»، وطويت هذه الأوراق ووضعت مطوية فى كيس وخلطت بعضها ببعض خلطًا تامًّا، ثم نودى على الأعضاء المنتخبين بأسمائهم، وأخذ كل منهم يسحب من الكيس ورقة يسلمها لمكتب المجلس فيعلن الرئيس خروج العضو أو بقاءه، واتبعت هذه الطريقة نفسها مع الأعضاء المعينين وكان عددهم ٥٩، فوافق المجلس على أن يكون عدد الباقين ٣٠ والخارجين ٢٩ وسحبت أوراق القرعة على هذا النحو، وأما الغائبون من هؤلاء وأولئك فكان رئيس المجلس يتولى سحب ورقة القرعة بالنيابة عنهم، وبذلك خرج نصف الأعضاء المنتخبين ونصف المعينين بالقرعة، وقد كنت ممن أصابتهم قرعة الخروج من الأعضاء المنتخبين.

وعلى أثر انتهاء عملية القرعة وإعلان نتيجتها رفعت الجلسة.

وفى ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ صدر مرسوم بأسماء الشيوخ المعينين الجدد بدلاً من الذين خرجوا بالقرعة، وبإرجاء الانتخاب فى الدوائر التى خلت بالقرعة استنادًا إلى قيام حالة الحرب وقتئذ.

عودة السعديين إلى الوزارة

حدث تعديل جوهرى فى وزارة حسين سرى فى أواخر يوليه سنة ١٩٤١، إذ اشترك السعديون فيها، فألف وزارته الثانية ودخلها منهم خمسة وزراء، وهم: محمود غالب والدكتور حامد محمود وحامد جودة وإبراهيم عبد الهادى، ومحمد راغب عطية، وصارت مؤلفة كما يأتى: حسين سرى للرآسة والداخلية. أحمد خشبة للمواصلات، عبد الحميد بدوى للمالية. صليب سامى للخارجية. محمود غالب للعدل. محمد حسين هيكل للمعارف. مصطفى عبد الرازق للأوقاف. حامد محمود للصحة. إبراهيم عبد الهادى للأشغال. عبد القوى أحمد للوقاية المدنية. حسن صادق للدفاع. إبراهيم دسوقى أباظة للشئون الاجتماعية، محمد راغب عطية للزراعة. عبد الرحمن عمر للتجارة والصناعة.

حامد جودة للتموين، فصارت الوزارة مؤلفة من الدستوريين والسعديين وبعض المستقلين.

اجتماع البرلمان

اجتمع البرلمان فى الدور السابع عشر، وافتتح هذا الدور يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ برآسة محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ وحضر جلالة الملك حفلة الافتتاح، وتلا حسين سرى خطبة العرش.

واجتمع مجلس النواب فى اليوم نفسه وأعاد انتخاب الدكتور أحمد ماهر رئيسًا له.

وفى يناير سنة ١٩٤٢ استقال بدوى باشا من وزارة المالية وتولاها حسين سرى باشا مع بقائه وزيرًا للداخلية، ولم يعرف مجلس النواب ولا مجلس الشيوخ لماذا استقال بدوى باشا، ولا أعلن كلاهما عدم ثقته به، بل كانت استقالته مباغتة ومفاجأة للمجلسين، وقيل بأنه أجبر عليها فصدع بالأمر واستقال، وقد كانت كل التعديلات الوزارية تحدث بعيدًا عن توجيه البرلمان، مما يدل على انهيار النظام الدستورى الصحيح.

وكانت آخر جلسة للبرلمان فى هذا الدور يوم الثلاثاء الموافق ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ إذا أعقب هذه الجلسة حادث ٤ فبراير المشئوم الذى سيرد الكلام عنه فى الفصل الآتى.

استقالة وزارة حسين سرى

استهدفت وزارة حسين سرى فى أواخر عهدها لأزمات ومشاكل عدّة أدّت إلى استقالتها.

فالمستوزرون من أعضاء البرلمان وبعضهم ممن اعطوا سرى باشا ثقتهم كانوا يعملون جاهدين على أن يحلوا محل وزارته، فأفسدوا العلاقات بينه وبين القصر وانتهزوا فرصة قرار مجلس الوزراء فى يناير سنة ١٩٤٢ قطع العلاقات

مع حكومة فيشى الفرنسية (وكانت موالية للمحور) فأثاروا عليه غضب القصر، مما اضطر صليب سامى وزير الخارجية إلى تقديم استقالته.

وجاءت أزمة التموين فزادت موقف الوزارة حرجًا، وزلزلت مركزها إلى حد بعيد، فقد اضطربت الحالة المعاشية للسواد الأعظم من الناس، وخاصة فى توزيع الخبز، ولم يحن الأسبوع الأخير من شهر يناير سنة ١٩٤٢ حتى شحّ هذا الغذاء الأساسى للشعب، واستعاض عنه الكثير من الموسرين بالبطاطس والمكرونة وما إلى ذلك، وصار الناس فى بعض أحياء القاهرة يهجمون على المخابز للحصول على الخبز، ويتخطفون الرغيف من حامليه فى الشوارع والطرقات.

واقترنت هذه الأزمة المعاشية بأزمة سياسية حادّة، إذ قامت مظاهرات صاخبة لم يعرف على وجه التحقيق مصدرها، نادى فيها المتظاهرون بسقوط بريطانيا وهتفوا: «تقدم يا روميل! إلى الأمام يا روميل!» وكان الألمان بقيادة الجنرال روميل يتقدمون نحو مصر.

فاضطربت أعصاب الإنجليز أمام هذه المظاهرات والهتافات. وطلبوا إلى سرى باشا وضع حدٍّ لها، فلم يستجب إلى طلبهم، إذ أدرك أن الزمام قد أفلت من يده، ولم ير بإزاء هذه العواصف التى هبّت عليه وعلى وزارته سوى الاستقالة فقدمها يوم ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ وبناها على حاجته إلى الراحة.

وأعقب ذلك يوم ٤ فبراير المشئوم، فقبل الملك استقالته.

* * *

الفصل السادس

حادث ٤ فراير سنة ١٩٤٢
ووزارة مصطفى النحاس الخامسة

اتجهت نية الإنجليز خلال الحرب العالمية إلى إسناد الوزارة إلى النحاس أو اشتراك حزبه (الوفد) فى الوزارة، وأبلغوا هذه الرغبة إلى جلاله الملك، ولم تكتم الحكومة البريطانية الجهر بها، فقد صرح اللورد هالفكس وزير خارجية بريطانيا عقب تأليف وزارة حسن صبرى بقوله: «وقد كان يسر الحكومة البريطانية لو كان فى الإمكان اشتراك الوفد فى الحكومة الجديدة».

فلما تحرجت الأمور فى أواخر عهد وزارة حسين سرى، جدّد السفير البريطانى (لورد كيلرن) إبداء هذه الرغبة إلى جلالة الملك، فاستدعى النحاس، وحُدد له يوم ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ للمقابلة الملكية، وعرض عليه جلالة الملك أن يؤلف وزارة قومية برآسته.

وكان ممكنًا أن يتم الأمر فى هدوء وبغير حاجة إلى التدخل البريطانى المسلح الذى حدث يوم ٤ فبراير، لو أن النحاس قبل أن يؤلف وزارة قومية، ولكنه أبى ذلك استجابة لأنانيته، واتباعًا لعادته فى رفض الائتلاف إلاّ مكرهًا، واعتذر لجلالة الملك من عدم إجابته هذا الطلب مستندًا إلى عدم استطاعته الاشتراك فى الحكم مع رجال الانقلاب، وفى نهاية المقابلة أمره جلالة الملك بأن ينتظر مقابلة أخرى بعد أن ينتهى من استشاراته.

ولما علم السفير البريطانى على أثر هذه المقابلة بأن النحاس رفض تأليف وزارة قومية برآسته، قابل رئيس الديوان الملكى (أحمد محمد حسنين) وأخبره بأنه علم برفض النحاس تأليف وزارة قومية، وطلب إليه أن يرفع إلى جلالة

الملك نصيحة السفير أن يكلف النحاس بتأليف وزارة وفدية، فردّ عليه رئيس الديوان بأن المسألة بين الملك ورؤساء الأحزاب.

حادث ٤ فبراير المشئوم

تم هذا يوم ٣ فبراير، وفى اليوم التالى (٤ فبراير) دُعى رؤساء الأحزاب وبعض الشخصيات البارزة كرؤساء الوزارات والبرلمان السابقين إلى الاجتماع فى اليوم نفسه بقصر عابدين وهم (مع حفظ الألقاب): شريف صبرى. مصطفى النحاس. على ماهر. حسين سرى. محمد محمود خليل. أحمد ماهر. أحمد زيور. إسماعيل صدقى. عبد الفتاح يحيى. محمد حسين هيكل. محمد توفيق رفعت. على الشمسى. حافظ عفيفى. حافظ رمضان. بهى الدين بركات. أحمد محمد حسنين. محمود حسن.

الإنذار البريطانى

فاجتمعوا بالقصر (فى غرفة مجلس البلاط) فى نحو الساعة الرابعة مساء، ورأس جلالة الملك الاجتماع، وتلا أحمد محمد حسنين رئيس الديوان بيانًا باسم جلالته، أشاد فيه بفضل الاتحاد ونوّه إلى أن جلالته بدأ منذ أمس (٣ فبراير) يستدعى بعض المجتمعين ليدعوهم إلى تأليف وزارة قومية، ولكن قبل أن تبدأ المشاورات طلب إليه السفير البريطانى استدعاء النحاس باشا وتكليفه بتشكيل الوزارة أو أن يقبل جلالته من يقترحه النحاس باشا للوزارة، فأجابه جلالته بأنه كان قد قرر فعلًا قبل طلبه أن يستدعى النحاس ورؤساء الأحزاب لاستشارتهم فى تأليف وزارة قومية تواجه صعوبات البلاد الداخلية والخارجية، وبعد انتهاء مشاورات أمس طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وأخبره أنه علم أن النحاس رفض فكرة الوزارة القومية وطلب منه أن يرفع إلى جلالة الملك نصيحة السفير أن يكلف النحاس بتأليف وزارة وفدية، فرد عليه رئيس الديوان بأن المسألة لا تزال تبحث مع النحاس ورؤساء الأحزاب، وأن السفير طلب اليوم (٤ فبراير) مقابلة رئيس الديوان، وسلمه إنذارًا هذا نصه: «إذا لم أسمع قبل الساعة السادسة مساء أن

النحاس باشا قد دُعى لتأليف وزارة فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج»

Unless I hear by 6 P. M. that Nahas Pasha has been asked to form a cabinet His Majesty King Farouk must accept the consequences.

وختم البيان بدعوة المجتمعين إلى تبادل الرأى فى هذا الموقف، وانصرف جلالة الملك تاركًا لهم حرية التشاور فى الأمر.

تشاور المجتمعون فيما ذا يكون الردّ على الإنذار، وكانت الفكرة الغالبة أن تؤلف وزارة قومية برآسة النحاس، ولكن النحاس رفض فكرة الوزارة القومية، وكانت عاقبة هذا الرفض أن وقع هذا الحادث الذى يعد من الأحداث الخطيرة فى تاريخ مصر الحديث، وانتهى المجتمعون إلى الاحتجاج على الإنذار، وكتب الاحتجاج ووقعوا عليه جميعًا، وهذا نصّه: «أن فى توجيه التبليغ البريطانى اعتداء على استقلال البلاد ومساسًا بمعاهدة الصداقة، ولا يسع الملك أن يقبل ما يمس استقلال البلاد ويخل بأحكام المعاهدة».

وعاد جلالة الملك إلى الاجتماع، وعلم بما تم عليه الاتفاق من الاحتجاج، فاقرّه وأظهر ارتياحه، وسلم نصّ الاحتجاج إلى حسنين باشا ليوصله إلى السفير.

حضور الدبابات

حمل رئيس الديوان إلى السفير البريطانى نصّ الاحتجاج، فأجاب بأن هذا ليس ردًّا، وأنه سيحضر لمقابلة جلالة الملك فى الساعة التاسعة مساء، وعاد حسنين باشا إلى القصر وأخبر المجتمعين بجراب السفير، فانصرفوا بعد أن طلب إليهم أن يكونوا على أهبة الحضور لاحتمال دعوتهم إلى اجتماع ثان.

وقبيل هذا الموعد جاءت دبابات بريطانية مسلحة بالمدافع ورابطت أمام القصر بشكل تهديدى، ثم حضر السفير البريطانى يصحبه الجنرال استون قائد القوّات البريطانية فى مصر وقتئذ، وبعض الضباط البريطانيين مسلحين

بالمسدسات ودخل السفير والجنرال استون إلى غرفة جلالة الملك واجتمعا به بحضور أحمد محمد حسنين، وكان السفير يحمل ورقة بالتنازل عن العرش، فاختلى أحمد محمد حسنين بجلالة الملك وأسدى إليه النصيحة بقبول الإنذار، فقبله.

اجتماع الساعة العاشرة مساء

بعد أن انتهت مقابلة السفير لجلالة الملك عاد ومن معه إلى دار السفارة، واستدعى رئيس الديوان الزعماء للاجتماع ثانية، فتكامل عددهم فى نحو الساعة العاشرة مساء.

وحضر جلالة الملك الاجتماع وقال للمجتمعين: «اعتبروا ما دار بينكم من الحديث وما قررتموه اليوم كأن لم يكن، وأكلفك يا نحاس باشا بتشكيل الوزارة»

فاعتذر النحاس لجلالة الملك وطلب إعفاءه من هذه المهمة! ولكن جلالة الملك أصرّ على أمره بتأليف الوزارة.

عندئذ قال أحمد ماهر: «كنت أظن أن النحاس باشا وهو كما يقول عن نفسه زعيم البلاد وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال يرفض تشكيل الوزارة، أما وقد قبلها فإنى أعلن فى حضرة مليك البلاد أن النحاس باشا يتولى الحكم الليلة مستندًا إلى أسنّة رماح الإنجليز!».

فقال النحاس: «لست أنا الذى يستند إلى أسنّة الرماح»، فقال إسماعيل صدقى: أظن أن رفعتكم وصلتم إلى هنا بعد انصراف الدبابات!».

فتدخل جلالة الملك فى النقاش وأشار على المتحدثين بالسكوت، وكرر أمره إلى النحاس بتأليف الوزارة، وطلب إليه أن يذهب إلى السفير البريطانى ويبلغه نبأ تكليفه تأليف الوزارة.. وانتهى الاجتماع على ذلك.

ذهب النحاس إلى السفير البريطانى وأبلغه بما حدث وبأن جلالة الملك كلّفه بتأليف الوزارة، وعاد إلى القصر الملكى، وأدلى بحديثه مع السفير

البريطانى، فكلفه جلالة الملك بتشكيل الوزارة عاجلاً، فذهب النحاس إلى دار صهره أحمد بك حسين بالجيزة حيث كان يقيم، واجتمع ببعض أعضاء حزبه، فاتفقوا على أن يكتب النحاس إلى السفير بسحب الإنذار، فإذا جاء الردّ بسحبه شرع في تشكيل الوزارة، وقد قبل الإنجليز هذا الحل؛ لأنه لا يعدو أن يكون حلاً شكليًّا لا يحجب ما وقع فعلاً من التدخل البريطانى السافر، وتبادل النحاس والسفير فى هذا الصدد الكتابين الآتيين:

كتاب النحاس إلى السفير

«يا صاحب السعادة.

«لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذى صدر من جلالة الملك بما له من الحقوق الدستورية وليكن مفهومًا أن الأساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا المعاهدة البريطانية المصرية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل فى شؤون مصر الداخلية وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها.

«وإنى آمل يا صاحب السعادة أن تتفضلوا بتأييد يتضمن ما فى خطابى هذا من المعانى وبذلك تتوطد صلات المودّة والاحترام المتبادلين وفقًا لنصوص المعاهدة

«وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق احترامى».

٥ فبراير سنة ١٩٤٢.

جواب السفير

«يا صاحب المقام الرفيع.

«لى الشرف أن أؤيد وجهة النظر التى عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل منكم بتاريخ اليوم وإنى أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون بإخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وحليفة فى تنفيذ

المعاهدة البريطانية المصرية من غير أى تدخل منها فى شؤون مصر الداخلية ولا فى تأليف الحكومات أو تغييرها.

«وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأؤكد لرفعتكم فائق احترامى»

ومن ثم ألّف النحاس الوزارة.

الرأى فى حادث ٤ فبراير

من الثابت أن أحمد محمد حسنين رئيس الديوان الملكى نصح جلالة الملك بعد حضور الدبابات البريطانية بقبول الإنذار، وقد جاءت هذه النصيحة متأخرة عن الوقت المناسب، وكان يجب أن تبدى قبل حضور الدبابات، بل قبل الإنذار، لأنه كان على علم بنية الإنجليز فى إسناد رآسة الوزارة إلى النحاس، ولم يكن الأمر يستوجب هذه الضربة الأليمة التى صوبت إلى الاستقلال والعرش معًا.

ولا شك أن المسئول الأوّل عن حادث ٤ فبراير هو العدوان البريطانى؛ لأن هذا العدوان هو أساس الإنذار، وكان مظهره حضور الدبابات لتهديد جلالة الملك، وقد كان الإنجليز جادّين فى هذا التهديد، لأنهم وهم محتلون للبلاد كانوا يعتقدون فى رجال القصر وبعض رجالات مصر ممن لهم صلة وثيقة بالقصر أنهم على اتصال بالمحور، فاعتزموا أن يضربوا ضربة تجمع بين إذلال العرش وبين إرضاء الأغلبية الوفدية التى كان النحاس على رأسها، وهم يعلمون أن رؤساء هذه الأغلبية يرون فى ولايتهم الحكم أوّل وأهم هدف يسعون إليه، ولا يهمهم غير ذلك، ولا يتحرجون من سلوك أى طريق يؤدّى بهم إليه.

إن الظروف الملابسة ليوم ٤ فبراير كانت تدل قطعًا على أن الخطر على العرش لم يكن صوريا، بل كان جديا واقعيا، وقد وقع مثله ضدّ الشاه رضا بهلوى إمبراطور إيران فى سبتمبر سنة ١٩٤١، أى فى وقت معاصر لأربعة فبراير سنة ١٩٤٢، إبان الحرب العالمية الأخيرة، فإن الإنجليز وحلفاءهم

الأمريكان قد شكّوا فى ولائه لهم وميوله نحو المحور، ومع ان إيران لم يكن يربطها بالحلفاء أى عهد أو محالفة، فإنهم احتلوا بعض مواقعها وتدخلوا فى شئونها، وفى أخطر هذه الشئون، وأجبروا الإمبراطور على التنازل عن العرش، وتنازل عنه فعلاً تحت تأثير الضغط والإكراه.

وفى ظروف مماثلة إبان الحرب العالمية الأولى – فى ديسمبر سنة ١٩١٤ – أحدق الخطر أيضًا بعرش مصر، إذ خلع الإنجليز الخديو عباس الثانى لمجرد اتهامه بالانحياز إلى أعدائهم.

فالخطر كان ولا شك محدقًا بالعرش فى فبراير سنة ١٩٤٢، والإنجليز لا يتورعون عن التدخل فى شئون البلاد الداخلية والعبث باستقلالها فى سبيل تحقيق أغراضهم، وقد كانوا فى ذلك الوقت فى حالة عصبية شديدة، والأخطار تهدد كيانهم من جراء تقدم قوات المحور فى شمال أفريقيه واقترابهم من مصر، وفى الوقت نفسه شهدوا بأعينهم فى أواخر عهد وزارة سرى باشا المظاهرات الصاخبة فى شوارع العاصمة تهتف «تقدم يا روميل! إلى الأمام يا روميل!» وسرى باشا ملتزم بإزائها موقف الصمت والجمود، فاجتمعت هذه الظروف وجعلتهم برتابون فى موقف جلالة الملك، ومن هنا أحدق الخطر بالعرش، والنحاس لم يكن مسئولًا عن هذا الخطر، ولكن مسئوليته تبدأ من يوم أن علم برغبة الإنجليز فى إسناد رآسة الوزارة إليه، وقد كان ولا ريب عالمًا بهذه الرغبة قبل يوم ٤ فبراير، راضيًا عنها، بل مغتبطًا بها متلهفًا على تنفيذها، وعلم بحديث السفير البريطانى مع رئيس الديوان بأنه إذا لم يقبل تأليف وزارة قومية فليؤلف وزارة وفدية، وهذا ما جعله يسير فى أنانيته إلى الشوط الأخير، وتدل الظروف والملابسات على أن أمر هذا الانقلاب قد دبّر بليل، وكان السفير بين الإنجليز والوفد هو أمين عثمان الذى كان موضع ثقتهما معًا، وقد انتهزها النحاس فرصة ليعود إلى الحكم منفردًا، ويؤلف وزارة وفدية لحمًا ودمًا، وكان واجبًا عليه فى هذه الملابسات الخطيرة أن يقبل تأليف وزارة قومية، فإنه فى هذه الحالة يكون على الأقل قد استجاب إلى رغبة جلالة الملك الذى كان يدعوه قبل الإنذار إلى تأليف هذه الوزارة، وكانت استجابته فى

هذه الحالة لرغبة قومية - لا لإنذار أجنبى مسلح - تعدّ موقفًا سليمًا يحفظ للبلاد كرامتها، والائتلاف قد يكون علاجًا للأزمات السياسية، ولا شك أن البلاد فى ذلك الحين كانت تواجه أزمة من أخطر الأزمات؛ وهذا الموقف العصيب كان يستلزم الائتلاف بين الأحزاب، حتى ولو كان الائتلاف فى نظر النحاس محظورًا، لأن الضرورات تبيح المحظورات، ولكنه رفض فكرة الائتلاف بتاتًا، واحتمل بذلك مسئولية كبرى؛ إذ كان هو المسئول الثانى عن حادث ٤ فبراير، وضاعف فى هذه المسئولية أنه كان فى وزارته مواليًا للإنجليز، معتمدًا عليهم فى حلّ الأزمات بينه وبين القصر، وليس هذا من الاستقامة ولا من الوطنية فى شىء، وقد تعددت مظاهر ولائه للإنجليز كما سيجىء بيانه.

تأليف وزارة النحاس

فى يوم الجمعة ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ صدر المرسوم الملكى بتأليف وزارة النحاس الخامسة على النحو الآتى: مصطفى النحاس للرآسة والداخلية والخارجية. عثمان محرم للأشغال. مكرم عبيد للمالية. أحمد نجيب الهلالى للمعارف. أحمد حمدى سيف النصر للدفاع. عبد السلام فهمى جمعه للزراعة. على زكى العرابى للمواصلات. محمد صبرى أبو علم للعدل. عبد الفتاح الطويل للصحة. على حسين للأوقاف. كامل صدقى للتجارة والصناعة.

تعديلات فى الوزارة

وفى ٣١ مارس سنة ١٩٤٢ عين فؤاد سراج الدين وزيراً للزراعة على أثر انتخاب عبد السلام جمعه رئيسًا لمجلس النواب.

وقد أعاد النحاس وزارتى التموين والوقاية المدنية، وكان قد استغنى عنهما فى بدء تأليف وزارته، ففى مايو سنة ١٩٤٢ عين أحمد حمزه وزيرًا للتموين، ومصطفى نصرت وزيرًا للوقاية المدنية، وعين محمد عبد الهادى الجندى وزيرًا للأوقاف بدلًا من على حسين الذى استقال لمرضه، ونقل عبد الفتاح الطويل إلى المواصلات بدلًا من على زكى العرابى الذى عين رئيسًا لمجلس الشيوخ،

وعين عبد الحميد عبد الحق وزيرًا للشئون الاجتماعية والدكتور عبد الواحد الوكيل وزيرًا للصحة.

وفى يونيه سنة ١٩٤٣ عين فؤاد سراج الدين وزيرًا للداخلية مع قيامه بأعمال وزارة الشئون الاجتماعية، ونقل عبد الحميد عبد الحق إلى الأوقاف، ومصطفى نصرت إلى الزراعة، وعين كامل صدقى وزير المالية رئيسًا لديوان المحاسبة، وأمين عثمان وزيرًا للمالية، وفهمى حنا ويصا وزيرًا للوقاية المدنية.

انتخابات مارس سنة ١٩٤٢

استصدرت الوزارة مرسومًا بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة

وقد بُذلت مساع عدّة لإعادة الائتلاف والاتفاق بين الأحزاب على توزيع المقاعد النيابية، ولكن لم يتم الاتفاق والتفاهم المنشود.

وأصدر الأحرار الدستوريون والسعديون قرارًا بمقاطعة الانتخابات، وبنوه على أنهم اشترطوا لدخول الانتخابات رفع الأحكام العرفية ورفع الرقابة على الصحف لضمان حرية الانتخابات، ولم تقبل الوزارة شرطهم فقاطعوها، وأسفرت الانتخابات عن أغلبية وفدية كبرى.

وكذلك أجريت انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ فى الدوائر التى خرج أعضاؤها بالقرعة فى مارس سنة ١٩٤١ لمناسبة التجديد النصفى للمجلس، فأسفرت أيضًا عن أغلبية وفدية كبرى.

واستصدرت الوزارة مرسومًا فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ بإبطال مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، الصادر فى عهد وزارة حسين سرى فيما قضى به من تعيين أعضاء لمجلس الشيوخ خلفًا للأعضاء المعينين الذين خرجوا بالقرعة، وأسقط المرسوم الجديد عضوية هؤلاء الشيوخ بحجة أن تعيينهم كان يجب أن لا يحدث إلّا بعد إجراء الانتخابات فى الدوائر التى خرج أعضاؤها بالقرعة فى التجديد النصفى.

وعينت الوزارة بدلًا من الذين أبطلت تعيينهم شيوخًا آخرين معظمهم من الوفديين.

اجتماع البرلمان

افتتح البرلمان يوم الاثنين ٣٠ مارس سنة ١٩٤٢، وكان يرأس جلسة الافتتاح محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ.

وتلا النحاس خطبة العرش، وهى رابع خطبة عرش ألقاها فى البرلمان، وثانى خطبة فى عهد جلالة الملك فاروق.

وانتخب مجلس النواب عبد السلام جمعه نائب طنطا رئيسًا له.

وفى مايو سنة ١٩٤٢ عين على زكى العرابى رئيسًا لمجلس الشيوخ بعد انتهاء مدة محمد محمود خليل.

واجتمع البرلمان فى دورته الثانية للهيئة النيابية الثامنة يوم الخميس ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢، وهى الدورة الثانية فى عهد وزارة النحاس، ورأس جلسة الافتتاح على زكى العرابى رئيس مجلس الشيوخ، وحضر الحفلة جلالة الملك، وألقى النحاس خطبة العرش.

واجتمع مجلس النواب يوم ١٩ نوفمبر وأعاد انتخاب عبد السلام جمعه رئيسًا له.

واجتمع فى دورته الثالثة يوم الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣، ورأس جلسة الافتتاح على زكى العرابى رئيس مجلس الشيوخ، وحضر جلالة الملك الاجتماع، وتلا النحاس خطبة العرش، وأعاد مجلس النواب انتخاب عبد السلام جمعه رئيسًا له.

أعمال وزارة النحاس

وضعت هذه الوزارة قانون تخفيض سنّ المعاش لمستشارى محكمة النقض إلى الستين، بعد أن كانت الخامسة والستين، ومساواتهم فى ذلك بمستشارى

محكمة الاستئناف، ولم تكن الوزارة موفقة فى إصدار هذا القانون؛ لأن ما ينبغى لمحكمة النقض من الاستقرار والتفرغ لوضع المبادئ القانونية يقتضى جعل سن التقاعد لمستشاريها أبعد مدى من سن التقاعد لمستشارى الاستئناف.

إنشاء ديوان المحاسبة

ومن أعمالها النافعة إنشاء «ديوان المحاسبة» سنة ١٩٤٢، وقد عهد إليه بالإشراف على تحصيل الإيرادات وإنفاق أموال الدولة فى الإغراض المخصصة لها، وكان إنشاؤه استجابة لرغبة برلمانية قديمة أبداها مجلس النواب الأوّل سنة ١٩٢٤، وقد أظهرت التجارب أن هذا الديوان أدّى ويؤدّى للدولة أجلّ الخدمات بمراقبته الوزارات فيما تنفقه من الأموال العامة وكشف كثير من التصرفات غير القويمة التى ترتكب فى مختلف الوزارات والدواوين، وهو كذلك يحدّ من سريان الفساد فيها.

ومن الأعمال النافعة لهذه الوزارة أنها وضعت قانون نظام هيئات البوليس.

وجعلت التعليم الابتدائى بالمجان.

وأصدرت قانون استعمال اللغة العربية فى مكاتبات الشركات ومحرراتها وسجلاتها ودفاترها.

وقانون تحويل الدين العام، وقد أقبل المصريون على الاكتتاب فى سندات الدين بعد تحويله إقبالاً عظيما.

وقانون استقلال القضاء الذى كفل للقاضى مبدأ عدم العزل.

وقانون تخفيض الضريبة عن صغار الملاك الزراعيين وذلك بإعفاء من لا تتجاوز الضريبة المربوطة على جميع أطيانه خمسين قرشا من هذه الضريبة إعفاءً كاملا، وزيادة نسب التخفيض عما عدا هؤلاء من صغار الملاك وهم الذين لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أطيانهم عشرة جنيهات فى السنة.

وقانون عقد العمل الفردى.

وأقرت قانون نقابات العمال، وكان متعثرًا فى سيره.

ووضعت قانون البلديات.

ووضعت قانونًا جديدًا للتعاون يكفل لمنشآته العون والمساعدة، وجعلت الحكومة جمعيات التعاون واسطة لإيصال مواد التموين إلى أعضائها فساعد ذلك على انتشارها.

وأكملت إنشاء جامعة فاروق الأوّل بالإسكندرية.

وأنشأت مدرسة ثانوية بالخرطوم.

وأنشأت مشروع المجموعات الصحية الذى وضعه الدكتور عبد الواحد الوكيل وأصدرت من أجل ذلك قانون تحسين الصحة القروية، ودخل هذا القانون فى دور التنفيذ فى عهد هذه الوزارة، والمجموعة الصحية تشمل عيادة طبية مجانية أشبه بمستشفى، ودارًا للخدمة الصحية، ودارًا لرعاية الأمومة والطفولة ومغسل ثياب وما إلى ذلك.

وباء الملاريا
(١٩٤٢ - ١٩٤٥)

ظهر هذا الوباء فى مديريتى أسوان وقنا سنة ١٩٤٢ نتيجة لدخول بعوضة (الجامبيا) من الجنوب بواسطة الطائرات البريطانية أثناء الحرب العالمية، وقد ثبت من الحقائق والبحوث العلمية والفنية أن هذه البعوضة لم توجد من قبل فى أى مكان من البلاد المصرية أو شمالى السودان قبل الحرب، فلما اشتدّ القتال فى سنة ١٩٤٢، كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط غير مأمونة، فكانت الطائرات البريطانية التى تقصد مواقع الجيش الثامن بشمال أفريقية تسلك طريق غرب أفريقية - الخرطوم - وادى حلفا - القاهرة، ولم تعن السلطات البريطانية فى السودان بتطهير الطائرات التى تقصد وادى حلفا - فمصر، ومن هنا تسربت بعوضة الجامبيا إلى النوبة، وظهرت لأوّل مرة فى

قرية أبى سنبل فى أبريل سنة ١٩٤٢، وانتقل الوباء إلى أسوان ومنها انتشر بواسطة القطارات والبواخر إلى المديريات الجنوبية.

وقد تفشى هذا الوباء فى مديريتى أسوان وقنا، وبلغ عدد من أصيبوا به ٢٤٩٧٩٩، مات منهم ٢٠٤١٦، أى بنسبة ٨٪ فى المائة من المصابين، وارتفعت نسبة الوفيات نظرًا لسوء الحالة الغذائية للسكان ولتعرض المصابين لرداءة الجو بسبب سوء الكساء.

واشتدت وطأة الوباء فى شتاء سنة ١٩٤٤، وقضى جلالة الملك يوم ١١ فبراير سنة ١٩٤٤، وهو يوم عيد ميلاده السعيد، فى منطقة الوباء فى القرى المجاورة للأقصر وطاف بها متفقدًا مواسيًا المصابين وذويهم، وتبرع بعشرة آلاف جنيه لمنكوبى مديريتى قنا وأسوان، ورأى من سوء حالة المنكوبين ما جعله بعد عودته يشدّد النكير على الوزراء المختصين فى تراخيهم فى مقاومة هذا الوباء، وكان لهذه الحركة الطيبة من جلالة الملك أثرها فى حفز الحكومة إلى مضاعفة الجهود لمقاومته، والتخفيف عن المنكوبين.

وكافحت الحكومة الوباء قدر ما استطاعت، وأنشأت منطقة حصار فى أسيوط لمنع تسرب بعوضة الجامبيا شمالاً، واتخذت الإجراءات الصحية لتطهير جميع وسائل النقل من أسيوط إلى الشمال بطريق النهر أو السكك الحديدية أو الطائرات.

وتمكنت الحكومة من استئصال هذا الوباء فى فبراير سنة ١٩٤٥ على عهد وزارة أحمد ماهر.

المآخذ على وزارة النحاس فى السياسة العامة

إن أوّل ما يؤخذ على النحاس فى وزارته سنة ١٩٤٢ – سنة ١٩٤٤ أنه ساير الإنجليز وعاونهم بشكل لا يتفق مع الواجبات الوطنية.

فسمح لأنصاره أن يهتفوا بحياة إنجلترا فى فناء رآسة مجلس الوزراء، لمناسبة قدوم السفير البريطانى السير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) لتهنئته

بالوزارة، وهذا ما لم يحدث فى عهد أى وزارة من قبل ولا من بعد.

وأقام له حفل تكريم كبرى مساء ١٢ يناير سنة ١٩٤٣ بسراى الزعفران لمناسبة الإنعام عليه بلقب لورد إذ صار «لورد كيلرن».

وما كان يجوز لرئيس وزارة مصر أن يقيم حفلة تكريم لممثل الدولة الغاصبة وقد تبادل وإياه فى هذه الحفلة خطبتين اشتملتا على شتى المعانى المنافية لكرامة البلاد وعزتها وحقوقها.

فما قاله النحاس فى خطبته مخاطبًا السفير البريطانى: «لقد رأينا أيها الصديق العزيز كيف كنت تعمل فى تلك الساعات التى سبقت مولد المعاهدة، ولم تكن تلك الساعات التى سجلها التاريخ هيّنة على الدوام، فقد كان من المحتمل أن يعترض طريقنا إلى الصداقة والتحالف كثير من العقبات، ولكنكم كرستم جهودكم دون كلال فى صدق عاطفة وسعة إدراك لنجاح المفاوضات، وإذا كانت المفاوضات قد كللت بالنجاح فإليكم يرجع الفضل الأكبر فى نجاحها، وهكذا انقضت فترة طويلة من الخلاف فطوى البلدان كتاب الماضى وتفتحت أمامها صفحة بيضاء سجلا عليها بمداد الإخلاص صداقتهما وآمالهما المشتركة».

ولم يفت السفير البريطانى أن ينتهز هذه الفرصة ويجيب على هذه العبارات المهينة والمعانى الذليلة بما ينم عن السياسة الاستعمارية التى تضمرها بريطانيا لمصر، فقال فى خطبته ضمن ما قال:

«لننتقل الآن إلى الكلام فى المعاهدة وقد أسهب رفعة رئيس الوزراء مرة أخرى فى الثناء على الدور الذى قمت به فى هذا العمل، ولكن العالم كله يعلم أن رفعة النحاس باشا هو صاحب اليد الطولى فى إنشائها» إلى أن قال:

«وإنه ليجب على كل إنسان أن يسلم - بصرف النظر عن العاطفة والتقاليد - بأن القدر والجغرافيا هما اللذان قضيا بارتباط بلدينا لمصلحتهما المتبادلة، فكل منهما فى احتياج إلى الآخر، ولا شك أن العناية الإلهية أرادت بهما خيرًا عندما شاءت بأن تكون بريطانيا شريكة مصر فى الشؤون العالمية،

وهى الدولة الأوروبية العظيمة الوحيدة التى تتوقف مصلحتها الحقيقية على الاحتفاظ بسلامة كيان الأراضى المصرية، هذا على الأقل هو رأيى المتواضع فى قيمة هذه المعاهدة».

فالنحاس فى خطبته يمجد المعاهدة التى أقرت الاحتلال البريطانى وأهدرت وحدة مصر والسودان، وهذا التمجيد قد أضعف ولا شك موقف مصر فى التحلل منها، والسفير البريطانى يجهر بحاجة مصر إلى مساركة بريطانيا إياها فى شئونها السياسية ودفاعها عن سلامة أراضيها.. أليس فى ثنايا هذا الكلام إيذان باستمرار سيطرتها الاستعمارية عليها؟ فكيف يقبل رئيس وزارة مصر أن يدلى بمثل هذه التصريحات المسيئة إلى قضية البلاد وأن يستمع إلى تلك اللغة الاستعمارية فى حفلة رسمية يقيمها هو تكريمًا للسفير البريطانى؟ لقد كان للنحاس مندوحة عن عدم إقامة متل هذه الحفلة، ولكن لعله أراد أن يرد الجميل إلى من كان سببًا فى ولايته الحكم وتمكينه منه، وكان يجدر به أن يترفع عن رد الجميل على حساب استقلال البلاد وكرامتها.

ثم إنه طوال وزارته لم يعمل عملًا ما فى استخلاص حقوق البلاد من الإنجليز فى الوقت الذى كانت كل موارد البلاد رهن تصرفهم إبان الحرب، فلقد كانت الحملة الألمانية الإيطالية على أبواب مصر، وكان الإنجليز وحلفاؤهم يعتمدون على ما أمدّتهم به البلاد من مواد التموين وانتظام مواصلاتهم وتسهيل نقل جنودهم إلى مواقع القتال واستتباب الأمن فى هذه الفترة العصيبة، وكانت الفرصة مواتية للنحاس وقد بذل لهم كل هذه الخدمات أن يستخلص منهم حقوق البلاد أو يقيدهم على الأقل بتصريحات ووعود واضحة فى الجلاء تستند إليها مصر بعد انتهاء الحرب، لأن الأمم المناضلة عن حقوقها يجب عليها أن تستفيد من الفرص الدولية، ولا ريب أن تفويت هذه الفرص قد يضيع عليها حقوقها.

كان واجبًا على النحاس وقد ولى الحكم بسند من الإنجليز أن لا ينسى مذكرته إلى الحكومة البريطانية فى أبريل سنة ١٩٤٠ حين كان فى المعارضة، إذ كانت أولى مطالبه فيها أن تصرح بريطانيا من الآن (أى من سنة ١٩٤٠) بأنه

عند ما تضع الحرب العالمية أوزارها تجلو القوات البريطانية جميعها من الأراضى المصرية، فلماذا وقد ولى الحكم سنة ١٩٤٢ قد نسى ذلك كله فلم يطالب بريطانيا بما طالبها به سنة ١٩٤٠؟ أم تراه يطلب هذه المطالب وهو فى المعارضة ثم يغفلها وهو فى الحكم؟

لقد ترك هذه المطالب الجوهرية جانبا وأغفلها ولم يفاتح الإنجليز فيما هو مقابل مساعداته لهم ومناصرته إياهم.

ولا شك أن الإنجليز قد اغتنموا هذه الفرصة فاستفحل طغيانهم فى مصر سياسيًّا واقتصاديًا وعسكريًا، وزاد عدوانهم فى السودان وأمعنوا فى فصله عن مصر، وأنشأوا المجلس الاستشارى فى شمال السودان سنة ١٩٤٣، وكان بمثابة فصل عملى للسودان عن مصر وفصل شمال السودان عن جنوبه، ولم يحرك النحاس ساكنًا بإزاء هذا العدوان، وكل ما حصل عليه من السفير البريطانى هو وعد من الحكومة البريطانية بأنها ستبذل معاونتها ليتحقق لمصر أن تمثل فى جميع مفاوضات التى تمس مصالحها مباشرة وإنها لن تدخل فى أثناء هذه المفاوضات فى مناقشة أى شىء يمس مصالح مصر المباشرة دون تبادل الرأى مع الحكومة المصرية.

وهو تصريح لا أهمية له ولا يحقق لمصر هدفًا واحدًا من أهدافها القومية.

استغلال الأحكام العرفية

عارض الأعضاء الوفديون بمجلس الشيوخ فى إعلان الأحكام العرفية عندما عرض على البرلمان مرسوم إعلانها، وجعل النحاس إلغاءها من أهم مطالبه فى مذكرة الوفد التى قدمها فى أبريل سنة ١٩٤٠، ونعى فى خطابه الذى ألقاه يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٠ على وزارة على ماهر إعلانها الأحكام العرفية فى غير ضرورة، كما نعى عليها أنها اتخذتها وسيلة لاضطهاد خصومها، ولكنه لم يكد هو يتولى الحكم فى فبراير سنة ١٩٤٢ حتى استند إلى الأحكام العرفية، واتخذ منها وسيلة لما كان يأخذ على خصومه من الاضطهاد وتكميم الأفواه، وفى الحق أن وزارة على ماهر التى أعلنت هذا النظام لم تتخذه ذريعة

للكيد لخصومها، ولم تعتقل أحدًا من المصريين، فى حين أن النحاس قد استغل الأحكام العرفية إلى مدى بعيد بل اغتبط بقيامها واستمرارها، حتى أنه حينما استسلمت إيطاليا وأشرفت الحرب العالمية التانية على نهايتها أعلن أن الأحكام العرفية باقية حتى تنتهى الحرب مع اليابان..!

واستغل هذا النظام فى اعتقال خصومه والإساءة إليهم، فاعتقل على ماهر فى حرم مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٢، واعتقل مكرم عبيد وبعض أنصاره سنة ١٩٤٤، ومنع الصحف من نشر آراء المعارضين ومقالاتهم، واعتقل بعض الضباط وبعض المدنيين لمجرد الاشتباه فى ولائهم للوفد.

واستغلّ المحامون الوفديون هذا النظام، فسعوا بالوساطات فى القضايا العسكرية لإخراج المتهمين فى هذه القضايا أو إلغاء الأحكام الصادرة فيها أو تخفيفها، وصارت هذه المحاكمات وما اتخذوا فيها من وساطات غير مشروعة مغنمًا كبيرًا لهم، ومصدرًا جديدًا لثرائهم.

المحسوبية والاستثناءات

قال النحاس فى تصريح للصحفيين فى بداية عهد وزارته: لقد يدهش بعضكم من أنى ألفت حكومة وفدية خالصة فى مثل هذه الأوقات الدقيقة، ولكنى رأيت من الواجب الوطنى وتمام الحرص على المصلحة العامة أن أفعل ذلك لأن تجاريب الماضى الأليمة هزّت كيان البلاد هزات عنيفة لا تزال عالقة بالأذهان ولا نزال ننادى بأن تشكيل الوزارة من عناصر مختلفة متباينة لا يجدى على البلد نفعًا ولا نرجو معه لمكروه دفعًا، إلى أن قال: إن وزارته وفدية خالصة، ولكنها ستحكم حكمًا قوميًا كمصريين لا كحزبيين وإننا لا نستطيع أن ننسى مزالق الأهواء الحزبية والنزوات السياسية إذا سيطرت على تصريف الحكم وأن مصر فى أشدّ الحاجة إلى مواصلة العمل متحدة متآزرة لتحقيق آمالها والمحافظة على كرامتها.

وعد النحاس إذن أن يحكم البلاد حكمًا قوميًا، ولكنه مع الأسف حكمها حكمًا حزبيًا بحتًا، فأغدق الدرجات الاستثنائية والترقيات والعلاوات على

أنصاره الحزبيين، وأقاربه وأصهاره الأقربين منهم والأبعدين، وأسرفت وزارته في المحسوبيات والاستثناءات، في مختلف الدواوين والوزارات.

وترك النحاس أصهاره وأنصاره والمقربين إليه يستأكلون الناس، ويستغلون النفوذ، ويثرون بطرق غير مشروعة، وكان يمكنه بلا مراء أن يمنع هذه المساوئ، ولكنه لم يفعل، بل أقرّها، وكان عالمًا بها مشجعًا عليها، ينقم على كل من يتصدى لوقفها أو وضع حدٍّ لها، وهذه التصرفات قد أثرت كثيرًا في سمعة حكومة الوفد حتى في نظر الموالين لها؛ لأن العدل والنزاهة فرض واجب على كل حكومة وهما أساس الحكم الصالح والملك الدائم.

فصل الموظفين

أحالت هذه الوزارة بعض الموظفين الإداريين إلى المعاش بعد أن اضطرتهم إلى طلب التقاعد مع تسوية حالتهم.

وأحالت الدكتور عبد الرزاق السنهورى وكيل وزارة المعارف إلى المعاش، ولم يكن لهذه الإحالة مبرر ولا مسوغ، وليس لها من سبب سوى أنه ليس وفديًّا، ومع أن الحديث كان قد استفاض بأنه سينقل إلى محيط القانون بتعيينه مستشارًا ملكيًّا لوزارة العدل لكى ينقطع إلى الحياة التشريعية ويتم مهمته فى وضع القانون المدنى الجديد، لكن الأمر قد انتهى باحالته إلى المعاش، فأسف ذوو الرأى الصائب لهذا الإجراء غير الموفق.

فصل مكرم من الوزارة
(مايو سنة ١٩٤٢)

طلبت الوزارة من اللجنة المالية الموافقة على منح استثناءات لموظفين وفديين، وكان مكرم عبيد بوصفه وزيرًا للمالية رئيس هذه اللجنة، فقررت اللجنة عدم الموافقة على هذه الاستثناءات، وقدمت مذكرة بقرارها إلى مجلس الوزراء فى مايو سنة ١٩٤٢، وبنت رأيها على أن الترقيات الاستثنائية فيها إجحاف بحقوق الموظفين الذين يراد تخطى دورهم فى الترقية، هذا إلى ما فى

إجابة الطلبات الاستثنائية من خطورة لأن فى مختلف الوزارات والمصالح عددًا كبيرًا من الموظفين الأكفاء الممتازين لا يقلون كفاءة وإخلاصًا عن زملائهم المطلوب لهم الترقيات الاستثنائية، بل إن بعضهم أقدم فى التخرج والتعيين والترقية، فإذا ما قصر الاستثناء على فئة من الموظفين وانفردوا بالترقيات والعلاوات دون سواهم يتسرب التذمر إلى نفوس الآخرين وتسود حالة اضطراب وتقلقل بين الموظفين تثبط معها هممهم وينخفض تبعًا لذلك مستوى العمل فى المصالح والدواوين، وطلبت اللجنة فى مذكرتها أن يوصد باب الاستثناءات حتى تنجلى الحالة المالية المترتبة على الحرب والتى زادت من أعباء الميزانية، وأن تلتزم الوزارات والمصالح حدود القانون فى الترقيات والعلاوات.

وفى الحق أن حجة اللجنة وجيهة، ومنطقها سديد ورأيها سليم.

ولكن مجلس الوزراء رفض هذه المذكرة، وأقر الترقيات الاستثنائية المطلوبة، ومن هنا حنق النحاس على مكرم وتنكر له لمعارضته طلبات له، إذ كان معظم طلبات الاستثناءات بإيعاز منه وصادرًا عنه.

وزاد فى حنقه أن مكرم رفض تمييز بعض أصهار النحاس فى طلبات تصدير مريبة تقدموا بها إلى وزارة المالية، واستندوا فيها إلى صلتهم برئيس الوزارة، فثارت ثائرة النحاس، وأعلن عدم إمكانه التعاون مع مكرم، وطلب منه أن يستقيل من الوزارة، فرفض أن يستقيل، فرفع النحاس استقالة الوزارة كلها فى مايو ١٩٤٢، وعهد إليه الملك بتأليفها من جديد فألفها دون مكرم[1]، وصارت مؤلفة على النحو الآتى: مصطفى النحاس للرآسة والداخلية والخارجية. عثمان محرم للأشغال. أحمد نجيب الهلالى للمعارف. أحمد حمدى سيف النصر للدفاع. محمد صبرى أبو علم للعدل. عبد الفتاح الطويل للمواصلات. كامل صدقى للمالية. فؤاد سراج الدين للزراعة. محمد عبد الهادى الجندى للأوقاف. عبد الحميد عبد الحق للشئون الاجتماعية. أحمد

---

(١) يعتبرها البعض وزارته السادسة، والأصح أنها استمرار لوزارته الخامسة.

حمزة للتموين. مصطفى نصرت للوقاية المدنية. الدكتور عبد الواحد الوكيل للصحة. محمود سليمان غنام للتجارة والصناعة.

فصل مكرم من الوفد

وفى يوليه سنة ١٩٤٢ قرر الوفد فصل مكرم وراغب حنا من الوفد.

كان إقصاء مكرم سنة ١٩٤٢، بعد إقصاء النقراشى سنة ١٩٣٧، مظاهر متلاحقة لتنكب الوفد طريق النزاهة والاستقامة فى الحكم، مما كان له أثره فى فساد أداة الحكم وانحطاط المعنويات فى النفوس، فمكرم كان على حق فى معارضة النحاس فى تصرفاته التى مسّت نزاهة الحكم.

على أن الذى يؤخذ عليه بعد انفصاله أنه لم يلتزم جادة الاعتدال والهوادة فى موقفه، بل انضم بكل قوّته إلى خصوم الوفد، وهاجم النحاس والوفد مهاجمة عنيفة، فضاعت الحقائق فى ضجة العنف والخصام، ولو بقى بعد إنفصاله يستنكر مساوئ حكومة الوفد فى اعتدال، وبأسلوب غير أسلوب «الكتاب الأسود»[٢] لكان محتملاً أن يجتذب إليه فريقًا من الوفديين، لأن منهم من غير شك من لم يكن يقرّ مسلك حكومة الوفد فى تصرفاتها المنافية للاستقامة والنزاهة والعدل، حقًّا إن هذا الاحتمال لم يكن له نصيب من الرجحان، لأن معظم الوفديين يهمهم أوّل ما يهمهم أن يؤيدوا هذا الضرب من «الزعامة» فى الخطأ والصواب على السواء، حرصًا على منافعهم الشخصية التى نالوها تحت لواء هذه «الزعامة»، ولكن فى هذه الحالة يكون مكرم قد أدّى واجبه ويَدَع للظروف أن تؤيد حقه وتظهره مع الزمن، هذا هو المسلك السديد الذى قد يفيد فى إصلاح مساوئ الحياة السياسية والحزبية فى هذه البلاد.

---

(٢) هو كتاب أحصى فيه مكرم سيئات حكومة الوفد فى هذا العهد.

إنشاء المجلس الاستشارى لشمال السودان سنة ١٩٤٣

منذ توقيع اتفاقية سنة ١٨٩٩ المشئومة انفرد الإنجليز بإدارة السودان واتخذوه فعلا مستعمرة بريطانية، ولم يكن للمصريين فى حكومته إلاّ نصيب ضئيل أخذ يتقلص مع الزمن.

وفيما يتعلق بنظام الحكم صار الحاكم العام (وهو بريطانى) حاكما مطلقًا تصدر عنه جميع السلطات، وإليه يُرجع الأمر كله.

وفى سنة ١٩١٠ أنشىء مجلس سمى (مجلس الحاكم العام) مؤلف من كبار موظفى حكومة السودان، وكلهم من الإنجليز، ومهمة هذا المجلس معاونة الحاكم العام فى مباشرة سلطاته.

سارت السياسة البريطانية فى طريقها وأخذت بين حين وآخر تبتكر وسائل جديدة ترمى إلى تحقيق غايتها فى جعل السودان مستعمرة إنجليزية.

ومن ذلك أن الحاكم العام أصدر فى سبتمبر سنة ١٩٤٣ (فى عهد وزارة النحاس) قانونًا بإنشاء مجلس سمى (المجلس الاستشارى لشمال السودان)، ورد فى ديباجته أن الغرض من إنشائه تمكين الحاكم العام فيما يتعلق بإدارة شمالى السودان من استشارة أشخاص لهم صفة قيل عنها إنها صفة تمثيلية، والغرض الحقيقى من هذا النظام متابعة سياسة الفصل بين مصر والسودان والفصل بين شمال السودان وجنوبه.

وأبلغ هذا القانون إلى الحكومة المصرية، وعقد أوّل اجتماع للمجلس فى مايو سنة ١٩٤٤، دون أن يتلقى الحاكم العام للسودان أى اعتراض عليه، وهذا التهاون من المآخذ الجسيمة على وزارة النحاس، وقد جاء هذا المسلك ولا ريب جزءًا من خطة الخضوع والخنوع التى أتبعها النحاس بإزاء الاعتداءات البريطانية.

سير الحرب فى صحراء مصر الغربية ومعركة العلمين

فى سبتمبر سنة ١٩٤٠ بدأ زحف القوات الإيطالية بقيادة المارشال جرازيانى على الأراضى المصرية فى الصحراء الغربية، فاحتلت (السلوم) ثم (بقبق).

وفى ١٦ منه احتلت (سيدى برانى)، وتوقف زحفها عند هذه النقطة التى تبعد عن خط الحدود بنحو ٨٨ كيلو مترًا، وأخذ الإيطاليون يتحصنون فيها (انظر هذه المواقع وغيرها فى الخريطة ص ١٢٩).

وفى ديسمبر من تلك السنة كرّ الجيش البريطانى بقيادة الجنرال ويفل على القوات الإيطالية، فانتصر عليها واستولى على سيدى برانى بعد أن أوقع بالجيش الإيطالى وأسر منه عدة آلاف من الأسرى، وغنم كميات كبيرة من عتاده ومهماته، ثم تابع زحفه فاستولى على (بقبق) ثم (السلوم) واجتاز حدود برقة، واحتلت قواته حضن (كابتزو).

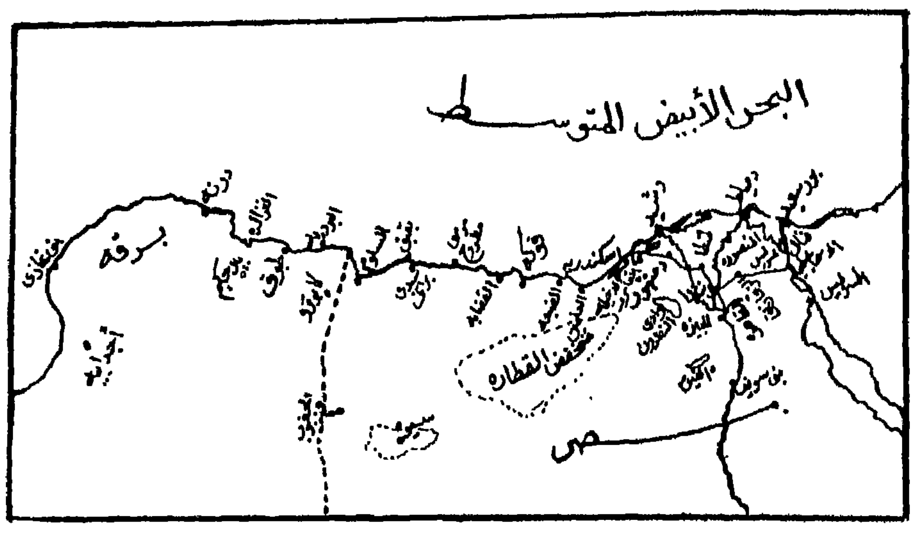
وفى يناير سنة ١٩٤١ احتلت القوّات البريطانية (البردية) وأسرت فيها نحو عشرين ألفًا من الإيطاليين، واستولت على غنائم كثيرة، وواصلت زحفها فى ولاية برقة إلى أن اخترقت استحكامات (طبرق) واحتلتها بعد حصار دام سبعة عشر يومًا.

وفى الشهر نفسه احتلت «درنه».

وفى فبراير سنة ١٩٤١ احتلت بنى غازى عاصمة برقة وأكبر مدنها، واستولت فيها على غنائم كثيرة، وتبلغ المسافة بينها وبين سيدى برانى نحو ٨٤٠ كيلو مترًا، ثم استولت قوّة بريطانية على جغبوب فى مارس.

وعلى أثر هذه الهزائم التى أصابت القوات الإيطالية أقيل المارشال جرازيانى من منصبه، وكان قائدًا عاما للقوات المسلحة الإيطالية فى شمال أفريقيه.

مقياس الرسم ١ = ١٠,٠٠٠,٠٠٠



صحراء مصر الغربية

على أن الإيطاليين تلقوا مددًا من الألمان، وتولى الجنرال روميل قيادة قوات المحور، فعاودت الكرّة فى أبريل سنة ١٩٤١، واستردت بنى غازى ومعظم ولاية برقة عدا «طبرق».

وفى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤١ بدأ الهجوم البريطانى الثانى بقيادة الجنرال أوكنلك[٣] على قوات المحور فى برقة، وتقدم البريطانيون فى زحفهم واحتلوا بنى غازى فى ديسمبر.

ثم منى هجومهم بالإخفاق والهزيمة وتراجعوا أمام قوات روميل، وأخلوا بنى غازى فى يناير سنة ١٩٤٢، وظل الحصار مضروبًا حول طبرق التى كانت رغم حصارها تتلقى المدد والمؤن من طريق البحر والجو.

وبعد أن تلقى الجنرال روميل المدد استعد للزحف شرقًا، ففى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ بدأ هجوم قوات المحور على الجيش البريطانى الثامن يقوده الجنرال ريتشى، وكان هدفها الاستيلاء على طبرق، وقد دارت معارك شديدة

(٣) خلف ويفل فى قيادة القوات البريطانية فى الشرق الأوسط.

بين الفريقين دامت عدة أيام، وانتهت باستيلاء قوات المحور على «بير الحكيم» التى تقع على بعد ٢٥ ميلا جنوبى طبرق بغرب، وكان يدافع عنها الفرنسيون الأحرار، فانسحبوا منها بعد قتال شديد، وانسحبت القوات البريطانية من «جسر الفرسان» (١٦ يونيه سنة ١٩٤٢) جنوبى طبرق كما انسحبت من «الغزالة» غربيها.

سقوط طبرق
(٢١ يونيه سنة ١٩٤٢).

وفى ٢١ يونيه سنة ١٩٤٢ سقطت «طبرق» بعد قتال شديد، واستولت عليها قوات المحور وأسرت فيها نحو ثلاثين ألف مقاتل من البريطانيين وجنود جنوب أفريقيه وغنمت كميات كبيرة من المعدات والذخائر.

كان لسقوط طبرق أثر كبير فى سير الحرب، إذ أنها كالشوكة فى جنب قوات المحور، فكانت عقبة تحول دون استمرار الزحف الألمانى الإيطالى شرقًا نحو مصر، هذا إلى أهميتها الحربية والبحرية كميناء علي البحر الأبيض المتوسط تصلح لتموين قوات المحور وتقع فى طرق المواصلات البحرية إلى مالطة وقبرص وحيفا، ثم إنها قاعدة للطيران تستطاع منها الإغارة على المواقع العسكرية فى الإسكندرية وغيرها.

واضطربت الأفكار بعد سقوط طبرق، وتوقع الناس أن تكون مصر ميدانًا لحرب ضروس بين جيوش كتلتين من الدول لا تتورع كلتاهما عن تضحية عمران البلاد ومرافقها وأرواح أهلها فى سبيل النصر.

وبعد سقوط طبرق تولى الجنرال كلود أوكنلك قيادة الجيش البريطانى الثامن بدلاً من الجنرال ريتشى، ومنحت ألمانيا الجنرال روميل رتبة فيلد مارشال.

الحرب فى صحراء مصر

وفى أواخر يونيه سنة ١٩٤٢ تجاوزت قوات المحور بقيادة المارشال روميل حدود مصر، وأوغلت فى صحرائها محاذية ساحل البحر الأبيض المتوسط وانسحبت أمامها القوات البريطانية قاصدة موقعًا منيعًا ترابط فيه، فأخلت (مرسى مطروح)، ثم أخلت فوكة والضبعة، واعتزمت الثبات لقوات المحور فى الميدان الواقع بين محطة «العلمين» التى تبعد نحو أربعة كيلومترات عن ساحل البحر، ومنخفض القطارة[٤]، وهو خط دفاع قوى منيع لصدّ القوات الزاحفة من صحراء ليبيا شرقًا، يضيق على شكل يشبه عنق الزجاجة، بحيث يسهل الامتناع فيه ويصعب على الجيش الزاحف اختراقه، وقد أقام فيه الجيش البريطانى تحصيناته ومعاقله.

معركة الصحراء
(أوّل يوليه سنة ١٩٤٢)

فى هذا الموقع بدأت معركة كبيرة يوم أوّل يوليه سنة ١٩٤٢، واستعرت نار القتال بين الجيش البريطانى وجيش المحور، وتحرج وقتًا ما مركز الجيش البريطانى حين اضطر إلى الإنسحاب من بعض خطوطه على أثر خسارته فى الدبابات، واضطربت الأحوال فى مصر إذ كان من المتوقع استمرار تفوّق جيش المحور وزحفه نحو الإسكندرية، ولكن الجيش البريطانى ثبت لهجوم روميل ووقف زحفه يوم ٦ يوليه، وانسحبت من قوات المحور من مراكزها الأمامية فى العلمين.

على أن المارشال روميل عاود الكرّة فى أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر سنة ١٩٤٢، واستأنف هجومه فى الساحة الجنوبية من ميدان القتال، ولكنه بعد

---

(٤) هو منخفض يقع فى الجزء الشمالى من صحراء مصر الغربية وفى منتصف المسافة بين وادى النيل والحدود الغربية وتبلغ مساحته نحو ١٩,٥٠٠ كيلومتر مربع أو ما يقارب مساحة الوجه البحرى والبحيرات، ويبلغ متوسط عمقه ٦٠ مترا، ولا تستطيع الجيوش أن تمر منه، فهو سدّ منيع فى وجه الزحف على مصر من الغرب.

قتال بضعة أيام اضطر إلى الانسحاب إلى خطوطه السابقة، وتبين من إخفاقه وانسحابه أن قوّاته التى حشدها لا تكفى لشنّ هجوم جديد، ومع ذلك فقد ظل مركز الجيش البريطانى حرجًا، وفكرت قيادته وقتًا ما فى الانسحاب من ميدان العلمين إلى الطريق الممتد بين الإسكندرية والقاهرة، واتخذت الاستعدادات لهذا الانسحاب.

وقد توقفت حدّة القتال فى الأسابيع التالية من شهر سبتمبر، وعجز جيش المحور عن استئناف الزحف، وارتد عن بعض مواقعه، وساد الهدوء ميدان القتال فى أواخر ذلك الشهر.

وفى أغسطس سنة ١٩٤٢ حدث تعديل فى القيادة البريطانية فى الشرق الأوسط، فعين الجنرال (المارشال) مونتجمرى قائدًا للجيش الثامن، والجنرال السير هارولد ألكسندر قائدًا عاما للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط خلفًا للجنرال أوكنلك.

معركة العلمين
(٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢)

تلقى الإنجليز الإمداد والنجدات من مختلف النواحى، من الولايات المتحدة ومن جنوب أفريقية ومن الهند، وأخذ سيل المهمات والذخائر والدبابات والمدافع والسيارات يتدفق عدة أشهر من الولايات المتحدة وبريطانيا، ومن ثم صار مركز الجيش الثامن أقوى مما كان، واستطاع التحوّل من الدفاع إلى الهجوم بقيادة الجنرال مونتجمرى، وكان هذا هو الهجوم البريطانى الثالث.

اختار الجنرال مونتجمرى منطقة العلمين ميدانًا لهجومه ومنازلة المارشال رومل وجيشه فى معركة فاصلة.

وتقع العلمين على الطريق الشمالى الواصل من الإسكندرية إلى حدود برقه، وعلى مسافة مائة وثمانية وعشرين كيلومتر من الإسكندرية غربًا،

وموقعها على جانب كبير من الأهمية الحربية (الاستراتيجية)؛ إذ تقع على مقربة من البحر، ويليها جنوبًا منخفض القطارة المتقدم ذكره، ويبلغ عرض المنفذ بين العلمين وهذا المنخفض نحو ثلاثين ميلاً، وهو الميدان الذى صدَّ فيه الجيش البريطانى زحف قوات المحور فى يوليه سنة ١٩٤٢، ثم نازلها فى أكتوبر فى المعركة الفاصلة التى سميت «معركة العلمين».

فى هذا الميدان، فى ليلة الجمعة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢، وقف الجيش الألمانى الإيطالى والجيش البريطانى وجهًا لوجه، وكان جيش المحور يتألف من ستين ألف جندى ألمانى وثمانية وأربعين ألف جندى إيطالى.

أما الجيش البريطانى فكان أكثر عددًا وعُددًا؛ إذ يتألف من مائة وأربعة وسبعين ألف جندى من البريطانيين وحلفائهم، وكان يمتاز على جيش المحور بدباباته، فلديه ألف ومائة وأربع عشرة دبابة، كان أقواها بلا مراء الدبابات الأمريكية وخاصة دبابات «جرانت» و«شيرمان» بحيث يمكن القول على وجه التحقيق أنه لولا الدبابات الأمريكية لتغيرت نتيجة المعركة، ولم يكن لدى المحور سوى ستمائة دبابة، وكانت مدفعية الجيش البريطانى وقوته الجوية تفوق مدفعية المحور وطائراته.

هذا إلى أن جيش المحور كان بعيدًا عن قواعد تموينه وإمداده، على غير ما كان عليه الجيش البريطانى، فإن مواصلاته ومواد تموينه ميسرة متوافرة، فمقدمات الواقعة كانت ولا ريب تنبئ بنتائجها.

وكان روميل قد نظم خطوطه بين العلمين ومنخفض القطارة فى مواجهة خطوط الجيش البريطانى وحلفائه، وعززها بحقول محكمة من الألغام والنقط الحصينة، على أنه لم يشهد المعركة من أولها، فقد كان منذ أواخر سبتمبر طريح الفراش فى أحد المستشفيات بألمانيا، ولم يصل إلى ميدان المعركة إلا يوم ٢٦ أكتوبر وتسلم القيادة فى الحال، ولكن لم يكن فى استطاعته إصلاح الأخطاء التى وقعت فى غيابه.

بدأ الجيش البريطانى هجومه فى ٢٣ أكتوبر، تؤيده قوة جوية كبيرة وبدأ يه

الهجوم بإطلاق قذائف قنابله من نحو ألف مدفع دفعة واحدة، فى ضوء القمر، وكان ستار النيران الذى أسدلته المدفعية شديدًا عنيفًا، وقصف المدافع يصم الآذان، وصوت الضرب يسمع على بعد ٦٠ ميلا خلف خط القتال، وصار ميدان القتال من ساحل البحر إلى منخفض القطارة شعلة من نيران القنابل المتفجرة والأنوار الكشافة والمركبات المشتعلة، وفتحت قوّات الحلفاء ثغرة فى حقول الألغام التى للمحور أمام خطوطه الأمامية، ونفذت القوات المدرعة البريطانية تحميها المدفعية من هذه الثغرة، واخترقت خطوط المحور الرئيسية فى بعض مواقعها، وكان ذلك فى فجر اليوم الثانى من المعركة، واستمر القتال شديدًا فى ذلك اليوم، واحتفظ الحلفاء بالمواقع التى بلغوها برغم الكرّات الشديدة التى قام بها المحور، واشتركت بعض الوحدات البحرية الخفيفة البريطانية فى المعركة بضرب مواقع المحور على الساحل.

استمرت المعركة عدة أيام، فقد وقع أوّل هجوم من ٢٣ إلى ٢٥ أكتوبر، وكان من أثره أن تداعت من جرائه خطوط المحور الأمامية، ثم ابتدأت المرحلة الثانية من المعركة فى ٢٦ أكتوبر، واستمرت حتى يوم ٣١ منه، ظل الحلفاء خلالها فى تقدمهم رغم الهجمات المضادة التى قام بها جيش روميل، ثم سجل الحلفاء نصرهم النهائى فى المرحلة الثالثة، وقد دامت من أوّل نوفمبر إلى اليوم الرابع منه، أى أن المعركة دامت اثنى عشر يومًا، وانتهت بهزيمة المحور، وأسر منهم الحلفاء عشرات الألوف، منهم الجنرال ريتزفون توما قائد فيلق أفريقيه الألمانى وعدد آخر من كبار الضباط الألمان والإيطاليين.

وعلى أثر الهزيمة تقهقرت قوات المحور غربًا تقهقرًا عاما، بعد أن فقدت ثلثيها فى ميدان القتال، وتركت خمسمائة دبابة غنمها البريطانيون وحلفاؤهم، عدا كميات كبيرة من المهمات والبنادق والعتاد، فكانت المعركة هزيمة ساحقة لقوات المحور.

وقد منح الجنرال مونتجمرى على أثر انتصاره فى هذه المعركة لقب فيلد مارشال وقرن اسمه باسم المعركة فصار يعرف بالفيلد مارشال مونتجمرى أوف علمين.

نتائج معركة العلمين

تُعدّ معركة العلمين من الوقائع الفاصلة فى التاريخ؛ لأنها كانت القاضية على الزحف الألمانى الإيطالى فى شمال أفريقيه.

كان هدف قوات المحور من هذا الزحف السيطرة على مصر وعلى قناة السويس، ثم متابعة الزحف شرقًا حتى تصل إلى إيران للاستيلاء على منابع البترول فيها، وقطع خط التموين الذى يصل إلى روسيا من طريق الخليج الفارسى، وفتح ميدان جديد لمهاجمة روسيا من الجنوب، ثم الاتصال باليابان فى آسيا.

ولكن معركة العلمين قضت على هذه الآمال كلها.

وفتح انتصار الحلفاء فى هذه المعركة طريق البحر الأبيض المتوسط للقوافل البحرية التى تنقل الجيوش والعتاد من هذا الطريق بعد أن كانت تجتاز الطريق الطويل عبر الأقيانوس الأطلسى.

وكانت معركة العلمين جزءًا من خطة حربية واسعة المدى وضعها أقطاب الحلفاء لإجلاء قوات المحور عن شمال أفريقيه، فلم تكد تنتهى المعركة حتى نزل جيش كبير معظمه من الأمريكيين بقيادة الجنرال (أيزنهاور) إلى سواحل مراكش والجزائر فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢.

ويبدو من ملابسات الحوادث أن قيادة الحلفاء حددت معركة العلمين بحيث تلائم نزول هذا الجيش الكبير، لكى يطبق الحلفاء من الشرق والغرب على قوات المحور.

وقد أبدى روميل فى انسحابه من المهارة والمقدرة المدهشة ما شهد به النقاد العسكريون جميعًا، ويعتبر انسحابه أعظم وأروع انسحاب فى تاريخ الحروب، وأخذ الجيش البريطانى الثامن يتعقبه دون أن يحيط به، واستولى على طرابلس عاصمة ليبيا فى ٢٣ يناير سنة ١٩٤٣، أى بعد ثلاثة أشهر من بدء

معركة العلمين، وكان سقوط هذه العاصمة إيذانًا بانهيار الإمبراطورية الإيطالية فى شمال أفريقيه، وانسحب روميل إلى تونس، وهناك ثبت لقوات الحلفاء، ولكنهم تغلبوا على مقاومته واخترقوا خطوطه فى مارس سنة ١٩٤٣، وتجدد القتال فى شهر أبريل، ومرض روميل ثانية أثناء القتال وعاد إلى ألمانيا، وانتهى القتال فى مايو باحتلال الحلفاء تونس وميناء بنزرت الحصين، ولجأت فلول المحور إلى رأس بون بالشمال الغربى من تونس، ثم ما لبثت أن استسلمت ووقعت فى أسر الحلفاء، وكان من بين الأسرى الجنرال فون أرنيم الذى خلف روميل فى القيادة، وجميع القواد والضباط والجنود الذين تألفت منهم فلول المحور، وبذلك تم للحلفاء القضاء على قوات إيطاليا وألمانيا فى شمال أفريقيه (مايو سنة ١٩٤٣)، ودان لهم البحر الأبيض المتوسط شرقًا وغربًا.

وكان انتصار الحلفاء فى شمال أفريقية تمهيدًا لغزو إيطاليا من الجنوب، فقد بدأت قوّات الحلفاء بقيادة الجنرال أيزنهاور تنزل إلى جزيرة صقلية فى يوليه سنة ١٩٤٣، وبعد أن استولت عليها نزلت إلى ايطاليا، وانتهى الغزو باستسلامها للحلفاء فى سبتمبر سنة ١٩٤٣.

مساهمة مصر فى الحرب

إن مصر وإن لم تعلن الحرب على إيطاليا وألمانيا إلاّ فى فبراير سنة ١٩٤٥، فإنها ساهمت بنصيب كبير فى العمليات الحربية منذ أواخر سنة ١٩٣٩، مما كان له الأثر البالغ فى انتصار بريطانيا وحلفائها على المحور.

فمن الأعمال التى قامت بها نذكر ما يلى:

١ – تموين جيوش الحلفاء بكل ما كانت تطلب من المواد الغذائية والصناعية وقد أخضعت مصر إنتاجها الزراعى والصناعى لمقتضبات هذا التموين، وليس يخفى أن تموين الجيوش من أهم أسباب نباتها وتفوقها، وقد بذلت مصر فى هذا السبيل تضحيات جسيمة، إذ كان تموين الحلفاء دون مقابل

من ذهب أو من سلع، بل كان بطريق التسليف الذى نسأت عنه مشكلة الأرصدة الاسترلينية التى سيرد الكلام عنها.

٢ - حراسة قناة السويس، وتأمين حرية الملاحة فيها، ومطاردة طائرات المحور التى كانت لا تفتأ تغير على القناة لتدميرها، وقد تولت المدفعية المصرية المضادة للطائرات هذه المهمة وبذلك منعت طائرات المحور من إلقاء الألغام فى القناة، تلك الألغام التى كانت تهدد السفن بالنسف والتدمير إذا اصطدمت بها.

٣ - حراسة المنشآت والمرافق الغامة، مما يّسر للحلفاء التفوّق على قوات المحور.

٤ - حراسة الموانئ المصرية وخاصة ميناء الإسكندرية، وكانت المدفعية المصرية المضادة للطائرات تتولى مطاردة طائرات المحور فيها.

٥ - جعلت مصر سككها الحديدية وسائر وسائل النقل تحت تصرف قوات الحلفاء مما كان له أتر كبير فى مصير معركة العلمين.

٦ - بذلت تسهيلات وتضحيات كبيرة لإعداد الأماكن والمساكن الصالحة لإيواء جيوش الحلفاء وحفظ مهماتها، وإلى ذلك العهد ترجع أزمة المساكن فى العواصم والمدن.

وقد تعددت اعترافات قواد الجيش البريطانى وأقطاب السياسة والصحافة الإنجليزية بمبلغ ما أفاد الإنجليز وحلفاءهم من معاونة مصر ومساهمتها فى الحرب وما تكبدت فى سبيل ذلك من خسائر فى الأموال والأرواح.

ففى مارس سنة ١٩٤١ أرسل الجنرال ويفل القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط على أتر انتصاراته على الإيطاليين إلى رئيس الوزارة الخطاب الآتى:

«عزيزى الباشا

«فى الوقت الذى انتهت فيه بالنجاح مرحلة هامة من مراحل أعمالنا فى

أفريقيه الشمالية، أودّ أن أعبر لكم عن شكرى على المعونة والمساعدة اللتين تلقيتهما من السلطات العسكرية المصرية فى أثناء حملتنا على ليبيا، فإن جميع ضروب المعاونة التى أسداها لنا الجيش المصرى سهلت على الجيوش الإمبراطورية التى تحت قيادتى مهمة تأمين الدفاع عن مصر من اعتداء العدو.

«وإنى فى الإعراب عن تقديرى لدولتكم شخصيا لهذه المعونة ولروح الصداقة التى انطوت عليها هذه المساعدة أرجو إبلاغ الشكر لمعالى وزير الدفاع الوطنى ولسعادة رئيس هيئة أركان حرب الجيش ولجميع السلطات العسكرية المختصة».

وقالت التيمس فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٢ عقب توقف الزحف الألمانى الإيطالى فى معركة الصحراء (يوليه ١٩٤٢) على لسان مراسلها بالقاهرة:

«إن كثيرًا من الناس لا يدركون مبلغ ما تدين به الجيوش البريطانية فى مصر للحكومة المصرية وأنها وضعت موانئ البلاد وسككها الحديدية وبعض المرافق الأخرى تحت تصرف هذه الجيوش تنفيذًا لما تنصّ عليه المعاهدة الإنجليزية المصرية من التزامات، هذا إلى ما أبداه الشعب المصرى من الثبات ورباطة الجأش خلال الأيام المحرجة الأولى لمعركة العلمين، ومما لا ريب فيه أن المستر تشرشل قد انتهز هذه الفرصة وأعرب عن امتنان بريطانيا وتقديرها لسلوك مصر»

وقال المستر تشرشل نفسه فى بيانه للصحافيين فى فبراير سنة ١٩٤٣ حين مرَّ بالقاهرة: «إن مصر ولو أنها كانت ولا تزال بلدًا محايدًا فليس من الحق مطلقًا أن يقال إنها لم تقم بدور مهم مشرف له قيمته لا فى دفاعها عن نفسها فحسب بل فى الصراع العالمى الذى أخذ الآن يتقدم تقدمًا عظيما نحو منتهاه».

وقال فى خطبته التى ألقاها بمجلس العموم يوم ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ منوّها بخدمات مصر للحلفاء بعد أن أشرفت الحرب على نهايتها:

«إننا نشعر بأن الحكومة المصرية سلكت مسلكا صحيحًا حكيما بتقرير

إعلان الحرب على ألمانيا واليابان، وبتوقيع تصريح الدول المتحدة، ولم يحدث قط أننا ضغطنا على الحكومة المصرية فى أى وقت من الأوقات لكى تدخل الحرب، بل الواقع أننا نصحنا لها فى أكثر من مناسبة واحدة فى الماضى بعكس ذلك، وقد كانت الفوائد واضحة فى تجنيب الجمهور المصرى ومدينة القاهرة المشهورة ويلات الاستهداف كثيرًا للضرب بالقنابل، وقد قام الجنود المصريون بدور مهم خلال الحرب فحافظوا على الأمن فى جميع أنحاء الدلتا، وقاموا على حراسة كثير من المراكز الهامة والمستودعات، وساعدوا مجهودنا الحربى بمختلف وسائل المساعدة وهو المجهود الذى نجح مرة أخرى فى وقاية أراضى الدلتا الخصبة من اعتداءات المعتدين من الخارج، وقد لقينا كل أسباب التسهيلات من المصريين بمقتضى معاهدة التحالف، وساعدنا رؤساء الوزارات المتعاقبون والحكومات المتعاقبة مساعدات كانت فعالة جدا، ومصر دولة مشتركة ويجب أن تأخذ مكانها الحق كعضو فى الهيئة العالمية، وكعضو مؤسس فى هذه الهيئة»

وقال الجنرال أو كنلك الذى تولى قيادة القوات البريطانية فى الشرق الأوسط فى تقرير قدّم إلى وزارة الحربية البريطانية: «إن المساعدة التى قدمها لنا الجيش المصرى دليل على نيات الحكومة المصرية الطيبة، فعلاوة على حراسة المرافق الداخلية أرسلت حامية مصرية إلى واحة سيوه فى وقت كان ينبغى لنا فيه ألاّ نترك فى الصحراء الغربية إلا أقلّ عدد ممكن من قواتنا، وكانت خدمات الجيش المصرى عظيمة القيمة، فقد تولى أعمال المراقبة والأنوار الكاشفة والبطاريات المضادة للطائرات فى القاهرة والإسكندرية ومنطقة القنال، فخفف بذلك الضغط على مواردنا إلى حد كبير».

ونشر الميجر جنرال كلتريك رئيس البعثة البريطانية فى مصر سنة ١٩٤٥ تقريرًا عن الخدمات التى أدّاها الجيش المصرى لبريطانيا وحلفائها خلال الحرب قال فيه: «على الرغم من أن مصر – بناء على نصيحة الحكومة البريطانية – لم تعلن الحرب على المحور إلاّ فى سنة ١٩٤٥، فإن الجيش وسلاح الطيران المصريين ساهما بإخلاص مع القوات المتحالفة خلال أيام

الحرب المحرجة سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٤٣، وقدما للقوّات المتحالفة هذه الخدمات الرئيسيّة التى أسردها بالتفصيل هنا:

١ - ساعدت القوات المصرية مساعدة فعالة فى الدفاع ضدّ الطائرات فى الإسكندرية وبورسعيد والسويس والقاهرة.

٢ - أنسأت فى منطقة قناة السويس نقطًا لمراقبة الطائرات المعادية وهى تلقى الألغام، وقد أسقط خلال هذه الفترة ما يقرب من ٨٢ لغما أمكن تحديد أماكنها جميعًا بواسطة القوات المصرية.

٣ - حراسة نقط الدفاع.

٤ - سيطرت القوات المصرية على ١٦٠ ميلا من الحدود الغربية لمصر من الشمال حتى سيوه خلال الفترة العصيبة التى مرت بنا من سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٤٢.

٥ - قام سلاح الحدود المصرى بإنشاء مراكز للمراقبة فى الصحراء كجانب حيوى لنظام الإنذار من الغارات الجوية.

٦ - قامت أربعة أسراب مصرية بالتعاون مع السلاح الجوى البريطانى فى الدفاع الجوى عن مصر سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٤١، وقد ازداد التعاون بين السلاحين المصرى والبريطانى فى السنين التالية فتسلمت مصر من بريطانيا سلاح البالونات فوق منطقة القنال ثم منطقة الإسكندرية، مما وفّر لبريطانيا ألف رجل على الأقل من جنود سلاح الطيران أمكن الانتفاع بهم فى مواقع أخرى من جبهة القتال.

«وفى سنة ١٩٤٣ وسنة ١٩٤٤ قام سرب من المقاتلات المصرية التى دُرّب طياروها حسب تعاليم السلاح الجوى البريطانى بتسلم مهمة حراسة القوافل منا، ثم أغير هؤلاء الطيارون لنا ليقوموا بتسليم الطائرات الجديدة إلى جبهات القتال فى أى مكان فى العالم، وقد كانت هذه الأعمال كلها سببًا فى أن يتحمل الجيش وسلاح الطيران المصريان خسائر كبيرة، وفى رأيى أن

المجهودات التى ساهمت بها مصر معنا تساوى - بعدد الرجال - من فرقتين إلى ثلاث فرق اشتركت فى القتال إلى جانبنا».

هذا بعض ما كتبه أقطاب الإنجليز عن الخدمات التى أدّتها مصر لبلادهم وللحلفاء خلال الحرب العالمية، ومع ذلك فإنهم بعد أن نالوا الفوز فى هذه الحرب تنكروا لها وتناسوا خدماتها لهم، وقلبوا لها ظهر المجن، شنشنة منهم معروفة، وتلك هى روح الجشع والاستعمار التى لا تعرف وفاء، ولا تحترم عهدًا ولا حقا.

حادثة القصاصين ونجاة جلالة الملك
(١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣)

حدث فى نحو الساعة الرابعة من مساء ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ أن أصطدمت السيارة المقلّة لجلالة الملك بإحدى سيارات النقل فى طريق الإسماعيلية قرب قرية «القصاصين»، فأصيب جلالة الملك بشرخ بسيط فى الحرقفة اليسرى مع رضوض يسيرة، وقد نقل حفظه الله إلى أحد مستشفيات الجيش البريطانى القريبة من مكان الحادث لإجراء الإسعافات اللازمة.

وما أن ذاع هذا الحادث حتى اهتزت البلاد قلقًا على صحة المليك، وأخذت القلوب تضرع إلى الله أن يكتب لجلالته الشفاء والسلامة، وهرعت الوفود من مختلف أرجاء البلاد إلى القصاصين للاطمئنان على صحة جلالته، وكانت هذه الوفود التى جاءت من تلقاء نفسها عنوانًا على محبة الشعب للمليك.

وقد أتم الله الشفاء لجلالة الملك، وعاد إلى العاصمة يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٣، فاستقبله الشعب بحفاوة منقطعة النظير، وابتهجت الأمة ابتهاجًا عظيمًا بعودة جلالته سالما معافى.

مذكرة جبهة المعارضة إلى مؤتمر الهرم
(٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣)

كان أقطاب الحلفاء يعقدون بين حين وآخر مؤتمرات هامة لتنسيق وسائل الحرب العالمية.

وقد اجتمع مؤتمر من هذه المؤتمرات بالقاهرة فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ بفندق مينا هاوس بالقرب من الأهرام، حضره كل من المستر روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والمستر ونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية، والمارشال شيانج كاى شيك زعيم جمهورية الصين الوطنية، وعدد جم من كبار القواد ورجال الحرب والسياسة، وكان الغرض من هذا المؤتمر تنسيق الأعمال العسكرية ضدّ اليابان، وتعجيل النصر فى الباسيفيك، وتجريد اليابان من كل قوّتها ومستعمراتها.

وانتهز زعماء أحزاب المعارضة فى مصر فرصة اجتماع أولئك الأقطاب فى مصر فقدموا إليهم فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣ مذكرة بمطالب مصر.

وهى مذكرة أقوى من مذكرة النحاس إلى الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٠ التى سبقت الإشارة إليها (ص ٨٣).

تقدمت الجبهة بمذكرتها موقعًا عليها من رؤساء أحزاب المعارضة بترتيب أقدمية تأسيس هذه الأحزاب وهم: حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى، ومحمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين. والدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية. ومكرم عبيد رئيس الكتلة الوفدية. واشترك معهم فى وضعها بعض أقطاب المعارضة والمستقلين مثل إسماعيل صدقى الذى تولى تحريرها ابتداء. وأحمد لطفى السيد. وبهى الدين بركات. وعبد الحميد بدوى إلخ.

تضمنت المذكرة مقدمة عن آمال الشعوب فى الديمقراطية، قالوا ما ترجمته:

«الموقعون على هذا باعتبارهم رؤساء لأحزابهم وترجمانًا صادقًا لمجموع الرأى العام فى بلادهم، يغتبطون لاجتماع زعماء الديمقراطية الأفذاذ بمصر فى مؤتمر يستكملون فيه مشاوراتهم فيما يكفل القضاء على قوى الظلم والعدوان. ويعربون عن أصدق تمنياتهم لهم بنصر حاسم تستقر به مبادئ الإنسانية السامية التى أعلنوها، كما يرجون لكم أكمل التوفيق فى إنشاء عالم جديد تقوم فيه علاقات الأمم على أساس من العدل والإنصاف، وقد اضطرهم

ما يحسّونه من جلال المسئولية الملقاة على عاتقهم أن يتنكبوا الطرق الرسمية ليشعروا ضيوفهم الأكرمين أن مصر فى الآونة التى تسود مؤتمرهم فيها روح المبادئ التى يعملون على تحقيقها، تنوء تحت أنقال حكم عسكرى شاذّ ورقابة فادحة تحولان دون تكشف آراء الأمة من ناحية، ويمنع الإسراف فى تطبيقها عن الحكومة التى تحتمى وراءهما تحقيقا لأغراضها الخاصة كل صفات النيابة أو التمثيل، وهم مع علمهم بخطورة مهام المؤتمر وما قد تقتضيه من تركيز جهود المؤتمرين لا يفوتهم أن المباحثات التى يجرونها قد تتصل من قريب أو بعيد ببعض شؤون هذه البلاد، كما أنه لا يمكن لمن يضطلعون بأعباء مشكلات الحرب والسلم أن يقفوا من الرأى العام للبلد الذى اختاروه مقرًّا لمؤتمرهم موقف من لا يعنيه أمره، بل الواقع أن اتجاهات الرأى فى هذا البلد من شأنها أن تدخل على زعماء الأمم المتحدة الغبطة وأنه يسرّهم أن يعلموا أن الرأى العام المصرى بأسره يدين بالمبادئ السامية التى يعتزون بها، وأن الأمة المصرية جمعاء ليحدوها شعور عميق يستحثها على تأييد الجهود التى يبذلونها فى سبيل إنشاء حياة عالمية جديدة».

وبعد أن نوّه زعماء المعارضة بجهود مصر ومساهمتها فى الحرب قالوا:

«وأما وقد بسط الموقعون على هذا الأسباب التى بعثت الآمال فى قلوب الشعب المصرى فقد حق عليهم أن يشيروا ولو بقليل من التحديد إلى أخصّ هذه الآمال التى تتفق بتطبيقها مع ما تهتم له الديمقراطيات التى لم يدع زعماؤها فرصة تفلت منهم إلاّ انتهزوها للإعراب عن أن من أسمى غاياتهم المحافظة على كرامة الأمم ومعاونتها على أداء رسالتها فى المجتمع»، ولخصوا هذه المطالب فيما يلى:

١ - لا يخالج مصر شك فى أن يُسلَّم لها باستقلالها التام تسليمًا مطلقًا، مما يضمن لها التمتع بكامل سيادتها على جميع أراضيها أسوة بسائر الأمم، ولا تشك فى أن كل ما يقيد أو يحدّ هذه السيادة وذلك الاستقلال سيلغى بأجمعه إلغاءً قطعيا على اختلاف ماهيته أو مدّته، وإن مصر لعلى يقين بأن حليفتها بريطانيا العظمى ستكون فى طليعة المؤيدين لذلك وأنها ستبادر إلى

التسليم برفع القيود التى أوجدتها معاهدة سنة ١٩٣٦ رفعًا باتا لا سيما وأن القيود العسكرية الواردة فيها إنما جاءت وليدة ما كان يتهدد العالم من العدوان، فقد تعين إذن أن ترفع هذه القيود بارتفاع الأسباب التى دعت إليها، وأصبح لزامًا أن تجلو عن مصر بعد نهاية الحرب جميع القوّات الأجنبية التى بأراضيها أيًّا كانت جنسياتها لأن بقاء أى جيش على أراضيها لن يكون له أى مسوّغ.

٢ - وكذلك يتعين أن تسترد مصر كامل سلطانها وحدها على قناة السويس ذلك السلطان الذى أقرّته معاهدات سابقة.

٣ - وعلى ضوء ميثاق الأطلنطى وتمشيًا مع روحه فإن مصر لعلى يقين بأن الروابط العديدة التى ربطت بينها وبين السودان وجعلت منها وحدة غير منفصمة منذ قرون بعيدة يجب أن يعترف بها قانونًا كما هى قائمة فعلا.

٤ - وكذلك تتطلع مصر بحق أن تتبوأ مقعدها فى مؤتمر السلام القادم كدولة مستقلة متمتعة بكامل سيادتها.

«تلك هى أخصّ ما تتطلع إليه الأمة المصرية من آمال حقة ترتجيها، لا ارتكانًا على حقوقها الطبيعية فحسب، وإنما لتستطيع معها أن تضطلع بالأعباء التى تفرضها عليها شؤونها القومية والالتزامات التى تقتضيها واجبات التعاون الدولى وفروض التضامن بين الأمم والتى من أخصها أداء الرسالة التى هيأها لها مركزها بين أمم الشرق الأدنى»

وقد منعت وزارة النحاس نشر هذه المذكرة أو الإشارة إليها فى الصحف، فكان مسلكها حيالها لا يستقيم مع دعواها صون حرية النشر والكتابة، وبدا الفرق كبيرًا بينها وبين وزارة على ماهر التى لم تمنع نشر مذكرة الوفد فى أبريل سنة ١٩٤٠، وقد نشرت فى جميع الصحف.

أزمة أبريل سنة ١٩٤٤

أراد جلالة الملك إقالة وزارة النحاس فى أبريل سنة ١٩٤٤، واعتزم تكليف أحمد محمد حسنين رئيس الديوان الملكى تأليف الوزارة الجديدة، وفاتح أحمد محمد حسنين السفير البريطانى فى هذا الصدد ليتم تأليف وزارته دون تدخل أو معارضة من الدوائر البريطانية أو أزمة تشبه أزمة فبراير سنة ١٩٤٢.

فاستمهله السفير البريطانى لكى يعرض الأمر على حكومته ويتلقى ردّها، فجاء الردّ بعدم إجراء تغيير من هذا القبيل، وكانت البرقية التى تحمل رأى الحكومة البريطانية ومضمونها «لا تغيير no change» حديث المجالس، وموضع الأسف، لإقحام الجانب البريطانى فى شئون مصر الداخلية إلى هذا الحدّ، وقد اغتبط الوفديون لهذه البرقية اغتباطًا عظيما.

وازدادت العلاقات بعد هذه البرقية تحرجًا بين القصر والوزارة، وزاد اطمئنان الوزارة إلى بقائها فى الحكم مستندة إلى التعضيد البريطانى.

الحالة المالية أثناء الحرب العالمية

إن حالة الحرب، وسيطرة بريطانيا وحلفائها على البحار، جعلت مصر فى عزلة اقتصادية عن العالم، ولم تستطع تصريف حاصلاتها وخاصة القطن إلّا إلى بريطانيا والولايات المتحدة، وصار زمام تجارة مصر الخارجية فى أيد بريطانية، وحيل بينها وبين التصدير إلى الخارج، حتى كأن حصارًا بحريا قد فرض عليها، وأصبح الإنجليز يتحكمون فى أسعار القطن والحاصلات الزراعية الأخرى، ففى سنة ١٩٤٠ اشتروا القطن بسعر عسرين ريالا للقنطار بينما كان يباع فى الأسواق الأجنبية بخمسة وثلاثين ريالا. ولم يسمح لمصر أن تصدر قطنها إلى البلاد المحايدة، وكان التصدير تحت رحمة الأميرالية البريطانية، وتألفت لجنة سميت اللجنة البريطانية، ثم اللجنة البريطانية المصرية، احتكرت كل محصول القطن خلال سنى الحرب، ومنعت التنافس

على شرائه، وباتت كل دولة تريد شراء أى كمية منه لا تأتى إلى السوق المصرية مباشرة، بل تشترى ما تريده عن طريق هذه اللجنة، وخسرت البلاد من جراء ذلك عدة ملايين من الجنيهات.

وتدفقت جيوش الحلفاء على مصر، وصار معظم تموينها من منتجات البلاد وحاصلاتها، فأدّى ذلك إلى غلاء الأسعار وشحّ السلع، وعانى الأهلون وخاصة الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار ضيقًا شديدًا من جراء هذا الغلاء.

ولم تؤدّ بريطانيا ثمن تموين جيوشها وجيوش حلفائها الأمريكان وغيرهم نقدًا أو سلعًا، بل كانت تؤدّيه عن طريق البنك الأهلى بأن كان يصدر من أوراق البنكنوت (العملة الورق) الكميات التى تطلبها بريطانيا، ومن هنا نشأت الأرصدة الاسترلينية التى بلغت فى خلال الحرب وبعد انتهائها إلى سنة ١٩٤٥ أربعمائة وخمسين مليون جنيه، وهذه الأرصدة كان لها دخل كبير فى إفقار البلاد، فضلًا عن أنها من أهم أسباب التضخم وهبوط القيمة الشرائية للنقد، مما أدّى إلى الغلاء الفاحش فى الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة، وقد بلغ هذا الارتفاع رقما قياسيا كبيرًا، إذ وصلت فى أواخر الحرب بل بعد انتهائها إلى أكثر من ٣٥٠ فى المائة عما كانت عليه قبل الحرب، مع أنها لم تزد فى إنجلترا عن ١٣٥ إلى ١٤٥ فى المائة، وفى الولايات المتحدة الأمريكية عن ١٤٥ إلى ١٥٠ فى المائة، فى حين أن مصر كانت تنتج حاجاتها من المواد الغذائية، والبلاد التى تنتج هذه الحاجات كجنوب أفريقيه واستراليا لم تزد تكاليف المعيشة فيها عن ١٢٠ فى المائة.

كان إطلاق يد البنك الأهلى فى إصدار أوراق النقد هو من أهم أسباب التضخم النقدى وتفاقم الغلاء خلال الحرب وبعد انتهائها، وقد اعتمد فى هذا الصدد على المرسوم الصادر فى أوائل الحرب العالمية الأولى فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ الذى قضى بإعفائه من دفع مقابل أوراق النقد التى يصدرها ذهبًا واكتسابها السعر الإلزامى، واعتمد أيضًا على القرار الصادر من وزير المالية فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ والمنشور فى الوقائع المصرية بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩١٦ الذى نصّ على التسامح مؤقتًا فيما هو مفروض على البنك من إبقاء

كمية من الذهب فى خزانته تعادل على الأقل نصف قيمة أوراق النقد التى يصدرها والترخيص له فى أن يستخدم فى غطائها بدلاً من احتياطى الذهب سندات على الخزانة الإنجليزية، وصار الاسترلينى قاعدة مباشرة للجنيه المصرى وثبت سعر الصرف بين العملتين، وأطلق تحويل إحداهما إلى الأخرى من كل قيد، فهذا التسامح المؤقت الذى تبرعت به الحكومة بدون حق فى أوائل الحرب العالمية الأولى، قد استمر قائماً على تعاقب السنين، وتفاقمت عواقبه فى الحرب العالمية الثانية. وفى ظل هذا التسامح فى إصدار أوراق النقد بغطاء إنجليزى مع ثبات سعر الصرف بين العملتين تمكنت بريطانيا من تزويد جيوشها وجيوش حلفائها فى مصر بما احتاجت إليه من سلع وخدمات من الأسواق المصرية دون أى إجراء سوى تسليمها للبنك الأهلى أذونات على الخزانة البريطانية ليصدر ما تريد من أوراق النقد، ومن هنا تفاقمت الأرصدة الاسترلينية وحدث التضخم النقدى.

واشتدّ هذا التضخم فى عهد وزارة الوفد، ولم تفكر فى أن تضع حدًّا لإصدار البنك الأهلى أوراق النقد بالكثرة التى أرادتها الحكومة البريطانية، وحينما أثرتُ هذه المسألة فى مجلس الشيوخ بجلسة ١٨ أبريل سنة ١٩٤٤، لمناسبة مناقشة السياسة المالية لعامة، كان كل ماأجابت به الوزارة بلسان أمين عثمان باشا وزير المالية وقتئذ قوله: «وأود بهذه المناسبة أن أشير إلى ما أبداه بعض حضراتكم من التشكك فى إمكان استردادنا بعد الحرب لما نداين به بريطانيا، ولعلّى لست بحاجة إلى أن أذكر أنه لا محل مطلقًا لهذا التشكك، بل لمجرد التفكير فيه، بعد أن علقنا مصيرنا بمصير الديمقراطيات ووقفنا إلى جانبها فى دفاعها عن الحرية والعدالة والمدنية، وبالنظر إلى ما هو معروف عن حليفتنا الكبرى من سلامة ماليتها وشدّة محافظتها على تعهداتها ودقة وفائها بديونها مما يجعل ضمان هذه الديون فى مرقى عن كل شك».

ولعمرى ليس بمثل هذه الأقوال ولا بمثل هذه الروح تصان حقوق البلاد السياسية والمالية، وقد برهنت الحوادث على أن ديون مصر على بريطانيا من الأرصدة الاسترلينية قد بقيت طوال الحرب وبعد انتهائها قائمة لم توف منها إلّا النزر اليسير التافه.

ومما تجدر ملاحظته فى معرض الحديث عن هذه الأرصدة أنها دين ضخم تداين به مصر إنجلترا، وهو دين غريب، من نوع غريب، دين دولة فقيرة على دولة قوية، دين لا تعرف أحكامه ولا شروطه ولا قواعده، ولا طريقة سداده، ولا موعد هذا السداد، وهو دين إجبارى لأن مصر لم تختر أن تكون دائنة، بل هو الضغط الاستعمارى الذى فرض عليها بذل هذا الدين فى وقت هى أحوج ما تكون إلى كل قرش منه للنهوض بمرافقها الحيوية، ثم إنه دين مقتطع من رأس مال إنتاجى فى البلاد، وبعبارة أخرى مقتطع من حيويتنا وطاقتنا.

وقد سعت مصر فى تصفية هذه الأرصدة بعد انتهاء الحرب العالمية، وعقدت لذلك عدة اتفاقات لم تسترد بموجبها سوى جزء يسير منها، وسنعرض لهذه الاتفاقات فى موضعها.

جامعة الدول العربية - بروتوكول الإسكندرية
(٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤)

عنى النحاس فى أواخر عهد وزارته بالمساهمة فى إنشاء جامعة الدول العربية تضم شملها وتوحد بينها، وكان إنشاء هذه الجامعة بإيعاز من بريطانيا.

وكان الأجدر بالنحاس أن يعمل على توحيد جبهة مصر الداخلية لتكون يدًا واحدة أمام الأحداث التى واجهتها خلال الحرب العالمية وبعد انتهائها، ولكنه ترك الوحدة الداخلية جانبًا ورفض أن يمدّ يده إلى المعارضة بل إلى المستغلين، وسار على سياسة حزبية ممقوتة مما جعل الانقسام والمرارة يتزايدان فى البلاد، واهتم بالتوحيد بين الحكومات العربية، وقد تبين مع الزمن أن لا إخلاص ولا تضامن بين هذه الحكومات، وأن معظمها تسيره السياسة الاستعمارية البريطانية أو الأمريكية، أو الأهواء الشخصية، وأن جامعة الدول العربية لم تفد مصر بل جلبت عليها خسائر كبيرة.

ولو أن النحاس عمل على توحيد الصفوف فى مصر لاستطاع بغير شك أن

يخدم البلاد أعظم خدمة، ولخدمت مصر القضايا العربية فى سائر الأقطار بأكثر مما أفادتها جامعة الدول العربية.

اجتمعت وفود مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن فى الإسكندرية فى سبتمبر سنة ١٩٤٤ بهيئة لجنة تحضيرية، ووالت اجتماعاتها لعقد ميثاق الجامعة، وانتهت إلى وضع ما سمى «بروتوكول الإسكندرية» وتم التوقيع عليه يوم السبت ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ بإدارة جامعة فاروق الأوّل.

يتضمن هذا الميثاق تأليف جامعة للدول العربية من الدول العربية المستقلة التى تقبل الانضمام إليها، ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى (مجلس جامعة الدول العربية) تمثل فيه الدول المشتركة فى الجامعة على قدم المساواة، ومن أهم بنود هذا الميثاق أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية، وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها، وأعلنت اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة.

ولعلك تذكر ما أصاب فلسطين وعرب فلسطين من الكوارث دون أن تعمل الدول العربية مجتمعة أو منفردة عملاً جديا لتحقيق أمانى أهلها و«صون حقوقهم العادلة»، وهكذا تبين أن جامعة الدول العربية كانت حتى اليوم (١٩٥١) هيئة شكلية أقرب إلى المظاهر البراقة منها إلى العمل الجدى المثمر.

إقالة وزارة النحاس
(٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤)

أقيلت وزارة النحاس يوم الأحد ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ بموجب خطاب من جلالة الملك قال فيه:

«عزيزى مصطفى النحاس باشا

«لما كنت حريصًا على أن تحكم بلادى وزارة ديموقراطية، تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور، نصًّا وروحًا، وتسوّى بين المصريين جميعا فى الحقوق

والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب، فقد رأينا أن نقيلكم من منصبكم، وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداؤه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم».

صدر بقصر عابدين فى ٢١ شوال سنة ١٣٦٣ (٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤).

فاروق

وهذه ثالث إقالة لوزارة النحاس، فقد كانت الأولى فى سنة ١٩٢٨ فى عهد الملك فؤاد، والثانية فى سنة ١٩٣٧ والثالثة فى سنة ١٩٤٤، وكلتاهما فى عهد جلالة الملك فاروق.

* * *

الفصل السابع

وزارة أحمد ماهر

(أكتوبر سنة ١٩٤٤ - فبراير سنة ١٩٤٥)

كان النحاس يقيم بالإسكندرية فى فندق سيسيل حين أقيلت وزارته، ففى الساعة الخامسة والنصف تمامًا من مساء يوم الأحد ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وصل حسن يوسف بك (باشا) مدير الإدارة العربية بالديوان الملكى إلى الفندق وسلم النحاس كتاب إقالته.

وفى هذه اللحظة بالذات تسلّم أحمد ماهر - وكان بالقاهرة - كتاب جلالة الملك الذى عهد إليه فيه بتأليف الوزارة الجديدة، وذهب فورًا إلى دار مجلس الوزراء بصفته رئيسًا للوزارة، وفى الساعة السادسة مساء اجتمع بالمرشحين للوزارة وكانوا مستعدين ومتفاهمين عليها من قبل.

وما كاد يستفيض نبأ إقالة وزارة النحاس حتى امتلأت النفوس فى الجملة غبطة وسرورا، وشمل البشر أرجاء البلاد.

وفى ٩ أكتوبر صدر المرسوم الملكى بتأليف الوزارة الجديدة على النحو الآتى: أحمد ماهر للرآسة والداخلية. مكرم عبيد للمالية. محمود فهمى النقراشى للخارجية، محمود غالب للأشغال. حافظ رمضان للعدل. محمد حسين هيكل للمعارف والشئون الاجتماعية. مصطفى عبد الرازق للأوقاف. إبراهيم عبد الهادى للصحة. أحمد عبد الغفار للزراعة. إبراهيم دسوقى أباظة للمواصلات. طه السباعى للتموين. راغب حنا للتجارة والصناعة. السيد سليم للدفاع.

وهذه الوزارة مؤلفة من الأحزاب غير الوفدية، وهى الهيئة السعدية

والأحرار الدستوريون والكتلة الوفدية والحزب الوطنى، وليس فيها أحد سواهم ولا من المستقلين.

الإفراج عن المعتقلين

كان أوّل عمل لوزارة أحمد ماهر إطلاقها سراح المعتقلين السياسيين الذين كانت وزارة النحاس قد اعتقلتهم فى ظل الأحكام العرفية، أى فى غير الأوضاع التى رسمها القانون العام، وفى مقدمتهم على ماهر ومكرم عبيد والقائمقام (اللواء) أحمد فؤاد صادق ونجيب ميخائيل بشارة وغيرهم، وبعض الشبان الذين عرفوا بمناوأتهم للوفد، والعمال الذين طبعوا «الكتاب الأسود[١]»، وبعض هؤلاء المعتقلين قضوا فى الاعتقال حوالى عامين.

سياسة وزارة أحمد ماهر

صرح أحمد ماهر بأنه مؤيد لسياسة التفاهم مع الإنجليز منفذًا لمعاهدة سنة ١٩٣٦.

وأعلن فى خطبة العرش التى ألقاها فى افتتاح أوّل دور لانعقاد البرلمان فى عهد وزارته أن مصر قد حرصت على أن توفى بجميع التزاماتها الدولية وأنها تواصل بإخلاص تنفيذ ما تتطلبه معاهدة الصداقة والتحالف التى تربطها ببريطانيا العظمى، وأعلن فى تلك الخطبة أيضًا أن العلاقات بين مصر والدولة الحليفة وبينها وبين الدول الصديقة على خير ما تكون من المودّة وهى فى نمو مطرد يبعث على الرضا والارتياح... أى أنه سار على السياسة الخاطئة التى اتبعتها الوزارات السابقة القائمة على أساس احترام معاهدة سنة ١٩٣٦ وتنفيذها بروح الودّ والإخلاص.

هذا بالنسبة لسياسة مصر الخارجية والقومية، أما عن شئونها الداخلية فقد

---

(١) انظر ص ١٢٣.

بقيت الأحكام العرفية مضروبة على البلاد، وظلت الرقابة مفروضة على الصحف والمطبوعات.

وذهب هباءًا ما كان ينادى به أعضاء هذه الوزارة حين كانوا فى المعارضة من وجوب إلغاء الأحكام العرفية وإلغاء الرقابة على الصحف فورًا، ومع أنهم تولوا الحكم بعد استسلام إيطاليا وقرب انهيار ألمانيا، فإنهم حرصوا على استبقاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف، وقتًا ما، وكل ما تغير فى عهدهم أنهم اشتدوا فى الرقابة على الصحف المعارضة وأطلقوا العنان لصفحهم تكتب وتهاجم خصومها كما تشاء، وليس هذا من العدالة ولا من المساواة فى شىء.

حل مجلس النواب

كان أوّل عمل هام لوزارة أحمد ماهر هو حلّ مجلس النواب القائم وقتئذ، فقد استصدرت فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤ مرسومًا بحلّه ودعوة مجلس النواب الجديد إلى الاجتماع يوم الخميس ١٨ يناير سنة ١٩٤٥، ثم حددت للانتخابات يوم الاثنين ٨ يناير.

قرار الوفد عدم الدخول فى الانتخابات

كان حلّ مجلس النواب القائم وقتئذ ضربة أليمة للوفد، إذ كان معظمه من الوفديين الذين انتخبوا فى عهد وزارة النحاس، وقد تباحث الوفديون طويلا فى موقفهم بإزاء الانتخابات الجديدة، هل يدخلونها أم يمتنعون عن الدخول فيها، ثم استقر رأيهم على الامتناع عن دخولها، وكانت حجتهم الظاهرة أن الأحكام العرفية تحول دون حرية الانتخابات، وهى حجة واهية، لأن الانتخابات التى أجروها هم سنة ١٩٤٢ قد تمت فى ظل الأحكام العرفية، والعلة الحقيقية لإحجامهم عن خوض معركة الانتخابات سنة ١٩٤٥ هى شعورهم بأنهم فقدوا ثقة غالبية الشعب بسبب مساوئ حكومة الوفد الأخيرة وطغيانها وتصرفاتها المنافية للعدل والاستقامة والنزاهة، وقد ظهر انصراف

الشعب عنهم من مظاهر الابتهاج الذى قوبلت به إقالة وزارة النحاس وتأليف وزارة أحمد ماهر، فآثروا الامتناع عن دخول الانتخابات سترًا لفشلهم المرتقب، ولكي ينسى الناس مع الزمن سيئاتهم، لعلمهم أنهم فى بلد «كل شىء فيه ينسى بعد حين» كما قال شوقى أمير الشعراء.

انتخابات سنة ١٩٤٥

لم تكفل الحكومة للشعب حريته في الانتخابات، فقد رفضت أن ترفع الأحكام العرفية أو الرقابة علي الصحف كما أسلفنا.

وتدخلت فى الانتخابات بالرغم من أن خصومها (الوفديين) قرروا الامتناع عن الدخول فيها، وكان واجبًا عليها تركها حرّة ليختار الناخبون من يريدونهم، ولكنها فى الواقع تدخلت فى كثير من الدوائر لإنجاح مرشحيها، أو من رضيت عن ترشيحهم.

وقد أسفرت الانتخابات عن فوز ١٢٥ نائبًا من السعديين و ٧٤ من الدستوريين و ٢٩ من الكتلة الوفدية وسبعة من الحزب الوطنى و ٢٩ من المستقلين ومجموعهم ٢٦٤ نائبًا.

إبطال تعيين بعض الشيوخ

واستصدرت الوزارة مرسومًا في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ببطلان مرسوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ الذى صدر في عهد وزارة النحاس بإلغاء تعيينات الشيوخ التى صدرت فى عهد وزارة حسين سرى سنة ١٩٤١، وقضى المرسوم الجديد بإعادة هؤلاء الشيوخ الأحياء منهم لمباشرة أعمال عضويتهم بالمجلس وبزوال العضوية عن جميع الذين عينوا بدلهم فى وزارة النحاس وعن كل من حل محل هؤلاء بسبب الوفاة أو الاستقالة.

تعديل فى الوزارة

ولما تمت الانتخابات دخل تعديل يسير فى الوزارة، بأن عين محمد حسين هيكل رئيسًا لمجلس الشيوخ، وعين بدله عبد الرزاق السنهورى وزيرًا للمعارف، وحفنى محمود وزيرًا للتجارة والصناعة بدلاً من راغب حنا الذى عين وزير دولة، وعبد المجيد بدر وزيرًا للشؤون الاجتماعية.

اجتماع البرلمان

اجتمع البرلمان الجديد بهيئة مؤتمر يوم الخميس ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ برآسة محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ، وحضر جلالة الملك جلسة الافتتاح، وتلا الدكتور أحمد ماهر خطبة العرش.

واجتمع مجلس النواب فى اليوم نفسه وانتخب الأستاذ حامد جودة رئيسًا له.

أعمال وزارة أحمد ماهر - إلغاء الاستثناءات

أصدرت الوزارة مرسومًا بقانون بإلغاء الاستثناءات فى ترقيات الموظفين وعلاواتهم ومعاشاتهم التى حدثت فى عهد وزارة النحاس، وهو عمل ممدوح لوزارة أحمد ماهر، فإن وزارة الوفد قد أسرفت إسرافًا بالغًا فى الاستثناءات والمحسوبيات حتى بلغت ثلاثة آلاف حالة عدا الحالات التى لم تمر على اللجنة المالية إذ فوض مجلس الوزراء لكل وزير أن يقرر ما يشاء من استثناءات.

ولكن هذا المرسوم كان ينقصه إلغاء الاستثناءات التى حدثت فى عهد الوزارات السابقة على وزارة النحاس، لكى تتم العدالة والمساواة فى إلغاء الاستثناءات.

كادر العمال

ووضعت كادرًا لعمال الحكومة حسّن حالتهم المعيشية تحسينًا كبيرا، وأنصفت فئات من صغار الموظفين كانت تئن من وطأة الظلم والغبن.

إصلاح بعض عيوب التموين

وأصلحت بعض عيوب التموين، فعممت نظام البطاقات فى أنحاء البلاد بعد إجراء إحصاء دقيق واسع للسكان والعائلات، وبذلك ضمن كل فرد من المواطنين نصيبه من مواد التموين، بعد أن كانوا فى كثير من البلاد والنواحى تحت رحمة التجار الجشعين.

وزادت نصيب كل فرد من هذه المواد، وخصصت جزءًا كبيرًا من الأقمشة الشعبية لتتولى وزارة التموين توزيعها بالبطاقات أيضا، وزادت نصيب كل فرد منها.

وأصلحت بهذه الوسائل بعض عيوب التموين فى عهد وزارة النحاس، إذ كانت كميات كبيرة من المواد التموينية تصرف بتصاريح خاصة لذوى النفوذ والمحظوظين لدى الوزارة، وهؤلاء يتولون بيعها إلى المستهلكين فيتحكمون فى أسعارها ويجنون منها الأرباح الطائلة غير المشروعة، هذا إلى ما كان من المحاباة فى التوزيع بين مختلف الجهات، وكذلك الحال فى الأقمشة الشعبية التى كان معظمها يتسرب إلى السوق السوداء من أيدى أنصار الوفد، فجاء تعميم البطاقات ضامنًا لكل فرد بقدر الاستطاعة نصيبه من مواد التموين والأقمشة الشعبية، دون اضطرار إلى الالتجاء للسوق السوداء.

تيسير الاستيراد

وعقد وزير المالية (مكرم عبيد) فى أواخر سنة ١٩٤٤ اتفاقًا مع ممثلى الحكومة البريطانية بشأن توسيع استيراد الحاجات والسلع الضرورية للبلاد، والتخفيف من القيود والصعوبات التى كانت مفروضة على الاستيراد فى السنوات السابقة، فوفقت الحكومة إلى التوسع فى استيراد بعض الأصناف الضرورية، ووضعت الحكومة البريطانية تحت تصرفها من النقد الأجنبى ما يسدّ بعض حاجاتها من البضائع المستوردة، وتعهدت بزيادة شحن البضائع والمنتجات إلى مصر.

وقد يسر هذا الاتفاق للحكومة المصرية حريتها فى استيراد بعض الأصناف الضرورية والاضطلاع بمسئوليتها فى هذا الصدد، وإلغاء رقابة مركز تموين الشرق الأوسط على استيراد معظم السلع، وكان هذا المركز يمثل الحكومتين البريطانية والأمريكية ويتحتم الحصول على توصيته فى رخص الاستيراد المصرية قبل نفاذها.

وتضمن الاتفاق أيضًا زيادة أنواع ومقادير الأصناف التى يرخص باستيرادها، وتقرير حرية استيراد مصر من البلاد التى تتعامل بالإسترلينى ومن الدول ذات العملة السهلة من بلدان أوروبا المحررة، وحرية التصرف فى العملة الأجنبية المخصصة للأصناف المستوردة من الولايات المتحدة وكندا وسويسرا والبرتغال، وزيادة المقادير المستوردة فى سنة ١٩٤٥ بنحو ٥٠٪ عما كانت عليه سنة ١٩٤٤، وقد حدد لنفاذ هذا الاتفاق وسريانه عام ١٩٤٥.

المآخذ على وزارة أحمد ماهر

يؤخذ عليها أنها أحالت طائفة من كبار الموظفين المعروفين بميولهم الوفدية إلى المعاش، منهم وكيل وزارة الأشغال، ووكيل وزارة العدل، ووكيل وزارة الشئون الاجتماعية، ووكيل وزارة الدفاع (الحربية)، والمستشار الفنى لوزارة المعارف، ونائب المدير العام للسكك الحديدية، وسكرتير عام مجلس الوزراء، والمراقب العام للشئون الدينية برياسة مجلس الوزراء، ووكيل إدارة التفتيش بوزارة الداخلية، ووكيل إدارة الأمن العام، ومدير المطبعة الأميرية إلخ.، وفصلت طائفة من أواسط الموظفين للسبب نفسه.

ولا ريب فى أن إحالة هؤلاء الموظفين إلى المعاش بدون محاكمة عمل يخالف روح العدالة والقانون.

اجتماع جلالة الملك فاروق بالرئيس روزفلت
(فبراير سنة ١٩٤٥)

على أثر انتهاء مؤتمر القرم الذى انعقد فى مدينة «يالتا» وجمع أقطاب الحلفاء فى أوائل فبراير سنة ١٩٤٥، عرج المستر روزفلت رئيس الولايات

المتحدة بمصر قبل عودته إلى أمريكا، واجتمع بجلالة الملك فاروق يوم ١٤ فبراير على ظهر الطراد الأمريكى الذى نزل به الرئيس ورسا فى مياه البحيرات المرة على مقربة من مدينة الإسماعيلية، وقد تبادلا الرأى فى العلاقات بين مصر وأمريكا، وفى علاقات مصر عامة بالحلفاء، وكان يصحب جلالة الملك فى هذه المقابلة أحمد محمد حسنين رئيس الديوان الملكى، وقابل جلالة الملك أيضًا المستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانية.

وكذلك قابل روزفلت أثناء مروره بمصر الملك عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية، والإمبراطور هيلا سلاسى إمبراطور الحبشة، وشكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية، وقابلهم أيضًا المستر تشرشل.

وكانت هذه المقابلات تمهيدًا لتقريب هذه الدول من الحلفاء، ولكنها لم تسفر عن نتيجة إيجابية فى توطيد استقلال الدول العربية، واحترام حقوقها، وقد عرض روزفلت وتشرشل فى خلالها قرار مؤتمر القرم القاضى بأن لا يشترك فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى تحدد لانعقاده يوم ٢٥ أبريل سوى الدول التى تكون قد أعلنت الحرب على المحور قبل أوّل مارس سنة ١٩٤٥، واقتنع جلالة الملك بمصلحة مصر فى إعلان الحرب.

مقتل أحمد ماهر
(٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥)

كان البرلمان مجتمعًا مساء يوم السبت ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ ليبحث مسألة إعلان مصر الحرب على ألمانيا واليابان تمهيدا لاشتراكها فى مؤتمر سان فرانسيسكو وانضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة، وكانت الوزارة قد أعدّت بيانًا وافقت فيه على إعلان الحرب.

وبعد أن ألقى الدكتور أحمد ماهر هذا البيان فى مجلس النواب، انتقل رحمه الله إلى مجلس الشيوخ لكى يدلى ببيانه فيه، وفيما كان يجتاز البهو الفرعونى الذى يفصل المجلسين، أطلق عليه محام شاب متهوس يدعى محمود العيسوى الرصاص فأصابه إصابات قاتلة أودت بحياته.

كان لهذا الاعتداء المنكر وقع أليم فى النفوس، ولقد علل القائل فعلته الشنعاء بأن أحمد ماهر تسبب فى إعلان مصر الحرب على ألمانيا.

لعمرى إن ماهر لم يرتكب بذلك إثمًا، بل كان عمله هو السبيل إلى قبول مصر عضوًا فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى أنشئت فيه هيئة الأمم المتحدة، ذلك أن أقطاب الحلفاء الذين اجتمعوا فى مؤتمر القرم اشترطوا لقبول أى دولة فى هذا المؤتمر أن تعلن الحرب على المحور قبل أوّل مارس سنة ١٩٤٥، وكانت الحرب العالمية قد أشرفت على نهايتها، ولم يكن إعلان الحرب إلّا إجراءً شكليا، وقد بادرت كل دولة غير محاربة وقتئذ إلى إعلان الحرب على ألمانيا واليابان، وفى مقدمة هذه الدول تركيا وسوريا ولبنان، لكى تظفر بعضوية المنظمة الدولية الجديدة، فلا جرم كان عمل الفقيد وسعيه فى أن تعلن مصر الحرب على ألمانيا واليابان عملًا قوميا سليمًا، لم تخسر مصر فيه شيئًا، بل أفادت بقبولها عضوا فى هيئة الأمم المتحدة لها من الحقوق (نظريا) مثلما لبقية الدول الأعضاء.

ولكن الوفديين استغلوا هذا الموقف، وأثاروا النفوس على أحمد ماهر، موهمين الناس أنه يسعى للزج بالبلاد فى أتون الحرب وإرسال المصريين إلى الخارج ليحاربوا فى ميادين القتال البعيدة، ونشر النحاس بيانًا بهذا المعنى احتوى على شرّ أساليب الإغراء وإثارة الأحقاد فى النفوس، فافتتن الأغرار من هذه الدعاية المغرضة، وكان من أثر هذه الفتنة تلك الجناية الفظيعة التى ذهب ضحيتها زعيم من خيرة رجالات مصر وعلم من أعلام الجهاد.

تأليف وزارة النقراشى
(٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥)

فى ساعة متأخرة من الليلة التى قتل فيها الدكتور أحمد ماهر، تم تأليف وزارة محمود فهمى النقراشى الأولى، وقد ألّفها من أعضاء وزارة أحمد ماهر دون تغيير أو تبديل، وتولى هو الرآسة والداخلية والخارجية، وفى نوفمبر سنة ١٩٤٥ استقال حافظ رمضان وزير العدل، وفى فبراير سنة ١٩٤٦ استقال مكرم عبيد وزميلاه السيد سليم وطه السباعى.

إعلان الحرب على ألمانيا واليابان
(٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥)

انعقد كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ فى جلسة سرية ونوقشت فيها سياسة الحكومة فى إعلان الحرب على ألمانيا واليابان، فأقرّ المجلسان بجلسة ٢٦ فبراير قيام حالة الحرب الدفاعية بين مصر وهاتين الدولتين، وصدر مرسوم فى اليوم نفسه باعتبار المملكة المصرية «فى حالة حرب مع الريخ الألمانى وإمبراطورية اليابان».

وفى ٧ مارس عين عبد الحميد بدوى وزيرًا للخارجية وتولى بهذه الصفة رآسة وفد مصر فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى أبرم فيه ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

* * *

الفصل الثامن

مصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية

فى ٧ مايو سنة ١٩٤٥ استسلمت ألمانيا بلا قيد ولا شرط لبريطانيا والولايات المتحدة وروسيا جميعًا، وبذلك انتهت الحرب العالمية فى أوروبا، بعد خمس سنوات وثمانية أشهر وستة أيام من نشوبها.

وفى أغسطس سنة ١٩٤٥ أذعنت اليابان كذلك بلا قيد ولا شرط أيضًا للولايات المتحدة وحلفائها، ووقع مندوبوها وثيقة الاستسلام يوم أوّل سبتمبر سنة ١٩٤٥ وباستسلامها انتهت الحرب فى العالم

تطور الحركة الوطنية

مقارنة بين عهدين ١٩١٩ - ١٩٤٥

لأجل أن نفهم حق الفهم الحوادث والأحداث التى تعاقبت على البلاد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، يجمل بنا أن نتبين مدى تطور الحركة الوطنية فى السنوات التى سبقتها أو عاصرتها، ومبلغ استعداد الأمة للكفاح والنضال فى السنوات التى أعقبتها وجاءت بعدها.

يبدو لمن يمعن التأمل فى أعماق الحوادث التى ترادفت فى هذه الفترة من الزمن، أن تطورًا خطيرًا قد أصاب الروح العامة للحركة الوطنية، ويتبين مدى هذا التطور من المقارنة بين الروح التى تجلّت فى ثورة سنة ١٩١٩، فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، والروح التى ظهرت سنة ١٩٤٥ على مسرح الحوادث السياسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

فالروح التى تجلت سنة ١٩١٩ وما بعدها هى روح الوطنية الحقة، روح البذل والتضحية، وإيثار الصالح العام على المنافع الشخصية، روح الوحدة

والاعتصام بحبل الوطنية، والحرص على الألفة وصفاء النية فى النفوس، من أجل ذلك كانت الحركة الوطنية عامة شاملة، موفقة ناجحة، اشتركت فيها البلاد من أقصاها إلى أقصاها، ريفها وحضرها، وساهمت فيها طبقات الأمة كافة، شيبها وشبابها، رجالها ونساؤها، أثرياؤها ومتوسطوها وفقراؤها، متعلموها وجهالها، وأثمرت هذه الروح العالية جهادًا رائعًا، أفردنا لتطوره ووقائعه كتاب «ثورة سنة ١٩١٩».

ولكن الحال قد تبدلت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وظهرت الأمة متراخية متخاذلة، فالطبقات الممتازة تؤثر الراحة وتستنيم إلى مهاد الدعة، فلم تشترك اشتراكا فعليا فى الجهاد، واقتصرت طوائف الشعب فى الجملة على إبداء التمنيات، والإعراب بالقول عن المطالبة بالجلاء ووحدة مصر والسودان، وأبت أغلبيتها أن تساهم بنصيب فعلى فى الجهاد والتضحيات، حتى التضحية المالية.

لم يضرب الموظفون كما فعل أسلافهم سنة ١٩١٩، ولم يضرب العمال ولا التجار ولا أصحاب المهن الحرة، واكتفى المحامون بالإضراب بضعة أيام متفرقة، لمناسبات محدودة، ثم عادوا إلى الانصراف إلى أعمالهم ومشاغلهم اليومية.

وترتب على تقاعد طبقات المجتمع عن النضال أن انفرد الطلبة وحدهم بالإضراب والقيام بالمظاهرات وما إلى ذلك، وليس هذا حال أمة جادّة فى النضال، لا تبالى ما تبذل فى جهادها من مرتخص وغال، بل هو ولا ريب نقص كبير فى الروح العامة وتراجع بعيد عما كانت عليه منذ نيف وربع قرن، فإن كل الطبقات قد تضامنت وساهمت فى الجهاد سنة ١٩١٩، واحتملت ما احتملت من المتاعب والحرمان والتضحيات، فكان للجهاد روعته وجلاله، أما أن ينحصر الكفاح تقريبًا فى طلبة المدارس والجامعات، فهذا لعمرى مظهر يؤسف له من خمود فى الروح القومية، وذبول فى الشعلة الوطنية.

لقد كان الظن أن تبدو الأمة بروح أقوى مما كانت عليه سنة ١٩١٩، اتباعًا لسنّة التقدم فى الحياة القومية، ولكن الذى حدث هو العكس، فقد

تضاءلت روح الإخلاص والجد والبذل والتضحية فى النفوس، وهذا طبعًا ليس مرجعه إلى الشعب، فإن فطرة الشعب سليمة، واستعداده للتقدم والجهاد حقيقة لا شك فيها، ولكن قد تمر به فترات من التراجع والانتكاس، مثل التى مرت به فى السنين الماضية وظهرت آثارها خلال الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها.

وهذه النكسة ترجع أكثر ما ترجع إلى السياسة التى ترسمها «الوفد» منذ أن دبّ فيه الفساد، فقد خذل على تعاقب السنين روح الوطنية الصادقة، وأنكر جهاد المجاهدين، وتضحيات المضحين، واعتبر الإخلاص للوطن منحصرًا فى السير فى ركابه، والإذعان لأوامره، والتقلب معه أينما دار، واعتبر أهم مميزات المواطن الصالح (فى نظره) أن يلغى عقله وضميره، وينافق لبضعة النفر الذين أوصلتهم المصادفات التعسة والأيام السود إلى زعامة الوفد، وأن يبتغى الزلفى لديهم، وبذلك وحده يستحق أن يكون له نصيب فى المراكز النيابية والاجتماعية أو المناصب الحكومية أو المغانم المادية. أما الوطنية الصادقة، أما الخدمات التى يجب أن يؤديها المواطن الصالح للبلاد، فهذه أمور لا وزن لها ولا اعتبار فى نظر الوفد، بل هى فى الغالب من أسباب تنكره لمن ساهموا فيها.

وهذه السياسة ولا ريب كان لها أثرها البعيد فى انصراف النفوس عن الإخلاص والجهاد والتضحية، إذ رآها الناس موضع الزراية والاستخفاف، بل مبعث الحرب ومصدر العداوة والبغضاء من جمهرة الوصوليين والنفعيين.

فالوفد هو أوّل من خذل روح الإخلاص فى نفوس المواطنين، ولا غرابة – وهذه تعاليمه فى تربية الشعب السياسية – أن تظهر النتائج السيئة لهذه التربية مع الزمن، وأن تبدو الأمة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية متراخية، يتجنب أبناؤها فى الجملة طريق البذل والتضحية، ويؤثرون الراحة والعافية.

إن الوفد هو المسئول الأوّل عن خمود الروح الوطنية وتحوّل الحياة القومية إلى حياة فردية، لأنه هو الذى أشاع فى عدد كبير من المواطنين روح

النفعية والانتهازية، واتخذ زعماؤه وأتباعه وأشياعه الاشتغال بالسياسة وسيلة للاستغلال والجاه، والكسب والثراء، والذين ناصروا الوفد منذ أن دبّ فيه الفساد إنما ناصروه على هذا الأساس، وعلى اعتبار أنه الطريق المعبّد لوصولهم إلى المراكز النيابية أو المناصب الحكومية أو استغلال النفوذ، فهذه الروح النفعية التى أشاعها الوفد قد أفسدت الحياة الوطنية والحياة الاجتماعية على السواء، وللزعامات ولا ريب أثرها فى مصاير الأمم وحياتها، فالزعامة الصالحة تبعث فى نفوس المواطنين روح الصدق والإخلاص، وإيثار المصالح الوطنية على المنافع الشخصية، والزعامة النفعية تستثير فى النفوس غرائز الفساد والأنانية، والانصراف إلى الانتفاع والاستمتاع بالأعراض الزائلة، والتنكر للمثل العليا، والناس على دين زعمائهم، وإذ قد خلت زعامة الوفد من الإخلاص والاستقامة، والصدق والتضحية، فإن المنتمين إليه قد درجوا على سنته، واتبعوا طريقته، فمعظمهم من الوصوليين طلاب المنافع والمراكز والمناصب، وقد استشرى الفساد حتى دبّ إلى الطلبة، فأشاع الوفد فى كثير منهم روح النفعية والانتهازية، وتسلل دعاته بين صفوف الطلبة يغرونهم بالمنافع المادية العاجلة من الأموال يوزعونها على المتظاهرين منهم، وبالآمال فى أن ينالوا بعد تخرجهم من معاهدهم ما ينالون من مزايا الحكم، وإيثارهم على غيرهم فى الظفر بمغانمه، فالطلبة الذين ينشأون على هذا الطراز وهم عماد المستقبل هيهات أن يكونوا مواطنين صالحين، بل أغلب الظن أن يظلوا طوال حياتهم من الوصوليين الذين لا يرجى منهم لبلادهم خير ولا نفع.

فهذا التحول والتخاذل فى نفوس المواطنين، هو نتيجة لتربية الوفد السياسية للأمة، وبذلك كله أفسد الحركة الوطنية وأفسد النفوس معها.

وهنا يتبين الفارق بين تربية الحزب الوطنى للأمة قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، وتربية الوفد لها.

فمصطفى كامل ومحمد فريد، وأنصارهما وتلاميذهما، قد تولوا تربية الشعب السياسية من سنة ١٨٩٠ على عهد مصطفى كامل، ومن سنة ١٩٠٨ على عهد محمد فريد، فكانت تربية صحيحة مثمرة، وكان لجهادهم أثر كبير فى

بعث الحركة الوطنية وسيرها على صراطها المستقيم، ذلك بما غرسوا فى النفوس من روح الجهاد الخالص لله والوطن، جاعلين من أنفسهم القدوة الصالحة لمواطنيهم، ومن تم أدركت الأمة حظا كبيرًا من الوطنية الصادقة بحيث مهدت هذه التربية القوية لثورة سنة ١٩١٩، فالثورات كما قلت فى كتابى عن (مصطفى كامل) ليست حركات ميكانيكية تبدو فجأة للناظرين، بل هى حوادث اجتماعية تتمخض عنها حياة الشعوب تبعًا لدرجة استعدادها، ونتيجة لسريان روح الوطنية فى نفوس أبنائها، فالسنوات التى قضاها الحزب الوطنى فى تربية الشعب السياسية كانت بمثابة المدرسة التى تلقت فيها الأمة مبادئ الوطنية الحقة، وهى الفترة التى بُعثت فيها الحركة الوطنية من مرقدها وكانت الغذاء الصالح لثورة سنة ١٩١٩.

إن جهود هذا الحزب العتيد الذى حاربه الوفد وجحد فضله، كان لها فضلها فى ظهور الثورة، كما بقى لها طابعها الثابت وأثرها المستمر على مر السنين حتى اليوم فى توجيه الحركة الوطنية الوجهة الصالحة وجهة الجلاء والاستمساك بوحدة وادى النيل والجهاد البرئ النزيه.

أما مدرسة الوفد السياسية فقد أشاعت الفساد فى النفوس، وبعدت بالمواطنين عن المثل العليا، وغرست فيهم روح النفعية والوصولية، وحببت إليهم الفرقة والانقسام، والعداوة والخصام، بحيث واجهت الأمة الأحداث التى تعاقبت عليها خلال الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها متخاذلة مفككة، ومن هنا نتبين ناحية من نواحى الضعف الذى أصاب الجبهة الوطنية، وهو ولا ريب ضعف طارئ، لا يلبث أن يزول بزوال أسبابه، وتعود الأمة سيرتها الأولى، قوية متماسكة، سائرة قدمًا إلى الأمام إن شاء الله.

تقدم الوعى القومى

وإلى جانب هذا الضعف الطارئ، قد وجدت الأمة بعض العوض فى تقدم وعيها القومى، فإن هذا الوعى قد تقدم بلا مراء فى الخمس عشرة سنة الأخيرة، ومرجع ذلك إلى انتشار العلم، ونضج العقول، وارتقاء المدارك

والأفكار، وتقدم البلاد عامة، مما كان له أثره فى فهم الشعب بعض الحقائق السياسية.

ومن نتائج هذا التقدم إدراك الأمة أهمية الجلاء، وأنه جوهر الاستقلال، وازدياد تعلقها به بحيث أصبح شعارًا لها، وموضع الإجماع منها، وكذلك زاد تمسكها بوحدة مصر والسودان.

ومن مظاهر الوعى القومى كراهية الأمة لمعاهدة سنة ١٩٣٦، وكفاحها للتحرر منها، وتحطيم قيودها، وفهمها إياها على حقيقتها، برغم ما روج لها الوفد سنين عديدة، وبرغم ما قال النحاس عنها إنها معاهدة الشرف والاستقلال، فأدرك الشعب بفضل تقدم الوعى القومى أن لا شرف فيها ولا استقلال، بل فيها المهانة والإذلال.

فذيوع فكرة الجلاء والوحدة بين مصر والسودان، والتنكر لسياسة التحالف والمعاهدات الباطلة، كل أولئك يدلّ على ارتقاء الأفكار وتقدم الوعى القومى، وأن السعوذة قد أصبحت إلى زوال.

الحريات الأربع وميثاق الأطلنطى

وفى خلال الحرب العالمية الثانية أعلنت عهود ومواتيق دولية كان لها أثرها الصالح فى نشاط الحركة الوطنية وتقدم الوعى القومى معًا، وحفزت النفوس إلى مواصلة الكفاح لتحقيق الأهداف الوطنية، إذ رأت الأمة فى هذه العهود والمواثيق حججًا جديدة لمطالبها، وسندًا دوليا لقضيتها، وكان لها من الأثر فى النفوس مثلما كان لمبادئ الرئيس ويلسن التى أعلنها سنة ١٩١٧ و١٩١٨ خلال الحرب العالمية الأولى، وكانت من العوامل فى استثارة روح الاستقلال والحرية فى الشعوب، بالرغم من إخلاف ويلسن لوعوده وعهوده[١].

وأهم هذه العهود وأبعدها أثرًا تصريح الرئيس روزفلت رئيس الولايات المتحدة عن (الحريات الأربع)، فقد أذاع على العالم تصريحًا فى ٥ يوليه

---

(١) كتابنا «ثورة سنة ١٩١٩» ج ١ ص ٤٤ (طبعة سابقة).

سنة ١٩٤٠ بشأن حريات البسر الأساسية ووجوب التمسك بها قال:

« نأمل أن يطلع علينا المسنفبل الذى نعمل على إعداده فى الوقت الحاضر بحضارة تقوم دعائمها على حريات البشر الأساسية.

وأولى هذه الحريات: حرية القول والرأى.

والثانية: الحرية التى تجعل فى استطاعة كل إنسان أن يعبد الله وفق معتقده.

والثالثة: الحرية التى يحصل عليها الإنسان بالتحرير من نير البؤس والعوز.

والرابعة: الحرية التى تنتج عن التحرر من الخوف.

« وليست هذه الحريات أحلامًا بعيدة المنال يتطلب تحقيقها أجيالاً طويلة، ولكنها مبادئ حقيقية ملموسة يجب على جيلنا الحاضر أن ينشرها فى العالم أجمع ».

ثم جاء ميثاق الأطلنطى باعثًا جديدًا على الأمل فى مستقبل زاهر تشرق فيه على الأمم شمس الحرية والاستقلال، وهو وثيقة هامة أعلنها الرئيس روزفلت والمستر تشرسل رئيس الوزارة البريطانية فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ حين اجتمعا على ظهر بارجة حربية وسط المحيط الأطلنطى، وتتضمن المبادئ الآتية التى أعلنا أنهما يعقدان عليها أملهما فى إيجاد عالم جديد أفضل من العالم الحالى وهى:

أولاً: أن بلديهما لا يسعيان إلى أى توسع إقليمى أو غيره.

ثانيًا: أنهما يريدان أن لا يقع أى تبدل إقليمى يخالف رغبة الشعوب صاحبة الشأن.

ثالثًا: أنهما يحترمان حق جميع الشعوب فى اختيار شكل الحكومات التى تدير شئونها وأنهما يرغبان فى أن تسترد الأمم التى غلبت على أمرها حقوقها وحكوماتها الحرة.

رابعًا: أنهما سيحاولان - مع احترام التزاماتهما القائمة الآن - منح جميع الدول صغيرة كانت أو كبيرة. ظافرة أو مقهورة. حق الوصول إلى اتفاقات تجارية متساوية والحصول على مواد العالم الأولية التى تحتاج إليها لرخائها الاقتصادى.

خامسًا: أنهما يرغبان من الوجهة الاقتصادية فى الحصول على التعاون التام بين جميع الأمم لتأمين أحوال أوفق للعمل وضمان التوازن الاقتصادى والسلامة الوطنية.

سادسًا: أنهما يأملان بعد سحق الاستبداد النازى أن تتوطد دعائم السلم الذى يتيح لجميع الأمم وسائل العيش بسلام فى دائرة حدودها وتمكين الناس فى جميع أنحاء المعمورة من العيش فى مأمن من الشقاء والخوف.

سابعًا: أن مثل هذا السلم يجب أن يمنح جميع الرجال حق مباشرة التجارة الحرة عبر البحار والتمتع دون قيد بالمواصلات البحرية.

ثامنًا: أنهما يعتقدان أنه يجب على جميع أمم العالم - لأسباب أدبية ومادية - أن تعدل عن استخدام سلاح القوّة. وما دام لا يمكن المحافظة على أى سلم فى المستقبل إذا ظلت الأمم التى تهدد أو يمكنها أن تهدد جيرانها بالاعتداء أن تستخدم الأسلحة البرية والبحرية والجوية فهما يريان أن تجريد هذه الأمم من السلاح أمر جوهرى إلى أن يتم وضع نظام دائم واسع النطاق للطمأنينة العامة وهما فى الوقت نفسه يتشجعان جميع التدابير العملية الأخرى المؤدية إلى تخفيف أعباء التسلح عن عاتق الشعوب المحبة للسلام.

وقد دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية فى ديسمبر سنة ١٩٤١ على أساس هذا الميثاق.

وأعلنت الحكومة المصرية فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ انضمامها إلى مبادئ ميثاق الأطلنطى، وأرسلت بذلك تبليغًا إلى كل من الحكومة البريطانية والحكومة الأمريكية، وأجابت وزارة الخارجية البريطانية على هذا التبليغ بأنها ترحب به ترحيبًا حارا وأنها «تشاطر الحكومة المصرية اقتناعها بأنه (الميثاق) سيوطد

العلاقة القائمة بين مصر وبين جميع الأمم الأخرى التى تحدوها الرغبة فى أن تكفل للعالم مستقبلًا أسعد، وهى تعترف بالمساعدة التى قدمتها مصر إليها عن طيب خاطر فى الكفاح الحاضر على أساس معاهدة التحالف المصرية البريطانية - كما أنها موقنة أن الحكومة المصرية والشعب المصرى لن يكونا أقل استعدادًا للمساهمة فى المهمة العظيمة الشاقة - مهمة إعادة بناء العالم بعد فوز الأمم المتحالفة - وهى المهمة التى ستظل تقتضى بذل جميع الجهود.

وأجابت وزارة الخارجية الأمريكية بخطاب ترحيب حار بانضمام مصر إلى ميثاق الأطلنطى.

حقاإن هذه المعانى السامية قد تضاءلت، وتبددت مبادئ ميثاق الأطلنطى بعد أن وضعت الحرب أوزارها، مثلما تبددت مبادئ الرئيس ويلسن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ولكن من الحق أن نقول أيضًا إن هذه العهود والمواثيق قد استثارت فى نفوس السعوب روح الجهاد لتحقيق آمالها وإدراك الأهداف التى نادى بها أقطاب الحلفاء، وكانت عاملًا من عوامل تقدم الحركة الوطنية بين مختلف الشعوب.

والآن وقد ألقينا نظرة عامة على مدى التطور الذى بلغته الروح الوطنية عند ما وضعت الحرب العالمية أوزارها، فلنتابع الحوادث التى تعاقبت على البلاد منذ انتهاء تلك الحرب.

توقيع ميثاق جامعة الدول العربية
(٢٢ مارس سنة ١٩٤٥)

اجتمعت وفود الدول العربية فى القاهرة فى شهر مارس سنة ١٩٤٥، وتم توقيعها على «ميثاق جامعة الدول العربية» فى قصر الزعفران يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥، وتبودلت بهذه المناسبة الخطب المعتادة فيما يعلقونه من الآمال على إبرام هذا الميثاق.

مؤتمر سان فرنسيسكو وميثاق الأمم المتحدة
(إبريل – يونيه سنة ١٩٤٥)

أخفقت «عصبة الأمم» التى أنشئت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى فى مهمتها الأولى وهى إقرار السلام فى العالم، وشبّت الحرب العالمية الثانية، وأخذ أقطاب السياسة من دول الحلفاء يبحثون والحرب قائمة فى إنشاء هيئة عالمية جديدة تكفل للإنسانية استقرار الصلح والسلام بعد أن تضع الحرب أوزارها.

فاجتمع فى خريف سنة ١٩٤٤ مندوبو الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا والاتحاد السوفيتى (روسيا) وجمهورية الصين، فى «دومبارتون أوكس» بالولايات المتحدة، لوضع اقتراحات لإنشاء هيئة عالمية لحفظ السلم والأمن الدولى، وفى ٩ أكتوبر أذاعت الحكومات الأربع مشروعا «لهيئة دولية عالمية» عرف فيما بعد «بمقترحات دومبارتون أوكس».

وقد حدد هذا المشروع المبادئ والأوضاع التى تقوم عليها الهيئة الدولية الجديدة.

على أن مؤتمر «دومبارتون أوكس» لم يصل إلى حلّ مشكلة إجراءات التصويت فى مجلس الأمن، وهو العامل الأهم فى الهيئة الجديدة، فترك المشكلة معلقة، كما أنه لم يتعرض لبعض المسائل الأخرى، ومنها مسألة تنظيم الوصاية الدولية على البلاد التى يرى أنها غير أهل للحكم الذاتى.

وفيما بين ٤ و ١١ فبراير سنة ١٩٤٥ اجتمع الرئيس روزفلت والمارشال ستالين والمستر تشرشل فى مؤتمر القرم الذى انعقد بمدينة يالتا، واتفقوا على إجراءات التصويت فى مجلس الأمن، فجعلوا للدول الخمس الكبرى: الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين الكلمة النافذة فى التصويت، بأن يكتفى بأكثرية سبعة أصوات من أحد عشر بالنسبة لجميع قرارات المجلس، على أنه إذا كانت المسألة تتعلق بالإجراءات فيكفى سبعة أصوات، دون تمييز بين الدول الخمس ذوات المركز الدائم وغيرها، أما فى

المسائل الأخرى فيجب أن تصدر القرارات فيها بموافقة سبعة أعضاء يكون من بينهم جميع الأعضاء الدائمين، وهذا الوضع هو الذى أقرّه ميثاق سان فرنسيسكو.

وفى ١٨ فبراير سنة ١٩٤٥ اجتمع الدكتور أحمد ماهر رئيس الوزارة المصرية بالمستر أنتونى إيدن وزير خارجية بريطانيا، وأبلغه المستر إيدن أن مؤتمر القرم قرر عقد مؤتمر دولى فى مدينة سان فرنسيسكو يوم ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥، كما قرر ألّا يشترك فى هذا المؤتمر إلّا الدول التى تكون قد أعلنت الحرب على المحور قبل أوّل مارس سنة ١٩٤٥، وزاد بأن إعلان الحرب يتيح لتلك الدول - فوق اشتراكها فى هذا المؤتمر - أن تكون من الأعضاء المؤسسين للهيئة الدولية المزمع تكوينها بعد الحرب لكى تخلف عصبة الأمم القائمة وقتئذ.

ونظر البرلمان فى الأمر، فوافق المجلسان فى يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ على إعلان الحرب على ألمانيا واليابان كما أسلفنا.

وفى ٥ مارس سنة ١٩٤٥ تلقت مصر الدعوة التى أرسلتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية - بالأصالة عن نفسها وبالنيابة عن حكومات بريطانيا العظمى والجمهوريات السوفيتية والجمهورية الصينية - إلى تسع وثلاثين دولة منها مصر، لحضور مؤتمر يعقد بسان فرنسيسكو فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥ لإعداد ميثاق للهيئة الدولية العالمية الجديدة، على أساس مقترحات «دومبارتون أوكس»، مضافاً إليها النصوص الخاصة بإجراءات التصويت فى مجلس الأمن، التى اتفق عليها فى مؤتمر القرم، وأما الأحكام الخاصة بالوصاية الدولية، فلم تكن الدول الداعية قد اتفقت عليها بعد.

وقبلت مصر الدعوة إلى مؤتمر سان فرنسيسكو، وألّفت وفدها إلى المؤتمر من عبد الحميد بدوى وزير الخارجية رئيساً، وإبراهيم عبد الهادى وزير الصحة، وعلى الشمسى، ومحمود حسن وزير مصر المفوض فى واشنطون أعضاء، ومن هيئة من الخبراء ضمت إلى الوفد مؤلفة من ممدوح رياض وطه السيد نصر ومحمد عوض محمد وعدلى أندراوس إلخ.

وسبق هؤلاء سفر وفد لتمثيل مصر فى اللجنة التشريعية التى عهد إليها وضع نظام محكمة العدل الدولية، وهذا الوفد مؤلف من حافظ رمضان وزير العدل وعبد المنعم رياض وحلمى بهجت بدوى.

واشترك وفد مصر فى المؤتمر الذى افتتح فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥، وأبدى فيه وجهة نظر مصر فى المقترحات المعروضة، مما سجل فى مضابط المؤتمر ومحاضره الرسمية.

وبرغم الجهود التى بذلها وفد مصر ووفود بلاد أخرى عديدة منها المتوسطة والصغيرة فى مؤتمر سان فرنسيسكو فى سبيل تعديل كثير من أحكام الميثاق المقترح، لتقريب الشقة بين ما تبتغيه الدول الكبرى من سلطة، وما نرجوه الدول الصغيرة من مساواة، فإن الدول الداعية قد تمسكت بالأوضاع وبالصيغ الجوهرية التى كانت قد اتفقت عليها فيما بينها فى «دومبارتون أوك» وفى مؤتمر «القرم» زاعمة أنه لابدّ من النزول فى الميثاق على حكم الأمر الواقع، بحجة أن الدول الكبرى هى التى تقع على عاتقها المسئولية فى حفظ الأمن العالمى، وهى التى تستطيع، دون غيرها، بمالها من قوّات وموارد، أن تسهر على السلم الدولى فيستقر (هكذا قالوا وأرجفوا)، وقد برهنت الحوادث على عكس ما ادّعوا، ورُئى وقتئذ أن يجعل لتلك الدول فى الميثاق نصيب من السلطة يتناسب ومسئولياتها التى انتحلتها.

ولذلك جاء الميثاق الذى انتهى إليه مؤتمر سان فرنسيسكو محتفظًا بالأوضاع الجوهرية التى تضمنتها مقترحات «دومبارتون أوكس»، ولم تستطع وفود الدول المتوسطة والصغيرة أن تحمل الدول الداعية على تعديل مقترحاتها إلّا فى بعض المواضع الثانوية.

توقيع الميثاق
(٢٦ يونيه سنة ١٩٤٥)

عقد ميثاق الأمم المتحدة بمدينة سان فرنسيسكو فى يوم ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٥، واشتركت فى توقيعه بادئ الأمر ٥٣ دولة.

القواعد الأساسية للميثاق

لامراء فى أن هذا الميثاق يعد من أعظم المواثيق الدولية شأنًا، افتتحت به الإنسانية عهدًا جديدًا فى حياتها المليئة بالانقلابات والتطورات، وكان خلاصة الأفكار والاتجاهات التى استقبلت بها الإنسانية عهد السلام بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فلا غرو أن اتجهت إليه الشعوب قاطبة وعلقت عليه آمالاً كبارًا فى أن يكون أداة لإقرار السلام فى العالم حقبة طويلة من الزمن، لأن ما عاناه العالم من ويلات الحرب العامة كان كفيلًا بتوجيه الجهود وتضافر القوى لابتكار خير الوسائل وأنجعها فى سبيل تجنيب العالم ويلات حرب أو حروب جديدة.

واقتبس الميثاق بعض مبادئ ميثاق الأطلنطى الذى أعلن فى أغسطس سنة ١٩٤١ (ص ١٦٦) وإن كان لم يشر إليه ولم يقرّه فى مجموعه.

واحتوى من الأحكام ما جعل الأمم تنتظر أن يكون له أثره المحمود فى العلاقات الدولية وإقامتها على أسس جديدة من العدل والمساواة والسلام، واحترام استقلال الأمم كبيرها وصغيرها.

ففى ديباجة الميثاق تعهدت شعوب الأمم المتحدة عهدًا صريحًا جاء فيه: «قد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانًا يعجز عنها الوصف، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء، والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية.

وفى ديباجة الميثاق أيضًا عهد صريح بعدم استخدام القوّة المسلحة فى العدوان على حقوق الأمم، وبحقها فى تقرير مصيرها، والمساواة بين الشعوب، هذا نصّه: «وفى سبيل هذه الغايات اعتزمنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معًا فى سلام وحسن جوار، وأن نضم قوانا كى نحتفظ بالسلم والأمن الدولى، وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألّا تستخدم القوّة المسلحة فى غير المصلحة المشتركة».

وفى مقاصد الهيئة ومبادئها نصّت المادة الأولى من الميثاق فيما نصّت عليه أن من مقاصد الأمم المتحدة:

١ – حفظ السلم والأمن الدولى، وتحقيقًا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم ورفعها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، والتذرع بالوسائل السلمية وفقًا لمبادئ العدل والقانون الدولى، لحل المنازعات الدولية، التى قد تؤدّى إلى الإخلال بالسلم أو تسويتها.

٢ – إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى للشعوب بحقوق متساوية، ويجعل لها تقرير مصيرها، واتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.

وفى المادة الثانية فقرة ١ نصّ صريح على أنه «تقوم الهيئة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضائها».

والفقرة ٤ من هذه المادة تقضى بأنه «يمتنع أعضاء الهيئة جميعًا فى علاقاتهم الدولية عن أن يهددوا بالقوّة أو أن يستخدموها ضدّ سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة».

فاحترام استقلال الدول، وسلامة أراضيها، والمساواة فى السيادة بين أعضاء الأمم المتحدة، والمساواة فى الحقوق بين الأمم كبيرها وصغيرها، وحقها فى تقرير مصيرها، ومنع أعمال العدوان، هذا هو الأساس الأوّل فى الميثاق.

تقررت هذه القواعد، ووافقت عليها الدول المشتركة فى مؤتمر سان فرنسيسكو، وتوكيدًا وتثبيتًا لها وتغليبًا لها على كل الأوضاع السابقة عليها والمنافية لها، نصّت المادة الثالثة بعد المائة من الميثاق على أنه «إذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء «الأمم المتحدة» وفقًا لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولى آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق».

أعضاء الهيئة

تتكون الهيئة من الدول التى اشتركت فى مؤتمر سان فرنسيسكو والتى وقعت الميثاق وصدقت عليه. والعضوية مباحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام، على أن نقبل هذه الدول بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن، ويصحّ أن يوقف أى عضو أو يفصل فى ظروف يحددها الميباق.

فروع الهيئة

يكون للهيئة الفروع الرئيسية الآتية:

جمعية عامة، ومجلس أمن، ومجلس اقتصادى واجتماعى، ومجلس وصاية ومحكمة عدل دولية، وأمانة.

الجمعية العامة

تتألف الجمعية العامة من جميع الأمم المتحدة، ويحدد الميثاق وظائف الجمعية وسلطاتها فى مواده من العاشرة إلى السابعة عشرة، ولها أن تناقش أية مسألة تدخل فى نطاق الميثاق، وأن توصى أعضاء الهيئة أومجلس الأمن بما تراه فى تلك المسائل، مع مراعاة بعض القيود الواردة فى الميثاق، ولها أن تنظر فى المبادئ العامة فى شأن حفظ السلم ونزع السلاح وتنظيم التسليح، وأن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ، وأن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولى يرفعها إليها أى عضو من أعضاء الأمم المتحدة، أومن غير الأعضاء، على أن كل مسألة يكون من الضرورى فيها القيام بعمل ما، ينبغى أن تحيلها الجمعية إلى مجلس الأمن فبل بحثها أو بعده، ولها أن تسترعى نظر المجلس إلى الأحوال التى تعرّض السلم والأمن الدولى للخطر، وعندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع أوموقف ما الوظائف التى رسمت له فى المبثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية فى شأن هذا النزاع أو الموقف إلّا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن ولها أن تنشئ دراسات، وتشير

بتوصيات لإنماء التعاون الدولى فى ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع والصحة والتعليم.

ولكل عضو فى «الأمم المتحدة» صوت واحد فى الجمعية العامة، وتصدر قراراتها فى المسائل الهامة بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين، والمسائل الأخرى بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وتشمل «المسائل الهامة» التوصيات الخاصة بحفظ السلم، وانتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين، وأعضاء المجالس الأخرى، وقبول أعضاء جدد فى الأمم المتحدة، ووقف الأعضاء وفصلهم، والمسائل المتعلقة بسير نظام الوصاية والمسائل الخاصة بالميزانية.

وتجتمع الجمعية العامة فى أدوار انعقاد عادية سنوية، وإذا اقتضى الحال فى أدوار انعقاد استثنائية، بناءً على طلب مجلس الأمن أو أغلبية أعضاء الأمم المتحدة.

مجلس الأمن

يقوم إلى جانب الجمعية العامة «مجلس الأمن»، ويتألف من أحد عشر عضوًا من الأمم المتحدة، منهم خمسة أعضاء دائمين هم: الصين، وفرنسا، والاتحاد السوفييتى (روسيا)، وبريطانيا العظمى، والولايات المتحدة الأمريكية، وستة أعضاء آخرين غير دائمين تنتخبهم الجمعبة العامة من بين الأمم المتحدة، ويراعى فى الانتخاب بوجه خاص وقبل كل شىء مساهمة الأعضاء فى حفظ السلم والأمن الدولى، كما يراعى أيضًا التوزيع الجغرافى العادل.

وينتخب الأعضاء غير الدائمين لمدة سنتين، والعضو الذى انتهت مدّته لا يجوز إعادة انتخابه على الفور، ويكون لكل عضو فى مجلس الأمن مندوب واحد.

ويعهد إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية فى أمر حفظ السلم والأمن الدولى، ويتعهد أعضاء «الأمم المتحدة» بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها، ويختص المجلس بوضع منهاج لتنظيم التسليح.

ويجعل الميثاق لمجلس الأمن سبيلين للمحافظة على السلم العالمى، سبيلاً لحل المنازعات بالوسائل السلمية – كالمفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية – وسبيلاً لتدارك حالات تهديد السلم والإخلال به وقمع العدوان باتخاذ تدابير قد لا تتطلب استخدام القوّات المسلحة (مثل وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات جميعها وقطع العلاقات الدبلوماسية)، أو باتخاذ تدابير قسرية بطريق القوّات الحربية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة، أو الموضوعة تحت تصرف مجلس الأمن بناءً على طلبه وطبقًا لاتفاقات خاصة تبرم بين مجلس الأمن وبين أعضاء «الأمم المتحدة» وتصدق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية.

وهذه الاتفاقات الخاصة هى التى تحدد أيضًا «المساعدات والتسهيلات الضرورية» التى يضعها الأعضاء وقتئذ تحت تصرف مجلس الأمن، فى سبيل مساهمتهم فى حفظ السلم والأمن الدولى، وعلاقة مجلس الأمن بكل من الدول فى هذه الشئون تحددها مواد الميثاق.

التصويت فى مجلس الأمن

ينصّ الميثاق على أن يكون لكل عضو بالمجلس صوت واحد، وتصدر القرارات فى المسائل الإجرائية بموافقة سبعة من الأعضاء، وفى المسائل الأخرى كافة بموافقة سبعة من الأعضاء، تكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة بشرط أنه فى القرارات المتخذة تطبيقا لأحكام الفصل السادس من الميثاق (وهو الفصل الخاص بحلّ المنازعات حلًّا سلميا، ويشمل المواد ٣٣ إلى ٣٨)، والفقرة الثالثة من المادة ٥٢ (التى تجعل لمجلس الأمن أن يشجع على استكثار الحل السلمى للمنازعات المحلية بطريق التنظيمات والتوكيلات والإقليمية)، يمتنع من كان طرفًا فى النزاع عن التصويت.

وبعبارة أخرى لا تمنع الدولة صاحبة الشأن فى النزاع عن التصويت فى الشئون الأخرى، وإذا كانت من الدول الخمس التى لها مقعد دائم فى مجلس الأمن، فلا يصدر القرار فى النزاع الخاص بها إلّا بموافقة رأيها، وهذا وذاك هو ما يعبر عنه بحق الفيتو (الاعتراض).

وينصّ الميثاق على أنه ليس فيه ما ينتقص الحق الطبيعى للدول فى الدفاع عن أنفسها إذا اعتدت قوّة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولى، ولا تؤثر التدابير التى يتخذها الأعضاء فى سلطة مجلس الأمن ومسئولياته المستمدة من الميثاق فى أن يتخذ فى أى وقت، ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم أو إعادته إلى نصابه.

وينصّ الميثاق أيضًا على أنه ليس فيه ما يحول دون قيام تنظيمات أو توكيلات إقليمية تكون متلائمة فى نشاطها مع مقاصد الأمم المتحدة، ويستخدم مجلس الأمن التنظيمات الإقليمية فى ظل سلطانه كلما رأى ذلك ملائمًا فى أعمال القسر، ويجب أن يحاط مجلس الأمن فى كل وقت إحاطة تامة بما يجرى من الأعمال بمقتضى تنظيمات إقليمية لحفظ السلم والأمن الدولى.

فى التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى

أسار الميثاق فى مواده ٥٥ إلى ٦٠ إلى الأغراض الاقتصادية والاجتماعية التى ترمى إليها الأمم المتحدة، وأهمها تحقيق مستوى أعلى للمعيشة، وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد، وتيسير الحلول للمشاكل الدولية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، والعمل على أن ينتشر فى العالم احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية للجميع، بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء.

ويتعهد جميع الأعضاء بأن يتخذوا ما يجب عليهم، بالتعاون مع الهيئة، لإدراك هذه المقاصد، وتقع مسئولية تحقيق هذه المقاصد على عاتق الجمعية العامة للهيئة، كما تقع على عاتق «المجلس الاقتصادى والاجتماعى» فى ظل سلطان الجمعية العامة.

ويتألف المجلس الاقتصادى والاجتماعى من ثمانية عشر عضوًا من «الأمم المتحدة» تنتخبهم الجمعية العامة، وللمجلس أن يقوم بدراسات، ويضع تقارير عن المسائل الدولية فى سئون الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة،

وله أن يمدّ مجلس الأمن بالمعلومات، وعليه أن يعاونه متى طلب إليه ذلك، وينفذ توصيات الجمعية العامة فيما يدخل فى اختصاصه، ويقوم بالخدمات التى يطلبها منه الأعضاء بعد موافقة الجمعية العامة.

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أعضائه الحاضرين المشتركين فى التصويت، ويجتمع المجلس الاقتصادى والاجتماعى كلما دعت الحاجة لذلك، وفقًا للائحة التى يسنّها، ويجتمع إذا طلب ذلك أغلبية أعضائه.

وينصّ الميثاق على أن تقوم فى ظل المجلس الاقتصادى والاجتماعى «توكيلات أخصائية» يشير إليها الميثاق فى المواد ٥٧ وما بعدها فى فصل «التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى»، وهى معاهد اختصاصية تنشأ بمقتضى اتفاقات بين الحكومات، وتضطلع بمهام وتبعات دولية فى ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة، ويتضمن الميثاق الأحكام التى توطد الصلات بين هذه التوكيلات وبين شتى فروع الهيئة، لتنسيق الجهود، وتعميم الفائدة، وأهمها مكتب العمل الدولى، والتوكيلات التى أنشئت على أثر المؤتمرات التى عقدتها الأمم فى السنين الأخيرة، كمؤتمر النقد والزراعة والأطعمة، وما ينتظر إنشاؤه منها فى المستقبل فى ميادين التعليم والتعاون الثقافى والتجارة الدولية والصحة وما إلى ذلك.

فى نظام الوصاية الدولية

ينصّ الميثاق على أن الأهداف الأساسية لنظام الوصاية طبقًا لمقاصد «الأمم المتحدة» هى توطيد السلم والأمن الدولى، والعمل على ترقية سكان الأقاليم المشمولة بالوصاية فى شئون السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم، واضطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التى تعرب عنها بملء حريتها، وطبقًا لما قد ينصّ عليه فى شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية، وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين.

وتنصّ المادة ٧٧ على أن نظام الوصاية يطبق على الأقاليم الداخلة فى الفئات الآتية:

(أ) الأقاليم المنسمولة سنة ١٩٤٥ بالانتداب.

(ب) الأقاليم التى قد تقتطع من الدول أعداء الحلفاء نتيجة للحرب العالمية الثانية.

(ج) الأقاليم التى تضعها فى الوصاية بمحض اختيارها دول مسئولة عن إدارتها.

وجاء فى المادة النامنة والسبعين أن نظام الوصاية لا يطبق على الأقاليم التى أصبحت أعضاء فى هيئة الأمم المتحدة، فتقوم العلاقات بينها على احترام مبدأ المساواة فى السيادة.

أما البلاد الواقعة تحت نير الانتداب أو الاستعمار من التى لم تمكن من أن تصبح أعضاء فى هيئة «الأمم المتحدة» فلم يأت لها الميثاق بجديد، وترك سئونها على حالتها حين أبرم الميثاق، وأحال إلى اتفاقات لاحقة «تحدد أى الأقاليم من الفئات سالفة الذكر يوضع فى نظام الوصاية وطبقًا لأى شروط».

وينصّ الميناق بعد ذلك على أنه يتفق على شروط الوصاية لكل إقليم يوضع فى ذلك النظام... برضا الدول التى يعنيها هذا الأمر بالذات، ومنها الدولة المنتدبة فى حالة الأقاليم المشمولة بانتداب أحد اعضاء «الأمم المتحدة».

محكمة العدل الدولية

ينصّ الميناق على إنشاء محكمة عدل دولية تكون الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، وتقوم بعملها وفق نظامها الأساسى الملحق بالميثاق، وهو مبنى على النظام الأساسى للمحكمة الدائمة للعدل الدولى فى عهد عصبة الأمم، وبقى عدد قضاتها ١٥ كما كانوا، وانتخابهم بيد الجمعية العامة ومجلس الأمن معًا، ويعتبر جميع أعضاء (الأمم المتحدة) بحكم عضويتهم أطرافًا فى النظام الأساسى لهذه المحكمة، ويجوز لدولة ليست من (الأمم المتحدة) أن تنضم إلى

النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توصية مجلس الأمن، ويتعهد كل عضو من أعضاء (الأمم المتحدة) أن ينزل على حكم هذه المحكمة فى أية قضية يكون طرفًا فيها، وإذا امتنع أحد المتقاضين فى قضية ما عن أن يقوم بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن، ولهذا المجلس إذا رأى ضرورة لذلك، أن يقدم توصياته أو يصدر قرارًا بالتدابير التى يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم.

هذا، وقد أثبت وفد مصر فى اللجنة التسريعية التى وضعت النظام الأساسى لمحكمَة العدل الدولية (ص ١٧٢) أن الشريعة الإسلامية لها من المقوّمات والمميزات ما يجعلها من النظم القانونية الرئيسية فى العالم التى ينبغى أن يكفل تمثيلها فى المحكمة، وقررت اللجنة ضم مذكرة الوفد فى هذا الصدد إلى أعمالها.

الأمانة العامة

هى سادس فروع الهيئة، وتشمل الأمين العام (السكرتير العام) ومن تحتاجهم الهيئة من الموظفين، والأمين العام هو الموظف الإدارى الأكبر فى الهيئة، وقد زيدت سلطته عما كانت عليه فى عهد عصبة الأمم، إذا أصبح له أن ينبّه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد السلم والأمن الدولى.

والأمانة العامة (نظريا) مستقلة عن الحكومات والسلطات الممثلة فى الهيئة.

أثر الميثاق فى العلاقات الدولية

منذ إبرام هذا الميثاق فى يونيه سنة ١٩٤٥، والناس فى مختلف أصقاع المعمورة يتطلعون إلى عهد جديد يستقر فيه السلام فى العالم على هذه القواعد، فلا يشهدون سلامًا أساسه القوّة والعدوان، كما كان الشأن بعد انتهاء الحروب الماضية، فإن هذا الأساس – أساس القوّة والعدوان – كان بلا مراء السبب فى نشوب تلك الحروب التى خضبت العالم بالدماء.

تطلع الناس إلى عهد جديد للأمن الدولى، يطول مداه وتسعد الإنسانية فى ظلاله الوارفة، إذ يكون أساسه أمن كل أمة على نفسها أوّلاً، أو بعبارة أخرى أمنها على أمنها، أمنها على استقلالها وكيانها، أما إذا كان أساس السلام تضحية أمن فريق من الأمم فى سبيل الأمن العالمى، فإن هذا لا يكون أمناً ولا سلاماً، بل عدواناً وخصاماً، ولا تقبل الأمم أن تكون ضحية للسلام العالمى، ولا يطلب منها ولا يحق لها أن تضحى باستقلالها وأمنها فى سبيل ذلك السلام، وقديما قالوا: (إذا مت ظمآنا فلا نزل القطر!).

إن القواعد التى اشتمل عليها ميثاق سان فرانسيسكو كان لها أثرها الطيب فى العلاقات الدولية، هنيهة من الزمن، تقرب أن تكون عاماً وبعض عام من يوم توقيعه.

ولعلّ الذين أبرموا هذا الميثاق رأوا أن يلتزموا به فى المرحلة الأولى من تنفيذه، أى فى الفترة التى لم يجفّ فيها بعدُ المدادُ الذى حرّر به.

فى هذه الفترة عُرضت قضايا بعض الدول المتوسطة والصغيرة فى نزاعها مع الدول الكبيرة، فأنصف الأولى. أذكر على سبيل المنال إيران وسوريا ولبنان، فقد عرضت قضاياها على مجلس الأمن فى فبراير ومارس سنة ١٩٤٦، فأصدر فيها قرارات مؤيدة لحقها فى جلاء القوات الأجنبية عن ديارها، ونفذ الجلاء فعلاً على أثر هذه القرارات.

كما أصدرت هيئة الأمم المتحدة فى جمعيتها العامة المنعقدة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ قراراً بوجوب جلاء قوات أية دولة عن أراضى دولة أخرى من أعضاء الهيئة، ولما لهذا القرار من الأهمية البالغة من حيث كونه قاعدة عامة واجبة الاحترام والتنفيذ أذكر هنا نصّه وهو:

«توصى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الحكومات أعضاء هذه الهيئة بأن تسحب دون إبطاء قوّاتها المرابطة فى أراضى الدول الأعضاء بغير رضاها الصادر عن حرية وفى صورة علنية تشمله معاهدات أو اتفاقات تنطبق على أحكام الميثاق ولا تتعارض مع الاتفاقات الدولية».

والمقصود بهذا الرضا أن يكون:

١ – رضاء حرًّا لا أن ينتزع بطريق القسر والإرغام.

٢ – ويجب أيضًا أن يكون متفقًا مع مبناق سان فرنسيسكو فى نصّه فى روحه، أى أن يكون الغرض منه التعاون مع دولة أخرى على رد اعتداء مشترك، ومما لا ريب فيه أنه لا يتفق مع أحكام المبناق تخويل دولة أخرى فى معاهده إبقاء قوّات مستديمة لها فى أرض دولة أخرى، لأن هذا ينافى بداهة المساواة فى حقوق السيادة، إذ أنه تطبيقًا للمادة ٥١ من الميناق لا يجوز إيجاد قوّات لدولة فى أراضى دولة أخرى إلّا إذا اعتدت قوّة مسلحة على هذه الدولة الأخيرة، ويكون هذا التدبير مع ذلك تدبيرًا وقتيًّا ينبغى تبليغه فورًا إلى مجلس الأمن.

لذلك يمكن اعتبار عام ١٩٤٦ هو العصر الذهبى لميثاق سان فرنسيسكو، إذ فيه سارت العلاقات الدولية، فى الجملة، وفق أحكام هذا الميثاق.

ولكن مما يؤسف له حقًّا أن سنة ١٩٤٧ قد شهدت تحولاً صارخًا عن أحكام الميناق، واستمر هذا التحول إلى سنة ١٩٤٨ وما بعدها حتى اليوم (١٩٥١)، وعادت العلاقات الدولية توجهها القواعد القديمة التى سادتها، وعكرت صفو السلام العالمى، وهى النزعات الاستعمارية، وغلبة الأقوياء على الضعفاء، فكأنما تحركت فى نفوس الساسة الذين أبرموا الميناق من ممثلى الدول القوّية، تحركت فى نفوسهم نزعة الفتح والسلطان، وشهوة السيطرة على العالم، لاستخدامه فى سبيل تحقيق أطماعهم الاستعمارية، وهكذا بدأت قواعد ميثاق سان فرنسيسكو تتضاءل وتنكمش أمام هذه النزعات العدوانية، وبدا كأن العالم سيعود إلى الصراع القديم بين الدول المتآمرة على حرية الأمم واستقلالها، وبرزت القوّة تحلّ محل الحق والعدل، وتصير أساسًا لحلّ المشاكل الدولية.

وإذا استمر هذا الوضع فإنه عائد بالإنسانية حتمًا إلى الوراء، على أنه مهما يكن من خروج هيئة الأمم المتحدة عن قواعد الميثاق سواء فى الجمعية العامة أو فى مجلس الأمن، فإن هذه المنظمة هى منبر عام لكل دولة من أعضائها تستطيع من فوقه أن ترفع فى كل آن صوتها عاليًا، على مسمع من دول الأرض

جميعًا، وأن تناضل عن حقها وتدافع عنه، وتحمل على العدوان بكل ما أوتيت من حول وقوّة، وإن الأمم المهضومة الحقوق لتجد من هذا المنبر مثل ما تجده على الأقل من الصحافة العالمية فى مختلف البلدان، فإنها ولا ريب منبر عام لكل أمة تذود عن حقها وتناضل عنه على ملأ العالم، وإذا كان من المسلم به أن الدعاية فى الخارج بواسطة الصحف هى من وسائل الكفاح الوطنى، فأجدر بمنظمة الأمم المتحدة أن تكون أيضًا من وسائل هذا الكفاح، أما وسيلته الأولى فهى القوّة، وأعنى بها قوّة الأمة الذاتية، واعتمادها على نفسها وعلى نضال أبنائها داخل حدودها.

إن قوة الأمم الذاتية هى السياج الأوّل لحقوقها، والحصن الحصين لكيانها واستقلالها فعلى الأمم التى تريد أن يحترمها الأقوياء أن تأخذ بأسباب القوّة والنهوض والمنعة، وإذا قويت الأمة يصبح صوتها أرفع وكلمتها أعلى فى المحافل الدولية وغير الدولية.

انتهاء الرقابة على الصحف
منع الاعتقال وإباحة الاجتماعات العامة
(يونيه سنة ١٩٤٥)

قرر مجلس الوزراء فى ٩ يونيه سنة ١٩٤٥ انتهاء الرقابة على الصحف والنشرات الدورية وغيرها من المطبوعات، إلّا فيما يتعلق بما ينشر عن المسائل العسكرية، وإباحة الاجتماعات العامة، ومنع اعتقال أى فرد بواسطة السلطة القائمة على الأحكام العرفية.

وقد صدر هذا القرار تمهيدًا لرفع الأحكام العرفية الذى تم فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ بعد انتهاء الحرب مع اليابان.

الانتخابات البريطانية
(يوليه سنة ١٩٤٥)

جرت الانتخابات البريطانية لمجلس العموم (النواب) فى شهر يوليه سنة ١٩٤٥ وفاز فيها حزب العمال على المحافظين فوزًا كبيرًا، إذ نال ٣٩٠ مقعدًا،

ولم ينل المحافظون سوى ١٩٥، وكانت هذه النتيجة صدمة سديده للمستر تشترشل زعيم المحافظين، فقد خذله الشعب البريطانى برغم أنه قاد بلاده إلى النصر فى الحرب العالمية الأخيرة، واستقال من رآسة الوزارة عقب ظهور النتائج الأولى للانتخابات، وتولى المستر كليمنت أتلى زعيم حزب العمال تأليف الوزارة البريطانية الجديدة، فألفها فألفها من حزبه، وكان من أعضائها البارزين المستر هربرت موريسون نائب رئيس الوزراء، والمستر أرنست بيفن وزير الخارجية (الذى توفى سنة ١٩٥١).

رفع الأحكام العرفية
(أكتوبر سنة ١٩٤٥)

فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ صدر المرسوم برفع الأحكام العرفية فى جميع أنحاء المملكة ابتداءً من ٧ أكتوبر من تلك السنة، وبإلغاء المرسوم السابق صدوره فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلانها، وإلغاء مرسوم تعيين حاكم عسكرى عام.

قرار مجلس الوزراء
بالمطالبة بالجلاء ووحدة وادى النيل
(سبتمبر سنة ١٩٤٥)

اجتمع مجلس الوزراء يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٥، وأقرّ البيان الذى أصدرته «الهيئة السياسية»[٢] يوم ٢٢ سبتمبر وهذا نصّه: «ترى الهيئة السياسية بإجماع الآراء أن حقوق مصر الوطنية كما أجمع عليها رأى الأمة وأعلنتها الحكومة هى جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل وادى النيل فى وحدة مصر والسودان كما ترى الهيئة أن الوقت الحاضر هو أنسب الأوقات للعمل على تحقيق أهداف البلاد القومية واتخاذ الوسائل لمفاوضة الحليفة

---

(٢) هى هيئة ألفها الدكتور أحمد ماهر تضم لفيفًا من زعماء الأحزاب والمستقلين ليستشيرها فى المسائل الهامة، وسار النفراشى على سنته فى الاسترشاد برأيها.

للاتفاق على هذه الأسس، وترى الهيئة أن قيام التحالف على هذه الأسس يزيد ما بين البلدين من علاقات الصداقة والنعاون تونقا ومتانة».

مذكرة الحكومة المصرية إلى بريطانيا بشأن المفاوضات
(٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥)

فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ سلم سفير مصر فى لندن (عبد الفتاح عمرو) إلى وزارة الخارجية البريطانية مذكرة من الحكومة المصرية طلبت فيها الدخول فى مفاوضات بين الدولتين لإعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦.

ردّ الحكومة البريطانية
(٢٦ يناير سنة ١٩٤٦)

وفى ٢٦ يناير ١٩٤٦ ردّت الحكومة البريطانية على هذا الطلب بمذكرة أعلنت فيها أن المبادىء الأساسية التى قامت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها، وأن سياسة الحكومة البريطانية هى أن تدعم بروح من الصراحة والودّ التعاون الونيق (كذا) الذى حفقته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والإمبراطورية فى أتناء الحرب، وأن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرّة الكاملة بىن ندين للدفاع عن مصالحهما المتبادلة، وأبدت استعدادها لإعادة النظر مع الحكومة المصرية فى أحكام المعاهدة على ضوء تجاربهما المشتركة ومع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة التى تهدف إلى ضمان السلم والأمن الدولى، وأنها سترسل قريبًا إلى سفيرها فى مصر تعليمات لإجراء محادثات تمهيدية مع الحكومة المصرية لهذا الغرض.

مظاهرات متعددة
(٩ - ١٠ فبراير سنة ١٩٤٦)

على أنر إذاعة مذكرة الحكومة المصرية إلى بريطانيا وردّ الحكومة البريطانبة، تبين للرأى العام مبلغ سوء نية الإنجليز نحو مصر، وإصرارهم على إبقاء قواعد معاهدة سنة ١٩٣٦ كأساس للعلاقات بين البلدين، فكأن انتهاء

الحرب العالمية، وإعلان ميثاق الأطلنطى والحريات الأربع، والمبادئ الحديثة التى قررها ميثاق الأمم المتحدة، كل أولئك لم يغير من سياسة الإنجليز الاستعمارية حيال مصر، فاشتدّ سخط الأمة على هذه السياسة، وتجلى هذا السخط فى مظاهرات عمّت أرجاء البلاد.

فى القاهرة – حادثة كوبرى عباس

ففى يوم السبت ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ قامت فى القاهرة مظاهرة من طلبة جامعة فؤاد الأوّل ضمّت بضعة آلاف منهم، ساروا من فناء الجامعة قاصدين قصر عابدين يهتفون بالجلاء ولا مفاوضة إلّا بعد الجلاء.

وما أن وصلوا إلى كوبرى عباس حتى رأوه مفتوحًا لمرور المراكب. فنزل بعضهم فى القوارب وأغلقوا الكوبرى ليكون صالحًا للمرور من فوقه. وأخذ الطلبة يقتحمونه قاصدين البر الشرقى للنيل، واصطدموا بقوّات البوليس التى أرادت أن تصدّهم عن متابعة موكب المظاهرة وتردهم إلى برّ الجيزة. فأصرّ الطلبة على السير فاعتدى عليهم رجال البوليس بالضرب بالعصى الغليظة بقسوة متناهية، وأسفر التصادم عن إصابة نحو ٨٤ من الطلبة إصابات بليغة، ونقل الكثير منهم إلى مستشفى قصر العينى فى حالة مؤثرة.

سميت هذه الحادثة حادثة كبرى عباس، وبالغ الرواة فى تصويرها، إذ جعلوا منها فيما بعد دعاية سياسية ضدّ وزارة النقراشى، وزعموا أن بعض الطلبة قتلوا فيها، وبعضهم غرقوا فى النيل من أعلى الكوبرى، وقد تحققنا أنه لم يقتل أحد ولا غرق أحد فى هذه الواقعة بالذات، ولو قتل أو غرق أحد لذكر اسمة ولو بعد حين، وإنما توفى فى اليوم التالى شاب من أبناء الجنوب اسمه محمد على محمد الطالب بكلية التجارة، وكانت وفاته بفناء الجامعة إثر سقوطه من سيارة كانت تمر أمام الجامعة وأراد الطلبة ركوبها، ولم يكن للبوليس دخل فى مقتله.

وليس من شك فى أن الاعتداء بالضرب على المتظاهرين عمل منكر فى ذاته، لأنه كان واجبًا تركهم يذهبون إلى قصر عابدين، إذ لم تكن هتافاتهم

عدائية للحكومة، ولكن ليس من الإنصاف فى رواية الوقائع المبالغة فيها وإخراجها عن حقيقتها إرضاءً للمآرب والسهوات.

وقد تجددت مظاهرات الطلبة فى اليوم النالى (١٠ فبراير)، فصدّها رجال البوليس بالقوّة.

فى المدن الأخرى

وحدثت مظاهرات أخرى فى الإسكندرية وبعض المدن كالزَقازيق والمنصورة وأسيوط، تصدّى لها رجال البوليس بالقوّة، وحدث تصادم واستباك بينهم وبين المتظاهرين، وقتل نلاتة من هؤلاء فى الإسكندرية، وثلاثة فى الزقازيق، وواحد فى المنصورة.

كان لهذه الحوادث وقع ألبم فى النفوس، واشتد سخط الرأى العام على مسلك الوزارة تجاه المظاهرات عامة، وقد كان واجبًا عليها أن لا تقابلها بهذا العنف وبتلك القسوة، فإنها كانت فى الحق مظاهرات سلمية بريئة لا يراد منها إلّا إعلان السخط على الاحتلال وسياسته، ولو لم يمنعها البوليس لانتهت بسلام، ولكن التصدّى لها بالقوّة أدّى إلى هذه النتائج المؤلمة وألقى على الحكومة عبئًا جسيما من المسئولية تزلزل لها مركز الوزارة.

استقالة وزارة النقراشى
(١٥ فبراير سنة ١٩٤٦)

على أنر هذه الحوادث رفع النقراشى استقالة الوزارة فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦، بعد أن سلخت فى الحكم اثنى عشر شهرًا، ويبدو من ملابسات الاستقاله أن أهم سبب لها تحرّج مركزها بعد الحوادث الدامية التى وقعت فى مظاهرات ٩ و١٠ فبراير، فجاءت الاستقالة تهدئة للأفكار التى أثارها مسلك الحكومة بإزاء هذه المظاهرات.

وإذا كان هذا المسلك مما يؤخذ على وزارة النقراشى، فمن الحق أن نذكر لها فى عداد المآنر والحسنات أنها أوّل وزارة سجلت فى وتائقها الرسمية

المطلبين الرئيسين للحركة الوطنية وهما (الجلاء ووحدة وادى النيل)، فلم تسبقها وزارة أخرى إلى هذا الإعلان.

هذا إلى ما عرف عنها فى الجملة من النزاهة والاستقامة، والنزاهة والاستقامة من دعائم الحكم الصالح، ومن أركان نهضة البلاد ونقدمها، ولا ريب أن ميزة النقراشى الكبرى هى استقامته ونزاهته، وهى ميزة يجب أن يكون لها المقام الأوّل فى المفاضلة بين الرجال والأنداد.

تأليف وزارة إسماعيل صدقى (الثانية)
(١٧ فبراير سنة ١٩٤٦)

عهد جلالة الملك إلى إسماعيل صدقى تأليف الوزارة الجديدة، فألفها يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٤٦ على النحو الآتى: إسماعيل صدقى للرآسة والداخلية والمالية. أحمد لطفى السيد وزير دولة ويتولى الخارجية. سابا حبشى للتجارة والصناعة والتموين. عبد القوى أحمد للأشغال. عبد الجليل أبو سمرة للشئون الاجتماعية، إبراهيم دسوقى أباظة للأوقاف. حفنى محمود للمواصلات. اللواء أحمد عطية للدفاع. محمد كامل مرسى للعدل. محمد حسن العشماوى للمعارف. حسين عنان للزراعة. الدكتور سليمان عزمى للصحة.

وقد سعى صدقى باشا فى أن يشرك معه السعديين فى وزارته، فأبى النقراشى، وأدلى بتصريح قال فيه: «زارنى دولة إسماعيل صدقى باشا فى منزلى صباح تكليف دولته بتأليف الوزارة وتحدث معى طويلاً وطلب أن نتعاون مع دولته فى الحكم، ولكنى اعتذرت، أما لماذا اعتذرت عن الاشتراك مع دولته فى هذه الوزارة فأظنكم تعلمون أن هناك من اختلاف الخطة والأسلوب بيننا وبين دولته فى الأعمال العامة ما لا يسمح لنا بأن نتعاون معًا».

وهذا لم يمنع أن وزارة إسماعيل صدقى قد نالت ثقة مجلس النواب، وأغلبيته من السعديين، وهكذا يبدو أن المجالس النيابية عندنا ليس لها أثر يذكر فى قيام الوزارات وسقوطها.

تعديلات فى الوزارة

فى أواخر يونيه سنة ١٩٤٦ عين عبد الرحمن البيلى وزيرًا للمالية.

وفى سبتمبر من تلك السنة حدث تعديل فى هيئة الوزارة باشتراك السعديين فيها، فعين إبراهيم عبد الهادى وزيرًا للخارجية، وعبد الرزاق السنهورى وزير دولة، وعبد المجيد بدر وزيرًا للشئون الاجتماعية، ومحمود حسن رئيس لجنة قضايا الحكومة وزيرًا للعدل، وجعل أحمد لطفى السيد نائبًا لرئيس الوزارة وعبد الجليل أبو سمرة وزير دولة.

وعين محمد كامل مرسى الذى كان وزيرًا للعدل رئيسًا لمجلس الدولة الذى أنشىء فى عهد هذه الوزارة.

وفى نوفمبر استقال أحمد لطفى السيد وسابا حبشى وعبد الجليل أبو سمرة، وعين صابب سامى وزيرًا للتجارة والصناعة وأحمد عبد الغفار وزير دولة.

سياسة الوزارة بإزاء المظاهرات

رأى إسماعيل صدقى أن منع المظاهرات إطلاقًا وصدّها بالقوّة كان من الأسباب التى أدّت إلى زلزلة وزارة النقراشى ثم استقالته، فسلك نحو المظاهرات سبيلاً وسطًا، بالسماح بقيامها مع الاحتياط لحفظ النظام وصيانة ممتلكات الأجانب، وتلك كانت سياسة حكيمة من صدقى باشا كسب بها انعطاف الرأى العام فى أوائل عهد وزارته.

مظاهرات الجلاء
(الخميس ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦)

امتازت الحركة الشعبية التى أعقبت الحرب العالمية الأخيرة بذيوع فكرة الجلاء، واعتناق طبقات الشعب لها، فالأهداف القومية تحدّدت بالجلاء ووحدة

وادى النيل، والهتافات فى المجمعات والمظاهرات كانت تدوى بالجلاء والوحدة.

ووضع المواطنون على اختلاف طبقاتهم شارة تحمل فى عروة الجاكته، سميت شارة الجلاء، وهى عبارة عن قطعة مستديرة من البرونز أو الميناء كتب عليها (الجلاء)، وعمّ استعمال هذه الشارة وكانت علامة على انتشار عقيدة الجلاء بين المصريين.

واتفقت طبقات الشعب على الإعراب عن تمسّكها بالجلاء بتحديد يوم سمى (يوم الجلاء) يحدث فيه إضراب عام من جميع الطوائف وتقوم مظاهرة كبرى عامة تهتف بالجلاء، وتألفت لجنة عليا تمثل الطلبة والعمال لتنظيم المظاهرة، والإضراب.

حدّد لإنفاذ هذه الفكرة يوم الخميس ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦، ففى هذا اليوم المشهود أضربت جميع الطوائف فى القاهرة، وقامت مظاهرة عامة، انتظمت جموع الشباب والطلبة والعمال، وأخذت تطوف بأهم شوارع العاصمة، هاتفة بالجلاء ومرت بتمثال مصطفى كامل تحييه باعتباره زعيم الجلاء.

وبدا الطابع القومى على هذه الحركة الشعبية، إذ كان مما تنادى به ألوف المتظاهرين (لا حزبية بعد اليوم)، وأعادت إلى الأذهان ذكرى مظاهرات سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٣٥، ولم يكن يشوبها شىء من الهتافات والتدابيرات الحزبية، بل كانت تعمّ الجموع روح وطنية عالية، لا أثر فيها للحزبية الممقوتة.

اعتداءات دامية

كان يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ سيمر بهدوء وسلام، لولا ما وقع فيه من اعتداءات دموية صدرت عن الإنجليز، فلم تكد المظاهرة تصل إلى ميدان الإسماعيلية حتى نصدّت لها سيارات بريطانية مسلحة، واقتحمت جموع المتظاهرين فى غير مبالاة، مما أدّى إلى أزهاق أرواح عدد كبير من

المتظاهرين، وإصابة الكثيرين منهم بجروح بالغة، فبلغ عدد القتلى ٢٣ قتيلاً والجرحى ١٢١ جريحًا.

رُوِّعت البلاد من هذا الاعتداء الأثيم، وعّمها الحزن الأليم على أولئك الضحايا الأبرياء.

وكان الحزب الوطنى قد أعدَّ اجتماعًا فى مساء ذلك اليوم بحديقة الأزبكية لإحياء ذكرى مصطفى كامل، فمنعت الحكومة إقامته، ومنعت المظاهرات بعد أن رخصت بها فى بداية تأليفها.

وقامت فى الإسكندرية ومعظم عواصم المديريات مظاهرات على غرار مظاهرات القاهرة تهتف بالجلاء.

وقُتل فى مظاهرات المنصورة طالب بالمدرسة الثانوية إثر إصابته بمقذوف نارى من رجال البوليس.

وقد وقف كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ جلستيهما يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ حدادًا على ضحايا هذه الحوادث.

يوم الشهداء
(الاثنين ٤ مارس سنة ١٩٤٦)
حوادث دامية بالإسكندرية

توافقت جماعات الأمة وطوائفها على جعل يوم الاثنين ٤ مارس سنة ١٩٤٦ يوم حداد وطنى عام على شهداء ٢١ فبراير.

أعلنت الأمة الحداد فى هذا اليوم المشهود بالإضراب العام فى العاصمة والإسكندرية ومعظم المدن، فأقفلت المدارس والمتاجر والمقاهى والمحال العامة، وكان الحداد فى العاصمة عاما، والإضراب شاملا رائعًا، والصحف كلها محتجبة مشاركة فى الحداد والإضراب، واحتاط الناس لهذا اليوم، فاشتروا حاجاتهم من الطعام فى مساء الأحد، وبدت العاصمة فى صباح يوم الاثنين صامتة ساكتة، ولزم الناس أجمعين منازلهم، وخَلَت الطرقات من المارّة، ولم يبق بها إلّا دوريات

الجنود تسير إحتياطًا للمحافظة على الأمن والنظام، على أن الأمن كان مستتبا والنظام شاملًا، فلم يكن لهذه الدوريات عمل ما.

مرّ هذا اليوم بسلام فى العاصمة وفى سائر المدن الأخرى، عدا الإسكندرية، فقد وقعت فيها حوادث دامية مروّعة، ذلك أنه قبيل الساعة التاسعة صباحًا سارت مظاهرة سلمية من الطلبة والعمال ومرّت بأحياء عديدة من المدينة وبمنشئات بريطانية دون أن يحدث منهم أى اعتداء.

على أن البوليس قد فرق هذه المظاهرة بالقوّة، ثم ما لبثت أن عادت وتجمعت بشارع سعيد الأوّل، ولما وصل المتظاهرون أمام فندق «أطلانطيك» الذى كان مخصصًا لإقامة بعض رجال البحرية البريطانية، شاهدوا العلم البريطانى مرفوعًا على الفندق، وكان رفعه فى هذا اليوم بالذات تحديًا بالغًا للكرامة القومية، فاستفزّ هذا المنظر شعور المتظاهرين، وأراد بعضهم انتزاع العلم من بناء الفندق، فمنعهم رجال البوليس، ولكنهم تمكنوا من إنزاله وتمزيقه، فبادر رجال البوليس إلى تفريق المتظاهرين، وأطلق عليهم عدة أعيرة نارية فتفرقوا، ثم هاجم بعض المتظاهرين المنزل رقم ١٤ شارع سعيد الأوّل على أثر إطلاق عيارين منه على المتظاهرين، وكان يسكن الأدوار العلوية منه بعض الجنود الإنجليز، ففرق البوليس المهاجمين، ثم تابعوا السير إلى أن وصلوا إلى كشك البوليس الحربى البريطانى الكائن بميدان سعد زغلول، وكان عليه لافتة خشبية مكتوبة بالإنجليزية، فانتزعوها، فأطلق الجنود الذين به النار عليهم، وأصيب كثيرون منهم إصابات قاتلة وبلغ عدد القتلى فى هذه الحوادث الأليمة ٢٨ قتيلًا، والجرحى ٣٤٢، وقتل اثنان من الجنود البريطانيين وجرح أربعة.

سُمى هذا اليوم يوم الشهداء، وسمى الشارع الذى وقع فيه معظم القتل «شارع الشهداء»، وكان اسمه شارع أفيروف.

مساعى الشباب فى توحيد الصفوف وإخفاقها

ظهرت الأمة فى يوم الجلاء (٢١ فبراير سنة ١٩٤٦) وفى يوم الحداد العام (٤ مارس سنة ١٩٤٦) بروح وطنية عالية خالية من شوائب الحزبية

والانقسام؛ وكان الظن أن تؤدّى الحوادث الدامية التى وقعت فى هذين اليومين المشهودين إلى توحيد الصفوف، كما كان لحوادث نوفمبر سنة ١٩٣٥ من أثر صالح فى هذا الصدد (كتابنا ج٢ ص ٢٠٠) (طبعة سابقة)، وسعى الشباب سنة ١٩٤٦ كما سعى أسلافهم سنة ١٩٣٥ فى توحيد جبهة المقاومة الوطنية، والتقريب بين الأحزاب، ولكنهم مع الأسف أخفقوا فيما نجح فيه أسلافهم سنة ١٩٣٥، ووقفت أنانية الأحزاب – وبخاصة الوفد – حجر عثرة دون نجاح الشباب فى مسعاهم سنة ١٩٤٦، فقد دأب الوفد على رفض كل فكرة ترمى إلى توحيد الصفوف وإزالة الأحقاد من النفوس، وكانت سياسته ولم تزل تهدف إلى هدم كل هيئة أو جماعة أو أى سخصية تخالفه فى الرأى وتأبى العبودية التى يدين بها أشياعه وأتباعه لبضعة النفر الذين يتسلطون عليه.

نقل اللورد كيلرن
وتعيين السير رونالد كامبل سفيرًا لبريطانيا فى مصر
(فى فبراير سنة ١٩٤٦)

حدث تغيير شكلى هام فى منصب السفير البريطانى فى مصر خلال شهر فبراير سنة ١٩٤٦، فقد نقل اللورد كيلرن من هذا المنصب، وجعل مندوبًا ساميًا لدولته فى جنوب شرقى آسيا، وأقيم بدله السير رونالد كامبل، وكان نائب وزير الخارجية البريطانية فى مؤتمر وزراء خارجية الدول العظمى.

كان هذا التغيير الذى وقع قبيل بدء المفاوضات بين الحكومتين المصرية والإنجليزية، ترضية شكلية لمصر؛ إذ لا يخفى أن على يد اللورد كيلرن وقع حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ المشئوم الذى حاصرت فيه الدبابات الإنجليزية القصر الملكى وتألفت وزارة النحاس بناء على الإنذار البريطانى، ومع أن إقصاء كيلرن عن منصبه فيه ترضية شكلية لمصر، فإن جوهر السياسة البريطانية لم يتغير من بعده، ولعل الغرض من تلك الترضية تخدير أعصاب أولى الأمر فى مصر لكى يلينوا أمام الجانب البريطانى ويجاملوه ولا يتعجلوا مواجهته بمطالب البلاد الحقيقية، فتكون هذه المجاملة بمثابة الشكر له على هذا التغيير الشكلى، وقد تحقق بعض ما كان يصبو إليه الجانب البريطانى.

ولعمرى إن الترضية الحقيقية للبلاد ليست فى إبدال سفير بسفير، بل بالجلاء الحقيقى عن الوادى.

نقل اللورد كيلرن من منصبه فى مصر بعد أن تولاه زهاء اثنى عشر عامًا، واشترك اسمه فى أحداث جسام توالت على البلاد، كتوقيع معاهدة سنة ١٩٣٦، وحادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢، وما إلى ذلك، فخلفه السير رونالد كامبل بقفازه الحريرى، ينفذ نفس السياسة الاستعمارية للحكومة البريطانية فى إطار من مظاهر الودّ والاحترام، وهكذا يعرف الساسة البريطانيون كيف يعالجون العقلية الشرقية. وكيف يستغلون مواطن الضعف والنقص فى نفوس الساسة الشرقيين.

ولم يكن السير رونالد كامبل جديدًا على مسرح السياسة المصرية، فلقد عمل فى دار المندوب السامى البريطانى حين كان صدقى باشا يتولى وزارته الأولى ١٩٣١ - ١٩٣٤، وكان السير برسى لورين مندوبًا ساميًا فى مصر، وقام بأعماله عندما تغيب هذا فى أجازته، وحين قدم إلى مصر لم يعمل إلّا ما رسمته خطوط السياسة الاستعمارية البريطانية.

الوفد السودانى قدومه إلى مصر والحفاوة به
(مارس - أبريل سنة ١٩٤٦)

جاء إلى مصر فى مارس سنة ١٩٤٦ الفوج الأوّل من الوفد السودانى برآسة الأستاذ إسماعيل الأزهرى، وهو وفد تألف ليعلن مطالب السودانيين باسم مؤتمر الخريجين وباسم أغلبية الشعب السودانى الذين يدينون بوحدة مصر والسودان، معارضين فى ذلك سياسة الانفصاليين الذين يتأثرون بالدعايات الاستعمارية.

وفى أبريل وصل الفوج الثانى من الوفد، وتكامل عدد أعضائه المؤسسين ومن انضموا إليهم، أو من نحا نحوهم، نذكر منهم: إسماعيل الأزهرى. محمد نور الدين. أحمد خير. عبد الله ميرغنى. إبراهيم المفتى. أحمد يوسف هاشم. الدرديرى أحمد إسماعيل. خضر عمر. مبارك زروق. حماد توفيق. خلف خالد.

توفيق أحمد البكرى. محمد المهدى. يحيى الفضلى. مالك إبراهيم. يوسف مصطفى التنى. على البرير. محيى الدين البرير. عقيل أحمد. عبد الله عبد الرحمن... إلخ.

وقوبل الوفد فى مصر بكل مظاهر الحماسة والترحيب والحفاوة والتكريم، وكان مجيئه لمناسبة المباحثات الدائرة بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية والتى تناولت مسألة السودان.

وقد خدم قضية الوحدة وناضل عنها فى دأب وثبات، ولكن حدث انقسام بين رجاله فى صيف ١٩٥١، وهو ما يأسف له كل محبٍّ لوحدة الكلمة، فعسى أن يتلافى الفريقان أسباب الشقاق ويعيدوا الوحدة إلى الصفوف.

المفاوضات ومشروع معاهدة صدقى - بيفن

فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦، أى بعد تأليف وزارة إسماعيل صدقى بسبعة عشر يومًا، صدر مرسوم ملكى بتأليف الوفد الرسمى لمفاوضة الحكومة البريطانية لتعديل المعاهدة، وألّف الوفد على النحو الآتى: إسماعيل صدقى رئيس مجلس الوزراء رئيسًا. ومحمد شريف صبرى. وعلى ماهر. ومحمد حسين هيكل. وعبد الفتاح يحيى. وحسين سرى. ومحمود فهمى النقراشى. وأحمد لطفى السيد. وعلى الشمسى ومكرم عبيد. وحافظ عفيفى. وإبراهيم عبد الهادى أعضاء.

وقد رفض الحزب الوطنى الاشتراك فى هذا الوفد تمسكا بسياسة «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء».

أما الوفد المصرى فقد رفض أيضًا الاشتراك فيه لأنه اشترط أن تكون له الرآسة وأغلبية المفاوضين...

وعينت الحكومة البريطانية من جانبها وفدًا رسميا للمفاوضة برآسة اللورد ستانسجيت وزير الطيران، ومن أعضائه السير رونالد كامبل سفير بريطانيا فى مصر. والأميرال تينانت القائد العام للأسطول البريطانى فى

الشرق الأوسط. والجنرال باجت القائد العام لجيش الشرق الأوسط. والجنرال جاكوب من هيئة أركان الحرب العامة، وجاء هذا الوفد إلى مصر فى منتصف أبريل سنة ١٩٤٦.

فى هذا الوقت العصيب كانت إيران وسوريا ولبنان تعرض قضاياها رأسًا على مجلس الأمن، ولا تشغل أوقاتها سدى بما يضيع عليها الفرص، ففى فبراير ومارس سنة ١٩٤٦ عرضت إيران وسوريا ولبنان على هذا المجلس قضايا الجلاء وانتهت بجلاء الجنود الأجنبية عن أراضيها.

أما فى مصر، فقد شغلت الأمة بانقساماتها الداخلية وبالمفاوضات ومن يتولاها، أهو النحاس أم صدقى؟ تمامًا مثلما حدث سنة ١٩٢١! بين سعد وعدلى، ومن سخرية القدر أنه فى الوقت الذى قبلت فيه الحكومة المصرية التورط فى المفاوضات قبل جلاء الاحتلال، أدلى المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا يوم ١٤ مارس سنة ١٩٤٦ بتصريح أمام مجلس العموم البريطانى قال فيه: «إن الحكومة البريطانية لتأسف إذ تلجأ الحكومة السوفييتيه بطريق الضغط للوصول إلى تسوية مع إيران بينما تحتل جزءًا من أراضيها»

وألقى فى ٢٠ مارس خطبة فى برستول قال فيها: «ليس من اللائق أن **تفاوض دولة كبيرة أو تحاول المفاوضة أو الحصول على امتيـازات من دولة صغيرة عن طريق احتلال هذه الدولة الصغيرة بقوّات جيش الدولة الكبيرة**، إن هذا ليس سوى استعمار القرن التاسع عشر، وهو فى الواقـع ما يجب أن نتركه وراء ظهرانينا، وإنى لأعتقد أن الحلّ سيوجد وأن الكل سيقبلون مبدأ أننا - ممثلى الدول العظمى - لن نلجأ إلى مثل هذا».

ذلك ما كان يقوله المستر بيفن عن المفاوضات واستنكاره لها بينما تحتل جنود الدولة الغاصبة أراضى الدولة التى تفاوضها، ومع ذلك فإن الهيئات السياسية (عدا الحزب الوطنى) والحكومة عندنا قد استساغت أن تضيع من عمر الأمة سنين عديدة فى مفاوضات عقيمة لا جدوى ولا فائدة منها ما دام الاحتلال قائما، وتجاهلت الحقائق التى أيدتها الحوادث، وأغفلت الشواهد التى جاءت على لسان المستر بيفن نفسه.

سير المفاوضات فى مصر

بدأت المفاوضات فى مصر منذ النصف الثانى من شهر أبريل سنة ١٩٤٦، وكانت منحصرة بادئ الأمر بين صدقى باشا من جهة واللورد ستانسجيب والسير رونالد كامبل من جهة أخرى، وبدا من مطالب الجانب البريطانى أنه مصرّ على إستبقاء قاعدة حربية فى منطقة قناة السويس فى وقت السلم والحرب فى شكل دفاع مشترك، وكان هذا الإصرار كافيًا لقطع المفاوضات، ولكنها استمرت ثم انتقلت إلى هيئة المفاوضات الرسمية.

بيان الحكومة البريطانية بشأن الجلاء والمفاوضات
(٧ مايو سنة ١٩٤٦)

فى ٧ مايو سنة ١٩٤٦ أذاعت السفارة البريطانية بيانًا عن المفاوضات هذا تعريبه: «إن السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة (بريطانيا) هى توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة، وعملاً بهذه السياسة بدأت المفاوضات فى جوّ من الودّ وحسن النية، فعرضت الحكومة البريطانية أن تسحب جميع قوّاتها البحرية والبرية والجوية من الأراضى المصرية وأن تجرى المفاوضة لتحديد مراحل جلائها والموعد الذى يتم فيه والتدابير التى تتخذها الحكومة المصرية لتحقيق التعاون فى حالة الحرب أو خطر حرب وشيكة الوقوع طبقًا للمحالفة».

ولم يكن الغرض من هذا البيان إلّا توكيد تمسّك بريطانيا باتخاذ مصر قاعدة حربية، واستدامة سيطرتها عليها فى شكل محالفة مستديمة بينهما، أما قولها إنها عرضت إجلاء قوّاتها عن مصر فلم يكن إلّا خداعًا وتغريرًا، فقد ربطت هذا العرض بإجراء مفاوضات لتحديد مراحل الجلاء وللاتفاق على التدابير التى تتخذها مصر لتحقيق التعاون بين البلدين على أساس المحالفة، أى أنها علقت الجلاء بمعاهدة تحالف على القواعد التى تمليها.

وهذا العرض، أو هذا الوعد، لا يختلف عن وعود إنجلترا المتكررة فى

الجلاء، بل لا يختلف عن اتفاقية ٢٢ مايو ١٨٨٧ التى عرضتها إنجلترا على تركيا أثناء مفاوضات درومندوولف وتعهدت فيها بالجلاء عن مصر مع تحديد مدّة ثلاث سنوات (تنتهى سنة ١٨٩٠) لإتمام هذا الجلاء «إلّا إذا تبين فى ذلك الحين احتمال خطر داخلى أو خارجى يقتضى تأجيل موعد الجلاء»[٣]، ولم تكن تنوى الجلاء لا فى تلك السنين الثلاث ولا بعدها.

وقد تبين من مفاوضاتها سنة ١٩٤٦ أنها تصرّ على استبقاء احتلالها فى شكل «قاعدة حربية» لها فى جزء كبير من الدلتا ومنطقة قناة السويس تحت ستار الدفاع المشترك، وهذه القاعدة الحربية هى ولا شك مهدرة للاستقلال، وفى ذلك يقول المستر بيفن نفسه فى خطبته بمجلس العموم البريطانى يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٦ لمناسبة مطالب روسيا فى الدردنيل: «أما فيما يختص برغبة روسيا فى الحصول على قاعدة فى الدردنيل فإن الحكومة البريطانية أوضحت أنها ترى أنه لو تم ذلك لكان مؤدّاه «تدخلا غير مشروع فى سيادة تركيا، ولكان من آثاره وضعها فى ظل سيطرة أجنبية»، وقال فى نفس هذه الخطبة: «إن الاقتراح الذى يقضى باشتراك تركيا والاتحاد السوفييتى فى تنظيم الدفاع عن المضايق ليس مستساغًا، وترى الحكومة البريطانية أن على تركيا أن تكون هى المسئولة عن الدفاع عن المضايق والإشراف عليها، وقد أعربت الولايات المتحدة عن نفس هذا الرأى أيضًا».

وكرر هذا المعنى فى مؤتمر حزب العمال يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٤٧ إذ قال: «إن روسيا تريد الحصول على قاعدة فى الدردنيل، ومن شأن ذلك أن يجعل تركيا تفقد جانبًا لا يستهان به من استقلالها، ولهذا نرى لزامًا علينا أن نرفض طلب روسيا».

فهل ما قاله المستر بيفن عن الدردنيل لا ينطبق على قناة السويس؟ وهل المنطق بالنسبة لتركيا ليس هو المنطق السليم بالنسبة لمصر؟ لعمرى إن المنطق يجب أن يكون واحدًا، لأن معنى الاستقلال واحد لا يختلف باختلاف

(٣) راجع كتابنا «مصر والسودان فى أوائل عهد الأحتلال» الفصل السادس (مفاوضات درومندوولف بشأن الجلاء) ص٨٢. (طبعة سابقه).

الدول والشعوب، ولكن بريطانيا أرادت أن تعامل مصر على غير القواعد التى تعامل بها الدول التى تحترم استقلالها.

فالبيان الذى أصدرته السفارة البريطانية فى مصر لم يكن مما يبشر بالخير، ومع ذلك استمرت المفاوضات..

المفاوضات بين الوقف والوصل

عقدت الجلسة الأولى للمفاوضات الرسمية بين الهيئتين المصرية والبريطانية يوم الخميس ٩ مايو سنة ١٩٤٦ بسراى وزارة الخارجية، وتبودلت الخطب المعتادة، واستمرت على غير جدوى؛ إذ تبين من مشروع المعاهدة الجديد الذى عرضه الجانب البريطانى أنه لا يختلف فى جوهره وقواعده عن معاهدة سنة ١٩٣٦، ولم يشأ الجانب المصرى أن يصارح الأمة بهذه الحقيقة، تفاديًا من هياج الأفكار، فأزمع وقف المفاوضات بشكل لا يثير الخواطر، وأصدر الجانبان بلاغًا مشتركا يوم ٢٢ مايو بأن «تبادل الآراء بين الوفدين قد أظهر أن هناك بعض المسائل رأى الوفد البريطانى ضرورة الرجوع فيها إلى المستر بيفن ويتطلب هذا بعض الوقت»، وهذا معناه وقف المفاوضات.

واستؤنفت فى يوليه سنة ١٩٤٦ بالإسكندرية، ثم أوقفت للمرة الثانية فى أواخر سبتمبر لتعذر الاتفاق، وتبين فى خلال هذه المراحل إصرار الجانب البريطانى على اتخاذ مصر قاعدة حربية لبريطانيا.

الجلاء عن القلعة
(٤ يوليه سنة ١٩٤٦)

يبدو أن الإنجليز، بعد أن وضحت نياتهم الاستعمارية فى المفاوضات، أرادوا تهدئة للخواطر الثائرة أن يعملوا عملًا يحتوى على مظهر للجلاء الجزئى، فقرروا الجلاء عن قلعة القاهرة وتسليمها إلى الجيش المصرى.

وقد تم جلاؤهم عنها وتسليمها للجيش المصرى يوم الخميس ٤ يوليه سنة ١٩٤٦، وأنزل العلم البريطانى الذى كان يرفرف عليها طوال أربعة وستين

عامًا، فكان هذا اليوم يومًا مشهودًا، أدخل على القلوب غبطة وسرورًا؛ إذ عدّته الأمة فألًا حسنًا وبداية للجلاء التام.

وقد رفع جلالة الملك العلم المصرى على القلعة فى احتفال عسكرى مهيب يوم الجمعة ٩ أغسطس سنة ١٩٤٦.

المساعى فى تأليف وزارة قومية وفشلها

فى أواخر سبتمبر سنة ١٩٤٦ حينما تحرجت الأحوال وتبين أن إنجلترا تستضعف مصر لتفرقها شيعًا، رؤى أن يعهد إلى شريف صبرى باشا تأليف وزارة قومية تشترك فيها كل الأحزاب، وقدم صدقى باشا فى ٢٨ سبتمبر استقالته ليفسح الطريق لتأليف وزارة تكون رمزًا لتوحيد الصفوف.

ولكن لم يكد شريف صبرى يخطو الخطوة الأولى فى التوفيق بين الأحزاب حتى عُدل عن تكليفه تأليف الوزارة وأمر صدقى باشا بالبقاء فى رآسة الوزارة، وأرسل إليه جلالة الملك جوابًا بهذا المعنى فى أوّل أكتوبر سنة ١٩٤٦.

سفر صدقى باشا إلى لندن
ومشروع معاهدة صدقى – بيفن

رأى إسماعيل صدقى، وقد تعثرت المفاوضات فى مصر، أن يباحث بنفسه المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية، لعله يصل معه إلى الاتفاق، فسافر إلى لندن فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ يصحبه إبراهيم عبد الهادى وزير الخارجية، وهناك تباحث صدقى مع بيفن، ووصلا معًا إلى مشروع معاهدة وقعها الطرفان يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ بالحروف الأولى من أسمائهم، وهم: صدقى، بيفن، ستانسجيت، إبراهيم عبد الهادى، رونالد كامبل.

نصّ مشروع معاهدة صدقى – بيفن

وفيما يلى نصّ مشروع معاهدة صدقى – بيفن كما ترجمه صدقى باشا عن الأصل الموضوع باللغتين الفرنسية والإنجليزية:

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند.

وصاحب الجلالة ملك مصر.

مدفوعين برغبتهما الخالصة فى تمكين علاقات الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهما، وتأسيس هذه العلاقات على أسس أدعى لتقوية هذه الصداقة.

وراغبين فى عقد معاهدة مساعدة متبادلة هدفها تدعيم ما بينهما من روابط المودة، والعمل - بوساطة تبادل المعاونة والمساعدة - على تقوية النصيب الذى يستطيع كل منهما الاضطلاع به فى سبيل حفظ السلام وصيانة الأمن الدولى، طبقاً لميثاق هيئة الأمم المتحدة.

فقد عينا المذكورين بعد:.... بصفة كونهم مفاوضين عنهما.

المادة الأولى

ينتهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها بلندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ والمذكرة المقبولة الملحقة بها، وكذلك المذكرات والاتفاق المؤرخة فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بخصوص الإعفاءات والمزايا، الملحقة أيضا بهذه المعاهدة.

المادة الثانية

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه فى حالة ما إذا أصبحت مصر محل اعتداء مسلح، أو فى حالة ما إذا اشتبكت المملكة المتحدة فى حرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على البلاد المتاخمة لمصر، فإنهما يتخذان بالتعاون الوثيق، وبعد المشاورة، أى إجراء تتبين ضرورته، ريثما يتخذ مجلس الأمن الوسائل اللازمة لإعادة السلم.

المادة الثالثة

تحقيقا للتعاون وتبادل المساعدة بين الطرفين الساميين المتعاقدين وتمكينا

من تنسيق التدابير التى تتخذ لدفاعها المشترك، تنسيقًا فعالا، قد اتفقا على تكوين لجنة دفاع مشتركة من السلطات الحربية المختصة لدى الحكومتين يعاونها من ترى الحكومتان ضمه إليها من المندوبين.

وهذه اللجنة هى أداة استشارية مهمتها أن تدرس – لكى تقدم اقتراحاتها إلى الحكومتين عما توصى به من الإجراءات – المسائل الخاصة بالدفاع المشترك عن الطرفين الساميين المتعاقدين فى البر والبحر والجو، بما فى ذلك مسائل العتاد والرجال المتعلقة بها، وخصوصًا ما يتعلق من الشروط الفنية بتعاون الفريقين، والتدابير التى تتمكن بها قواتها المسلحة، بصفة فعالة، من مقاومة الاعتداء.

وتجتمع هذه اللجنة كلما اتضحت ضرورة ذلك لمزاولة مأموريتها. وعند الاقتضاء تدرس اللجنة أيضا – بناء على دعوة الحكومتين وعلى أساس المعلومات المقدمة من كلتيهما – العواقب العسكرية للحالة الدولية، وبخاصة أية حوادث من شأنها تهديد الأمن فى الشرق الأوسط، وتقدم فى هذا الصدد إلى الحكومتين التوصيات الملائمة، ويكون على الحكومتين فى حالة وقوع حوادث مهددة لأمن أى بلد من البلدان المجاورة لمصر، أن تتشاورا لكى تتخذا بالاتفاق بينهما أية إجراءات قد ترى ضرورتها.

المادة الرابعة

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن لا يعقدا محالفة ما، ولا يندمجا فى حلف قائم، تكون أغراضها مضادة لمصالح أحدهما.

المادة الخامسة

لا يجوز أن أى شرط من شروط هذه المعاهدة يحدث تأثيرًا، بأية صورة كانت، فى الحقوق والالتزامات المترتبة أو التى قد تترتب، لواحد أو لآخر من الطرفين الساميين المتعاقدين، على ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

المادة السادسة

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه - مع عدم المساس بما صار إعلانه من كليهما تطبيقًا للفقرة ٢ من المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولية - كل خلاف على تطبيق أو تفسير نصوص هذه المعاهدة يكون قد تعذر عليهما حلّه بمفاوضات تجرى بينهما، يصفى طبقًا لنصوص هيئة الأمم المتحدة.

المادة السابعة

يجب التصديق على هذه المعاهدة (التى يعتبر نصّاها الإنجليزى والعربى رسميين) وتتبادل وثائق التصديق فى القاهرة فى أقرب وقت مستطاع، وتدخل المعاهدة فى دور التنفيذ من تاريخ تبادل هذه الوثائق، وتبقى هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين عامًا من تاريخ دخولها فى دور التنفيذ، كما أنها تستمر بعد ذلك نافذة المفعول إلى أن تنقضى مدة عام بعد أن يعلن عدم تجديدها من أحد الطرفين الساميين المتعاقدين إلى الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية.

وتأييدًا لما تقدم..

بروتوكول خاص بالسودان

إن السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان، فى نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر، سيكون هدفها الأساسى رفاهية السودانيين وتقدم مصالحهم وتهيئتهم تهيئة مجدة للحكم القانونى ومزاولة ما يترتب عليه من حق اختيار نظام الحكم فى السودان مستقبلاً.

وانتظارًا لأن يستطيع الطرفان الساميان المتعاقدان بالاتفاق بينهما وبعد استشارة السودانيين تحقيق الهدف الأخير يحتفظ بمعاهدة سنة ١٨٩٩ كما أن

المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ وملحقاتها والفقرتين ١٤ و١٦ من المذكرة المرفقة بالمعاهدة المذكورة تبقى نافذة المفعول، دون اعتبار لحكم المادة الأولى من هذه المعاهدة.

بروتوكول خاص بالجلاء

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن الجلاء التام عن الأراضى المصرية (مصر) بوساطة القوات البريطانية يجب أن يكون قد تم فى أوّل سبتمبر سنة ١٩٤٩.

وأن مدينتى القاهرة والإسكندرية والدلتا يجب أن تكون قد أخليت قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧، وأن يستمر فى إخلاء باقى الأراضى المصرية غير منقطعة أثناء المدة المنتهية بالتاريخ المقرر فى الفقرة الأولى.

وتستمر نصوص اتفاقية ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ الخاصة بالإعفاءات والمزايا نافذة، بصفة انتقالية، لصالح القوات البريطانية أثناء سحبها من مصر وكل تعديل للاتفاقية البادى ذكرها تتضح ضرورته لداعى لزوم إخلاء الدلتا والمدينتين قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ يصير تقريره باتفاق جديد تحصل المفاوضة فيه بين الحكومتين قبل ذلك التاريخ.

قد اتفق على أن المستندات المرفقة طيّه لم توضع إلاّ على سبيل المراجعة، على أنه من المقرر أنه فى حالة ما إذا لم يدخل عليها من جانب الحكومة المصرية أى تعديل بعد عرضها عليها رسميًّا، فإن المستر بيفن سيوصى الحكومة البريطانية بقبولها.

ملحقات

١ – مشروع معاهدة إنجليزية مصرية.
٢ – مشروع بروتوكول خاص بالسودان.
٣ – مشروع بروتوكول خاص بالجلاء.

وضعت الحروف الأولى الآتية على هذا المستند:

(أ. س.) أى إسماعيل صدقى باشا. (أ. ب.) أى المستر أرنست بيفن.
(س.) أى اللورد ستانسجيت. (هـ) أى إبراهيم عبد الهادى باشا.
(ر. ك.) أى السير رونالد كامبل.

رفض سبعة من أعضاء الوفد الرسمى للمشروع

وبعد عودة صدقى باشا من لندن عرض هذا المشروع على هيئة الوفد الرسمى للمفاوضات مرفقًا به مذكرة تفسيرية لشرح بعض النقط الواردة فيه.

وبعد أن درسته الهيئة قرر سبعة من أعضائها رفضه، وأصدروا بذلك بيانًا إلى الرأى العام فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦ مذيلاً بتوقيعاتهم وهم: شريف صبرى. على ماهر، عبد الفتاح يحيى، حسين سرى، على الشمسى، أحمد لطفى السيد، مكرم عبيد.

ونرى أن ننشر هنا هذا البيان، لأنه صادر من سبعة من أعضاء وفد المفاوضة، ممن ارتضوا المفاوضة سبيلاً لتحقيق مطالب البلاد وممن لم يعرف عنهم التطرف أو التشدد، فها هم أولاء يرفضون المشروع، وهذا وحده يعطيك فكرة عن التعارض بينه وبين الاستقلال الصحيح، وهاك نصّ البيان:

«كان لنا الشرف أن عهد إلينا بمقتضى المرسوم الملكى الكريم الصادر فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦ أن نساهم فى المفاوضات بين مصر وبريطانيا لعقد وإبرام معاهدة تحقق مطالب البلاد.

«ولقد بدأت المفاوضات فعلاً على أساس المطلبين الحيويين اللذين أجمعت عليهما الأمة وهما الجلاء ووحدة وادى النيل وارتضت هيئة المفاوضات المصرية فى مقابل تحقيق هذين المطلبين كاملين أن تتفاوض فى عقد معاهدة جديدة بدلاً من معاهدة سنة ١٩٣٦ التى سلّم الطرفان بأنها أصبحت غير صالحة للبقاء، على أن تكون المعاهدة الجديدة لتبادل المساعدة بين البلدين وبشرط أن تكون فى نصوصها وروحها مطابقة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما فى ذلك الحق فى عقد معاهدات إقليمية.

«ولقد استمرت المحادثات والمفاوضات مدة طويلة وانتهى الأمر أخيرًا إلى أن سافر دولة إسماعيل صدقى باشا ومعه معالى وزير الخارجية إلى لندن، بوصفهما ممثلين للحكومة، ولم يلبثا طويلاً حتى رجعا باتفاق مع الوفد البريطانى بكامل هيئته وعلى رأسه جناب وزير الخارجية، ووقع الجميع على مشروع هذا الاتفاق بالحروف الأولى من أسمائهم، وقد جاء فى ديباجته أنه «اتفق على أن الوثائق المرافقة قد أعدّت فقط قيد النظر فيها فيما بعد، على أنه إذا قدمت رسميًّا من الحكومة المصرية دون أى تغيير فإن المستر بيفن سيزكيها لدى حكومة صاحب الجلالة الإمبراطورية».

«وعلى أثر عودة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا من لندن يحمل مشروع الاتفاق دعيت هيئة المفاوضات المصرية إلى اجتماع عرض عليها فيه هذا المشروع فناقشت المقترحات التى تضمنها وبحثتها بحثًا مبدئيًّا أثيرت خلاله جملة اعتراضات من بعض الأعضاء، وعقد اجتماع آخر استأنفت فيه الهيئة بحث المقترحات الجديدة والمذكرة التى أعدّها صاحب الدولة صدقى باشا للرد على الاعتراضات التى أبديت فى الجلسة الأولى وجلاء ما هو غامض من نصوص المقترحات.

«وقد تبين من البحث والمناقشة فى هذا الاجتماع أن سبعة من أعضاء الهيئة لا يرون إقرار المقترحات على صورتها المعروضة والتى قرر دولة صدقى باشا أنها نهائية وغير قابلة للتعديل، كما تبين أن المذكرة المرفقة بها لم تقلل من أهمية الاعتراضات الموجهة إلى المقترحات إذ أن هذه المذكرة فضلاً عن تحميلها النصوص تفسيرات لا تحتملها، فهى مذكرة من جانب واحد لا تلزم الطرف الآخر سيما وأنها اقترنت بتصريحات من جانب الحكومة البريطانية فى البرلمان وبتصرفات من الحاكم العام فى السودان تناقض هذه التفسيرات.

«وكان المفهوم أن يتخذ فى هذا الاجتماع قرار نهائى لولا أن سعادة هيكل باشا طلب إعطاءه مهلة لإتمام بحث المقترحات والمذكرة المرفقة بها، وقد وافقت الهيئة على التأجيل لهذا الغرض على أن تدعى إلى الاجتماع فى أجل قريب.

«وانقضت فترة أطول مما ينبغى دون أن تدعى الهيئة إلى هذا الاجتماع، فرأينا أن نعهد إلى حسين سرى باشا فى الاتصال بدولة صدقى باشا فى هذا الشأن، فعلم منه أنه لا ينوى دعوة الهيئة إلى الاجتماع قبل يوم الثلاثاء «اليوم» (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦)؛ لذلك لم نر بدًّا من إصدار هذا البيان نجمل فيه الأسباب الرئيسية التى حملتنا على رفض المشروع بحالته الراهنة.

«١ - بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ تقدم الجانب البريطانى بمشروع اتفاق، نصّ فى الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على أنه «فى حالة تهديد سلامة أى دولة من الدول المجاورة لمصر اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يتشاورا معًا لأجل القيام بالعمل الذى تتبين ضرورته وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه».

«ولكن الهيئة رفضته فى مذكرتها الإجماعية التى أقرتها بجلسة ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦، لما تبين لها من أن الارتباط به قد يؤدّى إلى اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية وما يستتبع ذلك من احتمال عودة القوات البريطانية إلى احتلال أراضيها فضلاً عن أن عبارة «تهديد السلامة» عبارة مطاطة تحتمل تأويلات متباينة.

«وبمراجعة مشروع «بيفن - صدقى» يتبين أن هذا النصّ وإن كان قد حذف من المادة الثانية إلّا أنه أضيف بما يحقق كل معناه، ويكاد يتفق مع حرفه، إلى المادة الثالثة.

«ولم يكن من المستطاع أن نقبل ما سبق أن تقرر رفضه بالإجماع، ولا أن نجيز نصًّا يجر البلاد إلى الاشتراك فى اتخاذ تدابير غير محددة، وقد يكون منها تعكير صفو العلاقات الودية بين مصر ودولة أخرى أو تسليم مرافقنا أو بعضها إلى السلطات العسكرية البريطانية مما يؤدّى - كما سبق القول - إلى إتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية.

أما إبدال كلمة «عمل» بكلمة «تدابير» فإنه لا يغير من الموقف شيئًا لأن من التدابير ما قد ينتهى إلى أعمال عدائية أو ذات نتائج خطيرة.

«٢ – أما عن مطلبي الأمة الأساسيين: الجلاء ووحدة وادى النيل، فقد وقع إجماع الهيئة – فيما يختص بالجلاء – على أن تقدير ثلاث سنوات أجلاً لإتمامه تقدير مبالغ فيه، وأن الجلاء مستطاع فى أقل من هذا الأجل بكثير من الناحية المادية، وخاصة إذا لوحظ أن العمليات الحربية توقفت توقفاً تامًّا منذ أكثر من سنة، وكان من المفروض أن تبدأ القوات البريطانية التى جلبت بسبب الحرب فى الجلاء عن المدن والأراضى المصرية عقب توقف العمليات الحربية مباشرة، سيما وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها لم تجز لهم إلاّ البقاء فى منطقة محددة وبقوات محددة العدد لا تزيد على عشرة آلاف جندى وأربعمائة طائرة.

«٣ – وقد كان البروتوكول الخاص بالسودان طبقًا للنصّ الذى اقترحته الهيئة يتضمن تعهد الطرفين «بالدخول فورًا فى مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح الأهالى السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر» .

«وجاء النصّ فى مشروع الاتفاق الأخير بأن «السياسة التى يتعهد الطرفان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعدادًا فعليًّا للحكم الذاتى وتبعًا لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان وأنه إلى أن يتسنى للطرفين بالاتفاق بينهما تحقيق هذا الهدف بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذًا».

«ومن المقارنة بين النصّين يتبين:

أوّلاً: أنه بينما يشير مشروع بيفن – صدقى فى الفقرة الأولى إلى السياسة التى يتعهد الطرفان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر فإن الفقرات التى تليها تجرد الوحدة من كل خصائصها.

ثانيًّا: يحتفظ النصّ المشار إليه بالحالة الراهنة فى السودان، دون أن يعد

بإجراء أية مفاوضات لتعديلها بما يتفق مع الاعتراف بوحدة البلدين تحت تاج مصر.

ثالثًا: إن النصّ على تخويل السودان حق اختيار نظامه المستقبل يمهد السبيل لفصل السودان عن مصر، ويلزمنا منذ الآن بقبول هذا الفصل، وفى ذلك هدم حتى للوحدة الاسمية فى ذاتها – فإذا قورن ذلك بما هو جار فعلاً فى السودان الآن تبينت خطورة النتائج المترتبة على هذا النص.

«ولا عبرة بما جاء فى المذكرة التفسيرية التى أعدّها دولة صدقى باشا من أن كل تعديل يطرأ على نظام الحكم فى السودان إنما يكون فى نطاق الوحدة فإنه فضلاً عن أن عبارة النصّ جلية فى هذا الصدد فإن تفسير دولة صدقى باشا تفسير من جانب واحد غير ملزم للطرف البريطانى.

«وغنى عن البيان أن حرصنا على تحقيق وحدة وادى النيل وحدة فعلية لا ينطوى على أية نية من نوايا التوسع أو الاستعمار ولكنه حرص جاء محققًا لما تجلى من رغبة شعب وادى النيل فى تأليف وحدة تؤكدها الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والروحية، ولا تتعارض مع رغبة المصريين والسودانيين معًا فى إقرار الحكم الذاتى للسودان بل تساعد عليه.

«لهذه الأسباب رفضنا المشروع فى وضعه الجديد ورأينا إصدار هذا البيان الموجز توضيحًا للموقف الذى آثرناه قيامًا بواجبنا وتأدية للأمانة الموكولة إلينا».

شريف صبرى، على ماهر، عبد الفتاح يحيى، حسين سرى، على الشمسى، أحمد لطفى السيد، مكرم عبيد.

حل وفد المفاوضة
(نوفمبر سنة ١٩٤٦)

كان جواب صدقى باشا على هذا البيان أن استصدر مرسومًا فى ٢٦ نوفمبر بحلّ الوفد الرسمى للمفاوضة، جاء فيه: «إن أغلبية أعضاء هذا الوفد قد أعلنوا جهارًا رأيهم فى المفاوضات الجارية وأصدروا قرارهم فى

موضوعها فى بيان مذيّل بإمضاءاتهم بعثوا به إلى الصحف ونشر فيها، وبما أن مهمة الوفد المذكور تكون قد أصبحت بعد ذلك غير ذات موضوع، وبناءً على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى ذلك المجلس رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

يلغى المرسوم سالف الذكر الصادر فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦ (بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضة).

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية تنفيذ هذا المرسوم».

تعقيبى على مشروع المعاهدة

أوضحتُ مضار هذا المشروع فى مقال نشرته «الأهرام» (عدد ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦) أودّ أن أقتبس هنا معظم فقراته.

المعاهدة والميثاق

قلتُ فى معرض الرد على ما قيل من اتساق أحكام المشروع مع الأوضاع الدولية الحديثة التى تتجه إليها هيئة الأمم المتحدة:

إنى أراها على العكس تناقض هذه الأوضاع وتتعارض معها، بل هى رجوع إلى الأوضاع القديمة التى يئن منها العالم ويتوق إلى التخلص منها، تلك الأوضاع التى قوامها فرض سيطرة الأقوياء على الأمم المتوسطة والصغيرة. واقتسام العالم مناطق نفوذ بين الدول القوية، أما الأوضاع الحديثة التى ينادى بها ساسة العالم وتشتمل عليها المواثيق الجديدة فهى المساواة فى السيادة والاستقلال بين جميع أعضاء الأمم المتحدة، وأين المساواة فى معاهدة تعلق الجلاء على قبول مصر محالفة عسكرية بينها وبين إنجلترا بالذات تجعلها تبعًا لها فيما تؤدّى إليه سياستها من حروب فى مصر والبلاد المتاخمة أو أخطار تتهدد

الأمن فى الشرق الأوسط. فهل تعليق الجلاء وهو حق معترف به من الجميع، وموعود به من إنجلترا أكثر من ستين مرة بلا شرط ولا قيد – هل تعليقه على عقد هذه المحالفة يتفق مع مبدأ المساواة فى السيادة بين الأمم، وهل يتفق مع هذا المبدأ تعليق الجلاء على وجوب إنشاء لجنة دفاع مستديمة تشترك فيها إنجلترا لتنسيق وسائل الدفاع عن البلاد والمسائل الخاصة به فى البر والبحر والجو بما فى ذلك مسائل العتاد والمستخدمين؟ وهل يتفق مع هذا المبدأ إقرار اتفاقية سنة ١٨٩٩ التى هى أساس فصل السودان فعلاً عن مصر والتمكين لإنجلترا من اتخاذه مستعمرة بريطانية تحت أسماء وبأشكال متنوعة؟.

إن الجلاء هو جوهر الاستقلال، فإذا كان استقلالنا معتدى عليه ومن حقنا أن يكون مطلقًا من كل قيد، والأوضاع الحديثة تؤيدنا فى هذا الحق فكيف نرتضى أن نكبله بقيود تفقده معناه وكيف نرضى بوعد بالجلاء مقترن بمعاهدة تبيح للطرف الآخر أن ينقضه باسم درء الخطر عن البلاد؟

يقولون إن من الأوضاع والتطورات الحديثة أن إنجلترا نبذت فكرة الاستعمار القديم.

وإنى لا أساطرهم هذا الرأى. فإذا كان معنى الاستعمار هو سيطرة القوى على الضعيف واستغلاله فإن هذا المعنى لم تنبذه إنجلترا بل هو باق مع الأسف مع تغير فى أشكاله وأوضاعه، فبالأمس كانت حماية سافرة والآن وقبل الآن توضع الحماية فى شكل محالفات ثنائية تربط الدولة الضعيفة بالدولة التى لها فيها مطامع. فالمحالفات الثنائية بين دولة قوية ودولة ضعيفة هى سبيل سيطرة الأولى على الثانية. وإذا لم يكن هذا هو الغرض من المحالفة فلماذا تصرّ عليها إنجلترا وتريد أن تجعلها ثمنًا للجلاء أو للوعد بالجلاء؟

ثم كيف نصدق بأن إنجلترا قد نبذت فكرة الاستعمار وها هى تضع فى المعاهدة شروطًا وأحكامًا تضمن بها بسط نفوذها على الشرق الأوسط؟ أليس الاعتداء عليها فى البلاد المتاخمة معناه أنها تريد استبقاء هذه البلاد فى حوزتها أو تحت سيطرتها؟ أليس إصرارها على سريان اتفاقية سنة ١٨٩٩ على السودان توكيدًا وتنبيًا لروح الاستعمار فى وادى النيل؟ ومنذا الذى ينكر أن

هذه الاتفاقية هى وليد الروح الاستعمارية القديمة؟

فالاستعمار السياسى يتمسنى فى نصوص المعاهدة ومعانيها. والاستعمار الاقتصادى لا يزال أيضًا قائمًا. ولا تدلّ القرائن والملابسات على نبذه. ولا أريد أن أطيل فى إثبات هذه الحقيقة المؤلمة. ويكفينى أن أستدلّ بهذه الأرصدة الاسترلينية التى لنا على إنجلترا والتى قاربت الخمسمائة مليون جنيه. فأى استعمار أشدّ وأقوى من هذه الوسيلة التى تمثل قرضًا إجباريًّا فرضنه إنجلترا القوية الغنية على مصر الفقيرة الضعيفة. وها هى الأرصدة لا تزال كما كانت بل هى تسير فى سبيل الزيادة ما دامت العملة المصرية تابعة للعملة الإنجليزية أى ما دامت مصر فى تبعية مالية لإنجلترا. فكيف مع ذلك يمكن أن نقنع أنفسنا بأن إنجلترا قد نبذت فكرة الاستعمار. وإذا لم يكن هذا وأشباه هذا هو الاستعمار الاقتصادى فما هو إذن معنى الاستعمار؟

معاهدة سنة ١٩٣٦

وقلتُ فى المقارنة بين المشروع ومعاهدة سنة ١٩٣٦:

إن هذه المعاهدة ما كان يجوز لمصر أن تقبلها. ولكن الأمم إنما تستفيد من أخطائها الماضية. ولقد أخطأ جمهرة السياسيين فى مصر إذ قبلوا هذه المعاهدة فى حينها. ولكن ليس معنى التنويه بهذا الخطأ أن يسمح فريق من الساسة لأنفسهم أن يقعوا فى الخطأ الذى وقعوا فيه أوّل مرة. فما معاهدة سنة ١٩٤٦ إلّا من نوع معاهدة ١٩٣٦. ولست أريد المقارنة أو الموازنة بينهما. لأن كلتيهما تهدر الاستقلال الحقيقى وتهدر وحدة وادى النيل. وما بمثل هذه المعاهدات تحقق الأمم أهدافها القومية.

إن معنى هذه المعاهدة التى يريدون عقدها أن تستمر مصر دائرة فى المحور البريطانى لمدة عشرين عامًا. تدور فيه حيثما يدور هذا المحور. وإن عقدها لما يضعف مركزنا الدولى. فى حين أن مركز مصر بالنسبة إلى معاهدة سنة ١٩٣٦ يكون أقوى إذا لم ترتبط بمعاهدة جديدة تشتق منها لأن معاهدة سنة ١٩٣٦ وليدة القوّة والإكراه، فهى باطلة. وبطلانها تؤيده الأوضاع الدولية الحديثة.

فلقد صرح المستر بيفن فى شهر مارس الماضى أن المفاوضات والاتفاقات التى تعقد فى ظل القوات الأجنبية تعتبر وليدة الضغط والإكراه، قال ذلك بالنسبة لإيران. وهو قول صحيح بالنسبة إلى مصر أيضًا. ويبدو لى أن الوزارة الحاضرة قبل أن يصيبها التبديل والتعديل قد اتجهت وقتًا ما إلى هذه الناحية أو ما يقرب منها عندما صرح سعادة لطفى السيد باشا وزير الخارجية السابق بأن معاهدة سنة ١٩٣٦ أصبحت «غير ذات موضوع» وعندما صرحت الحكومة فى مجلس النواب بجلسة ٨ مايو الماضى أنها إنما تعتزم عقد معاهدة مع مجلس الأمن طبقًا للمادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة. وكان الظن بعد هذا التصريح أن الحكومة تريد حقًّا أن تستند إلى الأوضاع الحديثة وتجعل للقضية المصرية صبغة دولية لا تمييز فيها لدولة أجنبية على دولة أخرى. ولكن سرعان ما تغير هذا الاتجاه وعادت الحكومة تربط القضية المصرية بالمحور البريطانى. وبذلك رجعت بها إلى الوراء وانحدرت من الأفق الدولى إلى التحالف الثنائى.

وقلت ردًّا على اقتراح أبدى من لجنة حزب الأحرار الدستوريين بإعادة النظر فى المعاهدة الجديدة عندما يتولى مجلس الأمن سلطاته العسكرية والتنفيذية المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة:

إن هذا الاقتراح لا يقدم فى الأمر ولا يؤخر. لأن عقد مثل هذه المعاهدة يضر بقضيتنا فى الجلاء أمام أية هيئة دولية. فالجلاء حق ثابت لنا، فإذا كنا نقبل أن نعلقه على شروط تهدره من عقد محالفة عسكرية وتأليف لجنة دفاع مشترك وإقرار اتفاقية سنة ١٨٩٩ فماذا يكون موقفنا أمام أية هيئة دولية إذا كنا نرتضى لأنفسنا هذه الشروط؟

ألم يأتنا نبأ ذلك الاقتراح الذى تقدم به مندوب مصر فى هيئة الأمم المتحدة فى الشهر الماضى ومضمونه أنه طبقًا لنصّ الميثاق وروحه لا يحق لأية دولة أن ترابط بقواتها المسلحة فى أراضى دولة أخرى؟

لقد أجاب المستر نويل بيكر المندوب البريطانى على هذا الاقتراح بقوله إنه يمكن أن ترابط جنود فى أراضى بلد آخر بموافقة حكومة هذا البلد. وألمع

إلى قرار مجلس النواب المصرى بالثقة بالوزارة لمناسبة استجواب المفاوضات وقال إنه يحتمل أن يكون مجلس النواب المصرى قد أقرّ المعاهدة بين مصر وبريطانيا ومن تم لا يكون هناك خلاف بينه وبين مندوب مصر. فانظر كيف طيرت الأسلاك البرقية قرار الثقة بالوزارة وكيف استند إليه المندوب البريطانى فى الرد على الاقتراح المصرى. فإذا كان مجرد قرار من مجلس النواب بالثقة بالوزارة على أساس المضى فى المفاوضات قد أضعف حجة مصر فى الجلاء فكم تكون حجتها أضعف بعد إبرام المعاهدة.

وقد يقال ولكن المعاهدة تتضمن الجلاء فى مدّة تقل عن ثلاث سنوات.

وجوابى: إن مصر فى خلال هذه السنوات الثلاث لا يكون لها إذا قبلت المعاهدة أن تطالب بالجلاء. وإذا انتهت هذه المدة فمن يضمن أن لا تستند إنجلترا إلى المادة الثانية أو المادة الثالثة منها لتستبقى قواتها حتى يزول اضطراب الموقف الدولى أو تزول الأحداث التى قد تهدّد أمن الشرق الأوسط؟

يؤلمنى جدًّا أن أقول لمؤيدى المعاهدة. اذهبوا إلى منطقة فايد الواقعة على مسافة تسعين ميلاً شرقى القاهرة وعشرين ميلاً جنوبى الإسماعيلية. وانظروا إلى تصميم المنشئات التى يقيمها الإنجليز هناك. وعندئذ تستطيعون أن تطمئنوا أو لا تطمئنوا إلى هذا الوعد بالجلاء. وإذا قلتم إنه إذا لم يتم الجلاء نحتكم إلى مجلس الأمن أو إلى هيئة الأمم المتحدة فأجيبكم أننا فى هذه الحالة نحتكم إلى مقيدين بنصوص والتزامات المعاهدة الجديدة التى تكون مصر قد عقدتها تحت سمع هيئة الأمم المتحدة وبصرها وفيها ما يتيح لإنجلترا أو تبرر بقاء قوّاتها المسلحة فى البلاد بحجة مواجهة اضطراب الموقف الدولى. فأية مصلحة لمصر إذن فى قبول هذه المعاهدة.

الحماية وسدّ الفراغ

وقلت توضيحًا للغرض من تأليف لجنة الدفاع المشترك وما قيل من الاطمئنان إلى بيان السفارة البريطانية الذى أذاعته فى ٧ مايو سنة ١٩٤٦

(ص ١٩٨) وإن القول بأن أعضاء لجنة الدفاع المشترك من المصريين سينزلون على رأى الأعضاء الإنجليز هو طعن فى وطنية المصريين.

وإنى أتساءل أوّلاً أين الجلاء الحقيقى فى المعاهدة؟ إنه وعد بالجلاء مؤجل إلى سبتمبر سنة ١٩٤٩ ومعلق على محالفة عسكرية فيها من النصوص ما يسمح لإنجلترا إما بتأخير موعد الجلاء وإما بنقضه إذا تم. فليس هذا بالجلاء الذى تطالب به مصر. وأن بيان الوفد البريطانى فى ٧ مايو كان صريحًا فى عرض الجلاء معلقًا على شرط التحالف العسكرى بين مصر وإنجلترا وعلى وضع التدابير التى تحلّ محله. ولا شك أن تعليق الجلاء على هذه الشروط هو انتقاض على الجلاء. وليس هذا هو الجلاء الذى قبلته الحكومة البريطانية بالنسبة إلى سوريا ولبنان إذ قبلته بغير اشتراط تحالف عسكرى معهما.

أما القول بأنه لا يجوز لنا أن نتشكك فى وطنية أعضاء لجنة الدفاع المشترك فهو قول لا ينهض حجة للدفاع عن اللجنة لأن طبيعة التحالف العسكرى بين دولة كبيرة ودولة ضعيفة تجعل الرأى الذى تبديه الدولة الحليفة الكبرى له قيمته فى الميزان لأنها بداهة تؤيد رأيها بقوّتها الحربية أوّلا ثم بدعواها أنها أقدر على اختيار وسائل الدفاع ومعرفة العناصر التى يتولد عنها خطر الحرب.

إن هذه المعاهدة تذكرنى بالاتفاقية المعروفة باتفاقية الآستانة المؤرخة فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ خلال مفاوضات درومندولف بشأن الجلاء عن مصر. فقد تضمنت أن تجلو إنجلترا عن مصر بعد ثلاث سنوات من إبرامها (ويظهر أن الثلاث السنوات هى مدة تقليدية فى المفاوضات البريطانية بشأن مصر) إلّا إذا تبين فى ذلك الحين (أى فى سنة ١٨٩٠) احتمال خطر خارجى أو داخلى يقتضى تأخير موعد الجلاء ففى هذه الحالة يؤجل انسحاب الجنود البريطانية، وقد رأت الدول صاحبة الشأن أن مثل هذا الشرط يجعل الاتفاق على الجلاء صوريًّا فلم تصدّق تركيا على هذه الاتفاقية ولم تقبلها الدول الأخرى.

فسدّ الفراغ الذى يقصده وزير خارجية إنجلترا ليس هو انتظار تمام التكوين لمجلس الأمن بل استدامة سيطرتها على مصر فى ظل المعاهدة

الجديدة. وإذا قبلت مصر هذه المعاهدة فهى تسدّ الطريق أمامها لطرح قضيتها أمام مجلس الأمن أو هيئة الأمم المتحدة لأنها تكون قد سوّت خلافاتها وديًّا مع إنجلترا فلا يكون لمجلس الأمن أن يتدخل بينهما.

إن مهمة مجلس الأمن الأولى هى إقرار السلام فى العالم. فإذاً كانت إحدى الدول قد قبلت أن تقرّ السلام فيما يختص بها أو بما يجاورها على وضع ترتضيه. ولو كان فيه هدر لحقوقها فليس لأية هيئة دولية أن تتطوّع لتستخلص لها هذه الحقوق.

السودان .

وقلتُ تعقيبًا على بروتوكول السودان: إن أهم وأخطر ما فيه هو ماجاء فى الفقرة الأخيرة منه التى تنصّ على أنه إلى أن يتسنى لمصر وإنجلترا بالاتفاق التام المشترك بينهما تحقيق هذا الهدف بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية. فالمعاهدة إذن فيها إقرار صريح لهذه الاتفاقية. وقبول لسريانها لمدة غير محدودة ولا نهاية لها إلاّ بالاتفاق التام بين مصر وإنجلترا. وهذا معناه صراحة فصل السودان عن مصر عملاً وحكما، لأن هذه الاتفاقية خوّلت إنجلترا حق الاشتراك فى إدارة شئون الحكم فى السودان ورفع العلم الإنجليزى إلى جانب العلم المصرى فى أرجائه كافة وحصر سلطة الحكم فى يد الحاكم العام الذى يعين بناء على طلب الحكومة البريطانية. فإقرار هذه الاتفاقية الباطلة هو ولا شك نزول عن نصف المملكة وتوكيد لوضع غير مشروع يفصم عرى الوحدة بين مصر والسودان، فكيف مع ذلك يقال إن هذا تقرير لوحدة وادى النيل؟ إن نظرية إعداد السودانيين للحكم الذاتى مع بقاء الإنجليز فيه هى نظرية بريطانية يقصد منها فصل السودان عن مصر وجعله مستعمرة من مستعمرات التاج البريطانى. لأن أى حكم ذاتى يقوم فى ظل الاحتلال وبرآسة حاكم عام بريطانى هو حكم ذاتى صورى لا يقصد منه إلا استدامة الحكم البريطانى فى أرجاء السودان. فكيف تقبل مصر هذا الوضع الذى هو أساس جوهرى للمعاهدة؟ إن الأمم لا يجوز لها أن تفرط فى كيانها ولا فى وحدتها. ولا يجوز لها أن تتجاهل الحقائق والمصاير التى يراد بها. فليس

صحيحًا أن الإنجليز يريدون للسودان استقلالاً أو حكما ذاتيا. بل يريدون فقط فصله عن مصر لكى يضمنوا لأنفسهم بسط سيطرتهم على مصر والسودان معًا.

المعاهدة والبرلمان

وقلتُ ردًّا على دعوة الأمة إلى الاطمئنان على مصيرها لأن المعاهدة ستعرض على البرلمان بمجلسيه وأن المجلسين قد عوّدا هذه الأمة أن يمحّصا كل ما يعرض عليها تمحيصًا مجردًا عن الغرض...

وعندى أن الظروف والملابسات لا تبعث كثيرًا على هذا الاطمئنان. ولا أقصد بقولى هذا طعنًا ولا تجريحًا بل أرى أنه لا يحق للحكومة أن تقرر مصير البلاد ولمدة عشرين سنة دون الرجوع إلى الأمة. فالأمة هى التى ستتحمل الالتزامات والتعهدات والنتائج التى تفرضها عليها المعاهدة. فمن حقها أن تكون هى المرجع الأخير فى تقرير مصيرها. وإذا كانت الدول الكبرى قد اعترفت للأمم جميعها بحقها فى تقرير مصيرها. فأجدر بالحكومة أن لا تعترض على ممارسة الأمة لهذا الحق. وليس من الإنصاف فى شىء أن يقال عن مجلس النواب الحالى الذى انتخب فى سنة ١٩٤٥ فى ظل الأحكام العرفية وقبل أن تتمخض نهاية الحرب عن أحداث وتطورات دولية هامة أنه يمثل الأمة فى تقرير مصيرها. ولقد صرح دولة صدقى باشا خلال المفاوضات أنها إذا أسفرت عن معاهدة فسيجرى استفتاء الشعب بواسطة انتخابات حرّة. فماذا جدّ حتى يتغير هذا الوضع الطبيعى؟

هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فليس فى الأفق ما يدلّ على أن الحكومة تترك الحرية الكاملة لأعضاء البرلمان فى إبداء الرأى فى المعاهدة. بل هناك شىء من التوجيه المقرون بضغط معنوى نحو إبرامها. وآخر الدلائل على ذلك هو المصير الذى انتهت إليه هيئة المفاوضات، فهذه الهيئة التى اختارتها الحكومة وأضفت على أعضائها ما أضفت من صفات التقدير والتعظيم كان جزاؤها الحل وأصبحت بين عشية وضحاها «غير ذات موضوع» لمجرد أنها

أبدت رأيها فى رفق ولين برفض مشروع المعاهدة. أليس فى هذا المصير درس لمجلس النواب وتلويح له بما سيؤول إليه أمره إذا هو جنح للمعـارضة فى المعاهدة؟ وكيف تؤمن سلامة الرأى فى مثل هذا الجو؟ أما مجلس الشيوخ فليس لى وأنا عضو فيه أن أتحدث عنه وكل ما أرجوه هو الاعتراف لهذه الأمة بحقها فى تقرير مصيرها[١]».

هذا ما قلتُه سنة ١٩٤٦، ولم تمهلنا الأيام حتى أضافت دليلاً جديدًا على أن الإنجليز لم يكونوا جادّين فى الوعد بالجلاء، فقد أدلى السير رالف ستيفنسن سفير بريطانيا فى مصر بتصريحات لمندوبى الصحف المصرية فى يونيه سنة ١٩٥٠ لمناسبة تعيينه فى منصبه، تنم عن نقض الجلاء، إذ سئل: هل لو كانت مصر وقعت معاهدة صدقى - بيفن فهل كانت بريطانيا تنفذ البند الخاص بجلاء قواتها عن منطقة القناة فى موعد لا يتجاوز شهر سبتمبر من عام ١٩٤٩؟ فأجاب: «إنه على فرض بدء الجلاء فى ذلك الوقت فلم يكن بدٌّ وقد وصلت الحالة الدولية إلى ما وصلت إليه من إيجاد طريقة لوقف الجلاء».

ولعمرى إن فى هذا التصريح ما يغنى عن كل تعليق.

تصريح صدقى باشا عن السودان
وردّ رئيس الوزارة البريطانية
(أكتوبر سنة ١٩٤٦)

لما عاد صدقى باشا من لندن أدلى بحديث لمندوب روتر يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ قال فيه: «لقد صرحت فى الشهر الماضى أننى سأجىء بالسودانْ إلى مصر، واليوم أقرر أنى نجحت فى مهمتى، ذلك أن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى قد تقررت بصفة نهائية».

نشر هذا التصريح قبل إذاعة نصوص مشروع المعاهدة وفيها ما ينقض هذه الأقوال، ومع ذلك فقد هاج الانفصاليون فى السودان لتصريح صدقى باشا واحتجوا عليه، وأعلنوا أنهم لا يقبلون الوحدة بين مصر والسودان!

---

(١) جريدة الأهرام - عدد ٨ ديسمبر سنه ١٩٤٦.

وقامت مظاهرات عنيفة فى الخرطوم ضدّ الوحدة دبّرها الانفصالبون، وتركت حكومة السودان المتظاهرين فيها يتسلحون ويعتدون على أنصار الوحدة ويهاجمون نادى الخريجين بأم درمان ويحطمون أثاثه تحطيما وحشيا، ولم تحرك ساكنًا لدفع عدوانهم، بل اغتبطت به اغتباطًا عظيمًا لأنها هى الموعزة به والمحرضة على وقوعه، وأعقب هذا العدوان قيام مظاهرات كبيرة من أنصار الوحدة فى السودان أعلنوا فيها تعلقهم بوحدة الوادى.

وكان من نتائج تصريح صدقى باشا أيضا أن نارت عاصفة من الاحتجاج عليه فى الدوائر الاستعمارية البريطانية بلندن، فأدلى المستر أتلى رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم يوم ٢٨ أكتوبر بتصريح مضاد قرر فيه «إن الحكومة لا تفكر فى إدخال أى تغيير على وضع السودان الحالى أو على الإدارة فيه، ذلك لأنه قد جاء فى الأنباء أن صدقى باشا رئيس الوزراء المصرية ذكر أنه تقرر بصورة قاطعة تحقيق الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى»، وزاد على ذلك قوله ردًّا على اسنفسار أحد الأعضاء المحافظين عما إذا كانت التصريحات المنسوبة إلى رئيس وزراء مصر غير صحيحة: «يبدو لى أنها تصريحات مغرضة مضللة فيما إذا قصد منها التعبير عن الوصول إلى اتفاق، فإن الذى جرى لا يعدو أن يكون محادثات تمهيدية بحتة ولم نتفاوض على شىء بصفة نهائية».

وقد قوبل تصريح المستر أتلى فى مجلس العموم بعاصفة من الهتاف والتصفيق.

وأعقب هذا التصريح إمعان حاكم السودان العام فى تصرفاته التى ترمى إلى الفصل بين شقّى الوادى.

الصلح بين فريقى الحزب الوطنى
(نوفمبر سنة ١٩٤٦)

ما فتئت المساعى تبذل من وسطاء الخير فى إزالة أسباب الخلاف والانقسام فى الحزب الوطنى، وكنتُ من ناحيتى أرحب بكل مسعى لهذا

الغرض، بل كنت أسعى بنفسى لذلك؛ لأنى لم أكن مرتاحًا مطلقًا لوجود لجنتين إداريتين للحزب كل منهما تعارض الأخرى، وإذ كان الاشتراك فى الحكم هو سبب الانقسام فإنى كنت أسعى لصيغة للاتفاق نكون مقبولة من الطرفين، وقد انفق الرأى على أن لا يشترك الحزب فى وزارة إذا كان برنامجها يتعارض مع مبادئه، وأن يكون هذا هو أساس الاتفاق، لأن الأصل فى تأليف الوزارات وقيامها وتغييرها أن تقوم على تحقيق مبادئ وغايات معينة تؤمن بها الجماعات والأشخاص الذين يشتركون فيها، وقد بدأ هذا السعى فى سنة ١٩٤٣، ولكنه أخفق ثم استمر إلى سنة ١٩٤٦، وكان من أبرز وسطاء الخير فى هذا الصدد محمد زكى على باشا وفكرى أباظة باشا، فإنهما والحق يقال كان لهما فضل كبير فى إزالة أسباب الانقسام، وقد تم الصلح فى نوفمبر سنة ١٩٤٦، واتفقنا على صيغة عامة أبلغناها إلى الصحف وهى:

«فى الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد وحيال الأحداث التى تهددها فى كيانها ووحدتها واستقلالها رأى رجال الحزب الوطنى أن يزيلوا ما بينهم من خلاف لكى يعيدوا الوحدة إلى صفوفهم ولتكون دعوتهم إلى وحدة صفوف الأمة أقوى وأدعى إلى الاستجابة؛ ولذلك اجتمعوا وتم الاتفاق بينهم وعادوا إخوانًا متضامنين فى العمل والجهاد».

وقد نشرت «الأهرام» هذه الصيغة بعدد ٧ / ١١ / ١٩٤٦ مع تعديل عبارة (فى العمل والجهاد) وجعلها (فى خدمة البلاد) وكانت الرقابة على الصحف لا تزال قائمة، ولعلها أشارت بهذا التعديل الذى لا يغير من جوهر البيان شيئًا.

ولم ندخل فى البيان شيئًا عن الاشتراك فى الحكم، على أنه فى صدد أحاديث الصلح كان الاتفاق على أن لا يدخل الحزب الوطنى الحكم منفردًا أو مشتركا إلّا إذا كان برنامج الوزارة لا يتعارض مع مبادئه، وأن الأمر فى هذا الصدد يكون موكولًا للجنة الإدارية، واتفقنا على أن تكون اللجنة الإدارية مؤلفة من فريقى اللجنة، ومن انضموا إلى كل منهما أثناء الخلاف.

وقد حدث مع الأسف صدع جديد فى الحزب سنة ١٩٥٠، أرجو أن يتلافاه وسطاء الخير ويعيدوا إلى الحزب وحدته.

استقالة وزارة إسماعيل صدقى
(ديسمبر سنة ١٩٤٦)

قدم صدقى باشا استقالة وزارته يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦، وبناها على المرض، والواقع أنها ترجع إلى فشله فى مفاوضاته وارتطامه مع الإنجليز فى شأن السودان، مما ظهر أثره فى التعارض بين تصريحاته وتصريح رئيس الوزارة البريطانية فى هذا الصدد، فاشتدت الأزمة تعقدًا وازداد مركزه حرجًا، وتدلّ ملابسات هذه الأزمة على أن الإنجليز رأوا أن صدقى باشا أعجز من أن يقنع البلاد بالمشروع الذى انتهى إليه مع مستر بيفن، وخاصة بعد أن رفضه سبعة من أعضاء هيئة المفاوضة، فكان هذا الرفض فى داخل هذه الهيئة نذيرًا بما سيئول إليه مشروع المعاهدة من الإخفاق، فآثروا أن يستردوه بهذه الوسيلة التى عمد إليها رئيس الوزارة البريطانية فى تصريحاته بمجلس العموم، وهى تصريحات تحمل فى طياتها معنى الرجوع عما تم الاتفاق عليه، فلم ير صدقى بدا بإزاء هذا الموقف من تقديم استقالته، بعد أن أخفق فى مهمته، وبنى الاستقالة على المرض، وقبلها جلالة الملك فى اليوم التالى (٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦).

أعمال وزارة صدقى باشا
إنشاء مجلس الدولة

إن أهم وأكبر عمل تشريعى لهذه الوزارة إنشاؤها «مجلس الدولة»، وقد صدر به القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦، ويعد من أعظم الإصلاحات القضائية بعد إنشاء المحاكم الأهلية (الوطنية) سنة ١٨٨٣، وجاء مكملاً لصرح العدالة فى البلاد، ومنبتًا لحقوق الأفراد وحرياتهم.

ذلك أن المحاكم العادية كانت ممنوعة بموجب لائحة ترتيبها من القضاء بإلغاء الأوامر الإدارية التى تصدرها جهات الحكومة مهما كانت مخالفة للقوانين واللوائح، ولم يكن لها تأويلها أو وقف تنفيذها، وكان اختصاصها

مقصورًا على الحكم بتضمين الحكومة عما يقع من هذه الأوامر مخالفًا للقانون، ولا يمكن أن تكفل حقوق الأفراد وحرياتهم فى ظل هذا النظام؛ لأن أحكام التعويض لا تزيل المخالفة الإدارية ولا توقف العمل الباطل ولا تغلّ يد الحكومة عن الخروج على أحكام القوانين واللوائح.

فجاء قانون «مجلس الدولة» ومن أهم أحكامه إنشاء «محكمة القضاء الإدارى» وقد أسست لأوّل مرة فى تاريخ مصر القضائى، وهى محكمة تملك إلغاء القرارات الإدارية المخالفة للقوانين واللوائح، وتختص بالفصل فى المسائل الآتية ويكون لها فيها دون غيرها ولاية القضاء الكاملة:

١ – الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية.

٢ – المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لموظفى الحكومة ومستخدميها أو لورثتهم.

٣ – الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالطعن فى القرارات الإدارية الصادرة بالتعيين فى وظائف الحكومة أو بالترقية أو بمنح علاوات متى كان مرجع الطعن مخالفة القوانين أو اللوائح.

٤ – الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية إذا وقعت مخالفة للقوانين أو اللوائح.

٥ – الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بفصلهم من غير الطريق التأديبى إذا كان مرجع الطعن مخالفة القوانين أو اللوائح أو إساءة استعمال السلطة.

٦ – الطلبات التى يقدمها الأفراد بإلغاء القرارات الإدارية النهائية، إذا كان مرجع الطعن عدم اختصاص الهيئة التى أصدرت القرار المطعون فيه أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة للقوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة، ويعتبر فى حكم القرارات الإدارية رفض أو امتناع السلطة الإدارية عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقًا للقوانين أو اللوائح.

وإلى جانب «محكمة القضاء الإدارى» يشمل مجلس الدولة قسمى الرأى والتشريع.

وينصّ قانون إنشاء المجلس على أنه لا يجوز لأى وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين فى مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء إدارة الرأى المختصة، ويبدى قسم الرأى مجتمعًا رأيه فى مسائل هامة نصّت عليها المادة ١٤.

أما قسم التشريع فيتولى صياغة مشروعات القوانين التى تقترحها الحكومة والمراسيم واللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين والمراسيم.

هذا، وقد أدّى مجلس الدولة منذ إنشائه ويؤدّى على تعاقب السنين خدمات جليلة للبلاد، برفع المظالم، وكفالة الحقوق والحريات للمواطنين، والحدّ من طغيان الحكومة فى علاقاتها مع الأفراد والجماعات.

تأليف وزارة النقراشى الثانية
(٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦)

فى اليوم الذى قبل فيه جلالة الملك استقالة إسماعيل صدقى، عهد إلى محمود فهمى النقراشى تأليف الوزارة الجديدة، وهى وزارته الثانية، وقد ألفها فى اليوم نفسه على النحو الآتى: محمود فهمى النقراشى للرآسة والداخلية والخارجية، أحمد محمد خشبه للعدل. إبراهيم عبد الهادى للمالية. أحمد عبد الغفار للزراعة. عبد المجيد إبراهيم صالح للأشغال، إبراهيم دسوقى أباظة للمواصلات، محمد على علوبه للأوقاف، عبد الرزاق السنهورى للمعارف، عبد المجيد بدر للتجارة والصناعة، اللواء أحمد عطية للدفاع، محمود حسن للشئون الاجتماعية، الدكتور نجيب إسكندر للصحة.

وهى مؤلفة من ستة وزراء من السعديين وستة من الدستوريين.

وفى مارس سنة ١٩٤٧ عين على عبد الرازق وزيرًا للأوقاف بدلًا من محمد على علوبة الذى استقال.

يوم الحداد احتجاجًا على إتفاقية السودان
(١٩ يناير سنة ١٩٤٧)

تجلى تمسك الشعب بوحدة وادى النيل فيما قررته الأحزاب والطوائف فى أوائل سنة ١٩٤٧ من اعتبار يوم ١٩ يناير الذى يوافق ذكرى توقيع اتفاقية السودان الباطلة سنة ١٨٩٩ يوم حداد عام، ولأوّل مرة ظهرت مصر بمظهر الحداد احتجاجًا على هذه الاتفاقية منذ توقيعها، وكان هذا الشعور دليلاً على تمسك الأمة بوحدة مصر والسودان، وقد لبس الناس فى هذا اليوم شارات الحداد، وتعطلت المسارح ودور السينما والملاهى جميعًا.

وقرر مجلس نقابة الصحافة مشاركة للأمة فى حدادها أن تصدر الصحف فى ذلك اليوم مجللة بالسواد، ونفذت الصحف جميعها على اختلاف مذاهبها السياسية هذا القرار، وظهرت فى هذا اليوم موشحة بإطارات سوداء، وفاضت أعمدتها بالبحوث المستفيضة فى اتفاقية السودان وبطلانها وملابساتها وتدابير السياسة الاستعمارية فى السودان، فكان هذا اليوم يومًا مشهودًا فى تاريخ الحركة القومية.

الجلاء عن بعض المواقع

سبق القول بأن الإنجليز جلوا عن القلعة فى ٤ يوليه سنة ١٩٤٦، على عهد وزارة صدقى باشا، وقد جلوا أيضًا فى عهد هذه الوزارة عن مطار حلوان وعن وادى النطرون (أكتوبر وديسمبر سنة ١٩٤٦).

وفى عهد وزارة النقراشى جلوا عن المواقع الأخرى فى الإسكندرية والقاهرة، وهاك بيان هذه المواقع وتاريخ الجلاء عن كل منها:

المعسكرات التى على الطريق الصحراوى

بين القاهرة والإسكندرية مخيم وراء الأهـــرام – الكيلو ٢٦ – الكيلو ٤٠ الكيلو ١٨٧.	فبراير سنة ١٩٤٧

قلعة رأس التين التى يتوسطها الفنار الكبير.	فبراير سنة ١٩٤٧
ثكنات مصطفى باشا برمل الإسكندرية	٨ فبراير سنة ١٩٤٧
قلعة كوم الدكة بالإسكندرية	١٥ فبراير سنة ١٩٤٧
مطار هليوبوليس.	١٠ مارس سنة ١٩٤٧
قشلاق باب الحديد.	١٧ مارس سنة ١٩٤٧
معسكر الحلمية (ضواحى القاهرة).	١٨ مارس سنة ١٩٤٧
النادى البريطانى الرياضى بالمعصرة.	١٩ مارس سنة ١٩٤٧
العامرية (طريق الإسكندرية).	٢٠ مارس سنة ١٩٤٧
تكنات العباسية.	٢٧ مارس سنة ١٩٤٧
ثكنات قصر النيل.	٢٩ مارس سنة ١٩٤٧

الاحتفال برفع العلم المصرى على ثكنات قصر النيل
(٣١ مارس سنة ١٩٤٧)

انتهى بجلاء الإنجليز عن ثكنات قصر النيل احتلال الإنجليز للقاهرة وضواحيها، بعد أن دخلوها بجنودهم يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢، أى أنهم ظلوا يحتلونها خمسًا وستين سنة.

وقد احتفل يوم الاثنين ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ برفع العلم المصرى على هذه التكنات، وحضر جلالة الملك الاحتفال، ورفع بيده العلم المصرى على السارية الوسطى بين هتاف الحاضرين وعزف الموسيقى، واشترك الشعب فى هذا الاحتفال بإظهار غبطته وابتهاجه بهذا الجلاء الجزئى، وعدّ هذا اليوم يوم (الجلاء عن القاهرة).

وفيه أوفد جلالة الملك مندوبًا وضع إكليلًا من الأزهار على قبر مصطفى كامل زعيم الجلاء، وإكليلًا آخر على قبر سعد زغلول، وإكليلًا ثالثًا على النصب التذكارى لشهداء الجامعة.

وبجلاء الإنجليز عن ثكنات قصر النيل تم جلاؤهم عن القاهرة والإسكندرية وجزء كبير من أراضى الدلتا.

تعيين إبراهيم عبد الهادى رئيسًا للديوان الملكى

كان منصب رئيس الديوان الملكى شاغرًا منذ وفاة المرحوم أحمد محمد حسنين فى فبراير سنة ١٩٤٦.

وفى فبراير سنة ١٩٤٧ عين جلالة الملك فى هذا المنصب إبراهيم عبد الهادى الذى كان وزيرًا للمالية فى وزارة النقراشى، وظل يشغله إلى مقتل المرحوم النقراشى (ديسمبر سنة ١٩٤٨)، حيث خلفه فى رآسة الوزارة.

وبعد تعيين إبراهيم عبد الهادى رئيسًا للديوان عين عبد المجيد بدر وزيرًا للمالية، وممدوح رياض وزيرًا للتجارة والصناعة (فبراير سنة ١٩٤٧).

تعيين السير روبرت هاو حاكما عاما للسودان
(مارس سنة ١٩٤٧)

فى مارس سنة ١٩٤٧ رأت الحكومة البريطانية إنهاء خدمة السير هدلستون الحاكم العام للسودان، وتعيين السير روبرت هاو الوكيل المساعد لوزارة الخارجية البريطانية خلفًا له، فوافقت الحكومة المصرية على هذا التغيير، وصدر المرسوم الملكي بتعيين الحاكم العام الجديد فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٧، وكان السيرهدلستون يتولى هذا المنصب منذ أكتوبر سنة ١٩٤٠.

وبدهيٌّ أن هذا التغيير، فى هذا المنصب الخطير، لا يعنى تغييرًا فى السياسة البريطانية، فقد استمرت هذه السياسة كما كانت، تعمل على فصل السودان عن مصر وجعله مستعمرة إنجليزية.

صدر مرسوم التعيين بناءً على ترشيح الحكومة البريطانية، ولم يكن لمصر فيه سوى الموافقة وإصدار المرسوم، على أنه قد خلا فى ديباجته مما كانت تتضمنه المراسيم السابقة من الإشارة إلى اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، ومن الإشارة أيضًا فى بعضها إلى معاهدة سنة ١٩٣٦، وكان هذا هو الفارق الشكلى الوحيد بين مرسوم تعيين السير روبرت هاو والمراسيم الأخرى.

قطع المفاوضات وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن
(يناير سنة ١٩٤٧)

استأنف النقراشى المفاوضة مع السير رونلد كامبل السفير البريطانى فى مصر، فلقى إصرارًا من الحكومة البريطانية على موقفها، فقرر مجلس الوزراء يوم السبت ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ عرض قضية البلاد على مجلس الأمن، وأعلن النقراشى هذا القرار فى بيان ألقاه بمجلسى الشيوخ والنواب بجلستهما المنعقدة يوم الاثنين ٢٧ يناير، وختم بيانه بقوله:

«إن قضية وادى النيل قضية واحدة لا تتجزأ؛ ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الأمن برمتها، وإذا كان لى بعد هذا البيان ما أقول فهو أن نتوجه إلى أبناء وادى النيل شماله وجنوبه أن يقضوا على الجدل بينهم وأن يقفوا من قضيتهم صفًا واحدًا، بنيانًا مرصوصًا يشدّ بعضه بعضًا، ولقد علمتنا التجارب أن اللجاجة طريق الفرقة ومدعاة الخلاف، وأن شرّ ما تطعن به الأمم المجاهدة لإدراك حرياتها وحقوقها الانقسام والتفرق، فلنولّ وجوهنا شطر الوطن وسلامته، مخلصين لله فى سعينا وجهادنا، متناسين أشخاصنا، متمثلين واجبنا، حريصين على ضم صفوفنا وجمع قوانا، فالوطن فى أحرج ساعاته أحوج ما يكون لجهود أبنائه، والله يهدى إلى سبيل الرشاد».

وتألف وفد مصر لمجلس الأمن برآسه محمود فهمى النقراشى رئيس مجلس الوزراء، وعضوية كل من عبد الرزاق السنهورى وزير المعارف، وممدوح رياض وزير التجارة والصناعة، وعبد المجيد إبراهيم صالح وزير الأشغال، وأحمد رمزى عضو مجلس الشيوخ، ومحمود حسن سفير مصر فى واشنطون، ومحمود فوزى وزيرها المفوض لدى هيئة الأمم المتحدة، ومن هيئة من المستشارين نذكر منهم: عبد الحكيم الرفاعى. طه السيد نصر. حلمى بهجت بدوى. حامد سلطان. سعد كامل إلخ.

القضية المصرية أمام مجلس الأمن
(أغسطس – سبتمبر ١٩٤٧)

فى ١١ يولية سنة ١٩٤٧ قدم محمود حسن سفير مصر وقتئذ فى الولايات المتحدة إلى سكرتير هيئة الأمم المتحدة عريضة دعوى مصر إلى مجلس الأمن، وقد وقعها محمود فهمى النقراشى رئيس الوزارة بتاريخ ٨ يوليه، ولأنها من أهم الوثائق فى تاريخ المسألة المصرية فإننا ننشرها هنا بنصّها:

«جناب السكرتير العام[٥].

«تحتل القوّات البريطانية الأقاليم المصرية على الرغم من إرادة الشعب الإجماعية، وإن وجود قوّات أجنبية فى أراضى دولة من أعضاء الأمم المتحدة فى زمن السلم بغير رضائها رضاءً حرًّا يعدّ امتهانًا لكرامتها، وحائلًا يحول دون تقدمها الطبيعى، كما أنه خرق للمبدأ الأساسى – مبدأ المساواة فى السيادة – وهو بذلك يناقض ميثاق الأمم المتحدة فى نصّه وروحه وقرار الجمعية العامة الصادر بالإجماع فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦.

«إن احتلال القوات البريطانية غير المشروع لمصر فى سنة ١٨٨٢، واحتلالها للجزء الجنوبى من وادى النيل، أى السودان، تبعًا لذلك، قد مكن حكومة المملكة المتحدة منذ سنة ١٨٩٩ من أن تفرض على مصر اشتراكها معها فى إدارة السودان وأن تنفرد بعدئذ بالسلطان فيه، وقد استخدمت حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لكى تتبع سياسة ترمى إلى فصل السودان عن مصر، عاملة على تشويه سمعة مصر والمصريين، وبذر بذور التفرقة بين المصريين والسودانين، وبثّ الانقسام بين السودانيين أنفسهم، وإثارة حركات انفصالية مصطنعة والحضّ عليها، وقد سعت حكومة المملكة المتحدة بهذه السياسة، وما زالت تسعى، إلى فصم وحدة وادى النيل على الرغم من أن هذه الوحدة تقتضيها مصالح سكان هذا الوادى وأمانيهم المشتركة.

---

(٥) المستر تريجفى لى الأمين العام (السكرتير العام) لهيئة الأمم المتحدة.

«ولما كان احتلال القوات الريطانية المسلحة لوادى النيل والمضى فى هذه السياسة العدائية، كلاهما، تهديدًا غير مشروع لحرية أمة مستقلة ووحدتها، فقد أثار نزاعًا بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة من شأن استمراره تعريض السلم والأمن الدولى للخطر.

«ووفقًا للمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة(٦) وعلى الرغم من أن وجود القوات الأجنبية لا يتلاءم بذاته مع حرية المفاوضات، سعت الحكومة المصرية فى حسن نية إلى الوصول إلى حل عادل لهذا النزاع عن طريق مفاوضات مباشرة مع حكومة المملكة المتحدة، وإذ أخفقت هذه المفاوضات الطويلة المضنية، حاولت حكومة المملكة المتحدة التمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ التى لا يمكن أن تلتزم مصر بها إذ أنها استنفدت أغراضها فضلًا عن أنها تتعارض مع أحكام الميثاق.

«لذلك ترفع الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة إلى مجلس الأمن تطبيقًا للمادتين ٣٥ و٣٧ من الميثاق(٧) طالبة:

(أ) جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاءً تاما ناجزًا.

(ب) إنهاء النظام الإدارى الحالى للسودان.

---

(٦) المادة ٣٣: يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولى للخطر أن يلتمسوا حلّه بادئ ذى بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى التوكيلات والتنظيمات الإقليميه أو غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختيارها، ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسوّوا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة لذلك.

(٧) المادة ٣٥: لكل عضو من الأمم المتحدة أن ينبّه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع أو موقف من النوع المشار إليه فى المادة ٣٤.

ولكل دولة ليست عضوًا فى الأمم المتحدة أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع تكون طرفًا فيه إذا كانت تقبل مقدمًا فى خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمى المنصوص عليها فى هذا الميثاق

وتجرى أحكام المادتين ١١، ١٢ على الطريقة التى تعالج بها الجمعية العامة المسائل التى تنبه إليها وفقًا لهذه المادة.

المادة ٣٧ – إذا أخفقت الدول التى يقوم بينها نزاع من النوع المشار إليه فى المادة ٣٣ فى حله بالوسائل المبينه فى تلك المادة وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن.

وإذا رأى مجلس الأمن أن استمرار هذا النزاع فى الواقع من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولى قرر ما إذا كان يقوم بعمل وفقا للمادة ٣٣ أو يوصى بما يراه ملائما من شروط حل النزاع

«والحكومة المصرية إذ تطلب إليكم إدراج هذا النزاع فى جدول أعمال المجلس تبدى استعدادها لشرح هذا النزاع وتقديم الوثائق اللازمة حين يطلب إليها ذلك وفقًا للمادة ٣٢[٨].

«وأنتهز هذه الفرصة للإعراب عن فائق إحترامى.

القاهره فى ٨ يوليه سنه ١٩٤٧

محمود فهمى النقراشى
رئيس مجلس الوزراء
ووزير خارجية المملكة المصرية

ولئن قيل فى الاعتراض على طريقة عرض القضية إنه لم يسبقه إعلان بطلان معاهدة سنة ١٩٣٦، فإن هذا لا يؤثر فى جوهر العريضة؛ إذ تضمنت الجلاء عن مصر والسودان، وتقديمها بهذا الأسلوب وبهذه الصراحة شجاعة تحمد للنقراشى

ومهما كانت صيغة العريضة، أو طريقة عرضها، فإن ذلك ما كان ليغير المصير الذى الت إليه القضية أمام مجلس الأمن، وهو انحياز أغلبية المجلس إلى جانب بريطانيا.

كانت قضية مصر من أهم القضايا التى نظرها مجلس الأمن، وهى قضية عادلة واضحة جلية، طلبت فيها حقًا طبيعيا تؤيده أحكام ميثاق سان فرنسيسكو، طالبت بجلاء القوات المسلحة البريطانية عن مصر والسودان جلاء حالا كاملا غير مسروط بشرط، وحقها فى الجلاء واضح صريح، فإن احتلال القوّات البريطانية المسلحة لأى جزء من الأراضى المصرية والسودانية مخالف مخالفة صارخة لروح الميثاق فى ديباجته، وللمادة الأولى والثانية منه، ولأن إحتلال إنجلترا مصر وقع باطلا، وعلى خلاف العهود

(٨) المادة ٣٢: كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة لس بعضو فى مجلس الأمن وأية دوله لبست عضوا فى الأمم المتحدة إذا كان أيهما طرفا فى نزاع معروض على مجلس الأمن لبحثه يدعى إلى الإشراك فى المناقشات المتعلقة بهذا النزاع دون أن بكون له حق فى النصويت، ويضع مجلس الأمن الشروط الى يراها عادلة لاشتراك الدولة الى ليست من أعضاء الأمم المتحدة.

والمواثيق الدولية، وأهمها العهد المعروف بميثاق النزاهة الذى أبرم فى «ترابيا» (ضواحى الآستانة) يوم ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢، وتعهدت فيه الدول بما فيها بريطانيا بعدم احتلال أى جزء من أراضى مصر، ومعاهدة الآستانة المقررة والمنظمة لحياد قناة السويس والمعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ التى أقرّت فيها الدول أن الدفاع عن هذا الطريق الحيوى موكول إلى مصر، هذا إلى اعتراف إنجلترا ببطلان الاحتلال منذ وقوعه سنة ١٨٨٢ بإعلانها المرة بعد المرة أنها ستجلو عن البلاد، وتكرارها وعودها وعهودها فى الجلاء نيفًا وستين مرة.

طالبت مصر أمام مجلس الأمن بجلاء القوّات البريطانية عن مصر والسودان، ولكن بريطانيا طلبت شطب القضية المصرية متذرعة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ التى خوّلتها إبقاء قوّاتها فى مصر والسودان، وباتفاقية سنة ١٨٩٩ التى فرضتها على مصر وانتزعت بمقتضاها مشاركتها فى إدارة السودان ثم استئثارها هى بإدارته، وعبثًا أوضحت مصر أن هاتين الاتفاقيتين باطلتان لمخالفتهما لأحكام ميثاق سان فرنسيسكو، لأن هذا الميثاق يقوم على مبدأ المساواة فى السيادة بين أعضاء هيئة الأمم المتحدة، ويحظر استخدام القوّة المسلحة فى إملاء إرادة دولة على دولة أخرى، ويمنع استخدام هذه القوّة ضدّ سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة، فمعاهدة سنة ١٩٣٦ هى ولا شك باطلة؛ لأنها فرضت على البلاد تحت ضغط الاحتلال العسكرى، وأقرّت احتلالًا يهدر بطبيعته سلامة أراضى مصر واستقلالها السياسى، فهى متعارضة قطعًا مع أحكام الميثاق، هذا إلى أن الميثاق قد أنشأ نظامًا للأمن الجماعى ضمَّنه الوسائل الكفيلة بتأمين كل عضو من أعضائه، ولا يجوز فى ظل هذا النظام لدولة من أعضاء الأمم المتحدة أن تحتل أراضى دولة أخرى من أعضائها، ومن ثم فمعاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقية سنة ١٨٩٩ لا وجود لهما طبقًا لحكم المادة الثالثة بعد المائة من الميثاق.

ومع وضوح هذه الحجج وقوّتها، فإن مجلس الأمن امتنع عن أن يصدر قرارًا بجلاء القوات الإنجليزية عن مصر والسودان، ووقف موقفًا سلبيًا محضًا، وترك القضية المصرية معلقة دون أن يصدر فيها قرارًا، وبذلك سكت

عن العدوان المسلح الواقع من بريطانيا على مصر والسودان. ولم يشأ له دفعًا ولا رفعًا، وهكذا تحطمت مبادئ الميثاق بتأثير محاباة مجلس الأمن للسياسة الاستعمارية.

ومن الحق علينا فى صدد الحديث عن عرض القضية المصرية أمام مجلس الأمن أن ننوّه بالجهود التى بذلها وفد مصر وهيئة مستشاريه فى إعداد البحوث العميقة التى اكتمل بها عرض القضية على المجلس عرضًا قيما مدعمًا بالحجج التاريخية والبيانات السديدة، وأن ننوّه أيضا بالدعاية التى بذلها فى أمريكا محمود حسن باشا سفير مصر فى واشنطن، وقتئذ، ومحمود فوزى بك وزير مصر المفوض لدى هيئة الأمم المتحدة، وأحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة، وإذا كانت هذه الدعاية لم تحقق الغرض المنشود منها، فإن هذا لا يغضّ من قيمتها ولا ينال من فائدتها.

كلمات مشرفة للنقراشى أمام مجلس الأمن

وقف النقراشى أمام مجلس الأمن موقفًا منىرفا، فقد خاصم بريطانيا على ملأ العالم فى أكبر المحافل الدولية الرسمية، اختصمها بقوّة وشجاعة، ويطيب لنا أن نسجل هنا بعض كلماته القيمة فى خطبه بمجلس الأمن.

فمما قاله فى أوّل خطاب له ألقاه بالمجلس فى ٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ :

«نطلب إليكم أن تقرروا إجلاء القوّات البريطانية جميعها عن وادى النيل، عن السودان وعن أى جزء آخر من الأراضى المصرية، وأن يكون هذا الجلاء حالا كاملا غير مشروط بشرط».

وقال فى هذه الخطبة عن طبيعة معاهدة سنة ١٩٣٦ وأنها وليد الضغط والإكراه :

«إن معاهدة سنة ١٩٣٦ لا تعبر عن رضائنا الحرّ وإنها جاءت مناقضة لأحكام اتفاقات دولية فضلا عن كونها لاتتلاءم مع أحكام الميثاق.

إن مصر لم تكن طرفًا حرًّا عند إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦، ذلك أن

القوات البريطانية كانت تحتل أراضيها، فضلًا عن أن الجانب البريطانى لم يدع عند المفاوضين المصريين مجالًا للشك فيما يترتب من نتائج على رفضهم التسليم بمطالب بريطانيا، فقبل بدء المفاوضات مباشرة وجه المندوب السامى الريطانى إلى ملك مصر وإلى رئيس وزرائها مذكرة شفهية أوضح فيها «أن الإخفاق فى عقد اتفاق قد تترتب عليه نتائج جدّية وأن بريطانيا تحتفظ فى هذه الحالة بحق إعادة النظر فى سياستها نحو مصر»، والتهديد الذى تنم عليه المذكرة بإعادة فرض الحماية أو ما هو شرّ منها كان تهديدًا سافرًا لم يحجبه التصريح الذى أضاف إليه أنه لم يقصد به تهديد أو إرهاب وإنما قصد به تقرير الواقع، وقد احتج رئيس وزراء مصر على ذلك فورًا، فكتب فى ردّه إن محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل مثل هذه التصريحات لا يمكن أن تكون خالصة أو حرّة، فأجابه المندوب السامى بأن حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى».

وقال فى هذا الخطاب أيضا تحت عنوان (سندهم القوّة لا الحق):

«لقد بينت لكم أن قبضة بريطانيا على مصر والسودان إنما سندها القوة لا الحق، وأن احتلال وادى النيل يصدم إرادة أهاليه ويخرق أحكام القانون الدولى خرقًا صارخًا، وأن قيام هذا التحدى المستمر يثير حفيظة الشعب المصرى».

وقال أيضًا:

«إننا لم نعد نعيش فى ظلمات القرن التاسع عشر، بل نحن نحيا فى عالم اليوم، عالم الميثاق، عالم الأمن الجماعى، فى عالم يرنو إلى النظام والسلم، فى عالم لا يطيق مغامرات التوسع والاستعمار».

وقال فى خطابه أمام المجلس فى ١١ أغسطس تحت عنوان (معاهدة سنة ١٩٣٦ رتبت الاحتلال):

«إن ما ورد فى نصّ المادة الأولى من «أن إحتلال مصر عسكريا بواسطة قوّات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور قد انتهى» ليس إلّا تمويهًا ينطبق

أيضا على ما ورد فى المادة الثامنة التى تنصّ على أنه «لا يكون لوجود تلك القوّات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال كما أنه لا يخلّ بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية»، إذ أن ملحق هذه المعاهدة ينصّ على استمرار الاحتلال العسكرى فى بقعة واسعة وينطوى على أهداف بعيدة المدى».

وقال فى هذا الخطاب أيضا تحت عنوان (تحالف غير شريف):

«لقد بينت أيضا أن التحالف الأبدى الذى نصّت عليه هذه المعاهدة هو تحالف مصطنع خلا من التوازن ومن الدواعى الكريمة المشرفة ولا يتفق وميثاق هيئة الأمم المتحدة علاوة على أن هذه المعاهدة تتعارض كما بينتُ من قبل مع اتفاقية قناة السويس التى عقدت فى سنة ١٨٨٨».

وقال تحت عنوان (بريطانيا دخيلة علينا):

«وأستطيع يا سيدى الرئيس أن أشير هنا صراحة إلى مسلك الحكومة فى شأن هذه المسألة (مسألة السودان)، إننا نرى أن العلاقات بين السكان الذين يقطنون شطرى وادى النيل مسألة داخلية بل أهلية، فما كان لنا أن نساوم مع الدخيل فى هذا المضمار ولو كان من شأن تلك المساومة الظفر ببعض أمانينا الوطنية، فلن نهدر على السودانيين مستقبلهم ولن ندع المسألة رهنًا بأهواء السياسة الاستعمارية، بل إن الأمر سيعالجه المصريون والسودانيون على أن يتحدث هؤلاء عن أنفسهم، لا أن يتحدث عنهم لسان حكومة أجنبية فى لندن النائية».

وقال تحت عنوان (تحالف غير طبيعى):

«والآن ما الذى تستطيع مصر أن تتوقعه؟ إن البريطانيين يريدون استمرار هذا التحالف غير الطبيعى لكى يطيلوا الاحتلال العسكرى البغيض، إنهم يسلكون هذا المسلك حتى بعد أن غدا ميثاق هيئة الأمم المتحدة حجر الزاوية فى صرح العلاقات الدولية».

وقال تحت عنوان (الاحتلال يثير مشاعر المصريين):

«وليسمح لى سيدى الرئيس أن أبسط السبب الذى من أجله ربما يؤدى استمرار هذا النزاع إلى تهديد السلم والأمن الدولى رغم ما تنطوى عليه أعمال الحكومة المصرية من مقاصد سامية، لقد ظلّ الملايين من سكان وادى النيل خلال خمسة وستين عامًا يضمرون السخط بسبب مرابطة القوّات البريطانية فى الأراضى المصرية، وكانت آمالهم فى تسوية هذا النزاع تبوء بالخيبة المرة تلو المرة، حتى صارت توكيدات الغزاة المتكررة بأنهم سيجلون عن البلاد مدعاة إلى السخرية والتهكم» إلى أن قال: «وأودّ يا سيدى الرئيس أن أكرر أنه مادام الاحتلال باقيًا فلن يكون فى الطوق تهدئة سخط الشعب ولا هناك سبيل إلى إخماده إذا اشتعل، وإن زمام الأمر ليفلت بسهولة فى مثل هذه الأحوال، وحينئذ فلن تغنى النيات السلمية لحكومتى شيئًا».

وقال فى خطابه يوم ٢٦ أغسطس تحت عنوان (تقرير مستقبل السودان):

«وأعتقد أنى قد أوضحت بجلاء فى هذا البيان رغبتنا فى تقرير مستقبل السودان بالتشاور مع السودانيين أحرارًا فى إرادتهم، لا مع البريطانيين، ولا مع السودانيين مقيدين بالاحتلال البريطانى.

«ليس لحكومة المملكة المتحدة دخل فى الموضوع، ولن نبحثه معها، وإنى لعلى يقين من أنه متى أصبح السودانيون أحرارًا فى الإعراب عن آرائهم، فإنهم والمصريين خليقون بالوصول إلى حل يرتضيه الطرفان ويكون متفقًا مع مبادئ الميثاق والديمقراطية».

وقال فى خطابه يوم ٢٨ أغسطس تحت عنوان (معاهدة سنة ١٩٣٦ فقدت حيويتها):

«لقد فقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ فى فترة الإحدى عشرة سنة الوجيزة قوّتها وحيويتها، لقد أخرستها الحوادث ولم يعد صداها إلاّ كصدى الأشباح، وظلت حتى اليوم على أنها أثر من آثار أيام القرصنة التى يجهد العالم فى نسيانها، ولم يبق فيها اليوم إلاّ ما يهدد السلام».

وقال تحت عنوان (أمل مصر):

«وإنى أودّ بوصفى ممثل دولة عضو فى هيئة الأمم المتحدة وكانت عضوًا فى مجلس الأمن عامًا من الزمان أن أعرب عن أملى فى أن لا يضع مجلس الأمن نفسه فى موقف الحرج بأن يقرر بأن هذا النزاع من شأن استمراره تهديد السلم ثم لا يتخذ خطوة إيجابية إنشائية للأخذ بناصر مصر التى تقف أمامكم فريسة لغزو دولة استعمارية عاتية.

«لقد هال سير ألكسندر كادوجان (ممثل بريطانيا فى مجلس الأمن) تأييد ممثل سوريا (السيد فارس الخورى) المطلق لقضيتنا حتى لقد أشار إليه بأنه مضعف لهيبة مجلس الأمن، كأنما يرى أن هيبة المجلس تتوقف على تأييده للامتيازات المغتصبة وعلى موافقته على العدوان والغزو البريطانى.

«وإنى بوصفى ممثل دولة صغيرة أودّ أن أعزز هيبة مجلس الأمن، أودّ أن أعززها بأن أحفزكم على الأخذ بعكس ذلك وبأن أطلب إليكم أن تؤيدوا مطلب أمة صغيرة تريد من أمة قوية أن تحترم مبدأ مساواتها لها فى السيادة، وأن أطلب إليكم أن تخلّصوا مصر من آثار وجود القوّات البريطانية فى أراضينا وأن تهيئوا لنا مكاننا الحق بمقتضى الميثاق».

وقال بجلسة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ردًّا على اقتراح مندوب الصين استئناف المفاوضات بين مصر وبريطانيا للتعجيل بالجلاء:

«أرى لزامًا علىّ أن أدلى بملاحظاتى عن هذا الاقتراح، فأودّ أن أوضح أنه مادامت القوّات البريطانية مرابطة فى الأراضى المصرية فإنى لا أرى ثمرة ترجى من المفاوضة مع حكومة المملكة المتحدة، فمرابطة قوّات أجنبية مسلحة فى أراضينا من شأنها أن تضع مصر فى مركز لا يكفل لها الوقوف على قدم المساواة مع بريطانيا عند بحث أى نقطة من نقط النزاع لأننا نكون دائمًا هدفًا للضغط المستمر»

قرار المجلس

استغرق نظر القضية المصرية أمام مجلس الأمن عدة جلسات، كان آخرها جلسة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧، حيث عرض فيها الاقتراع على اقتراحات

من بعض المندوبين ترمى إلى الرجوع إلى المفاوضات الثنائية، ولم يوافق على أى اقتراح منها؛ إذ لم يجد العدد الكافى من الأصوات لإقراره، وعلى ذلك أعلن رئيس المجلس (الرفيق جروميكو مندوب الروسيا) «أن المجلس لم يتمكن من اتخاذ قرار بشأن هذه القضية وستظل المسألة المصرية مدرجة فى جدول الأعمال وستعقد الجلسة القادمة بناءً على طلب أى عضو من أعضاء المجلس أو أى طرف من الطرفين المتنازعين».

ومعنى ذلك أن المجلس لم يصدر قرارًا إيجابيا فى القضية المصرية، وتركها معلقة أمامه، وأحجم عن أن يؤدّى واجبه فى أن يقرر إجلاء القوات البريطانية عن أرض الوادى تطبيقًا لمبادئ الحق والعدل، ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

أسباب فشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن

لابدّ أن نتبين السبب الجوهرى لفشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن فى سبتمبر سنة ١٩٤٧، وهو سيطرة النزعة الاستعمارية على هذا المجلس، وتكاتف الدولة الاستعمارية وتآمرها على مصر للحيلولة دون تحقيق مطالبها العادلة.

لم يكن هذا المجلس حين نظر فى قضيتها محكمة تحكم بالحق والعدل، بل كان هيئة سياسية تمثل مصالح الدول الممثلة فيه، وتسيطر عليه الدول الكبرى.

فهذه الدول تجرّ فى تيارها الدول الأخرى الصغيرة أو معظمها، بحيث كان الاستعمار ممثلًا فى مندوبى الدول الاستعمارية والدول التى تجاملها وتسير فى فلكها.

هذا هو السبب الجوهرى لفشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن، وقد بدا من هذا الفشل عبث الاعتماد على المنظمات الدولية فى المسائل الجوهرية الكبرى، أى التى ترتبط بكيان الاستقلال، فالاستقلال إنما يؤخذ بجهود الأمة وجهادها لا بالالتجاء إلى الهيئات الدولية، حقا إن هذه الهيئات قد تنصف الدول الصغيرة فى المسائل الثانوية، أو فيما إذا رأت من مصلحة استقرار السلام معاضدتها، أما فيما عدا ذلك فهذه المنظمات إنما تقرّ الأوضاع الواقعية

التى تستند إلى قوّة الدول وحيوية الشعوب، فعلى الأمم المناضلة عن حقوقها أن تعتمد على قوّتها وعلى إخلاص بنيها فى الجهاد، وعندئذ تنصفها المنظمات الدولية.

على أن ثمة أسبابًا أخرى ثانوية، كان لها دخل فى فشل القضية فى سبتمبر سنة ١٩٤٧.

من ذلك أن الحكومة المصرية تأخرت فى عرض قضيتها على مجلس الأمن.

فالوقت المناسب لعرضها كان فى فبراير ومارس سنة ١٩٤٦، حيث عرضت إيران وسوريا ولبنان قضاياها على المجلس، وكان المجلس لا يزال فى بداية عهده، والأنظار متطلعة إلى ما سيجىء على يده من الخير للإنسانية، فأنصف إيران وسوريا ولبنان، وقرر جلاء القوات الأجنبية عنها، فلو أن مصر عرضت قضيتها فى ذلك الحين لكان من المرجح أن لا يرفض الجلاء عنها فى الوقت الذى قرره بالنسبة لإيران وسوريا ولبنان، فالقضية المصرية قد تأخر عرضها على مجلس الأمن عامًا ونصف عام، وهذا التأخير يرجع إلى التجاء الحكومة والهيئات السياسية إلى الوسيلة التقليدية العقيمة التى أضرّت بالقضية المصرية وهى وسيلة المفاوضات، فأضاعت وقتًا طويلًا وضيعت الفرصة المواتية لعرض قضيتها على مجلس الأمن.

إن مرحلة كبيرة من مراحل الجهاد ضاعت على البلاد منذ وضعت الحرب العالمية أوزارها، ضاعت فى تهافت الأحزاب (عدا الحزب الوطنى) على المفاوضات، واختلافها على من يتولاها، فذهبت الفرصة المواتية، لأن سنة ١٩٤٦ تختلف عن سنة ١٩٤٧ وما تلاها، لقد تغيرت الظروف الدولية، وعادت النزعات والأطماع الاستعمارية تنبعث وتتجدد، والآمال والوعود الكاذبة تتقلص وتتبدد.

وإلى هذا المعنى أشار المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا فى يناير سنة ١٩٤٧، إذ قال بأنه مؤمن بأن الجو السياسى فى هذا العام (١٩٤٧) سيكون لصالح بريطانيا التى لم يكن فى استطاعتها أن تطمئن إلى ذلك من

قبل، وأن عليها أن تنتهز هذه الفرصة وتحصل على اعتراف دولى بأن سياستها فى الشرق الأوسط تسير على ما يرام.

فمركز بريطانيا فى سنة ١٩٤٧ كان أقوى منه فى سنة ١٩٤٦، ولقد كان لهذا التطور أثره فى رجحان كفتها عندما عرضت القضية المصرية أمام مجلس الأمن فى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٤٧، ولو أن قضيتنا عرضت فى فبراير ومارس سنة ١٩٤٦، لما كان فى مقدور الحكومة البريطانية أن تجابه مندوبى مصر بمعاهدة سنة ١٩٣٦، لأن سوريا ولبنان قد قبلتا أيضًا فى سنة ١٩٣٦ معاهدة مع فرنسا على غرار المعاهدة التى عقدت بين مصر وبريطانيا، ولم يحل ذلك دون تقرير مجلس الأمن جلاء فرنسا عن هذين البلدين.

ولابدّ من الإشارة إلى أن من أسباب فشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن أن الخلافات الحزبية والحزازات الشخصية قد برزت حتى فى أثناء عرض القضية على هذا المجلس العالمى، وأضعفت بلاريب جبهة مصر فى النضال، على حين كان من الواجب أن تختفى هذه الخلافات وقتًا ما فى هذه الآونة الخطيرة التى تطلعت فيها أنظار العالم إلى كفاح مصر فى سبيل حريتها واستقلالها، ولكن الأمر جرى مع الأسف على غير هذه القاعدة السليمة، فإن الوفد المصرى برآسة مصطفى النحاس قد بعث إلى مجلس الأمن وإلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة قبيل نظر القضية برسالة برقية أعلن فيها أن الحكومة المصرية التى رفعت دعوى مصر أمام المجلس لا تمثل على أى وجه شعب وادى النيل الذى تؤيد أغلبيته الساحقة الوفد المصرى.. وأنها على أكثر تقدير تمثل الأشخاص الذين تتألف هى منهم، وأنها تدعى لنفسها حق التصرف فى سياسة مصر الدولية رغم أنفها ووفقًا لما تمليه مصالح سياسية رجعية وإقطاعية رفضها الشعب المحكوم حكمًا دكتاتوريا، وأن شكوى تلك الحكومة إلى مجلس الأمن لا يمكن أن تكون لها قيمة الوثيقة القومية المعبرة عن مطالب الشعب..

فمثل هذه البرقية كانت فى الواقع ضربة أصابت مصر فى أشدّ الأوقات حرجًا وأحوجها إلى أن تظهر أمام الخطر الخارجى – ولو مؤقتًا – موحدة

الكلمة متحدة الجبهة، ولكن الأنانية والأهواء الشخصية جعلت الوفد يطعن مصر من الخلف فى الوقت الذى كانت تصارع فيه الجبابرة وتعرض قضيتها على تلك الهيئة الدولية العالمية.

بعد العودة من مجلس الأمن

عاد النقراشى إلى مصر يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧، فاستقبلته الأمة استقبالاً وطنيا حافلا، وفى الحق أن موقفه فى مجلس الأمن كان موقفًا مشرفًا، إذ رفع صوت الوادى عاليا وتمسك بمطالبه الوطنية وخاصم بريطانيا علنًا أمام هيئة دولية تمثل العالم بأسره، فكان جديرًا بالشكر والتكريم.

وقد صرح فى نيويورك قبل عودته بأن مصر لن ترضى استئناف المفاوضات مع انجلترا إلاّ بعد جلاء قوّاتها عن البلاد، فجاء هذا التصريح رجوعًا إلى السياسة القويمة، كما جاء كسبًا لقضية الجلاء، ولكن النحاس بعد أن أقرّ هذا المبدأ وقتًا ما وهو فى المعارضة انقلب بعد أن تولى الحكم فى سنة ١٩٥٠ فنقضه وتنكر له.

وقال النقراشى بعد عودته موضحًا سياسته تجاه الإنجليز: «وخطتى الآن وإلى أن يجدّ الجديد المنتظر فى الموقف تتلخص فى تجاهل انجلترا تجاهلاً تاما، فنحن فى خصومة سافرة معها، وهى ليس لها وجود عندنا، وسنتصل بمن نشاء من الدول، ونطلب مساعدة ومشورة من نشاء من أخصائى أية دولة، وسنستعين بخبراء من كل جنس حسبما تقتضيه الحال، وسنولى وجهنا شطر الجيش المصرى سياج الوطن فنقوّيه بزيادة عدده والاستعانة بالدول الأخرى لجلب عُدده والخبراء والمستشارين اللازمين له، وسندعم الإصلاح الداخلى بكل ما فى وسعنا لكى لا نترك لأمثال إنجلترا فرصة للتقول علينا بما لا يليق».

وهى سياسة حكيمة تلك التى أعلنها النقراشى بعد عودته من مجلس الأمن، ولكن الظروف لم تساعده على تحقيقها، ووقفت السياسة الإنجليزية له

بالمرصاد ونقمت منه أن جاهرها بالعداء على ملأ العالم، فأخذت تنصب له الشباك وتدبر له المكايد لإسقاطه.

وقد أراد أن يستعين بخبراء عسكريين من الأمريكان، ولكن السياسة الإنجليزية وضعت العقبات فى سبيل ذلك ووجدت من مجاملة الأمريكان لها ما أحبط المشروع.

ظهور وباء الكوليرا والتغلب عليه
(سبتمبر سنة ١٩٤٧)

ظهر وباء الكوليرا فى سبتمبر سنة ١٩٤٧، وبدأ ظهوره فى بلدة «القرين» بالشرقية، وسرى منها إلى كثير من بلاد الشرقية، وإنتقل منها إلى الوجه البحرى ثم إلى الوجه القبلى، وبلغ عدد المدن والقرى التى أصيبت به ٢,٢٧٠ مدينة وقرية،واستولى الفزع على النفوس من جراء سرعة تنقله واستفحاله، وكان من عوامل انتشاره المياه غير الصالحة للشرب، وكثرة الذباب، والقذارة.

ومات منه نيف وعشرة آلاف نسمة.

وقد جندت الحكومة ما استطاعت من القوى لمكافحة هذا الوباء، وأبدت وزارة الصحة جهدًا مشكورًا فى هذا السبيل، ونشط الأطباء والطبيبات والمرضون والمرضات إلى محاربته فى مختلف أرجاء البلاد، وكان لهم الفضل الكبير فى الحد من انتشاره وإنقاذ البلاد من ويلاته، وعاونهم فى ذلك رجال البوليس والإدارة، وهبّت الجمعيات النسائية للمساهمة فى هذه الحملة، وتطوع الكثيرات من أعضائها لحقن الآلاف من الناس بالمصل الواقى من الكوليرا ومعاونة المنكوبين من الناقهين وعائلات المتوفين بالملابس والإعانات.

وظهرت طبقات الشعب فى هذا الوباء متضامنة فى مكافحته، واعية للوسائل التى تقى الناس والبلاد شرّه، ودلّ مسلك الشعب فى هذه الفترة على مبلغ إدراكه وتقدمه فى ميدان الحضارة والثقافة والوعى القومى.

وكانت نهايته فى أوائل ديسمبر من تلك السنة، وكان التغلب عليه فى هذه المدة الوجيزة مظهرًا من مظاهر التقدم فى أداة الحكم وفى نفسية الشعب.

التعديل الوزارى
(نوفمبر سنة ١٩٤٧)

هو تعديل لم يكن له باعث جوهرى سوى تحقيق الرغبة فى إسناد وزارة الدفاع الوطنى (الحربية) إلى الفريق محمد حيدر، وكان من قبل مديرًا لمصلحة السجون.

حدث هذا التعديل فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٧، إذ استقال اللواء أحمد عطية وزير الدفاع الوطنى (الحربية) أو على الأصح أمر بالاستقالة، وحل محله الفريق محمد حيدر، وهى أول مرة تولى فيها هذا المنصب، وعين أحمد مرسى بدر وزيرًا للعدل، وأحمد محمد خشبة وزيرًا للخارجية، ومحمود حسن وزير دولة، وجلال فهيم وزيرًا للشئون الاجتماعية، وتولى النقراشى وزارة المالية مع بقائه وزيرًا للداخلية، وتخلى عن وزارة الخارجية.

والوزراء الجدد فى هذا التعديل أى الذين دخلوا الوزارة لأول مرة هم: محمد حيدر، وأحمد مرسى بدر، وجلال فهيم.

وفى ديسمبر سنة ١٩٤٨ استقال عبد المجيد إبراهيم صالح وزير الأشغال وعين بدله رياض عبد العزيز سيف النصر.

قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة تقسيم فلسطين
(٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧)

لم يكد ينتهى مجلس الأمن من خذلان القضية المصرية فى سبتمبر سنة ١٩٤٧، حتى أعقب هذا الظلم الدولى ظلم آخر زاد عنه فظاعة وإثمًا، ارتكبته هذه المرة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، وأعنى به القرار الجائر الذى أصدرته هذه الجمعية فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى

دولة يهودية ودولة عربية، وهذا معناه الموافقة على إنشاء دولة صهيونية فى فلسطين.

إن قرار مجلس الأمن فى القضية كان قرارًا سلبيا، فقد تركها معلقة ولم يمسّها فى صميمها بسوء، أما قرار الجمعية العامة فى مسألة فلسطين فكان قرارًا إيجابيا، أقرّ فيه إنشاء دولة صهيونية، أى القضاء على كيان فلسطين وعروبتها، فجاء أمعن فى الظلم والعدوان من قرار مجلس الأمن فى القضية المصرية.

صدر هذا القرار باتفاق ٢٣ دولة ضد ١٣، وامتناع ١٠ عن الاقتراع.

والدول التى وافقت على التقسيم هى: الاتحاد السوفييتى (روسيا) والولايات المتحدة وفرنسا واستراليا وبلجيكا وهولندا والسويد والنرويج وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والدنمارك ولوكسمبورج وأوكرانيا وروسيا البيضاء وبوليفيا والبرازيل وكندا وكوستاريكا وسان دومينجو وإكوادور وجواتيمالا وهايتى وإيسلندا وليبريا ونيوزلندا ونيكاراجوا وبناما وباراجواى وبيرو والفيليبين وجنوب أفريقيه وارجواى وفنزويلا.

وعارض فى التقسيم كل من: مصر وأفغانستان والعراق وسوريا ولبنان وكوبا واليونان والهند والباكستان وإيران والمملكة العربية السعودية وتركيا واليمن.

وامتنع عن التصويت كل من: بريطانيا والصين وشيلى والأرجنتين وكولومبيا وسلفادور وأتيوبيا وهندوراس والمكسيك ويوغسلافيا.

وكان لضغط أمريكا وروسيا على الدول السائرة فى فلكهما أثر كبير فى صدور هذا القرار، وامتنعت بريطانيا عن التصويت لكى تتظاهر بأن لا شأن لها فى صدوره، على أنها كانت مؤيدة له راضية به عالمة بالأغلبية الكفيلة بتحقيقه.

ويبدو عجيبًا أن الكتلتين الغربية والشيوعية قد اتفقتا فى هذا القرار، مع وقوف كل منهما للأخرى بالمرصاد فى معظم المسائل السياسية، وهكذا يتجلى للناس جميعًا أن هاتين الكتلتين مهما اختلفتا، فإنما تحركهما النزعات

الاستعمارية والمطامع الأشعبية، وأنها حرب على العرب والدول العربية.

كان لصدور هذا القرار وقع أليم فى نفوس العرب جميعًا[٩]، فهو أكبر ضربة صوبها الاستعمار الغربى باسم هيئة الأمم المتحدة إلى فلسطين والعرب، والغرض منه إنشاء دولة أجنبية فى صميم البلاد العربية تكون قاعدة للاستعمار، لا فى فلسطين وحدها بل فى الدول العربية جمعاء، وتهديدها فى استقلالها وكيانها، وإفساد معنوياتها، وتعطيل نهضتها.

العبرة فى هذا القرار

لقد كشفت هيئة الأمم المتحدة عن خداعها وفقدت هيبتها واحترامها أمام الضمير العالمى بموافقتها على مشروع تقسيم فلسطين، وبخاصة بعد أن تبين ما كان للدولار ولإغراء الرأسماليين الأمريكان والإنجليز ودهاء الدبلوماسيين الروس، من الأثر البالغ فى إفساد ضمائر فريق كبير من مندوبى الدول فى هذه الهيئة.

فأين مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في قرار تقسيم فلسطين؟ أين ما نصّ عليه من حق الشعوب فى تقرير مصيرها؟ لقد أهدرت جمعية الأمم هذه المبادئ بالنسبة لشعب فلسطين العربى الصميم، وسلبته حقه فى تقرير مصيره، بل قررت إخراجه من أرضه ودياره، وإقطاعها لجماعة من الأجانب النازحين من شتى أصقاع المعمورة، فهى بهذا القرار عاونت على تشريد هذا الشعب وتقتيله واغتصاب بلاده وسلب أملاكه وأمواله.

إن هذا القرار هو أكبر وصمة فى جبين هيئة الأمم المتحدة، وكانت عاقبته أن زلزل الآمال التى كان الناس يعلقونها على ميثاق سان فرانسيسكو.

ويدخل فى هذا السياق أن هيئة الأمم المتحدة وقفت جامدة أمام مأساة الشعوب العربية فى تونس والجزائر ومراكش التى تعانى الظلم والطغيان من

---

(٩) من نتائج هذا القرار صدور قرار آخر من الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى مايو سنة ١٩٤٩ بقبول إسرائيل عضوا فى هيئة الأمم.

الاستعمار الفرنسي، وتغافلت عن النصوص الواردة فى الفصل الحادى عشر من الميثاق خاصة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى، والتزام الدول التى تسيطر على هذه البلاد بجعل مصالح أهلها فى المقام الأوّل، والعمل على رفاهيتهم إلى أقصى حدٍّ مستطاع، وتعهدها بكفالة تقدمهم ومعاملتهم بإنصاف وحمايتهم من ضروب الإساءة مع مراعاة الاحترام الواجب لثقافة هذه الشعوب (مادة ٧٣ فقرة أ) وإنماء الحكم الذاتى وتقدير الأمانى السياسية لهذه الشعوب قدرها وإنماء نظمها الحرة نموًّا مطردًا (فقرة ب من نفس المادة).

فهذه النصوص لم ترعها هيئة الأمم المتحدة سواء فى مجلس الأمن أو فى الجمعية العمومية، وصمّت آذانها عن صيحات الاستغاثة التى تنبعث من شعوب شمال أفريقيه من ضروب العسف والتنكيل.

إن المنظمة الدولية التى أنشأها الميثاق قد مضى عليها منذ إنشائها حتى اليوم (١٩٥١) نحو ست سنوات، فالسنة الأولى يصحّ اعتبارها خير السنين فى عمر هذا الميثاق كما أسلفنا. والسنة التالية سنة ١٩٤٧ تعتبر فترة الرجعة والانتكاس، والسنوات التالية هى استمرار لهذا الانتكاس وانحدار فى المساوئ التى تمليها غلبة الأقوياء على الضعفاء.

ولعمرى إن أبلغ درس، نتلقاه عن هذا الانحدار أن لا نسترسل فى الاعتماد على هذه المنظمة الدولية، وأن لا ننظر إليها إلاّ كوسيلة من وسائل الدعاية فحسب، وأن نعتمد على قوّتنا وعلى جهودنا وإخلاصنا لبلادنا.

فبالقوّة والإخلاص فى الجهاد، وبالتكتل وتوحيد الكلمة، تصلح حال الأمم المناضلة عن حقوقها، وتأمن على استقلالها وكيانها، وعندئذ تجد المعاونة والاحترام من هيئة الأمم المتحدة، أما إذا استنامت إلى هذه المنظمة ولم تعتمد على قوّتها الذاتية فإنها لن تجد منها سوى الزراية والخذلان.

ومن رعى غنمًا فى أرض مسبعة   ونام عنها تولى رعيها الأسد

اتفاقات الأرصدة الإسترلينية
(١٩٤٧ - ١٩٤٨)

أسلفنا القول عن منشأ هذه الأرصدة وتفاقمها، ولقد كانت هذه الديون من الجسامة بحيث أعلن مندوب بريطانيا فى مؤتمر النقد الدولى الذى اجتمع بعد انتهاء الحرب العالمية أنها «سترد بشرف ما أعطيته بشرف وكرم».

فهل أوفت بريطانيا بعهدها؟ إنها لجأت إلى تجميد هذه الأرصدة، أى وقف دفعها نقدًا أو ثمنًا لسلع أو على أى نحو آخر، فزادت المشكلة حدة.

أصاب هذا التجميد قيمة النقد المصرى فى الداخل والخارج، فاستحكمت حلقات التضخم، وحرمت مصر من الانتفاع بمدخراتها فى استيراد حاجات الاستهلاك ومعدات الإنتاج ما بقيت هذه الأرصدة مجمدة.

ولقد سعت وزارة النقراشى إلى مفاوضة الحكومة البريطانية فى استرداد الأرصدة الإسترلينية، فلم توفق إلا فى حدود ضيقة، إذ عقدت اتفاقين مؤقتين، الأول فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧، والتانى فى ٥ يناير سنة ١٩٤٨، وأبرم الاتفاقان على قاعدة تجميد الأرصدة الإسترلينية مع الإفراج عن النزر اليسير منها.

اتفاق ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧

عُنى هذا الاتفاق على الأخص بمواجهة حاجة مصر من العملات الصعبة فى المدة من منتصف يوليه إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٧، وكان مجموع الأرصدة عند عقده ٣٥٦ مليونا من الجنيهات، فاتفق على أن يفرج عن عشرين مليونا (فقط) قابلة للتحويل إلى أية عملة أخرى، كما أفرج عن عشرة ملايين لمواجهة الاعتمادات المؤيدة قبل آخر يونيه سنة ١٩٤٧، وعن خمسة عشر مليونا لمواجهة التزام مصر فى شراء الأسلحة ومخلفات الجيش البريطانى، ودفع قيمة كوبونات وسندات الدين العام، وإذا أضيف إلى هذا مليون جنيه المعادل

لما أفرج عنه فى يناير سنة ١٩٤٦، أصبحت جملة المفرج عنه طبقًا لهذا الاتفاق حوالى ٤٦ مليون جنيه، وبذا نقصت الأرصدة المجمدة المملوكة للبنوك حتى آخر ديسمبر سنة١٩٤٨ إلى ٣١٠ مليون جنيه.

وترتبت على هذا الاتفاق نتيجة أخرى، وهى خروج مصر من منطقة الإسترلينى، فأصبحت مسئولة عن تنظيم نقدها، واستلزم ذلك أمرين:

١ - فرض رقابة من الحكومة على عمليات النقد الأجنبى تمكنها من وضع يدها على ما لدى الهيئات والأفراد من عملات أجنبية، والتصرف فيها بما يقتضيه الصالح العام، وقد نظم ذلك بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧، وأسندت رقابة النقد إلى موظف مصرى يشرف عليه.

٢ - فرضت الرقابة على الاستيراد لكى يستخدم ما يستولى عليه من العملات وما يحرر من الأرصدة فى شراء السلع الضرورية.

وقضى هذا الاتفاق أيضًا بأن تقبل مصر الاسترلينى سدادًا للمعاملات الجارية من أية دولة، على أن يحول الإسترلينى الموضوع تحت يدها إلى أية عملة أخرى سواء أكانت ثمنًا لصادرات مصرية أم نتيجة لاتفاق الأرصدة.

نقض هذا الاتفاق

على أنه لم يكد يجف مداد هذا الاتفاق حتى نقضته الحكومة البريطانية فى أغسطس سنة١٩٤٧ بقرار من جانب واحد، قضى بوقف تحويل الاسترلينى إلى الدولارات الأمريكية والكندية، وزاد الأمر تعقيدًا أن رفضت بلجيكا والبرتغال والأرجنتين أيضا قبول تحويله إلى عملاتها سدادًا لثمن صادراتها إلى مصر.

ولم تسارع مصر إلى إصدار رخص الاستيراد اللازمة للاستفادة من الأرصدة المفرج عنها، بحيث جاء قرار الحكومة البريطانية فشلَّ معاملاتها التجارية وأثر تأثيرًا سيئًا فى مختلف أعمالها الإنشائية، وكان عاملاً من عوامل الغلاء، ولم يخفف من وقع هذا الأثر مبلغ الستة ملايين دولار التى وضعتها

الحكومة البريطانية بعد قرارها المذكور تحت تصرف الحكومة المصرية؛ لأن هذا المبلغ اليسير لم يكف بحال لسد حاجات مصر المختلفة.

اتفاق ٥ يناير سنة ١٩٤٨

أما الاتفاق الثانى فقد أبرم فى ٥ يناير سنة ١٩٤٨ للعمل به فى مدة تبدأ من يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨، وأدى إلى النتائج الآتية:

١ – أفرج عن مبلغ ٣٢ مليون جنيه إسترلينى تستعمل مضافة إلى حصيلة صادرات مصر الظاهرة والخفية فى مواجهة مدفوعات مصر خلال هذا العام، كما أفرج عن مبالغ أخرى هى قيمة ما لم يصرف من حصة مصر من العملة الصعبة قبل ١٥ يوليه سنة ١٩٤٧، وقيمة ما يشترى من مخلفات الجيوش البريطانية، وقيمة ما يدفع من كوبونات بعض القراطيس المالية إلى المقيمين فى الخارج بسبب الحرب.

٢ – حدد نصيب مصر من العملة الصعبة بمبلغ ٢٥ مليونا من الدولارات، على أن تدفع قيمتها بالإسترلينى القابل للتحويل، وقد ضمنت الحكومة البريطانية فوق ذلك أن تسدّد بالإسترلينى قيمة ما يستورد من أسمدة شيلى، وثمن البترول المشترى من شركات بريطانية توزعه فى مصر فروع مستقلة لشركات أمريكية، وثمن المهمات اللازمة لشركتى انجلو إچيبشيان اويل فيلدز وشل من منطقة الدولار.

٣ – اتفق أيضا على أن تحتفظ مصر بإيراداتها من العملة الصعبة والعملات الأجنبية التى تحصل عليها من شركة القنال طبقًا لأحكام قانون الرقابة على النقد.

٤ – وافقت الحكومة البريطانية على بيع الذهب اللازم لسداد زيادة حصة مصر فى صندوق النقد الدولى، وزيادة اشتراكها فى البنك الدولى للإنشاء والتعمير، وتبلغ قيمته نحو أربعة ملايين من الدولارات.

٥ – استردت مصر حريتها فى التعامل بالإسترلينى، ونصّ على أن لها أن

تمتنع عن قبوله من أية دولة لا تقبل التعامل معها على أساسه حتى يكون هناك تبادل فى المعاملة.

وأضافت الحكومة المصرية إلى ذلك تحفظين جاءا نتيجة لخروجها من دائرة الإسترلينى، ويرمى أوّلهما إلى نصيب مصر فى ذهب بريطانيا الذى يعتبر احتياطيا لكل منطقة الإسترلينى التى كانت عضوًا فيها، ويطالب الآخر بضمان الأرصدة بشرط الذهب تأمينًا لمصر من أى تغيير يطرأ على الإسترلينى، وهذان تحفظان لهما أهميتهما، ولكن الحكومة البريطانية لم تقبلهما، وقد كان من نتائج هذا الاتفاق إلغاء أو تخفيف بعض قيود الاستيراد فى التعامل مع بعض الدول الأجنبية.

وثمة اتفاق آخر عقد فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٩، فى عهد وزارة إبراهيم عبد الهادى، سنتكلم عنه فى موضعه.

استمرار الإنجليز فى سياستهم الاستعمارية بالسودان ومشروعات السودنة

لم يكد ينتهى مجلس الأمن من نظر القضية المصرية، وينفض يده منها، حتى أصدر حاكم السودان العام بالنيابة يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧ – أى بعد انقضاء يومين من قرار المجلس – إعلانا قال فيه:

«انتهت مباحثات مجلس الأمن فى النزاع المصرى الإنجليزى إلى مأزق، وسواء استؤنفت المباحثات أو المفاوضات فى تاريخ قريب أو لم تستأنف، فإن واجب حكومة السودان والسودانيين بيِّن واضح، فالحكومة مصممة على أن تعجل بأسرع ما يمكن بمشروعاتها الخاصة بالجمعية التشريعية الجديدة والمجلس التنفيذى، متبعة بدقة توصيات مؤتمر السودان الإدارى، ولن تسمح بأى تدخل فى سياستها العامة والخاصة بالسودنة والتقدم الاقتصادى، وستضمن المحافظة على الأمن العام والقانون والنظام باتخاذ إجراءات شديدة ضدّ من يريد أن يخلّ بالأمن والطمأنينة أو من يروجون لأغراضهم بوسائل غير مشروعة».

وهذا الإعلان هو إيذان باستمرار حكومة السودان فى سياستها الاستعمارية، وقمع الحركة الشعبية التى ترمى إلى التحرر من الاستعمار البريطانى.

ومؤتمر السودان الإدارى الذى ورد ذكره فى هذا الإعلان هو مؤتمر ألّفه الحاكم العام السابق (السير هدلستون) فى أبريل سنة ١٩٤٦ لدراسة النظام الجديد المزمع وضعه، وقد شكل برآسة المستر روبرتس السكرتير الإدارى، وضم بعض كبار الموظفين البريطانيين وبعض السودانيين المعروفين بالولاء للسياسة الاستعمارية، وانتهى إلى وضع مقترحات النظام الجديد، وقوامه إنشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى، وهما أساس المشروعات التى أسمتها حكومة السودان فى وثائقها «مشروعات السودنة»، وهو تعبير لا ينطبق على الواقع فى شىء، والصحيح أنها مشروعات «جلنزة» السودان لا سودنته، فالغرض منها بسط الحكم الإنجليزى بصفة مستديمة على السودان مقترنًا بمظاهر صورية من الحكم الذاتى المزيف، وهى القاعدة الإنجليزية المتبعة فى كثير من مستعمراتها.

وأعقب إعلان حاكم السودان العام بالنيابة إمعان حكومة السودان فى تحدى مصر، وقد زادت مظاهر هذا التحدى وضوحًا، فمن ذلك أنها منعت فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ بعثة من الأساتذة والطلاب المصريين اعتزمت وزارة المعارف إيفادها إلى السودان للقيام برحلة علمية ثقافية، واعتذرت حكومة السودان بأن حالة التوتر السياسى تحول دون الموافقة على مجيىء هذه البعثة.

وفى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٧ عينت الشيخ أحمد الطاهر أحد علماء السودان قاضيًا لقضاة السودان، وكان هذا المنصب شاغرًا منذ يناير سنة ١٩٤٧ على أثر انتهاء خدمة الشيخ حسن مأمون آخر القضاة المصريين، وكان تعيين عالم من علماء مصر فى هذا المنصب توكيدًا للرابطة الدينية والروحية بين شمال الوادى وجنوبه، فجاء تعيين عالم سودانى خلفًا له دون موافقة مصر إمعانًا فى الاستهانة بها وفصم عرى هذه الرابطة.

نظام المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية
(يونيه سنة ١٩٤٨)

أذاع الحاكم العام للسودان يوم ١٩ يونيه سنة ١٩٤٨ «قانونًا» بإنشاء المجلس التنفيذى، وقد حل محل مجلس الحاكم العام (ص ١٢٧)، والجمعية التشريعية، وقد حلت محل المجلس الاستشارى (ص ١٢٧).

صدر هذا القانون دون موافقة الحكومة المصرية، واعترضت عليه قبيل صدوره، فلم تأبه حكومة السودان لاعتراضها ومضت فى تنفيذه.

وخلاصة أحكامه أن «المجلس التنفيذى» يكون مسئولاً أمام الحاكم العام، ويتألف من وزراء ووكلاء وزارات، ولا يقل عدد أعضائه عن اثنى عشر عضوًا ولا يزيد على ثمانية عشر، ويتولى كل وزير إدارة مصلحة من مصالح السودان، ويقوم الوكيل بهذه الإدارة فى المصلحة التى لم يعين لها وزير، ومن أعضاء المجلس أعضاء بحكم وظائفهم وهم السكرتير المالى والسكرتير الإدارى والسكرتير القضائى وقائد قوّة الدفاع السودانية.

والوزراء مسئولون أمام الحاكم العام، ويجب أن يكونوا سودانيين، إلّا الوزراء بحكم وظائفهم، أما وكلاء الوزارات فيجب أن يكونوا سودانيين.

ويرأس الحاكم العام هذا المجلس، وقراراته رهن بتصديقه، وله أن يلغى منها ما يشاء ويستبدل بها قرارات أخرى.

والحاكم العام هو الذى يحدد مرتبات الوزراء والوكلاء بعد مشاورة المجلس.

«والجمعية التشريعية» هى هيئة استشارية مؤلفة من أعضاء بحكم وظائفهم وأعضاء منتخبين وأعضاء معينين.

ويشترط فى العضو أن يكون سودانيا وألّا تقل سنّه عن ثلاثين سنة وأن يكون سليم العقل...

ومدة الجمعية ثلاث سنوات، وللحاكم العام أن يحلّها وأن يسترد سلطاتها لنفسه.

ولا يجوز للجمعية أن تعدّل فى العلاقات بين حكومة السودان والحكومتين الإنجليزية والمصرية، أو أية حكومة أجنبية، ولا يجوز لها تعديل قانون إنشائها أو النظر فى تحديد الجنسية السودانية.

وبعض أعضاء الجمعية التشريعية يعينهم الحاكم العام، والباقون منتخبون، ولكن طريقة انتخابهم أقرب إلى التعيين، فالأعضاء الذين يمثلون جنوب السودان يعينهم حكام الأقاليم، أما فى شمال السودان فالانتخاب يختلف باختلاف المناطق، وترك ذلك لحكام الأقاليم، ويجوز انتخاب موظفى الحكومة أعضاء فى الجمعية التشريعية مع بقائهم فى وظائفهم.

وليس لهذه الجمعية سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور، والسلطة كلها ركزت فى الحاكم العام للسودان ومعاونيه الأربعة الذين يعتبرون بحكم وظائفهم أعضاء فى المجلس التنفيذى، وهم السكرتير الإدارى والسكرتير المالى والسكرتير القضائى وقائد قوّة الدفاع السودانية، وكلهم من الإنجليز.

فالنظام لذى أعلنه السير روبرت هاو فى يونيه سنة ١٩٤٨ يجعل من حاكم السودان العام الإنجليزى دكتاتورًا (حاكما بأمره) يقبض بيده على جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وله تعيين الوزراء ووكلاء الوزارات وإقالتهم، وله نقض قرارات المجلس التنفيذى (مجلس الوزراء)، وله حلّ الجمعية التشريعية وتعيين أعضاء المجلسين بمحض إرادته، فهو نظام صورى لا يدع للسودانيين شيئا من سلطة الحكم ومظاهره.

الحركة الشعبية فى السودان لمقاومة هذا النظام

فطن المجاهدون السودانيون إلى أن هذا النظام لا يقصد منه إلّا تثبيت دعائم الحكم الإنجليزى فى السودان، وفصم عرى الوحدة بين شمال الوادى وجنوبه، فقرروا مقاطعته وعدم الاشتراك فى تنفيذه، والامتناع عن المساهمة فى الانتخابات المزيفة التى ترتبت عليه، وقامت فى السودان حركة شعبية ترمى

إلى إحباط هذا النظام، وتألفت المظاهرات وتعددت الاجتماعات احتجاجًا عليه، وقابلت حكومة السودان هذه الحركة بأقسى وسائل القمع والإرهاب، فصدّت المظاهرات بالقوّة المسلحة مما أدّى إلى قتل عشرات من الأبرياء، واعتقلت الكثيرين من زعماء الحركة وقدمتهم للمحاكمة، وتفاقمت الحركة فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨.

بعثة المحامين المصريين إلى السودان، ومنعها من دخوله
(نوفمبر – ديسمبر سنة ١٩٤٨)

ساهمت نقابة المحامين بمصر فى هذه الحركة على أثر برقية تلقتها فى نوفمبر سنة ١٩٤٨ من الأستاذ محمد نور الدين وكيل الوفد السودانى يطلب فيها انتداب بعض المحامين المصريين للسفر إلى السودان للدفاع عن الأحرار الذين أحيلوا إلى المحاكمة، فقررت النقابة إيفاد بعثة مؤلفة من المحامين: مكرم عبيد، عبد الرحمن الرافعى، على أيوب، على بدوى، عبد الفتاح الشلقانى، أحمد حسين، على عبد العظيم، صلاح عبد الحافظ، حنفى عبود.

وأبرقت إلى الأستاذ نور الدين باستعدادهم العاجل للسفر إلى السودان.

ولكن لم يكد يصدر هذا القرار من النقابة حتى أخذت حكومة السودان تضع العقبات والعراقيل أمام المحامين، وكانت تصرفات الحاكم العام للسودان والسكرتير القضائى لحكومته من يوم أن تألفت البعثة إلى إعادتها بالقوّة من وادى حلفا سلسلة من الاعتداءات الجائرة التى لا يقرّها حق ولا قانون، وهى من أوّلها إلى آخرها مظاهر سافرة للحنق على كل صلة بين شقّى الوادى، والسعى الحثيث فى الفصل بينهما.

فأوّل هذه التصرفات أن السكرتير القضائى رفض طلب الأستاذ نور الدين اختيار أعضاء البعثة محامين للدفاع عنه أمام محكمة (عطبرة)، وكانت حجته فى هذا الرفض أن المحامين المصريين غير ملمّين بقوانين السودان! وهى لعمرى حجة واهية.

وأعقب هذا التصرف تصرف آخر، لا يقل عنه شذوذًا واعتسافًا، وذلك أن

الأستاذ نور الدين طلب من المحامين أن يحضروا إلى السودان ولو كمراقبين إذا لم يتسنّ لهم المرافعة فيها، فاعتزمنا الذهاب إلى السودان تلبية لهذه الدعوة الصادقة، وهنا اعترضتنا عقبة أخرى، وانتقلت المسألة إلى مرحلة جديدة من مراحل التحدى والاعتساف، فإن حكومة السودان رفضت الترخيص لنا بالسفر إلى السودان ولو كزائرين، فجاء هذا التصرف معلنًا لسياسة العنت والاضطهاد التى اتبعها الحاكم العام، ولا شك أن المحامين المصريين وكل مصرى ليسوا فى حاجة إلى ترخيص بالسفر إلى السودان، وليس فى قوانين البلاد أى نصّ يحتم هذا الترخيص، ولا غرو فإن مصر والسودان وطن واحد، ولا يحتاج المواطن إلى ترخيص للذهاب من بلدة إلى أخرى فى أرض الوطن.

ذهبنا إلى السودان بهذه العقيدة، واستأجرنا طائرة من طائرات شركة مصر للطيران لتقلنا إلى الخرطوم.

من وحى الطائرة

تحركت الطائرة صبيحة يوم الجمعة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨، وحلقت بنا فى الجوّ قاصدة إلى السودان، فشعرنا بشتى الخواطر والأحاسيس تتجاذبنا، وتخفق لها قلوبنا.

فى تلك اللحظات العلوية التى حلقت بنا الطائرة على ارتفاع بلغت ذروته نحو عشرة آلاف متر، يحملنا الأثير على متن الهواء، بين الأرض والسماء، خشعت قلوبنا لله جلّت قدرته، وازددنا إيمانًا بعظمته، سبحانه وتعالى، خالق كل شىء، وواهب كل خير، له الملك وله الحمد، وهو على كل شىء قدير!

رأينا الأرض تبدو لنا من هذا العلو الشاهق ضئيلة صغيرة، حسًّا ومعنى، فالمدن والقرى، والمعالم والمساهد، والمصانع والمزارع، والقفر والحضر، والجبال والوديان، نلمحها كأنها رقعة صغيرة من الطبيعة، أو لوحة دقيقة من الرسوم الصامتة، أما الخلائق والناس، فلا يدركهم البصر، ولا يتناولهم النظر، ولا نسمع لهم صوتًا، أو نحسّ لهم ركزًا!.

غير أن منظرًا واحدًا كان يبدو لنا من نوافذ الطائرة رائعًا أخّاذًا، جليلا

مهيبًا، وهو منظر النيل، ينساب فى هدوء وعظمة، سائرًا باسم الله، يتهادى فى مشيته، ويطوى الآلاف من الكيلومترات، من منبعه فى أقاصى السودان، إلى مصبه فى شمال الوادى، حاملاً على طول مجراه عوامل الخصب والحياة، والحضارة والعمران، وقد ازددنا إيمانًا حينما كنّا نشاهده بين آن وآخر، بأنه الرمز الخالد لوحدة الوادى، يصل جنوبه بشماله، ويربط شماله بجنوبه، ويجعل منهما دولة واحدة، ووطنًا واحدًا، وتذكرت وأنا أحسّ بهذا الشعور كلمات المرحوم محمد بك فريد إذ قال سنة ١٩١٧:

«يجب أن يكون وادى النيل لنا وحدنا – أى المصريين والسودانيين – غير مقسم ولا مجزأ، كما كان كذلك منذ أن وجد الأب البار لهذا الوادى ألا وهو النيل».

فى أثناء الرحلة تلقت الطائرة فى عرض الجو رسالة لاسلكية بأنه غير مسموح لها أن تواصل الرحلة إلى الخرطوم وأنها مأمورة بأن تهبط فى وادى حلفا، وهى مدينة من مدن السودان.

وهنا ابتدأت المرحلة الثالثة من الاعتساف والعدوان، وذلك أن الطائرة اضطرت إلى الهبوط فى مطار وادى حلفا، وما كان لها أن لا تذعن لهذا الأمر، وإلّا تعرضت وتعرض ركابها للخطر المحقق، إذا هى استمرت فى سيرها، فنزلت الطائرة فى مطار وادى حلفا فى منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر، أى أنها قطعت المسافة بين القاهرة ووادى حلفا فى ثلاث ساعات، وهذه المسافة يقطعها المسافر بالقطار والباخرة فى ثلاثة أيام تقريبًا، نزلنا من الطائرة، فاستقبلنا المستر (بن) مفتش الإقليم ومن معه، وذهبوا بنا إلى فندق النيل فى وادى حلفا، وهناك أنبأنا المستر (بن) بأن حكومة السودان لا توافق على ذهابنا إلى الخرطوم، وتأمرنا بالبقاء حيث نحن، وبعد أخذ وردّ أنهى إلينا فى مساء اليوم نفسه (يوم الجمعة) أن الحكومة قررت عدم بقائنا فى السودان، ولا فى وادى حلفا ذاتها، وأنها تأمرنا بالرجيل والعودة إلى مصر فى الصباح الباكر من اليوم التالى.

فلم نذعن لهذا الأمر، وحاججناهم بأن من حقّنا الذهاب إلى الخرطوم وإلى

العطبرة لكى نؤدّى واجب الدفاع عن مواطنينا السودانيين الذين ندبونا لهذه الغاية، ولكن هذه الحجج ذهبت أدراج الرياح أمامُ قوم لا منطق لهم إلّا القوّة، وأصرّوا على موقفهم، وأصررنا على البقاء إلى أن نتابع السير إلى الخرطوم، وهنالك هددونا باستعمال القوّة لإعادتنا إلى مصر، وجاءوا فعلاً بقوّة مسلحة حاصرت الفندق ونقلوا أمتعتنا منه وأجلونا عنه بالقوّة وأركبونا باخرة من بواخر حكومة السودان أقلعت بنا إلى أسوان، فوصلناها ظهر يوم الأحد ٢٨ نوفمبر، وهكذا منعنا بالقوّة من البقاء فى السودان، وهو جزء من أرض الوطن، ومنعنا بالقوّة من الوصول إلى الخرطوم أو العطبرة، ومنعنا بالقوّة من أداء مهمة الدفاع عن مواطنينا فى السودان.

كل هذه التصرفات أساسها العدوان والطغيان، وقوامها القوّة والاستهتار بأقدس الحقوق والحريات، ولا يمكن أن تصل القوّة الغشوم إلى أبلغ من هذا المدى.

كان أكبر عزاء لنا فى هذه المحنة هو شعورنا أن التجاء الحاكم العام للسودان إلى هذه التصرفات الجائرة جاء أقوى برهان على تعلق السودانيين بمواطنيهم المصريين، واعتقاد الإنجليز أن قلوب السودانيين معنا؛ ولذلك حاولوا بيننا وبينهم، وهى حجة جديدة تدحض مزاعم الإنجليز أن السودانيين يريدون الانفصال عنا، وتثبت أن ما يدعونه من أنهم يهدفون إلى رفاهية السودانيين واستقلالهم إنما هى دعوى زائفة تستر نياتهم الاستعمارية، وأنهم إنما يعملون على جعل السودان مستعمرة بريطانية فحسب، وفى سبيل هذه الغاية يريدون قطع كل صلة بينه وبين مصر.

إن علينا واجبًا وطنيًّا تقتضيه منا مصلحة مصر والسودان على السواء، وهو أن نكافح كفاحًا مستمرًّا لإحباط هذه التدابير وتحرير السودان من ربقة الاستعمار، فإذا أدّينا واجبنا فى ثبات وإخلاص ومثابرة وصلنا ولا ريب إلى غايتنا؛ إذ لا تستطيع القوّة مهما بلغت أن تقطع ما أمر الله به أن يوصل.

أثارت هذه الرحلة العاصفة الرأى العام فى مصر، فقامت المظاهرات فى جميع المحطات الرئيسية التى مر بها القطار العائد بالمحامين، واستقبلتهم

الجموع الحاشدة فى محطة العاصمة يوم وصولهم، وكان يومًا مشهودًا.

كان لهذه الرحلة صداها فى السودان، فقد أثارت الخواطر، وجرت المحاكمات فى جوّ استبدادى، وامتنع المحامون السودانيون عن الدفاع عن المتهمين، احتجاجًا على تصرفات الإنجليز وعلى منع زملائهم المصريين من الحضور إلى السودان.

وقضت المحاكم بعقوبات شديدة على كثير من الأحرار.

وأضرب المحامون فى مصر إضرابًا عامًّا يوم الأحد ٢٨ نوفمبر احتجاجًا على هذه السياسة الإنجليزية الغاشمة.

افتتاح الجمعية التشريعية بالسودان
(٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨)

بالرغم من مقاطعة الوطنيين والمجاهدين فى السودان للنظام الذى ابتدعته السياسة الاستعمارية – نظام الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى – فإن الحكومة قد نفذت هذا النظام الزائف، وافتتحت الجمعية التشريعية يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨، وألقى السير روبرت هاو الحاكم العام خطبة افتتاح الجمعية باللغة الإنجليزية، وبعد انتهائه منها ألقى أحد السكرتيرين ترجمتها إلى اللغة العربية.

وأعقبه السيد محمد صالح الشنقيطى رئيس الجمعية، فألقى كلمة وجيزة أعرب فيها عن أمله فى أن تكون الجمعية خطوة لوضع أساس الحكم الذاتى فى السودان، وأن هدف الأعضاء هو إنشاء حكم ديموقراطى صحيح... وختم كلمته بشكر السير روبرت هاو الحاكم العام وسلفه السير هدلستون.

وبالرغم من المظاهر الرسمية التى أحيط بها الاحتفال، فإن المجاهدين والوطنيين عقدوا فى هذا اليوم اجتماعات كبيرة فى الخرطوم وأم درمان للاحتجاج على هذا النظام، والمطالبة بتحرير السودان من الاستعمار، وتألفت مظاهرات للهتاف بسقوط الجمعية وسقوط الاستعمار صدّها البوليس بالقوّة.

إضراب ضباط البوليس
(أبريل سنة ١٩٤٨)

لأوّل مرة فى مصر أضرب رجال البوليس وعلى رأسهم ضباطه عن العمل فى شهر أبريل سنة ١٩٤٨، وقد سبق هذا الإضراب أن تقدموا بمطالب لهم ترتبط بتحسين حالتهم، أهمها زيادة رواتبهم وقصر وظائف هيئات البوليس والأمن العام على خريجى كلية البوليس من الضباط، ومعاونى الإدارة حملة الليسانس دون غيرهم، ومساواة العسكريين منهم برجال الجيش، والإداريين برجال القضاء فى المرتبات والعلاوات والامتيازات كافة.

قدموا هذه المطالب، فلم تعن الحكومة بالبت السريع فيها، فهددوا بالإضراب، فلم تكترث لهذا التهديد.

فنفذوا عزمهم وامتنعوا عن العمل يوم ٥ أبريل سنة ١٩٤٨ فى العاصمة والإسكندرية والأقاليم.

ووقعت حَوادث نهب فى الإسكندرية ارتكبها بعض الأشرار، اعتمادًا على امتناع رجال البوليس عن قمع العدوان، وأمرت الحكومة فصائل من الجيش النزول إلى المدينة لحفظ الأمن، ولولا نزول الجيش فى المدينة لاستفحلت الفتنة واتسع مداها.

كان هذا الإضراب صدمة شديدة لوزارة النقراشى، لأنه باعد بينها وبين الرجال الذين تعتمد عليهم فى حفظ الأمن والنظام، وقد عاد رجال البوليس إلى عملهم بعد أن هددتهم الحكومة بالفصل، ورغم عودتهم وإخلادهم إلى السكينة فإن قلوبهم قد اضطغنت بالكراهية لوزارة النقراشى، مما بدا أثره فى انتخابات يناير سنة ١٩٥٠، إذ انحازوا فى معظم الدوائر للوفديين وساعدوهم على الظفر بأغلبية المقاعد النيابية.

إضراب الممرضين

وأعقب انتهاء إضراب البوليس إضراب الممرضين بمستشفى قصر العينى،

طالبين زيادة أجورهم وتحسين حالتهم، وقد اعتصموا بالمستشفى وأشعلوا النار فى بعض أقسامه، مما اضطر الحكومة إلى الاستعانة بالجيش والبوليس على إجلائهم عنها وقدمت المسئولين منهم إلى المحاكمة، وأصدر القضاء فيهم أحكامًا رادعة.

حرب فلسطين
(١٥ مايو سنة ١٩٤٨ - ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩)

على أثر صدور قرار هيئة الأمم المتحدة فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين، أعلنت بريطانيا أنها ستنهى انتدابها على تلك البلاد، وحددت لانتهائه يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨.

وكان مفهومًا ومعروفًا أن الإنجليز متفقون مع اليهود على أن يحلّوا محلهم فى فلسطين، فقبل جلائهم عنها استوردوا السلاح والعتاد، وأنشأوا معاقلهم، وأعدّوا قوّاتهم تحت سمع الإنجليز وبصرهم، وبمعاونتهم ومساعداتهم، وقبيل جلائهم سلموهم مدينة حيفا ثغر فلسطين الهام.

وقد اتفقت الدول العربية على أن تدخل فلسطين بجيوشها بمجرد خروج القوات الإنجليزية منها، لكى يعيدوها إلى أهلها العرب ويخرجوا منها قوّات اليهود.

على أن سياسة الدول العربية فى هذه المسألة الخطيرة كانت خرقاء متخاذلة، سايرت إلى حد كبير مقاصد السياسة البريطانية.

فقد كان واجبًا عليها لو كانت جادة فى إنقاذ فلسطين، أن تمدّ المجاهدين فيها بالعتاد والسلاح والمال والمتطوعين قبل انتهاء الانتداب البريطانى، وعلى الأخص منذ صدر قرار التقسيم من هيئة الأمم المتحدة، وكان يكفى هذا المدد والعون لكى يحول دون تمكين اليهود من وضع أيديهم على البلاد، فإن المجاهدين العرب قد قاوموا الانتداب البريطانى واليهود معًا سنين عديدة من قبل، فلو أنهم لقوا من الدول العربية العضد والعون دون إعلانها الحرب، لكان ذلك كافيًا لمنع اليهود من إنشاء دولتهم، ولكن الدول العربية مسايرة

منها للسياسة البريطانية وإبقاءً على صلاتها الودّية بها، لم تحرك ساكنًا حتى انتهى الانتداب البريطانى، وتركت الوقت يضيع سدى فى اجتماعات عقيمة وتصريحات جوفاء لم تقترن بأى عمل جدى، ولم تتحرك جيوشها إلّا بعد خروج الإنجليز من فلسطين وتسليمهم إياها إلى اليهود.

ثم إن هذه الجيوش – مع الأسف – كان ينقصها العتاد والسلاح والقيادة الصالحة، وكان ينقصها أيضا الحزم وخلوص النية والتعاون الصادق بين الحكومات العربية نفسها، فأدّى هذا النقص والتخاذل إلى هزيمة هذه الجيوش أمام شراذم اليهود المنظمة المستبسلة فى الحرب والقتال.

وقد ثبت من الحقائق التى تكشفت بعد انتهاء هذه الحرب أن هذه الجيوش لم تكن على تمام الأهبة والاستعداد، وتبين أن الجيش المصرى بالذات، وهو الذى وقع عليه العبءالأكبر فى هذه الحرب، لم يكن مستعدًّا الاستعداد الكافى للقتال.

على أن الجيش المصرى – ضباطه وجنوده – قد أدّى واجبه كاملًا وبرهن على بطولته فى ميدان القتال، رغم الفوضى التى كانت تسيطر على قيادته والنقص فى سلاحه وذخيرته ومئونته، وخططه الحربية، وقد أبدى المتطوعون من المصريين، شجاعة فى القتال تسطر لهم بمداد الشكر والثناء، مما برهن على أن الأمة المصرية تتوافر فيها الروح الحربية وصفات الجندية والشجاعة والاستعداد لخوض غمار الحروب، ولا ينقصها إلّا القيادة الصالحة والعتاد والذخيرة.

وقد اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالدولة الصهيونية فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٨، وكانت أوّل دولة اعترفت بها، فكهان هذا الاعتراف بعد قرار التقسيم الصادر من هيئة الأمم المتحدة نصرًا معنويًّا وماديًّا كبيرًا للدولة الصهيونية.

ولم تكد تمضى ثلاثة أسابيع على بداية الحرب حتى تدخل مجلس الأمن وطلب إلى الفريقين عقد هدنة بينهما، فسرعان ما استجابت الدول العربية،

واستجاب اليهود أيضًا إلى هذا الطلب، وقبلًا عقد هدنة لمدة أربع أسابيع، واشترطت الدول العربية منعَ هجرة اليهود إلى فلسطين ومنع إمداد القوّات اليهودية فيها بالعتاد والسلاح من الخارج، وقد نفذت الهدنة، ولم يكترث اليهود لهذه الشروط.

وتنفيذًا لهذه الهدنة وقف القتال من يوم الجمعة ١١ يونيه سنة ١٩٤٨.

وخرق اليهود شروط الهدنة غير مرة، ولم تحرك الدول العربية ساكنًا، واقتصرت على احتجاجات عقيمة إلى مجلس الأمن، وتلقى اليهود الإمداد من أمريكا وأوروبا خلال الهدنة، وتقوّى مركزهم العسكرى أكثر مما كان.

وندبت هيئة الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت للتوفيق بين العرب واليهود، ووضع تسوية فى فلسطين، ولكنه أخفق فى وساطته.

وانتهت مهلة الهدنة دون جدوى، واستؤنف القتال يوم الجمعة ٩ يوليه سنة ١٩٤٨.

ثم وقف للمرة الثانية فى ١٨ منه استجابة لطلب مجلس الأمن الذى قرر وقف إطلاق النار فى مدينة القدس وفى فلسطين كافة «إلى أن يوجد حل سلمى لمشكلتها»

وخرق اليهود شروط الهدنة هذه المرة أيضًا، فقابلت الدول العربية هذا العدوان بالاحتجاجات المنمقة، واشتدّ القتال فى مدينة القدس.

وكان الكونت برنادوت يواصل مفاوضاته لإيجاد حل بين العرب واليهود، وقد اتهمه هؤلاء بانحيازه إلى جانب العرب، فأطلقوا عليه الرصاص من مدفع رشاش يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ وهو فى القدس، فمات لوقته.

كان قتل «وسيط هيئة الأمم المتحدة» جناية مروعة، دلّت على استهانة اليهود بهذه الهيئة ووسيطها، ومع ذلك ظلوا موضع عطفها وتعضيدها وتحيزها.

وعين مجلس الأمن الدكتور رالف بانش وسيطًا مؤقتًا خلفًا للكونت برنادوت لمتابعة مساعى التوفيق بين العرب واليهود.

وبالرغم من قيام الهدنة رسميًّا هاجم اليهود القوّات المصرية غدرًا فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٨، وهو أشدّ هجوم شنّوه فى حرب فلسطين، وكان غرضهم أن يأخذوا الجيش المصرى على غرّة ويضربوه ضربة قاصمة، ولكن تراجعه وتقصير خطوطه أنقذ الموقف، وكان اللواء أحمد فؤاد صادق القائد العام للجيش المصرى فى المرحلة الأخيرة من الحرب فضل كبير فى هذا الإنقاذ، وقد اشتد القتال بين الفريقين، وعظمت الخسائر من الجانبين، ووقفت جيوش الدول العربية الأخرى جامدة لا تحرك ساكنًا، ولا تمدّ للجيش المصرى يد المساعدة والمعاونة، واستقال وزير الدفاع اللبنانى احتجاجًا على ترك مصر تواجه وحدها العدوان الصهيونى، وأخذ الناس يتساءلون فى مصر: أين الجيوش العربية؟ وأين جامعة الدول العربية؟

وهاجم اليهود المجدل وحاصروا (الفالوجه).

واستمر هجوم اليهود على المواقع المصرية فى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٤٨ فثبت الجيش المصرى لهجماتهم، وسكتت جيوش الدول العربية مرة أخرى، وتركته يتلقى وحده عبء القتال، حتى كأن الجامعة العربية اسم لا حقيقة له ولا وجود!

حصار الفالوجه

حاصر اليهود الفالوجه، وهى قرية تقع على بعد ٤٠ كيلو مترًا من غزة و٧٥ كيلو مترًا من القدس، وكان يرابط بها فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٨ اللواء الرابع بقيادة القائممقام (الأميرالاى) السيد طه، وقد بدأ حصارها فى ١٦ أكتوبر، واستمر مائة وثلاثين يومًا كاملة والقوّة المصرية صامدة أمام هذا الحصار لا تذعن ولا تستسلم، واحتمل أفرادها عناء القتال والحصار بثبات وشجاعة وصبر جعل منهم مفخرة من مفاخر الجيش المصرى، وظلت روحهم قوية عالية إلى أن تم توقيع الهدنة الدائمة فى جزيرة رودس، وكان من شروطها أن تبارح القوّات المصرية الفالوجه بأسلحتها ومعداتها وعتادها ابتداء من ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٩.

وقد استقبل الشعب أبطال الفالوجه واحتفلت العاصمة بعودتهم فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٩ احتفالاً قوميًّا رائعًا.

الهدنة الدائمة بين مصر وإسرائيل

وتدخل مجلس الأمن من جديد وتدخلت الولايات المتحدة، فقبلت مصر وقبل اليهود وقف القتال ابتداءً من ٧ يناير سنة ١٩٤٩، وجرت بعد ذلك مفاوضات فى جزيرة رودس بين مندوبين عن مصر ومندوبين عن حكومة إسرائيل، ووسيط هيئة الأمم المتحدة الدكتور رالف بانش لعقد هدنة دائمة بين مصر واليهود، وأسفرت هذه المفاوضات عن توقيع اتفاق بمدينة رودس يوم الخميس ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ بإقرار هدنة دائمة بين مصر واليهود، وهى الهدنة التى انتهت بها عمليات القتال فى فلسطين، وقد تم توقيع هذه الهدنة فى عهد وزارة إبراهيم عبد الهادى، ومن أهم شروطها ما يلى:

١ – يصبح القطاع الساحلى من حدود مصر إلى نقطة تبعد ١٥ كيلو مترًا شمالى غزّة تحت سيطرة القوّات المصرية.

٢ – تنسحب القوّات المصرية من الفالوجة على أن يبدأ ذلك فى ٢٦ فبراير.

٣ – يجرى تبادل الأسرى بين الفريقين فى العشرة الأيام التالية.

٤ – يمتنع الفريقان عن القيام بأى حركات عسكرية أو زيادة الذخائر أو المهمات الحربية.

٥ – يمتنع الفريقان عن إنشاء أى مطارات فى فلسطين.

٦ – يمنح كل من الفريقين أربعة أسابيع لتخفيض قوّاتها حتى تكون الهدنة نافذة المفعول.

شهداء الجيش المصرى فى حرب فلسطين

إن أنصع صفحة فى حرب فلسطين هى صفحة الضباط والجنود والمتطوعين الذين جادوا بأرواحهم فى ميدان القتال، فسطروا بدمائهم مجدًا خالدًا للجيش المصرى، يزين تاريخه الحديث، ويصل حاضره بماضيه العظيم، ومن حق هؤلاء الأبطال الشهداء أن نسجل هنا أسماءهم بمداد الفخر والإعجاب، تمجيدًا لشجاعتهم وبطولتهم، واعترافًا بفضلهم على الجيش المصرى وعلى الوطن عامة:

قائمقام أحمد عبد العزيز	استشهد فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٨	بالقرب من عراق المنشية.
قائمقام أحمد فهيم بيومى	استشهد فى ٥ يناير سنة ١٩٤٩	رفح.
قائمقام أحمد عبدالسلام عفيفى	استشهد فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٨	معركة تقاطع الطرق.
يوزباشى أنور محمد الصيحى	استشهد فى ٢٠ مايو سنة ١٩٤٨	بير سبع.
صاغ عز الدين صادق الموجى	استشهد فى ٢١ مايو سنة ١٩٤٨	دير سنيد.
يوزباشى مصطفى كمال محمود عثمان	استشهد فى ٢١ مايو سنة ١٩٤٨	دير سنيد.
الملازم الأوّل أحمد تيسير بشير	استشهد فى ٢١ مايو سنة ١٩٤٨	دير سنيد.
يوزباشى محمد إبراهيم الموجى	استشهد فى ٢٣ مايو سنة ١٩٤٨	دير سنيد.
الملازم الثانى عبده السيد قاسم	استشهد فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤٨	
الصاغ الدكتور محمد السايح عدلى	استشهد فى ٢ يونيه سنة ١٩٤٨	عراق سويدان.
يوزباشى صلاح الدين محمد إبراهيم	استشهد فى ٢ يونيه سنة ١٩٤٨	أسدود.
بكباشى أحمد فؤاد	استشهد فى ٧ يونيه سنة ١٩٤٨	اجامه.
صاغ عبدالمنعم إسماعيل خليفه	استشهد فى ٧ يونيه سنة ١٩٤٨	غزة.
يوزباشى محمد حسن أحمد	استشهد فى ٧ يونيه سنة ١٩٤٨	المجدل.
ملازم أوّل مصطفى حامد حميد	استشهد فى ٧ يونيه سنة ١٩٤٨	المجدل.
صاغ أنطون إبراهيم جرجس	استشهد فى ٨ يوليه سنة ١٩٤٨	دير سنيد.
يوزباشى محمد رفعت على فهمى	استشهد فى ٩ يوليه سنة ١٩٤٨	عبديس.

البكباشي محمد وجيه أحمد خليل	استشهد فى ١٠ يوليه سنة ١٩٤٨	نجبا.
يوزباشي إسماعيل محيى الدين	استشهد فى ١٠ يوليه سنة ١٩٤٨	جوليس.
يوزباشي محمود فهمي حافظ	استشهد فى ١٠ يوليه سنة ١٩٤٨	نجبا.
صاغ مصطفى كامل محمد	استشهد فى ١١ يوليه سنة ١٩٤٨	نجبا.
يوزباشي صالح عبد السلام العطار	استشهد فى ١١ يوليه سنة ١٩٤٨	نجبا.
صاغ أبو بكر إبراهيم نزلاوى	استشهد فى ١٥ يوليه سنة ١٩٤٨	بيرون إسحق.
صاغ فؤاد نصر هندى	استشهد فى ١٥ يوليه سنة ١٩٤٨	بيرون إسحق.
صاغ محمد عبد المنعم العديسى	استشهد فى ١٥ يوليه سنة ١٩٤٨	بيرون إسحق.
يوزباشي عبدالمنعم حمزة صديق	استشهد فى ١٥ يوليه سنة ١٩٤٨	بيرون إسحق.
يوزباشي محمد عزت طولان	استشهد فى ١٥ يوليه سنة ١٩٤٨	أسدود.
البكباشي شفيق معوض	استشهد فى ١٦ يوليه سنة ١٩٤٨	بيرون إسحق.
البكباشي فليب حنا بقطر	استشهد فى ١٦ يوليه سنة ١٩٤٨	أسدود.
يوزباشي مصطفى كمال حسين زكي	استشهد فى ١٦ يوليه سنة ١٩٤٨	أسدود.
صاغ محمد سالم عبدالسلام	استشهد فى ١٨ يوليه سنة ١٩٤٨	السلوج.
يوزباسى محمد جمال الدين برعى	استشهد فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٤٨	بير سبع.
ملازم أوّل إبراهيم محمود سالم	استشهد فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٨	المجدل.
ملازم أول أحمد عوض إبراهيم	استسهد فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٨	
يوزباشي أنور محمد طعمة	استشهد فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٨	معركة تقاطع الطرق.
يوزباشي يسرى راغب فهمي	استشهد فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٨	المجدل.
الصاغ الدكتور حسن محمود الحلوانى	استشهد فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٨	مستشفى المجدل.
صاغ بيومى على شافعى	استشهد فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٨	الحليقات.
صاغ جلال السيد حجاج	استشهد فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٨	غزة.
يوزباشي حسن إسماعيل يسرى	استشهد فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٨	الحليقات.
يوزباشي مصطفى كمال شمس الدين أبو زهرة	استشهد فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٨	الحليفات.
صاغ حلمى جمعة سليمان	استشهد فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٨	بير سبع.
يوزباشي محمود طه على عطعوط	استشهد فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٨	غزة.
صاغ محمود سامى	استشهد فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٨	

صاغ محمد محمد جلال	استشهد فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨	الفالوجه.
الملازم الثانى عبدالعزيز إبراهيم أحمد الحوت	استشهد فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨	
الملازم الثانى أحمد عبدالوارث أحمد	استشهد فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨	
صاغ محمد جمال الدين ملش	استشهد فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨	الشيخ نوران.
صاغ حلمى شلبى عبده	استشهد فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨	خان يونس.
صاغ السيد محمد أبو شادى	استشهد فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٨	رفح.
يوزباشى على سلام	استشهد فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨	دير البلح.
يوزباشى محمد نهاد طه فهمى	استشهد فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨	دير البلح.
الملازم الأوّل بسيونى محمود بسيونى	استشهد فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨	دير البلح.
الملازم الأوّل شوقى نيقولا دميان	استشهد فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨	دير البلح.
الملازم الأوّل عباس أحمد محمد الشربينى	استشهد فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨	دير البلح.
الملازم محمود صدقى محمد	استشهد فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨	دير البلح.
بكباشى أحمد جلال	استشهد فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨	العوجة.
صاغ عبد الرءوف نور الدين	استشهد فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨	العسلوج.
صاغ محمد صلاح الدين شعبان على أحمد	استشهد فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨	العسلوج.
يوزباشى محمد أنور عوض	استشهد فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨	العسلوج.
بكباشى حسن سليمان مجدى	استشهد فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨	العسلوج.
صاغ سعد حنفى حسن	استشهد فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨	أبو عجيلة.
قائد سرب سعد صادق الدوينى	استشهد فى ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨	
قائد أسراب نصر الدين محمد نصر الدين زغلول	استشهد فى ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨	
قائد سرب محمد عبدالكريم محمد محرم	استشهد فى ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨	
قائد سرب تحوتمس كامل إبراهيم غبريال	استشهد فى ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨	
الملازم الثانى عبدالوهاب خليفة	استشهد فى ٣ يونيه سنة ١٩٤٨	
الملازم الثانى بطرس القمص جرجس	استشهد فى ٤ يونيه سنة ١٩٤٨	
يوزباشى محمد عبدالرحمن إسماعيل	استشهد فى ١٢ يوليه سنة ١٩٤٨	نجبا.

قائد أسراب سيد عفيفى الجنزورى　استشهد فى ١٨ يوليه سنة ١٩٤٨　أسدود.

قائد جناح نجيب عبدالعزيز بسيونى　استشهد فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٤٨

قائد أسراب محمد عبدالحميد أبو زيد　استشهد فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٨

قائد سرب مختار سعيد　استشهد فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٨　العريش.

قائد أسراب محمد عدلى كفافى　استشهد فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨

قائد أسراب مصطفى صبرى عبدالحميد حسنى　استشهد فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨

قائد سرب خليل جمال الدين العروسى　استشهد فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨　الفالوجة.

طيار أوّل إبراهيم نور الدين عبدالفتاح　استشهد فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨

قائد أسراب مصطفى كامل نصر　استشهد فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨　قرب أبو عجيلة.

ملازم أوّل محمد السيد أحمد توفيق قرطام　استشهد فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨　أبو عجيلة.

ملازم أوّل كمال أحمد شافعى　استشهد فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨　العوجة.

بكباشى محمد لبيب عاطف السادونى　استشهد فى ٤ يناير سنة ١٩٤٩　رفح.

صاغ صبحى إبراهيم فهمى　استشهد فى ٤ يناير سنة ١٩٤٩　رفح.

صاغ محمد جمال خليفة　استشهد فى ٤ يناير سنة ١٩٤٩　العوجه.

يوزباشى سيد أبو العلا إبراهيم　استشهد فى ٤ يناير سنة ١٩٤٩　العوجه.

ملازم أوّل محمد سامى يوسف فخر　استشهد فى ٤ يناير سنة ١٩٤٩　رفح.

ملازم ثان نجيب إسحاق ميخائيل　استشهد فى ٤ يناير سنة ١٩٤٩　رفح.

يوزباشى عبدالعظيم محمد الطيب أحمد　استشهد فى ٥ يناير سنة ١٩٤٩　رفح.

ملازم أوّل حلمى كمال عبدالقوى　استشهد فى ٦ يناير سنة ١٩٤٩　رفح.

صاغ محمد عبدالهادى محمد　استشهد فى ٧ يناير سنة ١٩٤٩　رفح.

يوزباشى أحمد جمال الدين محمد يونس　استشهد فى ٧ يناير سنة ١٩٤٩　رفح.

يوزباشى عبدالسلام إبراهيم فريد　استشهد فى ٧ يناير سنة ١٩٤٩　رفح.

يوزباشى على شاكر الروبى　استشهد فى ٨ يناير سنة ١٩٤٩　الدنجور.

بكباشى محمود على عيسى　استشهد فى ١١ يناير سنة ١٩٤٩

صاغ مصطفى محمد رجب　استشهد فى ١١ يناير سنة ١٩٤٩

صاغ إبراهيم جمال الدين بخيت　استشهد فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩

يوزباشى جمال الدين محمد محمود استشهد فى ١ يوليه سنة ١٩٤٨ النسيخ نوران.
ملازم أوّل مصطفى راشد
ملازم أوّل بشارة كامل بشارة
ملازم أوّل وفقى على رضا
ملازم أوّل كمال حسين المنيرى استشهد فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٩ غزة.
ملازم ثان عوض محمد عوض حوصل استشهد فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨ الفالوجة.

* * *

وهناك شهداء آخرون لم يشملهم الإحصاء بعد، وشهداء عديدون من الجنود والمتطوعين، جديرون بأن تضم أسماؤهم إلى قائمة الشرف فى حرب فلسطين، رحمهم الله جميعًا. ولهم المجد والخلود.

إعلان الأحكام العرفية
(١٣ مايو سنة ١٩٤٨)

فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ صدر مرسوم بإعلان الأحكام العرفية ابتداءً من ١٥ مايو من تلك السنة، وعين محمود فهمى النقراشى رئيس الوزارة حاكما عسكريا.

وقد صدر هذا المرسوم لمناسبة حرب فلسطين، ولما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية لا يجيز إعلان هذه الأحكام فى مثل هذه الحالة، فقد أصدرت الوزارة بعد موافقة البرلمان قانونًا جديدًا (رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨) بإضافة حالة جديدة يجوز فيها إعلان الأحكام العرفية، وهى حالة تأمين سلامة الجيوش المصرية وضمان تموينها وحماية طرق مواصلاتها وغير ذلك مما يتعلق بحركاتها وأعمالها العسكرية خارج المملكة المصرية، على ألّا يكون ذلك إلّا فيما تقتضيه سلامة هذه الجيوش.

ولما كان قانون سنة ١٩٢٣ يجيز لمجلس الوزراء توسيع اختصاصات

السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية، فقد حتم القانون الجديد أن يعرض قراراته الصادرة فى هذا الشأن على البرلمان فى خلال أسبوع من تاريخ صدورها، فإذا لم تعرض فى هذه المدة أو لم يقرّها أحد المجلسين بطل العمل بها.

ونصّ هذا القانون على أن يسرى مفعوله لمدة أقصاها سنة، ابتداءً من تاريخ العمل به، أى من يوم نشره فى الجريدة الرسمية، وقد نشر فيها يوم صدوره (١٣ مايو سنة ١٩٤٨).

موجة القتل والإرهاب
(١٩٤٥ - ١٩٤٩)

اجتاحت البلاد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية موجة من القتل والإرهاب والإجرام، بدأت بمقتل المرحوم الدكتور أحمد ماهر فى فبراير سنة ١٩٤٥، ثم أخذت تتطور وتتنوع مظاهرها حتى أوائل سنة ١٩٤٩.

وإن المرء ليتساءل كيف استفحلت هذه الحركة المفزعة، فى حين أن البلاد فى إبان ثورة سنة ١٩١٩ التى بلغ فيها الالتجاء إلى وسائل العنف أقصى مداه لم تشهد مثل هذه الاعتداءات الفردية المروعة.

إنى لا أجد تعليلاً لهذه الظاهرة - أنا الذى استنكر هذه الاعتداءات وأدين بمبدأ عدم العنف - إلاّ أنها مظهر ضعف فى الحركة الوطنية، فحيث كانت الحركة عامة شملت البلاد من أقصاها إلى أقصاها لم تكن فى حاجة إلى مثل هذه الاعتداءات، ولكن الحركة الوطنية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تضاءلت فيها تلك الروح التى تميزت بها ثورة سنة ١٩١٩، فظهرت متخاذلة متثاقلة، منحصرة فى فئة قليلة من الشباب، فقدوا النظام الذى عرف به أسلافهم، كما فقدوا التوجيه والإرشاد الضروريين لنجاح كل حركة وطنية، ومن ثم ساورت بعض الرءوس لوثة عصبية أفسدت عليهم التفكير السليم، وأوحت اليهم ارتكاب جرائم القتل والتخريب.

وقد ساعد على استفحال هذه الروح تمجيد هذه الجرائم على لسان المحامين المدافعين عن المتهمين فيها، وإفساح المحاكم صدرها أحيانًا لسماع عبارات التحبيذ والتمجيد، مع إباحة نشرها وإذاعتها، وجنوحها فى بعض المحاكمات إلى الاسترسال فيها، وصدور أحكام مخففة فى بعض جرائم القتل، بدت كأنها تحريض على ارتكابها، وأخصّ بالذكر قضية مقتل أمين عثمان سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨، ومحاكمة قتلة المرحوم أحمد الخازندار سنة ١٩٤٨.

وكان لأسلوب بعض الصحف أيضًا أثر فى التحريض على القتل، بإضفاء صفات البطولة على كثير من مرتكبى هذه الجرائم، والتنويه «بتضحياتهم»، والإشادة بمواقفهم، ورفعهم إلى مصاف العظماء والأبطال، وترديد أقوالهم وأقوال المحامين عنهم، ووضعها فى إطارات ومواضع تلفت الأنظار وتثير إعجاب الجماهير.

وجاءت حرب فلسطين فكان لها أثرها فى إشاعة روح القتل والتدمير، فإن الشاب الذين تطوعوا فى هذه الحرب واعتادوا حياة القتل والقتال وألفوا دوى الرصاص والمدافع والقنابل، عادوا من الميدان وقد أشربوا روح العنف وسفك الدماء.

وكان لحوادث القتل والتدمير التى ارتكبها اليهود فى فلسطين ضدّ الإنجليز أثر كبير أيضًا فى التحريض على مثل هذه الجرائم، عن طريق التقليد فى الكفاح

ومما زاد فى تفاقم موجة القتل والإجرام أن العنصر الإرهابى من جماعة «الإخوان المسلمين» اعتنقها وعدّها وسيلة لقلب نظام الحكم فى البلاد.

إن العنصر الإرهابى فى هذه الجماعة كان يرمى من غير شك إلى أن يؤول إليها الحكم، ولعلهم استبطأوا طريقة إعداد الرأى العام لتحقيق هذه الغاية عن طريق الانتخابات، فرأوا أن القوّة هى السبيل إلى إدراك غايتهم، وهم لا يلامون على التفكير فى الوصول إلى الحكم؛ لأن من حق كل جماعة أو هيئة سياسية أن تسعى إلى الحكم إذا كان غرضها الإصلاح، ولكن

الوصول إليه إنما يكون بالطرق المشروعة، لا بطريق القتل والتدمير، أو سفك الدماء والتخريب.

أما تطلع الإخوان المسلمين إلى الحكم، فأمر لاريب فيه، وقد بدا من تصريحات الأستاذ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين أنه واصل إلى الحكم يومًا ما، ولعله كان يعتقد أنه يصل إليه عن طريق انضمام غالبية الشعب إليه، قال فى هذا الصدد فى حديث له بمجلة (المصور) – عدد ١ مارس سنة ١٩٤٦ – «إن الإخوان المسلمين لا يسعون إلى تولى الحكم ولا يجعلون هذا مقصدًا من مقاصدهم لأن مهمتهم التى حددوها لأنفسهم هى إيضاح مبادئ عليا وطبع النفوس على هذه المبادئ، فمهمتهم الأولى تربية الشعب لا تولّى الحكم، ولكنَ النتيجة الدستورية لهذا الموقف أنه إذا انتشرت هذه المبادئ واجتمع الناس عليها وصار المؤمنون بها أغلبية، أفضى الحكم إلى من يعملون لها ويمثلونها، فنحن لا نسعى للحكم ولكنه هو الذى سيسعى إلينا فيما نعتقد، وحينئذ نفكر فى تحديد موقفنا منه أنقبله أم نرفضه»

فالأستاذ البنا كان يريد كما يبدو من ظاهر أقواله انقلابًا فى الحكم لا عن طريق القتل والإرهاب، بل عن طريق انضمام غالبية الشعب إلى دعوته.

ولكن الإرهابيين من أنصاره لم يرتضوا الطريق الدستورى، واندفعوا إلى وسائل القتل والإرهاب، ومن هنا جاءت حملات بعض الإخوان المسلمين وقتًاما على النظم الدستورية.

مما تقدم يتبين أن موجة القتل والإجرام التى اجتاحت البلاد من سنة ١٩٤٥ كانت نتيجة عوامل مختلفة أفضت إلى سلسلة من الحوادث الدامية التى روّعت البلاد، والآن نذكر أهم هذه الحوادث وأبرزها فى هذا الصدد:

فأوّل هذه الجرائم كما أسلفنا مقتل المرحوم الدكتور أحمد ماهر فى فبراير سنة ١٩٤٥، وقد سبق الكلام عنها (ص ١٥٨).

وفى ختام هذا العام – ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ – ألقى حسين توفيق قنبلة على سيارة النحاس أثناء مروره بشارع قصر العينى فى طريقه إلى النادى

السعدى، وقد انفجرت القنبلة ولكن لم يصب النحاس ولا سيارته بسوء، وفرّ حسين توفيق ولم يضبط ولم يعرف أنه هو الجانى إلّا من اعترافاته فى قضية مقتل أمين عثمان.

مقتل أمين عثمان
(٥ يناير سنة ١٩٤٦)

وفى مساء ٥ يناير سنة ١٩٤٦ أطلق حسين توفيق هذا ثلاث رصاصات من مسدسه على أمين عثمان باشا أصابته فى مقتل وأودت بحياته.

وقد قبض على الجانى وتعرف عليه الشهود وثبتت عليه التهمة واعترف بها كما اعترف على شركائه فيها، وكانت لذلك قضية هامة عرفت بقضية «الاغتيالات السياسية» إذ تناولت اعترافاته الإقرار بجرائم قتل أخرى وقعت على بعض أفراد من الإنجليز.

وقدم المتهمون فى هذه الحوادث إلى محكمة جنايات القاهرة (دائرة عبد اللطيف محمد بك).

وكانت محاكمتهم مسرحًا للمظاهرات السياسية وتحبيذ القتل والإجرام، واستجابت المحكمة فى إجراءاتها وفى حكمها (٢٥ يوليه سنة ١٩٤٨) إلى هذه النزعة، وخففت الحكم على القاتل والمشتركين فى القتل إلى حدود التبرئة، وكان ذلك من العوامل التى أفضت إلى تفاقم موجة الإجرام والقتل السياسى لأوهى الأسباب، بحيث يمكن القول إن هذه العوامل مجتمعة قد مهدت لقتل الخازندار والنقراشى والمحاولات الإجرامية فى النسف والتدمير التى وقعت بعد ذلك.

وتعددت حوادث إلقاء القنابل فى سنة ١٩٤٦، وسنة ١٩٤٧، وأخطرها وضع قنبلة شديدة الفتك فى دار سينما (مترو) يوم ٦ مايو سنة ١٩٤٧ انفجرت أثناء ازدحام الدار بروادها، فكان لانفجارها دوى فظيع وأودى بحياة خمسة من النظارة وأصيب كثيرون من الانفجار، وتهدم جانب من الدار، وكان لهذا

الحادث وقع أليم لكثرة ضحاياه من الأبرياء الوادعين، ولأنه وقع يوم عيد جلوس الملك فاروق على عرش مصر.

وتكررت فى الإسكندرية فى سنة ١٩٤٦ حوادث إلقاء القنابل على الجنود البريطانيين.

مقتل أحمد الخازندار – وكيل محكمة استئناف مصر
(٢٢ مارس سنة ١٩٤٨)

كان المرحوم احمد الخازندار بك وكيل محكمة استئناف مصر ورئيس دائرة الجنايات بها يقيم بحلوان بالمنزل رقم ٢٨ بشارع رياض باشا، وفيما كان خارجا من داره الساعة السابعة من صباح يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٨ قاصدًا إلى محطة حلوان سيرًا على قدميه ليستقل القطار الذاهب إلى القاهرة، اعترضه شابان مجرمان وأطلقا عليه أربع طلقات نارية سقط على أثرها فاقد الحياة ولاذا بالفرار.

وإذ سمع الأهلون صوت الطلقات وشاهدوا القتيل مضرجًا بدمائه، فقد طاردوا الجناة واتصل بعضهم بقسم حلوان وأبلغوه الخبر، فنهض بضعة جنود وذهبوا سراعًا إلى مكان الحادث، وعرفوا أن الجناة قد فروا إلى الجبل، فتعقبوهم حتى أدركوهم وألقوا القبض عليهم.

وما أن انتشر نبأ هذا الحادث الأثيم حتى روّع الناس لوقوعه، واضطربت نفوسهم، إذ رأوا يد الإجرام تمتد إلى قدس القضاء، وتصيب علمًا من أعلامه، وهو فى طريقه إلى حرم العدالة، لقد كانِ الفقيد قاضيًا نزيهًا وعالمًا فاضلاً، فكانت الجريمة أفظع اعتداء على استقلال القضاء وحرمته، وتبين من التحقيق أن القاتلين من شباب الإخوان المسلمين، وأنهما قتلاه انتقامًا منه لحكم أصدره حين كان رئيسًا لمحكمة الجنايات بالإسكندرية على متهمين من الإخوان المسلمين فى حوادث القنابل.

ومن مآسى القدر أن هذه الجناية قد وقعت فى الوقت الذى كانت محكمة جنايات القاهرة تنظر فى هوادة وعلى مهل فى قضية مقتل أمين عثمان، وتدلل

المتهمين فيها، وتسمح لقاعة الجلسة أن تكون مسرحًا لتمجيد القتل والجريمة، ولم يكن من قبيل المصادفات، هذا التوافق بين ما كان يجرى فى ساحة القضاء، وما جرى فى ميدان القتل والإجرام.

وبرغم فظاعة جناية مقتل الخازندار فقد استعملت محكمة الجنايات (دائرة عبد الفتاح البشرى بك) الرأفة مع القاتلين، وقضت عليهما فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨ بالأشغال الشاقة المؤبدة، وكان الظن أن تحكم بإعدامهما زجرًا لروح الشرّ واستئصالاً لنزعة الإجرام، ومما يذكر عن وقع هذا الحكم فى نفس القاتلين أنهما ما كادا يسمعانه حتى قابلاه بالبشر والفرح العظيم، وتعانقا وتبادلا التهانى كأنما قد حكم ببراءتهما!.

وفى ليلة ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٨ شرع جماعة من الجناة فى نسف دار النحاس بجاردن سيتى بواسطة انفجار سيارة مملوءة بقنابل الديناميت بجوار الدار، وكان لانفجار هذه القنابل دوى هائل روّع أهل الحى جميعًا ونسف جزءًا من الدار وأتلف جانبًا من محتوياتها، ونجا النحاس من هذا الحادث ولم يعرف الجناة.

وفى يولية سنة ١٩٤٨ شرع مجهولون فى نسف دار وكالة حكومة السودان بشارع توفيق بواسطة الديناميت، ولكن المحاولة أخفقت لضبط الديناميت قبل انفجاره.

وفى الشهر نفسه ألقى طوربيد من الديناميت بين محل شيكوريل ومحل أوريكو بشارع فؤاد، فأتلف جانبًا كبيرًا من المحلين، وانفجرت قنبلة شديدة الفتك فى محل عدس بشارع عماد الدين.

وفى أغسطس حدث انفجاران شديدان أمام محل بنزيون بميدان مصطفى كامل، ومحل جاتينيو بشارع محمد فريد، وتسبب عنهما إتلاف كبير، وحدث انفجار آخر بالمعادى فى مبنى شركة أراضى المعادى.

وإذ كانت المحال التى وقع الانفجار فيها أو أمامها محالاً يهودية، فقد

وضعت حراسة مشددة على محال اليهود عامة تفاديًا من وقوع الاعتداء عليها.

وفى سبتمبر من نفس السنة حدث انفجار هائل فى حارة اليهود اودى بحياة ٢٠ قتيلا وإصابة ٦١ وترتب عليه انهيار أربعة منازل وتصدع ستة.

وفى نوفمبر هاجمت سيارة مسلحة دار النحاس ليلاً حين عودته من النادى السعدى ودخوله الدار، وأطلقت عليه عدة مقذوفات نارية قضت على حياة اثنين من حراسه وأصابت حارسين آخرين وأحد الجنود، ولاذت السيارة بالفرار ونجا النحاس من هذا الاعتداء.

وفى الشهر نفسه حدث انفجار مروع فى شارع جلال المتفرع عن شارع عماد الدين فى مبنى شركة الإعلانات الشرقية أدّى إلى تخريب مبنى الشركة وإتلاف مطبعتها وأدواتها وأصاب التلف بعض المبانى القريبة منها.

وفى ذات الشهر (١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٨) ضبطت بحى الوايلى بالقاهرة سيارة من نوع (الجيب) مملوءة مواد ناسفة ومفرقعات وأسلحة ومسدسات وما إلى ذلك، وضبط ركاب السيارة وآخرون وهم المتهمون فى القضية المعروفة بقضية «سيارة الجيب» وقد حوكموا وحكم عليهم فى سنة ١٩٥١.

مقتل اللواء سليم زكى – حكمدار العاصمة
(٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨)

من الحوادث المؤسفة التى دلّت على تفاقم روح القتل والإجرام مقتل اللواء سليم زكى حكمدار العاصمة يوم السبت ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨، فقد ألقيت عليه قنبلة من سطح كلية الطب بقصر العينى بينما كان على رأس قوّة من البوليس ترابط أمام الكلية، وكان طلبة الكلية ومن انضم إليهم من المحرضين قد اعتصموا بسطوح مبانى الكلية وأشعلوا النار فى أماكن متفرقة وأخذوا يرجمون رجال البوليس المرابطين أمام الكلية بالحجارة وقطع الأخشاب، وألقوا قنابل انفجرت إحداها فقتلت اللواء سليم زكى.

واضطربت الدراسة فى جامعة فؤاد الأول وأضرب بعض طلبة المدارس الثانوية واستعمل الطلبة المضربون بالمدرسة الخديوية القنابل اليدوية!.

حلّ جماعة الإخوان المسلمين
(٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨)

أصدر النقراشى بصفته حاكما عسكريا أمرًا عسكريا يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بحل جماعة الإخوان المسلمين وشُعبها، وغلق الأمكنة المخصصة لنشاطها، وضبط أوراقها ووثائقها وسجلاتها ومطبوعاتها وأموالها، وكافة الأشياء المملوكة لها، وتعيين مندوب خاص مهمته استلام جميع أموال الجمعية وتصفية ما يرى تصفية لها.

وبنى الأمر على مذكرة قدمت من عبد الرحمن عمار بك وكيل الداخلية لشئون الأمن العام، ذكر فيها وقائع عديدة من القتل والنسف والتدمير ارتكبها أفراد من هذه الجماعة، وخلص منها إلى أنها قد انحرفت عن أهدافها الدينية والاجتماعية التى تأسست من أجلها، وأنها لم تكد تجد لها أنصارًا وتنعر بأنها اكتسبت شيئًا من رضا بعض الناس عنها حتى سفر القائمون على أمرها عن أغراضهم الحقيقية وهى أغراض سياسية ترمى إلى وصولهم إلى الحكم وقلب النظم المقررة فى البلاد بالقوّة والإرهاب، وأن هذه الجماعة أمعنت فى نشاطها واتخذت الإجرام وسيلة لتنفيذ مراميها وعمدت إلى طرق شتى يسودها طابع العنف فدرّبت أفرادًا من شبابها أطلقت عليهم اسم «الجوالة» وأنشأت لهم مراكز رياضية تقوم بتدريبات عسكرية مستترة وراء الرياضة، كما أخذت تجمع الأسلحة والقنابل والمفرقعات وتخزنها لتستعملها فى الوقت الذى تتخيره، وساعدها على ذلك ما كانت تقوم به بعض الهيئات من جمع الأسلحة والعتاد بمناسبة قضية فلسطين، وأنها انغمست فى النضال السياسى، وانتهت المذكرة إلى القول بأنه يتبين من استعراض الحوادث التى عددتها أن جماعة الإخوان المسلمين قد أمعنت فى شرورها بحيث أصبح وجودها يهدد الأمن العام والنظام تهديدًا بالغ الخطر، وأنه بات من الضرورى اتخاذ التدابير

الحاسمة لوقف نشاط هذه الجماعة التى تروّع أمن البلاد فى وقت هى أحوج ما تكون فيه إلى هدوء كامل وأمن شامل ضماناً لسلامة أهلها فى الداخل وجيوشها فى الخارج.

هذه هى خلاصة المذكرة التى بنى عليها الأمر العسكرى بحلّ جماعة الإخوان المسلمين.

ولعمرى إن النقراشى لم يكن موفقًا فى إصدار هذا الأمر، فإنه ليس من العدل أن تؤخذ الجمعيات والأحزاب بتصرفات أو جرائم وقعت من بعض أعضائها، بل يجب أن يقتصر الجزاء والقصاص على من ارتكبوا هذه الجرائم «ولا تزر وازرة وزر أخرى»، وإذا كانت الحكومة قد أعجزها أن تأخذ المجرمين بإجرامهم أو تتخذ الوسائل الوقائية لمنع ارتكاب الجرائم، فليس من حقها أن تعمد فى مكافحتهم إلى وسائل يحرمها الدستور والقانون، فالدستور يحرم إلغاء الجمعيات إلّا فى حدود القانون، ولم يكن صدر قانون الجمعيات بعد، والدستور يحرم مصادرة الأموال والأملاك، وقد صادرت الحكومة أموال الجماعة وأملاكها ووضعت دورها وشعبها ومنشآتها وسجلاتها وأوراقها تحت يد البوليس، وصادرت ما أنشأته من معاهد للعلم ومستوصفات ومعامل، بل إن شركات مدنية وتجارية صادرتها بحجة أن لها صلة بهذه الجماعة، كشركة المناجم والمحاجر العربية وشركة الإعلانات العربية وشركة الإخوان للنسيج ودار الإخوان للصحافة والطباعة ومدارس الإخوان بالإسكندرية وما إلى ذلك.

كل هذه تصرفات لا يجيزها القانون والدستور، وإذا كانت الأحكام العرفية من شأنها تعطيل أحكام الدستور والقانون العام، فكان واجبًا على الحكومة أن تقصر هذا التعطيل على ما تقتضيه حالة الحرب فى فلسطين، وما يستدعيه حفظ النظام، لكن هذا الأمر العسكرى قد خرج عن مدلول هذه الحكمة.

مقتل النقراشى
(٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨)

وصل المرحوم النقراشى إلى وزارة الداخلية يوم الثلاثاء ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الساعة العاشرة صباحًا، ونزل من سيارته أمام المبنى الرئيسى للوزارة، وصعد فى درجات المدخل يحيط به كالمعتاد حرس الوزراء، وقبيل وصوله إلى المصعد الموصل إلى الطابق الثانى صوب إليه مجرم أثيم يرتدى زى ضابط مسدسه وأطلق عليه من الخلف ثلاث رصاصات أصابت الفقيد فى ظهره وقضت على حياته.

وتبين أن القاتل طالب بمدرسة الطب البيطرى يدعى عبد المجيد أحمد حسن تزيّى بزى ضابط خصيصًا ليندسّ فى فناء الوزارة ويرتكب جريمته الفظيعة فى غفلة من أعين الحراس، وقد قبض عليه واعترف بأنه من الإخوان المسلمين وأنه ارتكب فعلته انتقامًا من الفقيد لتصرفاته من هذه الجماعة.

وتبين من التحقيق أن هذا الطالب بالذات كان مطلوبًا اعتقاله منذ بضعة أيام ضمن جماعة من الشبان رأت الجهات المختصة أنهم نزاعون إلى أحداث القلاقل، ولكن الفقيد رفض اعتقاله وقال: إنى لا أحبّ التوسع فى اعتقال الطلاب، إننى والد ولى بنون، وأنا أقدر أثر هذه الاعتقالات فى نفوس الآباء والأمهات.

ومما يذكر أيضا أن والد الجانى كان موظفًا بوزارة الداخلية ومات فقرر الفقيد تعليم ابنه بالمجان.

فالجانى الذى يرفض الفقيد اعتقاله ويتعلم بالمجان بفضله، هو الذى ارتكب هذه الجناية الشنعاء! وقد ارتكبها بخسّة ونذالة؛ إذ أطلق عليه الرصاص من الخلف، وهى طريقة المجرمين الأنذال.

روعت الأمة لهذه الجناية المنكرة، وعم الحزن على الفقيد أرجاء البلاد، وشيع رفاته فى جنازة شعبية هائلة فى اليوم التالى (الأربعاء ٢٩ ديسمبر) ودفن

إلى جوار المرحوم الدكتور أحمد ماهر في المدفن الذى أقيم له بشارع الملكة نازلى فى طريق مصر الجديدة.

ولقد بدا الندم على الجانى بعد ارتكاب فعلته، وأعلن ندمه فى التحقيق على ما اقترفت يداه، وهى من الأحوال النادرة التى يندم فيها المجرمون السياسيون على جرائمهم، وحوكم هو وشركاؤه وحكم عليه بالإعدام وعلى ثلاثة من شركائه بالأشغال الشاقة المؤبدة.

الشهيدان – ماهر والنقراشي

حزنتُ وجزعت لمقتل الشهيد أحمد ماهر، وحزنت وجزعت لمقتل الشهيد النقراشى، لقد كانت تجمعني بهما منذ الشباب صلات الودّ والصداقة الخالصة، كان أحمد ماهر زميلاً وصديقاً لى منذ كنّا فى مدرسة الحقوق، وتخرجنا منها معًا سنة ١٩٠٨، وترجع صداقتى للنقراشى إلى أواخر سنة ١٩١٨ حيث جمعتنا الحركة الوطنية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، كنا زملاء فى الجهاد وقتًا طويلا، ولئن اختلفنا فى بعض الاتجاهات السياسية فإن صداقتى لهما لم تنقطع، وظللت أحفظ على مرّ السنين تقديرًا خالصًا، وأرى شخصيهما ومواهبهما ركنا مكينًا فى صرح الحياة السياسية والقومية فى البلاد، وكانا رحمهما الله يبادلاننى الشعور والتقدير، وإن أنس لا أنسى يوم دعوت فى أواخر سنة ١٩٣٩ إلى اكتتاب عام لإصلاح ضريح «مصطفى كامل» فكان أحمد ماهر فى مقدمة من لبّوا دعوتى، وظهر اسمه فى أوّل قائمة للمكتتبين فى هذا المشروع، وكان وقتئذ رئيسًا لمجلس النواب.

كان أحمد ماهر يمتاز منذ أن كان طالبًا بمدرسة الحقوق بشجاعته وصراحته وإقدامه، وذكائه المتوقد، ومنطقه السليم، وأفقه الواسع، وصفاء نفسه، ورحابة صدره، وقد لازمته هذه الصفات طول حياته.

وكان النقراشى يشاركه فى هذه المزايا، وخاصة فى الشجاعة والصراحة والإقدام، ولئن كان يقلّ عنه فى الذكاء والألمعية، فإنه يفوقه فى صلابته فى الحق، وصرامته فى العدل والاستقامة، كلاهما مكمل لصاحبه، وهما فى ميدان

الجهاد صنوان، وفرسا رهان، ومنذا الذى ينسى للنقراشى مواقفه فى مجلس الأمن سنة ١٩٤٧، حين تولى عرض القضية الوطنية، وكيف أعلن على ملأ العالم حق مصر وباطل إنجلترا، وتمسك بالأهداف القومية فى جلاء القوات الأجنبية عن مصر والسودان، ووحدة وادى النيل، وكيف خاصم الاحتلال والمحتلين، وسجل عليهم بغيهم وعدوانهم، واستهدف من أجل ذلك لغضبهم وسخطهم، إنها حقا لمواقف مجيدة فى تاريخ الجهاد القومى.

ليس من السهل ظهور رجال كثيرين من طراز ماهر والنقراشى، إن مواهبهما، وصفاتهما وأخلاقهما، وماضيهما فى الجهاد، وحوادث السنين، وتجارب الأيام، كل أولئك كان له دخل فى تمام تكوينهما واكتمال رجولتهما وبطولتهما، فمن أين لكثير من الرجال أن تتوافر لهم هذه المزايا كلها؟

لقد آلمنى وحزّ فى نفسى أن يلقى المجاهدان الشهيدان مصرعهما من أيد مصرية، وهما اللذان طالما عرّضا حياتهما للخطر واستهدفا للموت فى سبيل مصر والمصريين، فما أقسى تصاريف القدر! وما أقل الوفاء فى هذه الدنيا، وما أشدّ ما يعبث الضلال بالعقول والأفهام.

إن بلادنا أحوج ما تكون إلى الشجاعة الأدبية، وإلى الصدق والإخلاص، والاستقامة والنزاهة، ولقد كانت هذه الصفات مجتمعة فى ماهر والنقراشى، فما أعظم مصاب البلاد بفقدهما!

إن مصرعهما لخليق بأن يزيدنا بغضًا فى اتخاذ القتل ذريعة للتناحر السياسى الداخلى، ولعمرى ليس التقاذف بالرصاص سبيل الوعى القومى والنضج السياسى، ولا هو الوسيلة الصالحة لحرب الآراء فى المجتمعات المتقدمة، بل هو لا يعدو أن يكون معولاً للهدم، وأداةً للفوضى والإجرام، وقى الله البلاد شرّ هذه الآثام.

رحم الله الشهيدين ماهر والنقراشى، وإلى روحهما الفاتحة!

أعمال وزارة النقراشى

نذكر فيما يلى بعض أعمال وزارة النقراشى وخاصة أعمالها الإنشائية فى مختلف نواحى الإصلاح.

فمن أعمالها إنشاء كلية للبحرية فى الإسكندرية لتخريج ضباط البحرية، واختير طلبتها ممن أتموا دراستهم الثانوية والتحقوا وقتاً ما بالكلية الحربية.

ومن أعمالها تحرير الجيش من البعثة العسكرية البريطانية (ديسمبر سنة ١٩٤٧)، وكانت هذه البعثة تتولى مهمة تدريب الجيش والسيطرة عليه تحت ستار تنظيمه.

كهربة خزان أسوان

ومن أهم أعمالها تعجيلها فى تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان، وكان يكتنفه الركود من قبل، والغرض من هذا المشروع الاستفادة من سقوط المياه المخزونة فى توليد قوّة كهربائية ضخمة تكفى للنهوض باقتصاد البلاد القومى فى الصناعة والزراعة وخاصة فى استخراج السماد وصناعة الحديد.

ويرجع التفكير فى توليد الكهرباء من خزان أسوان إلى سنة ١٩١٢ عندما تمت التعلية الأولى للخزان، وتداولت المشروع الأفكار والآراء شدًّا وجذبًا، إلى أن أخذت وزارة إسماعيل صدقى الأولى تفكر جديا سنة ١٩٣١ فى تحقيقه، ووضع فى عهدها تصميم هذا المشروع، وسارت الخطوات الأولى فى سبيل تنفيذه تم وقف سنة ١٩٣٧ للخلاف على طريقة التنفيذ وهل تكون بمناقصة عالمية أو بالممارسة (انظر ص ٥١).

واستمر المشروع فى ركود إلى أن قرر مجلس الوزراء فى يونيه سنة ١٩٤٥، على عهد وزارة النقراشى الأولى البدء فى تنفيذه بعد طرحه فى مناقصة دولية عالمية، وأنشئت إدارة خاصة لتنفيذه تولى رآستها عبد العزيز أحمد بك.

وفى سنة ١٩٤٧ على عهد وزارة النقراشى الثانية وافق مجلس الوزراء على

تعيين ثلاثة خبراء عالميين أحدهما أمريكى والثانى سويسرى والثالث سويدى للاشتراك فى فحص العطاءات التى قدمت، ثم وافق فى أبريل على تقريرهم الذى أوصى باختيار المشروع الذى وضعته وزارة الأشغال.

وفى هذه السنة أقرّ البرلمان الاعتماد اللازم للمشروع وصدر به قانون فى ١٣ يوليه سنة ١٩٤٧ يقضى بأن يؤذن للحكومة بأن ترتبط بتنفيذه فى حدود عشرة ملايين جنيهًا ونصف مليون، وبأن تصدر فى مصر قرضًا لتمويله بالمقدار المذكور، وأن يؤذن لوزير المالية بأن يأخذ مؤقتًا من المال الاحتياطى العام ما يلزم لتنفيذ المشروع.

وفى ١٩ مارس سنة ١٩٤٨ أرسى جلالة الملك الحجر الأساسى فى محطة توليد القوى الكهربائية من خزان أسوان.

أعمال اقتصادية واجتماعية

ومن أعمال وزارة النقراشى إنشاء البنك الصناعى.

وإصدار قانون الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧، وقد اشترط لأوّل مرة فى تاريخ مصر المالى والاقتصادى أن يكون للمصريين أكثر من النصف على الأقل من أسهم كل شركة تتألف فى مصر، واشترط نسبة معينة من الموظفين المصريين يتحتم على كل شركة مراعاتها، ولهذا القانون الأثر الكبير فى تمصير الشركات المساهمة فى مصر.

وإنشاء قناطر إدفينا، وقد بدىء العمل فيها فى مايو سنة ١٩٤٨، وهى من أعظم منشآت الرى الحديثة، وستنتفع منها المناطق الشاسعة الواقعة فى شمال مديريتى البحيرة والفؤادية.

وتأميم شركة النور بالقاهرة فصارت ملكا للدولة.

والتخفيف عن صغار الملاك الزراعيين بإصدار القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ بزيادة حدّ الإعفاء من الضريبة على صغار ملاك الأراضى الزراعية، فقضى بإعفاء كل مموّل لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أرضه

جنيهين فى السنة إعفاءً كاملا، بعد أن كان حدّ الإعفاء خمسين قرشا، وإعفاء الموّلين الذين تتجاوز الضريبة على أطيانهم جنيهين فى السنة ولا تزيد على عشرة من مائتى قرش فى السنة، وهؤلاء يبلغون نحو مليونين ونصف مليون نسمة من السكان يمثلون بمجموع عائلاتهم نحو عشر سكان المملكة المصرية تقريبًا.

ووضع قانون الضريبة التصاعدية (قانون ضريبة الإيراد العام) وجعلها ذات فئة تصاعدية تحقيقًا لجانب من العدالة الاجتماعية وتخفيفًا لأعباء الضرائب عن صغار المموّلين، ويعدّ هذا القانون من أهم التشريعات الاجتماعية والاقتصادية، وقد صدر فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٤٩ فى عهد وزارة إبراهيم عبد الهادى.

وبناء مدينة للعمال فى إمبابة.

وإنشاء المستشفيات والوحدات الصحية فى الأقاليم والمدن.

وتوصيل المياه الصالحة للشرب إلى كثير من القرى.

ومنع إعطاء رخص لبيع الخمور فى الأحياء الوطنية.

القانون المدنى الجديد

ومن أجلّ أعمالها التشريعية إصدار القانون المدنى الجديد (رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨)، وهو أضخم عمل تشريعى صدر بعد الدستور، وهو مؤلف من ١١٤٩ مادة، ويُعد من أحدث وأرقى القوانين المدنية، وقد حلّ محل القانون المدنى الأهلى القديم الذى صدر سنة ١٨٨٣، وحل أيضا محل القانون المدنى المختلط الصادر سنة ١٨٧٥، ودلّت تجارب خمس وستين سنة فى المحاكم الوطنية، وثلاث وسبعين سنة فى المحاكم المختلطة، على وجوب تنقيح القانون القديم، وإزالة ما به من غموض فى بعض نصوصه، واقتضاب ونقص فى نواحى أخرى، وإدخال مبادئ وقواعد جديدة عليه لمسايرة مقتضيات التطور الاجتماعى والاقتصادى، وبدأت الجهود فى تعديله من سنة ١٩٣٦، وفى

سنة ١٩٣٨ عهدت وزارة العدل إلى الدكتور عبد الرزاق السنهورى مهمة وضع المشروع المعدل للقانون القديم، وفى سنة ١٩٤٢ تم إعداده وعرضته وزارة العدل على رجال القضاء وأساتذة القانون وسائر الهيئات للإدلاء بمختلف الآراء والملاحظات فيما تضمّنه من أحكام، وفى سنة ١٩٤٥ ألفت وزارة العدل لجنة برآسة الدكتور السنهورى وعضوية طائفة مختارة من رجال الفقه والقضاء والمحاماة للنظر فى هذا المشروع وفى جميع الآراء والملاحظات التى تلقتها وزارة العدل فى شأنه، وفى هذه السنة ذاتها أتمت اللجنة مهمتها وقدمت الحكومة المشروع الذى أقرته إلى البرلمان، ونظره البرلمان وأتم النظر فيه سنة ١٩٤٨ وأقرّه بعد أن أدخل فيه تعديلات يسيرة.

والقانون الجديد يستند إلى القانون المدنى القديم ذاته فى كثير من نصوصه، ثم إلى أحكام القضاء المصرى التى أوضحت ما به من غموض وأكملت ما به من نقص، ويستند أيضا إلى مبادئ اقتبسها من التشريعات المدنية الحديثة ومن الشريعة الإسلامية.

وصدر القانون بإقراره فى يوم ١٦ يوليه سنة ١٩٤٨، وبدأ العمل به من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩، وهو اليوم الذى انتهى فيه أجل المحاكم المختلطة وانتقلت سلطتها إلى القضاء الوطنى.

ومن أعمال وزارة النقراشى أيضا إصدار قانون المحاكم الحسبية، وقانون التزام المرافق العامة، وقانون إنشاء الغرف الصناعية، وقانون الخدمة العسكرية، وقانون العمد والمشايخ إلخ.

وزارة إبراهيم عبد الهادى
(ديسمبر سنة ١٩٤٨ – يولية سنه ١٩٤٩)

على أثر مقتل النقراشى، عهد جلالة الملك إلى إبراهيم عبد الهادى رئيس الديوان الملكى تأليف الوزارة الجديدة، فألفها فى ساعة متأخرة من مساء ذلك اليوم (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨).

وبدا من خطاب الملك إلى إبراهيم عبد الهادى رغبة جلالته فى العمل على توحيد كلمة الأمة، قال فى هذا الصدد: «نسأل الله تعالى أن يوفقكم إلى تحقيق أمنيتنا نحو توحيد الصفوف وتركيز الجهود لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية التى تجتازها بلادنا العزيزة فى هذه الآونة العصيبة».

وقد عرض عبد الهادى باشا على الوفد أن يشترك فى وزارته فأبى، وعرض على الحزب الوطنى الاشتراك فيها، فطلب مهلة للتفكير فى الأمر، وإذ كان العزم قد انعقد على أن تؤلف الوزارة فى ذلك اليوم (٢٨ ديسمبر) فقد شكلها من السعديين والأحرار الدستوريين وبعض المستقلين على النحو الآتى:

إبراهيم عبد الهادى للرآسة والداخلية والمالية، أحمد عبد الغفار للأشغال. إبراهيم دسوقى أباظة للخارجية. عبد الحميد عبد الحق للتموين. طه السباعى وزير دولة. عبد الرزاق السنهورى للمعارف. محمود حسن وزير دولة. نجيب إسكندر للصحة. ممدوح رياض للتجارة والصناعة. على عبد الرازق للأوقاف. محمد حيدر للحربية والبحرية. جلال فهيم للشئون الاجتماعية. أحمد مرسى بدر للعدل. رياض عبد العزيز سيف النصر للمواصلات. عباس أبو حسين للزراعة. مصطفى مرعى وزير دولة.

تعديلات فى الوزارة

فى ديسمبر وفبراير عين محمد زكى على وعبد العزيز الصوفانى وزيرى دولة، وبذلك اشترك الحزب الوطنى فى الوزارة. وعين حسين فهمى مدير الجمارك السابق وزيرًا للمالية وهو من المستقلين. وفى فبراير أيضا استقال رياض عبد العزيز سيف النصر لاتهام ابن أخ له فى قضية شيوعية، وعين بدله إبراهيم دسوقى أباظة، وعين أحمد محمد خشبة وزيرًا للخارجية. وعلى أيوب وزيرًا للمعارف.

وعين عبد الرزاق السنهورى وزير المعارف رئيسًا لمجلس الدولة خلفًا لمحمد كامل مرسى الذى بلغ السن القانونية للتقاعد.

استمرار موجة القتل والإجرام

استمرت موجة القتل والإجرام فى مدٍّ وجزر بعد مقتل النقراشى.

ففى ١٣ يناير سنة ١٩٤٩ حاول مجرم أثيم من شباب الإخوان المسلمين نسف دار محكمة الاستئناف بباب الخلق (ميدان أحمد ماهر). وذلك بوضع حقيبة مملوءة بالمفرقعات فى دار المحكمة وتركها حتى تنفجر، وكاد الانفجار يقع لولا أن ارتاب بعض الحجاب ورجال البوليس فى الحقيبة فسارعوا إلى نقلها خارج الدار، ولم يمض قليل حتى انفجرت فى الساعة الثامنة والدقيقة العشرين صباحًا، وكان لانفجارها دوى هائل ارتجت له المنازل المجاورة وأحدث فجوة عميقة فى الميدان وتلفًا كبيرًا فى دار المحكمة وكسر زجاجها ونوافذها وأصيب من جراء الانفجار خمسة عشر شخصًا، وقد دلت ملابسات هذا الحادث على أن الجانى كان يقصد نسف مكتب النائب العام وما فيه من أوراق ووثائق تدين بعض الإرهابيين من أعضاء الجمعية.

وقد ضبط الجانى وحكم عليه فى مارس سنة ١٩٤٩ بالأشغال الشاقة المؤبدة.

مقتل الأستاذ حسن البنا
(١٢ فبراير سنة ١٩٤٩)

وفى مساء يوم السبت ١٢ فبراير ١٩٤٩ أطلق مجهول عدّة أعيرة نارية على الأستاذ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين بينما كان يغادر دار جمعية الشبان المسلمين، ولم يمض قليل على إصابته حتى فارق الحياة؛ ولم يضبط القاتل ولم يعرف، وكان لمقتل الفقيد أسف شديد وخاصة لأن الأمل كان معقودًا بمواصلته السعى فى تنقية جمعية الإخوان المسلمين من العناصر الإرهابية والعودة بها إلى طريق الدعوة الصالحة المبنية على النصح والإرشاد، وقبل أن يلقى مصرعه بنحو شهر واحد نشر بيانًا استنكر فيه نزعة القتل

والإجرام، ودعا إلى الوئام وتوحيد الكلمة، ولكن شاء القدر أن يلقى مصرعه قبل أن يتم مهمته.

الشروع فى قتل رئيس الوزارة

وفى ٥ مايو سنة ١٩٤٩ شرع جماعة من شباب الإخوان المسلمين فى قتل رئيس الوزارة، بأن استأجروا خصيصًا منزلاً بمصر القديمة يقع على الطريق الموصل من القاهرة إلى حلوان، وكمنوا له فى هذا المنزل ليقتلوه وهو فى طريقه إلى داره بالمعادى، ففى هذا اليوم مرّت أمام المنزل سيارة الأستاذ حامد جودة رئيس مجلس النواب وقتئذ، فظنوها سيارة رئيس الوزارة وهاجموها بإلقاء القنابل وإطلاق الرصاص عليها من مدفع رشاش، فبادر سائق السيارة إلى زيادة سرعة سيرها، فتفادى القتل ولم يصب رئيس النواب بسوء، وأصيب حوذى ساقه سوء حظه إلى هذا المكان فى هذه اللحظة فقضت شظية إحدى القنابل على حياته.

مدّ الأحكام العرفية سنة أخرى

قررت الوزارة مد الأحكام العرفية سنة أخرى ابتداءً من ١٥ مايو سنة ١٩٤٩ وأصدرت فى ذلك قانونًا (رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩) بعد موافقة البرلمان باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ مدة جديدة أقصاها سنة.

وقد أقرّ البرلمان هذا القانون بحجة أن حالة الحرب بين مصر وإسرائيل لا تزال قائمة برغم عقد الهدنة الدائمة بينهما كما تقدم بيانه.

أعمال وزارة إبراهيم عبد الهادى

عنيت هذه الوزارة بتوفير المواد الغذائية ومواد التموين عامة لطبقات الشعب، وأبدت نشاطًا ملحوظًا فى مكافحة الغلاء أدّى إلى توافر هذه المواد وتراخى أسعارها، وزادت مقررات البترول ومقررات السكر، ووفقت فى توفير اللحوم والزيت وحسّنت الرغيف.

وآثرت مصلحة الجمهور على مصالح الشركات والرأسماليين، وترتب على هذه السياسة الشعبية أن استهدفت لحرب بعض كبار الرأسماليين ووقوفهم لها بالمرصاد وسعيهم المتواصل فى سبيل إسقاطها.

اتفاق جديد للأرصدة الإسترلينية
(٣١ مارس سنة ١٩٤٩)

عقدت هذه الوزارة فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٩ اتفاقًا جديدًا للأرصدة الإسترلينية تضمن الأحكام الرئيسية الآتية:

١ - الإفراج فورًا عن ١٢ مليون جنيه استرلينى.

٢ - إذا قلّ الرصيد الحرّ عن ٤٥ مليون جنيه استرلينى فإن الحكومة الإنجليزية تتعهد بالإفراج عن دفعات قيمة كل منها ثلاثة ملايين جنيه على ألّا يزيد مجموع تلك الدفعات على ١٨ مليون جنيه فى مدة سريان الاتفاق.

٣ - تبيع الحكومة الإنجليزية لمصر فى سنة ١٩٤٩ دولارات أمريكية قيمتها خمسة ملايين جنيه.

٤ - تتعهد الحكومة الإنجليزية بدفع ثمن ما قيمته خمسة ملايين جنيه استرلينى من المواد البترولية المطلوبة للاستهلاك المحلى.

٥ - تسدد بالإسترلينى قيمة ما تستورده مصر من الأسمدة من شيلى (أسوة بما اتبع فى سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٤٨) بسبب أن شيلى أصبحت من البلاد ذات الحسابات الإسترلينية القابلة للتحويل.

٦ - تزيد كمية البضائع التى تستورد من بريطانيا والتى كانت مصر مضطرة إلى استيرادها من بلاد العملات الصعبة بما يقرب من ثمانية ملايين جنيه إسترلينى.

٧ - تسدّد بالاسترلينى قيمة المهمات اللازمة لشركتى أنجلوا إجيبشيان أويلدفيلدز وشل من منطقة الدولار (كما كان الشأن فى الاتفاقين الماليين

السابقين) وتتعهد الحكومة المصرية بأن تصدر إلى بريطانيا كميات من الأسفلت إذا كان هناك فائض لديها من تلك المادة بشرط أن لا يؤثر ذلك فى حاجة البلاد من المازوت.

الاحتفال بعودة أبطال الفالوجة

انتهت عمليات القتال فى فلسطين بتوقيع الهدنة الدائمة بين المصريين واليهود فى فبراير سنة ١٩٤٩ كما تقدم بيانه.

وقد عادت القوات المصرية التى كانت محصورة فى الفالوجة إلى القاهرة، واحتفلت الحكومة والشعب بعودتها احتفالاً كبيرًا يوم ١٠ مارس سنة ١٩٤٩، فأقيم عرض عسكرى كبير تألف من أبطال الفالوجة ضباطًا وجنودًا، وساروا إلى قصر عابدين حيث مرّوا أمام الملك، وعرضهم جلالته فى ساحة القصر تكريمًا لهم وتقديرًا لبطولتهم، وكان يقود هذه القوّات فى أثناء العرض اللواء أحمد فؤاد صادق القائد العام للجيش المصرى فى فلسطين والأميرالاى السيد طه قائد قوات الفالوجة.

المآخذ على هذه الوزارة

إن أهم مأخذ على هذه الوزارة أنها قررت مدّ الأحكام العرفية سنة أخرى.

ثم تمادت فى استخدام هذا النظام لاضطهاد كل من اشتبه رجال القسم السياسى بأنهم من الإرهابيين، وأهدرت فى هذا السبيل ما كفله الدستور من حقوق وحريات للمواطنين.

حقا إن موجة القتل والإرهاب كانت قد أفزعت الناس فى هذا العهد، كما يتبين من إلقاء نظرة على حوادث القتل والتدمير التى تقدم ذكرها.

ولكن هذه الحالة الشاذّة لا تصلح عذرًا للخروج على النظم المقررة فى

البلاد المتحضرة، وهبْ هذه الحالة قد وقعت فى ظروف عادية دون قيام الأحكام العرفية، أفكان يكفى ذلك للخروج على أحكام القانون العام فى تعقب الإجرام والمجرمين؟ إن الأحكام العرفية نظام استثنائى ما كان يجوز أن يتخذ وسيلة لحرمان الناس حقوقهم التى كفلها لهم القانون، وما كان يسوغ للحكومة أن تأخذ الأبرياء بالشبهات، وتلقى المئات منهم فى غيابة الاعتقال، وتسىء معاملتهم إساءات بالغة تنكرها العدالة والإنسانية.

وقد تعدّى اضطهاد المعتقلين إلى ذويهم وأقاربهم وعائلاتهم، فكم من أشخاص أبرياء اعتقلوا لأنهم من أقرباء أو أصهار المعتقلين المشتبه فى أنهم من الإرهابيين.

ومن الاضطهاد الذى لم يكن له مسوّغ وقف صرف مرتبات المعتقلين من موظفى الحكومة، فقد حرمت عائلاتهم من مرتباتهم شهورًا طويلة، فى حين أن مرتب الموظف ليس حقا له فحسب، بل هو حق له ولأولاده وعائلته، فحرمان هؤلاء من مرتب عائلهم لمجرد الاشتباه فى أنه من الإرهابيين هو ظلم لا تجيزه الشرائع ولا القوانين.

وقد أثارت هذه الاضطهادات شعور المواطنين، وكان لها أثرها البالغ فى تنكرهم للوزارة.

وزارة حسين سرى الائتلافية
(يوليه – نوفمبر سنة ١٩٤٩)

لم تنقطع المساعى طول هذا العهد فى تأليف وزارة ائتلافية تكون رمزًا لتركيز الجهود واجتماع الكلمة وتوحيد الصفوف على قدر المستطاع، ولكن الوفد كان يرفض دائما هذه الفكرة.

فلما وقع حادث اغتيال المرحوم النقراشى تجدد هذا المسعى، وبدت رغبة جلالة الملك فى تحقيق فكرة الائتلاف، وقد جنح الوفد هذه المرة إلى قبول الائتلاف مؤقتًا، ولكنه اشترط أن لا يكون رئيس الوزارة الائتلافية

عبد الهادى باشا أو أى رئيس حزبى من الأحزاب غير الوفدية، ومضى إبراهيم عبدالهادى فى وزارته والمساعى تبذل فى سبيل تحقيق الائتلاف، إلى أن اتفقت الأحزاب على أن تقوم وزارة ائتلافية برآسة رئيس محايد وأن تضم وزراء من الأحزاب المؤتلفة، وترتب على ذلك استقالة وزارة إبراهيم عبد الهادى فى ٢٥ يوليه سنة ١٩٤٩.

وارتضت الأحزاب حسين سرى رئيسًا للوزارة الائتلافية، وعهد إليه جلالة الملك تأليف هذه الوزارة، فوفق إلى تأليفها من أربعة من الوفديين، وأربعة من السعديين، وأربعة من الأحرار الدستوريين، واثنين من الحزب الوطنى، وأربعة من المستقلين، وصدر المرسوم بتأليفها يوم ٢٦ يوليه سنة ١٩٤٩ على النحو الآتى:

حسين سرى للرآسة والداخلية والخارجية، أحمد محمد خشبه للعدل. عثمان محرم للأشغال. محمود غالب وزير دولة، أحمد عبد الغفار للزراعة. على أيوب للشئون الاجتماعية. إبراهيم دسوقى أباظة للأوقاف. فؤاد سراج الدين للمواصلات. مصطفى نصرت للتجارة والصناعة. نجيب إسكندر للصحة. محمد حيدر للحربية والبحرية. أحمد مرسى بدر للمعارف. مصطفى مرعى وزير دولة. محمد زكى على وزير دولة. حسين فهمى للمالية. محمد محمد الوكيل وزير دولة. عبد الرحمن الرافعى للتموين. أحمد على علوبة وزير دولة. محمد هاشم وزير دولة.

وبعد أيام قليلة من تأليف الوزارة استقال أحمد محمد خشبة وزير العدل لأنه وُعد من رئيس الوزارة بإسناد وزارة الخارجية إليه، فلما استبطأ تنفيذ هذا الوعد أصرّ على الاستقالة، وعين بدله أحمد على علوبة وزيرًا للعدل وعين أحمد رمزى وزير دولة لكى يبقى عدد الوزراء الدستوريين أربعة.

وفى شهر سبتمبر استقال مصطفى مرعى، وكتب استقالته بلهجة شديدة ضدّ رئيس الوزارة.

أعمال الوزارة الائتلافية

مما يذكر لهذه الوزارة أنها أفرجت عن معظم المعتقلين السياسيين، ومهدت السبيل لإلغاء الأحكام العرفية، وألفت لجنة وزارية لسرعة الفصل فى حالات المعتقلين والإفراج عنهم.

وألفت لجنة وزارية أخرى تمثل الأحزاب المؤتلفة لتقسيم الدوائر الانتخابية طبقًا لما أظهره التعداد الأخير للسكان.

وأعادت الحالة إلى مجراها الطبيعى، وسارت فى شئون الحكم سيرة عدل ومساواة، وامتنعت المحسوبيات والاستثناءات فى عهدها، واطمأن كل موظف على حقه، واحترمت حرية الصحافة إلى الحدّ الأقصى، واستمرت شئون التموين كما كانت فى عهد الوزارة السابقة، وكافحت الغلاء كما كافحتها هذه الوزارة، واستمرت الأسعار متراخية فى عهدها.

انتهاء أجل المحاكم المختلطة
(١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩)

وفى عهدها انتهى أجل المحاكم المختلطة، وانتقلت سلطتها إلى المحاكم الوطنية، وكان ذلك يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩، وهو يوم مشهود من أيام مصر الخالدة؛ إذ ظفرت فيه باكتمال سيادتها القضائية وبسط ولايتها فى التشريع والقضاء على جميع من تظلهم سماء الوطن من مصريين وأجانب.

وقد أقامت الحكومة فى هذا اليوم احتفالاً فخمًا فى دار الأوبرا الملكية ابتهاجًا بهذا العيد القومى السعيد، تبودلت فيه الخطب تنويهًا بتمام استقلال مصر القضائى والتشريعى.

وفى هذا اليوم تسلم أعلام القضاء الوطنى دار محكمة مصر المختلطة ومحتوياتها إيذانًا بانتهاء عهدها وصارت مقرًّا لمحكمة النقض ومحكمة الاستئناف.

وتسلمت إدارة القضاء دور المحاكم المختلطة بالإسكندرية والمنصورة، وبورفؤاد، وتحولت كلها إلى محاكم وطنية.

المآخذ على هذه الوزارة

يؤخذ عليها أنها عطلت مشروع كهربة خزان أسوان، إذ تجدد الخلاف القديم بين عثمان محرم وزير الأشغال فى هذه الوزارة وعبد العزيز أحمد مدير عام كهربة الخزان، وانتهى بإقصائه عن العمل، وتعطل المشروع، واستمر التعطيل زهاء سنتين فى عهد وزارة حسين سرى المحايدة وفى عهد وزارة النحاس.

روح الائتلاف

ثم إن هذه الوزارة على أنها ائتلافية لم يكن يسودها التعاون والصفاء، لم أجد فيها ما كنت أنشده وأنتظره من سريان روح الائتلاف بين أعضائها، بل رأيت تنافرًا شديدًا بين مختلف الكتل الممثلة فيها، وقد أسفت لهذه الحالة النفسية، وعددتها من نقائص حياتنا السياسية، ولطالما أفضيت لبعض زملائى فى الوزارة أن يكبحوا جماح الحزبية العنيفة، وأن يبذلوا كل جهودهم فى تدعيم الائتلاف؛ لأنه تجربة تشهدها البلاد بعد سنوات طويلة من التناحر والشقاق، ولأن الأمة ترقب فى لهفة نجاح هذه التجربة، وإذا هى فشلت فإن الجمهور سيكون معذورًا إذا تزعزعت ثقته فى الأحزاب وقد قدرتها وكفايتها بل وإخلاصها، وبالرغم من أنى كنت أسمع تحبيذًا لآرائى من زملائى، فإن تيارات الشقاق كانت تفعل فعلها فى هدم الائتلاف، وساعدها على ذلك لهجة بعض الصحف، فإنها لم تكن تعمل على استبقائه وتدعيمه، بل كانت تخلق الأسباب والذرائع لفضّه، وكان الخلاف على أشدّه فى تقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيعها، ويبدو لى مما كنت أشاهده أن الوزراء السعديين لم يعملوا على نقض الائتلاف، بل كانوا يسيرون فى فلكه، وكذلك شأن الوطنيين، أما الوفديون فكانوا بما تخفى صدورهم يرقبون الظروف لعلها تواتيهم بفضّ الائتلاف دون أن يكونوا فى الظاهر مسئولين عن ذلك، ورأيت الثورة على

الائتلاف تبدأ من معسكر الأحرار الدستوريين، برغم أن أغلبية وزرائهم كانوا يميلون إلى بقاء الوزارة الائتلافية، ولكن هذه الأغلبية لم تستطع التغلب على نعرة الشقاق المتغلغلة فى نفوس أقليتهم، ولعل الصخب كان أعلا صوتاً من الأغلبية العددية، وكان يمكن لرئيس الوزارة أن يتفادى تيارات الشقاق ويستمر بالائتلاف حتى نهايته، لأن عقبات جوهرية قد تخطتها الوزارة واجتازتها بسلام، ولم يبق إلّا عدد قليل من الدوائر الانتخابية تنازع فيها الوفديون والأحرار الدستوريون، وقد اتفقت اللجنة الوزارية الموكول إليها تقسيم الدوائر على تحكيم سرى باشا فى أمر هذه الدوائر، ولكن لسبب لا أعرفه تنحّى سرى باشا عن قبول هذا التحكيم، ولو أنه قبله لانتهى الخلاف على الدوائر القليلة التى كان الخلاف قائماً بشأنها، ويبدو لى أن الوزراء الوفديين أخذوا يتنكرون للائتلاف ويعملون على إسقاط الوزارة الائتلافية، لتحل محلها وزاوة محايدة، وتلك كانت بغيتهم وأنشودتهم القديمة، ورأوا مصلحتهم الحزبية فى إجراء الانتخابات على يد وزارة محايدة، ويلوح لى أن سرى باشا قد انساق لرغبتهم هذه، لأن موقفه فى آخر جلسة لمجلس الوزراء فى وزارته الائتلافية لم يكن موقف من يعمل على رأب الصدع والتوفيق بين المؤتلفين المختلفين، بل لعله كان أميل إلى فضّ الائتلاف وتأليف وزارة محايدة برآسته، ومما يؤيد هذه الحقيقة أنه عندما ثار الخلاف فى هذه الجلسة بين فؤاد سراج الدين وأحمد عبد الغفار على تحديد دائرة من دوائر المنوفية – وكان ممكناً حسم هذا الخلاف فى الجلسة – ترك حسين سرى ثورة المناقشة تزداد عنفاً، ولم يرجع إلى مجلس الوزراء ليفصل فى هذا الخلاف المحدود، بل وقف غاضباً وخاطب الوزراء فى عنف وشدّة قائلاً : «سأعرض الأمر على جلالة الملك»، وبدا على الوزراء الوفديين فى هذه اللحظة بريق الغبطة والارتياح، لشعورهم بقرب التخلص من الوزارة الائتلافية، كأن الائتلاف كان كابوساً جاثماً على صدورهم ويبدو أنهم كانوا على علم بالخطوة التالية، فلم يكد سرى باشا يغادر اجتماع مجلس الوزراء، حتى قصد توّاً إلى السراى الملكية، وقدّم استقالته، فعهد إليه جلالة الملك فى الحال بتأليف الوزارة، فألّفها على الفور، ولم تنقض ساعتان على المناقشة الطارئة التى حدثت بين الوزير الوفدى

والوزير الدستورى، حتى كانت الوزارة المحايدة قد تم تأليفها ! وتدلّ هذه الملابسات على أن الاتفاق على تأليف هذه الوزارة كان أمرًا متفقًا عليه من قبل، وأن الوفد هو العامل الجوهرى الأكبر فى سقوط الوزارة الائتلافية، يؤيد ذلك أن الوفد قابل تأليف الوزارة المحايدة بابتهاج عظيم وغبطة بالغة، وأخذ يكيل المدح والثناء لسرى باشا، ولعل سرى باشا قد ظنّ أن الوفد سيحفظ له هذا الجميل، ولكنه أخطأ التقدير فيما أظن، لأن الوفد لا يهمه إلّا أن يسخّر الأشخاص فى سبيل تحقيق أغراضه، ثم يتنكر لهم بعد أن تتحقق هذه الأغراض، ولا يهمه إلّا أن تكون الحكومة وفدية لحما ودمًا، ولست أشك فى أن البلاد قد خسرت بسقوط الوزارة الائتلافية، لأنها على الأقل كانت عقبة فى سبيل استغلال الوزراء للحكومة، هذا الاستغلال الذى يؤدّى إلى إفساد أداة الحكم فى المصالح والدواوين، والوزارة الائتلافية من طبيعتها أن يراقب أعضاؤها بعضهم بعضًا، وهذه الرقابة أدعى لاستقامة الحكم ونزاهته.

وزارة حسين سرى المحايدة
(٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ – ١٢ يناير سنة ١٩٥٠)

قدّم حسين سرى استقالته إلى جلالة الملك يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩، وبناها على أن مشروع تقسيم الدوائر الانتخابية الذى وضعته الوزارة لم يحظ بقبول بعض المرشحين، وامتدّ سخطهم إلى أحزابهم، وامتدّ سخط أحزابهم إلى ممثليهم فى الوزارة، وأنه بذل قصارى جهده فى التوفيق ولكن تبين له أن الروح الحزبية ما زالت هى الغالبة عند بعض المنتمين إلى الأحزاب، ولذلك يضطر إلى رفع استقالته.

وقد عهد إليه الملك فى الساعة التى قدم فيها استقالته تأليف وزارة جديدة، فألفها فورًا على النحو الآتى.

حسين سرى للداخلية والخارجية. صليب سامى للتجارة والصناعة. محمد العشماوى للمعارف. حسين عنان للزراعة. محمد حيدر للحربية والبحرية.

محمد هاشم وزير دولة. محمد المفتى الجزائرلى للأوقاف. محمد عبد الخالق حسونة للشئون الاجتماعية. محمد عبد الشافى عبد المتعال للمالية. إبراهيم شوقى للصحة. محمد على راتب للتموين. مصطفى فهمى للأشغال. سيد مصطفى للعدل. محمد على نمازى للمواصلات.

أعمال هذه الوزارة

إن خير ما عملته هذه الوزارة أنها أصدرت مرسومًا بقانون يقضى بمحاكمة الوزراء والأحوال التى توجب محاكمتهم، ووضعت مشروع قانون الكسب غير المشروع المعروف بقانون (من أين لك هذا).

وكلاهما عملان جليلان كانت البلاد ولم تزل فى أشدّ الحاجة إليهما لأنهما يساعدان ولا ريب على استقامة الحكم ومحاربة الفساد.

الانتخابات النيابية
(٣ يناير سنة ١٩٥٠)

فى عهد هذه الوزارة جرت الانتخابات العامة لمجلس النواب فى ٣ يناير سنة ١٩٥٠.

وإن كل الظروف والمقدمات كانت تدل على أن الوفد سينال فيها الأغلبية، فسقوط الوزارة الائتلافية كان فى ذاته كسبًا للوفد؛ لأنه تحقيق لرغبة قديمة له كان لا يفتأ ينادى بها ويعدّها قنطرة لعودته إلى الحكم، فالاستجابة إلى هذه الرغبة توحى إلى أذهان الجماهير أن الوفد سيتخذ من وزارة حسين سرى المحايدة سلمًا للوصول إلى الحكم، وهذا أول مظهر من مظاهر فوز الوفد فى المعركة الانتخابية، وللفوز الأوّل فى مثل هذه المعارك أثر بالغ فى النفوس، وخاصة فى البيئات التى يغلب فيها الجهل والأمية، وهى مع الأسف لم تزل أكثر بيئات الأمة عددًا.

والوفد يأنس إلى كل وزارة محايدة فى إجراء الانتخابات العامة؛ لأن الوزارة المحايدة فى ذاتها ضعيفة فى تكوينها وفى أشخاص وزرائها؛ إذ هم (فى

الجملة) من كبار الموظفين السابقين الذين يشعرون بأن مهمتهم وقتية، وأنهم فى الغالب، قنطرة لكل غالب، والوفد يستطيع أن يلقى فى روعهم وفى روع الموظفين عامة أنه سينال الأغلبية فى الانتخابات، وأنه عائد قريبًا إلى الحكم، وفى يده مكافأة من يشاء وإيذاء من يشاء، وهذا الوضع من شأنه الإخلال بالتوازن فى المعركة الانتخابية، بعكس ما إذا تولّت الإشراف على الانتخابات وزارة ائتلافية، فأن التوازن بين الأحزاب فى ظلها يكون أقرب إلى الواقع، والموظفون فى عهدها يكونون أقرب إلى الحياد.

واجتمعت عوامل أخرى ساعدت الوفديين على الفوز فى هذه المعركة، منها انضمام الإخوان المسلمين والشيوعيين لهم كراهية منهم للسعديين لما لحقهم على أيديهم من الاضطهاد.

ومنها استفاضة الأنباء عن إيحاء بريطانى بالترحيب بعودة الوفد إلى الحكم، وكان لهذا الإيحاء أثره فى اتجاه الريح.

ومنها تحقيقات محمد على راتب وزير التموين فى عهد الوزارة المحايدة، فقد ترك الغلاء يتفاقم فى عهده، وحصر جهوده فى إجراء تحقيقات تناولت سمعة عدّة وزراء من السعديين، وأخذت الصحف الوفدية تنشر أنباء هذه التحقيقات بطريقة مثيرة ومضللة للأفكار، وتستخلص منها أن السعديين كانوا السبب فيما حاق بالبلاد من الغلاء، ومع أن هذه التحقيقات كان يحدوها الغرض ولم يقصد منها الصالح العام وبرغم أنها لم تسفر عن نتيجة ايجابية، فإنها كانت دعاية كبرى للوفد والوفديين خلال المعركة الانتخابية، واتخذوها سلاحًا لمحاربة خصومهم، وألقوا فى روع الجماهير الساذجة أن خصوم الوفد هم مصدر الغلاء، وأن الوفد إذا عاد إلى الحكم جاء للشعب باليسر والرخاء... وما أسهل ما تبذل الوعود ويخدع الشعب فى أوقات الفتن، ومع أن الأيام قد برهنت على أن الغلاء قد استفحل وتفاقم فى عهد الوزارة الوفدية، فإن هذا الخداع والرياء، لم ينكشف إلّا بعد أن نفذ السهم وحُمّ القضاء.

ووجد الوفديون أيضًا معاونة من معظم رجال البوليس والإدارة فى الدوائر الانتخابية، إذ كانوا حاقدين على النقراشى عدم استجابته إلى كثير من

مطالبهم، وسلوكه حيالهم مسلك الحزم والخشونة، فاتفقوا على أن ينتقموا من خصوم الوفد وأكثرهم من السعديين وحلفائهم، وكانوا حربًا عليهم فى الانتخابات، وقد تجلت مساعدتهم للوفديين على الأخص فى العواصم وأهمها القاهرة والإسكندرية، إذ تركوا الوفديين يجمعون حول لجان الانتخاب عصابات من البلطجية والأشرار يتهددون الناخبين ويمنعون كل من يرشد عنهم الوفديون أنهم ليسوا من أنصارهم من دخول اللجان، فأحجم معظم الناخبين الهادئين الوادعين عن إعطاء أصواتهم مخافة الضرب والأذى أو اجتنابا لما يتعرضون له من فحس القول وبذيئ السباب، ولذلك لوحظ أن العواصم الكبرى وفى مقدمتها القاهرة والإسكندرية كانت أقل البلاد اشتراكا فى الانتخاب، وأقلّها أصواتًا فى لجانها، مع أنها تضم معظم المتقفين والمتعلمين الذين يعطون أصواتهم عن إدراك وبصيرة، وهذا مظهر يؤسف له فى النضال الانتخابى، ويلقى شيئًا من الضوء على عيوب الانتخاب عندنا، كما أنه من مظاهر إحجام الطبقات المثقفة عن الاشتراك فى الحياة العامة؛ لأن الحياة العامة تستلزم النضال والمقاومة، لا التراخى والمسالمة، ولكن الطبقات المثقفة عندنا تميل فى الغالب إلى الراحة وحبّ السلامة، والابتعاد عن مواطن الجهد والمشقة والأذى، ولو كان أذى وهميًا، وهذا ولا ريب من عيوبنا الاجتماعية.

وعاون الوفديين أيضا رهط من الرأسماليين الذين كانوا ولا يزالون على صلة بالإنجليز، وكانوا سفراء الوفد عندهم، وجعلوهم يرحبون بعودة الوفد إلى الحكم، على أساس أنه سيتخذ حيالهم سياسة الودّ والمجاملة، وأنه أقدر من سواه على تهدئة الأفكار وترويض غالبية المصريين على الرضا بالأمر الواقع. وقد انعقد تحالف وثيق العرى بين هؤلاء الرأسماليين من سفراء الاستعمار وبين الوفد، وخاصة منذ أن سيطر عليه جماعة الإقطاعيين والرأسماليين، فاستفحلت فيه الوصولية والانتهازية، وتضاءلت بين صفوفه معانى الرجولة والوطنية.

كل هذه العوامل وغيرها كان لها أثرها فى ظفر الوفديين بأغلبية المقاعد النيابية.

وقد ظهرت النتائج الأولى للانتخابات منبئة بهذا الفوز، إذ نال الوفد ١٦٩ مقعدًا، والسعديون ٢٤، والأحرار الدستوريون ٢٢، والوطنيون ٤، والاشتراكيون ١، والمستقلون ٢٢، وبقيت ٧٧ دائرة أعيد فيها الانتخاب يوم ١٠ يناير، فظفر الوفد بمعظمها، بحيث صارت النتائج النهائية كما يأتى: وفديون ٢٢٨ ومستقلون ٣٠ وسعديون ٢٨ وأحرار دستوريون ٢٦ ووطنيون ٦ واشتراكى واحد والمجموع ٣١٩.

أين إرادة الشعب؟

ومع ما ناله الوفد من الظفر بحسب هذه النتائج الرسمية فإن من الظلم لهذا الشعب أن يقال إن الذين نجحوا فى انتخابات سنة ١٩٥٠ يمثلون حقا إرادته، أو إرادة أغلبيته، بل إن الإحصاءات لتدل على عكس ذلك، فمن الثابت أوّلًا أن من أعطوا أصواتهم فى هذه الانتخابات لا يزيدون إلّا قليلًا على نصف مجموع الناخبين، أو بعبارة أخرى إن نحو نصف عدد الناخبين لم يشتركوا فى عملية الانتخاب، وهذا ظاهر من الإحصاء الرسمى الذى يدل على أن عدد الناخبين جميعًا ٤,١٠٥,١٨٢، وعدد الذين أعطوا أصواتهم فى جميع اللجان ٢,٨٥٩,٧٤١.

وهذا معناه أنه لم يشترك فى هذه الانتخابات إلّا نحو نصف عدد الناخبين.

ومن جهة أخرى فإن أغلبية مجموع أصوات الناخبين الذين اشتركوا فى الانتخاب كانت لغير الوفديين، فقد بلغ عدد الأصوات التى نالها الوفديون ١,١٣٥,٦٤٣ من ٢,٨٥٩,٧٤١، ومعنى ذلك أن مجموع الأصوات التى أعطيت لغير الوفديين فى جميع اللجان بلغت ١,٧٢٤,٠٩٨ صوتًا، أى بزيادة قدرها ٥٨٨,٤٥٥ على ما ناله الوفديون من الأصوات.

ومع ذلك يزعمون بأنهم يمثلون أغلبية الشعب!

استقالة الوزارة المحايدة وتأليف وزارة النحاس

على أثر ظهور نتائج الانتخابات قدّم حسين سرى استقالته يوم ١٢ يناير

سنة ١٩٥٠، وقبلت فى اليوم نفسه، وفى ذات اليوم عهد جلالة الملك إلى النحاس تأليف الوزارة الجديدة، وبعث إليه فى هذا الصدد بالكتاب الآتى:

«حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

«إن توفير الرفاهية لشعبنا فى أمن وسلام، أعزّ رغباتنا، وأعظم ما تتجه إليه أمانينا، ورائدنا دائما أن تكون الحياة النيابية، ونظم الحكم، صورة صحيحة لأمانى البلاد، وأن تكون عامل إسعاد ودعامة استقرار.

«وبلادنا العزيزة اليوم فى مسيس من الحاجة إلى هدوء وسكينة وعمل منتج، يوفر كل أولئك، الطمأنينة لأهل البلاد وضيوفها.

«لذلك اقتضت إرادتنا تحميلكم أمانة الحكم، وإسناد رياسة مجلس الوزراء إليكم لتقوموا بتلك المسئوليات الجسام التى ستلقى على عاتقكم فى تلك الحقبة الدقيقة من حياة البلاد، والتى تقتضيكم العمل لصالح الشعب، على نهج واضح من السياسة القومية التى تهدف إلى تأليف القلوب وتوحيد الجهود، للسير بالوطن العزيز نحو الغاية التى نؤملها جميعًا لرفعته وإسعاده، وتحقيق ما ينشده أهله من مطالب طبيعية وعادلة.

«وقد أصدرنا أمرنا هذا إلى مقامكم الرفيع للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به.

«نسأل الله جلّت قدرته، أن يكلأ بلادنا برعايته ويوفقنا جميعًا إلى ما يعود على رعايانا بالخير والسعادة».

فاروق

صدر بقصر القبة فى ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٦٩ – ١٢ يناير سنة ١٩٥٠.

وقد ألّف النحاس وزارته من أعضاء وفديين وصدر المرسوم الملكى فى هذا اليوم نفسه بتأليف الوزارة على النحو الآتى:

النحاس للرآسة، عثمان محرم للأشغال، على زكى العرابى للمواصلات، عبد الفتاح الطويل للعدل، فؤاد سراج الدين للداخلية. أحمد حمزة للزراعة،

مصطفى نصرت للحربية والبحرية، محمود سليمان غنام للتجارة والصناعة، محمد محمد الوكيل للاقتصاد الوطنى، أحمد حسين للشئون الاجتماعية، مرسى فرحات للتموين، يس أحمد للأوقاف، عبد اللطيف محمود للصحة، إبراهيم فرج للشئون البلدية، والقروية، حامد زكى وزير دولة، محمد صلاح الدين للخارجية، طه حسين للمعارف. محمد زكى عبد المتعال للمالية.

تعيين حسين سرى رئيساً للديوان الملكى

وفى يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ أيضاً عين حسين سرى رئيساً للديوان الملكى.

تعديلات فى الوزارة

فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ طلب النحاس إلى يس أحمد ومرسى فرحات أن يستقيلا فاستقالا، وعين إسماعيل رمزى وزيراً للأوقاف بدلاً من الأوّل ، وأحمد حمزه وزيراً للتموين بدلاً من الثانى الذى أعيد إلى القضاء، وعين رئيساً لمحكمة استئناف الإسكندرية وطلب أيضاً إلى محمد زكى عبد المتعال الاستقالة فأبى، فأخرج من الوزارة، وعين بدله فؤاد سراج الدين وزيراً للمالية مع بقائه وزيراً للداخلية، وعين عبد اللطيف محمود وزير الصحة وزيراً للزراعة بدلاً من أحمد حمزه، وحامد زكى وزير الدولة وزيراً للاقتصاد الوطنى، وعبد الجواد حسين وزيراً للصحة.

وفى أغسطس سنة ١٩٥١ استقال أحمد حسين معترضاً على أوضاع تتنافى مع استقامة الحكم ونزاهته، فقبلت استقالته.

وفى سبتمبر سنة ١٩٥١ نقل عبد الفتاح الطويل ومحمد محمد الوكيل كل منهما مكان الآخر، وعين عبد الفتاح حسن وزيراً للشئون الاجتماعية، وحسين محمد الجندى وزيراً للأوقاف، وعبد المجيد عبد الحق وزير دولة.

* * *

الفصل التاسع

الوفد فى الحكم – عودة الحكم المطلق

سياسة الوفد فى الأهداف الوطنية

كان الوفد يعيب على الوزارات المتعاقبة منذ انتهاء الحرب العالمية أنها لم تحقق الجلاء عن الوادى ولا الوحدة بين مصر والسودان، وكان يوهم البسطاء أن إبعاده عن الحكم معطل للجلاء، وأن عودته إليه تنجزه وتحققه، وألقى فى روع الجماهير الساذجة أن إقصاءه عن الحكم إنما هو مؤامرة مقصود منها الحيلولة دون تحقيق أهداف البلاد الوطنية.

وكان الوفد يعارض فى عقد معاهدة مع بريطانيا، ويعلن استنكاره لمبدأ التحالف معها، وينادى بأن لا محالفة ولا معاهدة اكتفاءً بميثاق سان فرنسيسكو، ويأخذ على الحكومة المفاوضة فى عقد معاهدة مع بريطانيا قبل إتمام الجلاء.

فلما ولى الحكم تهافت على المفاوضة حتى جعلها مهمة تكاد تكون مزمنة.

أعلن النحاس فى خطاب العرش الذى ألقاه يوم ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ أن وزارته «لا تفتر فى بذل أصدق الجهود وأمضاهم ليتم الجلاء العاجل عن أرض الوادى بشطريه، وتصان وحدته تحت التاج المصرى من كل عبث واعتداء».

ومرت الأيام والشهور ولم يتحقق جلاء، ولا صينت الوحدة من كل عبث واعتداء، بل استفحل الاحتلال فى عهد هذه الوزارة، وتضاعف عدد الجنود البريطانية المحتلة لمنطقة قناة السويس، وزيدت المنشآت الحربية فيها، وترادف عدوان الإنجليز على وحدة الوادى فى السودان، وازدادت حالة البلاد السياسية سوءًا، فإن اللطمات التى أصابتها فى عهد وزارة الوفد لم تصب بها فى عهود الوزارات الماضية، ولعل بريطانيا رحبت بعودة الوفد إلى الحكم بل

ساهمت فى هذه العودة لتكيل الضربات الأليمة لمصر فى عهد الوزارة التى قيل عنها إنما تمثل الشعب، لكى يكون عدوانها موضع السكوت والإقرار الضمنى من الشعب..

جاء المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا إلى مصر فى يناير سنة ١٩٥٠ فى طريقه إلى لندن عقب حضوره مؤتمر الكومنولث، وقابل النحاس، ولم يبد منه أى استعداد للاستجابة إلى مطالب مصر القومية، ومع ذلك قوبل بالحفاوة والودّ، والمجاملة والتكريم، ووصفه الوفديون بأنه صديق مصر الحميم، ولم يطالبه النحاس بمطالب مصر فى الجلاء، ولم يذكره على الأقل بأنه هو نفسه قد حدّد للجلاء عن الأراضى المصرية موعدًا كان ينتهى فى أوّل سبتمبر سنة ١٩٤٩.

وجاء المرشال سليم رئيس أركان حرب الجيش البريطانى إلى مصر أيضا فى مايو سنة ١٩٥٠، وصارح النحاس وصلاح الدين بعدم إمكان الجلاء، ومع ذلك ظلت الوزارة تنشر روح التفاؤل، وتضفى على بريطانيا صفة الودّ والرغبة فى التفاهم.

وصارح الإنجليز النحاس وشيعته المرة بعد المرة فى مباحثاتهم أو مفاوضاتهم أنهم لا يجلون عن منطقة القناة ولا يقبلون الوحدة بين مصر والسودان، ومع ذلك فإنهم مضوا فى مجاملتهم ومسالمتهم والتودّد إليهم، وجعلوا باب التفاهم مفتوحًا بينهم، كل ذلك لأن القضية الوطنية لا تهمّ النحاس وشيعته، مثلما يهمهم الاطمئنان إلى بقائهم فى الحكم، والبقاء فى الحكم يقتضى فى نظرهم اجتناب الأزمات السياسية، والبعد عن الاحتكاك والتصادم، ولا بأس عليهم بين آن وآخر أن يلهو الشعب بعبارات براقة وكلمات جوفاء لا تقدم فى الأمر ولا تؤخر، بل تكون بمثابة تخدير للأعصاب وتضليل للأفهام.

إن سياسة الوزارة الوفدية من الأهداف القومية هى إهمال القضية الوطنية، وإضاعة الوقت فى مجاملات ومباحثات، وتبادل الرسائل والمذكرات، والبعد عن كل جهاد أو عمل إيجابى يحقق الاستقلال أو يزحزح الاحتلال

عن مكانه، أو يرد اعتداءاته المتوالية فى مصر والسودان، والاكتفاء بتصريحات وأحاديث أو خطب منبرية تلقى بين آن وآخر يعلنون فيها تمسكهم بالجلاء والوحدة سترًا لموقف الاستخذاء الذى يقفونه من الإنجليز، وصارت هذه السياسة مسرحية محزنة يتمثل فيها الضعف والاستخذاء وإقرار الأمر الواقع أمام الإنجليز والخداع والتغرير ونقض العهود والمواثيق أمام المصريين، وكأن الأهداف القومية هى أن يتولى الوفديون الحكم فحسب.

وليس أضرّ بالبلاد من هذه السياسة، فلقد كان من نتائجها أن تراجعت القضية الوطنية فى عهدهم، وخيم عليها الركود والجمود، وصارت موضع الاستخفاف والزراية فى نظر الإنجليز والدول؛ لأن المقاومة والجهاد هما السبيل إلى كسب احترام الخصوم والأصدقاء على السواء، أما سياسة الاستسلام واستجداء المفاوضات، واجتناب الأزمات، والتأجيل والتسويف، فهى سياسة مدمرة، تغرى الإنجليز بالإمعان فى عدوانهم، والتمادى فى طغيانهم، ثم إنها تصعف النفوس وتفسد معنوياتها، وتروضها على قبول المذلة والهوان.

ومن عجب أن تأتى هذه النتائج على يد الهيئة التى طالما تبجّحت وادّعت أنها هى وحدها حاملة لواء الجهاد، وأنها هى وحدها التى اصطفاها الله للذود عن الاستقلال وتحقيق مطالب البلاد، وأن من عداها معطل لهذا الاستقلال، وها هى ذى الأيام قد برهنت على فساد ما يدعون، وبطلان ما يرجفون.

لقد كنا نرجو أن يتحقق ما أرجفوا به، ويتم الجلاء والوحدة على أيديهم، فنكون لهم أوّل الشاكرين، ولكن الحوادث قد أثبتت أن قضية الجلاء والوحدة فى نظرهم لا وزن لها بإزاء بقائهم فى الحكم، وما بمثل هذا الخداع والتضليل تنهض الأمم وتحقق أهدافها، بل هو السبيل إلى إغراء الطامعين بها واستخفاف المستعمرين بحقوقها.

لقد كان المستر بيفن يعزو إخفاق مفاوضات سنة ١٩٤٦ إلى أن الوزارة التى كانت تتولاها هى وزارة أقليات، فلما جاءت وزارة النحاس التى وصفوها بأنها وزارة الأغلبية، لم يتحقق شىء من الأهداف القومية، بل تراجعت

القضية الوطنية فى عهدها تراجعًا محزنًا، ورجع الإنجليز عن بعض ما سلّموا به من قبل، وتراءى الفشل والإخفاق فى سياسة الوفد، فلا جلاء ولا وعد بالجلاء، بل نذر بالبقاء، ولا وحدة بين مصر والسودان، بل تفاقم لسياسة الفصل بينهما، وعمل على تمزيق شملهما.

سياسة الوفد الداخلية
إخلافه عهوده فى مكافحة الغلاء

أخلف الوفد عهوده فى مكافحة الغلاء، بعد أن ملأ الوفديون الدنيا وعودًا بأنهم سييسرون للشعب إذا عادوا للحكم أسباب الرخاء، ورغد العيش، وبعد أن كانوا يحملون الحملات الشعواء على الوزارات السابقة، وينسبون إليها اشتداد الغلاء، فلما جاءوا إلى الحكم تفاقم الغلاء فى عهدهم، وكان لمالأتهم الإقطاعيين والرأسماليين الأثر الأكبر فى اشتداد الغلاء على أيديهم.

لم تعمل وزارتهم عملاً مجديًا فى الحدّ من موجة الغلاء، بل كان فى تصرفاتها ما زاد فى تفاقمه، كترجيحها كفة الرأسماليين على جمهرة المستهلكين، وتهاونها فى تحصيل الضرائب من الشركات الكبيرة والمحظوظين، وإهمالها المشروعات التى تزيد من الإنتاج القومى فى المواد اللازمة لتموين الشعب، وتشجيع الوسطاء من أشياعها والمقربين إليها على الاتجار فى هذه المواد، مما أدّى إلى ارتفاع أسعارها، تم تهريب كميات منها إلى الخارج حتى إلى إسرائيل، ورفع الرسوم الجمركية على كثير من السلع الواردة من الخارج، فارتفعت أسعارها فى الداخل، وقد اصطلت الطبقات المتوسطة والفقيرة بنار هذا الغلاء، وكان معظم عمل الوزارة اختراع الأسباب الباطلة لتضليل الناس بأنه ارتفاع طبيعى، وليس هذا وذاك من مكافحة الغلاء فى شىء.

الاستثناءات الجديدة وإعادة الاستثناءات القديمة

عادت وزارة الوفد إلى سياستها التقليدية فى الاستثناءات فى التعيينات والترقيات والعلاوات، تغدقها على المحاسيب والأنصار، والأقارب والأصهار،

ولم تكتف بالاستثناءات الجديدة، بل أمعنت فى المحسوبية، فأعادت الاستثناءات القديمة التى صدرت عن الوزارة الوفدية السابقة سنة ١٩٤٢ - ١٩٤٤ وألغتها وزارة أحمد ماهر.

وكان الظن أن تتورّع وزارة الوفد عن إعادة الاستثناءات القديمة، وتكفّ عن سياسة الاستثناءات عامة، ولكنها جمعت بين المنكرين، وهذا ولا ريبَ من أسباب اضطراب دولاب العمل فى دواوين الحكومة، وسريان روح اليأس والسخط والتراخى فى نفوس الموظفين عامة؛ إذ يرون أن لا عدل ولا مساواة فى معاملتهم، فيضعف شعورهم بالواجب ويقل إنتاجهم فى العمل.

ولم تقنع وزارة الوفد بإعادة الاستثناءات القديمة، والإيغال فى الاستثناءات الجديدة، بل زادت الطين بلة بأن منحت الموظفين الذين أعادت إليهم الاستثناءات فروق المرتبات عن المدة التى انقضت من يوم إلغائها فى سنة ١٩٤٥ حتى إعادتها فى سنة ١٩٥٠، وقد بلغت هذه الفروق نيفًا و ١٠٠٠٠٠ جنيه، ونال كل موظف أعيدت له استثناءاته من فروق الاستثناءات مبالغ جسيمة بلغت فى كثير من الحالات عدة آلاف من الجنيهات للموظف الواحد، فكانت هذه المبالغ بمثابة مكافآت غير مشروعة، عن استثناءات غير مشروعة، وفى هذا منتهى الاستهتار بأموال الخزانة العامة بالحياء الإدارى وبالعدالة والنزاهة.

اعتداء الوزارة على استقلال القضاء

بدأت هذه الوزارة سياستها نحو القضاء باعتداء خطير على استقلاله؛ إذ طلبت فى أواخر يناير سنة ١٩٥٠ من الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة أن يستقيل من منصبه، بحجة أنه كان قبل ولايته هذا المنصب وزيرًا حزبيا.

وتلك لعمرى حجة واهية؛ لأن الوزارات الوفدية نفسها كثيرًا ما عينت فى مناصب القضاء من كانوا ينتمون إلى الوفد، ولم يلق هذا التعيين اعتراضًا لا من القانون ولا من العرف، ولا غضاضة فى إسناد أى منصب قضائى كبير

إلى وزير أو سياسى سابق، ما دام قد استقال من حزبه وقطع صلاته بالأحزاب السياسية عامة.

ولكن السبب الحقيقى لتحدّى رئيس مجلس الدولة ومحاولة إقصائه عن منصبه، أن الوزارة أرادت أن تعين فى مكانه أحد أشياعها تمهيدًا لتغلغل الوفدية فى هذا الحصن الأشمّ الذى يفصل بالحق فيما يقوم بين جهات الحكومة والأفراد من منازعات، والذى ينبغى أن يكون حَرَمًا آمنا بعيد الصلة بالسلطات جميعًا، لكى يجد الناس فيه ملاذهم وموئلهم الأخير فى رفع ما يقع عليهم من مظالم الحكام وحيف الحكومات.

ولقد كانت الوزارة جادّة فى إخراج السنهورى رغم مخالفة هذا التصرف لقانون إنشاء مجلس الدولة ورغم ما فيه من عدوان على استقلال القضاء، ولم يقفها عن إنفاذ عزمها سوى تضامن مستشارى المجلس مع رئيسه واستنكار الرأى العام لموقفها منه، فإن الجمعية العمومية لمستشارى مجلس الدولة قد اجتمعت وأصدرت قرارًا أعلنت فيه «أن فى مطالبة رئيس مجلس الدولة بالتنحى عن منصبه بهذه الطريقة مخالفة صريحة للقانون واعتداء على استقلال المجلس لا تقرّه الجمعية وتعهد إلى رئيس المجلس أن يتخذ من الإجراءات ما يكفل المحافظة على استقلاله وأن يبلغ هذا القرار إلى وزير العدل».

كان لهذا القرار الحازم أثر بالغ فى الحدّ من طغيان الحكومة، وقابل الرأى العام تصرف الوزارة بإزاء هذه الهيئة القضائية العليا بعميق السخط وبالغ الاستنكار، وإذ وجدت الوزارة أن تهديدها للسنهورى لم يكن له الأثر الذى تبغيه، فقد سكتت على مضض وعدلت مؤقتًا عن العبث باستقلال مجلس الدولة.

اعتداء آخر على استقلال القضاء

إقصاء النائب العام عن منصبه

وتجدد اعتداء الوزارة على استقلال القضاء فى مايو سنة ١٩٥١ بإقصاء النائب العام محمد محمود عزمى بك عن منصبه جزاءً له على مسلكه فى تحقيقات قضية الأسلحة الفاسدة للجيش؛ إذ تناول التحقيق بعض موظفى السراى أو بعض المنتمين إليهم، ومع أن هذا لتحقيق قد انتهى بحفظ القضية بالنسبة لهؤلاء الأشخاص، فإن هذا لم يمنع الوزارة من إقصاء النائب العام عن منصبه لمجرد أن وقفهم وقتاً ما موقف الاتهام.

وقع هذا الإقصاء بطريقة تنطوى على عدوان على استقلال القضاء، وعلى سير العدالة، فقد قرر مجلس الوزراء نقل النائب العام إلى منصب آخر دون منصبه منزلة ومكانة، فاضطر إلى طلب إحالته إلى المعاش، وسرعان ما أجيب إلى طلبه.

ولا ريب أن مسلك الوزارة حيال النائب العام إنما كان اعتداءً خطيراً على استقلال النيابة، والنيابة العامة هى إحدى الهيئات القضائية الكبرى التى لها صلات وثيقة بحريات الأفراد وحقوقهم، وأمنهم وسلامتهم، وهى القوّامة على هذه الحقوق والحريات، وبخاصة فى مراحل التحقيق، ولا تستطيع أن تؤدّى مهمتها السامية إذا تدخلت السلطة التنفيذية فى شئونها واعتدت على استقلالها بطريق التهديد والإرهاب، وما من شك فى إن إقصاء النائب العام عن منصبه فى صدد تحقيقات كان يجريها فى قضية هامة كقضية أسلحة الجيش هو إرهاب لهذه الهيئة جميعها وتأثير على سير العدالة، لا فى هذه القضية فحسب، بل فى كل القضايا الهامة وغير الهامة؛ لأنه جاء بمثابة عقاب للنائب العام على مسلك ترض عنه الوزارة.

فأين استقلال القضاء والنيابة وأين إحترام القضاء فى عمل ينطوى فى ذاته على تلميح للقضاء فى قضية كبرى لم يفصل فيها بعد؟ وأين اطمئنان هيئة

النيابة إلى استقلالها وتحريها الحق والعدل فى تحقيقاتها مع هذا التهديد البالغ والتدخل السافر؟

لقد كان الأجدر بكرامة القضاء والنيابة معًا أن تدع الوزارة للقضاء أن يقول كلمته الفاصلة فى تحقيقات النيابة، أما أن تسبق أحكام القضاء بكلمتها وتبادر إلى فصل النائب العام من منصبه، فهذا لعمرى عدوان صارخ على النيابة وعلى القضاء معًا، وهو عدوان لا يمكن أن يتفق مع الاحترام الواجب للعدالة وصيانة قدسية القضاء واستقلاله.

الاعتداء على حرية الصحافة

وأمعنت الوزارة فى الاعتداء على حرية الصحافة، فصادرت كثيرًا من الصحف لأوهى الأسباب، وتعقبت على الأخصّ صحف المعارضة بالمصادرة والتعطيل وتقديم بعض أصحابها ومحرريها للمحاكمة، وصادرت صحفًا معتدلة مستقلة لم تسبق مصادراتها فى أى عهد من العهود.

وكان يجب على الوزارة التى تدعى أنها تمثل أغلبية الشعب أن تكون أكثر رعاية لحرية الصحافة؛ لأنه إذا كانت الأغلبية معها فمم تخشى من إطلاق حرية الصحافة فى التعبير عن آرائها مهما كان فيها من مهاجمة للحكومة فى تصرفاتها أو انتقاد لأعمالها؟

الحق أن ضيق وزارة الوفد بالمعارضة داخل البرلمان وتدابيرها فى إقصاء المعارضة والمعارضين عن مجلس الشيوخ والنواب قد امتد إلى المعارضة خارج البرلمان، فضاق صدرها بالصحافة المعارضة وتعقبتها بمختلف وسائل الاضطهاد والتنكيل، ولم تكتف باستخدام القيود والنصوص التى تزخر بها التشريعات الحالية المقيدة للحرية، بل شرعت فى يوليه سنة ١٩٥١ فى وضع تشريعات أخرى فيها ما فيها من الحجر والتضييق على حرية الكتابة وإطلاق يد الوزارة فى إنذار الصحف ووقفها وإلغائها بغير محاكمة، وأوعزت إلى أحد أشياعها من النواب بالتقدم بهذه التشريعات إلى البرلمان، وكادت تنفذ لولا

المعركة التى أثارتها الصحافة الحرّة ضدّ هذه التشريعات واستنكار الرأى العام لها، وانتهت المعركة مؤقتًا بسحبها والعدول عنها.

إفساد أداة الحكم

أقامت هذه الوزارة حكمًا حزبيا فاسدًا، لا نزاهة فيه ولا استقامة، فالوفديون هم المميزون فى ظل هذا الحكم، وليس هذا من الحكم القومى العادل فى شىء.

إن الحكم القومى قد يصحّ أن تتولاه وزارة حزبية، ومن قواعده أن تعدل الحكومة الحزبية بين المواطنين، وتساوى بينهم فى الحقوق والمزايا والواجبات، كما هو الحال فى البلاد الديموقراطية كبريطانيا والولايات المتحدة، أما الحكم الحزبى الذى أقامه الوفد فلا عدل فيه ولا استقامة، والتعليمات التى تمليها الوزارة على حكام الأقاليم ورؤساء المصالح والدواوين تقضى بأن لا يعدلوا بين المواطنين، بل عليهم أن يلبّوا طلبات الوفديين دون سواهم، وبخاصة الشيوخ والنواب منهم، مهما كان فيها من ظلم لغيرهم أو إخلال بالنزاهة والاستقامة أو زلزلة للعدل فى معاملة المواطنين.

وقليل من الحكام والموظفين أو رؤساء المصالح من يهمل هذه التعليمات ويراعى صوت العدل والضمير فى تصرفاته، وفى الغالب يكونون فى هذه الحالة عرضة للاضطهاد والتنكيل أو الحرمان من حقوقهم فى الدرجات والترقيات.

استغلال النفوذ والصفقات المريبة

واتسم حكم الوفد باستغلال زعمائه وأشياعه نفوذهم فى الحكومة للإثراء غير المشروع، وقد ظهر الثراء الفاحش على المحظوظين والمقربين وعائلاتهم وذويهم.

وصار عمل معظم شيوخ الوفد ونوابه بعد أن نبذوا واجبهم الدستورى فى الرقابة على الحكومة هو الوساطة لأنفسهم أو لمن يلتمسون عندهم النفع لعقد الصفقات المريبة والتصرفات غير السليمة فى مختلف فروع الحكومة، وغالبًا

ما تكون هذه الوساطات مقابل جعل من المال، وصارت هذه الوسائل غير المشروعة مألوفة فى الكثير من المناطق الانتخابية، حتى صارت منازل كثيرين من الشيوخ والنواب أو مكاتبهم مراكز للوساطات المأجورة، وفى هذا ما فيه من إفساد لأداة الحكم وتقويض لصرح الاستقامة والنزاهة.

وقد امتد استغلال النفوذ إلى محيط المعاملات التجارية الكبرى، فحدث تلاعب كبير فى سوق القطن اشترك فيه بعض المتصلين برئيس الوزارة والوزراء، وتكشفت أساليب هذا التلاعب لرجال البورصة من وطنيين وأجانب، وصارت أحاديث الناس فى مجالسهم، وموضع أسفهم وسخطهم؛ إذ رأوا بعض المتلاعبين يثرون ثراءً فاحشًا غير مشروع على حساب الطبقة المتوسطة من المنتجين والتجار، ورأوا من مظاهر التلاعب أن القطن الأشمونى وهو القطن قصير التيلة صار ثمنه وقتًا ما ضعف ثمن القطن الطويل التيلة (الكرنك)، وهو أمر لم يسبق حدوثه من قبل، ولم يكن هذا العبث ليحدث لولا تلاعب هؤلاء المضاربين والمحتكرين معتمدين على صلتهم بالحكومة.

وانغمس المحظوظون من الوفديين وغيرهم فى صفقات التموين والمقاولات، والتوريدات والمشتريات، والاستيراد والتصدير، والاستئجار والتأجير، والبيع والشراء، واغتصاب أملاك الحكومة، وما إلى ذلك، ورأوا من معاونة الحكومة لهم ما سهل لهم الاستحواذ على هذه المغانم أو المشاركة فيها بأسماء مستعارة، حتى كأن الحكومة صارت مغنمًا لهؤلاء القوم، يدر عليهم المال من غير حلِّه.

إهمال المشروعات الإنتاجية

وإلى جانب إفساد أداة الحكم، فإن وزارة الوفد أهملت المشروعات الإنتاجية التى تزيد من الدخل القومى، فهى تبذل الأموال بسخاء فى المشروعات الإنفاقية والكمالية التى تبتلع الملايين من الجنيهات، أما المشروعات الإنتاجية التى تزيد من ثروة البلاد فى الزراعة والصناعة فإنها لا تجد أية عناية جدية.

فهى قد عطلت مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان، ومشروع توسيع معمل التكرير فى السويس.

ولم تعمل شيئًا فى زيادة مساحة الأراضى المزروعة مع اطراد الزيادة فى عدد السكان، ولا فى تفريج أزمة المساكن بإنشاء مجموعات من المساكن الجديدة على أراضى البناء المملوكة للحكومة، ولا فى زيادة المنشآت الصناعية التى تنمى ثروة البلاد وأهلها، ولا فى توفير الإنتاج توفيرًا يؤدى إلى هبوط الأسعار.

وليس ممكنًا للرءوس المشغولة باستغلال النفوذ والثراء غير المشروع أن تجد متسعًا من الوقت أو من سلامة المنطق أو خلوص النية لوضع البرامج الواسعة المدى فى الإنتاج والتعمير وزيادة الدخل القومى وتوفير الرخاء للشعب وتنفيذ هذه البرامج بروح الهمّة والنزاهة والاستقامة ورعاية المصلحة العامة، وقديمًا قالوا:

ومكلف الأيام ضدّ طباعها   متطلب فى الماء جذوة نار

الارتجال والدعاية

وتعنى الوزارة أكثر ما تعنى بالمشروعات البراقة، تقررها وتنفذها بطريقة مرتجلة لا تؤدى إلى الفائدة المقصودة منها؛ لأنها ليست موضع دراسة جدية بل هى أقرب أن تكون وسيلة للدعاية فحسب.

خذ لذلك مثلًا مشروع مجانية التعليم الثانوى والفنى، لقد أعلنه النحاس فى خطاب العرش الذى ألقاه فى يناير سنة ١٩٥٠، وتبين مع الزمن أن الأمر فيه لا يعدو أن يكون دعاية للوفد من ناحية، وإفسادًا للتعليم من ناحية أخرى.

فالمجانية كانت مقررة قبل تأليف وزارة النحاس، إذ كانت حقا فى التعليم الثانوى لكل طالب حصل على ستين فى المائة من الدرجات، وكان التعليم المتوسط بالمجان لكل طالب لم يحصل على هذه النسبة.

أما إطلاق المجانية فى التعليم الثانوى من هذا القيد فلا يقصد منه إلّا الدعاية للوفد، وفيه ضرر بالتعليم وبالحالة الاجتماعية للبلاد، وإذ أنه يصرف التلاميذ عن أن يحوزوا بجدّهم واجتهادهم الستين فى المائة التى كانت مشروطة للمجانية، وفيه. تبعًا لذلك هبوط لمستوى التعليم.

كما أن تعميم التعليم الثانوى بالمجان دون الاستعداد الكافى له من المدرسين الأكفاء والأماكن الصالحة يؤدّى إلى حشر الطلبة فى الفصل الواحد بأكثر مما تحتمله قواعد التدريس وأصول التربية، وبالتالى إلى هبوط مستوى التعليم والأخلاق بينهم، وقد حدث فعلًا أن زادت الوزارة عدد التلاميذ فى كل فصل عن الحدّ الذى تقتضيه نظم التدريس الصحيح، مما جعل المدرسين لا يستطيعون أن يؤدّوا واجبهم فى تعليم تلاميذهم، وتبين أن المستوى العلمى والخلقى لهؤلاء التلاميذ قد هبط عما كان عليه، فهذا النظام أدّى إلى انحطاط مستوى التعليم الثانوى ويؤدّى تبعًا لذلك إلى انحطاط مستوى التعليم الجامعى، ويرجع بالتعليم والأخلاق جميعًا إلى الوراء.

على أن جعل التعليم الثانوى كله بالمجان قد صرف التلاميذ عن التعليم الفنى الزراعى والصناعى والتجارى الذى كان بالمجان من قبل، وفى هذا ولا ريب إضرار بنهضة البلاد الاقتصادية وتعطيل للإنتاج الصناعى والزراعى فيها، ولكن لا بأس فى نظر الوفد من كل هذه العواقب السيئة إلى جانب الدعاية للوزارة الوفدية بأنها قررت جعل التعليم الثانوى جميعه بالمجان، فى حين أنه لم يتقرر فى أرقى البلاد كإنجلترا وأمريكا إذ توجد فيهما مدارس ثانوية خاصة يدفع أولياء الأمور فيها مصروفات.

بعض حوادث هامة

استقالة حسين سرى من رآسة الديوان الملكى
(أبريل سنة ١٩٥٠)

فى أوائل أبريل سنة ١٩٥٠ رفع حسين سرى باشا إلى جلالة الملك استقالته من رآسة الديوان الملكى، وبناها على حالته الصحية، وقبل

الملك استقالته، وأصدر أمرًا ملكيًّا بأن يقوم حسن يوسف باسا وكيل الديوان الملكى بأعمال رياسة الديوان «إلى حين صدور أمر آخر».

وقد قوبلت استقالة سرى باشا بشىء من الدهشة، لأنها لم تكن لها مقدمات وأسباب ظاهرة، ولم يكن يبدو عليه اعتلال فى صحته، حتى تكون الأسباب الصحية هى علّة استقالته، وبقى أمر هذه الاستقالة سرًّا لا تعرف حقيقته.

وقابل الوفد استقالة حسين سرى بالجمود وعدم الاكتراث، وعدّ تعيين رئيس الديوان الملكى من شئون جلالة الملك الشخصية، وهذه وجهة نظر جديدة للوفد تخالف وجهة نظره سنة ١٩٢٤ فى عهد وزارة سعد (ج ١ ص ١٨١ طبعة سابقة)، وتخالف ما سبق لوزارة النحاس الأولى سنة ١٩٣٦ من تقرير إنشاء وزارة للقصر.

الانتخابات البريطانية
(فبراير سنة ١٩٥٠)

جرت الانتخابات العامة البريطانية لمجلس العموم (النواب) فى موعدها (فبراير سنة ١٩٥٠)، وفاز فيها حزب العمال، بالأغلبية، وإن كانت أقلّ من التى نالوها فى انتخابات سنة ١٩٤٥، فقد ظفروا بـ٣١٤ مقعدًا فى حين كان لهم فى انتخابات سنة ١٩٤٥ – ٣٨٣.

ونال حزب المحافظين ٢٩٠ مقعدًا وكان لهم فى انتخابات سنة ١٩٤٥ – ١٩١ مقعدا، ونال الأحرار ثمانية مقاعد وكان لهم سنة ١٩٤٥ – ١٤ مقعدًا، ولم يفز أحد من الشيوعيين وكان لهم سنة ١٩٤٥ مقعدان.

وتجلى فى هذه الانتخابات استمرار تأييد أغلبية الشعب البريطانى للسياسة الاشتراكية التى ينفذها حزب العمال، وبقيت وزارة المستر أتلى تتولى الحكم.

تعيين السير رالف ستيفنسن
سفيرًا لبريطانيا فى مصر
(أبريل سنة ١٩٥٠)

فى شهر أبريل سنة ١٩٥٠ عين السير رالف ستيفنسن سفيرًا لبريطانيا فى مصر خلفًا للسير رونالد كامبل، ولم يحدث على يد السفير الجديد تغيير فى السياسة البريطانية سوى أنه أكثر صراحة من السفير السابق فى استبعاد فكرة الجلاء التى كانت تتردد من قبل فى تصريحات الرجال الرسميين فى بريطانيا.

ومما يذكر فى صدد هذا التغيير أن النحاس أقام فى داره حفلة كبرى للسير رونالد كامبل لمناسبة انتهاء مدة خدمته، أحيط فيها بكل مظاهر الحفاوة والتكريم، ووصفته الصحف الوفدية بأنه صديق مصر الحميم، وهذا من المظاهر المخجلة لتراجع الروح الوطنية فى عهد وزارة الوفد.

رفع الأحكام العرفية

فى شهر مايو سنة ١٩٥٠ نشر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الذى صدر بعد موافقة البرلمان، وبدأ تنفيذه من يوم العمل به، أى من أوّل مايو، تاريخ نشره فى «الوقائع المصرية»، وقد قضى برفع الأحكام العرفية فى جميع أنحاء المملكة فيما عدا محافظتى سيناء والبحر الأحمر فتستمر الأحكام العرفية فيهما لمدة لا تتجاوز سنة، وقضى أيضا باستمرار العمل بهذه الأحكام لمدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به بالنسبة لبعض الأوامر العسكرية ومنها الأمر الصادر بحلّ جمعية الإخوان المسلمين إلى أن يصدر القانون الخاص بالجمعيات، وقضى كذلك باستبقاء الرقابة لمدة غير محدودة على الرسائل البريدية، والسلكية واللاسلكية والطرود الصادرة من المملكة المصرية والواردة إليها من الخارج، ومعنى ذلك أن الأحكام العرفية إنما رفعت رفعًا جزئيًا.

الخطبة الملكية
(١١ فبراير سنة ١٩٥١)

فى يوم الأحد ١١ فبراير سنة ١٩٥١ – يوم عيد ميلاد جلالة الملك السعيد – أعلن الديوان الملكى نبأ خطبة الملك على سليلة بيت المجد والشرف الآنسة (جلالة الملكة) ناريمان صادق، وأذاع لهذه المناسبة البلاغ الآتى:

«بعد حمد الله والشكر له، يسر ديوان جلالة الملك أن يزف إلى الشعب المصرى الكريم، بشرى خطبة مليكه الذى وهب له قلبه وحبه، ففى هذا اليوم السعيد، يوم عيد ميلاده المجيد، الذى يتنفس بالنعيم، ويتدفق بالخير العميم، تمت بتوفيق الله خطبة المليك المحبوب، على سليلة بيت المجد والشرف، الآنسة ناريمان هانم كريمة المرحوم حسين فهمى صادق بك ابن المرحوم على صادق بك ابن المرحوم محمد صادق باشا، والديوان، إذ يعلن نبأ هذه الخطبة الموفقة التى اتجه إليها الفاروق العظيم شاكرًا لله أنعمه، يدعو العلى القدير، أن يمدّ له لحظات العناية، ويوثق له أسباب التوفيق والسعادة، ويجعل من هذه الخطبة المباركة إشراقة الأمل الباسم، لمصر العزيزة، وللأسرة العلوية الكريمة».

وقد استقبلت الأمة نبأ هذه الخطبة بالبشر والابتهاج العظيم.

هذا، ومحمد صادق باشا (جد جلالة الملكة الأعلى) هو من نوابغ علماء الهندسة والفنون الحربية فى عهد الخديو إسماعيل، وقد ترجمنا له فى كتاب (عصر إسماعيل) الذى أخرجناه سنة ١٩٣٢. وقلنا عنه ما يلى: هو من تلاميذ مدرسة الخانكة الحربية المنشأة فى عهد محمد على، ومن أعضاء البعثة الخامسة، عاد من البعثة مهندسًا، وانتظم ضابطًا فى سلك الجيش، وهو الذى رافق سعيد باشا (والى مصر) فى رحلته بالحجاز. وعين مفتشًا لمصلحة المساحة برآسة اسمون باشا، وله مباحث قيمة فى مجلة الجمعية الجغرافية، توفى سنة ١٩٠٢

القران الملكى
(٦ مايو سنة ١٩٥١)

فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأحد ٦ مايو سنة ١٩٥١ تم عقد قران الملك بجلالة الملكة ناريمان، وذلك بقصر القبة العامر، حيث تولى الملك بنفسه عقد زواجه على الملكة. وناب عن جلالتها فى العقد عمها محمد على صادق بك وزير مصر المفوض فى هولندا، وكان شاهدا العقد عبداللطيف طلعت باشا كبير أمناء جلالة الملك ومحمد حسن يوسف باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة وتولى صيغة العقد الشرعى الأستاذ الشيخ محمد إبراهيم سالم بك رئيس المحكمة العليا الشرعية، وأطلق واحد ومائة مدفع إيذانًا بإتمام العقد المبارك.

وفى نحو الساعة الخامسة بعد الظهر انتقلت الملكة من قصرها بمصر الجديدة إلى قصر عابدين حيث استقبلها جلالة الملك، وفى الساعة الخامسة والنصف مساء أقيم لهذه المناسبة السعيدة حفل استقبال فخم بقصر عابدين.

وشاركت البلاد البيت المالك فى الابتهاج بهذا القران السعيد، وأظهرت الأمة من شعور الغبطة والولاء ما زاد الصلة توثقًا بين الأمة والعرش.

اتفاق جديد للأرصدة الإسترلينية
(مارس سنة ١٩٥١)

أذاعت وزارة المالية فى شهر مارس سنة ١٩٥١ بيانًا بنتيجة المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى شأن الأرصدة الإسترلينية وقد أسفرت عن عقد اتفاق جديد لتسويتها على الأسس الآتية:

أن يفرج عن ١٥٠ مليون جنيه من أرصدة مصر الاسترلينية وفقًا للتدابير التى اتفق عليها، فيتم الإفراج من هذا المبلغ عن ٢٥ مليون جنيه استرلينى بمجرد التوقيع على الاتفاق، ومن ذلك ١٤ مليون جنيه ستحول إلى دولارات، وسيفرج بعد ذلك عن عشرة ملايين كل سنة لمدة تسع سنوات ابتداء من أوّل

يناير سنة ١٩٥٢، كما سيفرج بالإضافة إلى ذلك عن خمسة ملايين جنيه كل سنة اعتبارًا من سنة ١٩٥١ وذلك (فى حدود ٣٥ مليون جنيه) كلما هبطت جملة الأرصدة الباقية فى الحسابات رقم ١ عن ٤٥ مليون جنيه، وستسهل الحكومة البريطانية توريد المنتجات البترولية (باستثناء زيوت التشحيم الدولارية) لمصر مقابل الدفع بالإسترلينى - من الحساب رقم ١ - فى حدود ١١ مليون جنيه كل سنة تسليم الموانى المصرية لمدة عشر سنوات تبتدئ من ١٩٥١.

ولم يدخل هذا الاتفاق بعد فى دور التنفيذ.

عودة الحكم المطلق ووزارة الوفد

إننا إذ جعلنا عنوان هذا الفصل (عودة الحكم المطلق) إنما نعنى ما نقول، فالنظام الذى يتبعه الوفد فى تطبيق الدستور قد أنشأ حكما مطلقًا لا يمت إلى الدستور بأية صلة، اللهم إلّا فى بعض ظواهر وأشكال من المصطلحات البرلمانية، اقتبس الوفد بعض أسمائها، دون حقائقها ومسمياتها.

مظاهر الحكم المطلق

إن معنى الدستور ومعنى الديمقراطية أن تكون الهيئة التى تحكم البلاد وكيلة عن الشعب، يختارها بملء حريته واختياره، ولكن الوفد قد انتحل لنفسه صفة الوصاية على هذا الشعب، لا الوكالة عنه.

وصاية لا وكالة

والوصاية صفة الحاكم المستبدّ الذى لا يبغى أن يدع للشعب حرية الاختيار وحرية الرأى والعقيدة، فالوفد قد استلب من سواد الشعب حقه فى حرية اختيار نوابه وشيوخه، وعوّده أن يتنازل له عن هذا الحق الذى هو لبّ الدستور وأساسه، وفرض على الناخبين فى أرجاء البلاد أسماء معينة تدين له بالطاعة العمياء ليكونوا ممثليهم فى مجلسى البرلمان.

استلاب حق الشعب فى الاختيار

أما كيف استلب الوفد من الأمة حق الاختيار، فلأنه اتجه إلى الطبقة الأمية من الشعب – وهى مع الأسف لا تزال لها الأغلبية العددية – فألقى فى روعها أن الانتخاب حق له لا للناخبين، وأنه بوصفه الهيئة التى لها الوصاية على الشعب له أن يفرض على ناخبى كل دائرة الاسم الذى يختاره هو، وهذا ولا ريب ضرب من ضروب الشعوذة السياسية، جعلها الوفد أساسًا لوصايته المنتحلة.

والشعوذة، سواء كانت دينية او سياسية، تفشو أكثر ما تفشو فى الطبقات الأمية من الشعب، لأن الجهالة تحجب عنها نور الحقيقة ونسيم الحرية، ومن السهل على الزعماء المضللين أن يدخلوا فى أذهان الجهلاء الأميين ما شاءوا من الآراء والتوجيهات الفاسدة، ومن سوء حظ البلاد أن سيطر على الجهلاء والأميين فيها هيئة لا تبذل لهم النصح والإرشاد، بل تبذر فيهم بذور الضلال والفساد، وقد عوّدتهم من طريق الشعوذة أن لا يتولوا اختيار ممثليهم فى البرلمان، بل عليهم أن ينتظروا من يفرضه عليهم الوفد ممثلاً لهم، وهكذا عوّد الوفد الجهلاء أو علّمهم أن يتنازلوا له عن حق الاختيار الذى خوّله لهم الدستور

فطبقة الجهلاء والأميين هم الأساس الأوّل الذى أقام عليه الوفد وصايته المنتحلة، واجتمع إلى هذه الطبقة أقلية من الأعيان ومحترفى المهن الحرة، لم ينظر معظمهم إلى الحياة النيابية كأداة للرقابة على الحكومة وإصلاح شئون البلاد، بل اعتبروها وسيلة للانتفاع والوجاهة فحسب، ودفعهم حب التطلع إلى البرلمان إلى التماس ترشيح الوفد لكى يجدوا الحظوة عند الجهلاء والأميين، وهم كما أسلفنا أصحاب الأغلبية العددية.

فالشعوذة السياسية التى روّجها الوفد فى طبقة الأميين، هى إذن أساس النظام الانتخابى الذى رسمه لكى يصل إلى الحكم، وهو أساس لا نظير له فى

البلاد المتحضرة، لأن الهيئات التى تتولى فيها توجيه الشعب والنهوض به تربأ بنفسها أن تتخذ من جهالة الجهلاء وسيلة للتغرير والتضليل وانتحال صفة الوصاية على الأمة، تلك الوصاية التى تتنافى بداهة مع روح الدستور والديمقراطية.

شروط عضوية البرلمان فى نظر الوفد

أما كيف يعين الوفد نواب البلاد وشيوخها فى ظل هذا النظام، ويفرض أسماءهم على جمهرة الأميين، فذلك أنه يشترط فيهم الخضوع لأوامره، وإلغاء عقولهم وضمائرهم، ليكونوا على الدوام رهن إشارته، فى كل اتجاه يريده، داخل البرلمان وخارجه، وهو من أجل ذلك يدقق فى الاختيار لكى يتحقق من توافر هذه الشروط فيمن يلتمسون ترشيحه.

واستطاع الوفد بهذه الطريقة الملتوية أن يربى فى الشعب ملكة الخضوع والاستسلام، مبتدئًا بالأميين الذين لا يسهل عليهم تمييز الصالح من غير الصالح، ولا الحق من الباطل، ولا الرشد من الضلال، ومثنيًا ببضع مئين، من الوصوليين الذين رضوا أن يلغوا عقولهم وضمائرهم، ويسيروا فى ركب الجهالة والشعوذة السياسية لكى يصلوا إلى المراكز النيابية.

انعدام الرقابة البرلمانية

وغنىّ عن البيان أن الذين يعينهم الوفد تعيينًا بهذه الطريقة المنافية لروح الدستور، لا يمكن أن يؤدّوا واجباتهم فى النيابة، وأخصّها مراقبة الوزارة والوزراء، ومحاسبتهم على أعمالهم وتصرفاتهم، فإنهم وقد عينهم الوفد نوابًا أو شيوخًا لا يملكون من الشجاعة الأدبية ما يجعل غايتهم المصلحة العامة، وإنما يلتمسون رضا الوفد عنهم.

وإذا كان من المستحيل بداهة على الموظفين الحكوميين أن يراقبوا وزراءهم ورؤساءهم فى المصالح والدواوين، فمن المستحيل أيضًا أن تراقب جمهرة الوفديين وزراءهم، بل هم أكثر خضوعًا لهم من أولئك الموظفين، لأن النظام

الوفدى قد جعلهم موظفين برلمانيين فى حكومة الوفد.

فحكم الوفد هو فى اساسه وكيانه حكم مطلق، تنحصر السلطة فيه فى بضعة النفر الذين سيطروا عليه، يفرضون إرادتهم على من عينوهم من النواب والشيوخ، الذين لا عمل لهم إلّا السير فى ركاب هذا النفر من المستبدين، لكى يضمنوا على الدوام رضاهم وقضاء مصالحهم ولباناتهم على أيديهم.

ويمكن القول بأن الموظفين الرسميين أكثر استقلالاً من هؤلاء الموظفين البرلمانيين، لأن الموظف وإن كان لا يستطيع أن يراقب رؤساءه، إلّا أنه محكوم بلوائح وقوانين، تحتم عليه أن يسير فى الطريق القويم، وإلّا كان مسئولاً عن تصرفاته المنافية للاستقامة والنزاهة، أما أولئك الموظفون البرلمانيون – النواب والشيوخ – فلا تحكمهم لوائح ولا قوانين، ومن ثمّ فهم فى تأييدهم للتصرفات الضارّة بمصالح البلاد لا يُسألون عما يفعلون.

والوزراء الوفديون أنفسهم لا استقلال لهم فى أعمالهم وتصرفاتهم، بل هم خاضعون لأية إشارة تصدر إليهم من رئيس الوفد، أو ممن ينطق باسمه، والنحاس يعاملهم على هذا الأساس، ولا يدع لهم حرية الاضطلاع بأعباء مناصبهم، وهذا ولا ريب من أسباب الفوضى التى انتشرت فى الوزارات والمصالح، وقد بلغ من امتهانه لأشخاص وزرائه أن جردهم حتى من حق الاستقالة، فهم يقالون ولا يستقيلون، وقد عبّر عن هذا المعنى بعبارة صريحة وذلك بقوله: «ليس عندى وزراء يستقيلون»، وهى كلمة لم يقلها رئيس وزارة من قبل فى زملائه، وتدلّ على أن هؤلاء الوزراء وأعضاء البرلمان فى ظل هذا النظام سواسية، فى الخضوع لإشارة الرآسة.

وبعبارة أخرى إن أسلوب الوفد فى الحياة النيابية أن يكون الوزراء مسئولين أمام رئيسهم، لا أمام البرلمان، وأن يكون البرلمان نفسه مسئولاً أمام الوزارة، لا أن تكون الوزارة مسئولة أمام البرلمان كما يقضى الدستور بذلك.

الانتخابات فى عهد الوفديين

وتبدو ظواهر الحكم المطلق أيضًا فى طريقة الوفد فى الإشراف على الانتخابات عندما يتولى الحكم، فلقد حدث فى عهد هذه الوزارة انتخابات تكميلية فى بعض الدوائر التى خلت فى مجلس النواب، وانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ فى الدوائر التى انتهت مدة عضويتها، فكانت حكومة الوفد مثال الحكومة التى لا تتورع عن ارتكاب كل ضروب الضغط والتهديد والإرهاب والتزوير لإنجاح مرشحيها، وانعدمت حرية الانتخاب فى هذه الدوائر، حتى صار انتخاب النواب والشيوخ فيها لا يختلف عن تعيين عمدة أو شيخ بلد أو صراف أو ما إلى ذلك.

ومن سخرية القدر أن يقضى على حرية الانتخاب فى عهد الوزارة التى كانت تزعم أنها الأمينة على هذه الحرية، فإذا هى حرب عليها متنكرة لها.

وإذا كانت الحكومة التى تدعى أنها حكومة الشعب تستلب من الشعب إرادته فى جوهر الدستور وأساسه وهو الانتخاب، فهذا معناه أنها تعتبر هذا الشعب قطيعًا من الأنعام، لا إرادة له ولا كرامة، وتعامله على هذا الأساس، وليس من جناية على الشعب أفظع من هذه الجناية.

ولقد كان الظن وقد ظفر الوفد بالأغلبية فى مجلسى البرلمان أن يتورع عن استلاب حرية الانتخاب فى الدوائر التى خلت فى عهده، ولكنه الحكم المطلق، يولّد فى النفوس نزعة التمادى فى الاستبداد والطغيان، ومحاربة الحرية أينما وجدت، وبرغم أن الأحزاب المعارضة، توقعًا لهذه النتيجة، قد أضربت عن دخول انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ سنة ١٩٥١، ولم يبق إلّا ثلاث عشرة دائرة جرت فيها الانتخابات، فإن وزارة الوفد قد أتت فيها من صنوف الضغط وضروب الإرهاب والتزييف مالم يحدث مثله فى عهد أى وزارة أخرى، وتولى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية الإشراف على هذه العملية الإجرامية التى خلت من كل معنى للحياد أو الحرية والنزاهة، ففاز مرشحو الحكومة فى جميع هذه الدوائر، ولم ينجح واحد من المعارضين أو المستقلين،

وتبين من المقارنة بين الماضى والحاضر أن إسماعيل صدقى كان أرحم من فؤاد سراج الدين فى التدخل الإدارى فى الانتخابات، وأخف وطأة، فقد أجرى صدقى باشا انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ سنة ١٩٤٦، فترك حوالى نصف الدوائر حرّة لم تتدخل فيها الحكومة بأى وجه ما، وتدخل تدخلاً هيناً فى نصف الدوائر الأخرى، أما فؤاد سراج الدين فقد أبى إلّا أن يعصف بحرية الانتخابات فى كل الدوائر، وسخّر قوات الشرّ والإجرام لإنجاح مرشحى الحكومة فيها جميعا.

فالبرلمان الذى يتألف على هذه الأوضاع ليس إلّا برلمانًا صوريا، يتخذ ستارًا لحكم مطلق يجمع بين الاستبداد والفساد، وما بهذه الأوضاع تنهض الأمم وترتقى الأخلاق والفضائل وتُرعى مصالح البلاد.

اضطهاد المعارضة وإقصاؤها عن البرلمان

ومن مظاهر الحكم المطلق اضطهاد الوفد للمعارضة داخل البرلمان، وخارج البرلمان، فالوفد باعتباره هيئة تبغى أن تحكم البلاد حكمًا مطلقًا، لا تطيق وجود معارضة برلمانية، فى حين أن قوام الحكم البرلمانى الاعتراف بالمعارضة كأداة لاستقامة الحياة الدستورية.

يقول الأستاذ هارولد لاسكى أحد أقطاب حزب العمال البريطانى ورئيس لجنته التنفيذية[1] إن من قواعد الحكم البرلمانى السليم وجود معارضة قوية داخل البرلمان، فإذا ضعفت هذه المعارضة أنهار النظام البرلمانى.

فالمعارضة القوية دعامة ضرورية لأداء مهمة الرقابة البرلمانية على تصرفات الحكومة، تلك الرقابة التى فيها الكفالة لسلامة الحكم ونزاهته.

وإذا كانت المعارضة ضرورية فى البلاد العريقة فى الحياة البرلمانية كبريطانيا، فأجدر بها أن يعترف بضرورتها فى بلاد لا تزال ناشئة فى نظامها الدستورى، وإذا قضى فيها على المعارضة، فإن حياتها الدستورية تصاب

(١) توفى فى العام الماضى.

بالشلل، وتصبح اسماً لا وجود له فى عالم الواقع والحقيقة، وتفقد الأداة الحكومية عنصر الرقابة، فيستشرى فيها الفساد، ويعم الظلم والطغيان.

ولكن الوفد تحقيقاً لنزعته الاستبدادية، وتدعيما للحكم المطلق، لا يطيق المعارضة داخل البرلمان، ولذلك يتربص بها الظروف والمناسبات لاضطهادها وإقصائها عن مقاعدها، فهو يبدأ بإقصائها فى الانتخابات فى عهده، ثم إنه فى داخل البرلمان يختلق الذرائع لإقصاء أكبر عدد ممكن من الأعضاء المعارضين، ففى الطعون التى تقدم فى صحة انتخاب الأعضاء الجدد، يتساهل فى الطعون الموجهة ضدّ الأعضاء الوفديين فيرفضها، ويتلمس أوهى الأسباب لقبول الطعون فى الأعضاء المعارضين، فيوعز إلى أشياعه بقبولها وإسقاط العضو المعارض، وبرغم أن النظر فى الطعون الانتخابية مسألة تكاد تكون قضائية ومن الواجب على البرلمان أن ينظر فيها نظرة عدل ونزاهة ومساواة، فإن القضاء البرلمانى بتأثير الوفد قد أصبح مضرب الأمثال فى التحيّز والاستخفاف بالعدالة والميل مع الأهواء.

إخراج المعارضين من مجلس الشيوخ

وقد سفر الوفد فى اضطهاد المعارضة وإقصائها عن مجلس الشيوخ، مستهيناً بالدستور وأحكامه، مستجيباً إلى نزعة الحكم المطلق التى تغلغلت فى كيانه، وجعلته حرباً على الحرية والشورى.

ففى مايو من سنة ١٩٥٠ قدم الأستاذ مصطفى مرعى سؤالا بمجلس الشيوخ عن أسباب استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة من منصبه، ولما لم يتضمن جواب الوزارة ما يوضح غامضاً، أحاله إلى استجواب أثار فيه مسألتين هامتين:

أولاهما أن مدير مستشفى المواساة بالاسكندرية الدكتور أحمد محمد النقيب أمر بصرف مبلغ خمسة آلاف جنيه إلى كريم ثابت المستشار الصحفى (السابق)[٢] للديوان الملكى من أموال التبرعات والإعانات التى جمعت

(٢) استقال من منصبه فى أوائل أكتوبر سنة ١٩٥٢ وتفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فقبل استقالته.

لمستشفى المواساة، وذكر النقيب تسويغًا لصرف هذا المبلغ أنه مقابل دعاية ونشر خاصين باليانصيب والإعانات.

والمسألة الثانية أن صفقات من الأسلحة والذخائر الفاسدة حصل التعاقد عليها لمناسبة حملة فلسطين، وتسلمت إدارة احتياجات الجيش هذه الصفقات برغم لفت نظرها إلى ذلك، وأن مخالفات ارتكبت فى إجراء بعض إصلاحات فى بحرية جلالة الملك، وأن رئيس ديوان المحاسبة المستقيل أبدى فى تقريره بعض ملاحظات عن هاتين المسألتين، وعلى نفقات حرب فلسطين عامة، وكان من نتائج إبدائه هذه الملاحظات أن اضطر إلى تقديم استقالته فى عهد وزارة النحاس.

وقد شرح الأستاذ مصطفى مرعى هذا الاستجواب بمجلس الشيوخ، ولقى تأييدًا كبيرًا من المعارضين ومن الرأى العام، وانتهى إلى اقتراح تأليف لجنة برلمانية لتحقيق أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة.

مراسيم ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠

كان جواب الوزارة على هذا الاستجواب وعلى تأييد المعارضين لاقتراح تأليف لجنة التحقيق أن استصدرت ثلاثة مراسيم فى ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠، عصفت بكيان مجلس الشيوخ، وأخرجت منه عددًا كبيرًا من المعارضين بطريقة تنطوى على اعتداء صارخ على الدستور.

فأوّل هذه المراسيم يقضى بزوال عضوية المجلس عن جميع الأعضاء الذين عينوا فى عهد وزارة حسين سرى لمناسبة التجديد النصفى سنة ١٩٤١ وأعيدوا للعضوية بالمرسوم الصادر فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وعن كل من حلّ محلهم بسبب الوفاة أو الاستقالة.

والثانى بتعيين أعضاء جدد كلهم من الوفديين بدل الذين أبطل تعيينهم، والثالث بإسقاط رآسة محمد حسين هيكل لمجلس الشيوخ وأبدل به على زكى العرابى.

وحجة الوزارة فى المرسوم الأوّل أن الشيوخ الذين عينوا فى عهد وزارة حسين سرى لمناسبة التجديد النصفى سنة ١٩٤١ لم يكن يجوز تعيينهم إلاّ بعد حصول الانتخابات فى دوائر من انتهت مدّتهم من الأعضاء المنتخبين، وبالتالى تكون إعادتهم إلى العضوية سنة ١٩٤٤ غير جائزة.

ويكفى للرد على هذه الحجة أن على زكى العرابى نفسه أثبت فى مقال له نشر بمجلة القانون والاقتصاد (عدد سبتمبر وديسمبر سنة ١٩٤٩) أن لا تلازم بين عمليتى التعيين والانتخاب، ولا يتحتم أن يكون الانتخاب سابقًا على التعيين، قال فى هذا الصدد تحت عنوان (عضوية البرلمان) ما يلى:

«ويجب ملاحظة أن الدستور قد خول الملك حقا مطلقًا فى تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ ولم يقيد هذا الحق بأى قيد ولا يوجد أى نصّ فيه يوجب أن يكون استعمال هذا الحق لا حقًا لانتخاب الثلاثة الأخماس الباقية وإلاّ كان التعيين باطلًا.. ويظهر لى أن السبب الذى جاء بتقرير لجنة الدستور لتخويل السلطة التنفيذية حق تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ وهو «إكمال النقص فى الكفايات ووجود عناصر لا تهىء لهم ظروفهم الخاصة الدخول فيه بطريق الانتخاب»، لايستوجب حتما أن تجرى الانتخابات أوّلًا، لأن الغرض الوحيد الذى يقصده الدستور هو أنه نظرًا لاحتمال أن الانتخابات قد لا تأتى ببعض العناصر التى يحسن وجودها فى المجلس فقد خوّل للسلطة التنفيذية تعيين نسبة معينة ضمانًا لوجود هذه العناصر، ويستوى فى ذلك تعيينها قبل أو بعد انتخاب النسبة المقرر انتخابها، فليس الغرض هو سدّ النقص الذى يظهر فى الانتخابات بعد حصولها بل ضمان وجود نسبة معينة من الكفايات خشية ألاّ تأتى بها الانتخابات ولذلك لا يتحتم انتظار نتيجة الانتخابات بل يجوز البدء بالتعيينات».

هذا ما قاله على زكى العرابى سنة ١٩٤٩، فالتعيينات التى تمت فى عهد وزارة حسين سرى بالمرسوم الصادر فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ صحيحة دستوريا باعتراف على زكى العرابى، وهى التعيينات التى أبطلتها وزارة الوفد فى مراسيم ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠.

هذا إلى أنه لا يجوز دستوريا للسلطة التنفيذية إسقاط عضوية أى عضو بمجلس الشيوخ، فإن هذا الحق موكول إلى المجلس ذاته، وبغير ذلك تكون عضوية المجلس تحت رحمة السلطة التنفيذية، وهذا مخالف بداهة للدستور نصا ومعنى، وقد قال بذلك على زكى العرابى أيضا فى مقاله سالف الذكر، إذ قرر مايلى:

«وينتج من ذلك أن عضو البرلمان بمجرد انتخابه أو تعيينه يكتسب العضوية ويبقى بهذه الصفة إلى أن يقرر المجلس بطلان نيابته أو سقوطها أو يقرر فصله لأسباب يراها هو، والمجلس وحده هو الذى يقرر ذلك، فلا تملك هيئة الناخبين بعد الانتخاب إبطال انتخاب العضو أو الرجوع فيه، كما لا تملك السلطة التنفيذية بعد صدور المرسوم الرجوع فيه أو إبطاله، وحينئذ فالعضو يكتسب العضوية بالانتخاب أو التعيين حسب الأحوال، ولا يمكن أن يفقدها بعد ذلك إلّا بقرار من المجلس التابع له، وبعبارة أخرى فإن العضو لا يدخل المجلس إلّا بأحد طريقين - إما انتخابه من الناخبين أو تعيينه من السلطة التنفيذية - ولكنه لا يمكن أن يخرج منه إلّا بقرار من المجلس نفسه فى الحالتين».

وقد علق العرابى فى المقال نفسه على المراسيم الخاصة بإبطال عضوية الشيوخ بقوله: «ويجب القول أنه بإصدار مرسومى ٢٢فبراير سنة١٩٤٢ و١٩ ديسمبر ١٩٤٤ اعتدت السلطة التنفيذية على إختصاص المجلس صاحب السلطة وحده فى تقرير صحة أوعدم صحة نيابة الأعضاء سواء أكانوا منتخبين أومعينين فإن مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ (الصادر فى عهد وزارة حسين سرى) هو وحده المرسوم الذى كانت السلطة التنفيذية تملك إصداره فى حدود سلطتها، لأنه عقب عملية القرعة بمجلس الشيوخ وإسقاط نصف أعضائه كان واجبًا عليها تعيين بدل من سقطوا من المعينين، وقد أصدرت فعلًا مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ واستنفدت بإصداره سلطتها ولم يعد لها أى حق فى إلغاء مرسومها أوالرجوع فيه، والمجلس وحده هو المختص بتحقيق عضوية من عينوا به وتقرير صحتها أوبطلانها، ومادام

المجلس لم يصدر قرارًا ببطلان نيابتهم ولم يعلن خلو محلاتهم فلا تملك السلطة التنفيذية تعيين غيرهم، ولذلك يكون مرسوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ باطلًا.. وكذلك مرسوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ الصادر بإلغاء مرسوم ١٩٤٢ وإبطال نيابة الأعضاء المعينين به فهو أيضًا باطل لأن بطلان نيابة الأعضاء المعينين بمرسوم سنة ١٩٤٢ لا يكون إلّا بقرار من المجلس، وهو وحده الذى يملك إعلان بطلان نيابتهم ولا يمكن للهيئة التنفيذية أن تقوم هى بهذا الإعلان...»

يضاف إلى أقوال على زكى العرابى أن دستورية مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ قد طرحت على مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٦ وأحالها إلى لجنتى الشئون الدستورية وتحقيق صحة العضوية مجتمعتين، وأقرت اللجنتان صحة عضوية الأعضاء الذين عينوا سنة ١٩٤١ ومن حل محلهم، وقدمتا تقريرهما إلى المجلس، ووافق المجلس بجلسته المنعقدة فى ١٦ أبريل سنة ١٩٤٧ على تقرير اللجنتين وعلى صحة عضوية هؤلاء الأعضاء، فكيف يسوغ للوزارة بعد أكثر من ثلاث سنوات من صدور هذا القرار أن تنقضه وتقرر بطلان هذه العضوية على خلاف ما قرره المجلس وعلى خلاف أحكام الدستور؟

إن قرار المجلس فى ١٦ أبريل سنة ١٩٤٧ هو قرار ملزم للحكومة، والقول بغير ذلك هو خروج على الدستور وأوضاعه، وإنى لا أعرف دستورًا فى العالم يخوّل السلطة التنفيذية إبطال عضوية البرلمان؛ لأن حق إبطال هذه العضوية هو من اختصاص كل من المجلسين، وهذه القاعدة هى من أسس النظام الدستورى.

ومن أعجب ما فى هذه المراسيم من استهتار واستهانة بالدستور أن المرسوم الثالث أبطل رآسة محمد حسين هيكل لمجلس الشيوخ قبل نهاية مدة هذه الرآسة وهى سنتان، برغم أن عضويته بالمجلس بقيت لم تنقطع يومًا واحدًا منذ سنة ١٩٤١، لأنه كان معينًا فى مرسوم سنة ١٩٤١، واستمر عضوًا بالمرسوم الصادر فى عهد وزارة الوفد سنة ١٩٤٢، ومع بقاء عضويته مستمرة حتى مايو سنة ١٩٥١، فإن الوزارة أبطلت رآسته سنة ١٩٥٠ قبل انتهاء مدة رآسته وعضويته.

إن ملابسات صدور هذه المراسيم تدل يقينًا على أن الغرض منها هو اضطهاد المعارضة وإخراج أكبر عدد ممكن من الأعضاء المعارضين، فقد مضى على وزارة النحاس أكثر من خمسة أشهر قبل صدور هذه المراسيم وهى مقرّة لعضوية الشيوخ المعينين فى مارس سنة ١٩٤١، وظلت طوال هذه المدة تتصرف على هذا الأساس، فعينت شيوخًا، منهم بعض الوزراء، ذكرت فى مراسيم تعيينهم أنهم يحلّون محل من خلت مقاعدهم ممن كانوا معينين فى مارس سنة ١٩٤١ أو من حل محلهم، ولكن لم تكد تمضى أيام معدودة على استجواب مصطفى مرعى واتجاه الأعضاء المعارضين إلى وجوب تأليف لجنة برلمانية لتحقيق المساوئ التى أشار إليها المستجوب، حتى انقلبت الأوضاع، وصار هذا الاتجاه فى نظر وزارة النحاس جريمة من المعارضين يستحقون عليها العقاب، وأوّل عقوبة لهم إخراج أكبر عدد منهم من المجلس، وإقصاء رئيس المجلس عن منصبه جزاءً له على موقفه أثناء الاستجواب؛ إذ حمى حرية الكلام للمستجوب، على خلاف ما كانت تريده الوزارة، وهدّده وزير الداخلية - فؤاد سراج الدين - أثناء مناقشة الاستجواب تهديدًا سافرًا فهم الجميع معناه ومغزاه، فقد قال له إنه يشعر بأن الكرسى الذى يجلس عليه يهتز اهتزازًا شديدًا، ولم يمض على هذا التهديد - أو هذا الاهتزاز... بضعة أيام حتى صدر المرسوم بإطاحة رئيس المجلس عن كرسيه.

وهكذا يبدو لك مبلغ استهتار وزارة الوفد بأحكام الدستور وروحه ومعناه، ويتبين أن إرهاب المعارضة والتنكيل بها داخل البرلمان وخارج البرلمان هو قاعدة من قواعدها الأساسية فى الحكم، كما يدلّ هذا المسلك على حماية وزارة الوفد للفساد والمفسدين، ومحاربتها للنزاهة والاستقامة، ولقد كان موقفها فى الدفاع عن صفقات الجيش المريبة بارزًا وملفتًا للأنظار، فإن وزير الحربية (مصطفى نصرت) لم يتورع عن الدفاع عنها وألقى فى هذا الصدد بيانًا بمجلس الشيوخ ردًّا على استجواب مصطفى مرعى قال فيه ضمن ما قال:

«وصلتنى مناقضات ديوان المحاسبة - وهى التى استند إليها المستجوب - بعد مدة قصيرة من تولى وزارة الحربية، فكان من الطبيعى أن أتقصى الحقائق

المتعلقة بما اتبع بصفة عامة فى أمر توريد احتياجات الجيش أثناء حرب فلسطين، وقد اتضح لى أن هناك أفرادًا كثيرين كما أن هناك جهات متعددة أملت عليها مصالحها الخاصة إثارة الشكوك فى كل أعمال التوريدات، كما أن قيام لجنة الاحتياجات بالأعمال الخاصة بالتوريدات من جهة، وقيام الجهات المختصة فى القوّة المسلحة باستلام وفحص ما يورد من جهة أخرى، كان ذلك سببًا فى حدوث بعض الاحتكاك وإثارة منافسات أدّت إلى التقدم ببعض البيانات التى استند إليها ديوان المحاسبة فى مناقضاته، على أنه بعد البحث والتدقيق، اتضح لى أن التوريدات التى أثارت مناقضات ديوان المحاسبة لا غبار عليها».

إن مراسيم ١٧ يونية سنة ١٩٥٠ هى ضربة أثيمة صوبتها وزارة الوفد إلى كيان الحياة الدستورية، ففضلاً عما فيها من عدوان على الدستور، فإنها فى ملابساتها جاءت إرهابًا للمعارضة، لا داخل البرلمان فحسب، بل خارج البرلمان، وتثبيتًا لدعائم الحكم المطلق؛ ذلك أنه إذا كانت الحكومة فى سبيل محاربة المعارضة قد استهانت بالحصانة التى قررها الدستور لأعضاء البرلمان وجعلت عضويتهم تحت رحمة السلطة التنفيذية، فإن هذا ولا ريب إشاعة لسياسة الإرهاب حيال كل من يقف من الوزارة موقف المعارضة، فالوزارة التى لا تكترث بأحكام الدستور حيال أعضاء المجلس التشريعى الأعلى، لا تأبه من باب أولى لأحكام الدستور ولا لحرمة القوانين، حيال بقية المواطنين.

وقد نشر زعماء أحزاب المعارضة يوم ٢٣ يونية سنة ١٩٥٠ بيانًا إلى الأمة أوضحوا فيه مبلغ ما فى إصدار هذه المراسيم الثلاثة من عدوان على الدستور وتغليب لفساد الحكم وحماية للعابثين بمصالح البلاد وأموالها، ووقعه رؤساء هذه الأحزاب، وهم: حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى، ومحمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين، وإبراهيم عبد الهادى رئيس الهيئة السعدية، ومكرم عبيد رئيس الكتلة الوفدية.

وبجلسة ٣ يوليه سنة ١٩٥٠ بمجلس الشيوخ تقدم حافظ رمضان باقتراح

بمشروع قرار يصدره المجلس بإبطال المراسيم الثلاثة لأنها باطلة بطلانًا أصليًّا فلا يترتب عليها أى أثر من الآثار، ولكن رئيس الجلسة (حسين محمد الجندى وكيل المجلس) منع عرض هذا الاقتراح على المجلس بحجة أن الأعضاء الذين شملتهم المراسيم قد أحيلت مسألة صحة عضويتهم إلى لجنة تحقيق صحة العضوية، فأراد حافظ رمضان أن يردّ على رئيس الجلسة وأن يحتكم إلى المجلس، فمنعه حسين الجندى من الكلام، وناصره الأعضاء الجدد، وأثاروا ضجة مفتعلة فى المجلس لمنع المعارضين من الكلام، وكانت مؤامرة مدبرة لمنع المعارضة من أداء واجبها، مما اضطر المعارضين إلى الانسحاب بعد أن احتجّوا على مسلك رئيس الجلسة والأعضاء الوفديين، وأرسل حافظ رمضان إلى حسين محمد الجندى الكتاب الآتى:

«بعد أن تلوتم بيانكم الخاص بمنع مناقشة مشروع القرار المقدم منى ببطلان المراسيم التى صدرت فى ١٧ يونيه الماضى خاصة بمجلس الشيوخ، رفضتم أن أبين للمجلس خطأ الرأى الذى ذهبتم إليه من سلطانكم المطلق فى منع المجلس من المناقشة ومنعى من الاحتكام إليه، واعتمدتم فى ذلك على الضجة المدبرة من أنصار الحكومة ومن عينوا بهذه المراسيم، مما اضطرنى وبعض إخوانى المعارضين إلى الانسحاب من المجلس احتجاجًا على هذا التصرف المخالف لأحكام الدستور واللائحة.

«فيكفى لبيان خطأ ما ذهبتم إليه من أن موضوع الاقتراح معروض على لجنة تحقيق صحة العضوية أن هذه اللجنة ليس من اختصاصها أن تنظر فى دستورية المراسيم موضوع اقتراحى، وقد درج المجلس على هذا فى كل سوابقه، واعترفتم أنتم بذلك فى ذات بيانكم حين قلتم إن المسألة يمكن أن تحال بعد تقديم تقرير لجنة تحقيق صحة العضوية إلى لجنة الشئون الدستورية.

«وتكرارًا للاحتجاج الذى أعلنته فى الجلسة أسجل الآن هذه المخالفة الخطيرة التى لا عهد لمجلس الشيوخ بمثلها، وأطلب إثبات كل ذلك فى مضبطة الجلسة».

وجاء التجديد النصفى لمجلس الشيوخ فى أبريل ومايو سنة ١٩٥١ فأسقطت الوزارة بوسائلها الإدارية كل عضو معارض أو مستقل فى الانتخابات، وأخرجت كل المعارضين من مرسوم التعيينات.

عريضة المعارضة إلى جلالة الملك
(أكتوبر سنة ١٩٥٠)

فى أكتوبر سنة ١٩٥٠ قدم أقطاب المعارضة والمستقلين عريضة إلى الملك تهدف إلى تطهير أداة الحكم، وكنت أودّ نشرها بوصف كونها وثيقة هامة من وثائق هذا العهد، ولكن قرارًا قضائيًّا قد صدر بتثبيت مصادرة إحدى الصحف التى نشرت نصّها، ورغم أن هذا القرار ليست له حجة الأحكام النهائية، ومع مرور وقت طويل لم ترفع فيه النيابة الدعوى العمومية على من نشروا هذه العريضة، مما يؤيد الاعتقاد بأن لا غبار فى نشرها، برغم ذلك كله، فإننا أخذًا بالأحوط، ومبالغة منا فى احترام القرارات القضائية حتى التى لم تكتسب صفة الأحكام النهائية، نمسك عن نشرها، ونكتفى بالتنويه بها كحادث من حوادث هذا العصر.

منعت وزارة النحاس نشر هذه العريضة، وصادرت الصحف التى نشرتها، وأذاع النحاس فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ بيانًا ردًّا عليها.

ولم يكن من احترام حرية الرأى فى شىء أن يسمح لنفسه بإذاعة ردّه على عريضة منع هو نشرها، فحرم الرأى العام من أن يوازن بين الأصل والردّ ويحكم لهذا أو لذاك.

وقد ذكر فى بيانه أن العريضة من ناحية الشكل جانبها التوفيق والصواب، بدعوى أن الموقعين عليها اختاروا لرفعها إلى جلالة الملك اليوم السابق لعودة جلالته من الخارج وأنها «قدمت على ورق وبخط غير لائقين بما يرفع إلى أسمى مقام فى البلاد».

وقال إنها من ناحية الموضوع حوت كلامًا معادًا، وأن الحكومة فى غنى عن

أى رد جديد، وإن ما أوردته بشأن التحقيق الجنائى الخاص بأسلحة الجيش زعمًا منها أنه قد تناول بعض تصرفات لرجال من الحاشية الملكية وأنه يخشى أن تقصر يد العدالة عن بلوغهم، فإن الحكومة ليس فى وسعها أن تخوض فى هذا الأمر لتقديم الأدلة الحاسمة على إفك ما يزعمون، نزولاً منها على قرار النيابة العامة بحظر النشر، وأشار إلى الرغبة الملكية السامية بأن تسير تحقيقات الجيش فى مجراها الطبيعى، وأن هذه الرغبة جاءت حاسمة قاطعة لدابر الشائعات الخبيثة التى دأب البعض على إذاعتها عمدًا لإثارة القلق فى نواحى البلاد و«إن الحكومة وقد أفسحت من صدرها إلى اليوم لعل هذا البعض يعود إلى رشده ويدرك ما تضرّ به مصالح البلاد العليا من جراء هذه الخطة المدبرة، إن الحكومة بإزاء هذا الإصرار لن تسكت بعد اليوم (٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٠) على هذا الإجرام السافر فى حق البلاد».

وأوّل ما يلاحظ فى هذا البيان أن النحاس يرد فيه على عريضة منعت الوزارة نشرها، وأنه تبرع قبل أن ينتهى التحقيق فى قضية أسلحة الجيش بالجزم بأن ما نسب إلى بعض رجال الحاشية الملكية هو إفك يزعمه المعارضون، وهذا ولا ريب تدخل فى مجرى التحقيق لا يجوز صدوره من السلطة التنفيذية، وقد اتخذ هذا التدخل شكلاً خطيرًا فى آخر مراحل التحقيق؛ إذ قررت الوزارة كما أسلفنا إقصاء محمد محمود عزمى بك النائب العام السابق عن منصبه.

وإنك لتستطيع أن تقارن بين موقف وزارة الوفد سنة ١٩٥٠ من إخراج المعارضين من مجلس الشيوخ سترًا لموقف موظف (سابق) بالسراى، وبين موقف وزارة الوفد ذاتها سنة ١٩٤٣ حين أخذت على المرحوم أحمد محمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى أنه تأخر فى سداد مبلغ من ثمن أثاث اشتراه من إحدى المدارس الصناعية، على أن المرحوم أحمد محمد حسنين كان له عذره فى أن موارده المالية قصرت عن أن يؤدّى هذا الثمن فورًا، ومع ذلك فإن وزارة الوفد فى سنة ١٩٤٣ لم تقدر هذا العذر وآخذته على تأخره فى سداد هذا المبلغ، وشهرت به فى البرلمان والصحف، فما بالها فى سنة ١٩٥٠ تنتقل من

النقيض إلى النقيض، فتجعل لبعض موظفى السراى حصانة لا يقرّها دستور ولا قانون ولا ولاء صادق لصاحب العرش؟.

لقد أصبح نضال الوفد عن سلطة الأمة أسطورة من الأساطير، وذهبت الميزة الوحيدة التى كان يفاخر بها ويتقرب بها إلى نفوس الجماهير، ذهبت هذه الميزة وتقلصت، وانتهى به المطاف إلى إهدار ماضيه من هذه الناحية، ولم يبق من طابع لحكومة الوفد سوى الحكم المطلق المقرون بالفساد.

فالدستور الذى جاهدت الأمة فى سبيل الحصول عليه ما جاهدت، وبذلت فيه ما بذلت، قد تحوّل إلى حكم مطلق عضوض، لا يختلف عن الحكم المطلق السافر إلاّ فى بعض ظواهره وأشكاله، وكلاهما شر على البلاد ووبال عليها.

وفى الحق أن الدستور ليس هو المسئول عن هذا المصير، ولا عن الفساد الذى لصق به وقتًا ما، بل المسئول هم أولئكم النفر الذين قاموا على تنفيذه، فأفسدوا أوضاعه وخرجوا به عن أساسه السليم وصراطه المستقيم.

وهكذا شأن النظم السياسية، لا تؤتى ثمرها إلاّ بمقدار نزاهة القائمين عليها فى تطبيقها وتنفيذها، فإذا فسدت نفوسهم فسدت معها هذه النظم، ولم تعد أداة إصلاح وتقدم، ولو كانت فى جوهرها من أرقى ما وصل إليه العلماء والمتشرعون، ﴿وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون﴾.

* * *

الخاتمة

على كل منا أن يؤدّى واجبه

لا شك أن من حقنا بل من واجبنا أن نعمل لمستقبل أسعد حالاً وأقرب إلى تحقيق أهداف البلاد من هذا الحاضر المليء بالمساوئ التى شرحنا طرفاً منها.

من واجبنا أن نعمل على بناء هذا المستقبل، وإذا نحن تركنا الأمور تسير فى طريق الفساد دون أن نعمل على إصلاحها كنا ولا ريب مقصرين فى حق الوطن، بل فى حق أنفسنا.

إن علاج الحالة التى نعانيها ليس مبتكرًا، ولا مستعصيًّا من الوجهة النظرية، وهو يتركز فى تلك الكلمة التى يردّدها الجميع وهى: «على كل منا أن يؤدّى واجبه» فإذا اتبعنا هذه الكلمة وأخذنا أنفسنا بها، تحقق الإصلاح الذى نبتغيه.

لقد أفردت الفصل السابع (النهضة الاقتصادية)، والفصل الثامن (النهضة الاجتماعية) من الجزء الثانى من هذا الكتاب لتذكير المواطنين بواجباتهم فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية، وإنى لأرى أن البلاد أحوج ما تكون إلى الإصلاح فى الناحية السياسية؛ لأن الحياة السياسية عندنا قد دب فيها الفساد بحيث تحتاج منا إلى مزيد من الجهود لإصلاحها، وأخشى ما أخشاه أن نتقاعس عن أداء واجباتنا، أو يتملكنا اليأس، فلا نعمل لهذا الإصلاح، فيستشرى الفساد وتتضاعف نتائجه، ويؤثر ذلك فى نهضتنا الاقتصادية والاجتماعية، بل فى كيان البلاد وحياتها ومستقبلها، فى حين أن الأمم الناهضة سائرة كلها إلى الأمام.

وليس يكفى لإخلاء أنفسنا من المسئولية أن لا نشترك فى مساوئ الفساد،

بل علينا أن نعمل لتحرير البلاد من هذه المساوئ، وبهذا نؤدّى واجبنا على الوجه الصحيح.

وإن على الطبقات الممتازة والمثقفة من الأمة أن تؤدّى واجبها فى هذه الناحية؛ لأن عليها يقع العبء الأول فى أداء هذا الواجب؛ لأنها بما أوتيت من التجارب وبما نالت من العلم والعرفان أقدر من غيرها على تعرف مواطن الداء ووسائل الدواء.

يجب على الطبقة الممتازة أن تعلن آراءها فى استنكار مساوئ الحكم وفساده، والتدليل على ضروب هذا الفساد ووقائعه وملابساته، وأن تجهر بآرائها فى غير خوف ولا وجل، وفى تضامن خالص لوجه الله والوطن، فإنها إذا فعلت ذلك كان لموقفها ولا ريب صداه وأثره البالغ فى الرأى العام، وأشاع روح الحرية والديمقراطية فى نفوس المواطنين.

إن الرأى العام فى كل البلاد المتحضرة هو القوّة الفعالة التى تقاوم الفساد وتحاربه، وتسقط الحكومات التى تتنكب سبيل الاستقامة والرشاد، وإن يقظة الرأى العام هى العامل الأكبر فى الرقابة على الحكومات وعلى المجالس النيابية معًا، وما من شك فى أن قيام الطبقات الممتازة والمثقفة بواجبها فى هذه الرقابة يسند الرأى العام ويشد أزره، ويزيد من يقظته وقوّته، ويجعله أقدر على إصلاح ما فسد من شئون الحكم ومن الحياة السياسية.

وبعبارة أخرى لا يحق للطبقات الممتازة والمثقفة أن تبقى بمعزل عن الحياة السياسية، بل عليها أن تعرب عن رأيها وتتذرع بقسط موفور من الشجاعة الأدبية فى محاربة الفساد والمفسدين، وعليها أن تتجمع وتتكتل وتتبادل الرأى والمشورة فيما يجب عليها أن تفعله، فإن اجتماعاتها وتوجيهاتها لها الأثر الذى لا ينكر فى تطور الرأى العام وفى تقدم الوعى القومى.

على المثقفين والمتعلمين أن يكونوا فى بيئاتهم رسُلًا للوطنية، ودعاة للهدى، يحببون إلى مواطنيهم الحرية والديمقراطية، ويكافحون الذل والعبودية مكافحتهم للجهالة والأمية، يفهمونهم عن الانتخاب أنه حق خوّله لهم

الدستور، فلا يجوز لهم أن يتنازلوا عنه إلى الوفد أو إلى غير الوفد، وأن الوفد ليس وصيًّا عليهم، وأن هذه الوصاية التى ينتحلها ليست إلا ضربًا من العبودية قام الدستور للقضاء عليها، وعليهم أن يحكموا عقولهم وضمائرهم فيمن يختارون للنيابة عنهم.

يجب على الشباب المثقف وخاصة خريجى الجامعات أن يكونوا لمواطنيهم فى المدن والقرى روادًا لمبادئ الوطنية، فهم أولى بتثقيف مواطنيهم من المعلمين الإلزاميين وغير الإلزاميين، لأنهم أقدر منهم على فهم المبادئ الوطنية والإنسانية الصحيحة وأولى منهم بنشرها فى البيئات التى يتصلون بها.

وعليهم أن يداوموا اتصالهم بمدنهم وقراهم، وأن يحاربوا الشعوذة والجهالة فى نفوس إخوانهم ومواطنيهم ومهما علت مراكزهم فى المجتمع فعليهم أن لا يقطعوا صلتهم بهم، وخاصة فى القرى؛ لأنها فى حاجة إلى صلة أبنائها المثقفين بها، وإن استمرار هذه الصلة هو ولا ريب مصدر للتقدم الفكرى والاجتماعى فى السواد الأعظم من الشعب، فإذا لم يجد الشعب من أبنائه المثقفين هداة مرشدين، فمن الذى يرشده ويهديه إلى الحياة السياسية السليمة؟

إن الطبقات المثقفة هى المسئولة عن تقدم الشعب، فعلى كل مواطن مثقف أن يساهم بجهوده وعلمه وكفاءته وإخلاصه فى النهوض بالبلاد فى جميع النواحى، وخاصة فى الحياة السياسية، فإنها لا تزال عندنا متأخرة تأخرًا يدعو إلى الأسف العميق، وعلاج هذا التأخر فى أيدى الطبقة المثقفة من الأمة.

وعلى المواطن المثقف لكى يستطيع أن ينفع وطنه من هذه الناحية أن تكون له عقيدة سياسية، أو بعبارة أصح عقيدة وطنية، يناضل عنها ويصدر عنها فى أعماله واتجاهاته وينشرها بين مواطنيه ويستمدّ منها روح الثبات والدأب على الكفاح، لأن العقيدة هى أساس العمل، ولا جدوى من مواطن يعمل بغير عقيدة، بل لا يلبث أن يتخاذل ويتراجع، أى تفقده البلاد كمواطن صالح ويصبح فيها كالعضو الأشل.

إننا فى حاجة إلى مواطنين رسخت فى نفوسهم العقيدة الوطنية، فهؤلاء المواطنون هم جنود الوطن الذين ينهض بهم ويعتمد عليهم، وهم القادرون على إصلاح ما أفسدته الشعوذة السياسية فى النفوس، وعليهم أن يحاربوا النفاق الذى فشا فى المدن والقرى، فإن هذا الداء من أكبر العقبات التى تحول دون تقدم المجتمع.

عليهم أن ينشروا بين مواطنيهم عقيدة الجلاء، فالجلاء عن الوادى ليس مطلبًا قوميًا فحسب، بل هو عقيدة يجب أن ترسخ فى النفوس لكى تعمل الأمة جادة فى سبيل تحقيقه، ولا ترضى عنه بديلًا.

على أن عقيدة الجلاء ووحدة وادى النيل ليست وحدها المذهب السياسى الذى يجب أن يعم البلاد، بل أراه لا يكفى إلّا إذا كان له سند من مذهب جوهرى آخر هو الأساس لكل المذاهب الصالحة وهو الاستقامة السياسية، فهى فى نظرى الأصل، والمذاهب الصالحة متفرعة عنها ومستمدة منها.

إن من طبيعة المجتمعات الحرة المتقدمة أن تتعدد فيها المذاهب والبرامج السياسية، فلا يمكن لمجتمع حرّ أن يتألف منه حزب واحد، إلّا إذا سادته روح الدكتاتورية التى لا تحتمل حرية الرأى فى السياسة والاجتماع.

ولست أرى فى اختلاف المذاهب السياسية غضاضة على المشتغلين بشئون البلاد العامة، ولا أرى ضررًا من تعدد الأحزاب وتعدد المذاهب فى السياسة، ولكن هناك مبدأ يجب أن يكون أساس قيام الأحزاب وتعدد مناهجها وبرامجها، ودعامة كفاحنا السياسى. وهو «الاستقامة السياسية» فالاستقامة السياسية هى خير مذاهب السياسة، وهى الوسيلة الفعلية لإفادة البلاد من المشتغلين بالسياسة، أحزابًا وجماعات وأفرادًا.

الاستقامة السياسية هى التزام المشتغل بالسياسة جادّة الصدق والنزاهة والخلق القويم فى حياته العامة، وفى حياته الخاصة أيضًا، لا أقول هذا مبالغة منى فى هذا المذهب السياسى، بل لأنى أرى الاستقامة السياسية غالبًا ما تكون نتيجة للاستقامة الاجتماعية والشخصية.

كثيرون من الناس يظنون أن الحياة السياسية لا تتفق والاستقامة، ويرون أن الذى ينشد الاستقامة يحسن به أن يبتعد عن السياسة؛ لأن السياسة فى نظرهم كذب وخداع، ونفاق ورياء، وتسابق على اقتناص المنافع الشخصية، وهذا وهمٌ سرى إلينا من التواء السياسة عندنا، فعلينا أن نحارب هذا الوهم، لأنه ولا شك من أسباب تأخر الحياة السياسية وتأخر المجتمع تبعًا لذلك.

الاستقامة هى أساس السياسة الناجحة، وأقصد بالسياسة هنا السياسة الداخلية، أى علاقات الناس بعضهم ببعض فى الشئون العامة.

أما السياسة الخارجية، فالاستقامة فيها موضع نظر وخلاف، قد تكون الاستقامة السياسية غير مرغوب فيها فى السياسة الخارجية، أى فى علاقات الدول بعضها ببعض، فالكذب، والخداع، والغصب والعدوان، ونقض العهود والمواثيق، لا تزال مع الأسف من وسائل النجاح فى السياسة الخارجية، ومع ذلك فإن محبى السلام والإنسانية فى العالم يدعون إلى الاستقامة فى السياسة الدولية، أى فى علاقات الدول والأمم بعضها ببعض، ويدعون إلى المساواة بينها واحترام حقوق كل دولة فى الحرية والاستقلال، ويستنكرون سياسة الغش والغصب والإكراه، ويرون فيها مصدر الكوارث التى تصيب الإنسانية.

حقًّا أن هذه الدعوة لم تستجب إلى الآن ولا يزال أمام الإنسانية زمن طويل حتى تستجاب وتعم الدول جميعًا.

وعلى أى حال فإذا كانت الاستقامة مشكوكًا فى صلاحيتها فى السياسة الخارجية، فهذا القول ليس صحيحًا قطعًا فى الحياة السياسية الداخلية، بل يجب لكى تنهض البلاد وتتخلص من نقائصها أن يتذرع الساسة والقوّامون على شئونها العامة بالاستقامة والنزاهة، فالحياة السياسية، والحياة الحزبية، والحياة البرلمانية، والحياة الصحفية، يجب أن تسودها روح الاستقامة لكى تكون حياة ناجحة منتجة خيرًا للمجتمع.

ولا يظنَّن أحد أن البلاد تفيد من حياة عامة تتنكب سبيل الاستقامة، قد يتقدم المرء فى المجتمع بغير الاستقامة، ولكن هذا التقدم يكون على حساب

مصالح الوطن العليا، وليس هذا هو السبيل لتقدم المجتمع.

فعلينا أن نتذرع بالاستقامة فى حياتنا السياسية، وأن نقيم بناءها على هذا الأساس، فإنه الكفيل بتحقيق أهداف البلاد فى السياسة والاقتصادوالاجتماع، يجب أن يكون قوام الأحزاب والجماعات إيمان أعضائها بمبادئ معينة يقتنعون بها ويعتقدون صلاحيتها للنهوض بالبلاد، ويسيرون عليها ويخدمونها وينفذونها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، أما قيام الحياة السياسية على أساس العبارات الجوفاء والكلمات البراقة المطاطة والروابط الشخصية، والسعى وراء المصالح الذاتية، فإن هذا يؤدّى لا محالة إلى تراجع الحياة العامة، ويعرقل تقدم الأمة وإصلاح شئونها.

وعلى من يشتغل بالسياسة سواء تحت لواء الأحزاب أو مستقلاًّ – على أن يكون هذا الاستقلال استقلالاً حقيقيًّا – أن تكون له مبادئ عامة يعتنقها، ويعمل على تحقيقها، ويصدر عنها فى أعماله وتصرفاته، لا أن يكون هدفه الوحيد أن ينال لنفسه مركزا ممتازًا فى المجتمع فحسب.

إن من أسباب تأخر الحياة السياسية اتخاذ المشتغلين بها انضمامهم إلى الأحزاب وسيلة لإدراك المغانم والمراكز الممتازة فحسب، فإن هذا الهدف يصرفهم عن السعى للنهوض بالبلاد عامة، ولعل هذا يفسر لنا تلك الظاهرة التى تبدو أحيانًا عندنا وهى سرعة تنقل بعض المشتغلين بالسياسة من حزب إلى آخر، فكثرة هذا التنقل لا تدلّ على إيمان عميق بالمبادئ السياسية، ولا على تقدير للاستقامة، بل تدل على الرغبة فى الوجاهة، أى أن يكون المرء وجيهًا فى المجتمع، وليس هذا هو الهدف القويم للحياة السياسية المستقيمة.

إذا عمّت روح الاستقامة والنزاهة محيطنا السياسى، أفادت كثيرًا فى تقدم البلاد وارتقاء الروح العامة للمواطنين، وعلى الأحزاب أن تحرص على سلامة هذه الروح، فإنها عدّة الأمة وعتادها فى نهوضها ومواجهتها للحوادث والأحداث، وعلى الأحزاب أيضًا أن تكون لها مذاهب وبرامج معينة واضحة المعالم، تعمل على تنفيذها سواء كانت فى الحكم أو فى المعارضة، عليها أن تحترم

برامجها وتحترم وعودها للناخبين، لكى تكتمل ثقة الأمة بأحزابها وجماعاتها والقائمين على شئونها، فالثقة المتبادلة بين الأحزاب والأمة، وبين الحكام والمحكومين، هى من العوامل الفعالة فى تقوية جبهة البلاد ومقاومة عوامل الضعف والفساد.

إن الاستقامة والنزاهة هى المذهب السياسى الأوّل لمن يريدون أن يخدموا البلاد عن طريق الاشتغال بالسياسة، وهى السبيل إلى إصلاح ما فسد من شئون الحكم، وإلى جعل الأداة الحكومية أداة إنتاج وتقدم ومناعة، وذود عن حقوق البلاد وكيانها.

الاستقامة هى أساس كل إصلاح وفلاح، وقد جمع فيها رسول الله أطراف الإسلام كافة؛ إذ سأله سفيان بن عبد الله الثقفى أن يقول له فى الإسلام قولاً لا يسأل عنه أحدًا غيره، فأجابه رسول الله صلوات الله عليه بهذا الجواب الجامع المانع الحكيم: «قل آمنت بالله ثم استقم».

وأخيرًا، لست أجد نداء إلى الأمة أحب إلى نفسى من ذلك النداء المعاد، الوجيز فى عبارته، الرائع فى معناه ومغزاه: «على كل منا أن يؤدّى واجبه!».

* * *

مرحبًا بالجهاد

بعد كتابة ما تقدم وطبعه اجتمع البرلمان بمجلسيه مساء يوم الاثنين ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ وألقى مصطفى النحاس بيانًا مستفيضًا عن سياسة الحكومة نحو معاهدة سنة ١٩٣٦، أعلن فيه قطع المحادثات السياسية بين الحكومتين المصرية والبريطانية: «بعد أن تبين بجلاء عدم جدواها»، كما أعلن إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، واتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان، وقدم إلى البرلمان المراسيم المتضمنة هذا الإلغاء وما يستتبعه من تشريعات.

وأولها مرسوم بمشروع قانون يقضى بإلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الذى سبق صدوره بالموافقة على هذه المعاهدة، وبإلغاء القانونين الخاصين بالإعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوّات البريطانية فى مصر، وبانتهاء العمل بأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان.

والثانى مرسوم بمشروع قانون بتعديل الدستور وجعل لقب الملك «ملك مصر والسودان».

والثالث مرسوم بمشروع قانون لوضع دستور ونظام حكم خاصين بالسودان.

ولا ريب أن قطع المفاوضات التى طال أمدها، وإعلان الحكومة إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩، هو كسب كبير للقضية الوطنية، وهو إعلان باستئناف الجهاد والكفاح فى سبيل تحرير الوادى.

وإننا لنرحب بهذه الخطوة فى الجهاد، ونغتبط بها اغتباطًا عظيمًا، ونؤيد الحكومة فيها، وفى خطوات الجهاد كافة، ونساهم فيها بكل قوانا وجوارحنا، وندعو إلى تضامن الشعب والحكومة فى مراحل هذا الكفاح، وفق الله الوادى فى جهاده، وأمدّه بروح من عنده فى سبيل تحقيق أهدافه.

١٠ أكتوبر سنة ١٩٥١.

* * *

فهرست الجزء الثالث

الفصل الثالث
إلغاء الامتيازات الأجنبية
وتولية الملك سلطته الدستورية
واتفاق مونترو ٨ مايو سنة ١٩٣٧

الفصل الرابع
وزارة محمد محمود الثانية

الفصل الخامس
مصر فى الحرب العالمية الثانية

الفصل السادس
حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢
ووزارة مصطفى النحاس الخامسة

الفصل السابع
وزارة أحمد ماهر

الفصل الثامن
مصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية

الفصل التاسع
الوفد فى الحكم – عودة الحكم المطلق

* * *

للمؤلف

حقوق الشعب :

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان . طبع سنة ١٩١٢

نقابات التعاون الزراعية :

يتضمن تاريخ التعاون الزراعى ومنشآته فى أوروبا ، ونشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه ، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤ .

الجمعيات الوطنية :

صحيفة من تاريخ النهضات القومية يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية فى طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها والمقارنة بينها . طبع سنة ١٩٢٢

تاريخ الحركة القومية (فى جزأين) :

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الأول من أدوارها وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر . وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩)

الجزء الثانى : من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى عهد ولاية محمد على (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩) .

عصر محمد على :

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٠)

عصر إسماعيل (فى جزأين) :

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢)

الجزء الثانى : وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢) .

الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٧) .

مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال :

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٢) .

مصطفى كامل : باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٩) .

محمد فريد : رمز الإخلاص والتضحية
تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤١) .

ثورة سنة ١٩١٩ فى جزأين :
تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ (فى جزأين) الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦ .
الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة . وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم.
الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاكمات الثورة ولجنة ملنر . والحوادث التى لابستها ومفاوضات ملنر واستشارة الأمة فى مشروع ملنر . والتبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية . ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية .

فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) : فى ثلاثة أجزاء :
الجزء الأول : تاريخ مصر القومي من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧)
الجزء الثانى : تاريخ مصر القومي من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩) .
الجزء الثالث : تاريخ مصر القومي من ولاية فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولى سنة ١٩٥١) .

مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ :
(الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧)
الكفاح فى القنال سنة ١٩٥١ - حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ .
وزارات الموظفين - أسباب الثورة - فاروق يمهد للثورة .

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :
تاريخنا القومي فى سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية فى مصر القديمة :
من فجر التاريخ إلى الفتح العربى (طبع سنة ١٩٦٣)

تاريخ مصر القومي .
من الفتح العربى حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية طبع بعد وفاة المؤلف

مذكراتى (١٨٨٩ - ١٩٥١) :
خواطرى ومشاهداتى فى الحياة .

شعراء الوطنية فى مصر :
تراجمهم . وشعرهم الوطنى . والمناسبات التى نظموا فيها قصائدهم الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤

مجموعة أقوالى وأعمالى فى البرلمان : (مجلس النواب الأول) طبع ١٩٢٥

أربعة عشر عامًا فى البرلمان :
فى مجلس النواب سنة ١٩٢٤ – ١٩٢٥
وفى مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥) .

كتب مختصرة

مصطفى كامل :
باعث النهضة الوطنية (طبع سنة [illegible])
بطل الكفاح الشهيد محمد فريد : (طبع سنة ١٩٥١)

الزعيم الثائر أحمد عرابى :
(الطبعة الأولى – يناير سنة ١٩٥٢)

جمال الدين الأفغانى : (طبع سنة ١٩٦٦)

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ .
استقلال أم حماية (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية :
(طبعت سنة ١٩٥٨ – ١٩٥٩)

مصر المجاهدة فى العصر الحديث :
فى ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب فى عهد الحملة الفرنسية ثم كفاحه فى العهود التالية إلى بداية ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ .

(تحت الطبع)
مختاراتى من دواوين الشعراء فى الجاهلية والإسلام .

رقم الإيداع		١٩٨٩ / ٥٢٠٥
الترقيم الدولى	٩٧٧-٠٢-٢٦٩٩-٨	ISBN

١ / ٨٦ / ٨٢

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

هذه الأعمال الكاملة

ينظر إلى عبد الرحمن الرافعى على أنه جبرتى مصر الحديث . فقد عكف طوال عمره على كتابة التاريخ المصرى فبدأه بتاريخ الحركة القومية فى عصر المماليك والحملة الفرنسية .. حتى ثورة ٢٣ يوليو فى سبع سنوات . وإلى جانب هذه الحقبة التاريخية نجده يكتب أيضا مؤلفات أخرى هامة .

وكتابات الرافعى تتسم بالصدق والدقة والحيدة .. فهو يبدأ بذكر أسباب الحادث ثم سرده ثم رأيه فيه .. ومن ثم فإن فكر الرافعى يسود هذه المؤلفات ويعبر عن كفاح الشعب المصرى فى مواجهة القوى المختلفة والملابسات التى أحاطته .

ودار المعارف تقدم هذه الأعمال الكاملة للقارئ العربى حتى يقف على تاريخ وطنه العظيم .. وكفاحه المشرف .. ومطالبته الدائبة بالحرية والحق والديمقراطية .

